

الفِقْهُ الْسُيْلَا فِي الْكُلِّكُ اللَّهُ الْسُلِّكُ فِي الْكُلُّكُ اللَّهُ الْمُسْلِّدُ فِي الْكُلُّكُ اللَّهُ الْمُسْلِّدُ فِي الْكُلُّكُ اللَّهُ الْمُسْلِّدُ فِي الْكُلُّونُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل







# الفصل *الفصل التابع* مبطلات الصلاة أو مفسداتها

الصلاة عبادة ذات أقوال وأفعال مخصوصة كا عرفنا ، ويجب أداؤها مستوفية شرائطها وأركانها لتكون صحيحة على النحو الذي بينه النبي عليلة ، وأمر به المسلمين فقال : « صلوا كا رأيتوني أصلى »(١) .

فإذا اشتملت الصلاة على أمر مخالف للكيفية المشروعة ، فسدت أو بطلت ، والفساد والبطلان في العبادات بمعنى واحد باتفاق الفقهاء ، أما في المعاملات كالبيع فها عند الحنفية مفترقان بمعنى مختلف .

و إذا فسدت العبادة وجب إعادتها ، والفساد أو البطلان : هو خروج العبادة عن كونها عبادة بسبب فوات بعض الفرائض .

والصلاة قد تبدأ فاسدة بترك شرط من شروطها الصحيحة كالطهارة وستر العورة ، أما كشف العورة في أثناء الصلاة فمفسد لها عند الحنفية إذا دام قدر أداء ركن وهو مقدار ثلاث تسبيحات ، كا قد تكون فاسدة بترك فريضة من فرائضها كتكبيرة الإحرام ، وقد يطرأ الفساد بترك ركن من أركانها كترك الركوع أو السجود .

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه .

## أولاً ـ مفسدات الصلاة عند الفقهاء:

إن أهم مفسدات الصلاة عند الفقهاء هي مايأتي (١) ، علماً بأن الحنفية ذكروا ثمانية وستين أمراً مفسداً للصلاة ، والمالكية حوالي ثلاثين ، والشافعية سبعة وعشرين ، والحنابلة حوالي ستة وثلاثين .

الكلام: أي النطق بحرفين ولو لم يفها أو حرف مفهم أجنبي عن الصلاة ، عداً أو سهواً ؛ لخبر زيد بن أرقم : « كنا نتكلم في الصلاة ، يكلم الرجل منا صاحبه ، وهو إلى جنبه حتى نزلت : وقوموا لله قانتين ، فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام »(١) وخبر معاوية بن الحكم السُّلَمي : « بينما أنا أصلي مع رسول الله علي إذ عطس رجل من القوم ، فقلت : يرحمُك الله ، فرماني القوم بأبصارهم ، فقلت : وأثكُل أمَّاه ، ماشأنكم تنظرون إلى ؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم ، فلما رأيتهم يُصتونني لكني سكت ، فلما صلى رسول الله علي أفخاذهم ، فلما رأيتهم يُصتونني لكني سكت ، فلما صلى رسول الله علي وأمي مارأيت معلماً قبله ولابعده أحسن تعلياً منه ، فوالله ، ماكهرني ( انتهرني ) ولاضربني ولاشتني ، قال : إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن »(١) .

ومن الكلام المبطل: التنحنح بلا عذر إذا صحبه حرفان فأكثر، ومنه التأوه والأنين والتأفف والبكاء إذا اشتل على حروف مسموعة، إلا إذا نشأ من

<sup>(</sup>١) الدر الختار: ١ / ٧٤٥ ـ ٥٩٣ ، البدائع: ١ / ٢٣٣ ـ ٢٤٢ ، مراقي الفلاح: ص ٥٦ ـ ٥٤ ، الشرح الصغير: ١ / ٣٤٢ ـ ٢٥٠ ، حاشية الباجوري: ١ / ١٨٢ ـ ١٨٦ ، القوانين الفقهية: ص ٥١ ، مغني الحتاج: ١ / ١٩٤ ـ ٢٠٠ ، المغنى: ١ / ٢٠ ـ ٥٠ ، ٤٤ ـ ٢٢ .

<sup>(</sup>٢) رواه الجماعة إلا ابن ماجه ( نيل الأوطار : ٢ / ٣١١ ) .

<sup>(</sup>٣) رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود ( المصدر السابق : ص ٣١٤ ومابعدها ) . قوله : لكني سكت ، قال المنذري : يريد لم أتكلم لكني سكت .

مرض أو من خشية الله ، ومنه تشميت العاطس ، ورد السلام ومنه الدعاء بما يشبه كلام الناس ، غير أن للفقهاء تفصيلات في ذلك يحسن إيرادها :

قال الحنفية (۱) : تفسد الصلاة بالكلام عمداً أو سهواً ، أو جاهلاً ، أو مخطئاً ، أو مكرهاً ، على الختار ، وذلك بالنطق بحرفين أو حرف مفهم ، مثل «عِ» و «قِ» ، وكا لو سلم على إنسان ، أو رد السلام بلسانه ، لابيده ، ويكره ذلك على المعتمد ، أو شمّت عاطساً ، أو نادى إنساناً بقوله «يا» ولو ساهياً ، لكن لو سلم ساهياً للخروج من الصلاة قبل إتمامها على ظن إكالها ، فلا تفسد الصلاة ، ولو صافح بنية السلام ، تفسد ، لأنه عمل كثير . ولو استعطف كلباً أو هرة أو ساق حماراً بما ليس من حروف الهجاء لاتفسد صلاته ؛ لأنه صوت لاهجاء له.

ومن ارتفع بكاؤه لمصيبة بلغته ، فسدت صلاته ، لأنه تعرض لإظهارها .

وتبطل بالتنحنح بحرفين بلا عذر ، فإن وجد عذر ، كأن نشأ من طبعه فلا تفسد ، كا لاتفسد إن كان لغرض صحيح كتحسين الصوت ، أو ليهتدي إمامه إلى الصواب ، أو للإعلام أنه في الصلاة ، فلا فساد على الصحيح ، وهكذا فإن التنحنح عن عذر لايفسد الصلاة . وتفسد بالدعاء بما يشبه كلام الناس : وهو ماليس في القرآن ولافي السنة ، ولايستحيل طلبه من العباد ، وبالأنين ( هو قوله : أه ) ، والتأوه ( هو قوله : آه ) والتأفيف ( أف أو تف ) ، والبكاء بصوت يحصل به حروف ، لوجع أو مصيبة في الحالات الأربعة الأخيرة ، إلا لمرض لا يملك نفسه عن أنين وتأوه ؛ لأنه حينئذ كعطاس وسعال وجشاء وتشاؤب ، وإن ظهرت حروف للضرورة .

<sup>(</sup>١) الدر الختار : ١ / ٧٤٥ ـ ٩٩٣ ، البدائع : ١ / ٢٢٠ ، ٣٣٢ ـ ٢٤٢ ، فتح القدير : ١ / ٢٨٠ ـ ٢٨٦ .

والنفخ بصوت مسموع يفسد الصلاة سواء أراد به التأفيف أو لم يرد عند أبي حنيفة ومحمد ، لقول ابن عباس : « النفخ في الصلاة كلام »(١) .

ولاتفسد بالدعاء لذكر جنة أو نار عند قراءة الإمام ، فجعل يبكي ويقول : بلى أو نعم ، لدلالته على الخشوع .

وتفسد بجواب خبر سوء ، بالاسترجاع على المذهب ، أي بقوله : « إنا لله وإنا إليه راجعون » لأنه يقصد الجواب ، فصار ككلام الناس .

وتفسد بكل ماقصد به الجواب ، كأن قيل : هل مع الله إله ؟ فقال : « لاإله إلا الله » أو قيل : مامالك ؟ فقال : الخيل والبغال والحمير . أو سئل : من أين جئت ؟ فقال : وبئر معطلة وقصر مشيد .

وتفسد بالخطاب كقوله لمن اسمه يحيى أو موسى : « يايحيى خذ الكتاب بقوة » أو « وماتلك بيمينك ياموسى » أو لمن بالباب : « ومن دخله كان آمناً » .

وتفسد إن قصد الجواب: إذا قال عند سماع اسم الله تعالى: « لاإله إلا الله » أو قال: « جل جلاله » ، أو عند ذكر النبي والله الله عليه ، أو عند قراءة الإمام ، فقال: صدق الله ورسوله . أما إن لم يقصد الجواب ، بل قصد الثناء والتعظيم ، فلا تفسد ؛ لأن نفس تعظيم الله تعالى ، والصلاة على نبيه والله الصلاة .

ولاتفسد الصلاة بالنظر إلى مكتوب وفهمه ، غير أنه مكروه ، أما القراءة من المصحف فتفسد الصلاة عند أبي حنيفة ؛ لأن حمل المصحف والنظر فيه وتقليب الأوراق عمل كثير ، ولأنه يشبه التلقين من الغير . وقال الصاحبان :

<sup>(</sup>١) رواه سعيد بن منصور في سننـه ( نيل الأوطار : ٢ / ٣١٧ ) وروي نحـوه عن أبي هريرة ، لكن قـال ابن المنذر : لايثبت عنها .

لاتفسد و إنما تكره ؛ لأن القراءة من المصحف عبادة انضافت إلى عبادة أخرى . وتكره لأنه تشبه بأهل الكتاب .

وقال المالكية (١): يشترط لصحة الصلاة ترك الكلام إلا بما هو من جنسها ، أو مصلح لها . وتبطل بتعمد كلام أجنبي ولو كلمة ، نحو « نعم » أو « لا » لمن سأله عن شيء ، لغير إصلاح الصلاة ، فإن كان الكلام لإصلاح الصلاة وبقدر الحاجة لاتبطل الصلاة إلا إن كان كثيراً ، كأن يسلم الإمام بعد ركعتين في صلاة رباعية ، أو يقوم لركعة خامسة ، ولم يفهم بالتسبيح ، فقال له المأموم : أنت سلمت من ركعتين أو قمت لخامسة ، لم يضر عملاً بقصة ذي اليدين ، روى أبو هريرة ، قال : صلى بنا رسول الله عَيْنِيَّ إحدى صلاتي العشي ، إما الظهر ، وإما العصر ، فسلم في ركعتين ، ثم أتى جذْعاً في قبلة المسجد ، فاستند إليها مغضبا ، وفي القوم أبو بكر وعمر ، فهاجا أن يتكلما ، وخرج سَرْعانُ الناس ( أي المتسرعون ) ، فقام ذو اليدين ، فقال : يارسول الله ، أقصرت الصلاة ، أم نسيت ؟ فقال : ما يقول ذو اليدين ؟ قالوا : صدق ، لم تصل إلا الركعتين ، فصلى ركعتين ، وسلم ، ثم سجد سجدتين ، ثم سلم (١) . ومن تلا وقصده التفهيم لشخص لم يضره كقوله : « ادخلوها بسلام » .

وتبطل أيضاً بتعمد تصويت خال عن الحروف، كصوت الغراب ، وبتعمد نفخ بفم ، لابأنف ، وبتعمد سلام في حال العلم أو الظن أو الشك بعدم إكال الصلاة .

وقال الشافعية (٢): تبطل الصلاة بالنطق بكلام البشر بحرفين مفهمين

<sup>(</sup>١) الشرح الصغير : ١ / ٣٤٤ ، القوانين الفقهية : ص ٥٠ .

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة ، كا أخرجاه عن عمران بن حصين ، وأخرجه أبو داود وابن ماجه عن ابن عمر ( نصب الراية : ٢ / ٦٧ ومابعدها ) .

<sup>(</sup>٣) مغنى المحتاج : ١ / ١٩٤ ومابعدها .

ولو لمصلحة الصلاة كقوله: لا تقم أو اقعد، أم بحرف مفهم، أو بمدة بعد حرف في الأصح؛ لأن المصدود في الحقيقة حرفان. والأصح أن التنحنح والبكاء والأنين، والنفخ إن ظهر به حرفان مبطل للصلاة. ويعذر في يسير الكلام إن سبق لسانه إليه، أو نسي الصلاة عملاً بقصة ذي اليدين السابقة، أو جهل تحريم الكلام في الصلاة إن قرب عهده بالإسلام، وتبطل بكثير الكلام أن الأصح، ويعذر في اليسير عرفاً من التنحنح ونحوه كالسعال والعطاس وإن ظهر به حرفان ولو من كل نفخة ونحوها، لغلبة كل ماذكر عليه فلا تقصير منه، أو لتعذر القراءة الواجبة وغيرها من الأركان القولية في حال التنحنح للضرورة، والجهر بالقراءة لا يصلح في الأصح عذراً ليسير التنحنح. ولو أكره المصلي على الكلام اليسير في صلاته بطلت صلاته في الأظهر؛ لأنه أمر نادر كالإكراه على الحدث.

وقال الحنابلة (٢): تبطل الصلاة بكلام الآدميين ( وهو ما انتظم حرفين فصاعدا ) ، لغير مصلحة الصلاة ، كقوله : ياغلام اسقني ، ونحوه . ولاتبطل إن تكلم من سلَّم قبل إتمام صلاته سهواً بكلام يسير عرفاً لمصلحة الصلاة ، عملاً بقصة ذي اليدين ، سواء أكان إماماً أم مأموماً . ولا تبطل إن تكلم مغلوباً على الكلام ، بأن خرجت الحروف منه بغير اختياره ، كأن سلم سهواً أو نام فتكلم لرفع القلم عنه ، أو سبق على لسانه حال قراءته كلمة لامن القرآن ، لأنه لا يكنه التحرز عنه ، أو غلبه سعال أو عطاس أو تثاؤب ، فبان منه حرفان .

وتبطل الصلاة بالنفخ إن بان منه حرفان ، لقول ابن عباس السابق : « من

<sup>(</sup>١) مرجع القليل والكثير إلى العرف على الأصح ، وقدروا الكلام اليسير بنحو سبع كلمات كا ورد في قصة ذي اليدين .

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع : ١ / ٤٦٩ ومابعدها ، المغني : ١ / ٥٧٥ ، ٢ / ٤٤ ـ ٥٠ .

نفخ في صلاته فقد تكلم » وبالنحيب ( هو رفع الصوت بالبكاء ) إذا بان منه حرفان ، لا من خشية الله ، وبالتنحنح من غير حاجة ، فبان منه حرفان ، فإن تنحنح لحاجة لم تبطل .

وأجاز الحنابلة القراءة في أثناء الصلاة في المصحف ، ويكره ذلك لمن يحفظ ؟ لأنه يشغل عن الخشوع في الصلاة والنظر إلى موضع السجود لغير حاجة ، كا يكره في الفرض على الإطلاق ؛ لأن العادة أنه لايحتاج إلى ذلك فيها ، وتباح في غير هذين الموضعين للحاجة إلى ساع القرآن والقيام به . والدليل على الجواز أن « عائشة كان يؤمها عبد لها في المصحف »(۱) ، وسئل الزهري عن رجل يقرأ في رمضان في المصحف ؟ فقال : كان خيارنا يقرؤون في المصاحف .

الفتى على غير الإمام وعلى الإمام: أي إرشاده إلى الصواب في القراءة . تبطل الصلاة بإرشاد المأموم غير إمامه إلى صواب القراءة لأنه تعليم وتعلم ، فكان من جنس كلام الناس ، أما إرشاد المأموم إمامه ففيه تفصيل بين الفقهاء :

قال الحنفية (١): إذا توقف الإمام في القراءة أو تردد فيها ، قبل أن ينتقل إلى آية أخرى ، جاز للمأموم أن يفتح عليه أي يرده إلى الصواب ، وينوي الفتح على إمامه دون القراءة على الصحيح ؛ لأنه مرخص فيه ، أما القراءة خلف الإمام فهي ممنوعة مكروهة تحرياً . فلو كان الإمام انتقل إلى آية أخرى ، تفسد صلاة الفاتح ، وتفسد صلاة الإمام لو أخذ بقوله ، لوجود التلقين والتلقن من غير ضرورة .

<sup>(</sup>١) رواه أبو بكر الأثرم وابن أبي داود عن عائشة .

<sup>(</sup>٢) فتح القدير : ١ / ٢٨٣ ومابعدها ، الدر المختار : ١ / ٥٨١ ومابعدها .

وينبغي للمقتدي ألا يعجل الإمام بالفتح ، ويكره له المبادرة بالفتح ، كا يكره للإمام أن يلجئ المأموم إليه ، بل يركع حين الحرج إذا جاء أوان التردد في القراءة ، أو ينتقل إلى آية أخرى .

وتبطل الصلاة إن فتح الماموم على غير إمامه إلا إذا قصد التلاوة لا الإرشاد ، و يكون ذلك مكروها تحرياً .

كا تبطل الصلاة بإرشاد غير المصلي له ، أو بامتثال أمر الغير ، كأن يطلب منه غيره سد فرجة ، فامتثل وسدها ، وإنما ينبغي أن يصبر زمناً ثم يفعل من تلقاء نفسه .

ودليل جواز الفتح على الإمام: حديث المُسوَّر بن يزيد المكي قال: «صلى رسول الله عَلَيْكِيَّةٍ ، فترك آية ، فقال له رجل: يارسول الله ، آية كذا وكذا ، قال: فهلّا ذكرُتنيها ؟ »(١) وحديث ابن عمر: أن النبي عَلِيَّةٍ صلى صلاة ، فقرأ فيها ، فلَبَس عليه ، فلما انصرف ، قال لأبي: أصليت معنا ؟ قال: نعم ، قال: فا منعك ؟ »(١) .

وقال المالكية (٢): تبطل الصلاة بالفتح على غير الإمام سواء من المصلي أو من غيره ، بأن سمعه يقرأ ، فتوقف في القراءة ، فأرشده للصواب ؛ لأنه من باب المكالمة ، أما الفتح على الإمام إذا وقف وتردد في القراءة ، ولو في غير الفاتحة فجائز لا يبطل الصلاة ، بل هو واجب ، فإن وقف ولم يتردد كره الفتح عليه .

وقال الشافعية (٤): الفتح على الإمام: هو تلقين الآية عند التوقف فيها .

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود وعبد الله بن أحمد في مسند أبيه ( نيل الأوطار : ٢ / ٣٢٢ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود ( المصدر السابق ) .

<sup>(</sup>٣) الشرح الصغير : ١ / ٣٤٧ ، القوانين الفقهية : ص ٧٤ .

<sup>(</sup>٤) مغنى المحتاج : ١ / ١٥٨ .

ويفتح عليه إذا سكت ، ولايفتح عليه مادام يردد التلاوة وسؤال الرحمة والاستعادة من عذاب ، لقراءة آيتها . والفتح في حالة السكوت لايقطع في الأصح موالاة قراءة المأموم ، أما في حالة التردد فيقطع موالاة قراءته ، ويلزمه استئناف القراءة .

ولابد لمن يفتح على إمامه أن يقصد القراءة وحدها أو يقصدها مع الفتح . فإن قصد الفتح وحده ، أو لم يقصد شيئاً أصلاً ، بطلت صلاته على المعتمد . أما الفتح على غير إمامه فيقطع موالاة القراءة .

وقال الحنابلة (۱۱): للمصلي أن يفتح على إمامه إذا أُرْتِج عليه (منع من القراءة ) أو غلط في قراءته ، فرضاً كانت الصلاة أو نفلاً . ويجب الفتح على إمامه إذا أرتج عليه أو غلط في الفاتحة ، لتوقف صحة صلاته على ذلك ، كا يجب تنبيهه عند نسيان سجدة ونحوها من الأركان .

وإن عجز المصلي عن إتمام الفاتحة بالإرتاج عليه ، فكالعاجز عن القيام في أثناء الصلاة ، يأتي بما يقدر عليه ، ويسقط عنه ما عجز عنه ، ولا يعيدها .

وقال ابن قدامة في المغني : والصحيح أنه إذا لم يقدر على قراءة الفاتحة أن صلاته تفسد ؛ لأنه قادر على الصلاة بقراءتها ، فلم تصح صلاته بدون ذلك ، لعموم قوله علية : « لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » .

ويكره للمصلي الفتح على من هو في صلاة أخرى ، أو على من ليس في صلاة ؛ لأن ذلك يشغله عن صلاته ، ولا تبطل صلاته ، وقد قال النبي عَلَيْكَ : « إن في الصلاة لشغلاً »(١)

١٠ - ٥٦ / ٢ : المغني : ٢ / ٥٦ - ١٠ .

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري ومسلم وأبو داود وأحمد وابن أبي شيبة وابن ماجه عن ابن مسعود ، وهو صحيح .

٢ ـ الأكل والشرب: هذا مبطل للصلاة على تفصيل في جزئيات يسيرة بين الفقهاء .

قال الحنفية: تبطل الصلاة بالأكل والشرب عامداً أم ناسياً ، سواء أكان المأكول قليلاً أم كثيراً ؛ لأنه ليس من أعمال الصلاة ، إلا إذا كان بين أسنانه مأكول دون الحِمِّصة ، فابتلعه ، فلاتبطل صلاته لمشقة الاحتراز عنه دامًا ، كا هو الحال في الصوم .

أما المضغ الكثير بأن كان ثلاثاً متواليات فمفسد ، وكذا لو ابتلع ذوب سكر أو حلوى في فمه .

وقال المالكية: تبطل الصلاة بتعمد أكل ولو لقمة بمضغها، وتعمد شرب ولو قل ، ولا تبطل بأكل أو شرب ولو قل ، ولا تبطل بأكل يسير مثل الحبة بين أسنانه ، كا لا تبطل بأكل أو شرب سهوا على الراجح ، ويسجد له بعد السلام . فإن اجتم الأكل والشرب ، أو وجد أحدهما مع السلام سهوا ، فتبطل الصلاة .

وقال الشافعية والحنابلة: تبطل الصلاة بتعمد تناول قليل الأكل ، لشدة منافاته للصلاة ؛ لأن ذلك يشعر بالإعراض عنها ، ولاتبطل بتناول قليل الأكل ناسياً أو جاهلاً تحريمه ، وتبطل بكثير الأكل ولو مع النسيان والجهل في الأصح ، ولو مفرقاً ، بخلاف الصوم ، فإنه لا يبطل بذلك .

كا تبطل بكثير المضغ ، وإن لم يصل إلى الجوف شيء من المضوغ . وتبطل في الأصح ببلع ذوب سُكَّرة بفمه ، لمنافاته للصلاة .

ولايضر ماوصل مع الريق إلى الجوف من طعام بين أسنانه ، إذا عجز عن تييزه ومجه .

#### ٣ ـ العمل الكثير المتوالى:

اتفق الفقهاء على بطلان الصلاة بالعمل الكثير المتوالي ، ولـو سهـوا ؛ لأن الحاجة لاتدعو إليه .

قال الحنفية: تبطل الصلاة بكل عمل كثير ليس من أعمالها ولا لإصلاحها، كزيادة ركوع أو سجود، وكمشي لغير تجديد الوضوء لمن سبقه الحدث. ولاتفسد برفع اليدين في تكبيرات الزوائد ولكنه يكره. والعمل الكثير: هو الذي لايشك الناظر لفاعله أنه ليس في الصلاة. فإن اشتبه فهو قليل على الأصح.

وقال المالكية: تبطل الصلاة بالفعل الكثير عمداً أو سهواً كحك جسد، وعبث بلحية، ووضع رداء على كتف، ودفع مار وإشارة بيد. ولاتبطل بالفعل القليل أو اليسير جداً كالإشارة وحك البشرة، أما المتوسط بين الكثير والقليل، كالانصراف من الصلاة، فيبطل عده دون سهوه.

وقال الشافعية والحنابلة: تبطل الصلاة بكثير العمل عمداً أو سهواً ، لا بقليله ، وتعرف الكثرة بالعرف والعادة ، فالخُطوتان والضربتان قليل ، والثلاث المتواليات عند الشافعية كثير . ومعنى التوالي : ألا تعد إحداها منقطعة عن الأخرى .

وتبطل بالوثبة الفاحشة وهي النطة لمنافاتها الصلاة ، لا الحركات الخفيفة المتوالية ، كتحريك أصابعه في سبُحة أو عِقْد ، أو حك أو نحو ذلك في الأصح ، كتحريك لسانه أو أجفانه أو شفتيه أو ذكره مراراً ولاء ، فلاتبطل بذلك .

ولا يضر العمل اليسير عادة من غير جنس الصلاة ، لفتح النبي عَلِيلَةُ الباب لعائشة ، وحمله أمامة ووضعها (١) ، كا لا يضر العمل المتفرق وإن كثر ، ولا الحاصل

<sup>(</sup>١) ثبت أنه ﷺ صلّى وهو حامل أمامة بنت بنته ، فكان إذا سجد وضعها ، وإذا قام حملها » رواه الشيخان ، وأمر بقتل الأسودين في الصلاة : الحية والعقرب ، وخلع نعليه في صلاته .

بعذر كرض يستدعى حركة لايستطيع الصبر عنها زمناً يسع الصلاة .

ويكره العمل الكثير غير المتوالي بلاحاجة . ولايقدر عند الحنابلة العمل الكثير بثلاث ولابعدد .

وأضاف الشافعية (١) : أن العمل الكثير في العرف يضبط بثلاثة أفعال فأكثر ، ولح بأعضاء متعددة ، كأن حرك رأسه ويده . ويحسب ذهاب اليد وعودها مرة واحدة ، مالم يسكن بينها ، وكذا رفع الرجل ، سواء عادت لموضعها الذي كانت فيه أو لا . أما ذهابها وعودها فرتان . وقد عرفنا أن الوثبة الفاحشة كالعمل الكثير ، وكذا تحريك كل البدن ، أو معظمه ولو من غير نقل قدميه .

ومحل البطلان بالعمل الكثير: إن كان بعضو ثقيل ، فيان كان بعضو خفيف ، فلابطلان ، كا لو حرك أصابعه من غير تحريك كفه في سُبْحة أو حل عِقْد ، أو تحريك لسان وأجفان وشفة أو ذكر ولو مراراً ؛ إذ لا يخل ذلك بهيئة الخشوع والتعظيم ، فأشبه الفعل القليل .

ولو تردد في فعل ، هل هو قليل أو كثير ، فالمعتمد أنه لايؤثر .

والفرق بين الكلام في أن الصلاة تبطل بقليله وكثيره ، وبين العمل في أن الصلاة لاتبطل إلا بكثيره : هو أن العمل يتعذر الاحتراز عنه ، فعفي عن القليل ؛ لأنه لا يخل بالصلاة ، بخلاف الكلام العمد عند الشافعية ، وأما غير العمد فلا يضر قليله ، كا تقدم .

المشي في الصلاة: لاتبطل الصلاة إن مشى مستقبل القبلة بنحو متقطع يفصل بين تقديم كل رجل والأخرى بقدر أداء ركن ، فيقف ، ثم يشى وهكذا

<sup>(</sup>١) حاشية الباجوري على شرح ابن قاسم الغزي : ١ / ١٨٤ .

وإن كثر مالم يختلف المكان ، بأن خرج من المسجد ، أو تجاوز الصفوف إن كانت الصلاة في الصحراء .

3 - استدبار القبلة: بتحويل الصدر عنها بغير عدر ، عند الحنفية والشافعية ، فإن كان بعدر ، كاستدبار القبلة للذهاب إلى الوضوء ، فلاتبطل لأنه مغتفر . ومن العدر عند الشافعية : انحراف الجاهل والناسي إن عاد عن قرب .

ولاتبطل الصلاة عند المالكية مالم تتحول قدما المصلي عن مواجهة القبلة . وعند الحنابلة : مالم يتحول المصلى بجملته عن القبلة .

ه ـ كشف العورة عمداً أو انكشافها بنحو ريح ومضي مقدار أداء ركن أو مقدار ثلاث تسبيحات عند الحنفية إذا انكشف ربع عضو من أعضاء العورة ، وإن سترها حالاً لم تبطل صلاته عند الشافعية والحنابلة . وتبطل الصلاة عند المالكية عجرد انكشاف العورة المغلظة مطلقاً ، لاغيرها .

7 - طروء الحدث الأصغر أو الأكبر ولو من فاقد الطهورين عمداً أو سهواً ، ولو من دائم الحدث غير حدثه الدائم . لكن لوشك في الحدث استر .

ومن الحدث: نوم غير المكن مقعدته من الأرض. والمفسد للصلاة عند الحنفية: هو الحدث العمد بعد الجلوس الأخير قدر التشهد، أو قبل ذلك، فإن سبقه الحدث قبل السلام بعد الجلوس الأخير صحت الصلاة عندهم. كا أنه يبني على صلاته استحساناً إن سبقه الحدث من غير قصد في أثناء الصلاة: وهو مايخرج من بدنه من بول أو غائط أو ريح أو رعاف أو دم سائل من جرح أو دمل به بغير صنعه.

٧ - حدوث النجاسة التي لايعفى عنها في البدن والثوب والمكان:
 فن تنجس جسده أو ثوبه ، أو سجد على شيء نجس بنجاسة لايعفى عنها ، أو
 ١٧ - الفقه الإسلامى جـ ٢ (٢)

سالت نجاسة داخل فه أو أنفه أو أذنه ، بطلت صلاته . ولا تبطل الصلاة بالنجاسة التي يعفى عنها ، ولا بما إذا وقع على ثوبه نجاسة يابسة فنفض ثوبه حالاً .

٨ ـ القهقهة: أي الضحك بصوت ، تفسد الصلاة عند الجمهور (غير الحنفية ) إن ظهر بها حرفان فأكثر ، أو حرف مفهم . فالبطلان فيها من جهة الكلام المشتملة عليه .

وفرق الحنفية (۱): بين الضحك والقهقهة ، فالأول: هو مايكون مسبوعاً للمصلي فقط دون جيرانه ، وحكمه أنه يفسد الصلاة فقط ، ولا يبطل الوضوء . وأما القهقهة : فهي مايكون مسبوعاً للمصلي ولجيرانه ، وحكمه : أنه يفسد الصلاة ويبطل الوضوء . أما التبسم وهو ماعرا عن الصوت فلايفسد شيئاً .

ودليل الحنفية حديث: مضونه: ألا من ضحك منكم قهقهة، فليعد الصلاة والوضوء جميعاً (٢).

وتبطل الصلاة عند الحنفية بالقهقهة كا تبطل بالحدث العمد إذا حصلت قبل القعود الأخير قدر التشهد ، فإن كانت بعده فلاتبطل الصلاة التي تمت بها ، وإن نقض الوضوء . ويفسد الجزء الذي حصلت فيه ، كا يفسد مثله من صلاة المسبوق ، فلا يمكن بناؤه الفائت عليه ؛ لأن الجزء الذي لابسته القهقهة ، أفسدته من وسط صلاة المأمومين ، فإذا فسد الجزء ، فسدت الصلاة .

<sup>(</sup>١) الهداية للمرغيناني : ١ / ٦ ، البدائع : ١ / ٢٣٢ .

<sup>(</sup>٢) فيمه أحماديث مسندة وأحماديث مرسلة ، أمما المسندة فرويت من حمديث أبي موسى الأشعري ، وأبي هريرة ، وعبد الله بن عمر ، وأنس بن مالك ، وجابر بن عبد الله ، وعمران بن الحصين ، وأبي المليح . وحمديث أبي موسى رواه الطبراني قال : « بينما رسول الله علي بالناس ، إذ دخل رجل فتردى في حفرة كانت في المسجد وكان في بصره ضرر مد فضحك كثير من القوم وهم في الصلاة ، فأمر رسول الله علي من ضحك أن يعيد الوضوء ويعيد الصلاة » ( نصب الراية : ١ / ٤٧ مـ ٥٤ ) .

٩ - الردة ( وهي قطع الإسلام بقول أو فعل ) والموت والجنون والإغماء .

10 - تغيير النية: تبطل الصلاة بفسخ النية أو تردده فيها ، أو عزمه على إبطالها أو نية الخروج من الصلاة ، أو إبطالها وإلغاء مافعله من الصلاة ، أو شكه هل نوى أم لا ، فعمل مع الشك علا . وهذا متفق عليه . وتبطل الصلاة أيضاً عند الحنفية (۱) بالانتقال من صلاة إلى مغايرتها ، كأن ينوي الانتقال من صلاته التي هو فيها إلى صلاة أخرى : فمن صلى ركعة من الظهر ، ثم افتتح بتكبير العصر أو التطوع ، فقد نقض الظهر ؛ لأنه صح شروعه في غيره ، فيخرج عنه . ولو كان يصلي منفرداً في فرض ، فكبر ناوياً الشروع في الاقتداء بإمام ، أو نوى إمامة النساء ، فسدت الصلاة الأولى ، وصار شارعاً في الصلاة الثانية .

وكذا لو نوى نفلاً أو واجباً ، أو شرع في جنازة ، فجيء بأخرى ، فكبر ينويها ، أو كبر ناوياً الصلاة على الثانية ، بطل مامضى ، ويصير شارعاً في الثانية .

لكن لو بدأ صلاة الظهر مثلاً ، فصلى ركعة أو دونها أو فوقها ، ثم كبر ناوياً استئناف الظهر بعينها ، لايفسد ما أداه ، وتحتسب الركعة أو غيرها التي صلاها ، لعدم صحة الشروع في الثانية ، إذ إنه نوى الشروع في عين ماهو فيه ، فلغت نيته ، إلا إذا كبر ينوي إمامة النساء أو الاقتداء بالإمام ، أو كان مقتدياً ، فكبر ينوي الانفراد ، فحينئذ يكون شارعاً فيا كبر له ، ويبطل مامض من صلاته .

<sup>(</sup>١) فتح القدير : ١ / ٢٨٥ ، الدر المحتار ورد المحتار : ١ / ٥٨٣ ، تبيين الحقائق : ١ / ١٥٨ .

وإن تلفظ بنية جديدة يصير مستأنفاً مطلقاً ، أي سواء انتقل إلى صلاة مغايرة أو متحدة ؛ لأن التلفظ بالنية كلام مفسد للصلاة الأولى ، فصح الشروع الثانى .

والخلاصة : أن المصلي إذا كبر ينوي الاستئناف (أي البدء بصلاة جديدة) ينظر :

فإن كانت الثانية التي نوى الشروع فيها هي الأولى بعينها من كل وجه ، ولم تخالفها في شيء ، لاتبطل صلاته ، ويجتزئ بما مضى من صلاته ، إلا إذا تلفظ أو اقتدى بإمام أو نوى إمامة النساء .

وإن كانت تخالفها تبطل صلاته ، ويستأنف ، سواء نوى بقلبه أو تلفظ . هذا وقد أجاز الشافعية تحويل الصلاة المفروضة إلى نفل مطلق ، دون أن يبطل مامضى من الصلاة كا سنبين .

11 - اللحن في القراءة ، أو زلة القارئ : للحنفية (١) في هذا رأيان : رأي المتقدمين ، ومعهم الشافعية في الجملة ، وهو الأحوط ، ورأي المتأخرين ، وهو الأيسر .

ويتلخص رأي المتقدمين فيما يأتي:

تبطل الصلاة بكل ماغيّر المعنى تغيراً يكون اعتقاده كفراً ، وبكل مالم يكن مثله في القرآن ، والمعنى بعيد متغير تغيراً فاحشاً ، كهذا الغبار مكان ﴿ هذا الغراب ﴾ ، وبكل مالم يكن له مثل في القرآن ، ولامعنى له ، كالسرائل مكان ﴿ السرائر ﴾ ، وتبطل أيضاً عند أبي حنيفة ومحمد بماله مثل في القرآن ، والمعنى

<sup>(</sup>١) الدر الختار ورد الحتار : ١ / ٥٨٩ ـ ٥٩٣ .

بعيد ، ولم يكن متغيراً تغيراً فاحشاً . ولاتبطل عند أبي يوسف ، لعموم البلوى .

فإن لم يكن له مثل في القرآن ، ولم يتغير به المعنى ، كقيامين مكان ﴿ قوامين ﴾ فعكس الخلاف السابق : لاتبطل عند الطرفين ، وتبطل عند أبي يوسف .

وقال المتأخرون: إن الخطأ في الإعراب لايفسد الصلاة مطلقاً ، ولو كان اعتقاده كفراً ؛ لأن أكثر الناس لا يميزون بين وجوه الإعراب .

وإن كان الخطا بإبدال حرف مكان حرف: فإن أمكن الفصل بينها بلاكلفة ، كالصاد مع الطاء ، بأن قرأ الطالحات مكان ﴿ الصالحات ﴾ فتفسد الصلاة اتفاقاً . وإن لم يكن الفصل إلا بمشقة ، فالأكثر على عدم الفساد ، لعموم البلوى ، كالصاد مع السين ، كالسراط بدل الصراط .

ولاتفسد الصلاة بتخفيف مشدد وعكسه (تشديد مخفف) ، كا لو قرأ « أفعيينا » بالتشديد ، واهدنا الصراط بإظهار اللام ، كا لاتفسد بزيادة حرف فأكثر نحو « الصراط الذين » ، أو بوصل حرف بكلمة نحو « إيا كنعبد » ، أو بوقف وابتداء ، وإن غير المعنى .

لكن تفسد الصلاة بعدم تشديد ﴿ رب العالمين ﴾ و ﴿ إياك نعبد ﴾ .

ولاتفسد لو زاد كلمة ، أو نقص كلمة ، أو نقص حرفاً أو قدمه أو بدله بآخر ، نحو « من ثمره إذا أثمر واستحصد » و « تعال جدّ ربنا » و « انفرجت » بدل « انفجرت » و « إياب » بدل « أواب » إلا إذا تغير المعنى .

ولاتفسد لو كرر كلمة وإن تغير المعنى ، مثل « رب رب العالمين » .

وتفسد لو بدل كلمة بكلمة ، وغير المعنى ، مثل : « إن الفجار لفي جنات » و « لعنة الله على الموحدين » وكتغيير النسب نحو « عيسى بن لقان » بخلاف

موسى بن لقان ، ونحو « مريم ابنة غيلان » . فإن لم يتغير المعنى ، مثل الرحمن بدل الكريم لم تفسد اتفاقاً .

وقال الحنابلة (۱) : إن أحال اللحان المعنى في غير الفاتحة لم يمنع صحة الصلاة ولاالائتام به إلا أن يتعمده ، فتبطل صلاتها . أما إن أحال المعنى في الفاتحة فتبطل الصلاة مطلقاً .

17 - ترك ركن بلا قضاء ، وشرط بلا عندر: الأول: مثل ترك سجدة من ركعة ، وسلم قبل الإتيان بها . والثاني : كترك ستر العورة بلاعذر ، فإن وجد عذر كعدم وجود ساتر أو مطهر للنجاسة ، وعدم قدرة على استقبال القبلة ، فلا فساد .

17 - أن يسبق المقتدي إمامه عمداً بركن لم يشاركه فيه: كأن يركع ويرفع قبل أن يركع الإمام . فإن كان سهواً ، رجع لإمامه ولاتبطل صلاته ، لكن الحنفية قالوا: تبطل الصلاة ولو سبق سهواً إن لم يعد ذلك مع الإمام ، أو بعده ويسلم معه ، فإن أعاده معه أو بعده وسلم معه ، فلا تبطل .

وقال الشافعية : لاتبطل صلاة المأموم إلا بتقدمه عن الإمام بركنين فعليين بغير عذر ، كسهو مثلاً ، وكذا لو تخلف عنه عمداً من غير عذر ، كبطء قراءة .

11 - محاذاة المرأة الرجل في الصلاة من غير فرجة تسع مكان مصل ، أو من غير حائل ، سواء أكانت المرأة مَحْرماً كأخت أو بنت ، أم غير محرم كزوجة .

<sup>(</sup>١) المغني : ٢ / ١٩٨ .

وتتحقق الحاذاة عند الحنفية بالشروط الآتية :

أولاً \_ أن تكون الحاذاة بالساق والكعب .

ثانياً - أن تكون الصلاة مشتركة بينها في التحرية ، والأداء ، ونية الإمام إمامتها ، أو باقتدائها مع الرجل بإمام آخر ، أو باقتدائها برجل ، ولم يشر إليها لتتأخر عنه . فإن لم ينو الإمام إمامتها ، لاتكون معه في الصلاة ، وإن لم تتأخر بإشارته فسدت صلاتها هي ، لا صلاته .

ثالثاً \_ أن يكون مكانها متحداً ولا حائل بينها .

رابعاً \_ أن تكون المرأة مشتهاة .

ومقدار الحاذاة المفسدة : أداء ركن عند محمد ، أو قدره عند أبي يوسف ، ويقدر بمقدار ثلاث تسبيحات .

10 ـ إذا وجد المتيم ماء قدر على استعاله وهو في الصلاة: تبطل الصلاة عند الحنابلة والحنفية بمجرد رؤية الماء ، إلا أن الحنفية قالوا: تبطل إذا رأى الماء قبل القعود الأخير قدر التشهد ، وإلا فلا تبطل ؛ لأن الصلاة تكون قد تمت عندهم .

ولا تبطل الصلاة برؤية الماء عند المالكية والشافعية ، إلا إذا كان عند المالكية ناسياً للماء الموجود معه ، ثم تذكره ، فتبطل الصلاة حينئذ إذا اتسع الوقت لإدراك ركعة من الصلاة بعد استعاله .

17 - القدرة على الساتر لعورته: إذا وجد العريان ثوباً ساتراً لعورته أثناء الصلاة واحتاج إلى عمل كثير لإحضاره ، بطلت صلاته . إلا أن المالكية قالوا: لا تبطل إن كان بعيداً عنه أكثر من نحو صفين من صفوف الصلاة غير صفه ، وإنما يكمل الصلاة ، ويعيدها في الوقت فقط .

١٧ - أن يسلم عمداً قبل تمام الصلاة: فإن سلم سهواً ، لم تبطل صلاته إذا لم يعمل عملاً كثيراً ، ولم يتكلم كلاماً كثيراً على الخلاف السابق في بحث « السلام » .

١٨ - المسائل الاثنتا عشرة عند أبي حنيفة خلافاً للصاحبين (١):

تفسد الصلاة عند الإمام أبي حنيفة رحمه الله باثنتي عشرة مسألة وهي :

رؤية المتيم الماء ، وتمام مدة المسح على الخفين ، وتعلم الأمي آية مالم يكن مقتدياً بقارئ ، ووجدان العاري ساتراً ، وقدرة المومي على الركوع والسجود ، وتذكر فائتة إن كان من أصحاب الترتيب (١) ، واستخلاف من لا يصلح إماماً كالمرأة ، وطلوع الشمس في صلاة الفجر ، وزوال الشمس في صلاة العيدين ، ودخول وقت العصر في ألجعة ، وسقوط الجبيرة عن برء ، وزوال عذر المعذور .

ودليله أن هذه المذكورات مغيرة للفرض ، فاستوى حدوثها في أول الصلاة وفي آخرها .

وقال الصاحبان: لاتفسد الصلاة بهذه المذكورات إن حدثت بعد الجلوس الأخير بقدر التشهد، عملاً بحديث ابن مسعود السابق: « إذا قلت هذا أو فعلت هذا ، فقد تمت صلاتك » فإنه نص على أن تمام الصلاة بالقعود، فلا شيء يفترض بعد ذلك ، وافتراضه زيادة على هذا النص، وهذه الأمور وإن كانت مفسدة للصلاة، إلا أنها حدثت بعد تمام الفرائض والأركان، فلا تفسد الصلاة.

وهناك مبطلات أخرى نادرة مذكورة فيا يأتي من آراء المذاهب .

<sup>(</sup>۱) رد الحتار : ۱۸۸۸

<sup>(</sup>٢) وهذا متفق مع المالكية إن تذكرها قبل عقد ركعة ، فيقطع الصلاة إن كان إماماً أو منفرداً ، أما المأموم فيتبع إمامه ، ولا تبطل الصلاة بتذكر الفائتة عند الشافعية .

## ثانيا \_ مبطلات الصلاة في كل مذهب على حدة :

### مذهب الحنفية:

تبطل الصلاة بثانية وستين سبباً (١):

الكلام ولو سهواً أو خطأ ، والدعاء بما يشبه كلام الناس ، مثل : اللهم ارزقني فلانة أو ألبسني ثوباً ، والسلام بنية التحية ولو ساهياً ، ورد السلام بلسانه أو بالمصافحة .

والعمل الكثير ، وتحويل الصدر عن القبلة ، وأكل شيء من خارج فمه ولو قل ، وأكل ما بين أسنانه : وهو قدر الحِمَّصة ، والشرب . ولو مضغ العِلْك في الصلاة فسدت صلاته ؛ لأن الناظر إليه من بُعْد لا يشك أنه في غير الصلاة .

والتنحنح بلا عذر ، والتأفيف كنفخ التراب والتضجر والأنين والتأوه بأن يقول « «آه » ، وارتفاع البكاء من وجع أو مصيبة ، لا من ذكر جنة أو نار .

وتشيت عاطس بقوله « يرحمك الله »، وجواب مستفهم عن شريك أو ند لله بقوله : « لا إله إلا الله » وعن خبر السوء بقوله : « إنا لله وإنا إليه راجعون » وعن بشارة بقوله : « الحمد لله » وعن تعجب بقوله : « لا إليه إلا الله » أو « سبحان الله » ، وكل شيء قصد به الجواب مثل : « يا يحيى خذ الكتاب » لمن طلب كتاباً ونحوه ، وقوله : « آتنا غداءنا » لمستفهم عن شيء يأتي به ، وقوله « تلك حدود الله فلا تقربوها » لمن استأذن في الأخذ . وإذا لم يرد بذلك الجواب ، بل أراد الإعلام بأنه في الصلاة ، لا تفسد .

ورؤية المتيم ماء قدر على استعاله قبل قعوده قدر التشهد الأخير. وتمام

<sup>(</sup>١) مراقي الفلاح : ص ٥٢ \_ ٥٤ ، الدر الختار : ٥٧٤/١ \_ ٥٨٩ ، البدائع : ٢٣٣/١ \_ ٢٤٢ .

مدة المسح على الخفين ، ونزع الخف ، وتعلم الأمي آية ما لم يكن مقتدياً ، وقدرة المومي على الركوع والسجود ، وتذكر فائتة إذا كان من أهل الترتيب ، وكان الوقت متسعاً ، واستخلاف من لا يصلح إماماً ، ووجدان العاري ساتراً ، وطلوع الشمس في الفجر ، وزوالها في العيدين ودخول وقت العصر في الجمعة ، وسقوط الجبيرة عن برء ، وزوال عذر المعذور إذا حدث كل ذلك من المسائل الاثنتي عشرة قبل الجلوس الأخير قدر التشهد .

والحدث عمداً ، أو بصنع غيره كوقوع ثمرة أدمته ، والإغماء ، والجنون ، والجنابة بنظر أو احتلام نائم متكن .

ومحاذاة المرأة المشتهاة للرجل بساقها وكعبها في الأصح ، ولو محرماً له أو زوجة ، أو عجوزاً شوهاء ، في أداء ركن عند محمد ، أو قدره عند أبي يوسف ، في صلاة ذات ركوع وسجود ، فلا تبطل صلاة الجنازة ، إذ لا سجود لها ، اشتركت معه بتحريمة باقتدائها بإمام ، أو اقتدائها به ، في مكان متحد ، بلا حائل قدر ذراع أو فرجة تسع رجلاً ، ولم يشر إليها لتتأخر عنه ، فإن لم تتأخر بإشارته ، فسدت صلاتها ، لا صلاته ، ولا يكلف بالتقدم عنها لكراهته . وأن يكون الإمام قد نوى إمامتها ، فإن لم ينوها لا تكون في الصلاة ، فلم تتحقق الحاذاة . فهذه شروط تسعة للمحاذاة المبطلة أوجزناها سابقاً بخمسة .

وظهور عورة من سبقه الحدث في ظاهر الرواية ، ولو اضطر إليه ككشف المرأة ذراعها للوضوء ، أو عورة الرجل بعد سبق الحدث ، على الصحيح .

وقراءة من سبقه الحدث وهو ذاهب للوضوء أو عائد منه ، لإتيانه بركن مع الحدث ، ومكثه قدر أداء ركن بعد سبق الحدث مستيقظاً ، بلا عذر ، فلو مكث لزحام أو لقطع رعاف ، لا تبطل .

ومجاوزة ماء قريب لغيره بأكثر من صفين ، وخروج المصلي من المسجد لظن الحدث ، لوجود النافي بغير عذر ، فإن لم يخرج من المسجد فلا تفسد .

وانصراف عن مقامه للصلاة ، ظاناً أنه غير متوضئ ، أو أن مدة مسحه انقضت ، أو أن عليه فائتة ، أو نجاسة ، وإن لم يخرج من المسجد .

وفتح المأموم على غير إمامه لتعليه ، بلا ضرورة . أما فتحه على إمامه فهو جائز ، ولو قرأ المقدار المفروض في القراءة . وأخذ المصلي بفتح غيره ، وامتثال أمر الغير في الصلاة .

والتكبير بنية الانتقال لصلاة أخرى غير صلاته ، كا إذا نوى المنفرد الاقتداء بغيره ، أو العكس ، أو انتقل بالتكبير من فرض لفرض ، أو من فرض إلى نفل ، وبالعكس . وذلك إذا حصل قبل القعود الأخير قدر التشهد ، وإلا فلا تفسد على الختار ، فإن عرض المنافي قبيل السلام بعد القعود ، فالختار صحة الصلاة ؛ لأن الخروج منها بفعل المصلى واجب على الصحيح .

ومدُّ الهمزة في التكبير ، وقراءة ما لا يحفظه في المصحف ، أو يلقنه غيره القراءة . وأداء ركن كركوع أو مضي زمن يسع أداء ركن مع كشف العورة أو مع نجاسة مانعة من الصلاة ، وأن يسبق المقتدي إمامه بركن لم يشاركه فيه ، ومتابعة المسبوق إمامه في سجود السهو بعد تأكد انفراده (۱) (أي المسبوق) بأن قام إلى الإتيان بما فاته بعد سلام الإمام أو قبله بعد قعوده (أي الإمام) قدرالتشهد (۱) وقيد ركعته (أي المسبوق) بسجدة ، فتذكر الإمام سجود سهو ، فتابعه ، فتفسد

<sup>(</sup>١) أما قبله فتجب متابعته .

 <sup>(</sup>٢) والسبب في ذلك : أنه إن كان قبل قعود الإمام قدر التشهد لم يجزه ؛ لأن الإمام بقي عليه فرض ،
 لا ينفرد به المسبوق .

صلاته ؛ لأنه اقتدى بعد وجود الانفراد ووجوبه .

وعدم إعادة الجلوس الأخير بعد أداء سجدة صلبية أو تلاوية تذكرها بعد الجلوس .

وعدم إعادة ركن أداه نامًا .

وقهقهة إمام المسبوق أو حدثه العمد ، أي إذا قهقه الإمام وان لم يتعمد ، أو أحدث عمداً بعد قعوده قدر التشهد تمت صلاته ، وصلاة المدرك خلفه ، وفسدت صلاة المسبوق خلفه ، لوقوع المفسد قبل تمام أركانه ، إلا إذا قام قبل سلام إمامه وقيد الركعة بسجدة ، لتأكد انفراده .

والسلام على رأس الركعتين في الرباعية أو الثلاثية ، إذا ظن أنه مسافر أو يصلي غيرها ، كأن كان يصلي الظهر ، فظن أنه يصلي الجمعة أو التراويح ، أو كان قريب عهد بالإسلام ، فصلى الفرض ركعتين .

وتقدم المأموم على الإمام بقدمه ، أما مساواته فلا تبطل .

والقراءة بالألحان ، وزلة القارئ أي اللحن في القراءة بما يغير المعنى ، مثل : « فما لهم يؤمنون » بترك « لا » على الصحيح . فإن لم تغير المعنى مثل « وجزاء سيئة » الثانية ، لا تفسد .

ولا تفسد الصلاة بالنظر إلى مكتوب وفهمه ، لعدم النطق بالكلام ، ولا بأكل ما بين أسنانه بقدر الحمصة ، لعسر الاحتراز عنه ، ولا بمرور بين يدي المصلي في بيت أو مسجد كبير أو صغير ، أو صحراء أو في مكان أسفل من موضع المصلي ، ولو كان المار امرأة أو كلباً ، وإن كان المرور بمحل السجود في الأصح مكروها ، كا سبق بيانه .

. Pr 15 to 1

#### مذهب المالكية:

تبطل الصلاة بحوالي ثلاثين سبباً (١) وهي :

رفض النية (أي تركها ، وإبطالها وإلغاء وقطع ما فعله منها) ، ترك ركن أو شرط من أركان وشروط الصلاة عمداً ، وترك ركن سهواً حتى سلم وطال تركه عرفاً ، زيادة ركن فعلي عمداً كركوع أو سجود ، بخلاف زيادة ركن قولي كالقراءة ، زيادة تشهد بعد الركعة الأولى أو الثالثة عمداً في حالة الجلوس .

القهقهة عمداً أو سهواً ، تعمد أكل ولو لقمة بضغها ، أو شرب ولو قل ، الكلام عمداً لغير إصلاح الصلاة ، فإن كان لإصلاحها ، فإن الصلاة تبطل بكثيره دون يسيره ، التصويت عمداً ، كصوت الغراب ، النفخ بالفم عمداً ، القيء عمداً ، ولو كان قليلاً .

السلام عمداً حال الشك في تمام الصلاة ، طروء ناقض للوضوء أو تذكره ، كشف العورة المغلظة أو شيء منها ، لا غيرها ، طروء نجاسة على المصلي أو علمه بها أثناء الصلاة .

فتح المصلي على غير الإمام ، الفعل الكثير عمداً أو سهواً الذي ليس من جنس الصلاة ، كحك جسد وعبث بلحية ووضع رداء على كتف ودفع مارّ دفعاً قوياً وإشارة بيد ، فإن كان الفعل قليلاً لم تبطل .

طروء شاغل عن إتمام فرض كاحتباس بول يمنع من الطمأنينة مثلاً ، أو هم كثير أو غثيان ( فوران النفس ) ، أو وضع شيء في فمه .

<sup>(</sup>١) الشرح الصغير : ٢٥٢/١ ـ ٢٥٧ ، القوانين الفقهية : ص ٥١ .

تذكر أولى الصلاتين المشتركتي الوقت في الصلاة الثانية ، كالظهر والعصر . فإذا كان يصلي العصر ، فتذكر أنه لم يصل الظهر ، بطلت صلاته ، لأنه يجب عليه ترتيبها .

زيادة أربع ركعات سهواً على الصلاة الرباعية ولو في السفر ، أو على الثلاثية ، وزيادة ركعتين على الثنائية كالصبح والجمعة ، أو على الوثر ، وزيادة مثل النفل المحدود كالعيد والاستسقاء والكسوف .

سجود المسبوق الذي لم يدرك ركعة مع الإمام ، سجود سهو ، سواء أكان السجود قبل السلام أم بعده ؛ لأن سجوده لا يلزم ذلك المسبوق ؛ لأنه ليس بمأموم حقيقة ، فسجوده معه محض زيادة في الصلاة . فإن أدرك معه ركعة بسجدتيها ، سجد معه السجود القبلي ، وقام لقضاء ما عليه بعد سلامه ، وأخر السجود البَعْدي لتام صلاته ، فإن قدمه قبل إتمام ما عليه ، بطلت صلاته .

السجود قبل السلام لترك سنة خفيفة كتكبيرة أو تسميعة ، أو لترك مستحب أو فضيلة كالقنوت .

ترك ثلاث سنن من سنن الصلاة سهواً ، مع ترك السجود لها ، حتى سلم ، وطال الأمر عرفاً .

الردة ، والاتكاء حال قيامه على حائط أو عصا لغير عذر ، بحيث لو أزيل عنه متكؤه ، لسقط .

الجهل بالقبلة ، وصلاة الفريضة في الكعبة أو على ظهرها ، وتـذكر المتيم الماء في صلاته ، واختلاف نية المأموم والإمام ، وفساد صلاة الإمام بغير سهو .

#### مذهب الشافعية:

تبطل الصلاة بسبعة وعشرين سبباً وهي ما يأتي(١):

۱ ، ۲ ـ طروء الحدث الأصغر أو الأكبر ، ولو بلا قصد ، واتصال النجاسة التي لا يعفى عنها بالبدن أو الملبوس ، والمكان ، إلا إن نحاها حالاً .

٣ ـ الكلام العمد الذي يخاطب به البشر بحرفين ، أو حرف مفهم ، ولو لمصلحة الصلاة ، كا لو قال لإمامه إذا قام لركعة زائدة : لا تقم أو اقعد ، أو هذه خامسة . أما كلام الله تعالى أو الذكر أو الدعاء فلا تبطل به الصلاة ، كا لا تبطل بخطاب الرسول عند ذكره ، قائلاً : « الصلاة والسلام عليك يا رسول الله » ، أما لو نطق بالقرآن بقصد آخر ، كأن استأذنه شخص في أخذ شيء ، فقال : « يايحيي خذ الكتاب بقوة » فإن قصد القراءة ، ولو مع التفهيم ، لم تبطل صلاته ، وإلا بطلت .

وكا لا تبطل الصلاة بالذكر والدعاء بلا خطاب لخلوق غير النبي علي الله من لا تبطل بالتلفظ بقربة بلا تعليق ولا خطاب لخلوق غير النبي كالنذر ؛ لأنه من جنس الدعاء ، ولا تبطل بالسكوت الطويل بلا عذر ، لأنه لا يخل بنظم الصلاة .

ولو قرأ الإمام : ﴿ إِياكَ نعبد وإياكَ نستعين ﴾ فقال المقتدي : استعنا بالله ، بطلت صلاته ، إلا إن قصد بذلك الدعاء .

ولو قال : « صدق الله العظيم » لم تبطل صلاته ؛ لأنه ثناء .

ومن الكلام المبطل: البكاء والأنين ، كا تقدم .

<sup>(</sup>۱) حاشية الباجوري : ۱۸۲/۱ ـ ۱۸۲ ، تحفة الطلاب للأنصاري : ص ٥٠ ـ ٥٢ ، حاشية الشرقاوي على التحفة المذكورة : ۲۱۷۱ ـ ۲۲۲ ، ۲۰۵ . ۲۰۲ ـ ۲۰۷ .

- ٤ ـ تناول مفطر للصائم من أكل ، أو شرب ، قليل أو كثير ، ولو بالإكراه إلا أن يكون الشخص في هذه الحالة جاهلاً تحريم ذلك .
- ٥ ـ الفعل الكثير المتوالي من غير جنس الصلاة ، كثلاث خطوات وذهاب اليد وعودها ثلاث مرات ، وحركة البدن كله ، وقفزة ، في غير صلاة شدة الخوف ونفل السفر ، عمداً كان ذلك أو سهواً ، إذ لا مشقة في الاحتراز عنه . أما الفعل القليل كتحريك أصابعه في سبحة ، فلا يفسد ، لخبر الصحيحين أنه عليه صلى وهو حامل أمامة ، فكان إذا سجد وضعها ، وإذا قام حملها .

وكذلك لا تفسد الصلاة بالفعل الكثير إذا كان لشدة جرب ، أو كان منفصلاً لا توالي فيه .

٦ ، ٧ ، ٨ ـ القهقهة ، والرَّدة ، والجنون في الصلاة .

٩ ، ١٠ - ترك استقبال القبلة حيث يشترط أي في غير صلاة الخوف ، بتحول الصدر عنها ، وكشف عورة عمداً مع القدرة على سترها ، أو قهراً ولم يسترها حالاً ، فإن كشفها الريح ، فسترها في الحال ، لم تبطل صلاته .

11 - أن يجد من يصلي عارياً ثوباً بعيداً منه : بأن احتاج في المضي إليه إلى أفعال كثيرة ، أو طالت مدة الكشف . أما لو كان قريباً منه : فإن استتر به حالاً بلا أفعال كثيرة دامت صلاته على الصحة ، وإلا بطلت .

17 ـ فعل ركن من أركان الصلاة أو مضي زمن يسع ركناً ، مع طروء الشك في النية ، أو في شروط الصلاة كالطهارة ، أو الشك في كيفية النية : هل نوى ظهراً أو عصراً مثلاً ؟

١٣ ـ تغيير النية إلى صلاة أخرى ، أي صرف الفرض إلى غيره : فلو قلب صلاته التي هو فيها صلاة أخرى عالماً عامداً بطلت صلاته ، إلا إذا قلب فرضاً

نفلاً مطلقاً ليدرك جماعة مشروعة ، وهو منفرد ، فسلم من ركعتين ليدركها ، لم تبطل صلاته ، بل يندب له القلب إن كان الوقت متسعاً ، فإن ضاق الوقت حرم القلب . ولو قلبها نفلاً معيناً كركعتي الضحى لم تصح لافتقاره إلى التعيين حال النية ، أو كانت الجماعة غير مشروعة ، كا لو كان يصلي الظهر ، فوجد من يصلي العصر ، فلا يجوز له القلب ، وكا لو كان الإمام ممن يكره الاقتداء به ، فلا يندب القلب ، بل يكره . ولو قام للركعة الثالثة من الثلاثية أو الرباعية لم يندب القلب ، بل يباح ، كا يباح ولا يندب لو كان في الركعة الأولى ولو من يندب القلب ، بل يباح ، كا يباح ولا يندب لو كان في الركعة الأولى ولو من الصلاة الثنائية ؛ لأن النفل المطلق يجوز فيه الاقتصار على ركعة .

17 ، 10 ، 12 - نية الخروج من الصلاة قبل تمامها أو العزم على قطعها ، والتردد في قطع الصلاة والاسترار فيها ، وتعليق قطعها بشيء ولو كان محالاً في العادة كعدم قطع السكين ، كأن قال بقلبه : إن جاء زيد ، قطعت الصلاة . أما إن علق الخروج من الصلاة على محال عقلى ، كالجمع بين الضدين ، فلا يضر .

۱۷ ، ۱۸ ، ۱۷ ـ ترك ركن من أركان الصلاة ولو قولياً عمداً ، فإن تركه سهواً لعذر لا تبطل ويتداركه ، وتكرير ركن فعلي عمداً لتلاعبه ، وتقديمه على غيره ؛ لأن ذلك يخل بصورة الصلاة ، أما تكرير الركن القولي عمداً كالفاتحة والتشهد وتقديمه على غيره ، أو تكرير الركن الفعلي سهواً ، فلا يفسد الصلاة على المعتد .

۲۱، ۲۰ طهور بعض ما يستر بالخف من الرِجل ، أو الخِرَق ( جمع خرقة ) ، وخروج وقت مسحه ، لبطلان بعض طهارته .

٢٢ ـ اقتداء بمن لا يقتدى به ، لكفر أو غيره ، ولو مع الجهل بحاله في بعض الصور ، بأن اقتدى به بعد تحرّم صحيح .

٢٣ ـ تطويل ركن قصير عمداً: بأن يزيد في الاعتدال (الرفع من الركوع) على الدعاء الوارد فيه بقدر الفاتحة ، أو أن يزيد في الجلوس بين السجدتين على الدعاء الوارد فيه بقدر التشهد.

ويستثنى من ذلك تطويل الاعتدال في الركعة الأخيرة من سائر الصلوات لأنه معهود في الصلاة في الجملة ، كا في صلاة النازلة ، وتطويل الجلوس بين السجدتين في صلاة التسابيح ، كا سيأتي في النوافل .

٢٤ ـ سبق المأموم إمامه بركنين فعليين أو تأخره عنه بها من غير عذر ،

٢٥ \_ التسليم عمداً قبل محله .

٢٦ ـ تكرير تكبيرة الإحرام مرة ثانية بنية الافتتاح .

٢٧ ـ العود بعد الانتصاب للتشهد الأول عامداً عالماً بتحريمه ؛ لأنه زاد قعوداً
 عمداً . فإن عاد ناسياً أنه في صلاة أو جاهلاً بتحريم العود ، فلا تبطل في الأصح .

#### مذهب الحنابلة:

عدوا مبطلات الصلاة بحوالي ستة وثلاثين وهي ما يأتي (١) ، وهي تشبه كثيراً المبطلات عند الشافعية :

طروء ناقض للطهارة ، واتصال نجاسة به إن لم يزلها حالاً ، واستدبار القبلة حيث شرط استقبالها ، وكشف عورة إلا إن كشفتها الريح فسترها حالاً ، ووجود سترة بعيدة لعريان ، واستناد قوي على شيء بلا عذر بحيث لو أزيل لسقط.

<sup>(</sup>١) غاية المنتهى : ١/٠٠١ ـ ١٥١ ، المغني : ١/٢ وما بعدها ، ٤٤ ـ ٦٢ ، ٦٧ ، ٢٤٩ .

ترك ركن مطلقاً ، وترك واجب عمداً ، وتعمد زيادة ركن فعلي كركوع ، وتقديم بعض الأركان على بعض عمداً ، ورجوعه للتشهد الأول بعمد الشروع في القراءة إن كان عالماً ذاكراً للرجوع .

السلام عمداً قبل تمام الصلاة وسلام المأموم قبل إمامه عمداً ، أو سهواً ولم يعده بعد سلام إمامه ، والتلحين في القراءة لحناً يغير المعنى مع قدرته على إصلاحه ، كضم تاء « أنعمت » .

فسخ النية بأن ينوي قطع الصلاة ، والتردد في الفسخ ، والعزم على الفسخ ، وإن لم يفسخ بالفعل ، والشك في النية هل نوى أو عين ، وعمل عملاً مع الشك كأن ركع أو سجد ، والشك في تكبيرة الإحرام .

مرور الكلب الأسود البهم (۱) بين يدي المصلي ، للحديث السابق الذي رواه الجماعة إلا البخاري عن أبي ذر: « الكلب الأسود شيطان »

تسبيح ركوع وسجود بعد اعتدال ، وجلوس وسؤال مغفرة بعد سجود ، والدعاء علاذ الدنيا كأن يسأل عروساً حسناء مثلاً .

الكلام مطلقاً ولو قل ، أو سهواً أو مكرهاً أو تحذيراً من مهلكة ، والنطق بكاف الخطاب لغير الله تعالى ورسوله أحمد عَلَيْكُم ، والقهقهة مطلقاً ، والتنحنح بلا حاجة ، والنفخ إذا بان منه حرفان ، والبكاء لغير خشية الله تعالى إذا بان منه حرفان ، إلا إذا غلبه ، وكلام النائم غير الجالس والقائم .

العمل المتوالي الكثير عادة من غير جنس الصلاة بلا ضرورة كخوف وهرب

<sup>(</sup>١) المراد بالبهيم : الذي ليس في لونه شيء سوى السواد .

من عدو ونحوه ، ولو سهواً أو جهلاً ، ولا يقدر العمل اليسير بثلاث ، ولا غيرها من العدد ، وإشارة الأخرس كفعله .

الأكل والشرب إلا اليسير لناس ( ساه ) وجاهل ، وبلع ذوب نحو سكر بفم أي ما يتحلل منه إلا إن كان يسيراً من ساه وجاهل .

ومن علم ببطلان الصلاة ومضى فيها أدّب.

ولا تبطل الصلاة بعمل يسير ، أو كثير غير متوال ، وكره بلا حاجة ، ولا يشرع له سجود ، ولا تبطل ببلع ما بين أسنان عمداً بلا مضغ ، ولو لم يجر به ريق ، ولا يبطل النفل بيسير شرب عمداً ، ولا بساطالة نظر لشيء ، ولو لكتاب ، وقرأ ما فيه بقلبه ، ولا بعمل قلبي ولو طال (۱) ، فلا تبطل صلاة من غلب وسواس على أكثرها ، ولا تبطل إذا غلبه سعال أو عطاس أو تشاؤب وإن بان منها حرفان ، ولا تبطل بكلام النائم القليل إذا كان نوماً يسيراً ، وكان جالساً أو قائماً .

وتبطل الصلاة عند الحنابلة كا بينا في المقبرة وموضع الخلاء والحمام وفي أعطان الإبل (مباركها) ، لقوله عليه الأرض كلها مسجد إلا الحمام والمقبرة »(١) وحديث « لا تصلوا في مبارك الإبل ، فإنها من الشياطين »(١) والنهي يقتضي التحريم ، ولأن بعض هذه الأماكن موضع نجاسة ، أو تعري .

<sup>(</sup>١) بدليل حديث ، أبي هريرة : « أن النبي عَلِيَّةٍ قال : إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان وله ضُراط حتى لا يسمع الأذان .. ثم ذكر سجدتي السهو » متفق عليه ، قال عمر فيا رواه البخاري : « إني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة » ( نيل الأوطار : ٣٣٧/٢ ) .

<sup>(</sup>۲) رواه أبو داود

<sup>(</sup>۲) رواه أبو داود عن البراء بن عازب ، وروى مسلم مثله عن جابر بن سمرة ، وروى أحمد مثله عن أسيـد بن ضير .

#### ثالثا ـ ما تقطع الصلاة لأجله:

قد يجب قطع الصلاة لضرورة ، وقد يباح لعذر(١) .

أما ما يجب قطع الصلاة له لضرورة فهو ما يأتي :

أ ـ تقطع الصلاة ولو فرضاً باستغاثة شخص ملهوف ، ولو لم يستغث بالمصلي بعينه ، كا لو شاهد إنساناً وقع في الماء ، أو صال عليه حيوان ، أو اعتدى عليه ظالم ، وهو قادر على إغاثته .

ولا يجب عند الحنفية قطع الصلاة بنداء أحد الأبوين من غير استغاثة ؛ لأن قطع الصلاة لا يجوز إلا لضرورة .

7 ـ وتقطع الصلاة أيضاً إذا غلب على ظن المصلي خوف تردي أعمى ، أو صغير أو غيرهما في بئر ونحوه . كا تقطع الصلاة خوف اندلاع النار واحتراق المتاع ومهاجمة الذئب الغنم ؛ لما في ذلك من إحياء النفس أو المال ، وإمكان تدارك الصلاة بعد قطعها ، لأن أداء حق الله تعالى مبنى على المسامحة .

وأما ما يجوز قطع الصلاة له ولو فرضاً فهو ما يأتي :

أ ـ سرقة المتاع ، ولو كان المسروق لغيره ، إذا كان المسروق يساوي درهماً فأكثر .

٢ - خوف المرأة على ولدها ، أو خوف فوران القدر ، أو احتراق الطعام على
 النار . ولو خافت القابلة ( الداية ) موت الولد أو تلف عضو منه ، أو تلف أمه
 بتركها ، وجب عليها تأخير الصلاة عن وقتها ، وقطعها لو كانت فيها .

عنافة المسافر من اللصوص أو قطاع الطرق .

<sup>(</sup>٣) مراقي الفلاح : ص ٦٠

- ٤ \_ قتل الحيوان المؤذي إذا احتاج قتله إلى عمل كثير .
  - هً \_ رد الدابة إذا شردت .
- أ ـ مدافعة الأخبثين ( البول والغائط ) وإن فاتته الجماعة .
- ٧ً ـ نداء أحد الأبوين في صلاة النافلة ، وهو لا يعلم أنه في الصلاة ، أما في الفريضة فلا يجيبه إلا للضرر ، وهذا متفق عليه .

# الفصل الثامن النوافل أو صلاة التطوع

التطوع في الأصل: فعل الطاعة ، وشرعاً وعرفاً ، طاعة غير واجبة .

فصلاة التطوع: هي ما طلب فعلها من المكلف زيادة على الفرائض طلباً غير جازم. وتكل به صلاة الفرض يوم القيامة ، إن لم يكن المصلي أتمها ، وفيه حديث صحيح مرفوع رواه أحمد في المسند (۱) ، وهو أن فريضة الصلاة والزكاة وغيرهما إذا لم تتم تكل بالتطوع.

وحكمها : أنه يثاب على فعلها ولا يعاقب على تركها .

وهي إما أن تكون مستقلة عن الفرائض المكتوبة كصلاة العيدين والاستسقاء والكسوف والخسوف والتراويح . وقال الحنفية : صلاة العيدين فرض كفاية .

وإما أن تكون تابعة للفرائض كالسنن القَبْلية والبَعْدية .

والنوافل جمع نافلة ، والنفل والنافلة في اللغة : الزيادة ، والتنفل : التطوع ، وشرعاً : عبارة عن فعل مشروع ليس بفرض ولا واجب ولا مسنون (٢) . وعند الشافعية : النوافل : ما عدا الفرائض ، سمى النفل بذلك

<sup>(</sup>١) كشاف القناع: ١/٨١٨

<sup>(</sup>٢) اللباب شرح الكتاب : ٩١/١

لأنه زائد على ما فرضه الله تعالى (١) . وقد ثبتت مشروعية النوافل بفعل النبي على ما فرضه الله تعالى (١) . وقد ثبتت مشروعية النوافل بفعل النبي رسول على الله عنه قال : قال لي رسول الله على الله ع

وأفضل عبادات البدن: الصلاة، لقوله على الوضوء إلا مؤمن »(١) ولأنها تجمع واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن »(١) ولأنها تجمع من القرب ما لا يجمع غيرها، من الطهارة واستقبال القبلة، والقراءة، وذكر الله عز وجل، والصلاة على رسول الله على إلى من عنه في سائر العبادات، وتزيد عليها بالامتناع عن الكلام، والمشي، وسائر الأقعال وتطوعها أفضل التطوع (١).

وللمذاهب الفقهية اصطلاحات في تقسيم النوافل ، يحسن ذكرها في كل مذهب على حدة :

#### النوافل عند الحنفية:

تنقسم النوافل عند الحنفية قسمين : مسنونة ومندوبة أن والسنة : هي المؤكدة التي واظب الرسول عَلَيْكَ على أدائها ، ولم يتركها إلا نادراً ، إشعاراً بعدم فرضيتها .

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج : ٢١٩/١

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد في مسنده وابن ماجه والحاكم والبيهقي عن ثوبان ، ورواه ابن ماجه أيضاً والطبراني عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، ورواه الطبراني أيضاً عن سلمة بن الأكوع ، وهو صحيح ، ورواه ابن ماجه عن أبي أمامة ، والطبراني عن عبادة بن الصامت بلفظ « استقيوا ونعا استقمتم ، وخير أعمالكم الصلاة ، ولن يحافظ على الوضوء إلا مؤمن » .

<sup>(</sup>٣) المهذب : ٨٢/١

<sup>(</sup>٤) فتح القدير: ٢١٤/١ ـ ٣٣٥ ، تبيين الحقائق: ١٧١/١ ـ ١٨٠ ، اللباب: ٩١/١ ـ ١٤ ، الـدر الختـار: ٦٠/١ ـ ١٣٠ . ١٦٢ ـ ١٦٢ .

والمندوب : هو السنة غير المؤكدة التي فعلها الرسول عَلَيْكُم أحياناً وتركها أحياناً .

# أولاً ـ السنن المؤكدة : هي ما يأتي :

أ ـ ركعتان قبل صلاة الفجر (الصبح)، وهما آكد (أقوى) السنن، لقوله عَلَيْكَةٍ: « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها »(۱)، وقالت عائشة: « لم يكن النبي عَلِيْكَةٍ على شيء من النوافل أشد تعاهداً منه على ركعتي الفجر »(۱).

وبناء عليه قالوا: لا يجوز أن يؤديها قاعداً أو راكباً بدون عذر. ولا يقضى شيء من السنن سوى سنة الفجر، إذا فاتت معه، وقضاه من يومه قبل الزوال، فإن صلى الفرض وحده، لا يقضيان. ووقتها وقت صلاة الصبح. والسنة أن يقرأ في أولاهما سورة الكافرون، وفي الثانية: الإخلاص. وأن يصليها في بيته في أول الوقت. وإذا قامت صلاة الجماعة لفرض الصبح قبل أن يصليها: فإن أمكنه إدراكها بعد صلاتها ولو في الركعة الثانية، فعل، وإلا تركها، وأدرك الجماعة، ولا يقضيها بعد ذلك. والإسفار بسنة الفجر أفضل.

٢ ـ أربع ركعات قبل صلاة الظهر أو قبل الجمعة ، بتسلية واحدة ، لحديث عائشة رضي الله عنها : « أن النبي عَلَيْكُ كان لا يدع أربعاً قبل الظهر ، وركعتين قبل الغداة »(٢) أي سنة الفجر ، وهذه آكد السنن بعد سنة الفجر ، ثم الكل الباقي سواء .

<sup>(</sup>١) رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه عن عائشة مرفوعاً ( نيل الأوطار : ١٩٠٣ ، سبل السلام : ٤/٢ )

 <sup>(</sup>۲) متفق عليه ، وروى أحمد وأبو داود عن أبي هريرة « لا تمدعوا ركعتي الفجر ، ولو طردتكم الخيل »
 ( المصدران السابقان )

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري ، ويؤيده حديث أبي أيوب عند أبي داود والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة بلفظ : « أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن أبواب الساء » وحديث أنس عند الطبراني في الأوسط : « أربع قبل الظهر كمدلهن بعد العشاء ، وأربع بعد العشاء كعدلهن من ليلة القدر » ( سبل السلام : ٤/٢ ) .

ترتيب أفضلية النوافل: تبين مما ذكر أن آكد السنن: سنة الفجر اتفاقا، ثم الأربع قبل الظهر في الأصح، ثم الكل سواء.

" - ركعتان بعد الظهر ، ويندب أن يضم لها ركعتين ، وأربع بعد الجمعة بتسليمة واحدة ، لقول ه على النسبة للظهر : « من صلى أربع رَكَعات قبل الظهر ، وأربعاً بعدها ، حرَّمه الله على النار »(۱) ، ولأن النبي عَلَيْكُ « كان يركع من قبل الجمعة أربعاً لا يفصل في شيء منهن ، وأربعاً بعدها »(۱) .

ع - ركعتان بعد المغرب: ويسن إطالة القراءة فيها ، كا كان الرسول على الله على المعلى .

م ركعتان بعد فرض العشاء: والدليل على تأكد هذه السنن قوله على الله له بيتاً عشرة وله عشرة وكعة سوى المكتوبة بنى الله له بيتاً في الجنة »(أ) ولفظ مسلم: «من صلى ثنتي عشرة ركعة في يوم وليلة ، بُني له بهن بيت في الجنة » ورواية الترمذي: «من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة ، بني له بيت في الجنة ؛ أربعاً قبل الظهر ، وركعتين بعدها ، وركعتين بعد المغرب ، وركعتين بعد العشاء ، وركعتين قبل العصر » ولم يذكر ركعتين بعد العشاء .

ومشروعية السنن القبلية لقطع طمع الشيطان: بأن يقول: إنه لم يترك ما ليس بفرض، فكيف يترك ما هو بفرض؟ والسنن البَعُدية لجبر النقصان أي ليقوم في الآخرة مقام ما ترك منها لعذر كنسيان.

<sup>(</sup>١) رواه الخسة عن أم حبيبة ، وصححه الترمذي ( نيل الأوطار : ١٦/٣ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه ابن ماجه والطبراني في معجمه ، لكن سنده واه جداً ( نصب الراية : ٢٠٦/٢ ) .

<sup>(</sup>٣) رواه الجماعة عن أم حبيبة بنت أبي سفيان ( المصدر السابق : ص ١٣٨ ) .

أ - صلاة التراويح: التراويح سنة مؤكدة للرجال والنساء لمواظبة النبي عليه والخلفاء الراشدين عليها ، ويسن فيها الجماعة ، بدليل أن النبي عليه صلاها جماعة في رمضان في ليالي الثالث والخامس والسابع والعشرين ، ثم لم يتابع خشية أن تفرض على المسلمين ، وكان يصلي بهم ثمان ركعات ، ويكلون باقيها في بيوتهم ، فكان يسمع لهم أزيز كأزيز النحل (۱) .

ووقتها: في رمضان بعد صلاة العشاء إلى الفجر، قبل الوتر وبعده في الأصح عند الحنفية. ويستحب تأخيرها إلى ثلث الليل أو نصفه، ولا تكره بعده في الأصح عند الحنفية. ولا تقضى عندهم إذا فاتت أصلاً، فإن قضاها، كانت نفلاً مستحباً، وليس بتراويح، كسنة مغرب وعشاء؛ لأن القضاء من خصائص الواجبات كالوتر والعيدين.

والجماعة فيها سنة على الكفاية في الأصح ، فلو تركها أهل مسجد أغوا ، وكل ما شرع بجاعة ، فالمسجد فيه أفضل ، والمتخلف عن الجماعة إذا أقامها البعض تارك للفضيلة ؛ لأن أفراد الصحابة روي عنهم التخلف .

وتؤدى أيضاً فرادى ، والأفضل فيها الجماعة ، ويسن أن يختم فيها القرآن كله مرة خلال شهر رمضان . وإذا مل الناس سن قراءة ما تيسر من القرآن بقدر ما لا يثقل عليهم ، كآية طويلة أو ثلاث قصار ، ولا يكره الاقتصار على آية أو آيتين ، بشرط الترتيل ، والاطمئنان في الركوع والسجود مع التسبيح ، ولا يترك دعاء الثناء والتعوذ والصلاة على النبي على النبي على تشهد .

وعدد ركعاتها عشرون ركعة ، تؤدى ركعتين ركعتين ، يجلس بينها ، مقدار

<sup>(</sup>١) روَّاه الخسمة عن جبير بن نُفير عن أبي ذر ، وصححه الترمذي ، وأخرجه الشيخان عن عائشة ( نيل الأوطار : ٥٠/٣ وما بعدها ، نصب الراية : ١٥٢/٢ ) .

الترويحة ، بعشر تسليات ثم يوتر بعدها ، ولا يصلى الوتر بجاعة في غير شهر رمضان . ودليلهم على العدد فعل عمر رضي الله عنه كا أخرج مسلم في صحيحه ، حيث إنه جمع الناس أخيراً على هذا العدد في المسجد ، ووافقه الصحابة على ذلك ، ولم يخالفهم بعد الراشدين مخالف ، وقد قال النبي عَرِيلية «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي »(۱) وأخرج البيهقي عن ابن عباس «كان يصلي في شهر رمضان في غير جماعة عشرين ركعة والوتر »(۱) . وقد سئل أبو حنيفة عما فعله عمر رضي الله عنه فقال : التراويح سنة مؤكدة ، ولم يتخرجه عمر من تلقاء نفسه ، ولم يكن فيه مبتدعاً ، ولم يأمر به إلا عن أصل لديه ، وعهد من رسول الله عنه مؤلية .

لكن قال بعض أهل الحديث: إن العدد الثابت عنه عَلَيْكُ في صلاته في رمضان هو ثمان ركعات ، بدليل ما أخرجه البخاري وغيره عن عائشة أنها قالت: « ما كان النبي عَلِيْكُ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة » وأخرج ابن حبان في صحيحه من حديث جابر أنه عَلِيْكُ : « صلى بهم ثمان ركعات ثم أوتر »(1).

ثانياً ـ أما المندوب أو السنن غير المؤكدة : فهي ما يأتي ، ولا يعني كونها غير مؤكدة تركها ، بل كان النبي عليه يسليها غالباً ، ويتركها أحياناً :

١ - ركعتان أخريان إلى سنة الظهر البعدية المؤكدة ، كا بينا

م - أربع ركعات قبل العصر بتسلية واحدة ، لقول عليا : « رحم الله

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود والترمذي .

 <sup>(</sup>٢) زاد سليم الرازي في كتاب الترغيب له « ويوتر بثلاث » قال البيهقي : تفرد به أبو شيبة ابراهيم بن عثان وهو ضعيف ( نيل الأوطار : ٥٣/٣ ) .

<sup>(</sup>٣) نيل الأوطار ، المكان السابق .

امرءاً صلى أربعاً قبل العصر  $^{(1)}$ . أما جواز صلاة ركعتين فقط قبل العصر  $^{(1)}$  فيشملها حديث  $^{(1)}$  بين كل أذانين صلاة  $^{(1)}$  .

٣ ـ أربع ركعات قبل صلاة العشاء وأربع بعدها بتسلية واحدة ، لما روي عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله عَلَيْكُم كان يصلي قبل العشاء أربعاً ، ثم يصلي بعدها أربعاً ، ثم يضطجع (١) .

وإن شاء اقتصر على الركعتين المؤكدتين بعدها ، عملاً بالحديث السابق : « من ثابر على ثنتي عشرة ركعة ... » .

3 - صلاة الأوابين (1) : وهي ست ركعات بعد المغرب ، بتسليمة أو ثنتين أو ثلاث ، والأول أدوم وأشق ، لقوله تعالى : ﴿ وكان للأوابين غفوراً ﴾ ولما روي عن عمار بن ياسر : « من صلى بعد المغرب ست ركعات ، غفرت ذنوبه ، وإن كانت مثل زبد البحر » (٥) .

واستحب الكمال بن الهام كالشافعية والحنابلة ركعتين خفيفتين قبل المغرب لخبر الصحيحين عن عبد الله المزني : « صلوا ركعتين قبل المغرب » ثم قال في الثالثة : « لمن شاء » . وهذه النوافل تابعة للفرائض ، أما النوافل المستقلة فهي ما يأتي :

<sup>(</sup>١) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه ، وابن خزيمة وصححه ( سبل السلام : ٥/٢ )

<sup>(</sup>٢) رواه البزار وفيه راو متكلم فيه ( مجمع الزوائد : ٢٣١/٢ )

<sup>(</sup>٣) هذا ماذكر في مراقي الفلاح: ص ٦٤، وروى أحمد وأبو داود والنسائي عن عائشة قـالت: مـا صلّى النبي عن الله المناء قـط، فـدخل علي إلا صلى أربع ركعات أو ست ركعات ( نصب الراية: ١٤٥/٢ ومـا بعـدهـا، نيـل الأوطار: ١٨/٢)

<sup>(</sup>٤) الأوابين : جمع أواب أي رجّاع إلى الله تعالى بالتوبة والاستغفار .

<sup>(</sup>٥) رواه الطبراني ( مجمع الزوائد : ٢٣٠/٢ ) وروى ابن ماجه وابن خزيمة والترمذي عن أبي هريرة في موضوعه ( الترغيب والترهيب : ٤٠٤/١ ) .

م - صلاة الضحى: وهي أربع ركعات على الصحيح إلى ثمانية ، وأقلها ركعتان ، ووقتها من بعد طلوع الشمس قدر رمح أي حوالي ثلث أو نصف ساعة إلى قبيل الزوال ، لحديث عائشة: « كان رسول الله ﷺ يصلي الضحى أربع ركعات ، لا يفصل بينهن بكلام »(۱) ورواية مسلم: « كان رسول الله ﷺ يصلي الضحى أربعاً ، ويزيد ما شاء الله » وثبت في الصحيحين من رواية أبي هريرة « وركعتي الضحى » ووقتها الختار: بعد ربع النهار.

 $7 - \sqrt{24}$  الوضوع قبل جفافه للحديث السابق : « ما من أحد يتوضأ ، فيحسن الوضوء ، ثم يقوم فيصلي ركعتين ، يقبل عليها بقلبه ، إلا وجبت له الجنة  $x^{(1)}$ .

٧ - تحية المسجد: يندب ركعتان لمن دخل المسجد تحية لرب المسجد، لقوله على المسجد، وإذا دخل أحدكم المسجد، فلا يجلس حتى يركع ركعتين "(١) يصليها عند الحنفية في غير وقت الكراهة، وأداء الفرض أو غيره ينوب عنها بلا نية. وتكفيه لكل يوم مرة إذا تكرر دخوله لعذر، ولا تسقط بالجلوس عندهم، لحديث ابن حبان في صحيحه: «يا أبا ذر، إن للمسجد تحية، وإن تحيته ركعتان، فقم فاركعها » وأما الحديث السابق «إذا دخل أحدكم .. » فهو بيان للأولى .

ويستثنى من المساجد المسجد الحرام ، فإن تحيته الطواف .

ومن لم يتكن من تحية المسجد لحدث أو غيره يقول ندباً كلمات التسبيح الأربع: « سبحان الله والحمد لله ولاإله إلا الله والله أكبر ».

<sup>(</sup>١) رواه أبو يعلى الموصلي ( نصب الراية : ١٤٦/٢ ، سبل السلام : ١٦/٢ )

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم وأبو داود والنسائي

<sup>(</sup>٣) رواه الجماعة عن أبي قتادة ، وابن ماجه عن أبي هريرة .

أفضل من صلاة النهار ، لقوله تعالى ﴿ فلاتعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أفضل من صلاة النهار ، لقوله تعالى ﴿ فلاتعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين ﴾ وقوله سبحانه : ﴿ تتجافى جنوبهم عن المضاجع ﴾ ولقوله على أعين ﴾ وووى مسلم في صحيحه ـ « أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل » ، وروى الطبراني مرفوعاً : « لا بد من صلاة بليل ، ولو حلب شاة ، وماكان بعد صلاة العشاء فهو من الليل » ، وفي صحيح مسلم قال رسول الله على : « عليكم بصلاة الليل ، فإنها دأب الصالحين قبلكم ، وقربة إلى ربكم ، ومكفرة للسيئات ، ومنهاة عن الإثم » .

وعدد ركعاتها من ركعتين إلى ثمانية .

ويندب إحياء ليالي العيدين (الفطر والأضحى)، وليالي العشر الأخير من رمضان لإحياء ليلة القدر، وليالي عشر ذي الحجة، وليلة النصف من شعبان، ويكون بكل عبادة تعم الليل أو أكثره، للأحاديث الصحيحة الثابتة في ذلك (١).

ويندب الإكثار من الاستغفار بالأسحار ، وسيد الاستغفار : « اللهم أنت ربي ، لا إله إلا أنت ، خلقتني وأنا عبدك ، وأنا على عهدك ووعدك مااستطعت ، أعوذ بك من شر ماصنعت ، أبوء ( أعترف ) لك بنعمتك ، وأبوء بذنبي ، فاغفر لي ، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت » .

ويكره الاجتماع على إحياء ليلة من هذه الليالي في المساجد وغيرها ؛ لأنه لم يفعله النبي عليه ولا الصحابة .

<sup>(</sup>١) قال على النبي على الله العيد أحيا الله قلبه يوم تموت القلوب » وروت عائشة أن النبي على كان إذا دخل العشر الأخير من رمضان أحيا الليل ، وأيقظ أهله ، وشد المئزر » ، وقال عليه السلام : « مامن أيام أحب إلى الله تعالى أن يتعبد فيها من عشر ذي الحجة ، يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة ، وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر » وقال عن ليلة النصف : « إذا كانت ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها ، وصوموا نهارها ، فإن الله تعالى ينزل فها لنموب الشهس إلى الساء ، فيقول : ألا مستغفر فأغفر له ، ألا مسترزق فأرزقه ، حتى يطلع الفجر » .

كما يكره الاجتماع على صلاة الرغائب التي تفعل في أول جمعة من رجب ، وإنها بدعة .

وطول القيام أفضل من كثرة السجود ، لقول على الفضل الصلاة طول القنوت »(١) أي القيام ، ولأن القراءة تكثر بطول القيام ، وبكثرة السجود يكثر التسبيح ، والقراءة أفضل منه .

٩ - صلاة الاستخارة: أي طلب مافيه الخير، وتكون في الأمور المباحة التي لا يعرف وجه الصواب فيها، وهي ركعتان، يدعو بعدهما بالدعاء المأثور، روى الجماعة إلا مسلماً تن جابر بن عبد الله قال: « كان رسول الله علي يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها، كا يعلمنا السورة من القرآن، يقول: إذا هم أحدكم بالأمر، فليركع ركعتين من غير الفريضة، ثم ليقل:

« اللهم إني أستخيرك بعلمك ، وأستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ، فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب ، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري ، أو قال : عاجل أمري وآجله ، فاقدره لي ، ويسره لي ، ثم بارك لي فيه . وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري ، أو قال : عاجل أمري وآجله ، فاصرفه عني ، واصرفني عنه ، واقدر لي الخير حيث كان ، ثم رضني به . قال : ويسمى حاجته » أي عند قوله : « هذا الأمر » .

ويستحب افتتاح هذا الدعاء وختمه بالحمدلة ، والصلاة على النبي . ويقرأ في الركعة الأولى : الكافرون ، وفي الثانية : الإخلاص .

<sup>(</sup>١) رواه أحمد ومسلم والترمذي وابن ماجه عن جابر ، ورواه الطبراني عن أبي موسى وعن عمرو بن عبسة وعن عمير بن قتادة الليثي ، وهو صحيح .

<sup>(</sup>٢) الترغيب والترهيب : ١ / ٤٨٠ .

وينبغي ـ أي إذا لم يبن له الأمر ـ أن يكررها سبعاً ، لما روى ابن السني : يا أنس ، إذا همت بأمر ، فاستخر ربك فيه سبع مرات ، ثم انظر إلى الذي سبق إلى قلبك ، فإن الخير فيه . ولو تعذرت عليه الصلاة استخار بالدعاء .

1. - ملاة التسبيح: وفضلها عظيم، وفيها ثواب لا يتناهى .

ويفعلها المسلم في كل وقت لاكراهة فيه ، أو في كل يوم أو ليلة مرة ، وإلا ففي كل أسبوع ، أو جمعة ، أو شهر ، أو العمر . وحديثها حسن لكثرة طرقه ، ووهم من زعم وضعه .

وهي أربع ركعات يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب ، وسورة ، بتسليمة أو تسليمتين ، يقول فيها ثلاثمائة مرة : « سبحان الله والحمد لله ولاإله إلا الله والله أكبر » في كل ركعة خس وسبعون تسبيحة .

فبعد الثناء: خمس عشرة، ثم بعد القراءة، وفي الركوع، والرفع منه، وكل من السجدتين، وفي الجلسة بينها عشر تسبيحات، بعد تسبيح الركوع والسجود. وهذه الكيفية هي التي رواها الترمذي في جامعه عن عبد الله بن المبارك أحد أصحاب أبي حنيفة. وهي الختار من الروايتين.

ولا يعد المصلي التسبيحات بالأصابع إن قدر أن يحفظ بالقلب(١).

11 - صلاة الحاجة: وهي أربع ركعات بعد العشاء ، وقيل: ركعتان . ورد في الحديث المرفوع أنه يقرأ في الأولى الفاتحة مرة وآية الكرسي ثلاثاً ، وفي كل من الثلاثة الباقية: يقرأ الفاتحة والإخلاص والمعوذتين مرة مرة ، فإن قرأهن كن له مثلهن من ليلة القدر .

<sup>(</sup>١) انظر الترغيب والترهيب : ١ / ٤٦٩ ، وهناك كيفية أخرى عن ابن عباس : يسبح خمس عشرة مرة بعد القراءة ، والعشرة الأخيرة بعد السجدة الثانية ( الترغيب والترهيب : ١ / ٤٦٧ ) .

# أحكام فرعية لصلاة النافلة(١):

أ ـ كيفية أداء نوافل النهار والليل: إن شاء صلى ركعتين بتسلية واحدة ، وإن شاء أربعا ، وتكره الزيادة على ذلك (أي على الأربع من غير تسلية ) . أما نوافل الليل : فقال أبو حنيفة : إن صلى ثمان ركعات بتسلية واحدة جاز ، وتكره الزيادة على ذلك (أي على الثانية من غير تسلية والأفضل عنده رباع أي أربعاً ليلاً ونهاراً .

وقال أبو يوسف ومحمد: لايزيد من حيث الأفضلية مبالليل على ركعتين بتسليمة واحدة ، والأفضل في الليل مثنى مثنى ، وفي النهار: أربع أربع . وبرأي الصاحبين يفتى عند الحنفية اتباعاً للحديث .

<sup>(</sup>١) ثم ليثن : أي مجمده ويكثر من تسبيحه وتكبيره ، والصلاة على حبيبه ﷺ ، ويستغفر مئات ، وموجبات رحمتك : موصلات باعشة إلى الجنة . وعزائم مغفرتـك : أي الأسبـاب التي يعزم لـه بهـا الغفران ويحققه . والغنيـة : الفوز . والسلامة : النجاة من كل ذنب . وفرجته : أزلته .

<sup>. (</sup>٢) رواه الترمذي وابن ماجه ( الترغيب والترهيب : ١ / ٤٧٦ ) .

<sup>(</sup>٢) فتح القدير : ١ / ٢١٨ ـ ٣٢٢ ، اللباب شرح الكتاب : ١ / ٩٢ ـ ٩٤ ، الدر الختار : ١ / ٦٤٤ ـ ٦٥٨ ، مراق الفلاح : ص ٦٥ ، ٦٧ ومابعدها .

دليل أبي حنيفة : الحديث السابق عن عائشة أنه عَلَيْهُ صلى أربعاً بعد العشاء ، وأنه عليه السلام كان يواظب على الأربع في الضحى ، ولأنه أدوم تحريمة ، فيكون أكثر مشقة وأزيد فضيلة . ودليل الكراهة أن النبي عَلَيْهُ لم يزد على ثماني ركعات ، ولولا الكراهة لزاد ، تعلياً للجواز .

ودليل الصاحبين : الاعتبار بالتراويح ، كل ركعتين بتسلية واحدة .

ب - القراءة واجبة في جميع ركعات النفل ، وفي جميع الوتر ؛ أما النفل فلأن كل شفع منه صلاة على حدة ، والقيام إلى الثالثة كتحرية مبتدأة ، ولهذا لا يجب بالتحرية الأولى إلا ركعتان على المشهور ، وأما الوتر فللاحتياط .

أما القراءة في الفرض فهي - كا بينا - واجبة في الركعتين الأوليين فقط ، والمصلي مخير في الأخريين : إن شاء قرأ الفاتحة ، وإن شاء سكت مقدار ثلاث تسبيحات وإن شاء سبّح ثلاثاً ، وهو المأثور عن علي وابن مسعود وعائشة رضي الله عنهم ، إلا أن الأفضل أن يقرأ ؛ لأنه عليه الصلاة والسلام داوم على ذلك ، ولهذا لا يجب السهو بترك القراءة في ظاهر الرواية.

وبناء على ماذكر في النفل: إن صلى أربعاً ، ولم يقرأ فيهن شيئاً أعاد عند أبي حنيفة وعمد ؛ لأن ترك القراءة في الأوليين يوجب بطلان التحريمة: وعند أبي يوسف: يقضي أربعاً ؛ لأن ترك القراءة في الشفع الأول لايوجب بطلان التحريمة ، وإنما يوجب فساد الأداء ؛ لأن القراءة ركن زائد ، وفساد الأداء لايزيد على تركه ، فلا يبطل التحريمة .

ج ـ الشروع في النفل صلاة أو صوماً ملزم عند الحنفية ، خلافاً للشافعي فإنه قال : المتنفل متبرع فيه أي في فعل النفل ، ولا لزوم على المتبرع لقوله تعالى : « ماعلى المحسنين من سبيل » فالسنن لاتلزم بالشروع عند الشافعية ، إلا

في الحج والعمرة ، أو فرض كفاية على الصحيح ، فتلزم في الجهاد وصلاة الجنازة والحج والعمرة (١) ودليل الحنفية قوله تعالى : ﴿ ولاتبطلوا أعمالكم ﴾ فيحرم قطع الصلاة وغيرها .

فيلزم النفل عندهم بالشروع في تكبيرة الإحرام ، أو بالقيام للركعة الشالشة وقد أدى الشفع الأول صحيحاً ، فإذا فسد الثاني لزم قضاؤه فقط ، ولايسري إلى الأول ؛ لأن كل شفع صلاة على حدة .

وبناء عليه : من دخل في صلاة النفل ، ثم أفسدها ، قضاها . وإن صلى أربع ركعات ، وقعد في الأوليين ، ثم أفسد الأخريين قضى ركعتين .

ويستثنى من ذلك مالو شرع متنفلاً خلف مفترض ثم قطعه ، أو شرع في فرض ظاناً أنه عليه ، ثم تذكر أنه ليس عليه ، فلاقضاء عليه .

د - يقتصر المتنفل في الجلوس الأول من الرباعية المؤكدة (وهي التي قبل الظهر والجمعة وبعدها) على التشهد ، ولا يأتي في الثالثة بدعاء الاستفتاح على الأصح . أما الرباعية المندوبة (غير المؤكدة) ، فإنه يقرأ في القعود الأول التشهد والصلاة الإبراهيية ويأتي بالاستفتاح والتعوذ في ابتداء الثالثة ، أي في ابتداء كل شفع من النافلة .

هـ - إذا صلى نافلة أكثر من ركعتين ، ولم يجلس إلا في آخرها ، صح استحساناً ؛ لأنها صارت صلاة واحدة من ذوات الأربع ، وفيها الفرض وهو الجلوس الأخير ، ويجبر ترك القعود الأول ساهياً بالسجود ، ويجب العود إليه بتذكره بعد القيام مالم يسجد .

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج : ١ / ٢٥٩ .

و - صلاة النفل قاعداً أو راكباً : يجوز - كا بينا في بحث القيام في الصلاة - النفل قاعداً لامضطجعاً مع القدرة على القيام ، لكن له نصف أجر القائم إلا لعذر ، لقوله على الله نصف أجر القائم ، ومن صلى قائماً فله نصف أجر القائم ، ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد »(١).

وكيفية القعود في النفل كالمتشهد ، على الختار وعليه الفتوى ، ويجوز للقادر على القيام إتمام نفله قاعداً ، بعد افتتاحه قائماً ، بلاكراهة على الأصح .

ويصح أداء النوافل ولو كانت مؤكدة كسنة الفجر (٢) على الراحلة راكباً خارج البلد ، ويومئ إلى الركوع والسجود ، إلى أي جهة توجهت دابته ، للحاجة ، وإذا نزل عن الدابة أتم صلاته . ولايشترط عجزه عن إيقافها لتكبيرة الإحرام في ظاهر الرواية . وإذا حرك رجله أو ضرب دابته ، فلابأس به ، إذا لم يصنع شيئاً كثيراً .

ودليل التنفل على الراحلة : حديث جابر المتقدم : « رأيت رسول الله عليه عليه عليه عليه عليه عليه على يصلي النواف على راحلته ، يومئ إياء ، ولكنه يخفض السجدتين من الركعتين »(۱).

والصلاة في الحمل على الدابة كالصلاة عليها ، سواء أكانت سائرة أم واقفة ، إلا إذا استقر الحمل على الأرض فتصح الصلاة فيه ولو فرضاً .

ولا يمنع صحة الصلاة على الدابة نجاسةً عليها ، ولو كانت في السرج والركابين على الأصح . ولاتصح صلاة الماشي اتفاقاً .

<sup>(</sup>١) أخرجه الجماعة إلا مسلماً عن عمران بن حصين رضي الله عنه .

<sup>(</sup>٢) لكن الأولى أن ينزل لسنة الفجر ؛ لأنها آكد من غيرها .

<sup>(</sup>٣) رواه ابن حبان في صحيحه .

ويجوز للمتطوع الاتكاء على شيء إن تعب ، بلاكراهة ، وإن كان بغير عـذر كره في الأظهر ، لإساءة الأدب .

ز ـ صلاة الفرض والواجب على الدابة : ولا يصح على الدابة صلاة الفرائض والواجبات ، كالوتر والمنذورة ، وقضاء ماشرع فيه نفلاً فأفسده ، ولاصلاة الجنازة ، أو سجدة تليت آيتها على الأرض ، إلا للضرورة أو العذر ، كخوف لص أو سبع على نفسه أو دابته ، أو ثيابه ، لو نزل ، أو وجود طين ومطر في المكان ، أو لعجز لمرض أو كسر ولم يوجد من يركبه .

ح ـ الصلاة في السفينة ، ومثلها الطائرة والسيارة : تجوز صلاة الفريضة في السفينة والطائرة والسيارة قاعداً ، ولو بلاعذر عند أبي حنيفة ، ولكن بشرط الركوع والسجود .

وقال الصاحبان : لاتصح إلا لعذر ، وهو الأظهر . والعذر كدوران الرأس ، وعدم القدرة على الخروج .

ويشترط التوجه للقبلة في بدء الصلاة ، ويستدير إليها كلما استدارت السفينة ، ولو ترك الاستقبال لاتجزئه الصلاة ، وإن عجز عن الاستقبال يمسك عن الصلاة حتى يقدر على الإتمام مستقبلاً .

والسفينة المربوطة في لجة أو عرض البحر التي تحركها الريح الشديدة كالسائرة ، فإن لم تحركها فهي كالواقفة على الأصح .

والمربوطة بالشط أو المرفأ لاتجوز الصلاة فيها قاعداً اتفاقاً .

والثابت في السنة وجوب القيام على من يصلي في السفينة ، ولا يجوز لـ القعود إلا عند خشية الغرق ، لقول ابن عمر : « سئل النبي عليه ، كيف أصلى في

السفينة ؟ قال : صلِّ فيها قائمًا ، إلا أن يخاف الغرق »(١).

#### التطوعات عند المالكية:

التطوعات عند المالكية ثلاثة أنواع: سنة ، وفضيلة ، ونافلة (٢).

أما السنة: فهي عشر صلوات:

الوتر، وهي ركعة يقرأ فيها بالفاتحة والإخلاص والمعوذتين، وهي آكد السنن، وندب الجهر بوتر، وركعتا الفجر، وتسمى عند المالكية رغيبة (أ): أي مرغب فيها، وهي مافوق المندوب ودون السنة، ووقتها كالصبح من طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس، ثم تقضى إلى الزوال فقط، فإن صلى الصبح قبلها كره فعلها إلى مابعد طلوع الشمس بقدر رمح ( ١٢ شبراً متوسطاً) ولا يقضى نفل خرج وقت سواها، أي كا قال الحنفية. ويندب صلاتها في المسجد لمن أراد التوجه للمسجد لصلاة الفريضة، ويقرأ في الأولى الكافرون وفي الثانية الإخلاص.

وصلاة عيد الفطر ، وصلاة عيد الأضحى ، وصلاة كسوف الشمس ، وكسوف القمر ، وصلاة الاستسقاء ، وسجود التلاوة ، وركعتا الطواف ، وركعتا الإحرام بالحج .

وترتيبها : الوتر ثم العيد ، ثم الكسوف ، ثم الاستسقاء . وذكر العلامة خليل في متنه أن صلاة خسوف القمر مندوب .

<sup>(</sup>١) رواه الدارقطني والحاكم على شرط الصحيحين عن ميمون بن مهران ( نيل الأوطار : ٣ / ١٩٩ ) .

<sup>(</sup>٢) القوانين الفقهية : ص ٤٢ ، الشرح الصغير : ١ / ٤٠١ ـ ٤١١ .

<sup>(</sup>٣) وليس لهم رغيبة إلا هي .

### وأما الفضائل فهي عشر أيضاً .

وهي ركعتان بعد الوضوء ، وركعتان تحية المسجد لداخل يريد الجلوس به لا المرور فيه ، وإن في وقت النهي ، وتتأدى بفريضة ، والضحى وهي مؤكدة وأقلها ركعتان وأكثرها ثمان ، وقيام الليل ويندب جهراً ، وهو مؤكد ، وأفضله الثلث الأخير(۱) ، وهو عشر غير الشفع والوتر ، وأكثره لاحد له ، وقيام رمضان وهي التراويح سنة مؤكدة ، عشرون ركعة ، يسلم من كل ركعتين ، غير الشفع والوتر ، وهي آكد من قيام الليل ، وندب ختم القرآن فيها ، بأن يقرأ كل ليلة جزءاً يفرقه على العشرين ركعة . وندب الانفراد بها إن لم تعطل المساجد عن صلاتها جماعة ، فإن لزم على الانفراد بها تعطيل المساجد عنها ، فالأولى إيقاعها في المساجد جماعة ، فدل على أنه يندب لأعيان ( وجهاء ) الناس فعلها في المساجد ؛ لأن الشأن الاقتداء بهم ، فإذا لم يصلوها في المساجد تعطلت المساجد .

ويتأكد النفل قبل صلاة الظهر وبعدها ، وقبل صلاة العصر ، وبعد صلاة المغرب ، والعشاء ، بلا تحديد بعدد معين ، فيكفي في تحصيل الندب ركعتان ، والأولى بعد كل صلاة عدا المغرب أربع ركعات ، وبعد المغرب ست ركعات .

ويندب فصل الشفع (المراد به الركعتان قبل الوتر) عن الوتر ، بسلام ، وكره وصله به من غير سلام ، وكره الاقتصار على الوتر من غير شفع ، وصح الوتر من غير شفع ، خلافاً لمن قال بعدم صحته إلا بشفع .

ويندب القراءة في الشفع بسبّح اسم ربك الأعلى عقب الفاتحة في الركعة الأولى ، والكافرون في الثانية .

<sup>(</sup>١) روى الديلي في مسند الفردوس عن جابر: « ركعتان في جوف الليل يكفران الخطايا » وسكت السيوطي عن تصحيحه .

ويندب الإسرار بسنة الفجر وسائر نوافل النهار . ويندب الجهر بالوتر وفي سائر نوافل الليل .

وتندب تحية المسجد قبل السلام على النبي عَلَيْكُ بمسجده عليه السلام ، وتحية مسجد مكة : الطواف بالبيت سبعاً ، إلا المكي فيكفيه الركعتان .

### وأما النوافل فهي قسمان :

١ ـ مالاسبب لـ ه : وهي التطوع في الأوقات الجائزة غير الخسة المكروهة
 الذكورة سابقاً ـ

٢ ـ وماله سبب: وهي عشر: الصلاة عند الخروج إلى السفر، وعند الرجوع منه، وعند الرجوع منه، وعند دخول المنزل، وعند الخروج منه، وصلاة الاستخارة ركعتان (۱)، وصلاة الحاجة ركعتان (۱)، وصلاة التسبيح أربع ركعات (۱)، وركعتان بين الأذان والإقامة، لقوله علي : « بين كل أذانين صلاة » والمراد بالأذانين: الأذان والإقامة.

وأربع ركعات بعد الزوال ، وركعتان عند التوبة ، لقول هُ عَلِيلَةٍ : « مامن رجل يُذنب ذنباً ، ثم يقوم فيتطهر ، ثم يصلي ، ثم يستغفر الله إلا غفر الله له ، ثم قرأ هذه الآية : « والذين إذا فعلوا فاحشة ، أو ظلموا أنفسهم ذكروا .. الآية »(أ) ، زاد ابن حبان والبيهقي وابن خزيمة : « ثم يصلي ركعتين » .

<sup>(</sup>١) خرجها البخاري .

<sup>(</sup>٢) خرجها الترمذي عن عثان بن حنيف أن الرسول علمها رجلاً أعمى وقال له : فانطلق فتوضأ ، ثم صل ركمتين ، ثم قل : « اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبي محمد ﷺ نبي الرحمة ، يامحمد ، إني أتوجه إلى ربي بك أن يكشف لي عن بصري ، اللهم شفعه في ، وشفعني في نفسي ، فرجع وقد كشف الله عن بصره » ( الترغيب والترهيب :

<sup>(</sup>٢) خرجها أبو داود ، وخرجها الترمذي عن عبد الله بن أبي ، وضعف سنده .

<sup>(</sup>٤) رواه الترمذي ، وقال : حديث حسن ، وأبو داود والنسائي ، وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والبيهقي ، وذكره ابن خزيمة في صحيحه بغير إسناد ( الترغيب والترهيب : ١ / ٤٧٢ ) .

وزاد بعض المالكية ركعتين عنـ د الـ دعـاء ، وركعتين لمن قـ دم للقتل اقتـ داء بخبيب بن عدي رضي الله عنه .

### مايكره في أداء النوافل عند المالكية(١):

يكره تأخير الوتر للوقت الضروري وهو من طلوع الفجر لصلاة الصبح ، بلاعذر من نوم أو غفلة أو نحوهما .

وكره كلام بالأمور الدنيوية بعد صلاة الصبح ، لابعد سنة الفجر وقبل الصبح .

وكره ضِجْعة: بأن يضطجع على شقه الأين بعد سنة الفجر قبل الصبح إذ لم يصحبها عمل أهل المدينة. وهذا متفق مع مذهب الحنفية (٢)، أخذاً برأي ابن عمر، إذ لم يفصل بالضجعة، وقال: وأي فصل أفضل من السلام ؟! أي سلام سنة الفجر؛ لأن السلام إنما ورد للفصل، وهو أفضل ما يخرج به من الصلاة من الفعل والكلام.

وكره جمع كثير لصلاة النفل في غير التراويح ؛ لأن شأن النفل الانفراد به ، كا يكره صلاة النفل في جماعة قليلة بمكان مشتهر بين الناس .

#### النوافل عند الشافعية:

النوافل نوعان : نوع تسن له الجماعة ، ونوع لاتسن له الجماعة (٢).

# آ ـ ماتسن له الجماعة : سبع صلوات مسنونات هي :

<sup>(</sup>١) الشرح الصغير : ١ / ٤١٤ .

<sup>(</sup>۲) رد المحتار : ۱ / ۲۳۷ .

<sup>(</sup>٣) المهذب : ١ / ٨٢ ـ ٨٥ ، مغني المحتاج : ١ / ٢١٩ ـ ٢٢٨ ، حاشية الباجوري : ١ / ١٣٥ ـ ١٤٠ ، تحفة الطلاب : ص ٧٤ ـ ٧٤ .

العيدان أي صلاة عيد الفطر وعيد الأضحى ، والكسوفان : أي صلاة كسوف الشمس وخسوف القمر ، والاستسقاء ، والتراويح ، لخبر الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها : « أنه على الله عنها : « أنه على الله عنها : « أنه على الله على الله عنها » وروى في بيته باقي الشهر ، وقال : خشيت أن تفرض عليك (۱) ، فتعجزوا عنها » وروى ابنا خزية وحبان عن جابر قال : « صلى بنا رسول الله على في رمضان ثمان ركعات ، ثم أوتر ، فلما كانت الليلة القابلة ، اجتمعنا في المسجد ، ورجونا أن يخرج إلينا حتى أصبحنا » الحديث . وكان جابر إنما حضر في الليلة الثالثة والرابعة ، ولأن عمر جمع الناس على قيام شهر رمضان : الرجال على أبي بن كعب ، والنساء على سليان بن أبي حَثْمة (۱).

وكان قد انقطع النياس عن فعلها جماعة في المسجد إلى زمن عمر رضي الله عنه ، وإنما صلاها النبي عَلِي بعد ذلك فرادى خشية الافتراض ، كما مر ، وقد زال ذلك المعنى .

والتراويح عشرون ركعة بعشر تسليات في كل ليلة من رمضان بين صلاة العشاء وطلوع الفجر ، اتباعاً للسنة (٢)، مع مواظبة الصحابة عليها .

وينوي الشخص بكل ركعتين : التراويح أو قيام رمضان ، ولو صلى أربع ركعات منها بتسلية واحدة لم تصح ، ووقتها بين صلاة العشاء وطلوع الفجر .

وتندب الجماعة في الوتر عقب التراويح جماعة ، إلا إن وثق باستيقاظه آخر

<sup>(</sup>١) أي افتراض قيام الليل بمعنى جعل التهجد في المسجد جماعة شرطاً في صحة التنفل بالليل . بدليل حديث زيد بن ثابت : « خشيت أن تكتب عليكم ، ولو كتب عليكم ماقتم به ، فصلوا أيها الناس في بيوتكم » فنعهم من التجميع في المسجد إشفاقاً عليهم من اشتراطه .

<sup>(</sup>٢) رواه البيهقي .

<sup>(</sup>٣) رواه الشيخان عن عائشة ، كما سبق .

الليل ، فالتأخير أفضل ، لخبر مسلم : « من خاف ألا يقوم من آخر الليل ، فليوتر أوله ، ومن طمع أن يقوم آخره ، فليوتر آخر الليل ، فإن صلاة آخر الليل مشهودة » أي تشهدها ملائكة الليل والنهار .

وهذا النوع أفضل مما لاتسن له الجماعة ؛ لأنها تشبه الفرائض في سنة الجماعة ، وأوكد ذلك صلاة العيد ؛ لأنها راتبة بوقت كالفرائض ، ثم صلاة الكسوف ، لأن القرآن دل عليها ، ثم صلاة الاستسقاء . لكن الأصح تفضيل الراتبة على التراويح ، لمواظبته على الراتبة لا التراويح .

### ٢ ـ مالاتسن له الجماعة : وهو نوعان :

أ ـ الرواتب مع الفرائض : أي السنن التابعة للفرائض ، ويعبر عنها بالسنة الراتبة وهي سبع عَشرة رَكَعة :

ركعتا الفجر ، وأربع قبل الظهر ، وركعتان بعدها ، وأربع قبل العصر ، وركعتان بعد المغرب ، وثلاث بعد العشاء يوتر بواحدة منهن . والواحدة هي أقل الوثر ، وأكثره إحدى عشرة ركعة . ووقته بين صلاة العشاء وطلوع الفجر ، فلو أوتر قبل العشاء عداً أو سهواً لم يعتد به .

ويسن قبل الجمعة أربع كما قبل الظهر ، وبعدها أربع وهو الأكمل (١).

ب - غير الراتبة أي المستقلة عن الفرائض: وهي الصلوات التي يتطوع بها الإنسان في الليل والنهار. وأفضلها التهجد، لقوله على « أفضل الصلوات بعد المفروضة: صلاة الليل » (١) ، ولأنها تفعل في وقت غفلة الناس وتركهم للطاعات ، فكان التهجد أفضل .

<sup>(</sup>١) المجموع : ٣ / ٥٠٣ .

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم عن أبي هريرة .

والنفل المطلق في الليل أفضل من النفل المطلق في النهار ، والنفل وسط الليل أفضل ، ثم آخره أفضل ، إذا قسم المسلم الليل أثلاثاً . فإن قسمه أنصافاً فالنفل في آخره أفضل منه في أوله . والأفضل من ذلك كله : أن يقسمه أسداساً ، فينام ثلاثة أسداس ، ويقوم السدس الرابع والخامس ، وينام السادس ليقوم للصبح بنشاط .

ويكره أن يقوم الليل كله ، لما روي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن النبي عَلَيْكَةً قال : « أتصوم النهار ؟ فقلت : نعم ، وتقوم الليل ؟ قلت : نعم ، قال : لكني أصوم وأفطر ، وأصلي وأنام ، وأمس النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني »(١).

وأفضل تطوع النهار: ماكان في البيت ، لما روى زيد بن ثابت رضي الله عنه : أن النبي عَرِيدٍ قال : « أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة »(٢).

والسنة أن يسلم في تهجده من كل ركعتين ؛ لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي وَلِيْنَةٍ قال : « صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا رأيت أن الصبح يدركك فأوتر بواحدة »(").

وإن جمع ركعات بتسليمة واحدة ، جاز ، لما روت عائشة رضي الله عنها أن رسول الله عليها كان يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة ، ويوتر من ذلك بخمس ، يجلس في الركعة الأخيرة ويسلم ، وإنه أوتر بسبع وخمس لايفصل بينهن بسلام ولاكلام »(1).

<sup>(</sup>١) رواه البخاري ومسلم .

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري ومسلم ( راجع المجموع : ٣ / ٥٣٤ ) .

 <sup>(</sup>٣) رواه البخاري ومسلم ( المجموع : ٣ / ٥٤٠ ) ورواه أيضاً أصحاب السنن الأربعة ، وأخرجه أبو نعيم من
 حديث عائشة ، ورواه إبراهيم الحربي في غريب الحديث عن أبي هريرة ( نصب الراية : ٢ / ١٤٣ ـ ١٤٥ ) .

<sup>(</sup>٤) حديث صحيح ، بعضه في الصحيحين ، وبعضه في مسلم بمعناه ( المجموع : ٣ / ٥٤٠ ومابعدها ) .

وإن تطوع بركعة واحدة ، جاز ، لما روي أن عمر رضي الله عنه مر بالمسجد ، فصلى ركعة ، فتبعه رجل ، فقال : ياأمير المؤمنين ، إنما صليت ركعة ، فقال : إنما هي تطوع ، فن شاء زاد ، ومن شاء نقص »(١).

ويستحب أن ينوي الشخص القيام عند النوم ، وأن يسح المستيقظ النوم عن وجهه وأن ينظر إلى الساء ، وأن يقرأ : ﴿ إِن فِي خلق السهوات والأرض ﴾ إلى آخر آل عمران ، وأن يفتتح تهجده بركعتين خفيفتين . والسنة أن يتوسط في نوافل الليل بين الجهر والإسرار ، وإطالة القيام فيها أفضل من تكثير عدد الركعات ، وأن ينام من نعس في صلاته ، ويتأكد باكثار الدعاء والاستغفار في جميع ساعات الليل ، وفي النصف الأخير آكد ، وعند السحر أفضل .

ومن غير الراتبة: صلاة الضحى ، وأقلها ركعتان ، وأكثرها اثنتا عشرة ، لخبر مسلم: « يصبح على كل سلامى من أحدكم صدقة ، ويجزئ عن ذلك ركعتان يصليها من الضحى » ، وأدنى الكال أربع ، وأكل منه ست ، وأفضلها ثماني ركعات ، لما روت أم هانئ بنت أبي طالب رضي الله عنها: أن النبي عَلَيْكُ صلاها ثماني ركعات أب وكون أكثرها ثنتا عشرة ركعة لخبر أبي داود: « إن صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الغافلين أو أربعاً كتبت من الحسنين ، أو ستاً كتبت من القانتين ، أو ثانياً كتبت من الفائزين ، أو عشراً لم يكتب عليك ذلك اليوم ذنب ، أو ثنتي عشرة بني الله لك بيتاً في الجنة » (٢) .

ووقتها : من ارتفاع الشمس إلى زوالها .

<sup>(</sup>١) أثر عمر رواه الشافعي ثم البيهقي بإسنادين ضعيفين ( المجموع : ٣ / ٥٤١ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود باسناد صحيح على شرط البخاري ( الجموع : ٣ / ٥٣١ )

 <sup>(</sup>٣) ورواه البيهقي ، وقال : في إسناده نظر ، وضعفه النووي في المجموع ، المكان السابق . والمعتمد عند جماعة :
 أن أكثر الضحي ثمان .

ومن غير الراتبة: تحية المسجد ركعتين، والأصح أنها تتكرر بتكرر الدخول في المسجد مراراً، لما روى أبو قتادة رضي الله عنه أن رسول الله على قال: « إذا دخل أحدكم المسجد، فلا يجلس حتى يصلي ركعتين »(۱). فإن دخل وقد أقيمت الجماعة، لم يصل التحية، لقول على التحية، إذا أقيمت الصلاة، فلا صلاة إلا المكتوبة »(۱)، ولأنه يحصل به التحية. وتحصل التحية بفرض أو نفل آخر، وإن لم تنو؛ لأن القصد بها ألا ينتهك المسجد بلا صلاة. وعلى هذا فإنها تكره إذا وجد المكتوبة تقام،أو إذا دخل المسجد الحرام ففعلها قبل الطواف، أو خاف فوت الصلاة. ولاتسن التحية للخطيب إذا خرج من مكانه للخطبة، ولالن لو فعلها فاته أول الجمعة مع الإمام.

ومنها : صلاة التوبة : لخبر أبي داود وغيره وحسنه الترمذي : « ليس عبد يذنب ذنباً ، فيقوم فيتوضاً ، ويصلي ركعتين ثم يستغفر الله ، إلا غفر له »

ومنها: صلاة التسبيح أربع ركعات ، يقول في كل ركعة بعد القراءة: «سبحان الله والحمد لله ولاإله إلا الله ، والله أكبر » خمس عشرة مرة ، ويقول في كل من الركوع والرفع منه والسجدتين والجلوس بينها وجلسة الاستراحة ، وماقبل التشهد عشراً ، فذلك خمس وسبعون في كل ركعة (٢) .

ومنها : صلاة الاستخارة ركعتان ، لخبر البخاري السابق عن جابر : « كان النبي عَلِيلًا يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها . . . » الحديث في النوافل عند

<sup>(</sup>١) رواه البخاري ومسلم ( المجموع : ٣ / ٥٤٣ )

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم عن أبي هريرة ( المجموع : ٣ / ٥٤٤ )

<sup>(</sup>٣) رواه أبو داود وابن خزيمة في صحيحه ، لكن قال النووي : وفي سنية صلاة التسبيح نظر ؛ لأن فيها تغيير الصلاة ، وحديثها ضعيف . لكن رد بعضهم هذا بأن حديثها حسن أو صحيح ، ولو سلم ضعفه فهو في فضائل الأعمال .

الحنفية . ويقرأ بعد الفاتحة في الركعة الأولى ﴿ قل ياأيها الكافرون ﴾ وفي الثانية ﴿ قل هو الله أحد ﴾ .

ومنها: ركعتا الزوال عقبه ، يقرأ فيها بعد الفاتحة « الكافرون والاخلاص » فقد روي عن النبي عليه أنه فعل ذلك ، وأمر بفعله . وهو حديث غريب أي من حيث روايته ؛ لأنه انفرد به راو واحد .

ومنها : ركعتان عند الرجوع من سفره في المسجد قبل دخوله بيته . اتباعاً للسنة ، رواه الشيخان .

ومنها: ركعتا الوضوء ولو مجدّداً ، لخبر الصحيحين « من توضأ فأسبغ الوضوء ، وصلى ركعتين ، لم يحدث فيها نفسه ، غفر له ماتقدم من ذنبه »

ومنها: صلاة الأوابين وتسمى صلاة الغفلة لغفلة الناس عنها بسبب عشاء أو نوم أو نحوذ لك ، وهي عشرون ركعة بين المغرب والعشاء ، وأقلها ركعتان لحديث الترمذي أنه عَلِيليًة قال: « من صلى ست ركعات بين المغرب والعشاء ، كتب الله له عبادة اثنتي عشرة ركعة » .

### المؤكد وغير المؤكد من النوافل عند الشافعية:

### أولاً - السنن المؤكدة :

أ ـ عشر ركعات من الراتب التابع للفرض : وهي ركعتا الفجر ، وركعتان قبل الظهر أو الجمعة ، وركعتان بعدها ، وركعتان بعد المغرب ، وركعتان بعد العشاء (۱) .

<sup>(</sup>١) اتباعاً للسنة ، رواها الشيخان ماعدا للغرب عند مسلم .

ويقرأ في ركعتي المغرب والفجر سورتي الإخلاص: في الأولى: قبل يبأيها الكافرون ، وفي الثانية: قل هو الله أحد (١) . وروي أيضاً أنه ﷺ قرأ في الأولى من ركعتي الفجر: ﴿ قولوا آمنا بالله وماأنزل إلينا ﴾ ـ الآية التي في البقرة: ١٣٦، وفي الثانية: ﴿ قل ياأهل الكتاب تعالوا ﴾ ـ الآية التي في آل عران: ٦٤.

والخلاصة : أنه يقرأ في أولى ركعتي الفجر والمغرب والاستخارة وتحية المسجد وركعتي الإحرام والزوال : قل ياأيها الكافرون ، وفي الثانية : الإخلاص .

ويسن أن يفصل بين سنة الصبح وفرضه باضطجاع أو كلام أو نحوه ، لحديث عائشة قالت : « كان رسول الله على إذا سكت المؤذن من صلاة الفجر ، وتبين له الفجر ، قام فركع ركعتين خفيفتين ، ثم اضطجع على شقه الأين ، حتى يأتيه المؤذن للإقامة ، فيخرج » (١) وهذا موافق لمذهب الحنابلة أيضاً ، وخالف المالكية والحنفية في ذلك كا بينا .

ب ـ الوتر: وإذا أراد أن يصليه ثلاثاً فالأفضل أن يصليها مفصولة بسلامين لكثرة الأحاديث الصحيحة فيه ، ولكثرة العبادات ، فإنه تتجدد فيه النية ، ودعاء التوجه والدعاء في آخر الصلاة ، والسلام وغير ذلك .

ج ـ ثلاث نوافل غير راتبة أي تابعة للفرائض : صلاة الليل ( التهجد ) وصلاة الضحى ، وصلاة التراويح .

ترتيب أفضليتها: وآكد السنن الراتبة مع الفرائض: سنة الفجر والوتر؛ لأنه ورد فيها مالم يرد في غيرهما، والمذهب الجديد وهو الصحيح أن الوتر أفضل من الفجر، لقوله عَرِيليّة : « إن الله أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر

<sup>(</sup>۱) رواه مسلم .

<sup>(</sup>٢) متفق عليه

النعم ، وهي الوتر » وقوله عليه السلام « من لم يوتر فليس منا  $^{(1)}$  .

والأصح تفضيل الراتبة على التراويح ، ثم أفضل الصلوات بعد الرواتب والتراويح : الضحى ، ثم ما يتعلق بفعل كركعتي الطواف ، وركعتي الإحرام ، وتحية المسجد ، ثم سنة الوضوء (١) .

وقت الرواتب: مايفعل قبل الفرائض من سنن الرواتب يدخل وقتها بدخول وقت الفرض، ويبقى وقتها إلى أن يذهب وقت الفرض. وماكان بعد الفرض يدخل وقتها بالفراغ من الفرض، ويبقى وقتها إلى أن يذهب وقت الفرض، ويعد فعل القبلية بعد الفرض أداء، والاختيار ألا تؤخر عن وقتها إلا لمن حضر والصلاة تقام أو نحوه، وفعل البعدية قبله لاتنعقد. ويسن فعل السنن الراتبة في السفر، سواء أقصر أم أتم، لكنها في الحضر آكد (٢).

قضاء النوافل: لو فات النفل المؤقت ، ندب قضاؤه في الأظهر '' ، خديث الصحيحين : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » ولأنه على المعت ولم يقضى ركعتي الفجر لما نام في الوادي عن صلاة الصبح إلى أن طلعت الشمس » (۵) « وقضى ركعتي سنة الظهر المتأخرة بعد العصر » (۱) ، ولأنها صلاة مؤقتة ، فقضيت كالفرائض ، سواء في السفر والحضر .

<sup>(</sup>١) الحديث الأول رواه ثمانية من الصحابة ، والثاني رواه أبو داود والحاكم وصححه عن عبـد الله بن بريـدة عن أبيه ( نصب الراية : ٢ / ١٠٨ - ١١٣ )

<sup>(</sup>٢) المجموع : ٣ / ٥٣١ وما بعدها

<sup>(</sup>٣) المجموع : ٣ / ٥٠٥ ، المهذب : ١ / ٨٣ ، مغني المحتاج : ١ / ٢٢٤

<sup>(</sup>٤) مغني المحتاج : ١ / ٢٢٤

<sup>(</sup>٥) رواه أبو داود بإسناد صحيح ، وفي مسلم نحوه .

<sup>(</sup>٦) رواه الشيخان

# ثانياً ـ السنن غير المؤكدة:

أ ـ اثنتا عشرة ركعة : ركعتان قبل الظهر ، سوى المؤكدتين ، وركعتان بعدها كذلك ، والجمعة كالظهر ، وأربع قبل العصر ، وركعتان قبل المغرب ، ويسن تخفيفها وفعلها بعد إجابة المؤذن لحديث « بين كل أذانين صلاة » والمراد الأذان والإقامة كا قدمنا ، وركعتان قبل العشاء .

ب \_ كل النوافل الأخرى غير المؤكدة مما ذكر سابقاً في السنن غير الراتبة .

جـ ـ النفل المطلق: وهو مالا يتقيد بوقت ولاسبب ، أي لاحصر لعدده ولا لعدد ركعاته ، قال عَلَيْكُ لأبي ذر: « الصلاة خير موضوع ، استكثر أو أقل »(١) .

فإن أحرم بأكثر من ركعة فله التشهد في كل ركعتين ، والصحيح منعه في كل ركعة . وإذا نوى عدداً ، فله أن يزيد وينقص بشرط تغيير النية قبلها ، وإلا فتبطل ، فلو نوى ركعتين ، ثم قام إلى ثالثة سهواً ، فالأصح أنه يقعد ، ثم يقوم للزيادة إن شاء الزيادة ، ثم يسجد للسهو في آخر صلاته لزيادة القيام .

وقد بينا سابقاً أن نفل الليل أفضل ، وأوسطه أفضل ، ثم آخره .

ويسلم في النفل من كل ركعتين ، ويكره قيام كل الليل دائماً ، وتخصيص ليلة الجمعة بقيام <sup>(۲)</sup> ، وترك تهجد اعتاده بلا عذر ، لقوله عَلَيْكُ لعبد الله بن عمرو : « ياعبد الله ، لاتكن مثل فلان ، كان يقوم الليل ثم تركه » (۳) .

<sup>(</sup>۱) رواه ابن ماجه

<sup>(</sup>٢) لخبر مسلم « لاتخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي » أما إحياؤها بغير صلاة فلايكره

<sup>(</sup>٣) رواه الشيخان .

#### النوافل عند الحنابلة:

يتشابه المذهب الحنبلي مع الشافعي في النوافل إلى حد كبير ، فقالوا(١): التطوعات قسمان:

أحدهما : ماتسن له الجماعة : وهو صلاة الكسوف والاستسقاء والتراويح . والثاني : مايفعل على الانفراد ، وهي قسمان : سنة معينة ، ونافلة مطلقة . فأما السنة المعينة فتتنوع أنواعاً :

النوع الأول ـ السنن الرواتب مع الفرائض أي المؤكدة: وهي ركعة الوتر: يتأكد فعلها، ويكره تركها، ولاتقبل شهادة من داوم عليه ثم تركه، لسقوط عدالته، قال أحمد: من ترك الوتر عمداً فهو رجل سوء، لاينبغي أن تقبل شهادته.

وعشر ركعات: ركعتان قبل الظهر، وركعتان بعدها، وركعتان بعد المغرب، وركعتان بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء، وركعتان قبل الفجر، ويخير في السفر بين فعلها وبين تركها؛ لأن السفر مظنة المشقة، ولذلك جاز فيه القصر، إلا سنة الفجر وسنة الوتر، فيفعلان فيه، لتأكدها.

وفعل الرواتب في البيت أفضل ، بل السنن كلها سوى ماتشرع لـه الجماعة ، لحديث ابن عمر : « حفظت عن رسول الله عليه عشر ركعات : ركعتين قبل الظهر ، وركعتين بعدها ، وركعتين بعد المغرب في بيته ، وركعتين بعد العشاء في بيته ، وركعتين قبل الصبح ، كانت ساعة لايدخل فيها على النبي عليه حدثتني

<sup>(</sup>١) المغني : ٢ / ١٢٠ \_ ١٦٣ ، كشاف القناع : ١ / ٤٩٥ \_ ٥٢١ .

حفصة : أنه كان إذا أذن المؤذن ، وطلع الفجر ، صلى ركعتين »(١) ولمسلم « بعد الجمعة سجدتين » ولم يذكر ركعتين قبل الصبح .

ويسن تخفيف ركعتي الفجر ، لجديث عائشة : « كان النبي عَلَيْتُهُ يخفف الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح ، حتى إني لأقول : هل قرأ بأم الكتاب ؟ »(٢) .

ويسن الاضطجاع بعدهما على جنبه الأيمن قبل الفرض ، لقول عائشة : « كان النبي عَلِيلَةٍ إذا صلى ركعتي الفجر ، اضطجع » وفي رواية : « فإن كنت مستيقظة حدثني ، وإلا اضطجع » (٢) قالوا : واتباع النبي عَلِيلَةٍ في قوله وفعله أولى من اتباع من خالفه كائناً من كان .

ويسن أن يقرأ في ركعتي الفجر والمغرب « الكافرون » و « الإخلاص » لما روى أبو هريرة وغيره في الفجر ، وابن مسعود في المغرب أو يقرأ في ركعتي الفجر : في الأولى : ﴿ قولوا آمنا بالله .. ﴾ من البقرة : ١٣٦ ، وفي الثانية : ﴿ قل : ياأهل الكتاب تعالوا .. ﴾ من آل عمران : ٢٤ ، للخبر المتقدم .

ويجوز فعل ركعتي الفجر والوتر وغيرها راكباً ، لحديث مسلم عن ابن عمر في الفجر ، وللبخاري « إلا الفرائض » .

وآكد هذه الركعات: ركعتا الفجر، لحديث عائشة السابق: « أن رسول الله على الله على الله على شيء أشد معاهدة منه على ركعتي الفجر »(٥).

<sup>(</sup>١) متفق عليه ، وكذا أخبرت عائشة وصححه الترمذي .

<sup>(</sup>٢) متفق عليه .

<sup>(</sup>٣) متفق عليه ، وروى الترمذي مثله عن أبي هريرة ، وقال : هذا حديث حسن .

 <sup>(</sup>٤) حدیث أبی هریرة رواه مسلم ، وروی مسلم أیضاً مثله عن ابن عباس ، وروی الترمذي مثله عن ابن عمر ،
 وحدیث ابن مسعود أخرجه الترمذي وابن ماجه .

<sup>(</sup>٥) متفق عليه ، وروى مسلم : « ركعت الفجر خير من الدنيا ومافيها » وروى أبو داود عن أبي هريرة : « صلوهما ولو طردتكم الخيل » .

ووقت السنن الرواتب القبلية: وقت الفرض قبله ، والبعدية بعده ، ولا يقضيها من الضحى ، أي ولا يقضي منها شيء إلا ركعتي الفجر ، اختار أحمد أن يقضيها من الضحى ، أي كا قال الحنفية والمالكية ، وقال : إن صلاهما بعد الفجر أجزأ . ويجوز قضاء السنن الراتبة بعد العصر ؛ لأن النبي عليه فعله ، فإنه قضى الركعتين اللتين بعد الظهر بعد العصر ، في حديث أم سلمة ، وقضى الركعتين اللتين قبل العصر بعدها في حديث عائشة ، والاقتداء بما فعله النبي عليه متعين ؛ ولأن النهي بعد العصر خفيف .

وقال في كشاف القناع: تقضى جميع السنن ، إذ يقاس الباقي على سنة الفجر والعصر، قال ابن حامد: تقضى جميع السنن الرواتب في جميع الأوقات إلا أوقات النهي ؛ لأن النبي والمائية قضى بعضها ، وقسنا الباقي عليه ، أي كا قال الشافعية .

النوع الثاني ـ السنن غير الرواتب ، وهي تطوعات مع الرواتب أي غير مؤكدة : وهي عشرون : أربع قبل الظهر وأربع بعدها ، وأربع قبل صلاة العصر ، وأربع بعد صلاة العشاء . ويباح أن يصلي ركعتين قبل المغرب .

وأدلة ذلك : في الظهر : حديث أم حبيبة « من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها ، حرمه الله على النار » (١) . وفي العصر : « رحم الله امرءاً صلى قبل العصر أربعاً » (١) ، وعن علي في صفة صلاة رسول الله عَلَيْلَةٍ : « وأربعاً قبل الظهر إذا زالت الشمس ، وركعتين بعدها ، وأربعاً قبل العصر يفصل بين

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود والترمـذي ، وقـال : حـديث حسن صحيح غريب ، وروى أبو أيوب عن النبي ﷺ قـال : « أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم ، تفتح لهن أبواب الساء » .

<sup>(</sup>۲) رواه أبو داود ، وروي مثله عن عائشة .

كل ركعتين بالسلام على الملائكة المقربين والنبيين ومن تبعهم من المسلمين  $^{(1)}$ .

وفي المغرب : « من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم بينهن بسوء عدلن له بعبادة اثنتي عشرة سنة  $^{(7)}$  .

وفي العشاء: سأل شريح بن هانئ عائشة عن صلاة رسول الله عَلَيْكَ ؟ فقالت: ماصلي رسول الله عَلَيْكَ ؟ فقالت: ماصلي رسول الله عَلِيَكَ العشاء قط، إلا صلى أربع ركعات، أو ست ركعات »(٦).

وأما سنة قبل المغرب: فلحديث أنس: « كنا نصلي على عهد رسول الله على عهد رسول الله على عبد رسول الله على الله على

وقال في كشاف القناع (°): ولاسنة راتبة للجمعة قبلها ، وأقل السنة الراتبة بعدها : ركعتان ، لما في رواية متفق عليها عن ابن عمر : « وركعتين بعد الجمعة في بيته » ، وأكثرها ست . وفعل سنة الجمعة في المسجد مكانه أفضل .

أما صلاة ركعتين بعد الوتر: فظاهر كلام أحمد: أنه لايستحب فعلها ، وإن فعلها إنسان جاز. والصحيح أنها ليستا بسنة ؛ لأن أكثر من وصف تهجد النبي عليه له يذكرهما ، منهم ابن عباس وزيد بن خالد وعائشة .

<sup>(</sup>۱) رواه ابن ماجه .

<sup>(</sup>٢) رواه الترمذي ، وقال : لانعرفه إلا من حديث عمر بن أبي خثم ، وضعفه البخاري جداً .

<sup>(</sup>۲) رواه أبو داود .

<sup>(</sup>٤) متفق عليه ، وفي حديث آخر متفق عليه « صلوا قبل المغرب ركعتين » وأخرج مسلم عن أنس : « أن الناس بالمدينة إذا أذن المؤذن لصلاة المغرب ، ابتدروا السواري ، فركعوا ركعتين » وروى مسلم أيضاً عن عبد الله بن المغفل : « يين كل أذانين صلاة \_ قالما ثلاثاً \_ ثم قال في الثالثة : لمن شاء » وقال عقبة : « كنا نفعله على عهد رسول الله يكلية » .

<sup>.</sup> ٤٩٦ / ١ (0)

ويسن أن يفصل بين كل فرض وسنة بقيام أو كلام ، لقول معاوية : « إن النبي ﷺ أمرنا بذلك ألا نوصل صلاة ، حتى نتكلم أو نخرج »(١) .

النوع الثالث - صلوات معينة مستقلة :

# أ ـ صلاة التراويح أو قيام شهر رمضان :

عشرون ركعة ، وهي سنة مؤكدة ، وأول من سنها رسول الله عليه ، قال أبو هريرة : « كان رسول الله عليه يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمرهم فيه بعزيمة ، فيقول : « من قام رمضان إياناً واحتساباً ، غفر له ماتقدم من ذنبه »(۱) ، وقالت عائشة : « صلى النبي عليه في المسجد ذات ليلة ، فصلى بصلاته ناس ، ثم صلى من القابلة ، وكثر الناس ، ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة ، فلم يخرج إليهم رسول الله عليه أن أصبح قال : قد رأيت الذي صنعتم ، فلم ينعني من الخروج إليكم إلا أني خشيت أن تفترض عليكم \_ قسال : وذلك في رمضان »(۱) .

ودليل كونها عشرين: ماروى مالك عن يزيد بن رومان قال: «كان الناس يقومون في زمن عمر في رمضان بثلاث وعشرين ركعة » والسر فيه: أن الراتبة عشر، فضوعفت في رمضان؛ لأنه وقت جدد، وهذا في مظنة الشهرة بحضرة الصحابة، فكان إجماعاً. وروى أبو بكر عبد العزيز في كتابه الشافي عن ابن عباس: «أن النبي عَرِيلِيدٍ كان يصلي في شهر رمضان عشرين ركعة »، وأن عمر لما جمع الناس على أبي بن كعب كان يصلي لهم عشرين ركعة. وعن علي «أنه أمر رجلاً يصلي بهم في رمضان عشرين ركعة » وهذا كالإجماع.

<sup>(</sup>١) رواه مسلم .

<sup>(</sup>٢) رواه أصحاب الكتب الستة ، وهو صحيح .

<sup>(</sup>٣) رواه مسلم .

ويجهر فيها الإمام بالقراءة لفعل الخلف عن السلف . وفعلها جماعة أفضل من فعلها فرادى ، لحديث أبي ذر : « أن النبي عَلَيْكُ جمع أهله وأصحابه ، وقال : إنه من قام مع الإمام حتى ينصرف ، كتب له قيام ليلة »(١) ، وقد جاء عن عمر أنه كان يصلي في الجماعة . وروى البيهقي عن علي : أنه كان يجعل للرجال إماما وللنساء إماما . وكان علي وجابر وعبد الله يصلونها جماعة . وقد أجمع الصحابة على ذلك .

## القراءة في التراويح:

قال أحمد رحمه الله: يقرأ الإمام بالقوم في شهر رمضان ما يخف على الناس، ولا يشق عليهم، ولاسيا في الليالي القصار، والأمر على ما يحتمله الناس. وقال القاضي أبو يعلى: لا يستحب النقصان عن ختمة في الشهر، ليسمع الناس جميع القرآن، ولا يزيد على ختمة كراهية المشقة على من خلفه.

وعقب صاحب المغني على ذلك : والتقدير بحال الناس أولى ، فإنه لو اتفق جماعة يرضون بالتطويل و يختارونه كان أفضل ، كا روى أبو ذرقال : « قمنا مع النبي عليه حتى خشينا أن يفوتنا الفلاح ـ يعني السحور » .

ويستحب أن يبتدئ التراويح بسورة العلق ﴿ اقرأ بـاسم ربـك ﴾ ؛ لأنهـا أول مانزل من القرآن ، فإذا سجد للتلاوة في آخرها قام فقرأ من البقرة .

## نية التراويح:

وينوي في كل ركعتين ، فيقول سراً ندباً : أصلي ركعتين من التراويح المسنونة ، أو من قيام رمضان ، لحديث « إنما الأعمال بالنيات » .

<sup>(</sup>١) رواه أحمد وصححه الترمذي .

ولا بأس بترك الجلسة بعد كل أربع ، ولا يبدعو إذا استراح ، لعبدم وروده ، ولا يكره الدعاء بعد التراويح لعموم قوله تعالى : ﴿ فإذا فرغت فانصب ﴾ .

## وقت التراويح:

ووقتها بعد صلاة العشاء وبعد سنتها قبل الوتر إلى طلوع الفجر الثاني ، فلاتصح قبل صلاة العشاء ، فن صلى العشاء ثم التراويح ، ثم ذكر أنه صلى العشاء محدثاً ، أعاد التراويح ؛ لأنها سنة تفعل بعد مكتوبة ، فلم تصح قبلها ، كسنة العشاء . وإن طلع الفجر ، فات وقتها ، ولاتقضى . وإن صلى التراويح بعد العشاء ، وقبل سنتها ، صح جزماً ، ولكن الأفضل فعلها بعد السنة ، على المنصوص .

## فعلها في المسجد:

وفعلها في المسجد أفضل ؛ لأن النبي عَلَيْكَ « صلاها مرة ثلاث ليال متوالية » كا روته عائشة ، ومرة « ثلاث ليال متفرقة » كا رواه أبو ذر ، وقال عليه السلام : « من قام مع الإمام حتى ينصرف حسب له قيام ليلة » ، وكان أصحابه يفعلونها في المسجد أوزاعاً في جماعات متفرقة في عهده ، وجمع عمر الناس على أبي ، وتابعه الصحابة على ذلك ومن بعده .

وفعلها أول الليل أفضل ؛ لأن الناس كانوا يقومون على عهد عمر أوله .

## الوتر بعد التراويح:

ويوتر بعدها في الجماعة بثلاث ركعات ، لما تقدم عن مالك عن يزيد بن رومان .

فإن كان له تهجد جعل الوتر بعده استحباباً لقوله عَلَيْكَم : « اجعلوا آخر \_

صلاتكم بالليل وتراً "() . وإن لم يكن له تهجد صلى الوتر مع الإمام لينال فضيلة الجماعة . فإن أحب من له تهجد متابعة الإمام في وتره ، قام إذا سلم الإمام ، فشفعها أي ركعة الوتر بأخرى ، ثم إذا تهجد أوتر ، فينال فضيلة متابعة الإمام حتى ينصرف ، وفضيلة جعل وتره آخر صلاته .

ومن أوتر في جماعة أو منفرداً ، ثم أراد الصلاة تطوعاً بعد الوتر ، لم ينقض وتره أي لم يشفعه بركعة ، كا قال الشافعية ، لقول عائشة ـ وقد سئلت عن الذي ينقض وتره ـ « ذاك الذي يلعب بوتره » (۱) ، وصلى شفعاً ماشاء إلى طلوع الفجر الثاني ؛ لأنه قد صح عن النبي علي « أنه كان يصلي بعد الوتر ركعتين » ، ولم يوتر اكتفاء بالوتر الذي قبل تهجده ، لقوله على « لاوتران في ليلة » (۱) .

## التطوع بين التراويح وبعدها:

ويكره التطوع بين التراويح ، ولايكره طواف بينها ، ولاطواف بعدها ، وكان أهل مكة يطوفون بين كل ترويحتين أسبوعاً ، ويصلون ركعتي الطواف . ولايكره تعقيب التطوع بعد التراويح وبعد الوتر في جماعة ، سواء طال الفصل أو قصر .

## ٢ً ـ صلاة الضحى:

وهي مستحبة أي غير مؤكدة ، لما روى أبو هريرة قال : « أوصاني خليلي بثلاث : صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وركعتي الضحى ، وأن أوتر قبل أن أرقد »(١) .

<sup>(</sup>۱) متفق عليه .

<sup>(</sup>۲) رواه سعید وغیره .

<sup>(</sup>٣) رواه أحمد وأبو داود عن قيس بن طلق عن أبيه ، وقيس فيه لين .

<sup>(</sup>٤) متفق عليه ، ورويا مثله حديثين آخرين عن أبي الدرداء ، وأبي ذر .

وأكثرها ثمان ركعات ، لما روت أم هانئ : « أن النبي عَلَيْكُ دخل بيتها ، يوم فتح مكة ، وصلى ثماني ركعات ، فلم أر صلاة قط أخف منها ، غير أنه يتم الركوع والسجود »(۱) .

ووقتها : إذا علت الشمس واشتد حرها ، لقول النبي عَلَيْكَم عَلَيْكَم : « صلاة الأوابين حتى ترمَض الفصال »(٢) .

وقال بعض الحنابلة: لاتستحب المداومة عليها ؛ لأن النبي عَلَيْهُ لم يداوم عليها ، قالت عائشة: « مارأيت النبي عَلَيْهُ يصلي الضحى قط »(١) ، ولأن في المداومة عليها تشبيها بالفرائض.

وقال بعض آخر (أبو الخطاب): تستحب المداومة عليها ؛ لأن النبي عليه الموصى عليه الموصى عليه الموصى على المحابه ، وقال: « من حافظ على شفعة الضحى غفرت ذنوبه ، وإن كانت مثل زبد البحر »(٤) ، ولأن أحب العمل إلى الله ماداوم عليه صاحبه .

## ٣ - صلاة التسبيح :

ليست مستحبة عند الإمام أحمد إذ لم يثبت له الحديث المروي فيها<sup>(٥)</sup> ، وإن فعلها إنسان فلابأس بها ، فإن النوافل والفضائل لايشترط صحة الحديث فيها .

#### ع - صلاة الاستخارة:

سنة لحديث جابر السابق عند البخاري .

<sup>(</sup>١) متفق عليه .

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم . أي حتى يجد الفصيل حر الشمس من الرمضاء .

<sup>(</sup>٣) متفق عليه .

<sup>(</sup>٤) قال الترمذي : لانعرفه إلا من حديث النهاس بن قهم .

<sup>(</sup>٥) وهو الحديث السابق في المذاهب الثلاثة المروي عن ابن عباس عند أبي داود والترمذي .

#### ه - صلاة الحاجة :

سنة لحديث عبد الله بن أبي أوفى السابق عند الترمذي ، وقال حديث غريب .

## ٦ - صلاة التوبة :

سنة لحديث على السابق عند أبي داود والترمذي ، وقال : حديث حسن غريب .

## ٧ ـ تحية المسجد:

سنة لحديث أبي قتادة التقدم ، التفق عليه .

#### ٨ ـ صلاة الزوال:

مستحبة لحديث على المتقدم في مذهب الشافعية .

## النفل المطلق:

تشرع النوافل المطلقة في الليل كله ، وفي النهار ، فيا سوى أوقات النهي ، وتطوع الليل أفضل من تطوع النهار ، قال أحمد : ليس بعد المكتوبة عندي أفضل من قيام الليل . وقد أمر النبي عَلِينَةٌ بذلك ، قال تعالى : ﴿ ومن الليل فتهجد به نافلة لك ﴾ ، وروى أبو هريرة قال : قال رسول الله عَلِينَةٌ : « أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل »(١) .

وأفضل التهجد جوف الليل الآخر ، لما روى عمرو بن عبسة قال : « قلت : يارسول الله ، أي الليل أسمع ؟ قال : جوف الليل الآخر ، فصل ماشئت »(١) .

<sup>(</sup>١) قال الترمذي : هذا حديث حسن .

 <sup>(</sup>٢) رواه أبو داود ، ورويت أحاديث كثيرة في صفة تهجد النبي ﷺ ، منها عن ابن عباس : في منتصف الليل ، ومنها عن عائشة في السحر ، ومنها عن أبي هريرة في ثلث الليل الآخر ، وهي كلها متفق عليها .

والتطوع في البيت أفضل ، لحديث « عليكم بالصلاة في بيوتكم ، فإن خير صلاة المرء في بيته إلا الصلاة المكتوبة »(١) .

ويستحب أن يتسوك قبل التهجد ، لما روى حذيفة قال : « كان النبي عَرِيسَةُ إِذَا قام من الليل يشوص فاه بالسواك  $^{(7)}$  .

ويستحب أن يفتح تهجده بركعتين خفيفتين ، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي عَلِيْلَةً قال : « إذا قام أحدكم من الليل فليفتتح صلاته بركعتين خفيفتين »(٢) .

#### عدد التهجد:

واختلف في عدد ركعات تهجد النبي عليه منها الوتر ثلاثاً ، ففي حديثي زيد بن خالد وابن عباس: إنه ثلاث عشرة ركعة ، منها الوتر ثلاثاً ، وفي حديث عائشة: إنه إحدى عشرة ركعة ، منها الوتر ثلاثاً . قال ابن قدامة الحنبلي: يحتمل أنه صلى في ليلة ثلاث عشرة ، وفي ليلة إحدى عشرة .

#### قراءة المتهجد:

يستحب أن يقرأ المتهجد جزءاً من القرآن في تهجده ، فإن النبي عَلِيْكِ كان يفعله . وهو مخير بين الجهر بالقراءة والإسرار بها ، إلا أنه إن كان الجهر أنشط له في القراءة ، أو كان بحضرته من يستع قراءته ، أو ينتفع بها ، فالجهر أفضل .

<sup>(</sup>۱) رواه مسلم .

<sup>(</sup>٢)متفق عليه .

<sup>(</sup>٣) رواه أحمد ومسلم ، وهو صحيح .

<sup>(</sup>٤) أخرجها مسلم .

<sup>(</sup>٥) متفق عليه .

وإن كان قريباً منه من يتهجد أو من يستضر برفع صوته ، فالإسرار أولى . وإن لم يكن لاهذا ولاهذا ، فليفعل ماشاء (١) .

#### قضاء التهجد:

ومن كان له تهجد ففاته ، استحب له قضاؤه بين صلاة الفجر والظهر $^{(7)}$  .

#### التنفل بين المغرب والعشاء:

يستحب التنفل بين المغرب والعشاء ، لما روي عن أنس بن مالك في هذه الآية : ﴿ تتجافى جنوبهم عن المضاجع ﴾ الآية ، قال : « كانوا يتنفلون مابين المغرب والعشاء يصلون »(٣) .

### التطوع مثنى مثنى:

وصلاة التطوع في الليل مثنى مثنى كالشافعية ، لقول النبي عَلَيْكُم : « صلاة الليل مثنى مثنى » (أ) . وإن تطوع بأربع في النهار فلابأس . والأفضل في تطوع النهار : أن يكون مثنى مثنى ، كصلاة الليل .

## التطوع جالساً:

لاخلاف في إباحة التطوع جالساً ، وإنه في القيام أفضل ، قال النبي عَلَيْهُ : « من صلى قائماً فهو أفضل ، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم » (٥) ، وفي لفظ مسلم : « صلاة الرجل قاعداً نصف الصلاة » .

<sup>(</sup>١) روي في ذلك أحاديث كثيرة ، منها مارواه الترمذي عن عائشة ، ومنها مارواه أبو داود عن أبي هريرة وعن ابن عباس وعن أبي قتادة وأبي سعيد .

<sup>(</sup>٢) أخرج مسلم حديثين في ذلك عن عائشة وغيرها .

<sup>(</sup>٣) رواه أبو داود ، وروى الترمذي حديثاً غريباً عن عائشة : « من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بني الله له بيتاً في الجنة » .

<sup>(</sup>٤) رواه الخسة ( أحمد وأصحاب السنن ) عن ابن عمر .

<sup>(</sup>٥) رواه الجماعة ( أحمد وأصحاب الكتب الستة ) عن عمران بن حصين .

ويستحب للمتطوع جالساً: أن يكون في حال القيام متربعاً ، كا قال المالكية ؛ لأن القيام يخالف القعود ، فينبغي أن تخالف هيئته في بدله هيئة غيره ، كمخالفة القيام غيره ، وهو مع هذا أبعد من السهو والاشتباه .

## الدعاء عند اليقظة من النوم:

يستحب أن يقول الشخص عند انتباهه : مارواه عبادة عن النبي عليه أنه قال :

من تعارً (۱) من الليل ، فقال : لاإله إلا الله وحده لاشريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، الحمد لله ، وسبحان الله ، ولاإله إلا الله ، والله أكبر ، ولاحول ولاقوة إلا بالله ، ثم قال : اللهم اغفر لي ، أو دعا ، استجيب له ، فإن توضأ وصلى ، قبلت صلاته (۱) .

وعن ابن عباس قال: «كان رسول الله عَيْنَة إذا قام من الليل يتهجد، قال : اللهم لك الحمد، أنت نور السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد، أنت ملك السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد، أنت ملك السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد، أنت ملك السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت الحق، ووعدك الحق، وقولك الحق، ولقاؤك حق، والجنة حق، والنارحق، والساعة حق، والنبيون حق، ومحمد على حق اللهم لك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك أنبت، وبك خاصت، وإليك حاكمت، فاغفر لي ماقدمت وماأخرت، وماأسررت ومأعلنت، أنت المقدم وأنت المؤخر، لاإله إلا أنت، ولاحول ولاقوة إلا بك »(").

<sup>(</sup>١) أي استيقظ .

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري .

<sup>(</sup>٣) متفق عليه .

## قراءة القرآن وحفظه (١):

## القرآن أفضل الذكر:

القرآن أفضل من سائر الذكر لقوله عَلَيْتُهُ: « يقول الرب سبحانه وتعالى : من شغله القرآن وذكري عن مسألتي أعطيته أفضل ماأعطي السائلين ، وفضل كلام الله تعالى على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه »(١) . لكن الاشتغال بالمأثور من الذكر في محله كأدبار الصلوات أفضل من الاشتغال بتلاوة القرآن في ذلك الحل . والقرآن أفضل الكتب والصحف الساوية ، وبعض القرآن أفضل من بعض ، إما باعتبار الثواب ، أو باعتبار متعلقه ، كا يدل عليه ماورد في ﴿ قل هو الله أحد ﴾ والفاتحة وآية الكرسي .

## حفظ القرآن:

ويستحب حفظ القرآن إجماعاً ، وحفظه فرض كفاية إجماعاً ، ويجب أن يحفظ منه ما يجب في الصلاة أي الفاتحة على المشهور ، أو الفاتحة وسورة . ويبدأ ولي الصبي بتعليه إياه قبل البلوغ ، فيقرؤه كله إلا أن يعسر عليه حفظ كله ، فيقرأ ماتيسر منه . ويقدم المكلف العلم بأحكام الشريعة بعد القراءة الواجبة .

## الاستاع للقرآن:

يجب الاستاع للقراءة مطلقاً ؛ لأن العبرة لعموم اللفظ ، لالخصوص السبب ، لكن الاستاع للقرآن فرض كفاية ؛ لأنه لإقامة حقه ، بأن يكون ملتفتاً إليه غير مضيع ، وذلك يحصل بإنصات البعض ، كا في رد السلام (٢) .

<sup>(</sup>١) المغنى : ٢ / ١٧٣ ـ ١٧٦ ، كشاف القناع : ١ / ٥٠٢ ـ ٥٠٩ .

<sup>(</sup>٢) رواه الترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح .

<sup>(</sup>٣) الدر الختار ورد الحتار : ١ / ٥٠٩ ومابعدها .

## القراءة في الطريق:

ولابأس بقراءة القرآن وهو ماش في الطريق ، والإنسان مضطجع أو جالس أو راكب ، بدليل ماثبت عن جماعة من السلف قراءة الكهف وغيرها في الطريق ، وعن عائشة قالت : « إني لأقرأ القرآن وأنا مضطجعة على سريري » رواه الفرياني ، وروى الشيخان عن عائشة أيضاً : « كان النبي عَلِيليًّ يتكئ في حجري وأنا حائض ، ثم يقرأ القرآن » .

ويستحب أن يقرأ القرآن في كل سبعة أيام ليكون لـ ختمة في كل أسبوع ، روى أبـو داود أن النبي عَلِيلِيّم قــال لعبــد الله بن عمرو : « اقرأ القرآن في سبـع ، ولاتزيدن على ذلك » .

## ختم القرآن:

ويكره أن يؤخر ختمة القرآن أكثر من أربعين يوماً ؛ لأن النبي عَلِيْلَةٍ « سأله عبد الله بن عمرو : في كم تختم القرآن ؟ قال : في أربعين يوماً ، ثم قال : في شهر ، ثم قال : في عشر ، ثم قال : في عشرين ، ثم قال : في عشر ، ثم قال : في سبع ، لم ينزل علي من سبع » .

وإن قرأه في ثلاث فحسن ، لما روي عن عبد الله بن عمرو قال : « قلت لرسول الله على الله

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود

<sup>(</sup>٣) رواه أصحاب السنن وصححه الترمذي

#### ترتيله وتلحينه:

والترتيل أفضل من قراءة الكثير مع العجلة ، وتفهم القرآن وتدبره بالقلب أفضل من إدراجه ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ ورتل القرآن ترتيلاً ﴾ ﴿ كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته ﴾ ويستحب تحسين القراءة وترتيلها وإعرابها ، ويكن حروف المد واللين من غير تكلف ، للأمر السابق بترتيله . قال الإمام أحمد : يُحسِّن القارئ صوته بالقرآن ، ويقرؤه بحزن وتدبر ، فقد ثبت أن تحسين الصوت بالقرآن وتطريبه مستحب غير مكروه إذا لم يفض إلى زيادة حرف فيه أو تغيير لفظه ، لقول أبي موسى الأشعري للنبي عَلِيلةٍ : « لو علمت أنك تسمع قراءتي لحبَّرته لك تحبيراً » (ا) وقال عبد الله بن المغفل : « سمعت رسول الله تسمع قراءتي لحبَّرته لك تحبيراً » (ا) وقال عبد الله بن المغفل ورجَّع في قراءته » فلا يكره الترجيع وتحسين القراءة ، بل ذلك مستحب لحديث أبي هريرة : فلا يكره الترجيع وتحسين القراءة ، بل ذلك مستحب لحديث أبي هريرة : « مأذن الله لشيء كإذنه لنبي يتغنى بالقرآن يجهر به » (ا) وقال عليه السلام : « زينوا القرآن بأصواتكم » (ا) « ليس منا من لم يتغن بالقرآن » (ا) .

ويكره قراءة القرآن بالألحان ، وهي بدعة ، أي إذا جعل الحركات حروفاً ، ومدّ في غير موضع المد ؛ لأن القرآن معجز في لفظه ونظمه ، والألحان تغيره ، فإن حصل مع الألحان تغير نظم القرآن ، وجَعْل الحركات حروفاً : حرم .

<sup>(</sup>١) يريد تحسين الصوت وتحزينه

<sup>(</sup>۲) رواه مسلم

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري

<sup>(</sup>٤) رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم عن البراء ، وروي عن غيره أيضاً ، وهو صحيح .

<sup>(</sup>٥) رواه البخاري عن أبي هريرة ، ورواه أحمد وَأبو داود وابن حبان والحاكم عن سعد ، وأبو داود عن أبي لبابة ، والحاكم عن ابن عباس وعائشة

#### آداب التلاوة:

يستحب التعوذ قبل القراءة ؛ لقوله تعالى : ﴿ فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾ ويستحب حمد الله تعالى عند الفراغ من القراءة على توفيقه ونعمه .

ومن آداب القراءة: البكاء، فإن لم يبك فليتباك، وأن يسأل الله عند آية الرحمة، ويتعوذ عند آية العذاب. ولايقطع القراءة لحديث الناس إلا لحاجة. وأن تكون قراءته على العدول الصالحين العارفين بمعناها، وأن يتطهر ويستقبل القبلة إذا قرأ قاعداً، ويتحرى أن يعرضه كل عام على من هو أقرأ منه، ويفصل كل سورة مماقبلها بالوقف أو التسمية، ويترك المباهاة، وأن يطلب به الدنيا بل ماعند الله تعالى، وينبغي أن يكون ذا سكينة ووقار وقناعة بما قسم الله له، وألا يجهر بين مصلين أو نيام، أو تالين جهراً يؤذيهم.

وقراءة القرآن أول النهار بعد الفجر أفضل من قراءته آخره ، لقول تعالى : ﴿ إِن قرآن الفجر كَان مشهوداً ﴾ ، ويجوز تنوع قراءة الكلمة بقراءات السبع .

ولاتكره القراءة مع حدث أصغر ( نقض الوضوء ) وبنجاسة بدن وثوب ، ولاحال مس الزوجة والذكر .

وتكره القراءة في المواضع القذرة تعظيماً للقرآن ، وتكره استدامتها حال خروج الريح ، وإنما يسك حتى تنقضي ، ويكره جهره بالقراءة مع الجنازة لأنه إخراج لها مخرج النياحة ، ولا تمنع نجاسة الفم القراءة . وكره ابن عقيل القراءة في الأسواق يصيح أهلها فيها بالنداء والبيع .

وتستحب القراءة في المصحف ، ويستحب الاستاع لها ؛ لأنه يشارك القارئ في أجره ، ويكره الحديث عند القراءة بمالا فائدة فيه ، لقوله تعالى : ﴿ وإذا

قرئ القرآن فاستعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون ﴾ ، ولأنه إعراض عن الاستاع الذي يترتب عليه الأجر بمالا طائل تحته .

ويدعو عقب ختم القرآن لفعل أنس: «كان أنس إذا ختم القرآن جمع أهله ودعا »(۱) ، ويستحب إذا فرغ من الختمة أن يشرع في أخرى ، لحديث أنس: «خير الأعمال: الحل والرحلة، قيل: وماهما؟ قال: افتتاح القرآن وختمه». ويسن أن يكبر فقط ، فلا يستحب التهليل والتحميد لختمه آخر كل سورة من آخر الضحى إلى آخره ، لأنه روي عن أبي بن كعب أنه قرأ على النبي عَلِيلِهُ فأمره بذلك (۱) ، ويكرر سورة الصد، ولايقرأ الفاتحة وخمس آيات من أول البقرة عقب الختم؛ لأنه لم يثبت فيه أثر.

ويستحب الإكثار من التلاوة في الأماكن الفاضلة كمكة لمن دخلها من غير أهلها ، اغتناماً للزمان والمكان .

و يجوز تفسير القرآن بمقتض اللغة العربية ؛ لأنه عربي ، ولقوله تعالى : ﴿ وَأَجِدْرُ أَنْ لَا لِنَاسُ مَانَزُلُ إِلَيْهُمْ ﴾ ، وندد الله بالأعراب فقال : ﴿ وَأَجِدْرُ أَنْ لَا يَعْمُوا حدود ما أُنزِلُ الله على رسوله ﴾ أي الأحكام .

## تفسير القرآن:

ولا يجوز تفسير القرآن بالرأي ، من غير لغة ولانقل ، فمن قال في القرآن أي فسره برأيه أو بما لا يعلم فليتبوأ مقعده (٢) من النار ، وأخطأ ولو أصاب ، لقول ابن عباس مرفوعاً : « من قال في القرآن برأيه ، أو بما لا يعلم ، فليتبوأ مقعده من

<sup>(</sup>١) رواه ابن أبي داود باسنادين صحيحين عن قتادة عن أنس

<sup>(</sup>٢) رواه القاضي أبو يعلى باسناده في الجامع

<sup>(</sup>٣) أي لينزل منزله

النار  $^{(1)}$  ، وعن جندب مرفوعا : « من قال في القرآن برأيه ، فأصاب فقد أخطأ  $^{(1)}$  ، ويلزم الرجوع إلى تفسير الصحابي ؛ لأن الصحابة شاهدوا التنزيل ، وحضروا التأويل ، فهو أمارة ظاهرة ، ولايلزم الرجوع إلى تفسير التابعي ؛ لأن قوله ليس بحجة على المشهور .

ولا يجوز أن يجمل القرآن بدلاً من الكلام ، مثل أن يرى رجلاً جاء في وقته ، فيقول : «ثم جئت على قدر ياموسى » .

وذكر المالكية (٢): أنه يكره الاجتاع على قراءة سورة مثل سورة « يس » كا يكره بالاتفاق الجهر بالقراءة في المسجد لما فيه من التشويش على الآخرين ، ولمظنة الرياء .

<sup>(</sup>١) رواهُ أبو داود والنسائي والترمذي وحسنه

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي ، وقال : غريب ، وفيه ضعيف .

<sup>(</sup>٣) الشرح الصغير: ١ / ٤٢٣

## الفصل الناسع أنواع خاصة من السجود وقضاء الفوائت

#### وفيه مبحثان :

المبحث الأول ـ أنواع خاصة من السجود ( سجود السهو ، وسجدة التلاوة ، وسجدة الشكر ) :

هنا سجدات ثلاث ليست من صلب الصلاة هي : سجود السهو والتلاوة والشكر .

المطلب الأول - سجود السهو: حكمه ، أسبابه ، محله وصفته .

السهو في الشيء: تركه من غير علم ، والسهو عن الشيء: تركه مع العلم به .

والفرق بين الناسي والساهي : أن الناسي إذا ذكرت تذكر ، بخلاف الساهي .

## أولاً ـ حكم سجود السهو:

لامرية في مشروعية سجود السهو ، قال الإمام أحمد : نحفظ عن النبي عَلِيلًة خسة أشياء : سلم من اثنتين فسجد ، سلم من ثلاث فسجد ، وفي الزيادة ، والنقصان ، وقام من اثنتين ولم يتشهد . وقال الخطابي : المعتمد عليه عند أهل العلم : هذه الأحاديث الخسة : يعني حديثي ابن مسعود ، وأبي سعيد ، وأبي هريرة ، وابن بُحينة .

أما حديث أبي سعيد الخدري فهو كا قال : قال رسول الله عَلَيْتُهُ : « إذا شك أحدكم في صلاته ، فلم يدركم صلى ثلاثاً ، أم أربعاً ، فليطرح الشك ، وليَبْن على مااستيقن ، ثم يسجد سجدتين قبل أن يُسلِّم ، فإن كان صلى خمساً شفَعْن له صلاته ، وإن كان صلى إقاماً لأربع كانتا ترغياً للشيطان »(۱) .

وشرع سجود السهو جبراً لنقص الصلاة ، تفادياً عن إعادتها ، بسبب ترك أمر غير أساسي فيها أو زيادة شيء فيها .

ولا يشرع سجود السهو في حالة العمد لقوله على الله المسا أحدكم فليسجد .. » فعلق السجود على السهو ؛ ولأنه يشرع جبراناً للنقص أو الزيادة ، والعامد لا يعذر ، فلا ينجبر خلِل صلاته بسجوده ، بخلاف الساهي .

وسجود السهو واجب على الصحيح عند الحنفية ، سنة في الجملة في المذاهب الأخرى (٢) . قال الحنفية : يجب سجود السهو على الصحيح ، يأثم المصلي بتركه ، ولا تبطل صلاته ؛ لأنه ضان فائت ، وهو لا يكون إلا واجباً ، وهو يرفع الواجب من قراءة التشهد والسلام ، ولا يرفع القعدة لأنها ركن .

وإنما يجب على الإمام والمنفرد ، أما المأموم ( المقتدي ) إذا سها في صلاته ، فلا يجب عليه سجود السهو (أ) ، فإن حصل السهو من إمامه ، وجب عليه أن يتابعه ، وإن كان مدركاً أو مسبوقاً في حالة الاقتداء (أ) ، وإن لم يسجد الإمام

<sup>(</sup>١) رواه أحمد ومسلم ( نيل الأوطار : ٣ / ١١٦ ) . قال ابن المنذر : حديث أبي سعيد أصح حديث في الباب .

<sup>(</sup>٢) انظر كل ما يتعلق بالسهو في فتح القدير: ١/ ٢٥٥ ـ ٣٧٤ ، البدائع: ١/ ١٦٣ ـ ١٧٩ ، اللباب: ١/ ١٥٥ ـ ١٠٠ ، مراقي الفلاح: ص ٧٧ ـ ٢٠٠ ، الشرح الصغير: ١/ ٣٧٠ ـ ٤٠٠ ، القوانين الفقهية : ص ٧٧ ـ ٢٩ ، مغني الحتاج: ١/ ١٩٠ ـ ٢١٤ ، الهذب ؛ ١/ ١٩ ـ ٩٢ ، حاشية الباجوري: ١/ ١٩١ ـ ١٩١ ، بجيرمي الخطيب: ١/ ٢٨٧ ، المغنى: ٢/ ١٦ ـ ٤٤ ، كشاف القناع: ١/ ١٥٩ ـ ٤٨١ .

<sup>(</sup>٣) لأنه إذا سجد وحده كان مخالفاً لإمامه ، وإن تابعه الإمام ينقلب الأصل تبعاً .

<sup>(</sup>٤) المدرك : هو الذي أدرك الإمام أول صلاته ، وفاته بعضها بعد الشروع بسبب النوم أو الحدث السابق ، =

سقط عن المأموم ؛ لأن متابعته لازمة ، لكن المسبوق يتابع في السجود دون السلام .

ووجوب سجود السهو إذا كان الوقت (أو الحالة) صالحاً للصلاة ، فلو طلعت الشمس بعد السلام في صلاة الفجر ،أو احمرت الشمس في صلاة العصر ، سقط عنه السهو ؛ لأن السهو جبر للنقص المتكن كالقضاء ، ولا يقضى الناقص . وإذا فعل فعلاً ينعه من البناء على صلاته : بأن تكلم أو قهقه ،أو أحدث متعمداً أو خرج عن المسجد أو صرف وجهه عن القبلة وهو ذاكر له ، سقط عنه السهو ضرورة ، لأنه فات محله وهو تحريمة الصلاة .

والأولى ترك سجود السهو في الجمعة والعيدين إذا حضر فيها جمع كبير ، لئلا يشتبه الأمر على المصلين . وإذا سها في سجود السهو فلاسجود عليه .

ودليل وجوب سجود السهو: حديث ابن مسعود: « وإذا شك أحدكم في صلاته ، فليتحر الصواب ، فليتم عليه ، ثم ليسلم ، ثم ليسجد سجدتين » وحديث ثوبان: « لكل سهو سجدتان بعدما يسلم » (۱) ، فيجب تحصيلها تصديقاً للنبي عَلِيلَةٍ في خبره ، ولمواظبة النبي عَلِيلَةٍ وصحابته عليه ، والمواظبة دليل الوجوب ، ولأنه شرع جبراً لنقصان العبادة ، فكان واجباً كدماء الجبر في الحج ، تحقيقاً لكال أداء العبادة .

وقال المالكية : سجود السهو سنة مؤكدة للإمام والمنفرد . أما المأموم حال القدوة فلاسجود عليه بزيادة أو نقص لسنة مؤكدة أو سنتين خفيفتين ؛ لأن

<sup>=</sup> بأن نام خلف الإمام ، ثم انتبه وقد سبقه الإمام بركعة . والمسبوق : الذي سبقه الإمام بركعة أو أكثر . وإن سها المسبوق فيا يتمه يسجد له ، وإن سبق له سجود مع الإمام .

<sup>(</sup>١) رواه الجماعة إلا الترمذي ( نصب الراية : ٢ / ١٦٧ ، نيل الأوطار : ٣ / ١١٧ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه ، وهو ضعيف .

الإمام يتحمله عنه . فلو سها فيا يقضيه بعد سلام الإمام ، سجد لنفسه .

وأما المسبوق الذي أدرك ركعة مع إمامه ، فيسجد مع إمامه السجود القبلي المترتب على الإمام مع إمامه ، قبل قضاء ماعليه ، إن سجد الإمام ، وإن لم يسجد الإمام ، وتركه ، سجد المأموم لنفسه ، قبل قضاء ماعليه ، وأخر السجود البعدي الذي ترتب على إمامه ، ويسجده بعد سلامه ، فإن قدمه بطلت صلاته .

وقال الشافعية: سجود السهو سنة للإمام والمنفرد، أما المأموم فلايسجد لسهو نفسه خلف إمامه المتطهر، ويتحمل الإمام عنه سهوه في حال قدوته، كا يتحمل عنه القنوت وغيره، أما المحدث فلايتحمل عنه، ولايلحقه سهوه، إذ لاقدوة في الحقيقة.

ويجب سجود السهو في حالة واحدة: وهي حالة متابعة المقتدي لإمامه ولو كان مسبوقاً ، فإن سجد للسهو وجب أن يسجد تبعاً لإمامه ؛ لأن المتابعة لازمة ، فإن لم يسجد بطلت صلاته ، ووجب عليه إعادتها إن لم يكن قد نوى المفارقة ، إلا إن علم المأموم خطأ إمامه في السجود للسهو ، فلايتابعه . ولو اقتدى مسبوق بمن سها بعد اقتدائه أو قبله في الأصح ، فالصحيح أنه يسجد معه ، ويستحب أن يسجد أيضاً في آخر صلاته ، لأنه محل السهو الذي لحقه .

وإذا ترك الإمام سجود السهو ، لم يجب على المأموم أن يسجد ، بل يندب . ولو سها إمام الجمعة وسجدوا ، فبان فوتها ، أتموا ظهراً وسجدوا ثانياً آخر الصلاة ؛ لأنه تبين أن السجود الأول ليس في آخر الصلاة .

ولو ظن المصلي أو اعتقد سهواً ، فسجد ، فبان عدم السهو ، سجد في الأصح ، لأنه زاد سجدتين سهواً . وضابط هذا : أن السهو في سجود السهو لا يقتضي السجود ، والسهو به يقتضيه .

وقال الحنابلة: سجود السهو واجب، وقد يكون مندوباً، وقد يصبح مباحاً. ويجب سجود السهو لما يأتي:

أ ـ لكل ما يبطل عمده في الصلاة بالزيادة أو النقص كترك ركن فعلي ، لأن النبي عَلَيْ أمر به في حديث أبي سعيد وابن مسعود ، وقال : « صلوا كا رأيتوني أصلي » .

ب ـ لترك كل واجب سهواً كترك التسبيح في الركوع أو السجود .

جـ ـ للشك في الصلاة في بعض صوره كالشك في ترك ركن أو في عــدد الركعات .

د ـ لمن لحن لحناً يغير المعنى ، سهواً أو جهلاً .

ويندب سجود السهو: إن أتى بقول مشروع في غير موضعه غير سلام سهواً أو عمداً كالقراءة في السجود أو القعود، وكالتشهد في القيام، وكقراءة سورة في الركعتين الأخريين.

ويباح سجود السهو لترك سنة من سنن الصلاة .

هذا التفصيل بالنسبة للإمام والمنفرد ، أما المأموم فيجب عليه متابعة إمامه في السجود ولو كان مباحاً ، فإن لم يتابعه بطلت صلاته . وعلى المسبوق أيضاً متابعة إمامه في السجود ، وإن كان سبب السجود قبل أن يدركه ، وإن سجد المسبوق إحدى سجدتي السهو مع إمامه ، يأتي بالسجدة الثانية من سجدتي السهو إذا سلم إمامه ، ليوالي بين السجدتين .

## ثانياً ـ أسباب سجود السهو:

اختلف الفقهاء في تعداد أسباب سجود السهو ، يحسن بيانها في كل مذهب .

### مذهب الحنفية:

يسجد للسهو بترك شيء عمداً أو سهواً ، أو زيادة شيء سهواً ، أو تغيير محله سهواً وذلك في الأحوال التالية :

أ ـ لايسجد للسهو في العمد إلا في ثلاث: ترك القعود الأول أو تأخيره سجدة من الركعة الأولى إلى آخر الصلاة ، أو تفكره عمداً حتى شغله عن مقدار ركن .

أ ـ يسجد للسهو بترك واجب من واجبات الصلاة سهواً إما بتقديم أو تأخير أو زيادة أو نقص ، وهي أحد عشر واجباً ، منها ستة واجبات أصلية ، وهي مايلى :

الأول \_ ترك قراءة الفاتحة أو أكثرها في الركعتين الأوليين من الفرض .

الثاني - ترك سورة أو ثلاث آيات قصار أو آية طويلة بعد الفاتحة في الركعتين الأوليين من الفريضة .

الثالث - مخالفة نظام الجهر والإسرار: فإن جهر في الصلاة السرية نهاراً وهي الظهر والعصر، وخافت في الصلاة الجهرية ليلاً وهي الفجر والمغرب والعشاء، سجد للسهو.

الرابع - ترك القعدة الأولى للتشهد الأول في صلاة ثلاثية أو رباعية .

الخامس ـ ترك التشهد في القعدة الأخيرة .

السادس ـ عدم مراعاة الترتيب في فعل مكرر في ركعة واحدة ، وهو السجدة الثانية في كل ركعة ، فلو سجد سجدة واحدة سهواً ، ثم قام إلى الركعة التالية ، فأداها بسجدتيها ، ثم تذكر السجدة المتروكة في آخر صلاته ، فسجدها ،

فيجب عليه سجود السهو بترك الترتيب ؛ لأنه ترك الواجب الأصلي ساهياً ، فوجب سجود السهو .

أما عدم رعاية الترتيب فيا لايتكرر كأن أحرم فركع ثم رفع ثم قرأ الفاتحة والسورة ، فيوجب عليه إعادة الركوع ، ويسجد للسهو . وكذلك ترك سجدة التلاوة عن موضعها ، يوجب سجود السهو . وكل تأخير أو تغيير في محل فرض ، كالقعود محل القيام وعكسه يوجب سجود السهو .

السابع ـ ترك الطمأنينة الواجبة في الركوع والسجود ، فن تركها ساهياً وجب عليه سجود السهو على الصحيح .

الثامن ـ تغيير محل القراءة في الفرض: بأن قرأ الفاتحة بعد السورة، أو قرأ السورة في الركعتين الأخريين من الرباعية، أو في الثانية والثالثة فقط، وجب عليه سجود السهو.

التاسع \_ ترك قنوت الوتر : ويتحقق تركه بالركوع قبل الإتيان به ، فن تركه سجد للسهو .

العاشر ـ ترك تكبير القنوت .

الحادي عشر ـ ترك تكبيرات العيدين أو بعضها ، أو تكبيرة ركوع الركعة الثانية من صلاة العيد ، فإنها واجبة ، بخلاف التكبيرة الأولى .

" \_ زيادة فعل في الصلاة ليس من جنسها وليس منها : كأن ركع ركوعين ، فإنه يسجد للسهو .

العود إلى ماسها عنه : من سها عن القعدة الأولى ، ثم تذكر ، وهو إلى حال القعود أقرب ، عاد ، فجلس وتشهد ، وإن كان إلى حال القيام أقرب لم يعد ، ويسجد للسهو . ومن سها عن القعدة الأخيرة ، فقام إلى الخامسة ، رجع

إلى القعدة مالم يسجد وألغى الخامسة ، ويسجد للسهو . فإن قيد الخامسة بسجدة بطل فرضه ، وتحولت صلاته نفلاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وكان عليه أن يضم ركعة سادسة ندباً . وإن قعد في الرابعة قدر التشهد ، ثم قام ولم يسلم يظنها القعدة الأولى ، عاد إلى القعود مالم يسجد في الخامسة ، ويسلم ، وإن قيد الخامسة بسجدة ضم إليها ركعة أخرى استحباباً ، وقد تمت صلاته لوجود الجلوس الأخير في محله ، والركعتان الزائدتان : له نافلة .

الشك في الصلاة: إذا سها في صلاته ، فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً ؟ فإن كان ذلك أول ماسها (أي أن السهو لم يصر عادة له ، لا أنه لم يسه في عره قط) ، استقبل الصلاة ، وبطلت ، أي استأنفها وأعادها ، والسلام قاعداً أولى ، لحديث « إذا شك أحدِكم في صلاته ، أنه كم صلى ، فليستقبل الصلاة »(۱) ، وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عمر ، قال في الذي لايدري كم صلى ، أثلاثاً ، أو أربعاً ؟ قال : يعيد حتى يحفظ ، ولأنه لو استأنف أدى الفرض بيقين كاملاً ، ولو بنى على الأقل ما أداه كاملاً . وإن حدث الشك المذكور بعد السلام ، فلا إعادة عليه ، كا إعادة عليه إن شك بعد قعوده قدر التشهد قبل السلام .

فإن كان الشك يعرض له كثيراً ، بنى على غالب ظنه ، إذا كان له ظن يرجح أحد الطرفين ؛ لأن في استئناف الصلاة مع كثرة عروضه حرجاً ، ولقوله عليه السلام : « من شك في صلاته ، فليتحر الصواب »(٢) .

وإن لم يكن له ظن أو رأي ، أخذ بالأقل أي بنى على اليقين ؛ لأنه المتيقن ، ويقعد في كل موضع ظنه موضع قعوده ، لئلا يصير تاركاً فرض القعود أو واجبه مع تيسر الوصول إليه ، فإذا وقع الشك في صلاة رباعية أن الركعة هي الأولى أو

<sup>(</sup>١) قال الزيلعي عنه : حديث غريب ( نصب الراية : ٢ / ١٧٣ ) .

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري ومسلم عن ابن مسعود مرفوعاً بلفظ : « وإذا شك أحدكم ، فليتحر الصواب ، فليتم عليه » ( المصدر السابق ) .

الثانية عمل بالتحري ، فإن لم يقع تحريه على شيء بنى على الأقبل ، فيجعلها أولى ، ثم يقعد لجواز أنها الركعة الثانية ، والقعدة فيها واجبة ، ثم يقوم ويصلي ركعة أخرى ويقعد . ودليل الأخذ بالأقل حديث أبي سعيد الخدري : « إذا شك أحدكم في صلاته ، فلم يدر : أثلاثاً صلى أم أربعاً ، فليلغ الشك ، وليبن على الأقل »(۱) .

#### مذهب المالكية:

يسجد للسهو بأسباب ثلاثة : نقص فقط ، وزيادة فقط ، ونقص وزيادة .

أما النقص: فهو ترك سنة مؤكدة داخلة في الصلاة سهواً أو عمداً ، كالسورة إذا تركها عن محلها سهواً ، أو سنتين خفيفتين فأكثر كتكبيرتين من تكبيرات الصلاة سوى تكبيرة الإحرام ، أو ترك تسميعتين أو تكبيرة وتسميعة . ومن أمثلة ترك سنة أيضاً : ترك جهر بفاتحة فقط ولو مرة ، أو بسورة فقط في الركعتين بفرض كالصبح ، لا نفل كالوتر والعيدين ، مع اقتصار على حركة اللسان الذي هو أدنى السر ، وترك تشهد ولو مرة لأنه سنة خفيفة . ويسجد للنقصان قبل السلام .

فإن نقص ركناً عمداً بطلت صلاته ، وإن نقصه سهواً أجبره مالم يفت محله ، فإن فات ألغى الركعة وقضاها .

وأما الزيادة : فهي زيادة فعل غير كثير (٢) ليس من جنس الصلاة ، أو من جنسها . مثال الأول : أكل خفيف أو كلام خفيف سهواً . ومثال الثاني :

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم ( المصدر السابق : ٢ / ١٧٤ ) .

<sup>(</sup>٢) إذ زيادة الكثير مبطل ، ولو كان الفعل واجباً كقتل حية أو عقرب أو إنقاذ أعمى أو نفس أو مال . وإن كان يسيراً جداً فمغتفر كابتلاع شيء بين أسنانه ، والتفاتة ولو مجميع خده إلا أن يستدبر القبلة ، وتحريك الأصابع لحكة .

زيادة ركن فعلي من أركان الصلاة كالركوع والسجود ، أو زيادة بعض من الصلاة كركعة أو ركعتين ، أو أن يسلم من اثنتين . ويسجد للزيادة بعد السلام .

أما زيادة القول سهواً : فإن كان من جنس الصلاة فمغتفر ، وإن كان من غيرها سجد له .

وأما الزيادة والنقص معاً: فهو نقص سنة ولو غير مؤكدة ، وزيادة ماتقدم في السبب الثاني ، كأن ترك الجهر بالسورة وزاد ركعة في الصلاة سهواً ، فقد اجتمع له نقص وزيادة . ويسجد للزيادة والنقصان قبل السلام ، ترجيحاً لجانب النقص على الزيادة .

العود لما سها عنه: من قام إلى ركعة زائدة في الفريضة ، رجع متى ذكر ، وسجد بعد السلام ، وكذلك يسجد إن لم يذكر حتى سلم . أما المأموم : فإن اتبع الإمام عالماً عامداً بالزيادة ، بطلت صلاته . وإن اتبعه ساهياً أو شاكاً ، صحت صلاته . ومن اتبعه جاهلاً أو متأولاً ففيه قولان . ومن لم يتبعه وجلس ، صحت صلاته .

ومن قام إلى ثالثة في النافلة : فإن تذكر قبل الركوع ، رجع وسجد بعد السلام . وإن تذكر بعد الرفع من الركوع ، أضاف إليها ركعة وسلم من أربع ، وسجد بعد السلام لزيادة الركعتين .

ومن ترك الجلسة الوسطى : فإن ذكر قبل أن يفاوق الأرض بيديه أمر بالرجوع إلى الجلوس ، فإن رجع فلا سجود عليه في المشهور ، لخفته ، وإن لم يرجع سجد . وإن ذكر بعد مفارقته الأرض بيديه ، لم يرجع على المشهور . وإن ذكر بعد أن استقل قائماً ، لم يرجع وسجد للسهو ، فإن رجع فقد أساء ، ولاتبطل

صلاته على المشهور ، أي خلافاً في هذا للحنفية ؛ لأن ماقارب الشيء يعطى حكمه عندهم .

ومن شك في صلاته ، هل صلى ركعة أو اثنتين ، فإنه يبني على الأقل ، ويأتي بما شك فيه ، ويسجد بعد السلام .

#### مذهب الشافعية:

يسجد للسهو عند ترك مأمور به في الصلاة ، أو فعل منهي عنه فيها . والسنة إن تركها المصلي لا يعود إليها بعد التلبس بالفرض ، فمن ترك التشهد الأول مثلاً ، فتذكره بعد قيامه مستوياً ، لم يعد له ، فإن عاد إليه عالماً بتحريه عامداً ، بطلت صلاته ، وإن عاد إليه ناسياً لم تبطل ، وكذا إن عاد إليه جاهلاً في الأصح ، ويسجد للسهو عنها . ودليل عدم العود للتشهد : حديث ابن بحينة : أن النبي عَلَيْ صلى ، فقام في الركعتين فسبّحوا به ، فضى ، فلما فرغ من صلاته ، سجد سجدتين ثم سلم "() .

والذي يقتضي سجود السهو أمران: زيادة ونقصان ، وتنحصر أسباب سجود السهو في ستة أمور: تيقن ترك بعض من الأبعاض ، تيقن فعل منهي عنه سهواً مما يبطل عمده فقط ، الشك في ترك بعض معين ، الشك في فعل منهي عنه مع احتال الزيادة ، نقل مطلوب قولي إلى غير محله بنيته ، الاقتداء بمن يترك أحد الأبعاض .

الأول - ترك الإمام أو المنفرد عمداً أو سهواً سنة مؤكدة : وهي التي تسمى بأبعاض الصلاة ، وهي ستة : وهي التشهد الأول ، وقعوده ، والقنوت في الصبح وفي آخر الوتر في النصف الثاني من رمضان ، والقيام للقنوت ، والصلاة المنافي الشافي من رمضان ، والقيام للقنوت ، والصلاة المنافي الشافي من رمضان ، والقيام للقنوت ، والصلاة المنافي المنافي الشافي من رمضان ، والقيام للقنوت ، والصلاة المنافي الشافي ال

<sup>(</sup>١) رواه النسائي ( نيل الأوطار : ٣ / ١١٩ ) .

على النبي عَلِيلًا في التشهد الأول ، والصلاة على الآل في التشهد الأخير (١) .

الثاني - نقل ركن قولي لغير محله: كأن يعيد الفاتحة في الجلوس، وأن يسلم في غير موضع السلام ناسياً ، وكذلك نقل السنة القولية كأن يقرأ السورة في غير موضع القراءة ، فيسجد للسهو ؛ لأنه قول في غير موضعه ، فصار كالسلام . ويستثنى من ذلك قراءة السورة قبل الفاتحة ، فلا يسجد لها .

الثالث - فعل شيء سهوا ، يبطل عمده فقط : كتطويل الركن القصير في الأصح ، بأن يطيل الاعتدال أو الجلوس بين السجدتين . ومثله الكلام القليل سهوا ، بدليل أن النبي عَلِيلاً سلم من اثنتين وكلم ذا اليدين ، وأتم صلاته ، وسجد سجدتين (1) .

وأما ما يبطل عمده وسهوه ككلام كثير وأكل ، فيبطل الصلاة ولا يسجد له في الأصح .

وأما مالايبطل عمده ولاسهوه كالتفات بالعنق ومشي خطوتين ، فلا يسجد لسهوه ولالعمده .

الرابع - الشك في الزيادة : فلو شك أصلى ثلاثاً أم أربعاً ، أتى بركعة وسجد ، والأصح أنه يسجد ، وإن زال شكه قبل سلامه . وكذلك يسجد لما

<sup>(</sup>١) الأبعاض ستة إجمالاً عشرون تفصيلاً : ١٤ منها في القنوت وهي قنوت الصبح ووتر النصف الثاني من رمضان ، والقيام له والصلاة على الذي على الله على الله والسلام على الآل ، والقيام له ، والسلام على الآل ، والقيام له ، والسلام على الصحب ، والقيام له ، والسلام على السحب ، والقيام له . وستة منها في التشهد : وهي التشهد الأول ، والقعود له ، والصلاة على الذي على الله بعده ، والقعود له ، والصلاة على الآل بعد الأخير ، والقعود له الما الما الما الما الما على التشهد الأول ، والقعود له ، والصلاة على الآل بعد الأخير ، والقعود له الله وحصر إضافى .

<sup>(</sup>٢) متفق عليه عن أبي هريرة ( نيل الأوطار : ٣ / ١٠٧ ) .

يصليه متردداً ، واحتمل كونه زائداً ، للتردد في زيادته ، وإن زال شكه قبل سلامه . ولو شك بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر على المشهور .

الخامس - الشك في ترك بعض معين من أبعاض الصلاة: كأن شك في ترك القنوت لغير النازلة، أو ترك بعض مبهم (غير معين) كأن لم يدر هل ترك القنوت أو الصلاة على النبي في القنوت ?

السادس - الاقتداء بمن في صلاته خلل: ولو في اعتقاد المأموم، كالاقتداء بمن ترك القنوت في الصبح، أو بمن يقنت قبل الركوع، أو بمن يترك الصلاة على النبي في التشهد الأول، فيسجد بعد سلام الإمام وقبل سلام نفسه.

والخلاصة : أن الزيادة الموجبة للسهو نوعان : قول وفعل ، فالقول كالسلام في غير موضعه ناسياً ، أو الكلام ناسياً . والفعل : كأن يزيد سهواً في صلاته ركعة أو ركوعاً أو سجوداً أو قياماً أو قعوداً ، أو يطيل القيام بنية القنوت في غير

<sup>(</sup>١) رواه أحمد وابن ماجـه والترمـذي وصححـه . وفي روايـة : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : من صلى صلاة يشك في النقصان ، فليصل حتى يشك في الزيادة » رواه أحمد ( المصدر السابق : ص ١١٢ ومابعدها )

موضع القنوت ، أو يقعد للتشهد في غير موضع القعود على وجه السهو ، فيسجد للسهو ، بدليل ماروى ابن مسعود رضي الله عنه : « أن النبي عَلَيْكُ صلى الظهر خساً ، فقيل له : أزيد في الصلاة ؟ فقال : وما ذلك ؟ فقالوا : صليت خمساً ، فسجد سجدتين بعدما سلم »(۱) .

وأما النقصان: فهو أن يترك سنة مقصودة ، وهو أمران: الأول: أن يترك التشهد الأول ناسياً فيسجد للسهو ، لحديث ابن بحينة المتقدم . والثاني: أن يترك القنوت ساهياً ، فيسجد للسهو ؛ لأنه سنة مقصودة في محلها ، فتعلق السجود بتركها ، كالتشهد الأول .

وإن ترك سنة غير مقصودة كالتكبيرات والتسبيحات ، والجهر والإسرار والتورك والافتراش ، وما أشبهها ، لم يسجد ؛ لأنه ليس بمقصود في موضعه ، فلم يتعلق بتركه الجبران .

ويلاحظ أن التشهد الأخير إلى قوله: « وأن محمداً رسول الله ، أو عبده ورسوله ، أو رسوله » هو الواجب ، وهذا هو السنة مع الصلاة على النبي عَلِيلَةٍ في التشهد الأول ، أما الصلاة على الآل في التشهد الأخير فهي سنة ، وفي التشهد الأول خلاف الأولى على المعتمد ، وقيل : مكروهة ، فلا يسجمد للسهو لترك ذلك ، ولا لفعله (٢) .

#### مذهب الحنابلة:

أسباب السهو ثلاثة : زيادة ، ونقص ، وشك في بعض صوره (٢) ،

<sup>(</sup>١) رواه الجماعة ( نيل الأوطار : ٣ / ١٢١ ) .

<sup>(</sup>٢) حاشية الشرقاوي : ١ / ١٩٦ ومابعدها .

<sup>(</sup>٣) كشاف القناع : ١ / ٤٦١ ـ ٤٦٥ ، ٤٦٧ ، ٤٧١ ـ ٤٧٨

كالشافعية ، إذا حصل ذلك سهواً ، فإن حصل عمداً تبطل الصلاة به إن كان فعلياً ، ولا تبطل إن كان قولياً في غير محله . ولا سجود للسهو في صلاة جنازة ، وسجود تلاوة ، وشكر .

الما الزيادة في الصلاة: فثل أن يزيد المصلي سهواً فعلاً من جنس الصلاة، قياماً أو قعوداً ولو قدر جلسة الاستراحة في غير موضع الاستراحة، أو ركوعاً، أو سجوداً، أو أن يقرأ الفاتحة مع التشهد أو يقرأ التشهد مع الفاتحة، فيسجد للسهو وجوباً في الزيادة الفعلية وندباً في الزيادة القولية، لقوله عليا في في صلاته، فليسجد علي أبن مسعود: « فإذا زاد الرجل أو نقص في صلاته ، فليسجد سجدتين »(۱) ، ولأن الزيادة سهو ، فتدخل في قول الصحابي: « سها النبي عليا في فسجد » بل هي نقص في المعنى ، فشرع لها السجود ، لينجبر النقص .

ومتى ذكر من زاد في صلاته ، عاد إلى ترتيب الصلاة بغير تكبير ، لإلغاء الزيادة ، وعدم الاعتداد بها . وإن زاد ركعة كثالثة في صبح أو رابعة في مغرب أو خامسة في ظهر أو عصر أو عشاء ، قطع تلك الركعة ، بأن يجلس في الحال متى ذكر بغير تكبير ، وبنى على فعله قبل تلك الزيادة ، ولايتشهد ، إن كان تشهد ، ثم سجد للسهو ، وسلم ، ولاتحتسب الركعة الزائدة من صلاة مسبوق .

وإن كان الذي زاد إماماً أو منفرداً ، فنبهه ثقتان فأكثر ـ ويلزمهم تنبيه الإمام على ما يجب السجود لسهوه ، لارتباط صلاتهم بصلاته ، بحيث تبطل ببطلانها ـ لزمه الرجوع ، سواء نبهوه لزيادة أو نقص ، ولو ظن خطأهما ؛ لأنه الرجع إلى قول أبي بكر وعمر في قصة ذي اليدين .

والمرأة كالرجل في تنبيه الإمام .

<sup>(</sup>۱) رواه مسلم

فإن لم يرجع إمام إلى قول الثقتين المنبهين له:

أ ـ فإن كان عدم رجوعه لجبران نقص ، بأن قام قبل أن يتشهد التشهد الأول ، لم تبطل صلاته ، لحديث المغيرة بن شعبة : « أنه نهض في الركعتين ، فسبّح به من خلفه ، فضى ، فلما أتم صلاته وسلم ، سجد سجدتي السهو ، فلما انصرف ، قال : رأيت النبي عَلَيْكُم يصنع كا صنعت » (۱)

ب \_ وإن لم يرجع عمداً لغير جبران نقص : بطلت صلاته وصلاة المأموم .

وإن كان عدم رجوع الإمام إلى قول الثقتين لغير جبران نقص سهواً ، بطلت صلاته وصلاة المأموم الذي اتبعه عالماً ببطلان صلاته ذاكراً ؛ لأنه اقتدى بمن يعلم بطلان صلاته ، كا لو اقتدى بمن يعلم حدثه . ولاتبطل صلاة المأموم الذي اتبعه جاهلاً أو ناسياً ؛ لأن الصحابة تابعوا النبي عَلَيْتُهُ في الخامسة حيث لم يعلموا ، أو توهموا النسخ ، ولم يؤمروا بالإعادة .

ووجبت مفارقة الإمام القائم إلى زائدة على من علم ذلك ، لاعتقاده خطأه ، ويتم المفارق صلاته لنفسه للعذر .

٢ ـ وأما النقص في الصلاة : فثل ترك الركوع أو السجود أو قراءة الفاتحة ونحو ذلك سهوا ، ويجب عليه تداركه والإتيان به إذا تذكره ، ويجب أن يسجد للسهو في آخر صلاته .

وإن نسي التشهد الأول ، لزمه الرجوع والإتيان به جالساً ، مالم ينتصب قائماً ، وهذا متفق عليه ، لما روى المغيرة بن شعبة أن النبي عَلَيْكُ قال : « إذا قام أحدكم من الركعتين ، فلم يستتم قائماً ، فليجلس ويسجد سجدتي السهو »(٢) ،

<sup>(</sup>١) رواه أحمد وأبو داود والترمذي ، وقال : حسن صحيح ( نيل الأوطار : ٣ / ١١٩ )

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه ، من رواية جابر الجعفي ، وقد تكلم فيه ( المصدر السابق )

ولأنه أخل بواجب وذكره قبل الشروع في ركن ، فلزمه الإتيان به ، كا لو لم تفارق ركبتاه الأرض . ويلزم المأمومين متابعته ، ولو بعد قيامهم وشروعهم في القراءة ، لحديث « إنما جعل الإمام ليؤتم به »(١) .

وإن استم قائماً ، ولم يقرأ ، فعدم رجوعه أولى ، لحديث المغيرة السابق ، ويتابعه المأموم ، ويسقط عنه التشهد . وإن قرأ ثم ذكر التشهد ، لم يجز له الرجوع ، لحديث المغيرة ، ولأنه شرع في ركن مقصود ، كا لو شرع في الركوع ، وتبطل صلاة الإمام إذا رجع بعد شروعه فيها ، إلا أن يكون جاهلاً أو ناسياً . وعليه سجود السهو لذلك ، لحديث المغيرة ، ولقوله على سابقاً : « إذا سها أحدكم فليسجد سجدتين » .

وكذلك حكم التسبيح في الركوع والسجود ، ودعاء « رب اغفر لي » بين السجدتين ، وكل واجب تركه سهواً ، ثم ذكره ، فيرجع إلى تسبيح الركوع قبل الاعتدال لابعده .

" وأما الشك في الصلاة الذي يقتضي سجود السهو في بعض صوره: فهو مثل أن يشك في ترك ركن من الأركان ، أو في عدد الركعات ، فيبني على المتيقن ، ويأتي بماشك في فعله ، ويتم صلاته ، ويسجد للسهو وجوباً ، لحديث أبي سعيد السابق أن النبي عَلَيْكُم قال : « إذا شك أحدكم في صلاته ، فلم يدر : كم صلى ؟ فليطرح الشك ، وليبن على ما استيقن ، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم »(٢).

<sup>(</sup>١) متفق عليه عن أبي هريرة ( نيل الأوطار : ٣ / ١٣٩ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم وأحمد .

ولا يسجد للسهو حالة الشك في ترك واجب كتسبيح الركوع أو السجود ، وإنما يسجد لترك الواجب سهواً .

كا لايسجد للسهو إذا أتم الركعات ، وشك وهو في التشهد في زيادة الركعة الأخيرة ؛ لأن الأصل عدم الزيادة . أما إن شك في زيادة الركعة الأخيرة قبل التشهد ، فإنه يجب عليه سجود السهو . ومثل ذلك الشك في زيادة سجدة ، على هذا التفصيل .

# قصة ذي اليدين فين سلم من نقصان ، وأن كلام الناسي لايبطل الصلاة :

استدل جمهور العلماء (۱) من السلف والخلف بقصة ذي اليدين على أن نية الخروج من الصلاة وقطعها إذا كانت بناء على ظن التام ، لا يوجب بطلانها ، ولو سلم التسليتين ، وأن كلام الناسي لا يبطل الصلاة ، وكذا كلام من ظن التام . والقصة هي ما يأتي :

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: صلى النبي عَلَيْكُم إحدى صلاتي العَشِي (1) ركعتين ، ثم سلم ، ثم قام إلى خشبة في مقدم المسجد ، فوضع يده عليه وفي القوم أبو بكر وعمر ، فهابا أن يكلماه ، وخرج سَرُعانُ الناس (1) فقال الله ، أنسيت أم الصلاة ؟ ورجل يدعوه النبي عَلَيْكُم ذا اليدين (1) ، فقال : يارسول الله ، أنسيت أم

<sup>(</sup>١) وقال الحنفية : التكلم في الصلاة ناسياً أو جاهلاً يبطلها ، مستدلين بحديث ابن مسعود وحديث زيد بن أرقم في النهي عن التكلم في الصلاة ، وقالوا : هما ناسخان لهذا الحديث .

<sup>(</sup>٢) مابين زوال الشمس وغروبها ، وقد عينها أبو هريرة في رواية لمسلم أنها الظهر ، وفي أخرى أنها العصر .

<sup>(</sup>٣) هم المسرعون إلى الخروج .

<sup>(</sup>٤) رجل يقال له الخِرْباق بن عمرو ، لقب بذي اليدين ، لطول كان في يديه ، وفي الصحابة رجل آخر يقال له : ذو الشالين ، هو غير ذي اليدين ، ووهم الزهري فجملها واحداً .

قصرت الصلاة ؟ فقال : لم أنس ولم تُقُصر (۱) ، فقال : بلى ، قد نسيت ، فصلى ركعتين ، ثم سلم ، ثم كبر ثم سجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه فكبر ، ثم وضع رأسه فكبر ، ثم وضع رأسه فكبر ، فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر »(۱).

اجتماع سهوين أو أكثر: لاخلف بين العلماء في أنه إذا سها المصلي سهوين أو أكثر، كفاه للجميع سجدتان ؛ لأن النبي عَلَيْكَ سلم من اثنتين ، وكلم ذا اليدين ، واقتصر على سجدتين ، وللحديث السابق : « إذا نسي أحدكم فليسجد سجدتين » وهذا يتناول السهو في موضعين .

النافلة كالفرض: حكم النافلة حكم الفرض في سجود السهو، في قول جمهور أهل العلم، لعموم الحديث السابق: « إذا نسي أحدكم فليسجد سجدتين »، ولأنها صلاة ذات ركوع وسجود، فيسجد لسهوها كالفريضة.

تنبيه الإمام على السهو: قال مالك وأبو حنيفة: من سها يسبح له، وقال الشافعي وأحمد: التسبيح للرجال والتصفيق للنساء، لقوله والتصفيق النساء، لقوله والتصفيق للنساء» (١) وهذا يرجح الرأي الثاني ,

## ثالثاً ـ محل سجود السهو وصفته:

سجود السهو عند الحنفية بعد السلام ، وعند الشافعية على العكس قبل السلام ، وعند المالكية قد يكون قبل السلام وقد يكون بعده ، ويتخير المصلي بين الأمرين لدى الحنابلة .

<sup>(</sup>١) أي في ظني .

<sup>(</sup>٢) متفق عليه ، واللفظ للبخاري ( سبل السلام : ١ / ٢٠٣ ، خيل الأوطار : ٣ / ١٠٧ ) .

<sup>(</sup>٣) رواه الجماعة عن أبي هريرة ، وروى البخاري ومسلم والنسائي وأبو داود عن سهل بن سعد : « من نابه شيء في صلاته ، فليسبح فإنما التصفيق للنساء » وروى أحمد عن علي أن النبي ﷺ كان يسبح له في صلاته ، حينما يستأذنه بالدخول ( نيل الأوطار : ٢ / ٣٢٠ ومابعدها ) .

قال الحنفية : محل سجود السهو المسنون بعد السلام مطلقاً ، سواء أكان السهو بسبب زيادة أم نقصان في الصلاة ، ولو سجد قبل السلام أجزأه ولا يعيده .

وصفته : أن يسجد سجدتين بعد أن يسلم عن يمينه التسلية الأولى فقط ، ثم يتشهد بعدهما وجوباً ، ويأتي بالصلاة على النبي عليه والدعاء في قعدة السهو على الصحيح ؛ لأن الدعاء موضعه آخر الصلاة .

استدلوا على محله بعد السلام بحديث المغيرة السابق: أنه لما فرغ من صلاته سلم ثم سجد سجدتين وسلم ، كا صنع رسول الله عليه الله عليه وحديث ابن مسعود المتقدم: أن النبي عليه صلى الظهر خساً ، فقيل له: أزيد في الصلاة ؟ فقال: وما ذلك ؟ فقالوا: صليت خساً ، فسجد سجدتين بعد ماسلم »(١).

ودليلهم على صفته: حديث عمران بن حصين: أن النبي عَلِيْتُ صلى بهم، فسها، فسجد سجدتين، ثم تشهد ثم سلم »(۱)، وحديث ثوبان السابق: « لكل سهو سجدتان بعد السلام »(1).

وقال المالكية: محل السجود المسنون قبل السلام إن كان سببه النقصان، أو النقصان والزيادة معاً. وبعد السلام إن كان سببه الزيادة فقط، وينوي وجوباً للسجود البعدي، ويكبر في خفضه ورفعه، ويسجد سجدتين جالساً بينها، ويتشهد استناناً، ولايدعو ولايصلي على النبي عَلِينَةٍ خلافاً للحنفية، ثم يسلم وجوباً، فتكون واجباته خسة: وهي النية، والسجدة الأولى، والثانية،

<sup>(</sup>١) رواه أحمد والترمذي وصححه ( نيل الأوطار : ٣ / ١١٩ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه الجماعة ( المصدر السابق : ص ١٢١ ) .

<sup>(</sup>٣) رواه أبو داود والترمذي ( المصدر نفسه : ص ١٢١ ) .

<sup>(</sup>٤) أخرجه أبو داود وابن ماجه ( نصب الراية : ٢ / ١٦٧ ) .

والجلوس بينها ، والسلام ، لكن السلام واجب غير شرط ، وأما التكبير والتشهد بعده فسنة .

وإن أخر السجود القبلي عمداً كره ولاتبطل الصلاة ، وإن قدم السجود البعدي على السلام أجزأه على المذهب ، وأثم أي يحرم تقديم عمداً ، وتصح الصلاة ، فإن لم يتعمد التأخير أو التقديم لم يكره ولم يحرم .

وقال الشافعية في الجديد: على سجود السهو بين التشهد والسلام، فإن سلم عمداً فات في الأصح، وإن سلم سهواً وطال الفصل فات أيضاً، في الجديد، وإن لم يطل الفصل، فلايفوت، ويسجد، وإذا سجد صار عائداً إلى الصلاة في الأصح. ولو سها إمام الجمعة وسجدوا فبان فوت وقتها، أتموا ظهراً وسجدوا، ولو ظن سهواً فسجد فبان عدمه، سجد في الأصح.

وصفته: سجدتان كسجود الصلاة في واجباته ومندوباته كوضع الجبهة والطأنينة والتحامل والتنكيس ( رفع الأسافل ) والافتراش في الجلوس بينها ، والتورك بعدهما .

ويحتاج لنية بقلبه ، لابلسانه ، فإن نوى بلسانه بطلت صلاته .

وحكى بعضهم أنه يندب أن يقول فيها : « سبحان من لاينام ولايسهو » وقال بعضهم : والظاهر أنه كالذكر ( التسبيح ) في سجود الصلاة .

ودليلهم على محله قبل السلام حديث أبي سعيد الخدري السابق عند مسلم وأحمد: «ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم » وحديث ابن بحينة المتقدم عند النسائي: « فلما فرغ من صلاته سجد سجدتين ثم سلم » .

ودليلهم على صفته: اقتصاره عَلَيْتُهُ على السجدتين في قصة ذي اليدين، وغيرها من الأحاديث.

وقال الحنابلة (۱): لاخلاف في جواز السجود قبل السلام وبعده ، وإنما الخلاف عندهم في الأفضل والأولى ، والأفضل أن يكون قبل السلام ؛ لأنه إتمام للصلاة ، فكان فيها كسجود صلبها ، إلا في حالتين :

إحداهما ـ أن يسجد لنقص ركعة فأكثر ، وكان قد سلم قبل إتمام صلاته ، لحديث عمران بن حصين وأبي هريرة في قصة ذي اليدين (٢) ففي حديث عمران : « فصلى ركعة ثم سلم ثم سجد سجدتين ، ثم سلم » .

الثانية - أن يشك الإمام في شيء من صلاته ، ثم يبني على غالب ظنه ، فإنه يسجد للسهو بعد السلام ندباً نصاً ؛ لحديث على وابن مسعود مرفوعاً : « إذا شك أحدكم في صلاته فليتحرَّ الصواب ، فليتم ماعليه ، ثم ليسجد سجدتين »(۱) وفي البخاري : « بعد التسليم ».

وصفته: أن يكبر للسجود والرفع منه، سواء أكان قبل السلام أم بعده، ثم يسجد سجدتين كسجود الصلاة ، فإن كان السجود بعدياً يأتي بالتشهد كتشهد الصلاة قبل السلام ثم يسلم ، وإن كان قبلياً لم يتشهد ، ويسلم عقبه .

ويقول في سجود السهو مايقول في سجود صلب الصلاة ، لأنه سجود مشروع في الصلاة ، فأشبه سجود صلب الصلاة .

ومن ترك السجود الواجب للسهو عمداً ، بطلت صلاته بترك ما عله قبل السلام ؛ لأنه ترك الواجب عمداً كغيره من الواجبات ، ولاتبطل بترك ما عله بعد السلام ؛ لأنه جبر للعبادة خارج منفرد عنها ، فلم تبطل بتركه ، كجبرانات الحج .

<sup>(</sup>١) كشاف القناع : ١ / ٤٧٩ ـ ٤٨١ ، المغنى : ٢ / ٣٤ .

<sup>(</sup>٢) نيل الأوطار : ٣ / ١٠٧ ، ١١٣ .

<sup>(</sup>٣) متفق عليه .

وإذا نسي سجود السهو حتى طال الفصل ، لم تبطل الصلاة ؛ لأنه جابر للعبادة بعدها ، فلم تبطل بتركه كجبرانات الحج .

وإن طال الفصل لم يسجد ، وإلا سجد .

## المطلب الثاني - سجدة التلاوة :

الكلام فيها في دليل مشروعيتها ، وحكمها ، وشروطها ، مفسداتها ، أسبابها وصفتها ، المواضع التي تطلب فيها من القرآن ، هل تتكرر السجدة بتكرر التلاوة ، ما يتعلق بها من أحكام فرعية .

## أولاً \_ دليل مشروعية سجدة التلاوة :

ذم الله تعالى تارك السجود بقوله : ﴿ وإذا قرىء عليهم القرآن لا يسجدون ﴾ ، وثبت عن النبي عَلِيهم في شأنها أحاديث كثيرة منها : خبر ابن عمر رضي الله عنه : «كان رسول الله عَلَيْهِ يقرأ علينا السورة ، فيقرأ السجدة ، فيسجد ونسجد معه ، حتى ما يجد أحدنا مكاناً لموضع جبهته » (١) وخبره أيضاً : «أن النبي عَلِيهِ كان يَقُرأ علينا القرآن ، فإذا مر بالسجدة ، كبر وسجد وسجدنا معه » (٢).

وسجودها دليل الإيمان ، وطريق الجنة ، روى أبو هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : « إذا قرأ ابن آدم السجدة ، فسجد ، اعتزل الشيطان يبكي ، يقول : ياويله ، أمر ابن آدم بالسجود ، فسجد ، فله الجنة ، وأمرت بالسجود ، فعصيت ، فلى النار »(۲)

<sup>(</sup>١) متفق عليه ، ولمسلم في رواية : « في غير صلاة » ( نيل الأوطار : ٣ / ١٠٠ ) .

 <sup>(</sup>٢) رواه أبو داود والحاكم ، وفي رواية أبي داود ضعيف ، وراويه عند الحاكم ثقة ، وقال : على شرط الشيخين ،
 وأصله في الصحيحين من حديث ابن عمر بلفظ آخر ( نيل الأوطار : ٣ / ١٠٣ ) .

<sup>(</sup>٣) رواه مسلم ، وابن ماجه ( نصب الراية : ٢ / ١٧٨ ) .

ويسجد القارئ والسامع ، لخبر ابن مسعود : أن النبي عَلَيْكُم قرأ : « والنجم ، فسجد فيها ، وسجد معه الجن والإنس ، إلا أمية بن خلف ، فقتل يوم بدر مشركاً »(١).

وطلب السجود في القرآن العظيم: إما أن يكون بصيغة الأمر الصريح ، مثل ﴿ واسجد واقترب ﴾ ، وإما أن يكون حكاية عن امتثال الأنبياء ، أو سائر المخلوقات ، مثل قول هسبحانه : ﴿ إذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سُجَّداً وبكياً ﴾ وقول عالى : ﴿ ولله يسجد من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً ﴾ .

## ثانياً ـ حكمها الفقهي:

سجدة التلاوة واجبة بالتلاوة على القارئ والسامع عند الحنفية ، سنة عند بقية الفقهاء (۱) سواء عند الحنفية والشافعية قصد السامع سماع القرآن أو لم يقصد أي فتطلب من القارئ والمستع ( وهو قاصد السماع ) والسامع ( وهو من لم يقصد السماع ) ، أما الحائض والنفساء ، فلاتطلب منها بالاتفاق ، وأما عند المالكية والحنابلة فإن السجود يسن فقط للتالي والمستمع ، دون السامع غير القاصد للسماع ، فلايستحب له .

استدل الحنفية على الوجوب بحديث : « السجدة على من سمعها ، وعلى من تلاها »(۱) وهي كلمة إيجاب وهو غير مقيد بالقصد ، وبقوله تعالى : ﴿ فَالْهُم

<sup>(</sup>١) متفق عليه في الصحيحين .

<sup>(</sup>٢) انظر ما يتعلق بالسجدة : فتح القدير : ١ / ٣٩٠ ـ ٣٩٠ ، البدائع : ١ / ١٧٩ ـ ١٩٥ ، الدر الختار : ١ / ٢٥٠ ، اللباب : ١ / ١٠٥ ـ ١٠٠ ، الشرح الصغير : ١ / ٤١٦ ـ ٤٢٢ ، القوانين الفقهية : ص ٩٠ ومابعدها ، مغني المحتاج : ١ / ٢١٤ ـ ٢١٧ ، المهذب : ١ / ٥١١ م ومابعدها ، المغني : ١ / ١٦٦ ـ ٢٧٢ ، كشاف القناع : ١ / ٢٥١ ـ ٢٥٠ .

<sup>(</sup>٣) قال عنه الزيلعي : حديث غريب ، والصحيح أنه مروي عن عثان وابن عمر ( نصب الراية : ٢ / ١٧٨ ) .

لا يؤمنون ، وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون ﴾ ولا يـذم إلا على ترك واجب ، ولأنه سجود يفعل في الصلاة ،

ودليل الجهور على سنية سجود التلاوة: ماروى زيد بن ثابت قال: « قرأت على النبي على السحابة، وروى وروى البخاري والأثرم عن عمر: « أنه قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة النحل، حتى إذا البخاري والأثرم عن عمر: « أنه قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة النحل، حتى إذا جاء السجدة نزل، فسجد، وسجد الناس، حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها، حتى إذا جاءت السجدة قال: ياأيها الناس، إنما غر بالسجود، فن سجد فقد أصاب، ومن لم يسجد فلا إثم عليه، ولم يسجد عمر» وفي لفظ: « إن الله لم يفرض علينا السجود، إلا أن نشاء »(١). وعلى هذا فن سجد فحسن، ومن ترك فلا شيء عليه.

أما دليل طلب السجدة من السامع: فهو حديث ابن عمر السابق، ولأنه سامع للسجدة، فكان عليه السجود كالمستع، وإن كان السجود للمستع آكد. ودليل المالكية والحنابلة على عدم مطالبة السامع بالسجدة فعل عثان وابن مسعود وعمران، وقال عثان: « إنما السجدة على من استع ».

## هل تجب عند الحنفية على الفور أم على التراخي ؟

تجب سجدة التلاوة خارج الصلاة على التراخي ، في وقت غير معين ، إذا كان التالي أو السامع أهلاً للوجوب ، سواء قصد ساع القرآن أو لم يقصد ، بشرط كون المسموع منه آدمياً عاقلاً يقظان ، ولو جُنباً أو حائضاً أو نفساء ، أو كافراً أو

<sup>(</sup>١) هذا لفظ الدارقطني ، رواه الجاعة إلا ابن ماجه ( نيل الأوطار : ٣ / ١٠١ ) .

<sup>(</sup>٢) نيل الأوطار : ٣ / ١٠٢ .

صُبياً مميزاً أو سكران ، فلو سمعها من طير كالببغاء أو صدى كآلات التسجيل لاتجب عليه ، ولو سمعها من نائم أو مغمى عليه ، أو مجنون أو غير مميز ، فالأصح من الروايتين لاتجب عليه ، لعدم صحة التلاوة بفقد التهييز .

أما في الصلاة فتجب وجوباً مضيقاً ؛ لأنها وجبت بماهو من أفعال الصلاة وهو القراءة ، فالتحقت بأفعال الصلاة ، وصارت جزءاً منها . فإن أنهى قراءته بآية السجدة : فإما أن يسجد لها سجوداً مستقلاً ، ثم يعود للقراءة ، وإما أن يضنها في ركوعه ، وسواء نواها أو لم ينوها في سجوده .

وإذا لم ينه قراءته بآية السجدة ، وتابع فقرأ بعدها ثلاث آيات فأكثر ، وجب أن يسجد لها سجوداً مستقلاً ، غير سجود الصلاة ، ويستحب أن يعود للقراءة ، فيقرأ ثلاث آيات فأكثر ، ثم يركع ، ويتم صلاته .

متابعة الإمام في السجدة وسماعها من غير المصلي: قال الحنفية: إذا تلا الإمام آية السجدة ، سجدها معه المأموم ، لالتزامه متابعته . وإن تلا المأموم لم يسجد الإمام ولا المأموم ، لا في الصلاة ولاخارجها ، لأن المقتدي محجوز عن القراءة لنفاذ تصرف الإمام عليه .

وإن سمع المصلي وهو في الصلاة آية سجدة من رجل في غير الصلاة لم يسجد لها في الصلاة ، وسجدها بعد الصلاة ، فإن سجدها في الصلاة لم تجزه ، ولم تفسد صلاته ؛ لأن مجرد السجدة لاينافي إحرام الصلاة .

وكذلك قال غير الحنفية: يلزم متابعة الإمام في السجدة، فإن سجد الإمام فتخلف المقتدي، أو سجد المأموم دون إمامه، بطلت صلاته ولا يسجد المصلي لقراءة غيره بحال، ولا يسجد مأموم لقراءة نفسه، فإن فعل بطلت صلاته؛ لأنه زاد فيها سجوداً.

## ثالثاً ـ شروط سجود التلاوة:

### أ ـ شرائط الوجوب:

يشترط لوجوب سجدة التلاوة.عند الحنفية: أهلية وجوب الصلاة من الإسلام والعقل والبلوغ، والطهارة من الحيض والنفاس، فلاتجب على الكافر والصبي والجنون والحائض والنفساء.

ولاتسن عند المالكية للمستمع إلا إن صلح القارئ للإمامة ، بأن يكون ذكراً بالغاً عاقلاً ، وإلا فلاسجؤد عليه ، بل على القارئ وحده .

وتسن عند الشافعية ولو كان القارئ صبياً مميزاً ، والمستع رجلاً ، أو محدثاً ، أو كافراً ، ولاتسن لقراءة جنب وسكران ؛ لأنها غير مشروعة لها .

ويشترط لسجود المستع عند الحنابلة: أن يكون القارئ يصلح إماماً للمستع له، أي يجوز اقتداؤه به، أي كا قال المالكية، لما روى عطاء: «أن رجلاً من الصحابة قرأ سجدة، ثم نظر إلى النبي عَلَيْكَ فقال: إنك كنت إمامنا، فلو سجدت، سجدنا معك »(۱)، وقال ابن مسعود لتيم بن حَذْلم وهو غلام: اقرأ، فقرأ عليه سجدة، فقال: «اسجد، فإنك إمامنا فيها »(۱)، فلا يسجد المستع قدراً عليه سجدة، ولاعن يساره، مع خلو يمينه، ولايسجد رجل لتلاوة امرأة وخنثى؛ لأن القارئ لايصلح إماماً له في هذه الأحوال.

ويسجد المستمع لتلاوة أمي وزمن ( مريض ) وصبي ؛ لأن اقتداء الرجل بالصبي يصح في النفل ، وقراءة الفاتحة والقيام ليسا بواجب في النفل .

<sup>(</sup>١) رواه الشافعي مرسلاً ، وفيه إبراهيم بن يحيى ، وفيه كلام .

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري تعليقاً .

### ٢ً ـ شرائط الجواز أو الصحة:

بشترط لصحة سجدة التلاوة مايشترط لصحة الصلاة: من طهارة الحدث ( وهي الوضوء والغسل ) وطهارة النجس ( وهي طهارة البدن والثوب ومكان السجود والقيام والقعود) ، وستر العورة ، واستقبال القبلة والنية . وهذه شروط متفق عليها ، واختلفوا فما عداها .

فقال الحنفية: لايشترط لها التجرعة ونية تعين الوقت ، كا لايشترط لها السلام كالصلاة . وتجب آية السجدة على خطيب الجمعة والعيدين ، وعلى السامعين ، لكن يكره للإمام الإتيان بها فوق المنبر ، فينزل ويسجد ويسجد الناس معه .

وقال المالكية أيضاً: لا إحرام فيها ولا تسليم . ويشترط في المستع شروط ثلاثة ، كا قدمنا :

أولاً \_ أن يكون القارئ صالحاً للإمامة في الفريضة : بأن يكون ذكراً بالغاً عاقلاً مسلماً متوضئاً . فلو كان القارئ امرأة أو مجنوناً أو صبياً أو كافراً أو غير متوضئ ، فلا يسجد المستمع ولا السامع ، ويسجد القارئ فقط إن كان امرأة أو صبياً.

ثانياً - ألا يقصد القارئ إسماع الناس حسن صوته : فإن كان ذلك فلا يسجد المستمع .

ثالثاً - أن يكون قصد السامع من الساع أن يتعلم من القارئ القراءة أو أحكام التجويد من مدّ وقصر وإخفاء وإدغام ونحو ذلك . ولاسجود في صلاة الجنازة ، ولا في خطبة الجمعة .

وقال الشافعية: يشترط مع النية تكبيرة الإحرام على الصحيح، كا \_ 118 \_

أخرجه أبو داود ، لكن بإسناد ضعيف ، وقياساً على الصلاة ، ويشترط السلام أيضاً في الأظهر بعد القعود كالصلاة ، ولايشترط التشهد في الأصح .

وتشترط شروط أخرى في المصلي وغيره :

أولاً ـ أن تكون القراءة مشروعة : فإن كانت محرمة كقراءة الجنب ، أو مكروهة كقراءة المحلي في حال الركوع مثلاً ، فلايسن السجود للقارئ ولا للسامع .

ثانياً \_ أن تكون مقصودة : فلو صدرت من ساه ونحوه كالطير وآلة التسجيل ، فلايشرع السجود .

ثالثاً \_ أن يكون المقروء كل آية السجدة : فلو قرأ بعضها ، لم يسجد .

رابعاً \_ ألا تكون قراءة آية السجدة بدلاً من قراءة الفاتحة لعجزه عنها .

خامساً ـ ألا يطول الفصل بين قراءة الآية والسجود ، وألا يعرض عنها : فإن طال وأعرض عنها ، فلاسجود . والطول : أن يزيد على مقدار صلاة ركعتين بقراءة متوسطة .

سادساً ـ أن تكون قراءة آية السجدة من شخص واحد : فلو قرأ واحد بعض الآية ، وكملها آخر ، فلا سجود .

سابعاً ـ يشترط لها مايشترط للصلاة من طهارة وغيرها كا بينا مما هو متفق عليه . وبناء عليه : لا يسجد السامع لقراءة النائم والجنب والسكران والساهي والطيور المعلمة .

ويشترط في المصلي شرطان آخران :

أولاً - ألا يقصد بقراءة الآية السجود ، فإن قصده بطلت الصلاة ، إلا قراءة

سورة السجدة في صبح الجمعة ، فإنها سنة ، وإلا المأموم فيسجد إن سجد إمامه . وكما لا يصح قصد آية السجدة في الصلاة بقصد السجود ، لا يصح قصد قراءتها في وقت الكراهة ، فإن قصدها فلا يسجد لحرمتها .

ثانياً ـ أن يكون هو القارئ : فإن كان القارئ غيره وسجد فلا يسجد ، فإن سجد بطلت صلاته ، إن كان عالماً عامداً . ولاسجود في صلاة الجنازة ، ويسجد خطيب الجمعة لما يقرأ ، دون المصلين ، فيحرم عليهم السجود ، للإعراض عن الخطبة . ويشترط للسامع سماع الآية بكاملها كالقراءة ، فلا يكفي كلمة السجدة ونحوها ، فلو سجد قبل الانتهاء إلى آخر السجدة ، ولو بحرف واحد لم يجز .

وقال الحنابلة : يزاد على الشروط المتفق عليها في المستمع شرطان كا قدمنا :

أولاً \_ أن يصلح القارئ للإمامة : فلو سمع الآية من امرأة أو غير آدمي كالببغاء وآلة التسجيل لايسن له السجود .

ثانياً \_ أن يسجد القارئ : فإذا لم يسجد فلايسن للمستع .

### رابعاً - مفسدات سجود التلاوة :

يبطل سجدة التلاوة كل مايبطل الصلاة: من الحدث والعمل الكثير، والكلام والقهقهة، وعليه إعادتها. إلا أنه عند الحنفية: لاوضوء عليه في القهقهة، ولايفسدها محاذاة المرأة الرجل فيها، وإن نوى إمامتها، لانعدام الشركة، إذ هي مبنية على التحريمة، ولاتحريمة لهذه السجدة عنده، وبناء عليه: يشترط بالاتفاق الكف عن مفسدات الصلاة، كالأكل ودخول وقت السجود، بأن يكون قد قرأ الآية أو سمعها.

## خامساً ـ أسباب سجدة التلاوة وصفتها:

تتردد أسباب سجود التلاوة بين التلاوة لآية سجدة ، والسماع لها ، والاستاع ، كما هو موضح في المذاهب .

فقال الحنفية : أسباب سجود التلاوة ثلاثة أمور:

الأول ـ التلاوة : فتجب على التالي ، ولو لم يسمع نفسه كأن كان أصم .

الثاني ـ سماع آية سجدة أو الاستماع إليها ، والاستماع يكون بقصد دون السماع .

الثالث ـ الاقتداء ، فلو تلاها الإمام ، وجبت على المقتدي ، وإن لم يسمعها . وصفة السجود عندهم : أن يكبر للوضع ، دون رفع يديه كسجدة الصلاة ، ويسجد بين كفيه ، واضعاً جبهته على الأرض للسجود ، ثم يكبر للرفع ، وكل من هاتين التكبيرتين سنة ، ويرفع رأسه . ولايقرأ التشهد ، ولايسلم ، لعدم وجود التحرية .

ويقول في سجوده مايقول في سجود الصلاة ، على الأصح وهو : سبحان ربي الأعلى ثلاثاً .

وقال المالكية : سبب سجدة التلاوة أمران فقط : التلاوة والاستماع بشرط أن يقصده ، كما ذكر في شروطها .

وصفتها: هي سجدة واحدة ، بلا تكبير إحرام ولاسلام ، بل يكبر للسجود ، ثم للرفع منه استحباباً في كل منها . ويكبر القائم من قيام ولا يجلس ، والجالس من جلوس ، وينزل لها الراكب ، إلا إذا كان مسافراً ، فيسجدها صوب سفره بالإياء ؛ لأنها نافلة . ويسبح فيها كالصلاة : سبحان ربي الأعلى ثلاثاً .

فيكون مذهب المالكية قريباً في بيان الصفة من الحنفية . ويزيد في سجوده ماورد في الحديث الصحيح : « اللهم اكتب لي بها أجراً ، وضع عني بها وزراً ، واجعلها لي عندك ذخراً ، وتقبلها مني كا قبلتها من عبدك داود »(١) .

وقال الشافعية : سبب سجود التلاوة : التلاوة والسماع والاستماع ، كا قال الحنفية ، بالشروط المتقدمة .

ولها ركنان : النية لغير المأموم ، أما المأموم فتكفيه نية الإمام . وسجدة واحدة ، كسجدة الصلاة . والمصلي ينوي بالقلب .

وغير المصلي : يزاد له ثلاثة أركان : تكبيرة الإحرام ، والجلوس بعد السجدة ، والسلام . ويسن له التلفظ بالنية .

وصفتها: أن يكبر للهُوي ، وللرفع ، ولا يسن له رفع يديه في الصلاة ، ويسن الرفع خارج الصلاة ، ولا يجلس للاستراحة في الصلاة . ويقول في سجوده: «سبحان ربي الأعلى ثلاثاً » ، ويضيف قائلاً: «سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته ، فتبارك الله أحسن الخالقين » ويقول أيضاً: «اللهم اكتب لي بها عندك أجراً ، واجعلها لي عندك ذخراً ، وضع عني بها وزراً ، واقبلها مني كا قبلتها من عبدك داود »() .

ويندب كا ثبت عن الشافعي : أن يقول : « سبحان ربنا إن كان وعد ربنا لفعولاً » ولو قال مايقوله في سجوده فقط ، جاز وكفى .

<sup>(</sup>١) رواه الحسة إلا ابن ماجه وصحعه الترمذي ( نيل الأوطار : ٣ / ١٠٣ ) .

<sup>(</sup>٢) رواهما الحاكم وصححهما ، وروى الأول الترمذي أيضاً عن عائشة وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وروى الثاني أيضاً الترمذي وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وقال الترمذي : هذا حديث غريب . وهو حسن ( نيل الأوطار : ٣ / ١٠٣ ـ ١٠٤ ) .

ويقوم مقام سجود التلاوة مايقوم مقام تحية المسجد ، فمن لم يرد فعلها قال أربع مرات : « سبحان الله والحمد لله ولاإله إلا الله ، والله أكبر » .

وقال الحنابلة: سببها: التلاوة والاستاع بالشروط المتقدمة. وبشرط ألا يطول الفصل عرفاً بينها وبين سببها. فإن كان القارئ أو السامع محدثاً، ولا يقدر على استعال الماء تيم. ولا يسجد المقتدي إلا لمتابعة إمامه. ويكره للإمام سجوده لقراءة سجدة في صلاة سرية، لئلا يخلط على المأمومين، فإن فعل خير المأموم بين المتابعة وتركها؛ لأنه ليس بتال ولامستع، والأولى السجود متابعة للإمام.

وأركانها ثلاثة: السجود والرفع منه ، والتسلية الأولى ، أما الثانية فليست بواجبة ، أما التكبير للهوي والرفع من السجود والذكر في السجود فهو واجب ، كا في سجود صلب الصلاة . والجلوس للتسليم مندوب . والأفضل سجوده عن قيام ، لما روى إسحق بن راهويه عن عائشة : « أنها كانت تقرأ في المصحف ، فإذا انتهت إلى السجدة ، قامت ، فسجدت » وتشبيها له بصلاة النفل .

وصفتها : أن يكبر إذا سجد وإذا رفع ، ويرفع يديه مع تكبيرة السجود إن سجد في غير الصلاة ؛ لأنها تكبيرة افتتاح ، كا قال الشافعية . أما في الصلاة فقياس المذهب ألا يرفع يديه ، لأن في حديث ابن عر« أن النبي عَلَيْكُم كان لايفعله في السجود »(1) يعني رفع يديه ، ويسلم إذا رفع .

ويقول في سجوده مايقول في سجود الصلاة ، وينزيد مازاده الشافعية « سجد وجهى ... » « اللهم اكتب لي بها عندك أجراً ... » .

<sup>(</sup>۱) متفق عليه .

ولايقوم الركوع مقام السجود عند غير الحنفية ؛ لأنه سجود مشروع ، فلاينوب عنه الركوع ، كسجود الصلاة .

## سادساً - المواضع التي تطلب فيها السجدة :

عدد السجدات عند المالكية (١٠٦) ، والرعد (١٥) ، والنحل بالإجماع وهي : في سورة الأعراف الآية (٢٠٦) ، والرعد (١٥) ، والنحل (٢٩) ، والإسراء (١٠٧) ، ومريم (٨٥) ، وفي أول الحج (١٨) ، وفي الفرقان (٢٠) ، وفي النمل (٢٥) ، وفي ألم السجدة (١٥) ، وفي فصلت (٣٨) ، وفي ص (٢٤) .

واتفق الحنفية (۱۲) مع المالكية على سجدة « ص » وهي عندهم أربع عشرة ، بإضافة ثلاث أخرى: في سورة النجم ( ٦٢) ، وإذا الساء انشقت ( ٢١) ، واقرأ باسم ربك الذي خلق ( ١٩) . أما سجدة الحج الثانية فإنها للأمر بالصلاة بدليل اقترانها بالركوع . والأحاديث الواردة بتفضيل سورة الحج بسجدتين فيها راويان ضعيفان .

وقال الشافعية والحنابلة (١): السجدات أربع عشرة ، منها سجدتان في سورة الحج ، في أولها وآخرها ( ٧٧ ) ، أما سجدة ص فهي سجدة شكر تستحب في غير الصلاة ، وتحرم في الصلاة على الأصح وتبطلها ، لما روى البخاري عن ابن عباس ، قال : « ص ليست من عزائم السجود ، وقد رأيت النبي مولية يسجد فيها » وقال النبي مولية : « سجدها داود توبة ، ونحن نسجدها شكراً »(١) .

<sup>(</sup>١) القوانين الفقهية : ص ٩٠ ومابعدها ، الشرح الصغير : ١ / ٤١٨ .

<sup>(</sup>٢) الكتاب مع اللباب : ١ / ١٠٣ .

<sup>(</sup>٣) مغنى المحتاج : ١ / ٢١٤ ومابعدها ، كشاف القناع : ١ / ٥٢٤ .

<sup>(</sup>٤) رواه النسائي .

ويؤيد هذا الرأي حديث عمرو بن العاص : أن رسول الله عَلَيْكُمُ أقرأه خمس عشرة سجدة في القرآن ، منها ثلاث في المفصَّل ، وفي الحج سجدتان »(١) فدل على أن السجدات خمس عشرة منها سجدتان في الحج ، وفي ص .

وحجة المالكية على نفي سجدات المفصل ( النجم ، الانشقاق ، العلق ) : حديث ابن عباس عند أبي داود وابن السكن في صحيحه بلفظ : « لم يسجد النبي مراقبة في شيء من المفصّل منذ تحول إلى المدينة »(١) .

واستدل الجمهور (غير المالكية ) على إثبات سجدات المفصل بحديث أبي هريرة قال : « سجدنا مع النبي عليه في : إذا السماء انشقت ، واقرأ باسم ربك »(٦) علماً بأن إسلام أبي هريرة كان سنة سبع من الهجرة .

واستدلوا بحديث ابن مسعود المتقدم أيضاً: أن النبي مَلِيَّةٍ قرأ والنجم، فسجد فيها، وسجد من كان معه، غير أن شيخاً من قريش أخذ كفاً من حصى أو تراب، فرفعه إلى جبهته، وقال: يكفيني هذا، قال عبد الله: فلقد رأيته بعد قتل كافراً »(1).

### سابعاً ـ هل تتكرر السجدة بتكرر التلاوّة ؟

تتكرر السجدة بتكرر التلاوة عند الجمهور ، ولاتتكرر عند الحنفية إن كانت التلاوة لآية في مجلس واحد .

<sup>(</sup>۱) رواه أبو داود وابن ماجه .

<sup>(</sup>٢) لكن في إسناده ضعيفان ، وإن كانا من رجال مسلم ، قال النووي : حديث ابن عباس ضعيف الإسناد لايصح الاحتجاج به . وعلى فرض صحته فالأحاديث الأخرى مثبتة ، وهي مقدمة على النفي .

<sup>(</sup>٣) رواه الجماعة إلا البخاري ( نيل الأوطار : ٣ / ٩٨ ) .

<sup>(</sup>٤) متفق عليه .

قال الحنفية (١) : من كرر تلاوة آية سجدة واحدة في مجلس واحد ، أجزأته سجدة واحدة ، وفعلها بعد الأولى أولى ، وقيل : التأخير أحوط ، أي أنه يشترط اتحاد الآية والمجلس .

أما إن كررآية السجدة في عدة أماكن ، أي اختلف المجلس ، فيجب تكرار السجود .

فإن قرأ عدة آيات فيها سجدات مختلفة ، فيجب لكل آية سجدة سواء اتحد المجلس أم اختلف .

ويتبدل المجلس بالانتقال منه بثلاث خطوات في الصحراء والطريق ، وبالانتقال من غصن شجرة إلى غصن ، وبسباحة في نهر أو حوض كبير في الأصح . ولايتبدل بزوايا البيت الصغير ، والمسجد ولو كان كبيراً ، ولابسير سفينة أو سيارة ، ولابركعة وبركعتين ، وشربة وأكل لقمتين ، ومشي خطوتين ، ولاباتكاء وقعود وقيام وركوب ونزول في محل تلاوته ، ولابسير دابته مصلياً .

ويتكرر الوجوب على السامع بتبديل مجلسه ، وإن اتحد مجلس القارئ ، فلو كررها راكباً يصلي ، وغلامه يشي ، تتكرر على الغلام ، لا الراكب ، ولا تتكرر على السامع في عكسه وهو تبدل مجلس القارئ دون السامع على المفتى به (۱) ، ومن تلا آية سجدة ، فلم يسجد لها ، حتى دخل في الصلاة ، فتلاها ، وسجد لها ، أجزأته السجدة عن التلاوتين .

وإن تلاها في غير الصلاة ، فسجد لها ، ثم دخل في الصلاة ، فتلاها ، سجد

<sup>(</sup>١) مراقي الفلاح : ص ٨٤ ومابعدها ، الدر المختار ورد المحتار : ١ / ٧٢٦ ـ ٧٢٨ .

 <sup>(</sup>٢) أما الصلاة على الرسول ﷺ فتتكرر على الراجح وهو رأي متأخري الحنفية بتكرر ذكره وإن اتحـــد
 المجلس . وأما العطاس : فالأصح أنه إن زاد على الثلاث لايشمته .

لها ، ولم تُجْزه السجدة الأولى . وإذا تلا آية سجدة في الصلاة ثم أعادها بعد سلامه ، يسجد سجدة أخرى . ولاتقضى السجدة التي تتلى في الصلاة خارجها ؛ لأن لها مزية ، فلا تتأدى بناقص ، وعليه التوبة .

وقال المالكية: إذا كرر المعلم أو المتعلم آية السجدة ، فيسن السجود لكل منها عند قراءتها أول مرة فقط دفعاً للمشقة . ويسجد إن تجاوز آية السجدة تجاوزاً يسيراً كآية أو آيتين ، فإن كان التجاوز كثيراً أعاد آية السجدة وسجد ، ولو كان في صلاة فرض ، ولكن لايسجد في الفرض إذا لم ينحن للركوع .

وقال الشافعية: لو كررآية في مجلسين ، أو في مجلس في الأصح ، سجد لكل من المرتين عقبها ، والركعة كمجلس واحد ، والركعتان كمجلسين . فإن لم يسجد وطال الفصل عرفاً ولو بعذر ، لم يسجد أداء ؛ لأنه من توابع القراءة .

وقال الحنابلة: إذا كرر تلاوة الآية أو استاعها ، يسن له تكرار السجود عقدار ذلك ، لتعدد السبب .

# ثامناً - أحكام فرعية لسجدة التلاوة: قال الحنفية (١):

أ ـ يكره تحرياً ترك آية سجدة ، وقراءة باقي السورة ؛ لأن فيه قطع نظم القرآن وتغيير تأليفه الإلهي ، واتباع النظم والتأليف مأمور به . ولايكره عكسه : وهو قراءة آية السجدة من بين السورة ؛ لأنها من القرآن ، وقراءة ماهو من القرآن طاعة ، كقراءة سورة من بين السور ، ولكن يندب ضم آية أو آيتين إليها قبلها أو بعدها ، لدفع وهم التفضيل ، إذ الكل من حيث إنه كلام الله في رتبة واحدة ، وإن كان لبعضها زيادة فضيلة باشتاله على صفاته تعالى .

<sup>(</sup>١) الدر الختار : ١ / ٧٢٩ ـ ٧٣٢ ، مراقي الفلاح : ص ٨٥ .

ب ـ يستحسن إخفاء آية السجدة عن سامع غير متهيء للسجود . والراجح وجوب السجود على متشاغل بعمل ، وقد سمع آية السجدة ، زجراً له عن تشاغله عن كلام الله .

ويكره للإمام أن يقرأ آية سجدة في صلاة سرية لئلا يشتبه على المقتدين ، وفي نحو جمعة وعيد ، إلا أن تكون بحيث تؤدى بركوع الصلاة أو سجودها ، ولو تلا على المنبر آية سجدة سجد الإمام فوق المنبر مع الكراهة أو تحته وسجد السامعون .

ج - لو سمع شخص آية السجدة من قوم ، من كل واحد منهم حرفاً ، لم يسجد لأنه لم يسمعها من تال ، لأن اتحاد التالي شرط .

د ـ يندب القيام ثم السجود لآية السجدة ، ويندب ألا يرفع السامع رأسه من السجود قبل رفع رأس التالي لآية السجدة ، ولايؤمر التالي بالتقدم ، ولا السامعون بالاصطفاف ، وإنما يسجدون كيف كانوا .

هـ ـ قيل: من قرأ آي السجدة كلها في مجلس ، وسجد لكل منها ، كفاه الله ما أهمه . وظاهره أنه يقرؤها ولاء ، ثم يسجد ، ويحتمل أن يسجد لكل آية بعد قراءة الكل ، وهو غير مكروه .

### وقال المالكية (١):

أ ـ يكره الاقتصار على قراءة الآية للسجود ، كا قال الحنفية ؛ كأن يقرأ ﴿ إِنَّا يَؤُمنَ بَآيَاتُنَا ﴾ . وعلى القول بالكراهة : لو قرأها لايسجد .

ب ـ يكره لمصل تعمد السجدة ، بأن يقرأ مافيه آيتها ، بفريضة ، ولو

<sup>(</sup>١) الشرح الصغير: ١ / ٤١٩ ـ ٤٢٢ .

صبح جمعة على المشهور ، لا في نفل ، فلايكره . فإن قرأها بفرض عمداً أو سهواً سجد لها ، ولو بوقت نهي ، أما إن قرأها في خطبة جمعة أو غيرها فلايسجد لها ، لاختلال نظامها .

جـ يندب لإمام الصلاة السرية كالظهر الجهر بآية السجدة ، ليسمع المأمومون فيتبعوه في سجوده ، فإن لم يجهر بها ، بل قرأها سراً وسجد ، اتبعه المقتدون ؛ لأن الأصل عدم السهو ، فإن لم يتبعوه صحت صلاتهم ؛ لأن اتباعه واجب غير شرط ؛ لأن السجدة ليست من الأفعال المقتدى به فيها أصالة ، وترك الواجب الذي ليس بشرط لا يوجب البطلان .

د ـ من تجاوز السجدة في القراءة بآية أو آيتين ، يسجد ، بلا إعادة القراءة لحل السجدة . وإن تجاوز بكثير يعيدها أي يعيد القراءة لآية السجدة ، سواء في الصلاة ولو بفرض أم في غيرها . ويسجد لها مالم ينحن بقصد الركوع في نفل أو فرض ، فإن ركع بالانحناء فات تداركها . ويندب إعادة القراءة بالنفل لافي الفرض في الركعة الثانية ، إذا لم تكن قراءتها في الثانية . والظاهر إعادتها قبل الفاتحة لتقدم سببها .

هـ يندب لساجد السجدة في الصلاة قراءة شيء من القرآن قبل الركوع ولو من سورة أخرى ، ليقع ركوعه عقب قراءة .

ولو قصد أداء السجدة بعد قراءة محلها ، وانخفض بنيتها ، فركع ساهياً صح ركوعه عند الإمام مالك ، بناء على أن الحركة للركن لاتشترط ، ثم يسجد للسهو لهذه الزيادة بعد السلام إن اطبأن بركوعه ، فإن لم يطمئن سجدها ، ولاسجود سهو عليه .

## وقال الحنابلة(١):

أ ـ لا يسجد المرء سجدة التلاوة في الأوقات المنهي عنها التي لا يجوز فيها التطوع بالصلاة ، خلافاً للشافعية ، لعموم قوله عليه السلام : « لاصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس » وهذا مروي عن ابن عمر ، وعن أبي بكر وعمر وعثان .

ب ـ إن قرأ السجدة في الصلاة في آخر السورة : فإن شاء ركع ، وإن شاء سجد ، ثم قام فركع ، قال ابن مسعود : « إن شئت ركعت ، وإن شئت سجدت » .

جـ ـ إن كان القارئ على الراحلة في السفر ، جاز أن يومئ بالسجود حيث كان اتجاهه ، كصلاة النافلة . وهذا متفق عليه بين المذاهب (٢) . لما روى ابن عمر « أن النبي عَلِيلِةٍ قرأ عام الفتح سجدة ، فسجد الناس كلهم ، منهم الراك ، ، والساجد في الأرض ، حتى إن الراكب ليسجد على يده »(٢) .

د ـ يكره اختصار السجود : وهو أن ينتزع الآيات التي فيها السجود ، فيقرؤها ويسجد فيها ؛ لأنه ليس بمروي عن السلف فعله ، بل كراهته . وقد قدمنا جوازه عند الحنفية .

هـ ـ يكره للإمام قراءة السجدة في صلاة سرية ، وإن قرأ لم يسجد ؛ لأن فيها إبهاماً على المأموم . وهذا متفق مع رأي الحنفية ، ولم يكرهه الشافعي ؛ لحديث ابن عمر : « أن النبي عَرِيلية سجد في الظهر ، ثم قام فركع ، فرأى أصحابه

<sup>(</sup>١) المغنى : ١ / ٦٢٣ ، ١٢٦ ، ١٢٧ .

<sup>(</sup>٢) انظر أيضاً مغنى المحتاج : ١ / ٢١٩ .

<sup>(</sup>٣) رواه أبو داود ( نيل الأوطار : ٣ / ١٠٢ ) .

أنه قرأ سورة السجدة »(١) . وذكر المالكية أن الإمام يجهر بالسجدة حينئذ كا أسلفنا .

#### المطلب الثالث - سجدة الشكر:

تستحب سجدة الشكر عند الجمهور ، وتكره عند المالكية ، وعبارات الفقهاء في شأنها مايأتي :

قال الحنفية (۱) : هي مكروهة عند أبي حنيفة لعدم إحصاء نعم الله تعالى . وهي قربة يثاب عليها ، لما روى الأئمة الستة إلا النسائي عن أبي بكرة « أن النبي عَلَيْتُهُ كان إذا أتاه أمر يسره ، أو بشر به ، خرساجداً » ، وهيئتها : مثل سجدة التلاوة .

والمفتى به أنها مستحبة ، لكنها تكره بعد الصلاة ؛ لأن الجهلة يعتقدونها سنة أو واجبة ، وكل مباح يؤدي إلى هذا الاعتقاد فهو مكروه . وعلى هذا مايفعل عقب الصلاة من السجدة مكروه إجماعاً ؛ لأن العوام يعتقدون أنها واجبة أو سنة ، وكل جائز أدى إلى اعتقاد ذلك كره . وإذا نواها ضمن ركوع الصلاة أو سجودها ، أجزأته .

ويكره أن يسجد شكراً بعد الصلاة في الوقت الذي يكره فيه النفل ، ولا يكره في غيره .

وقال المالكية (۱) : يكره سجود الشكر عند ساع بشارة ، والسجود عند زلزلة ، وإنما المستحب عند حدوث نعمة أو اندفاع نقمة : صلاة ركعتين ؛ لأن عمل أهل المدينة على ذلك .

<sup>(</sup>١) رواه أحمد وأبو داود ( نيل الأوطار : ٣ / ١٠٠ ) .

<sup>(</sup>٢) الدر المختار ورد المحتار : ١ / ٣٤٤ ، ٧٣١ ، مراقي الفلاح : ص ٨٥ ومابعدها .

<sup>(</sup>٣) الشرح الصغير : ١ / ٤٢٢ .

وأجاز ابن حبيب المالكي سجدة الشكر لحديث أبي بكر السابق(١) .

وقال الشافعية (١) : سجدة الشكر لاتدخل في الصلاة . وتسن لهجوم نعمة ، كحدوث ولد أو جاه أو اندفاع نقمة كنجاة من حريق أو غريق ، أو رؤية مبتلى في بدنه أو غيره ، أو رؤية عاص يجهر بمعصيته ، ويظهرها للعاصي ، لا للمبتلى .

وهي كسجدة التلاوة ، والأصح جوازهما على الراحلة للمسافر بالإيماء لمشقة النزول ، فإن سجد الراكب لتلاوة صلاة ، جاز الإيماء على الراحلة قطعاً تبعاً للنافلة كسجود السهو .

وأدلتهم في حالة تجدد نعمة أو اندفاع نقمة : حديث أبي بكرة السابق ، وحديث عبد الرحمن بن عوف ، قال : خرج النبي عَلَيْكُم ، فتوجه نحو صدَفَته (٢) ، فدخل ، فاستقبل القبلة ، فخر ساجداً ، فأطال السجود ، ثم رفع رأسه ، وقال : إن جبريل أتاني ، فبشرني ، فقال : إن الله عز وجل يقول لك : « من صلى عليك صليت عليه ، ومن سلم عليك سلمت عليه ، فسجدت شكراً لله »(١) .

وروى أبو داود بإسناد حسن « أنه عَلَيْكُمْ قال : سألت ربي ، وشفعت لأمتي ، فأعطاني ثلث أمتي ، فسجدت شكراً لربي ، ثم رفعت رأسي ، فسجالت ربي فأعطاني ثلث أمتي ، فسجدت شكراً لربي ، ثم رفعت رأسي ، فسجدت شكراً لربي ، ثم رفعت رأسي ، فسجدت شكراً لربي » .

(٢) مغنى المحتاج : ١ / ٢١٩ .

 <sup>(</sup>١) قال الترمذي عنه : هو حسن غريب ، وفي إسناده بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة عن أبيـه عن جـده ،
 وهو ضعيف عند العقيلي وغيره . وقال ابن معين : إنه صالح الحديث ( نيل الأوطار : ٣ / ١٠٤ ومابعدها ) .

<sup>(</sup>٣) الصدفة : من أسماء البناء المرتفع ، فهي كل بناء عظيم مرتفع .

<sup>-(</sup>٤) رواة أحمد ورواه أيضاً البزار وابن أبي عاصم ، والعقيلي في الضعفاء ، والحاكم ( نيل الأوطار : ٣ / ١٠٥ ) .

ودليلهم لحالة رؤية المبتلى : حديث رواه البيهقي ، وشكر الله على سلامته . وأما حالة رؤية العاصي : فلأن المصيبة في الدين أشد منها في الدنيا ، قال عَلَيْكَمْ : « اللهم لا تجعل مصيبتنا في ديننا » ، وعند رؤية الكافر أولى .

وقال الحنابلة (١): يستحب سجود الشكر عند تجدد النعم ، واندفاع النقم لحديث أبي بكرة السابق ، وسجد الصديق حين فتح اليامة .

ويشترط لسجود الشكر مايشترط لسجود التلاوة . ولايسجد للشكر وهو في الصلاة ؛ لأن سبب السجدة ليس منها ، فإن فعل بطلت صلاته ، إلا أن يكون ناسياً أو جاهلاً بتحريم ذلك .

### المبحث الثاني - قضاء الفوائت:

معناه وحكمه شرعاً ، أعذار سقوط الصلاة وتأخيرها ، كيفية القضاء سفراً وحضراً سراً وجهراً ، الترتيب في قضاء الفوائت ، متى يسقط الترتيب ، القضاء إن جهل العدد ، القضاء في وقت النهى عن الصلاة .

## أولاً . معنى القضاء وحكمه شرعاً :

الأداء: فعل الواجب في وقته ، وبإدراك التحريمة يكون أداء عند الحنفية والحنابلة ، أما عند الشافعية والمالكية: فبإدراك ركعة من الصلاة ، كا بينا في بحث أوقات الصلاة .

والإعادة : فعل مثل الواجب في وقته ، لخلل غير الفساد ، قال الحنفية : كل صلاة أديت مع كراهة التحريم تعاد وجوباً في الوقت ، وندباً بعد الوقت .

<sup>(</sup>١) المغني : ١ / ٦٢٧ ومابعدها .

والقضاء : فعل الواجب بعد وقته (١) . أو إيقاع الصلاة بعد وقتها .

والشأن في المسلم ديناً وعقلاً أن يبادر إلى أداء الصلاة في وقتها ، ويأثم بتأخيرها عن وقتها بغير عذر ، كا بينا في فضل الصلاة ، لقوله تعالى : ﴿ فإذا المأننة ، فأقيوا الصلاة ، إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ﴾ . وتأخير الصلاة من غير عذر معصية كبيرة لاتزول بالقضاء وحده ، بل بالتوبة أو الحج بعد القضاء .

ومن أخر الصلاة عن وقتها لعذر مشروع فلا إثم عليه ، ومن العذر : خوف العدو ، وخوف القابلة موت الولد ، أو خوف أمه إذا خرج رأسه ، لأنه عليه السلام أخر الصلاة يوم الخندق ، قال ابن مسعود : « إن المشركين شغلوا رسول الله عليه عن أربع صلوات يوم الخندق ، حتى ذهب من الليل ماشاء الله ، فأمر بلالاً فأذن ، ثم أقام ، فصلى الظهر ، ثم أقام فصلى العصر ، ثم أقام فصلى العشاء »(۱) .

ومن شغلت ذمته بأي تكليف لاتبرأ إلا بتفريغها أداء أو قضاء ، لقوله على الله أحق أن يقضى » أن أن وجبت عليه الصلاة ، وفاته بفوات الخصص لها ، لزمه قضاؤها أن فهو آثم بتركها عمداً ، والقضاء عليه واجب ، لقوله على الله أحدكم عن الصلاة ، أو غفل عنها ، فليصلها إذا ذكرها ،

<sup>(</sup>١) الدر الختار : ١ / ١٧٦ ـ ١٧٩ .

<sup>(</sup>٢) رواه الترمذي والنسائي وأحمد ، قال الترمذي : ليس بإسناده بأس ، إلا أن أبا عبيدة ( راويه عن أبيه عن ابن مسعود ) لم يسمع من أبيه . ورواه النسائي أيضاً عن أبي سعيد الخدري ، ورواه البزار عن جابر بن عبد الله ( نصب الراية : ٢ / ١٦٤ ـ ١٦٦ ) .

 <sup>(</sup>٦) رواه البخاري والنسائي عن ابن عباس . وهنـاك أحـاديث أخرى في الحج في معنـاه ( نيل الأوطـار : ٤ /
 ٢٨٥ ومابعدها ) .

 <sup>(</sup>٤) الكتاب مع اللباب : ١ / ٨٨ ، الشرح الصغير : ١ / ٣٦٤ ، مغني المحتاج : ١ / ١٢٧ ، المهذب : ١ / ٥٤ ،
 الجموع : ٣ / ٧٧ ومابعدها ، المغنى : ٢ / ١٠٨ ، بداية المجتهد : ١ / ١٧٥ .

فإن الله عز وجل يقول: ﴿ أَمِّ الصلاة لذكري ﴾ (١) وللبخاري: « من نسي صلاة ، فليصلها إذا ذكرها ، لاكفارة لها إلا ذلك » وجموع الحديث المتفق عليه بين البخاري ومسلم: « من نام عن صلاة أو نسيها ، فليصلها إذا ذكرها » فمن فاتته الصلاة لنوم أو نسيان قضاها ، وبالأولى من فاتته عمداً بتقصير يجب عليه قضاؤها .

وعليه : يجب القضاء بترك الصلاة عمداً أو لنوم أو لسهو ، ولو شكاً . ولا يجب القضاء عند المالكية لجنون أو إغماء أو كفر ، أو حيض أو نفاس ، أو لفقد الطهورين .

ولا يأثم من أخر الصلاة لعذر النوم أو النسيان ، لحديث أبي قتادة قال : ذكروا للنبي عَلَيْكُ نومهم عن الصلاة ، فقال : إنه ليس في النوم تفريط ، إنا التفريط في اليقظة ، فإذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها ، فليصلها إذا ذكرها »(١).

### ثانياً ـ أعذار سقوط الصلاة وتأخيرها:

## أ ـ أعذار سقوط الصلاة :

اتفق العلماء على أن الصلاة تسقط عن المرأة أيام الحيض والنفاس ، فلا يجب عليها قضاء مافاتها من الصلوات أثناء الحيض أو النفاس ، كا لاقضاء على الكافر الأصلى والمجنون اتفاقاً .

وذكر الحنفية(٢): أن الصلاة تسقط عن الجنون والمغمى عليه إذا استر الجنون

<sup>(</sup>١) رواه مسلم عن أنس بن مالك ( نيل الأوطار : ٢ / ٢٥ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه النسائى والترمذي وصححه ( نيل الأوطار : ٢ / ٢٧ ) .

<sup>(</sup>٣) الدر الختار ورد المحتار : ١ / ٣٣٠ ، ٦٨٨ .

أو الإغماء أكثر من خمس صلوات ، أما إن استر أقل من ذلك ، خمس صلوات فأقل ، وجب عليها القضاء لصلاة ذلك الوقت إذا بقي من الوقت مايسع أكثر من التحريمة ، لم تجب عليها صلاة ذلك الوقت . وأما المرتد : فلايقضي مافاته زمن الردة ولاماقبلها إلا الحج ؛ لأنه بالردة يصير كالكافر الأصلي . ويعذر حربي أسلم بدار الحرب بالجهل ، فلايقضي ماعليه إذا مكث مدة ؛ لأن العلم بالخطاب شرط التكليف .

وبينا أن المالكية قالوا: لا يجب القضاء في حال الجنون والإغماء والكفر والحيض والنفاس وفقد الطهورين (١).

وقال الشافعية (٢): لا تجب الصلاة على الحائض والنفساء كغيرهم من المذاهب ، أما الكافر الأصلي إذا أسلم فلا يخاطب بقضاء الصلاة ، لقول ه عز وجل : ﴿ قل للذين كفروا : إن ينتهوا يغفر لهم ماقد سلف ﴾ ولأن في إيجاب ذلك عليه تنفيراً عن الإسلام ، فعفي عنه . وأما المرتد إذا أسلم : فيلزمه قضاء الصلاة ، لأنها وجبت عليه ، واعتقد وجوبها ، وقدر على التسبب إلى أدائها فهو كالمحدث ، حتى إنه إن جن حال الردة ففاته صلوات ، لزّمه قضاؤها .

ومن زال عقله بجنون أو إغماء أو مرض أو بسبب مباح: فلاتجب عليه الصلاة ولاقضاء عليه لقوله على الجنون ، وفع القلم عن ثلاثة » فنص على الجنون ، وقيس عليه كل من زال عقله بسبب مباح. أما من زال عقله بسبب محرم كمن شرب المسكر ، أو تناول دواء من غير حاجة ، فزال عقله ، فيجب عليه القضاء إذا أفاق ؛ لأنه زال عقله بحرم ، فلم يسقط عنه الفرض . .

وقال الحنابلة (١١): لاتجب الصلاة على صبى ولاكافر ولاحائض أو نفساء . أما

<sup>(</sup>١) الشرح الصغير : ١ / ٣٦٤ .

<sup>(</sup>٢) المهذب : ١ / ٥٠ ومابعدها .

<sup>(</sup>٣) المغني : ١ / ٣٩٨ \_ ٤٠١ .

الكافر الأصلي فلايلزمه قضاء ماتركه من العبادات في حال كفره ، بغير خلاف للآية السابقة : ﴿ قل للذين كفروا .. ﴾ وأسلم في عصر النبي عَيِّلَةٌ خلق كثير وبعده ، فلم يؤمر أحد منهم بقضاء ، ولأن في إيجاب القضاء عليه تنفيراً عن الإسلام ، فعفى عنه ، كا قال الشافعية .

وأما المرتد : ففي وجوب القضاء عليه روايتان عن أحمد :

إحداهما كالحنفية : لايلزمه ؛ لأن عمله قد حبط بكفره بدليل قوله تعالى : ﴿ لَئُنْ أَشْرِكْتَ لِيَحْبِطُنَّ عَلَكَ ﴾ ولو حج لزمه استئناف حجه . فصار كالكافر الأصلي في جميع أحكامه .

والثانية كالشافعية: يلزمه قضاء ماترك من العبادات في حال ردته، وإسلامه قبل ردته، ولا يجب عليه إعادة الحج؛ لأن العمل إنما يحبط بالإشراك مع الموت، لقوله تعالى: ﴿ ومن يرتد منكم عن دينه فيت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة ﴾.

والجنون غير مكلف ، ولايلزمه قضاء ماترك في حال جنونه ، إلا أن يفيق في وقت الصلاة ، فيصير كالصبي يبلغ ، ولاخلاف في ذلك ، للحديث السابق : « رفع القلم عن ثلاثة ، عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يشب ، وعن المعتوه حتى يعقل »(۱) ، ولأن مدته تطول غالباً ، فوجوب القضاء عليه يشق ، فعفى عنه .

والمغمى عليه: يقضي جميع الصلوات التي كانت عليه في حال إغمائه، فحكمه حكم النائم، لا يسقط عنه قضاء شيء من الواجبات التي يجب قضاؤها كالصلاة والصيام. بدليل ماروى الأثرم أن عماراً أغمي عليه ثلاثاً، فقضى ماعليه، وأن

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود وابن ماجه والترمذي ، وقال : حديث حسن .

سمرة بن جندب سئل عن صلاة المغمى عليه فقال: « ليصليهن جميعاً » وهذا الرأى خلاف ماعليه الحنفية وإلمالكية والشافعية كابينا.

ومن شرب دواء فـزال عقلـه بـه نظر : فــإن كان زوالاً لايــدوم كثيراً فهـو كالإغماء ، وإن كان يتطاون فهو كالجنون .

وأما السكر ومن شرب محرماً يزيل عقله وقتاً دون وقت: فلايؤثر في إسقاط التكليف، وعليه قضاء مافاته في حال زوال عقله، بلاخلاف، ولأنه إذا وجب عليه القضاء بالنوم المباح، فبالسكر الحرم أولى.

### إسقاط الصلاة والصوم وغيرهما عن الميت:

قال الحنفية (١): إذا مات المريض ولم يقدر على الصلاة بالإياء برأسه ، لا يلزمه الإيصاء بها ، وإن قلت ﴿

وكذا المسافر والمريض إن أفطرا في الصوم ، وماتا قبل الإقامة والصحة ، فلايلزمها الإيصاء به . لكن تكون الوصية مستحبة بفدية الصلاة والصيام ونحوها .

ومن مات وعليه صلوات فائتة بغير عذر بأن كان يقدر على أدائها ولو بالإعاء ، فيلزمه الإيصاء بالكفارة عنها ، وإلا فلايلزمه وإن قلّت بأن كانت دون ست صلوات ، لقوله عليه عليه : « فإن لم يستطع فالله أحق بقبول العذر منه » .

وكذلك من أفطر في رمضان ولو بغير عذر ، يلزمه الوصية بفدية ماعليه عاقدر عليه ، ويبقى في ذمته ، ويخرجه عنه وليه من ثلث تركته . وللولي التبرع بالفدية إن لم يوص أو لم يترك مالاً .

<sup>(</sup>١) للدر الختار : ١ / ١٨٥ ومابعدها ، ٥ / ٤٥٨ ، مراقي الفلاح : ص ٧٤ ومابعدها .

ومقدار الكفارة عن الصلاة ومنها الوتر عند الحنفية ، والصوم : أن يعطى لكل صلاة وصوم يوم نصف صاع من بُرّ ( ربع مد دمشقي من غير تكريم ، بل قدر مسحة ) ، كفطرة الصيام لكل من الصلاة والصوم على حدة .

وتؤخذ الكفارة وفدية الصوم: من ثلث مال المتوفى. فإن لم يكن له مال يستقرض وارثه نصف صاع مثلاً ، ويهبه للفقير ، ثم يهبه الفقير لولي الميت ويقبضه ، ثم يدفعه للفقير ، فيسقط من الصلاة والصوم بقدره ، ثم يهبه الفقير للولي ويقبضه ، ثم يدفعه الولي للفقير ، وهكذا حتى يتم إسقاط ماكان عليه من صلاة وصوم .

لكن يلاحظ أن مثل هذه الحيلة غير مقبولة ؛ لأن الصلاة عبادة بدنية ، ولاتسقطها شكليات فارغة وطقوس جوفاء .

ويجوز إعطاء فدية صلوات لواحد جملة ، بخلاف كفارة اليمين . ولو أعطى للفقير أقل من نصف صاع . ولا يصح للمرء في حال حيات أن يفدي عن صلات في مرضه ، فلافدية في الصلاة حال الحياة بخلاف الصوم فإنه يجوز بل تجب الفدية عنه . ولا يجوز للورثة قضاء الصلاة عن الميت بأمره ؛ لأن الصلاة عبادة بدنية شخصية ، بخلاف الحج فإنه يقبل النيابة .

## ب ـ أعذار تأخير الصلاة عن وقتها:

عرفنا سابقاً أن تأخير الصلاة بعذر كالنوم والنسيان والغفلة ، يوجب القضاء ويسقط الإثم ، للحديث السابق عن أبي قتادة « إنه ليس في النوم تفريط ، إنما التفريط في اليقظة » إلا أن الشافعية قالوا : يكون النسيان عذراً إذا لم يكن ناشئاً عن تقصير ، فإن نسي الصلاة لاشتغاله بلعب مثلاً فلايكون معذوراً ويأثم بتأخير الصلاة عن وقتها .

### ثالثاً \_ كيفية قضاء الفائتة أو صفتها:

قال الحنفية (١): تقضى الصلاة على الصفة السابقة التي فاتت عليها حضراً أو سفراً ، فمن فاتت علاة مقصورة في السفر ، قضاها ركعتين ولو في الحضر . ومن فاتته صلاة تامة في الحضر قضاها أربعاً ولو في السفر .

أما صفة القراءة في القضاء سراً أو جهراً ، فيراعى نوع الصلاة : فإن كانت سرية كالظهر ، يسر في القراءة ، وإن كانت جهرية يجهر فيها إن كان إماماً ، ويخير بين الجهر والإسرار إن كان منفرداً .

ويجب القضاء فوراً ، ويجوز تأخيره لعذر السعي على العيال وفي الحوائج على الأصح ، كا أن أداء سجدة التلاوة خارج الصلاة والنذر المطلق وقضاء رمضان موسع يجوز تأخيره للعذر السابق .

وقال المالكية (٢) كالحنفية: يقضيها بنحو مافاتته سفراً أو حضراً ، جهراً أو سراً ، فوراً ، ويحرم عليه تأخير القضاء ، ولو كان وقت نهي كطلوع شمس وغروبها وخطبة جمعة ، إلا وقت الضرورة كوقت الأكل والشرب والنوم الذي لابد منه ، وقضاء حاجة الإنسان ، وتحصيل مايحتاج له في معاشه .

وعلى هذا تقضى الحضرية كاملة ولو قضاها في السفر ، وتقضى النهارية سراً ولو قضاها ليلاً ، وتقضى الليلية جهراً ولو قضاها نهاراً ؛ لأن القضاء يحكي ماكان أداء .

وقال الشافعية والحنابلة (٢): ينظر لمكان القضاء ووقت القضاء ، فيقضي

<sup>(</sup>١) اللباب شرح الكتاب : ١ / ١١٠ ، فتح القدير : ١ / ٤٠٥ .

<sup>(</sup>٢) الشرح الصغير : ١/ ٣٦٥ ، الشرح الكبير مع النسوقي : ١ / ٢٦٣ ، القوانين الفقهية : ص ٧١ .

<sup>(</sup>٣) مغنى المحتاج : ١ / ١٢٧ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، المغنى : ١ / ٥٦٩ ومابعدها ، ١٦٤ ، و ٢ / ٢٨٢ ومابعدها .

المسافر الصلاة الرباعية ركعتين ، سواء فاتته في السفر أم في الحضر ، فإن كان في الحضر فيقضي الرباعية أربعاً ، وإن فاتته في السفر ، لأن الأصل الإتمام ، فيرجع إليه في الحضر ، ولأن سبب القصر هو السفر وليس متوفراً في الحضر .

وفائتة السفر تقضى قصراً في السفر دون الحضر ، في الأظهر عند الشافعية ، نظراً لوجود السبب .

ويسر ويجهر في الصلاة بحسب الوقت ، فإن صلى في النهار من طلوع الشمس إلى غروبها أسر ، وإن صلى في الليل من مغيب الشمس إلى طلوعها جهر . إلا أن الحنابلة قالوا : إن كان القضاء ليلاً يجهر الإمام لشبه القضاء للأداء ، فإن كان منفرداً أسر مطلقاً ، قال إلإمام أحمد : إنما الجهر للجاعة .

قضاء الفائتة بجاعة ، وقضاء السنن : وأضاف الحنابلة : أنه يستحب قضاء الفوائت في جماعة ، كا فعل النبي عَلَيْكُ يوم الحندق ، حينا فاتته صلوات أربع ، فقضاهن في جماعة . ولايكره قضاء السنن الرواتب قبل الفرائض ، ويستحب أن يقضي ركعتي الفجر قبل الفريضة ، لما روى أبو هريرة قال عرسنا ـ نزلنا ليلاً ـ مع رسول الله عَلَيْكُ ، فلم نستيقظ حتى طلعت الشمس ، فقال رسول الله عَلَيْكُ : ليأخذ كل رجل منكم برأس راحلته ، فإن هذا منزل حضر فيه الشيطان ، قال : ففعلنا ، ثم دعا بالماء فتوضاً ، ثم سجد سجدتين ، ثم أقيت الصلاة ، فصلى الغداة »(١).

#### القضاء على الفور:

ويجب أن يكون القضاء فوراً باتفاق الفقهاء ، سواء فاتت الصلاة بعذر أم بغير عذر .

<sup>(</sup>۱) متفق عليه ، وروى نحوه أبو قتادة وعمران بن حصين .

إلا أن الشافعية فصلوا في الأمر فقالوا: يبادر بالفائت ندباً إن فاته بعذر كنوم ونسيان ، ووجوباً إن فاته بغير عذر ، على الأصح فيها ، تعجيلاً لبراءة ذمته ، ودليل إيجاب الفورية قوله تعالى : ﴿ وأَمّ الصلاة لذكري ﴾ ولأن تأخير الصلاة بعد الوقت معصية يجب الإقلاع عنها فوراً .

## رابعاً - الترتيب في قضاء الفوائت ومتى يسقط الترتيب ؟

يجب ترتيب قضاء الفوائت عند الجهور ، وهو سنة عند الشافعية ، على التفصيل التالى :

قال الحنفية (۱): الترتيب بين الفروض الخسة والوتر وبين الفائتة والوقتية مستحق لازم إلا أن يخاف فوات صلاة الوقت ، فيقدم صلاة الوقت ثم يقضي الفائتة . بدليل قول ابن عمر : « من نام عن صلاة أو نسيها ، فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام ، فليصل التي هو فيها ، ثم ليصل التي ذكرها ، ثم ليعد التي صلى مع الإمام »(۱).

ومن فاته صلوات رتبها في القضاء، كا وجبت عليه في الأصل؛ لأن النبي عليه شغل عن أربع صلوات يوم الخندق، فقضاهن مرتباً، ثم قال: «صلوا كا رأية وني أصلي »(1) إلا أن تزيد الفوائت على ست صلوات غير الوتر، فيسقط الترتيب بينها، كا سقط فيا بينها وبين الوقتية؛ لأن الفوائت قد كثرت،

in the second

<sup>(</sup>١) البدائع : ١ / ١٣١ ومابعدها ، الدر الختار : ١ / ٦٧٩ ـ ٦٨٥ ، الكتاب مع اللباب : ١ / ٨٩ ، مراقي الفلاح : ص ٧٥ ومابعدها ، فتح القدير : ١ / ٣٤٦ ـ ٣٥٢ .

<sup>(</sup>٢) أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر بلفظ « من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام ، فليتم صلاته ، فإذا فرغ من صلاته فليعد التي نسي ، ثم ليعد التي صلاها مع الإمام » والصحيح أنه من قول ابن عمر ( نصب الراية ٢ / ١٦٢ ) .

<sup>(</sup>٢) روي الحديث عن ابن مسعود والحدري وجابر ، وقد سبق تخريجه ( نصب الراية : ٢ / ١٦٤ \_ ١٦٦ ) .

ولخروج وقت الصلاة السادسة ، ولا يعود الترتيب بعودها إلى القلة ، على الختار . وقال صاحب الهداية : يعود الترتيب عند البعض ، وهو الأظهر .

وبناء عليه: لو صلى فرضاً ذاكراً فائتة ، ولو كانت وتراً ، فسد فرضه فساداً موقوفاً ، فلو فاتته صلاة الصبح ، ثم صلى الظهر بعدها ، وهو ذاكر فسدت صلاة الظهر فساداً موقوفاً ، ولو صلى العصر قبل قضاء الصبح وقعت صلاة العصر فاسدة فساداً موقوفاً كذلك ، وهكذا إلى خروج وقت صلاة صبح اليوم التالي ، فإن قضى فائتة صبح اليوم الأول قبل ذلك ، فسدت فرضية كل ماصلاه ، وانقلب نفلاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، ولزمه إعادته (۱).

وتوضيح الأمر: أن فساد أصل الصلاة بترك الترتيب موقوف عند أبي حنيفة سواء ظن وجوب الترتيب أو لا ، وعند الصاحبين: الفساد بات .

وعلى رأي أبي حنيفة : إن كثرت الفوائت ، وصارت الفواسد مع الفائتة ستاً ، ظهر صحتها ، بخروج وقت الخامسة التي هي سادسة الفوائت . وإن لم تصر ستاً ، لا تظهر صحتها ، بل تصير نفلاً .

فإذا فاتته صلاة ولو وتراً ، فكلما صلى بعدها ، وهو ذاكر لتلك الفائتة ، فسدت تلك الوقتية فساداً موقوفاً على قضاء تلك الفائتة ، فإن قضاها قبل أن يصلي بعدها خمس صلوات ، صار الفساد باتاً ، وانقلبت الصلوات التي صلاها قبل قضاء المقضية نفلاً . وإن لم يقضها حتى خرج وقت الخامسة ، وصارت الفواسد مع الفائتة ستاً ، انقلبت صحيحة ؛ لأنه ظهرت كثرتها ، ودخلت في حد التكرار المسقط للترتيب .

*y* ₩ ....

<sup>(</sup>١) وهكذا يقال : صلاة واحدة تفسد خمساً ، وأخرى تصحح خمساً ، فالمتروكة تفسد الخمس بقضائها في وقت الخامسة من المؤديات ، والسادسة من المؤديات تصحّح الخمس قبلها . والحقيقة : خروج وقت الخامسة هو المصحح لها .

ويسقط الترتيب بأحد ثلاثة أمور:

الأول - أن تصير الفوائت ستاً ، كا بينا ، ولا يدخل الوتر في العدد المذكور . الثاني - ضيق الوقت المستحب عن أن يسع الفائتة والوقتية الحاضرة .

الثالث ـ نسيان الفائتة وقت الأداء ، لقوله على الله تعالى تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان ، ومااستكرهوا عليه »(١).

وقال المالكية (1): يجب الترتيب مع التذكر والقدرة بأن لايكره على عدمه . والترتيب شرط في صلاتين حاضرتين مشتركتي الوقت وهما الظهران والعشاءان فن تذكر الظهر وهو في أثناء العصر ، فالعصر باطلة ، وكذا العشاء مع المغرب ؛ لأن ترتيب الحاضرة واجب شرطاً . ويقطع الحاضرة إن لم يتم ركعة ، ويندب أن يضم إليها ركعة أخرى إن أتم ركعة و يجعلها نفلاً .

ويجب الترتيب مع الشرطين السابقين ( التذكر والقدرة ) بين الفوائت اليسيرة والصلاة الحاضرة ، فتقدم الفائتة على الحاضرة ، كن عليه المغرب والعشاء والصبح ، يجب تقديمها على الصبح الحاضرة ، وإن خرج وقت الحاضرة ، بتقديمه يسير الفوائت الواجب تقديمه عليها . وهذا واجب لاشرط ، فلو خالفه لاتبطل المقدمة على محلها ، ولكنه يأثم ، ولا إعادة عليه لخروج وقتها بمجرد فعلها ، فإن قدمها ناسياً أو مكرهاً صحت ولا إثم عليه . ويندب إعادة الحاضرة لو قدمها على يسير الفائتة ولو عمداً ، بوقت ضروري ( وهو في الظهرين للاصفرار ، وفي العشاءين لطلوع الفجر ) .

<sup>(</sup>١) رواه ابن ماجه عن أبي ذر ، ورواه الطبراني والحاكم عن ابن عباس ، ورواه الطبراني أيضاً عن ثوبان ، وهو صحيح .

 <sup>(</sup>۲) الشرح الكبير: ١/ ٢٦٥ ومابعدها ، الشرح الصغير: ١/ ٣٦٦ ـ ٣٧٠ ، ٣٧٤ ، القوانين الفقهية : ص ٧١ ومابعدها ، بداية الجتهد: ١ / ١٧٧ .

ويسير الفوائت : خمس فأقل ، فيصليها قبل الحاضرة ولو ضاق وقتها .

ولو تذكر المصلي اليسير من الفوائت في أثناء فرض الحاضرة ، ولو صبحاً أو جمعة ، إماماً أو غيره ، قطع صلاته وجوباً إذا لم يتم ركعة بسجدتيها ، إذا كان منفرداً أو إماماً ، ويتبعه المأموم . فإن كان مأموماً فلايقطع صلاته لتذكره حاضرة ، نظراً لحق الإمام ، ويندب له أن يعيدها بعد قضاء الفوائت في وقت ضروري .

فإن كان قد أتم ركعة بسجدتيها : ندب لـه أن يضم إليها ركعة أخرى بنيـة النفل ، وسلم ، ورجع للفائتة .

وإن تذكر بعد ركعتين من الثنائية ، أو الثلاثية ، أو بعد ثلاث من الرباعية أتمها ؛ لأن ماقارب الشيء يعطى حكمه ، ثم صلى الفوائت ، ثم يعيد الحاضرة ندباً في وقتها إن كان باقياً .

وإن تذكر يسير الفوائت وهو في نفل أتمه مطلقاً ، إلا إذا خاف خروج وقت الصلاة الحاضرة ، ولم يكن قد أكمل ركعة ، فيقطعه حينتذ ، ويصلي الفرض .

وإذا كانت الفوائت كثيرة أكثر من خمس ، فلايجب تقديمها على الجاضرة ، بل يندب تقديم الحاضرة إن اتسع وقتها ، فإن ضاق قدمها وجوباً .

وقال الحنابلة على الصحيح من المذهب (١): الترتيب بين الفوائت في نفسها كثيرة أو قليلة ، أو بينها وبين الحاضرة واجب إن اتسع الوقت لقضاء الفائتة ، فإن لم يتسع سقط الترتيب . ولا يسقط الترتيب في ظاهر المذهب من أجل إدراك

<sup>(</sup>١) المغنى : ١ / ٦٠٧ ـ ٦١٣ ، كشاف القناع : ١ / ٣٠٤ ومابعدها .

الجماعة للصلاة الحاضرة ، لأنه آكد من الجماعة ، بدليل اشتراطه لصحة الصلاة ، بخلاف الجماعة ، كا لايسقط الترتيب بجهل وجوبه ؛ لأنه ترتيب واجب في الصلاة ، ولاعذر بالجهل بالأحكام الشرعية .

فإن صلى العصر قبل الظهر الفائنة ، لم تصح المتقدمة على محلها . وإن تذكر الأولى في أثناء الثانية ، بطلت الثانية ، لكن من ذكر أن عليه صلاة وهو في أخرى ، أتمها ، وقضى المذكورة ، وأعاد التي كان فيها إذا كان الوقت باقيا ، وذلك سواء أكان إماماً أم مأموماً أم منفرداً . والدليل على إتمامها قوله تعالى : ﴿ ولا تبطلوا أعالكم ﴾ . ودليل إيجاب الترتيب : ماروي « أن النبي عَلِيلِهِ فاته يوم الخندق أربع صلوات ، فقضاهن مرتبات » .

وإذا كثرت عليه الفوائت يتشاغل بالقضاء مالم يلحقه مشقة في بدنه أو ماله .

ومن نسي صلاة من يوم لايعلم عينها ، أعاد صلاة يوم وليلة ، عند أكثر أهل العلم ؛ لأن التعيين شرط في صحة الصلاة المكتوبة ، ولايتوصل إلى ذلك إلا بإعادة الصلوات الخس .

ويندب عموماً تقديم صلاة الظهر ؛ لأنها أول فريضة ظهرت في الإسلام ، مالم يعلم أن أول ماتركه غير الظهر .

وقال الشافعية (۱): يسن ترتيب الفائت ، وتقديمه على الحاضرة التي لايخاف فوت وقتها ، عملاً بفعل النبي عَلَيْكُم يوم الخندق ، وخروجاً من خلاف من أوجبه ، فترتيب الفائتة وتقديمها على الحاضرة مشروط بشرطين :

الأول ـ ألا يخشى فوات الحاضرة ، بعدم إدراك ركعة منها في الوقت .

<sup>(</sup>١) مغني الحتاج : ١ / ١٣٧ ومابعدها ، المهذب : ١ / ٥٤ .

الثاني ـ أن يكون متذكراً للفوائت قبل الشروع في الحاضرة . فإن لم يتذكرها حتى شرع في الحاضرة ، وجب إتمامها ، ضاق الوقت أو اتسع ، ولو شرع في فائتة معتقداً سعة الوقت ، فبان ضيقه عن إدراكها أداء ، وجب قطعها لئلا تصير فائتة ، والأفضل أن يقلبها نفلاً بعد أداء ركعتين . ولو خاف فوت جماعة حاضرة ، فالأفضل الترتيب ، للخلاف في وجوبه .

وترتيب الحاضرتين المجموعتين تقدياً واجب ، وأما تأخيراً فهو سنة .

## خامساً ـ القضاء إن جهل عدد الفوائت :

قال الحنفية (۱): من عليه فوائت كثيرة لايدري عددها ، يجب عليه أن يقضي حتى يغلب على ظنه براءة ذمته . وعليه أن يعين الزمن ، فينوي أول ظهر عليه أدرك وقته ولم يصله ، أو ينوي آخر ظهر عليه أدرك وقته ولم يصله ، وذلك تسهيلاً عليه .

وقال المالكية والشافعية والحنابلة (۱): يجب عليه أن يقضي حتى يتيقن براءة ذمته من الفروض ، ولايلزم تعيين الزمن ، بل يكفي تعيين المنوي كالظهر أو العصر مثلاً .

## سادساً \_ القضاء في وقت النهي عن الصلاة:

قال الحنفية : ثلاثة أوقات لايصح فيها شيء من الفرائض والواجبات التي لزمت في الذمة قبل دخولها : عند طلوع الشمس إلى أن ترتفع وتبيض قدر رمح أو رمحين . وعند استواء الشمس في وسط الساء إلى أن تزول أي تميل إلى جهة المغرب . وعند اصفرار الشمس إلى أن تغرب ، لقول عقبة بن عامر رضي الله

<sup>(</sup>١) مراقي الفلاح : ص ٧٦ .

<sup>(</sup>٢) القوانين الفقهية : ص ٧٢ ، مغني الحتاج : ١ / ١٢٧ ، كشاف القناع : ١ / ٣٠٥ .

عنه : ثلاثة أوقات نهانا رسول الله عليه أن نصلي فيها ، وأن نقبر موتانا : عند طلوع الشمس حتى ترتفع ، وعند زوالها حتى تزول ، وحين تتضيف للغروب حتى تغرب »(۱).

وماعدا ذلك يجوز فيه القضاء ولو بعد العصر والصبح.

ويصح أداء ماوجب في هذه الأوقات كجنازة حضرت ، وسجدة آية تليت فيها ، كما صح عصر اليوم عند الغروب مع الكراهة كما بينا .

لكن - كا بينا سابقاً - يكره تحرياً صلاة النافلة ولو كان لها سبب كالمنذورة وركعتي الطواف في الأوقات الثلاثة . كا يكره التنفل بعد الفجر بأكثر من سنته وبعد صلاته ، وبعد صلاة العصر ، وقبل صلاة المغرب ، وعند خروج الخطيب إلى الخطبة حتى يفرغ من الصلاة . وعند إقامة الصلاة إلا سنة الفجر ، وقبل صلاة العيد ولو تنفل في المنزل ، وكذا يكره التنفل بعد العيد في المسجد ، وبين الجعين في عرفة ولو بسنة الظهر ، وجمع مزدلفة ولو بسنة المغرب على الصحيح ؛ لأنه عَيْسِةً لم يتطوع بينها .

وعند ضيق وقت المكتوبة لتفويته الفرض عن وقته ، وفي حال مدافعة الأخبثين ، وحضور طعام تتوقه نفسه ، ومايشغل البال ويخل بالخشوع (٢).

وقال المالكية والشافعية والحنابلة (٢): يجوز قضاء الفرائض الفائتة في جميع أوقات النهي وغيرها ، روي ذلك عن علي رضي الله عنه وغير واحد من الصحابة ، وللحديث السابق : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا

<sup>(</sup>١) رواه مسلم .

<sup>(</sup>٢) مراقي الفلاح : ص ٣١ .

<sup>(</sup>٢) الشرح الصغير : ١ / ٣٦٥ ، مغني الحتاج : ١ / ١٢٩ ، المغنى : ٢ / ١٠٢ .

ذكرها »(١) ولحديث أبي قتادة السابق : « إنما التفريط في اليقظة على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الأخرى ، فن فعل ذلك فليصلها حين ينتبه لها »(١).

وخبر النهي عن الصلاة في الأوقات الخسة السابقة مخصوص بالقضاء في الوقتين الآخرين ، وبعصر يومه ، فنقيس محل النزاع على الخصوص .

ولو طلعت الشمس وهو في صلاة الصبح ، أتمها ، لحديث أبي هريرة عن النبي على النبي على الله أن تغيب الشمس ، فليتم صلاته ، وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس ، فليتم صلاته ، وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس ، فليتم صلاته »("). وهذا نص في المسألة يقدم على عموم غيره .

وقال الحنفية : تفسد الصلاة حينئذ ؛ لأنها صارت في وقت النهى .

<sup>(</sup>۱) متفق عليه .

<sup>(</sup>٢) متفق عليه .

<sup>(</sup>٣) متفق عليه .

# الفصال الير أنواع الصلاة

#### وفيه مباحث ثمانية :

#### المبحث الأول - صلاة الجماعة وأحكامها ( الإمامة والاقتداء ) :

وفيه بحث صلاة المسبوق ، والاستخلاف والبناء على الصلاة . الكلام في هذا المبحث يتناول المطالب الخسة الآتية :

الجماعة ، الإمامة ، القدوة ، الأمور المشتركة بين الإمام والماموم ، الاستخلاف في الصلاة .

#### المطلب الأول . الجماعة:

تعريفها ، مشروعيتها وفضلها وحكتها ، حكها ، أقل الجماعة أو من تنعقد به الجماعة ، أفضل الجماعة ، إدراك ثوابها ، إدراك الفريضة ، المشي للجماعة والمبادرة إليها مع الإمام ، تكرار الجماعة في المسجد ، الإعادة مع الجماعة ، وقت استحباب القيام للصلاة ، أعذار ترك الجماعة والجمعة .

## أولاً - تعريف الجماعة :

الجماعة: هي الارتباط الحاصل بين صلاة الإمام والمأموم. وقد شرع الإسلام عدة مناسبات ولقاءات اجتاعية بين المسلمين لأداء العبادة في أوقات معلومة ، منها أداء الصلوات الخس في اليوم والليلة ، ومنها صلاة الجمعة في

الأسبوع ، ومنها صلاة العيدين في السنة مرة لأهل كل بلد ، ومنها عام للبلاد كلها وهو الوقوف بعرفة في السنة مرة ، لأجل التواصل والتوادد وعدم التقاطع .

## ثانياً - مشروعية الجماعة وفضلها وحكمتها:

الجماعة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فَيْهِمْ فَأَقْتَ لَهُمْ الصّلاة .. ﴾ الآية ، أمر الله بالجماعة في حالة الخوف أثناء الجهاد ، ففي الأمن أولى ، ولو لم تكن مطلوبة لرخص فيها حالة الخوف ، ولم يجز الإخلال بواجبات الصلاة من أجلها .

وأما السنة : فقوله عليه الله الجماعة أفضل من صلاة الفذ ، بسبع وعشرين درجة »(١) .

وأما الإجماع: فقد أجمع الصحابة على مشروعيتها بعد الهجرة. جاء في الإحياء للغزالي عن أبي سليان الداراني أنه قال: لايفوّت أحد صلاة الجماعة إلا بذنب أذنبه، قال: وكان السلف يعزون أنفسهم ثلاثة أيام إذا فاتتهم التكبيرة الأولى، وسبعة أيام إذا فاتتهم الجماعة.

وفضلها: كا ذكر في الحديث السابق أنها أفضل من صلاة المنفرد بسبع وعشرين درجة ، وأن بكل خطوة إليها حسنة ورفع درجة ، كا في حديث ابن مسعود رضي الله عنه: « من سره أن يلقى الله تعالى غداً مسلماً ، فليحافظ على

<sup>(</sup>١) رواه الجاعة إلا النسائي وأبا داود عن ابن عمر ، والفذ : الفرد ( جامَع الأصول : ١٠ / ٢٥٠ ) .

<sup>(</sup>٢) هـذه روايـة أبي هريرة . ورواه البخـاري أيضاً عن أبي سعيـد الخــدري ، وأحــد عن ابن مسعـود ( نيـل الأوطار : ٣ / ١٢٦ ومابعدها ) قال في المجموع : ولامنافاة لأن القليل لاينفي الكثير ، أو أنه أخبر أولاً بالقليل ثم أعلمه الله تعالى بزيادة الفضل ، فأخبر بها ، أو أن ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين كثرة وقلة . قال الشوكاني : والراجح عندي أولها لدخول مفهوم الخس تحت مفهوم السبع .

هؤلاء الصلوات ، حيث ينادى بهن ، فإن الله تعالى شرع لنبيكم عَلِيْ سن الهدى ، وأنهن من سُنَن الهدى ، ولو أنكم صليم في بيوتكم ، كا يصلي هذا المتخلف في بيته ، لتركم سنة نبيكم عَلِيْ ، ولو تركم سنة نبيكم الصللم ، ومامن رجل يتطهر فيحسن الطهور ، ثم يَعْمَد إلى مسجد من هذه المساجد ، إلا كتب الله له بكل خطوة يخطوها حسنة ، ويرفعه بها درجة ، ويحط عنه سيئة ، ولقد رأيتنا ومايتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق ، ولقد كان الرجل يؤتى به يُهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف »(۱) .

وأنها أيضاً نور المسلم يوم القيامة ، كما في قوله على الشاءين في الظُلَم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة »(٢) .

وآكد الجماعات في غير الجمعة: جماعة الصبح ثم العشاء "ثم العصر ، للحديثين الآتيين: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله على قال: « لو يعلم الناس مافي النداء والصف الأول ، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه ، لاستهموا عليه ، ولو يعلمون مافي التهجير ، لاستبقوا إليه ، ولو يعلمون مافي العتمة والصبح لأتوهما ، ولو حَبُواً » ".

وعن عثان بن عفان رضي الله عنه ، قال : سمعت رسول الله على يقول : « من صلى العشاء في جماعة ، فكأغما قام نصف الليل ، ومن صلى الصبح في جماعة ، فكأغما صلى الليل كله » (٥) . أما العصر فلأنها الصلاة الوسطى .

<sup>(</sup>۱) رواه مسلم وأبو داود ( نصب الراية: ٢ / ٢١ ـ ٢٢ ، جامع الأصول : ٦ / ٣٧٠ ) ، ويهادى : يرفد أو يعان من جانبيه . وفي رواية : « ولو تركتم سنة نبيكم لكفرتم » .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود والترمذي عن بريدة ، وابن ماجه والحاكم عن أنس وعن سهل بن سعد ، وهو صحيح .

<sup>(</sup>٣) المجموع : ٤ / ٩١ .

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري ومسلم . والاستهام : الاقتراع ، والتهجير : التبكير إلى الصلاة ، والعتمة : العشاء .

<sup>(</sup>٥) رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي ، وفي رواية الترمذي : « ومن صلى العشاء والفجر في جماعة » .

وحكمتها: تحقيق التآلف والتعارف والتعاون بين المسلمين ، وغرس أصول المحبة والود في قلوبهم ، وإشعارهم بأنهم إخوة متساوون متضامنون في السراء والضراء ، دون فارق بينهم في الدرجة أو الرتبة أو الحرفة أو الثروة والجاه ، أو الغنى والفقر .

وفيها تعويد على النظام والانضباط وحب الطاعة في البر والمعروف ، وتنعكس آثار ذلك كله على الحياة العامة والخاصة ، فتثر الصلاة جماعة أطيب الثرات ، وتحقق أبعد الأهداف ، وتربي الناس على أفضل أصول التربية ، وتربط أبناء المجتمع بأقوى الروابط ؛ لأن ربهم واحد ، وإمامهم واحد ، وغايتهم واحدة ، وسبيلهم واحدة .

قال في الدر الختار: ومن حِكَمها: نظام الألفة وتعلم الجاهل من العالم. والألفة بتحصيل التعاهد باللقاء في أوقات الصلوات بين الجيران.

## ثالثاً ـ حكم صلاة الجماعة :

صلاة الجماعة إما سنة مؤكدة أو فرض.

فقال الحنفية والمالكية (١): الجماعة في الفرائض غير الجمعة سنة مؤكدة ، للرجال العاقلين القادرين عليها من غير حرج ، فلاتجب على النساء والصبيان والجمانين والعبيد والمقعد والمريض والشيخ الهرم ومقطوع اليد والرجل من خلاف . وكونها سنة ؛ لأن ظاهر الحديث السابق « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة ، أو بسبع وعشرين درجة » يدل على أن الصلاة في الجماعات من جنس المندوب إليه ، وكأنها كال زائد على الصلاة الواجبة ، فكأنه

<sup>(</sup>١) وهو رأي أيضاً لبعض الشافعية . فتح القدير : ١ / ٢٤٣ ، الـدر الختـار : ١ / ٥١٥ ، اللبـاب : ١ / ٨٠ ، تبيين الحقائق : ١ / ١٣٢ ، الشرح الصغير : ١ / ٤٢٤ ، بداية المجتهد : ١ / ١٣٦ ، المهذب : ١ / ٩٣ .

قال عليه الصلاة والسلام: صلاة الجماعة أكمل من صلاة المنفرد، والكمال إنما هو شيء زائد على الإجزاء. ويؤكده ماروي من حديث آخر: « الجماعة من سنن الهدى، لا يتخلف عنها إلا منافق »(۱). وهذا الرأي ليسره أولى من غيره، خصوصاً في وقتنا الحاضر حيث ازدحمت الأشغال والارتباط بمواعيد عمل معينة، فإن تيسر لواحد المشاركة في الجماعة، وجب تحقيقاً لشعائر الإسلام.

وقال الشافعية في الأصح المنصوص (١) : الجماعة فرض كفاية ، لرجال أحرار مقيين ، لاعراة ، في أداء مكتوبة ، بحيث يظهر الشعار أي شعار الجماعة بإقامتها ، في كل بلد صغير أو كبير . فإن امتنعوا كلّهم من إقامتها قوتلوا (أي قاتلهم الإمام أو نائبه دون آحاد الناس ) ، ولايتأكد الندب للنساء تأكده للرجال في الأصح . بدليل قوله علي : « مامن ثلاثة في قرية ولابدو لاتقام فيهم الجماعة في الأستحوذ عليهم الشيطان (١) ، فعليك بالجماعة فإغا يأكل الذئب من الغنم القاصية »(١) .

وقال الحنابلة (ه): الجماعة واجبة وجوب عين ، للآية السابقة: ﴿ وإذا كنت فيهم .. ﴾ ويؤكده قوله تعالى: ﴿ واركعوا مع الراكعين ﴾ ، وحديث أبي هريرة: « أثقل صلاة على المنافقين: صلاة العشاء وصلاة الفجر ... » ، وفي حديثه أي أبي هريرة أيضاً: أن رسول الله عَلَيْتُ قال: « والذي نفسي بيده ، لقد همت أن آمر بحطب ليحتطب ، ثم آمر بالصلاة فيؤذن لها ، ثم آمر رجلاً ، فيؤم

<sup>(</sup>١) قال عنه الزيلعي : غريب بهذا اللفظ ، وفي معناه حديث مسلم السابق عن ابن مسعود ( نصب الراية : ٢ / ٢١ ) .

<sup>(</sup>٢) مغني الحتاج : ١ / ٢٢٩ ومابعدها ، المهذب : ١ / ٩٣ ، المجموع : ٤ / ٨٨ ومابعدها .

<sup>(</sup>٣) أي غلب .

<sup>(</sup>٤) رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم .

<sup>(</sup>٥) المغنى : ١٧٦/٢ وما بعدها ، كشاف القناع : ٥٣٢/١ وما بعدها

الناس ، ثم أخالف إلى رجال لا يشهدون الصلاة ، فأحرَّق عليهم بيوتهم ""، وحديث الأعمى المشهور : وهو « أن رجلاً أعمى ، قال : يارسول الله ، ليس لي قائد يقودني إلى المسجد !! فسأل النبي عَلَيْكُ أن يرخص له ، فيصلي في بيته ، فرخص له ، فلما ولَّى دعاه ، فقال : هل تسمع النداء ؟ فقال : نعم ، قال : فأجب "(") ، وحديث ابن مسعود السابق : « لقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق .. » وحديث جابر وأبي هريرة : « لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد "(") .

ويعضد وجوب الجماعة : أن الشارع شرعها حال الخوف على صفة لا تجوز إلا في الأمن ، وأباح الجمع لأجل المطر ، وليس ذلك إلا محافظة على الجماعة ، ولو كانت سنة لما جاز ذلك .

لكن ليست الجماعة شرطاً لصحة الصلاة ، كا نص الإمام أحمد .

# رابعاً - أقل الجماعة أو من تنعقد به الجماعة :

أقل الجماعة اثنان : إمام ومأموم ولو مع صبي عند الشافعية والحنفية "
ولا تنعقد الجماعة مع صبي مميز عند المالكية والحنابلة في المن عند الحنابلة في فرض لا نفل فتصح به ؛ لأن الصبي لا يصلح إماماً في الفرض ، ويصح أن يؤم صغيراً في نفل ؛ لأن النبي عليه أم ابن عباس ، وهو صبى في التهجد .

<sup>(</sup>۱) متفق عليه بين الشيخين البخاري ومسلم ، ورواه أيضاً مالك وأبو داود والترمذي والنسائي ( جامع الأصول : ٢٦٩/٦)

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم ، وروى مثله أبو داود بإسناد صحيح أو حسن عن ابن أم مكتوم .

<sup>(</sup>٢) رواه الدارقطني ، وهو حديث ضعيف ، ورواه البيهقي عن على موقوفاً عليه .

<sup>(</sup>٤) الدر الختار : ١٧/١ه ، المجموع : ٩٣/٤ وما بعدها ، مغني المحتاج : ٢٢٩/١ ، ٢٣٣ ، البدائع : ١٥٦/١ .

<sup>(</sup>٥) كشاف القناع: ٥٣٢/١ ، المغنى: ١٧٨١ ، الشرح الكبير: ٢٢١/١ ، الشرح الصغير: ٢٢٧/١ وما بعدها

ودليلهم على أقل الجماعة: قوله عليه الثنان فما فوقها جماعة »(١) . خامساً ـ أفضل الجماعة ، وحضور النساء المساجد:

الجماعة في المسجد لغير المرأة أو الخنثى أفضل منها في غير المسجد ، كالبيت وجماعة المرأة "، لخبر الصحيحين : « صلوا أيها الناس في بيوتكم ، فإن أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » أي فهي في المسجد أفضل ؛ لأن المسجد مشتل على الشرف والطهارة وإظهار الشعائر وكثرة الجماعة .

## وقد رتب الفقهاء أفضلية المساجد التي تقام فيها الجماعة :

فقال الحنابلة (۱): إن كان البلد ثغراً ؛ وهو المكان الخوف ، فالأفضل لأهله الاجتاع في مسجد واحد ؛ لأنه أعلى للكلمة ، وأوقع للهيبة . والأفضل لغيرهم : الصلاة في المسجد الذي لا تقام فيه الجماعة إلا بحضوره ؛ لأن فيه تحصيل ثواب عمارة المسجد ، وتحصيل الجماعة لن يصلي فيه ، وذلك معدوم في غيره ، أو تقام فيه الجماعة بدون حضوره ، لكن فيه جبر قلوب الإمام أو الجماعة . ثم المسجد العتيق ( مسجد مكة ) ؛ لأن الطاعة فيه أسبق .

ثم الأفضل من المساجد: ما كان أكثر جماعة ، لقوله عليه و صلاة الرجل مع الرجل أولى من صلاته وحده ، وصلاته مع الرجل أولى من صلاته مع الرجل ، وما كان أكثر فهو أحب إلى الله »(٤) .

<sup>(</sup>١) رواه ابن ماجه والحاكم والبيهقي والعقيلي عن أبي موسى الأشعري . وأخرجه البيهقي عن أنس ، وأخرجه الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ورواه ابن عدي من حديث الحكم بن عميرة ، وكلها ضعيفة ( نصب الراية : ١٩٨٧ )

<sup>(</sup>٢) مغنى الحتاج : ٢٣٠/١ ، الغنى : ٢٧٩/٢

<sup>(</sup>٣) كشاف القناع : ٥٣٧١ ، المغني : ١٧٩/١

<sup>(</sup>٤) رواه أحمد وأبو داود ، وصححه ابن حبان عن أبي بن كعب

ثم المسجد الأبعد أفضل من الصلاة في الأقرب ، لقول على الأبعد أفضل من الصلاة في الأقرب ، لقول على الناس في الصلاة أجراً أبعدهم فأبعدهم ممشى »(١) ولكثرة حسناته بكثرة خطاه .

وفضيلة أول الوقت أفضل من انتظار كثرة الجمع . وتقدم الجماعة مطلقاً على أول الوقت ؛ لأنها واجبة ، وأول الوقت سنة ، ولا تعارض بين واجب ومسنون .

وقال الشافعية (١) : الجماعة للرجال في المساجد أفضل إلا إذا كانت الجماعة في البيت أكثر . وما كثرت جماعته أفضل ، إلا إذا تعطل عن الجماعة مسجد قريب ، فالجماعة القليلة أفضل .

وقال المالكية (١): لا نزاع في أن الصلاة مع العلماء والصلحاء والكثير من أهل الخير أفضل من غيرها ، لشمول الدعاء وسرعة الإجابة وكثرة الرحمة وقبول الشفاعة .

#### حضور النساء إلى المساجد:

أما حضور النساء إلى المساجد: فيجوز للعجوز، ويكره للشابة خوفاً من الفتنة والأولى للمرأة مطلقاً الصلاة في بيتها، وتتلخص آراء الفقهاء فيا يأتي:

قال أبو حنيفة وصاحباه (1) : يكره للنساء الشواب حضور الجماعة مطلقاً ، لما فيه من خوف الفتنة ، وقال أبو حنيفة : ولا بأس بأن تخرج العجوز في الفجر والمغرب والعشاء ؛ لأن فرط الشبق حامل ( باعث ) فتقع الفتنة ، وفي غير هذه الأوقات الفساق نائمون في الفجر والعشاء ، ومشغولون بالطعام في المغرب ،

<sup>(</sup>١) رواه مسلم عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً .

<sup>(</sup>٢) الحضرمية : ص٦٤ ، مغني الحتاج : ٢٦٢/١

<sup>(</sup>٣) الشرح الكبير: ٢٢٠/١

<sup>(</sup>٤) الكتاب مع اللباب : ٨٣/١ ، فتح القدير : ٥٢٩/١ ، الدر الختار وحاشية ابن عابدين : ٢٩/١ .

وأجاز الصاحبان لها أن تخرج في الصلوات كلها ؛ لأنه لا فتنة ، لقلة الرغبة فيهن .

والمذهب المفتى به لـدى المتأخرين : أنه يكره للنساء حضور الجماعة ولو لجمعة وعيد ووعظ ، مطلقاً ، ولو عجوزاً ليلاً ، لفساد الزمان ، وظهور الفسق .

وقال المالكية (۱): يجوز خلافاً للأولى خروج امرأة متجالّة لا أرب للرجال فيها للمسجد ولجماعة العيد والجنازة والاستسقاء والكسوف ، كا يجوز خروج شابة غير مُفتنة لمسجد وجنازة قريب من أهلها ، أما مخشية الفتنة فلا يجوز لها الخروج مطلقاً . قال ابن رشد : تحقيق القول في هذه المسألة عندي : أن النساء أربع :

أ ـ عجوز انقطعت حاجة الرجال منها : فهذه كالرجل ، فتخرج للمسجد للفرض ، ولمجالس الذكر والعلم ، وتخرج للصحراء للعيدين والاستسقاء ولجنازة أهلها وأقاربها ولقضاء حوائجها .

ب ـ ومتجالة لم تنقطع حاجة الرجال منها بالجلة : فهذه تخرج للمسجد للفرائض ومجالس العلم والذكر ، ولا تكثر التردد في قضاء حوائجها ، فيكره لها ذلك . وكلام العلامة خليل : أن هذه كالأولى .

جـ ـ وشابة غير فارهة في الشباب والنجابة: تخرج للمسجد لصلاة الفرض جماعة ، وفي جنازة أهلها وأقاربها ، ولا تخرج لعيد ولا استسقاء ولا لمجالس ذكر أو علم .

د ـ وشابة فارهة في الشباب والنجابة : فهذه لها الاختيار ، فلها ألا تخرج أصلاً .

<sup>(</sup>١) الشرح الكبير مع النسوقي : ٣٣٥/١ ، الشرح الصغير : ٤٤٦/١ ومابعدها .

وقال الشافعية والحنابلة (۱) : يكره للحسناء أو ذات الهيئة شابة أو غيرها حضور جماعة الرجال ؛ لأنها مظنة الفتنة ، وتصلي في بيتها . ويباح الحضور لغير الحسناء إذا خرجت تفلة (غير متطيبة) بإذن زوجها ، وبيتها خير لها ، لقوله على المساجد ، وبيوتهن خير لهن » وفي لقوله على المساجد ، وبيوتهن خير لهن » وفي لفظ « إذا استأذنكم نساؤكم بالليل إلى المسجد ، فأذنوا لهن »(۱) أي إذا أمن المفسدة . ولقوله على الله ، وليخرجن ولقوله على الله على الله ، وليخرجن أي غير متطيبات . وعن أم سلمة : أن رسول الله على قال : خير مساجد النساء قعر بيوتهن »(۱) .

#### سادساً ـ إدراك ثواب الجماعة:

الثواب الأكمل يحصل لمن أدرك الصلاة مع الإمام من أولها إلى آخرها ، فإن إدراك تكبيرة الإحرام مع الإمام فضيلة ، لحديث رواه الترمذي عن أنس : أن النبي عَلَيْتُ قال : « من صلى لله أربعين يوماً في جماعة ، يدرك التكبيرة الأولى ، كتب له براءتان : براءة من النار ، وبراءة من النفاق »(٥) ، وروي : « لكل شيء صفوة ، وصفوة الصلاة : التكبيرة الأولى ، فحافظوا عليها »(١) ولحديث : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا سجد فاسجدوا »(١) إذ الفاء للتعقيب .

<sup>(</sup>١) مغني الحتاج : ٢٣٠/١ ، كشاف القناع : ٥٩٥١ ، ٥٥١ ، ١٩٤٥ ، المغني : ٢٠٢/٢ وما بعدها .

<sup>(</sup>٢) رواه الجاعة إلا ابن ماجه . والرواية الأولى لأحمد وأبي داود عن ابن عمر ( نيل الأوطار : ١٣٠/٣ )

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد وأبو داود عن أبي هريرة ( المصدر السابق )

<sup>(</sup>٤) رواه أحمد ( نيل الأوطار : ١٣١/٣) .

<sup>(</sup>٥) حديث منقطع ، قالوا : لكنه من الفضائل فيتسامح فيه .

<sup>(</sup>٦) رَوَاه البزار من حديث أبي هريرة وأبي الدرداء مرفوعاً .

<sup>(</sup>٧) مغني المحتاج، ٢٢١/١

والصحيح عند الشافعية : إدراك فضيلة الجماعة مالم يسلم الإمام ، وإن لم يقعد معه ، بأن انتهى سلامه عقب تحرّمه ، وإن بدأ بالسلام قبله ، لإدراكه ركناً معه ، لكنه دون فضل من يدركها من أولها .واستثنوا صلاة الجمعة فإن جماعتها لا تدرك إلا بإدراك ركعة كاملة مع الإمام .

وقال الحنابلة والحنفية (۱) : من كبر قبل سلام الإمام التسليمة الأولى ، أدرك الجماعة ، ولو لم يجلس معه ؛ لأنه أدرك جزءاً من صلاة الإمام ، فأشبه مالو أدرك ركعة .

وقال المالكية (٢): إنما يحصل فضل الجماعة الوارد به الخبر المتضمن كون ثوابها بخمس أو بسبع وعشرين درجة ، بإدراك ركعة كاملة يدركها مع الإمام ، بأن يكن يديه من ركبتيه أو مما قاربها قبل رفع الإمام وإن لم يطمئن إلا بعد رفعه . أما مدرك ما دون الركعة فلا يحصل له فضل الجماعة ، وإن كان مأموراً بالدخول مع الإمام ، وأنه مأجور بلا نزاع .

## سابعاً - إدراك الفريضة مع الإمام :

اتفق أمّة المذاهب<sup>(۱)</sup> على أن من أدرك الإمام راكعاً في ركوعه ، فإنه يدرك الركعة مع الإمام ، وتسقط عنه القراءة كا بينا سابقاً ، لقوله على « من أدرك الركعة من الصلام مع الإمام ، فقد أدرك الصلاة » فأن ركع بعد رفع الإمام رأسه من الركوع ، لم تحسب الركعة . لكن المالكية قالوا : إنما تدرك الركعة مع

<sup>(</sup>١) المغنى : ٢/٥٤٥ ، ٤٦٥

<sup>(</sup>٢) الشرح الكبير: ٢٢٠/١

 <sup>(</sup>۳) فتح القدير : ٣٤٤/١ ، تبيين الحقائق : ١٨٤/١ ، مراقي الفلاح : ص ٧٨ ، الشرح الصغير : ٤٢٦/١ ، ٤٦٣ ،
 كشاف القناع : ٥٤٠/١ .

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري ومسلم ( نيل الأوطار : ١٥١/٣ ) .

الإمام بانحناء المأموم في أول ركعة له مع الإمام قبل اعتدال الإمام من ركوعه ، ولو حال رفعه ، ولو لم يطمئن المأموم في ركوعه إلا بعد اعتدال الإمام مطمئناً ، ثم يكبر لركوع أو سجود بعد تكبيرة الإحرام ، ولا يؤخر الدخول مع الإمام في أي حالة من الحالات حتى يقوم للركعة التي تليها ، وإن شك هل ركع قبل اعتدال الإمام أو بعده لم تحسب له الركعة .

وقال الحنابلة: من أدرك الإمام راكعاً ، أجزأته تكبيرة الإحرام عن تكبيرة الركوع نصاً ، لأنه فعل زيد بن ثابت وابن عمر ، ولا يعرف لها مخالف في الصحابة ، ولأنه اجتمع عبادتان من جنس واحد ، فأجزأ الركن عن الواجب ، كطواف الزيارة والوداع .

واشترط الشافعية كالمالكية تكبيرة الركوع عدا تكبيرة الإحرام ليدرك جزءاً من القيام .

## وهل يركع من أدرك الإمام راكعاً دون الصف ؟

قال المالكية (۱) : يحرم (أي يكبر تكبيرة الإحرام) من خشي فوات ركعة برفع الإمام من ركوعه إن لم يحرم ، دون الصف ، إن ظن إدراكه قبل رفع رأس الإمام من الركوع . فإن لم يظن إدراك الصف قبل رفع الإمام ، تابع مشيه بلا خبّب (هرولة) ، إلا أن تكون الركعة الأخيرة من صلاة الإمام ، فإنه يحرم في مكانه دون الصف ، لئلا تفوته الصلاة ، ثم مشي ، حتى يدخل في الصف .

وقال الحنابلة وغيرهم من بقية الفقهاء (٢): لا يركع دون الصف إلا إذا مشى ودخل في الصف قبل رفع الإمام رأسه من الركوع ، أو يأتي آخر فيقف معه .

<sup>(</sup>١) الشرح الصغير : ٢٦١/١ وما بعدها .

<sup>(</sup>٢) المغني : ٢٣٤/٢ وما بعدها .

وجملة ذلك : أن من ركع دون الصف ثم دخل فيه لايخلو من ثلاثة أحوال :

آ ـ إذا صلى ركعة كاملة ، فلا تصح صلاته ، لقول النبي عَلَيْكَمْ : « لا صلاة لفرد خلف الصف »(١) .

ب - أن يمشي راكعاً حتى يدخل في الصف قبل رفع الإمام رأسه من الركوع ، أو أن يأتي آخر ، فيقف معه قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع ، فإن صلاته تصح ، لأنه أدرك مع الإمام في الصف ما يدرك به الركعة .

جـ - إذا دخل في الصف بعد رفع رأسه من الركوع: فتى كان جاهلاً بتحريم ذلك ، صحت صلاته ، وإن علم لم تصح ، بدليل ما روى البخاري وغيره: « أن أبا بكرة انتهى إلى النبي عَلَيْكُم ، وهو راكع ، فركع قبل أن يصل إلى الصف ، فذكر ذلك للنبي عَلَيْكُم ، فقال: زادك الله حرصاً ، ولا تعد »(١) ، فلم يأمره بإعادة الصلاة ونهاه عن العود؟.

## ثامناً - المشي للجاعة والمبادرة إليها مع الإمام:

#### المشى للجاعة:

يستحب لمن قصد الجماعة أن يمشي إليها ، وعليه السكينة والوقار (١) ، لقوله عليه : « إذا سمعتم الإقامة ، فامشوا إلى الصلاة ، وعليكم السكينة والوقار ، ولا تسرعوا ، فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا »(١)

<sup>(</sup>١) رواه أحمد وابن ماجه عن علي بن شيبان ( نيل الأوطار : ١٨٤/٣ )

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري وأحمد وأبو داود والنسائي ، ورواية أبي داود بلفظ : « أن أبا بكرة جاء ، ورسول الله ﷺ راكع ، فركع دون الصف ، ثم مشى إلى الصف ، فلما قضى النبي ﷺ الصلاة ، قال : أيكم الدي ركع دون الصف ، ثم مشى إلى الصف ، فقال أبو بكرة : أنا ، فقال النبي ﷺ : زادك الله حرصاً ، ولا تعد » ( نيل الأوطار : ١٨٤/٣ )

<sup>(</sup>٣) المهذب : ٩٤/١ ، كشاف القناع : ٣٧٨/١ وما بعدها .

 <sup>(</sup>٤) رواه الجماعة إلا الترمذي عن أبي هريرة ، وروى أحمد والشيخان في معناه عن أبي قتادة ( نيل الأوطار : ۱۳٤/۲ )

وذكر المالكية (۱): أنه يجوز الإسراع لإدراك الصلاة مع الجماعة ، بلا خَبَب ( أي هرولة : وهي ما دون الجري ) وتكره الهرولة ؛ لأنها تذهب الخشوع ، والجري أولى .

#### المبادرة للاقتداء مع الإمام:

يبادر المصلي للاقتداء بالإمام، سواء أكان قائمًا أم راكعاً أم ساجداً أم نحوه.

وهل له أن يصلي النافلة ؟

قال المالكية (٢): يحرم على المتخلف ابتداء صلاة ، فرضاً أو نفلاً بجاعة أو لا ، بعد إقامة الصلاة لإمام راتب . وإن أقيت تلك الصلاة بمسجد ، والمصلي في صلاة فريضة أو نافلة بالمسجد أو رحبته : فإن خشي فوات ركعة مع الإمام ، قطع صلاته ، ودخل مع الإمام مطلقاً ، سواء أكانت نافلة أم فرضاً غير الصلاة المقامة ، وسواء عقد ركعة أم لا ، ويقطع صلاته بسلام أو مناف للصلاة ككلام ونية إبطال .

وإن لم يخش فوات ركعة : فإن كانت الصلاة نافلة أتمها ركعتين ، ويندب أن يتمها جالساً . وإن كانت الصلاة التي هو بها هي المقامة نفسها ـ بأن كان في العصر ، فأقيمت للإمام ـ انصرف عن شفع ولا يتمها ، فلو صلى ركعة ضم لها أخرى ، وإن كان في الثانية كملها ، وإن كان في الثالثة قبل كالها بسجودها ، رجع للجلوس فتشهد ، وسلم . هذا إن كان في صلاة رباعية .

فإن كان في صلاة صبح أو مغرب ، فأقيت ، قطع صلاته ، ودخل مع

<sup>(</sup>١) الشرح الصغير: ١/٤٤٥

<sup>(</sup>٢) الشرح الصغير : ٤٢١/١ ، القوانين الفقهية : ص ٦٨

الإمام ، لئلا يصير متنفلاً بوقت نهي . وإن أتم ثانية المغرب ، أو الثالثة ، أو ثانية الصبح ، كملها بنية الفريضة .

وقال الشافعية (١) : إن كان المصلي في صلاة نافلة ، ثم أقيمت الجماعة : فإن لم يخش فوات الجماعة ، أتم النافلة ، ثم دخل في الجماعة .

وإن خشي فوات الجماعة ، قطع النافلة ؛ لأن الجماعة أفضل .

وإن دخل في فرض الوقت ثم أقيمت الجماعة: فالأفضل أن يقطع ، ويدخل في الجماعة . وفي المذهب الجديد وهو الأصح: له أن ينوي الدخول في الجماعة من غير أن يقطع صلاته عنفرداً ، ثم يصير أن يقطع صلاته عنفرداً ، ثم يصير إماماً ، بأن يجيء من يأتم به ، جاز أن يصلي بعض صلاته منفرداً ، ثم يصير مأموماً ، ومن المقرر عندهم أنه يجوز أن يغير ترتيب صلاته بالمتابعة ، كالمسبوق بركعة .

وإن حضر وقد أقيت الصلاة ، لم يشتغل عنها بنافلة ، لقول هُ عَلِيْكُمْ : « إذا أقيت الصلاة ، فلا صلاة إلا المكتوبة »(٢) .

وقال الحنابلة (۱) : إذا شرع المؤذن في إقامة الصلاة التي يريد الصلاة مع إمامها ، وفقاً لرواية ابن حبان بلفظ « إذا أخذ المؤذن في الإقامة » ، فلا صلاة إلا المكتوبة ، فلا يشرع في نفل مطلق ولا سنة راتبة من سنة فجر أو غيرها ، في المسجد أو غيره ولو ببيته ، لعموم الحديث السابق : « إذا أقيت الصلاة .. » ، فإن شرع في نافلة بعد الشروع في الإقامة ، لم تنعقد ، لما روي عن أبي هريرة « وكان عمر يضرب على كل صلاة بعد الإقامة » .

<sup>(</sup>١) المهذب : ٩٤/١ ، المجموع : ١٠٥/٤ ـ ١١٠

<sup>(</sup>٢) متفق عليه بين الشيخين عن أبي هريرة

<sup>(</sup>٣) كشاف القناع : ٥٣٩/١ وما بعدها .

وإن أقيمت الصلاة ، وهو في النافلة ، ولو كان خارج المسجد ، أتمها خفيفة ، ولو فاتته ركعة ، لقوله تعالى : « ولا تبطلوا أعمالكم » ولا يزيد على ركعتين ، فإن كان شرع في الركعة الثالثة ، أتمها أربعاً ، لأنها أفضل من الثلاث . فإن سلم من ثلاث ركعات ، جاز نصاً في المسألتين ، إلا أن يخشى المتنفل فوات ما تدرك به الجماعة ، فيقطعها ؛ لأن الفرض أهم .

وللحنفية تفصيل خاص ، يشبه في قطع الفريضة مذهبي المالكية والشافعية في الجملة ، ويستقل في ضرورة صلاة سنة الفجر ، وهو مايأتي (١) :

إذا شرع المصلى في أداء فرض أو قضائه منفرداً ، ثم أقيت الجماعة : فإن شرع في صلاة الفجر أو المغرب: فإن كان في الركعة الأولى ، ولو بعد السجود ، فعليه أن يقطع صلاته بتسلية ، ثم يدخل مع الجاعة . وإن كان في الركعة الثانية ، قطعها أيضاً إن كان قبل السجود ، وأتمها منفرداً إن كان بعد السجود .

وإن شرع في صلاة رباعية كالظهر أو العصر: فإن كان المنفرد قبل السحود في الركعة الأولى (٢) ، قطع صلاته ولحق الإمام . وإن كان بعد السجود أتم الركعتين أي صلى شفعاً وسلم ، ودخل مع الجماعة إحرازاً لفضيلة الجماعة ، وصار ماصلاه نفلاً ، صيانة للمؤدى عن البطلان .

وإن قام للثالثة ، فأقيت الجماعة قبل سجوده ، قطع قائمًا بتسلية واحدة . أما إن أتم الركعة الثالثة من الرباعية أو من المغرب ، فإنه يتم صلاته منفرداً ؛ لأن للأكثر حكم الكل. ثم يصلي مع الجماعة نافلة ؛ لأن الفرض لايتكرر في وقت واحد ، بدليل ماقال يزيد بن الأسود : شهدت مع الني عَلَيْ حَجَّتُه ، فصليت

\_ 171 \_

<sup>(</sup>١) فتح القدير : ١ / ٣٢٥ ـ ٣٤٢ ، تبيين الحقائق : ١ / ١٨٠ ـ ١٨٤ ، مراقي الفلاح : ص ٧٧ ومابعدها . (٢) عبارتهم في ذلك : ثم لم يقيد الركعة الأولى بالسجدة ، يقطع ويشرع مع الإمام ، وهو الصحيح .

الفقه الإسلامي جـ٢ (١١)

معه صلاة الصبح في مسجد الخيف ، فلما قضى صلاته ، انحرف ، فإذا هو برجلين في أُخرى القوم لم يصليا ، فقال : علي بها ، فجيء بها تُرعَد فرائصها(۱) ، فقال : مامنعكا أن تصليا معنا ؟ فقالا : يارسول الله ، إنا كنا قد صلينا في رحالنا ، قال : فلا تفعلا ، إذا صليتا في رحالكا ، ثم أتيتا مسجد جماعة ، فصليا معهم ، فإنها لكا نافلة(۱) .

ومن دخل المسجد ، والصلاة تقام ، اشترك مع الجماعة ويترك السنة ، لأنه يؤديها بعد الفرض والسنة البعدية ، إلا سنة الفجر ، فإنه يصليها عند باب المسجد ، ثم يدخل ، إذا لم يخف فوت الجماعة ، لأنه أمكنه الجمع بين الفضيلتين . فإن خشي فوت الجماعة ، دخل مع الإمام في الفريضة ؛ لأن ثواب الجماعة أعظم ، والوعيد بالترك ألزم .

وإذا فاتته ركعتا الفجر ، لايقضيها قبل طلوع الشمس ؛ لأنه يبقى نفلاً مطلقاً ، وهو مكروه بعد الصبح ، ولابعد ارتفاع الشمس عند أبي حنيفة وأبي يوسف ؛ لأن الأصل في السنة ألا تقضى ، لاختصاص القضاء بالواجب ، والرسول على السنة تبعاً للفرض غداة طلوع الشمس عليه ليلة التعريس ألى الوادي ، فبقي ماعداه على الأصل : وهو عدم القضاء ، وعلى هذا فلا تقضى سنة الفجر إلا تبعاً للفرض إذا فاتت مع الفرض .

وقال محمد : أحب إلى أن يقضيها (أي ركعتي الفجر) إلى وقت الزوال ، لأنه عليه السلام قضاهما بعد ارتفاع الشمس غداة ليلة التعريس .

<sup>(</sup>١) الفرائص : جمع فريصة : وهي اللحمة من الجنب والكتف التي لاتزال ترعد أي تتحرك من المدابة ، واستعير للإنسان ؛ لأن له فريصة ، وهي ترجف عند الخوف . وسبب ارتعاد فرائصها : ما اجتمع في رسول الله ﷺ من الهيبة العظية والحرمة الجسية ، لكل من رآه ، مع كثرة تواضعه .

<sup>(</sup>٢) رواه الخسة إلا ابن ماجه (نيل الأوطار: ٣ / ٩٢).

<sup>(</sup>٣) التعريس : نزول القوم في السفر من آخر الليل يقعون فيه وقعة للاستراحة ثم يرتحلون .

وإن شرع في سنة الظهر القبلية ، فأقيت الجماعة ، أو في سنة الجمعة فصعد الخطيب المنبر ، سلم بعد ركعتين وهو الأوجه ، ثم قضى السنة أربعاً بعد أداء الفرض والسنة البعدية ، حتى لايفوت فرض الاستاع والأداء على وجه أكمل . وهذا رأي أبي حنيفة وأبي يوسف . وعند محمد : تقضى قبل السنة البعدية . قال الشلبي (۱) : والأولى تقديم الركعتين أي السنة البعدية ؛ لأن الأربع أي السنة القبلية فاتت عن الموضع المسنون ، فلاتفوت الركعتان أيضاً عن موضعها قصداً بلا ضروروة .

## تاسعاً ـ تكرار الجماعة في المسجد:

عرفنا في مكروهات الصلاة سابقاً أن الحنفية (٢) قالوا: يكره تكرار الجماعة بأذان وإقامة في مسجد مَحِلَّة ، إلا إذا صلى بها فيه أولاً غير أهله ، أو أهله لكن بخافتة الأذان ، أو كرر أهله الجماعة بدون الأذان والإقامة ، أو كان مسجد طريق ، أو مسجداً لا إمام له ولامؤذن ، ويصلي الناس فيه فوجاً فوجاً ، والأفضل أن يصلى كل فريق بأذان وإقامة على حِدة .

والمراد بمسجد المحلة: ماله إمام وجماعة معلومون. والكراهة إذا تكرر الأذان ، فلو صلى جماعة في مسجد المحلة بغير أذان أبيح ، لكن ظاهر الرواية عند الحنفية أنه مكروه ، فما يفعل في بعض المساجد من الصلاة بأئمة متعددة وجماعات مترتبة مكروه عندهم .

ودليلهم : أنه عليه الصلاة والسلام كان قد خرج ، ليصلح بين قوم ، فعاد إلى السجد ، وقد صلى أهل المسجد ، فرجع إلى منزله ، فجمع أهله وصلى . ولو جاز

<sup>(</sup>١) حاشية الشلى على تبيين الحقائق: ١ / ١٨٣ .

<sup>(</sup>٢) الدر الختار ورد المحتار : ١ / ١٦٥ .

ذلك لما اختار الصلاة في بيته على الجماعة في المسجد . ولأن ذلك حامل على تكثير الجماعة ، فلو أبيح التكرار بدون كراهة لايجتمع الناس ، لعلمهم أن الجماعة لاتفوتهم .

أما مسجد الشارع ، فالناس فيه سواء ، لا اختصاص له بفريق دون فريق . وعلى هذا لايكره تكرار الجماعة في مساجد الطرق : وهي ماليس لها إمام وجماعة معينون .

وقال المالكية (١): يكره تكرار الجماعة في مسجد له إمام راتب ، وكذلك يكره إقامة الجماعة قبل الإمام الراتب ، ويحرم إقامة جماعة مع جماعة الإمام الراتب . والقاعدة عنده : أنه متى أقيت الصلاة مع الإمام الراتب ، فلا يجوز إقامة صلاة أخرى فرضاً أو نفلاً ، لاجماعة ولافرادى . ومن صلى جماعة مع الإمام الراتب ، وجب عليه الخروج من المسجد ، لئلا يؤدي إلى الطعن في الإمام . وإذا دخل جماعة مسجداً ، فوجدوا الإمام الراتب قد صلى ، ندب لهم الخروج ليصلوا جماعة خارج المسجد ، إلا المساجد الثلاثة ( المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى ) ، فيصلون فيها فرادى ، إن دخلوها ؛ لأن الصلاة المنفردة فيها أفضل من جماعة غيرها .

وإذا تعدد الأئمة الراتبون ، بأن يصلي أحدهم بعد الآخر ، كره على الراجح . ويكره تعدد الجماعات في وقت واحد ، لما فيه من التشويش .

ولا يكره تكرار الجماعة في المساجد التي ليس لها إمام راتب.

وقال الشافعية (٢): يكره إقامة الجماعة في مسجد بغير إذن إما من الراتب

<sup>(</sup>١) الشرح الصغير : ١ / ٤٣٢ ، ٤٤٢ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) مغنى الحتاج : ١ / ٣٣٤ ، المهذب : ١ / ٩٥ .

مطلقاً قبله أو بعده أو معه ، ولا يكره تكرار الجماعة في المسجد المطروق في ممر الناس ، أو في السوق ، أو فيا ليس له إمام راتب ، أو له وضاق المسجد عن الجميع ، أو خيف خروج الوقت ؛ لأنه لا يحمل التكرار على المكيدة .

وقال الحنابلة (۱): يحرم إقامة جماعة في مسجد قبل إمامه الراتب إلا بإذنه ، لأنه بمنزلة صاحب البيت ، وهو أحق بها ، لقوله عَلَيْ : « لا يؤمن الرجل الرجل في بيته إلا يإذنه »(۱) ، ولأنه يؤدي إلى التنفير عنه ، وكذلك يحرم إقامة جماعة أخرى أثناء صلاة الإمام الراتب ، ولاتصح الصلاة في كلتا الحالتين . وعلى هذا فلا يحرم ولا تكره الجماعة يإذن الإمام الراتب ؛ لأنه مع الإذن يكون المأذون نائباً عن الراتب ، ولا تحرم ولا تكره أيضاً إذا تأخر الإمام الراتب لعذر ، أو ظن عدم حضوره ، أو ظن حضوره ولم يكن يكره أن يصلي غيره في حال غيبته .

ولا يكره تكرار الجماعة بإمامة غير الراتب بعد انتهاء الإمام الراتب ، إلا في مسجدي مكة والمدينة فقط ، فإنه تكره إعادة الجماعة فيها ، رغبة في توفير الجماعة ، أي لئلا يتوانى الناس في حضور الجماعة مع الراتب في المسجدين إذا أمكنهم الصلاة في جماعة أخرى ، وذلك إلا لعذر كنوم ونحوه عن الجماعة ، فلا يكره لمن فاتته إعادتها بالمسجدين .

ويكره تعدد الأعمة الراتبين بالمسجدين المذكورين ، لفوات فضيلة أول الوقت لمن يتأخر ، وفوات كثرة الجمع ، وإن اختلفت المذاهب .

ويكره للإمام إعادة الصلاة مرتين ، بأن يؤم بالناس مرتين في صلاة

<sup>(</sup>١) كشاف القناع : ١ / ٥٣٦ ـ ٥٣٩ ، المغنى : ١ / ١٨٠ .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود عن أبي هريرة عن النبي عَلِيْجُ قـال : « لايحل لرجل يؤمن بـالله واليوم والآخر أن يؤم قومـاً الا بإذنهم ، ولايخص نفسه بدعوة دونهم ، فإن فعل فقد خانهم » ( نيل الأوطار : ٣ / ١٥٩ ) .

واحدة ، بأن ينوي بالثانية عن فائتة أو غيرها ، وبالأولى فرض الوقت . والأئمة متفقون على أنه بدعة مكروهة .

## عاشراً ـ إعادة المنفرد الصلاة جماعة :

اتفق الفقهاء على أنه يجوز لمن صلى منفرداً أن يعيد الصلاة في جماعة وتكون الثانية نفلاً ، عملاً بماثبت في السنة في حديث يزيد بن الأسود السابق ، وفي حديث آخر : أن رجلاً جاء إلى المسجد بعد صلاة النبي عليه العصر ، فقال : « من يتصدق على هذا ، فيصلي معه ؟ فصلى معه رجل من القوم »(١) .

## ولكن للفقهاء تفصيل في إعادة الصلاة :

قال الحنفية (١) يجوز للمنفرد إعادة الصلاة مع إمام جماعة ، وتكون صلاته الثانية نفلاً بدليل حديث يزيد بن الأسود السابق في بحث إدراك الفريضة ، والذي قال فيه النبي عَلِيليًّ لرجلين في أخريات الصفوف ، لم يصليا معه صلاة الظهر : « إذا صليتما في رحالكما ، ثم أتيتما مسجد جماعة ، فصليا معهم فإنها لكما نافلة » . وإذا كانت نفلاً ، أعطيت حكم النافلة ، فتكره إعادة صلاة العصر ؛ لأن النفل ممنوع بعد العصر ، وتكره صلاة النفل خلف النفل إذا كانت الجماعة أكثر من ثلاثة ، وإلا فلاتكره إن أعادوها بدون أذان ، وتكره مطلقاً إن أعادوها بأذان . وتجوز إذا كان إمامه يصلي فرضاً ، لانفلاً ؛ لأن صلاة النافلة خلف الفرض غير مكروهة .

وقال المالكية (٢٠) : من صلى في جماعة لم يعد في أخرى إلا إذا دخل أحد الساجد الثلاثة فيندب له الإعادة . ومن صلى منفرداً جازت له الإعادة في

<sup>(</sup>١) رواه أحمد وأبو داود ، والترمذي وحسنه ، من حديث أبي سعيد الخدري ، وإسناده جيد .

<sup>(</sup>۲) فتح القدير: ١ / ٣٣٧ .

<sup>(</sup>٣) بداية المجتهد : ١ / ١٣٧ ومابعدها ، القوانين الفقهية : ص ٦٨ ، الشرح الصغير : ١ / ٤٢٧ ومابعدها .

جماعة : اثنين فأكثر ، لا مع واحد ، إلا إذا كان إماماً راتباً بمسجد ، فيعيد معه ؛ لأن الراتب كالجماعة ، ويعيد كل الصلوات غير المغرب ، والعشاء بعد الوتر ، فتحرم إعادتها لتحصيل فضل الجماعة ، أما المغرب فلاتعاد ؛ لأنها تصير مع الأول شفعاً ؛ لأن المعادة في حكم النفل ، والعشاء تعاد قبل الوتر ، ولاتعاد بعده ؛ لأنه إن أعاد الوتر يلزم مخالفة قوله علي : « لاوتران في ليلة » ، وإن لم يعده ، لزم مخالفة : « اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتراً »

ولكل منفرد إعادة الصلاة إلا من صلى منفرداً في أحد المساجد الثلاثة ، فلايندب له إعادتها جماعة خارجها ، ويندب إعادتها جماعة فيها .

ويعيد إذا كان مأموماً ، ولا يصح أن يكون إماماً كما قبال الحنفية . وينوي المعيد الفرض ، مفوضاً لله تعالى في قبول أي الصلاتين .

وقال الشافعية (۱): يسن للمصلي وحده ، وكذا للجاعة في الأصح: إعادة الفرض بنية الفرض في الأصح مع منفرد أو مع جماعة يدركها في الوقت ولو ركعة فيه على الراجح ، ولو كان الوقت وقت كراهة ، وتكون الإعادة مرة واحدة على الراجح ، ولايندب أن يعيد الصلاة المنذورة ولاصلاة الجنازة ، إذ لا يتنفل بها ، ويشترط أن تكون الصلاة الثانية صحيحة وإن لم تغن عن القضاء ، وألا ينفرد وقت الإحرام بالصلاة الثانية عن الصف مع إمكان دخوله فيه ، وأن تكون الصلاة الثانية من قيام لقادر ، وأن تكون الجماعة مطلوبة في حق من تعيدها ، فإن كان عارياً فلا يعيدها في غير ظلام . ويصح أن يكون المعيد إماماً .

وإذا صلى وأعاد مع الجماعة ، فالفرض هو الأول في المذهب الجديد ، لخبر يزيد بن الأسود السابق ، إذ اعتبر النبي فيه الصلاة الثانية نافلة ، ولأنه أسقط

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج : ١ / ٢٣٣ ومابعدها ، المهذب : ١ / ٩٥ .

الفرض بالصلاة الأولى ، فوجب أن تكون الثانية نفلاً . وينوي إعادة الصلاة المفروضة ، حتى لاتكون نفلاً مبتدءاً .

وقال الحنابلة (۱) : يستحب لمن صلى فرضه منفرداً أو في جماعة أن يعيد الصلاة إذا أقيت الجماعة وهو في المسجد ، ولو كان وقت الإعادة وقت نهي ، سواء أكانت الإعادة مع الإمام الراتب أو غيره ، إلا المغرب ، فلاتسن إعادتها ؛ لأن المعادة تطوع ، وهو لا يكون بوتر . وتكون صلاته الأولى فرضه ، لحديث يزيد ابن الأسود السابق . وينوي بالثانية كونها معادة ؛ لأن الأولى أسقطت الفرض . وإن نوى المعادة نفلاً صح ، لمطابقته الواقع ، وإن نواها ظهراً مثلاً ، صحت ، وكانت نفلاً .

أما من كان خارج المسجد ، فوجد جماعة تقام : فإن كان الوقت وقت نهي ، لم يستحب له الدخول ، حتى تفرغ الصلاة ، وتحرم عليه الإعادة ولم تصح ، سواء قصد بدخوله المسجد تحصيل الجماعة أم لا . وأما إذا لم يكن الوقت وقت نهي ، وقصد المسجد للإعادة ، فلاتسن له الإعادة ، وإن لم يقصد ذلك ، كانت الإعادة مسنونة .

# الحادي عشر ـ وقت استحباب القيام للجاعة أو للصلاة:

عرفنا في بحث أحكام الإقامة للصلاة أن للفقهاء آراء أربعة في وقت استحباب القيام لصلاة الجاعة ، نوجزها هنا :

ذهب الحنفية : إلى أن المصلي يقوم عند «حي على الفلاح » وبعد قيام الإمام .

وذهب الحنابلة : إلى أنه يقوم عند « قد قامت الصلاة » .

<sup>(</sup>١) كشاف القناع : ١ / ٥٣٧ ومابعدها .

ورأى الشافعية : أنه يقوم بعد انتهاء المقيم من الإقامة .

وقال المالكية: ذلك موكول إلى قدر طاقة الناس ، حال الإقامة أو أولها أو بعدها ، إذ ليس في هذا شرع مسموع إلا حديث أبي قتادة السابق: أنه عليه الصلاة والسلام قال: « إذا أقيت الصلاة فلاتقوموا حتى تروني » قال ابن رشد: فإن صح هذا ـ وقد بينا أنه حديث متفق عليه ـ وجب العمل به ، وإلا فالمسألة باقية على أصلها المعفو عنه ، أعني أنه ليس فيها شرع ، وأنه متى قام كل واحد ، فحسن (۱)

## الثاني عشر ـ أعذار ترك الجماعة والجمعة :

يعذر المرء بترك الجعة والجماعة ، فلا تجبان للأسباب الآتية(٢) :

أ ـ المرض الذي يشق معه الحضور كمشقة المطر ، وإن لم يبلغ حداً يسقط القيام في الفرض ، بخلاف المرض الخفيف كصداع يسير وحمى خفيفة فليس بعذر . ومثله تمريض من لامتعهد له ولو غير قريب ونحوه ؛ لأن دفع الضرر عن الآدمي من المهات ، ولأنه يتألم على القريب أكثر مما يتألم بذهاب المال . وغير القريب كالزوجة والصهر والصديق والأستاذ .

ودليل عذر المرض: قوله تعالى: ﴿ وماجعل عليكم في الدين من حرج ﴾ وأنه عليه الله عن المرض تخلف عن المسجد، وقال: « مروا أبا بكر فليصل بالناس »(١) و يعذر في ذلك خائف حدوث المرض ، لما روى ابن عباس: أن النبي

<sup>(</sup>١) بداية المجتهد : ١ / ١٤٥ .

<sup>(</sup>٢) الدر الختار: ١ / ٥١٩ ومابعها ، مراقي الفلاح: ص ٤٨ ، البدائع: ١ / ١٥٥ ، مغني المحتاج: ٢٣٤ ـ ٢٣٢ ، المهذب: ١ / ١٥٥ ، المجموع: ٤ / ١٠٠ ، كشاف القناع: ١ / ٥٨٣ ـ ٥٨٧ ، الحضرمية: ص ٦٦ ، القوانين الفقهية: ص ٦٦ ومابعها ، الشرح الصغير: ١ / ٥١٤ ـ ٥١٦ .

<sup>(</sup>٣) متفق عليه .

عَيِّهُ فسر العذر: بالخوف والمرض (۱) . فلاتجب الجماعة على مريض ومقعد وزمن ومقطوع يد ورجل من خلاف أو رجل فقط ، ومفلوج وشيخ كبير عاجز وأعمى وإن وجد قائداً في رأي الحنفية ، ولا يعذر حينئذ عند الحنابلة والمالكية والشافعية في ترك الجمعة دون الجماعة كا سيأتي .

أن يخاف ضرراً في نفسه أو ماله أو عرضه أو مرضاً يشق معه الذهاب
 أن يخاف ضرراً في نفسه أو ماله أو عرضه أو مرضاً يشق معه الذهاب
 أن النبي عَلَيْكِ قال : « من سمع النداء ، فلم يجبه ، فلاصلاة له إلا من عذر ، قالوا : يارسول الله ، وما العذر ؟
 قال : خوف أو مرض » .

فلاتجب الجماعة والجمعة بسبب خوف ظالم ، وحبس معسر ، أو ملازمة غريم معسر ، وعُرْي ، وخوف عقوبة يرجى تركها كتعزير لله تعالى ، أو لآدمي ، وقود (قصاص) وحد قذف مما يقبل العفو إن تغيب أياماً ، وخوف زيادة المرض أو تباطئه . فإن لم يتضرر المريض بإتيانه المسجد راكباً أو محولاً أو تبرع أحد بأن يركبه أو يحمله أو يقوده إن كان أعمى ، لزمته عند الحنابلة والمالكية والشافعية الجمعة لعدم تكررها دون الجماعة . ولاتجب الجماعة والجمعة بسبب الخوف عن الانقطاع عن الرفقة في السفر ولو سفر نزهة . أو بسبب الخوف من تلف مال كخبز في تنور ، وطبيخ على نار ونحوه ، أو الخوف من فوات فرصة كالخوف من ذهاب شخص يدله على ضائع في مكان ما .

" - المطر ، والوَحَل ( الطين ) والبرد الشديد ، والحر ظهراً ، والريح الشديدة في الليل لا في النهار ، والظلمة الشديدة ، بدليل ماروى ابن عمر رضي الله عنه ، قال : « كنا إذا كنا مع رسول الله عليه في سفر ، وكانت ليلة مظلمة أو

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود وغيره ، وفي إسناده رجل مدلس ، ولم يضعفه أبو داود .

مطيرة ، نادى مناديه : أن صلوا في رحالكم  $^{(1)}$  ، والثلج والجليد كالمطر .

غ ـ مدافعة الأخبثين ( البول والغائط ) أو أحدها ، لأن ذلك يمنعه من إكال الصلاة وخشوعها . وحضور طعام تتوقه نفسه ، أي جوع وعطش شديدان ، لخبر أنس في الصحيحين : « لاتعجلن حتى تفرغ منه » ، وإرادة سفر ، ويخشى أن تفوته القافلة أي تأهب لسفر مع رفقة ترحل ، أما السفر نفسه فليس بعذر ، وغلبة نعاس ومشقة ؛ لأن رجلاً صلى مع معاذ ، ثم انفرد ، فصلى وحده عند تطويل معاذ ، فلم ينكر عليه النبي عَلِيلية حين أخبره . لكن الصبر والتجلد على دفع النعاس ، والصلاة جماعة أفضل ، لما فيه من نيل فضل الجماعة . وأضاف الحنفية : واشتغاله بالفقه لإبغيره .

ه ً ـ أكل منتن في ان لم يكنه إزالته ، ويكره حضور المسجد لمن أكل ثوماً أو بصلاً أو فجلاً ونحوه ، حتى يذهب ريحه ، لتأذي الملائكة بريحه ، ولحديث : « من أكل ثوماً أو بصلاً ، فليعتزلنا ، وليعتزل مسجدنا ، وليقعد في بيته » (۱) ومثله جزار له رائحة منتنة ، ونحوه من كل ذي رائحة منتنة ، لأن العلة الأذى . وكذا من به برص أو جذام يتأذى به قياساً على أكل الثوم ونحوه بجامع الأذى .

أ ـ الحبس في مكان ، لقوله تعالى : ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾ .

٧ً ـ أضاف الشافعية: تقطير سقوف الأسواق والزلزلة ، والسموم: وهي ريح حارة ليلاً أو نهاراً ، والبحث عن ضالة يرجوها ، والسعي في استرداد مغصوب ، والسمن المفرط ، والهم المانع من الخشوع ، والاشتغال بتجهيز ميت ،

<sup>(</sup>١) رواه البخاري ومسلم ، ولفظها : « ألا صلوا في الرحال » والرحال : المنازل ، سواء أكانت من مدر (طين ) أو شعر أو وبر أو غير ذلك . ورواه ابن ماجه بإسناد صحيح ، ولم يقل : في السفر . وهناك أحاديث أخرى في الموضوع (نيل الأوطار : ٣ / ١٥٥ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري ومسلم عن جابر ، وفي لفظ : « من أكل من هذه الشجرة الخبيثة فلايقربن مصلانا » .

وجود من يؤذيه في طريقه أو في المسجد ، وزفاف زوجته إليه في الصلاة الليلية ، وتطويل الإمام على المشروع ، وترك سنة مقصودة ، وكونه سريع القراءة والمأموم بطيئاً ، أو ممن يكره الاقتداء به ، وكونه يخشى وقوع فتنة له أو به .

وأيدهم الخنابلة في عذر تطويل الإمام ، وزفاف الزوجة أو العروس . وتسقط الجمعة والجماعة عند المالكية لمدة ستة أيام بسبب الزفاف ، ولاتسقط عن العروس في السابع على المشهور . وأضافوا كالشافعية : يعذر من عليه قصاص (قود) إن رجا العفو عنه ، ومن عليه حد القذف ، إن رجا العفو أيضاً ؛ لأنه حق آدمي . أما من عليه حد لله تعالى كحد الزنا وشرب الخمر وقطع السرقة ، فلا يعذر في ترك الجمعة ولا الجماعة ؛ لأن الحدود لا يدخلها المصالحة ، بخلاف القصاص .

وخلاصة مايسقط به حضور الجماعة عند الحنفية: واحد من ثمانية عشر أمراً: مطر، وبرد، وخوف، وظلمة، وحبس، وعمى، وفلج، وقطع يد ورجل، وسقام، وإقعاد، ووحل، وزمانة، وشيخوخة، وتكرار فقه بجماعة تفوته، وحضور طعام تتوقه نفسه، وإرادة سفر، وقيامه بمريض، وشدة ريح ليلاً لانهاراً. وإذا انقطع عن الجماعة لعذر من أعذارها المبيحة للتخلف يحصل له ثوابها.

#### المطلب الثاني - الإمامة :

تعريفها ، نوعاها ، شروط الأئمة أو من تصح إمامته ، الأحق بالإمامة ، مكروهات الإمامة ومن تكره إمامته ، متى تفسد صلاة الإمام دون المؤتم ، ماتفسد به صلاة الإمام والمأمومين ، مايحمله الإمام عن المأموم ، الأحكام الخاصة بالإمام .

## أولاً \_ تعريف الإمامة ونوعاها:

كل من يقتدى به ويتبع في خير أو شر ، فهو إمام ، قال الله تعالى : ﴿ وجعلنا منهم أمَّة يَدْعون إلى النار ﴾ .

والإمامة نوعان (١) : كبرى وصغرى .

فالكبرى: استحقاق تصرف عام على الأنام أي على الخلق ، والمقصود بالتصرف العام: طاعة الإمام. أو هي رياسة عامة في الدين والدنيا ، خلافة عن النبي على الله المامة الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا.

وتعيين الإمام واجب شرعي من أهم الواجبات باتفاق العلماء (٢) ، ويشترط كونه مسلماً حراً ذكراً عاقلاً بالغاً ، قادراً ، قرشياً ، ولا يشترط كونه هاشمياً علوياً (أي من أولاد علي كا قال به بعض الشيعة ) معصوماً كا قالت الإمامية والاسماعلية . ويكره تقليد الفاسق ، ويعزل بالفسق إلا لفتنة ، ويجب أن يدعى له بالصلاح . وتصح الإمامة بأحد أمور ثلاثة :

اختيار أهل الحل والعقد ، والوراثة ( الإمامة بالعهد ) ، والغلبة والقهر للضرورة . بلامبايعة أهل الحل والعقد (٤) .

والإمامة الصغرى : هي إمامة الصلاة ، وهي ارتباط صلاة المؤتم بالإمام .

<sup>(</sup>١) الدر الختار ورد الحتار : ١ / ١١١ ـ ٥١٣ .

<sup>(</sup>٢) الأحكام السلطانية : ص ٣ .

<sup>(</sup>٣) المرجعان السابقان ، الأحكام السلطانية لأبي يعلى : ص ٣ .

<sup>(</sup>٤) المراجع السابقة .

#### ثانياً ـ شروط صحة الإمامة أو الجماعة :

تصح إمامة الإمام بالشروط التالية(١):

1 - الإسلام: فلاتصح إمامة الكافر بالاتفاق. وذكر الحنابلة (٢): إذا صلى خلف من شك في إسلامه ، أو كونه خنثى ، فصلاته صحيحة ، مالم يبن كفره ، وكونه خنثى مشكلاً ؛ لأن الظاهر من المصلين الإسلام ، سيا إذا كان إماماً ، والظاهر السلامة من كونه خنثى ، سيا من يؤم الرجال . فإن تبين بعد الصلاة أنه كان كافراً أو خنثى مشكلاً فعليه الإعادة . ويحكم بإسلام الشخص بالصلاة ، سواء أكان في دار الحرب أم في دار الإسلام ، وسواء صلى جماعة أو منفرداً ، فإن أقام بعد ذلك على الإسلام ، فلاكلام ، وإن لم يقم عليه ، فهو مرتد ، يجري عليه أحكام المرتدين . وإن مات قبل ظهور ماينا في الإسلام فهو مسلم ، يرثه ورثته المسلمون دون الكافرين .

وكذلك قال الشافعية (٢): لو بان كون الإمام كافراً أو امرأة ، وجبت إعادة الصلاة .

٢ - العقل: فلاتصح الصلاة خلف مجنون ؛ لأن صلاته لنفسه باطلة . فإن كان جنونه متقطعاً ، صحت الصلاة وراءه حال إفاقته ، ولكن يكره الاقتداء به ، لئلا يعرض الصلاة للإبطال في أثنائها ، لوجود الجنون فيها ، والصلاة صحيحة ؛ لأن الأصل السلامة ، فلاتفسد بالاحتال . ويلاحظ أن عدّ هذين

<sup>(</sup>۱) الدر الختار: ١ / ٥١٣ ومابعدها ، و ٥٣٩ ـ ٥٥٤ ، اللباب : ١ / ٨٦ ، البدائع : ١ / ١٥٦ ومابعدها ، الشرح الصغير: ١ / ٤٣٦ ، ١٣٦ ، ١١ ، ١٨٢ ، ١٤١ ، ١٨٢ ، ١٤١ . ١ / ١٩٧ ، مغني المحتساج: ١ / ٢٨٧ ، ١٤١ . ٢٢٨ ، ٢٤١ . ٢١٨ كشاف القناع : ١ / ١٩٧ ـ ٢٠١ ، ١٦٥ ـ ٢٠٥ ، ١٥٠ ، ١٨٥ ، المجموع : ١ / ١٩٧ . ١٦٢ . ١٩٧ . ١٩٢ . ١٦٢ . ١٦٢ .

<sup>(</sup>٢) المغني : ١ / ٢٠٠ ومابعدها .

<sup>(</sup>٣) مغني المحتاج : ١ / ٢٤١ .

الشرطين من شروط الإمام مسامحة ، إذ هما شرطان في الصلاة مطلقاً . والمعتوه والسكران مثل المجنون لاتصح الصلاة خلفها ، كا لاتصح صلاتها .

٣ ـ البلوغ: فلاتصح إمامة الميز عند الجهور للبالغ، في فرض أو نفل عند الحنفية، وفي فرض فقط عند المالكية والحنابلة، أما في النفل ككسوف وتراويح فتصح إمامته لمثله، لأنه متنفل يؤم متنفلاً، ودليلهم ماروى الأثرم عن ابن مسعود وابن عباس: « لا يؤم الغلام حتى يحتلم » ولأن الإمامة حال كال، والصبي ليس من أهل الكمال، ولأنه لا يؤمن الصبي لإخلاله بشروط الصلاة أو القراءة.

وقال الشافعية : يجوز اقتداء البالغ بالصبي الميز ، لما روي عن عمرو بن سلمة قال : أممت على عهد رسول الله عَلَيْهُ وأنا غلام ابن سبع سنين (١) » والأصح صحة إمامة الصبي عندهم في الجمعة أيضاً ، مع الكراهة .

3 - الذكورة المحققة إذا كان المقتدي به رجلاً أو خنثى: فلاتصح إمامة المرأة والخنثى للرجال ، لا في فرض ولا في نفل . أما إن كان المقتدي نساء فلاتشترط الذكورة في إمامهن عند الجمهور ، فتصح إمامة المرأة للنساء عندهم ، بدليل ماروي عن عائشة وأم سلمة وعطاء: أن المرأة تؤم النساء ، وروى الدارقطني عن أم ورقة: أنه عليلية « أذن لها أن تؤم نساء دارها » .

ولاتكره عند الشافعية جماعة النساء ، بل تستحب وتقف وسطهن (۱) ، وروي عن أحمد روايتان (۱) : رواية أن ذلك مستحب ، ورواية أن ذلك غير مستحب .

<sup>(</sup>١) رواه البخاري في صحيحه عن جابر ، ورواه البخاري والنسائي بنحوه عن عمرو بن سلمة ( نيل الأوطار : ٣ / ١٦٥ ) .

<sup>. (</sup>٢) المجموع : ٤ / ٩٦ .

<sup>(</sup>٣) المغني : ١ / ٢٠٢ ، كشاف القناع : ١ / ٢٠٤ .

وقال الحنفية (١): يكره تحريماً جماعة النساء وحدهن بغير رجال ولو في التراويح ، في غير صلاة الجنازة ، فلاتكره فيها ؛ لأنها فريضة غير مكررة ، فإن فعلن وقفت الإمام وسطهن كا يصلى للعراة . ودليل الكراهة : قول عيالية : « صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها ، وصلاتها في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها » (١) ، ولأنه يلزمهن أحد محظورين : إما قيام الإمام وسط صلاتها في بيتها » (١) ، ولأنه يلزمهن أحد محظورين : إما قيام الإمام وسط الصف ، وهو مكروه ، أو تقدم الإمام ، وهو أيضاً مكروه في حقهن ، فصرن كالعراة لم يشرع في حقهن الجماعة أصلاً ، ولهذا لم يشرع لهن الأذان ، وهو دعاء إلى الجماعة ، ولولا كراهية جماعتهن لشرع .

كا يكره عندهم حضورهن الجماعة مطلقاً ولو الجمعة والعيد والوعظ ليلاً ، أما نهاراً فجائز إن أمنت الفتنة ، على المذهب المفتى به كا بينا سابقاً ، وتكره أيضاً إمامة الرجل لهن في بيت ليس معهن رجل غيره ، ولامحرم منه كأخته أو زوجته ، فإذا كان معهن واحد ممن ذكر ، أو أمهن في المسجد ، لايكره ، وهذا موافق لمذهب الحنابلة ؛ لأنه على أن يخلو الرجل بالأجنبية » ولما فيه من عالطة الوسواس .

٥ - الطهارة من الحدث والخبث: فلاتصح إمامة الحدث ، أو من عليه نجاسة لبطلان صلاته ، سواء عند الجمهور أكان عالماً بذلك أم ناسياً . وقال المالكية: الشرط: عدم تعمد الحدث ، وإن لم يعلم الإمام بذلك إلا بعد الفراغ من الصلاة ، فإن تعمد الإمام الحدث ، بطلت صلاته وصلاة من اقتدى به ، وإن كان ناسياً ، فصلاته صحيحة إن لم يعلم بالنجاسة إلا بعد الفراغ من الصلاة ؛ لأن

<sup>(</sup>١) تبيين الحقائق : ١ / ١٣ ، الدر الختار : ١ / ٥٢٨ ومابعدها ، اللباب : ١ / ٨٢ .

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود عن ابن مسعود ، وأخرج أحمد والطبراني من حديث أم حميد الساعدية نحوه ( نيل الأوطار : ٣ / ١٣٢ ) .

الطهارة من الخبث شرط لصحة الصلاة مع العلم فقط عندهم ، ولا يصح الاقتداء بالمحدث أو الجنب إن علم ذلك ، وتصح صلاة المقتدين ، ولهم ثواب الجماعة باتفاق المذاهب الأربعة إلا في الجمعة عند الشافعية والحنابلة إذا كان المصلون بالإمام أربعين مع المحدث أو المتنجس ، إن علموا بحدث الإمام أو بوجود نجاسة عليه ، بعد الفراغ من الصلاة ، لقوله عليه عليه ، إذا صلى الجنب بالقوم ، أعاد صلاته ، وقت للقوم صلاتهم »(١).

وقال الشافعية : لا يصح الاقتداء بمن تلزمه إعادة الصلاة كمقيم تيم لفقد الله ، ومن على بدنه نجاسة يخاف من غسلها ، ومحدث صلى لفقد الطهورين .

7 - إحسان القراءة والأركان: أي أن يحسن الإمام قراءة مالاتصح الصلاة إلا به ، وأن يقوم بالأركان ، فلا يصح اقتداء قارئ بأمي (٢) عند الجهور ، وتجب الإعادة على القارئ المؤتم به ، كا لاتصح الصلاة خلف أخرس ولو بأخرس مثله ، ولاخلف عاجز عن ركوع أو سجود أو قعود أو استقبال القبلة ، أو اجتناب النجاسة ، إلا بمثله ، فتصح الصلاة خلف الماثل ، إلا ثلاثة عند الحنفية : الخنثي المشكل والمستحاضة والمتحيرة (٢) لاحتمال الحيض .

وقال المالكية: يشترط في الإمام القدرة على الأركان، فإن عجز عن ركن منها، قولي كالفاتحة أو فعلي كالركوع أو السجود أو القيام، لم يصح الاقتداء به، إلا إذا تساوى الإمام والمأموم في العجز، فيصح اقتداء أمى عثله إن لم يوجد قارئ

<sup>(</sup>١) رواه محمد بن الحسين الحراني عن البراء بن عــازب ، وروي مثلــه عن عمر وعثمان وعلي وابن عمر ( كشـــاف القناع : ١ / ٥٦٥ ) .

<sup>(</sup>٢) الأمي : هو من لايحسن الفاتحة أو بعضها ، أو يخل بحرف منها ، وإن كان يحسن غيرها . فلايجوز لمن يحسنها أن يأتم به ، ويصح لمثله أن يأتم به .

<sup>(</sup>٣) وتسمى الضالة والمضلة : وهي من نسيت عادتها .

على الأصح ، ويصح اقتداء أخرس بمثله ، وعاجز عن القيام صلى جالساً بمثله ، إلا المومئ أي الذي فرضه الإياء من قيام أو جلوس أو اضطجاع ، فلا يصح له على المشهور الاقتداء بمثله .

٧ - كونه غير مأموم: فلا يصح الاقتداء بأموم (مقتد) بغيره ، في حال قدرته ؛ لأنه تابع لغيره يلحقه سهوه ، ومن شأن الإمام الاستقلال ، وأن يتحمل هو سهو غيره ، فلا يجتمعان ، وهذا إجماع .

أما الاقتداء بمن كان مقتدياً بالإمام ( وهو المسبوق ) بعد انقطاع القدوة : ففيه آراء .

قال الحنفية (۱): لا يجوز اقتداء المسبوق بغيره ولا الاقتداء به ، لأنه في الأصل تبع لغيره ، فهو في موضع الاقتداء ، والاقتداء بناء التحريمة على التحريمة ، فالمقتدي عقد تحريمته لما انعقدت له تحريمة الإمام ، فكلما انعقدت له تحريمة الإمام ، جاز البناء من المقتدي ، ومالا فلان

وكذلك قال المالكية (۱۱): لا يجوز الاقتداء بسبوق قام لقضاء ماعليه ، فاقتدى به غيره ، ولو لم يعلم بأن إمامه مأموم ، إلا بعد الفراغ من صلاته . أما المدرك : وهو من أدرك مع الإمام مادون ركعة ، فيصح الاقتداء به إذا قام لصلاته ، وينوي المدرك الإمامية بعد أن كان ناوياً المأمومية ؛ لأنه منفرد لم يثبت له حكم المأمومية .

وقال الحنابلة (٢): إن سلم الإمام ، فائتم أحد المصلين بصاحبه في قضاء

<sup>(</sup>١) فتح القدير : ١ / ٢٧٧ .

<sup>(</sup>٢) الشرح الصغير : ١ / ٤٣٤ .

<sup>(</sup>٢) المغني : ٢ / ١٠٥ ، ٢٣٣ ، كشاف القناع : ١ / ٣٧٦ ومابعدها .

مافاتها ، صح ، أو ائم مقيم بمثله فيا بقي من صلاتها إذا سلم إمام مسافر ، صح ذلك ؛ لأنه انتقال من جماعة إلى جماعة أخرى ، لعذر ، فجاز كالاستخلاف ، بدليل قصة أبي بكر : وهي أن النبي عَلَيْ جاء وأبو بكر في الصلاة ، فتأخر أبو بكر ، وتقدم النبي عَلَيْ ، فأم بهم الصلاة » وفعل هذا مرة أخرى ، وكلا الحديثين صحيح متفق عليها .

كا يصح الاقتداء بمن كان مسبوقاً بعد أن سلم إمامه ، أو بعد أن نوى مفارقة الإمام ، وتصح عندهم نية المفارقة ، في غير الجمعة ، أما فيها فلا يصح الاقتداء .

وقال الشافعية (۱): تنقطع القدوة بمجرد خروج الإمام من صلاته بسلام أو حدث أو غيره ، لزوال الرابطة ، وحينئذ فيسجد لسهو نفسه ، ويقتدي بغيره ، وغيره به .

والخلاصة : أن الحنفية والمالكية لا يجيزون الاقتداء بمن كان مقتدياً بعد سلام إمامه ، ويصح عند الشافعية والحنابلة ، وهو أولى .

٨ - اشترط الحنفية والحنابلة (١): السلامة من الأعذار ، كالرعاف الدائم ، وانفلات الريح ، وسلس البول ، ونحوها ، فلاتصح إمامة من قام به عذر من هذه الأعذار إلا لمعذور مثله ، بشرط أن يتحد عذرهما ؛ لأنه على « صلى بأصحابه في المطر بالإياء » ، فإن اختلف العذر لم يجز ، فيصلي من به سلس البول خلف مثله ، أما إذا صلى خلف من به السلس وانفلات الريح ، لا يجوز ؛ لأن الإمام صاحب عذرين ، والمؤتم صاحب عذر واحد . والذي يصح هو اقتداء ذي عذر ين بذي عذر ، ولاعكسه .

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج : ١ / ٢٥٩ .

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع : ٢ / ٥٦٠ ومابعدها ، ٥٧٠ ، الدر الختار ورد المحتار : ١ / ٥٤١ .

ولم يشترط المالكية هذا الشرط ، وإنما يكره أن يؤم صاحب العذر من ليس به عذر ، لأنه يصح عندهم إمامة من به سلس البول إذا لازمه ولو نصف الزمن ، وكذا من به انفلات ريح أو غير ذلك مما لاينقض الوضوء عندهم .

وكذلك لم يشترط الشافعية هذا الشرط ، فتصح إمامة صاحب العذر الذي لاتجب معه إعادة الصلاة لمقتد سليم .

9 - أن يكون الإمام صحيح اللسان ، بحيث ينطق بالحروف على وجهها ، فلاتصح إمامة الألثغ وهو من يبدل الراء غيناً ، أو السين ثاء ، أو الذال زاياً ، لعدم المساواة ، إلا إذا كان المقتدي مثله في الحال .

ويعد كالألثغ عند الحنفية: التمتام: وهو الذي يكرر التاء في كلامه، والفأفأء وهو الذي يكرر الفاء، لاتصح إمامتها عندهم إلا لمن عائلها.

واستثنى الحنابلة : من يبدل ضاد المغضوب والضالين بظاء ، فتصح إمامته عن لايبدلها ظاء ، لأنه لايصير أمياً بهذا الإبدال؟

والأرت: وهو من يدغم في غير موضع الإدغام، كقارئ المستقيم بتاء أو سين مشددة فيقول: المتقيم، ومن يخل بحرف أو تشديدة من الفاتحة، يعدان كالألثغ عند الشافعية، لاتصح إمامتها إلا للمثل.

وقال الجمهور غير الحنفية: تصح إمامة التتام والفأفاء ولو لغير الماثل مع الكراهة.

#### الصلاة وراء الخالف في المذهب:

الترط الحنفية والشافعية: أن تكون صلاة الإمام صحيحة في مذهب المأموم: فلو صلى حنفي خلف شافعي سال منه دم، ولم يتوضأ

بعده ، أو صلى شافعي خلف حنفي لمس امرأة مثلاً ، فصلاة المأموم باطلة ؛ لأنه يرى بطلان صلاة إمامه .

وزاد الحنفية (۱) أنه تكره الصلاة خلف شافعي . وقال الشافعية (۲): الأفضل الصلاة خلف إمام شافعي ، لاحنفي أو غيره ممن لايعتقد وجوب بعض الأركان .

وقال المالكية والحنابلة (٢): ماكان شرطاً في صحة الصلاة ، فالعبرة فيه بمذهب الإمام فقط ، فلو اقتدى مالكي أو حنبلي بحنفي أو شافعي لم يسح جميع الرأس في الوضوء ، لأنه شرط عند الأولين ، فصلاته صحيحة ، لصحة صلاة الإمام في مذهبه .

وأما ماكان شرطاً في صحة الاقتداء ، فالعبرة فيه بمذهب المأموم ، فلو اقتدى مالكي أو حنبلي في صلاة فرض بشافعي يصلي نفلاً ، فصلاته باطلة ، لأن صلاة المفترض بالمتنفل باطلة عند المالكية والحنابلة ، وشرط الاقتداء : اتحاد صلاة الإمام والمأموم .

وأرى لزوم الأخذ بمذهبي المالكية والحنابلة في الشق الأول ، لأنه الأصح منطقاً ، وتكون الصلاة خلف الخالفين في الفروع المذهبية صحيحة غير مكروهة ؛ إذ العبرة بمذهب الإمام ؛ لأن الصحابة والتابعين ومن بعدهم لم يزل بعضهم يأتم ببعض مع اختلافهم في الفروع ، فكان ذلك إجماعاً ، وبه تنتهي آثار العصية الذهبية .

<sup>(</sup>١) الدر الختار: ١ / ٢٦٥.

<sup>(</sup>٢) الحضرمية : ص ٦٤ .

<sup>(</sup>٣) الشرح الصغير : ١ / ٤٤٤ ، المغني : ٢ / ١٩٠ ، كشاف القناع : ١ / ٥٥٧ ، ٥٦٣ .

11 - اشترط الحنابلة أن يكون الإمام عدلاً ، فلاتصح إمامة الفاسق "ا ولو بمثله ، فلو صلى شخص خلف الفاسق ، ثم علم بفسقه ، وجبت عليه إعادة الصلاة ، إلا في صلاة الجمعة والعيدين ، فإنها تصحان خلف الفاسق إن لم تتيسر الصلاة خلف عدل .

واشترط المالكية: أن يكون الإمام سلياً من الفسق المتعلق بالصلاة ، كأن يتهاون في شرائطها أو فرائضها ، كمن يصلي بلاوضوء أو يترك قراءة الفاتحة . أما إن كان الفسق لا يتعلق بالصلاة كالزاني ، أو شارب الخر ، فتصح إمامته مع الكراهة على الراجح .

17 ـ اشترط المالكية والحنفية والحنابلة: ألا يكون الإمام معيداً صلاته لتحصيل فضيلة الجماعة ، فلا يصح اقتداء مفترض بعيد ؛ لأن صلاة المعيد نفل ولا يصح فرض وراء نفل . وأن يكون الإمام عالماً بكيفية الصلاة على الوجه الذي تصح به ، وعالماً بكيفية شرائطها ، كالوضوء والغسل على الوجه الصيح ، وإن لم يميز الأركان من غيرها .

## ثالثاً \_ الأحق بالإمامة:

أحق الناس بالإمامة في ظروفنا الحاضرة : هو الأفقه الأعلم بأحكام الصلاة ، وهذا هو المفهوم فقها ، إلا أن الفقهاء ذكروا ترتيباً يحسن بيانه في كل مذهب على حدة .

مذهب الحنفية (٢): الأحق بالإمامة: الأعلم بأحكام الصلاة فقط صحة

<sup>(</sup>١) الفاسق : هو من اقترف كبيرة ، أو داوم على صغيرة .

 <sup>(</sup>۲) الدر الختار: ١ / ٥٢٠ - ٥٢٢ ، فتح القدير: ١ / ٢٤٥ ـ ٢٤٨ ، الكتاب مع اللباب: ١ / ٨١ ومابعدها ،
 البدائع: ١ / ١٥٧ ومابعدها .

وفساداً بشرط اجتنابه للفواحش الظاهرة ، وحفظه من القرآن قدر فرض : أي ما تجوز به الصلاة .

ثم الأحسن تلاوة وتجويدا للقراءة ، لقول عليه عليه : « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فإن كانوا في القراءة سواء ، فأعلمهم بالسنة ..» (١) .

ثم الأورع أي الأكثر اتقاء للشبهات ، والتقوى : اتقاء المحرمات ، لقوله عليه السلام : « إن سركم أن تقبل صلاتكم ، فليؤمكم علماؤكم ، فإنهم وفدكم فيا بينكم وبين ربكم »(١) .

ثم الأسن : أي أكبرهم سناً ؛ لأنه أكثر خشوعاً ولأن في تقديمه تكثير الجماعة ، لقوله عليه السلام لابن أبي مليكة : « وليؤمكما أكبركما »(٢) .

ثم الأحسن خلَقاً ( إلفة بالناس ) ، ثم الأحسن وجهاً ( أي أكثرهم تهجـداً ) ، ثم الأشرف نسباً ، ثم الأنظف ثوباً .

فإن استووا في ذلك كلمه يُقْرَع بينهم ، أو الخيار إلى القوم ، وإن اختلفوا اعتبر الأكثر .

فإن كان بينهم سلطان ، فالسلطان مقدًم ، ثم الأمير ، ثم القاضي ، ثم صاحب المنزل ، ولو مستأجراً ، لقوله على الله على إمام المسجد .

وعلى هذا يقدم السلطان أو القاضى ، فإن لم يوجد أحدهما يقدم صاحب

<sup>(</sup>١) رواه الجماعة إلا البخاري من حديث أبي مسعود الأنصاري ( نصب الراية : ٢ / ٢٤ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه الطبراني في معجمه ، والحاكم إلا أنه قال : « فليؤمكم خياركم » وسكت عنه ، من حديث أبي مرثد الغنوي ( المصدر السابق : ص ٢٦ ) .

<sup>(</sup>٢) أخرجه الأئمة الستة عن مالك بن الحويرث ( المصدر السابق : ص ٢٦ ) .

<sup>(</sup>٤) رواه الخشة ( أحمد وأصحاب السنن ) عن مالك بن الحويرث ( نيل الأوطار : ٣ / ١٥٩٠ ) .

البيت ، ومثله إمام المسجد الراتب ، فهذا أولى بالإمامة من غيره مطلقاً .

مذهب المالكية (۱): يندب تقديم سلطان أو نائبه ولو بسجد له إمام راتب ، ثم الإمام الراتب في المسجد ، ثم رب المنزل فيه ، ويقدم المستأجر على المالك ؛ لأنه مالك لمنافعه . وإن كان صاحب المنزل امرأة أنابت من يصلح للإمامة ؛ لأن إمامتها لاتصح ، والأولى لها استخلاف الأفضل .

ثم الأفقه ( الأعلم بأحكام الصلاة ) ، ثم الأعلم بالسنة أو الحديث حفظاً ورواية ، ثم الأقرأ : أي الأدرى بطرق القرآن أو بالقراءة والأمكن من غيره في مخارج الحروف ، ثم الأعبد : أي الأكثر عبادة من صوم وصلاة وغيرهما ، ثم الأقدم إسلاما ، ثم الأرقى نسباً كالقرشي ، ومعلوم النسب يقدم على مجهوله ، ثم الأحسن خلقا ، ثم الأحسن لباسا ، أي الأجمل وهو لابس الجديد المباح غير الحرير ، واللباس الحسن شرعاً : هو البياض خاصة ، جديداً أو لا . فإن تساووا قدم الأورع (١) والزاهد والحر على غيرهم ، ويقدم الأعدل على مجهول الحال ، والأب على الابن ، والعم على ابن أخيه ، فإن تساووا في كل شيء ، أقرع بينهم ، إلا إذا رضوا بتقديم أحدهم .

مذهب الشافعية (٢): أحق الناس بالإمامة : الوالي في محل ولايته ، لقوله على الشافعية (١): أحق الرجل في سلطانه ، ولايقعد في بيته على تكرمته إلا بإذنه »(١). قال الشوكاني : والظاهر أن المراد به السلطان الذي إليه ولاية أمور

<sup>(</sup>۱) الشرح الصغير : ١ / ٤٥٤ ـ ٤٥٧ ، بداية المجتهد : ١ / ١٣٩ ، القوانين الفقهية : ص ٦٨ ، الشرح الكبير : ١ / ٢٤٢ ـ ٢٤٥ .

<sup>(</sup>٢) هو التارك للشبهات خوف الوقوع في الحرمات .

<sup>(</sup>٣) المهذب : ١ / ٩٨ \_ ٩٩ ، مغنى المحتاج : ١ / ٢٤٢ \_ ٢٤٤ ، الحضرمية : ص ٧٢ \_ ٧٢ .

<sup>(</sup>٤) رواه أحمد ومسلم ، وفي رواية أبي داود : « ولايؤم الرجل في بيته ولافي سلطانه » ورواية سعيد بن منصور « لايؤم الرجل الرجل في سلطانه إلا بإذنه ... » ( نيل الأوطار : ٣ / ١٥٧ ) .

الناس لاصاحب البيت ونحوه . فيتقدم أو يقدم غيره ولو في ملك غيره ، ولو كان غيره أكثر منه قرآناً وفقهاً وورعاً وفضلاً ، فالوالي في محل ولايته أولى من الأفقه والمالك .

ثم الإمام الراتب ، ثم الساكن بحق إن كان أهلاً لها ( ومالك المنفعة أولى بالإمامة من الأفقه ، والأصح تقديم المكتري على المكري ، والمعير على المستعير ) ، فإن لم يكن أهلاً فله التقديم .

ثم يقدم الأفقه ، فالأقرأ ، فالأورع ، فالأقدم هجرة ، ثم الأسبق إسلاماً ، فالأفضل نسباً ، فالأحسن سيرة ، فالأنظف ثوباً ، ثم نظيف البدن ، ثم طيّب الصّنْعة ، ثم الأحسن صوراً ، فالأحسن صورة ، أي وجهاً ، فالمتزوج .

'فإن استووا في جميع ماذكر وتنازعوا ، أقرع بينهم ، والعدل أولى من الفاسق ( وإن كان أفقه أو أقرأ ) ، والبالغ أولى من الصبي ( وإن كان أفقه أو أقرأ ) ، والبالغ أولى من المسافر ، وولد الحلال أولى من ولد الزنا ، والأعمى مثل البصير ؛ لأن الأعمى لا ينظر إلى ما يشغله فهو أخشع ، والبصير ينظر إلى الخبث فهو أحفظ لتجنبه .

مذهب الحنابلة (۱): الأولى بالإمامة الأجود قراءة الأفقه ، لحديث أبي سعيد الخدري : « إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم ، وأحقهم بالإمامة أقرؤهم »(۱) ، وقدم النبي وَلِيَّالِهُ أبا بكر لأنه كان حافظاً للقرآن وكان مع ذلك من أفقه الصحابة رضي الله عنهم . ومذهب أحمد تقديم القارئ على الفقيه ، لحديث أبي مسعود السابق : « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله » ، وهذا خلاف مذاهب الأئمة الآخرين ، فإنه يقدم عندهم الأفقه كابينا ، لأن الأقرأ من الصحابة كان هو

<sup>(</sup>١) المغنى : ٢ / ١٨١ ـ ١٨٥ ، كشاف القناع : ١ / ٥٥٤ ـ ٥٥٦ .

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم ، وروى أبو داود عن ابن عباس مرفوعًا : « ليؤذن لكم خياركم ، وليؤمكم أقرؤكم » .

الأفقه ضرورة ، بخلاف ماعليه الناس اليوم ، ولأن الحاجة إلى الفقه في الإمامة أمس من الحاجة إلى القراءة .

ثم الأجود قراءة الفقيه ، ثم الأجود قراءة فقط ، وإن لم يكن فقيها ، إذا كان يعلم أحكام الصلاة ومايحتاجه فيها ، ثم الأفقه والأعلم بأحكام الصلاة ، ويقدم قارئ لا يعلم فقه صلاته على فقيه أمي لا يحسن الفاتحة ؛ لأنها ركن في الصلاة ، بخلاف معرفة أحكامها ، فإن استووا في عدم القراءة قدم الأعلم بأحكام الصلاة .

فإن استووا في القراءة والفقه ، قدم أكبرهم سنا ، لحديث مالك بن الحويرث المتقدم : « وليؤمكم أكبركم » ، ثم الأشرف نسبا : وهو من كان قرشيا ، قياساً على الإمامة الكبرى ، لقوله على « الأئمة من قريش » (۱) ، ثم الأقدم هجرة بسبقه إلى دار الإسلام مسلماً (۱) ، ومثله الأسبق إسلاما ، لحديث أبي مسعود المتقدم : « فإن كانوا في الهجرة سواء ، فأقدمهم مسلماً » أي إسلاما .

ثم الأتقى والأورع لقوله تعالى : ﴿ إِن أَكْرِمُكُمْ عَنْدَ اللهُ أَتَقَاكُمْ ﴾ . فإن استووا فيا تقدم أقرع بينهم .

ويقدم السلطان مطلقاً على غيره ، كا يقدم في المسجد الإمام الراتب ، وفي البيت صاحبه إن كان صالحاً للإمامة .

# رابعاً - من تكره إمامته ومكروهات الإمامة :

تكره إمامة بعض الأشخاص الآتية (٢) وهم :

<sup>(</sup>١) رواه أحمد والنسائي والضياء عن أنس ( الفتح الكبير : ١ / ٥٠٤ ) ويؤيده حديث « قدموا قريشاً ولاتقدموها » رواه الشافعي والبيهقي عن الزهري بلاغاً ، وابن عدي عن أبي هريرة ، والبزار عن علي ، والطبراني عن عبد الله بن السائب ، بأسانيد صحيحة ( الجامع الصغير ) .

<sup>(</sup>٢) وعلم منه بقاء حكم الهجرة .

<sup>(</sup>٣) الدر الختار : ١ / ٥٢٢ ـ ٥٣١ ، مراقي الفلاح : ص ٤٩ ، فتح القدير : ١ / ٢٤٧ ـ ٢٤٧ ، البدائع : ١ / ١٥٦ =

أ ـ الفاسق العالم ، ولو لمثله عند المالكية والشافعية والحنابلة ، لعدم اهتامه بالدين . واستثنى الحنابلة صلاة الجمعة والعيد ، فتصح إمامته للضرورة ، وأجاز الحنفية إمامته لمثله . ودليل الكراهة ماروى ابن ماجه عن جابر عن النبي عليه قال : « لاتؤمن امرأة رجلاً ، ولا أعرابي مهاجراً ، ولا يؤمن فاجر مؤمناً إلا أن يقهره بسلطان يخاف سيفه أو سوطه » .

وإنما صحت إمامته ، لما روى الشيخان : أن ابن عمر كان يصلي خلف الحجاج ، وروي : « صلوا خلف كل بر وفاجر »(۱) .

٢ ـ المبتدع الذي لا يكفر ببدعته: كالفاسق ، بل أولى . والمبتدع: صاحب البدعة: وهي اعتقاد خلاف المعروف عن الرسول على المعاندة ، بل بنوع شبهة ، كسح الشيعة على الرجلين ، وإنكارهم المسح على الخفين ونحو ذلك .

ويلاحظ: أن كل من كان من أهل قبلتنا لايكفر بالبدعة المبنية على شبهة ، حتى الخوارج الذين يستحلون دماءنا وأموالنا وسب الرسول علياته ، وجواز رؤيته ، لكونه عن تأويل وشبهة ، بدليل قبول شهادتهم .

فإن أنكر المبتدع بعض ماعلم من الدين بالضرورة ( البداهة ) كفر ، كقوله : إن الله تعالى جسم كالأجسام ، وإنكاره صحبة الرسول عليه السلام الصديق ، لما فيه من تكذيب قوله تعالى : ﴿ إذ يقول لصاحبه ﴾ ، فلا يصح الاقتداء به أصلاً .

<sup>=</sup> ومابعدها ، الشرح الصغير: ١ / ٤٣٩ ـ ٤٤٩ ، القوانين الفقهيــة : ص ٦٧ ، ٦٩ ، مغني المحتــاج : ١ / ٢٣٢ ، ٢٤٢ ، ا المغنى : ٢ / ١٩٣ ـ ١٩٨ ، ٢٠٩ ـ ٢١١ ، كشاف القناع : ١ / ٥٤٩ ، و ٥٦٥ ـ ٢٥١ ، ٥٨١ ، الحضرمية : ص ٧٠ .

<sup>(</sup>١) أخرجه الدارقطني عن أبي هريرة ، وهو حديث منقطع ، ولله الحمد ، وروى ابن ماجه عن واثلة بن الأسقع : « لاتكفروا أهل ملتكم ، وإن عملوا الكبائر ، وصلوا على كل إمام ، وجاهدوا مع كل أمير ، وصلوا على كل ميت من أهل القبلة » وفيه مجهول ( نصب الراية : ٢ / ٢٦ ـ ٢٧ ، نيل الأوطار : ٣ / ١٦٢ ) .

٣ ـ الأعمى : تكره إمامته تنزيها عند الحنفية والمالكية والحنابلة ، لأنه
 لايتوقى النجاسة ، واستثنى الحنفية حالة كونه أعلم القوم ، فهو أولى .

وأجاز الشافعية إمامته بدون كراهة ، فهو كالبصير ، إذ الأعمى أخشع ، والبصير يتجنب النجاسة ، ففي كل مزية ليست في الآخر ، وتصح إمامته عند الكل ؛ لأن الصحيح عن ابن عباس : أنه كان يؤم وهو أعمى . وقال أنس : « إن النبي عَلَيْ استخلف ابن أم مكتوم ، يؤم الناس ، وهو أعمى »(۱) ، ولأن العمى فقد حاسة لايخل بشيء من أفعال الصلاة ولابشروطها ، فأشبه فقد الشم . والأعشى وهو سيء البصر ليلا ونهاراً كالأعمى ، والأصم كالأعمى عند الحنابلة ، والأعشى وهو سيء البصر ليلاً ونهاراً كالأعمى ، والأصم كالأعمى عند الحنابلة ، الأولى صحة إمامته . وكذلك أقطع اليدين تصح إمامته في رواية اختارها القاضي أبو يعلى ، وفي رواية مرجوحة : لاتصح إمامته . ولايصح الائتام بأقطع الرجلين .

عً - أن يؤم قوماً هم له كارهون : والكراهة تحريمية عند الحنفية ، لحديث : « لا يقبل الله صلاة من تقدم قوماً ، وهم له كارهون »(١) .

ه ً ـ يكره تطويل الصلاة على القوم تطويلاً زائداً على قدر السنة في قراءة وأذكار ، والكراهة تحريمية عند الحنفية ، سواء رضى القوم أم لا .

واستثنى الشافعية والحنابلة : حالة الرضا بالتطويل من جماعة محصورين فإنه تستحب الإطالة ، لزوال علة الكراهة ، وهي التنفير .

ودليل كراهة التطويل: أحاديث: منها حديث أبي هريرة أن النبي عَلِيلةٍ

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود وأحمد ( نيل الأوطــار : ٣ / ١٦٠ ) وروى البخــاري والنســائـي أن عتبــة بن مــالــك كان يؤم قومه ، وهو أعمى ( المصدر السابق ) .

 <sup>(</sup>۲) رواه أبو داود وابن ماجه عن عبد الله بن عمرو ، وروى الترمذي عن أبي أمامة : « ثلاثة لاتجاوز صلاتهم أذانهم ، منهم : وإمام قوم وهم له كارهون » ( نيل الأوطار : ٣ / ١٧٦ ) .

قال : « إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف ، فإن فيهم الضعيف والسقيم والكبير ، فإذا صلى لنفسه ، فليطوِّل ماشاء »(۱) وعن أبي مسعود الأنصاري وعقبة بن عامر قالا : « جاء رجل إلى النبي عَلِيلًةٍ ، فقال : إني لأتأخر عن صلاة الصبح من أجل فلان ، مما يطيل بنا ، قال : فما رأيت النبي عَلِيلًةٍ غضب في موعظة قط أشد مما غضب يومئذ ، فقال : ياأيها الناس ، إن منكم منفِّرين ، فأيكم أم بالناس فليوجز ، فإن فيهم الضعيف ، والكبير ، وذا الحاجة »(۱) ومعناه أن يقتصر على أدنى الكال من التسبيح وسائر أجزاء الصلاة .

آ ـ انتظار الداخل: قال الجمهور غير الشافعية (٢): يكره للإمام انتظار الداخل لأن انتظاره تشريك في العبادة ، فلايشرع كالرياء ، ودفعاً للمشقة عن المصلين ؛ لأنه يبعد أن يكون فيهم من لايشق عليه ، والذين مع الإمام أعظم حرمة من الداخل ، فلايشق على من معه لنفع الداخل .

وقال الشافعية (1) : يستحب على المذهب للإمام والمنفرد انتظار الداخل لمحل الصلاة مريداً الاقتداء به في الركوع غير الثاني من صلاة الكسوف ، وفي التشهد الأخير من صلاة تشرع فيها الجماعة ، بشرط ألا يطول الانتظار بحيث لو وزع على جميع الصلاة لظهر أثره ، ولا يميز بين الداخلين لصداقة أو شرف أو سيادة ونحو ذلك ، للإعانة على إدراك الركعة ، أو إدراك فضل الجماعة . وقد ثبت أن النبي على كان يطيل الركعة الأولى حتى لا يسمع وقع قدم ، ولأن منتظر الصلاة

<sup>(</sup>١) رواه الجماعة ، وروى أحمد والشيخان عن أنس حديثين في تخفيف النبي ﷺ صلاتـه ( نيل الأوطــار : ٣ / ١٣٧ ١٣٧ ، نصب الرابة : ٢ / ٢٦ ) .

 <sup>(</sup>٢) متفق عليه ، وروى البخاري ومسلم مثله عن معاذ : « يامعاذ ، لاتكن فتـانـاً ، فـإنــه يصلي وراءك الكبير والضعيف وذو الحاجة والمسافر » ( نصب الراية : ٢ / ٢٦ ـ ٢٠ ) .

<sup>(</sup>٣) الشرح الصغير : ٤٣٢/١ ، القوانين الفقهية : ص ٦٦ ، كشاف القناع : ٥٥/١ ، المغني : ٢٣٦/٢ .

<sup>(</sup>٤) الحضرمية : ص ٦٥ ، المغني ، المكان السابق ، مغني المحتاج : ٢٣٢/١ .

في صلاة ، وقد كان النبي عَلِيلَةٍ ينتظر الجماعة ، وشرع الانتظار في صلاة الخوف لتدركه الطائفة الثانية .

ووافق ابن قدامة الحنبلي الشافعية ، وقال القاضي من الحنابلة : الانتظار جائز غير مستحب ، وإنما ينتظر من كان ذا حرمة ، كأهل العلم ونظرائهم من أهل الفضل .

٧ً ـ تكره إمامة اللحان (كثير اللحن ) الذي لايحيل المعنى كجر دال « الحمد » ونصب هاء « الله » ونصب باء « الرب » ونحوه من الفاتحة ، وتصح صلاته بمن لا يلحن ؛ لأنه أتى بفرض القراءة .

أ ـ تكره إمامة من لايفصح ببعض الحروف كالضاد والقاف ، وتصح إمامته ، سواء أكان أعجمياً أم عربياً . وتكره عند الجمهور غير الحنفية كا بينا : إمامة المتام ( وهو من يكرر التاء ) والفأفاء ( وهو من يكرر الفاء ) ، وتصح الصلاة خلفها ؛ لأنها يأتيان بالحروف على الكال ، ويزيدان زيادة ، وهما مغلوبان عليها ، فعفى عنها ، ويكره تقديمها كلنو الزيادة .

ق. تكره إمامة الأعرابي ( وهو ساكن البادية ) لغيره من أهل الحاضرة ولو بسفر لالمثله . وذكر الحنفية أن التركان والأكراد والعامي كالأعرابي ، لما فيه من الجفاء والإمام شافع ، فينبغي أن يكون ذا لين ورحمة ، وبسبب الجهل ، وإمامة الجاهل سواء أكان بدوياً أم حضرياً مكروهة مع وجود العالم . وقال الحنابلة : لابأس بالصلاة وراء الأعرابي إذا صلح دينه .

1٠ ـ يكره أن يكون الإمام أعلى من المأمومين بقدر ذراع فأكثر ، سواء أراد تعليهم الصلاة أو لم يرد ، لحديث حذيفة وأبي مسعود أن رسول الله عليهم قال :

«إذا أم الرجل القوم ، فلا يقومن في مكان أرفع من مقامهم »(1) وكان ابن مسعود ينهى عن ذلك . ويكره أيضاً عند الحنفية والمالكية والشافعية ارتفاع المقتدين عن مكان الإمام بقدر ذراع أيضاً ، وتتقيد الكراهة عندهم بما إذا لم يكن في الحالتين مع الإمام في موقفه واحد على الأقل من المقتدين ، فإن وجد معه واحد فأكثر لم يكره ، واستثنى المالكية من ذلك صلاة الجمعة فإنها على سطح المسجد باطلة ، كا استثنوا مع الشافعية العلو لأجل ضرورة أو حاجة أو قصد تعليم للمأمومين كيفية الصلاة ، فيجوز وبطلت صلاة الإمام والمأموم إن قصد بعلوه الكبر ، لمنافاته الصلاة .

وتختص الكراهة عند الحنابلة بمن هو أسفل من الإمام ، لابمن يساويه أو هو أعلى منه ؛ لأن المعنى وجد بمن هو أسفل دون غيرهم .

ولابأس عند الحنابلة والمالكية بالعلو اليسير مثل درجة المنبر أي حوالي الشبر أو الذراع ، كا استثنى المالكية العلو لضرورة كتعليم الناس الصلاة ، لحديث سهل أن النبي وَلِيلِيمُ صلَّى على الدرجة السفلي من المنبر(ال).

11 - تكره الصلاة عند غير الحنابلة خلف ولد الزنا إن وجد غيره يؤم الناس ؛ إذ ليس له أب يربيه ويؤدبه ويعلمه ، فيغلب عليه الجهل ، ولنفرة الناس عنه . وقيد الحنفية كراهة إمامته بحالة كونه جاهلاً ، إذ لو كان عالماً تقياً لاتكره إمامته ؛ لأن الكراهة للنقائص لالذاته ، كا قيد المالكية كراهة إمامته فيا إذا جعل إماماً راتباً ، وأجاز الشافعية إمامته لمثله .

<sup>(</sup>١) رواهما أبو داود ( نيل الأوطار : ٣ / ١٩٣ ) .

<sup>(</sup>٢) متفق عليه ( المصدر السابق ) .

#### مكروهات الإمامة في المذاهب:

## مذهب الحنفية (١):

يكره تنزيهاً إمامة الأمرد الصبيح الوجه ، وإن كان أعلم القوم ، إن كان يخشى من إمامته الفتنة والشهوة ، وإلا فلا كراهة على الأظهر . وتكره إمامة السفيه ( وهو الذي لايحسن التصرف على مقتضى الشرع أو العقل ) والمفلوج ، والأبرص الذي انتشر برصه ، والمجنوم ، والمجبوب ، والحاقن بالبول ، والأعرج الذي يقوم ببعض قدمه ، ومقطوع اليد ، وشارب الخر(") ، وآكل الربا ، والنام : ( وهو من ينقل الكلام بين الناس على جهة الإفساد ، والنبية من الكبائر ، ويحرم على الإنسان قبولها ) ، والمرائي : ( وهو من يقصد أن يراه الناس ، سواء تكلف تحسين الطاعات أو لا ) والمتصنع : ( من يتكلف تحسين الطاعات ) . ومن أمّ تحسين الطاعات أو لا ) والمتصنع : ( من يتكلف تحسين الطاعات ) . ومن أمّ الناس بأجر إلا إذا شرط الواقف له أجراً ، فلاتكره إمامته ؛ لأنه يأخذه كصدقة ومعونة . ويكره تنزيهاً قيام الإمام الراتب في غير الحراب إذا أم جماعة كثيرة ، لئلا يلزم عدم قيامه في الوسط ، فلو لم يلزم ذلك لايكره .

ويكره تحريماً جماعة النساء ، كا بينا سابقاً.

## مذهب المالكية (٢):

تكره إمامة ذي سلس كبول ونحوه ، وذي قَرْح أي دمل سائل لصحيح ، ومثلها كل من تلبس بنجاسة معفو عنها لسالم منها ، لالمثله .

وكره إمامة أقلف أو أغلف (غير المختون) ، ومجهول أي لم يعلم حالـه أهـو عدل أو فاسق ، ومثله مجهول النسب .

<sup>(</sup>١) الدر الختار ورد الحتار : ١ / ٥٢٥ ومابعدها ، و ٥٣١ .

<sup>(</sup>٢) هذا ومن ذكر بعده إلى المتصنع يدخل في صفة الفاسق .

<sup>(</sup>٢) الشرح الصغير : ١ / ٤٣٩ ـ ٤٤٩ .

## وتكره إمامة بعض الأشخاص في حالة دون حالة :

يكره جعل الخصي ومن يتكسر في كلامه كالنساء وولد الزنا إماماً راتباً في فرض أو سنة كعيد ، ولا يكره إذا لم يجعل إماماً راتباً .

وتكره الصلاة بين الأساطين أي الأعمدة ، وصلاة المأموم أمام أو قُدَّام الإمام بلاضرورة ، وإلا لم تكره .

ويكره اقتداء من بأسفل السفينة بمن بأعلاها ، لعدم تمكنهم من ملاحظة الإمام ، وقد تدور ، فيختل عليهم أمر الصلاة ، بخلاف العكس أي اقتداء الأعلى بالأسفل . كا يكره اقتداء من بأبي قبيس بمن يصلي بالمسجد الحرام ، وهو جبل عال تجاه ركن الحجر الأسود ، لعدم تمام التكن من أفعال الإمام .

وكره صلاة رجل بين نساء وعكسه أي امرأة بين رجال .

وكره إمامة بمسجد بلارداء يلقيه الإمام على كتفيه ، بخلاف المأموم والمنفرد ، فلايكره لهما عدم الرداء ، بل هو خلاف الأولى ، مما يدل على أن الرداء يندب لكل مصل ، والندب للإمام أوكد .

وكره تنفل الإمام بالمحراب ؛ لأنه لايستحقه إلا حال كونه إماماً ، ولأنه قـ د يوهم غيره أنه في صلاة فرض ، فيقتدي به .

وكره صلاة جماعة في المسجد قبل الإمام الراتب ، وحرم معه ، كا يكره صلاة جماعة بعد صلاة الإمام الراتب ، وإن أذن لغيره في ذلك ، كا بينا سابقاً في تكرار الجماعة .

وتجوز إمامة بعض الأشخاص مع كونها خلاف الأولى في كل ما يأتي : فتجوز كما بينا إمامة الأعمى ، وإمامة مخالف في الفروع ، وإمامة ألكن : - ١٩٣ - الفقه الإسلامي جـ٢ (١٣) وهو من لا يكاد يخرج بعض الحروف من مخارجها لعجمة أو غيرها ، مثل أن يقلب الحاء هاء ، أو الراء لاماً ، أو الضاد دالاً .

وإمامة محدود لقذف أو شرب أو غيرهما ، وإمامة عنين (١) ، وإمامة أقطع يداً أو رجلاً ، وأشل ، على الراجح فيها ، ومجذوم (أي من قام به داء الجذام) لكن إن اشتد جذامه ، وجب تنحيته عن الإمامة ، بل عن الاجتماع بالناس .

وجاز إمامة صبي بمثله ، وجاز إسراع لإدراك الصلاة جماعة بلا خبب ( هرولة ) كا بينا .

وجاز بمسجد قتل عقرب وحية وفأرة . وجاز إحضار صبي شأنه لايعبث ، أو ينكف إذا نهى ، وإلا منع إحضاره .

وجاز البصق القليل في مسجد فيه حصباء أو تراب أو تحت حصيرة ، و يمنع الكثير أو البصق في المسجد المبلّط ، أو فوق الحصيرة ، أو على حائط المسجد لتقذيره . ويندب البصق في الثوب ، وجهة اليسار أو تحت القدم اليسرى ، فإن تعسر عليه ذلك بصق جهة عينه ، فإن تعسر بصق أمامه .

وجاز كا بينا خروج امرأة متجالّة ( لاأرب للرجال فيها ) لمسجد الجماعة والعيد ونحوه ، على التفصيل السابق في خروج النساء للمساجد .

وجاز فصل مأموم عن إمامه بنهر صغير أو طريق أو زرع ، لا ينع من رؤية أفعال الإمام أو ساعه ، للأمن من الخلل في صلاته .

وجاز مع خلاف الأولى كا بينا علو مأموم على إمامه ولو بسطح في غير جمعة ، لأن الجمعة لاتصح بسطح المسجد . ويكره علو إمام على مأموم إلا العلو

<sup>(</sup>١) وهو من له ذكر صغير لايتأتى به الجماع ، أو من لاينتشر ذكره .

اليسير أو لضرورة أو لقصد تعليم المأمومين كيفية الصلاة ، وبطلت الصلاة إن قصد بالعلو الكبر.

وجاز التبليغ خلف الإمام واقتداء الناس بسبب سماع المبلِّغ .

وجاز اقتداء برؤية الإمام أو المأموم ، وإن كان المأموم بدار مثلاً ، والإمام بسجد ، ولا يشترط إمكان التوصل إليه .

#### مذهب الشافعية (١):

تكره إمامة المتغلب على الإمامة ولا يستحقها ، ومن لا يتحرز عن النجاسة ، ومن يحترف حرفة دنيئة كالحجام ، ومن يكرهه أكثر القوم لأمر م ذموم كإكثار الضحك ، ومجهول الأب وولد الزنا إلا لمثله ، كا بينا ، وتكره إمامة الأقلف ولو بالغاً ، كا تكره إمامة الصبي ولو أفقه من البالغ ، كا ذكرنا ، وإمامة الفافاء والوأواء والمتام واللاحن بما لم يغير المعنى كضم هاء (لله) ، وضم صاد الصراط ، وهزة ﴿ اهدنا ﴾ ونحوه ، فإن لحن لحناً غيَّر المعنى كضم تاء ﴿ أنعمت ﴾ أو كسرها أبطل صلاة من أمكنه التعلم ، فإن عجز لسانه أو لم يمض زمن إمكان تعلمه : فإن كان في الفاتحة فهو كالأمي ولاتصح قدوة قارئ بأمي في الجديد ، أما في غير الفاتحة ، كا إذا قرأ بجر اللام لرسوله في قوله تعالى : ﴿ إن الله بريء من المشركين ورسوله ﴾ فتصح صلاته والقدوة به إذا كان عاجزاً ، أو جاهلاً لم يمض زمن إمكان تعلمه ، أو ناسياً ؛ لأن الكلام اليسير بهذه الشروط لايقدح في الصلاة .

وتكره كا بينا إمامة مخالف في الفروع ، وارتفاع مكان الإمام عن مكان المأموم وعكسه من غير حاجة كضيق المسجد . ولاتكره إمامة الأعمى .

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج : ١ / ٢٣٩ ـ ٢٤١ ، الحضرمية : ص ٧٣ .

## مذهب الحنابلة(١):

بينا أنه تكره عندهم إمامة الأعمى والأعشى والأصم ، والأقلف ولو بالغاً (۱) ، ومقطوع اليدين أو إحداهما ، ولاتصح إمامة مقطوع الرجلين إلا بمثله ؛ لأنه مأيوس من قيامه ، فلم تصح إمامته كالمريض الزمن ، وتصح على الأصح مع الكراهة إمامة مقطوع الرجلين أو إحداهما الذي يكنه القيام ؛ لأنه يسجد على الباقي من رجله أو حائلها ، بأن يتخذ له رجلين من خشب أو نحوه .

وتكره إمامة مقطوع الأنف ومن تُضحك رؤيته أو صورته ، ومن اختلف في صحة إمامته ، والموسوس في رأي لئلا يقتدي به عامي ، وظاهر كلامهم : لا يكره .

وتكره كا ذكرنا إمامة الفأفاء والتتام ، ومن لايفصح ببعض الحروف كالضاد والقاف ، واللحان الذي يلحن ولايغير المعنى كجر دال ﴿ الحمد لله ﴾ ، وتصح صلاته بمن لايلحن ؛ لأنه أتى بفرض القراءة .

ويكره كا بينا أيضا ارتفاع مكان الإمام عن الماموم ذراعاً فأكثر، لا العكس فلأكراهة في ارتفاع مكان المأموم، ولا يعيد الجمعة من يصليها فوق سطح المسجد، روى الشافعي عن أبي هريرة: « أنه صلى على ظهر المسجد بصلاة الإمام » ورواه سعيد بن منصور عن أنس. ويكره أن يؤم قوماً أكثرهم يكرهه بحق، لخلل في دينه أو فضله، فإن كرهه نصفهم لم يكره، والأولى ألا يؤمهم، إزالة لذلك الاختلاف، ولا يكره الائتام به ؛ لأن الكراهة في حقه دونهم.

<sup>(</sup>١) المغنى : ٢ / ١٩٣ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ومابعدها ، كشاف القناع : ١ / ٥٥٠ ، ٥٦٨ ، ٥٧٠ ، ٥٨١ .

<sup>(</sup>٢) للاختلاف في صحة إمامته ، والنجاسة تحت القلفة بمحل لاتمكنه إزالتها منه : معفو عنها ، لعدم إمكان إزالتها ، ومثل هذه النجاسة لاتؤثر في صحة الصلاة .

وتكره إمامة الرجل للنساء الأجنبيات ، ولارجل معهن ، لأنه عليه « نهى أن يخلو الرجل بالأجنبية » (١) ولما فيه من مخالطة الوسواس . ولابأس أن يؤم بذوات محارمه ، أو أجنبيات معهن رجل فأكثر ؛ لأن النساء كن يشهدن مع النبي الصلاة .

وتكره إمامة المفضول مع وجود الأفضل ، لقول عَلَيْكُم : « إذا أمَّ الرجل القوم ، وفيهم من هو خير منه ، لم يزالوا في سَفال »(١) .

ولابأس بإمامة ولد زنا ولقيط ، ومنفي بلعان ، وخصي ، وجندي ، وأعرابي إذا سلم دينهم وصلحوا للإمامة ، لعموم قوله عليه : « يؤم القوم أقرؤهم » ، وصلى السابقون خلف ابن زياد ، وهو بمن في نسبته نظر ، وقالت عائشة : « ليس عليه من وزر أبويه شيء » قالت : قال تعالى : ﴿ ولاتزر وازرة وزر أخرى ﴾ ، ولأن كلاً منهم حر مرضي في دينه ، يصلح لها كغيره .

# خامساً ـ متى تفسد صلاة الإمام دون المؤتم:

قال الحنفية (١) : إن كان بالإمام حدث أو جنابة أو مفسد للصلاة سابق على تكبيرة الإمام ، أو مقارن لتكبيرة المقتدي ، أو سابق عليها بعد تكبيرة الإمام ، بطلت صلاة الإمام والمقتدي ، لتضن صلاة الإمام صلاة المؤتم صحة وفساداً ، أي أن صلاة الإمام متضنة لصلاة المقتدي ، فإذا صحت صلاة الإمام محت صلاة المقتدي ، إلا لمانع آخر ، وإذا فسدت صلاته فسدت صلاة المقتدي ؛ لأنه متى فسد الشيء فسد مافي ضمنه . فن اقتدى بإمام ثم علم المقتدي أن الإمام على غير وضوء ، أعاد الصلاة اتفاقاً ، لظهور بطلانها .

<sup>(</sup>١) روى البخاري ومسلم عن ابن عباس : « لايخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو مَحْرم ، ولاتسافر المرأة إلا مع ذي محرم » ( سبل السلام : ٢ / ١٨٣ ) .

<sup>(</sup>٢) ذكره أحمد في رسالته ، والسفال : ضد العلو .

<sup>(</sup>٣) الدر الختار ورد الحتار : ١ / ٥٥٣ ومابعدها ، ٥٦٧ ، الكتاب بشرح اللباب : ١ / ٨٤ .

أما لو طرأ المفسد أو خلل الشرط أو الركن ، فإن الصلاة تنعقد أولاً ثم تبطل صلاة الإمام عند وجود الخلل أو الحدث مثلاً ، ولا يعيد المقتدي صلاته ، كا لو ارتد الإمام ، أو سعى إلى الجمعة بعد ماصلى الظهر بجاعة فسدت صلاته فقط . وكذا لو عاد إلى سجود التلاوة بعد ماتفرق المقتدون ، ولو سلم القوم قبل الإمام ، بعدما قعد قدر التشهد ، ثم عرض له الحدث ، فإنها تبطل صلاته وحده . وكذا لو سجد هو للسهو ولم يسجد القوم ، ثم عرض له الحدث ، تبطل صلاته وحده .

ففي هذه المسآئل تفسد صلاة الإمام ، وتصح صلاة المؤتم ، ولاتنتقض القاعدة السابقة (صلاة الإمام متضنة لصلاة المؤتم ) بذلك ؛ لأن هذا الفساد طارئ على صلاة الإمام بعد فراغ الإمامة ، فلاإمام ولامؤتم في الحقيقة .

وقال المالكية (١) : إذا صلى الإمام بجنابة أو على غير وضوء ، بطلت صلاته اتفاقاً في العمد والنسيان . وتبطل صلاة المأموم في العمد دون النسيان .

وقال الشافعية (٢) : إذا بان الإمام امرأة أو كافراً ، وجب على المقتدي إعادة الصلاة ، لأنه مقصر بترك البحث عن الإمام الصالح ، ولعدم أهلية الإمام للإمامة .

أما لو بان كون الإمام جنباً أو محدثاً أو ذا نجاسة خفية في ثوبه أو بدنه ، فلا تجب على المقتدي إعادة الصلاة لانتفاء التقصير ، إلا في الجمعة إذا كان المصلون مع الإمام أربعين فقط مع المحدث أو ذي النجاسة . وتجب الإعادة على المقتدي إذا كانت النجاسة ظاهرة ، لتقصيره في هذه الحالة . والنجاسة الظاهرة : ماتكون بحيث لو تأمّلها المأموم لرآها . والخفية بخلافها .

<sup>(</sup>١) القوانين الفقهية : ص ٦٩ .

۲۱) مغنى الحتاج : ۱ / ۲۱۱ ، المذب : ۱ / ۹۷ .

وقال الحنابلة (۱) : إذا بان الإمام امرأة أو كافراً ، وجبت إعادة الصلاة على المؤتم كا قال الشافعية ، إذ تتاز المرأة بالصوت والهيئة وغيرهما ، والكفر لا يخفى غالباً ، فالجاهل بذلك مفرط .

ولاتصح إمامة محدث أو متنجس يعلم ذلك ؛ لأنه أخل بشرط الصلاة مع القدرة ، فأشبه المتلاعب ، ويجب على المقتدي في حال علم الإمام بحدثه أو نجسه أن يعيد صلاته ، وإن كان جاهلاً بحال الإمام . أما لو كان الإمام جاهلاً بالحدث أو النجس ، وكذلك المأمومون يجهلون ذلك ، حتى قضوا الصلاة ، فتصح صلاة المأموم وحده ، دون الإمام ، للحديث السابق : « إذا صلى الجنب بالقوم أعاد صلاته ، وقت للقوم صلاته » .

وعليه إذا صلى الإمام بالجماعة محدثاً أو جنباً غير عالم بحدثه ، فلم يعلم هو ولاالمأمومون ، حتى فرغوا من الصلاة ، فصلاتهم صحيحة اتفاقاً وصلاة الإمام باطلة .

## سادساً ـ ماتفسد به صلاة الإمام والمأمومين:

تبين من الفقرة السابقة : أن العلماء اتفقوا على أنه إذا طرأ الحدث في الصلاة على الإمام ، فتفسد صلاته ، وتظل صلاة المأمومين صحيحة .

أما لو صلى الإمام بالناس وهو جنب أو محدث ، وعلم بذلك المأمومون بعد الصلاة ، فهل تفسد صلاتهم أم لا ؟ أجيب عنه في الفقرة السابقة (١) وموجزه مايأتي : فقال الحنفية : صلاتهم فاسدة مطلقاً .

وقال المالكية : تبطل صلاتهم في حال العمد دون النسيان .

<sup>(</sup>١) كشاف القناع : ١ / ٥٥٩ ، ٦٤ ، ٥٦٥ ، المغني : ٢ / ٩٩ .

<sup>(</sup>٢) بداية المجتهد : ١ / ١٥٠ ومابعدها .

وقال الشافعية والحنابلة: صلاتهم صحيحة ، إلا في الجمعة إذا كان المصلون مع الإمام أربعين فقط ، فتفسد حينئذ .

وسبب الاختلاف : هل صحة انعقاد صلاة المأموم مرتبطة بصحة صلاة الإمام ، أم ليست مرتبطة ؟

فن رآها مرتبطة وهم الحنفية ، قال : صلاتهم فاسدة .

ومن رآها غير مرتبطة وهم الشافعية والحنابلة ، قال : صلاتهم صحيحة .

ومن فرق بين السهو والعمد ، وهم المالكية ، أخذ بظاهر الأثر الآتي : عن أبي بكرة : « أن النبي عَلَيْكِ استفتح ، فكبَّر ثم أوماً إليهم : أن مكانكم ، ثم دخل ، ثم خرج ورأسه يقطر ، فصلى بهم ، فلما قضى الصلاة ، قال : إنما أنما بشر مثلكم ، وإني كنت جُنبًا »(١) فظاهر هذا أنهم بنوا على صلاتهم .

ورأى الشافعية والحنابلة أنه لو كانت الصلاة مرتبطة ، للزم أن يبدءوا بالصلاة مرة ثانية .

# سابعاً . ما يحمله الإمام عن المأموم :

يتحمل الإمام سهو المأموم ، واتفق الفقهاء على أنه لا يحمل الإمام من فرائض الصلاة شيئاً عن المأموم ماعدا القراءة ، فإنهم اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال (٢) :

أحدها ـ للمالكية والحنابلة : أن المأموم يقرأ مع الإمام فيا أسر فيه ، ولايقرأ معه فيا جهر به . وكذلك يقرأ عند الحنابلة في الجهرية إذا لم يسمع ، ولايقرأ إذا سمع (٢) .

<sup>(</sup>١) نيل الأوطار : ٣ / ١٧٥ .

<sup>(</sup>٢) بداية الجتهد : ١ / ١٤٩ ومابعدها .

<sup>(</sup>٣) قالوا : تسن قراءة المأموم الفاتحة في سكتات الإمام ، ولو كان سكوته لتنفس ، ولايضر تفريقها أي =

والثاني \_ للحنفية : أنه لايقرأ معه أصلاً .

والثالث ـ للشافعية : أنه يقرأ فيما أسر أم الكتاب ( الفاتحة ) وغيرها ، وفيما جهر أم الكتاب فقط .

والسبب في اختلافهم اختلاف الأحاديث في هذا الموضوع ، وهي أربعة أحاديث سبق ذكرها في أركان الصلاة وهي :

١ ـ حديث « لاصلاة إلا يفاتحة الكتاب » .

٢ ـ حديث مالك عن أبي هريرة : أن رسول الله عَلِيلِي انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة ، فقال : هل قرأ معي منكم أحد آنفا ؟ فقال رجل : نعم ، أنا يارسول الله ، فقال رسول الله : إني أقول مالي أنازع القرآن ؟ فانتهى الناس عن القراءة فيا جهر فيه رسول الله عَلَيْتِهِ.

٣ ـ حديث عبادة بن الصامت ، قال : صلى بنا رسول الله على صلاة الغداة ، فثقلت عليه القراءة ، فلما انصرف ، قال : إني لأراكم تقرؤون وراء الإمام ؟ قلنا : نعم ، قال : فلاتفعلوا إلا بأم القرآن().

٤ ـ حديث جابر عن النبي عَلَيْكُ قال : « من كان له إمام ، فقراءته له قراءة (٢) » وفي معناه حديث خامس صححه أحمد بن حنبل وهو : « إذا قرأ الإمام فأنصتوا » .

الفاتحة ، وتسن قراءته فيا لايجهر الإمام فيه ، لما روى ابن ماجه عن جابر بن عبد الله قال : « كنا نقرأ في الظهر والعصر خلف الإمام في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة ، وفي الأخريين بفاتحة الكتاب » ( كشاف القناع :

<sup>(</sup>١) قال ابن عبد البر: حديث عبادة هنا من رواية مكحول وغيره ، متصل السند ، صحيح .

<sup>(</sup>٢) حديث جابر لم يروه مرفوعاً إلا جابر الجعفي ، ولاحجة في شيء بما ينفرد به . قال ابن عبد البر : وهو حديث لايصح إلا مرفوعاً عن جابر .

اختلف الفقهاء في الجمع بين هذه الأحاديث ، فالشافعية استثنوا من النهي عن القراءة فيا جهر فيه الإمام قراءة أم القرآن فقط عملاً بحديث ابن الصامت .

والمالكية والحنابلة: استثنوا من عموم حديث « لاصلاة إلا بفاتحة الكتاب » المأموم فقط في صلاة الجهر، للنهي الوارد عن القراءة فيا جهر فيه الإمام في حديث أبي هريرة، وأكد ذلك بظاهر قوله تعالى: ﴿ وإذا قرئ القرآن فاستعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون ﴾ قالوا: وهذا إنما ورد في الصلاة.

والحنفية: استثنوا القراءة الواجبة على المصلي المأموم فقيط ، سراً كانت الصلاة أو جهراً ، وجعلوا الوجوب الوارد في القراءة في حق الإمام والمنفرد فقط ، عملاً بحديث جابر محصاً لقوله عليه الصلاة والسلام: « واقرأ ماتيسر معك فقط » لأنهم لايرون وجوب قراءة أم القرآن في الصلاة ، وإنما يرون وجوب القراءة مطلقاً ، لقوله تعالى : ﴿ فَاقرؤوا ماتيسر من القرآن ﴾ .

ماذكره الحنابلة فيا يتحمله الإمام عن المأموم:

قال الخنابلة(١): يتحمل الإمام عن المأموم ثمانية أشياء:

الفاتحة ، وسجود السهو إذا دخل معه في الركعة الأولى ( وهو اللاحق ) ، والسترة قدّامه ، لما تقدم « سترة الإمام سترة لمن خلفه » ، والتشهد الأول إذا سبقه بركعة من رباعية لوجوب المتابعة ، وسجود تلاوة أتى بها المأموم في الصلاة خلف الإمام ، وفيا إذا سجد الإمام لتلاوة سجدة قرأها في صلاة سرية ، وقول : سمع الله لمن حمده ، وقول : ملء السموات وملء الأرض ... الخ بعد التحميد ، ودعاء القنوت إن كان يسمع المأموم ، فيؤمن فقط ، وإلا قنت .

<sup>(</sup>١) كشاف القناع : ١ / ٤٤٥ .

ويوافقهم الحنفية والمالكية في الفاتحة وقول سمع الله لمن حمده ، وقول : ملء السموات كما يوافقهم سائر المذاهب في الباقي .

# ثامناً ـ الأحكام الخاصة بالإمام:

هناك أربع مسائل خاصة بالإمام وهي : هل يؤمن الإمام إذا فرغ من قراءة الفاتحة ، أم المأموم هو الذي يؤمن فقط ، ومتى يكبر الإمام تكبيرة الإحرام ، وهل يفتح على الإمام إذا أرتج عليه أم لا ، وهل يجوز أن يكون موضعه أرفع من موضع المأمومين ؟

قد عرفنا أحكام هذه المسائل في المذاهب ماعدا الثانية منها ، ونوجز هنا الكلام فيها(١) .

المسألة الأولى ـ هل يؤمن الإمام إذا فرغ من قراءة الفاتحة ، أم المأموم هو الذي يؤمن فقط ؟

ذهب مالك إلى أنه لايؤمن .

وذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يؤمن كالمأموم سواء.

وسبب اختلافهم حديثان متعارضان في الظاهران

أحدهما ـ حديث أبي هريرة أن رسول الله عَلَيْكَ قال : « إذا أمَّن الإمام فأَرَيْكَ قال : « إذا أمَّن الإمام فأمِّنوا ، فإن من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ماتقدم من ذنبه »(١) .

والثاني \_ حديث أبي هريرة أيضاً قال : قال رسول الله عَلَيْتُهُ إذا قال الإمام : غير المغضوب عليهم ولاالضالين ، فقولوا : آمين (٢٠) .

<sup>(</sup>١) بداية الجتهد : ١ / ١٤١ . ١٤٣ .

<sup>(</sup>٢) رواه الجماعة ( نيل الأوطار : ٢ / ٢٢٢ ) .

<sup>(</sup>٣) رواه مالك ، وفي رواية أبي داود وابن ماجه : قال : آمين ( نيل الأوطار : ٢ / ٢٢٤ ) .

فالحديث الأول نص في تأمين الإمام . والحديث الثاني : يستدل منه على أن الإمام لا يؤمن ، وذلك أنه لو كان يؤمن ، لما أمر المأموم بالتأمين عند الفراغ من الفاتحة قبل أن يؤمن الإمام ؛ لأن الإمام ، كا قال عليه الصلاة والسلام إنما جعل ليؤتم به .

فرجح مالك الحديث الثاني الذي رواه ، لكون السامع هو المؤمن ، لاالقارئ الداعى .

ورجح الجمهور الحديث الأول لكونه نصاً في الموضوع ؛ لأنه ليس فيه شيء من حكم الإمام ، وإنما الخلاف بينه وبين الحديث الآخر في موضع تأمين المأموم فقط ، لا في : هل يؤمن الإمام أو لايؤمن .

## المسألة الثانية - متى يكبر الإمام تكبيرة الإحرام ؟

قال الجمهور: لا يكبر الإمام إلا بعد عام الإقامة واستواء الصفوف.

وقال الحنفية: إن موضع التكبير هو قبل أن يتم الإقامة ، واستحسنوا تكبيره عند قول المؤذن: قد قامت الصلاة .

وسبب الخلاف تعارض ظاهر حديث أنس وحديث بلال .

أما حديث أنس: فقال: أقبل علينا رسول الله عليه قبل أن يكبر في الصلاة، فقال: أقيوا صفوفكم وتراصوا، فإني أراكم من وراء ظهري (۱). وظاهر هذا أن الكلام منه كان بعد الفراغ من الإقامة، مثلما روي عن عمر: أنه كان إذا تمت الإقامة، واستوت الصفوف، حينئذ يكبر.

وأما حديث بلال : فإنه روى أنه كان يقيم للنبي عَيْلِيٌّ ، فكان يقول له :

<sup>(</sup>١) رواه البخاري ومسلم ( المجموع : ٤ / ١٣٤ ) .

يارسول الله ، لاتسبقني بآمين (١) . فهذا يدل على أن رسول الله عَلَيْتُ كان يكبر ، والإقامة لم تتم .

# المسألة الثالثة ـ هل يفتح على الإمام إذا أرتج عليه أم لا ؟

ذكر البحث فيها في مبطلات الصلاة ، وقد عرفنا أن المذاهب الأربعة وغيرها أجازوا الفتح على الإمام إذا أرتج عليه وهو مشهور عن ابن عمر . ومنعه بعض العلماء وهو مشهور عن علي . وسبب الخلاف : اختلاف الآثار ، فقد روي أنه «صلى رسول الله على على أية ، فترك آية ، فقال له رجل : يارسول الله ، آية كذا وكذا ، قال : فهلا ذكرتنيها ؟! »(١) ، وروي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : « يا علي ، لاتفتح على الإمام في الصلاة ». والرأي الأول أصح رواية وعملاً .

# المسألة الرابعة - ارتفاع الإمام عن المأمومين :

بينا سابقاً أنه يجوز في المذاهب الأربعة ارتفاع الإمام عن المأمومين مع الكراهة ، إلا الارتفاع اليسير فلاكراهة فيه عند المالكية والحنابلة ، وإلا حالة الضرورة أو قصد التعليم عند الشافعية . ومنع قوم ذلك .

وسبب الخلاف فيه حديثان متعارضان : أحدهما ـ الحديث الثابت أنه عليه الصلاة والسلام أم الناس على المنبر ليعلمهم الصلاة ، وأنه كان إذا أراد أن يسجد نزل من على المنبر<sup>(1)</sup>.

<sup>(</sup>١) أخرجه الطحاوي .

 <sup>(</sup>٢) رواه أبو داود وعبد الله بن أحمد في مسند أبيه عن مُسوَّر بن يزيد المالكي ( نيل الأوطار : ٢ / ٣٢٢ )
 وروي أن رسول الله ﷺ تردد في آية ، فلما انصرف ، قال : أين أبيُّ ، ألم يكن في القوم ؟ أي يريد الفتح عليه .

<sup>(</sup>٣) أخرجــه أبو داود عن أبي إسحـق السبيعي عن الحرث الأعــور عن علي ، لكن لم يثبت سماع السبيعي عن الأعور ، ورواه عبد الرزاق بلفظ « لاتفتحن على الإمام وأنت في الصلاة » .

<sup>(</sup>٤) هذا حديث سهل بن سعد ، وهو متفق عليه ( نيل الأوطار : ٣ / ١٩٣ ) .

والثاني \_ مارواه أبو داود أن حذيفة أمَّ الناس على دكَّان (١) فأخذ ابن مسعود بقميصه ، فجذبه ، فلما فرغ من صلاته ، قال : ألم تعلم أنهم كانوا ينهون عن ذلك (١) .

# مسألة خامسة ملحقة ـ هل يجب على الإمام أن ينوي الإمامة أم لا ؟

ذهب قوم إلى أنه ليس ذلك بواجب عليه ، لحديث ابن عباس أنه قام إلى جنب رسول الله عليه بعد دخوله في الصلاة .

ورأى قوم أن هذا محتل ، وأنه لابد من ذلك ؛ إذ كان يحمل بعض أفعال الصلاة عن المأمومين . وهذا على مذهب من يرى أن الإمام يحمل فرضاً أو نفلاً عن المأمومين . وسنعود لهذا البحث.

#### المطلب الثالث - القدوة:

شروط القدوة ، نية مفارقة الإمام وقطع القدوة ، أحوال المقتدي ( المدرك ، اللاحق ، المسبوق ) ، مايفعله المقتدي بعد فراغ إمامه من واجب وغيره .

## أولاً ـ شروط صحة القدوة:

ذكر الشافعية (٢) سبعة شروط لصحة القدوة يمكن فهمها من فروع المطلب الثاني السابق وهي مايأتي:

<sup>(</sup>١) الدكان : الحانوت ، وأصله الدَّكة : وهو المكان المرتفع يجلس عليه .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود عن هَمَّام أن حذيفة أم الناس بالمدائن على دكان ... الحديث ( نيل الأوطار : ٣ / ١٩٣ ) .

<sup>(</sup>٣) مغنى المحتاج : ١ / ٢٣٧ \_ ٢٤٠ ، الحضرمية : ص ٦٧ .

أ ـ ألا يعلم المقتدي بطلان صلاة إمامه بحدث أو غيره ، وألا يعتقد بطلانها من حيث الاجتهاد في غير اختلاف المذاهب في الفروع : كمجتهدين اختلفا في القبلة أو في إناءين من الماء : طاهر ونجس ، بأن أدى اجتهاد أحدهما إلى غير ماأدى إليه اجتهاد الآخر في المسألتين .

فإن تعدد الطاهر من الآنية : كأن كانت الأواني ثلاثة ، والطاهر منها اثنان والمجتهدون ثلاثة ، وظن كل منهم طهارة إنائه فقط ، فالأصح صحة اقتداء بعضهم ببعض ، مالم يتعين إناء الإمام للنجاسة .

فإن ظن واحد باجتهاده طهارة إناء غيره ، جاز له الاقتداء به قطعاً .

أما اختلاف المذاهب في الفروع: فلو اقتدى شافعي بحنفي مس فرجه، أو افتصد، فالأصح الصحة في الفصد، دون المس، اعتباراً باعتقاد المقتدي لأنه محدث عنده بالمس، دون الفصد.

ألا يعتقد وجوب قضاء الصلاة : كهقيم تيم ، لفقد ماء بمحل يغلب فيه وجوده .

" \_ ألا يكون مأموماً : فلاتصح قدوة بمقتد في حال قدوته ؛ لأنه تابع لغيره يلحقه سهوه ، ومن شأن الإمام الاستقلال ، وأن يتحمل هو سهو غيره ، فلا يجتمعان ، وهذا إجماع .

أ ـ ألا يكون مشكوكاً في كونه إماماً أو مأموماً : فإن شك لم يصح اقتداؤه
 به .

ه ً \_ ألا يكون أمياً : وهو من لايحسن حرفاً من الفاتحة ، أو يخل بتشديدة منها ، إلا إذا اقتدى به مثله .

٦ً ـ ألا يقتدي الرجل بالمرأة : فلو صلى خلفه ثم تبين كفره أو جنونه أو

كونه امرأة أو مأموماً أو أمياً ، أعادها ، إلا إن بان محدثاً أو جنباً أو عليه نجاسة خفية ، أو قائماً بركعة زائدة فاقتدى به ، فلا إعادة عليه .

ولو نسي حدث إمامه ، ثم تذكره ، أعاد .

# ثانياً - نية مفارقة الإمام وقطع القدوة:

عرفنا سابقاً أنه عند الشافعية : تنقطع القدوة بمجرد خروج الإمام من صلاته ، مجدث أو غيره .

وقال الشافعية والحنابلة (۱): إن أحرم الشخص مأموماً ، ثم نوى مفارقة الإمام وإتمام صلاته منفرداً ، جازعند الشافعية سواء أكان لعذر، أم لغيرعذر مع الكراهة ، لمفارقته للجاعة المطلوبة وجوباً أو ندباً مؤكداً . وجاز لعذر فقط عند الحنابلة ، أما لغير عذر ففيه روايتان : إحداهما : تفسد صلاته وهي الأصح والثانية : تصح . واستثنى الشافعية الجمعة فلاتصح نية المفارقة في الركعة الأولى منها ، والصلاة التي يريد إعادتها جماعة ، فلاتصح نية المفارقة في شيء منها ، وكذا الصلاة المجموعة تقدياً .

ومن العذر: تطويل الإمام ، أو تركه سنة مقصودة ، كتشهد أول وقنوت ، فله فراقه ليأتي بتلك السنة ، أو المرض ، أو خشية غلبة النعاس أو شيء يفسد صلاته ، أو خوف فوات ماله أو تلفه ، أو فوت رفقته ، أو من يخرج من الصف ثم لا يجد من يقف معه .

ودليلهم ما في الصحيحين : « أن معاذاً صلى بأصحابه العشاء ، فطوّل عليهم ، فانصرف رجل ، فصلى ، ثم أتى النبي عَلِيلَةٍ ، فأخبره بالقصة ، فغضب وأنكر على معاذ ، ولم ينكر على الرجل ، ولم يأمره بالإعادة »

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج : ١ / ٢٥٩ ، المغني : ٢ / ٢٣٣ ، كشاف القناع : ١ / ٣٧٢ ومابعدها . المهذب : ١ / ٩٧ .

وأجاز الحنفية (١) فقط مع الكراهة سلام المقتدي قبل الإمام ، ولاتجوز المفارقة . وقال المالكية (٢) : من اقتدى بإمام لم يجز له مفارقته .

ثالثاً - أحوال المقتدي ( المدرك ، اللاحق ، المسبوق ) :

للمقتدي أحوال ثلاثة : مدرك ، ولاحق ، ومسبوق ، ولأحكامهم تفصيل في المذاهب

## مذهب الحنفية (٢):

المدرك: من صلى جميع الصلاة كاملة مع الإمام . وهذا صلاته تامة لاشيء فيها .

واللاحق: من فاتته الركعات كلها أو بعضها مع الإمام ، رغم ابتدائه الصلاة معه ، كأن عرض له عذر كغفلة أو نوم أو زحمة (أ) أو سبق حدث ، أو صلاة خوف (أي في الطائفة الأولى ، وأما الثانية فسبوقة ) أو كان مقياً ائتم بسافر ، أو بلا عذر : كأن سبق إمامه في ركوع وسجود ، فإنه يقضي ركعة .

وحكمه: أنه كؤتم حقيقة فيا فاته ، فلاتنقطع تبعيته للإمام ، فلايقرأ في قضاء مافاته من الركعات ، ولايسجد للسهو لأنه لاسجود على المأموم فيا يسهو به خلف إمامه ، ولايتغير فرضه ، فيصير أربعاً ، بنية الإقامة إن كان مسافراً ، ويبدأ بقضاء مافاته أثناء صلاة الإمام ، ثم يتابعه فيابقي إن أدركه ويسلم معه ، فإن لم يدركه ، مضى في صلاته إلى النهاية .

<sup>(</sup>١) الدر الختار: ١ / ٥٦٠ .

<sup>(</sup>٢) الشرح الصغير : ١ / ٤٤٩ .

<sup>(</sup>٢) الدر الختار : ١ / ٥٥٥ ـ ٥٦٠ ، فتح القدير : ١ / ٢٧٧ ومابعدها ، تبيين الحقائق ٢ / ١٣٧ ومابعدها .

<sup>(</sup>٤) بأن زحمه الناس في الجمعة مثلاً ، فلم يقدر على أداء الركعة الأولى مع الإمام ، وقدر على الباقي ، فيصليها ، ثم يتابعه .

وإذا كان اللاحق مسبوقاً بأن بدأ مع الإمام في الركعة الثانية ، ثم فاتته ركعة فأكثر خلف الإمام ، فعليه القراءة في قضاء ماسبق به .

والمسبوق: من سبقه الإمام بكل الصلاة أو ببعضها (۱) . وحكمه أنه كالمنفرد بعد البدء بقضاء مافاته ، فيأتي بدعاء الثناء ، والتعوذ لأنه للقراءة ، ويقرأ ؛ لأنه يقضي أول صلاته في حق القراءة ، فلو ترك القراءة ، فسدت صلاته ، كا يقضي آخر صلاته في حق التشهد .

ومحل إتيانه بالثناء: إن كان في ركعة سرية أتى بالثناء بعد تكبيره الإحرام ، وإن أدرك الإمام في ركعة جهرية ، لاياتي به مع الإمام على الصحيح ، بل يأتي به عند قضاء مافاته ، وعندئذ يتعوذ ويبسمل للقراءة كالمنفرد .

والمسبوق : إن أدرك الإمام وهو راكع ، كبر للإحرام قائماً ، ثم ركع معه ، وتحسب له هذه الركعة .

وإن أدركه بعد الركوع ، كبر للإحرام قامًا ، ثم تابعه فيا هو فيه من أعمال الصلاة ، ولاتحسب الركعة ، ثم يقضي مافاته بعد سلام الإمام ، ويقرأ الفاتحة وسورة بعدها في قضاء كل من الركعتين الأولى والثانية من صلاته ، فلو فاتته هاتان الركعتان قرأ فيا يقضيه الفاتحة وسورة ، ولو فاته ركعة مثلاً قضى ركعة وقرأ فيها الفاتحة والسورة .

والسبوق كالمنفرد إلا في أربع مسائل فهو كمقتد :

إحداها \_ لا يجوز اقتداؤه بغيره ولا الاقتداء به .

<sup>(</sup>١) أن يسبق بكل الركعات : بأن اقتدى بالإمام بعد ركوع الركعة الأخيرة . وسبقه ببعضها : بأن يفوته بعض الركعات .

ثانيها - لو كبَّر ناوياً استئناف صلاة جديدة وقطعها ، صار مستأنفاً وقاطعاً للصلاة الأولى ، بخلاف المنفرد .

ثالثها \_ لو قام إلى قضاء ماسبق به ، وعلى الإمام سجدتا سهو ، ولو قبل اقتدائه ، فعليه أن يعود فيسجد معه ، مالم يقيد الركعة التي قام لقضائها بسجدة ، فإن لم يعد حتى سجد ، يضي في صلاته ، وعليه أن يسجد في آخر صلاته ، بخلاف المنفرد ، فإنه لا يلزمه السجود لسهو غيره .

كذلك يلزمه متابعة الإمام في قضاء سجدة التلاوة ، على التفصيل المذكور .

رابعها ـ يأتي بتكبيرات التشريق (١) اتفاقاً بين الحنفية ، بخلاف المنفرد ، حيث لايأتي بها عند أبي حنيفة .

ومن أحكام المسبوق :

أنه يكره تحرياً أن يقوم المسبوق لقضاء مافاته قبل سلام إمامه إذا قعد قدر التشهد ، إلا في مواضع تعتبر عذراً:

الأول : إذا خاف المسبوق الماسح زوال مدته إذا انتظر سلام الإمام .

الثاني : إذا خاف خروج الوقت ، وكان صاحب عذر ، حتى لاينتقض وضوءه .

الثالث : إذا خاف في الجمعة دخول وقت العصر ، إذا انتظر سلام الإمام .

الرابع : إذا خاف المسبوق دخول وقت الظهر في العيدين ، أو خاف طلوع الشمس في الفجر ، إذا انتظر سلام الإمام .

<sup>(</sup>١) يجب عند الحنفية: تكبير التشريق في عيد الأضحى من بعد فجر عرفة إلى عصر العيد مرة ، فور كل فرض ، أدي بجاعة مستحبة ، على إمام مقم .

الخامس : إذا خاف المسبوق أن يسبقه الحدث .

السادس : إذا خاف أن يمر الناس بين يـديـه إذا انتظر سلام الإمـام ، ففي هذه المواضع كلها للمسبوق أن يقوم فيها لإكال صلاته قبل سلام إمامه .

# مذهب المالكية (١):

المدرك : الذي أدرك جميع الصلاة مع الإمام ، صلاته تامة ، ولاقضاء عليه بعد سلام إمامه ؛ لأنه لم يفته شيء من الصلاة .

واللاحق: الذي فاته شيء من الصلاة بعد الدخول مع الإمام لعذر كزحمة أو نعاس لاينقض الوضوء، له أحوال ثلاثة: أن يفوته ركوع أو اعتدال منه، أن تفوته سجدة أو سجدتان، أن تفوته ركعة فأكثر.

الحالة الأولى \_ وهي أن يفوت المأموم الركوع أو الرفع منه مع الإمام ، فإما أن يكون ذلك في الركعة الأولى أو غيرها . فإن كان في الركعة الأولى اتبع الإمام فيا هو فيه من الصلاة ، وألغى هذه الركعة ، وقضى ركعة بعد سلام الإمام .

وإن كان ذلك الفوات في غير الركعة الأولى : فإن أمكنه تدارك الإمام في السجود ولو في السجدة الثانية ، فعل مافاته ليدرك الإمام ، وإن لم يتكن من تدارك الإمام في السجود ، فإنه يلغي هذه الركعة ، ويقضيها بعد سلام الإمام .

الحالة الثانية ـ أن يفوته سجدة أو سجدتان : فإن أمكنه السجود وإدراك الإمام في ركوع الركعة التالية ، فعل مافاته ولحق الإمام وتحسب له الركعة . وإن لم يكنه السجود على النحو المذكور ، ألغى الركعة واتبع الإمام فيا هو فيه ، وأتى بركعة بعد سلام الإمام ، ولا يسجد للسهو ، لأن الإمام يتحمل عنه سهوه .

<sup>(</sup>١) الشرح الصغير: ١ / ٤٥٨ ـ ٤٦١ ، الشرح الكبير: ١ / ٣٤٥ ـ ٣٤٩ ، القوانين الفقهية : ص ٧٠ ومابعدها ، بداية الجيهد: ١ / ١٨١ ـ ١٨٢ .

الحالة الثالثة \_ أن تفوت م ركعة أو أكثر بعد الدخول مع الإمام : فيقضي مافاته بعد سلام الإمام ، على النحو الذي فاته بالنسبة للقراءة والقنوت .

أما المسبوق: الذي فاته ركعة أو أكثر قبل الدخول مع الإمام ، فحكمه أنه يجب عليه أن يقضي بعد سلام الإمام مافاته من الصلاة . والمشهور أنه يقضي القول ، ويبني على الأفعال ، علماً بأن المراد بالقول هو القراءة ، والمراد بالفعل هو ماعدا القراءة ، فيشمل التسميع والتحميد والقنوت .

ومعنى قضاء القول: أن يجعل مافاته قبل دخوله مع الإمام بالنسبة إليه أول صلاته ، ومأدركه معه آخرها ، فيأتي بالقراءة على صفتها من سر أو جهر .

ومعنى البناء على الفعل: أن يجعل مأدركه مع الإمام أول صلاته ، ومافاته آخر صلاته ، فيكون كالمصلى وحده . فهو عكس البناء على القول .

وتوضيح ذلك : إن أدرك المسبوق الركعة الرابعة فقط من العشاء ، فإذا سلم الإمام ، أتى بركعة يقرأ فيها جهراً بالفاتحة والسورة ؛ لأنها أولى صلاته بالنسبة للقراءة ، ثم يجلس بعدها للتشهد ؛ لأنها ثانية له بالنسبة للجلوس . ثم يقوم فيأتي بركعة ، يقرأ فيها جهراً بالفاتحة والسورة ؛ لأنها ثانية له بالنسبة للقراءة ، ولا يجلس بعدها للتشهد لأنها ثالثة له بالنسبة للجلوس . ثم يأتي بركعة ثالثة يقرأ فيها سراً ، ثم يجلس للتشهد الأخير ؛ لأنها رابعة بالنسبة للأفعال ، ثم يسلم .

ومدرك الركعة الثانية في صلاة الصبح مع الإمام ، يقنت في ركعة القضاء ؛ لأنها الثانية بالنسبة للفعل ، الذي منه القنوت .

أما إن سجد الإمام سجود سهو : فإن كان قبلياً سجد معه ، وإن كان بعدياً أخره حتى يفرغ من قضاء ماعليه .

وأما التكبير أثناء نهوض المسبوق لقضاء ماعليه : فإن أدرك مع الإمام

ركعتين أو أقل من ركعة ، كبر حال القيام ؛ لأن جلوسه في محله ، فيقوم بتكبير ، وإلا فلا يكبر حال القيام ، بل يقوم ساكتاً ؛ لأن جلوسه في غير محله ، وإنما هو لموافقة الإمام .

وإن أدرك المسبوق ركوع الإمام ، فكن من ركبتيه قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع ، فقد أدرك الركعة . وإن لم يدرك المسبوق ركوع الركعة الأخيرة ، فدخل في السجود أو الجلوس ، فقد فاتته الصلاة كلها ، فيقوم فيصليها كلملة ؛ فإن جرى له ذلك في صلاة الجمعة ، صلاها ظهراً أربعاً .

# الشافعية <sup>(١)</sup> :

المقتدي : إما موافق أو مسبوق . والموافق : هو من أدرك مع الإمام قدر الفاتحة ، سواء الركعة الأولى وغيرها . والمسبوق : هو من لم يدرك مع الإمام من الركعة الأولى أو غيرها قدراً يسع الفاتحة .

والموافق: إن تخلف عن الإمام بركن فعلي عامداً بلاعذر ، بأن فرغ الإمام منه ، وهو فيا قبله ، لم تبطل صلاته في الأصح ؛ لأنه تخلف يسير ، سواء أكان طويلاً ، كأن ابتدأ الإمام رفع الاعتدال ، والمأموم في قيام القراءة ، أم قصيراً ، كأن رفع الإمام رأسه من السجدة الأولى ، وهوى من الجلسة بعدها للسجود ، والمأموم في السجدة الأولى .

وإن تخلف بركنين فعليين ، بأن فرغ الإمام منها ، وهو فيا قبلها ، كأن ابتدأ الإمام هوي السجود ، والمأموم في قيام القراءة :

<sup>(</sup>١) مغني الحتاج : ١ / ٢٥٦ ـ ٢٥٨ ، المهذب : ١ / ٩٥ ، حاشية الباجوري : ١ / ٢٠٤ ، الحضرمية : ص٧١ ومابعدها .

أ ـ فإن لم يكن عـذر ، كأن تخلف لقراءة السورة أو لتسبيحات الركوع والسجود ، بطلت صلاته ، لكثرة الخالفة .

ب ـ وإن كان عذر: بأن اشتغل بدعاء الافتتاح ، أو ركع إمامه فشك في الفاتحة ، أو تذكر تركها أو أسرع الإمام قراءته مثلاً ، أو كان المأموم بطيء القراءة لعجز ، لا لوسوسة ، وركع أي الإمام قبل إقام المأموم الفاتحة ، فالصحيح أن المأموم يتم فاتحته ، ويسعى خلف إمامه على نظم صلاة نفسه ، مالم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان مقصودة في نفسها ، طويلة أي مالم يسبق بثلاثة فما دونها ، وهي الركوع والسجودان ، أخذاً من صلاته على المنظم بعشفان ، فلا يعد منها القصير : وهو الاعتدال والجلوس بين السجدتين

فإن سبق بأكثر من الأركان الثلاثة ، بأن لم يفرغ من الفاتحة إلا والإمام قائم عن السجود ، أو جالس للتشهد ، فالأصح أنه لاتلزمه المفارقة ، بل يتبع الإمام فيا هو فيه ، ثم يتدارك بعد سلام الإمام مافاته ، كالمسبوق ، لما في مراعاة نظم صلاته في هذه الحالة من المخالفة الفاحشة . وهذا كلمه مفرع على شرط متابعة المقتدي للإمام .

أما المسبوق: فيسن له ألا يشتغل بسنة بعد التحرم، بل بالفاتحة، إلا أن يظن إدراكها مع اشتغاله بالسنة. فإن لم يشتغل بسنة، تبع إمامه في الركوع وجوباً، وسقط عنه مابقي من الفاتحة، فإن تخلف لإتمام قراءته، حتى رفع الإمام من الركوع، فاتته الركعة، ولا تبطل صلاته، إلا إذا تخلف عنه بركنين فعليين بلاعذر.

وإن اشتغل المسبوق بسنة كدعاء الافتتاح أو التعوذ ، قرأ بقدرها من الفاتحة وجوباً ، ثم إن فرغ مماعليه ، وأدرك الركوع مطمئناً يقيناً مع الإمام أدرك

الركعة . وإن فرغ مماعليه ، والإمام في الاعتدال ، وافقه فيه وفاتته الركعة . وإن لم يفرغ مما عليه واستر في القراءة وأراد الإمام الهويّ للسجود ، تعينت نية المفارقة ؛ لأنه إن هوى الإمام للسجود ، ولم ينو المفارقة ، بطلت صلاته ، وإن هوى معه ، بطلت صلاته أيضاً .

وإن لم يشتغل بسنة ، قطع القراءة ، وركع مع الإمام .

ولو علم المأموم في ركوعه أنه ترك الفاتحة ، أو شك ، لم يعد إليها ، بل يصلي ركعة بعد سلام الإمام .

ولو علم المأموم ترك الفاتحة أو شك فيه ، وقد ركع الإمام ، ولم يركع هو ، قرأها وجوباً لبقاء محلها ، ويعد متخلفاً بعذر ، ويطبّق عليه حكم بطيء القراءة ، في الموافق .

والمسبوق الذي فاته بعض ركعات الصلاة مع الإمام: إن أدرك مع الإمام مقدار الركوع الجائز بأن أدركه راكعاً واطأن معه ، فقد أدرك الركعة ، وإن لم يدرك ذلك أو أدركه في ركوع زائد أو في الثاني من صلاة الكسوفين ، لم يدرك الركعة ، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي عَلَيْتُ قال : « من أدرك الركوع من الركعة الأخيرة يوم الجمعة ، فليضف إليها أخرى ، ومن لم يدرك الركوع ، فليصل الظهر أربعاً »(۱) .

وإن أدركه ساجداً ، كبر للإحرام ، ثم سجد من غير تكبير ، على المذهب .

وإن أدركه في آخر الصلاة ، كبر للإحرام ، وقعد ، وحصل له فضيلة الجاعة ، فإن أدرك معه الركعة الأخيرة ، كان ذلك أول صلاته ، لما روي عن على

<sup>(</sup>١) هذا الحديث بهذا اللفظ غريب ، ورواه الدارقطني بإسناد ضعيف ولفظه : « من أدرك من الجمعة ركعة ، فليصل إليها أخرى ، فإن أدركهم جلوساً ، صلى الظهر أربعاً » ( المجموع : ٤ / ١١٣ ) .

رضي الله عنه أنه قال: «ما أدركت فهو أول صلاتك » وعن ابن عمر أنه قال: «يكبر، فإذا سلم الإمام قام إلى مابقي من صلاته » وبه تقررت قاعدة المذهب وهي: ماأدركه المسبوق أول صلاته، ومايتداركه آخرها لقوله عَلَيْكُ : «ماأدركم فصلوا، ومافاتكم فأقوا »(۱) . وهذا بخلاف مذاهب الأئمة الآخرين فعندهم: ماأدركه آخر صلاته ومايتداركه أول صلاته، لقوله عَلَيْكُ : «ماأدركتم فصلوا ومافاتكم فاقضوا »(۱) .

وإن كانت الصلاة فيها قنوت ، فقنت مع الإمام أعاد القنوت في آخر صلاته ؛ لأن مافعله مع الإمام فعله للمتابعة ، فإذا بلغ إلى موضعه ، أعاد كا لو تشهد مع الإمام ، ثم قام إلى مابقي ، فإنه يعيد التشهد .

ويسن للمسبوق الذي فاتته الركعتان الأوليان أو إحداهما أن يقرأ سورة بعد الفاتحة في الركعتين الأخيرتين أو الأولى منهما ، لئلا تخلو صلاته من سورة .

# الحنابلة (٢):

المسبوق يشمل عندهم « اللاحق » عند الحنفية والمالكية ، فمن اقتدى بالإمام من أول الصلاة ، أو بعد ركعة فأكثر وفاته شيء منها فهو في الحالتين مسبوق .

أما اللاحق الذي بدأ صلاته مع الإمام من أولها ، وتخلف عنه بركن أو ركنين لعذر من نوم لاينقض الوضوء أو غفلة أو سهو أو عجلة ونحوه كزحام ، فيجب عليه أن يفعله ويلحق به إذا لم يخش فوت الركعة التالية ؛ لأنه أمكنه

<sup>(</sup>١) رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة من طرق كثيرة ، فهذه الرواية أولى ، كا قال البيهقي ( المجموع : ٢ / ١٠٠ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد والبخاري ومسلم والنسائي ( المصدر السابق ) .

<sup>(</sup>٣) كشاف القناع : ١ / ٥٤٠ ـ ٥٤٣ ، ٥٤٦ ـ ٥٤٩ .

استدراكه من غير محذور ، فلزمه ، وتصح الركعة التي أتى بها . وإن لم يأت بها أو خشي فوت الركعة التالية مع الإمام ، وجب عليه متابعة إمامه ، ولغت الركعة ، ووجب عليه قضاؤها على صفتها بعد سلام الإمام .

والإتيان بها على صفتها معناه: أنه لو فاتته الركعة الأولى ، أتى بها بالاستفتاح والتعوذ وقراءة سورة بعد الفاتحة . وإن كانت الثالثة أو الرابعة قرأ الفاتحة فقط .

وإن تخلف عن السجود مع الإمام لعذر ، تابع إمامه في السجود الثاني وتمت له الركعة ، على أن يقضى مافاته على صفته بعد سلام الإمام .

وإن تخلف عن إمامه بركعة فأكثر ، لعذر من نوم أو غفلة أو نحوه ، تابعه فيما بقي من صلاته ، وقضى المأموم ماتخلف به بعد سلام إمامه ، كمسبوق .

وأما إن تخلف المقتدي عن إمامه بركن بلاعذر ، فهو كسبق الإمام بركن : إن فعل ذلك عامداً عالماً ، بطلت صلاته ، لأنه ترك فرض المتابعة متعمداً . وإن فعل ذلك جاهلاً أو ناسياً ، بطلت تلك الركعة إذا لم يأت بما فاته مع إمامه ؛ لأنه لم يقتد بإمامه في الركوع ، وتصح صلاته ، لحديث « عفي عن أمتي الخطأ والنسيان ومااستكرهوا عليه » .

وأما المسبوق: فإن سبق بالركوع أو بركنين عمداً بطلت صلاته مطلقاً ، وإن سبقه بغير الركوع كالهوي للسجود، أو سبقه سهواً لم تبطل صلاته ، لكن يجب إعادة ماأتى به بعد إمامه ، فإن لم يأت به ، ألغيت الركعة .

وما أدرك المسبوق مع الإمام فهو آخر صلاته ، كما بينا ، فإن أدركه فيما بعـ د

الركعة الأولى كالثانية أو الثالثة ، لم يستفتح ولم يستعذ ، وما يقضيه المسبوق هو أول صلاته ، فيستفتح له ، ويتعوذ ، ويقرأ السورة ، لحديث أبي هريرة السابق أن النبي عَلِيلَةٍ قال : « ماأدركتم فصلوا ، ومافاتكم فاقضوا »(١) .

ويتورك المسبوق مع إمامه في موضع توركه ؛ لأنه آخر صلاته ، وإن لم يعتد به ، كا يتورك المسبوق فيا يقضيه للتشهد الثاني ، فلو أدرك ركعتين من رباعية ، جلس مع الإمام متوركاً متابعة له للتشهد الأول ، وجلس بعد قضاء الركعتين أيضاً متوركاً ؛ لأنه يعقبه سلامه . ويندب أن يكرر التشهد الأول ، حتى يسلم إمامه التسليمين ؛ لأنه تشهد واقع في وسط الصلاة ، فلم تشرع فيه الزيادة على الأول .

وإذا سلم المسبوق مع إمامه سهوا ، وجب عليه أن يسجد للسهو في آخر صلاته . وكذا يسجد للسهو إن سها فيا يصليه مع الإمام ، وفيا انفرد بقضائه ، ولو شارك الإمام في سجوده لسهوه . وإذا لم يسجد الإمام لسهوه ، وجب على المسبوق سجود السهو بعد قضاء مافاته .

ويعتبر المسبوق مدركاً للجاعة متى أدرك تكبيرة الإحرام قبل سلام إمامه التسلية الأولى ، ولا يكون مدركاً للركعة إلا إذا ركع مع الإمام قبل رفع رأسه من الركوع ، غير شاك في إدراك الإمام راكعاً ، ولو لم يدرك معه الطأنينة إذا اطمأن هو ، ثم لحق إمامه ، لحديث أبي هريرة مرفوعاً : « إذا جئتم إلى الصلاة ، ونحن سجود ، فاسجدوا ، ولا تعدوها شيئاً ، ومن أدرك الركوع فقد أدرك الركعة »(١) .

<sup>(</sup>١) رواه الشيخان وأحمد والنسائي من طريق ابن عيينة عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة ، قال مسلم : أخطأ ابن عيينة في هذه اللفظة : « فاقضوا » ولاأعلم رواها عن الزهري غيره .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود بإسناد حسن .

#### رابعاً ـ مايفعله المقتدي بعد فراغ إمامه من واجب وغيره:

ذكر الحنفية (١) بعض الأحكام الفرعية المتعلقة بالمقتدي بعد فراغ إمامه وهي :

أ ـ لو سلم الإمام قبل فراغ المقتدي من قراءة التشهد ، فعليه أن يتمه ، ثم يسلم .

ب ـ لو سلم الإمام قبل فراغ المقتدي من الصلوات الإبراهيمية أو الدعاء ، يتركها ، ويسلم مع الإمام .

جـ \_ إذا قام الإمام قبل فراغ المقتدي من قراءة التشهد الأول ، أتمه ، ثم تابع إمامه .

د \_ إذا رفع الإمام رأسه من الركوع أو السجود قبل فراغ المقتدي من إتمام ثلاث تسبيحات ، تابعه ، وتركها .

هـ - إذا زاد الإمام سجدة ، أو قام بعد القعود الأخير ساهياً ، لايتبعه المقتدي ولو تابعه فسدت صلاته ، بل ينتظره ، ويسبح لتنبيه الإمام لخطئه ، فإن عاد الإمام قبل تقييده الزائد بسجدة ، سجد الإمام للسهو ، وسلم المقتدي معه ، فإن أتى بسجدة بعد الزائد ، سلم المقتدي وحده ، لخروج الإمام إلى غير صلاته .

وإن سلم المقتدي قبل أن يقيد الإمام مازاده بسجدة ، فسد فرضه .

و ـ يكره سلام المقتدي بعد تشهد الإمام قبل سلامه ، لتركه المتابعة ، وصحت صلاته ، كا صحت صلاة الإمام على الصحيح .

<sup>(</sup>١) مراقي الفلاح : ص ٥٠ ، الدر الختار : ١ / ٥٦٠ .

ز ـ يكره تحرياً الخروج من مسجد بعد الأذان ، حتى يصلي الشخص ، إلا إذا كان إماماً أو مؤذناً لمسجد آخر ، أو خرج بعد صلاته منفرداً .

ح ـ لو ظن الإمام السهو ، فسجد له ، فتابعه المقتدي ، فبان أن لاسهو ، فالأشبه الفساد لصلاة المقتدي ، لاقتدائه في موضع الانفراد .

# المطلب الرابع - الأمور المشتركة بين الإمام والمأموم :

شروط الاقتداء بالإمام ، موقف الإمام والمأموم ، أمر الإمام بتسوية الصفوف ، صلاة المنفرد عن الصف .

# أولاً . شروط الاقتداء بالإمام :

عرفنا شروط كل من الإمام والمقتدي الخاصة بها ، ونبحث هنا شروط ارتباط المقتدي بالإمام أو شروط صحة الجماعة وهي مايأتي(١):

#### ١ ـ نية المؤتم الاقتداء باتفاق المذاهب:

أي أن ينوي المأموم مع تكبيرة الإحرام الاقتداء أو الجماعة أو المأمومية ، فلو ترك هذه النية أو مع الشك فيها ، وتابعه في الأفعال ، بطلت صلاة المقتدي ، ولا يجب تعيين الإمام باسمه ، فإن عينه وأخطأ بطلت صلاته عند الشافعية . لكن لابد من تعيين إمام معين بصفة الإمامة ، فلو نوى الائتام بأحد رجلين يصليان ، لابعينه ، لم يصح ، حتى يعين الإمام بوصفه ، لأن تعيينه شرط ، ولا يجوز الائتام بأكثر من واحد ، فلو نوى الائتام بإمامين لم يجز ؛ لأنه لا يكن اتباعها معا .

<sup>(</sup>۱) الدر الختار: ١ / ١١٥ ، ١٥٥ ، ١٥٠ ، البدائع: ١ / ١٦٨ ، ١٤٦ ، الكتاب مع اللباب: ١ / ١٤٨ ، الشرح الصغير: ١ / ١٤٩ ، الشرح الكبير: ١ / ٣٦٧ ـ ٢١١ ، القوانين الفقهية: ص ٦٨ ومابعدها ، مغني الحتاج: ١ / ٢٥٠ ، ٢٠٠ ومابعدها .

وشرط النية أن تكون مقارنة للتحريمة عند الشافعية ، وأجاز الحنفية أن تكون متقدمة على التحريمة بشرط ألا يفصل بينها وبين التحريمة فاصل أجنبي (۱) ، والأفضل عندهم وعند الحنابلة : أن تكون مقارنة خروجاً من الخلاف . واشترط المالكية المقارنة للتحريمة أو قبلها بزمن يسير ، كا تقدم في بحث اشتراط النية في الصلاة .

وبناء على هذا الشرط: لو شرع امرؤ في الصلاة منفرداً ، لم يجز له الانتقال للجاعة إلا في حالة الاستخلاف ، كا سيأتي ، كا لايجوز عكسه عند الحنفية والمالكية ، وهو أن ينتقل للانفراد ، بأن ينوي مفارقة الإمام ، وأجاز الشافعية والحنابلة كا بينا نية مفارقة الإمام ، وإتمام الصلاة منفرداً ، لعذر عند الحنابلة ، ولعير عذر مع الكرأهة عند الشافعية ، كا بينا سابقاً .

أما نية الإمام الإمامة : فلاتشترط عند الجمهور غير الحنابلة ، بل تستحب ليحوز فضيلة الجماعة ، فإن لم ينولم تحصل له ، إذ ليس للمرء من عمله إلا مانوى .

واستثنى الشافعية والمالكية الصلاة التي تتوقف صحتها على الجماعة ، كالجمعة ، والمجموعة للمطر ، والمعادة ، وصلاة الخوف ، فلابد فيها من نية الإمام الإمامة .

واستثنى الحنفية اقتداء النساء بالرجل ، فإنه يشترط نية الرجل الإمامة لصحة اقتداء النساء به .

وقال الحنابلة : تشترط أيضاً نية الإمامة ، فينوي الإمام أنه إمام ، والمأموم أنه مأموم ، وإلا فسدت الصلاة . لكن لو أحرم الشخص منفرداً ، ثم جاء آخر ،

<sup>(</sup>١) قال الحنفية : من أراد الدخول في صلاة غيره ، يحتاج إلى نيتين : نية نفس الصلاة ، ونية المتابعة للإمام بأن ينوي فرض الوقت ، والاقتداء بالإمام فيه .

فصلى معه ، فنوى إمامته ، صح في النفل ، عملاً بحديث ابن عباس ، وهو أنه قال : « بتُ عند خالتي ميونة ، فقام النبي عليه متطوعاً من الليل ، فقام إلى القربة ، فتوضأ ، فقام ، فصلى ، فقمت لما رأيته صنع ذلك ، فتوضأت من القربة ، ثم قمت إلى شقه الأيسر ، فأخذ بيدي من وراء ظهره يعدلني كذلك إلى الشق الأين » (۱) .

أما في الفريضة : فإن كان المصلي ينتظر أحداً ، كإمام المسجد ، فإنه يُحرم وحده ، وينتظر من يأتي ، فيصلي معه ، فيجوز ذلك أيضاً عند الحنابلة ؛ لأن النبي عليه أحرم وحده ، ثم جاء جابر وجبارة ، فأحرما معه ، فصلى بها ، ولم ينكر فعلها . والظاهر أنها كانت صلاة مفروضة ؛ لأنهم كانوا مسافرين . أما في غير هذه الحالة ، فلا يصح الاقتداء لمن لم ينو الإمامة .

# ٢ ـ اتحاد صلاتي الإمام والمأموم:

وللفقهاء آراء في تحديد هذا الاتحاد ، فقال الحنفية (١) : الاتحاد أن يكنه (أي المقتدي ) الدخول في صلاته بنية صلاة الإمام ، فتكون صلاة الإمام متضنة لصلاة المقتدي . فلايصلي المفترض خلف المتنفل ؛ لأن الاقتداء بناء ، ووصف الفرضية معدوم في حق الإمام ، فلايتحقق البناء على المعدوم ، ولامن يصلي فرضأ خلف من يصلي فرضاً آخر ؛ لأن الاقتداء شركة وموافقة ، فلابد من الاتحاد سبباً وفعلاً ووصفاً ؛ لأن الاقتداء بناء التحريمة على التحريمة ، كا بينا أي أن الاتحاد في الفرضية ونوع الفريضة .

ويصلى المتنفل خلف المفترض ؛ لأن فيه بناء الضعيف على القوي ، وهو

<sup>(</sup>۱) متفق عليه .

<sup>(</sup>٢) الكتاب بشرح اللبـاب : ١ / ٨٤ ، الـدر المختـار ورد المحتـار : ١ / ١٥٥ ، ٥٥٠ ـ ٥٥٠ ، فتح القـدير : ١ / ٢٦١ . ٢٦٠ .

جائز ، إلا التراويح في الصحيح ؛ فلايصح الاقتداء فيها بالمفترض لأنها سنة على هيئة مخصوصة ، فيراعى وضعها الخاص للخروج عن العهدة .

ويصح اقتداء متنفل بمتنفل ومنه ناذر نفل بناذر آخر ، ومن يرى الوتر واجباً (وهم الحنفية) بن يراه سنة ، ومن اقتدى في العصر ، وهو مقيم ، بعد الغروب ، بن أحرم قبله ، لاتحاد صلاة الإمام مع صلاة المقتدي في الصور الثلاث .

ويصح اقتداء متوضى عتيم ، وغاسل عاسح على خف أو جبيرة ، وقائم بقاعد يركع ويسجد ، لامومى ؛ فالمومى يصلي خلف مثله ، إلا أن يومى المؤتم قاعداً ، والإمام مضطجعاً ؛ لأن القعود معتبر ، فتثبت به القعدة ، أما صلاة القائم بالقاعد فلأنه ويلي صلى آخر صلاته قاعداً ، والناس قيام (۱) ، وأبو بكر يبلغهم تكبيره ، كا يصح اقتداء قائم بأحدب الظهر ، وإن بلغ حدبه الركوع على المعتمد ، وكذا الاقتداء بأعرج . ويصح اقتداء مومى عثله إلا أن يومى الإمام مضطجعاً ، والمؤتم قاعداً أو قائماً فإنه لا يجوز ، على الختار ، لقوة حال المأموم .

وقال المالكية (٢): يشترط الاتحاد في ذات الصلاة ، فلا يصح اقتداء بصلاة ظهر خلف عصر مثلا ، وفي صفة الصلاة أداء وقضاء ، فلا يصح أداء خلف قضاء ولاعكسه ، وفي زمن الصلاة ، وإن اتفقا في القضاء ، فلا يصح ظهر يوم السبت خلف ظهر يوم الأحد ، ولاعكسه ، ولا يصح اقتداء في صلاة صبح بعد طلوع شمس بمن أدرك ركعة قبل طلوع الشمس ؛ لأنها للإمام أداء ، وللمأموم قضاء .

ويصح اقتداء نفل خلف فرض كركعتي الضحى ، خلف سنة صبح بعد

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري ومسلم عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ( نصب الراية : ٢ / ٤١ ) .

<sup>(</sup>٢) الشرح الصغير : ١ / ٤٥١ .

الشمس ، وركعتي نفل خلف سنة صلاة سفرية ، أو أربع خلف سنة صلاة حضرية .

وقال الحنابلة(١): الاتحاد في نوع الفرض وقتاً واسماً ، فلا يصح ائتام من يصلى الظهر بمن يصلى العصر ، أو غيرهما كالعشاء ، وعكسه ، كا لاتصح صلاة مفترض خلف مفترض بفرض غيره وقتاً واسماً ؛ لقول م إليته : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فلا تختلفوا عليه » ، ولا يصح اقتداء مفترض عتنفل ، لهذا الحديث ، ولأن صلاة المأموم لاتؤدى بنية الإمام ، فأشبه صلاة الجمعة خلف من يصل الظهر. ولا يصح أن يؤم من عدم الماء والتراب ، أو به قروح لا يستطيع معها مس البشرة بأحدهما عن تطهر بأحدهما .

ولا يصح الاقتداء في صلاة تخالف الأخرى في الأفعال ، كصلاة الكسوف أو الجمعة خلف من يصلى غيرهما ، وصلاة غيرهما وراء من يصليهما ؛ لأنه يفضي إلى مخالفة إمامه في الأفعال ، وهو منهى عنه .

ويصح اقتداء متنفل بمفترض ، بدليل قوله عَلَيْتُهِ في إعادة الصلاة جماعة : « من يتصدق على هذا ؟ فقام رجل فصلى معه » ويصح ائتام متوضئ بمتيم ؛ لأنه أتى بالطهارة على الوجمه النذي يلزمه ، والعكس أولى . ويصح ائتمام ماسح على حائل بغاسل ، لأن الغسل رافع للحدث .

ويصح ائتمام من يؤدي الصلاة بمن يقضيها ، وعكسه ؛ لأن الصلاة واحدة ، وإنما اختلف الوقت.

ويصح ائتمام قاضي ظهر يوم ، بقاضي ظهر يوم آخر ، لأن الصلاة واحدة ، وإنما اختلف الوقت . و يلاحظ أن هاتين الحالتين خلاف مذهب المالكية .

<sup>(</sup>١) كشاف القناع: ١ / ٥٦١ ومابعدها ، ٥٧٠ ومابعدها ، المغني : ٢ / ٢٢٠ ـ ٢٢٧ . الفقه الإسلامي جـ ٢ (١٥)

ويجوز للعاجز عن القيام أن يؤم مثله .

ولايؤم القاعد من يقدر على القيام إلا بشرطين :

أحدهما: أن يكون إمام الحي ؛ لأنه لاحاجة بالناس إلى تقديم عاجز عن القيام إذا لم يكن الإمام الراتب ، فلا يتحمل إسقاط ركن في الصلاة لغير حاجة ، والنبي عَلَيْتُهُ حيث فعل ذلك ، كان هو الإمام الراتب .

الثاني : أن يكون مرضه يرجى زواله ، لأن النبي عَلَيْكَ كان يرجى برؤه ، ولأن اتخاذ الزَّمِن ومن لايرجى قدرته على القيام إماماً راتباً ، يفضي إلى تركهم القيام ، ولاحاجة إليه .

وعليه لاتصح الصلاة خلف عاجز عن القيام ؛ لأنه عجز عن ركن من أركان الصلاة ، فلم يصح الاقتداء به ، كالعاجز عن القراءة إلا بمثله ، إلا إمام الحي ، المرجو زوال علته : وهو كل إمام مسجد راتب .

وإذا صلى إمام الحي جالساً ، صلى من وراءه جلوساً ، لحديث أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله على الله عنه الإمام ليؤتم به ، فلا تختلفوا عليه ، وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون »() ، وعن عائشة رضي الله عنها قالت : « صلى بنا رسول الله على بيته ، وهو شاك ، فصلى جالساً ، وصلى وراءه قوم قياماً ، فأشار إليهم : أن اجلسوا ، فلما انصرف قال : إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا ولك الحمد ، وإذا صلى جالساً ، فصلوا جلوساً أجمعون »() ،

<sup>(</sup>١) متفق عليه قال ابن عبد البر: روي هذا مرفوعاً من طرق متواترة .

<sup>(</sup>٢) وروى أنس نحوه ، أخرجها البخاري ومسلم ، وروى جابر عن النبي ﷺ مثله ، أخرجه مسلم ، ورواه أسيد بن حضير ، وعمل به . قال ابن عبد البر : روي هذا الحديث عن النبي ﷺ من طرق متواترة ، من حديث أنس ، وجابر ، وأبي هريرة ، وابن عمر ، وعائشة ، كلها بأسانيد صحاح .

ولأنها حالة قعود الإمام ، فكان على المأمومين متابعته كحال التشهد .

فإن صلوا قياماً خلف إمام الحي المرجو زوال علته ، صحت صلاتهم ؛ لأنه عليه ما مراسل من صلى خلفه قائماً بالإعادة ، ولأن القيام هو الأصل .

والأفضل لهذا الإمام إذا مرض أن يستخلف ؛ لأن الناس اختلفوا في صحة إمامته ، فيخرج من الخلاف ، ولأن صلاة القائم أكمل ، فيستحب أن يكون الإمام كامل الصلاة .

واكتفى الشافعية (١) باشتراط توافق نظم صلاتي الإمام والمقتدي ، فإن اختلف نظم صلاتيها كصلاة مكتوبة وصلاة كسوف ، أو مكتوبة وصلاة جنازة ، لم تصح القدوة فيها على الصحيح ؛ لتعذر المتابعة باختلاف فعلها .

وتصح قدوة المؤدي بالقاضي ( الأداء خلف القضاء ) وعكسه ، والمفترض بالمتنفل ، وعكسه ، والظهر خلف العصر وعكسه ، وكذا الظهر بالصبح والمغرب ، ويكون المقتدي حينئذ كالمسبوق ، يتم صلاته بعد سلام إمامه ، ولاتضر في هذه الحالة متابعة الإمام في القنوت والجلوس الأخير في المغرب ، وللمقتدي فراق الإمام إذا اشتغل بالقنوت والجلوس ، مراعاة لنظم صلاته .

وتجوز صلاة الصبح خلف الظهر في الأظهر ، فإذا قام الإمام للركعة الثالثة ، فإن شاء فارقه وسلم ، وإن شاء انتظره ليسلم معه ، وانتظاره أفضل . وإن أمكنه أي المقتدي القنوت في الركعة الثانية قنت وإلا تركه ، وله فراق الإمام ليقنت .

والخلاصة : أن أشد المذاهب في شرط اتحاد صلاتي الإمام والمؤتم هو المالكي ، ثم الحنبلي ، ثم الشافعي .

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج : ١ / ٢٥٣ ومابعدها ، الحضرمية : ص ٧٠ .

٣ ـ ألا يتقدم المأموم على إمامه بعقبه (مؤخر قدمه) ، أو بأليته (عجزه) إن صلى قاعداً أو بجنبه إن صلى مضطجعاً . فإن ساواه جاز وكره ، ويندب تخلفه عنه قليلاً ، وإن تقدم عليه لم تصح صلاته ، وهذا شرط عند الجهور (الحنفية والشافعية والحنابلة) (١) ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « إنما جعل الإمام ليؤتم به » ولأنه يحتاج في الاقتداء إلى الالتفات إلى ورائه ، ولأن ذلك لم ينقل عن النبي على ولاهو في معنى المنقول .

والعبرة التقدم بالعقب ، فإن تقدمت أصابع المقتدي لكبر قدمه على قدم الإمام ، مالم يتقدم أكثر القدم ، صحت صلاته .

وأجاز الحنفية والحنابلة التقدم على الإمام في الصلاة حول الكعبة . وكذلك أجاز الشافعية التقدم على الإمام إذا كان المأموم في غير جهة إمامه ، فإن كان المأموم والإمام في جهة واحدة ، لم يصح تقدمه عليه ، ويكره التقدم لغير ضرورة كضيق المسجد ، وإلا فلاكراهة . وتبطل الصلاة في الجديد إن تقدم المأموم على إمامه ؛ لأنه وقف في موضع ليس بموقف مؤتم بحال ، فأشبه إذا وقف في موضع نجس .

وقال المالكية: لايشترط هذا الشرط، فلو تقدم المأموم على إمامه ولو كان المتقدم جميع المأمومين، صحت الصلاة على المعتمد، لكن يكره التقدم لغير ضرورة، لأن ذلك لا ينع الاقتداء به، فأشبه من خلفه.

3 ـ اتحاد مكان صلاة الإمام والمقتدي برؤية أو سماع ولو بمبلغ ، فلو اختلف مكانها لم يصح الاقتداء ، على تفصيل بين المذاهب . وهذا شرط عند الجهور غير المالكية ؛ لأن الاقتداء يقتضي التبعية في الصلاة ، والمكان من لوازم

<sup>(</sup>١) المجموع : ٤ / ١٩٤ .

الصلاة ، فيقتضي التبعية في المكان ضرورة ، وعند اختلاف المكان تنعدم التبعية في المكان ، فتنعدم التبعية في الصلاة ، لانعدام لازمها .

أما المالكية فقالوا: لايشترط هذا الشرط، فاختلاف مكان الإمام والمأموم لا يمنع صحة الاقتداء، ووجود حائل من نهر أو طريق أو جدار لا يمنع الاقتداء، متى أمكن ضبط أفعال الإمام برؤية أو سماع، ولا يشترط إمكان التوصل إليه، إلا الجمعة، فلو صلى المأموم في بيت مجاور للمسجد مقتدياً بإمامه، فصلاته باطلة ؛ لأن الجامع شرط في صحة الجمعة.

وأما تفصيل رأي الحنفية (۱): فهو أن اختلاف المكان بين الإمام والمأموم مفسد للاقتداء سواء اشتبه على المأموم حال إمامه أو لم يشتبه على الصحيح. فلو اقتدى راجل براكب ، أو بالعكس ، أو راكب براكب دابة أخرى ، لم يصح الاقتداء لاختلاف المكان ، فلو كانا على دابة واحدة صح الاقتداء لاتحاد المكان .

ومن كان بينه وبين الإمام طريق عام عرفيه الناس ، أو نهر عظيم ، أو خلاء (أي فضاء) في الصحراء ، أو في مسجد كبير جداً كسجة القدس يسع صفين فأكثر ، أو صف من النساء بلاحائل قدر ذراع أو بغير ارتفاعهن قدر قامة الرجل ، لا يصح الاقتداء ؛ لأن ذلك يوجب اختلاف المكانين عرفا ، مع اختلافها حقيقة ، فينع صحة الاقتداء ، لقول عمر رضي الله عنه : « من كان بينه وبين الإمام نهر أو طريق أو صف من النساء ، فلاصلاة له » .

ومقدار الطريق العام الذي يمنع صحة الاقتداء: هو مقدار ماتمر فيه العجلة ( العربة ) أو تمر فيه الأحمال على الدواب . والمراد بالنهر: ما يسع زورقاً يمر فيه .

<sup>(</sup>١) البدائع : ١ / ١٤٥ ومابعدها ، الدر الختار ورد الحتار : ١ / ١٤٥ ، ١٤٥ ـ ٥٤٩ .

فإن كانت الصفوف متصلة على الطريق ، كا يحصل في الحرمين أو في المساجد المزدحمة بالمصلين ، جاز الاقتداء ؛ لأن اتصال الصفوف أخرجه من أن يكون ممر الناس ، فلم يبق طريقاً ، بل صار مصلى في حق هذه الصلاة . وكذلك إن كان على النهر جسر وعليه صف متصل .

والحائل كجدار كبير لا ينع الاقتداء إن لم يشتبه حال إمامه بسماع من الإمام أو مبلغ عنه أو رؤية ولو لأحد المقتدين ولو من باب مشبك ينع الوصول ، ولم يختلف المكان حقيقة كسجد ، وبيت ، فإن المسجد مكان واحد ، إلا إذا كان المسجد كبيراً جداً ، وكذا البيت حكمه حكم المسجد في ذلك لاحكم الصحراء . وبه تبين أن الحائل لا يمنع الاقتداء بشرط عدم الاشتباه وعدم اختلاف المكان ، ولا يشترط إمكان الوصول إلى الإمام وعدمه .

فالاقتداء بالإمام في أقصى المسجد ، والإمام في الحراب ، يجوز ؛ لأن المسجد على تباعد أطرافه ، جعل في الحكم كمكان واحد . ولو قصد المبلغ بتكبيرة الإحرام عجرد التبليغ ، فتبطل صلاة من يقتدي بتبليغه.

ولو وقف المقتدي على سطح المسجد أو على سطح بناء بجنب المسجد متصل به ليس بينها طريق ، واقتدى بالإمام : فإن كان وقوف خلف الإمام أو بحنائه ، أجزأه ؛ لأن أبا هريرة رضي الله عنه وقف على سطح ، واقتدى بالإمام ، وهو في جوفه ، ولأن سطح المسجد تبع للمسجد ، وحكم التبع حكم الأصل ، فكأنه في جوف المسجد . وهذا إذا كان لايشتبه عليه حال إمامه ، فإن كان يشتبه لا يجوز .

وإن كان وقوفه متقدماً على الإمام لايجزئه ، لانعدام معنى التبعية .

أما لو اقتدى رجل في داره بإمام المسجد ، وكانت داره منفصلة عن المسجد بطريق ونحوه ، فلايصح الاقتداء لاختلاف المكان .

والخلاصة : أن اختلاف المكان يمنع صحة الاقتداء ، سواء اشتبه على المأموم حال إمامه أو لم يشتبه ، واتحاد المكان في المسجد أو البيت مع وجود حائل فاصل يمنع الاقتداء إن اشتبه حال الإمام . أما وجود فاصل يسع صفين أو أكثر في الصحراء أو في المسجد الكبير جداً ، فينع الاقتداء .

وأما الشافعية (۱) فقالوا: يشترط لصحة القدوة أن يعلم المقتدي بانتقالات إمامه ، بأن يراه أو يرى بعض صف ، أو يسمعه ، ولو من مبلّغ ، وإن لم يكن مصلياً.

أ ـ فإن كان الإمام والمأموم مجتمعين في مسجد ، صح الاقتداء ، وإن بعدت السافة بينها فيه أكثر من ثلثائة ذراع ، أو حالت بينها أبنية كبئر وسطح ومنارة ، أو أغلق الباب أثناء الصلاة ، فلو صلى شخص في آخر المسجد والإمام في أوله ، صح الاقتداء بشرط إمكان المرور بأن لا يوجد بينها حائل عنع وصول المأموم إلى الإمام كباب مسمَّر قبل الدخول في الصلاة . ولافرق في إمكان الوصول إلى الإمام بين أن يكون الشخص مستقبلاً القبلة أو مستدبراً لها .

ويعد سطح المسجد ورحبته ونحوهما في حكم المسجد).

ب - أما إن كان الإمام والمأموم في غير مسجد ، كصحراء : فتصح الصلاة بشرط ألا يكون بينها ، وبين كل صفين ، أكثر من ثلثمائمة ذراع تقريباً "، فلايضر زيادة ثلاثة أذرع مثلاً ، وألا يكون بينها جدار أو باب مغلق أو مردود أو شباك . ولو كان الإمام في المسجد والمأموم خارجه ، فالثلثمائة ذراع محسوبة من آخر المسجد . ولايضر على الصحيح وجود فاصل أو تخلل الشارع ، أو النهر

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج : ١ / ٢٤٨ ـ ٢٥١ ، الحضرمية : ص ٦٩ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) بذراع الآدمي المعتدل وهو شبران .

الكبير الـذي تجري فيـه السفن ويسبح فيـه السبـاحـون ، ولاتخلـل البحر بين سفينتين .

وإن كان الإمام والمأموم في بناءين كغرف المدارس ، أو العارتين ، صح الاقتداء في أصح الطريقين على النحو التالي : فإن كان بناء المأموم يميناً أو شالاً ، وجب اتصال صف من أحد البناءين بالآخر ، ولاتضر في الأصح فُرجة لاتسع واقفاً . وإن كان بناء المأموم خلف بناء الإمام ، فالصحيح صحة القدوة بشرط ألا يكون بين الصفين أكثر من ثلثائة ذراع .

وإن صح اقتداء الشخص في بناء آخر ، صح اقتداء من خلفه أو بجنبه ، وإن حال بينه وبين الإمام جدار .

ولو وقف المقتدي في علو في غير المسجد ، كالشرفة في وسط دار مثلاً ، وإمامه في سفل ، كصحن تلك الدار ، أو عكسه أي كان الوقوف عكس الوقوف المذكور ، يشترط بالإضافة لشرط اتصال صف من أحدها بالآخر ، محاذاة ( موازاة ) بعض بدن المأموم بعض بدن الإمام ، بأن يحاذي رأس الأسفل قدم الأعلى ، مع اعتدال قامة الأسفل .

وأما الحنابلة (1) فلهم تفصيل آخر مستقل قالوا فيه: اختلاف مكان الإمام والمأموم يمنع صحة الاقتداء على النحو التالي:

أ\_ إن كان الإمام والمأموم في المسجد ، صح الاقتداء ، ولو كان بينها حائل أو لم ير الإمام ، متى سمع تكبيرة الإحرام ، ولو لم تتصل الصفوف عرفاً ؛ لأن المسجد بني للجاعة ، فكل من حصل فيه حصل في محل الجماعة ، بخلاف خارج المسجد ، فإنه ليس معداً للاجتاع فيه ، فلذلك اشترط الاتصال فيه .

<sup>(</sup>١) كشاف القناع : ١ / ٥٧٩ ـ ٥٨٠ ، المغني : ٢ / ٢٠٦ ـ ٢٠٩ .

ب ـ وإن كانا خارج المسجد ، فيصح الاقتداء بشرط رؤية الإمام أو مشاهدة من وراء الإمام ، ولو في بعض أحوال الصلاة كحال القيام أو الركوع ، ولو كان بينها أكثر من ثلثائة ذراع ، ولو كانت الرؤية بما لايكن النفاذ منه كشباك ونحوه ، فإن لم ير المأموم الإمام أو بعض من وراءه ، لم يصح اقتداؤه به ، ولو سمع التكبير ، لقول عائشة لنساء كن يصلين في حجرتها : « لاتصلين بصلاة الإمام ، فإنكن دونه في حجاب » ، ولأنه لايكن الاقتداء به في الغالب . ودليل اشتراط الرؤية حديث عائشة قالت : « كان رسول الله عَلَيْلَة عمل من الليل ، وجدار الحجرة قصير ، فرأى الناس شخص رسول الله عَلَيْلَة ، فقام أناس يصلون بصلاته ، وأصبحوا يتحدثون بذلك ، فقام الليلة الثانية ، فقام معه أناس يصلون بصلاته » (الظاهر أنهم كانوا يرونه في حال قيامه .

ولايشترط اتصال الصفوف خارج المسجد ، لعدم الفارق بين المسجد وخارجه ، إذا حصلت الرؤية المعتبرة وأمكن الاقتداء أي المتابعة .

جـ - إن كان بينها نهر تجري فيه السفن ، لم تصح القدوة ، كا لاتصح إن كان بينها طريق ، ولم تتصل فيه الصفوف عرفاً ، وكانت الصلاة مما لاتصح في الطريق كصلاة الجمعة والعيد والاستسقاء والكسوف والجنازة .

فإن اتصلت الصفوف في الطريق ، صحت القدوة وصلاة المأموم . أما إن انقطعت الصفوف في الطريق مطلقاً ، سواء أكانت تلك الصلاة مما تصح في الطريق أم لا ، لم تصح صلاة المأموم ؛ لأن الطريق ليست محلاً للصلاة ، فصار ذلك كوجود النهر.

ولاتصح أيضاً صلاة من بسفينة وإمامه في أخرى غير مقرونة بها ؛ لأن الماء

<sup>(</sup>١) رواه البخاري .

طريق ، وليست الصفوف متصلة ، إلا في شدة الخوف ، فلا ينع ذلك الاقتداء للحاجة .

ويأتم بالإمام من في أعلى المسجد وغير المسجد إذا اتصلت الصفوف ، فالعلو لا ينع الاقتداء بالإمام .

# ٥ ـ متابعة المأموم إمامه:

لأن الاقتداء يقتضي التبعية في أفعال الصلاة ، وتتحقق التبعية بأن يصير المقتدي مصلّياً ماصلاً ه الإمام . لخبر الصحيحين : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا » .

وللمذاهب آراء في تحقيق معنى هذا الشرط ، الذي لولاه تفسد صلاة المقتدي ، ويتصور تنفيذ المتابعة بإحدى صور ثلاث : المقارنة ، بأن يقارن فعل المأموم فعل إمامه ، كأن يقارنه في التحرية أو الركوع ونحوه ، والتعقيب : بأن يكون فعل المأموم الفعل عقب فعل إمامه مباشرة ، والتراخي في الفعل : بأن يأتي به بعد إتيان الإمام بفعله متراخياً عنه ، ويدركه قبل الدخول في ركن آخر بعده .

#### فقال الحنفية:

المتآبعة بإحدى صورها الثلاث المذكورة تكون فرضاً في فروض الصلاة ، وواجبة في الواجب ، وسنة في السنة . فلو ترك الركوع مع الإمام بأن ركع قبله أو بعده ، ولم يشاركه فيه ، أو سجد قبل الإمام أو بعده ولم يشاركه في السجود ، تلغى الركعة التي لم تتحقق فيها المتابعة ، ويجب عليه قضاؤها بعد سلام الإمام وإلا بطلت صلاته . ولو ترك المتابعة في القنوت أثم ؛ لأنه ترك واجباً ، ولو ترك المتابعة في تسبيح الركوع مثلاً فقد ترك السنة .

ولاتلزم المتابعة في أمور أربعة :

الأول: إذا زاد الإمام عداً في صلاته سجدة.

الثاني : إذا زاد في تكبيرات العيد .

الثالث : إذا زاد في تكبيرات الجنازة ، كأن كبر خساً .

الرابع: أن يقوم الإمام سهواً إلى ركعة زائدة عن الفرض بعد القعود الأخير، فإن عاد بعد تنبيه المقتدي له، صحت الصلاة، ووجب سجود السهو، وإن قيد ركعته الزائدة بسجدة، سلم المقتدي وحده. وإن قام الإمام قبل القعود الأخير وقيد ركعته الزائدة بسجدة، بطلت صلاتهم جميعاً.

وللمقتدي أن يأتي بأمور تسعة ولايتابع في تركها وهي :

رفع اليدين في التحريمة ، وقراءة الثناء ، وتكبيرات الركوع ، وتكبيرات السجود ، والتسبيح فيها ، والتسميع ، وقراءة التشهد ، والسلام ، وتكبير التشريق .

ويتابع المقتدي الإمام في ترك أمور خمسة وهي:

تكبيرات العيد ، والقعدة الأولى ، وسجدة التلاوة ، وسجود السهو ، والقنوت إذا خاف فوت الركوع ، فإن لم يخف ذلك فعليه القنوت .

والمتابعة في تكبيرة الإحرام أفضل ، فإن كبر قبل الإمام فلاتصح صلاته ، وإن تراخى في التكبير ، فقد فأته إدراك وقت فضيلة التحرية ، وإن كبر مع تكبيرة الإمام جاز ، فإن فرغ قبله لم يجزه .

وكذلك المتابعة في السلام أفضل: بأن يسلم المأموم مع إمامه، إن أتم تشهده ، لاقبله ، ولابعده ، فإن سلم قبله بعد أن أتم تشهده صحت صلاته مع الكراهة إن كان بغير عذر ، وإن سلم بعده فقد ترك الأفضل.

وإن لم يتم المقتدي تشهده ، أتمه ، ثم سلم .

# وقال المالكية(١):

المتابعة: أن يكون فعل المأموم عقب فعل الإمام ، فلايسبقه ولايساويه ولايتأخر عنه . والمتابعة للإمام بهذا المعنى شرط في الإحرام والسلام فقط ، بأن يكبر للإحرام بعده ، ويسلم بعده . فلو ساواه بطلت صلاته ، ويصح أن يبتدئ بعد الإمام ويختم بعده قطعاً أو معه على الصحيح ، ولايصح أن يختم قبله .

وأما المتابعة في غير الإحرام والسلام ، فليست بشرط ، فلو ساوى المأموم إمامه في الركوع أو السجود مثلاً ، صحت صلاته مع الكراهة ، وحرم عليه أن يسبق الإمام في غير الإحرام والسلام من سائر الأركان ، لكن إن سبقه لاتبطل به الصلاة إن اشترك مع الإمام .

فإن سبقه في الركوع أو السجود وانتظر الإمام فيه حتى ركع أو سجد صحت صلاته ، وأثم إن كان متعمداً لهذا السبق .

وإن لم ينتظره ، بل رفع قبله ، بطلت صلاته . وإن رفع ساهياً ، عاد إليه وصحت صلاته .

وإذا تأخر عن إمامه ، كأن ركع بعد أن رفع الإمام من الركوع ، فإن حصل ذلك في الركعة الأولى عمداً ، بطلت صلاته ، لإعراضه عن المأمومية . وإن حصل ذلك سهواً ، ألغى هذه الركعة ، وقضاها بعد سلام إمامه .

أما إن رفع قبل إمامه في غير الركعة الأولى ، فلاتبطل الصلاة ، وأثم إن كان عامداً .

<sup>(</sup>١) الشرح الصغير : ١ / ٤٥٢ ـ ٤٥٤ ، الشرح الكبير : ١ / ٣٤٠ ومابعدها ، بداية المجتهد : ١ / ١٤٨ .

و إن ترك المأموم القنوت في الصبح ، مع إتيان الإمام به ، فلا إثم عليه ، لأن القنوت مندوب .

ولايتابع المأموم الإمام في أمورهي:

أن يزيد الإمام في تكبيرات العيد ، ولو كانت الزيادة بحسب مذهب الإمام .

وأن يزيد في تكبير الجنازة عن أربع .

وأن يقوم الإمام لركعة زائدة سهواً ، فعلى المأموم أن يجلس ، وإن تابعه فيها عمداً بطلت صلاته .

وللمقتدي أن يفعل أموراً ولو تركها الإمام وهي :

رفع اليدين في تكبيرة الإحرام لأنه مندوب ، وتكبيرات الصلاة ، لأنها سنة ، وتكبيرات التشريق عقب الصلاة ، لأنها مندوبة ، وسجود السهو عن إمامه بشرط أن يدرك معه ركعة وإلا بطلت صلاته ، لأنه سنة ، وتكبيرات العيد ؛ لأنها سنة .

ويتابع المقتدي إمامه في ترك الجلوس الأول ، والعودة له قبل أن يفارق الأرض بيديه وركبتيه ، كا يتابعه في ترك سجود التلاوة إن تركه .

وتبطل الصلاة إن ترك الإمام السلام ، ولو أتى به المأموم لأنه ركن لابد منه لكل مصل .

## وقال الشافعية(١):

تجب المتابعة في أفعال الصلاة لا في أقوالها ، بأن يتأخر ابتداء فعل المأموم

<sup>(</sup>١) مغنى الحتاج : ١ / ٢٥٥ ومابعدها ، الحضرمية : ص ٧١ ، المهذب : ١ / ٩٦ .

عن ابتداء فعل الإمام ، ويتقدم ابتداء فعل المأموم على فراغ الإمام من الفعل ، وتندب المتابعة في الأقوال ، لما في الصحيحين : « إنما جعل الإمام ليؤتم به » ، فإن قارنه في فعل أو قول ، لم يضر أي لم يأثم ؛ لأن القدوة منتظمة لامخالفة فيها ، بل هي مكروهة ومفوِّتة لفضيلة الجماعة ، لارتكاربه المكروه .

إلا تكبيرة الإحرام ، فإن قارن المأموم الإمام فيها ، بطلت .

وكذا تبطل الصلاة إن تقدم المأموم على إمامه أو تأخر بركنين فعليين بلاعذر أي أنه يشترط تيقن تأخر جميع تكبيرته للإحرام عن جميع تكبيرة إمامه ، وألا يتقدم أو يتأخر عن إمامه بركنين فعليين لغير عذر وألا يتقدم سلامه عن سلام الإمام .

وعلى هذا لاتبطل الصلاة إن قارنه في غير التحرم ، أو تقدم عليه بركن فعلي ، أو تأخر عنه به ، في الأصح ، لكن المقارنة في السلام مكروهة فقط ، والسلام قبل الإمام مبطل للصلاة ، وإن سبق الإمام بركنين فعليين بلا عذر كأن سجد والإمام في القراءة ، بطلت الصلاة . ولايضر السبق بركنين غير فعليين كتشهد وصلاة على النبي علي ، ولكن يكره بلا عذر ، ولايضر السبق بركنين أحدهما قولي والآخر فعلي كقراءة الفاتحة والركوع ولكن يحرم الركن الفعلي .

فيحرم على المقتدي تقدمه على الإمام بركن فعلي تام ، كأن ركع أو رفع والإمام قائم ، للخبر الصحيح : « أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار ، أو يجعل صورته صورة حمار »(١) .

وإن تخلف المقتدي عن الإمام بعذر كبطء قراءة بلا وسوسة ، واشتغال الموافق بدعاء الافتتاح أو ركع إمامه ، فشك في الفاتحة ، أو تذكر تركها ، أو

<sup>(</sup>۱) متفق عليه .

أسرع الإمام قراءته ، عذر إلى ثلاثة أركان طويلة ، كا بينا في بحث الموافق ، فإن زاد ، فالأصح يتبعه فيا هو فيه ، ثم يتدارك بعد سلام الإمام .

#### وقال الحنابلة(١):

المتابعة: ألا يسبق المأموم إمامه بفعل من أفعال الصلاة، أو بتكبيرة الإحرام أو بالسلام، وألا يتخلف عنه بفعل من الأفعال. ويستحب أن يشرع المأموم في أفعال الصلاة بعد فراغ الإمام مما كان فيه، للحديث السابق: « إنما جعل الإمام ليؤتم به ... ».

فإن سبقه بالركوع عمداً بأن ركع ورفع قبل ركوع الإمام ، بطلت صلاته . وإن سبقه بركن غير الركوع كالهوي للسجود ، أو القيام للركعة التالية ، لم تبطل صلاته ، ولكن يجب عليه الرجوع ليأتي بما فعله بعد إمامه . أما إن فعل شيئاً من ذلك سهواً أو جهلاً ، فصلاته صحيحة ، لكن يجب عليه إعادة مافعله بعد إمامه .

ويحرم سبق الإمام عمداً بشيء من أفعال الصلاة ، للحديثين السابقين : « إغا جعل الإمام ... » ولا يكره للمأموم سبق الإمام ولاموافقته بغير الإحرام والسلام ، كالقراءة والتسبيح والتشهد .

وإن سبقه بركنين عمداً بطلت صلاته ، وإن سبقه سهواً لم تبطل لكنه يعيد ما أتى به ، فإن لم يعده ، ألغيت الركعة .

ومقارنة المقتدى لإمامه في أفعال الصلاة مكروهة كالشافعية .

وإن سبقه أو ساواه في تكبيرة الإحرام ، بطلت صلاته ، عمداً أو سهواً .

<sup>(</sup>١) كشاف القناع : ١ / ٥٤٦ ـ ٥٤٩ .

وإن سبقه في السلام عمداً بطلت صلاته ، وإن كان سهواً ، أتى به بعد سلام إمامه ، وإلا بطلت صلاته .

ولو تأخر المقتدي عن إمامه بركن عمداً: فإن كان الركن ركوعاً ، بطلت صلاته ، وإن كان غير الركوع أو كان التأخر سهواً أو جهلاً ، وجب عليه الإتيان به ، مالم يخف فوات الركعة التالية ، فإن خاف ذلك ، تابع الإمام ، ولغت الركعة ، وعليه الإتيان بها بعد سلام إمامه .

ولو كان التأخر عن الإمام بركنين عمداً ، بطلت صلاته ، وإن كان سهواً وجب عليه الإتيان بها إذا لم يخف فوات الركعة التالية ، وإلا ألغيت الركعة ، وأتى بها بعد سلام الإمام .

وإن تخلف المأموم عن إمامه بركن بلا عذر فهو كتفصيل حكم السبق به ، وإن تخلف عنه بعذر من نوم أو غفلة ونحوهما ، فعله ولحق بإمامه وجوباً ، وإن لم يأت به ، لم تصح الركعة ، ويأتي بها بعد سلام الإمام .

ولو سبق الإمام المأموم بالقراءة ، وركع الإمام ، تبعه المأموم وقطع القراءة ، لأنها في حقه مستحبة ، والمتابعة واجبة ، ولاتعارض بين واجب ومستحب . أما التشهد : فإن سبق به الإمام ، أتمه المأموم ، ثم سلم ، لعموم الأوامر بالتشهد .

والخلاصة : أن المقارنة مع تكبيرة الإمام جائزة عند الحنفية والحنابلة ، مبطلة للصلاة عند المالكية والشافعية ، كا أن السبق بها مبطل اتفاقاً ، أما من رفع رأسه قبل الإمام ، فقد أساء عند الجمهور ( منهم أئمة المذاهب ) ولكن صلاته جائزة ، وأنه يجب عليه أن يرجع ، فيتبع الإمام .

٦ - اشترط الشافعية أيضاً: الموافقة للإمام في سنة تفحش الخالفة بها ،

فلو ترك الإمام سجدة التلاوة ، وسجدها المأموم ، أو عكسه ، أو ترك الإمام التشهد الأول ، وأتى به المأموم ، بطلت صلاته إن علم وتعمد .

وإن تشهد الإمام ، وقام المأموم عمداً ، لم تبطل صلاته ؛ لأنه انتقل إلى فرض آخر ، وهو القيام ، لكن يندب له العود ، خروجاً من خلاف من أوجبه .

فالموافقة في سنة تنحصر في ثلاث سنن : سجدة التلاوة في صبح يوم الجمعة ، وسجود السهو ، والتشهد الأول . أما القنوت ، فلا يجب على المقتدي متابعة إمامه فيه ، فعلاً ولاتركاً .

واشترط الشافعية أيضاً: أن يكون الإمام في صلاة لاتجب إعادتها ، فلا يصح الاقتداء بفاقد الطهورين ؛ لأن صلاته تجب إعادتها .

٧ - اشترط الحنفية أيضاً عدم محاذاة المرأة ولو كانت محرماً في الصف ، وإلا بطلت صلاة ثلاثة : الحاذي عيناً وشالاً ومن خلفها بالشروط الستة الآتية (١) علاً عا وردت به النصوص :

الأول ـ أن تكون المرأة المحاذية مشتهاة ، بأن كانت بنت سبع سنين وهي ضخمة تصلح للجماع ، أو ثمان أو تسع فأكثر ، ولاتفسد بالمجنونة لعدم جواز صلاتها .

الثاني ـ أن تكون الصلاة مطلقة أي كاملة الأركان ، وهي التي لها ركوع وسجود ، وإن كانا يصليان إياء ، أو لم تتحد صلاتها كصلاة ظهر بمصلي عصر على الصحيح . وخرج بالمطلقة صلاة الجنازة ، فلاتبطل بالمحاذاة للمرأة .

<sup>(</sup>۱) تبيين الحقائق : ۱ / ۱۳۷ ومابعدها ، فتح القدير : ۱ / ۲۵۷ ومابعدها ، الدر المختار ورد المحتــار : ۵۱۵ ، و ۵۲۰ ـ ۵۳۷ .

الثالث ـ أن تكون الصلاة مشتركة بينها تحريمة وآداء: ومعنى المشتركة تحريمة : أن يكونا بانيين تحريمتها على تحريمة الإمام . ومعنى المشتركة أداء: أن يكون لها إمام فيا يؤديانه تحقيقاً أو تقديراً (() ، وذلك يشمل المدرك: الذي أدرك أول الصلاة مع الإمام وأدرك جميع الصلاة كاملة مع الإمام ، واللحق: وهو الذي أدرك أول الصلاة ، وفاته من آخرها شيء بسبب النوم أو الحدث .

أما المسبوق فلاتفسد صلاته فما يقضيه أو يته مما فاته من صلاته .

وأما المحاذاة في الصلاة بدون اشتراك فمكروه .

الرابع ـ ألا يكون بينها حائل : بمقدار ذراع في غلظ إصبع على الأقل ، أو فرجة تسع رجلاً .

الخامس ـ أن تكون الحاذاة في ركن كامل ، فلو تحرمت في صف ، وركعت في آخر ، وسجدت في ثالث ، فسدت صلاة من عن يمينها ويسارها وخلفها من كل صلاة .

السادس ـ أن تتحد الجهة : فإن اختلفت كالصلاة في جوف الكعبة ، وصلاة التحري في الليلة المظلمة ، فلا تبطل .

وجامع هذه الشروط: أن يقال: محاذاة مشتهاة ، منوية الإمامة ، في ركن ، صلاة مطلقة ، مشتركة تحريمة وأداء ، مع اتحاد مكان وجهة ، دون حائل ولافرجة .

والمرأة الواحدة: تفسد صلاة ثلاثة: واحمد عن يمينها ، وآخر عن شالها ، وآخر خلفها إلى آخر الصفوف ، ليس غير ، لأن من فسمدت صلاته يصير حائلاً بينها وبين الذي يليه .

<sup>(</sup>١) الأداء تحقيقاً أي حال المحاذاة ، وتقديراً : أي فيما يتمه اللاحق ، فكأنه خلف الإمام تقديراً .

والمرأتان تفسدان صلاة أربعة : اثنان خلفها إلى آخر الصفوف ، واثنان عن يين وشال . والثلاث في الصحيح يفسدن صلاة واحد عن يينهن ، وآخر عن شالهن ، وثلاثة ثلاثة إلى آخر الصفوف .

ومحاذاة الأمرد الصبيح المشتهى ، لا يفسد الصلاة على المذهب ؛ لأن الفساد في المرأة غير معلل بالشهوة ، بل بترك فرض المقام .

# وقال الجمهور غير الحنفية (١):

إن وقفت المرأة في صف الرجال ، لم تبطل صلاة من يليها ولا صلاة من خلفها ، فلا يمنع وجود صف تام من النساء اقتداء من خلفهن من الرجال ، ولا تبطل صلاة من أمامها ، ولا صلاتها ، كا لو وقفت في غير صلاة ، والأمر بتأخير المرأة « أخروهن من حيث أخرهن الله »(١) لايقتضي الفساد مع عدمه ؛ لأن ترتيب الصفوف سنة نبوية فقط ، والخالفة من الرجال أو النساء لاتبطل الصلاة ، بدليل أن ابن عباس وقف على يسار النبي عليه ، فلم تبطل صلاته ، وأحرم أبو بكرة خلف الصف وركع ثم مشى إلى الصف ، فقال له النبي عليه ، وإداك الله حرصاً ولا تعد » .

واشترط الحنفية أيضاً لصحة الاقتداء: ألا يفصل بين الإمام والمأموم صف من النساء، فإن كن ثلاثاً فسدت صلاة ثلاثة من الرجال إلى آخر الصفوف، وإن كن اثنتين فسدت صلاة اثنين من الرجال خلفها إلى آخر الصفوف، وإن كانت واحدة، فسدت صلاة محاذيها عيناً وشالاً، ومن كان خلفها أي صلاة رجل وإحد إلى آخر الصفوف.

<sup>(</sup>۱) الشرح الصغير : ۲۰۸۱ ، المهذب : ۱۰۰/۱ ، كشاف القناع : ۷۰/۱ ، المغني : ۲۱۰/۱ ، ۲۶۳ ، القوانين الفقهية : ص۲۹ .

 <sup>(</sup>٢) قال عنه الزيلعي : حديث غريب مرفوعاً ، وهو في مصنف عبد الرزاق موقوف على ابن مسعود من طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في معجمه ( نصب الراية : ٣٦/٢ )

وقال غير الحنفية: يكره أن يصلي وأمامه امرأة أخرى تصلي لحديث: « أخروهن من حيث أخرهن الله » أما في غير الصلاة فلا يكره ، لخبر عائشة ، وروى أبو حفص عن أم سلمة ، قالت : « كان فراشي حيال مصلى النبي عليه » .

وذكر الحنفية شرطاً آخر لصحة الاقتداء وهو كا قدمنا شرط في الإمام: وهو صحة صلاة الإمام، فلو تبين فسادها فسقاً من الإمام، أو نسياناً لمضي مدة المسح على الخف، أو لوجود الحدث أو غير ذلك، لم تصح صلاة المقتدي، لعدم صحة البناء على صلاة الإمام.

كذلك لا يصح الاقتداء إن كانت الصلاة صحيحة في زعم الإمام ، فاسدة في زعم المتدي ، لبنائه على الفاسد في زعمه ، فلا يصح . أما لو فسدت الصلاة في زعم الإمام وهو لا يعلم به ، وعلمه المقتدي ، صحت الصلاة في قول الأكثر ، وهو الأصح ؛ لأن المقتدي يرى جواز صلاة إمامه ، والمعتبر في حقه رأي نفسه (۱) .

٨ - اشترط الحنابلة (١) أن يقف المأموم إن كان واحداً عن يمين الإمام ، فإن خالف ووقف عن يساره أو خلفه مع خلو يمينه ، وصلى ركعة كاملة ، بطلت صلاته إن كان ذكراً أو خنثى ، لأن النبي عليه أدار ابن عباس وجابراً إلى المين وهو في الصلاة . فإن كان امرأة ، فلا تبطل صلاتها بالوقوف خلف الإمام ؛ لأنه موقفها المشروع .

وإذا وقف المأموم عن يسار الإمام ، أحرم أو لا ، سُنَّ للإمام أن يـديره من ورائه إلى يينه ، ولم تبطل تحريمته ، لفعله ﷺ السابق بابن عباس وجابر .

<sup>(</sup>۱) رد المحتار : ۱٤/١ه

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع : ٢/٢٧٥

## ثانياً ـ موقف الإمام والمأموم:

للصلاة جماعةً كيفية منظمة على نحو مرتب معين ثابت في السنة النبوية ، حيث يتقدم الإمام ، ويقف المأمومون خلفه رجالاً كانوا أو نساء ؛ لفعله على المعرفة ، كان إذا قام إلى الصلاة قام أصحابه خلفه »(۱) ويتقدم الإمام إلا إمام العراة ، فيقف وجوباً وسطهم عند الحنابلة وندباً عند غيرهم ، وإلا إمامة النساء فيستحب للمرأة أن تقف وسطهن ، لما روي عن عائشة ، ورواه سعيد بن منصور عن أم سلمة أنها أمتا نساء وسطهن ، ولأنه يستحب لها التستر ، وهذا أستر للمرأة الإمام .

وكيفية وقوف المأمومين على النحو التالي(٢):

أ ـ إذا كان مع الإمام رجل واحد أو صبي مميز ، استحب أن يقف عن عين الإمام ، مع تأخره قليلاً بعقبه . وتكره عند الجمهور مساواته له ، أو الوقوف عن يساره أو خلفه لخالفته السنة ، وتصح الصلاة ولا تبطل . وقال الحنابلة كا بينا : تبطل الصلاة إن صلى على هذا النحو الخالف ركعة كاملة .

ودليل هذه الكيفية ما روى ابن عباس رضي الله عنها قال : « بت عند خالتي ميمونة ، فقام رسول الله عَلَيْكُ يصلي ، فقمت عن يساره ، فجعلني عن عينه »(1)

ب ـ إن كان رجـل وامرأة ، قـام الرجـل عن يمين الإمـام ، والمرأة خلف

<sup>(</sup>١) رواه أحمد وأبو داود عن أبي مالك الأشعري ( نصب الراية : ٣٦/٢ ، نيل الأوطار : ٣/ ١٨٢ ) .

<sup>(</sup>٢) رواهما الشافعي في مسنده والبيهقي في سننه بإسنادين حسنين .

<sup>(</sup>٣) الدر الختار: ٥٢/١ ـ ٥٣٤ ، فتح القدير: ٢٥٤/١ ، الكتاب بشرح اللباب: ٨٢/١ وما بعدها ، الشرح الصغير: ٥٧/١ وما بعدها ، القوانين الفقهية: ص ٦٩ ، المهذب: ٩٩/١ وما بعدها ، المجموع ١٨٦ وما بعدها ، مغني الحتاج: ٢٤٣/١ وما بعدها ، كشاف القناع: ٧١/١ ـ ٩٤٠ ، المغني: ٢١٢٠٤/٢ ـ ٢١٩ ، بداية المجتهد: ١٤٣/١ .

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري ومسلم

الرجل. وقال الحنابلة: إن أم الرجل خنثى مشكلاً وحده ، فالصحيح أن يقف عن يمين الإمام احتياطاً لاحتال أن يكون رجلاً. فإن كان مع الخنثى رجل ، وقف الرجل عن يمين الإمام ، والخنثى عن يساره ، أو عن يمين الرجل ، ولا يقفان خلفه ، لجواز أن يكون امرأة ، وإن كان رجلان وخنثى وقف الثلاثة صفاً خلف الامام .

جـ - إن كان رجلان أو رجل وصبي ، صفًا خلف الإمام ، وكذا إن كان امرأة أو نسوة ، تقوم أو يقمن خلفه بحيث لايزيد ما بينه وبين المقتدين عن ثلاثة أذرع ، خبر مسلم عن جابر قال : « صليت خلف رسول الله عَلَيْكَم ، فقمت عن يينه ، ثم جاء جابر بن صخر ، فقام عن يساره ، فأخذ بأيدينا جميعاً حتى أقامنا خلفه »(۱) .

أما الرجل والصبي والمرأة والنسوة ، فلما في الصحيحين عن أنس : « أنه عليه الصلة والسلام صلى في بيت أم سليم ، فقمت أنا ويتيم خلفه ، وأم سليم خلفنا »(١) ، فلو حدثت مخالفة لما ذكر كره .

وقال الحنابلة في الصبي والرجل: يقف الرجل عن يمين الإمام والصبي يقف عن يمينه أو يساره ، لا خلفه. وقال الحنفية في هذا: لاتكره المساواة مع الإمام.

د ـ إذا اجتمع رجال وصبيان وخنائى وإناث : صف الرجال ثم الصبيان ، ثم الخنائى ولو منفردة ، ثم النساء ، لقول على « ليلني منكم أولو الأحلام والنهى ، ثم النين يلونهم ، ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم ، وإياكم

<sup>(</sup>١) رواه مسلم ، وأبو داود ولفظ الأخير : « أن جابراً وجباراً .... »

 <sup>(</sup>۲) نيل الأوطار : ۱۸۲/۳ ، وروى الجماعة عن أنس : أنه قام مع اليتيم خلف النبي ، وقامت العجوز من رائها ( المصدر نفسه )

وهيشات الأسواق »(۱) ، وعلى هذا : السنة أن يتقدم في الصف الأول أولو الفضل والسن ، ويلي الإمام أكملهم ، ويؤخر الصبيان والغلمان ، ولا يلون الإمام . والزائد يقف خلف الصف ، ولو قام واحد بجنب الإمام ، وخلفه صف ، كره إجماعاً .

هـ ويقف الإمام وسط القوم في الصف ، لقوله عَلَيْكُم : « وسطوا الإمام وسدوا الخلل »(۱) ، والسنة أن يقوم في الحراب ليعتدل الطرفان لأن الحاريب نصبت وسط المساجد ، وقد عينت لمقام الإمام فإن وقف عن يمينهم أو يسارهم ، فقد أساء بمخالفة السنة ، والإساءة عند الحنفية دون كراهة التحريم ، وأفحش من كراهة التنزيه(۱) . قال أبو حنيفة وقوله هو الأصح : أكره أن يقوم الإمام بين الساريتين ، أو في زاوية أو في ناحية المسجد ، أو إلى سارية ؛ لأنه خلاف عمل الأمة .

وتقدم الإمام عند الحنفية أمام الصف: واجب.

فضل الصف الأول: المستحب أن يتقدم الناس في الصف الأول<sup>(1)</sup> ، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه ، أن النبي عَلَيْكَةٍ قال: « لو يعلمون ما في الصف المقدم لكانت قرعة »<sup>(0)</sup> وروى البراء رضي الله عنه أن النبي عَلَيْكَةٍ قال: « إن الله وملائكته يصلون على الصف الأول »<sup>(1)</sup> ، ولقوله عَلَيْكَةً : « خير صفوف الرجال

<sup>(</sup>۱) روي من حديث ابن مسعود ، وأبي مسعود ، والبراء بن عازب ، فأما الأول فأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ، وأما الثاني فرواه الحاكم في المستدرك ( نصب الراية : ۳۷/۲ )

<sup>(</sup>۲) رواه أبو داود

<sup>(</sup>٣) رد المحتار: ٥٣٠/١ وما بعدها

<sup>(</sup>٤) القوانين الفقهية : ص ٦٦ ، بداية المجتهد : ١٤٤/١ ، المجموع : ١٩٥/٤ ، الدر المختار : ٥٣٢/١ .

<sup>(</sup>٥) رواه البخاري ومسلم

<sup>(</sup>٦) حديث صحيح رواه أبو داود بإسناد صحيح

أولها ، وشرها آخرها ، وخير صفوف النساء آخرها ، وشرها أولها »(۱) ففيه التصريح بأفضلية الصف الأول للرجال وأنه خيرها لما فيه من إحراز الفضيلة ، وكون شرها آخرها لما فيه من ترك الفضيلة الحاصلة بالتقدم إلى الصف الأول . وكون خيرها آخرها للنساء للبعد عن مخالطة الرجال .

والمستحب أن يعتمدوا يمين الإمام ، لما روى البراء قال : « كان يعجبنا عن يمين رسول الله عليه »(٢) .

فإن وجد في الصف الأول فرجة استحب أن يسدها ، لما روى أنس رضي الله على عنمه قال : « قمال رسول الله على : أتموا الصف الأول ، فمان كان نقص ففي المؤخر »(١) .

## ثالثاً - أمر الإمام بتسوية الصفوف وسد الثغرات:

يستحب للإمام أن يأمر بتسوية الصفوف ، وسد الخلل ( الثغرات ) أن ، وتسوية المناكب وتسوية المناكب في مفوفكم ، وتراصوا ، فإني أراكم من وراء ظهري ، قال أنس : فلقد رأيت أحدنا يلصق منكبه بمنكب صاحبه ، وقدمه بقدمه » ويقول الإمام : « لاتختلف وا فتختلف قلوبكم » لحديث أبي هريرة قال : « كان رسول الله علية يتخلل الصف من ناحية إلى ناحية ، يسح

<sup>(</sup>١) رواه الجاعة إلا البخاري عن أبي هريرة ( نيل الأوطار : ١٨٣/٣ )

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم ، ولفظه : « كنا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ أحببنا أن نكون عن يمينه ، يقبل علينا بوجهه »

<sup>(</sup>٣) رواه أبو داود بإسناد حسن .

<sup>(</sup>٤) الخلل : انفراج ما بين الشيئين .

<sup>(</sup>٥) المجموع : ١٢٤/٤ وما بعدها ، بداية المجتهد : ١٤٤/١ .

<sup>(</sup>٦) رواه البخاري ومسلم ( نيل الأوطار : ١٨٧/٣ ) وروى الجماعة إلا البخاري عن النمان بن بشير : « عباد الله ، لتسوَّن بين صفوفكم أو ليخالفَنَّ الله بين وجوهكم » ( المصدر نفسه )

صدورنا ومناكبنا ، ويقول : « لاتختلفوا فتختلف قلوبكم »(١) .

#### رابعاً ـ صلاة المنفرد عن الصف:

اختلف الفقهاء في صحة الصلاة خلف الصفوف منفرداً على رأيين (١): فقال الجمهور غير الحنابلة: إذا صلى إنسان خلف الصف وحده ، فصلاته تجزئ ، بدليل حديث أنس المتقدم المتضن قيام العجوز وحدها خلف الصف ، وحديث أبي بكرة: « أنه انتهى إلى النبي عَلَيْ وهو راكع فركع قبل أن يصل إلى الصف ، فذكر ذلك للنبي عَلِيْ ، فقال: زادك الله حرصاً ، ولاتعد » (١) وحديث ابن عباس قال: أتيت النبي عَلَيْ من آخر الليل ، فصليت خلفه ، فأخذ بيدي ، فجرّني حتى جعلني حِذَاءه » (١)

<sup>(</sup>١) رواه مسلم عن أبي هريرة ، ورواه عبد الرزاق عن جابر بن عبد الله ، ورواه أحمد وأبو داود عن ابن عمر .

 <sup>(</sup>٢) البدائع : ١٤٦/١ ، بداية الجتهد : ١٤٤/١ ، المجموع : ١٩٢/٤ ، الحضرمية : ص٦٨ ، المغني : ٢١١/٢
 وما بعدها ، ٢٣٤ ، القوانين الفقهية : ص ٦٩ .

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي ( نيل الأوطار : ١٨٤/٣ )

<sup>(</sup>٤) رواه أحمد ( المصدر السابق نفسه )

وقال الحنابلة: صلاة المنفرد إذا صلى ركعة كاملة خلف الصف وحده فاسدة غير مجزئة، وتجب إعادتها، بدليل حديث وابصة بن معبد: «أن النبي عَلِيقَةُ رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده، فأمره أن يعيد صلاته »(۱) وحديث علي بن شيبان: أن رسول الله عَلِيقةً رأى رجلاً يصلي خلف الصف، فوقف، على بن شيبان: أن رسول الله عَلِيقةً رأى رجلاً يصلي خلف الصف، فوقف، حتى انصرف الرجل، فقال له: استقبل صلاتك، فلا صلاة لمنفرد خلف الصف»(۱).

#### المطلب الخامس - الاستخلاف في الصلاة:

الاستخلاف: إنابة الإمام غيره من المقتدين إذا كان صالحاً للإمامة ، لإتمام الصلاة بدل الإمام لعذر قام به . فيصير الثاني إماماً ، ويخرج الأول عن الإمامة ، ويصبح في حكم المقتدي بالثاني .

وطريقته: أن يأخذ الإمام بثوب المقتدي ولو مسبوقاً، ويجره إلى المحراب، لكن استخلاف المدرك أولى. ويتأخر الإمام محدودباً واضعاً يده على أنفه، موهماً أنه قد رعف قهراً. ويتم الاستخلاف بالإشارة لابالكلام، ويشير بأصبعه لعدد الركعات الباقية. ويضع يده على ركبته لترك ركوع، وعلى جبهته لترك سجود، وعلى فه لقراءة.

وسببه: طروء عذر للإمام من حدث أو مرض شديد أو عجز عن القراءة الواجبة كالفاتحة ونحو ذلك .

وفي أحكامه وأسبابه وشروطه تفصيل بين المذاهب: فقال الحنفية (١):

<sup>(</sup>١) رواه الخسة إلا النسائي ( نيل الأوطار : ١٨٤/٣ )

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد وابن ماجه ( المصدر السابق ) .

<sup>(</sup>٣) البدائع : ١ / ٢٢٠ ـ ٢٣٣ ، الـ در المختسار : ١ / ٥٦٠ ـ ٧٥٤ ، فتسح القسدير : ١ / ٢٦٧ ـ ٢٧٦ ، تبيين لحقائق : ١ / ١٤٧ ومابعدها ، الكتاب مع اللباب : ١ / ٨٦ .

الاستخلاف جائز ، بدليل حديث عائشة أن النبي عَلَيْكُ قال : « من أصابه قيء أو رعاف ، أو قَلَس (١) ، أو مذي ، فلينصرف ، فليتوضأ ، ثم ليبن على صلاته ، وهو في ذلك لايتكلم »(١) وذكره الكاساني في البدائع عن أبي هريرة بلفظ لم أجده : « إذا صلى أحدكم ، فقاء أو رعف في صلاته ، فليضع يده على فه ، وليقدم من لم يسبق بشيء من صلاته ، ولينصرف وليتوضأ ، وليبن على صلاته ، مالم يتكلم » .

والأصح من ذلك : حديث عائشة في استخلاف النبي عَلَيْكَةٍ أبا بكر رضي الله عنه : « مروا أبا بكر فليصل بالناس » ، ثم تأخر أبي بكر ، وصلاة النبي عَلِيْكَةٍ بالناس ، وافتتاحه القراءة من الموضع الذي انتهى إليه أبو بكر (٢) .

وعن عمر رضي الله عنه أنه سبقه الحدث فتأخر وقدم رجلاً. وعن عثان رضي الله عنه مثله ، ولأن بالناس حاجة إلى إتمام صلاتهم بالإمام ، وقد التزم الإمام بذلك ، فإذا عجز عن الوفاء بما التزم بنفسه ، استعان بمن يقدر عليه ، رعايه لمصلحة المأمومين ، كيلا تبطل صلاتهم بالمنازعة .

وبناء عليه: إن سبق الإمام الحدث ، انصرف ، فإن كان إماماً استخلف وتوضأ وبنى على صلاته ، واستئناف الصلاة في حق جميع المصلين أفضل ، خروجاً من الخلاف لمن منعه . ويتعين الاستئناف إن لم يكن قعد قدر التشهد الأخير بسبب الجنون أو الحدث عمداً أو الاحتلام بنوم أو تفكير أو نظر أو مس بشهوة ، أو إنحاء أو قهقهة ، لأنه يندر وجود هذه العوارض ، فلم يكن في معنى ماورد به النص ، ويستأنف الوضوء والصلاة .

<sup>(</sup>١) القلس : ماخرج من الحلق ملء الفم أو دونه ، وليس بقيء ، فإن عاد فهو القيء .

<sup>(</sup>٢) أخرجه ابن ماجه والدارقطني ، والصحيح أنه مرسل ، وفيه ضعيف ( نصب الراية : ٢ / ٦١ ، نيل الأوطار : ١ / ١٨٧ ) وروي في معناه عن ابن عباس عند الدارقطني وغيره وفيه متروك ، وعن أبي سعيد عند الدارقطني وفيه متروك أيضاً ( نيل الأوطار : ١ / ١٨٨ ) .

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري ومسلم .

وسبب الاستخلاف: إما سبق حدث اضطراري ، لا اختيار للإمام فيه ولا في سببه ومنه الحدث من نحو عطاس ، أو عجز عن قراءة قدر المفروض في رأي أبي حنيفة ، لحديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، فإنه لما أحس بالنبي عَلَيْتُهُ حَصِر عن القراءة ، فتأخر ، وتقدم النبي عَلَيْتُهُ وأتم الصلاة .

ولايستخلف بسبب حصر بول أو غائط ، أو بسبب عجز عن الركوع والسجود ، لأن له أن يتم قاعداً ، أو بسبب خوف أو نسيان قراءة أصلاً ؛ لأنه صار أمياً ، فتفسد صلاة القوم ، أو بسبب إصابة نجاسة من غيره كبول كثير من غير سبق حدثه ، أو كشف عورته في صلاته بقدر ركن ؛ لأن صلاته حينئذ تفسد ، ويفسد معها صلاة المأمومين .

ويشترط لصحة الاستخلاف عند الحنفية شروط ثلاثة :

أولها \_ توافر شروط البناء على الصلاة السابقة ؛ لأن الاستخلاف في الحقيقة بناء من الخليفة على ماصلاه الإمام ، وهي ثلاثة عشر شرطاً :

كون الحدث قهرياً ، من بدنه لامن نجاسة غيره ، وكونه غير موجب للغسل كإنزال بتفكر ، وغير نادر كالإغماء والجنون والقهقهة ، وألا يبؤدي ركنا مع الحدث ، أو يشي ، ولم يفعل منافياً عداً كأن يحدث باختياره ، ولا ما لاحاجة له به كالذهاب لماء بعيد مع وجود القريب ، وألا يتراخى قدر ركن بغير عذر كزحة ، وألا يتبين أنه كان محدثاً سابقاً قبل الدخول في الصلاة ، وألا يتذكر فائتة إن كان صاحب ترتيب مطلوب منه ( بأن خرج وقت الصلاة السادسة بعد الفائتة ) لأنه تفسد الصلاة الوقتية التي يصليها بذلك السبب ، وألا يتم المؤتم في غير مكانه ، فن سبقه الحدث إماماً أو مأموماً وجب عليه أن يعود بعد الوضوء ليصلي مع الإمام إذا لم يكن قد فرغ إمامه من صلاته ، فلو أتم في مكانه فسدت صلاته ، أما المنفرد فله أن يتم في مكانه أو غيره ، وألا يستخلف الإمام غير صالح

للإمامة كصبى وامرأة وأمى ، فإذا استخلف أحدهم فسدت صلاته وصلاة القوم .

ثانيها - ألا يخرج الإمام من المسجد أو المصلى العام في الصحراء ، أو الدار التي كان يصلي فيها قبل الاستخلاف ، لأنه على إمامته مالم يجاوز هذا الحد ، فإن خرج بطلت الصلاة أي صلاة القوم والخليفة دون الإمام في الأصح ، مالم يتقدم أحد المصلين بنفسه ناوياً الإمامة .

ثالثها \_ ألا يجاوز الصفوف قبل الاستخلاف إن ذهب يمنة أو يسرة ، وألا يجاوز السترة قدامه ، أو موضع السجود إن لم تكن له سترة على المعتمد ، إن كان يضلي في الصحراء .

وإذا لم يحصل استخلاف ، وأتم القوم الصلاة فرادي ، بطلت صلاة الجميع .

ولو استخلف الإمام مسبوقاً أو لاحقاً أو مقياً وهو مسافر ، صح لكن المدرك أولى . فلو أتم المسبوق صلاة الإمام قدم غيره مدركاً ليقوم بالسلام أي ليسلم بالقوم . ولو كان الخليفة مسبوقاً بركعتين ، فرضت عليه القعدتان ؛ لأن القعدة الأولى فرض على إمامه ، وهو قائم مقامه ، والثانية فرض عليه .

ولو جهل الخليفة المقدار الباقي من الصلاة ، قعد في كل ركعة احتياطاً ، للاحتال في كل ركعة أنها آخر صلاة الإمام .

### وقال المالكية(١):

الاستخلاف : هو استنابة الإمام غيره من المأمومين لتكيل الصلاة بهم لعذر قام به . وحكمه : الندب في غير الجمعة ، والوجوب فيها .

وطريقته : أن يستخلف بالإشارة أو بالكلام واحداً من الجماعة ليتم الصلاة

<sup>(</sup>١) الشرح الصغير : ١ / ٤٦٥ ـ ٤٧٢ ، الشرح الكبير : ١ / ٣٤٩ ـ ٣٥٨ ، القوانين الفقهية : ص ٦٩ ومابعدها .

بالقوم . وندب استخلاف الأقرب للإمام من الصف الذي يليه ، لأنه أدرى بأفعاله ولتيسر تقدمه ، فيقتدون به . وندب تقدم المستخلف إلى موضع الإمام الأصلي إن قرب كالصفين ، وندب ترك كلام في حالة الحدث وتذكره ، ورعاف يقطع الصلاة . ويندب للإمام إذا خرج من الصلاة أن يمسك بأنفه ، موهما أنه راعف ستراً على نفسه .

وشرطه : أن يكون الخليفة قد دخل في الصلاة قبل طروء العذر . فإن لم يستخلف ، قدم الجماعة واحداً منهم ، فإن لم يقدموا تقدم واحد منهم ، فإن لم يفعلوا صلوا فرادى ، وصحت صلاتهم إلا في الجمعة . أما الجمعة فتبطل إن أتموها فرادى لاشتراط الجماعة فيها .

ويبدأ الخليفة من حيث وقف الإمام الأول.

## وأعذار أو أسباب الاستخلاف ثلاثة:

الأول ـ الخوف على مال للإمام أو لغيره ، أو على نفس من التلف لو استر في صلاته . فإذا خاف الإمام سرقة أو غصباً ، أو خاف على صبي الوقوع في بئر أو نار ، فيهلك أو يحصل له شدة أذى ، وجب عليه قطع الصلاة لحفظ المال ، وإنقاذ النفس من الهلاك .

الثاني - أن يطرأ على الإمام ما ينعه من الإمامة ، كالعجز عن ركن كالقيام أو الركوع ، أو قراءة الفاتحة ، أو حصول رعاف مانع للإمامة وهو ماكان دون درهم ، أما رعاف القطع أي قطع الصلاة فهو من موانع الصلاة بأن زاد عن درهم وسال ولطخ المكان أو خاف تلويث المسجد ، فيندب فيه للإمام الاستخلاف وإن وجب عليه قطع الصلاة ، ولاتبطل الصلاة بسببه على المأمومين على المعتمد ، ومثله سقوط النجاسة على الإمام أو تذكره لها فيها على المعتمد .

الثالث ـ أن يطرأ على الإمام ما يبطل الصلاة: كأن يسبقه الحدث من بول أو ريح أو غيرها، وهو يصلي، أو يتذكر أنه كان محدثاً قبل الصلاة، أو غلبت عليه القهقهة أو طرأ عليه جنون أو إغماء أو موت، أو رعف رعافاً تبطل به الصلاة على المشهور، أو طرأ عليه شك هل دخل الصلاة بوضوء أولا، أو تحقق الطهارة والحدث وشك في السابق منها، أما إن شك هل انتقض وضوءه فلا يقطع الصلاة ويستر فيها، ثم إن بان الطهر لم يعد الصلاة، وإلا أعاد الإمام فقط.

, وينتظر المسبوق سلام المستخلف ، فإن لم ينتظره بطلت صلاته ، وإن كان المستخلف مسبوقاً ، أشار لهم جميعاً بأن يجلسوا ، وقام لقضاء ماعليه .

وإن جهل الخليفة المسبوق ماصلى الأول ، أشار لهم ، فأفهموه بالإشارة أو الكلام إن لم يفهم بالإشارة . وإن قيل للخليفة : أسقطت ركوعاً مثلاً ، عمل بذلك إن لم يعلم خلافه .

وعلى الخليفة أن يراعي نظم صلاة الإمام ، ويندب أن يقرأ من انتهاء قراءة الإمام إن علم بانتهاء قراءته ، وإلا ابتدأ القراءة وجلس في محل الجلوس ، وهكذا محسب كون الصلاة سرية أو جهرية .

## وقال الشافعية(١):

يجوز الاستخلاف في المذهب الجديد ، فإذا خرج الإمام من صلاة الجمعة أو غيرها بحدث تعمده أو سبقه أو نسيه ، أو غيره كرعاف وتعاطي فعل مبطل للصلاة ، أو بلا سبب ، جاز الاستخلاف في الأظهر الجديد ، لأنها صلاة

<sup>(</sup>١) المجموع : ٤ / ١٣٩ ـ ١٤٦ ، مغني المحتاج : ١ / ٢٩٧ ومابعدها ، المهذب : ١ / ٩٦ ومابعدها ، ١١٧ .

بإمامين ، وهي جائزة ، وصح « أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه كان يصلي بالناس ، فجاء رسول الله على أبو بكر ، والناس » (١) ، وقد استخلف عمر رضي الله تعالى عنه حين طعن (١) .

والاستخلاف مندوب للإمام ، ولو تقدم واحد بنفسه جاز ، واستخلاف المصلين أولى من استخلاف الإمام ، لأن الحق في ذلك لهم ، إلا في الركعة الأولى من الجمعة ، فإنه واجب عليهم أن يستخلفوا واحداً منهم لتدرك بها الجمعة ، دون الركعة الثانية ، فلا يلزم الاستخلاف ، لإدراكهم مع الإمام ركعة كالمسبوق ، فيتونها فرادى جمعة .

### ويشترط لصحة الاستخلاف في الجمعة شرطان:

أحدهما - أن يستخلف الإمام للجمعة مقتدياً به قبل حدثه ، فلايصح استخلاف من لم يكن مقتدياً بالإمام . ولايشترط كون المقتدي حضر الخطبة ولا الركعة الأولى في الأصح فيها .

والثاني - أن يستخلف عن قرب ، بألا يضي زمن قبل الاستخلاف يسع ركناً قصيراً من أركان الصلاة .

فإن كان الخليفة قد أدرك الركعة الأولى من الجمعة مع الإمام ، تمت الجمعة مطلقاً للخليفة والمأمومين . وإن لم يدرك الركعة الأولى تمت الجمعة للمقتدين دونه في الأصح فيها . ولايلزم المقتدين في الجمعة وغيرها استئناف نية القدوة في الأصح .

أما في غير الجمعة فلايشترط شيء لصحة الاستخلاف ، بل يجوز أن يستخلف

<sup>(</sup>١) رواه الشيخان ، كابينا

<sup>(</sup>٢) رواه البيهقي .

غير مقتد ، وأن يستخلف بعد طول الفصل ، لكن يحتاج المقتدون لنية الاقتداء بالقلب إن كان الخليفة غير مقتد قبل الاستخلاف ، وكانت صلاته مخالفة لصلاة الإمام ، كأن كان في الركعة الأولى مثلاً ، والإمام في الثانية . كا يحتاجون لنية القدوة إذا طال الفصل بأن مضى زمن يسع ركناً فأكثر .

وعلى الخليفة أن يراعي نظم صلاة الإمام وجوباً في الواجب وندباً في الندوب . وعلى المسبوق أيضاً أن يراعي نظم صلاة الإمام ، فإذا صلى ركعة تشهد ، وأشار إليهم ليفارقوه أو ينتظروا .

وإذا لم يستخلف أحد في غير الجمعة نوى المقتدون المفارقة ، وأتموا صلاتهم فرادى ، وصحت . أما الجمعة فلهم نية المفارقة إذا أدركوا الركعة الأولى جماعة ، وأتموا فرادى في الثانية إذا بقى العدد أربعين إلى آخر الصلاة .

## وقال الحنابلة(١):

يجوز الاستخلاف لعذر كخوف ومرض شديد ، وعجز عن ركن قولي كالفاتحة أو واجب قولي كتسبيحات الركوع والسجود .

ولا يجوز الاستخلاف لسبق الحدث للإمام ، لأن صلاته تبطل به ، ويلزمه استئنافها ، خلافاً لبقية الأئمة ، ودليلهم حديث علي بن طلق : « إذا فسا أحدكم في صلاته ، فلينصرف ، فليتوضأ ، وليعد الصلاة »(١) ورأي الجمهور أصح بدليل استخلاف عمر لعبد الرحمن بن عوف لما طعن .

والمستخلف ولو كان من غير المقتدين كا قال الشافعية يبني على مامضى من صلاة الإمام من قراءة أو ركعة أو سجدة ، ويقضى بعد فراغ صلاة المأمومين ،

<sup>(</sup>١) المغنى : ٢ / ١٠٢ ـ ١٠٥ ، كشاف القناع : ١ / ٣٧٤ ـ ٣٧٧ .

<sup>(</sup>۲) رواه أبو داود بإسناد جيد .

وإذا كان مسبوقاً استخلف قبل السلام من يسلم بهم ، وقام لقضاء ماسبقه به الإمام ، فإن لم يستخلف كان للمصلي الخيار بين أن يسلموا لأنفسهم ، أو ينتظروه جالسين حتى يقضي مافاته ، ويسلم بهم .

وإذا لم يستخلف الإمام ، جاز للقوم أن يستخلفوا بـدلـه ، ليتم بهم الصلاة ، كا جاز لهم أن يتموها فرادى .

وإن قدمت كل طائفة من المأمومين لهم إماماً يصلي بهم ، جاز عندهم كالشافعية . وقال الحنفية : تفسد صلاتهم كلهم .

ويبني الخليفة الذي كان مع الإمام في الصلاة على فعل: أي ترتيب الإمام ؛ لأنه نائبه ، حتى في القراءة يأخذ من حيث بلغ الإمام لأن قراءة الإمام قراءة له . أما الخليفة الذي لم يكن مع الإمام في الصلاة ، فإنه يبتدئ الفاتحة ، ولايبني على قراءة الإمام ؛ لأنه لم يأت بفرض القراءة ، ولم يوجد ما يسقطه عنه ؛ لأنه لم يصر مأموماً بحال ، لكن يسرّ ماكان قرأه الإمام من الفاتحة ، ثم يجهر بما بقي من القراءة ليحصل البناء على فعل الإمام .

فإن لم يعلم الخليفة المسبوق ، أو الذي لم يدخل مع الإمام في الصلاة ، ما صلى الإمام الأول ، بنى الخليفة على اليقين ، كالمصلي يشك في عدد الركعات . فإن سبّح له المأموم للتنبيه ، رجع إليه ، ليبنى على ترتيب الأول .

والخلاصة : أن أكثر المذاهب سعة في قضية الاستخلاف هو مذهب الشافعية إذ إنهم أجازوه لغير سبب ، وبالكلام من الإمام ، ثم المالكية ، ثم الحنابلة .

# المبحث الثاني

#### صلاة الجمعة

فرضيتها ومنزلتها ، وفضل السعي إليها وحكتها ، ومن تجب عليه ، كيفيتها ومقدارها ، شروط صحتها ، سنن الخطبة ومكروهاتها ، سنن الجمعة ومكروهاتها ، مفسدات الخطبة ، صلاة الظهر يوم الجمعة ، ففي هذا المبحث تسعة مطالب .

وسميت جمعة لاجتماع الناس لها ، وقيل : لما جمع في يومها من الخير ، وقيل : لأن خلق آدم جمع فيه ، أو لاجتماعه فيه مع حواء في الأرض . واسمها القديم في الجاهلية يوم العروبة : أي المبين المعظم ، وقيل : يوم الرحمة .

### المطلب الأول - فرضية الجمعة ومنزلتها :

صلاة الجمعة فرض عين (۱) ، يكفر جاحدها لثبوتها بالدليل القطعي ، وهي فرض مستقل ليست بدلاً عن الظهر ، لعدم انعقادها بنية الظهر بمن لاتجب الجمعة عليه كالمسافر والمرأة ، وهي آكد من الظهر ، بل هي أفضل الصلوات ، ويومها أفضل الأيام ، وخير يوم طلعت فيه الشمس ، يعتق الله فيه ستائة ألف عتيق من النار ، من مات فيه كتب الله له أجر شهيد ، ووقي فتنة القبر ، ودليل فضل يومها حديث مرفوع : « يوم الجمعة سيد الأيام وأعظمها ، وأعظم عند الله من يوم الفطر ، ويوم الأضحى »(۱) .

<sup>(</sup>٢) ذكره البيهقي في فضائل الأوقات من حديث أبي لبانة بن عبد المنذر .

وأخرج الترمذي من حديث أبي هريرة وقال : حسن صحيح : أن النبي عليه قال : « خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة ، فيه خلق آدم ، وفيه دخل الجنة ، وفيه أخرج منها ، ولا تقوم الساعة إلا في يوم الجمعة » .

وأدلة فرضيتها العينية المستقلة ، لا الكفائية : القرآن : وهو قوله تعالى : ﴿ ياأيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة ، فاسعوا إلى ذكر الله ، وذروا البيع ﴾ أي امضوا إلى ذكر الله ، فأمر بالسعي ، والأمر يقتضي الوجوب ، ولا يجب السعي إلا إلى واجب ، ونهى عن البيع لئلا يشتغل به عنها ، فلولم تكن واجبة لما نهي عن البيع من أجلها ، والمراد بالسعي ههنا : الذهاب إليها ، لا الإسراع .

والسنة : وهو قول ه على الله على الله على قد على الله على قد على الله على قلوبهم ، ثم ليكونن من الغافلين »(۱) وقول ه : « رواح الجمعة واجب على كل محتلم »(۱) وقوله عليه السلام أيضاً : « من ترك ثلاث جمع تهاوناً ، طبع الله على قلبه »(۱) .

وتاركها يستحق العقاب ، لقوله عَرِيْكُ لقوم يتخلفون عن الجمعة : « لقد همت أن آمر رجلاً يُصلّى بالناس ، ثم أحّرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم »(٤) .

والإجماع: فقد أجمع المسلمون على وجوب الجمعة .

وفرضت بمكة قبل الهجرة ، لما روى الدارقطني عن ابن عباس قال : « أذن للنبي عليه في الجمعة قبل أن يهاجر ، فلم يستطع أن يجمع بمكة ، فكتب إلى

<sup>(</sup>١) رواه مسلم عن أبي هريرة ، ورواه أحمد والنسائي من حديث ابن عمر وابن عباس ( نيل الأوطار : ٢ / ٢٢١ ) .

 <sup>(</sup>٢) رواه النسائي عن حفصة رضي الله عنها ، ورواه أبو داود عن طارق بن شهاب بلفظ « الجممة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة : عبد مملوك ، أو امرأة ، أو صبي ، أو مريض » ( نيل الأوطار : ٣ / ٢٢٦ ) .

<sup>(</sup>٣) رواه الخسة عن أبي الجَعْد الضَّري ، وله صحبة وصححه الحاكم ، ولأحمد وابن ماجه من حديث جابر نحوه (نيل الأوطار : ٣ / ٢٢١ ) .

<sup>(</sup>٤) رواه أحمد ومسلم عن ابن مسعود ( نيل الأوطار : ٣ / ٢٢١ ) .

مصعب بن عمير: أما بعد ، فانظر إلى اليوم الذي تجهر فيه اليهود بالزبور لسبتهم ، فاجمعوا نساءكم وأبناءكم ، فإذا مال النهار عن شطره عند الزوال من يوم الجمعة ، فتقربوا إلى الله بركعتين » .

فأول من جمع مصعب بن عمير حتى قدم النبي عَلَيْكُ المدينة ، فجمع عند الزوال من الظهر . وكان أسعد بن زرارة هو الذي جمع الناس ، وكان مصعب نسزيلهم ، وكان يصلي بهم ، ويقرئهم ويعلهم الإسلام ، وكان يسمى المقرئ ، فأسعد دعاهم ، ومصعب صلى بهم .

والدليل على أن الجمعة فرض مستقل ، وأنها ليست ظهراً مقصوراً ، وإن كان وقتها وقت الظهر ، وتدرك به : هو أن الظهر لايغني عنها ، ولقول عمر رضي الله عنه : « الجمعة ركعتان ، تمام غير قصر ، على لسان نبيكم عَرِّ الله ، وقد خاب من افترى »(۱) .

### المطلب الثاني - فضل السعي إلى الجمعة وحكمتها:

حكمتها: الجمعة شرعت لدعم الفكر الجماعي، وتجمع المسلمين وتعارفهم وتألفهم، وتوحيد كلمتهم، وتدريبهم على طواعية القائد، والتزام متطلبات القيادة، وتذكيرهم بشرع الإسلام دستوراً وأحكاماً وأخلاقاً وآداباً وسلوكاً، وتنفيذاً لأوامر الجهاد، وما تتطلبه المصلحة العامة في الداخل والخارج، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والخلاصة: أن تكرار الوعظ والتذكير الدائم كل أسبوع له أثر واضح في إصلاح الفرد والجاعة: ﴿ وذكر، فإن الذكرى تنفع المؤمنين ﴾ .

السعي إليها: ومن أجل تلك الأهداف والغايات السامية ، ولكسب الثواب الأخروي ، كان السعى للجمعة واجباً حكمه حكم الجمعة ؛ لأنه ذريعة

<sup>(</sup>١) رواه الإمام أحمد وغيره ، وقال النووي في المجموع : إنه حسن .

إليها: ﴿ فاسعوا إلى ذكر الله ﴾ والتبكير إليها فضيلة، وكان ترك أعمال التجارة من بيع وشراء ومختلف شؤون الحياة أمراً لازماً لئلا يتشاغل عنها ويؤدي ذلك إلى إهمالها أو تعطيلها .

ويبدأ وجوب السعي إليها عند الجهور بالنداء إليها بالأذان الذي بين يدي الخطيب ، وعند الحنفية بالأذان الأول عند الزوال ، إلا إذا كان بعيد الدار عن المسجد ، فيجب عليه السعي بقدر مايدرك الفريضة (۱) .

وللتبكير إلى الجمعة درجات في الثواب ، قال رسول الله عَلَيْكَ : من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ، ثم راح ، فكأنما قرب بَدَنة ، ومن راح في الساعة الثانية ، فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة ، فكأنما قرب كبشاً أقرن ، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة ، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر »(١) .

وقت الرواح المرغب فيه إلى الجمعة: اعتقد جماعة منهم الجمهور غير المالكية أن هذه الساعات هي من أول النهار إلى الزوال ، وتنقسم إلى خمس ، فندبوا الرواح من أول النهار ، لكن الأظهر ماذكرته المالكية: أنها أجزاء ساعة قبل الزوال ؛ لأن الساعة شرعاً ولغة هي الجزء من أجزاء الزمان ، ولم ينقل عند أحد من الصحابة أنه ذهب إلى الجمعة قبل طلوع الشمس أو بعدها بقليل (٢) .

وأداء الجمعة بآدابها يغفر للمؤمن مابين الجمعتين ، لقول علي السلوات الجنس ، والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان مكفرات مابينهن إذا احتنبت الكبائر »(١) ولقوله عليه السلام : « من اغتسل ثم أتى الجمعة حتى يفرغ الإمام من

<sup>(</sup>١) المغنى : ٢ / ٢٩٧ .

<sup>(</sup>٢) رواه الجاعة إلا ابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه ( نيل الأوطار : ٣ / ٢٣٧ ) .

<sup>(</sup>٣) بداية الجتهد : ١ / ١٦٠ ، نيل الأوطار : ٣ / ٢٣٠ .

<sup>(</sup>٤) رواه مسلم عن أبي هريرة ( الترغيب والترهيب : ٢ / ٩٢ ) .

خطبته ، ثم يصلّي معه ، غفر له مابينه وبين الجمعة الأخرى ، وفضل ـ أي زيادة ـ ثلاثة أيام »(١) .

ساعة الإجابة: وفيها ساعة يستجاب الدعاء فيها ، عن أبي هريرة أن رسول الله عَلَيْ ذكر يوم الجمعة ، فقال : فيه ساعة لايوافقها عبد مسلم ، وهو قائم يصلي ، يسأل الله تعالى شيئاً إلا أعطاه إياه ، وأشار \_ أي النبي عَلَيْتٍ \_ بيده يقللها »(۱) ، وفي تحديد وقت هذه الساعة أقوال أصحها \_ كا ثبت عن أبي بردة في صحيح مسلم \_ : أنها فيا بين أن يجلس الإمام على المنبر إلى أن يقضي الصلاة .

خصوصيات الجمعة: وللجمعة مزايا متعددة هي مائة مزية أوضحها الإمام السيوطي في كتاب خاص بعنوان « خصوصيات يوم الجمعة »<sup>(7)</sup> ، ومنها أنه تجتع الأرواح فيها ، وتزار القبور ، ويأمن الميت من عذاب القبر ، ومن مات فيه أو في ليلته أمن فيه من عذاب القبر ، ولاتسجر فيه جهنم ، وفيه يزور أهل الجنة ربهم تعالى<sup>(3)</sup>.

التشريك في العبادة: ومن سعى يريد الجمعة ، وحوائجه ، وكان معظم مقصوده الجمعة ، نال ثواب السعي إليها ، قال الحنفية (): وبهذا يعلم أن من شرّك في عبادته ، فالعبرة للأغلب .

البيع وقت النداء لصلاة الجمعة : يجب السعى لأداء الجمعة كابينا عند

<sup>(</sup>١) رواه مسلم عن أبي هريرة ، ورواه أحمد عن أبي أيـوب بلفـظ آخر ، ورواه الطبراني في الأوسـط عن ابن عمر ، ورواه البزار والطبراني في الأوسـط عن ابن عبـاس ، وأخرجـه أبو داود عن عبـد الله بن عمرو بن العـاص ( سبل السلام : ٢ / ٥٤ ، نيل الأوطار : ٣ / ٣٣٦ )

<sup>(</sup>٢) متفق عليه ( سبل السلام : ٢ / ٥٤ ) .

<sup>(</sup>٣) طبع دار الفكر بدمشق عام ١٩٦٤ .

<sup>(</sup>٤) الدر الختار : ١ / ٧٧٣ .

<sup>(</sup>٥) الدر الختار : ١ / ٧٧٢ .

الجمهور عند الأذان الثاني الذي يكون بين يدي الخطيب على المنبر ، وقال الحنفية في الأصح : يجب السعي بعد الأذان الأول ، وإن لم يكن في زمن الرسول عليه ، بل في زمن عثان رضي الله عنه .

ويكره تحرياً عند الحنفية ، ويحرم عند غيرهم التشاغل عن الجمعة بالبيع وغيره من العقود من إجارة ونكاح وصلح وسائر الصنايع والأعمال ، وذلك عند الجمهور بعد الشروع في الأذان بين يدي الخطيب ، مما فيه تشاغل عن السعي إلى الجمعة ، لقوله تعالى : ﴿ إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة ، فاسعوا إلى ذكر الله ، وذروا البيع ﴾ فورد النص على البيع ، وقيس عليه غيره ، سواء أكان عقداً أم لا ، لأن كل ذلك يمنع عن تحقيق الغاية المطلوبة وهي أداء الجمعة () .

وأضاف الشافعية أنه يكره البيع ونحوه قبل الأذان بعد الزوال .

وقال الحنابلة (۱) : لايحرم غير البيع من العقود كالإجارة والصلح والنكاح ؛ لأن النهي مختص بالبيع ، وغيره لايساويه في الشغل عن السعي ، لقلة وجوده ، فلا يصح قياسه على البيع .

غير أني لاأتردد في تصويب الرأي الأول ، وعدم الالتفات للرأي الثاني ؛ لأن الأمور بمقاصدها ، ولأن الحنابلة القائلين بسد الذرائع يلزمهم سد كل الوسائل المؤدية إلى إهمال الجمعة .

وتحريم البيع ووجوب السعي يختص بالخاطبين بالجمعة ، أما غيرهم من النساء والصبيان والمسافرين ، فلايثبت في حقهم ذلك .

<sup>(</sup>۱) الدر الختار ورد الحتار: ١/ ٧٠٠، البدائع: ١/ ٢٧٠، بداية المجتهد: ١/ ١٦٠، و ٢/ ١٦٧، القوانين الفقهية: ص ٣١، المهذب: ١/ ١٦٠، حاشية الدسوقي: ١/ ٣٨٦، مغني المحتاج: ١/ ٢٥ ومابعدها.

<sup>(</sup>٢) المغني : ٢ / ٢٩٧ ومابعدها .

وهل البيع إذا وقع وقت النداء صحيح ، أم باطل يفسخ (١) ؟ قال الحنفية : البيع صحيح مكروه تحرياً ؛ لأن الأمر بترك البيع ليس لعين البيع ، بل لترك استاع الخطبة ، ويقرب من قولهم قول الشافعية : البيع صحيح حرام .

وقال المالكية : إنه من البيوع الفاسدة ، ويفسخ على المشهور . وكذلك قال الحنابلة : لا يصح هذا البيع .

وسبب اختلافهم : هل النهي عن الشيء الذي أصله مباح إذا تقيد النهي بصفة يعود بفساد المنهى عنه ، أم لا ؟ .

## المطلب الثالث ـ من تجب عليه الجمعة أو شروط وجوب الجمعة :

الجمعة كغيرها من الصلوات الخس في الأركان والشروط والآداب ، وتختص بشروط لوجوبها وصحتها ولزومها ، وبآداب .

تجب الجمعة على كل مكلف (بالغ عاقل) حر، ذكر، مقيم غير مسافر، بلامرض ونحوه من الأعذار، سمع النداء، فلاتجب على صبي ومجنون ونحوه، وعبد، وامرأة، ومسافر، ومريض، وخائف وأعمى وإن وجد قائداً عند الحنفية، ويجب عليه إن وجد من يقوده عند المالكية والشافعية، ولولم يجد قائداً عند الحنابلة، ومن لم يسمع النداء، على تفصيل آت، ولاعلى معذور بمشقة مطر ووَحَل وثلج، لكن إن حضر هؤلاء وصلوا مع الناس، أجزأهم ذلك عن فرض الوقت؛ لأنهم تحملوا المشقة، فصاروا كالمسافر إذا صام، ولأن كل من صحت ظهره ممن لاتلزمه الجمعة صحت جمعته بالإجماع، لأنها إذا أجزأت عمن لاعذر أولى، وإنما سقطت عنه رفقاً به، فترك الجمعة

<sup>(</sup>١) المراجع السابقة ، تبصرة الحكام لابن فرحون بهامش فتح العلي : ٢ / ٣٧٨ ، الشرح الصغير : ١ ٥١٤ .

للمعذور رخصة ، فلو أدى الجمعة سقط عنه الظهر ، وتقع الجمعة فرضاً ، وترك الترخص يعيد الأمر إلى العزيمة ، أي أنه إن تكلف حضورها وجبت عليه ، وانعقدت به ، ويصح أن يكون إماماً فيها .

وبه يتبين أن شروط وجوب الجمعة هي مايأتي :

يشترط لوجوب الجمعة شروط وجوب الطهارة والصلاة وهي ثلاثة عند الجمهور ( الإسلام والبلوغ والعقل ) وعشرة عند المالكية وهي : الإسلام والبلوغ والعقل ، وعدم الحيض والنفاس ، ودخول الوقت ، وعدم النوم ، وعدم النسيان ، وعدم الإكراه ، ووجود الماء أو الصعيد ، والقدرة على الفعل بقدر الإمكان .

ويزاد عليها أربعة شروط (١)

١ ـ الذكورة : فلاتجب الجمعة على أنثى .

٢ - الحرية : فلاتجب على عبد .

" - الإقامة في محل الجمعة: فلاتجب على مسافر لم ينو الإقامة (١) لحديث « لاجمعة على مسافر » ، وفي هذا تفصيل المذاهب: قال الحنفية: يشترط الإقامة في مصر أي بلد كبير: وهو مالايسع أكبر مساجدها أهلها المكلفين. بالجمعة ، والقرية بخلافها. فلاتجب الجمعة على مقيم بقرية.

<sup>(</sup>۱) الدر الختار: ١ / ٢٦٢ ـ ٢٦٤ ، البدائع: ١ / ٢٥٦ ، الكتاب مع اللباب: ١ / ١١١ ـ ١١٣ ، فتح القدير: ١ / ١١٤ ، الشرح الصغير: ١ / ٤٩٤ ومابعدها ، القوانين الفقهية: ص ٧٩ ، بداية المجتهد: / ١٥١ ، مغني المحتاج: ١ / ٢٩٢ ومابعدها ، المهني: ٢ / ٢٩٨ ، ٢٣٧ ـ ٢٣٣ ، ٢٧٣ ومابعدها ، المهني: ٢ / ٢٩٨ ، ٢٣٧ ـ ٢٣٣ ، ٢٣٣ ـ ٢٣٢ .

<sup>(</sup>٢) مدة الإقامة خمسة عشر يوماً عند الحنفية ، وأربعة أيام عند الشافعية والمالكية والحنابلة .

<sup>(</sup>٢) روي مرفوعاً ، لكن قال البيهقي : الصحيح وقفه على ابن عمر .

وتجب الجمعة أيضاً على من كان في فناء المصر أي ما امتد من جوانبها ، وقدروه بفرسخ ( ٥٥٤٤ م ) في الختار للفتوى .

أما من كان خارج المصر : فتجب عليه الجمعة إن كان يسمع النداء من المنائر بأعلى صوت . وهو قول محمد ، وبه يفتي .

ولاجمعة على من يقيم في أطراف المصر ، ويفصل بينه وبينها مسافة من مزارع ونحوها ، وإن بلغه النداء . وتقدير البعد بغلوة سهم (أربعائة ذراع) أو ميل ، ليس بشيء .

والخلاصة : أنه تجب الجمعة على من يسكن المصر ، أو ما يتصل به ، فلا تجب على أهل السواد ( القرى ) ولو كان قريباً ، وتجب الجمعة على مسافر نوى الإقامة للدة خمسة عشر يوماً ، وليس الاستيطان ( دوام الإقامة ) شرطاً لوجوب الجمعة .

وقال المالكية: تجب الجمعة على مسافر نوى الإقامة أربعة أيام صحاح فأكثر، وإن لم تنعقد به. وتجب الجمعة على مقيم ببلد الجمعة، وعلى المقيم بقرية أو خية بعيدة عن بلد الجمعة بنحو فرسخ أو ثلاثة أميال وثلث، لأأكثر، وتقدر المسافة من المنارة التي في طرف البلد. ولايشترط في بلد الجمعة أن يكون مصراً، فتصح في القرية، وفي الأخصاص ( وهي بيوت الجريد أو القصب )، ولاتصح ولاتجب في بيوت الشعر؛ لأن الغالب عليهم الارتحال، إلا إذا كانوا قريبين من بلد الجمعة، كا لاتصح ولاتجب على من أقام مؤقتاً في مكان ولو لشهر مثلاً، إذ لأبد من الاستيطان: وهو الإقامة في بلد على التأبيد.

وقال الشافعية : تجب الجمعة على المقيم في بلد ، مصر أو قرية ، سمع النداء أو لم يسمعه ، وعلى من في خارجه إن سمع النداء ، لقوله على المناء على من سمع

النداء »(1) فلاجمعة على الحصادين ، إلا إذا سمعوا النداء . والاعتبار في سماع النداء : أن يقف المؤذن في طرف البلد ، والأصوات هادئة ، والريح ساكنة ، وهو مستمع ، فإذا سمع النداء لزمه ، وإن لم يسمع لم يلزمه .

وتجب الجمعة على مسافر نوى الإقامة أربعة أيام ، أو سافر يوم الجمعة بعد فجر يومها ، فإن سافر قبل الفجر فلاجمعة عليه ، ولكن لاتنعقد الجمعة بالعدد المطلوب وهو أربعون بالمسافر ، بل لابد من كون الأربعين متوطنين ، فالاستيطان شرط الانعقاد لاشرط الوجوب للجمعة ، كا أن شرط صحة الجمعة هو وقوعها في بناء لا في صحراء .

ومذهب الحنابلة: تجب الجمعة على مستوطن ببناء أو ماقاربه من الصحراء، مقيم في بلد وإن لم يكن مصراً تقام فيه الجمعة، ولو كان بينه وبين موضع إقامة الجمعة فرسخ، ولو لم يسمع النداء؛ لأنه بلد واحد، فلافرق فيه بين البعيد والقريب، ولأن بعد الفرسخ في مظنة القرب.

كا تجب الجمعة على من كان خارج البلد الذي تقام فيه الجمعة إذا كان بينه وبين موضعها فرسخ تقريباً فأقل كا قال المالكية ؛ لأنه من أهل الجمعة ، ويسمع النداء كأهل المصر ، والعبرة بسماعه من المنارة ، لابين يدي الإمام . والمعتبر مظنة السماع غالباً ، كا قال الشافعية : إذا كان المؤذن صيّتاً ، والرياح ساكنة ، والأصوات هادئة ، والعوارض منتفية .

وتجب على المسافر إذا نوى الإقامة أربعة أيام فأكثر ، أو كان سفره معصية ، لئلا تكون المعصية سبباً للتخفيف عنه ، أو كان بينه وبين بلد إقامته فرسخ فأقل ، أو سافر مسافة دون مسافة القصر .

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود ، والدارقطني وقال فيه : « إنما الجمعة على من سمع النداء » من حديث عبد الله بن عمرو ( نيل الأوطار : ٣ / ٢٢٥ ) .

ولاتجب الجمعة على من كان في قرية لايبلغ عددهم أربعين ، أو كان مقياً في خيام ( مايبني من عيدان الشجر ) ونحوها كبيوت الشعر ، أو كان مسافراً سفراً لمسافة القصر ( ٨٩ كم ) ، أو كان بينه وبين موضع الجمعة أكثر من فرسخ ، أو مقيم في قرية يظعن أهلها عنها في الشتاء دون الصيف أو في بعض السنة ؛ لأنهم ليسوا من أهلها ، ولا يسمعون نداءها ، ولأنه عَلَيْكُم وأصحابه كانوا يسافرون في الحج وغيره ، فلم يصل أحد منهم الجمعة في السفر .

ولاجمعة بمني وعرفة نصاً ؛ لأنه لم ينقل فعلها هناك .

السفر يوم الجمعة: للفقهاء رأيان في مشروعية السفر يوم الجمعة بعد الفجر (١) ، فأجازه الحنفية والمالكية ، ومنعه الشافعية والحنابلة إن خيف فوت الجمعة ، واتفقوا على منعه بعد دخول وقت الظهر (أي بعد الزوال) وقبل أداء صلاتها .

قال الحنفية: لابأس بالسفر يوم الجمعة إذا خرج عن عمران المصر قبل دخول وقت الظهر، والصحيح أنه يكره السفر بعد الزوال وقبل أن يصلي الجمعة ، ولا يكره قبل الزوال .

وكذلك قال المالكية : يجوز السفر يوم الجمعة قبل الزوال ، ولكنه يكره لمن لايدركها في طريقه ويحرم وينع بعد الزوال وقبل الصلاة اتفاقاً . ودليلهم قول عمر : « الجمعة لاتحبس عن سفر » .

وقال الشافعية والحنابلة : يحرم على من تجب عليه الجمعة السفر قبل الزوال وبعده ، إلا أن تمكنه الجمعة في طريقه أو يتضرر بتخلفه عن الرفقة أو كان السفر

<sup>(</sup>۱) الدر الختار: ١/ ٧٧١ ، الشرح الصغير: ١ / ٥١٢ ، القوانين الفقهية : ص ٨٠ ، المهذب : ١ / ١١٠ ، مغني الحتاج : ١ / ٢٧٨ ومابعدها ، المغني : ٢ / ٣٦٢ ـ ٣٦٤ ، الشرح الصغير : ١ / ٥١٤ ـ ٥١٦ ، خصوصيات يوم الجمعة للسيوطي : ص ٧٧ ، الشرح الكبير : ٣٨٧ .

واجباً كالسفر لحج ضاق وقته وخاف فوته ، لما روى ابن عمر : « أن رسول الله على الله على على الله على الله على على الله على حاجته »(۱) ، وهذا وعيد لا يلحق بالمباح ، ولأن الجمعة قد وجبت عليه ، فلم يجز له الاشتغال بما يمنع منها كالله و والتجارة .

كذلك كره الشافعية السفر ليلة الجمعة ، جاء في الإحياء للغزالي : « من سافر ليلة الجمعة دعا عليه ملكاه » .

وفي تقديري أن رأي المالكية والحنفية أصح ، تيسيراً على الناس ، ومنعاً للحرج ، ولضعف حديث الفريق الثاني .

٤ - السلامة من الأعذار: فلابد لن تجب عليه الجمعة من الصحة ، والأمن ، والحرية ، والبصر ، والقدرة على المشي ، وعدم الحبس ، وعدم المطر الشديد والوحل والثلج ونحوها ، كا بينا في بحث أعذار مسقطات الجماعة والجمعة .

فلاتجب الجمعة على مريض لعجزه عن ذلك ، وبمرض إن بقي المريض ضائعاً ، وشيخ فان ، وخائف على نفسه أو ماله أو لخوف غريم أو ظالم أو فتنة ، وعبد ؛ لأنه مشغول بخدمة مولاه ، وأعمى عند أبي حنيفة ، ويجب عليه عند الحنابلة والصاحبين إذا وجد أي الأعمى قائداً ، ولايجب عليه إن وجد قائداً عند أبي حنيفة والمالكية والشافعية ، ولاتجب على مفلوج الرَّجل ومقطوعها وزَمِن ، ومحبوس ، ومعذور بمشقة مطر ووحل وثلج . ولاتجب على قروي عند الحنفية .

سقوط الجمعة عمن حضر العيد إلا الإمام عند الحنابلة:

قال الخنابلة(١) : كا تسقط الجمعة عن ذوي الأعذار أو الأشغال كريض

<sup>(</sup>١) رواه الدارقطني في الأفراد ، وأخرجه الخطيب في الرواة عن مالك بسند ضعيف عن أبي هريرة .

<sup>(</sup>٢) المغني : ٢ / ٢٥٨ ، كشاف القناع : ٢ / ٤٤ .

ونحوه ، تسقط عمن حضر العيد مع الإمام إن اتفق عيد في يوم جمعة إسقاط حضور ، لا إسقاط وجوب ، إلا الإمام ، فإنها لاتسقط عنه ، إلا أن لا يجتمع له من يصلي به الجمعة ، ويصح أن يؤم فيها ، والأفضل حضورها خروجاً من الخلاف .

ودليلهم: حديث زيد بن أرقم: « من شاء أن يجمع فليجمع »(١) ، وحديث أي هريرة عن رسول الله عليه قال: « اجتمع في يومكم هذا عيدان ، فمن شاء أجزأه من الجمعة ، وإنا مجمّعون »(١) ، ولأن الجمعة إنما زادت عن الظهر بالخطبة ، وقد حصل ساعها في العيد ، فأجزأه عن ساعها ثانياً ، ولأن وقتها واحد ، فسقطت إحداها بالأخرى كالجمعة مع الظهر .

وقوله: « إنا مجمعون » يدل على أن الإمام لاتسقط عنه ، ولأنه لو تركها ، لامتنع فعل الجمعة في حق من تجب عليه ومن يريدها ممن سقطت عنه ، بخلاف غيره من الناس .

### المطلب الرابع - كيفية الجمعة ومقدارها:

الجمعة: ركعتان وخطبتان قبلها<sup>(۱)</sup> ، قال عمر: « صلاة الجمعة ركعتان ، تمام غير قصر ، وقد خاب من افترى » فلها ركنان: الصلاة والخطبة ، والصلاة ركعتان بقراءة جهرية إجماعاً ، والخطبة: فرض وهي خطبتان قبل الصلاة ، وشرط في صحة الجمعة على الأصح ، وأقل مايسمى خطبة عند العرب ، تشتل على حمد لله تعالى وصلاة على رسوله ، ووعظ في أمور الدين والدنيا ، وقرآن . ويسن قبلها أربع ركعات اتفاقاً ، وبعدها عند الجمهور غير المالكية أربع أيضاً .

<sup>(</sup>١) رواه الإمام أحمد ، وأبو داود ولفظه « من شاء أن يصلي فليصل » .

<sup>(</sup>٢) رواه ابن ماجه . وعن ابن عمر وابن عباس عن النبي ﷺ نحو ذلك .

 <sup>(</sup>٣) البدائع : ١ / ٢٥٦ ، بداية المجتهد : ١ / ١٥٥ ، القوانين الفقهية : ص ٨١ ، مغني المحتاج : ١ / ٢٧٦ ،
 كشاف القناع : ٢ / ٢١ ، ١١ .

<sup>(</sup>٤) رواه أحمد وابن ماجه والنسائي .

#### المطلب الخامس - شروط صحة الجمعة :

يشترط لصحة الجمعة زيادة على شروط صحة الصلاة الإحدى عشرة المتقدمة سبعة شرائط عند الحالكية وأربعة لدى الحنبلية (۱) .

#### ١ ـ وقت الظهر:

فتصح فيه فقط ، ولاتصح بعده ، ولاتقضى جمعة ، فلوضاق الوقت ، أحرموا بالظهر ، ولاتصح عند الجمهور غير الحنابلة قبله أي قبل وقت الزوال ، بدليل مواظبة النبي عَلِيلةٍ على صلاة الجمعة إذا زالت الشمس ، قال أنس رضي الله عنه : « كان رسول الله عَلِيلةٍ يصلي الجمعة حين تميل الشمس »(١) ، وعلى ذلك جرى الخلفاء الراشدون فمن بعدهم ، ولأن الجمعة والظهر فرضا وقت واحد ، فلم يختلف وقتها ، كصلاة الحضر وصلاة السفر.

وقال الحنابلة: يجوز أداء الجمعة قبل الزوال، وأول وقتها أول وقت صلاة العيد، لقول عبد الله بن سَيْدان السُّلَمي: «شهدت الجمعة مع أبي بكر، فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار، ثم شهدتها مع عمر، فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول: انتصف النهار، ثم شهدتها مع عثان، فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول: زال النهار، ثم شهدتها مع عثان، ولا أنكره »(۱) فكان كالإجماع،

<sup>(</sup>۱) السدر المختسار: ١/ ٧٤٧ ـ ٧٦١ ، فتتح القسدير: ١/ ٤٠٨ ـ ٤١٦ ، البسدائع: ١/ ٢٥٩ ، ٢٦٢ ، ٢٦٢ ، ٢٦٢ ، ٢٦٢ ، اللباب: ١/ ١١٠ ـ ١١٠ ، الشرح الصغير: ١/ ٤٩٥ ـ ٥٠٠ ، اللبباب: ١/ ٢٧١ ـ ٢٧٨ ، بداية المجتهد: ١ / ٢٥١ ـ ١٥٢ ، القوانين الفقهية: ص ٨٠ ـ ٨١ ، مغني المحتاج: ١ / ٢٧٩ ـ ٢٨٥ ، المهذب: ١ / ١١٠ ومابعدها ، ١١٧ ، حاشية الشرقاوي: ١ / ٢٦١ ـ ٢٦٦ ، كشاف القناع: ٢ / ٢٧ ، ٣٤ ، ٤٢ ومابعدها ، المغني: ٢ / ٢٩٥ ، ٢٢٧ ـ ٢٣٧ ، ٢٥ و مابعدها ، المغني: ٢ / ٢٩٥ ، ٢٢٧ ـ ٢٣٧ ، ٢٥ و مابعدها ، المعني : ٢ / ٢٩٥ ، ٢٢٧ ـ ٢٣٧ ، ٢٥ و مابعدها ، المعني : ٢ / ٢٥٠ ، ٢٢٧ . ٢٥٠ . ٢٥٠ .

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي ( نيل الأوطار : ٣ / ٢٥٩ ) .

 <sup>(</sup>٣) رواه الدارقطني وأحمد واحتج به ، وقال : وكذلك روي عن ابن مسعود وجابر وسعيد ومعاوية : « أنهم صلوها قبل الزوال » ( نيل الأوطار : ٣ / ٢٥٩ ) .

ولأنها صلاة عيد ، أشبهت العيدين .

وتفعل قبل الزوال جوازاً أو رخصة ، وتجب بالزوال ، وفعلها بعد الزوال أفضل لما روى سلمة بن الأكوع قال : « كنا نجمّع مع رسول الله عَلَيْكَم إذا زالت الشمس ، ثم نرجع نتتبّع الفيء »(١) .

وآخر وقت الجمعة : آخر وقت الظهر بغير خلاف ، ولأنها بدل منها ، أو واقعة موقعها ، فوجب الإلحاق بها ، لما بينها من المشابهة .

#### متى تدرك الصلاة جمعة ؟

للفقهاء رأيان في إدراك جزء من صلاة الجمعة مع الإمام .

فقال الحنفية على الراجح نصن أدرك الإمام يوم الجمعة في أي جزء من صلاته ، صلى معه ماأدرك ، وأكمل الجمعة ، وأدرك الجمعة ، حتى وإن أدركه في التشهد أو في سجود السهو .وهو رأي أبي حنيفة وأبي يوسف ، لقول عرابي : « ماأدركم فصلوا ، ومافاتكم فاقضوا » أن .

وقال الجهور<sup>(1)</sup>: إذا أدرك الركعة الثانية مع الإمام ، فقد أدرك الجمعة ، وأعها جمعة ، وإن لم يدرك معه الركعة الثانية ، أعها ظهراً ، لإطلاق قوله والتيه « من أدرك ركعة « من أدرك ركعة من الجمعة فليصل إليها أخرى » وفي لفظ : « من أدرك ركعة من الصلاة ، فقد أدرك الصلاة » وفي رواية : « من أدرك في الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة ».

<sup>(</sup>١) رواه الشيخان : البخاري ومسلم ( نيل الأوطار ، المكان السابق ) .

<sup>(</sup>٢) فتح القدير : ١ / ٤١٩ ، الكتاب مع اللباب : ١ / ١١٤ .

<sup>(</sup>٣) رواه أحمد وابن حبان عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً . قال مسلم : أخطأ ابن عيينة في هذه اللفظة ، والأعلم رواها عن الزهري غيره . أخرجه الأئمة الستة بلفظ : « فماأدركتم فصلوا ، ومافاتكم فأتموا » ( نصب الراية : ٢ / ٢٠٠ )

<sup>(</sup>٤) مغنى المحتاج : ١ / ٢٩٩ ومابعدها ، كشاف القناع : ٢ / ٢٨ ، ٣٣ ، المغنى : ٢ / ٣١٢ .

<sup>(</sup>٥) اللفظ الأول لابن ماجه ، والثاني متفق عليه عند الشيخين ، والثالث رواه الأثرم .

#### ٢ ـ البلد:

أي كونها في مصر جامع ، أو في مصلى المصر عند الحنفية : وهو كل موضع له أمير وقاض ينفذ الأحكام ويقيم الحدود ، هذا في مشهور المذهب الحنفي ، لكن المفتى به عند أكثر الحنفية ، أن المصر كا قدمنا : هو مالايسع أكبر مساجدها أهلها المكلفين بالجمعة . وهذا شرط وجوب وصحة ، فلايصح أداء الجمعة إلا في المصر وتوابعه ، ولا تجب على أهل القرى التي ليست من توابع المصر ، ولا يصح أداء الجمعة فيها . ودليلهم على اشتراط المصر : مارواه عبد الرزاق عن علي موقوفا : « لاجمعة ، ولا تشريق إلا في مصر جامع » .

وقال المالكية: كونها في موضع الاستيطان، وهو إما بلد أو قرية، مبنية بأحجار ونحوها، أو بأخصاص من قصب أو أعواد شجر، لاخيم من شعر أو قاش؛ لأن الغالب على أهلها الارتحال، فأشبهوا المسافرين. وهذا شرط صحة ووجوب عند المالكية؛ لأن الصحيح عندهم أن الشروط الأربعة وهي الإمام والجماعة والمسجد وموضع الاستيطان هي شروط وجوب وصحة معا، ولابد أن تستغني القرية بأهلها عادة، بالأمن على أنفسهم، والاكتفاء في معاشهم عن غيرهم. ولا يحدون بحد كائة أو أقل أو أكثر.

والمراد بالخِطَّة : الأرض التي خُطُّ عليها أعلام للبناء فيها . ويقصد بها هنا

الأمكنة المعدودة من البلد . وهي تشبه الخطط التنظيمي لكل بلد في عصرنا ، ولابد أن تكون الأبنية مجمّعة بحسب العرف .

وقال الحنابلة: أن يكون المكلفون بالجمعة وهم أربعون فأكثر مستوطنين أي مقيمين بقرية مجتمعة البناء ، بما جرت العادة بالبناء به ، من حجر أو لبن أو طين أو قصب أو شجر ؛ لأنه على الله و كتب إلى قرى عرينة أن يصلوا الجمعة » ولاجمعة على أهل الخيام وبيوت الشعر والحركات ، ولاتصح منهم ؛ لأن ذلك لاينصب للاستيطان غالباً .

والخلاصة : لابد لإقامة الجمعة عند الجمهور من كونها في مدينة أو قرية . ولابد أن تكون القرية كبيرة عند الحنفية ، فلاتجب على سكان القرى الصغيرة ، أما عند غيرهم فلايشترط المصر ، والقرية والبلد سواء .

#### ٣ ـ الجماعة:

وأقلهم عند أبي حنيفة وحمد في الأصح: ثلاثة رجال سوى الإمام ، ولو كانوا مسافرين أو مرضى ؛ لأن أقل الجمع الصحيح إنما هو الثلاث ، والجماعة شرط مستقل في الجمعة ، لقوله تعالى : ﴿ فاسعوا إلى ذكر الله ﴾ والجمعة مشتقة من الجماعة ، ولابد لهم من مذكر وهو الخطيب . فإن تركوا الإمام أو نفروا بعد التحريمة قبل السجود ، فسدت الجمعة ، وصليت الظهر . وإن عادوا وأدركوا الإمام راكعاً ، أو بقي ثلاثة رجال يصلون مع الإمام ، أو نفروا بعد الخطبة وصلى الإمام بآخرين ، صحت الجمعة ، فوجود الجماعة : شرط انعقاد الأداء ، لاشرط دوام وبقاء إلى آخر الصلاة ، ولا يتحقق الأداء إلا بوجود تمام الأركان وهي القيام والقراءة والركوع والسجود ، فلو نفروا بعد التحريمة قبل السجود فسدت الجمعة ، ويستقبل ( يستأنف ) الظهر ، كابينا .

وقال المالكية: يشترط حضور اثني عشر رجلاً للصلاة والخطبة ، لما روي عن جابر أن النبي عليه كان يخطب قائماً يوم الجمعة ، فجاءت عير ( إبل تحمل التجارة ) من الشام ، فانفتل الناس إليها ، حتى لم يبق إلا اثنا عشر رجلاً ، فأنزلت هذه الآية التي في الجمعة: « وإذا رأوا تجارة أو لهواً ، انفضوا إليها ، وتركوك قائماً »(۱) .

ويشترط لهذا الشرط شرطان أيضاً:

الأول \_ أن يكون العدد من أهل البلد ، فلاتصح من المقيين به لنحو تجارة ، إذا لم يحضرها العدد المذكور من المستوطنين بالبلد .

الثاني \_ أن يكونوا باقين مع الإمام من أول الخطبة حتى السلام من صلاتها ، فلو فسدت صلاة واحد منهم ، ولو بعد سلام الإمام ، بطلت الجمعة ، أي أن بقاء الجماعة إلى كال الصلاة شرط على المشهور .

وقال الشافعية والحنابلة: تقام الجمعة بحضور أربعين فأكثر بالإمام من أهل القرية المكلفين الأحرار الذكور المستوطنين ، بحيث لايظعن منه أحدهم شتاء ولاصيفاً إلا لحاجة ، ولو كانوا مرض أو خرساً أو صماً ، لامسافرين ، لكن يجوز كون الإمام مسافراً إن زاد العدد عن الأربعين ، ولاتنعقد الجمعة باقل من أربعين ، لحديث كعب المتضن أن عدد المصلين في أول صلاة جمعة بالمدينة مع أسعد بن زرارة كانوا أربعين رجلاً ، وروى البيهقي عن ابن مسعود أنه على المعنى بالمدينة وكانوا أربعين رجلاً ، ولم يثبت أنه على بأقل من أربعين ، فلو انفض الأربعون أو بعضهم في الخطبة ، لم تصح الجمعة ؛ لأن سماع الأربعين جميع أركان الخطبة مطلوب ؛ لأن المقصود من الخطبة إسماع الأربعين جميع أركان الخطبة مطلوب ؛ لأن المقصود من الخطبة إسماع

<sup>(</sup>١) حديث الانفضاض هذا رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه ( نيل الأوطار : ٣ / ٢٧٨ )

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود وابن ماجه ( نيل الأوطار : ٣ / ٢٣٠ ) .

الناس ، فإن نقصوا عن الأربعين قبل إتمام الجمعة استأنفوا ظهراً ولم يتموها جمعة ؛ لأن العدد شرط ، فاعتبر في جميعها كالطهارة .

ويظهر لي أن الجمعة تتطلب الاجتماع ، فمتى تحققت الجماعة الكثيرة عرفاً ، وجبت الجمعة وصحت ، وليس هناك نص صريح في اشتراط عدد معين . والجماعة في الجمعة شرط بالاتفاق ، إذ كان معلوماً من الشرع أنها حال موجودة في الصلاة .

٤ - كون الأمير أو نائبه هو الإمام ، والإذن العام من الإمام بفتح أبواب الجامع للواردين عليه .

اشترط الحنفية هذين الشرطين: الأول ـ أن يكون السلطان ولو متغلباً أو نائبه ، أو من يأذن له بإقامة الجمعة كوزارة الأوقاف الآن هو إمام الجمعة وخطيبها ؛ لأنها تقام بجمع عظيم ، وقد تقع منازعة في شؤون الجمعة ، فلابد منه تتمياً لأمره ، ومنعاً من تقدم أحد .

والثاني ـ الإذن العام: وهو أن تفتح أبواب الجامع ويؤذن للناس بالدخول إذناً عاماً ، بأن لا ينع أحد ممن تصح منه الجمعة عن دخول الموضع الذي تصلى فيه ؛ لأن كل تجمع يتطلب الإذن بالحضور، ولأنه لايحصل معنى الاجتاع إلا بالإذن ، ولأنها من شعائر الإسلام ، وخصائص الدين ، فلزم إقامتها على سبيل الاشتهار والعموم .

ولم يشترط غير الحنفية هذين الشرطين ، فلايشترط إذن الإمام لصحة الجمعة ، ولاحضوره ؛ لأن علياً صلى بالناس ، وعثان محصور ، فلم ينكره أحد ، وصوبه عثان (۱) ، ولأن الجمعة فرض الوقت ، فأشبهت الظهر في عدم هذين الشرطين (۱) .

<sup>(</sup>١) رواه البخاري بمعناه .

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع : ٢ / ٤١ .

## ه ـ أن تكون بالإمام وفي الجامع:

اشترط المالكية هذين الشرطين وهما: أن تصلى بإمام مقيم ، فلاتصح أفراداً ، وأن يكون مقيماً غير مسافر ، ولولم يكن متوطناً ، وأن يكون هو الخطيب إلا لعذر يبيح الاستخلاف كرعاف ونقض وضوء ، وأن يكون حراً فلاتصح إمامة العبد . ولايشترط أن يكون الإمام والياً ، خلافاً للحنفية .

وأن تكون الصلاة بجامع يجمع فيه على الدوام ، فلاتصح في البيوت ولا في رحبة دار ، ولا في خان ، ولا في ساحة من الأرض ، وفي الجملة : لاتصح في المواضع المحجورة كالدور والحوانيت .

وللجامع شروط أربعة: أن يكون مبنياً ، وأن يكون بناؤه بحسب العادة والعرف فيجوز بالقصب ونحوه ، وأن يكون متحداً ، ومتصلاً بالبلد ، فالجمعة لاتكون إلا متحدة في البلد ، وإذا تعددت الجمع فالذي تصح الجمعة فيه هو الجامع العتيق الأقدم ؛ دون غيره ، والمراد بالعتيق : ماأقيت فيه الجمعة ابتداء ، ولو تأخر بناؤه عن غيره .

ولايشترط كون الجامع مسقفاً على الراجح ، ولاقصد تأبيد إقامة الجمعة فيه ، ولاقصد إقامة الصلوات الخس فيه .

وتصح الجمعة في رحاب المسجد: وهي مازيد خارج محيطه لتوسعته ، وتصح في طرق المسجد المتصلة به من غير فصل ببيوت أو حوانيت أو أشياء محجورة ، سواء ضاق المسجد أو اتصلت الصفوف أم لا ، وتكره في الرحاب والطرق من غير ضرورة .

ولاتجوز الجمعة على سطح المسجد ، ولو ضاق بالناس ، ولا في الأماكن الحجورة كالدور والحوانيت .

#### ٦ ـ عدم تعدد الجمع لغير حاجة :

اشترط الشافعية لصحة الجمعة ألا يسبقها ولايقارنها جمعة في البلد أو القرية ، إلا لكبر البلد وعسر اجتماع الناس في مكان ، وتعسر الاجتماع : إما لكثرة الناس ، أو لقتال بينهم ، أو لبعد أطراف البلد ، بأن يكون من بطرفها لا يبلغهم صوت المؤذن بالشروط السابقة في وجوب الجمعة .

ودليل هذا الشرط أنه ﷺ لم يقيوا سوى جمعة واحدة ، ولأن الاقتصار على واحدة أدعى لتحقيق المقصود من إظهار شعار الاجتاع ، واجتاع الكلمة .

فإن سبقت إحدى الجمع غيرها فهي الصحيحة ، ومابعدها باطل ؛ لأنه لايزاد على واحدة وإن تقارنتا فها باطلتان . والعبرة في السبق والمقارنة : بالراء من تكبيرة إحرام الإمام . فإن علم السابق ثم نسي ، وجبت الظهر على الجميع ، لالتباس الصحيحة بالفاسدة ، وإن علمت المقارنة أو لم يعلم سبق ولامقارنة أعيدت الجمعة إن اتسع الوقت ، لعدم وقوع جمعة مجزئة .

وإن تعددت الجمعة لحاجة ، بأن عسر اجتاع بمكان ، جاز التعدد ، وصحت صلاة الجميع على الأصح ، سواء وقع إحرام الأئمة معاً أو مرتباً ، وسن صلاة الظهر احتياطاً ، فالاحتياط لمن صلى ببلد تعددت فيه الجمعة لحاجة ، ولم يعلم سبق جمعته : أن يعيدها ظهراً ، خروجاً من خلاف من منع التعدد ، ولو لحاجة . وينوي آخر ظهر بعد صلاة الجمعة أو ينوي الظهر احتياطاً ، خروجاً عن عهدة فرض الوقت بأداء الظهر .

وصلاة الظهر بعد الجمعة : إما واجبة إن تعددت الجمع لغير حاجة ، أو مستحبة إذا كان التعدد بقدر الحاجة فقط ، أو زائداً عليها ولم يدر هل التعدد

لحاجة أم لا ، أو حرام فيا إذا كان بالبلد جمعة واحدة فقط كبعض قرى الأرباف .

وكذلك قرر المالكية على الراجح: أنه يمنع تعدد الجمعة في مسجدين أو أكثر في مصر واحد، ولاتكون الجمعة إلا متحدة في البلد، فإن تعددت صحت جمعة الجامع الأقدم أو العتيق: وهو المسجد الذي أقيمت فيه أول جمعة في البلد، ولو تأخر بناؤه عن غيره، كابينا(١).

والحنابلة مع الشافعية والمالكية فيا ذكر (١) : وهو إن كان البلد كبيراً يحتاج إلى جوامع أو في حال خوف الفتنة بأن يكون بين أهل البلد عداوة ، أو في حال سعة البلد وتباعد أطرافه ، فصلاة الجمعة في جميعها جائزة ؛ لأنها صلاة شرع لها الاجتاع والخطبة ، فجازت فيا يحتاج إليه من المواضع كصلاة العيد ، وقد ثبت أن علياً رضي الله عنه كان يخرج يوم العيد إلى المصلى ، ويستخلف على ضعَفة الناس أبا مسعود البدري فيصلي بهم . وأما ترك النبي عُرِيليةٍ وأصحابه إقامة جمعتين ، فلعدم الحاجة إليه ، ولأن الصحابة كانوا يؤثرون سماع خطبته عليه السلام ، وشهود جمعته ، وإن بعدت منازلهم ، لأنه المبلغ عن الله تعالى .

ولما دعت الحاجة إلى تعدد الجمعات في الأمصار ، صليت في أماكن ، ولم ينكر أحد ، فكان إجماعاً .

وإن تحققت الحاجة بجمعتين اثنتين ، لم تجز الجمعة الثالثة لعدم الحاجة اليها ، وهكذا الرابعة والخامسة .

ويحرم إقامة الجمعة والعيد بأكثر من موضع من البلد لغير حاجة ، ويحرم إذن

<sup>(</sup>١) الشرح الصغير : ١ / ٥٠٠ ، القوانين الفقهية : ص ٨٠ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) المغنى : ٢ / ٣٣٤ ومابعدها ، كشاف القناع : ٢ / ٤٢ \_ ٤٤ .

الحاكم في إقامة جمعة زائدة عند عدم الحاجة إليها ، كا يحرم الإذن فيا زاد على قدر الحاجة .

فإن أقيت الجمعة في موضعين فأكثر مع عدم الحاجة ، فجمعة الإمام ( الحاكم ) التي باشرها أو أذن فيها : هي الصحيحة ؛ لأن في تصحيح غيرها افتياتاً عليه ، وتفويتاً لجمعته .

فإن استويا في الإذن وعدم إذن الإمام ، فالسابقة هي الصحيحة ، والثانية باطلة . والسبق يكون بتكبيرة الإحرام ، كا قال الشافعية ، لا بالشروع في الخطبة ولا بالسلام . وإن تقارنتا معاً ، واستوتا في الإذن أو عدمه ، بطلتا ؛ لأنه لا يكن تصحيحها .

وإن جهلت الجمعة الأولى ببلد لغير حاجة ، أو لم يعلم سبق إحداهما ، أو علم الحال ثم أنسي ، صلوا ظهراً .

والخلاصة : أن رأي الجمهور ( المالكية على المشهور ، والشافعية والحنابلة ) والكاساني من الحنفية : هو عدم جواز التعدد إلا لحاجة .

أما الحنفية (١) على المذهب وعليه الفتوى فقالوا: يؤدى أكثر من جمعة في مصر واحد بمواضع كثيرة دفعاً للحرج؛ لأن في إلزام اتحاد الموضع حرجاً بيناً، لتطويل المسافة على أكثر الحاضرين، ولم يوجد دليل على عدم جواز التعدد، والضرورة أو الحاجة تقضى بعدم اشتراطه، لا سيا في المدن الكبرى.

والحق : رجحان هذا الرأي ، لاتساع البنيان ، وكثرة الناس ، وللحاجة في التيسير عليهم في أداء الجمعة ، ولأن منع التعدد لم يقم عليه دليل صحيح ، قال ابن

<sup>(</sup>١) الدر الختار ورد المحتار : ٧٥٥/١ وما بعدها . قال في شرح المنية : الأولى هو الاحتياط ؛ لأن الخلاف في جواز التعدد وعدمه قوي ، وكون الصحيح جواز التعدد للضرورة للفتوى : لا يمنع شرعية الاحتياط للتقوى .

رشد(۱): لو كان شرط عدم التعدد ، واشتراط المصر والسلطان واشتراط مالك المسجد شروطاً في صحة صلاة الجمعة ، لما جاز أن يسكت عنها عليه الصلاة والسلام ، ولا أن يترك بيانها ، لقوله تعالى : ﴿ لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾ ولقوله تعالى : ﴿ ولتبين لهم الذي اختلفوا فيه ﴾ وتعدد الجمع اليوم يتفق مع مبدأ يسر الإسلام ودفع الحرج عن المصلين ، ولا تجب صلاة الظهر على أحد من المصلين ، كا قرر بعض الشافعية كالرملي في المدن الكبرى كالقاهرة وبغداد ودمشق ، وأما كون الجمعة لمن سبق فمعناه زيادة الأجر لمن بكر في الجيء للمسجد .

## ٧ - الخطبة قبل الصلاة:

اتفق الفقهاء على أن الخطبة شرط في الجمعة ، لا تصح بدونها أن القوله تعالى : ﴿ فاسعوا إلى ذكر الله ﴾ والذكر : هو الخطبة ، ولأن النبي عَلَيْكُ لم يصل الجمعة بدون الخطبة أن ، وقد قال : « صلوا كا رأيتوني أصلي » ، وعن عمر وعائشة رضي الله عنها أنها قالا : قصرت الصلاة لأجل الخطبة . والأصح عند الحنفية : أن الخطبة ليست قائمة مقام ركعتين ، بل كشطرها في الثواب ، لما ورد به الأثر من أن الخطبة كشطر الصلاة .

وهي خطبتان قبل الصلاة اتفاقاً ، واختلف الفقهاء في شروط الخطبة .

<sup>(</sup>١) بداية المجتهد : ١٥٤/١

<sup>(</sup>٢) تبيين الحقائق : ٢١٩/١ وما بعدها ، الشرح الصغير : ٤٩٩/١ ، مغنى المحتاج : ٢٨٥/١ ، المغنى : ٢٠٢/٢

<sup>(</sup>٣) ذكره البيهقي ، واستدل ابن الجوزي على وجوب الخطبة بهذا ، مع حديث « صلوا كما رأية وني أصلي » وأخرج مسلم عن جابر بن سمرة « أن رسول الله عليه كان يخطب قائماً ، ثم يجلس ، ثم يقوم ، فيخطب قائماً ... » وأخرج أبو داود عن ابن عمر ، قال : كان النبي عليه يخطب خطبتين ، كان يجلس إذا صعيد المنبر حتى يفرغ أذان المؤذن ، ثم يقوم ، فيخطب » وفي أحد رواته : فيه مقال ( نصب الراية : المؤذن ، ثم يقوم ، فيخطب » وفي أحد رواته : فيه مقال ( نصب الراية :

## فقال الحنفية(١):

يخطب الإمام بعد الزوال قبل الصلاة خطبتين خفيفتين بقدر سورة من طوال المفصل ، يفصل بينها بقعدة قدر قراءة ثلاث آيات ، ويخفض جهره بالثانية عن الأولى ، ويخطب قائماً ، مستقبل الناس ، على طهارة من الحدثين ، وستر عورة ، ولو كان الحاضرون صُمًّا أو نياماً .

ولو خطب قاعداً أو على غير طهارة ، جاز ، لحصول المقصود ، إلا أنه يكره لخالفته الموروث ، وللفصل بينها وبين الصلاة لتجديد طهارته ، فالطهارة والقيام سنة عندهم ، والسبب في ذلك أنها لا تقوم مقام الركعتين في الأصح ؛ لأنها تنافي الصلاة ، لما فيها من استدبار القبلة والكلام ، فلا يشترط لها شرائط الصلاة .

ولو اقتصر الخطيب على ذكر الله تعالى كتحميدة أو تهليلة أو تسبيحة ، فقال: الحمد لله ، أو سبحان الله ، أو لا إله إلا الله ، جاز عند أبي حنيفة مع الكراهة ، لقوله تعالى: ﴿ فاسعوا إلى ذكر الله ﴾ والمراد به الخطبة باتفاق المفسرين ، وقد أطلق عليها الذكر ، من غير فصل بين قليل وكثير ، فالزيادة عليها نسخ ، وروي أن عثان رضي الله عنه : أنه لما صعد المنبر أول جمعة ولي ، قال: الحمد لله ، فأرتج (أي أغلق) ، فنزل ، وصلى ، وكان بمحضر من علماء الصحابة ، ولم ينكر عليه أحد ، فدل على أن هذا المقدار كاف .

وقال الصاحبان : لا بد من ذِكْر طويل يسمى خطبة ، وأقله قدر التشهد ؛ لأن الخطبة هي الواجبة ، والتسبيحة أو التحميدة لا تسمى خطبة ، وشروط

 <sup>(</sup>۱) فتح القدير مع العناية : ۱۳/۱ ـ . ۱۵ ، الـدر الختـار : ۷۵۷/۱ ، مراقي الفلاح : ص۸۷ ، البـدائع :
 ۲۲۲/۱ ، تبيين الحقائق : ۲۱۹/۱ وما بعدها أ.

الخطبة عند الحنفية ستة : أن تكون قبل الصلاة ، وبقصد الخطبة ، وفي الوقت ، وأن يسمعها واحد ممن تنعقد بهم الجمعة على الأقل في الصحيح ، فيكفي حضور عبد أو مريض أو مسافر ولو جنباً ، ولا تصح بحضور صبي أو امرأة فقط ، ولا يشترط ساع جماعة .

ويشترط أيضاً ألا يفصل فاصل كثير أجنبي كتناول غداء أو غسل بين الخطبة والصلاة ، فإن وجد أعيدت الخطبة ، لبطلان الخطبة الأولى . ولا يشترط اتحاد الإمام والخطيب ، لكن لا ينبغي أن يصلي غير الخطيب ؛ لأنها كشيء واجد. وأجازوا الخطبة ، بغير العربية ولو لقادر عليها ، سواء أكان القوم عرباً أم غيرهم .

ويبدأ قبل الخطبة الثانية بالتعوذ سراً ، ثم يحمد الله تعالى والثناء عليه ، ويأتي بالشهادتين ، والصلاة على النبي عليه ، والعظة والتذكير ، ويندب ذكر الخلفاء الراشدين والعمين (حزة والعباس) ، ولا يندب الدعاء للسلطان ، وجوزه بعضهم ، فقد ثبت أن أبا موسى الأشعري أمير الكوفة دعا لعمر ، ويكره تحرياً وصفه بما ليس فيه .

# واشترط المالكية (١) تسعة شروط لخطبتي الجمعة وهي :

الأول ـ أن يكون الخطيب قائماً ، والأظهر أن هذا واجب غير شرط ، فإن جلس أتم خطبته وصحت .

الثاني \_ أن تكون الخطبتان بعد الزوال ، فإن تقدمتا عليه ، لم يجز .

الثالث \_ أن يكونا مما تسميه العرب خطبة ، ولو سجعتين نحو: اتقوا الله

<sup>(</sup>١) الشرح الصغير: ١/٤٩٦ ، الشرح الكبير: ٣٧٢/١ ، ٣٧٨ وما بعدها ، ٣٨٦ .

فيا أمر ، وانتهوا عما عنه نهى وزجر ، فإن سبح أو هلل أو كبر ، لم يجزه . وندب ثناء على الله ، وصلاة على نبيه ، وأمر بتقوى ، ودعاء بمغفرة وقراءة شيء من القرآن ، فإذا قال : الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله على الله على أما بعد : أوصيكم بتقوى الله وطاعته ، وأحذركم عن معصيته ومخالفته ، قال تعالى : ﴿ فَن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ﴾ . ثم يجلس ويقول بعد قيامه بعد الثناء والصلاة على النبي على النبي على الله فيا أمر ، وانتهوا عما نهى عنه وزجر ، يغفر الله لنا ولكم ، لكان آتياً بالخطبة على الوجه الأكمل باتفاق العلماء .

الرابع \_ كونها داخل المسجد كالصلاة ، فلو خطبها خارجه ، لم يصحا .

الخامس - أن يكونا قبل الصلاة ، فلا تصح الصلاة قبلها ، فإن أخرها عنها ، أعيدت الصلاة إن قرب الزمن عرفاً ، ولم يخرج من المسجد ، فإن طال الزمن أعيدتا ؛ لأنها مع الصلاة كركعتين من الظهر .

السادس ـ أن يحضرهما الجماعة : الاثنا عشر ، فإن لم يحضروا من أولها ، لم يجزيا ؛ لأنها كركعتين .

السابع والشامن والتاسع - أن يجهر بها ، وأن يكونا بالعربية ، ولو للأعاجم ، واتصال أجزائها ببعض وأن تتصل الصلاة بها وليس من شرط الخطبتين الطهارة على المشهور ، لكن كره فيها ترك الطهر من الحدثين الأصغر والأكبر ، ووجب انتظاره لعذر قرب زواله بالعرف كحدث حصل بعد الخطبة ، أو رعاف يسير والماء قريب .

ولا يصلي غير من يخطب إلا لعذر ، فيشترط اتحاد الإمام والخطيب إلا لعذر طرأ عليه كجنون ورعاف مع بعد الماء .

## وقال الشافعية(١):

للخطبة خمسة أركان أو فروض: حمد الله تعالى ، والصلاة على رسول الله على رسول الله على مرسول الله على مرسول الله ، والوصية بالتقوى ، وتجب هذه الثلاثة في كل من الخطبتين ، وقراءة آية مفهمة في إحدى الخطبتين ، والدعاء للمؤمنين والمؤمنات بأمر أخروي .

أما الأول وهو الحمد فلما رواه مسلم ، وأما الثاني فلأن الخطبة عبادة ، فتفتقر إلى ذكر الله تعالى وذكر رسوله ، كالأذان والصلاة ، وأما الثالث فلما رواه مسلم ، ولأن المقصود من الخطبة الوعظ والتحذير ، ولا يتعين لفظ الوصية بالتقوى على الصحيح ؛ لأن الفرض الوعظ والحمل على طاعة الله تعالى ، فيكفي مادل على الموعظة ، طويلاً كان أو قصيراً كأطيعوا الله وراقبوه . وأما الرابع : فلما رواه الشيخان ، سواء أكانت الآية وعداً أم وعيداً أم حكماً أم قصة . وأما الخامس : فلنقل الخلف له عن السلف . وكون الدعاء في الثانية ؛ لأنه يليق بالخواتم .

والأصح أن ترتيب الأركان ليس بشرط ، وإغا هو سنة .

وشروط كل من الخطبتين خسة عشر هي ما يأتي:

كونها قبل الصلاة ، عدم الانصراف عنها بصارف ، القيام لمن قدر عليه اتباعاً للسنة ، وكونها بالعربية ، وفي الوقت بعد الزوال ، والجلوس بينها بالطأنينة كالجلوس بين السجدتين بقدر سورة الإخلاص استحباباً ، أما القاعد فيفصل بسكتة ، وإساع العدد الذي تنعقد به الجمعة : بأن يرفع الخطيب صوته بأركانها حتى يسمعها تسعة وثلاثون غيره كاملون ، فلابد من الإساع والساع بالفعل ، لا بالقوة ، فلو كانوا صاً أو بعضهم لم تصح كبعدهم . وإذا كان الخطيب من الأربعين فيشترط أن يسمع نفسه ، فلو كان أصم لم يكف .

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج : ٢٨٥/١ ـ ٢٨٧ ، المهذب : ١١١/١ ، الحضرمية : ص٨٠

والولاء بين كلمات كل من الخطبتين ، وبينها وبين الصلاة اتباعاً للسنة ، فلا يجوز الفصل الطويل بين الخطبة والصلاة ، كما قال الحنفية .

وطهارة الحدثين وطهارة النجس في الثوب والبدن والمكان ، وستر العورة ، اتباعاً للسنة ؛ لأن الخطبة قائمة مقام الركعتين ، فتكون بمنزلة الصلاة ، حتى يشترط لها دخول الوقت ، فيشترط لها سائر شروط الصلاة من ستر العورة وطهارة الثوب والبدن والمكان .

وأن تقع الخطبتان في مكان تصح فيه الجمعة ، وأن يكون الخطيب ذكراً ، وأن تصح إمامته بالقوم ، وأن يعتقد العالم الركن ركناً والسنة سنة ، وغير العالم ألا يعتقد الفرض سنة .

## وقال الحنابلة(١) :

يشترط للجمعة أن يتقدمها خطبتان ، للأدلة السابقة ، وهما بدل ركعتين لما تقدم عن عمر وعائشة ، ولا يقال : إنها بدل ركعتين من الظهر ؛ لأن الجمعة ليست بدلاً عن الظهر ، بل الظهر بدل عنها إذا فاتت ،

ويشترط لصحة كل من الخطبتين ما يأتي : حمد الله بلفظ : الحمد لله ، فلا يجزئ غيره ، لحديث أبي هريرة مرفوعاً : « كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم »(٢) أي أقطع ، وعن ابن مسعود قال : « كان النبي عَيْسَةٍ إذا تشهد قال : الحمد لله »(١)

والصلاة على رسول الله عليه الله عليه الملاة ؛ لأن كل عبادة افتقرت إلى ذكر

<sup>(</sup>١) المغني : ٣٠٢/٢ ـ ٣١٠ ، كشاف القناع : ٣٤/٢ ـ ٣٠ ، ٤٠ .

<sup>(</sup>۲) رواه أبو داود ، ورواه جماعة مرسلاً

<sup>(</sup>٣) رواه أبو داود

وقراءة آية كاملة لقول جابر: «كان عَلِيلَةٍ يقرأ آيات ، ويذكر الناس »(۱) ، ولأن الخطبتين أقيمتا مقام ركعتين ، والخطبة فرض ، فوجبت فيها القراءة كالصلة ، ولا تتعين آية ، وإنا يقرأ ماشاء ، ولو قرأ : ﴿ثم نظر ﴾ و ﴿ مدهامتان ﴾ لم يكف .

والوصية بتقوى الله تعالى ؛ لأنه المقصود ، ولا يتعين لفظها ، وأقلها : اتقوا الله ، وأطيعوا الله ونحوه ، وهذه الشروط أو الأركان الأربعة متفقة مع الشافعية . وإن أراد الخطيب الدعاء لإنسان دعا ، فالدعاء للمسلمين والمسلمات سنة ، ولابأس بالدعاء لمعين حتى السلطان والدعاء لـه مستحب في الجملة ؛ لأن سلطان المسلمين إذا صلح كان فيه صلاح لهم ، وكان أبو موسى يدعو لعمر وأبي بكر ، كا قدمنا .

ولو اقتصر على « أطيعوا الله ، واجتنبوا معاصيه » فالأظهر لا يكفي ، والتسبيح والتهليل لا يسمى خطبة ولابد من اسم الخطبة عرفاً . وتبطل الخطبة بكلام محرم في أثنائها ولو يسيراً ، كا يبطل الأذان وأولى .

ويشترط في الخطبة اثنا عشر شرطا هي ما يأتي : الشروط السابقة ، والقيام لمن قدر ، فإن قعد لعجز عن القيام أو لعذر من مرض ، فلابأس ، كما تصح الصلاة من القاعد العاجز عن القيام .

والموالاة بين الخطبتين وبين أجزائها ، وبين الصلاة ، فلا يصح الفصل الطويل بين ما ذكر ، فإن فصل بكلام طويل أو سكوت طويل ونحوه استؤنفت الخطبة .

<sup>(</sup>١) رواه مسلم .

والمرجع في طول الفصل وقصره إلى العادة . وإن احتاج إلى الطهارة تطهر وبنى على خطبته مالم يطل الفصل .

وتشترط النية ، لحديث « إنما الأعمال بالنيات » فلو خطب بغير النية ، لم يعتد بها عندهم وعند الحنفية ، ولم يشترط المالكية النية ، كا لم يشترطها الشافعية ، وإنما اشترطوا عدم الصارف ، فلو حمد الله للعطاس لم يكف للخطبة .

ورفع الصوت بحيث يسمع العدد المعتبر وهو أربعون ، إن لم يعرض مانع من السماع ، كنوم أو غفلة أو صمم بعضهم ، فإن لم يسمعوا الخطبة لخفض صوت الخطيب أو بعده عنهم ، لم تصح الخطبة لعدم حصول المقصود بها . فإن كان عدم السماع لنوم أو غفلة أو مطر ونحوه كصم وطرش أو كان أعاجم والخطيب سميع عربي ، صحت الخطبة والصلاة .

وأن تكون بالعربية ، فلا تصح الخطبة بغير العربية مع القدرة عليها ، كقراءة القرآن ، فإنها لا تجزئ بغير العربية ، وتصح الخطبة لا القراءة بغير العربية مع العجز عنها .

وإسام العدد المعتبر للجمعة : وهو أربعون فأكثر ، لساع القدر الواجب ؛ لأنه ذكر اشترط للصلاة ، فاشترط له العدد كتكبيرة الإحرام .

وأن تكون الخطبة في الوقت ، وأن يكون الخطيب ممن تجب عليه الجمعة ، فلا تجزئ خطبة عبد أو مسافر .

ولا تشترط للخطبتين الطهارة عن الحدثين: الأصغر والأكبر، ولا ستر العورة وإزالة النجاسة، وإنما السنة أن يخطب متطهراً مزيلاً النجاسة ساتر العورة، وقال ابن قدامة: والأشبه بأصول المذهب اشتراط الطهارة من الجنابة.

ولا يشترط أن يتولى الخطبتين من يتولى الصلاة ؛ لأن الخطبة منفصلة عن الفقه الإسلامي جـ٢ (١٩)

الصلاة ، وإغا السنة أن يتولى الصلاة من يتولى الخطبة ؛ لأن النبي عَلَيْكُم كان يتولاهما بنفسه ، وكذلك خلفاؤه من بعده . وإن خطب رجل ، وصلى آخر لعذر ، جاز .

كا لا يشترط أن يتولى الخطبتين رجل واحد ، لأن كلاً منها منفصلة عن الأخرى ، بل يستحب ذلك ، خروجاً من الخلاف في كل ما ذكر .

ويستحب أن يجلس بين الخطبتين جلسة خفيفة ؛ لأن النبي عَلَيْهُ كان يفعل ذلك (١) . فإن خطب جالساً لعذر فصل بين الخطبتين بسكتة .

ويسن أن يستقبل الخطيب الناس بوجهه ؛ لأن النبي عَلَيْ كان يفعل ذلك ، ولأنه أبلغ في سماع الناس ، وأعدل بينهم . ولو خالف هذا واستدبر الناس واستقبل القبلة ، صحت الخطبة لحصول المقصود بدونه .

#### المطلب السادس - سنن الخطبة ومكروهاتها:

أما سنن الخطبة فهي عند الحنفية ثماني عشرة سنة ، وهي مايأتي ، مع بيان آراء الفقهاء الآخرين (٢) .

١ - الطهارة وستر العورة سنة عند الجهور ، شرط لصحة الخطبة عند الشافعية كا بينا .

٢ - كونها على منبر ، بالاتفاق ، اتباعاً للسنة كا روى الشيخان ، ويسن أن

<sup>(</sup>١) قال ابن عمر : « كان عَرِيلِيَّهِ يخطب خطبتين وهو قائم ، يفصل بينها بجلوس » متفق عليه .

يكون المنبر على يمين المحراب (أي مصلى الإمام) إذ هكذا وضع منبره عليه عليه وينبغى أن يكون بين المنبر والقبلة قدر ذراع أو ذراعين .

فإن لم يتيسر المنبر فعلى موضع مرتفع ، لأنه أبلغ في الإعلام ، فإن تعذر استند إلى نحو خشبة كما كان يفعل عَلَيْكُ قبل إيجاد المنبر ، وكان النبي قد خطب إلى جذع ، فلما اتخذ المنبر تحول إليه ، فحن الجذع ، فأتاه النبي عَلَيْكُ فالتزمه أو مسحه .

وكان منبره عَلِيْكُ ثلاث درجات غير درجة المستراح . ويستحب أن يقف على الدرجة التي تليها ، كما كان يفعل النبي عليه السلام .

٣ ـ الجلوس على المنبر قبل الشروع في الخطبة ، عملاً بالسنة لحديث ابن عمر
 السابق عند أبي داود ، وهو متفق عليه .

٤ ـ استقبال القوم بوجهه دون التفات يميناً وشالاً ، سنة بالاتفاق ، لما روى ابن ماجه عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده قال : كان النبي عَلَيْتُهُ إذا قام على النبر استقبله الناس بوجوههم .

٥ - أن يسلم على الناس إذا صعد المنبر، اتباعاً للسنة ، عند الشافعية والحنابلة ، وحال خروجه للخطبة عند المالكية ، لما روى ابن ماجه عن جابر قال : « كان النبي على إذا صعد المنبر سلم »(١) ؛ لأنه استقبال للناس بعد استدبار في صعوده ، أشبه من فارق قوماً ، ثم عاد إليهم . ويجب رد السلام .

ولايسلم على القوم عند الحنفية ؛ لأنه يلجئهم إلى مانهوا عنه من الكلام ، والحديث الثاني غير مقبول .

<sup>(</sup>١) ورواه الأثرم عن أبي بكر وعمر وابن مسعـود وابن الــزبير ، ورواه البخــاري عن عثمان . لكن في إسنــاد حديث جابر : ابن لهيعة ( نيل الأوطار : ٣ / ٢٦١ ) .

7 ـ أن يؤذن مؤذن واحد ، لاجماعة ، بين يدي الخطيب ، إذا جلس على المنبر ، وهذا هو الأذان الذي كان على عهد رسول الله على وهذا متفق عليه ، روى البخاري عن السائب بن يزيد أنه قال : « النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر ، على عهد رسول الله على ألي بكر وعمر ، فلما كان عثان وكثر الناس زاد النداء الشالث على المروراء (۱) ، ولم يكن للنبي على مؤذن غير واحد »(۱) .

٧ ـ البداءة بحمد الله والثناء عليه ، والشهادتين ، والصلاة على النبي عَلَيْكَم ، والعظة والتذكير ، وقراءة آية من القرآن ، وخطبتان ، والجلوس بين الخطبتين . وإعادة الحمد والثناء ، والصلاة على النبي عَلَيْكَم في ابتداء الخطبة الثانية ، والدعاء فيها للمؤمنين والمؤمنات بالمغفرة لهم وإجراء النعم ودفع النقم ، والنصر على الأعداء ، والمعافاة من الأمراض والأدواء ، والاستغفار .

وهذا كله سنة عند الحنفية ، مندوب عند المالكية ، ومنها أركان خمسة عند الشافعية ، وهي شروط أربعة ماعدا الدعاء عند الحنابلة ، بيناها .

وروي أنه عَلِيْ كان يقرأ في الخطبة : « ياأيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً .. إلى قوله تعالى ﴿ فوزاً عظياً ﴾ (٢) ويندب عند المالكية ختم الخطبة الأولى بشيء من القرآن ، وختم الثانية بقول : يغفر الله لنا ولكم . كا يندب الترضي على الصحابة ، والدعاء لولي الأمر بالنصر على الأعداء وإعزاز الإسلام به .

<sup>(</sup>١) الزوراء: موضع بسوق المدينة ، على المعتمد ، وهذا النداء الثالث : هو في الواقع الأذان الأول على المنابر ، وسمي ثالثاً باعتبار كونه مزيداً ، ويسمى ثانياً باعتبار الأذان الحقيقي ، وعبر عنه بالنداء الثالث ، لأن الإقامة هي النداء الثاني .

<sup>(</sup>٢) ورواه أيضاً النسائي وأبو داود ( نيل الأوطار : ٣ / ٢٦٢ ) .

<sup>(</sup>٣) الأحزاب : ٧٠ .

وقال الشافعية : يسن أن يختم الخطبة الثانية بقوله : أستغفر الله لي ولكم .

٨ ـ إساع القوم الخطبة ، ورفع الصوت بها : سنة عند الجمهور ، مندوب عند المالكية ؛ لأنه أبلغ في الإعلام ، روى مسلم عن جابر ، قال : « كان رسول الله على الله عنه أبط الحرّت عيناه ، وعلا صوته ، واشتد غضبه ، حتى كأنه منذر جيش يقول : صبحكم ومساكم ، ويقول : أما بعد : فإن خير الحدث كتاب الله ... » .

٩ - اعتاد الخطيب بيساره أثناء قيامه على نحو عصا أو سيف أو قوس: سنة عند الجمهور، مندوب عند المالكية، لما روى الحكم بن حزن قال: « وفدت على النبي علي الله ، فشهدنا معه الجمعة، فقام متوكئاً على سيف أو قوس أو عصا، مختصراً »(١) ، ولأنه أمكن له ، فالاستناد إلى شيء يعطي قوة للخطيب . كا أنه يجعل عناه على المنبر .

10 ـ تقصير الخطبتين ، وكون الثانية أقصر من الأولى : سنة عند الجمهور ، مندوب عند المالكية ، لما روى مسلم عن عمار مرفوعاً : « إن طول صلاة الرجل ، وقصر خطبته مئنة فقهه ، فأطيلوا الصلاة ، وقصروا الخطبة »(٢) .

ويسن أيضاً كون الخطبة بليغة مفهومة بلاقطيط كالأذان ، وأن يتعظ الخطيب بما يعظ به الناس ، ليحصل الانتفاع بوعظه ، ولقوله تعالى : ﴿ ياأيها الندين آمنوا لم تقولون ما لاتفعلون ، كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لاتفعلون ﴾ (٢) .

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود ، وحقق ابن القيم في زاد المعاد أن ذلك كان قبل اتخاذ المنبر .

<sup>(</sup>٢) ورواه أحمد أيضاً . والمئنة : العلامة والمظنة ( نيل الأوطار : ٣ / ٢٦٩ ) .

<sup>(</sup>٣) وروي عنه على الله قال : « عرض على قوم تقرض شفاههم بمقاريض من نار ، فقيل لى : هؤلاء خطباء من أمتك يقولون ما لايفعلون » .

11 \_ الإنصات أثناء الخطبة: سنة عند الشافعية (١) للحاضرين، ويكره لهم الكلام فيها، وفي الجديد: لايحرم عليهم الكلام، لقول عليها : ﴿ وإذا قرئ القرآن فاستعوا له وأنصتوا ﴾ ذكر كثير من المفسرين أنه ورد في الخطبة.

وكراهة الكلام ، لقوله عليه الله : « إذا قلت لصاحبك : أنصت يوم الجمعة ، والإمام يخطب ، فقد لغوت » (أ) وقوله عليه السلام : « ومن قال : صَهْ ، فقد لغا ، ومن لغا فلاجمعة له » قال العلماء : معناه لاجمعة له كاملة للإجماع على سقوط فرض الوقت عنه . وروى أحمد عن ابن عباس حديثاً : « من تكلم يوم الجمعة ، والإمام يخطب فهو كمثل الحمار يحمل أسفاراً ، والذي يقول له : أنصت ، ليست له جمعة » .

وعدم حرمة الكلام في الخطبة: للأخبار الدالة على جوازه، كخبر الصحيحين عن أنس: «بينا النبي عَلَيْتُهُ يخطب يوم الجمعة، فقام أعرابي، فقال: يارسول الله ، هلك المال ، وجاع العيال ، فادع الله لنا ، فرفع يديه ودعا » فلم ينكر عليه الكلام ، ولم يبين له وجوب السكوت ، والحاضرون كلهم في ذلك سواء .

واستثنى الشافعية ومثلهم الحنابلة من الإنصات أموراً: منها إندار أعمى من الوقوع في بئر، أو من دب إليه عقرب مثلاً، ويستحب أن يقتصر على الإشارة إن أغنت، ومنها: تحية المسجد للداخل بركعتين خفيفتين يقتصر فيها على الواجبات، ومنها تشميت العاطس إذا حمد الله تعالى، وحمد العاطس إذا عطس خفية، ومنها رد السلام، وإن كان البدء به للداخل مكروهاً، لأن رد السلام وإجب، ومنها: الصلاة على الذي على الذي على عند ساع ذكره.

<sup>(</sup>١) مغنى المحتاج : ١ / ٢٨٧ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) رواه الجماعة إلا ابن ماجه عن أبي هريرة ( نيل الأوطار : ٣ / ٢٧١ ) .

<sup>(</sup>٣) رواه أحمد وأبو داود عن علي ( المصدر السابق ) .

وأباح الحنابلة أيضاً: الكلام إذا شرع الخطيب في الدعاء ؛ لأنه يكون قد فرغ من أركان الخطبة ، والدعاء لايجب الإنصات له ، وأباحوا لمن بعد عن الخطيب ولم يسمعه الاشتغال بالقراءة والذكر والصلاة على النبي عَلِيليًة خفية ، وفعله أفضل من سكوته لتحصيل الأجر ، ويسجد للتلاوة لعموم الأدلة ، وليس له الجهر بصوته ، ولا إقراء القرآن ، ولا المذاكرة في الفقه ، لئلا يشتغل غيره عن الاستاع ، ولا أن يصلي ؛ لأنه يحرم ابتداء غير تحية مسجد بعد خروج الإمام ، ولا أن يجلس في حلقة ؛ لأنه يكره التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة ؛ لأن النبي ولا أن يجلس في حلقة ؛ لأنه يكره التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة ؛ لأن النبي عن التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة » (۱) .

ويجب الإنصات من حين يأخذ الإمام في الخطبة عند المالكية والحنابلة ، وبمجرد صعود الإمام المنبر عند أبي حنيفة (١) ، وبحرم الكلام عند المالكية والحنابلة من غير الخطيب ، ولايسلم ولايرد السلام ولايشت العاطس عند المالكية ، ويكره تحرياً عند الحنفية الكلام من قريب أو بعيد ، ورد السلام ، وتشميت العاطس ، وكل ماحرم في الصلاة حرم في الخطبة ، فيحرم أكل وشرب وكلام ولو تسبيحاً أو أمراً بمعروف ، بل يجب عليه أن يستمع ويسكت . وإشارة الأخرس المفهومة ككلام لقيامها مقامه في البيع وغيره .

ويباح الكلام قبل البدء في الخطبة وبعد الفراغ منها اتفاقاً ، وفي أثناء الجلوس بين الخطبتين عند الحنابلة والشافعية وأبي يوسف ، ويحرم في أثناء الجلوس المذكور عند المالكية ومحمد بن الحسن .

ويندب عند المالكية حمد الله تعالى سراً لعاطس حال الخطبة ، ويجوز عندهم

<sup>(</sup>١) رواه أحمد وأبو داود والنسائي .

 <sup>(</sup>۲) البدائع : ۱ / ۲۲٤ ، الكتاب مع اللباب : ۱ / ۱۱۵ ، مراقي الفلاح : ص ۸۸ ، الشرح الكبير : ۱ / ۲۸۷ ،
 الشرح الصغير : ۱ / ۲۰۹ ومابعدها ، بداية الجتهد : ۲ / ۳۲۰ \_ ۳۲۰ ، کشاف القناع : ۲ / ۳۷ .

مع خلاف الأولى ذكر الله تعالى كتسبيح وتهليل سراً إذا قبل ، حال الخطبة ، ومنع الكثير جهراً ؛ لأنه يؤدي إلى ترك واجب ، وهو الاستاع .

ولا يحرم الكلام على الخطيب، ولا على من سأله الخطيب، كأن يأمر إنساناً لغا أو خالف السنة أو ينهاه، فيقول: أنصت، أو لا تتكلم، أو لا تتخط أعناق الناس ونحو ذلك، وجاز للمأمور إجابته إظهاراً لعذره؛ لأن النبي على «سأل سليكاً الداخل، وهو يخطب: أصليت؟ قال: لا »(() وعن ابن عر: «أن عر بينا هو يخطب يوم الجمعة، إذ دخل رجل من أصحاب رسول الله على أنها به منه منه عنه عمر: أية ساعة هذه قال: إني شغلت اليوم، فلم أتقلب إلى أهلي، حتى سمعت النداء، فلم أزد على أن توضأت، قال عمر: الوضوء أيضاً ؟! وقد علمت أن رسول الله على كان يأمر بالغسل »(())، ولأن تحريم الكلام علته الاشتغال عن الإنصات الواجب وساع الخطبة، ولا يحصل ههنا. وكذلك من كلم الإمام لحاجة، أو سأله عن مسألة، بدليل الخبر المذكور.

#### الترقية بين يدي الخطيب:

وهي قراءة: «إن الله وملائكته يصلون على النبي » وحديث «إذا قلت لصاحبك أنصت فقد لغوت » وهي بدعة وهي مكروهة تحرياً عند أبي حنيفة لحرمة أي كلام بعد صعود الإمام المنبر، وجائزة عند الصاحبين، وبدعة مكروهة عند المالكية إلا إذا شرطها الواقف في كتاب وقفه، وقال الشافعية: هي بدعة حسنة فيها تذكير بخير، وأجاز الحنابلة الكلام قبل الخطبة وفي الجلوس بين الخطبتين.

<sup>(</sup>١) رواه مسلم ، وروي في موضوعه عن جابر ( نيل الأوطار : ٣ / ٢٥٦ ) .

<sup>(</sup>٢) متفق عليه .

17 - تحية المسجد للداخل والإمام يخطب: سنة عند الشافعية والحنابلة (١) لما روى جابر قال: جاء رجل إلى النبي على وهو يخطب الناس، فقال: « وصليت يافلان ؟ » قال: لا ، قال: « قم فاركع » وفي رواية: « فصل ركعتين » (أ) وقال على في رواية: « إذا جاء أحدكم والإمام يخطب ، فليصل ركعتين » (أ) وماعدا التحية تحرم الصلاة بجرد صعود الخطيب المنبر، حتى وإن لم يباشر بالخطبة.

وقال أبو حنيفة ومالك<sup>(3)</sup>: إذا خرج الإمام إلى المنبر فلاصلاة ولاكلام ، فلاتصلى تحية المسجد وتكره ، وإنما يجلس الداخل ولايركع ؛ لأن النبي عَلِيلَةً قال للذي جاء يتخطى رقاب الناس: « اجلس ، فقد آذيت »<sup>(٥)</sup> وأجاز المالكية التحية لداخل يقتدى به من عالم أو سلطان أو إمام ، لا لغيرهم .

١٣ ـ نزول الإمام عن المنبر: قال الشافعية: يبادر الخطيب بالنزول عن المنبر ليبلغ الحراب، مع فراغ المؤذن من الإقامة، مبالغة في تحقيق الموالاة ما أمكن بين الخطبة والصلاة.

وقال الحنابلة: إذا فرغ الإمام من الخطبة، نزل عند قول المؤذن: قد قامت الصلاة، كا يقوم إلى الصلاة عندهم غير الخطيب حينئذ. ويستحب أن

<sup>(</sup>١) الجموع : ٤ / ٤٣٧ ومابعدها ، المهذب : ١ / ١١٥ ، المغنى : ٣ / ٣١٩ .

 <sup>(</sup>٢) متفق عليه ، بل رواه الجماعة ، وروى الحسة إلا أبا داود عن أبي سعيد الخدري مثله ( نيل الأوطار : ٣ /
 ٢٥٥ ) .

<sup>(</sup>٣) رواه مسلم بلفظه ، والبخاري بمعناه عن جابر ، ورواه أحمد ومسلم وأبو داود : « إذا جاء أحمدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين وليتجوّز فيها » ( نيل الأوطار : ٣ / ٢٥٦ ) .

<sup>(</sup>٤) اللباب : ١ / ١١٥ ، مراقي الفلاح : ص ٨٨ ومابعدها ، القوانين الفقهية : ص ٨١ ، بداية المجتهد : ١ / ١٥٨ .

<sup>(</sup>٥) رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وأحمد عن عبد الله بن بسر وزاد أحمد : « وآبنيت » أي أبطأت . وتأخرت ( نيل الأوطار : ٣ / ٢٥٢ ) .

يكون حال صعود الخطيب على تؤدة ، وإذا نزل يكون مسرعاً من غير عجلة ، مبالغة في الموالاة بين الخطبتين والصلاة .

والجمهور غير الشافعية الذين لم يشترطوا الطهارة في الخطبتين ، جعلوها سنة .

#### مكروهات الخطبة:

مكروهات الخطبة عند الحنفية والمالكية: هي ترك سنة من السنن المتقدمة، ومن أهمها تطويل الخطبة وترك الطهارة، فكلاهما مكروه، ومنها عند الحنفية: أن يسلم الخطيب على القوم إذا استوى على المنبر.

ويكره باتفاق العلماء تخطي الرقاب (۱) أثناء الخطبة لغير الإمام ولغير فرجة ؛ لأنه يؤذي الجالسين ، ولنهي النبي على عنه في حديث عبد الله بن بُسْر المتقدم : « اجلس فقد آذيت » (۱) والكراهة تحريمية عند الحنفية والشافعية على الختار ، ويجوز إن كان هناك فُرْجة لتقصير القوم بإخلاء فرجة ، مع كونه خلاف الأولى عند المالكية ، وكراهة التخطي عند الشافعية والحنابلة مطلقة ، سواء أكان قبل الخطبة أم أثناءها ، لأن العلة هي إيذاء الجالسين ، ويكره التخطي عند المالكية قبل جلوس الخطيب على المنبر لغير فرجة ، لأنه يؤذي الجالسين ، ولكنهم أجازوا التخطي بعد الخطبة للصلاة ، وقبل الصلاة لفرجة أو غيرها ، كا أجازوا مع غيرهم المشي بين الصفوف مطلقاً ولو حال الخطبة ؛ لأنه ليس من التخطي .

<sup>(</sup>١) التخطى : أن يرفع رجله ويخطى بها كتف الجالس .

 <sup>(</sup>٢) وروى أحمد أيضاً عن أرقم بن أبي الأرقم المخزومي : « الذي يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة ، ويفرق بين الاثنين بعد خروج الإمام ، كالجار قُصْبه ( أي أمعاء ) في النار » ( نيل الأوطار : ٣ / ٢٥٢ ) .

وأجاز الحنابلة التخطي لفرجة أو لمن عادته الصلاة في موضع ، كذلك أجاز الشافعية التخطي لفرجة ، وأضافوا أنه يجوز التخطي إذا كان المتخطي ممن لايتأذى به كرجل صالح أو عظيم ، أو كانت الصفوف الأولى ممن لاتنعقد بهم الجمعة كالصبيان ، فيجب التخطي في هذه الحالة .

وقال الحنفية: لابأس بالتخطي بشرطين: الأول - ألا يؤذي أحداً به بأن يطأ ثوبه أو يس جسده، والشاني - أن يكون ذلك قبل شروع الإمام في الخطبة، وإلا كره تحرياً، إلا إذا كان التخطي لضرورة كأن لم يجد مكاناً إلا بالتخطي . فلابأس بالتخطي عندهم مالم يأخذ الإمام في الخطبة، ولم يؤذ أحداً.

وليس ترك السنن المتقدمة عند الشافعية والحنابلة مكروها على إطلاقه ، بل منه ماهو مكروه ، ومنه ماهو خلاف الأولى .

فن المكروه في الخطبة عند الشافعية : أن يتكلم سامعها أثناءها ، وأن يؤذن جماعة بين يدي الخطيب وهو مكروه أيضاً عند الحنابلة ، وأن يلتفت الإمام في الخطبة الثانية ، وأن يشير بيده أو غيرها ، وأن يدق درج المنبر . ويكره الاحتباء (۱) للحاضرين في الخطبة ، لما صح من النهي عنه (۲) ، ولأنه يجلب النوم .

ومن خلاف الأولى عند الشافعية: أن يغمض السامع والإمام عينيه لغير حاجة حال الخطبة. ومن نعس سن انتقاله من مكانه إن لم يتخط أحداً في انتقاله ، لحديث الترمذي وصححه وأبي داود: « إذا نعس أحدكم في مجلسه ، فليتحول إلى غيره » فالسنة مطاردة النعاس ومغالبته.

<sup>(</sup>١) الاحتباء : الجلوس على الأليتين ، وضم الفخذين والساقين إلى البطن بالذراعين ليستند .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود والترمذي وحسنه عن سهل بن معاذ : « أن النبي عَلِيَّةٌ نهى عن الحبوة يوم الجمعة ، والإمام يخطب » .

ومن المكروه عند الحنابلة (١) : استدبار الخطيب القوم حال الخطبة ، ورفع يديه حال الدعاء في الخطبة ، وفاقاً للمالكية والشافعية وغيرهم .

وأجاز الحنابلة الاحتباء مع ستر العورة ، لأنه فعله جماعة من الصحابة ، وضعفوا حديث النهي عنه ، كا أجازوا القرفصاء : وهي الجلوس على أليتيه رافعاً ركبتيه إلى صدره ، مفضياً بأخمص قدميه إلى الأرض . وكان الإمام أحمد يقصد هذه الجلسة ، ولاجلسة أخشع منها .

ويكره عند الحنابلة والشافعية التشبيك في المساجد ، ومن حين يخرج المصلي من بيته قاصداً المسجد ، لخبر أبي سعيد أنه عليه الله عليه المسجد ، في المسجد فلايشبكن ، فإن التشبيك من الشيطان ، وإن أحدكم لايزال في صلاة ماكان في المسجد حتى يخرج منه »(١) قال بعض العلماء : إذا كان ينتظر الصلاة ، جمعاً بين الأخبار ، فإنه ورد أنه « لما انفتل عليه من الصلاة التي سلم قبل إتمامها ، شبك بين أصابعه » .

وأما كراهة التشبيك أثناء الذهاب للمسجد: فلحديث كعب بن عُجرة أن النبي عَلِيلةٍ قال: « إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه ، ثم خرج عامداً إلى المسجد، فلايشبك بين أصابعه ، فإنه في صلاة »(٢) .

ويكره العبث حال الخطبة ، لقول النبي عَلَيْنَة : « من مس الحصى فقد لغا »(١) ، ويكره الشرب مالم يشتد عطشه .

<sup>(</sup>١) المغنى : ٢ / ٣٢٦ ، كشاف القناع : ١ / ٣٧٩ ، ٢ / ٤٠ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد ، ورواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة .

<sup>(</sup>٣) رواه أبو داود .

<sup>(</sup>٤) رواه ابن ماجه عن أبي هريرة ، وهو حديث حسن ، وصححه الترمذي .

#### التصدق وقت الخطبة:

قال الحنفية (۱) : يكره تحريماً التخطي للسؤال بكل حال . واختار بعض الحنفية : جواز السؤال والإعطاء إن كان لاير السائل بين يدي المصلي ، ولا يتخطى الرقاب ، ولا يسأل إلحافاً .

وكذلك قال الحنابلة (٢) وغيرهم: ولا يتصدق على سائل وقت الخطبة ؛ لأن السائل فعل مالا يجوز له فعله ، فلا يعينه المرء على مالا يجوز ، قال أحمد: وإن حصب السائل كان أعجب إلى ؛ لأن ابن عمر فعل ذلك لسائل سأل ، والإمام يخطب يوم الجمعة ، ولا ينال السائل الصدقة حال الخطبة ؛ لأنه إعانة على محرم .

فإن سأل أحد الصدقة قبل الخطبة ، ثم جلس للخطبة ، جاز التصدق عليه ومناولته الصدقة .

وأجاز الحنابلة الصدقة حال الخطبة على من لم يسأل ، وعلى من سألها الإمام له .

والصدقة على باب المسجد عند الدخول والخروج أولى من الصدقة حال الخطبة .

#### المطلب السابع - سنن الجمعة ومكروهاتها :

يسن لصلاة الجمعة مايأتي (٢):

١ - الاغتسال والتطيب ولبس أحسن الثياب لمن يأتي الجمعة : سنة عند

<sup>(</sup>١) الدر الختار: ١ / ٧٧٢ .

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع : ٢ / ٥٣ ومابعدها ، المغني : ٢ / ٣٢٦ .

 <sup>(</sup>٣) البدائع: ١/ ٢٦٩ ومابعدها، الدر الختار: ١/ ٧٧٧، الشرح الصغير: ١/ ٥٠٣ ـ ٥٠٩، بداية المجتهد:
 ١/ ١٥٨ ومابعدها، القوانين الفقهية: ص ٨١، مغني الحتاج: ١/ ٢٩٠ ـ ٢٩٠، حاشية الباجوري: ١/ ٢٢٨ ـ
 ٢٣٠ المهذب: ١/ ١١٣ ومابعدها، كشاف القناع: ٢/ ٤٦ ـ ٥٣، المغنى: ٢/ ٣٥٠ ـ ٣٥٥، ٣٥٥ ومابعدها.

الجمهور، مستحب عند المالكية، لحديث أبي هريرة السابق في التبكير إلى الجمعة: « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة، ثم راح، فكأنما قرب بَدَنة. . » ولخبر البيهقي بسند صحيح: « من أتى الجمعة من الرجال والنساء، فليغتسل، ومن لم يأتها فليس عليه غسل » . وقد سبق ذكر حديثين في الأغسال المسنونة وهما: « غسل الجمعة واجب على كل محتلم » والوجوب محمول على السنية، للحديث الثاني: « من توضأ يوم الجمعة ، فبها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل » .

ووقت الغسل من فجر الجمعة إلى الزوال ، وتقريبه من ذهاب للصلاة أفضل ؛ لأنه أبلغ في المقصود من انتفاء الرائحة الكريهة ، ويشترط عند المالكية : اتصاله بالرواح إلى المسجد ، ولايضر الفصل اليسير ، فإن فصل كثيراً أو تغذى خارج المسجد ، أو نام خارجه اختياراً أو اضطراراً ، أعاده لبطلانه فلايجزئ الغسل عندهم قبل الفجر ، ولاغير متصل بالرواح . ويفتقر الغسل إلى النية ؛ لأنه عبادة محضة ، فاحتاج إلى النية كتجديد الوضوء ، فإن اغتسل للجمعة والجنابة غسلاً وإحداً ، ونواهما ، أجزأه بلا خلاف . والغسل سنة مؤكدة .

وأما التطيب ولبس أحسن الثياب أو التجمل فلحديث: « من اغتسل يوم الجمعة ، ومس من طيب إن كان عنده ، ولبس من أحسن ثيابه ثم خرج وعليه السكينة ، حتى يأتي المسجد ، فيركع إن بَدَا له ولم يؤذ أحداً ، ثم أنصت إذا خرج إمامه ، حتى يصلي ، كانت له كفارة لما بينها وبين الجمعة الأخرى »(۱) والمندوب لبس الأبيض يوم الجمعة ، فالثياب البيض أفضل الثياب لحديث « البسوا الثياب البيض ، فإنها أطهر وأطيب ، وكفنوا فيها موتاكم »(۱) .

<sup>(</sup>١) رواه أحمد عن أبي أيوب رضي الله عنه ( نيل الأوطار : ٣ / ٢٣٦ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم عن سمرة ، وهو صحيح حسن .

7 ـ التبكير للجمعة ماشياً بسكينة ووقار والاقتراب من الإمام، والاشتغال في طريقه بقراءة أو ذكر: لما ثبت في السنة ، كحديث أبي هريرة السابق ، وخبر: « من غَسَل يوم الجمعة واغتسل ، وبكر وابتكر ، ومشى ولم يركب ، ودنا من الإمام ، فاستع ، ولم يلغ ، كان له بكل خطوة عمل سنة ، أجر صيامها وقيامها »(۱) . وقال المالكية : الذهاب للجمعة وقت الهاجرة وتبتدئ بقدر ساعة قبل الزوال . وفي حديث آخر مفاده أن الاقتراب من الإمام مطلوب : « احضروا الذّكر ، وادنوا من الإمام ، فإن الرجل لايزال يتباعد ، حتى يؤخر في الجنة ، وإن دخلها(۱) » والمشي بالسكينة لحديث الصحيحين : « إذا أتيتم الصلاة فعليكم بالسكينة » ويجوز الركوب لعذر في الذهاب والإياب .

والاشتغال بالقراءة أو الذّكر: لقوله عَلَيْكَ : « إن الملائكة تصلي على أحدكم مادام في مجلسه ، تقول: اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه مالم يحدث ، وإن أحدكم في صلاة مادامت الصلاة تحبسه »(١) فدل أن شأن المصلي الاشتغال بالقراءة والذكر. والتبكير للجمعة سنة لغير الإمام ، أما هو فلايسن له التبكير.

" - تنظيف الجسد وتحسين الهيئة قبل الصلاة: بتقليم الأظفار وقص الشارب ونتف الإبط وحلق العانة ونحو ذلك كازالة الرائحة الكريهة بالسواك للفم وغيره من مواطن الرائحة في الجسم. ويسن للإمام أن يزيد في حسن الهيئة والعمة والارتداء، اتباعاً للسنة، ولأنه منظور إليه.

<sup>(</sup>١) رواه الترمذي وحسنه ، والحاكم وصححه وأبو داود وابن ماجه . وقولـه غسل : يجوز بالتشـديـد والتخفيف أرجح ، والمراد : غسل ثيابه ورأسه ثم اغتسل ، أو غسل زوجته بأن جامعها فألجأها إلى الغسل ثم اغتسل ، كا هو السنة عند الحنابلة في يوم الجمعة ، أو غسل أعضاء الوضوء بأن توضأ ثم اغتسل .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود ، وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي .

<sup>(</sup>٣) رواه الشيخان .

وكما يسن أخذ الظفر إن طال يوم الجمعة ، يسن أيضاً يوم الخيس ، ويوم الاثنين ، دون بقية الأيام .

ودليل كون التحسين يوم الجمعة ماروى البغوي بسنده عن عبـ د الله بن عمرو ابن العاص أن النبي عليه «كان يأخذ أظفاره وشاربه كل جمعة »

وقال الحنفية (۱) : الأفضل حلق الشعر وقلم الظفر بعدها أي بعد الجمعة ، ويكره ذلك في يوم الجمعة قبل الصلاة ، لما فيه من معنى الحج ، والحلق ونحوه قبل الحج غير مشروع .

ق ـ قراءة سورة الكهف يوم الجمعة وليلتها: لقول على الكهف في يوم الجمعة أضاء له من النور مابين الجمعتين » وفي رواية: « من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أو ليلتها ، وفي فتنة الدجال » وقراءتها نهاراً آكد ، والحكمة من قراءتها: أن الساعة تقوم يوم الجمعة ، كا ثبت في صحيح مسلم ، والجمعة مشبهة بها لما فيها من اجتاع الخلق ، وفي الكهف ذكر أهوال القيامة .

ه - الإكثار من الدعاء يومها وليلتها: أما يومها فلرجاء أن يصادف ساعة الإجابة ؛ « لأنه على ذكر يوم الجمعة ، فقال : فيه ساعة لايوافقها عبد مسلم ، وهو قائم يصلي ، يسأل الله تعالى شيئاً إلا وأعطاه إياه ، وأشار بيده يقللها »(٦) وفي رواية لمسلم : « وهي ساعة خفيفة » والصواب في ساعة الإجابة - كا بينا -

<sup>(</sup>١) الدر المختار ورد المحتار : ١ / ٧٧٢ ، ٧٨٨ .

<sup>(</sup>٢) رواه الحاكم ، وقال : صحيح الإسناد . وروى الدارمي والبيهقي : « من قرأها ليلة الجمعة ، أضاء له من النور مابينه وبين البيت العتيق » وفي بعض الطرق : « غفر له إلى الجمعة الأخرى ، وفضل ثلاثة أيام ، وصلى عليه ألف ملك ، حتى يصبح وعوفي من الداء ، وذات الجنب والبرص والجذام وفتنة الدجال » .

<sup>(</sup>٣)رواه الشيخان ، وذكر في رواية : وهو قائم يصلي ، والمراد بالصلاة : انتظارها ، وبالقيام : الملازمة .

ماثبت في صحيح مسلم: « أن النبي عَلَيْكُ قال: هي مابين أن يجلس الإمام، إلى أن يقضى الصلاة ».

أ - الإكثار من الصلاة على رسول الله ﷺ يومها وليلتها : لخبر : « إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة ، فأكثروا عليَّ من الصلاة فيه ، فإن صلاتكم معروضة على »(۱) وخبر : « أكثروا علي من الصلاة ليلة الجمعة ويوم الجمعة ، فن صلى علي صلاة ، صلى الله عليه بها عشراً »(۱) .

وصيغة الصلاة أن يقول: « اللهم صل على محمد عبدك ونبيك ورسولك النبي الأمي » أو « اللهم صل على محمد ، كلما ذكرك الذاكرون ، وصل على محمد وعلى آل محمد ، كلما غفل عن ذكره الغافلون » .

٧ً \_ يقرأ الإمام جهراً بعد الفاتحة في الركعة الأولى « الجمعة » وفي الثانية « المنافقون » اتباعاً للسنة \_ رواه مسلم . وروي أيضاً أنه عُرِيْكُ كان يقرأ في الجمعة : سبح اسم ربك الأعلى ، و : هل أتاك حديث الغاشية .

أ ـ قراءة: الله . السجدة ، و: هل أتى على الإنسان: سنة في صلاة الصبح يوم الجمعة: لما روى ابن عباس وأبو هريرة: « أن النبي عَلَيْكُ كان يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة: ألم . تنزيل و: هل أتى على الإنسان حين من الدهر »(٦) ولاتستحب المداومة عليها ؛ لأن لفظ الخبر يدل عليها ، وخشية ظن افتراضها .

قبل الجمعة ، وأربع بعدها ، كالظهر مستحب عند الجمهور : لأن النبي عليه «كان يركع من قبل الجمعة أربعاً »(1) وكان الصحابة

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة .

<sup>(</sup>٢) رواه البيهقي بإسناد جيد .

<sup>(</sup>۲) رواه مسلم .

<sup>(</sup>٤) رواه ابن ماجه .

يصلون قبل الجمعة أربع ركعات ، وكان ابن مسعود يصلي قبل الجمعة أربع ركعات ، وبعدها أربع ركعات (١) .

وروى الجماعة إلا البخاري عن أبي هريرة أن النبي عَلَيْكُم قــال : « إذا صلى أحدكم الجمعة ، فليصل بعدها أربع ركعات »

وأقل السنة بعد الجمعة ركعتان ؛ لأنه على " كان يصلي بعد الجمعة ركعتين " (أ) . وأكثر السنة بعدها ست ركعات لقول ابن عمر : « كان على الجمعة يفعله " أو أربع ركعات لما رواه مسلم عن أبي هريرة . والتنفل قبل الجمعة مالم يخرج الإمام إلى المنبر إلا تحية المسجد ، لما رواه أحمد عن نبيشة الهذلي عن النبي على قال : « إن المسلم إذا اغتسل يوم الجمعة ، ثم أقبل إلى المسجد ، لا يؤذي أحداً ، فإن لم يجد الإمام خرج ، صلى مابدا له ، وإن وجد الإمام قد خرج ، جلس ، فاستع وأنصت ، حتى يقضي الإمام جمعته ، إن لم يُغفر له في جمعته تلك ذنوبُه كلها : أن تكون كفارة للجمعة التي تليها » .

وقال المالكية (1) : يكره التنفل عند الأذان الأول ، لاقبله ، لجالس في المسجد ، لا داخل يقتدى به من عالم أو سلطان أو إمام ، لا لغيرهم ، خوف اعتقاد العامة وجوبه . ويكره التنفل بعد صلاة الجمعة أيضاً إلى أن ينصرف للناس .

ويسن لمن صلى السنة : أن يصليها عند الحنابلة في مكانه في السجد ، وأن يفصل عند الشافعية والحنابلة بينها وبين الجمعة بكلام أو انتقال من مكانه ، أو

<sup>(</sup>۱) رواه سعید بن منصور .

 <sup>(</sup>٢) رواه أبو داود من حديث ابن عمر . وروى الجماعة عن ابن عمر أن النبي عَلِيْكُم كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته ( نيل الأوطار : ٣ / ٢٨٠ ) .

<sup>(</sup>٣) رواه أبو داود .

<sup>(</sup>٤) الشرح الصغير : ١ / ٥١١ .

خروج إلى منزله ، لما روى السائب بن يزيد ، قال : « صليت مع معاوية الجمعة في المقصورة ، فلما سلم الإمام قمت في مقامي ، فصليت ، فلما دخل أرسل إلى ، فقال : لاتعُد لما فعلت ، إذا صليت الجمعة ، فلاتصليها بصلاة حتى تتكلم أو تخرج ، فإن رسول الله عليه أمرنا بذلك ألا نوصل صلاة حتى نتكلم أو نخرج » قال الشافعية (۱) : يسن ألايصل صلاة الجمعة بصلاة ، للاتباع ، رواه مسلم ، ويكفى الفصل بينها بكلام أو تحول أو نحوه .

10 ـ قراءة الفاتحة والاخلاص والمعوذتين بعد الجمعة : روى ابن السني من حديث أنس مرفوعاً : « من قرأ إذا سلم الإمام يوم الجمعة قبل أن يثني رجليه فاتحة الكتاب ، وقل هو الله أحد ، والمعوذتين سبعاً ، غفر له ماتقدم من ذنبه ، وماتأخر ، وأعطى من الأجر بعدد من آمن بالله ورسوله » .

11 - يستحب لمن نعس يوم الجمعة أن يتحول عن موضعه ، لما روى ابن عمر قال : سمعت رسول الله عليه يقول : « إذا نعس أحدكم يوم الجمعة في مجلسه ، فليتحول إلى غيره »(١) .

ويكره يوم الجمعة مايأتي بالإضافة لمكروهات الخطبة السابقة :

أ ـ قال الحنفية (٢) : يكره تحريماً صلاة الظهر يوم الجمعة بجاعة ، في مكان إقامة الجمعة وهو المصر ، في سجن أو غير سجن ، كاروي عن علي رضي الله عنه .

٢ ـ وقال الحنفية أيضاً : يكره تحرياً البيع والشراء يوم الجمعة إذا صعد
 الإمام المنبر ، وأذن المؤذنون بين يديه ، لقوله تعالى : « ياأيها الذين آمنوا إذا

<sup>(</sup>١) مغنى المحتاج : ١ / ٢٩٥ .

<sup>(</sup>٢) رواه الإمام أحمد في مسنده ، وأبو مسعود أحمد بن الفرات في سننه .

<sup>(</sup>٣) البدائع : ١ / ٢٧٠ .

نودي للصلاة من يوم الجمعة ، فاسعوا إلى ذكر الله ، وذروا البيع » والأمر بترك البيع يكون نهياً عن مباشرته ، وأدنى درجات النهى الكراهة .

ت ـ يكره التخطي باتفاق العلماء ، على التفصيل المذكور في مكروهات الخطية .

غ ـ يحرم أن يقيم إنساناً من مكانه ، ويجلس فيه (۱) ، لما روى ابن عمر قال : « نهى رسول الله عليه أن يقيم الرجل ـ يعني أخاه ـ من مقعده ، ويجلس فيه » (۱) ، ولأن المسجد بيت الله ، والناس فيه سواء ، قال الله تعالى : « سواء العاكف فيه ، والباد » ، فمن سبق إلى مكان فهو أحق به ، لقول النبي عليه : « من سبق إلى مالم يسبق إليه ، فهو أحق به » (۱) .

وإن وجد مصلىً مفروشاً في موضع ، فليس لغيره عند الحنابلة على الراجح رفعه ؛ لأنه كالنائب عنه ، ولما فيه من الافتيات على صاحبه ، والتصرف في غير ملكه بغير إذنه ، ولأنه ربما أفضى إلى الخصومة ، ولأنه سبق إليه ، فكان كمتحجر الموات ، وذلك مالم تحضر الصلاة ، فله حينئذ رفعه والصلاة مكانه ؛ لأنه لاحرمة له بنفسه ، وإنما الحرمة لصاحبه ، ولم يحضر . ويكره الجلوس والصلاة عليه .

ه ً ـ قال المالكية (٤) : يكره ترك العمل يوم الجمعة لأجله ، لما فيه من التشبه باليهود والنصارى في السبت والأحد . ويحرم السلام من داخل أو جالس على أحد ، ويحرم رد السلام ولو بالإشارة ، وتشميت عاطس والرد عليه ، ونهي لاغ أو إشارة له بأن ينكف عن اللغو .

<sup>(</sup>١) كشاف القناع : ٢ / ٤٩ ومابعدها ، المغني : ٢ / ٣٥١ ومابعدها .

 <sup>(</sup>۲) متفق عليه ، ولفظ مسلم : « لايقين أحدكم أخاه يوم الجمعة ، ثم ليخالف إلى مقعده ، فيقعد فيه ، ولكن يقول : افسحوا » .

<sup>(</sup>۲) رواه أبو داود .

<sup>(</sup>٤) الشرح الصغير : ١ / ٥١١ ـ ٥١٣

#### السجود على الظهر ونحوه في الزحمة :

قال الحنفية والشافعية والحنابلة (۱) : متى قدر المزحوم على السجود على ظهر إنسان أو قدمه ، لزمه ذلك وأجزأه ، لما روي عن عمر : « إذا اشتد الزحام ، فليسجد على ظهر أخيه (1) ، ولأنه أتى بما يمكنه حال العجز ، فصح ، كالمريض يسجد على المرفقة .

ولايحتاج هنا إلى إذنه ؛ لأن الأمر فيه يسير .

وقال المالكية : لايفعل ، وتبطل الصلاة ، إن فعل ، لقول النبي عَيِّلَةٍ « ومكِّن جبهتك من الأرض » .

#### المطلب الثامن \_ مفسدات الجمعة :

تفسد الجمعة بما تفسد به سائر الصلوات الأخرى ، ويضاف إليها مفسدات أخرى خاصة بها هي مايلي (٢) :

ا ـ خروج وقت الظهر في خلال الصلاة عند الجمهور ، وقال المالكية : لاتفسد ؛ لأن الجمعة كغيرها فرض مؤقت بوقت ، وهمو وقت الظهر ، وخروج الوقت لايفسد الصلاة .

وكذا تفسد عند أبي حنيفة بخروج الوقت بعدما قعد قدر التشهد ، ولاتفسد عند الصاحبين .

٢ \_ فوت الجماعة الجمعة قبل أن يقيد الإمام الركعة بالسجدة ، بأن نفر الناس عنه عند أبي حنيفة . وعند الصاحبين : لاتفسد . أما فوت الجماعة أي انفضاضها

<sup>(</sup>١) مغني الحتاج: ١ / ٢٩٨ ومابعدها ، اللهذب: ١ / ١١٥ ، المغني: ٢ / ٣١٣ ومابعدها ، كشاف القناع: ٢ / ٢٢ .

<sup>(</sup>٢) رواه البيهقي بإسناد صحيح ، وسعيد بن منصور في سننه .

<sup>(</sup>٣) البدائع : ١ / ٢٦٩ .

بعد تقييد الركعة بالسجدة ، فلاتفسد باتفاق أبي حنيفة وصاحبيه .

فإن فسدت الجمعة بسبب خروج الوقت أو بفوت الجماعة ، تصلى ظهراً .

وإن فسدت بما تفسد به عامة الصلوات من الحدث العمد والكلام وغير ذلك ، تصلى جمعة عند وجود شرائطها .

#### المطلب التاسع - صلاة الظهر يوم الجمعة :

بالرغم من أن صلاة الجمعة هي الفريضة الأصلية ، فإنه قد تصلى الظهر بدلاً عنها في حالات :

صلاتها بعد الجمعة ، وصلاتها في المنزل قبل الجمعة بغير عذر ، وصلاتها بجاعة من أصحاب الأعذار ، وتعجيلها من لاتجب عليه الجمعة ، وصلاة الظهر بسبب خروج الوقت ، أو بسبب اختلال شرط من شرائط صحة الجمعة .

#### أولاً - صلاة الظهر بعد الجمعة :

إن كانت الجمعة في البلد موحدة ، فهي صحيحة باتفاق الفقهاء ، ولاتطلب الظهر من أحد ، بل تحرم .

أما إن تعددت الجمع في أجزاء متعددة من كل بلد ، كا هو المشاهد في عصرنا ، فجمعة الجامع العتيق الذي صليت فيها أول جمعة هي الصحيحة عند المالكية ، وعلى المصلين في الجوامع الأخرى أداء الظهر .

وجمعة الحاكم التي اشترك فيها هي الصحيحة عند الحنابلة ، وعلى الجوامع الأخرى صلاة الظهر .

والجمعة السابقة براء تكبيرة الإحرام: هي المنعقدة عند الشافعية ، وعلى أرباب الجمعات الأخرى صلاة الظهر ، والظهر واجبة على من تأخر ، أو في حال

المقارنة ، أو حصل الشك في السبق والمعية ، إن كان التعدد لغير حاجة ، كا هو الغالب في المدن الإسلامية . وتستحب الظهر احتياطاً إن تعددت الجمع لحاجة . وهذا الافتراض يصعب ضبطه الآن بغير إحصاء شامل .

وتصح الجمعات كلها في البلد الواحد في المذهب الحنفي دفعاً للحرج، ويكره تحريماً صلاة الظهر بعد الجمعة بجاعة .

وقد سبق بيان ذلك كله في شرط عدم تعدد الجمعة لغير حاجة . والحق أن الجمعة هي فرض الوقت الأصلي ، وليس لمن اشترط عدم تعدد الجمع إلا الواقع العملي في صدر الإسلام ، وهو لايصلح دليلاً ، وإن كان الأفضل وحدة الجمعة ، ولمن شاء أن يصلي الظهر منفرداً فلامانع ، وينبغي العمل على منع الظهر بجاعة بعد الجمعة حفاظاً على وحدة المسلمين ، ولا يصح قياس حالة البلدان الكبرى وكثرة سكانها على حالة « المدينة » في صدر الإسلام حيث كان المسلمون قلة ، والخليفة خطيب المسلمين ، ومنبره وسيلة إعلام جميع المسلمين في الجهاد وعلاج والخليفة خطيب المسلمين ، ومنبره وسيلة إعلام جميع المسلمين في الجهاد وعلاج أزمة القحط والوباء ونحو ذلك من الأحداث الكبرى .

## ثانياً - صلاة الظهر في المنزل يوم الجمعة بغير عدر:

قال الحنفية (۱) : من صلى الظهر في منزله يوم الجمعة ، قبل صلاة الإمام ، ولاعذر له ، حرم ذلك ، وجازت صلاته جوازاً موقوفاً : فإن بدا له ، ولو بعذرة على المذهب أن يحضر الجمعة ، فتوجه إليها ، والإمام فيها ، ولم تُقم بعد ، بطلت صلاة الظهر ، وصارت نفلاً عند أبي حنيفة بالسعي ، وإن لم يدركها ؛ لأن السعي إلى الجمعة من خصائص الجمعة ، فينزل منزلتها في حق ارتفاض الظهر

<sup>(</sup>١) الكتاب مع اللباب : ١ / ١١٣ ومابعدها ، البدائع : ١ / ٢٥٧ ، الـدر المختار : ١ / ٢٦٤ ومابعدها ، فتح القدير : ١ / ٤١٧ ومابعدها ، مراقي الفلاح : ص ٨٩ .

احتياطاً ، بخلاف مابعد الفراغ منها ؛ لأنه ليس يسعى إليها .

وقال الصاحبان: لاتبطل حتى يدخل مع الإمام؛ لأن السعي دون الظهر، فلاينقضه بعد تمامه، والجمعة فوق الظهر، فينقضها، وصاركا لو توجه إلى الجمعة بعد فراغ الإمام.

واتفق أبو حنيفة وصاحباه على أن السعي إذا كان بعدما فرغ الإمام من الجمعة ، لم يبطل ظهره اتفاقاً .

وقال الجمهور (المالكية والشافعية في الجديد والحنابلة )(١) : لاتصح للمرء صلاته الظهر قبل أن يصلي الإمام الجمعة ، ويلزمه السعي إلى الجمعة إن ظن أنه يدركها ؛ لأنها المفروضة عليه ، فإن أدركها معه صلاها ، وإن فاتته فعليه صلاة الظهر ، وإن ظن أنه لايدركها ، انتظر حتى يتيقن أن الإمام قد صلى ، ثم يصلي الظهر ، والخلاصة : أنه إن صلى الظهر قبل الجمعة لاتصح وتجب عليه الجمعة ، فإن كان بعد صلاة الجمعة أجزأه مع عصيانه .

ودليلهم: أنه صلى مالم يخاطب به ، وترك ماخوطب به ، فلم تصح ، كا لو صلى العصر مكان الظهر ، ولانزاع في أنه مخاطب بالجمعة ، فسقطت عنه الظهر ، كا لو كان بعيداً ، ولاخلاف في أنه يأتم بتركه ، وترك السعى إليها .

### ثالثاً \_ صلاة الظهر جماعة من أصحاب الأعدار:

قال الحنفية (١): يكره تحريماً أن يصلي المعذورون من مسافر ومسجون ومريض وغيرهم الظهر بجاعة يوم الجمعة في موطن إقامة الجمعة ( في المصر ) قبل الجمعة وبعدها ؛ لما فيه من الإخلال بالجمعة ، إذ هي جامعة للجاعات ، وربما

<sup>(</sup>۱) المغني : ۲ / ۳٤۲ ومابعدها ، كشاف القناع : ۲ / ۲٥ ومابعدها ، القوانين الفقهية : ص ۸۰ ، الشرح الصغير : ۱ / ۵۰۸ .

<sup>(</sup>٢) فتح القدير : ١ / ٤١٩ ، الدر الختار : ١ / ٧٦٦ ومابعدها .

يتطرق غير المعذور إلى الاقتداء بهم ، ولما فيه من صورة معارضة الجمعة بإقامة غيرها . أما أهل القرى ممن لاجمعة عليهم فلهم صلاة الظهر بجاعة ، ويكره أيضاً لمن فاتتهم الجمعة من أهل المصر صلاة الظهر جماعة ، وإنما يصلونها فرادى بغير جماعة ولاأذان ولاإقامة ، ويستحب للمريض تأخير الظهر إلى فراغ الإمام ، وكره إن لم يؤخر على الصحيح .

وقال الجهور غير الحنفية (١) : يجوز لمن فاتتهم الجمعة لعذر أو لمن لاتجب عليه الجمعة أن يصلوها ظهراً في جماعة ، تحصيلاً لثواب الجماعة : « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة » وروي عن ابن مسعود أنه فاتته الجمعة ، فصلى بعلقمة والأسود .

لكن قال المالكية: تكره صلاة الظهر جماعة يوم الجمعة لغير أرباب الأعذار الكثيرة الوُقوع، والأولى الجماعة لأرباب الأعذار الكثيرة الوقوع.

ورأى الحنابلة أنه: لايستحب إعادتها جماعة في مسجد النبي عَلَيْكَةً ، ولافي مسجد تكره إعادة الجماعة فيه ، وتكره أيضاً في المسجد الذي أقيمت فيه الجمعة ؛ لأنه يؤدي إلى التهمة كالرغبة عن الجمعة ، أو أنه لايرى الصلاة خلف الإمام ، أو يعيد الصلاة معه فيه ، وربما أفضى إلى فتنة أو لحوق ضرر به وبغيره ، وإنما يصليها في منزله أو في موضع لاتحصل هذه المفسدة بصلاتها فيه .

واتفق الجمهور مع الحنفية على أنه يستحب لمن يرجو زوال عذره أن يؤخر الظهر إلى اليأس عن إدراك الجمعة ؛ لأنه قد يزول عذره ، فإن زال عذره بعد الفراغ من الظهر كأن قدم من السفر ، أو شفي من المرض ، أو انفك من وثاقه ،

<sup>(</sup>١) القوانين الفقهية: ص ٨٠، الشرح الصغير مع حاشية الصاوي: ١ / ٥٠٨، مغني المحتاج: ١ / ٢٧٩، المهذب: ١ / ٢٠٩، المغني: ٢ / ٣٤٢ ومابعدها، كشاف القناع: ٢ / ٢٦.

أعاد الجمعة إن أدركها . كذلك الصبي يعيد الجمعة إذا بلغ بعد أن صلى الظهر .

#### رابعاً - تعجيل صلاة الظهر عمن لاتجب عليه الجمعة :

قال أكثر أهل العلم (١): من لاتجب عليه الجمعة كالمسافر والعبد والمرأة والمريض المزمن وسائر المعذورين ، له أن يصلي الظهر قبل صلاة الإمام في الجمعة ؛ لأنه لم يخاطب بالجمعة ، فصحت منه الظهر ، كا لو كان بعيداً من موضع الجمعة .

فإن صلاها ، ثم سعى إلى الجمعة ، لم تبطل ظهره عند الجمهور ، وكانت الجمعة نفلاً في حقه ، سواء زال عذره ، أو لم يزل . وقال أبو حنيفة كا قال في الحالة الأولى : تبطل ظهره بالسعى إليها .

## خامساً ـ صلاة الظهر بسبب خروج وقت الظهر:

إذا انتهى وقت الظهر أو ضاق عن الجمعة بأن لم يبق منه ما يسع الخطبة والركعتين ، سقطت الجمعة ، فلاتقضى جمعة باتفاق العلماء (٢) ، وإنما تصلى ظهراً ، لأن القضاء على حسب الأداء ، والأداء فات بشرائط مخصوصة ، يتعذر تحصيلها على فرد ، فتسقط ، بخلاف سائر المكتوبات إذا فاتت عن أوقاتها .

#### سادساً - صلاة الظهر بسبب اختلال شرط من شرائط الجمعة :

إذا لم يتوافر شرط من شرائط صحة الجمعة الأخرى غير دخول الوقت ، كأن نقص عدد المصلين عن المطلوب ، أو لم يدرك المسبوق ركعة مع الإمام عند الجمهور ، أو أي جزء من الصلاة ولو سجود السهو عند الحنفية ، أو لم يتوافر البنيان وغير ذلك ، صلى الناس الظهر بدلاً عن الجمعة (٣) .

<sup>(</sup>١) المراجع السابقة .

<sup>(</sup>٢) البدائع : ١ / ٢٦٩ ، مغنى المحتاج : ١ / ٢٧٩ ، المغنى : ٢ / ٣١٨ ، حاشية الباجوري : ١ / ٢٢٣ .

<sup>(</sup>٣) البدائع : ١ / ٢٦٩ ، مغني المحتاج : ١ / ٢٧٩ ، المغني : ٢ / ٣١٢ ، ٣١٦ ، ٣٣٢ ، كشاف القناع : ٢ / ٣١ .

# المبحث الثالث صلاة المسافر (القصر والجع)

وفيه مطلبان: الأول \_ قصر الصلاة الرباعية ، مشروعيته ، وسببه وشروطه ، حالة اقتداء المسافر بالمقيم وبالعكس ، ما ينع القصر ، قضاء الصلاة الفائتة في السفر ، وصلاة السنن في السفر .

الثاني \_ الجمع بين الصلاتين ، أسبابه ، وشروطه .

المطلب الأول - قصر الصلاة الرباعية:

أولاً \_ مشروعية القصر ، وهل القصر عزيمة أم رخصة ؟

القصر جائز بالقرآن والسنة والإجماع (١) .

أما القرآن: فقوله تعالى: ﴿ وإذا ضربتم في الأرض ، فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ، إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا ﴾ والقصر جائز سواء في حالة الخوف أم الأمن ، لكن تعليق القصر على الخوف في الآية ، كان لتقرير الحالة الواقعة ؛ لأن غالب أسفار النبي والله لم تخل منه . قال يعلى بن أمية لعمر بن الخطاب : « مالنا نقصر وقد أمنا ؟ فقال : سألت النبي والله فقال : صدقة تصدق الله بها عليكم ، فاقبلوا صدقته »(١) .

<sup>(</sup>١) المغني : ٢ / ٢٥٤ ، كشاف القناع : ١ / ٥٩٣ ومابعدها ، مغني المحتاج : ١ / ٢٦٢ ومابعدها .

<sup>(</sup>۲) رواه مسلم .

وأما السنة : فقد تواترت الأخبار أن رسول الله عَلَيْكَ كَان يقصر في أسفاره حاجاً ومعتمراً وغازياً محارباً ، وقال ابن عمر : « صحبت النبي عَلِيكَ ، فكان لا يزيد في السفر على ركعتين ، وأبو بكر وعمر وعثان كذلك »(١) .

وأجمع أهل العلم على أن من سافر سفراً تقصر في مثله الصلاة ، سواء كان السفر واجباً كسفر الحج إلى المسجد الحرام والجهاد والهجرة والعمرة ، أو مستحباً كالسفر لزيارة الإخوان ، وعيادة المرضى ، وزيارة أحد المسجدين : مسجد المدينة والأقصى ، وزيارة الوالدين أو أحدها ، أو مباحاً كالسفر لنزهة أو فرجة أو تجارة ، أو مكرهاً على السفر ، كأسير أوزان مغرب : وهو الزاني غير المحصن الذي ينفى سنة بعد الجلد ، أو مكروهاً كسفر المنفرد بنفسه دون جماعة .

والقصر: هو اختصار الصِّلاة الرباعية إلى ركعتين.

والذي يقصر إجماعاً (١): هو الصلاة الرباعية من ظهر وعصر وعشاء ، دون الفجر والمغرب ؛ لأنه إذا قصر الفجر ، بقي منه ركعة ، ولانظير لها في الفرض ، وإذا قصر المغرب الذي هو وتر النهار ، بطل كونه وتراً .

روى أحمد عن عائشة رضي الله عنها: « فرضت الصلاة ركعتين ، إلا المغرب ، فإنه وتر النهار ، ثم زيدت في الحضر ، وأقرت في السفر على ماكانت عليه » وروى علي بن عاصم عن عائشة حديثاً يتضن استثناء صلاة المغرب وصلاة المغداة ( الصبح ) وصلاة الجمعة من جواز القصر .

والأحكام المتعلقة بالسفر: هي القصر، والجمع، والمسح على الخف ثلاثة أيام، وإباحة الفطر في رمضان، وهذه الأربعة تختص بالسفر الطويل، وحرمة

<sup>(</sup>١) متفق عليه ، وروي مثله في الصحيحين عن ابن مسعود ، وأنس .

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع : ١ / ٥٩٥ ، المغني : ٢ / ٢٦٧ .

خروج المرأة بغير محرم ، وسقوط الجمعة والعيدين والأضحية ، وإباحة أكل الميتة للمضطر ، والصلاة على الراحلة ، والتيم وإسقاط الفرض به ، وهذه متعلقة بالسفر القصير ، إلا أن أكل الميتة والتيم لا يختصان بالسفر (۱) .

## حكم القصر أو هل القصر رخصة أم عزيمة واجب ؟

وبعبارة أخرى : هل المسافر ملزم شرعاً بالقصر ، أم أنه مخير بينه وبين الإتمام ، وأيها أفضل : القصر أم الإتمام ؟

تتردد أقوال الفقهاء المعتمدة بين آراء ثلاثة: إنه فرض ، إنه سنة ، إنه رخصة خير فيها المسافر (١) .

قال الحنفية: القصر واجب - عزية ، وفرض المسافر في كل صلاة رباعية ركعتان ، لا تجوز له الزيادة عليها عمداً ، ويجب سجود السهو إن كان سهوا ، فإن أتم الرباعية وصلى أربعاً ، وقد قعد في الركعة الثانية مقدار التشهد ، أجزأته الركعتان عن فرضه ، وكانت الركعتان الأخريان له نافلة ، ويكون مسيئاً ، وإن لم يقعد في الثانية مقدار التشهد ، بطلت صلاته ، لاختلاط النافلة بها قبل إكالها .

ودليلهم أحاديث ثابتة ، منها حديث عائشة : « فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فأقرت صلاة السفر ، وزيد في صلاة الحضر  $^{(7)}$  وحديث ابن عباس :

<sup>(</sup>١) اللباب شرح الكتاب : ١ / ١٠٦ ، كشاف القناع : ١ / ٦٠٨ ، مغني المحتـاج : ١ / ٢٧٥ ، المغني : ٢ / ٢٦١ ومابعدها .

 <sup>(</sup>٢) الدر الختار: ١/ ٧٣٥ ، مراقي الفلاح: ص ٧٧ ، الكتاب مع اللباب: ١/ ١٠٧ ، بداية الجتهد: ١/ ١٦١ ، القوانين الفقهية: ص ٨٤ ، الشرح الكبير: ١/ ٣٥٨ ، مغني الحتاج: ١/ ٢٧١ ، المهذب: ١/ ١٠١ ، كشاف القناع: ١/ ٢٧١ ، المغني: ٢/ ٢٦٧ \_ ٢٦٧ .

 <sup>(</sup>٣) أخرجه الشيخان في الصحيحين ، وفي لفظ : « فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ، فأتمها في الحضر ،
 وأقرت صلاة السفر على الفريضة الأولى » ( نصب الراية : ٢ / ١٨٨ ) .

« فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربع ركعات ، وفي السفر ركعتين ، وفي الخوف ركعة  $^{(1)}$  .

وقال المالكية على المشهور الراجح: القصر سنة مؤكدة ؛ لفعل النبي على المشهور الراجح القصر سنة مؤكدة ؛ لفعل النبي على المشهور المنادة أثم الصلاة قط ، كما في الحديث المتقدم عن البن عمر وغيره .

وقال الشافعية والحنابلة: القصر رخصة على سبيل التخيير، فللمسافر أن يتم أو يقصر، والقصر أفضل من الإتمام مطلقاً عند الحنابلة؛ لأنه على الشهور أفضل عليه، وكذا الخلفاء الراشدون من بعده، وهو عند الشافعية على المشهور أفضل من الإتمام إذا وجد في نفسه كراهة القصر، أو إذا بلغ ثلاث مراحل عند الحنفية تقدر ب ٩٦ كم اتباعاً للسنة، وخروجاً من خلاف من أوجبه كأبي حنيفة. لكن الصوم في السفر أفضل من الفطر إن لم يتضرر به لقوله تعالى: ﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾.

#### ودليلهم:

اً \_ الآية السابقة : ﴿ فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ﴾ وهذا يدل على أن القصر رخصة مخير بين فعله وتركه كسائر الرخص .

٢ - والحديث السابق عن عمر: «صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » وقوله عليكم فالله يحب أن توقى رخصه كا يحب أن توقى عزائه » (٢).

<sup>(</sup>١) أخرجــه مسلم ، ورواه الطبراني بلفــظ : « افترض رســول الله ﷺ ركعتين في السفر ، كما افترض في الحضر أربعاً » ( نصب الراية : ٢ / ١٨٩ )

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد والبيهقي عن ابن عمر ، والطبراني عن ابن عباس مرفوعاً ، وعن ابن مسعود بنحوه موقوفاً على =

٣ ـ وثبت في صحيح مسلم وغيره أن الصحابة كانوا يسافرون مع رسول الله على اله على الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله

كَ ـ وقالت عائشة : « خرجت مع النبي عَلِيْكَ في عُمْرة في رمضان ، فأفطر وصُمتُ ، وقصر وأتمت ، فقلت : بــابي وأمي ، أفطرت وصمت ، وقصرت وأتمت ، فقال : أحسنت ياعائشة »(١) .

يظهر من هذه الأدلة الأربعة أن القصر رخصة ، وهو الراجح المتبادر للذهن .

#### ثانياً ـ سبب مشروعية القصر:

الحكة من القصر: هو دفع المشقة والحرج الذي قد يتعرض له المسافر غالباً ، والتيسير عليه في حقوق الله تعالى ، والترغيب في أداء الفرائض ، وعدم التنفير من القيام بالواجب ، فلا يبقى لقصر أو مهمل حجة أو ذريعة في ترك فرض الصلاة .

وسبب مشروعية القصر: هو السفر الطويل ، المباح عند الجهور غير الحنفية . والكلام عن السفر المبيح للقصر الذي تتغير به الأحكام الشرعية يتطلب بحث أمور أربعة وهي : المسافة التي يجوز فيها القصر ، نوع السفر الذي تقصر فيه الصلاة : المباح أم أي سفر ، الموضع الذي يبدأ منه المسافر بالقصر ( أول السفر ) ، مقدار الزمان الذي يقصر فيه إذا أقام المسافر في موضع .

الأصح ، وذكره أحمد عن ابن مسعود بلفظ : « إن الله يحب أن تؤتى رخصه ، كا يكره أن تؤتى معصيته » وهو ضعف .

<sup>(</sup>١) قاله النووي في شرح مسلم ، لكن ليس في صحيح مسلم قوله : « فمنهم القاصر ومنهم المتم » .

<sup>(</sup>٢) رواه الدارقطني ، وقال : هذا إسناد حسن ( نيل الأوطار : ٣ / ٢٠٢ ) .

#### الموضوع الأول ـ المسافة التي يجوز فيها القصر:

اختلف الفقهاء في تقدير مسافة السفر التي يقصر فيها ، فقال الحنفية (۱) : أقل ماتقصر فيه الصلاة مسيرة ثلاثة أيام ولياليها من أقصر أيام السنة في البلاد المعتدلة (۲) ، بسير الإبل ومشي الأقدام ، ولايشترط سفر كل يوم إلى الليل ، بل أن يسافر في كل يوم منها من الصباح إلى الزوال ( الظهر ) ، فالمعتبر هو السير الوسط مع الاستراحات العادية ، فلو أسرع وقطع تلك المسافة في أقل من ذلك كا في وسائل المواصلات الحديثة ، جاز له القصر ، فإذا قصد الإنسان موضعاً بينه وبين مقصده مسيرة ثلاثة أيام ، جاز له القصر ، فإن لم يقصد موضعاً ، وطاف الدنيا من غير قصد إلى قطع مسيرة ثلاثة أيام لا يترخص بالقصر .

والتقدير بثلاث مراحل قريب من التقدير بثلاثة أيام ؛ لأن المعتاد من السير في كل يوم مرحلة واحدة ، خصوصاً في أقصر أيام السنة . ولايصح القصر في أقل من هذه المسافة ، كا لايصح التقدير عندهم بالفراسخ (٢) على المعتمد الصحيح . ودليلهم القياس على مدة المسح على الخف المقدرة بالسنة وهي نص حديث : « عسح المقيم كال يوم وليلة ، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها »(١) .

والمعتبر في البحر والجبل: مايناسبه أو مايليق بحاله لقطع المسافة ، ففي البحر تعتبر تلك المسافة بحسب اعتدال الريح ، لاساكنة ولاعالية ، وفي الجبل

<sup>(</sup>١) الـدر المختـار ورد المحتـار : ١ / ٧٣٧ ـ ٧٣٠ ، فتــح القـدير : ١ / ٣٩٢ ـ ٣٩٤ ، اللبــاب : ١ / ١٠٦ ، مراقي الفلاح : ص ٧١ .

 <sup>(</sup>٢) أي البلاد التي يمكن قطع المرحلة المذكورة في معظم اليوم من أقصر أيامها ، فلايرد أن أقصر أيام السنة في
 بلاد البلغار قد يكون ساعة أو أكثر أو أقل .

<sup>(</sup>٣) الفرسخ : ثلاثة أميال ، والميل أربعة آلاف ذراع .

<sup>(</sup>٤) رواه ابن أبي شيبة عن علي ( نصب الراية : ٢ / ١٨٣ ) .

يعتبر السير فيه بثلاثة أيام ولياليها بحسب طبيعته ، وإن كانت تلك المسافة في السهل تقطع بمادونها .

ومجموع مدة الثلاثة الأيام بالساعات يختلف حسب كل بلد ، ففي مصر وماساواها من العرض عشرون ساعة وربع ، في كل يوم سبع ساعات إلا ربعاً ، ومجموع الثلاثة الأيام في الشام عشرون ساعة إلا ثلث ساعة تقريباً في كل يوم ست ساعات وثلثي ساعة إلا درجة ونصفاً.

وقال الجهور غير الحنفية (١): السفر الطويل المبيح للقصر المقدر بالزمن: يومان معتدلان أو مرحلتان بسير الأثقال ودبيب الأقدام، أي سير الإبل المثقلة بالأحمال على المعتاد من سير وحط وترحال وأكل وشرب وصلاة كالمسافة بين جدة ومكة أو الطائف ومكة أو من عسفان إلى مكة. ويقدر بالمسافة ذهاباً: بأربعة برد أو ستة عشر فرسخا، أو ثمانية وأربعين ميلاً هاشمياً، والميل: ستة آلاف ذراع (٢)، كا ذكر الشافعية والحنابلة، وقال المالكية على الصحيح: الميل ثلاثة آلاف وخسمائة ذراع، وتقدر بحوالي ( ٨٩ م) وعلى وجه الدقة: ٨٨,٧٠٤ كم ثمان وثمانين كيلو وسبعائة وأربعة أمتار، ويقصر حتى لو قطع تلك المسافة بساعة واحدة، كالسفر بالطائرة والسيارة ونحوها؛ لأنه صدق عليه أنه سافر أربعة برد.

والمساقة في البحر كالمسافة في البر .

ودليلهم : قول النبي عَلِي : « ياأهل مكة ، لاتقصروا في أقل من أربعة

<sup>(</sup>١) بداية المجتهد: ١ / ١٦٢ ، الشرح الصغير: ١ / ٤٧٤ ومابعدها ، الشرح الكبير: ١ / ٣٥٨ ـ ٣٦١ ، المهذب: ١ / ١٠٢ ، المغنى: ٢ / ٢٥٥ ومابعدها ، المجموع: ٤ / ٢١٣ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) الذراع : أربعة وعشرون أصبعاً كا ذكر الشافعية والحنابلة ، أو ٣٢ أصبعاً كا بينا في جدول المقاييس ، والذراع : ٢٦,٢ سم ، والاصبع : ست شعيرات معتدلات ، وتساوي ١,٩٢٥ سم .

برد ، من مكة إلى عُسُفان »(١) وماروي عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنها : كانـا يصليـان ركعتين ويفطران في أربعـة بُرُد ، فمـافـوق ، ولأن في هـذا القــدر تتكرر مشقة الشد والترحال ، وفيا دونه لاتتكرر .

وهذه المسافة عند الشافعية محددة تماماً ، فيضر نقص المسافة مها قل . وهي تقريباً لاتحديداً عند الحنابلة والمالكية ، فلايضر عند الحنابلة نقصان المسافة عن هذا المقدار بشيء قليل كيل أو ميلين ، ولايضر عند المالكية نقصان ثمانية أميال .

واستثنى المالكية خلافاً لغيرهم ( الجمهور ) من هذه المسافة أهل مكة ومنى ومزدلفة والمُحَصَّب إذا خرجوا في الحج للوقوف بعرفة ، فإنه عملاً بالسنة يسن لهم القصر في الذهاب والإياب إذا بقي عليه شيء من أعمال الحج التي تؤدى في غير وطنهم ، وإلا بأن وصلواً وطنهم أقموا الصلاة .

وناقش ابن قدامة (٢) أدلة الجمهور: بأنه روي عن ابن عباس وابن عمر خلاف المذكور، وأنه معارض لظاهر القرآن؛ لأن ظاهره إباحة القصر لكل من ضرب في الأرض بدون تحديد مسافة، وأنه مخالف لسنة النبي عَلِيليّة ، قال أنس: « إن رسول الله عَلِيليّة كان إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال، أو ثلاثة فراسخ، صلى ركعتين »(١) ، وقال ابن قدامة في نهاية نقاشه: الحجة مع من أباح القصر لكل مسافر، إلا أن ينعقد الإجماع على خلافه.

<sup>(</sup>١) رواه الدارقطني عن ابن عبـاس ، وروي موقوفاً على ابن عبـاس ، قـال الخطـابي : هو أصح الروايتين عن ابن عمر . وقول الصحابي عند الحنابلة حجة ، خصوصاً إذا خالف القياس .

<sup>(</sup>٢) المغني : ٢ / ٢٥٧ ومابعدها .

<sup>(</sup>٣) رواه أحمد ومسلم وأبو داود عن شعبة عن يحيى بن يزيد الهنائي أنه سأل أنساً . . والتردد بين الأميال والفرسخ شك من الراوي : شعبة ( نيل الأوطار : ٣ / ٢٠٥ ) .

#### الثاني ـ نوع السفر الذي تقصر فيه الصلاة:

قال الحنفية (): يجوز القصر في كل سفر، سواء أكان قربة أم مباحاً أم معصية ، فيجوز القصر لقاطع الطريق ونحوه بمن كان عاصياً بسفره ؛ لأن القبح المجاور لشيء مشروع لا يعدم المشروعية ، والقبح المجاور : هو ما يقبل الانفكاك كالبيع وقت النداء لصلاة الجمعة ، فإنه قبّح لترك السعي ، وهو قابل للانفكاك ، إذ قد يوجد ترك السعي للجمعة ، بدون البيع ، وبالعكس ، فكذا السفر ، فإنه يكن قطع الطريق والسرقة مثلاً بلاسفر ، وبالعكس . أما القبح لعينه كالكفر ، أو القبح شرعاً كبيع الحر ، فإنه يعدم المشروعية . ودليلهم بعبارة أخرى على أن العاصي والمطيع في سفرهما سواء في الرخصة : هو إطلاق النصوص وهو : « وإذا ضربتم في الأرض . . » ولأن نفس السفر ليس بمعصية ، وإغا المعصية ما يكون بعده أو يجاوره ، فلا يؤثر على رحصة القصر .

وقال الجمهور غير الحنفية (٢): لاتباح الرخص الختصة بالسفر من القصر والجمع والفطر والمسح ثلاثاً والصلاة على الراحلة تطوعاً في سفر المعصية كالإباق ، وقطع الطريق ، والتجارة في الخر والحرمات ، وهذا هو العاصي بسفره أي الذي أنشأ سفراً لأجل المعصية أو يقصد محلاً لفعل محرم ، فلايقصر الصلاة ، ويحرم عليه القصر ؛ لأن السفر سبب الرخصة ، فلاتناط بالمعصية ، فيكون المبدأ عندهم : « الرخص لاتناط بالمعاصي » حتى أكل الميتة ، لقوله تعالى : ﴿ فمن اضطر غير باغ ولاعاد ، فلاإثم عليه ﴾ أباح الأكل إن لم يكن عادياً ولاباغياً ، فلايباح لباغ ولاعاد ، ولأن الترخص شرع للإعانة على تحصيل المقصد المباح توصلاً إلى

<sup>(</sup>١) الدر الختار : ١ / ٧٣٣ ، ٣٣٦ ، تبيين الحقائق : ١ / ٢١٥ ومابعدها ، فتح القدير : ١ / ٤٠٥ ومابعدها .

 <sup>(</sup>۲) بداية المجتهد: ١/ ١٦٣، الشرح الصغير: ١/ ٤٧٧، مغني المحتماج: ١/ ٢٦٨، اللهـذب: ١/ ١٠٢، المغنى: ٢ / ٢٦١ ومابعدها، ٨/ ٩٥٧، كشاف القناع: ١ / ٥٩٦، ٦ / ١٩٤.

المصلحة ، فلو شرع ههنا ، لشرع إعانة على المحرم ، تحصيلاً للمفسدة ، والشرع منزه عن هذا .

وذكر المالكية أنه يكره القصر للاهِ بالسفر .

أما العاصي في السفر: وهو الذي قصد سفراً لغرض مشروع ، لكنه ارتكب في أثناء السفر معصية كزنا أو سرقة أو غصب ، أو قذف أو غيبة ، فيجوز له الترخص من قصر وغيره ؛ لأنه لم يقصد السفر لذلك أي للمعصية ، وإنما لغرض مشروع ، فهو كالمقيم العاصي .

قال النووي الشافعي : لو أنشأ امرؤ سفراً مباحاً ثم جعله معصية فلاترخص في الأصح ، ولو أنشأه عاصياً ثم تاب ، فمنشئ للسفر من حين التوبة .

#### الثالث ـ الموضع الذي يبدأ منه المسافر بالقصى ـ أول السفر:

لاتكفي نية السفر لقصر الصلاة قبل مباشرة السفر وتجاوز حدود البلد ، بل لابد من مباشرة السفر حتى يحق له القصر والفطر ، وقد اتفق الفقهاء (۱) على أن أول السفر الذي يجوز به القصر ونحوه : هو أن يخرج المسافر من بيوت البلد التي خرج منها و يجعلها وراء ظهره ، أو يجاوز العمران من الجانب الذي خرج منه ، وإن لم يجاوزها من جانب آخر ؛ لأن الإقامة تتعلق بدخولها ، فيتعلق السفر بالخروج عنها ، لقوله تعالى : ﴿ وإذا ضربتم في الأرض ، فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ﴾ ولايكون ضارباً في الأرض حتى يخرج . وسيأتي تفصيل المذاهب في هذا الموضوع .

ولايُم صلاته حتى يدخل أول بيوت البلد الذي يقصده للإقامة فيه .

<sup>(</sup>۱) الكتاب مع اللباب: ١ / ١٠٧ ، مراقي الفلاح: ص ٧١ ، فتح القدير: ١ / ٢٩٦ ، بداية المجتهد: ١ / ١٦٢ ، الشرح الصغير: ١ / ٢٩٦ ومابعدها ، مغني المحتاج: ١ / ٢٦٣ ومابعدها ، المهذب: ١ / ١٠٢ ، المغني: ٢ / ٢٩٦ . ٢٦١ . ٢٩١ . ٢٦١ . ٢٩١ . ٢٦١ .

ولايزال المسافر على حكم السفر حتى ينوي الإقامة مدة معينة سنذكرها . الرابع ـ مقدار الزمان الذي يقصى فيه إذا أقام المسافر في موضع:

يظل للمسافر حق القصر مالم ينو الإقامة في بلد مدة معينة ، وقد اختلف الفقهاء على رأيين في تقدير هذه المدة (١) .

فقال الحنفية : يصير المسافر مقياً ، ويمتنع عليه القصر إذا نوى الإقامة في بلد خمسة عشر يوماً ، فصاعداً ، فإن نوى تلك المدة ، لزمه الإتمام ، وإن نوى أقل من ذلك قصر .

ودليلهم: القياس على مدة الطهر للمرأة؛ لأنها مدتان موجبتان العودة إلى الأصل، فإن مدة الطهر توجب إعادة ماسقط بالحيض، والإقامة توجب إعادة ماسقط بالسفر، فكما قدر مدة الطهر بخمسة عشر يوماً، فكذلك يقدر أدنى مدة الإقامة. وهذا التقدير مأثور عن ابن عباس وابن عمر، قالا: إذا دخلت بلدة وأنت مسافر، وفي عزمك أن تقيم بها خمسة عشر يوماً، فأكمل الصلاة، وإن كنت لاتدري متى تظعن فاقصر.

وإن كان ينتظر قضاء حاجة معينة ، له القصر ولو طال الترقب سنين ، فن دخل بلداً ، ولم ينو أن يقيم فيه خمسة عشر يوماً ، وإنما يترقب السفر ، ويقول : أخرج غداً أو بعد غد مثلاً ، حتى بقي على ذلك سنين ، صلى ركعتين أي قصر ؛ لأن ابن عمر أقام بأذربيجان ستة أشهر ، وكان يقصر ، وروي عن جماعة من الصحابة مثل ذلك .

<sup>(</sup>۱) فتح القدير مع العناية : ١ / ٣٩٧ ومابعـدها ، اللبـاب : ١ / ١٠٧ ومـابعـدها ، بـدايـة المجتهـد : ١ / ٦٣ ومابعـدها ، الشرح الصغير : ١ / ١٠٣ ، كشـاف القنـاع : ١ / ٢٦٤ ومابعدها ، المهـذب : ١ / ١٠٣ ، كشـاف القنـاع : ١ / ٢٠٥ ، القرانين الفقهية : ص ٨٥ ، الشرح الكبير : ١ / ٣٦٤ .

وإذا دخل العسكر أرض الحرب ، فنووا الإقامة بها خمسة عشر يوماً ، أو حاصروا فيها مدينة أو حصناً ، قصروا ، ولم يتوا الصلاة ، لعدم صحة النية ؛ لأن الداخل قلق غير مستقر ، فهو متردد بين أن يَهزِم العدو فيَقر ، أو يُهزَم من عدوه فيفر . وهذا موافق لمذهب المالكية أيضاً .

وقال المالكية والشافعية: إذا نوى المسافر إقامة أربعة أيام بموضع ، أتم صلاته ؛ لأن الله تعالى أباح القصر بشرط الضرب في الأرض ، والمقيم والعازم على الإقامة غير ضارب في الأرض ، والسنة بينت أن مادون الأربع لايقطع السفر ، ففي الصحيحين : « يقيم المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثاً » وأقام النبي عَلَيْتُهُ بمكة في عرته ثلاثاً يقصر (۱) .

وقدر المالكية المدة المذكورة بعشرين صلاة في مدة الإقامة ، فإذا نقصت عن ذلك قصر .

ولم يحسب المالكية والشافعية يومي المدخول والخروج على الصحيح عند الشافعية ؛ لأن في الأول حط الأمتعة ، وفي الثاني الرحيل ، وهما من أشغال السفر .

وقال الحنابلة: إذا نوى أكثر من أربعة أيام أو أكثر من عشرين صلاة ، أتم ، لحديث جابر وابن عباس أن النبي عَلَيْكُ قدم مكة صبيحة رابعة ذي الحجة ، فأقام بها الرابع والخامس والسادس ، وصلى الصبح في اليوم الشامن ، ثم خرج إلى منى ، وكان يقصر الصلاة في هذه الأيام ، وقال أنس : « أقنا بمكة عشراً نقصر

<sup>(</sup>١) راجع نيل الأوطار : ٣ / ٢٠٧ ومابعدها . أما حديث الصحيحين فهو أن النبي ﷺ حرم الإقامة بمكة على اللهاجرين ، ثم رخص لهم أن يقيبوا ثلاثة أيام ( الجموع : ٤ / ٢٤٣ ) .

الصلاة »(۱) ، قال ابن حجر في الفتح : ولاشك أنه خرج من مكة صبح الرابع عشر ، فتكون مدة الإقامة بمكة ونواحيها عشرة أيام بلياليها ، كا قال أنس ، وتكون مدة إقامته بمكة أربعة أيام ، لاسواها ، لأنه خرج منها في اليوم الثامن ، فصلى بنى .

ويحسب من المدة عند الحنابلة يوم الدخول والخروج .

فإن كان ينتظر قضاء حاجة يتوقعها كل وقت أو يرجو نجاحها أو جهاد عدو أو على أهبة السفر يوماً فيوماً ، جاز له القصر عند المالكية والحنابلة ، مها طالت المدة ، مالم ينو الإقامة ، كا قرر الحنفية .

وقال الشافعية : له القصر ثمانية عشر يوماً غير يومي الدخول والخروج ؛ لأنه على الله ع

# ثالثاً ـ شروط القصر:

اشترط الفقهاء لصحة القصر الشروط الآتية (٢):

١ - أن يكون السفر طويلاً مقدراً بمسيرة مرحلتين أو يومين أو ستة عشر فرسخاً عند الجمهور، أو ثلاث مراحل أو ثلاثة أيام بلياليها عند الجنفية، على الخلاف السابق بيانه.

<sup>(</sup>١) متفق عليهما ( المصدر السابق ) .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود عن عمران بن حصين ، والترمذي وحسنه ، وإن كان في سنده ضعيف ؛ لأن له شواهد تجبره كا قال ابن حجر . ورويت رواية الثانية عشر على التسعة عشر مع كونها أصح ، لأن الأولى عن عمران سلية من الاضطراب ، والأخرى عن ابن عباس مضطربة ، ففيها تسعة عشر ، وسبعة عشر .

<sup>(</sup>٢) تبيين الحقائق: ١ / ٢٠٩ ـ ٢١٦ ، القوانين الفقهية : ص ٨٤ ـ ٨٥ ، الشرح الصغير: ١ / ٤٨٦ ، مغني المحتاج : ١ / ٢٦٦ ـ ٢١٦ ، المهذب : ١ / ٢٠٦ ـ ٢٠٦ ، الحضومية : ص ٧٦ ومابعدها ، كشاف القناع : ١ / ٥٩٣ ـ ١٠٣ ، مراقي الفلاح : ص ٧١ .

٢ ـ أن يكون السفر مباحاً غير محرم أو محظور كالسفر للسرقة أو لقطع الطريق ، ونحو ذلك ، في رأي الجمهور غير الحنفية . فإن قصر المرء في سفر المعصية لاتنعقد صلاته عند الشافعية والحنابلة ؛ لأنه فعل ما يعتقد تحريمه كمن صلى وهو يعتقد أنه محدث ، ويصح القصر مع الإثم عند المالكية .

ولايقصر عند الحنابلة لسفر مكروه ، ويقصر عند المالكية والشافعية .

ويرى الحنفية: أنه يجوز القصر في السفر المحرم والمكروه والمباح كابينا ويقصر لسفر التجارة والتنزه والتفرج، ولزيارة المساجد والآثار، والقبور، وهو الصحيح عند الحنابلة في زيارة القبور.

٣ \_ مجاوزة العمران من موضع إقامته : كابينا ، وللفقهاء تفريعات في توضيح هذا الشرط .

فقال الحنفية (۱) : أن يجاوز بيوت البلد التي يقيم فيها من الجهة التي خرج منها ، وإن لم يجاوزها من جانب آخر . وأن يجاوز كل البيوت ولو كانت متفرقة متى كان أصلها من البلد ، وأن يجاوز ماحول البلد من مساكن ، والقرى المتصلة بالبلد . ويشترط أن يجاوز الساحة ( الفناء ) المتصلة بموضع إقامته : وهو المكان المعد لصالح السكان كركض الدواب ودفن الموتى وإلقاء التراب .

ولا يشترط أن تغيب البيوت عن بصره ، ولامجاوزة البيوت الخربة ، ولا مجاوزة البساتين ؛ لأنها لاتعتبر من العمران ، وإن اتصلت بالبناء أو سكنها أهل الملدة .

وإذا كان ساكناً في الأخبية ( الخيام ) فلابد من مجـاوزتهـا ، وإذا كان مقيـاً

<sup>(</sup>١) رد المحتار : ١ / ٧٣٢ وما بعدها .

على ماء أو محتطب فلابد من مفارقته ، مالم يكن المحتطب واسعاً جداً ، والنهر بعيد المنبع أو المصب ، وإلا فالعبرة بمجاوزة العمران .

وقال المالكية(١): المسافر إما حضري ، أو بدوي ، أو جبلي .

فالحضري: الساكن في مدينة أو بلد أو قرية ولو لاجمعة فيها ، لايقصر إلا إذا جاوز بنيانها والفضاء الذي حولها والبساتين المتصلة بها ولو حكماً: بأن يرتفق أو ينتفع سكانها بها بنار أو خبز أو طبخ ، والمسكونة بأهلها ولو في بعض العام . ولايشترط مجاوزة المزارع والبساتين المنفصلة ، أو غير المسكونة في وقت من العام .

والبدوي : ساكن البادية أو الخيام ، لايقصر إلا إذا جاوز جميع خيام أو بيوت القبيلة أو القبائل المتعاونة فيا بينها ، ولو كانت متفرقة ، حيث جمعهم اسم الحي والدار(٢) ، أو الدار فقط .

والجبلي : ساكن الجبال يقصر إذا جاوز محله أو مكانه .

وساكن القرية التي لابساتين فيها مسكونة : يقصر إذا جاوز بيوت القرية والأبنية الخراب التي في طرفها .

وساكن البساتين: يقصر بجرد انفصاله عن مسكنه، سواء أكانت تلك البساتين متصلة بالبلد أم منفصلة عنها.

وقال الشافعية (١) : إن كان للبلد أو القرية سور ، فأول السفر مجاوزة السور ، وإن كان وراءه عمارة في الأصح .

<sup>(</sup>١) الشرح الكبير مع الدسوقي : ١ / ٣٥٩ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) المراد بالحي : القبيلة ، والمراد بالدار : المنزل الذي ينزلون فيه ، والحلة والمنزل بمعني واحد .

<sup>(</sup>٣) مغني المحتاج : ١ / ٢٦٣ ومابعدها .

وإن لم يكن للبلد أو القرية سور: فأول السفر مجاوزة آخر العمران ، وإن تخلله نهر أو بستان أو خراب ، حتى لايبقى بيت متصل أو منفصل عن محل الإقامة ، ولايشترط مجاوزة الخراب المهجور الخارج عن العمران ؛ لأنه ليس محل إقامة ، كا لايشترط مجاوزة البساتين والمزارع ، وإن اتصلت بما سافر منه . ولابد من مجاوزة المقابر المتصلة بالقرية التي لاسور لها .

وساكن الخيام: يقصر إن جاوز الحِلَّة ، أي البيوت التي يجتمع أهلها فيها للسمر ، ويستعير بعضهم من بعض ، سواء أكانت مجتمعة أم متفرقة ، وجاوز أيضاً مرافق الخيام كمطرح الرماد وملعب الصبيان ومرابط الخيل ؛ لأنها معدودة من مواضع إقامتهم .

ويعتبر مع مجاوزة المرافق مجاوزة عرض الوادي إن سافر في عرضه ، ومجاوزة المهبط إن كان في ربوة ( مرتفع ) ، والمصعد إن كان في وَهْدة ( منخفض ) ، هذا إن اعتدلت الثلاثة ( الوادي والمهبط والمصعد ) ، فإن اتسعت اكتفي بمجاوزة الحلة عرفاً .

وساكن غير الأبنية والخيام يبتدئ سفره بمجاوزة محل رحله ومرافقه . هذا كله في سفر البر ، أما السفر في البحر : فيبتدئ من أول تحرك أو جري السفينة أو الزورق ، فإن جرت السفينة محاذية للأبنية التي في البلدة فلابد من مجاوزة تلك الأبنية .

وينتهي السفر بوصوله سور وطنه ، أو عمرانه إن كان غير مسور .

وقال الحنابلة (۱) : يقصر المسافر إذا فارق خيام قومه ، أو بيوت قريته العامرة ، سواء أكانت داخل السور أم خارجه ، بما يعد مفارقة عرفاً ؛ لأن الله

<sup>(</sup>١) المغني : ٢ / ٢٦١ ، كشاف القناع : ١ / ٥٩٨ .

تعالى إنما أباح القصر لمن ضرب في الأرض ، وسواء اتصل بها بيوت خربة او صحراء ، فإن اتصل بالبيوت الخربة بيوت عامرة أو بساتين يسكنها أهلها ولو ضيفاً مثلاً وقت النزهة ، فلايقصر إلا بمفارقة الجميع من الخراب والعامر والبساتين المسكونة .

ولو كان للبلد محال ، كل محلة منفردة عن الأخرى ، كبغداد في الماضي ، فتى خرج من محلته ، أبيح له القصر إذا فارق أهله . وإن كان بعضها متصلاً ببعض كاتصال أحياء المدن المعاصرة ، لم يقصر حتى يفارق جميعها .

ولو كانت قريتان متدانيتين ( متقاربتين ) ، واتصل بناء إحداها بالأخرى ، فها كالواحدة ، وإن لم يتصل بناؤها ، فلكل قرية حكم نفسها .

والملاح الذي يسير بسفينته وليس له بيت سوى سفينته ، فيها أهله وتنوره وحاجته ، لايباح له الترخص .

٤ - أن يقصد من ابتداء السفر موضعاً معيناً ، ويعزم أن يقطع مسافة القصر من غير تردد فلاقصر ولافطر لهائم : وهو من خرج على وجهه لايدري أين يتوجه ، ولالمن خرج يطلب آبقاً أو حيوانا هارباً ، أو غرياً يرجع متى وجده ، ولالسائح لايقصد مكاناً معيناً ، كا لاقصر لمن طاف الأرض كلها من غير قصد إلى قطع مسافة القصر المطلوبة ؛ لأنه لم يقصد قطع المسافة ، وكذلك لايقصر عند الجهور إذا نوى قطع المسافة ونوى الإقامة أثناءها بما يقطع السفر ، كا سنبين .

وقال الحنفية : له أن يقصر حتى يقيم بالفعل ، ولاتضر نية الإقامة السابقة ، وهذا هو المعقول الأولى بالاتباع .

ه ـ الاستقلال بالرأي : فمن كان تابعاً غيره ممن هو مالك أمره كالزوجة مع
 زوجها ، والجندي مع أميره ، والخادم مع سيده والطالب مع أستاذه ، ولا يعرف

كل واحد منهم مقصده ، لا يقصر ؛ لأن شرط قصد موضع معين لم يتحقق . وهذا الشرط عند الشافعية مقيد بما قبل قطع مسافة القصر ، فإن قطعوا مسافة القصر ، قصروا ، وإن لم يقصر المتبوعون لتيقن طول سفرهم .

وأضاف الشافعية : أن التابع إن نوى الرجوع من سفره متى تخلص من التبعية ، كالجندي إذا شطب اسمه ، والخادم إذا ترك الخدمة ، لا يقصر حتى يقطع مسافة القصر وهي المرحلتان أو اليومان .

أما عند الحنفية فهذا الشرط مطلق ، فليس للتابع القصر مالم ينو متبوعه السفر . ولا يلزم التبع بإتمام الصلاة إلا إن علم بنية المتبوع الإقامة في الأصح ، فلو صلى مخالفاً له قبل علمه صحت في الأصح .

٦ - ألا يقتدي من يقصر بمقيم أو بمسافر يتم الصلاة ، أو بمشكوك السفر عند الشافعية والحنابلة : فإن فعل ذلك وجب عليه إتمام الصلاة ، ولو اقتدى به في التشهد الأخير.

لكن الحنفية لم يجيزوا اقتداء المسافر بالمقيم إلا في الوقت ، فيتم صلاته ؛ لأن فرضه يتغير من اثنين إلى أربع . أما بعد خروج الوقت فلا يجوز له الاقتداء بالمقيم ؛ لأن فرضه استقر في ذمته ركعتين فقط ، فلا يتغير فرضه إلى أربع بعد خروج الوقت ، فإن خالف واقتدى به بطلت صلاته .

٧- أن ينوي القصر عند الإحرام بالصلاة: وهذا شرط عند الشافعية والحنابلة؛
 لأن الأصل الإتمام، وإطلاق النية ينصرف إليه، فكان لابد من نية القصر.

واكتفى المالكية باشتراط نية القصر في أول صلاة يقصرها في السفر ، ولايلزم تجديدها فيا بعدها من الصلوات كنية الصيام أول رمضان ، فإنها تكفي عن باقي الشهر .

أما الحنفية : فاكتفوا بنية السفر قبل الصلاة ، فتى نوى السفر ، كان فرضه القصر ركعتين ، فلاينويه عند الإحرام لكل صلاة .

٨ ـ البلوغ : شرط عند الحنفية ، فلايقصر الصبي الصلاة في السفر . ولم
 يشترطه جمهور الفقهاء ، فيصح للصبي القصر ؛ لأن كل من له قصد صحيح ،
 ونوى سفراً يبلغ المسافة المقررة يقصر .

٩ \_ اشترط الشافعية : أن يدوم سفره من أول الصلاة إلى آخرها : فإن انتهت به سفينته إلى محل إقامته ، أو سارت به منها ، أو شك هل نوى الإقامة ، أو هل هذه البلدة التي وصلها هي بلده أو لا ، وهو في أثناء الصلاة في الجميع ، أتم صلاته ، لزوال سبب الرخصة ، أو الشك في زواله .

#### خلاصة آراء الفقهاء في شروط القصر:

مذهب الحنفية: يقصر من نوى السفر، وقصد موضعاً معيناً، ولو عاصياً بسفره، متى جاوز بيوت محل إقامته، وجاوز مااتصل به من فناء البلد، والفناء: المكان المعد لمصالح البلد، كركض الدواب ودفن الموتى. كا يشترط أن يجاوز ربض البلد: وهو ماحول المدينة من بيوت ومساكن، فإنه في حكم المصر، وكذا يشترط في الصحيح مجاوزة القرى المتصلة بربض البلد.

ويشترط لصحة نية السفر ثلاثة أمور:

الاستقلال بالحكم على الأوضاع من إقامة وسفر ، والبلوغ ، وعدم نقصان السفر عن ثلاثة أيام .

#### مذهب المالكية : شروط القصر ستة :

طول السفر وهي ثمانية وأربعون ميلاً على المشهور ، وأن يعزم من أول سفره على قطع المسافة من غير تردد ، وأن يقصد جهة معينة ، وأن يكون السفر

باحاً ، وأن يجاوز البلد ومايتصل به من الأبنية والبساتين المعمورة ، وألا يعزم في خلال سفره على إقامة أربعة أيام بلياليها .

# مذهب الشافعية : شروط القصر ثمانية :

أن يكون السفر طويلاً وهو ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية (١) ، أو مرحلتان وهما سير يومين بلاليلة معتدلين ، أو ليلتين بلايوم معتدلتين ، أو يوم وليلة معتدلين ، بسير الأثقال ، والبحر كالبر ؛ وقصد موضع معين أول سفره ليعلم أنه طويل ، فيقصر أو لا ؛ وأن يكون السفر مباحاً فلاقصر لعاص بسفره ، ولالناشزة من زوجها ؛ والعلم بجواز القصر ، فلو قصر جاهلاً به لم تصح صلاته لتلاعبه ؛ وأن ينوي القصر في الإحرام للصلاة ؛ وأن يتحرز عما ينافي نية القصر في أثناء دوام الصلاة ، كنية الإتمام ، فلو نواه بعد نية القصر أتم ؛ وألا يقتدي ولو لحظة بمتم ولا بشكوك السفر ولا يإمام محدث ، فإن اقتدى به في أي جزء من صلاته ، لزمه الإتمام ، لخبر الإمام أحمد بإسناد صحيح عن ابن عباس : « سئل : مابال المسافر يصلي ركعتين إذا انفرد ، وأربعاً إذا ائتم بقيم ؟ فقال : تلك السنة » .

ويشترط أخيراً كونه مسافراً في جميع صلاته ، فلو نوى الإقامة فيها ، أو بلغت سفينته دار إقامته ، أتم .

#### مذهب الحنابلة : شروط القصر ثمانية :

إذا كان السفر طويلاً وهو ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية ؛ وواجباً أو مباحاً ؛ وأن يجاوز بيوت قريته ، ويجعلها وراء ظهره بما يعد مفارقة عرفاً ، وأن ينوي سفراً يبلغ تلك المسافة ، والمعتبر نية المسافر سفر المسافة ، لاحقيقتها ، فن نوى ذلك قصر ، ولو رجع قبل استكمال المسافة ؛ وأن يقصد موضعاً معيناً في ابتداء

<sup>(</sup>١) الهاشمية : هي المنسوبة لبني أمية .

السفر ؛ وأن ينوي القصر عند أول الصلاة ؛ وألا يقتدي بمقيم ولابمشكوك في سفره ولابمن تلزمه إعادة الصلاة كن يقتدي بمقيم يحدث في أثناء الصلاة ، فيلزمه إعادتها تامة ؛ لأنها وجبت عليه تامة في الابتداء ، فلا يجوز أن تعاد مقصورة ؛ وكونه مسافراً في جميع الصلاة ، كا قال الشافعية .

# رابعاً \_ اقتداء المسافر بالمقيم وبالعكس:

اقتداء المسافر بالمقيم: اتفق الفقهاء (١) على أنه يجوز اقتداء المسافر بالمقيم، مع الكراهة عند المالكية، لخالفة المسافر سنته من القصر، وعلى أنه إذا اقتدى المسافر بالمقيم، يجب عليه إتمام الصلاة أربعاً، متابعة للإمام، ويتغير فرضه عند الحنفية إلى الأربع، كا يتغير بنية الإقامة.

واشترط الحنفية لجواز الاقتداء بقاء الوقت ، ولو قدر ما يسع التحريمة ، أما عند خروج الوقت فلا يصح اقتداء المسافر بالمقيم ؛ لأن فرضه لا يتغير بعد الوقت ، لانقضاء السبب ، كا لا يتغير عندهم بنية الإقامة .

والدليل على وجوب الإتمام من السنة : هو ماذكرناه عن ابن عباس أنه قيل له : « مابال المسافر يصلي ركعتين في حال الانفراد ، وأربعاً إذا ائتم بمقيم ؟ فقال : تلك السنة »(٦) ، وقال نافع : « كان ابن عمر إذا صلى مع الإمام ، صلاها أربعاً ، وإذا صلى وحده صلاها ركعتين »(٦) ، وقال النبي عَلَيْتُهُ : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فلاتختلفوا عليه » .

<sup>(</sup>۱) الكتاب مع اللباب: ١ / ١٠٩ ، مراقي الفلاح: ص ٧٧ ، الدر الختار: ١ / ٧٤٠ ومابعدها ، فتح القدير: ١ / ٣٩٠ ، الشرح الصغير: ١ / ٢٦٠ ، القوانين الفقهية: ص ٨٤ ، المهـذب: ١ / ٢٠٣ ، مغني المحتاج: ١ / ٢٦٩ ، ٢٦٢ كشاف القناع: ١ / ٢٠٢ ، المغنى: ٢ / ٢٨٤ ، المجموع: ٤ / ٢٣٠ ـ ٢٤٢ .

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد في المسند . وقوله « السنة » ينصرف إلى سنة رسول الله عَلَيْكُ ·

<sup>(</sup>۲) رواه مسلم .

وأضاف الشافعية والحنابلة : أنه لو رعَف الإمام المسافر ، واستخلف غيره ، أتم المقتدون دون الإمام .

اقتداء المقيم بالمسافر: اتفق الفقهاء (۱) أيضاً على أنه يجوز اقتداء المقيم بالمسافر ، مع الكراهة عند المالكية ، لخالفة نية إمامه ، فإذا صلى المسافر بالمقيين ركعتين سلم ، ثم أتم المقيون صلاتهم . ويستحب للمسافر الإمام أن يقول عقب التسليتين : أتموا صلاتكم ، فإني مسافر ، لدفع توهم أنه سها ، ولئلا يشتبه على الجاهل عدد ركعات الصلاة ، فيظن أن الرباعية ركعتان .

وذكر الحنفية أنه ينبغي أن يقول ذلك قبل شروعه في الصلاة ، وإلا فبعد سلامه .

ودليل الجواز: ما رواه عمران بن حصين قال: ما سافر رسول الله عَلِيْلَةٍ سَفَراً إلا صلى ركعتين ، حتى يرجع ، وإنه أقام بمكة زمن الفتح ثمان عشرة ليلة ، يصلي بالناس ركعتين ركعتين ، إلا المغرب ، ثم يقول: يا أهل مكة ، قوموا فصلوا ركعتين أخريين ، فإنا قوم سَفْر »(٢)

وإذا عام الإمام للإتمام سهواً أو جهلاً بعد نية القصر ، سبّح له المأموم ، بأن يقول : سبحان الله ، فإن رجع سجد لسهوه ، وإن لم يرجع فلا يتبعه ، بل يجلس حتى يسلم إمامه .

<sup>(</sup>١) المراجع السابقة ، الكتاب ، مراقي ، الـدر ، فتح القـدير : ص٤٠١ ، القوانين ، الشرح الصغير : ص٤٨٢ ، ٤٨٤ ، المغنى : ص٢٨٦ .

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد وأبو داود ، والترمذي وحسنه ، والبيهقي ، وفي إسناده ضعيف ، وإنما حسن الترمذي حديثه لشواهده ، كما قال الحافظ ابن حجر . وروى مالك في الموطأ مثله عن عمر ، ورجال إسناده أئمة ثقات ( نيل الأوطار : ١٦٦/٣ )

# خامساً ـ ما يمنع القصر:

ينتهي سفر المسافر ، و يمتنع القصر ، و يجب الإتمام بنية الإقامة في موضع أثناء سفره مدة معينة بيناها ( ١٥ يوماً عند الحنفية ، و ٤ أيام عند المالكية والشافعية ، وأكثر من ٤ أيام عند الحنابلة ) ، وبالرجوع فعلاً إلى محل إقامته المعتادة ، وبغيرها من حالات أخرى مقررة في المذاهب .

# ١ ـ أن ينوي المسافر الإقامة مدة معينة:

لما روي عن أبي هريرة أنه «صلى مع النبي عَلَيْتُ إلى مكة في المسير والمقام عكة إلى أن رجعوا ركعتين »(١) وبما أنه لم يحدد النص مدة الإقامة فقد اختلف الفقهاء في تقدير المدة (:

# فقال الحنفية(٢):

عتنع القصر بنية الإقامة ولو في الصلاة مالم يخرج وقتها ولم يكن لاحقاً مدة نصف شهر ( ١٥ يوماً ) كاملة فأكثر ، فإن نوى الإقامة أقل من هذه المدة ولو بساعة ، أو نواها بعد أن خرج الوقت وهو فيها ، أو كان لاحقاً مدركاً الإمام أول الصلاة ، والإمام مسافر ، فأحدث أو نام ، فانتبه بعد فراغ الإمام ، ونوى الإقامة ، لم يتم الصلاة ، وإنما يقصرها ولو بقي سنين مسافراً ؛ لأن الإقامة لا تتحقق بأقل من نصف الشهر ، ولأن الواجب بعد خروج الوقت استقر في الذمة كا هو في الوقت ، ولأن اللاحق في الحكم كأنه خلف الإمام .

ولا تمنع نية الإقامة القصر إلا بشروط أربعة :

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود الطيالسي في مسنده ( نيل الأوطار : ٢٠٧/٣ )

<sup>(</sup>٢) الدر الختار ورد الحتار : ٧٢٦/١ ـ ٧٢٨ ، الكتاب مع اللباب : ١٠٧/١ ـ ١٠٨

الأول ـ أن يترك السير بالفعل : فلو نوى الإقامة وهو ما يزال مسافراً يسير ، لا يكون مقيماً ، ويجب عليه القصر .

الثاني ـ أن يكون موضع الإقامة صالحاً لها كمدينة أو قرية لكل الناس ، أو برية لأهل الخيام ، فلو نوى الإقامة في موضع غير صالح كبحر أو جزيرة مهجورة أو صحراء خالية من الناس ، قصر .

الثالث ـ أن يكون الموضع واحداً غير متعدد : فلو نوى الإقامة خمسة عشر يوماً ببلدتين مستقلتين كمكة ومنى ، لم تصح نيته ويقصر ؛ إذ لابد من نية الإقامة تلك المدة في موضع واحد .

الرابع - أن يكون ناوي الإقامة مستقلاً بالرأي : أما لو كان تابعاً لغيره كالمرأة والخادم وإن نوى الإقامة ، فيقصر ولا يتم ، إلا إن علم نية متبوعه الإقامة في الأصح ، فيتم الصلاة مثله ، كا سبق .

ومن ترقب السفر غداً أو بعده ، أو انتظر قادماً أو قافلة مثلاً مالم يعلم تأخرها نصف شهر ، أو كان مع العسكر الذين نووا الإقامة في دار الحرب ، أو حاصر حصناً في دار الحرب ، قصر الصلاة ، ولم يتها ، كا بينا سابقاً .

# وقال المالكية(١):

عتنع القصر بنية الإقامة أربعة أيام صحاح غير يومي الدخول والخروج ، تستلزم عشرين صلاة ، وإلا فلا ، أو العلم بإقامة الأربعة الأيام عادة في محل ما ، بأن كانت عادة القافلة أن تقيم في ذلك الحل أربعة أيام ، فإنه يتم . فإن لم تجب عليه العشرون صلاة ، كأن دخل بلداً قبل فجر السبت مثلاً ، ونوى الإقامة إلى

<sup>(</sup>١) الشرح الكبير : ٣٦٤/١ ، الشرح الصغير : ٣٦٤/١ ، القوانين الفقهية : ص٨٥ .

غروب يوم الثلاثاء ، وخرج قبل العشاء ، قصر ، ولم ينقطع حكم سفره ؛ لأنه وإن كانت الأربعة الأيام صحاحاً ، إلا أنه لم يجب عليه عشرون صلاة .

وإن لم يقم أربعة أيام كأن دخل بلداً قبل العصر ولم يكن صلى الظهر، ونوى الارتحال بعد صبح اليوم الخامس، لم ينقطع حكم سفره ؛ لأنه وإن وجب عليه عشرون صلاة ، إلا أنه لم يقم إلا ثلاثة أيام صحاح .

فلابد من الأمرين أو الشرطين معاً : إقامة أربعة أيام صحاح ، ووجوب عشرين صلاة .

ومن أقام لحاجة متى قضيت سافر ، فلا ينقطع القصر ، ولو طالت المدة ، إلا إذا علم أنها لا تقضى حاجته إلا بعد الأربعة الأيام . ومثله من لم ينو الإقامة وأقام مدة طويلة ، له أن يقصر .

ومن نوى الإقامة وهو في الصلاة ، قطع الصلاة ، وندب أن يشفع إن صلى ركعة بسجدتيها ، ولا تجزئ صلاة تامة إن أتمها ، ولا مقصورة إن قصرها . وإن نوى الإقامة بعد الفراغ من الصلاة ، أعادها بوقت اختياري أي وقتها المعتاد .

ولا يشترط في محل الإقامة : أن يكون صالحاً للإقامة فيه . ويستثنى من نية الإقامة حالة العسكر في دار الحرب الذي ينوي إقامة أربعة أيام فأكثر ، فلا ينقطع حكم سفره ، ويقصر .

# وقال الشافعية(١):

يمتنع القصر إذا نوى المسافر إقامة أربعة أيام تامة بلياليها ، أو نوى الإقامة

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج : ٢٦٤/١ وما بعدها .

مطلقاً ، غير يومي الدخول والخروج ، على الصحيح ، بموضع صالح للإقامة أو غير صالح كصحراء على الأصح ، فإن نوى أقل من أربعة أيام ، قصر . وإن كانت له حاجة وجزم بأنها لا تقضى في أربعة أيام ، أتم ولم يقصر ، سواء نوى الإقامة أم لا .

أما إن أقام ببلد بنية أن يرحل إذا تحققت حاجة يتوقعها كل وقت ، فله القصر إلى ثمانية عشر يوماً ، كما ذكرنا .

# وقال الحنابلة(١):

يتنع القصر لو نوى المسافر إقامة مطلقة بأن لم يحدها بزمن معين ، ولو في مكان غير صالح للإقامة كبادية ودار حرب ، أو نوى إقامة أكثر من عشرين صلاة ، أو أكثر من أربعة أيام مع يومي الدخول والخروج ، وأتم صلاته .

لكن إن أقام لحاجة يتوقع قضاءها ، فله القصر ، ولو استمر سنين ، وهـذا هو رأي الجمهور ، وقصره الشافعية على ثمانية عشر يوماً كا بينا .

# ٢ - العودة إلى محل الإقامة الدائمة ، أو نية العودة :

سأبحث هذه الحالة في ضوء المصطلحات الحديثة للإقامة والوطن بالاعتاد على اصطلاح الفقهاء في الماضي ، والاصطلاحات الحديثة هي ما يلي :

أ ـ الوطن : هو إقلم الدولة التي ينتمي إليها ويحمل جنسيتها بحسب التقسيم الإقليمي للدول المعاصرة . وهذا المفهوم لا صلة له ببحثنا .

ب - محل الإقامة الدائمة : هو محل العمل الذي يسكن فيه ، أو محل المعيشة .

<sup>(</sup>۱) كشاف القناع : ۲۰٥/۱

جـ ـ محل الميلاد: هو البلد الذي ولـ د ونشأ فيـ ه ، وفيـ ه أهلـ ه وعشيرتـ ه ، ويشمل هـ ذين الاثنين عنـ د الحنفيـ ة : الوطن الأصلي إذ هـ و مـ وطن الـ ولادة ، أو التزوج ، أو التوطن .

د ـ محل الإقامة المؤقتة : هو المكان الذي يقيم فيه لفترة زمنية مؤقتة أو لمهمة قد تطول وقد تقصر ، ويقابله عند الحنفية « وطن الإقامة » إذا كانت نصف شهر فأكثر ، ووطن السكني إذا أقام دون نصف شهر .

هـ ـ بلد الزوجة : هو البلد الذي له فيه زوجة إما الزوجة الوحيدة أو الثانية ويدخل تحت مفهوم الوطن الأصلى .

وبحثنا يتردد بين هذه المصطلحات الأربعة الأخيرة .

#### قال الحنفية(١):

الوطن ثلاثة أنواع :

الوطن الأصلي : هو الذي ولد فيه أو تزوج ، أو لم يتزوج وقصد التعيش فيه ، لا الارتحال عنه .

ووطن الإقامة : موضع نوى الإقامة فيه نصف شهر فما فوقه .

ووطن السكنى : هو ما ينوي الإقامة فيه دون نصف شهر ، وهذا لم يعتبره المحققون في حالة تغيير الموطن .

متى يتم المسافر الصلاة عادة ؟ إذا دخل المسافر بلده أي محل إقامته الدائمة ، أتم الصلاة ، وإن لم ينو الإقامة فيه ، كأن دخله لقضاء حاجة ؛ لأنه

<sup>(</sup>۱) اللباب : ۱۰۹/۱ ، مراقي الفلاح : ص۷۳ ، الدر المختار ورد المحتار : ۷۳۷۱ ، ۷۴۲ وما بعدها ، فتح القدير : ۲۰۳/۱ وما بعدها .

معين للإقامة ، وقد زال سبب الرخصة وهو السفر . هذا ان سار مدة السفر ( ٣ أيام بلياليها ) ، وإلا بأن رجع إلى بلده قبل قطع مسافة السفر ، أتم بمجرد نية العودة ، لعدم تحقق السفر الجيز للقصر . وإذا فيجب عليه الإتمام في هاتين الحالتين : العودة للوطن ، ونية العودة قبل قطع مسافة القصر ، فإن عاد بعد قطع مسافة القصر ، يقصر حتى يعود لبلده بالفعل .

### متى يتم المسافر الصلاة ومتى يقصر حالة الانتقال عن الوطن ؟

أ ـ الانتقال عن الوطن الأصلي : يتم الصلاة إذا انتقل من محل الإقامة الدائمة كمركز الوظيفة اليوم إلى موطن آخر له فيه زوجة ، أو إلى محل الميلاد الذي بقي له فيه أهل أي زوجة ، كالريف ، فن كان موظفاً في دمشق مثلاً ثم سافر إلى قريته الأصلية في الريف لزيارة الأهل ( الزوجة ) ، أتم الصلاة ، سواء أكانت المسافة بين مقر العمل أو الوظيفة وبين الريف مسافة القصر أم لا ؛ لأنه في هذه الحالة يكون له موطنان ، وكل منها وطن أصلي له .

فإن لم يبق له أهل في الريف ، وإن بقي فيه عقار (أرض أو دار) ، قصر الصلاة ؛ لأن محل الميلاد وإن كان وطناً أصلياً له ، إلا أنه بطل عثله وهو مقر عله ، وبه يتبين أن الوطن الأصلي للإنسان يبطل إذا هاجر بنفسه وأهله ومتاعه إلى بلد آخر ، فإن عاد إلى بلده الأول لعمل مثلاً ، وجب عليه قصر الصلاة .

كذلك يقصر الصلاة إن عاد إلى بلد مقر الوظيفة ، بعد أن انتقل عنها بكل أهله ، واستوطن بلداً غيرها ؛ لأنه لم يبق له وطناً ، إذ إن الوطن الأصلي يبطل عثله ، دون السفر عنه ، بدليل أنه عليه السلام بعد الهجرة عد نفسه بمكة من المسافرين ، أما لو سافر عنه إلى بلد آخر مدة مؤقتة كأن ترك دمشق إلى حلب ، ثم عاد إليه فيتم الصلاة ؛ لأن الوطن الأصلي لا يبطل حكمه بوطن الإقامة ولا بالسفر ؛ لأن الشيء لا يبطل عا هو دونه ، بل بما هو مثله أو فوقه .

ب ـ الانتقال عن محل الإقامة المؤقتة ( وطن الإقامة ) : من تنقل في البلدان فأقام في بلد نصف شهر مثلاً ، ثم عاد إليه ، قصر الصلاة فيه مالم ينو الإقامة مجدداً نصف شهر ؛ لأن وطن الإقامة يبطل حكمه بمثله ، وبالسفر عنه أي بإنشاء السفر منه ، كا يبطل بالوطن الأصلي .

ولا يبطل وطن الإقامة بإنشاء السفر من غيره ، ما دام المسافر عرّ عليه ، وما دامت المسافة بينه وبين المكان الذي أنشأ السفر منه دون مسافة القصر .

# وقال المالكية(١):

عتنع القصر على المسافر وعليه الإتمام إن عاد إلى بلدته الأصلية التي نشأ فيها وينتسب إليها ، أو مرّ فيها ، أو إلى البلد التي نوى فيها إقامة داعمة ، أو إلى بلد الزوجة التي دخل بها وكانت غير ناشز وإن لم ينو إقامة أربعة أيام ، أو إلى البلد التي نوى فيها الإقامة أربعة أيام فأكثر . أما دخول بلد الزوجة التي لم يدخل بها أو كانت ناشزاً ، فلا يمنع القصر .

أما في أثناء الرجوع ، فإن الرجوع في حقه سفر مستقل ، فإن كان هناك مسافة قصر ، قصر الصلاة ، وإلا فلا ، ويتم الصلاة جينئذ .

و يتنع القصر أيضاً بنية دخوله وطنه أو مكان زوجته في أثناء الطريق ، إن لم يكن بينه وبين المحل المنوي دخوله مسافة القصر الشرعية .

# وقال الشافعية(٢):

الوطن : هو محل الإقامة الدائمة صيفاً وشتاء . ويتنع القصر برجوعه إلى

<sup>(</sup>١) الشرح الكبير: ٢٦٢/١ وما بعدها ، الشرح الصغير: ٤٨٠/١ وما بعدها .

<sup>(</sup>٢) مغني المحتاج : ٢٦٤/١

وطنه ، وإلى موضع نوى الإقامة فيه مطلقاً ، أو أربعة أيام صحيحة ، أو لحاجة لا تنقضي إلا في المدة المذكورة ، كا يمتنع القصر بنية الرجوع إلى وطنه أو بالتردد فيه وهو ماكث غير سائر ، ومستقل غير تابع ، ولو بمحل لا يصلح للاقامة كفازة ، من دون مسافة القصر ، فإن نوى الرجوع وهو سائر أو تابع لغيره كالزوجة لزوجها فيقصر حتى يرجع فعلاً .

وكذلك يقصر إذا كان قاصداً المرور بوطنه فقط دون الإقامة ، كا أنه يقصر في بلد أقام فيها إن كان يتوقع قضاء حاجة كل وقت إلى ثمانية عشر يوماً ، ويقصر أيضاً بالرجوع إلى غير وطنه ( وهو غير محل الإقامة الدائمة ) وإن كان له فيه أهل أو عشيرة ، ولا يقصر بنية الرجوع إلى غير وطنه إذا كان الرجوع لغير حاجة ، فإن كان لحاجة كتطهر فيقصر .

# وقال الحنابلة(١):

من رجع إلى الوطن الذي سافر منه ، أو نوى الرجوع قبل قطع مسافة القصر ، فلا يقصر وإنما يتم الصلاة ، كا إنه يتها إذا مرّ (أي مسافر) بوطنه ، ولو لم يكن له حاجة سوى المرور ؛ لأنه في حكم المقيم إذ ذاك .

أو مر ببلد له فيه امرأة ، ولو لم يكن وطنه ، حتى يفارقه ، لأنه كا سبق في حكم المقيم إذ ذاك .

أو مر ببلد تزوج فيه ، حتى يفارقه ، لحديث عثان ، سمعت النبي عليلة يقول : « من تأهل في بلد ، فليصل صلاة المقيم » وظعاهره : ولو بعد فراق الزوجة ، أما لو كان له به أقارب كأم وأب أو ماشية أو مال ، لم يمتنع عليه القصر ، إذا لم يكن مما سبق .

<sup>(</sup>١) كشاف القناع : ١/٦٠٠

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد

# خلاصة آراء المذاهب في الحالات التي يمتنع فيها القصر ويصبح المسافر فيها في حكم المقيم:

الحنفية (١) : يتنع القصر بنية الإقامة نصف شهر ببلد أو قرية واحدة ، لا ببلدتين لم يعين المبيت بإحداهما ، وبالعودة إلى وطنه ( محل إقامته الدائمة ) ، إن قطع مسافة القصر عن بلده ، وباقتداء المسافر بالمقيم ، وبعدم الاستقلال بالرأي ، وبعدم قصد جهة معينة .

# المالكية (٢): يقطع القصر أحد أمور خمسة:

الأول \_ دخول بلده الراجع هو إليه ، سواء أكانت وطنه أم لا ، وإن لم ينو إقامة أربعة أيام إلا مقياً ببلد إقامة مؤقتة تركه ناوياً السفر ، ثم عاد إليه ، فله القصر .

والمراد ببلده الذي سافر منه: هو وطنه أو محل زوجته الكائن في أثناء المسافة . وإنما كان دخول البلد قاطعاً للقصر ؛ لأن دخول البلد مظنة للإقامة ، فإذا كفت نية الإقامة في قطع القصر ، ففعل الإقامة أولى .

الثاني \_ الرجوع إلى وطنه أو محل زوجته المدخول بها قبل أن يقطع مسافة القصر ، ومجرد الأخذ في الرجوع يقطع حكم السفر .

الثالث ـ دخول وطنه أثناء المرور عليه : بأن كل بمحل آخر غير وطنه ، وسافر منه إلى بلد آخر .

الرابع - نية الإقامة أربعة أيام صحاح تستلزم عشرين صلاة ، أو العلم مسبقاً بإقامة الأربعة الأيام عادة في محل ، اعتادت القافلة أن تقيم فيه .

<sup>(</sup>١) اللباب شرح الكتاب : ١٠٧/١ ـ ١٠٨ ، مراقي الفلاح : ص٧٧ ، الدر المختار : ٧٣٦/١ ـ ٧٣٨

<sup>(</sup>٢) الشرح الكبير : ٢٦٢/١ ـ ٣٦٤ ، الشرح الصغير : ٤٨٠/١ ـ ٤٨١ .

الخامس ـ دخول مكان زوجة دخل بها فقط ؛ لأنه في حكم الوطن . أما دخول مكان الأقارب كأم أو أب ، فلا يقطع السفر ولا يمنع القصر .

الشافعية (۱): عتنع القصر بنية الإقامة أربعة أيام صحيحة ، وبالعودة لوطنه ( محل الإقامة الدائمة ) ، وباقتداء المسافر بالمقيم أو بمشكوك السفر ، وبعدم قصد جهة معينة ، وبعدم الاستقلال بالرأي دون مسافة القصر ، وبسفر المعصية ، وبانقطاع السفر أثناء الصلاة ، وبعدم نية القصر أثناء الإحرام .

الحنابلة (٢): ينع القصر ويجب الإتمام في إحدى وعشرين صورة :

الأولى - مرور المسافر بوطنه ولو لم يكن له حاجة سوى المرور عليه الثانية - المرور ببلد له فيه إمرأة ، ولو لم يكن وطنه

الثالثة - المرور ببلد تزوج فيه ، وقد سبق ذكر هذه الحالات قريباً الرابعة - إن أحرم مقياً في حضر ، ثم سافر .

الخامسة ـ إن دخل عليه وقت صلاة في الحضر، ثم سافر .

السادسة \_ إن أحرم بالصلاة الرباعية في سفر ، ثم أقام ، كراكب سفينة وصلت إلى وطنه أثناء الصلاة ، تغليباً لحكم الحضر .

السابعة والثامنة \_ إن ذكر صلاة حضر في سفر ، أو عكسه : أي صلاة سفر في حضر ، لزمه أن يتم ؛ لأنه الأصل ، فغلّب حكم الحضر .

التاسعة والعاشرة \_ ائتم بمقيم أو بمن يلزمه الإتمام .

الحادية عشرة - ائتم بمن يشك في كونه مسافراً ، أو بمن يغلب على ظنه أنه

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج : ٢٦٧/١ ـ ٢٧١

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع : ٢٠٠/١ \_ ٢٠٠

مقيم ، ولو بان بعدئذ كونه مسافراً ، لعدم الجزم بكونه مسافراً عند الإحرام .

الثانية عشرة \_ أحرم بصلاة يلزمه إتمامها ، ففسدت وأعادها : كمن يقتدي بقيم فيحدث في أثناء الصلاة ، فيلزمه إعادتها تامة ؛ لأنها وجبت عليه أولاً تامة ، فلا يجوز أن تعاد مقصورة .

الثالثة عشرة \_ إن لم ينو القصر عند دخوله الصلاة أي عند إحرامه ، فيلزمه أن يتم ؛ لأنه الأصل ، وإطلاق النية ينصرف إليه .

الرابعة عشرة \_ إن شك في الصلاة : هل نوى القصر أم لا ، ولو تذكر بعديًذ في أثناء الصلاة ، لزمه أن يتم ، لوجود ما أوجب الإتمام في بعضها ، فغلب ؛ لأنه الأصل .

الخامسة عشرة - إن تعمد ترك صلاة أو بعضها في سفر ، بأن أخرها بلا عذر ، حتى خرج وقتها ، فيلزمه أن يتم ، قياساً على السفر الحرَّم ، لأنه صار عاصياً بتأخيرها متعمداً من غير عذر .

السادسة عشرة \_ العزم على قلب السفر لمعصية كقطع الطريق ، ونيسة الرجوع في مكان بينه وبين موطنه دون مسافة القصر.

السابعة عشرة \_ إن تاب في الصلاة من سفر المعصية ، لزمه أن يتم ، وكذلك يتم إن قصر معتقداً تحريم القصر ، ولو أنه مخطئ في اعتقاده .

الثامنة عشرة \_ إن نوى المسافر في الصلاة الإتمام ، بعد أن نوى القصر ، أتم وجوباً ؛ لأنه رجع إلى الأصل .

التاسعة عشرة \_ إن نوى إقامة مطلقة : بأن لم يحدها بزمن ، في بلد ، ولو في دار حرب ، أو في بادية لا يقام فيها ، لزوال السفر المبيح للقصر بنية الإقامة .

العشرون ـ إن نوى إقامة أكثر من عشرين صلاة ، أتم .

الحادية والعشرون \_ إن شك في نيته : هل نوى إقامة ما يمنع القصر أم لا ، أتم ؛ لأن الإتمام هو الأصل ، فلا ينتقل عنه مع الشك في مبيح الرخصة .

#### سادساً \_ قضاء الصلاة الفائتة في السفر:

سبق بيانه في بحث قضاء الفوائت ، وأوجز هنا آراء الفقهاء فيه :

#### قال الحنفية والمالكية (١):

من فاتته صلاة في السفر قضاها في الحضر ركعتين ، كا فاتته في السفر ، ومن فاتته صلاة في الحضر قضاها في السفر أربعاً ؛ لأنه بعدما تقرر لا يتغير ؛ ولأن القضاء بحسب الأداء .

# وقال الشافعية والحنابلة(١):

الصلاة الفائتة في الحضر، تقضى أربعاً سواء في السفر أم في الحضر؛ لأن القصر رخصة من رخص السفر، فيبطل بزواله كالمسح ثلاثة أيام، ولأنها ثبتت في ذمته تامة، وفائتة السفر تقضى مقصورة في السفر دون الحضر، في الأظهر عند الشافعية؛ لأنها وجبت في السفر، فينظر إلى وجود السبب.

وقد تعادل في نظري الرأيان ، وللمرء الأخذ بأحدهما ، ويختار بحسب ما يراه أحوط ديناً .

# سابعاً ـ صلاة السنن في السفر:

قال النووي (٢) : قد اتفق الفقهاء على استحباب النوافل المطلقة في السفر ،

<sup>(</sup>۱) فتح القدير : ۲۰۰۱ ، مراقي الفلاح : ص۷۲ ، اللباب : ۱۱۰/۱ ، القوانين الفقهية : ص۷۱ ، الشرح الكبير : ۲٦٣/۱

<sup>(</sup>٢) مغنى المحتاج : ٢٦٣/١ ، المغنى : ٢٨٢/٢ وما بعدها .

<sup>(</sup>٢) نيل الأوطار : ٢١٩/٢ وما بعدها .

واختلفوا في استحباب النوافل الراتبة ، فتركها ابن عمر وآخرون ، واستحبها الشافعي وأصحابه والجمهور .

ودليلهم أولاً - الأحاديث العامة الواردة في ندب مطلق الرواتب ، وحديث صلاته على الضحى في يوم الفتح ، وركعتي الصبح ، حين ناموا حتى طلعت الشمس ، وأحاديث أخر ذكرها أصحاب السنن .

وثانياً \_ القياس على النوافل المطلقة .

وأما ما في الصحيحين عن ابن عمر ، أنه قال : صحبت النبي عَلَيْكُم ، فلم أره يُسبِّح - أي يتنفل - في السفر ، وفي رواية : صحبت رسول الله عَلَيْكُم ، وكان لا يزيد في السفر على ركعتين ، وأبا بكر وعمر وعثان كذلك ، فقال النووي : لعل النبي عَلِيْكُم كان يصلي الرواتب في رحله ، ولا يراه ابن عمر ، فإن النافلة في البيت أفضل ، ولعله تركها في بعض الأوقات تنبيها على جواز تركها .

وقال الحنفية (١) : ويأتي المسافر بالسنن الرواتب إن كان في حال أمن وقرار أي نازلاً مستقراً ، وإلا بأن كان في حال خوف وفرار ، أي في السير ، لا يأتي بها ، وهو الختار .

المطلب الثاني - الجمع بين الصلاتين:

أولاً \_ مشروعية الجمع:

يجوز عند الجمهور غير الحنفية (٢) الجمع بين الظهر والعصر تقديماً في وقت الأولى ، وتأخيراً في وقت الثانية ، والجمعة كالظهر في جمع التقديم ، وبين المغرب

<sup>(</sup>١) الدر المختار : ٧٤٢/١ .

 <sup>(</sup>۲) الشرح الكبير: ١/ ٣٦٨، مغني المحتاج: ١/ ٢٧١ ومابعدها، المهذب: ١/ ١٠٤، كشاف القناع: ٢/
 ٣. المغنى: ٢/ ٢٧١.

والعشاء تقديماً وتأخيراً أيضاً في السفر الطويل كما في القصر ( ٨٩ كم ) .

فالصلوات التي تجمع: الظهر والعصر، والمغرب والعشاء في وقت إحداهما ويسمى الجمع في وقت الصلاة الأولى: جمع التقديم، والجمع في وقت الصلاة الثانية: جمع التأخير، والأفضل عدم الجمع خروجاً من الخلاف، ولعدم مداومة النبي يَرِّيَالِيَّةٍ عليه، ولو كان أفضل لأدامه كالقصر.

ودليل جمع التأخير: الشابت في الصحيحين عن أنس وابن عمر رضي الله عنها ، أما حديث الأول ، فقال أنس: كان رسول الله عليه إذا رحل قبل أن تزيغ - تميل ظهراً - الشمس ، أخر الظهر إلى وقت العصر ، ثم نزل يجمع بينها ، فإن زاغت قبل أن يرتحل صلى الظهر ، ثم ركب(١) .

وأما حديث ابن عمر فهو: أنه استُغيث على بعض أهله ، فجد به السير ، فأخر المغرب حتى غاب الشَّفَق ، ثم نزل ، فجمع بينها ، ثم أخبرهم أن رسول الله على الله على إذا جد به السير (١) .

ودليل جمع التقديم: الصحيح من حديث معاذ رضي الله عنه: أن النبي مواته عنه عنه الله عنه النبي عبد المعرب عجل العشاء فصلاها مع المغرب »(").

وقال الحنفية (٤) : لا يجوز الجمع إلا في يوم عرفة للمحرم بالحج جمع تقديم بين

<sup>(</sup>١) متفق عليه ( نيل الأوطار : ٣ / ٢١٢ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه الترمذي بهذا اللفظ ، ومعناه عند الجماعة إلا ابن ماجه . وروي خديث جمع التأخير أيضاً عن معاذ بن جبل وابن عباس رئي الله عنها ( نيل الأوطار : ٣ / ٢٦٣ ومابعدها ) .

<sup>(</sup>٣) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه ، والدارقطني والحاكم ، والبيهقي وابن حبان وصححاه ( المصدر السابق) .

<sup>(</sup>٤) اللباب : ١ / ١٨٥ ، ١٨٧ .

الظهر والعصر بأذان واحد وإقامتين ؛ لأن العصر يؤدى قبل وقته المعهود ، فيفرد بالإقامة إعلاماً للناس . وفي ليلة المزدلفة جمع تأخير بين المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامة واحدة ؛ لأن العشاء في وقتها فلم تحتج للإعلام .

واحتجوا بأن مواقيت الصلاة تثبت بالتواتر ، فلا يجوز تركها بخبر الواحد .

وقال ابن مسعود فيا يرويه الشيخان : « والذي لاإله غيره ، ماصلى رسول الله عليه ماصلى رسول الله عليه صلاة قد الم المؤقتها ، إلا صلاتين ، جمع بين الظهر والعصر بعرفة ، وبين المغرب والعشاء بجَمْع » أي بالمزدلفة .

والحق : جواز الجمع لثبوته بالسنة ، والسنة مصدر تشريعي كالقرآن .

# ثانياً \_ أسباب الجمع بين الصلاتين وشروطه :

اتفق الجيزون الجمع تقدياً وتأخيراً على جوازه في أحوال ثلاثة : هي السفر ، والمطر ونحوه من الثلج والبرد ، والجمع بعرفة والمزدلفة ، واختلفوا فيا سواها ، وفي شروط صحة الجمع .

فقال المالكية (١): أسباب الجمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء تقدياً وتأخيراً ستة : هي السفر ، والمطر ، والوحل مع الظلمة ، والمرض كالإغماء ونحوه ، وجمع عرفة ، ومزدلفة ، وكلها يرخص لها الجمع جوازاً للرجل أو المرأة ، إلا جمع عرفة ومزدلفة ، فهو سنة .

أما السفر: فيجوز فيه الجمع مطلقاً ، سواء أكان طويلاً أم قصيراً في مسافة القصر، إذا كان في البرّ لافي البحر، قصراً للرخصة على موردها، وكان غير عاص بالسفر وغير لاه.

### ويشترط لجواز جمع التقديم في السفر شرطان:

<sup>(</sup>١) الشرح الصغير : ١ / ٤٨٧ ـ ٤٩٢ ، الشرح الكبير : ١ / ٣٦٨ ـ ٣٧٢ ، القوانين الفقهية : ص ٨٢ ، بدايـة المجتهد : ١ / ١٦٥ ، ١٦٧ .

أ ـ أن تزول عليه الشمس ( يدخل الظهر ) وهو مسافر في مكان نزوله للاستراحة .

أن ينوي الارتحال قبل وقت العصر ، والنزول للاستراحة بعد غروب الشمس فإن نوى الاستراحة قبل اصفرار الشمس ، صلى الظهر فقط ، وأخر العصر وجوباً لوقتها الاختياري ، فإن قدمه أجزأته الصلاة .

وإن نوى الاستراحة بعد الاصفرار وقبل الغروب ، صلى الظهر في وقته ، وخُيِّر في العصر إن شاء قدمها ، وإن شاء أخَّرها حتى ينزل للاستراحة .

وإن دخل وقت الظهر (أي بزوال الشمس) وهو سائر: فإن نوى النزول وقت الاصفرار أو قبله ، أخر الظهر ، وجمعها مع العصر جمع تأخير ، وإن نوى النزول بعد الغروب ، فيجمع بين الصلاتين جمعاً صورياً ، فيصلي الظهر في آخر وقتها الاختياري ، والعصر في أول وقتها الاختياري .

والمغرب والعشاء له حكم هذا التفصيل ، مع ملاحظة أن غروب الشمس ينزل منزلة الزوال عند الظهر ، وطلوع الفجر كالغروب ، وابتداء الثلثين الأخيرين من الليل كاصفرار الشمس .

وأما المرض كالمبطون أو غيره فيجيز الجمع الصوري: بأن يصلي الفرض المتقدم في آخر وقته الاختياري، والفرض الثاني في أول وقته الاختياري، وفائدته عدم الكراهة. أما الصحيح فله الجمع الصوري مع الكراهة.

ومن خاف إغماء أو دَوْخة أو حمى عند دخول وقت الصلاة الثانية ( العصر أو العشاء ) فله تقديم الثانية عند الأولى ؛ جوازاً على الراجح .

والخلاصة : أن المريض يجمع إن خاف أن يغيب على عقله أو إن كان الجمع أرفق به ، ووقته في وقت الأولى .

وأما المطر أو البرد أو الثلج ، أو الطين مع الظلمة الواقع أو المتوقع : فيجيز جمع التقديم فقط لمن يصلي العشاءين ( المغرب والعشاء ) بجاعة في المسجد ، إذا كان المطر غزيراً يحمل أوساط الناس على تغطية رؤوسهم ، والوحل أو الطين كثيراً يمنع الناس من لبس الحذاء . ولا يجوز الجمع إلا باجتاع الوحل مع الظلمة ، لا بأحدهما فقط .

ولو انقطع المطر بعد الشروع في الجمع ، جاز الاستمرار فيه .

والمشهور أن يكون هذا الجمع بأذان وإقامة لكل واحدة من الصلاتين ويكون الأذان الأول للمغرب على المنارة بصوت مرتفع والثاني بصوت منخفض في المسجد ، لاعلى المنارة ، ويؤخر البدء بالمغرب ندباً بعد الأذان بقدر ثلاث ركعات ، ثم ينصرف الناس إلى منازلهم من غير تنفل في المسجد ؛ لأن النفل حينئذ مكروه ، فلانفل بعد الجمع في المسجد ، ولاوتر حتى يغيب الشفق .

ولايتنفل بين الصلاتين ، والنفل مكروه لايمنع صحة الجمع ، ولا يجوز هذا الجمع لجار المسجد ، أو كان امرأة ولا يخشى منها الفتنة .

وكذلك لا يجوز هذا الجمع لمن صلى منفرداً في المسجد إلا أن يكون إماماً راتباً له منزل ينصرف إليه ، فإنه يجمع وحده ، وينوي الجمع والإمامة ؛ لأنه ينزل منزلة الجماعة .

وتجب نية الجمع في الصلاة الأولى كنية الإمامة .

وأما الجمع في الحج فهو سنة اتفاقاً ، فيسن للحاج أن يجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم بعرفة ، سواء أكان من أهلها أم أهل غيرها من أماكن النسك كمني معرفة ، سواء أكان من أهلها أم أهل غيرها من أماكن النسك كمني حمد تقديم بعرفة ، سواء أكان من أهلها أم أهل غيرها من أماكن النسك كمني حمد تقديم بعرفة ، سواء أكان من أهلها أم أهل غيرها من أماكن النسك كمني معرفة ، سواء أكان من أهلها أم أملها أ

ومزدلفة ، أو من أهل الآفاق ، ويقصر من لم يكن من أهل عرفة للسنة ، وإن لم تكن المسافة مسافة قصر .

ويسن أيضاً للحاج أن يصلي المغرب والعشاء جمع تأخير بمزدلفة ، ويسن قصر العشاء لغير أهل مزدلفة ؛ لأن القاعدة أن الجمع سنة لكل حاج ، والقصر خاص بغير أهل المكان الذي فيه وهو عرفة ومزدلفة .

الشافعية (١) : أجازوا الجمع فقط في السفر والمطر والحج بعرفة ومزدلفة .

أما الجمع بسبب المطر أو الثلج والبرد الذائبين: فالأظهر جوازه تقدياً لمن صلى بجاعة في مسجد بعيد، وتأذى بالمطر في طريقه، والمذهب الجديد منع جمع التأخير فيه ؛ لأن استدامة المطر غير متيقنة فقد ينقطع، فيؤدي إلى إخراج الصلاة عن وقتها من غير عذر.

ودليلهم على جواز جمع التقديم: مافي الصحيحين عن ابن عباس «صلى بنا رسول الله على بلدينة الظهر والعصر جميعاً ، والمغرب والعشاء جميعاً » زاد مسلم « من غير خوف ولاسفر » . وشرط جواز التقديم: وجود المطر عند السلام من الصلاة الأولى ، ليتصل المطر بأول الثانية ، فلابد من امتداده بينها ، ولا يضر انقطاعه فياعدا ذلك .

ويجمع العصر مع الجمعة في المطر جمع تقديم ، وإن لم يكن موجوداً حال الخطية ؛ لأنها ليست من الصلاة .

والمشهور في المذهب عدم جواز الجمع بسبب الوحل والريح والظلمة والمرض لحديث المواقيت للصلاة ، ولا يجوز مخالفته إلا بنص صريح .

<sup>(</sup>١) المجموع : ٤ / ٢٥٣ ـ ٢٦٩ ، المهذب : ١ / ١٠٤ ومابعدها ، مغني المحتاج : ١ / ٢٧١ ـ ٢٧٥ .

و « لأن النبي ﷺ مرض أمراضاً كثيرة ، ولم ينقل جمعه بالمرض صريحاً ﴿ وَلَا يَا اللَّهِ عَلَى اللَّهِ وَلَا اللَّهِ مَا اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللللَّاللَّهُ اللللَّاللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّاللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّاللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللّهُ الللّهُ الللللَّا الللّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ الللللَّا الللللَّاللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللللّهُ ال

ويندب جمع التقديم للحاج بعرفة ، وجمع التأخير بمزدلفة ، كا قال المالكية . وأما الجمع بسبب السفر فيجوز تقديماً وتأخيراً إذا كان السفر طويلاً كا في القصر .

# ويشترط لجمع التقديم ستة شروط:

الأول ـ نية الجمع : أي أن ينوي جمع التقديم ، في أول الصلاة الأولى ، وتجوز في أثنائها في الأظهر ، ولو مع السلام منها .

الثاني \_ الترتيب أي البُداءة بالأولى صاحبة الوقت : وهو أن يقدم الأولى ، ثم يصلي الثانية ؛ لأن الوقت للأولى ، وإنما يفعل الثانية تبعاً للأولى ، فلابد من تقديم المتبوع ، فلو صلاهما مبتدئاً بالأولى ، فبان فسادها بفوات شرط أو ركن ، فسدت الثانية أيضاً ، لانتفاء شرطها من البداءة بالأولى ، ولكن تنعقد الثانية نافلة على الصحيح .

الثالث ـ الموالاة أي التتابع بألا يفصل بينها فاصل طويل ؛ لأن الجمع يجعلها كصلاة واحدة ، فوجب الولاء كركعات الصلاة أي فلايفرق بينها ، كا لايجوز أن يفرق بين الركعات في صلاة واحدة ، فإن فصل بينها بفصل طويل ولو بعذر كسهو وإغماء ، بطل الجمع ، ووجب تأخير الصلاة الثانية إلى وقتها ، لفوات شرط الجمع ، وإن فصل بينها بفصل يسير ، لم يضر ، كالفصل بينها بالأذان والإقامة والطهارة ، لما في الصحيحين عن أسامة : « أن النبي عَلَيْلَةٌ لما جمع بنرة ، أقام للصلاة بينها »

ويعرف طول الفصل بالعرف ؛ لأنه لاضابط له في الشرع ولا في اللغة .

وللمتيم الجمع بين الصلاتين على الصحيح ، كالمتوضى ، فلايضر تخلل طلب خفيف للماء ؛ لأن ذلك من مصلحة الصلاة ، فأشبه الإقامة ، بل أولى ؛ لأنه شرط دونها .

و يلاحظ أن هذه الشروط الثلاثة (نية الجمع ، والترتيب والموالاة ) لاتجب في جمع التأخير على الصحيح .

الرابع ـ دوام السفر إلى الإحرام بالصلاة الثانية ، حتى ولو انقطع سفره بعد ذلك أثناءها . أما إذا انقطع سفره قبل الشروع في الثانية ، فلا يصح الجمع ، لزوال السبب .

الخامس \_ بقاء وقت الصلاة الأولى يقيناً إلى عقد الصلاة الثانية .

السادس ـ ظن صحة الصلاة الأولى : فلو جمع العصر مع الجمعة في مكان تعددت فيه لغير حاجة ، وشك في السبق والمعية ، لا يصح جمع العصر معها جمع تقديم .

# ويشترط لجمع التأخير شرطان فقط:

الأول ـ نية التأخير قبل خروج وقت الصلاة الأولى ، ولو بقدر ركعة : أي بزمن لو ابتدئت فيه ، كانت أداء . وإلا فيعصي ، وتكون قضاء . ودليل اشتراط النية : أنه قد يوخر للجمع ، وقد يؤخر لغيره ، فلابد من نية يتيز بها التأخير المشروع عن غيره .

الثاني ـ دوام السفر إلى تمام الصلاة الثانية ، فإن لم يدم إلى ذلك بأن أقام ولو في أثنائها ، صارت الأولى ( وهي الظهر أو المغرب ) قضاء ؛ لأنها تابعة للثانية في الأداء للعذر ، وقد زال قبل تمامها .

أما الترتيب : فليس بواجب ؛ لأن وقت الثانية وقت الأولى ، فجاز البداية عاشاء منها . وأما التتابع : فلا يجب أيضاً ؛ لأن الأولى مع الثانية كصلاة فائتة مع صلاة حاضرة ، فجاز التفريق بينها . وإنما الترتيب والتتابع سنة ، وليس بشرط ..

أما سنة الصلاة: فإذا جمع الظهر والعصر قدم سنة الظهر التي قبلها ، وله تأخيرها ، سواء أجمع تقديماً أم تأخيراً ، وله توسيطها إن جمع تأخيراً » سواء قدم الظهر أم العصر . وإذا جمع المغزب والعشاء ، أخر سنتها » وله توسيط سنة المغرب إن جمع تأخيراً ، وقدم المغرب ، وتوسيط سنة العشاء إن جمع تأخيراً وقدم العشاء . وماسوى ذلك ممنوع .

ألحنابلة (١) : يجوز جمع التقديم والتأخير في ثمان حالات :

إحداها - السفر الطويل المبيح المقصر أي قصر الصلاة الرباعية : بأن يكون السفر غير حرام ولامكروه ، ويبلغ مسافة يومين ، لأنه أي الجمع رخصة تثبت لدفع المشقة في السفر ، فاختصت بالطويل كالقصر والمسح ثلاثاً .

الثانية \_ المرض: الذي يؤدي إلى مشقة وضعف بترك الجمع ، لأن النبي عليه و حمد من غير خوف ولاسفر »(٢) ، ولاعذر « جمع من غير خوف ولاسفر » و لاعذر بعد ذلك إلا المرض ، واحتج أحمد بأن المرض أشد من السفر . والمريض مخير في التقديم والتأخير كالمسافر ، فإن استوى عنده الأمران فالتأخير أولى .

الثالثة ـ الإرضاع : يجوز الجمع لمرضع ، لمشقة تطهير النجاسة لكل صلاة ، فهي كالمريض .

<sup>(</sup>١) كشاف القناع : ٢ / ٣ \_ ٨ ، المغنى : ٢ / ٢٧٣ \_ ٢٨١ .

<sup>(</sup>٢) رواهما مسلم من حديث ابن عباس .

الرابعة \_ العجز عن الطهارة بالماء أو التيم لكل صلاة : يجوز الجمع لعاجز عنها ، دفعاً للمشقة ؛ لأنه كالمسافر والمريض .

الخامسة \_ العجز عن معرفة الوقت : يجوز الجمع لعاجز عن ذلك كالأعمى .

السادسة ـ الاستحاضة ونحوها : يجوز الجمع لمستحاضة ونحوها كصاحب سلس بول أو مذي أو رعاف دائم ونحوه ، لما جاء في حديث حَمْنة السابق حين استفتت النبي والله في الاستحاضة ، حيث قال فيه : « فإن قويت على أن تؤخري الظهر ، وتعجلي العصر ، فتغتسلين وتجمعين بين الصلاتين ، فافعلي »(۱) ومن به سلس البول ونحوه في معناها .

السابعة والثامنة : العذر أو الشغل : يجوز الجمع لمن له شغل ، أو عذر يبيح ترك الجمعة والجماعة ، كخوف على نفسه أو حرمته أو ماله ، أو تضرر في معيشة يحتاجها بترك الجمع ونحوه . وهذا منفذ يلجأ إليه العال وأصحاب المزارع للسقي في وقت النوبة ( أو الدور ) .

والجمع للمطر: جائز بين المغرب والعشاء ، كا قال المالكية ، لما قال أبو سلمة ابن عبد الرحمن: « إن من السنة إذا كان يوم مطير أن يجمع بين المغرب والعشاء »(١) وهذا ينصرف إلى سنة رسول الله عَلَيْكُمْ .

ولا يجوز الجمع بين الظهر والعصر ، لقول أبي سلمة السابق ، فلم يرد إلا في المغرب والعشاء . والجمع للمطر يكون في وقت الأولى ، لفعل السلف ، ولأن تأخير الأولى إلى وقت الثانية يفضي إلى لزوم المشقة والخروج في الظلمة ، أو طول الانتظار في المسجد إلى دخول وقت العشاء . وإن اختار الناس تأخير الجمع جاز .

<sup>(</sup>١) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه .

<sup>(</sup>٢) رواه الأثرم .

والمطر المبيح للجمع : هو مايبل الثياب ، وتلحق المشقة بالخروج فيه .

والثلج والبرد كالمطر في ذلك . أما الطل والمطر الخفيف الذي لايبل الثياب فلايبيح .

وأما الوحل بمجرده فهو عذر في الأصح ؛ لأن المشقة تلحق بذلك في النعال والثياب ، كا تلحق بالمطر ؛ لأن الوحل يلوث الثياب والنعال ، ويعرض الإنسان للزلق فيتأذى به بنفسه وثيابه ، وذلك أعظم من البلل .

وأما الريح الشديدة في الليلة المظلمة الباردة: فيبيح الجمع في الأصح؛ لأن ذلك عذر في الجمعة والجماعة ، روى نافع عن ابن عمر ، قال: « كان رسول الله عندادي مناديه في الليلة المطيرة أو الليلة الباردة ذات الريح: صلوا في رحالكم »(۱) .

وهذه الأعذار كلها تبيح الجمع تقديماً وتأخيراً ، حتى لمن يصلي في بيته ، أو يصلي في مسجد ولو كان طريقه مسقوفاً ، ولمقيم في المسجد ونحوه كمن بينه وبين المسجد خطوات يسيرة ، ولو لم ينله إلا مشقة يسيرة .

وفعل الأرفق من جمع التقديم أو التأخير لمن يباح له أفضل بكل حال ، لحديث معاذ السابق ، المتضن التخيير حسب الحاجة بين التقديم والتأخير أن وروى مالك عن معاذ : « وأخر النبي عليه الصلاة يوماً في غزوة تبوك ، ثم خرج فصلى الظهر والعصر جميعاً ، ثم دخل ثم خرج ، فصلى المغرب والعشاء جميعاً »(١) فإن استويا فالتأخير أفضل لأنه أحوط ، وفيه خروج من الخلاف ، وعمل الأحاديث كلها .

<sup>(</sup>۱) رواه ابن ماجه .

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد وأبو داود والترمذي . وروى الشافعي وأحمد نحوه عن ابن عباس ( نيل الأوطار : ٣ / ٢١٣ ) .

<sup>(</sup>٢) قال ابن عبد البر: هذا حديث ثابت الإسناد .

لكن الجمع في أثناء الحج يكون تقدياً بين الظهر والعصر في عرفة ، وتأخيراً في المزدلفة بين المغرب والعشاء ، لفعلفه عَلَيْكُم ، لاشتغاله وقت العصر بعرفة بالدعاء ، ووقت المغرب ليلة مزدلفة بالسير إليها .

شروط الجمع : ويشترط لصحة الجمع مطلقاً تقدياً وتأخيراً : مراعاة الترتيب بين الصلوات ، فيقدم الأولى على الثانية ، ولايسقط ـ على الصحيح في المذهب ـ الترتيب هنا بالنسيان ، كا يسقط في قضاء الفوائت .

ويشترط لصحة جمع التقديم شروط أربعة أخرى:

الأول - نية الجمع عند الإحرام بالصلاة الأولى : لحديث « إنا الأعال بالنيات » .

الثاني \_ الموالاة : فلايفرق بين المجموعتين إلا بقدر الإقامة والوضوء الخفيف ؟ لأن معنى الجمع المتابعة والمقارنة ، ولا يحصل ذلك مع التفريق الطويل ، والخفيف أمر يسير وهو معفو عنه ، وهما من مصالح الصلاة .

التالث - وجود العذر المبيح للجمع من سفر أو مرض ونحوه عند افتتاج التسلاتين الجموعتين ، وعند سلام الأولى ؛ لأن افتتاح الأولى من موضع النينة وفراغها ، وافتتاح الثانية موضع الجمع ، فلو انقطع المطر ، ولم يوجد وطل بعده قبل ذلك ، بطل الجمع .

الرابع ـ دوام العذر إلى فراغ الثانية شرط في السفر والمرض: فلو انقطع السفر قبل ذلك ، بنظل الجمع ، ولايشترط دوام العذر إلى فوالغ الثانية في جمع مطر ونحوه كثلج وبرد إن خلفه وحل .

ويشترط لجمع التأخير شرطان:

الأول \_ نية الجمع في وقت الصلاة الأولى مالم يضق وقتها عن تعلها ، فإن

ضاق وقت الأولى عن فعلها ، لم يصح الجمع ؛ لأن تأخيرها إلى القدر الذي يضيق عن فعلها حرام ، ويأثم بالتأخير .

الثاني ـ استرار العدر إلى دخول وقت الثانية ؛ لأن الجوّز للجمع العدر ، فإذا لم يستر ، وجب ألا يجوز ، لزوال المقتضي ، كالمريض يبرأ ، والمسافر يقدم ، والمطر ينقطع . ولا أثر لزوال العدر بعد دخنول وقت الثانية ؛ لأنها صارتا واجبتين في ذمته ، فلابد له من فعلها .

ويشترط الترتيب في كل من الجمعين ، كا قدمنا . ولاتشترط الموالاة في جمع التأخير ، فلابأس بالتطوع بينها ، كا لاتشترط نية الجمع في الثانية ؛ لأنها مفعولة في وقتها ، فهي أداء بكل حال .

ولايشترط في نوعي الجمع اتحاد إمام ولامأموم ، فلو تنوع الإمام في صلاتي الجمع ، أو نوى الجمع إماماً بن لا يجمع ، صح الجمع ؛ لأن لكل صلاة حكم نفسها ، وهي منفردة بنيتها ..

وإذا بان فساد الأولى بعد الجمع بنسيان ركن أو غيره ، بطلت الأولى والثانية .

السنن: إذا جمع في وقت الأولى: فله أن يصلي سنة الثانية منها ، ويوتر قبل دخول وقت الثانية ؛ لأن سنتها تابعة لها ، فيتبعها في فعلها ووقتها . وبما أن وقت الوتر: مابين صلاة العشاء إلى صلاة الصبح ، وقد صلى العشاء ، فدخل وقته ..

# المبحث الرابع

#### صلاة العيدين

سبب التسمية: سمي العيد بهذا الاسم؛ لأن لله تعالى فيه عوائد الإحسان أي أنواع الإحسان العائدة على عباده في كل عام، منها الفطر بعد المنع عن الطعام وصدقة الفطر، وإتمام الحج بطواف الزيارة، ولحوم الأضاحي وغيرها؛ ولأن العادة فيه الفرح والسرور والنشاط والحبور غالباً بسبب ذلك وأصل معنى « عيد » لغة : عود ، والعود هو الرجوع ، فهو يعود ويتكرر بالفرح كل عام .

مضون البحث: والكلام عن صلاة العيد يتناول أدلة مشروعيتها ، وحكمها الفقهي ، ووقتها وموضعها ، وكيفيتها أو صفتها ، وخطبتها ، وحكم التكبير في العيدين ، وسنن العيد أو مستحباته أو وظائفه ، والتنفل قبل العيد وبعده ، كيفية صلاته على صلاة عيد الفطر والأضحى وكيفية خطبته .

# أولاً ـ أدلة مشروعية صلاة العيد:

شرعت صلاة العيد في السنة الأولى من الهجرة ، بدليل ماروى أنس : « قدم رسول الله عَلَيْكُ المدينة ، ولهم يومان يلعبون فيها ، فقال : ماهذان اليومان ؟ قالوا : كنا نلعب فيها في الجاهلية ، فقال رسول الله عَلِيْكُ : إن الله قد أبدلكا خيراً منها : يوم الأضحى ، ويوم الفطر » .

وأدلة مشروعيتها: الكتاب والسنة والإجماع(١).

أما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ فصل لربك وانحر ﴾ المشهور في التفسير :

<sup>(</sup>١) المغنى : ٢ / ٣٦٧ ، مغنى المحتاج : ١ / ٣١٠ .

## أن المراد بذلك صلاة العيد أي صلاة الأضحى والذبح

وأما السنة : فثبت أن رسول الله عَلَيْتُهُ بالتواتر كان يصلي صلاة العيدين . وأول عيد صلاه عَلَيْتُهُ عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة . قال ابن عباس : «شهدت صلاة الفطر مع رسول الله عَلِينَهُ وأبي بكر وعمر ، فكلهم يصليها قبل الخطبة » وعنه « أن النبي عَلِينَهُ صلى العيد بغير أذان ولا إقامة » (١) .

وأجمع المسلمون على مشروعية صلاة العيدين .

# ثانياً - حكمها الفقهي:

يتردد حكم صلاة العيد بين آراء ثلاث: كونها فرض كفاية ، أو واجب ، أوسنة .

فقال الحنابلة في ظاهر المذهب (١) : صلاة العيد فرض كفاية ، إذا قام بها من يكفي سقطت عن الباقين ، أي كصلاة الجنازة ، للآية السابقة ﴿ فصل لربك وانحر ﴾ هي صلاة العيد في المشهور في السيّر ، وكان النبي عَلَيْكُ والخلفاء بعده يداومون عليها ، ولأنها من أعلام الدين الظاهرة ، فكانت واجبة كالجهاد ، ولم تجب عيناً على كل مسلم ، لحديث الأعرابي الآتي : « إلا أن تطوع » المقتضي نفي وجوب صلاة ، سوى الخس ، وإنما وجب العيد بفعل النبي عَلَيْكُ ، ومن صلى معه .

فإن تركها أهل بلد يبلغون أربعين بلاعذر ، قاتلهم الإمام كالأذان ؛ لأنها من شعائر الإسلام الظاهرة ، وفي تركها تهاون بالدين .

وقال الحنفية في الأصح<sup>(۱)</sup>: تجب صلاة العيدين على من تجب عليه الجمعة بشرائطها المتقدمة سوى الخطبة ، فإنها سنة بعدها .

<sup>(</sup>١) متفق عليها .

<sup>(</sup>٢) المغني : ٢ / ٣٦٧ ، كشاف القناع : ٢ / ٥٥ .

<sup>(</sup>٣) فتح القدير : ١ / ٤٢٢ ، الدر الختـار : ١ / ٧٧٤ ، تبيين الحقـائق : ١ / ٢٢٣ ومـابعـدهـا ، مراقي الفلاح : ص ٨٩ . أ

ودليلهم على الوجوب: مواظبة النبي علية عليها .

وقال المالكية والشافعية (١): هي سنة مؤكدة تلي الوتر في التأكيد ، لمن تجب عليه الجمعة : وهو الذكر البالغ الحر المقيم ببلد الجمعة ، أو النائي عنه كبعد فرسخ ( ٤٥٥٤ م ) منه ، ولاتندب عند المالكية لصبي وامرأة وعبد ومسافر لم ينو إقامة تقطع حكم السفر ، وندبت لغير المرأة الشابة ، ولاتندب لحاج ولا لأهل منى ، ولو غير حاجين .

وتشرع عند الشافعية للمنفرد كالجماعة ، والعبد والمرأة والمسافر والخنثى والصغير ، فلاتتوقف على شروط الجمعة من اعتبار الجماعة والعدد وغيرهما . وهي أفضل في حق غير الحاج بمنى من تركها بالإجماع .

ودليلهم على سنيتها: قوله على الله المرابي السائل عن الصلاة: « خمس صلوات كتبهن الله تعالى على عباده ، قال له: هل على غيرها ؟ قال: لا ، إلا أن تطوع »(١) وكونها مؤكدة: لمواظبته على عليها .

#### شرائط وجوبها وجوازها:

قال الحنفية (٢): كل ماهو شرط وجوب الجمعة وجوازها فهو شرط وجوب صلاة العيدين ، وجوازها ، من الإمام والجماعة ، والمصر ، والوقت ، إلا الخطبة فإنها سنة بعد الصلاة ، ولو تركها جازت صلاة العيد .

أما الإمام أي حضور السلطان أو الحاكم أو نائبه: فهو شرط أداء العيد كالجمعة ، لما ثبت في السنة ، ولأنه لولم يشترط السلطان ، لأدى إلى الفتنة ، بسبب تجمع الناس ، وتنازعهم على التقدم للإمامة لما فيها من الشرف والعلو والرفعة .

<sup>(</sup>١) الشرح الصغير : ١ / ٥٢٣ ، القوانين الفقهية : ص ٨٥ ، مغنى الحتاج : ١ / ٣١٠ ، المهذب : ١ / ١١٨ .

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري ومسلم عن طلحة بن عبيد الله ( نصب الراية : ٢ / ٢٠٨ ) .

<sup>(</sup>٣) البدائع : ١ / ٢٧٥ ، وانظر أيضاً ص ٢٦١ .

وأما المصر: فلقول علي موقوفاً عليه: « لاجمعة ولاتشريق ، ولاصلاة فطر ، ولا أضحى ، إلا في مصر جامع أو مدينة عظية »(١) .

وأما الجماعة : فلأنها ما أديت إلا بجاعة .

وأما الوقت : فإنها لاتؤدى إلا في وقت مخصوص ، كاجرى به التوارث عن السلف .

والذكورة والعقل والبلوغ والحرية وصحة البدن والإقامة من شرائط وجوبها ، كا هي من شرائط وجوب الجمعة ، فلاتجب على النسوان والصبيان والجانين والعبيد بدون إذن مواليهم ، ولاعلى الزمنى والمرضى والمسافرين ، كا لاتجب عليهم الجمعة .

أما الحنابلة (٢) فقالوا: يشترط لصحة صلاة العيد استيطان أربعين عدد الجمعة ولايشترط لها إذن ، ويفعلها المسافر والعبد والمرأة والمنفرد تبعاً لأهل وجوبها .

#### خروج النساء إلى صلاة العيد:

اتفق الفقهاء منهم الحنفية والمالكية (٢) على أنه لايرخص للشابات من النساء الخروج إلى الجمعة والعيدين وشيء من الصلاة ، لقول تعالى : ﴿ وقَرْن في بيوتكن ﴾ والأمر بالقرار نهي عن الانتقال ، ولأن خروجهن سبب الفتنة بلاشك ، والفتنة حرام ، وما أدى إلى الحرام فهو حرام .

وأما العجائز فلاخوف في أنه يرخص لهن الخروج في الفجر والمغرب

<sup>(</sup>١) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ، ورواه عبد الرزاق بلفـظ « لاجمعة ولاتشريق إلا في مصر جـامع » ( نصب الراية : ٢ / ١٩٥ ) .

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع : ٢ / ٥٨ ، المغنى : ٢ / ٣٩٢ .

<sup>(</sup>٣) البدائع : ١ / ٢٧٥ ، الشرح الصغير : ١ / ٥٣٠ ، بداية المجتهد : ١ / ٢١١ .

والعشاء ، والعيدين ، واختلفوا في الظهر والعصر والجمعة ، كابينا سابقا . وهذا التفصيل بين الشابة والعجوز هو مذهب الآخرين أيضاً .

وعبارة الشافعية والحنابلة (۱۱): لابأس بحضور النساء مصلى العيد غير ذوات الهيئات فلاتحضر المطيبات ، ولا لابسات ثياب الزينة أو الشهرة ، لماروت أم عطية ، قالت : « كان رسول الله عَلَيْكَ يخرج العَواتِق والحُيَّض ، وذوات الخدور في العيد ، فأما الحيَّض فكن يعتزلن الصلاة ، ويشهدن الخير ودعوة المسلمين »(۱).

وإذا أراد النساء الحضور تنظفن بالماء ، ولا يتطيبن ، ولا يلبسن الشهرة من الثياب أي الثياب الفاخرة ، ويعتزلن الرجال فلا يختلطن بهم ، ويعتزل الحيين المصلّى للحديث السابق ، ولقول عليني : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ، وليخرجن تفلات »(") أي غير عطرات ، ولأن المرأة إذا تطيبت ولبست الشهرة من الثياب ، دعا ذلك إلى الفساد ،

#### ثالثاً - وقتها:

اتفق الفقهاء على أن وقت صلاة العيد: هو مابعد طلوع الشمس قدر رمح أو رمحين ، أي بعد حوالي نصف ساعة من الطلوع ، إلى قبيل الزوال أي قبل دخول وقت الظهر ، وهو وقت صلاة الضحى ؛ للنهي عن الصلاة عند طلوع الشمس ، فتحرم عند الشروق ، وتكره بعدها عند الجمهور ، فإذا صلوا قبل

<sup>(</sup>١) مغني المحتساج : ١ / ٣١٠ ، المهسنب : ١ / ١١٩ ، المجمسوع : ٤ / ٩٦ ، ٣٦٥ ، ٥ / ١١ ، المغني : ٢ / ٣٧٥ ، كشاف القناع : ٢ / ٥٨ .

<sup>(</sup>٢) رواه الجماعة . والعواتق : جمع عاتق ، وهي المرأة الشابة أول ماتدرك . وذوات الخدور : جمع خِـدْر وهو ناحية في البيت يجعل عليها ستر ، فتكون فيه البنت البكر ، وهي الخدرة أي خدرات في الخدور . والحيض جمع حائض وهي ذات الدم في العادة الشهرية .

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري ومسلم .

ارتفاع الشمس قدر رمح لاتكون عند الحنفية صلاة عيد ، بل نفلاً محرماً (١) .

تعجيل الصلاة وتأخيرها: يسن تعجيل صلاة الأضحى في أول وقتها عيث يوافق الحجاج بمنى في ذبحهم ، وتأخير صلاة الفطر عن أول وقتها قليلاً ، لما روى الشافعي مرسلاً أن النبي عَلَيْكَ كتب إلى عمرو بن حزم ، وهو بنجران : « أن عجّل الأضحى ، وأخر الفطر ، وذكّر الناس » ولأنه يتسع بذلك وقت الأضحية ، ووقت صدقة الفطر .

# هل تقضى صلاة العيد وهل تصلى منفرداً ؟ للفقهاء رأيان :

قال الحنفية والمالكية (٢): من فاتته صلاة العيد مع الإمام ، لم يقضها ؛ لفوات وقتها ، والنوافل لاتقضى ، ولأنها لم تعرف قربة إلا بشرائط لاتتم بالمنفرد ، فلو أمكنه الذهاب لإمام آخر فعل ، لأنها تؤدى بمواضع اتفاقاً . ولاتجوز للمنفرد وإنما تصلى جماعة .

وقال الشافعية والحنابلة (١٥) : من فاتته صلاة العيد مع الإمام ، سن له قضاؤها على صفتها ، لفعل أنس ، ولأنه قضاء صلاة ، فكان على صفتها كسائر الصلوات . وله قضاؤها متى شاء في العيد ومابعده متى اتفق ، والأفضل قضاؤها في بقية اليوم .

وتجوز صلاة العيد للمنفرد والعبد والمسافر والمرأة ، كا بينا .

المدرك عند الشافعية والحنابلة: فإن أدرك الإمام في الخطبة ، صلى

<sup>(</sup>١) فتح القدير: ١ / ٤٢٤ ، اللباب : ١ / ١١٧ ، مراقي الفلاح : ص ٩٠ ، الدر المختار: ١ / ٧٧١ ، البدائع : ١ / ٢٧٠ ، الشرح الصغير: ١ / ٥٢٠ ، القوانين الفقهية : ص ٨٥ ، مغني المحتاج : ١ / ٣١٠ ، المهذب : ١ / ١١٨ ، كشاف القناع : ٢ / ٥٦ .

<sup>(</sup>٢) فتح القدير : ١ / ٤٢٩ ، اللباب : ١ / ١١٨ ، الشرح الصغير : ١ / ٥٢٤ ، القوانين الفقهية : ص ٨٥ .

٠ (٣) مغنى الحتاج : ١ / ٣١٥ ، المهذب : ١ / ١٦٠ ، كشاف القناع : ٢ / ٥٨ ، ٦٣ ، المغني : ٢ / ٣٩٠ ـ ٣٩٢ .

تحية المسجد ثم جلس فسمعها ، ولو كان بمسجد ، ثم صلى العيد متى شاء ، قبل الزوال أو بعده على صفتها ، ولو منفرداً أو بجاعة دون أربعين ؛ لأنها عند الشافعية نفل ، فجاز للمنفرد فعلها كصلاة الكسوف ، وتصير عند الحنابلة القائلين بفرضيتها تطوعاً لسقوط فرض الكفاية بالطائفة الأولى .

وإن أدرك المرء الإمام في التشهد ، جلس معه ، فإذا سلم الإمام ، قام فصلى ركعتين ، يأتي فيها بالتكبير ؛ لأنه أدرك بعض الصلاة التي ليست مبدلة من أربع ، فقضاها على صفتها كسائر الصلوات .

## صلاتها في اليوم الثاني إذا تأخر إثبات العيد لما بعد الزوال:

إذا لم يعلم قوم بالعيد إلا بعد زوال الشمس (أي ظهر العيد) ، أو غُمَّ الهلال على الناس ، فشهدوا عند الإمام برؤية الهلال بعد الزوال ، أو حصل عذر مانع كمطر شديد ، ففي جواز صلاة العيد في اليوم التالي رأيان :

قال المالكية (١): لا تصلى من الغد ، ولا تنوب عن صلاة الجمعة ؛ لفوات وقتها .

وقال الجمهور (۲): تصلى في اليوم التالي من الغد ، وفي عيد الأضحى إلى ثلاثة أيام ، لما روى أبو عمير بن أنس عن عمومة له من أصحاب رسول الله عليله ، قال : « غمَّ علينا هلال شوال ، فأصبحنا صياماً ، فجاء ركب في آخر النهار ، فشهدوا أنهم رأوا الهلال بالأمس ، فأمر النبي عَيِّليَّ الناس أن يفطروا من يومهم ، وأن يخرجوا غداً لعيدهم » (٢) أي إلى المصلى كا في رواية البيهقي .

<sup>(</sup>١) القوانين الفقهية : ص٨٥ وما بعدها

 <sup>(</sup>۲) الـدر الختـار : ۷۸۳/۱ ، تبيين الحقـائـق : ۲۲۲/۱ ، الفتـاوى الهنـديـة : ۱٤٢/۱ ، مراقي الفـلاح : ص ۹۱ ،
 المهذب : ۱۲۱/۱ ، مغني الحتـاج : ۲۱۵/۱ ، المغني : ۲۹۱/۲ وما بعدها ، کشاف القناع : ۲۲/۱ .

 <sup>(</sup>٦) رواه أبو داود والدارقطني وحسنه ، والنسائي بأسانيـد صحيحـة ، ورواه البيهقي أيضاً ، ثم قال : وهـذا
 إسناد صحيح ( المجموع : ٢١/٥ )

وهذا هو الراجح ، قال أبو بكر الخطيب : « سنة النبي عَلَيْكُم أُولى أن تتبع » ، وحديث أبي عمير صحيح ، فالمصير إليه واجب ، وكالفرائض .

وإن شهد اثنان برؤية هلال شوال ليلة الحادي والثلاثين صلوا بالاتفاق في الغد ، ولا يكون ذلك قضاء ؛ لأن فطرهم غداً ، لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي عَلَيْكُمْ قال : « فطركم يوم تفطرون ، وأضحاكم يوم تضحون ، وعرفتكم يوم تعرفون » (۱)

## رابعاً ـ موضع أداء صلاة العيد:

للفقهاء رأيان متقاربان "، فقال الجمهور غير الشافعية : موضعها في غير مكة : المصلى ( الصحراء خارج البلد ، على أن يكون قريباً من البلد عرفاً عند الحنابلة ) لا المسجد ، إلا من ضرورة أو عذر ، وتكره في المسجد ، بدليل فعل النبي والكراهة لمخالفة فعله عليه السلام . فإن كان عذر لم تكره ، لقول أبي هريرة : « أصابنا مطر في يوم عيد ، فصلى بنا النبي عليه المسجد » وروي أن عمر وعثان رضي الله عنها صليا في المسجد في المطر .

أما في مكة : فالأفضل فعلها في المسجد الحرام ، لشرف المكان ، ومشاهدة الكعبة ، وذلك من أكبر شعائر الدين .

وقال الشافعية : فعل صلاة العيد في المسجد أفضل ؛ لأنه أشرف وأنظف من غيره ، إلا إذا كان مسجد البلد ضيقاً ، فالسنة أن تصلى في المصلى ، لما روي أن

<sup>(</sup>١) حديث صحيح رواه الترمذي وغيره ( المرجع السابق )

 <sup>(</sup>۲) تبيين الحقائق: ۲۲٤/۱، مراقي الفلاح: ص٩٠، القوانين الفقهية: ص٨٥، الدر المختار ورد المحتار:
 ٢٧٧٧، الفتاوى الهندية: ١٤٠/١، مغني المحتاج: ٣١٢/١ وما بعدها، المجموع: ٥/٥ وما بعدها، المهذب: ١١٨/١،
 كشاف القناع: ٥٩/٢.

<sup>(</sup>٣) رواه أبو داود بإسناد جيد ، ورواه الحاكم وقال : هو صحيح ( المجموع : ٦/٥ )

فإن كان في الناس ضعفاء ، استخلف الإمام في مسجد البلد من يصلي بهم ، لما روي أن علياً رضي الله عنه الله عنه ، ليصلي بضعفة الناس في المسجد (٢) .

وقال الحنفية : ولا يخرج المنبر إلى المصلى ( الجبانة ) يوم العيد ، ولابأس ببنائه دون إخراجه .

#### خامساً - كيفية صلاة العيد أو صفتها:

صلاة العيد ركعتان بالاتفاق ، لقول عمر رضي الله عنه : « صلاة الأضحى ركعتان ، وصلاة الفطر ركعتان ، وصلاة السفر ركعتان ، وصلاة الجمعة ركعتان ، وصلاة الفطر ركعتان ، وصلاة البعد الإحرام على غير قصر على لسان نبيكم ، وقد خاب من افترى »(٢) وهي تشتل بعد الإحرام على تكبيرات : ثلاث عند الحنفية ، وست في الأولى وخمس في الثانية عند المالكية والحنابلة ، وسبع في الأولى وخمس في الثانية عند الشافعية قبل القراءة في الركعتين إلا عند الحنفية في الركعة الثانية يكون التكبير بعد القراءة ، ويندب بعد الفاتحة قراءة سورتين هما عند الجمهور : ﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾ بعد الفاتحة قراءة سورتين عند المالكية يقرأ في الثانية سورة ﴿ والشمس ﴾ ولكن عند المالكية يقرأ في الثانية سورة ﴿ والشمس ﴾ ونحوها ، وعند الشافعية : ﴿ ق ﴾ و ﴿ اقتربت ﴾ . ولا يؤذّن لها ولا يقام ،

<sup>(</sup>١) حديث صحيح رواه البخاري ومسلم عن أبي سعيد الخدري .

<sup>(</sup>٢) رواه الشافعي بإسناد صحيح . والضعفة : بفتح الضاد والعين : بمعنى الضعفاء جمع ضعيف

<sup>(</sup>٣) رواه أحمد والنسائي وغيرهما .

لما روي عن ابن عباس رضي الله عنها قال: «شهدت العيد مع رسول الله عليه ومع أبي بكر وعمر وعثان رضي الله عنهم ، فكلهم صلى قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة »(۱) والسنة أن ينادى لها: « الصلاة جامعة » لما روي عن الزهري أنه كان ينادى به(۱) وقياساً على صلاة الكسوف.

ويبدأ بها عند الجمهور غير المالكية بالنية بقلبه ولسانه فيقول : « أصلي صلاة العيد لله تعالى » إماماً أو مقتدياً ، ويأتي بعد الإحرام بدعاء الافتتاح أو الثناء .

#### كيفيتها في المذاهب:

# الحنفية (٢):

ينادى « الصلاة جامعة » ، ثم ينوي المصلي إماماً أو مقتدياً صلاة العيد بقلبه ولسانه قائلاً : « أصلي صلاة العيد لله تعالى » إماماً للإمام ، ومقتدياً للمؤتمين ، ثم يكبر تكبيرة الإحرام ثم يضع يديه تحت سرته ، ثم يقرأ الإمام والمؤتم الثناء : « سبحانك الله وبحمدك .. الخ » ، ثم يكبر الإمام والقوم ثلاثاً تسمى تكبيرات الزوائد ، لزيادتها على تكبيرة الإحرام والركوع ، رافعاً يديه في كل منها ، ثم يرسلها ، ويسكت بعد كل تكبيرة مقدار ثلاث تسبيحات ، ولا يسن ذِكْر معين ، ولابأس بأن يقول : « سبحان الله والحد لله ، ولا إلىه إلا الله ، والله أكبر » ، ثم توضع اليدان تحت السرة .

<sup>(</sup>۱) حديث صحيح رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم ، إلا أنه قال : وعمر أو عثمان . ورواه البخاري ومسلم عن ابن عباس وجابر ، قالا : « لم يكن يؤذن يوم الفطر والأضحى »

<sup>(</sup>٢) رواه الشافعي باسناد ضعيف مرسلاً . ويغني عن هذا الحديث الضعيف القياس على صلاة الكسوف فقد روى البخاري ومسلم عن عائشة ، وعبد الله بن عمرو بن العاص أنه ﷺ أمر منادياً ينادي لما كسفت الشمس : « الصلاة جامعة » ( المجموع : ١٧/٥ )

 <sup>(</sup>٣) اللباب: ١١٧/١ وما بعدها ، مراقي الفلاح: ص٩٠ ، فتح القدير: ٢٥/١ ـ ٤٢٧ ، تبيين الحقائق:
 ٢٢٥/١ ، الدر الختار: ٧٧٩/١ ـ ٧٧/١ ، البدائع: ٢٧٧/١ وما بعدها ، الفتاوى الهندية: ١٤١/١ .

ثم يتعوذ الإمام ويسمي سراً ، ثم يقرأ جهراً الفاتحة ، وسورة بعدها ، وندب أن تكون سورة « الأعلى » تماماً ، ثم يركع الإمام والقوم .

فإذا قام للركعة الثانية: ابتدأ بالبسملة، ثم بالفاتحة، ثم بالسورة ليوالي بين القراءتين، وهو الأفضل عندهم، وندب أن تكون سورة ﴿ الغاشية ﴾(١).

ثم يكبر الإمام والقوم تكبيرات الزوائد ثلاثاً مع رفع اليدين كافي الركعة الأولى ، لأثر ابن مسعود ، قال : « يكبر تكبيرة ، ويفتتح به الصلاة ، ثم يكبر بعدها ثلاثاً ، ثم يقرأ ، ثم يكبر تكبيرة ، يركع بها ، ثم يسجد ، ثم يقوم ، فيقرأ ، ثم يكبر ثلاثاً ، ثم يكبر تكبيرة ، يركع بها »(۱) ، ثم تتمم الركعة الثانية إلى السلام .

فإن قدم التكبيرات في الثانية على القراءة جاز ، وكذا إذا كبر زيادة على الثلاث إلى ست عشرة تكبيرة ، فإذا زاد لا يلزم المؤتم المتابعة .

وإن نسي الإمام التكبيرات وركع ، فإنه يعود ويكبر ، ولا يعيد القراءة ، ويعيد الركوع .

أما المسبوق الذي سبقه الإمام: فإن كان قبل التكبيرات الزوائد ، يتابع الإمام على مذهبه ، ويترك رأيه . وإن أدركه بعد ما كبر الإمام الزوائد وشرع في القراءة ، فإنه يكبر تكبيرة الافتتاح ، ويأتي بالزوائد برأي نفسه لا برأي الإمام ؛ لأنه مسبوق .

وإن أدرك الإمام في الركوع: فإن لم يخف فوت الركعة مع الإمام ، يكبر

<sup>(</sup>١) رواه أبو حنيفة يرفعه إلى النبي رَكِيَّةٍ : « كان يقرأ في العيدين ويوم الجمعة بسبح اسم ربك الأعلى ، وهل أتاك حديث الغاشية » ورواه مرة في العيدين فقط . ورواه أحمد عن سمرة في العيدين ( نيل الأوطار : ٢٩٦٧٣ )

(٢) رواه الطحاوي في الآثار : ٠٠٠٠ ( نصب الراية : ٢١٤/٢ في الحاشية )

للافتتاح قائماً ، ويأتي بالزوائد ، ثم يتابع الإمام في الركوع . وإن خاف إن كبر أن يرفع الإمام رأسه من الركوع ، كبر للافتتاح ، ثم كبر للركوع ، وركع ؛ لأنه لو لم يركع يفوته الركوع والركعة ، وهذا لا يجوز . ثم إذا ركع يكبر تكبيرات العيد في الركوع عند أبي حنيفة ومحمد ؛ لأن للركوع حكم القيام . وقال أبو يوسف . لا يكبر ؛ لأنه فات عن محله ، وهو القيام ، فيسقط كالقنوت .

وعلى الرأي الأول الراجح: إن أمكنه الجمع بين التكبيرات والتسبيحات جمع بينها ، وإن لم يمكنه الجمع بينها يأتي بالتكبيرات دون التسبيحات ؛ لأن التكبيرات واجبة ، والتسبيحات سنة ، والاشتغال بالواجب أولى . فإن رفع الإمام رأسه من الركوع قبل أن يتها رفع رأسه ؛ لأن متابعة الإمام واجبة ، وسقط عنه ما بقى من التكبيرات يُولانه فات محلها .

هذا إذا أدرك الإمام في الركعة الأولى . فإن أدركه في الركعة الثانية ، كبر للافتتاح ، وتابع إمامه في الركعة الثانية ، فإذا فرغ الإمام من صلاته ، قام إلى قضاء ما سبق به ، متبعاً رأي نفسه ؛ لأنه منفرد فيا يقضي ، بخلاف اللاحق ؛ لأنه في الحكم كأنه خلف الإمام .

وتقدم صلاة العيد على صلاة الجنازة إذا اجتمعتا ، وتقدم صلاة الجنازة على الخطبة .

# المالكية(١):

كالحنفية في أداء صلاة العيد ركعتين جهراً بلا أذان ولا إقامة ، واستحباب قراءة ﴿ سبح ﴾ ونحوها ، والتكبير في

<sup>(</sup>١) الشرح الصغير: ٥٢٥/١ وما بعدها ، الشرح الكبير: ٣٩٧/١ ، ٤٠٠ ، القوانين الفقهية: ص٨٦ ، بداية المجتهد: ٢٠٩/١ وما بعدها.

الركعة الأولى ست بعد تكبيرة الإحرام ، وفي الثانية خمس غير تكبيرة القيام ، قبل القراءة ندباً ، فإن أخر التكبير عن القراءة صح ، وخالف المندوب . ولا يتبع المؤتم الإمام في التأخير عن القراءة ولا في الزيادة عن هذا القدر . ودليلهم على عدد التكبير عمل أهل المدينة ، وقول ابن عمر : « شهدت الأضحى والفطر مع أبي هريرة ، فكبر في الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة ، وفي الآخرة خساً قبل القراءة » .

ويندب موالاة التكبير إلا الإمام فيندب له الانتظار بعد كل تكبيرة ، حتى يكبر المقتدون به ، ويرفع يديه في تكبيرة الإحرام فقط ، ولا يرفع يديه مع التكبيرات في المشهور ، ويكره الرفع . ويسكت المكبر . ويكره أن يقول شيئاً من تسبيح أو تحميد أو تهليل أو غيرها .

والتكبيرات سنة مؤكدة ، فلو نسي الإمام شيئاً منها ، وتذكره في أثناء قراءته أو بعدها ، كبَّر ، مالم يركع ، وأعاد القراءة ، وسجد بعد السلام سجود السهو ، لزيادة القراءة الأولى .

وإن تذكره بعد أن ركع ، استر في صلاته وجوباً ، ولا يرجع له ، إذ لا يرجع من فرض لنفل ، وإلا بطلت الصلاة ، ويسجد الإمام للسهو ولو لترك تكبيرة واحدة ، إذ كل تكبيرة منها سنة مؤكدة . وأما المؤتم فالإمام يحمله عنه .

وإذا لم يسمع المقتدي تكبير الإمام تحرّى تكبيره وكبر.

والمسبوق: لا يكبر ما فاته أثناء تكبير الإمام ، ويكل ما فاته بسبب تأخر اقتدائه بعد فراغ الإمام منه ، وإذا اقتدى بالإمام أثناء القراءة بعد التكبير ، فإنه يأتي بالتكبير بعد إحرامه ، سواء في الركعة الأولى أو الثانية . ويأتي بست تكبيرات في الأولى ، وبخمس في الثانية . وإذا فاتته الركعة الأولى يقضيها ستأ

غير تكبيرة القيام ، وإن أدرك مع الإمام أقل من ركعة ، قضى ركعتين بعد سلام الإمام ، يكبر في الأولى ستاً ، وفي الثانية خمساً .

# الشافعية (١):

كالحنفية في دعاء الافتتاح والتعوذ والجهر بالقراءة ، إلا أن التكبير عندهم سبع في الأولى ، خس في الثانية ، قبل القراءة مع رفع اليدين في الجميع ، يقف بين كل ثنتين كآية معتدلة ، يهلل ويكبر ويجدّ (أي يعظم الله) ، واضعاً يمناه على يسراه بينها ، تحت صدره ، ويحسن في ذلك : « سبحان الله والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر » ثم يتعوذ ويقرأ . والتكبير ليس فرضاً ولا بعضاً من أبعاض الصلاة ، وإنما هو سنة أو هيئة كالتعوذ ودعاء الافتتاح ، فلا يسجد للسهو لتركهن عمداً ولا سهواً ، وإن كان الترك لكلهن أو بعضهن مكروهاً .

ولو نسيها المصلي وتذكرها قبل الركوع ، وشرع في القراءة ، ولو لم يتم الفاتحة ، لم يتداركها ، وفاتت في المذهب الجديد لفوات محله ، فلو عاد لم تبطل صلاته ، ولو عاد إلى القيام في الركوع أو بعده ليكبر ، فإن صلاته تبطل إن كان عالماً متعمداً . والجهل كالنسيان .

ولو زَاد الإمام عن عدد التكبير لا يتابعه المأموم ، وإذا ترك الإمام التكبير تابعه المأموم في تركه ، فإن فعل بطلت صلاته إذا رفع يديه ثلاث مرات متوالية ؛ لأنه فعل كثير تبطل به الصلاة ، وإلا فلا تبطل . وإذا كبر الإمام أقل من هذا العدد تابعه المؤتم . والمسبوق ببعض الصلاة يكبر إذا فرغ من قضاء ما فاته .

<sup>(</sup>١) مغنى المحتاج : ٢١٠/١ ـ ٣١١ ، المهذب : ١٢٠/١ ، المجموع : ١٨/٥ وما بعدها .

ودليلهم على عدد التكبير: مارواه الترمذي وحسنه (١): « أنه عَلِيلَةٍ كبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة ، وفي الثانية خساً قبل القراءة » .

ودليلهم على التسبيح والتحميد بين التكبيرات: مارواه البيهقي عن ابن مسعود قولاً وفعلاً ، وقال أبو موسى الأشعري وحذيفة: صدق. وهي الباقيات الصالحات ، قال تعالى: ﴿ والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخير أملاً ﴾ وهي عند ابن عباس وجماعة.

ودليلهم على رفع اليدين : ما روي أن عمر رضي الله عنه « كان يرفع يديه في كل تكبيرة في العيد »(٢)

والسنة أن يقرأ بعد الفاتحة في الركعة الأولى: « ق ّ »، وفي الثانية: « اقتربت »، بكالها جهراً ، بدليل ما رواه أبو واقد الليثي: « كان رسول الله عَلِيلًا يقرأ في الفطر والأضحى بق والقرآن المجيد ، واقتربت الساعة »(١) ، والجهر بالقراءة لنقل الخلف عن السلف .

ولو قرأ في الأولى : ﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾ ، وفي الثانية : ﴿ هل أتاك حديث الغاشية ﴾ ، كان سنة أيضاً ، لثبوته أيضاً في صحيح مسلم . وله أنّ يقرأ أيضاً في الأولى « الكافرون » وفي الثانية « الإخلاص »

#### الحنابلة (١):

كالجمهور غير المالكية في دعاء الافتتاح والتعوذ قبل القراءة ، وكالمالكية في

<sup>(</sup>١) عن كثيّر بن عبد الله عن أبيه عن جده ، ورواه ابن ماجه ، ولم يذكر القراءة ورواه أيضاً أبو داود باسنــاد حسن عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ( نيل الأوطـار : ٢٩٧/٣ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه البيهقي في حديث مرسل عن عطاء ، ورواه في السنن الكبرى عن عمر بإسناد منقطع وضعيف .

<sup>(</sup>٢) رواه الجماعة إلا البخاري ، وأبو واقد : اسمه الحارث بن عوف ( نيل الأوطار : ٢٩٦٧٣ ، المجموع :

<sup>(</sup>٤) المغني : ٢٧٦/٢ ـ ٣٨٤ ، ٣٩٦ ، كشاف القناع : ٩٩/٢ ـ ٦٦ ، ٦٦ ، ٥٥

عدد التكبير: في الأولى ستاً زوائد ، وفي الثانية خساً ، لما روى أحمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: « أن النبي على كبر في عيد ثنتي عشرة تكبيرة ، سبعاً في الأولى ، وخساً في الآخرة »(۱) وعدوا السبع مع تكبيرة الإحرام ، خلافاً للشافعية .

ويرفع يديه مع كل تكبيرة ، لحديث وائل بن حجر « أنه عَلَيْ كان يرفع يديه في التكبير » ويقول بين كل تكبيرتين زائدتين : « الله أكبر كبيراً ، والحمد لله كثيراً ، وسبحان الله بكرة وأصيلاً ، وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسلياً كثيراً » لحديث ابن مسعود السابق في رأي الشافعية . وإن أحب قال غير ذلك من الذكر ؛ إذ ليس فيه ذِكْر مؤقت أي محدود . ولا يأتي بعد التكبيرة الأخيرة في الركعتين بذكر أصلاً .

والتكبير والذكر بين التكبيرات كما قال الشافعية : سنعة ، وليس بواجب ، ولا تبطل الصلاة بتركه عمداً ولا سهواً . فإن نسي التكبير وشرع في القراءة ، لم يعد إليه ؛ لأنه سنة قات محلها ، كا لو نسي الاستفتاح أو التعوذ ، حتى شرع في القراءة ، أو نسى قراءة سورة حتى ركع .

كذلك لا يأتي بالتكبير إن أدرك الإمام قاعًا بعد التكبير الزائد أو بعضه ، لفوات محله ، كا لو أدرك الإمام راكعاً . والمسبوق ولو بنوم أو غفلة ببعض صلاته يكبر إذا فرغ من قضاء ما فاته ، وهو قول أكثر أهل العلم ، ويعمل في القضاء عذهبه ، ودليلهم عموم قوله عَرِيلِيٍّ : « ما أدركم فصلوا ، وما فاتكم فاقضوا » .

<sup>(</sup>١) قال الترمذي : حديث حسن ، وهو أحسن حديث في الباب ، ورواه ابن ماجه ، وصححه ابن المديني . وقال الترمذي : حديث حسن ، وهو أحسن حديث في الأولى ، وخس في الآخرة ، والقراءة بعدهما كلتيها » رواه أبو داود والمدارقطني ، وقال أحد الخطف أحداب النبي عليه في التكبير ، وكله جائز ، وقال ابن الجوزي : ليس يروى عن النبي عليه في التكبير ، في المعيدين حديث صحيح .

ويقرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة بسبح ، وفي الثانية بعد الفاتحة بالغاشية لحديث سمرة بن جندب « أن النبي عَلِيلَةٍ كان يقرأ في العيدين بسبح اسم ربك الأعلى ، وهل أتاك حديث الغاشية »(۱) ؛ لأن في سورة « الأعلى » حثاً على الصدقة والصلاة في قوله ﴿ قد أفلح من تزكى ، وذكر اسم ربه فصلى ﴾(١).

ويجهر بالقراءة ، لما روى الداقطني عن ابن عمر قال : « كان النبي عَلَيْكُم يجهر بالقراءة في العيدين والاستسقاء » .

# سادساً \_ خطبة العيد :

تسن عند الجمهور وتندب عند المالكية خطبتان للعيد كخطبتي الجمعة في الأركان والشروط والسنن والمكروهات ، بعد صلاة العيد خلافاً للجمعة ، بلا خلاف بين المسلمين ، يذكّر الإمام في خطبة عيد الفطر بأحكام زكاة الفطر أن لقوله عَيْلِيّة : « أغنوهم عن السؤال في هذا اليوم » في عيد الأضحى بأحكام الأضحية وتكبيرات التشريق ووقوف الناس بعرفة وغيرها ، تشبها بالحجاج ، وما يحتاجون إليه في يومهم ، ويحسن تعليهم ذلك في خطبة الجمعة السابقة على العيد . وإذا صعد على المنبر لا يجلس عند الحنفية ، ويجلس عند الحنابلة والمالكية والشافعية ليستريح .

ودليل سنية الخطبة : التأسي بالنبي عَلِيلًا وبخلفائه الراشدين فلا يجب

<sup>(</sup>١) رواه أحمد ولابن ماجه من حديث ابن عباس والنعان بن بشير مثله ، وروي عن عمر وأنس .

<sup>(</sup>٢) هكذا فسره سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز

<sup>(</sup>٣) اللباب: ١١٨/١ ـ ١١٩ ، مراقي الفلاح: ص٩١ ، تبيين الحقائق: ٢٢٦/١ ، الفتاوى الهندية: ١٤١/١ ، فتح القدير: ٢٢٨/١ وما بعدها ، المدر المختار: ٧٨٢/١ ـ ٧٨٤ ، الشرح الصغير: ٥٣٠/١ ، الشرح الكبير: ٤٠٠/١ ، القوانين الفقهية: ص٨٦ ، مغني المحتاج: ٣١/١ وما بعدها ، المهذب: ١٢٠/١ ، المجموع: ٣٦/٥ المغني: ٣٨٤/٢ ـ ٣٨٧ ، كشاف القناع: ٢١٢/١ ـ ٢٦٢ .

<sup>(</sup>٤) انظر كشاف القناع : ٦٢/٢

حضورها ولا استاعها ، لما روى عطاء عن عبد الله بن السائب قال : « شهدت مع النبي عليه العيد ، فلما انقضت الصلاة ، قال : إنا نخطب ، فن أحب أن يجلس للخطبة ، فليجلس ، ومن أحب أن يذهب فليذهب »(١) ولو ترك الخطبة جازت صلاة العيد .

وكونها بعد الصلاة اتباع للسنة أيضاً ، فإن ابن عمر قال : « إن النبي عَلَيْكُ وَأَبِا بكر وعمر وعثان كانوا يصلون العيدين قبل الخطبة »(١) فلو خطب الإمام قبل الصلاة صح عند الحنفية وأساء ، لترك السنة ، لأن التأخير سنة .

ويبدأ الخطيب خطبته بالتكبير ، كا يكبر في أثنائها ، من غير تحديد عند المالكية ، وقيل عندهم : سبعاً في أولها . وعند الجمهور : يكبر في الخطبة الأولى تسع تكبيرات متوالية ، وفي الثانية : يكبر في الثانية بسبع متوالية أيضاً ، لما روى سعيد بن منصور عن عبيد الله بن عتبة ، قال : « كان يكبر الإمام يوم العيد قبل أن يخطب تسع تكبيرات ، وفي الثانية : سبع تكبيرات » ويستحب عند الحنفية أيضاً أن يكبر الإمام قبل نزوله من المنبر أربع عشرة مرة ، ويندب للإمام بعد فراغه من الخطبة أن يعيدها لمن فاته ساعها ، ولو نساء ، اتباعاً للسنة ، رواه الشيخان .

ويلاحظ أن الخطب المشروعة عشر: خطبة الجمعة ، والعيدين ، والكسوفين ، والاستسقاء ، والزواج ، وأربع في الحج عند الشافعية ، وثلاث عند الخنفية ، وكلها بعد الصلاة إلا خطبتي الجمعة وعرفة فقبلها ، وخطبة الزواج

<sup>(</sup>١) رواه ابن ماجه ، وإسناده ثقات ، وأبو داود والنسائي ، وقالا : مرسل ( نيل الأوطار : ٣٠٥/٢ )

<sup>(</sup>٢) متفق عليه . وروى الشيخان أيضاً عن أبي سعيد : « كان النبي عَلِيْتُ يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى وأول شيء يبدأ به الصلاة ، ثم ينصرف مقابل الناس ، والناس جلوس على صفوفهم ، فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم ... » ( نيل الأوطار : ٢٠٢/٢ )

لا تقترن بصلاة ، وكل منها ثنتان إلا الثلاثة الباقية في الحج عند الشافعية ما عدا خطبة عرفة ، وخطبة النكاح ، ففرادى ، ويبدأ بالتحميد في ثلاث : خطبة الجمعة والاستسقاء والزواج ، ويبدأ بالتكبير في خمس أو ست : خطبة العيدين ، وثلاث أو أربع خطب الحج . إلا التي بمكة وعرفة ، يبدأ فيها بالتكبير ثم بالخطبة .

## وتختلف خطبة العيد عن خطبة الجمعة في أمور:

منها - أن خطبة الجمعة تكون قبل الصلاة ، وخطبة العيد بعد الصلاة ، فإذا قدمها لم تصح عند غير الحنفية ، ويندب إعادتها بعد الصلاة . ومنها - أن خطبتي الجمعة تبدآن بالحمد لله ، وهو شرط أو ركن عند الشافعية والحنابلة ، سنة عند الحنقية ، مندوب عند المالكية ، أما خطبتا العيدين فيسن افتتاحها بالتكبير .

ومنها - يسن بالسمع خطبة العيد عند الحنفية والحنابلة والمالكية أن يكبر سراً عند تكبير الخطيب ، أما خطبة الجمعة فيحرم الكلام فيها ، ولو ذكراً عند الجمهور ، وقال الحنفية : لا يكره الذكر في خطبة الجمعة والعيد على الأصح . ويحرم الكلام غير التكبير عند الحنابلة في كل من خطبة العيد والجمعة .

وقال الشافعية : الكلام مكروه لا محرم في خطبة الجمعة والعيد ، ولا يكبر الحاضرون في حال الخطبة ، بل يستعونها .

ومنها ـ أن الخطيب عند الحنفية خلافاً للجمهور لا يجلس إذا صعد المنبر ، ويجلس في خطبة الجمعة .

ومنها - أن الخطيب عند المالكية إذا أحدث في أثناء خطبة العيد يستمر ولا يستخلف ، بخلاف خطبة الجمعة ، فإنه إن أحدث فيها يستخلف .

ومنها \_ أن خطبة العيد عند الشافعية لا يشترط فيها شروط خطبة الجمعة من قيام وطهارة وستر عورة وجلوس بين الخطبتين ، وإنما يسن ذلك فقط .

# سابعاً \_ حكم التكبير في العيدين:

اتفق الفقهاء على مشروعية التكبير في العيدين في الغدو إلى الصلاة ، وفي إدبار الصلوات أيام الحج . أما التكبير في الغدو إلى صلاة العيد : فقال أبو حنيفة (۱) : يندب التكبير سراً في عيد الفطر في الخروج إلى المصلى لحديث « خير الذكر الخفي ، وخير الرزق ما يكفي »(۱) ، ويقطعه إذا انتهى إلى المصلى في رواية ، وفي رواية : إلى الصلاة . وقال الصاحبان : يكبر جهراً ، واتفقوا على التكبير جهراً في عيد الأضحى في الطريق .

وقال الجمهور (٢): يكبر في المنازل والمساجد والأسواق والطرق أي عند الغدو إلى الصلاة جهراً ، إلى أن تبدأ الصلاة ، وعند الحنابلة : إلى فراغ الخطبة ، وهو في الفطر آكد من تكبير ليلة الأضحى لقوله تعالى : ﴿ ولتكلوا العدة ، ولتكبروا الله على ما هداكم ، ولعلكم تشكرون ﴾ ولما فيه من إظهار شعائر الإسلام ، وتذكير الغير .

ويندب التكبير المطلق (وهو ما لا يكون عقب صلاة) عند الشافعية والحنابلة: من غروب شمس ليلتي العيد لا ما قبلها. ولا يسن التكبير المقيد (وهو المفعول عقب الصلاة) ليلة الفطر عند الحنابلة وفي الأصح عند الشافعية، لعدم وروده.

<sup>(</sup>۱) فتح القدير : ۲۳/۱ ، الفتاوى الهندية : ۱٤٢/١ ، مراقي الفلاح : ص٩٠ ، اللباب : ١١٧/١ ، الدر المختار : ۷۸٤/۱ ـ ۷۸۰ .

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد وابن حبان والبيهقي في شعب الإيمان عن سعد .

#### وصيغة التكبير:

عند الحنفية والحنابلة شفعاً: « الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر ، الله أكبر ( ثنتين ) ، ولله الحمد » عملاً بخبر جابر عن النبي عَلَيْتُهُ الآتي ، وهو قول الخليفتين الراشدين ، وقول ابن مسعود .

وصيغته عند المالكية والشافعية في الجديد ثلاثاً: « الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، وهذا هو الأحسن عند المالكية ، فإن زاد « لاإله إلا الله ، والله أكبر ، الله أكبر ، ولله الحمد » فهو حسن ، عملاً بما ورد عن جابر وابن عباس رضي الله عنهم ، ويستحب أن يزيد عند الشافعية بعد التكبيرة الثالثة : « الله أكبر كبيراً ، والحمد لله كثيراً ، وسبحان الله بكرة وأصيلاً » كا قالمه النبي عَلِيلية على الصفا . ويسن أن يقول أيضاً بعد هذا : « لاإله إلا الله ولا نعبد إلا إياه ، على على على على المنافرون ، لاإله إلا الله وحده ، صدق وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده ، لاإله إلا الله والله أكبر » . وهذه الزيادة إن شاءها عند الحنفية ، ويختها بقوله : « اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، وعلى أصحاب محمد ، وعلى أزواج محمد ، وسلم تسلياً كثيراً » .

وأما التكبير في إدبار الصلوات أيام الحج في عيد الأضحى: فقال الحنفية (١):

يجب على الرجال والنساء تكبير التشريق (٢) في الأصح مرة ، وإن زاد عليها

<sup>(</sup>١) الدر الختار : ٧٨٤/١ ـ ٧٨٧ ، تبيين الحقائق : ٣٣٦/١ وما بعدها ، اللباب : ١١٩/١ وما بعدها ، فتح القدير : ٣٠٠١ ـ ٤٣١

<sup>(</sup>٢) التشريق : تقديد اللحم بالقائه في المشرقة تحت ضوء الشمس ، وقد جرت العادة بتشريق لحوم أضاحي في الأيام الثلاثة بعد العيد ، فسميت أيام التشريق ، وأيام التشريق : هي الأيام المعدودات ، أما الأيام المعلومات فهي أيام العشر من أول ذي الحجة .

يكون فضلاً ، عقب كل فرض عيني بلا فصل يمنع البناء على الصلاة ( كالخروج من المسجد أو الكلام أو الحدث عامداً ) ويؤدى بجاعة أو منفرداً ، ولو قضاء ، ويكون التكبير للرجال جهراً ، وتخافت المرأة بالتكبير ، ولا يكبر عقب الوتر وصلاة العيد .

ومدته: من فجر يوم عرفة إلى عصر يوم العيد عند أبي حنيفة ، وإلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق عند الصاحبين ، وبقولها يفتى ، فهي ثلاث وعشرون صلاة .

والتكبير واجب عقيب الصلوات المفروضات على كل من صلى المكتوبة ، ولو منفرداً أو مسافراً أو مقتدياً ؛ لأنه تبع لها ، على المفتى به من قول الصاحبين . والمسبوق يكبر وجوباً كاللاحق ، بعد قضاء مافاته من الصلاة مع الإمام ، ولو ترك الإمام التكبير يكبر المقتدي .

ويبدأ الحرم بالتكبير، ثم بالتلبية (۱) ، ولا يفتقر التكبير للطهارة ، ولا لتكبير الإمام ، فلو تركه الإمام كبر المقتدي .

ودليلهم على إيجاب التكبير ومدته: قوله تعالى: ﴿ واذكروا الله في أيام معدودات ﴾ وحديث جابر: «كان رسول الله على يكبر في صلاة الفجر يوم عرفة ، إلى صلاة العصر ، من آخر أيام التشريق ، حين يسلم من المكتوبات » وفي لفظ: «كان رسول الله على الصبح من غداة عرفة ، أقبل على أصحابه ، فيقول: على مكانكم ، ويقول: الله أكبر ، الله أكبر ، لاإله إلا الله ، والله أكبر ، الله أكبر ، ولله الحد ، فيكبر من غداة عرفة إلى صلاة العصر ، من أخر أيام التشريق »(1).

<sup>(</sup>١) ذكر في الدر الختار أن الحرم يبدأ بالتلبية .

<sup>(</sup>٢) رواه الدارقطني ، وفيـه جـابر الجعفي سيء الحـال ، وعمرو بن شمر أسوأ حـالاً سنـه ، بل هو من الهـالكين=

#### وقال المالكية(١):

يندب للجاعة والفرد التكبير إثر كل صلاة من الصلوات المكتوبات من خمس عشرة فريضة وقتية ، من ظهر يوم النحر إلى صبح اليوم الرابع ، لقوله تعالى : ﴿ ويذكروا اسم الله في أيام معلومات ﴾ وهذا الخطاب وإن كان مقصوداً به أهل الحج ، فإن الجهور رأوا أنه يعم الحجاج وغيرهم ، وتلقى الناس ذلك بالعمل ، والناس تبع للحجيج وهم يكبرون من الظهر .

ولا يكبر بعد نافلة ، ولامقضية من الفرائض ، وإن نسي التكبير كبَّر إذا تذكر إن قرب الزمن ، لا إن خرج من المسجد أو طال عرفاً . وكبّر مؤتم ندباً ترك إمامه التكبير ، وندب تنبيه الناسي ولو بالكلام .

# وقال الشافعية في الأظهر (١):

يكبر الحاج عقب الصلوات من ظهر النحر ، لأنها أول صلاته بمنى ووقت انتهاء التلبية ويخم بصبح آخر التشريق لأنها آخر صلاة يصليها بمنى ، كا قال المالكية ؛ وغير الحاج كالحاج في الأظهر ؛ لأن الناس تبع للحجيج ، ولإطلاق حديث مسلم : « أيام منى أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى » وقيل : من صبح عرفة إلى عصر آخر التشريق ، والعمل على هذا ، ولا يكبر الحاج ليلة الأضحى ، بل يلبي ؛ لأن التلبية شعاره ، والمعتمر يلبي إلى أن يشرع في الطواف .

<sup>= (</sup> نصب الراية : ٢ / ٢٢٣ وما بعدها ) والأصح أن صيغة التكبير مأثورة عن ابن مسعود عند ابن أبي شيبة ، بسند جيد . وقال الصنعاني في ( سبل السلام : ٢ / ٢٧ ) : وأسا صفة التكبير فأصح ماورد فيه مارواه عبد الرزاق عن سلمان بسند صحيح قال : « كبروا ، الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر كبيراً » ، وقد روي عن سعيد بن جبير ومجاهد وابن أبي ليلى ، وقول للشافعي ، وزاد فيه « ولله الحد » .

 <sup>(</sup>۱) بدايسة المجتهد: ١ / ٢١٣ ، الشرح الصغير: ١ / ٥٣١ ، القوانين الفقهيسة: ص ٨٦ ، الشرح الكبير: ١ / ٤٠١ .

<sup>(</sup>٢) مغنى المحتاج : ١ / ٣١٤ ، المهذب : ١ / ١٢١ ، المجموع : ٥ / ٣٤ . ٤٢ .

والأظهر أنه يُكبَّر في هذه الأيام للفائتة والراتبة والمنذورة والنافلة المطلقة أو المقيدة ، وذات السبب كتحية المسجد ؛ لأنه شعار الوقت .

والتكبير سنة في العيدين في المنازل والطرق والمساجد والأسواق برفع الصوت ، لما روى نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله على يخرج في العيدين مع الفضل بن عباس وعبد الله بن عباس ، وعلى وجعفر ، والحسن والحسين وأسامة بن زيد وزيد بن حارثة وأين بن أم أين ، رافعاً صوت بالتهليل والتكبير ، ويأخذ طريق الحدادين حتى يأتي المصلى (۱).

ويكبر لرؤية الأنعام ( وهي الإبل والبقر والغنم ) في الأيام المعلومات وهي عشر ذي الحجة ، لقول على عالى : ﴿ ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على مارزقهم من بهية الأنعام ﴾ .

#### وقال الحنابلة(١):

يسن التكبير مطلقاً في العيدين ، ويسن إظهاره في المساجد والمنازل والطرق ، حضراً وسفراً ، في كل موضع يجوز فيه ذكر الله ، ويسن الجهر به لغير أثق ، من كل من كان من أهل الصلاة من مميز وبالغ ، حر أو عبد ، ذكر أو أنقى ، من أهل القرى والأمصار ، عقب كل فريضة ولو مقضية ، تصلى في جماعة في المشهور ، في ثلاث وعشرين فريضة من فجر يوم عرفة إلى عصر آخر أيام التشريق ، لحديث جابر السابق أن النبي عرب الصبح يوم عرفة ، وأقبل علينا ، فقال : « الله أكبر ، الله أكبر » ومد التكبير إلى العصر من آخر أيام

<sup>(</sup>١) المصلى : مكان صحراوي كان قرب المدينة ، قرب المسجد النبوي الشريف ، وقد دخل الآن في مبانيها ، وأقيم فيه مسجد الغامة الآن .

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع : ٢ / ٦٣ ـ ١٧ ، المغنى : ٢ / ٣٩٨ ـ ٣٩٨ .

التشريق (١)، وفي بعضها « الله أكبر ، الله أكبر ، لاإله إلا الله ، والله أكبر ، ولله الحمد » . والمسافر كالمقيم ، والحاج المحرم كغير الحاج في مدة التكبير ؛ لأنه قبل ذلك مشغول بالتلبية ، ويبدأ بالتكبير ثم يلبي ، لأن التكبير من جنس الصلاة .

ولا يكبر من صلى وحده ، لقول ابن مسعود : « إغا التكبير على من صلى جماعة (7) ، ولأنه ذكر مختص بوقت العيد ، فأشبه الخطبة .

ويكبر مأموم نسي إمامه التكبير ليحوز الفضيلة ، كقول : آمين .

ويأتي بالتكبير الإمام مستقبل الناس ، لحديث جابر السابق أن النبي عَلِيلًا «كان يقبل بوجهه على أصحابه ، ويقول : على مكانكم ، ثم يكبر » ويكبر غير الإمام مستقبل القبلة ؛ لأنه ذكر مختص بالصلاة ، أشبه الأذان والإقامة . ويجزئ التكبير مرة واحدة ، وإن زاد على مرة فلابأس ، وإن كرره ثلاثاً فحسن . والأولى أن يُكبَّر عقب صلاة العيد ؛ لأنها صلاة مفروضة في جماعة ، فأشبهت صلاة الفجر ، ولأن هذه الصلاة أخص بالعيد ، فكانت أحق بتكبيره .

ويستحب التكبير أيضاً في أيام العشر من ذي الحجة وهي الأيام المعلومات ، لقوله تعالى : « ويذكروا اسم الله في أيام معلومات » .

#### ثامناً ـ سنن العيد أو مستحباته أو وظائفه:

يستحب في مقدمات عيد الأضحى الاجتهاد في عمل الخير ، أيام عشر ذي الحجة ، من ذِكْر الله تعالى والصيام والصدقة وسائر أعمال البر ؛ لأنها أفضل الأيام ، لحديث « مامن أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله عز وجل من هذه الأيام ، يعني أيام العشر ، قالوا : يارسول الله ، ولا الجهاد في سبيل الله ؟ قال :

<sup>(</sup>١) أخرجه الدارقطني من طرق ، وقد بينا ضعفه .

ان) رواه ابن المنذر.

ولا الجهاد في سبيل الله ، إلا رجل خرج بنفسه وماله ، ثم لم يرجع بشيء من ذلك  $^{(1)}$ .

ويندب الامتناع عن تقليم الأظفار وحلق الرأس في عشر ذي الحجة ، لما ورد في صحيح مسلم ، قال رسول الله عليه : « إذا دخل العشر ، وأراد بعضكم أن يضحي ، فلايأخذن شعراً ، ولايقلمن ظفراً » .

ويندب في العيد عدا التكبير مايأتي (٢):

اً \_ إحياء ليلتي العيد بطاعة الله تعالى أي بالعبادة من ذكر وصلاة وتلاوة وتلاوة ورآن ، وتكبير وتسبيح واستغفار ، ويحصل ذلك بالثلث الأخير من الليل ، والأولى إحياء الليل كله ، لقوله والله على المناه المناه الله الفطر وليلة الأضحى محتسباً ، لم يمت قلبه يوم تموت القلوب »(١). ويقوم مقام ذلك : صلاة العشاء والصبح في جماعة .

والدعاء في ليلتي العيد مستجاب ، فيستحب كا يستحب في ليلة الجمعة وليلتي أول رجب ونصف شعبان .

أ ـ الغسل والتطيب والاستياك ولبس الرجال أحسن الثياب ، قياساً على الجمعة ، وإظهاراً لنعمة الله وشكره ، ويدخل وقت الغسل عند الشافعية بنصف الليل ، وعند المالكية : بالسدس الأخير من الليل ، ويندب كونه بعد صلاة

<sup>(</sup>١) رواه الجماعة إلا مسلماً والنسائي عن ابن عباس رضي الله عنها (نيل الأوطار: ٣ / ٣١٢).

 <sup>(</sup>۲) مراقي الفلاح: ١/ ٨٩ ومابعدها ، تبيين الحقائق: ١/ ٢٢٤ ومابعدها ، فتح القدير: ١/ ٤٢٣ ، ٤٢٩ ، ٤٢٩ ، ٢١٤ الفتاوى الهندية: ١/ ١٤٠ ، الدر المختار: ١/ ٢٧٦ ومابعدها ، اللباب: ١/ ١١٦ ومابعدها ، مغني المحتاج: ١/ ٢١٢ ومابعدها ، المهذب: ١/ ٢١٩ ، ١٨٠ ، ٣٩٩ ، كشاف القناع: ٢/ ٥٦ ـ ٥٨ .

<sup>(</sup>٣) رواه الطبراني في الكبير عن عبادة بن الصامت ، ورواه الدارقطني موقوفاً ، قال النووي : وأسانيده ضعيفة .

الصبح ، وعند الحنفية والحنابلة بعد الصبح قبل الذهاب إلى المصلى ، وهو غسل عند الحنفية للصلاة ؛ لأنه على الله عنها يغتسلان يوم العيد .

وكان عليه السلام يتطيب يه العيد ، وله من طيب أهله . وكان للنبي عليه بردة حمراء يلبسها يوم العيد (١) . وتخرج النساء كا بينا ببذلة بلاطيب خشية الافتتان بها .

ويتنظف ويتزين بإزالة الظفر والريح الكريهة كالجمعة ، والإمام بذلك آكد ؛ لأنه منظور إليه من بين سائر الناس .

" - تبكير المأموم ماشياً إن لم يكن عذر إلى الصلاة بعد صلاة الصبح ولو قبل الشمس بسكينة ووقار: ليحصل له الدنو من الإمام من غير تخط للرقاب، وانتظار الصلاة فيكثر ثوابه، لقول على: « من السنة أن يخرج إلى العيد ماشياً »(")، ولأن النبي على ماركب في عيد ولإجنازة.

وأما الإمام فيسن له التأخر إلى وقت الصلاة ، لحديث أبي سعيد عند مسلم : « كان النبي عَلِيلَةً يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى ، فأول شيء يبدأ به : الصلاة » .

ولابأس بالركوب في العود ، لقول علي : « ثم تركب إذا رجعت » ؛ لأنه غير قاصد إلى قربة . وقال الحنفية : لابأس بالركوب في الجمعة والعيدين ، والمشي أفضل في حق من يقدر عليه .

<sup>(</sup>١) رواه ابن ماجه عن ابن عباس ، وهو ضعيف ( نصب الراية : ١ / ٨٥ ) .

 <sup>(</sup>٢) رواه البيهقي عن ابن عباس ، ورواه ابن عبد البر وابن خزية في صحيحه عن جابر : « كان للنبي حلة
 يلبسها في العيدين ويوم الجمعة » .

<sup>(</sup>٣) رواه الترمذي ، وقال : العمل على هذا عند أكثر أهل العلم .

وعبر الحنفية عن هذا بمندوبين : التبكر : وهو سرعة الاثنباه أول الوقت أو قبله لأداء العبادة بنشاط ، والابتكار : وهو المسارعة إلى المصلى لينال فضيلته والصف الأول.

ويذهب الإمام وغيره ندباً إلى المصلى كما في صلاة الجمعة من طريق ، ويرجع من أخرى ، اتباعاً للسنة ، كما روى البخاري (١) لتشهد له الطريقان ، ألو لتريادة الأجر ، ويخص الذهاب بأطولها تكثيراً للأجر ، ويرجع في أقصرهما .

ويندب للإمام الإسراع في الخروج إلى صلاة الأضحى والتأخر قليلاً في الخروج إلى صلاة القطر ، لما ورد مرسلاً من أمره عليه بذلك ، وليتسع الوقت للتضحية ولإخراج الفطرة ، كالسبق .

أن يأكل في عيد الفطر قبل الصلاة ، وأن يكون المأكول تمرات وتراً ، ويبؤخر الأكل في الفطر آكد من الصلاة ، والأكل في الفطر آكد من الإمساك في الأضحى ، لحديث أنس : « كان رسول الله عليه لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات » () وزاد في رواية منقطعة « ويأكلهن وتراً » وحديث بريدة : « أن رسول الله عليه كان لا يخرج يوم الفطر حتى يأكل ، وكان لا يأكل يوم النحر ، حتى يصلي » () ليأكل من الأضحية إن ضحى ، والأولى من كبدها ؛ لأنه أسرع هضاً وتناولاً . فإن لم يضح خير عند الحنابلة بين الأكل قبل الصلاة وبعدها .

ويندب تأخير الأكل في الأضحى مطلقاً ، ضحى أم لا .

<sup>(</sup>١) رواه البخاريَ عن جَابر أن النبي ﷺ « كان إذا خرج إلى العيد خالف الطريق » ورواه مسلم من حـديث أبي هريزة .

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري ( نصب الراية : ٢ / ٢٠٨ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه الترمذي وابن ماجه ( المصدر السابق ) .

ه - أن يؤدي صدقة الفطر قبل خروج الناس إلى الصلاة ، ولابأس بأدائها قبل العيد بأيام ، تمكيناً للفقير من الانتفاع بها في العيد ، قال ابن عباس : فرض رسول الله عليه والم الفطر طهرة للصائم من اللغو والرَّفَث ، وطُعْمة للمساكين ، فن أداها قبل الصلاة ، فهي زكاة مقبولة ، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات »(۱).

ت ـ التوسعة على الأهل ، وكثرة الصدقة النافلة حسب الطاقة زيادة عن عادته ، ليغنيهم عن السؤال .

٧ً - إظهار البشاشة والفرح في وجه من يلقاه من المؤمنين ، وزيارة الأحياء من الأرحام والأصحاب ، إظهاراً للفرح والسرور ، وتوثيقاً لرابطة الأخوة والحبة .

٨ ـ قال الحنفية: يندب صلاة الصبح في مسجد الحي ، لقضاء حقه ، ثم يندهب إلى المصلى . ورأى جمهور الفقهاء أنه يندب إيقاع الصلاة في المصلى في الصحراء لا في المسجد ، والسنة عند الشافعية أيضاً أن تصلى صلاة العيد في المصلى إذا كان المسجد ضيقاً ، وإلا فالمسجد أفضل ، كا بينا في موضع صلاة العيد .

#### تاسعاً ـ التنفل قبل العيد وبعده:

للفقهاء رأيان : رأي الجمهور : لايصلى قبل صلاة العيد ولابعدها ، وهو الأصح لدي ، ورأي الشافعية : يصلى قبلها بعد ارتفاع الشمس لغير الإمام ، وبعدها أيضاً . وتفصيل الآراء مايأتي :

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود وابن ماجه ، والدارقطني ، والحاكم وصححه ( نيل الأوطارِ : ٤ / ١٨٤ ) .

# رأي الحنفية (١):

يكره التنفل قبل صلاة العيد مطلقاً في المصلى والبيت وبعدها في المصلى فقط ، ويجوز في البيت ، لحديث ابن عباس رضي الله عنها : « خرج النبي عَلِيلَةً يوم عيد ، فصلى ركعتين ، لم يصل قبلها ولابعدها »(٢) وحديث أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي عَلِيلَةً : « أنه كان لايصلّي قبل العيد شيئاً ، فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين »(٢).

# المالكية في المشهور(١):

يكره التنفل قبل صلاة العيد وبعدها في المصلى لحديث ابن عباس وابن عمر لا في المسجد ، ففي المسجد لايكره قبلها ولابعدها ، أما عدم كراهته قبلها فلأن السنة الخروج بعد الشمس ، والتحية حينئد مطلوبة اتفاقاً ، وأما عدم كراهته بعد صلاتها ، فلندور حضور أهل البدع لصلاة الجاعة في المسجد .

# الحنابلة (٥):

يكره التنفل قبل صلاة العيد وبعدها للإمام والمأموم في موضع الصلاة ، سواء أكان في المصلى أم المسجد، لحديث ابن عباس السابق، ونحوه عن ابن عمر، ولنهي الصحابة عنه وعملهم به ، ولأنه وقت نهي عن التنفل فيه كسائر أوقات النهى .

<sup>(</sup>١) فتح القدير : ١ / ٤٢٤ ، الدر الختار : ١ / ٧٧٧ ومابعدها ، اللباب : ١ / ١١٧ ، مراقي الفلاح : ص ٩٠ .

<sup>(</sup>٢) رواه الجماعة (نيل الأوطار: ٣ / ٣٠٠) ويؤيده حديث ابن عمر عند أحمد والترمذي وصححه ، وللبخاري عن ابن عباس: أنه كره الصلاة قبل العيد .

<sup>(</sup>٣) رواه ابن ماجه وأحمد بمعناه ( نيل الأوطار : ٣ / ٣٠١ ) .

<sup>(</sup>٤) بداية المجتهد : ١ / ٢١٢ ، الشرح الكبير : ١ / ٤٠١ ، الشرح الصغير : ١ / ٥٣١ .

<sup>(</sup>٥) كشاف القناع : ٢ / ٦٢ ـ ٦٣ ، المغنى : ٢ / ٢٨٧ ـ ٢٨٩ ، ٢٩٩ .

و يكره أيضاً قضاء فائتة في مصلى العيد قبل مفارقته ، إماماً كان أو مأموماً ، في صحراء أو في مسجد ، لئلا يقتدى به .

ولابأس بالتنفل إذا خرج من المصلى في منزل أو غيره ، لما روى حرب عن ابن مسعود « أنه كان يصلي يـوم العيـد إذا رجع إلى منزلـه أربع ركعـات أو ركعتين » . فهذا كالحنفية تماماً .

ولابأس أن يقول الرجل للرجل يوم العيد : تقبل الله منا ومنك .

# الشافعية <sup>(١)</sup> :

لا يكره النفل قبل صلاة العيد بعد ارتفاع الشمس لغير الإمام ، لانتفاء الأسباب المقتضية للكراهة ، فهو ليس بوقت منهي عن الصلاة فيه ، ولما روي عن أبي بردة وأنس والحسن وجابر بن زيد أنهم كانوا يصلون يوم العيد قبل خروج الإمام .

أما قبل ارتفاع الشمس: فإنه وقت كراهة . وأما الإمام فيكره له النفل قبلها وبعدها لاشتغاله بغير الأهم ، ولخالفته فعل النبي عَلَيْكُم . وأما غير الإمام بعد صلاة العيد فإن كان يسمع الخطبة فيكره له ، وإلا فلا .

<sup>(</sup>١) اللهذب: ١ / ١١٩ ، مغني الحتاج: ١ / ٣١٣ .

وإن كانت الصلاة في صحراء : سن له الجلوس ليستع الخطبة ؛ إذ لاتحية ، وأخر صلاة العيد إلا إن خشي الداخل فواتها ، فيقدمها على الاستاع . وإذا أخرها فهو مخير بين أن يصليها في المصلى ، وبين أن يصليها بغيره إلا إن خشي الفوات بالتأخير .

# عاشراً ـ كيفية صلاته على صلاة عيد الفطر والأضحى وكيفية خطبته:

يحسن ختم هذا المبحث ببيان هذه الكيفية ، كا رواها الثقات . عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال نبي الله على الله على الله على الفطر أي صلاته - سبع في الأولى ، وخمس في الأخرى ، والقراءة - الحمد وسورة - بعدهما كلتيها »(١) .

وعن أبي سعيد قال: كان رسول الله عَلِيْتُ يخرج يوم الفطور والأضحى إلى المصلى ، وأول شيء يبدأ به الصلاة ، ثم ينصرف ، فيقوم مقابل النالس ، والناس على صفوفهم ، فيعظهم ويأمرهم »(١) .

وعن جابر رضي الله عنه قال: شهدت مع النبي عَرِيْكُ يوم العيد ، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة ، ثم قام متوكتًا على بلال ، فأمر بتقوى الله ، وحث على الطاعة ، ووعظ الناس وذكّرهم ، ثم مضى حتى أتى النساء ، فوعظهن وذكرهن »(۱) .

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود ، ونقل الترمذي عن البخاري تصحيحه ، وأخرجه أحمد وعلى بن المديني وصححاه ( سبل السلام : ٢ / ٦٨ ) .

<sup>(</sup>٢) متفق عليه ( المرجع السابق : ص ٦٧ ) .

<sup>&</sup>quot; (٣) رواه مسلم والنسائي ( نيل الأوطار : ٣ / ٣٠٤ ) .

وعن سعد المؤذن رضي الله عنه قال : « كان النبي عَلَيْتُهُ يكبر بين أضعاف الخطبة ، يكثر التكبير في خطبة العيدين »(١) .

وعن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة رضي الله عنه قال : « السنة أن يخطب الإمام في العيدين خطبتين ، يفصل بينها مجلوس »(١) .

<sup>(</sup>١) رواه ابن ماجه وفيه ضعيف ، وقد أخرج نحوه البيهقي من حديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال : السنة أن تفتتح الخطبة بتسع تكبيرات تترى ، والثانية بسبع تكبيرات تترى ( نيل الأوطار : ٣ / ٣٠٥ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه الشافعي ( المصدر السابق ) .

#### المبحث الخامس

#### صلاة الكسوف والخسوف

معنى الكسوف والخسوف ، مشروعية صلاة الكسوفين ونحوها ، صفتها (كيفيتها ، الجهر والإسرار بالقراءة فيها ، وقتها ، هل من شرطها الخطبة ؟ ، الجماعة فيها وموضعها . هل خسوف القمر مثل كسوف الشمس ؟ ) متى يدركها المسبوق ؟ ، هل تقدم صلاة الكسوف على غيرها عند اجتاعها معها ؟ .

#### أولاً . معنى الكسوف والخسوف:

الكسوف والخسوف: شيء واحد، ويقال لها كسوفان وخسوفان، والأشهر في تعبير الفقهاء: تخصيص الكسوف بالشمس والخسوف بالقمر.

والكسوف : هو ذهاب ضوء الشمس أو بعضه في النهار لحيلولة ظلمة القمر بين الشمس والأرض .

والخسوف: هو ذهاب ضوء القمر أو بعضه ليلاً لحيلولة ظل الأرض بين الشمس والقمر. ولايحدث عادة كسوف الشمس إلا في الاستسرار آخر الشهر إذا الجمع النيران، كا لايحدث خسوف القمر إلا في الإبدار، إذا تقابل النيران.

# ثانياً - مشروعية صلاة الكسوقين وتحوها وحكمها الفقهي:

صلاة الكسوف والخسوف سنة (۱) ثابتة مؤكدة باتفاق الفقهاء (۱) ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَمِن آياته الليل والنهار والشمس والقمر ، لاتسجدوا للشمس ولا للقمر ، واسجدوا لله الذي خلقهن ﴾ أي أنه يصلى عند كسوفها . وقوله عليه للقمر ، واسجدوا لله الذي خلقهن ﴾ أي أنه يصلى عند كسوفها ، وقوله عليه يوم مات ابنه إبراهيم : « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، لاينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم ذلك ، فصلوا وادعوا ، حتى ينكشف مابكم »(۱)

وهي مشروعة حضراً وسفراً للرجال والنساء ، أي في حق كل من هو خاطب بالمكتوبات الخس ؛ لأنه علما لكسوف الشمس ، كا رواه الشيخان ، ولخسوف القمر ، كا رواه ابن حبان في كتابه الثقات ، وللصبيان والعجائز حضورها كالجعة والعيدين . ويؤمر بها من تجب عليه الجعة اتفاقاً .

والمنالم بجب خبر الصحيحين المتقدم : « هـل علي غيرهـا ؟ ـ أي الخس ـ قال : لا ، إلا أن تطوّع » .

وتشرع بلاأذان ولاإقامة ، ويندب أن ينادى لها : « الصلاة جامعة » ؛ لأن النبي عَلِيلَةٍ « بعث منادياً ينادي : الصلاة جامعة » .

وتصلى جناعة أو فرادى ، سراً أو جهراً ، بخطبة أو بلاخطبة ، على التفصيل

<sup>(</sup>١) يرى المالكية والحنفية : أن صلاة الكسوف سنة مؤكدة ، وصلاة الحسوف مندوبة .

 <sup>(</sup>٢) البدائع: ١ / ٢٨٠ ، الدر المختار: ١ / ٢٨٨ ، الشرح الصغير: ١ / ٥٣٢ ، ٥٣١ ، القوانين الفقهية: ص
 ٨٨ ، مغني المحتاج: ١ / ٢١٦ ، المهذب: ١ / ١٢٢ ، المغني: ٢ / ٤٣١ ومابعدها ، كشاف القناع: ٢ / ٢١ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) متفق عليه بين البخاري ومسلم وأحمد (نيل الأوطار: ٣ / ٣٢٦) وأخرجه البخاري ومسلم أيضاً من حديث عائشة والمغيرة ، ومن حديث ابن عمر ، ومن حديث أبي مسعود الأنصاري ، وأخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله ، والحاكم من حديث النعان بن بشير (نصب الراية: ٢ / ٣٢١) .

<sup>(</sup>٤) متفق عليه عن عبد الله بن عمرو ( نيل الأوطار : ٣ / ٣٢٥ ) .

الآتي بين المذاهب ، لكن فعلها في مسجد الجمعة والجماعة أفضل ؛ لأن النبي عليه المحد الجمعة والجماعة أفضل ؛ لأن النبي عليه صلى في المسجد (١) .

ولا يشترط لها إذن الإمام ، كصلاة الاستسقاء ؛ لأن كلاً منها نافلة ، وليس إذنه شرطاً في نافلة .

ويسن الغسل لها<sup>(۱)</sup> ، كا تقدم بيانه في بحث الأغسال المسنونة ؛ لأنها صلاة . يشرع لها الاجتاع ، والخطبة عند الشافعية ، والوعظ ندباً عند المالكية ، فيسن لها الغسل ، كصلاة الجمعة والعيدين .

### الصلاة عند الفزع:

قال المالكية (٢): لا يؤمر المرء بالصلاة عند الزلازل والخاوف والآيات التي هي عبرة ؛ لأن النبي عَلِيلَةً لم يصل لغيره ، وقد كان في عصره بعض هذه الآيات ، وكذلك خلفاؤه من بعده ، لم يصلوا ؟

وقال الجمهور<sup>(1)</sup>: يصلى للزلزلة فرادى لاجماعة ، لفعل ابن عباس<sup>(۵)</sup> ، ولا يصلى عند الحنابلة لغيرها من سائر الآيات ، كالصواعق والريح الشديدة والظلمة بالنهار ، والضياء بالليل ، لعدم نقل ذلك عنه عليه وأصحابه ، مع أنه وجد في زمانهم انشقاق القمر ، وهبوب الرياح والصواعق .

وأضاف الحنفية والشافعية : أنه يندب أن يصلي الناس فرادى ركعتين مثل

<sup>(</sup>١) لحديث عائشة وغيره المتفق عليه .

<sup>(</sup>٢) المهذب: ١ / ١٢٢ ، كشاف القناع: ١ / ١٧٢ ، ٢ / ٦٨ ، مغني المحتاج: ١ / ٢١٩ .

<sup>(</sup>٣) القوانين الفقهية : ص ٨٨ .

<sup>(</sup>٤) مراقي الفلاح : ص ٩٢ ، البدائع : ١ / ٢٨٢ ، الحضرمية : ص ٨٨ ، المجموع : ٥ / ٥٨ ومابعدها ، المهذب : ١ / ٤٢٩ ، كشاف القناع : ٢ / ٧٣ .

<sup>(</sup>٥) رواه سعيد بن منصور والبيهقي .

كيفية الصلوات ، لاعلى هيئة الخسوف لنحو الزلازل ، كالصواعق والظامة الهائلة نهاراً ، والريح الشديدة مطلقاً ليلاً أو نهاراً ، والفزع بانتشار الكواكب والضوء الهائل ليلاً ، والمثلج والأمطار الدائمة ، وعموم الأمراض ، والخوف الغالب من العدو ونحو ذلك من الأفزاع والأهوال ؛ لأنها آيات مخوفة للعباد ، ليتركوا المعاصي ويرجعوا إلى طاعة الله تعالى التي بها فوزهم وصلاحهم ، قياساً على صلاة الكسوف " ، وصلاة الكسوف التجاء إلى الله تعالى لكشف الغمة ، وهكذا شأن المؤمن يلجأ إلى الله سبحانه كلما ألم به مكروه ، واشتد به الضر ، وأحدق به الخطر ، لذا يسن لكل أحد أن يتضرع بالدعاء عند الزلازل والرياح الشديدة والصواعق والخسف ، لئلا يكون غافلاً ؛ لأنه على إلى إذا عصفت الريح قال : والصواعق والخسف ، لئلا يكون غافلاً ؛ لأنه على النهم إني أسألك خيرها وخير مافيها وخير ماأرسلت به ، وأعوذ بك من شرها ، وشر ماأرسلت به » ...

## ثالثاً - صفة صلاة الكسوف:

اختلف الفقهاء في أمور ستة تتعلق بصفة صلاة الكسوف وهي مايلي :

### أ ـ كيفيتها :

للفقهاء في كيفية صلاة الكسوف رأيان:

## رأي الحنفية (١):

صلاة الكسوف ركعتان كهيئة الصلوات الأخرى من صلاة العيد والجمعة

<sup>(</sup>١) وذكر الحنفية حديثاً غريباً بلفظ « إذا رأيتم من هذه الأفزاع شيئاً فارغبوا إلى الله بالدعاء » أو « فـاذكروا الله واستغفروه » ( نصب الراية : ٢ / ٢٣٤ \_ ٢٣٥ ) .

 <sup>(</sup>٢) البدائع: ١ / ٢٨٠ ، فتح القدير: ١ / ٤٣٢ ومابعـدهـا ، مراقي الفلاح: ص ٩٢ ، الـدر الختـار: ١ / ٧٨٨ ومابعدها ، الكتاب واللباب: ١ / ١٢٠ ومابعدها .

والنافلة ، بلاخطبة ولاأذان ولاإقامة ، ولاتكرار ركوع في كل ركعة ، بل ركوع واحد ، وسجدتان ، لما رواه أبو داود في سننه : « أنه عليه الصلاة والسلام صلى ركعتين ، فأطال فيهما القيام ، ثم انصرف ، وانجلت الشمس ، فقال : إنما هذه الآيات يخوف الله تعالى بها عباده ، فإذا رأيتموها فصلوا ، كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة »(۱) قال الكال بن الهمام : وهي الصبح ، فإن كسوف الشمس كان عند ارتفاعها قيد رمحين .

# رأي الجمهور<sup>(۲)</sup>:

صلاة الكسوف ركعتان ، في كل ركعة قيامان ، وقراءتان وركوعان ، وسجودان . والسنة أو الأكمل أن يقرأ في القيام الأول بعد الفاتحة سورة البقرة أو نحوها في الطول ، وفي القيام الثاني بعد الفاتحة دون ذلك أي بقدر مائتي آية مثل آل عران ، وفي القيام الثالث بعد الفاتحة دون ذلك ، أي بقدر مائة وخسين آية ، مثل النساء ، وفي القيام الرابع بعد الفاتحة دون ذلك بقدر مائة تقريباً مثل المائدة .

فيقرأ أولاً المقدار الأول ، ثم يركع ، ثم يرفع ، ويقرأ المقدار الثاني ، ثم يركع ثم يرفع ، ثم يسجد كما يسجد في غيرها ، ويطيل الركوع ، والسجود في الصحيح عند الشافعية ، ويكرر ذلك في الركعة الثانية .

ويسبح في الركوع الأول قدر مائة من البقرة ، وفي الثاني ثمانين ، والثالث سبعين ، والرابع خمسين تقريباً .

<sup>(</sup>۱) رواه أبو داود والنسائي والحاكم عن قبيصة بن مخارق الهلالي ( نصب الراية : ٢ / ٢٣٠ ) وهنـاك حـديثـان آخران ، عند البخاري عن أبي بكرة ، وعند مسلم عن عبد الرحمن بن سمرة ، يدل ظاهرهما أن الركعتين بركوع واحـد ( نصب الراية : ٢ / ٢٣٩ ، نيل الأوطار : ٢ / ٢٣١ ) كا أنه ورد مثلها عن ابن عمر والنعان بن بشير .

 <sup>(</sup>۲) القوانين الفقهية : ص ۸۸ ، بداية المجتهد : ١ / ٢٠٣ ، الشرح الصغير : ١ / ٥٣٢ ، مغني المحتاج : ١ /
 ٢١٧ ، المهذب : ١ / ١٢٢ ، المغني : ٢ / ٤٢١ ـ ٤٢٦ ، كشاف القناع : ٢ / ٦٩ ـ ٧٢ .

وأخيراً ذكر الحنابلة أنه يجوز فعل صلاة الكسوف على كل صفة وردت عن الشارع ، إن شاء أتى في كل ركعة بركوعين وهو الأفضل ؛ لأنه أكثر في الرواية ، وإن شاء صلاها بشلاثة ركوعات في كل ركعة . لما روى مسلم عن جابر: أن النبي عَلَيْكَةٍ «صلى ست ركعات بأربع سجدات» أو أربعة ركوعات في كل ركعة ، لما روى ابن عباس أن النبي عَلَيْكَةٍ «صلى في كسوف: قرأ ، ثم ركع ، ثم قرأ ثم ركع ، ثم قرأ ثم ركع ، ثم قرأ ثم ركع ، والأخرى مثلها» (١)

أو خمسة ركوعات في كل ركعة ، لما روى أبو العالية عن أبي بن كعب قال : « انكسفت الشمس على عهد النبي عَلَيْتُهُ وأنه صلى بهم ، فقراً سورة من الطوال ، ثم ركع خمس ركعات ، وسجد سجدتين ، ثم قام إلى الثانية ، فقراً سورة من الطوال ، وركع خمس ركعات ، وسجد سجدتين ، ثم جلس كا هو مستقبل القبلة يدعو حتى انجلى كسوفها » (١) ، ولا يزيد على خمسة ركوعات في كل ركعة ؛ لأنه لم يرد به نص ، والقياس لا يقتضيه .

وإن شاء فعل صلاة الكسوف كنافلة بركوع واحد ؛ لأن مازاد عليه سنة .

ومها قرأ به جاز، سواء أكانت القراءة طويلة أم قصيرة، وقد روي عن عائشة : « أن رسول الله وَ الله عَلَيْهِ كان يصلي في كسوف الشمس والقمر أربع ركعات وأربع سجدات ، وقرأ في الأولى بالعنكبوت والروم ، وفي الثانية بيس »(٢) .

ودليل الجمهور على تعدد الركوع اثنين : حديث عبد الله بن عمرو ، قال : « لما كُسفت الشمس على عهد النبي عَلَيْتُم نودي أن « الصلاة جامعة » ، فركع النبي

<sup>(</sup>١) رواه مسلم وأبو داود والنسائي ، وفي لفظ « صلى النبي ﷺ حين كسفت الشمس ثماني ركعات في أربع سجدات » رواه أحمد ومسلم والنسائي .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود وعبد الله بن أحمد .

<sup>(</sup>٣) أخرجه الدارقطني .

وَ الله منه الله عن الشهس ، قالت عائشة : ماركعت ركوعاً قط ، ولاسجدت سجوداً قط ، كان أطول منه »(۱) .

وحديث عائشة رضي الله عنها قالت : « خَسَفَت الشمس على عهد رسول الله عنها مُ الله عنها أربع رَكَعات في ركعتين ، وأربع سَجَدات »(٢) .

وهذان الحديثان ونحوهما ثابتة في الصحيحين ، فهي أشهر وأصح ، فقدمت على بقية الروايات . قال ابن عبد البر : هذان الحديثان من أصح ماروي في هذا الباب .

ودليلهم على إطالة القراءة والركوع والقيام: حديث ابن عباس رضي الله عنها، قال: « خَسَفت الشهس، فصلى رسول الله عَلَيْتِهِ ، فقام قياماً طويلاً ، وهو دون من سورة البقرة، ثم ركع ركوعاً طويلاً، وهو دون الركوع الأول، ثم ركع ركوعاً طويلاً، وهو دون الركوع الأول، ثم سجد، ثم قام قياماً طويلاً، وهو دون الركوع الأول، ثم ركع ركوعاً طويلاً، وهو دون الركوع وياماً طويلاً، وهو دون الركوع الأول، ثم ركع ركوعاً طويلاً، وهو دون الركوع الأول، ثم ركع ركوعاً طويلاً، وهو دون الركوع الأول، ثم ركع ركوعاً طويلاً، وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعاً طويلاً، وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعاً طويلاً، وهو دون الركوع الأول، ثم سجد، ثم انصرف، وقد تجلّت الشهس ...

ودليلهم على تطويل السجود: حديث ثبت في الصحيحين في صلاته عليه الكسوف الشمس من حديث أبي موسى .

<sup>(</sup>١) المراد بالسجدة هنا : الركعة بتامها ، وبالركعتين : الركوعان ، كا في رواية عائشة وابن عباس ، والحديث متفق عليه ( نيل الأوطار : ٣ / ٣٢٥ ) .

<sup>(</sup>٢) حديث متفق عليه ( المصدر السابق ) .

<sup>(</sup>٣) متفق عليه ( المصدر نفسه ) .

#### ب ـ الجهر والإسرار بالقراءة في صلاة الكسوف:

للفقهاء آراء ثلاث في الجهر بالقراءة أو الإخفات والإسرار في صلاتي الكسوف والخسوف :

فقال أبو حنيفة (۱) : يخفي الإمام القراءة في صلاة الكسوف ، لحديث ابن عباس وسمرة رضي الله عنها ، أما حديث الأول فقال : « صليت مع النبي عليلة الكسوف فلم أسمع منه حرفاً من القراءة »(۱) ، وأما حديث سمرة فقال : « صلى بنا رسول الله عليلة في كسوف ، لايسمع له صوتاً »(۱) ، والأصل في صلاة النهار الإخفاء .

وأما صلاة الخسوف فتصلى فرادى سراً .

وقال المالكية والشافعية (٥): يسر الإمام في صلاة الكسوف ، لحديثي ابن عباس وسمرة المتقدمين ، ولأنها صلاة نهارية ، كا قال الحنفية ، ويجهر في صلاة خسوف القمر ؛ لأنها صلاة ليل أو ملحقة بها ، وقد جهر النبي عليه في صلاة الخسوف بقراءته ، في حديث عائشة المذكور .

<sup>(</sup>۱) فتح القدير : ١ / ٤٣٣ ـ ٤٣٦ ، البدائع : ١ / ٢٨١ ـ ٢٨٢ ، الدر الختار : ١ / ٧٨٩ ، اللباب : ١ / ١٢١ ، مراقى الفلاح : ص ٩٢ .

 <sup>(</sup>٢) رواه أحمد وأبو يعلى في مسنديها ، والبيهقي والطبراني وأبو نعم في الحليسة ، وفيسه ابن لهيعسة ( نصب الراية : ٢ / ٢٣٣ ) .

<sup>(</sup>٢) أخرجه أصحاب السنن الأربعة ، وقال عنه الترمذي : حديث حسن صحيح ( نصب الراية : ٢ / ٢٣٤ ) .

 <sup>(</sup>٤) رواه البخـاري ومسلم ، وللبخـاري مثلـه من حـديث أساء بنت أبي بكر ، ورواه أبـو داود والترمـذي وابن
 حبان ( نصب الراية : ٢ / ٢٣٢ ، نيل الأوطار : ٣ / ٣٣١ ) .

 <sup>(</sup>٥) بداية المجتهد : ١ / ٢٠٤ ، الشرح الصغير : ١ / ٥٣٤ ، ٥٣١ ، القوانين الفقهية : ص ٨٨ ، مغني المحتاج :
 ١ / ٢١٨ ، المهذب ١ / ١٢٢ .

وقال الحنابلة (۱) : يجهر في صلاتي الكسوف والخسوف ، لقول عائشة : « إن لنبي عَلِيلَةٍ جهر في صلاة الخسوف بقراءته ، فصلى أربع ركعات في ركعتين ، أربع سجدات »(۱) وفي لفظ : « صلى صلاة الكسوف فجهر بالقراءة فيها »(۱) .

والخلاصة : أن الإسرار في صلاة الكسوف مذهب الجمهور ، ولكني أرجح مذهب الجمهور ، قال الشوكاني : مذهب الحنابلة والصاحبين في الجهر بصلاة الكسوف والخسوف ، قال الشوكاني : لجهر أولى من الإسرار ، لأنه زيادة .

#### ج ـ وقت صلاة الكسوف والخسوف:

تصلى هذه الصلاة وقت حدوث الكسوف والخسوف . وهل تصلى في لأوقات المنهي عن الصلاة فيها ؟ الجمهور : لاتصلى فيها ؛ لأن تلك الأوقات نختص بجميع أجناس الصلاة ، والشافعية : تصلى فيها ؛ لأن تلك الأحاديث لواردة في النهي عن الصلاة في أوقات خسة تختص بالنوافل ، وصلاة الكسوف سنة ، فتجوز في أي وقت .

وتفصيل آراء المذاهب كا يأتي ، قال الحنفية (٤) : وقت صلاة الكسوف هو لوقت الذي يستحب فيه أداء سائر الصلوات دون الأوقات المكروهة ؛ لأن أداء لنوافل أو الواجبات في هذه الأوقات مكروهة ، كسجدة التلاوة وغيرها .

وقال المالكية (٥): لايصلى لكسوف الشمس إلا في الوقت الذي تجوز فيه لنافلة ، فوقتها كالعيد والاستسقاء من حلّ النافلة إلى الزوال ، وهذه رواية

<sup>(</sup>١) المغنى : ٢ / ٤٢٣ ، كشاف القناع : ٢ / ٦٩ .

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري ومسلم ( نصب الراية ، ونيل الأوطار : المكان السابق ) .

<sup>(</sup>٣) صححه الترمذي .

<sup>(</sup>٤) البدائع : ١ / ٢٨٢ .

<sup>(</sup>٥) بداية المجتهد : ١ / ٢٠٥ ، الشرح الصغير : ١ / ٥٣٣ ، ٥٣٦ .

المدونة عن مالك ، فإذا كسفت بعد الزوال لم تُصلُّ . وعلى رواية غير المدونة : يصلى لها حالاً ، ويصلى لها بعد العصر .

وأما صلاة الخسوف : فيندب تكرارها حتى ينجلي القمر ، أو يغيب في الأفق ، أو يطلع الفجر ، فإن حصل واحد من هذه الثلاثة فلا صلاة .

وقال الشافعية (۱): تصلى صلاة الكسوفين في جميع الأوقات ؛ لأنها ذات سبب ، وتفوت صلاة كسوف الشمس : بالانجلاء لجميع المنكسف ، وبغروب الشمس كاسفة ، دليل الأول خبر : « إذا رأيتم ذلك \_ أي الكسوف \_ فادعوا الله وصلوا حتى ينكشف مابكم »(۱) فدل على عدم الصلاة بعد ذلك .

ودليل الثاني : أن الانتفاع بالصلاة يبطل بغروبها نيرة أو مكسوفة لزوال سلطانها .

وتفوت صلاة خسوف القمر: بالانجلاء لحصول المقصود، وبطلوع الشمس وهو - أي القمر - منخسف لعدم الانتفاع حينئذ بضوئه. ولاتفوت في الجديد بطلوع الفجر لبقاء ظلمة الليل والانتفاع به، كا لاتفوت بغروب القمر خاسفاً، لبقاء محل سلطنته وهو الليل، فغروبه كغيبوبته تحت السحاب خاسفاً.

وقال الحنابلة (۱) : وقتها : من حين الكسوف إلى حين التجلي ، لحديث المغيرة السابق وغيره ، وإن تجلى الكسوف وهو فيها أتمها خفيفة على صفتها ، لقوله والسابق في حديث أبي مسعود : « فصلوا وادعوا حتى ينكشف مابكم »(١) ،

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج : ١ / ٣١٩ ، المجموع : ٥ / ٥٧ .

<sup>(</sup>٢) حديث متفق عليه عن المغيرة بن شعبة ، بلفظ « ... فإذا رأيتموهما ـ أي الشمس والقمر ـ فادعوا الله تعالى ، وصلوا حتى ينجلي » ( نيل الأوطار : ٣ / ٣٣٤ ) .

<sup>(</sup>٣) كشاف القناع : ٢ / ٦٨ ـ ٧١ ، المغنى : ٢ / ٤٢٨ .

<sup>(</sup>٤) متفق عليه .

ولأن المقصود التجلي وقد حصل . ولا يقطع الصلاة ، لقوله تعالى : ﴿ ولا تبطلوا أعمالكم ﴾ ولكن شرع تخفيفها حينئذ لزوال السبب .

وإن شك في التجلي لنحو غيم أتمها من غير تخفيف ؛ لأن الأصل عدمه ، فيعمل بالأصل في وجود الكسوف إذا شك فيه ، قلايصلى ؛ لأن الأصل عدمه .

وتفوت صلاة الكسوفين بالتجلي قبل الصلاة ، أو بغيبوبة الشمس كاسفة ، أو بطلوع الشمس والقمر خاسف ؛ لأنه ذهب وقت الانتفاع بها(١).

وإن وقع الكسوف في وقت نهي عن الصلاة ، دعا الله وذكره بلاصلاة ، لعموم أحاديث النهي . ويؤيده ماروى قتادة قال : « انكسفت الشمس بعد العصر ، ونحن بمكة ، فقاموا يدعون قياماً ، فسألت عن ذلك فقال : هكذا كانوا يصنعون »(٢) .

وإن فاتت صلاة الكسوف بفوات وقتها لم تقض ، لقول علي : « فصلوا حتى ينجلي » .

#### د ـ هل لصلاة الكسوف خطبة ؟

ثبت أن النبي عَلَيْكُ لما انصرف من صلاة الكسوف وقد تجلت الشمس ، حمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، لاينخسفان لموت أحد ولالحياته ... » الحديث (٢) .

<sup>(</sup>١) لاعبرة بقول المنجمين في كسوف ولاغيره مما يخبرون به ، ولايجوز العمل به ؛ لأنه من الرجم بالغيب .

<sup>(</sup>٢) رواه الأثرم .

<sup>(</sup>٣) حدايث متفق عليه عن عائشة رضي الله عنها ( نيل الأوطار : ٣ / ٣٢٥ ) .

فقال جماعة : إنه خطب ؛ لأن من سنة هذه الصلاة الخطبة ، كالحال في صلاة العيدين والاستسقاء .

وقال آخرون : إن خطبة النبي عَلِيْكُ إنما كانت يومئذ ؛ لأن الناس زعموا أن الشمس إنما كسفت لموت إبراهيم ابنه عليه السلام .

وتفصيل آراء المذاهب هو مايأتي (١):

قال الحنفية والحنابلة: لاخطبة لصلاة الكسوف؛ لأن النبي عَلَيْتُهُ « أمر بالصلاة دون الخطبة » وإنما خطب بعد الصلاة ليعلمهم حكمها ، وهذا مختص به ، وليس في الخبر مايدل على أنه خطب كخطبتي الجمعة .

وكذلك قال المالكية: لايشترط لهذه الصلاة خطبة ، وإنما يندب وعظ بعدها مشتل على الثناء على الله ، والصلاة والسلام على نبيه ، لفعله عليه الصلاة والسلام ذلك .

وقال الشافعية: السنة أن يخطب الإمام لصلاة الكسوفين خطبتين بعد الصلاة ، كخطبة العيد والجمعة بأركانها ، اتباعاً للسنة ، قالت عائشة: إن النبي على الله بما هو أهله ، ثم على الله بما هو أهله ، ثم على الله بما هو أهله ، ثم قال : إن الشمس والقمر ... »(١) ويحث فيها السامعين على التوبة من الذنوب ، وعلى فعل الخير كصدقة ودعاء واستغفار ، للأمر بذلك في البخاري وغيره ، ويحذرهم الاغترار والغفلة ، ويذكر في كل وقت من الحث والزجر مايناسبه .

لكن لا يخطب الإمام ببلد فيها وال إلا بأمر الوالي ، و إلا فيكره .

<sup>(</sup>۱) اللباب : ۱ / ۱۲۱ ، البدائع : ۱ / ۲۸۲ ، بداية المجتهد : ۱ / ۲۰۵ ومابعـدهـا ، الشرح الصغير : ۱ / ٥٣٥ ، المهذب : ۱ / ۱۲۲ ، كشاف القناع : ۲ / ۲۸ ومابعدها ، المغنى : ۲ / ۲۵ .

<sup>(</sup>٢) هو الحديث المتفق عليه عن عائشة السابق .

ذكر الله تعالى والدعاء: واتفق الفقهاء على أنه يستحب ذكر الله تعالى والدعاء والاستغفار والصدقة والتقرب إلى الله تعالى بما استطاع من القرب، لقوله على الله عن القرب، وفي الفظ: لقوله على الله والله وكبروا وتصدقوا وصلوا » وفي لفظ: « إذا رأيتم شيئاً من ذلك فافزعوا إلى ذكر الله ودعائه واستغفاره »(۱) ولأنه تخويف من الله تعالى ، فينبغى أن يبادر إلى طاعة الله تعالى ليكشفه عن عباده.

والدعاء يكون بعد الصلاة ، يدعو الإمام جالساً مستقبل القبلة إن شاء ، أو قائماً مستقبل الناس .

### هـ ـ الجماعة في صلاة الكسوف وموضعها:

اتفق الفقهاء (٢) على أن صلاة الكسوف تسن جماعةً في المسجد ، وينادى لها « الصلاة جامعة » ، اتباعاً للسنة كا في الصحيحين ، قالت عائشة : « خرج النبي الصلاة جامعة » ، فقام وكبر ، وصف الناس وراءه » (٢) . ويصلي بالناس الإمام الذي يصلّي بهم الجمعة .

وأجاز الحنابلة والشافعية : صلاتها فرادى ؛ لأنها نافلة ، ليس من شرطها الأستيطان ، فلم تشترط لها الجماعة كالنوافل . وقال الحنفية : إن لم يحضر إمام الجمعة صلاها الناس فرادى ركعتين أو أربعاً ، في منازلهم .

وأما صلاة خسوف القمر ، ففيها رأيان : قال الحنفية والمالكية : إنها تصلى فرادى ( أفذاذاً ) كسائر النوافل ؛ لأن الصلاة بجاعة في خسوف القمر لم

<sup>(</sup>١) متَّفق عليهما ، الأول عن عائشة ، والثاني عن أبي موسى رضي الله عنهما ( نيل الأوطار : ٣ / ٣٣٤ ) .

 <sup>(</sup>٢) البدائع : ١ / ٢٨٢ ، رد الحتار : ٧٨ ، فتح القدير : ١ / ٤٣٦ ، بداية المجتهد : ١ / ٢٠٣ ، ٢٠٦ ، الشرح الصغير : ١ / ٣٣٠ ، ٥٣٥ ، مغني الحتاج : ١ / ٣١٨ ، المغني : ٢ / ٤٢٠ ، كشاف القناع : ٢ / ٦٨ ، القوانين الفقهية : ص ٨٨ .

<sup>(</sup>٣) متفق عليه .

تنقل عن النبي عَيَّالَةٍ ، مع أن خسوف كان أكثر من كسوف الشمس ، ولأن الأصل أن غير المكتوبة لاتؤدى بجاعة ، قال النبي عَيِّلَةٍ : « صلاة الرجل في بيته أفضل إلا المكتوبة » إلا إذا ثبت بالدليل كا في العيدين وقيام رمضان وكسوف الشمس ، ولأن الاجتاع بالليل متعذر ، أو سبب الوقوع في الفتنة .

وهذا الرأي أولى ؛ إذ لافرق بين الخسوف والكسوف ، وتسقط عمن له عذر في التخلف عن أداء الجاعة !

أما سبب الاختلاف بين الرأيين: فهو اختلافهم في مفهوم قوله على : « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لاينخسفان لموت أحد ، ولالحياته ، فإذا رأيتموهما ، فادعوا الله ، وصلوا ، حتى يكشف مابكم ، وتصدقوا »(") فالفريق الثاني الذي فهم من الأمر بالصلاة فيها معنى واحداً: وهي الصفة التي فعلها في كسوف الشمس ، رأى أن الصلاة فيها جماعة .

والفريق الأول الذي فهم من ذلك معنى مختلفاً ؛ لأنه لم يروعنه عليه الصلاة والسلام أنه صلى في خسوف القمر مع كثرة دورانه ، قال : المفهوم من ذلك أقل ما ينطلق عليه اسم صلاة في الشرع ، وهي النافلة فذا .

<sup>(</sup>١) رواه الشافعي في مسنده عن الحسن البصري ('نيل الأوطار : ٣ / ٣٣٣ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد والحاكم واين حبان ( المصدر السابق ) .

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري ومسلم إ

#### و ـ هل صلاة خسوف القمر مثل صلاة الكسوف ؟

قال الحنفية (۱) : تصلى صلاة الخسوف ركعتين أو أربعاً فرادى ، كالنافلة ، في المنازل .

وقال المالكية (٢) : يندب لخسوف القمر ركعتان جهراً كالنوافل بقيام وركوع فقط على العادة .

وقال الشافعية والحنابلة (٢) : صلاة الخسوف كالكسوف ، بجاعة ، بركوعين وقيامين وقراءتين وسجدتين في كل ركعة ، الكنها تودى جهراً لاسراً عند الشافعية ، كا هو المقرر فيها عند الحنابلة ، لقول عائشة : « إن النبي عَرَالِيَّة جهر في صلاة الخسوف بقراءته ، فصلى أربع ركعات في ركعتين ، وأربع سجدات » (٤) .

### رابعاً ـ متى يدركها المسبوق ؟

عرفنا أن لهذه الصلاة هيئة مخصوصة تتميز عند غير الحنفية بركوعين في كل ركعة ، فهل يدركها المسبوق بالركوع الأول أم بالثاني ؟

قال المالكية (٥) تدرك الركعة من ركعتي الكسوف مع الإمام بالركوع الثاني ، فيكون هو الفرض ، وأما الأول فهو سنة ، والراجح أن الفاتحة فرض مطلقاً .

وقال الشافعية (٦) : من أدرك الإمام في ركوع أول ، أدرك الركعة ، كا في

<sup>(</sup>١) البدائع : ١ / ٢٨٢ ، مراقي الفلاح : ص ٩٢ ، الكتاب : ١ / ١٢١ .

<sup>(</sup>٢) القوانين الفقهية : ص ٨٨ ، بداية المجتهد : ١ / ٢٠٦ ، الشرح الصفير ؛ ١ / ٥٣٦ .

<sup>(</sup>٣) مغنى الحتاج : ١ / ٣١٨ ، المغني : ٢ / ٤٢٤ ، كشاف القناع : ٢ / ٦٩ .

٤) متفق عليه .

<sup>(</sup>٥) الشرح الصغير : ١ / ٥٣٥ .

<sup>(</sup>٦) مغنى المحتاج : ١ / ٣١٩ .

سائر الصلوات ، أما من أدركه في ركوع ثان أو قيام ثان ، فلا يدرك الركعة في الأظهر ؛ لأن الأصل هو الركوع الأول وقيامه ، والركوع الثاني وقيامه في حكم التابع .

وهذا هو الراجح لدي ، لأنه المتبادر للذهن ، والثاني استثناء .

وقال القاضي أبو يعلى من الحنابلة (۱) : إذا أدرك المأموم الإمام في الركوع الثاني ، احتمل أن تفوته الركعة ؛ لأنه قد فاته من الركعة ركوع ، كا لو فاته الركوع من غير هذه الصلاة . ويحتمل أن صلاته تصح ؛ لأنه يجوز أن يصلي هذه الصلاة بركوع واحد ، فاجتزئ به في حق المسبوق .

خامساً ـ هل تقدم صلاة الكسوف على غيرها عند اجتاعها معها ؟

إذا اجتمع صلاتان كالكسوف مع غيره من الجمعة أو فرض آخر أو العيد ، أو الجنازة أو الوتر فأيها يقدم ؟

قال الشافعية والحنابلة (٢): يقدم الفرض إن خيف فوته ، لضيق وقته ، و إلا بأن لم يخف فوت الفرض ، يقدم الكسوف ، ثم يخطب للجمعة متعرضاً للكسوف ، ثم تصلى الجمعة ، وتكفي عند الشافعية خطبة الجمعة عن خطبة الكسوف .

ولو اجتمع عيد أو كسوف مع صلاة جنازة ، قدمت الجنازة على الكسوف والعيد إكراماً للميت ، ولأنه ربما يتغير بالانتظار ، كا تقدم الجنازة على صلاة الجمعة إن لم يخف فوتها .

<sup>(</sup>١) المغنى : ٢ / ٤٢٨ .

 <sup>(</sup>۲) مغني المحتاج : ١ / ٣١٩ ومابعدها ، المهذب : ١ / ١٢٣ ، كشاف القناع : ٢ / ٧٧ ومابعدها ، المغني : ٢ /
 ٤٢١ ومابعدها .

وتقدم صلاة الكسوف على صلاة العيد والمكتوبة إن أمن الفوت.

ويقدم الخسوف على الوتر باتفاق الشافعية والحنابلة ، كما يقدم عند الشافعية على التراويح ، وإن خيف فوت الوتر أو التراويح ؛ لأنه آكد ، ولأن الوتر يمكن تداركه بالقضاء . وتقدم التراويح على الكسوف عند الحنابلة إذا تعذر فعلها ؛ لأنها تختص برمضان وتفوت بفواته .

## المبحث السادس

#### صلاة الاستسقاء

تعريف الاستسقاء وسببه ، مشروعية صلاة الاستسقاء ، صفة الصلاة ، ووقتها والمكلف بها ، والجهر بالقراءة فيها ، خطبتها والدعاء فيها وبعدها ، مايستحب في الاستسقاء قبل الصلاة وبعدها ( وظائف الاستسقاء ) ، الدعاء عند المطر وغيره من الأحداث ، التنفل في المصلى .

## أولاً - تعريف الاستسقاء وسببه:

الاستسقاء: لغة: طلب السقيا، وشرعاً: طلب السقي من الله تعالى بمطر عند حاجة العباد إليه على صفة مخصوصة (١) أي بصلاة وخطبة واستغفار وحمد وثناء.

وسببه: قلة الأمطار، وشح المياه، والشعور بالحاجة لسقي النررع وشرب الحيوان، ويحدث الجفاف عادة ابتلاء من الله تعالى، بسبب غفلة الناس عن ربهم، وتفشي المعاصي بينهم (١)، فيحتاج الأمر للتوبة والاستغفار والتضرع إلى الله تعالى، فإذا فعل العباد ذلك، تفضل عليهم خالقهم وأنعم عليهم بإنزال

<sup>(</sup>١) الشرح الصغير : ١ / ٥٣٧ ، مغنى الحتاج : ١ / ٣٢١ ، كشاف القناع : ١ / ٧٤ ، مراقي الفلاح : ص ٩٣ .

<sup>(</sup>٢) روى ابن ماجه عن ابن عمر رضي الله عنها في حديث له : أن النبي ﷺ قال : لم ينقُص قوم المكيال والميزان إلا أخدوا بالسّنين ، وشدة المؤنة ، وجور السلطان عليهم ، ولم يَمْنعوا زكاة أموالهم ، إلا مُنعوا القطر من الساء ، ولولا البهائم لم يُعطروا » ( نيل الأوطار : ٤ / ٢ ) .

المطر، كا قص علينا القرآن الكريم من دعاء الأنبياء نوح وموسى وهود عليهم السلام لإغاثة أقوامهم ، قال تعالى عن نوح : ﴿ فقلت : استغفروا ربكم ، إنه كان غفاراً ، يرسل السماء عليكم مدراراً ، وعددكم بأموال وبنين ، ويجعل لكم جنات ، ويجعل لكن أنهاراً ﴾ وقال عن موسى : ﴿ وإذ استسقى موسى لقومه ، فقلنا : اضرب بعصاك الحجر ... ﴾ وقال عن هود : ﴿ ويا قوم استغفروا ربكم ، ثم توبوا إليه ، يرسل السماء عليكم مدراراً ، ويزدكم قوة إلى قوتكم ﴾ .

#### ثانياً ـ مشروعية صلاة الاستسقاء:

قال أبو حنيفة رحمه الله (۱): ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة في جماعة ، فإذا صلى الناس فرادى أو وُحداناً ، جاز من غير كراهة ؛ لأنها نفل مطلق ، وإنما الاستسقاء : دعاء واستغفار ؛ لأنه السبب لإرسال الأمطار ، بلاجماعة مسنونة ، وبلاخطبة ، وبلا قلب رداء ، وبلاحضور ذمي ، لقوله تعالى : ﴿ فقلت : استغفروا ربكم إنه كان غفاراً ، يرسل الساء عليكم مدراراً ﴾ ورسول الله عليه استسقى ، ولم يرو عنه الصلاة .

ورد الحافظ الزيلعي فقال (۱): أما استسقاؤه عليه السلام ، فصحيح ثابت ، وأما إنه لم يروعنه الصلاة ، فهذا غير صحيح ، بل صح أنه صلى فيه ، كا سيأتي ، وليس في الحديث أنه استسقى ، ولم يصل ، بل غاية مايوجد ذكر الاستسقاء ، دون ذكر الصلاة ، ولايلزم من عدم ذكر الشيء عدم وقوعه .

وقال جمهور الفقهاء منهم الصاحبان (٢): صلاة الاستسقاء سنة مؤكدة حضراً

<sup>(</sup>۱) الكتاب مع اللباب : ۱ / ۱۲۱ ومابعدها ، مراقي الفلاح : ص ۹۳ ، فتح القدير : ۱ / ٤٣٧ ، البدائع : ۱ / ٢٨٢ ، الدر الختار : ۱ / ٢٩٠ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) نصب الراية : ٢ / ٢٣٨ .

 <sup>(</sup>٣) بداية الجتهد : ١ / ٢٠٧ ، القوانين الفقهية : ص ٨٧ ، الشرح الصغير : ١ / ٥٢٨ ، مغني المحتساج : ١ /
 (٣) ، المهذب : ١ / ١٢٣ ، المغنى : ٢ / ٤٣٩ ومابعدها ، كشاف القناع : ٢ / ٧٤ .

وسفراً ، عند الحاجة ، ثابتة بسنة رسول الله على وخلفائه ، رضي الله عنهم . وتكرر في أيام ثانياً وثالثاً وأكثر ، إن تأخر السقي ، حتى يسقيهم الله تعالى ، فإن الله يحب الملحين في الدعاء (١).

ودليل سنيتها أحاديث متعددة منها حديث ابن عباس : أن النبي عَلِيْنَةٍ صلى في الاستسقاء ركعتين ، كصلاة العيد (٢).

وحديث عائشة أن النبي عَلَيْتُهِ خطب في الاستسقاء «ثم نزل فصلى ركعتين ... »(٣) وحديث أبي هريرة وعبد الله بن زيد وعباد بن تميم عن عمه (٤).

وإن تأهب الناس لصلاة الاستسقاء ، فسقوا وأمطروا قبلها ، صلوها عند المالكية لطلب سعة ، واجتمعوا عند الشافعية (٥) للشكر والدعاء ، ويصلون صلاة الاستسقاء المعروفة شكراً أيضاً ، على الصحيح ، كا يجتمعون للدعاء ونحوه ، والأصح أنه يخطب بهم الإمام أيضاً ، ولو سقوا في أثنائها أتموها ، جزماً .

وعند الحنابلة (1): لا يخرج الناس حينئذ للصلاة ، وشكروا الله على نعمته ، وسألوه المزيد من فضله . أما إن خرجوا فأمطروا قبل أن يصلوا ، صلوا شكراً لله تعالى ، وحمدوه ودعوه .

<sup>(</sup>١) رواه ابن عدي والعقيلي عن عائشة ، وضعفاه ، وفي الصحيحين : « يستجاب لأحدكم مالم يعجل ، يقول : دعوت فلم يستجب لي » .

<sup>(</sup>٢) أخرجه أصحاب السنن الأربعة ( نصب الراية : ٢ / ٢٣٩ ، نيل الأوطار : ٤ / ٦ ) .

<sup>(</sup>٣) رواه أبو داود ( نيل الأوطار : ٤ / ٣ ) .

<sup>(</sup>٤) الأول رواه أحمد وابن ماجه ، والثاني رواه أحمد ، والثالث رواه أبو داود والترمذي والبخاري ومسلم ، وهو صحيح (نيل الأوطار: ٤ ، المجموع: ٥ / ٦٥).

<sup>(</sup>٥) مغني المحتاج: ١ / ٣٢١ ، الشرح الصغير: ١ / ٥٤٠ ومابعدها .

<sup>(</sup>٦) المغني : ٢ / ٤٤٠ .

### ثالثاً \_ صفة صلاة الاستسقاء ووقتها والمكلف بها والقراءة فيها:

اتفق الجمهور غير أبي حنيفة (١) على أن صلاة الاستسقاء ركعتان بجاعة في المصلى بالصحراء خارج البلد ، بلاأذان ولاإقامة ، وإغا ينادى لها « الصلاة جامعة » ؛ لأنه على لله لله لله لله لله لله لله المسلى المسلى بالقراءة ، كصلاة العيد ، بتكبيراته عند الشافعية والحنابلة بعد الافتتاح قبل التعوذ ، سبعاً في الركعة الأولى ، وخمساً في الثانية برفع يديه ووقوفه بين كل تكبيرتين كآية معتدلة ، قال ابن عباس : « سنة الاستسقاء سنة العيدين » فتسن في الصحراء ، مع تكبير العيد ، بلاأذان ولاإقامة ؛ لأنها صلاة شرع لها الاجتاع والخطبة .

و يجعل عند المالكية ، والصاحبين من الحنفية في المشهور الاستغفار بدل التكبير ، فليس في الاستسقاء تكبير ، بل فيه الاستغفار بدل التكبير .

ويقرأ في الصلاة ماشاء جهراً ، كا في صلاة العيدين ، والأفضل أن يقرأ فيها عند المالكية بسبح ، والشمس وضحاها ، وعند الحنابلة والصاحبين مثلما يقرأ في صلاة العيد بسبح اسم ربك الأعلى ، وهل أتاك حديث الغاشية ، كا في حديث ابن عباس المتقدم وحديث أنس عند ابن قتيبة في غريب الحديث ، وإن شاء قرأ في الركعة الأولى به ﴿ إنا أرسلنا نوحاً ﴾ لمناسبتها الحال ، وفي الركعة الثانية سورة أخرى من غير تعيين .

وعند الشافعية: يقرأ في الأولى جهراً بسورة «ق» وفي الثانية: و «اقتربت» في الأصح، أو بسبح والغاشية، قياساً لانصاً. ودليل الجهر بالقراءة حديث

 <sup>(</sup>١) القوانين الفقهية : ص ٨٧ ، الشرح الكبير : ١ / ٤٠٥ ، الشرح الصغير : ١ / ٥٣٧ ، مغني المحتاج : ١ / ٢٣٣ ومابعدها ، كله في المحتاج : ١ / ٣٤٠ . ٢٢٠ .

عبد الله بن زيد وغيره : «ثم صلى ركعتين جهر فيها بالقراءة »(١)، وكما تفعل جماعة \_ وهو الأفضل ـ تفعل فرادى .

والمستحب الخروج إلى الصحراء ، إلا في مكة والمدينة وبيت المقدس ففي المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى ، فيخرج الناس ثلاثة أيام مشاة في ثياب خَلِقة غَسِيلة ، متذللين متواضعين ، خاشعين لله تعالى ، ناكسين رؤوسهم ، مقدمين الصدقة كل يوم قبل خروجهم ، ويجددون التوبة ، ويستسقون بالضَّعَفة والشيوخ والعجائز والأطفال .

ولا يشترط إذن الإمام لصلاة الاستسقاء عند أبي حنيفة ؛ لأن المقصود هو الدعاء فلا يشترط له إذن الإمام ، و يشترط ذلك عند الشافعية ، وعن الإمام أحمد روايتان (۱) .

وأما وقتها: فليس لها وقت معين ، ولاتختص بوقت العيد ، إلا أنها لاتفعل في وقت النهي عن الصلاة ، بغير خلاف ؛ لأن وقتها متسع ، فلاحاجة إلى فعلها في وقت النهي . ويسن فعلها أول النهار ، وقت صلاة العيد ، لحديث عائشة : « أنه عليه خرج حين بدا حاجب الشمس »(٦) ، ولأنها تشبه صلاة العيد في الموضع والصفة ، فكذلك في الوقت ؛ لأن وقتها لايفوت بزوال الشمس ؛ لأنها ليس لها يوم معين ، فلا يكون لها وقت معين .

ولاتتقيد بزوال الشمس ظهراً ، فيجوز فعلها بعده ، كسائر النوافل(1) . وإن

<sup>(</sup>١) رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي ( نيل الأوطار : ٤ / ٤ ) .

<sup>(</sup>٢) البدائع : ١ / ٢٨٤ ، مغني الحتاج : ١ / ٣٢٥ ، المغنى : ٢ / ٤٣٨ ومابعدها .

<sup>(</sup>٣) رواه أبو داود .

 <sup>(</sup>٤) بداية الجتهد : ١ / ٢٠٩ ، الشرح الصغير : ١ / ٣٦٥ ، مغني المحتاج : ١ / ٣٢٤ ، المغني : ٢ / ٤٣٢ ، ٤٤٠ ومابعدها ، كشاف القناع : ٢ / ٧٥ .

استسقى الناس عقب صلواتهم أو في خطبة الجمعة ، أصابوا السنة ، فيجوز الاستسقاء بالدعاء من غير صلاة لحديث عمر رضي الله عنه أنه خرج يستسقي ، فصعد المنبر فقال : « استغفروا ربكم إنه كان غفاراً ، يرسل الساء عليكم مدراراً ، ويمدد كم بأموال وبنين ، ويجعل لكم جنات ، ويجعل لكم أنهاراً ، استغفروا ربكم ، إنه كان غفاراً ، ثم نزل ، فقيل : ياأمير المؤمنين ، لو استسقيت ؟ فقال : لقد طلبت بمجاديح الساء التي يستنزل بها القطر »(۱) .

والمكلف بها<sup>(۱)</sup>: الرجال القادرون على المشي ، ولا يؤمر بها النساء والصبيان غير الميزين على المشهور عند المالكية ، وقال الشافعية والحنفية : يندب خروج الأطفال والشيوخ والعجائز ، ومن لاهيئة لها من النساء ، والخنثى القبيح المنظر ؛ لأن دعاءهم أقرب إلى الإجابة ، إذ الكبير أرق قلباً ، والصغير لاذنب عليه ، ولقوله عَلَيْلَةً : « وهل ترزقون وتنصرون إلا بضعفائكم »(۱) . ويكره خروج الشابات والنساء ذوات الهيئة ، خوف الفتنة .

إخراج الدواب : ولا يستحب عند المالكية والحنابلة إخراج البهائم والجانين ؛ لأن النبي يَوْلِيَّةٍ لم يفعله .

ويستحب إخراجها مع أولادها عند الحنفية ، والشافعية في الأصح ، ويباح ذلك عند الحنابلة ؛ لأن الرزق مشترك بين الكل<sup>(1)</sup> ، وليحصل التحنّن ، ويظهر

<sup>(</sup>١) رواه البيهقي عن الشعبي ، والجاديح : جمع مجدح ، وهو كل نجم كانت العرب تقول : يمطر به ، فأخبر عمر رضي الله عنه : أن الاستغفار : هو الجاديح الحقيقية التي يستنزل بها القطر ، لاالأنواء ، وإنما قصد التشبيه . وقيل : مجاديحها : مفاتيحها ، وقد جاء في رواية : بمفاتيح الساء ( المجموع : ٥ / ٧٦ ، ٧٨ ومابعدها ) .

 <sup>(</sup>٢) البدائع : ١ / ٢٨٣ ومابعدها ، اللباب : ١ / ١٢٣ ، فتح القدير : ١ / ٤٤١ ، مراقي الفلاح : ص ٩٣ ، الدر الختار : ١ / ٧٩١ ، المجموع : ٥ / ٧٧ ، ٨٣ ، القوانين الفقهية : ص ٨٧ ، الشرح الصغير : ١ / ٥٣٨ ، مغني المحتاج : ١ / ٧٢٢ ـ ٢٢٢ ، المهذب : ١ / ٧٣ ـ ١٨٣ ، ١٨٤ ، كشاف القناع : ٢ / ٢٧ ـ ٧٧ ، ٨٢ .

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري .

<sup>(</sup>٤) المراجع السابقة .

الضجيج بالحاجات ، روى البزار مرفوعاً بسند ضعيف : « لولا أطفال رُضَع ، وعباد رُكَّع ، وبهائم رُتَّع ، لصب عليكم العذاب صباً » . وروي أن سليان عليه السلام « خرج يستسقي ، فرأى غلة مستلقية ، وهي تقول : اللهم إنا خلق من خلقك ، ليس بنا غنى عن رزقك ، فقال سليان : ارجعوا فقد سقيتم بدعوة غيركم »(۱) .

### التوسل بذوي الصلاح:

ويستحب إخراج أهل الدين والصلاح ، لأنه أسرع لإجابتهم ، وقد استسقى عمر بالعباس ، ومعاوية بيزيد بن الأسود الجرشي ، واستسقى به الضحاك بن قيس مرة أخرى ، فلابأس بالتوسل بالصالحين ، قال ابن عمر : استسقى عمر عام الرمادة بالعباس ، فقال : اللهم إن هذا عم نبيك علي نتوجه اليك به ، فاسقنا ، فما برحوا حتى سقاهم الله عز وجل . وقال معاوية : اللهم إنا نستشفع إليك بخيرنا وأفضلنا يزيد بن الأسود ، يايزيد ، ارفع يديك ، فرفع يديه ، ودعا الله تعالى ، فثارت في الغرب سحابة مثل الترس ، وهب لها ريح ، يسقوا ، حتى كادوا لا يبلغون منازلهم ()

وهيئة الخارج للاستسقاء كا بينا : أن يكون متضرعاً لله تعالى ، متبذلاً أي في ثياب البذلة ، لا في ثياب الزينة ، ولا يتطيب ؛ لأنه من كال الزينة ، ويكون متخشعاً في مشيه ، وجلوسه في خضوع ، متضرعاً إلى الله تعالى ، متذللاً

 <sup>(</sup>١) حديث استسقاء النملة رواه الحاكم بمعناه بإسناده عن أبي هريرة ، وهـو صحيح الإسناد ( المجمـوع : ٥ / ٨٨ ) .

 <sup>(</sup>۲) حديث عمر رواه البخاري من رواية أنس أن عمر كان يفعله ، وحديث استسقاء معاوية بيزيد مشهور
 ( المجموع : ٥ / ٦٨ ، نيل الأوطار : ٤ / ٦ ) .

له ، راغباً إليه . قال ابن عباس : خرج رسول الله عَلَيْتُ متواضعاً متبذلاً متخشعاً متضرعاً (١) .

## وهل يخرج أهل الذمة ؟

قال الحنفية : لا يحضر أهل الذمة الاستسقاء ؛ لأن الخروج للدعاء ، وقد قال تعالى : ﴿ ومادعاء الكافرين إلا في ضلال ﴾ ، ولأنه لاستنزال الرحمة ، وإنما تنزل عليهم اللعنة ، وإن كان الراجح أن دعاء الكافر قد يستجاب استدراجاً . وأما الآية السابقة ﴿ ومادعاء ﴾ ففي الآخرة .

وقال الجمهور: لا يمنع أهل الدمة من الخروج مع المسلمين ، وأمروا أن يكونوا منفردين لا يختلطون بنا في مصلانا ، ولاعند الخروج ، ويكره اختلاطهم بنا ، كا يكره خروجهم عند الشافعي ، ولا يؤمن على دعائهم ؛ لأن دعاء الكافر غير مقبول . وكونهم لا يمنعون الحضور ؛ لأنهم يسترزقون ويطلبون أرزاقهم من ربهم ، وفضل الله واسع ، وقد يجيبهم الله تعالى استدراجاً ، وطعمة في الدنيا ، قال تعالى : ﴿ سنستدرجهم من حيث لا يعلمون ﴾ والله ضمن أرزاقهم في الدنيا كا ضمن أرزاق المؤمنين .

وانفرادهم عن المسلمين ؛ لأنه لايؤمن أن يصيبهم عذاب ، فيعم من حضرهم ، فإن قوم عاد استسقوا ، فأرسل الله عليهم ريحاً صرصراً فأهلكتهم .

#### رابعاً - خطبة الاستسقاء:

قال أبو حنيفة (١) : لاخطبة للاستسقاء ؛ لأنها تبع للجاعة ، ولاجماعة لها

<sup>(</sup>١) رواه أحمد والنسائي وابن ماجه ( نيل الأوطار : ٤ / ٦ ) .

<sup>(</sup>۲) فتح القدير مع العناية: ١ / ٤٣٩ ومابعدها ، البدائع: ١ / ٢٨٣ ومابعدها ، اللباب: ١ / ١٢٢ ومابعدها .

عنده ، وإنما دعاء واستغفار يستقبل فيها الإمام القبلة . قال ابن عباس حينها سئل عن صلاة الاستسقاء : خرج رسول الله عَلَيْكُ متواضعاً متبذلاً أن ، متخشعاً ، متضرعاً ، فصلى ركعتين ، كا يُصلّى في العيد ، لم يخطب خطبتكم هذه (١) .

وقال الصاحبان : يصلي الإمام بالناس ركعتين يجهر فيها بالقراءة ، ثم يخطب ، ويستقبل القبلة بالدعاء . ويخطب خطبتين بينها جلسة كالعيد عند محمد ، وخطبة واحدة عند أبي يوسف ، ويكون معظم الخطبة الاستغفار .

وقال الجمهور (١) : يخطب الإمام للاستسقاء بعد الصلاة على الصحيح خطبتين كصلاة العيد عند المالكية والشافعية ، لقول ابن عباس : صنع رسول الله على الاستسقاء كا صنع في العيدين ، وخطبة واحدة عند الحنابلة ؛ لأنه لم ينقل أنه على خطب بأكثر منها.

ودليلهم على طلب الخطبة وكونها بعد الصلاة : حديث أبي هريرة : « خرج نبي الله على طلب الخطبة وكونها بنا ركعتين بلاأذان ولاإقامة ، ثم خطبنا ، ودعا الله عز وجل ، وحول وجهه نحو القبلة رافعاً يديه ، ثم قلب رداءه ، فجعل الأين على الأيسر ، والأيسر على الأين »(1) .

وتجوز عند الشافعية الخطبة قبل الصلاة ، لحديث عبد الله بن زيد : « رأيت النبي عَلَيْلَةً يوم خرج يستسقي ، فحوّل إلى الناس ظهره ، واستقبل القبلة يدعو ، ثم حول رداءه ، ثم صلى ركعتين جهر فيها بالقراءة »(٥) .

<sup>(</sup>١) أي لابساً لثياب البذلة ( المهنة والعمل ) تاركاً لثياب الزينة ، تواضعاً لله تعالى .

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد والنَّسائي وابن ماجه ( نيل الأوطار : ٤ / ٦ ) .

<sup>(</sup>٣) الشرح الصغير: ١ / ٥٣٩ ، القوانين الفقهية: ص ٨٧ ، بداية المجتهد: ١ / ٢٠٨ ، المجموع: ٥ / ٧٥ ومابعدها ، مغني المحتاج: ١ / ٣٠٤ ومابعدها ، الشرح الكبير للدردير: ١ / ٤٠٦ ، كشاف القناع: ٢ / ٨٠ ، المغني: ٢ / ٤٣٠ و ٤٣٦ . ٤٣٦ .

<sup>(</sup>٤) رواه أحمد وابن ماجه ( نيل الأوطار : ٤ / ٤ ) وروى أحمد مثله عن عبد الله بن زيد .

<sup>(</sup>٥) رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي ، لكن لم يذكر مسلم الجهر بالقراءة ( المصدر السابق ) .

وتختلف عن خطبة العيد في رأي المالكية والشافعية أن الإمام يستغفر الله تعالى بدل التكبير، فيقول: «أستغفر الله الذي لاإله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه» ويكثر فيها بالاتفاق الاستغفار؛ لأنه سبب لنزول الغيث، روى سعيد: «أن عمر خرج يستسقي، فلم يزد على الاستغفار، فقالوا: مارأيناك استسقيت فقال: لقد طلبت الغيث بمجاديح الساء الذي يُستنزَل به المطر، ثم قرأ: استغفروا ربكم، إنه كان غفاراً، يرسل الساء عليكم مدراراً»(۱).

ولاحد للاستغفار عند المالكية في أول الخطبة الأولى والثانية .

ويستغفر الخطيب في الخطبة الأولى عند الشافعية تسعاً ، وفي الثانية سبعاً ، ويستحب أن يكثر من الاستغفار ، لقوله تعالى : ﴿ استغفروا ربكم ، إنه كان غفاراً ، يرسل الساء عليكم مدراراً ﴾ . ويفتتح الإمام عند الحنابلة الخطبة بالتكبير تسعاً نسقاً كخطبة العيد ، ويكثر فيها عندهم الصلاة على النبي عَلَيْكَةٍ ؛ لأنها معونة على الإجابة ، قال عمر : « الدعاء موقوف بين الساء والأرض ، لا يصعد منه شيء حتى تصلي على نبيك » " ، ويقرأ كثيراً : ﴿ استغفروا ربكم إنه كان غفارا ﴾ وسائر الآيات التي فيها الأمر به ، فإن الله تعالى وعدهم بإرسال الغيث إذا استغفروه .

الدعاء في الخطبة: ويدعو الإمام في الخطبة الأولى: اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً، هنيئاً مريئاً مري

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه عنـد البيهقي ، وعن علي نحوه ( نيل الأوطــار : ٤ / ٧ ) ومجــاديح السماء : أنواؤهــا ، والمراد بالأنواء : النجوم التي يحصل عندها المطر عادة ، فشبه الاستغفار بها .

<sup>(</sup>٢) رواه الترمذي .

<sup>(</sup>٣) رواه ابن ماجه ، ومعناه : اللهم اسقنا مطراً ، منقذاً من الشدة بإروائه ، طيباً لاينغصه شيء ، محود العاقبة ، ذا ربع أي نماء ، كثير الماء والخير ، يجلل الأرض أي يعمها ، شديد الوقع على الأرض ، مطبقاً على الأرض أي مستوعباً لها ، دائماً إلى انتهاء الحاجة ( نيل الأوطار : ٤ / ٩ ) .

اللهم اسقنا الغيث ولاتجعلنا من القانطين (أي الآيسين بتأخير المطر)، اللهم إن بالعباد والبلاد والخلق من اللأواء (شدة الجوع)، والجَهد (قلة الخير وسوء الحال)، والضنك (أي الضيق)، مالانشكو إلا إليك.

اللهم أنبت لنا الزرع ، وأدرّ لنا الضرع ، واسقنا من بركات السماء ، وأنبت لنا من بركات الأرض . اللهم ارفع عنا الجهد والعُرْي والجوع ، واكشف عنا من البلاء ، مالايكشفه غيرك .

اللهم إنا نستغفرك ، إنك كنت غفاراً ، فأرسل السماء علينا مدراراً أي درّاً أي مطراً كثيراً . وكل ذلك ثابت بحديث واحد عن عبد الله بن عمر .

ويبالغ في الدعاء سراً وجهراً لقوله تعالى: ﴿ ادعوا ربكم تضرعاً وخفية ﴾ ويؤمن القوم على دعائه ، فيقول: اللهم إنك أمرتنا بدعائك ، ووعدتنا إجابتك ، وقد دعوناك كا أمرتنا ، فاستجب لنا كا وعدتنا ، إنك لاتخلف الميعاد (۱) . وكان من دعائه عليه والحد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ، لاإله إلا الله يفعل مايريد ، اللهم أنت الله ، لاإله إلا أنت ، أنت الغني ونحن الفقراء ، أنزل علينا الغيث ، واجعل ماأنزلت لنا قوة وبلاغاً إلى حين » (۱)

أما الناس فيسرون بالدعاء إن أسر الإمام ، ويجهرون به إن جهر .

ويستحب للخطيب استقبال القبلة في أثناء الدعاء ، لحديث عبد الله بن زيد المتقدم . وهذا ماقرره الصاحبان ، وهو أن الإمام يستقبل القبلة بالدعاء في الخطبة .

<sup>(</sup>١) لقوله تعالى : ﴿ وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان ﴾ والدعاء سراً : أقرب إلى الإخلاص ، وأبلغ في الخضوع والخضوع ، وأسرع في الإجابة .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود وابن حبان والحاكم عن عائشة ( سنن أبي داود : ١ / ٢٦٧ ، نيل الأوطار : ٤ / ٣ ) .

وقال المالكية: يستقبل القبلة بوجهه قاعًا بعد الفراغ من الخطبتين، ويبالغ في الدعاء برفع الكرب والقحط وإنزال الغيث والرحمة وعدم المؤاخذة بالذنوب، ولا يدعو لأحد من الناس.

وقال الشافعية: يستقبل الإمام القبلة بعد صدر ( نحو ثلث ) الخطبة الثانية ، ثم يدعو () سراً وجهراً ، ثم يستقبل الناس بوجهه ويحثهم على الطاعة ، ويصلي على النبي على النبي

وقال الحنابلة : يستقبل القبلة في أثناء الخطبة .

رفع الأيدي في الدعاء: ويستحب رفع الأيدي في دعاء الاستسقاء، لحديث أنس: « كان النبي عَلَيْكَ لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء، فإنه كان يرفع يديه، حتى يُرى بياض إبطيه »(١) وفي حديث أيضاً لأنس: فرفع النبي عَلِيْكَ ورفع الناس أيديهم.

قلب الرداء أو تحويله: قال الصاحبان أبو يوسف ومحمد: يقلب الإمام رداءه عند الدعاء ، لما روي أنه عليه : « لما استسقى حوَّل ظهره إلى الناس ، واستقبل القبلة ، وحوَّل رداءه »(٢)

وصفة القَلْب : إن كان مربَّعاً جعل أعلاه أسفله ، وإن كان مُدَوَّراً كالجبة ، جعل الجانب الأين على الأيسر .

ولا يقلب القوم أرديتهم ؛ لأنه لم ينقل أنه عليه السلام أمرهم بذلك

<sup>(</sup>١) قال النووي : فيه استحباب استقبال القبلة للدعاء ، ويلحق به الوضوء والغسل والتيم والقراءة وسائر الطاعات ، إلا ما خرج بدليل كالخطبة .

<sup>(</sup>٢) متفق عليه بين أحمد والبخاري ومسلم ( نيل الأوطار : ٨/٤ )

<sup>(</sup>٣) سبق تخريجه ، وقال الزيلعي : رواه الأئمة الستة ، وأحمد ( نصب الراية : ٢٤٢/٢ ) .

ولا يسن القلب عند أبي حنيفة ؛ لأن الاستسقاء دعاء عنده ، فلا يستحب تحويل الرداء فيه كسائر الأدعية .

وقال الجمهور: يحول الإمام رداءه عند استقبال القبلة ، على الخلاف السابق في وقت الاستقبال ، ويحول الناس الذكور مثله أي مثل الإمام ، وهم جلوس ، لحديث عبد الله بن زيد ، وحديث عائشة ، وحديث أبي هريرة كا تقدم (۱) وليقلب الله ما بهم من الجدب إلى الخصب ، وجاء هذا المعنى في بعض الحديث ، روي « أن النبي عليه حول رداءه ليتحول القحط »(۱) .

وصفة التحويل: أن يجعل يمينه يساره وعكسه أي يجعل الأين على الأيسر، والأيسر على الأين، بلا تنكيس للرداء عند المالكية والحنابلة، أي فلا يجعل الحاشية السفلى التي على رجليه على أكتافه.

ومع التنكيس في المذهب الجديد للشافعي ، فيجعل أعلاه أسفله وعكسه ، لحديث : « أنه عَلِيلِة استسقى ، وعليه خميصة له سوداء ، فأراد أن يأخذ أسفلها فيجعله أعلاها ، فثقلت عليه ، فقلبها الأيمن على الأيسر ، والأيسر على الأين »(") .

قال الحنابلة : ويظل الرداء محولاً حتى يُنزع مع الثياب بعد الوصول إلى

<sup>(</sup>١) انظر نيل الأوطار : ٣/٤ ـ ٤ ، قال السهيلي : وكان طول ردائه علي أربعة أذرع ، وعرضه ذراعين وشبراً .

<sup>(</sup>٢) رواه الدارقطني عن جعفر بن محمد عن أبيه .

<sup>(</sup>٣) رواه أحمد وأبو داود ، والخيصة : كساء أسود مربع له علمان ( نيل الأوطار : ١١/٤ \_ ١٢ )

<sup>(</sup>٤) رواه أحمد ( نيل الأوطار : ١١/٤ ) .

المنزل ، لعدم نقل إعادته . والخلاصة : أن تحويل الرداء : للتفاؤل بتحويل الحال من الشدة إلى الرخاء ، و « كان رسول الله عَلِينَةٍ يحب الفأل الحسن »(١) .

# خامساً ـ ما يستحب في الاستسقاء أو وظائف الاستسقاء:

يستحب للاستسقاء ما يأتي (٢) بالإضافة لما ذكر سابقاً في الخطبة والخروج للصلاة : ``

آ ـ يأمر الإمام الناس بالتوبة من المعاصي ، والتقرب إلى الله تعالى بوجوه البر والخير من صدقة وغيرها ، والخروج من المظالم وأداء الحقوق ؛ لأن ذلك أرجى للإجابة ، قال تعالى : ﴿ ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا إليه ، يرسل السماء عليكم مدراراً ﴾ ، ولأن المعاصي والمظالم سبب القحط ومنع القطر ، والتقوى سبب البركات ، لقوله تعالى : ﴿ ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ﴾ ويأمر الإمام أيضاً بصيام ثلاثة أيام قبل صلاة الاستسقاء ، ويخرج الناس في آخر صيامها ، أو في اليوم الرابع إلى الصحراء صياماً ؛ لأنه وسيلة إلى نزول الغيث ، وقد روي : « ثلاثة لا ترد دعوتهم : الصائم حتى يفطر ، والإمام العادل والمظلوم » . .

قال الشافعية : ويلزم الناس امتثال أمر الإمام . وقال الحنابلة : ولا يلزم الصيام والصدقة بأمره .

<sup>(</sup>١) رواه الشيخان عن أنس بلفظ : « يعجبني الفأل : الكلمة الحسنة ، والكلمة الطببة » وفي روايسة لمسلم « وأحب الفأل الصالح » .

 <sup>(</sup>۲) الدر الختار: ۱٬۹۲/۱ ، البدائع: ۲۸٤/۱ ، اللباب: ۱۲۲/۱ وما بعدها ، مراقي الفلاح: ص۹۳ ، القوانين
 الفقهية: ص۹۳ ، الشرح الصغير: ۲۸۱/۱ مـ ۵۶۰ ، مغني الحتاج: ۲۲۱/۱ - ۳۲۱ ، المهذب: ۱۲۳/۱ ـ ۱۲۵ ، المغني: ۴۰/۲ ، ۲۳/۱ ، کشاف القناع: ۷/۲۷ وما بعدها .

<sup>(</sup>٣) رواه الترمذي عن أبي هريرة وقال : حديث حسن ، ورواه البيهقي عن أنس ، وقال : « دعوة الصائم والوالد والمسافر » .

ويأمرهم الإمام أيضاً بالصدقة ؛ لأنها متضنة للرحمة المفضية إلى رحمتهم بنزول الغيث . كا يأمرهم بترك التشاحن من الشحناء وهي العداوة ؛ لأنها تحمل على المعصية والبهت ، وتمنع نزول الخير بدليل قوله على المحمية والبهت ، وتمنع نزول الخير بدليل قوله على الإمام يوماً يخرج الناس بليلة القدر ، فتلاحى فلان وفلان ، فرفعت »(1) ويعين الإمام يوماً يخرج الناس فيه (1) .

أن يخرج الإمام والناس مشاة إلى الاستسقاء في الصحراء ثلاثة أيام
 متتابعة ، إلا في مكة والمدينة وبيت المقدس ، فيجتمعون في المسجد الحرام ،
 والمسجد النبوي ، والمسجد الأقصى ، كا قدمنا .

وإن لم يخرج الإمام خرج الناس لصلاة الاستسقاء عند الحنفية ، وإذا خرجوا ، اشتغلوا بالدعاء ، ولم يصلوا بجاعة إلا إذا أمر الإمام إنساناً أن يصلي بهم جماعة ؛ لأن هذا دعاء ، فلا يشترط له حضور الإمام . وإن خرجوا بغير إذن الإمام ، جاز ؛ لأنه دعاء ، فلا يشترط له إذن الإمام .

وقال الشافعية: إذا كان الوالي بالبلد لا يخرج الناس إلى الصحراء حتى يأذن لهم ، لخوف الفتنة . وعند الحنابلة روايتان: إحداهما - لا يستحب إلا بخروج الإمام أو نائبه ، فإذا خرجوا دعوا وانصرفوا بلا صلاة ولا خطبة . وفي رواية أخرى: إنهم يصلون لأنفسهم ، ويخطب بهم أحدهم .

ت ـ التنظف للاستسقاء بغسل وسواك وإزالة رائحة وتقليم أظفار ونحوه ،
 لئلا يؤذي الناس ، وهو يوم يجتمعون له كالجمعة .

ولا يستحب التطيب ؛ لأنه يوم استكانة وخضوع ، ولأن الطيب للزينة وليس هذا وقت زينة .

<sup>(</sup>١) رواه أحمد ومسلم عن أبي سعيد الخدري ( نيل الأوطار : ٢٧٧/١ )

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود عن عائشة ( نيل الأوطار : ٣/٤ )

٤ ـ يخرج المرء إلى المصلى متواضعاً متذللاً ، متخشعاً ( خاضعاً ) متضرعاً ( مستكيناً ) متبذلاً ( في ثياب بذلة ) ، لحديث ابن عباس السابق : « خرج النبي متلكيناً ) متذللاً متواضعاً متخشعاً ، حتى أتى المصلى »(١)

ه - التوسل بأهل الدين والصلاح والشيوخ والعلماء المتقين والعجائز والأطفال والدواب ، تحصيلاً للتحنن ، وإظهار الضجيج بالحاجات ، كا بينا سابقاً (۱) ، ويسن لكل من حضر أن يستشفع سراً بخالص عمله .

٧ - الدعاء بالمأثور في الخطبة كا بينا ، وعند نزول الغيث ، لما روى البيهقي « أن الدعاء يستجاب في أربعة مواطن : عند التقاء الصفوف ، ونزول الغيث ، وإقامة الصلاة ورؤية الكعبة » ولما روى البخاري عن عائشة « أن النبي عَلَيْكُ كان إذا رأى المطر ، قال : صيباً نافعاً » أي مطراً شديداً . ومجموع الدعاء عند نزول المطر من أحاديث متفرقة : « اللهم صيباً هنيئاً ، وسيباً ـ أي عطاء ـ نافعاً ، مطرنا بفضل الله ورحمته » ويقول عند التضرر بكثرة المطر : « اللهم حوالينا ولا علينا ، اللهم على الآكام والظراب ، وبطون الأودية ومنابت الشجر » (أ) « اللهم سقيا رحمة ولا سقيا عذاب ، ولا محق ولا بلاء ، ولا هَدْم ولا غَرَق » (أ) .

<sup>(</sup>١) قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

 <sup>(</sup>٢) اتفق الأئمة على أن الدعاء عند قبر رجاء الإجابة بدعة ، لا قربة . وقال أحمد وغيره : في قول عربي الله التامة من شر ما خلق » : الاستعادة لا تكون بمخلوق ( كشاف القناع : ٧٧/٢ )

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود بإسناد صحيح ، والحاكم وقال : صحيح على شرط البخاري ومسلم .

<sup>(</sup>٤) متفق عليه عن أنس . والظراب جمع ظرب : وهي الرابية الصغيرة ( نيل الأوطار : ١٣/٤ )

<sup>(</sup>٥) رواه الشافعي في مسنده ، وهو مرسل ( نيل الأوطار : ١٠/٤ )

### ويكره أن يقول: مطرنا بنَوْء كذا:

أي بوقت النجم الفلاني على عادة العرب في إضافة الأمطار إلى الأنواء ، لإيهامه أن النوء ممطر حقيقة . فإن اعتقد أنه الفاعل له حقيقة كفر ، وعليه يحمل ما في الصحيحين ، حكاية عن الله تعالى : « أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر ، فأما من قال : مطرنا بفضل الله ورحمته ، فذاك مؤمن بي كافر بالكواكب ، ومن قال : مطرنا بنوء كذا ، فذاك كافر بي ، مؤمن بالكوكب »

ويكره سب الريح ، بل يسن الدعاء عندها لخبر : « الريح من روح الله ـ أي رحمته ـ تأتي بالرحمة ، وتأتي بالعذاب ، فإذا رأيتموها فلا تسبوها ، واسألوا الله خيرها ، واستعيذوا بالله من شرها »(۱) بل يقول كا قدمنا : « اللهم إني أسألك خيرها وخير ما فيها ، وخير ما أرسلت به ، وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به »(۱) « اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذاباً ، اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً »(۱) .

ويسبح عند الرعد والصواعق ، فيقول : « سبحان من يسبح الرعد عمده والملائكة من خيفته »(أ) وعند البرق يقول : « سبحان من يريكم البرق خوفاً وطمعاً » ويستحب ألا يُتْبَع بصرَه البرق ؛ لأن السلف الصالح كانوا يكرهون الإشارة إلى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك : « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، سُبُّوح قُدُّوس » فيختار الاقتداء بهم في ذلك .

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود والنسائي والحاكم بإسناد حسن عن أبي هريرة .

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم .

<sup>(</sup>٣) رواه الطبراني في الكبير.

<sup>(</sup>٤) رواه مالك في الموطأ عن عبد الله بن الزبير. وقيس بالرعد البرق. وروى الترمذي بعد هذا الدعاء: « اللهم لاتقتلنا بغضبك ، ولاتهلكنا بعذابك ، وعافنا قبل ذلك » وروى أبو نعيم في الحلية عن أبي زكريا: « من قال: سبحان الله وبحمده عند البرق ، لم تصبه صاعقة » .

ويقول عند انقضاض الكوكب : « ما شاء الله ، لا قوة إلا بالله » (۱) . وإذا سمع نهيق حمار ، استعاذ بالله من الشيطان الرجيم ، لخبر الشيخين . وإذا سمع نباح كلب ، استعاذ ، فيقول : أستعيذ بالله من الشيطان الرجيم ، لحديث أبي داود .

وإذا سمع صياح الديكة ، سأل الله من فضله ، لخبر الشيخين .

 $\bar{\Lambda}$  \_ يستحب لأهل الخصب أن يدعوا لأهل الجدب ؛ لأنه من التعاون على البر والتقوى .

ق - وقال الشافعية: يستحب لكل أحد أن يبرز (يظهر) لأول مطر السنة ، وأول كل مطر ويكشف من جسده غير عورته ليصيبه شيء من المطر تبركاً. روى مسلم « أنه عَيِّكُ حسر عن ثوبه حتى أصابه المطر ، وقال : إنه حديث عهد بربه » (آ) أي بخلقه وتنزيله وتكوينه ، ويستحب أيضاً أن يغتسل أو يتوضأ بماء السيل ، لما روى الشافعي في الأم ، بإسناد منقطع: « أنه عَيِّكُ كان إذا سال السيل قال : اخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهوراً ، فنتطهر به ، وخمد الله عليه »

أ ـ قال المالكية : جاز التنفل في المصلى أو المسجد قبل صلاة الاستسقاء وبعدها ؛ لأن المقصود من الاستسقاء الإقلاع عن الخطايا ، والاستكثار من فعل الخير .

بخلاف العيد ، فإنه \_ كا قدمنا \_ يكره عند الجمهور غير الشافعية التنفل قبل صلاته وبعدها بالمصلى ، لا في المسجد عند المالكية ، وفي المسجد أيضاً عند الحنفية

<sup>(</sup>١) لخبر رواه ابن السنى والطبراني في الأوسط.

<sup>(</sup>٢) ورواه أيضاً أحمد وأبو داود ( نيل الأوطار : ١٢/٤ )

والحنابلة ، لكن لا بعدها عند الحنفية .

والدعاء يكون ببطن الكف إذا كان لطلب شيء وتحصيله ، وبظهر الكف إلى الساء إذا أريد به رفع البلاء(١) .

<sup>(</sup>۱) هذا مستفاد من حديث خلاد بن السائب عن أبيه « أن النبي ﷺ كان إذا سأل ، جعل بطن كفيه إلى الساء ، وإذا استعاذ جعل ظهرهما إليها » وروى مسلم عن أنس « أن النبي ﷺ استسقى فأشار بظهر كفه إلى الساء » وروى ابن عباس ـ وإن كان ضعيفاً ـ « سلوا الله ببطون أكفكم ، ولا تسألوه بظهرها » ( سبل السلام : ۸۲/۲ ) .

# المبحث السابع

#### صلاة الخوف

مشروعيتها ، سببها وشروطها ، كيفيتها أو صفتها ، صفة ما يقضيه المسبوق فيها ، متى تفسد ؟ الصلاة عند التحام القتال واشتداد الخوف .

### أولاً ـ مشروعية صلاة الخوف:

صلاة الخوف مشروعة عند جمهور الفقهاء (۱) ، وهي سنة ثابتة بالكتاب والسنة في أثناء قتال الكفار: أما الكتاب: فقول الله تعالى: ﴿ وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة . فلتقم طائفة منهم معك ، وليأخذوا أسلحتهم ، فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ، ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك ، وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم ، ود الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم ، فييلون عليكم ميلة واحدة .. ﴾ الآية (۱) وما ثبت في حقه عليه السلام ثبت في حق أمته ، مالم يقم دليل على اختصاصه ؛ لأن الله تعالى أمر باتباعه ، وتخصيصه بالخطاب : ﴿ وإذا كنت ﴾ لا يقتضي تخصيصه بالحكم ، بدليل قوله تعالى : ﴿ خذ من أموالهم صدقة ﴾ .

<sup>(</sup>۱) فتح القدير: ۱/۱۶۱ ، الدر الختار: ۷۹۲/۱ ، اللباب: ۱۲۶/۱ ، بداية المجتهد: ۱۲۹/۱ ، الشرح الصغير: ۱۷/۱ ، القوانين الفقهية: ص۸۳ ، مغني المحتاج: ۳۲۷/۱ ، المهذب: ۱۰۰/۱ ، المغني: ۲/۲ وما بعدها ، كشاف القناع: ۲/۲ .

<sup>(</sup>٢) النساء : ١٠٢

وأما السنة: فقد ثبت وصح أنه عُرِيكَ صلى صلاة الخوف في أربعة مواضع: في غزوة ذات الرِّقاع التي حدثت بعد الخندق على الصواب ، وبطن نخل ( اسم موضع في نجد بأرض غطفان ) وعُسْفان ( يبعد عن مكة نحو مرحلتين ) ، وذي قرَد ( ماء على بريد من المدينة ، وتعرف بعزوة الغابة ، في ربيع الأول سنة ست قبل الحديبية ) ( وصلاها النبي عَرِيكَ أربعاً وعشرين مرة . وقد وردت بها الأحاديث الآتية في صفة صلاتها ، مع خبر « صلوا كا رأيتوني أصلي » .

وأجمع الصحابة على فعلها ، وصلاها على وأبو موسى الأشعري وحـذيفة . وهي عند الجمهور والمشهور من المذهب المالكي جـائزة في السفر والحضر ، وقصرها ابن الماجشون من المالكية على حالة السفر .

وقال أبو يوسف: إن صلاة الخوف مختصة بالنبي عَلِيْكُم ، فكانت مشروعة في حياته عليه السلام ، لقوله تعالى : ﴿ وإذا كنت فيهم ﴾ ، وحكمة مشروعيتها في حياته عَلَيْهُ أن ينال كل فريق فضيلة الصلاة خلفه ، وهم كانوا حراصاً على درك هذه الفضيلة ، وقد ارتفع بعده عليه الصلاة والسلام ، وكل طائفة تتكن من أداء الصلاة بإمام خاص ، فلا يجوز أداؤها بصفة فيها ذهاب وجيء ونحوهما مما يخالف صفة الصلاة . ولا تصلى صلاة الخوف بعد النبي عَلَيْكُ بإمام واحد ، وإنما تصلى بعده بإمامين ، يصلي واحد منها بطائفة ركعتين ، ثم يصلي الآخر بطائفة أخرى وهي الحارسة ركعتين أيضاً ، وتحرس التي قد صلت .

ورد هذا الاستدلال : بأن الصحابة قد أقاموها بعده عليه الصلاة والسلام ، وهم أعرف بانتهاء الجواز أو بقائه .

والغاية من تشريعها : هو حرص الإسلام على أداء الصلاة جماعة ، لتظل

<sup>(</sup>١) الدر الختار ورد المحتار : ٧٩٤/١ ـ ٧٩٥

رابطة التجمع قوية صلبة دائمة ، حتى في أشد أوقات المحن والخاطر والأزمات .

وتأثير الخوف في تغيير هيئة الصلاة وصفتها ، لا في تغيير عدد ركعاتها ، فلا يغيره الخوف ، في قول الأكثرين .

### ثانياً ـ سبب صلاة الخوف وشروطها:

إن الخوف من هجوم العدو سبب لهذه الصلاة ، كا رأى ابن عابدين الموحضور العدو شرط ، كا في صلاة المسافر ، فإن المشقة سبب لها ، والسفر الشرعي شرط . والمراد بالخوف : حضرة العدو ، لا حقيقة الخوف ، فإن حضرة العدو أو وجوده أقيت مقام الخوف . ولا تختص صلاة الخوف بالقتال ، بل تجوز في كل خوف كهرب من سيل أو حريق أو سبع أو جمل أو كلب ضار أو صائل أو لص أو حية ونحو ذلك ولم يجد معدلاً عنه (١) .

# ويشترط لصلاة الخوف ما يأتي (٢)!:

أ ـ أن يكون القتال مباحاً : أي مأذوناً فيه ، سواء أكان واجباً كقتال الكفار الحربيين ، والبغاة ، والمحاربين ( قطاع الطرق ) القاصدين سفك الدماء وهتك الحرمات ، لقوله تعالى : ﴿ إِن خفتم أَن يفتنكم الذين كفروا ﴾ ، أم جائزاً كقتال من أراد أخذ مال المسلمين .

فلا تصح صلاة الخوف من البغاة والعاصي بسفره ؛ لأنها رحمة وتخفيف

<sup>(</sup>۱) رد الحتار : ۷۹۳/۱

<sup>(</sup>٢) المجموع : ٢١٩/٤

 <sup>(</sup>۲) الدر الختار: ۷۹٤/۱، فتح القدير: ۱۲۰/۱، اللباب: ۱۲۰/۱، شرح الرسالة: ۲۵۳/۱ و ۲۵۲، الشرح الصغير: ۱۷۲/۱، مغني الحتاج: ۳۰۵/۱ و ۲۰۰۱، المهذب: ۱۰۰/۱، كشاف القناع: ۹/۲، القوانين الفقهية: ص۸۲ ـ ۸۵، المغنى: ۲۹۲، ۱۲۵، ۲۹۱، ۱۲۵، ۱۲۵، وما بعدها، الشرح الكبير: ۲۹۱/۱، ۲۹۲،

\_ ٤٣٣ \_ الفقه الإسلامي جـ ٢ (٢٨)

ورخصة ، فلا يجوز أن تتعلق أو تباح بالمعاصي ، أي أن صلاة الخوف لا تجوز في القتال المحظور أو الحرام كقتال أهل العدل وقتال أصحاب الأموال لأخذ أموالهم .

٢ - حضور العدو أو السبع ، أو خوف الغرق أو الحَرَق : فن خاف العدو أو الخطر، سواء أكان الخوف على النفس أم المال، جازله صلاة الخوف عند الجمهور والمشهور من مذهب المالكية في السفر والحضر وفي البحر والبر، في القتال أو غيره ، لعموم قوله تعالى : ﴿ وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة ﴾ فهو عام في كل حال . فلو رأوا سواداً ظنوه عدواً ، فصلوها ، فإن تبين الأمر كا ظنوا صحت صلاتهم ، وإن ظهر خلافه ، لم تجز ، فإذا كانت الصلاة من غير خوف فسدت ، قال الشافعية والحنابلة : من أمن وهو في الصلاة أتمها صلاة آمن ، ومن كان آمنا فاشتد خوفه أتمها صلاة خائف . وقال المالكية : من أمن صلى صلاة أمان . وتكون صلاة الحضر تامة ، وصلاة السفر الرباعية مقصورة ؛ لأن الخوف كا قدمنا لا يؤثر في عدد الركعات ، ففي السفر الذي يبيح القصر ( ٨٩ كم ) يصلي الإمام بكل طائفة ركعة ، وفي الحضر يصلي الإمام بكل طائفة ركعتين .

### ثالثاً . كيفية أداء صلاة الخوف أو صفتها:

اتفق الفقهاء على ناحيتين مهمتين : أولاها ـ أنه يجوز للجيش أن يصلوا بإمامين ، كل طائفة بإمام . وثانيتها ـ أنه في اشتداد الخوف وتعذر الجماعة ، يجوز للجنود أن يصلوا فرادى ركباناً وراجلين ، في مواقعهم وخنادقهم ، يومئون إيماء بالركوع والسجود إلى أي جهة شاءوا ، إلى القبلة وإلى غيرها ، يبتدئون تكبيرة الإحرام إلى القبلة إن قدروا ، أو إلى غيرها ؛ لأن هذه صلاة للضرورة ، تسقط بها الأركان والتوجه إلى القبلة .

وأما صلاة الخوف جماعة لكل الجنود، بإمام واحد: فتجوز صلاتها على أي

صفة صلاها رسول الله عَيْسَةٍ ، وقد جاءت الأخبار بأنها على ستة عشر نوعاً ، في صحيح مسلم بعضها ، ومعظمها في سنن أبي داود ، وفي صحيح ابن حبان منها تسعة ، ففي كل مرة كان عَلَيْةٍ يفعل ماهو أحوط للصلاة وأبلغ في الحراسة .

والمشهور من ذلك سبع صفات ، اختار الجمهور منها أقواها وأصحها لـديهم ، وأجازها كلها الحنابلة واختار الإمام أحمد منها حديث سهل ، وهي ما يأتي (١) :

الأولى - صلاة النبي عَيْسَةٍ في عسفان (٢): وقد اعتدها الشافعية والحنابلة إذا كان العدو في جهة القبلة: وهي أن يصف الإمام الناس خلفه صفين فأكثر، ويصلي بهم جميعاً ركعة إلى أن يسجد، فإذا سجد سجد معه الصف الذي يليه، وحرس الصف الآخر حتى يقوم الإمام إلى الركعة الثانية، فإذا قام سجد الصف المتخلف، ولحقوه.

وفي الركعة الثانية سجد معه الصف الذي حرس أولاً في الركعة الأولى ، وحرس الصف الآخر . فإذا جلس الإمام للتشهد سجد من حرس ، وتشهد بالصفين ، وسلم بهم جميعاً . فهي صلاة مقصورة لكونها في السفر . وقد اشترط الحنابلة لهذه الصفة : ألا يخاف المسلمون كميناً يأتي من خلف المسلمين ، وألا يخفى بعض الكفار عن المسلمين ، وأن يكون في المصلين كثرة يمكن تفريقهم طائفتين ، كل طائفة ثلاثة فأكثر ؛ لأن الله تعالى ذكر الطائفة بلفظ الجمع ﴿ فإذا سجدوا .. ﴾ وأقل الجمع ثلاثة . فإن خاف المسلمون كميناً ( يكن في الحرب ) ، أو

<sup>(</sup>۱) اللباب: ۱۲۰/۱ وما بعدها ، فتح القدير: ۱۶۱۱ ـ ۳۶۳ بداية المجتهد: ۱۲۰/۱ ـ ۱۷۱ ، المغني : ۱۲۰/۲ ـ ۱۲۰ مغني المحتاج : ۱۲۰/۱ ـ ۳۰۰ ، الشرح الصغير : ۵۱۸/۱ وما بعدها ، القوانين الفقهية : ۵۳۸ ، كشاف القناع : ۱۰/۲ ـ ۱۷ ، نيل الأوطار : ۳۱۷/۳ ـ ۳۲۲ ، الشرح الكبير : ۳۹۱/۱ وما بعدها ، شرح الرسالة : ۲۰۳/۱ القناع : ۲۰۲/۱ وي هذه الصفة أبو داود من حديث أبي عياش الزرقاني ، قال : « فصلاها النبي علي مرتبن : مرة

بعسفان ، ومرة بأرض بني سليم » ورواها أيضاً أحمد ومسلم وابن ماجه من حديث جابر ( نيل الأوطار : ٣١٩/٣ ) .

خفي بعضهم عن المسلمين ، أو كان المسلمون أقل من ستة أشخاص ، صلوا على غير هذا الوجه .

الثانية - صلاة النبي عَلَيْكَةٍ في غزوة ذات الرقاع (١) : وهي التي اختارها الشافعية (١) والحنابلة إذا كان العدو في غير جهة القبلة ، كا اختارها المالكية مطلقاً في مشهور المذهب ، سواء أكان العدو في جهة القبلة أم لا . وهي أن يقسم الإمام العسكر طائفتين : طائفة معه ، وأخرى تحرس العدو ، فيصلي بأذان وإقامة بالطائفة الأولى التي معه في الصلاة الثنائية ركعة ، وفي الثلاثية والرباعية ركعتين ، ثم يتبون لأنفسهم ويسلمون ، ثم يذهبون ويحرسون .

وتأتي الطائفة الثانية ، فيقتدون ، ويصلي بهم الإمام الركعة الثانية في الثنائية ، والركعتين الأخريين في الرباعية ، والثالثة في المغرب ، ويسلم الإمام ، ويتون صلاتهم بفاتحة وسورة ، ولكن بعد سلامه عند المالكية ، وينتظر الإمام في التشهد عند الشافعية والحنابلة ثم يسلم بهم ، كا هو نص الحديث ، ويقرأ الإمام بعد قيامه للركعة الثانية الفاتحة وسورة بعدها في زمن انتظاره الفرقة الثانية ، ويكرر التشهد أو يطيل الدعاء فيه . ولا يسلم قبلهم عند الشافعية والحنابلة لقوله تعالى : ﴿ ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا ، فليصلوا معك ﴾ فيدل على أن صلاتهم كلها معه ، وتحصل المعادلة بين الفرقتين ، فإن الأولى أدركت مع الإمام فضيلة الإحرام ، والثانية فضيلة السلام .

<sup>(</sup>١) روى هذه الصفة الجماعة إلا ابن ماجه عن صالح بن خَوَّات عن سهل بن أبي حَثْمة وهي التي قال عنها أحمد : « وأما حديث سهل ، فأنا أختاره » وسميت الغزوة بذات الرقاع ؛ لأن أقدامهم نقبت ، فلفوا على أرجلهم الخرق ( نيل الأوطار : ٢١٧٣ )

<sup>(</sup>٢) والأصح عند الشافعية أنها أفضل من صلاة بطن نخل الآتية .

الثالثة ـ صلاة النبي عَلَيْ كَا رواها ابن عمر (١) ، وهي التي اختارها الحنفية : أن يجعل الإمام الناس طائفتين : طائفة في وجه العدو ، وطائفة خلفه ، فيصلي بهذه الطائفة ركعة وسجدتين وتتم صلاتها عند الجمهور بقراءة سورة الفاتحة وتسلم وتذهب للحراسة . وقال الحنفية : ثم تمضي إلى وجه العدو للحراسة بدون إتمام الصلاة .

وتأتي الطائفة الأخرى ، فيصلي بهم الإمام ركعة وسجدتين ، ويتشهد ويسلم وحده لتام صلاته ، ولم يسلموا عند الحنفية لأنهم مسبوقون ، وإنما يندهبون مشاة للحراسة في وجه العدو . وتتم هذه الطائفة صلاتها عند الجمهور بقراءة سورة مع الفاتحة ثم تعود لمواقعها . وقال الحنفية : ثم تجيء الطائفة الأولى إلى مكانها الأول ، أو تصلي في مكانها تقليلاً للمشي ، فتتم صلاتها وحدها بغير قراءة عند الحنفية ؛ لأنهم في حكم اللاحقين ، وتشهدوا وسلموا ، وعادوا لحراسة العدو .

ثم تأتي الطائفة الثانية ، فتتم صلاتها بقراءة سورة مع الفاتحة ؛ لأنهم لم يدخلوا مع الإمام في أول الصلاة ، فاعتبروا في حكم السابقين . ومذهب أشهب تلميذ مالك موافق في هذه الكيفية لمذهب الحنفية .

#### كيفية أداء الصلوات الخمس حال الإقامة:

فإن كان الإمام مقياً صلى بالطائفة الأولى ركعتين من الرباعية ، وبالطائفة الثانية ركعتين ، تسوية بينها . ويصلي \_ في المذاهب الأربعة \_ بالطائفة الأولى ركعتين من المغرب ، وبالثانية ركعة ؛ لأنه إذا لم يكن بد من التفضيل فالأولى أحق به ، وما فات الثانية ينجبر بإدراكها السلام مع الإمام . ويصلي الصبح بكل طائفة ركعة .

<sup>(</sup>١) حديث متفق عليه ( نيل الأوطار : ٣١٨٧٣ )

الرابعة - صلاة النبي على الله في بطن نخل ( مكان من نجد بأرض غطفان ) (١) ، واعتدها الشافعية بعد صلاة ذات الرقاع إذا كان العدو في غير جهة القبلة : وهي أن يصلي الإمام مرتين صلاة كاملة ، بكل طائفة مرة ، ويسلم بكل طائفة . وصفتها حسنة قليلة الكلفة لا تحتاج إلى مفارقة الإمام ولا إلى تعريف كيفية الصلاة ، وليس فيها أكثر من أن الإمام في الصلاة الثانية متنفل يؤم مفترضين ، وهو جائز اتفاقاً ، وعند الحنابلة والحنفية جائز في صلاة الخوف فقط ، منوع في غيرها .

الخامسة - صلاة النبي عَلَيْلَةٍ في ذات الرقاع كا رواها جابر (١) : وهي أن يصلي الإمام الصلاة الرباعية تامة أربعاً بالنسبة إليه ، وتصلي معه كل طائفة صلاة مقصورة ركعتين ، بلا قضاء للركعتين ، فكان للإمام أربع تامة ، وللقوم ركعتان مقصورة .

السادسة: صلاة النبي عَلَيْ بذي قَرَد (ماء على بريد: ٢٢١٧٦ م من المدينة). رواها ابن عباس، وحذيفة، وزيد بن ثابت (قيرهم، ومنعها أكثر الفقهاء، فقال الشافعي عن حديث ابن عباس: « لا يثبت » ؛ لأن الخوف لا يؤثر في نقص الركعات، وأجازها الإمام أحمد والمحدثون لصحة الأحاديث فيها: وهي أن يصف الإمام الناس صفين: صفاً خلفه، وصفاً موازي العدو، ويصلي الرباعية الجائز قصرها بكل طائفة ركعة فقط، بلا قضاء ركعة أخرى.

<sup>(</sup>١) رواه الشيخان وأحمد وأبو داود والنسائي عن أبي بكرة ، ورواه الشافعي والنسائي عن جابر مرفوعاً إلى النبي ﷺ ( نيل الأوطار : ٣٢٠/٣ )

<sup>(</sup>٢) متفق عليه بين أحمد والشيخين : البخاري ومسلم ( نيل الأوطار : ٣١٩/٣ )

<sup>(</sup>٢) حديث ابن عباس رواه النسائي بإسناد رجاله ثقات ، وحديث حديفة رواه أبو داود والنسائي ، وحديث زيدًا رواه النسائي ( نيل الأوطار : ٣٢١/٣ \_ ٣٢)

السابعة ـ صلاته على بأصحابه عام غزوة نجد ، رواها أبو هريرة (١) : وهي أن تقوم مع الإمام طائفة ، وتبقى طائفة أخرى تجاه العدو ، وظهرها إلى القبلة ، ثم يحرم وتحرم معه الطائفتان ، وتصلي معه إحدى الطائفتين ركعة ، ثم يذهبون فيقومون في وجه العدو ، ثم تأتي الطائفة الأخرى ، فتصلي لنفسها ركعة ، والإمام قائم ، ثم يصلي بهم الركعة التي بقيت معه . ثم تأتي الطائفة القائمة في وجه العدو ، فيصلون لأنفسهم ركعة ، والإمام قاعد ، ثم يسلم الإمام ويسلمون جميعاً ، أي أن ابتداء الصلاة وانتهاءها تم باشتراك الطائفتين مع الإمام .

حمل السلاح في أثناء الصلاة: يسن للمصلي عند الشافعية والحنابلة (١) في صلاة شدة الخوف حمل السلاح في أثناء الصلاة احتياطاً ، ليدفع به العدو عن نفسه ، لقوله تعالى : ﴿ وليأخذوا أسلحتهم ﴾ وقوله ﴿ ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر ، أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم ﴾ فدل على الجناح ( الإثم ) عند عدم ذلك ، لكن لا يحمل في الصلاة سلاحاً نجساً ، ولا ما يتأذى به الناس من الرمح في وسط الناس .

صلاة الجمعة في حال الخوف: قال الشافعية والحنابلة (٢): تصلى الجمعة في حال الخوف ببلد حضراً لا سفراً ، بشرط كون كل طائفة أربعين رجلاً فأكثر ممن تصح بهم الجمعة ، ويسمعون الخطبة .

وتكون الصلاة كصلاة عسفان وكذات الرقاع ، لا كصلاة بطن نخل التي تتعدد في صلاة الإمام مرتين بكل طائفة مرة ؛ إذ لا تقام جمعة بعد أخرى ،

<sup>(</sup>١) رواه أحمد وأبو داود والنسائي ( نيل الأوطار : ٣٢٠/٣ ـ ٣٢١ )

<sup>(</sup>٢) مغني الحتاج : ٣٠٤/١ ، كشاف القناع : ١٧/٢ ، المهذب : ١٠٧/١

<sup>(</sup>٣) مغني الحتاج : ٣٠٣/١ ، المغني : ٤٠٥/٢ ، كشاف القناع : ١٧/٢

ولا يجوز أن يخطب بإحدى الطائفتين ، ويصلي بـالأخرى ، حتى يصلي معـه من حضر الخطبة .

سهو الإمام في صلاة الخوف: قال المالكية والشافعية والحنابلة (1): إذا فرق الإمام العسكر فرقتين كا حدث في صلاة ذات الرقاع أو صلاة عسفان، فسهو الإمام في الركعة الأولى يلحق الجميع، فيسجد المفارقون للسهو عند تمام صلاتهم؛ لأن نفس صلاة الإمام نقص في صلاتهم، إلا أن المالكية قالوا: تسجد الفرقة الأولى السجود القبلي قبل السلام، والبعدي بعده، وتسجد الفرقة الثانية السجود القبلي مع الإمام، وتسجد السجود البعدي بعد قضاء ماعليها.

أما بعد المفارقة في الركعة الثانية : فلا يلحق سهو الإمام الأولين ؛ لمفارقتهم الإمام قبل السهو .

وتسجد الفرقة الثانية مع الإمام آخر صلاته ، ويلحقهم سهوه في حال انتظارهم .

أما سهو كل فرقة في الركعة الأولى للفرقة الأولى ، وفي الركعة الثانية للفرقة الثانية ، فيتحمله الإمام ، لاقتداء الفرقة الأولى بالإمام حقيقة في الركعة الأولى ، واقتداء الفرقة الثانية حكماً في الركعة الثانية .

رابعاً - صفة مايقضيه المسبوق في صلاة الخوف ، هل هو أول صلاته أم آخرها ؟

سبق بحث هذا الموضوع في صلاة الجماعة - بحث المسبوق ، وملخصه (١) : أن

<sup>(</sup>۱) الشرح الصغير : ١ / ٥٢٠ ، مغني المحتــاج : ١ / ٣٠٣ ـ ٣٠٤ ، كشــاف القنــاع : ٢ / ١٢ ، المهــذب : ١ / ١٠٦ .

<sup>(</sup>٢) المغني : ٢ / ٤٠٧ \_ ٤٠٨ ، بداية المجتهد : ١ / ١٨١ ومابعدها .

الشافعي قال: مايدركه المسبوق أول صلاته ، ومايقضيه آخر صلاته لقوله على على المساور المنافع المسبوق أول صلاته ، وهذا هو المتبادر للذهن المتفق مع ترتيب ما أنجز من أعمال الصلاة ، فمن أدرك ركعة في صلاة المغرب ، قام إلى ركعة واحدة ، فقرأ الفاتحة وسورة ، ثم جلس للتشهد ، ثم أتى بركعة يقرأ فيها الفاتحة فقط .

وقال الحنفية والحنابلة في ظاهر المذهب: مايقضيه المسبوق أول صلاته ، ومايدركه مع الإمام آخرها ، أي عكس ترتيب ما أنجز من أعمال الصلاة لخبر « ماأدركتم فصلوا ، ومافاتكم فاقضوا » ، فيقرأ دعاء الافتتاح ويتعوذ ، ويقرأ السورة بعد الفاتحة ، وإذا أدرك مع الإمام ركعة من المغرب فقط ، صلى ركعتين من غير أن يجلس بينها ، ثم قام .

وقال المالكية : يفرق بين الأقوال والأفعال ، فيقضي في الأقوال أي القراءة ، كالحنفية والحنابلة ، ويبني في الأفعال أي الأداء كالشافعية .

## خامساً ـ متى تبطل صلاة الخوف ؟

قال الحنفية (١): تفسد صلاة الخوف بمشي لغير اصطفاف ، وسبق حدث ، وركوب مطلقاً أي لاصطفاف أو غيره ؛ لأن الركوب عمل كثير ، وهو ما لايحتاج إليه ، بخلاف المشي ، فإنه أمر لابد منه ، حتى يصطفوا بإزاء العدو .

كا تفسد بقتال كثير ، لابقليل كرَمْية سهم ، فلايقاتل المصلون حال الصلاة لعدم الضرورة إليه ، فإذا فعلوا ذلك ، وكان كثيراً ، بطلت صلاتهم لمنافاته للصلاة من غير ضرورة إليه ، بخلاف المشي ، فإنه ضروري لأجل الاصطفاف .

<sup>(</sup>١) الدرَّ الختار : ١ / ٧٩٤ ، فتح القدير : ١ / ٤٤٤ ، اللباب : ١ / ١٢٦ .

قال النووي (۱): لا يجوز الصياح ولاغيره من الكلام بلاخلاف ، فإن صاح فبان منه حرفان ، بطلت صلاته بلاخلاف ؛ لأنه ليس محتاجاً إليه ، بخلاف المشي وغيره .

ولاتضر الأفعال اليسيرة بلاخلاف ؛ لأنها لاتضر في غير الخوف ففيه أولى .

وأما الأفعال الكثيرة: فإن لم تتعلق بالقتال ، بطلت الصلاة بلاخلاف . وإن تعلقت به كالطعنات والضربات المتوالية ، فإن لم يحتج إليها أبطلت بلاخلاف أيضاً ؛ لأنها عبث .

وإن احتاج إليها فالأصح عند الأكثرين: أن الصلاة لاتبطل؛ قياساً على المشي ، ولأن مدار القتال على الضرب ، ولا يحصل المقصود غالباً بضربة وضربتين ، ولا يمكن التفريق بين الضربات ...

# سادساً ـ الصلاة عند التحام القتال واشتداد الخوف:

اتفق الفقهاء \_ كا أشرنا \_ على أنه ليس للصلاة كيفية معينة عند اشتداد الخوف من العدو ، ويصلي العسكر إيماء . وعبارات الفقهاء في ذلك مايأتي :

قال الحنفية (١) : إن اشتد خوف العسكر بحيث لايدعهم العدو يصلون وعجزوا عن النزول ، صلوا ركباناً فرادى ؛ لأنه لايصح الاقتداء لاختلاف المكان بين الإمام والمأمومين ، ويومئون بالركوع والسجود إلى أي جهة شاءوا ، إذا لم يقدروا على التوجه إلى القبلة ، لقوله تعالى : ﴿ فإن خفتم فرجالاً أو ركباناً ﴾ ، وسقط التوجه للقبلة للضرورة ، كا سقطت أركان الصلاة .

<sup>(</sup>١) المجموع : ٤ / ٣١٧ ، المهذب : ١ / ١٠٧ .

<sup>(</sup>٢) الدر الختار : ١ / ٧٩٤ ، فتح القدير : ١ / ٤٤٥ ، مراقي الفلاح : ص ٩٤ ، اللباب : ١ / ١٢٧ .

والسابح في البحر: إن أمكنه أن يرسل أعضاءه ساعة صلى بالإيماء ، وإلا لاتصح صلاته ، كصلاة الماثي والسائف ، وهو يضرب بالسيف ، فلايصلي أحد حال المسايفة .

وقال الجمهور: تجوز الصلاة إياء عند اشتداد الخوف وفي حال التحام القتال ، وهني صلاة المسايفة .

وعبارة المالكية (۱) : تجوز الصلاة عند اشتداد الخوف ، وفي حال المسايفة أو مناشبة الحرب ، في آخر الوقت الختار ، إياء بالركوع والسجود إن لم يكنا ، ويخفض للسجود أكثر من الركوع ، فرادى ( وُحداناً ) ، بقدر الطاقة ، مشاة وركباناً ، وقوفاً أو ركضاً ، مستقبلي القبلة وغير مستقبليها .

فيحل للمصلي صلاة الالتحام للضرورة مشي وهرولة وجري وركض ، وضرب وطعن للعدو ، وكلام من تحذير وإغراء ، وأمر ونهي ، وعدم توجه للقبلة ، ومسك سلاح ملطخ بالدم . فإن أمنوا في صلاة الالتحام أتموا صلاة أمن بركوع وسجود .

وعبارة الشافعية (٢): إذا التحم القتال أو اشتد الخوف يصلي كل واحد كيف أمكن راكباً وماشياً ، وأوماً للركوع والسجود ، إن عجز عنها ، والسجود أخفض . ويعذر في ترك القبلة ، وكذا الأعمال الكثيرة لحاجة في الأصح ، ولا يعذر في الصياح بل تبطل به الصلاة ، ويُلقي السلاح إذا دُمي دماً لا يعفى عنه ، حذراً من بطلان الصلاة ، فإن احتاج إلى إمساكه بأن لم يكن له منه بد ، أمسكه للحاجة . ولاقضاء للصلاة حينئذ في الأظهر .

 <sup>(</sup>١) بداية المجتهد : ١ / ١٧٢ ، الشرح الصغير : ١ / ٥٢٠ ـ ٥٢١ ، شرح الرسالة : ١ / ٢٥٤ ، القوانين الفقهية :
 ص ٨٣ .

<sup>(</sup>٢) مغنى المحتاج : ١ / ٣٠٤ ومابعدها ، المهذب : ١ / ١٠٧ .

وله أن يصلي هذه الصلاة (أي شدة الخوف) حضراً وسفراً ، في كل قتال وهزيم مباحين وهرب من حريق وسيل وسبع وغريم عند الإعسار ، وخوف حبسه .

وعبارة الحنابلة (۱) : إذا كان الخوف شديداً ، وهم في حال المسايفة ، صلوا رجالاً وركباناً ، إلى القبلة وإلى غيرها ، يومئون إيماء بالركوع والسجود على قدر الطاقة ، ويكون سجودهم أخفض من ركوعهم كالمريض ، يبتدئون تكبيرة الإحرام إلى القبلة إن قدروا أو إلى غيرها . ويتقدمون ويتأخرون ، ويضربون ويطعنون ، ويكرون ويفرون ، ولايؤخرون الصلاة عن وقتها .

ويصح أن يصلوا في حال شدة الخوف جماعة ، بل تجب ، رجالاً وركباناً ، بشرط إمكان المتابعة ، فإن لم تمكن لم تجب الجماعة ولاتنعقد .

ولايضر تأخر الإمام عن المأموم في شدة الخوف ، للحاجة إليه .

ولايض تلويث سلاحه بدم ولو كان كثيراً ، وتبطل الصلاة بالصياح والكلام لعدم الحاجة إليه .

وتجوز هذه الصلاة لمن هرب من عدوه هرباً مباحاً كخوف قتل أو أسر محرَّم بأن يكون الكفار أكثر من مثلي المسلمين ، أو هرب من سيل أو سبع ونحوه ، كنار أو غريم ظالم ، أو خاف على نفسه أو أهله أو ماله من شيء مما سبق .

<sup>(</sup>١) المغني : ٢ / ٤١٦ ـ ٤١٨ ، كشاف القناع : ٢ / ١٨ ومابعدها .

# المبحث الثامن

## صلاة الجنازة ، وأحكام الجنائز والشهداء والقبور

فيه أربعة مطالب ، علماً بأن المراد بالجنازة \_ بفتح الجيم أو كسرها \_ الميت في النعش :

المطلب الأول - مايطلب من المسلم قبل الموت ، ومايستحب حالة الاحتضار وبعد الموت من التجهيز .

المطلب الثاني - حقوق الميت ( الغسل ، والتكفين ، والصلاة عليه ، وحمل الجنازة والدفن ) .

المطلب الثالث - التعزية والبكاء على الميت .

المطلب الرابع - الشهادة في سبيل الله .

وفي كل مطلب فروع كثيرة ، نبحث كل مطلب منها على حدة .

المطلب الأول ـ مايطلب من المسلم قبل الموت ، ومايستحب حالة الاحتضار وبعد الموت من التجهيز:

الاستعداد للموت: الموت جسر بين حياتين: حياة الدنيا الفانية ، وحياة الآخرة الخالدة ، والدنيا مزرعة للآخرة ، فمن عمل صالحاً في دنياه ، نجا من سوء الحساب والعذاب في الآخرة ، وكان من الخالدين في جنان الله ، ومن عمل سوءاً كان من المعذبين في نارجهم إلا أن يعفو الله عنه .

والموت انتقال من عالم لآخر ، وليس فناء ، وإنما هو مفارقة الروح للبدن ، والروح عند جمهور المتكلمين : جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك الماء بالعود الأخضر ، وهو باق لايفني عند أهل السنة . وقوله تعالى : ﴿ الله يتوفى الأنفس حين موتها ﴾ تقديره عند موت أجسادها .

والمستحب لكل إنسان ذكر الموت والاستعداد له (۱) لقوله علية : « أكثروا من ذكر هاذم الله الله الله الله والمهاذم : القاطع . زاد البيهقي والنسائي : « فإنه ماذكر في كثير إلا قلله ، ولاقليل إلا كثره » أي كثير من الدنيا ، وقليل من العمل . ولحديث ابن مسعود : « أن رسول الله علية قال لأصحابه : استحيوا من الله حق الحياء ، قالوا : نستحيي يانبي الله ، والحمد لله ، قال : ليس كذلك ، ولكن من استحيا من الله حق الحياء ، فليحفظ الرأس وماوعي ، وليحفظ البطن وماحوى ، وليذكر الموت والبلى ، ومن أراد الآخرة ترك زينة الدنيا ، ومن فعل ذلك ، فقد استحيا من الله حق الحياء » (۱).

والاستعداد للموت: بالخروج من المظالم، والتوبة من المعاصي، والإقبال على الطاعات، لقوله تعالى: ﴿ فَن كَانَ يَرْجُو لَقَاءَ رَبَّهُ فَلَيْعَمَلُ عَمَلاً صَالِحًا ، ولا يشرك بعبادة ربه أحداً ﴾ ولما روى البراء بن عازب أن النبي على أله أبصر جماعة يحفرون قبراً، فبكى حتى بل الثرى بدموعه، وقال: « إخواني لمثل هذا فأعدوا » أي تأهبوا واتخذوا له عُدة، وهي ما يعد للحوادث.

عيادة المريض: وتسن عيادة المريض في البراء: «أمرنا رسول الله عليه باتباع الجنائز وعيادة المريض »(أ)، وعن أبي هريرة مرفوعاً: «حق المسلم على المسلم على المسلم ست: إذا لقيته فسلم عليه، وإذا دعاك فأجبه، وإذا استنصحك

<sup>(</sup>١) المهذب : ١ / ١٣٦ ، مغني المحتاج : ١ / ٣٢٩ ، كشاف القناع : ٢ / ٨٧ ، المغني : ٢ / ٤٤٨ .

 <sup>(</sup>٢) رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه وأبو نعيم في الحلية عن ابن عمر بلفظ « أكثروا ذكر هاذم اللذات :
 الموت » ورواه الحاكم والبيهقي عن أبي هريرة ، ورواه آخرون عن أنس ، وهو صحيح .

<sup>(</sup>٣) رواه الترمذي بإسناد حسن .

<sup>(</sup>٤) رواه ابن ماجه بإسناد حسن .

<sup>(</sup>٥) مغني المحتساج : ١ / ٣٥٧ ، المهسنب : ١ / ١٣٦ ، المجمسوع : ٥ / ٩٤ ـ ١٠٣ ، المغني : ٢ / ٤٤٩ ، كشساف القناع : ٢ / ٨٥ ـ ٩١ .

<sup>(</sup>٦) رواه البخاري ومسلم .

فانصح له ، وإذا عطس فحمد الله فشمته ، وإذا مرض فعده ، وإذا مات فاتبعه »(۱) ، وعن على رضي الله عنه : « أن النبي عَلَيْكُ قال : مامن مسلم يعود مسلماً غدوة إلا صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يمسي ، وإن عاده عشية إلا صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يمسي ، وإن الجنة »(۱).

الرقية: وإذا دخل على مريض دعا له بالصلاح والعافية ورقاه ، قال ثابت لأنس: يا أبا حمزة اشتكيت ، قال أنس: أفلا أرقيك برقية رسول الله عَيْنِيَةٍ ؟ قال: بلى ، قال: « اللهم رب الناس ، مذهب الباس ، اشف أنت الشافي ، شفاء لا يغادر سقماً » ، وروى أبو سعيد قال: « بسم الله أرقيك من كل شيء يؤذيك ، من شركل نفيس ، وعين حاسدة ، الله يشفيك » ".

والمستحب أن يقول: «أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك » سبع مرات ، لما روي أن النبي عَلَيْكُ قال: « من عاد مريضاً لم يحضره أجله ، فقال عنده سبع مرات: أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك ، عافاه الله تعالى من ذلك المرض »(1).

ويستحب أن يقرأ عنده فاتحة الكتاب ، لقوله عليه في الحديث الصحيح : « ومايدريك أنها رقية ؟ » ، وأن يقرأ عنده سورة الإخلاص والمعوذتين . فقد ثبت ذلك عنه عليه ، وروى أبو داود : « أنه عليه قال : إذا جاء رجل يعود مريضاً ، فليقل : اللهم اشف عبدك ينكأ بك عدواً ، أو يمشي لك إلى صلاة » ، وصح أن جبريل عاد النبي عليه فقال : « بسم الله أرقيك من كل شيء يؤذيك ،

<sup>(</sup>١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود .

<sup>(</sup>٢) قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب .

<sup>(</sup>٣) قال أبو زرعة : كلا هذين الحديثين صحيح .

<sup>(</sup>٤) حديث صحيح رواه أبو داود والحاكم والترمذي والنسائي عن ابن عباس ، قال الترمذي : هو حديث حسن ، وقال الحاكم : صحيح على شرط البخاري .

من شركل نفس ، أو عين حاسد ، الله يشفيك ، باسمه أرقيك » وأنه عَلَيْكُم كان إذا دخل على من يعوده ، قال : « لابأس ، طهور إن شاء الله » .

مجاملة المريض: ويسأل العائد المريض عن حاله ، وينفِّس له في الأجل عا يطيب نفسه ، إدخالاً للسرور عليه ، ولقوله على الله على المريض فنفسوا له في الأجل ، فإنه لايرد من قضاء الله شيئاً ، وإنه يطيب نفس المريض »(۱) ويرغبه في التوبة والوصية ، لحديث « ماحق امرئ مسلم يبيت ليلتين وله شيء يوصي فيه ، إلا ووصيته مكتوبة عنده »(۱).

ولايطيل العائد الجلوس عند المريض خوفاً من الضجر ، وتكره العيادة وسط النهار ، ويعاد بكرة أو عشياً ، ويعاد في رمضان ليلاً ، لأنه ربما رأى من المريض مايضعفه .

الشكوى والصبر وحسن الظن بالله تعالى: ويخبر المريض عن حاله من الوجع ، ولو لغير طبيب بلاشكوى ، بعد أن يحمد الله ، لحديث ابن مسعود مرفوعاً: « إذا كان الشكر قبل الشكوى فليس بشاك » .

ويستحب أن يصبَّر المريض وكل مبتلى ، لـلأمر بـه في قـولـه تعـالى : ﴿ واصبر وماصبرك إلا بالله ﴾ وقولـه : ﴿ إغـا يـوفى الصـابرون أجرهم بغير حساب ﴾ وقوله عَيِّلِيَّةٍ : « والصبر ضياء » (() ، وروي أن امرأة جاءت إلى رسول الله عَلِيلِيَّةٍ فقالت : يارسول الله ، ادع الله أن يشفيني ، فقال : إن شئت دعوت الله فشفاك ، وإن شئت فاصبري ولاحساب عليك ، فقالت : أصبر ولاحساب علي ، فقالت : أصبر ولاحساب علي ، فقالت . أصبر ولاحساب علي » (أ).

<sup>(</sup>۱) رواه ابن ماجه ، وهو ضعیف .

<sup>(</sup>٢) متفق عليه من حديث ابن عمر .

<sup>(</sup>٣) رواه مسلم عن أبي مالك الأشعري .

<sup>(</sup>٤) رواه البغوي بلفظه عن أبي هريرة ، ورواه بلفظ آخر البخاري ومسلم عن ابن عباس .

والصبر الجميل: صبر بلاشكوى إلى الخلوق، والشكوى إلى الخالق لاتنافي الصبر، بل هي مطلوبة، ومن الشكوى إلى الله قول أيوب: « رب إني مسني الضر وأنت أرحم الراحمين » وقول يعقوب: « إنما أشكو بثي وحزني إلى الله » .

وينبغي أن يكون المريض حسن الظن بالله تعالى ، لما روى جابر رضي الله عنه أن رسول الله عليه عنه أن رسول الله عليه عنه أن الله تعالى »(۱) ومعناه : أن يظن أن الله تعالى يرحمه ، ويرجو ذلك كرماً ورحمة ومسامحة ؛ لأنه أكرم الأكرمين يعفو عن السيئات ، ويقيل العثرات ، فيقدم الرجاء على الخوف ، كما في الحديث الصحيح : « أنا عند حسن ظن عبدي بي »(۱).

كراهة تمني الموت: يكره تمني الموت لضر نزل بالمرء في بدنه أو ضيق في دنياه أو نحو ذلك ، ففي الصحيحين: « لا يتمنين أحدكم الموت لضر أصابه ، فإن كان لابد فاعلاً ، فليقل ؛ اللهم أحيني ماكانت الحياة خيراً لي ، وتوفني ماكانت الوفاة خيراً لي » .

ولا يكره تمني الموت لضرر بدينه أو خوف فتنة ، لقول ه عَلَيْكُم : « وإذا أردت بعبادك فتنة ، فاقبضني إليك غير مفتون » .

وتمني الشهادة في سبيل الله ليس من تمني الموت المنهي عنه .

التداوي : قال الشافعية : ويسن للمريض التداوي ، لخبر : « إن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء ، غير الحرّم »(٦)، وخبر ابن مسعود : « ما أنزل الله داء إلا وأنزل له دواء ، جهله من جهله ، وعلمه من علمه ، فعليكم بألبان البقر ، فإنها

<sup>(</sup>۱) رواه مسلم .

 <sup>(</sup>٢) متفق عليه في الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعاً ، زاد أحمد : « إن ظن بي خيراً فلمه ، وإن ظن شراً فله » .

<sup>(</sup>٣) قال الترمذي : حسن صحيح .

تُرِمٌ من كل الشجر »(١) أي تأكل . وخبر أبي الدرداء : « إن الله تعالى أنزل الداء والدواء ، وجعل لكل داء دواء ، فتداووا ولاتداووا بالحرام »(٢) ويكره إكراه المريض على التداوي وعلى الطعام ، لما في ذلك من التشويش عليه .

قال النووي في الجموع (٢): إن ترك التداوي توكلاً ، فهو فضيلة .

وكذلك قال الحنابلة (٤): ترك الدواء أفضل ؛ لأنه أقرب إلى التوكل . ولا يجب التداوي ولو ظن نفعه ، لكن يجوز اتفاقاً ، ولا ينافي التوكل لخبر أبي الدرداء السابق . ويحرم التداوي بسم لقوله تعالى : ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ .

عيادة الذمي : قال الحنابلة(٥): تحرم عيادة الذمي كبدائته بالسلام .

وقال الشافعية (١): لاتستحب عيادة الذمي ، لكن تجوز إن كان هناك جوار أو قرابة أو نحوهما كرجاء إسلامه ، وفاء بصلة الرحم وحق الجوار . جاء في صحيح البخاري عن أنس قال : « كان غلام يهودي يخدم النبي عَلِيلَةٍ فمرض ، فأتاه النبي عَلِيلَةٍ يعوده ، فقعد عند رأسه ، فقال له : أسلم ، فنظر إلى أبيه ، وهو عنده ، فقال له : أطع أبا القاسم ، فأسلم ، فخرج النبي عَلِيلَةٍ وهو يقول : الحمد لله الذي أنقذه من النار » .

توبة اليأس وإيمان اليأس(٧): اتفق العلماء على أن إيمان اليأس لايقبل ،

<sup>(</sup>١) رواه ابن حبان والحاكم عن ابن مسعود .

 <sup>(</sup>٢) رواه أبو داود في سننه بإسناد فيه ضعف ، ولم يضعفه هو ، ومالم يضعفه فهو عنده صحيح أو حسن .
 وروى البخاري عن أبي هريرة « إن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء » .

<sup>(</sup>٣) المجموع : ٥ / ٩٥ .

<sup>(</sup>٤) كشاف القناع : ٢ / ٨٥

<sup>(</sup>٥) كشاف القناع : ٢ / ٨٨ .

<sup>(</sup>٦) المجموع : ٥ / ٩٩ ، مغني المحتاج : ١ / ٣٢٩ ـ ٣٣٠ .

<sup>(</sup>٧) رد المحتار والدر المحتار : ١ / ٧٩٦ .

لقوله تعالى : ﴿ فَلَمْ يَكَ يَنْفُعُهُمْ إِيَانُهُمْ لَمَا رأُوا بأَسْنَا ﴾ والبأس : معاينــة أسبــاب الموت بحيث يعلم قطعاً أن الموت يدركه لامحالة .

وقال الأشاعرة: إن توبة اليأس لاتقبل كإيمان اليأس ، لعدم الاختيار ، وعدم توافر ركن التوبة: وهو العزم بطريق التصيم على ألا يعود في المستقبل إلى ما ارتكب من المعاصي .

والختار عند الحنفية: أن توبة اليأس مقبولة ، لا إيمان اليأس ؛ لأن الكافر غير عارف بالله تعالى ، ويبدأ إيماناً وعرفاناً جديداً ، والفاسق عارف ، وحاله حال البقاء ، والبقاء أسهل من الابتداء ، ولقوله عليه : « إن الله يقبل توبة العبد مالم يغرغر »(۱) والغرغرة تكون قرب كون الروح في الحلقوم ، وحينئذ فلا يمكن النطق .

مايستحب حالة الاحتضار: يستحب للمحتضر وهو من حضره الموت

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود وأحمد والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والبيهقي عن ابن عمر ، وهو حديث

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم وابن ماجه عن جابر .

<sup>(</sup>٣) مغني المحتاج : ١ / ٣٦٨ .

ولم يمت مايأتي (١) علماً بأن علامة الاحتضار: استرخاء قدميه ، واعوجاج منخره . وانخساف صدغيه:

أ - إضجاعه على جنبه الأيمن إلى القبلة ، اتباعاً للسنة ، لقول ه عَلَيْهِ عن البيت الحرام : « قبلتكم أحياء وأمواتاً » (\*) ، ولقول حذيفة : « وجهوني » وقول فاطمة الزهراء لأم رافع : « استقبلي بي القبلة » (\*) .

فإن تعذر ذلك لضيق المكان ونحوه يوضع مستلقياً على قفاه ووجهه وقدماه نحو القبلة ؛ لأنه أيسر لخروج روحه . وإن شق عليه ترك على حاله . ويسن تجريع المحتضر بماء بارد بملعقة أو قطنة مثلاً .

ب - تلقينه الشهادة مرة : وهي « لاإله إلا الله » بأن يقول القريب عنده ذلك ، لقوله على الله عنده ذلك ، لقوله على القنوا موتاكم لاإله إلا الله » وزيد في رواية : « فإنه ليس مسلم يقولها عند الموت إلا أنجته من النار » وروى أبو داود والحاكم حديثاً عن معاذ : « من كان آخر كلامه لاإله إلا الله ، دخل الجنة » .

وقال الحنفية والمالكية: يلقن ندباً الشهادتان قبل الغرغرة، لأن الأولى لاتقبل بدون الثانية. وذلك عند الجميع في لطف ومداراة. من غير إلحاح عليه ولاتكرار ولا أمر، لئلا يضجر، فإن تكلم بشيء فيعيد تلقينه لتكون « لاإله إلا الله » آخر كلامه.

<sup>(</sup>۱) الـدر المختــار ورد المحتــار : ۷۹۰ ـ ۲۰۰ ، فتــح القـــدير : ١ / ٤٤٦ ومــابعــدهــا ، مراقي الفــلاح : ص ٩٤ ومابعــدهــا ، الشرح الصغير : ١ / ٢١٨ ، القوانين الفقهيــة : ص ٩١ ، الشرح الصغير : ١ / ٢٦٠ منفي المحتاج : ١ / ٢٣٠ ـ ٢٣٢ ، ٢٥٧ ، المهذب : ١ / ١٢٦ ومابعدها ، المغني : ٢ / ٢٠٠ ـ ٢٣٠ ، ٢٥٠ ، كشاف القناع : ٢ / ٢٣ ـ ٩٦ .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود ، وقال عليه السلام : « خير الجالس مااستقبل به القبلة » .

<sup>(</sup>٣) أخرجه أحمد ( نصب الراية : ٢ / ٢٥٠ ) .

<sup>(</sup>٤) أخرجه الجماعة إلا البخاري عن أبي سعيد الخدري ، وروي أيضاً عن أبي هريرة وجابر بن عبد الله وعائشة وعبد الله بن جمفر وواثلة بن الأسقع ، وابن عمر ( نصب الراية : ٢ / ٢٥٣ ) .

وأضاف الحنفية: لايلقن بعد تلحيده: وضعه في القبر، وإن فعل فالتلقين مشروع عند أهل السنة، ويكفي أن يقال: « يافلان ابن فلان، أو ياعبد الله بن عبد الله، اذكر دينك الذي كنت عليه في دار الدنيا، من شهادة أن لاإله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وقبل: رضيت بالله ربا، وبالإسلام ديناً، وبحمد نبياً » ( ) . ويغتفر في حق المحتضر ماظهر منه من كلمات كفرية، ويعامل معاملة موتى المسلمين، حلاً على أنه في حال زوال عقله.

وقد أجمع أهل السنة على أن سؤال الملكين في القبر حق ، وأن كل ذي روح من بني آدم يسأل في القبر . والأرجح عند ابن عبد البر والسيوطي : أن الآثار دلت على أنه لا يكون السؤال إلا لمؤمن أو منافق ، ممن يكون منسوباً إلى أهل القبلة بظاهر الشهادة ، دون الكافر إلجاحد .

وذكر السيوطي أن من لايسأل غانية : الشهيد والمرابط ، والمطعون ، والميت زمن الطاعون إذا كان صابراً محتسباً ، والصديق ، والأطفال ، والميت يوم الجمعة أو ليلتها ، والقارئ كل ليلة : تبارك الملك . وضم بعضهم إليها السجدة ، والقارئ في مرض موته : قل هو الله أحد .

حـ ـ قراءة القرآن عند المحتضى: قال المالكية: تكره القراءة عند الموت إن فعله استناناً كا تكره القراءة بعد الموت ، وعلى القبر؛ لأنه ليس من عمل السلف ، لكن المتأخرون على أنه لابأس بقراءة القرآن والذكر وجعل ثوابه للميت ، ويحصل له الأجر إن شاء الله . وقال الجمهور: يندب قراءة « يس »

<sup>(</sup>١) روي عنه عليه الصلاة والسلام أنه أمر بالتلقين بعد الدفن ، فيقول : « يافلان ابن فلان ، اذكر دينك الذي كنت عليه ، من شهادة أن لاإله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وأن الجنة حق ، والنار حق ، وأن البعث حق ، وأن الساعة آتية لاريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور ، وأنك رضيت بالله ربا ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد والنا ، وبالقرآن إماماً ، وبالكمبة قبلة ، وبالمؤمنين إخواناً » .

لحديث « اقرؤوا على موتاكم يس »(١) واستحسن بعض متأخري الحنفية والشافعية قراءة « الرعد » أيضا ، لقول جابر : « إنها تهون عليه خروج روحه » .

والحكمة من قراءة « يس » أن أحوال القيامة والبعث مذكورة فيها ، فإذا قرئت عنده ، تجدد له ذكر تلك الأحوال .

ع ـ أن يتولى أرفق أهل المريض به ، وأعلمهم بسياسته ، وأتقاهم لربه تعالى إذا مات لاقبل الموت : إغماض عينيه ، وشد لَحْييه ( الفك السفلي ) بعصابة من أسفلها ، وتربط فوق رأسه ، تحسيناً له : ويقول : « بسم الله ، وعلى ملة رسول الله ، اللهم يسرعليه أمره ، وسهّل عليه مابعده ، وأسعده بلقائك ، واجعل ماخرج إليه خيراً مما خرج عنه » قال الحنفية : ويخرج من عنده الحائض والنفساء والجنب ، لامتناع حضور الملائكة بسببهم .

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود وابن حبان وصححه ، وابن ماجه وأحمد ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٢ ) .

<sup>(</sup>٢) بأن يرد ساعده إلى عضده ثم يمده ، ويرد ساقه إلى فخذيه ، وفخذيه إلى بطنه ، ويردها .

أبو بكر النبي بعد موته (۱) وإن أحب أهل الميت أن يروه لم يمنعوا ، لقول جابر : لما قتل أبي جعلت أكشف الثوب عن وجهه وأبكي .

هـ ـ النعي: قال الجمهور غير الحنابلة (٢): لا بأس بإعلام الناس بموت إنسان للصلاة وغيرها ، لما روى الشيخان: أنه على الأصحابه النجاشي في اليوم الذي مات فيه ، وأنه نعى جعفر بن أبي طالب ، وزيد بن حارثة ، وعبد الله بن رواحة . واستحس بعض متأخري الحنفية وهو الأصح النداء في الأسواق لجنازة الشخص إن كان عالماً أو زاهداً ، أو ممن يتبرك به .

وهذا هو الأولى لاسيا في عصرنا لتعلق حقوق بالميت ، والتزامه بالواجبات .

ويكره نعي الجاهلية وهو النداء بذكر مفاخر الميت ومآثره ، للنهي عنه ، كا صححه الترمذي . وهو أمر يخالف مجرد الإعلام بالموت .

وقال الحنابلة (۱) : يكره النعي : وهو أن يبعث منادياً ينادي في الناس : أن فلاناً قد مات ، ليشهدوا جنازته ، لما روى حنيفة قال : سمعت النبي التيالية ينهى عن النعي (١) ، وقال حنيفة : إذا مت فلا تؤذنوا بي أحداً ، فإني أخاف أن يكون نعياً ، وقال ابن عمر : « الإيذان بالميت نعي الجاهلية » . وقد قرر صاحب المهذب عند الشافعية كراهة نعي الميت ، إلا أن المعتمد هو ماذكره النووي أولاً .

<sup>(</sup>١) الحديث الأول رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه عن عائشة ، والحمديث الثاني رواه البخاري والنسائي وابن ماجه عن عائشة ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٤ ـ ٢٥ ) .

<sup>(</sup>٢) الدر الختار : ١ / ٨٤٠ ، مراقي الفلاح : ص ٩٥ ، الشرح الصغير : ١ / ٥٦٢ ، مغني المحتاج : ١ / ٣٥٧ .

<sup>(</sup>٣) المغنى : ٢ / ٥٧٠ ، المهذب : ١ / ١٣٢ .

<sup>(</sup>٤) قال الترمذي : هذا حديث حسن .

و ـ الإسراع بالتجهيز: إذا تيقنا من الموت يستحب الإسراع في أمور . ثلاثة : التجهيز ، وقضاء الديون ، وتفريق وصيته .

أما التجهيز: فيستحب المسارعة فيه ، خوفاً من تغير الميت ، قال الإمام أحد: «كرامة الميت تعجيله » لما روي أن طلحة بن البراء مرض ، فأتاه النبي عوده ، فقال: «إني لا أرى طلحة إلا قد حدث فيه الموت ، فآذنوني به وعجّلوا ، فإنه لا ينبغي لجيفة مسلم أن يُحبّس بين ظهري أهله »(۱) . وتؤيده أحاديث الإسراع بالجنازة ، مثل حديث على : « ثلاث ياعلي لا يؤخرن : الصلاة إذا آنت ، والجنازة إذا حضرت ، والأيم إذا وجدت كفؤاً »(۱) .

ولابأس أن ينتظر بالجنازة مقدار ما يجتمع لها جماعة ، للدعاء له في الصلاة عليه ، مالم يخف عليه ، أو يشق على الناس .

وأما الإسراع بقضاء الدين : فلتخفيف المسؤولية عن الميت ، قال عَلَيْ : « نفس المؤمن معلقة بدينه ، حتى يقضى عنه » « هذا إذا كان له مال يقضى منه دينه . وأما من لامال له ، ومات عازماً على القضاء ، فقد ورد في الأحاديث مايدل على أن الله تعالى يقضي عنه ، مثل حديث أبي أمامة : « من دان بدين ، في نفسه وفاؤه ، ومات ، تجاوز الله عنه ، وأرضى غريه بما شاء ، ومن دان بدين وليس في نفسه وفاؤه ، ومات ، اقتص الله لغريه منه يوم القيامة » وحديث ابن عمر : « الدين دينان ، فمن مات وهو ينوي قضاءه ، فأنا وليه ، ومن مات

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود عن الحصين بن وَحْوَح ، وهو غريب ، وفي إسناده مجهولان ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٢ ) .

<sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد ، والترمذي إلا أنه قال : « لاتؤخرها » مكان « لايؤخرون » ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٢ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد وابن ماجه والترمذي ، وقال : حديث حسن ، من حديث أبي هريرة

<sup>(</sup>٤) أخرجه الطبراني عن أبي أمامة مرفوعاً .

ولاينوي قضاءه ، فذلك الذي يؤخذ من حسناته ، ليس يومئذ دينار ولادره »(۱) .

وأما المسارعة إلى تفريق وصيته : فذلك ليعجل له ثوابها ، بانتفاع الموصى له بها .

#### المطلب الثاني - حقوق الميت:

للميت على ذويه وإخوانه حقوق أربعة ، هي فروض كفائية بالإضافة إلى حق أو واجب التجهيز السابق ذكره : وهي الغسل والتكفين والصلاة عليه ، ودفنه وحمل جنازته واتباعه ، لإجماع العلماء ، وللأمر به في الأخبار الصحيحة في غير الدفن ، إلا أن اتباعه سنة كا سنبين ، فلو دفن قبل غسله أو تكفينه لزم نبشه ، ثم يتدارك ماحدث :

## الفرض الأول - تغسيل الميت :

حكم الغسل ، وصفة الغاسل ، وحالة المغسول وشروطه ، وكيفية الغسل ومقداره ومندوباته ، هل يوضأ الميت (٢) .

# أولاً \_ حكم الغسل :

غسل الميت فرض كفاية ، لقول عرب في الذي سقط من بعيره : « اغسلوه على الميت فرض كفاية ، لقول عرب الميت عند التيقن من عاء وسيدر ، وكفنوه في ثوبيه »(٢) . وتسن المبادرة لغسل الميت عند التيقن من

<sup>(</sup>١) أخرجه الطبراني أيضاً ( راجع الأحاديث في نيل الأوطار : ٤ / ٢٣ ) .

<sup>(</sup>٢) الدر الختار: ١/ ٨٠٠ ـ ٨٠٠ ، فتح القدير: ١/ ٤٤٨ ـ ٤٥١ ، مراقي الفلاح: ص ٩٦ ومابعـدهـا ، اللباب: ١/ ١٢٨ ـ ١٣٠ ، الشرح الصغير: ١/ ١٥٢ ـ ٥٤٩ ، القوانين الفقهية: ص ٩٦ ، بداية المجتهد: ١/ ٢١٨ - ٢١٨ ، ٢٥ ، ٢٥٠ ، ٢٥٠ ، ٢٥٠ - ٢٥٥ ، ٢٥٥ - ٢٥٥ ، ٢٥٥ - ٢٥٥ ، ٢٥٥ - ٢٥٥ ، ٢٥٥ - ٢٥٥ ، ٢٥٥ - ٢٥٥ ، ٢٥٥ - ٢٥٥ ، ٢٥٥ - ٢٥٥ ، ٢٥٥ - ٢٥٠ ، ٢٥٠ - ٢٠١ .

<sup>(</sup>٣) متفقِّ عليه ، والسدر : ورق النبق ، لأن له رغوة كالصابون -

موته ، ولو دفن قبل الغسل ، لزم نبشه ويغسل . فإن لم يوجد إلا بعض الميت يغسل ويصلى عليه عند الشافعية والحنابلة ، لفعل الصحابة . وقال أبو حنيفة ومالك : إن وجد الأكثر ، صلى عليه ، وإلا فلا . ويقوم التيم مقام غسل الميت عند فقد الماء أو تعذر الغسل ، كا إذا خيف تقطع بدنه إذا غسل ، وإلا فإنه يغسل بصب الماء عليه .

#### ثانياً - صفة الغاسل:

أ - من هو الأولى بالغسل ؟ يغسل الرجل الرجل ، وتغسل المرأة المرأة ، فكل منها أولى بجنسه اتفاقاً ، حتى لو حضر الميت الرجل كافر ومسلمة أجنبية غسله الكافر عند الجهور ، والمرأة الأجنبية أولى بالغسل من الزوج خروجاً من الخلاف . وهل يغسل الرجل زوجته وبالعكس ؟

قال الحنفية: لا يجوز للرجل غسل زوجته ومسها لانقطاع النكاح، ويجوز له النظر إليها في الأصح؛ لأن النظر أخف من المس، فجاز لشبهة الاختلاف. ويجوز للمرأة أن تغسل زوجها، ولو كانت معتدة من طلاق رجعي لبقاء العدة، أو كانت ذمية، بشرط بقاء الزوجية إلى وقت الغسل.

وقال الجمهور: يجوز لكل من الزوجين غسل الآخر بعد الموت ، ويلفان خرقة على اليد ، ولا مس ، سواء أكانت المرأة مسلمة أم ذمية ، إذا اتصلت الرابطة الزوجية إلى الموت ، اتفاقاً ، وكذا للمرأة غسل زوجها وإن انقطعت الرابطة الزوجية عند الشافعية بأن انقضت عدتها وتزوجت ، عملاً بحديث عائشة الثاني الآتي . وقال غير الشافعية : المرأة البائنة كالأجنبية ، والمطلقة الرجعية كالزوجة فعلاً . وينظر أحد الزوجين إذا غسل الآخر غير العورة .

ودليلهم على غسل أحد الزوجين الآخر : حديث عائشة ، قالت : رجع إلي

رسول الله عَيْنَةِ من جنازة بالبقيع ، وأنا أجد صداعاً في رأسي ، وأقول : وارأساه ، فقال : بل أنا وارأساه ، ماضرَّك لو مُتَّ قبلي ، فغسَّلتكِ وكفنتكِ ، ثم صليت عليك ودفنتك (١) .

وكانت عائشة تقول : « لو استقبلتُ من أمري مااستدبرتُ ، ماغسًل رسولَ الله عَلَيْكَةٍ إلا نساؤه »(٢) .

وغسَّل علي فاطمة رضي الله عنها ، وأوصى الصديق زوجته أسماء أن تغسله فغسلته .

ويغسل الرجل ذوات محارمه من فوق ثوب .

ويجوز اتفاقاً للرجل والمرأة تغسيل صبي وصبية لم يشتهيا ؛ لحل النظر والمس له . ويصح عند الحنابلة مع الكراهة كون الغاسل صبياً مميزاً .

وأولى الناس بغسل الميت الرجل : أولاهم بالصلاة عليه ، وأولى الناس بالمرأة : قراباتها ، ويقدمن على زوج ، في الأصح عند الشافعية والحنابلة . وقال المالكية : يقدم الزوجان على العصبة وعلى قرابة المرأة من الحارم ، بحكم الحاكم عند التنازع .

فأولى الناس بالرجل: هم الرجال العصبات من النسب، فيقدم الأب ثم الجد، ثم الابن ثم ابن الابن، ثم الأخ ثم ابن الأخ، ثم العم ثم ابن العم؛ لأنهم أحق بالصلاة عليه، فكانوا أحق بالغسل، ويقدم الأفقه على الأسن، ثم الزوجة بعدهم في الأصح عند الشافعية والحنابلة، فالأجانب أولى من الزوجة خروجاً من

<sup>(</sup>١) رواه أحمد وابن ماجه .

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه ( راجعها في نيل الأوطار : ٤ / ٢٧ ) .

الخلاف . ثم المرأة المحرم كأم وبنت وأخت وعمة وخالة عند المالكية ، فإن لم توجد امرأة محرم ولو بصاهرة يمته امرأة أجنبية .

وقدم الحنابلة على العصبات: وصى الميت إن كان عدلاً ، فهو أولى الناس بغسل الميت ؛ لأنه حق الميت ، فقدم فيه وصيه على غيره ، كباقي حقوقه ، ولأن أبا بكر أوصى أن تغسله زوجته أسماء ، وأوصى أنس أن يغسله محمد بن سيرين .

وأولى الناس بالمرأة : ذات القرابة المحرمية : وهي كل امرأة لو كانت رجلاً ، لم يحل له نكاحها بسبب القرابة ؛ لأنهن أشد في الشفقة ، ثم ذوات الأرحام غير المحارم كبنت العم ، ثم المرأة الأجنبية ، ثم الزوج في الأصح عند الشافعية والحنابلة ، فالأجنبية أولى من زوج ، خروجاً من الخلاف ، ثم رجال القرابة المحارم كترتيب أولويتهم في الصلاة ، وابن العم كالأجنبي .

فإن ماتت امرأة بين رجال فقط ، أو مات رجل بين نساء فقط ، يمه المُحْرم ، فإن لم يكن يمه الأجنى عند الحنفية والحنابلة والشافعية بخرقة أو حائل ، وقال المالكية : يم الرجل المرأة الأجنبية إلى كوعيها ، وتيمه إلى مرفقیه .

٢ - شروط الغاسل : يشترط في الغاسل عند الحنابلة مايأتي :

أ - الإسلام : فلا يصح كون الغاسل كافراً ؛ لأن الغسل عبادة ، وليس الكافر من أهلها .-

ب ـ النية : لحديث « إغا الأعمال بالنيات » .

جـ ـ العقل: لأن غير العاقل ليس أهلاً للنية.

ولم يشترط الجمهور شرطى الإسلام والنية ، فيصح غسل الكافر ، ويجزئ الغسل بدون نية ، لكن يجب غسل الغريق ، فيحرك في الماء بنية الغسل ثلاثاً ؛ لأنا مأمورون بغسل الميت . لكن قال الحنفية : النية ليست لصحة الطهارة ، بل شرط لإسقاط الفرض عن المكلفين .

" - مايستحب في الغاسل: يستحب أن يكون الغاسل ثقة أميناً عارفاً بأحكام الغسل، لقول ابن عمر: « لايغسل موتاكم إلا المأمونون »(١).

وينبغي للغاسل ولمن حضر غض أبصارهم إلا من حاجة ، وأن يستر ما يطلع عليه من عيب يحب الميت أن يستره ولا يحدث به ، لقوله على الله يوم القيامة »(۱) وقوله : « من غسل ميتاً ، فأدى فيه الأمانة ، ولم يُفْش عليه ما يكون منه عند ذلك ، خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه ، وقال : ليله أقربكم إن كان يعلم ، فإن لم يكن يعلم ، فن ترون عنده حظاً من ورع وأمانة »(۱) وقوله : « من غسل ميتاً وكتم عليه ، غفر الله له أربعين مرة »(۱) ، وإن رأى الغاسل حسناً ، مثل أمارات الخير من وضاءة الوجه والتبسم ونحو ذلك ، استحب إظهاره ، ليكثر الترحم عليه ، ويحصل الحث على مثل طريقته ، والتشبه بجميل سيرته .

ويستحب أن يستر الميت عن العيون ؛ لأنه قد يكون في بدنه عيب كان يكتمه ، كا أشرنا ، لحديث « اذكروا محاسن موتاكم ، وكفوا عن مساويهم » (٥).

ويستحب ألا يغسل تحت الساء ، ولا يحضره إلا من يعين في أمره مادام يغسل ، فيغسل في بيت .

<sup>(</sup>١) ورواه ابن ماجه عن النبي علية أنه قال : « ليغسل موتاكم المأمونون » .

<sup>(</sup>٢) متفق عليه عن ابن عمر ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٥ ) .

<sup>(</sup>٣) رواه أحمد عن عائشة ، وفي إسناده جابر الجعفي وفيه كلام كثير ( المصدر السابق ) .

<sup>(</sup>٤) رواه الحاكم عن أبي رافع وهو صحيح .

<sup>(</sup>٥) رواه أبو داود والترمذي والحاكم والبيهقي عن ابن عمر ، وهو صحيح .

ويستحب ألا يستعين بغيره إن كان فيـه كفـايـة ، وإن احتــاج إلى معين ، استعان بمن لابد له منه ، ويكره حضور غير المعين للغسل .

ويستحب ألا ينظر إلى سائر بدنه إلا فيا لابد منه ، ويستحب ألا يمس سائر بدنه ؛ لأن علياً رضي الله عنه غسل النبي عليه وبيده خرقة يتبع بها ماتحت القميص . فالواجب استعال خرقة أو نحوها حال غسل العورة ، والمندوب استعالها لغسل سائر الجسد .

والأفضل أن يغسل الميت مجاناً ، ويكره عند الحنابلة أخذ الأجرة على شيء من الغسل والتكفين والحمل والدفن . وأجاز الحنفية أخذ الأجر على تلك الأمور ، فالحمال والحفار كالغاسل ، إن وجد غيره ، وإلا بأن لم يوجد غيره فلا يجوز أخذ الأجرة لتعينه عليه ، أي لأنه صار واجباً عليه عيناً ، ولا يجوز أخذ الأجرة على الطاعة . وهذا رأي المتقدمين ، وأجاز المتأخرون أخذ الأجرة على الطاعات للضرورة .

ويستجب عند الجمهور لمن غسل ميتاً أن يغتسل بعد فراغه من غسله ، لما روى أبو هريرة أن النبي عَرِّيْكِ قال : « من غسل ميتاً فليغتسل »(٢).

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود بلفظ « لاتبرز فخذك ، ولاتنظر إلى فخذ حي أو ميت » .

 <sup>(</sup>٢) رواه أبو داود وابن ماجه وابن حبان ، وقال البيهقي : الصحيح أنه موقوف على أبي هريرة ( الجموع :
 ٥ / ١٤١ ) .

### ثالثاً . حالة المغسول(١):

الأكمل وضع الميت بموضع خال عن الناس مستور على لـوح ، والأفضل أن يكون تحت سقف ؛ لأنه أسترله .

وإن كان الميت مقطوع الرأس ، أو كانت أعضاؤه مقطوعة ، لفق أو ربط بعضها إلى بعض بالتقميط والطين الحر ، حتى لايتبين تشويهه ، فإن سقط من الميت شيء كأسنانه غسل وجعل معه في الكفن .

والمستحب أن يجلسه الغاسل إجلاساً رفيقاً مائلاً إلى ورائه ، واضعاً يمينه على كتفه ، وإبهامه في نقرة قفاه ، مسنداً ظهره إلى ركبته الينى ، ويسح بطنه مسحاً بليغاً ليخرج مافيه ، وكلما أمرً اليد على البطن ، صب عليه ماء كثيراً ، حتى لاتظهر رائحة ماقد يخرج منه ، ثم يضجعه مستلقياً إلى قفاه .

ويجب ستر عورة المغسول ، إلا من له دون سبع سنين ، فلابأس بغسله عرداً ، كا ذكر الحنابلة ، ثم يجرد عند الجمهور من ثيابه ندباً ، لأنه أمكن في تغسيله ، وأبلغ في تطهيره ، وأشبه بغسل الحي ، وأصون له من التنجيس ، إذ يحتل خروج النجاسة منه .

ولو غسله في قميص خفيف واسع الكين ، جاز . وقال الشافعية : لا يجرد وإنما يغسل ندباً في قميص ؛ لأنه أسترله ، وقد غسل عليه في قميص (١).

#### رابعاً ـ شروط إيجاب الغسل:

# أما شروط إيجاب غسل الميت فهي مايلي (١):

 <sup>(</sup>١) الدر الختار: ١ / ٨٠٠ ومابعدها ، الشرح الصغير: ١ / ٥٤٦ ـ ٥٤٨ ، المهـذب : ١ / ١٢٨ ، مغني الحتـاج :
 ١ / ٣٣٢ ومابعدها ، كشاف القناع : ٢ / ١٠٣ ، ١١١ ، المغني : ٢ / ٤٥٧ ، ٥٣٩ ، بداية المجتهد : ١ / ٢٢٢ .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود وغيره بإسناد صحيح .

 <sup>(</sup>٣) الدر الختار : ١ / ٨٠٤ ، ١ ، ١٣٠ ، الشرح الصغير : ١ / ٥٤٢ ومابعدها ، القوانين الفقهية : ص ٩٣ ومابعدها ،
 مغني الحتاج : ١ / ٣٤٨ ومابعدها ، المهذب : ١ / ١٣٤ ، المغني : ٢ / ٥٢٢ ، ٥٣٩ ، كشاف القناع : ٢ / ١٢٦ ، ١٢٣ .

أ ـ أن يكون مسلماً : فلا يجب غسل الميت الكافر ، بل يحرم عند الجمهور ، وأجاز الشافعية غسله ؛ لأن غسل الميت للنظافة ، ولأن النبي عَيِّلِيَّةٍ « أمر علياً ، فغسل والده وكفنه »(١)، والأصح عند الشافعية وجوب تكفين الميت ودفنه .

7 - أحكام السقط: أن يكون معلوم الحياة: فلا يصلى عند المالكية على مولود ولاسِقُط ( الولد الميت أو غير التام الأشهر ) إلا إن علمت حياته بارتضاع أو حركة أو استهلال ( صراخ ) ولو لحظة ، لحديث: « الطفل لا يصلى عليه ولا يرث ولا يورث حتى يستهل »(٢).

وقال الحنفية: يغسل المولود ويصلى عليه ويرث ويورث إن استهل: أي وجد منه مايدل على حياته بعد خروج أكثره. وإن لم يستهل يغسل ويسمى عند أبي يوسف وهو الأصح، فيفتى به على خلاف ظاهر الرواية، إكراماً لبني آدم، أي أنه إذا نزل حياً فهو كالكبير، وإن لم يظهر منه صراخ، فإن نزل ميتاً فيغسل إن كان تام الخلق، ولايغسل إن لم يكن تام الخلق، بل ظهر بعض خلقه، وإنما يصب عليه الماء ويلف في خرقة ويدفن ويسمى، لأنه يحشر يوم القيامة.

وقال الشافعية : إن ظهرت أمارات الحياة كاختلاج غسل ، وصلي عليه في الأظهر لاحتال الحياة وللاحتياط ، وإن لم تظهر عليه أمارات الحياة لم يصل عليه وإن بلغ أربعة أشهر في الأظهر ، لعدم ظهور حياته ، ولكن يجب غسله وتكفينه ودفنه ، في الحالة الأخيرة ، ولايغسل على المذهب قبل أربعة أشهر .

وقال الحنابلة : إذا ولد السقط لأكثر من أربعة أشهر ، غسل وصلي عليه . لحديث : « والسقط يصلى عليه  $^{(7)}$ .

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود والنسائي .

<sup>(</sup>٢) رواه الترمذي .

<sup>(</sup>٦) رواه أبو داود والترمذي ، وفي لفظ للترمذي : « والطفل يصلى عليه » وقال : هذا حديث حسن صحيح .

والخلاصة: أن الفقهاء اتفقوا على وجوب غسل السقط إن خرج حياً واستهل ، ويصلى عليه . فإن لم تظهر عليه أمارات الحياة غسل وكفن ودفن مطلقاً عند الحنفية ، وعند الشافعية إن بلغ أربعة أشهر ، ولم يصل عليه . ويغسل ويصلى عليه عند الحنابلة إذا ولد لأكثر من أربعة أشهر ، فالشافعية والحنابلة متفقون على عدم غسله قبل أربعة أشهر .

" - أن يوجد جسد الميت ، أو أكثره عند الحنفية والمالكية ، بأن وجد عند الحنفية أكثر البدن أو نصفه مع الرأس ، وإن وجد عند المالكية ثلثا بدنه ولو مع الرأس ، وإلا كان غسله مكروها . وقال الشافعية والحنابلة : إن لم يوجد إلا بعض الميت ولو كان قليلاً غسل وصلي عليه ، لفعل الصحابة .

غ ـ ألا يكون شهيداً قتل في معركة لإعلاء كلمة الله: فالشهيد - كا سنفصل ـ لايغسل ولايكفن ولايصلى عليه ، ويدفن بثيابه وينزع عنه سلاحه عند الجمهور ، وقال أبو حنيفة: لايغسل ولكن يصلى عليه . والدليل على عدم الغسل قوله عليه في قتلى أحد: « لاتغسلوهم ، فإن كل جرح أو كل دم يفوح مسكا يوم القيامة ، ولم يصل عليهم »(۱).

#### خامساً ـ هل يوضاً الميت ؟

اتفق أمّة المذاهب على أن الغاسل يوضى الميت غير الصغير كالحي بعد إزالة مابه من نجس أو وسخ ، بالسدر أو الصابون ، وغسل سوأتيه بخرقة ، لكن بدون مضضة واستنشاق عند الحنفية والحنابلة ، للحرج ، لأنه إذا دخل الماء في الفم والأنف ، فوصل إلى جوفه حرك النجاسة . وبها قليلاً عند المالكية والشافعية بأن يضع الغاسل الماء في فمه عند إمالة رأسه . فإن كان الميت جنباً أو حائضاً أو نفساء ، فعلا اتفاقاً ، تتماً للطهارة .

<sup>(</sup>١) رواه أحد .

وعلى هذا فيبدأ بالوضوء في غسل الميت ، لقول رسول الله عَلَيْكُ للنساء اللاتي غسلن ابنته : « ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها »(۱) وفي حديث أم عطية : « فإذا فرغت من غسل سفلتها غسلاً نقياً بماء وسدر ، فوضئيها وضوء الصلاة ، ثم اغسليها »(۱).

# سادساً - كيفية الغسل ومقداره ومندوباته:

غسل الميت كغسل الجنابة الواجب فيه كونه مرة واحدة ، يعمم فيها الجسد ، بعد إزالة النجس ، بشرط كون الماء طهوراً ، فيوضع الميت على سرير ، وتستر عورته مابين سرته وركبته ، بعد تجريده عن ثيابه عند الجهور ، وبقميص عند الشافعية ، وتغسل عورته بخرقة ملفوفة على يد الغاسل ، ثم يوضاً ، كا بينا .

ثم يغسل الرأس ثم اللحية بسدر (ورق النبق) أو خِطْمي ، بأن يسحق ويضرب بماء قليل في إناء حتى تبدو له رغوة ، ثم يعرك به الموضع ، لإزالة الوسخ ، ثم يصب عليه الماء الطهور ، الذي هو شرط لصحة الغسل ، فإن لم يوجد سدر فيستعمل الصابون أو نحوه من أشنان ، أو غاسول يعرك به الموضع ، ثم يفاض عليه الماء للتنظيف . ويدخل أصبعه في فيه ، ويسوك بها أسنانه ، ولا يفتح فاه ، وينظف ما تحت أظفاره .

ثم يغسل الشق الأيمن إلى القدم بعد إضجاعه على شقه الأيسر، ثم الأيسر، بالصابون ونحوه، ثم يصب عليه الماء الخالص. فهذه هي الغسلة الأولى الواجبة.

<sup>(</sup>۱) متفق عليه .

<sup>(</sup>٢) رواه الجماعة عن أم عطية ( نيل الأوطار : ٤ / ٣٠ ) .

ويندب تكرار الغسل ثلاثاً ، فتزاد غسلة ثانية وثالثة ، ثم ينشف في ثوب ، ويجعل الحنوط ( وهو العطر المركب من الأشياء الطيبة غير زعفران وورس ) على رأسه ولحيته ، ويوضع الكافور على مواضع سجوده (۱) سواء فيه المحرم بالحج أو العمرة وغيره عند الحنفية والمالكية ، فيطيب المحرم ويغطى رأسه عنده ، لعموم الأمر بالغسل مطلقاً .

وقال الشافعية والحنابلة: لايغطى رأس المحرم إذا مات ، ولا يس طيباً ، لحديث ابن عباس ، قال : « أتي النبي عَلَيْكَ برجل وقصته ( رمته فكسرت عنقه ) راحلته ، فمات ، وهو محرم ، فقال : كفنوه في ثوبين ، واغسلوه بماء وسدر ، ولا تخمّروا رأسه ولا تقربوه طيباً ، فإنه يبعث يوم القيامة يلبي »(١) فالمحرم الميت كالمحرم الحى لبقاء إحرامه عندهم .

ويغسل بالماء البارد الخالص ، مع قليل كافور لغير المحرم عند الشافعية والحنابلة لأمره على المن قال الحنفية : والحنابلة لأمره على الله إن تيسر ؛ لأن أبلغ في التنظيف ، وقال الحنابلة : ولابأس بغسله في علم ، بماء حار ، إن احتيج إليه لشدة برد أو وسخ لايزول إلا به ، فإن لم تكن حاجة كره .

ويكون الغسل وتراً ، لحديث « إن الله وتر يحب الوتر »(1) من غير إعادة وضوء ، فإن لم ينق الميت بالثلاث الغسلات ، غسل إلى سبع ، فإن لم ينق بسبع

<sup>(</sup>١) وهي الجبهة والأنف واليدان والركبتان والقدمان .

<sup>(</sup>٢) رواه الجماعة ( نيل الأوطار : ٤ / ٤٠ ) .

<sup>(</sup>٣) وهوا« واجعلن في الأخيرة كافوراً » متفق عليه من حديث أم عطية ، أي في الغسلة الأخيرة .

<sup>(</sup>٤) رواه ابن نصر عن أبي هريرة وعن ابن عمر ، ورواه الترمذي عن علي وابن ماجه عن ابن مسعود بلفظ « إن الله تعالى وتر يحب الوتر ، فأوتروا ياأهل القرآن » .

غسلات ، فالأولى غسله حتى ينقى ، لقوله عليه : « اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً أو أكثر من ذلك إن رأيتن »(١).

### هل يسرح شعر الميت ويؤخذ ظفره وشعره (٢) ؟

قال الحنفية والمالكية: لايسرح ولايحلق شعره ولايقص ظفره إلا المكسور، ولاشعره من رأسه ولحيته، ولايختن، إذ لاحاجة إليه، لأنه للزينة وقد استغني عنها، فهذا مكروه، والكراهة عند الحنفية تحريية. فلو قطع ظفره أو شعره، أدرج معه في الكفن. وهذا هو الرأي الأولى؛ لأن الميت يحتاج للستر بكل ماله وماعليه.

وقال الشافعية في الجديد: يسرح شعر رأسه ولحيته بمشط واسع الأسنان برفق ، ويرد المنتف إليه ، والأظهر كراهة أخذ شعر رأسه ، وظفره وشعر إبطه وعانته وشاربه ؛ لأن أجزاء الميت محترمة ، ولم يثبت فيه شيء فهو محدث ، وصح النهى عن محدثات الأمور ، ولايختن الميت إذا كان أقلف .

وقال الحنابلة في أرجح الروايتين عن أحمد: ويقص شارب غير مَحْرم، ويقلم أظفاره إن طالا ، ويؤخذ شعر إبطيه ؛ لأن ذلك تنظيف لايتعلق بقطع عضو ، فأشبه إزالة الأوساخ والأدران ، ويعضد ذلك العمومات في سنن الفطرة ، ويجعل ماأخذ من الشارب والأظفار وشعر الإبطين مع الميت ، كعضو ساقط ، لما روى أحمد من حديث أم عطية قالت : « تغسل رأس الميتة ، فاسقط من شعرها في أيديهم ، غسلوه ، ثم ردوه في رأسها » . ولأن دفن الشعر والظفر مستحب في حق الحي ، ففي حق الميت أولى . ويعاد غسل ماأخذ من الميت من شعر وظفر ،

<sup>(</sup>١) رواه الجماعة من حديث أم عطية ( نيل الأوطار : ٤ / ٣٠ ) .

<sup>(</sup>٢) الدر الختار : ١ / ٨٠٣ ، مراقي الفلاح : ص ٩٦ ، القوانين الفقهية : ص ٩٣ ، الشرح الصغير : ١ / ٥٦٨ ، مغنى الحتاج : ١ / ٢٣١ ، ٢٣٦ ، المغنى : ٢ / ٥٤١ ومابعدها ، كشاف القناع : ٢ / ١١٠ .

لقول أم عطية : « غسلوه ثم ردوه » ، ولأنه جزء من الميت كعضو من أعضائه .

أما المرأة فالمعتمد عن المالكية والحنفية وباقي المذاهب : أنه يندب ضَفْر شعرها .

استعال القطن: قال الخنفية: ليس في الغسل استعال القطن في الروايات الظاهرة، لكن قال الزيلعي وصاحب الدر الختار: لابأس بأن يجعل القطن على وجه الميت وأن يحشى به مخارقه كالدبر والقبل والأذنين والأنف والفم.

وكذلك قال فقهاء المذاهب الأخرى : لابأس أن يحشى بقطن مخرجه وغيره ، حتى لايخرج منه شيء من نجاسة أو دم ، ويجعل على رأسه قطن عند الحنابلة .

خلاصة مندوبات الغسل: يندب في غسل الميت مايأتي:

أ ـ أن يوضأ كوضوء الحي في أول الغسلات ، بعد إزالة ماعليه من نجاسة أو وسخ بالسدر أو الصابون .

٢ \_ ستر العورة لأحد الزوجين بغسل صاحبه ، أي إذا غسل أحدهما الآخر .

" - تجريد الميت من ثيابه بعد ستر عورته ، عند الجمهور ، وعند الشافعي يغسل بقميص ونحوه . ويسن ستر الميت حالة الغسل عن العيون ، منعاً من الاطلاع على عورته أو عيب فيه ، ويكره النظر إلى الميت ولو من غاسل ، لغير حاجة ، لأن جميعه صارعورة إكراماً له .

أ ـ استعمال السدر أو الصابون في الغسلات ، والكافور في الغسلة الأخيرة ،
 وعند الشافعية : أن يجعل في كل غسلة قليل كافور ، وذلك إن تيسر وإلا فهاء خالص بارد ، أو ساخن عند الحاجة .

ه ً - إيتار الغسل : أي جعله وتراً ثلاثاً أو خساً أو سبعاً ، ولا يتكرر الوضوء بتكرر الغسل ، ويستحب كون الغسل ثلاثاً ، والواجب فيه مرة واحدة . وإن خرج من الميت شيء من أحد السبيلين أو غيرهما بعد الغسلات الثلاث أعيد وضوءه وغسله عند الحنابلة ، ويكتفى بإزالة النجس عند غيرهم .

أ - عصر بطنه حال الغسل برفق ، لإخراج مافي بطنه من النجاسة .

٧ - كثرة صب الماء في حال غسل مخرجيه لإزالة النجاسة ، وتقليل العفونة ؛ لأن الشأن في الأموات كثرة ذلك ، ثم ينشف لئلا تبتل الأكفان .

٨ ـ لف خرقة كثيفة على يـد الغـاسل حـال غسل العورة من تحت السرة ،
 ويستحب للغاسل ألا يمس سائر بدن الميت إلا بخرقة .

ق الستنشاق في رأي المنطقة عند المنطقة والاستنشاق في رأي المالكية والشافعية ، وكذلك عند الحنابلة : تنظف أسنانه ومنخراه بخرقة مبلولة ، دون أن يدخل الماء في الفم والأنف . وينظف ماتحت أظفاره أيضاً .

1٠ - إمالة رأسه برفق للتكن من غسل الفم والأنف في حال المضفة والاستنشاق ، لئلا يدخل الماء في جوفه . وندب تنشيق الميت بخرقة طاهرة قبل التكفين .

١١ ـ عدم حضور غير مساعد أو معين للغاسل .

17 - التيامن في الغسل: بأن يغسل الشق الأين ثم الأيسر، ثم يحرّف الغاسل إلى شقه الأيسر فيغسل شقه الأين من القفا والظهر إلى القدم، ثم يفعل كذلك بشقه الأين. ويصب عليه الماء عند كل إضجاع ثلاث مرات، أو أكثر حسب الحاجة، كا بينا.

17 ـ يستحب عند الحنابلة خضب لحية رجل ورأس امرأة ، ولو غير شائبين بحناء ، لقول أنس : « اصنعوا بموتاكم ماتصنعون بعرائسكم » .

1٤ \_ يجعل الحَنُوط ( العطر المركب من الأشياء الطيبة ) على رأسه ولحيته ، والكافور على مساجده ( مواضع سجوده وهو الجبهة والأنف واليدان والركبتان والقدمان ) كرامة لها ، سواء فيه عند المالكية والحنفية المحرم وغيره ، فيطيب ويغطى رأسه . ويبخر ( يجمر ) سريره وتراً ، إخفاء لكريه الرائحة ، وتعظياً للميت .

## الفرض الثاني - تكفين الميت:

حكه والملزم بالكفن ، ومقدار الكفن وصفته وكيفيته ، ومايندب فيه (١) .

# أولاً \_ حكم التكفين والملزم بالكفن:

تكفين الميت فرض كفاية على جماعة المسلمين ، لقول م علي في المحرم « كفنوه في ثوبيه »(٢) .

ونفقات التكفين ومؤنة التجهيز من حمل للمقبرة ودفن ونحوه: من تركة الميت أي ماله الخاص الذي لم يتعلق به حق الغير كالمرهون، ويقدم على الدين والوصية، فإن لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته في حال الحياة، وعلى الزوج تكفين زوجته عند الحنفية، والشافعية في الأصح؛ لأنها في نفقته في الحياة، أما عند المالكية والحنابلة فلايلزم الزوج كفن امرأته ولامؤنة تجهيزها؛ لأن النفقة

<sup>(</sup>١) اللباب : ١ / ١٣٠ ومابعدها ، مراقي الفلاح : ص ٩٧ ، فتح القدير : ١ / ٤٥٢ ـ ٤٥٥ ، الدر الختار ورد الحتار : ١ / ٨٠٦ ـ ٤٨٠ ، القوانين الفقهية : ص ٩٣ ، الشرح الصغير : ١ / ٥٥١ ومابعدها ، بداية الجتهد : ٢ كتاب ومابعدها ، مغني الحتاج : ١ / ٣٣٠ ـ ٣٤٠ ، المهذب : ١ / ١٣١ ـ ١٣١ ، المغني : ٢ / ٤٦٤ ـ ٤٧٢ ، ٥٣٧ ، كشاف القناع : ٢ / ١٨١ ـ ٢٢١ .

<sup>(</sup>٢) رواه الجماعة عن ابن عباس ( نيل الأوطار : ٤ / ٤٠ ) .

والكسوة وجبا في حالة الزواج للتمكين من الاستتاع ، بدليل سقوطها بالنشوز والبينونة ، وقد انقطع ذلك بالموت ، فأشبهت غير الزوجة ( الأجنبية ) . ولاشك أن المقبول هو الرأي الأول إذ لا يعقل التفريق في هذا بين الموت والحياة ، وأما سقوط النفقة بالنشوز ونحوه فلحملها على العودة لبيت الزوجية .

فإن لم يوجد أحد تلزمه نفقة الميت ، فنفقة تكفينه وتجهيزه من بيت المال إن وجد ، و إلا فعلى جماعة المسلمين المستطيعين .

## ثانياً ـ صفة الكفن ومقداره وكيفيته:

يكفن الميت بعد غسله بما يحل له لبسه في حال الحياة (۱) فيكفن في الجائز من اللباس ، ولا يكفن الرجل بالحرير ، وتكفن المرأة به عند الجهور ، ولا تكفن به عند الحنابلة . ويشترط في الكفن ألا يصف البشرة ؛ لأن ما يصفها غير ساتر ، فوجوده كعدمه . ويجب أن يكون الكفن طاهراً ، فلا يجوز تكفينه بالمتنجس مع القدرة على الطاهر .

ويجب أن يكفن الميت عند الحنابلة ، وندباً عند المالكية والحنفية في ملبوس مثله في الجمع والأعياد مالم يوص بدونه فتتبع وصيته ، لأمر الشارع بتحسينه .

قال رسول الله عَرِيْكَ : « إذا كفن أحدكم أخاه ، فليُحسن كفنه »(١) وتحسين الكفن واجب عند الحنابلة ، مستحب عند غيرهم .

وأقل الكفن : ثوب واحد يستر جميع البدن ، إلا رأس الحرم عند الشافعية والحنابلة ، ولاتنفّذ وصيته بإسقاطه . وأكثره سبع . والأفضل للرجل ثلاثة ،

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج : ١ / ٣٣٦ .

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد ومسلم وأبو داود عن جابر ، ورواه ابن ماجه والترمـذي عن أبي قتـادة بلفـظ : « إذا ولي أحـدكم أخاه فليحسن كفنه » .

وللمرأة خمسة . أما الرجل فلقول عائشة رضي الله عنها : « كُفِّن رسول الله عَلَيْكُم في ثلاثة أثواب بيض سَحُولية (١) جُدَد عانية ، ليس فيها قميص ولاعمامة ، أُدرج فيها إدراجاً »(١) .

وأما المرأة : فلزيادة الستر في حقها ، ولحديث ليلى الثقفية الآتي . وللفقهاء تفصيلات في ذلك :

قال الحنفية: الكفن ثلاثة أنواع: كفن الضرورة، وكفن الكفاية، وكفن السنة، وكل منها إما للرجل أو للمرأة، فأقل ما يكفن فيه الرجل عادة ثوبان، والسنة فيه ثلاثة أثواب، وأقل ماتكفن فيه المرأة ثلاثة أثواب، والسنة خسة أثواب.

العجز ، أما الذي يسقط به الفرض عن المكلفين فهو أقل الكفن ، وأقله ما يعم البدن ؛ لأن مصعب بن عمير رضي الله عنه حين استشهد ، كفن في ثوب واحد (٢) .

٢ ـ كفن الكفاية : وهو أدنى مايلبس حال الحياة ، وكفنه : كسوته بعد الوفاة . وهو ثوبان للرجل : إزار ولفافة ، في الأصح ، وللمرأة : ثوبان وخمار ، ويكره أقل من ذلك .

أما الرجل : فلقول أبي بكر حين حضره الموت : « كفنوني في ثوبيّ هذين

<sup>(</sup>١) نسبة إلى سحول : قرية بالين .

<sup>(</sup>٢) رواه الجاعة عن عائشة ( نيل الأوطار : ٤ / ٣٦ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه الجاعة إلا ابن ماجه عن خبّاب بن الأرت ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٣ ) .

اللذين كنت أصلي فيها ، واغسلوهما ، فإنها للمُهْل والتراب »(١) ، ولأنه أدنى لباس الأحياء .

والإزار: خلاف إزار الحي من الفَرْق ( أعلى الرأس ) إلى القدم ، واللّفافة مثله: من القَرْن ( الخُصلة من الشعر ) إلى القدم أي من الرأس إلى القدم . وقال ابن الهام: أنا لاأعلم وجه مخالفة إزار الميت إزار الحي من السنة .

وأما المرأة : فلسترها بالخار : وهو غطاء الوجه والرأس .

٣ ـ وكفن السنة : هو أكمل الأكفان ، وهو للرجل : ثلاثة أثواب : إزار ، وهيص ، ولِفافة . والقميص : من أصل العُنَاق إلى القدمين بلا دِخْرِيص ( مايضاف لتوسعة القميص من الجانبين ) ولاكمين .

وللمرأة خمسة أثواب : إزار ، وقميص ( درع ) ، وخمار ، وخرْقة يُربط بها تَدْياها ، وعرضها من الثدي إلى السرة ، ولفافة .

أما الرجل: فلحديث ابن عباس: أن رسول الله عَرِيْكَ كُفّن في ثلاثة أثواب: قيصه الذي مات فيه، وحُلَّة نجرانية ، الحلة: ثوبان »(١) وهذا دليل للحنفية والمالكية الذين قالوا باستحباب القميص. وذهب الجمهور إلى أنه غير مستحب، لحديث عائشة السابق: « ليس فيها قيص ولاعمامة ».

وتكره العِمَامة للميت عند الحنفية في الأصح ، وهي مايلف على الرأس ، لحديث عائشة المذكور . واستحسنها المتأخرون للعلماء والأشراف .

ولابأس بالزيادة على الثلاثة ، إلى خمسة .

<sup>(</sup>١) رواه ابن سعد في الطبقـات ، وذكره محمـد بن الحسن في الآثـار بلاغـاً . والمهل : القيح والصـديــد ( نصب الراية : ٢ / ٢٦ / ورواه البخاري بمعناه .

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد وأبو داود ، وفي سنده يزيد بن أبي زياد ، وهو مجمع على ضعفه ( نيل الأوطار : ٤ / ٣٦ ) .

وأما المرأة: فلحديث ليلى بنت قانف الثقفية، المتضن تكفين أم كُلْثوم بنت الرسول مُولِيلَةٍ عند وفاتها بخمسة أثواب (١).

ويكره التكفين للرجال بالحرير والمعصفر والمزعفر ونحوها إلا إذا لم يوجد غيرها ، ويجوز ذلك للنساء .

وكيفية التكفين: أن يبسط للرجل اللفافة أولاً ، ثم يبسط عليها الإزار ، ثم يقمص ، ثم يطوى الإزار عليه ، ويبتدأ بالجانب الأيسر ، فيلقى عليه ، ثم بالأين ليكون على الأيسر ، كا في حالة الحياة ، ثم اللفافة .

وأما المرأة: فتبسط لها اللفافة والإزار، ثم توضع على الإزار وتلبس القميص، ويجعل شعرها ضفيرتين على صدرها فوق القميص، ثم يجعل الخمار فوق الشعر، تحت اللفافة، ثم يطوى الإزار واللفافة، ثم تربط الخرقة فوق الأكفان، وفوق القدمين.

وقال المالكية: أقله ثوب واحد ، وأكثره سبع أن ويستحب الوتر في الكفن ، فالثلاثة أفضل من الاثنين ، ومن الأربعة ، والواجب من الكفن للذكر مايستر العورة ، والباقي سنة ، ومازاد عن ذلك مندوب . وأما المرأة فيجب ستر جميع بدنها .

والأفضل في مشهور المذهب أن يكفن الرجل بخمسة أثنواب: إزار ( من سرته لركبته ) وقميص له أكام ، وعمامة ، ولفافتان ؛ لأن المقصود بحديث عائشة : هو الإباحة لا التقدير .

والأفضل أن تكفن المرأة بسبعة أثواب : بزيادة لفافتين ، فتكون اللفائف

<sup>(</sup>١) رواه أحمد وأبو داود ، وفي بعض رجاله كلام عند البعض ( نصب الراية : ٢ / ٢٦٣ ، نيـل الأوطار : ٤ / ٢٩٣ ، نيـل الأوطار : ٤ / ٢٩٣ ) .

أربعة ؛ لأن المقصود من حديث ليلى الثقفية بيان الإباحة لا التقدير ، كا في الرجل .

وندب خمار (١) يلف على رأس المرأة ووجهها ، بدل العامة للرجل .

وندب عَذَبة قدر ذراع تجعل على وجه الرجل. ويكره التكفين بالحرير والخز والنجس إن وجد غيره ، وإلا فلايكره .

وقال الشافعية: أقل الكفن ثوب ساتر للعورة ، وهي في الرجل: مابين السرة والركبة ، وفي المرأة: غير الوجه والكفين. أما بالنسبة لحق الميت ، فيجب ثوب يعم به جميع البدن ، إلا رأس الحرم ، ووجه الحرمة ، تكرياً له ، وستراً لما يعرض له من التغير.

ويحرم تكفين الرجل بالحرير والمزعفر إذا وجد غيرهما ، ويجوز مع الكراهة تكفين المرأة بها .

والأفضل للرجل ثلاث لفائف عملاً بحديث عائشة المتقدم ، وكا قال الحنفية ، والأفضل ألا يكون فيه قميص ولاعمامة ، لحديث عائشة المذكور ، ويجوز بلاكراهة رابع وخامس بزيادة قميص وعمامة تحتهن ؛ لأن ابن عمر كفن ابناً له في خمسة أثواب : قميص وعمامة ، وثلاث لفائف (۱) .

والأفضل للمرأة والخنثى خمس لفائف : إزار ، ثم قميص ، ثم خمار ، ثم لفافتان ، لزيادة الستر في حقها ، وتكره الزيادة على ذلك . وكيفية التكفين : أن يبسط أحسن اللفائف وأوسعها ، وتوضع الثانية فوقها ، وكذا الثالثة ،

<sup>(</sup>١) سمى خماراً لتخمير الرأس والعنق ، أي تغطيتها به .

<sup>(</sup>٢) رواه البيهقي .

ويوضع على كل واحدة حنوط وكافور(١) ، ويوضع الميت فوقها مستلقياً ، وعليه حنوط وكافور ، ويُشد ألياه ، ويجعل على منافذ بطنه قطن ، ويلف عليه اللفائف وتشد ، فإذا وضع في قبره نزعت الأربطة ولايلبس المحرم الذكر مخيطاً ، ولايستر رأسه ولاوجه المحرمة .

وقال الحنابلة: الكفن الواجب: ثوب يستر جميع بدن الميت ، رجلاً أو امرأة . والأفضل ـ كا قال الشافعية ـ أن يكفن الرجل في ثلاثة أثواب بيض ، يدرج فيها إدراجاً ، ويجعل الحنوط ( الطيب ) فيا بينها ، وليس فيها قميص ولاعمامة ، لايزاد عليها ، ولاينقص ، لحديث عائشة السابق . ويجوز التكفين في ثوبين ، لقول النبي عليه في المحرم الذي وقصته دابته : « اغسلوه بماء وسِدْر ، وكفنوه في ثوبين » " وتكره الزيادة على الثلاث ، لما فيه من إضاعة المال المنهى عنه .

والحرم بناء على هذا الحديث يغسل بماء وسدر ، ولايقرب طيباً ، ويكفن في ثوبيه ، ولايغطى رأسه ولارجلاه .

ويكفن الصبي في خرقة ، وإن كفن في ثلاثة فلابأس . فإن لم يجد الرجل ثوباً يسترجميعه ، ستر رأسه ، وجعل على رجليه حشيشاً أو ورقاً .

والأفضل أن تكفن المرأة في خمسة أثواب : قيص ، ومئزر ، ولفافة ، وقناع ( أي خمار للرأس والوجه ) ، وخامسة تشد بها فخذاها ، لحديث ليلى الثقفية ، ولما روت أم عطية أن النبي عَرِيليةٍ ناولها إزاراً ، ودرعاً ( قيصاً ) وخماراً ، وثوبين .

وكيفية التكفين : كما تقدم عند الشافعية ، علماً بأن الخمار يجعل على الرأس

<sup>(</sup>١) هو أيضاً نوع من الطيب ، فهو من عطف الجزء على الكل ، ولأنه يستحب الإكثار منه .

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري .

والإزار في النوسط ، والقرص يلبس ، وتبخر الأكفان ، ولا يوضع شيء من الحنوط على ظهر اللفافة العليا ، لكراهة عمر وابنه وأبي هريرة ذلك ، ولا يوضع الحنوط أيضاً على الثوب الذي يجعل على النعش ؛ لأنه ليس من الكفن ، ويوضع الطيب على مواضع سجوده كجبهته وأنفه وركبتيه وأطراف قدميه ، تشريفاً لها ، لكونها مختصة بالسجود ، وعلى مغابنه كطي ركبتيه ، وتحت إبطيه ، وكذا سرته ؛ لأن ابن عمر كان يُتبع مغابن الميت ومرافقه بالمسك . ويطيب رأسه ولحيته ، ويكره أن يطيب داخل عينيه ؛ لأنه يفسدهما .

ويرد طرف اللفافة العليا من الجانب الأيسر على شقه الأين ، ثم يرد طرفها الأين على شقه الأيسر ؛ لأنه عادة لبس الحي في قباء ورداء ونحوهما . ثم ترد اللفافة الثانية وإلثالثة كذلك . ويجعل ماعند رأس الميت من فاضل الكفن أكثر مما عند رجليه لشرفه ، ولأنه أحق بالستر . ويجعل الفاضل عن وجهه ورجليه عليها ، ليصير الكفن كالكيس فلاينتشر ، ثم تعقد اللفائف إن خف انتشارها ، ثم تحل العقد في القبر ؛ لقول ابن مسعود : « إذا أدخلتم الميت اللحد ، فحلوا العقد »(١) .

وإن كفن الميت في قيص كقميص الحي بكين ودخاريص ، وفي إزار ولفافة ، جاز من غير كراهة ؛ لأنه عَلِيْتُهُ « ألبس عبد الله بن أبي قيصه لما مات »(١) ، ولا يزرُّ القميص على الميت ، لعدم الحاجة .

ويحرم التكفين للرجل والمرأة بحرير ومنسوج بذهب أو فضة إلا عند الضرورة ، بأن لم يوجد غيره ، والتحريم للمرأة لأنه إغا أبيح لها في حال الحياة ، لأنه محل الزينة والشهوة ، وقد زال ذلك بموتها .

<sup>(</sup>١) رواه الأثرم .

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري .

### ثالثاً ـ مايندب في الأكفان:

يندب مايأتي ، مع ماذكر من صفة الكفن ومقداره في البحث السابق :

اً ـ بياض الكفن من كتان ، أو قطن وهو أولى ، لقولـه عَلَيْكَمْ : « البَسوا من ثيابكم البياض ، فإنها من خير ثيابكم ، وكفنوا فيها موتاكم »(١) .

٢ - تجمير الكفن (أي تبخيره بالعود ونحوه) وتراً: أي ثلاثاً ، لقول المحدد ونحوه : « إذا أجمرتم الميت - أي بخرتموه - فأجمروه ثلاثاً » (١)

إلا الحرم فلا يُطيَّب عند الشافعية والحنابلة ، لقوله عَلَيْكَ في الرجل الذي وقصته ناقته بعرفة : « اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبيه ، ولاتحنطوه ، ولاتجمروا رأسه ، فإن الله تعالى يبعثه يوم القيامة ملبياً »(٢) .

وخالف المالكية والحنفية في ذلك ، وقالوا : إن قصة هذا الرجل واقعة عين لاعموم لها ، فتختص به . واعتذر الداودي عن مالك فقال : إنه لم يبلغه الحديث . وأجيب بأن الحديث ظاهر في أن العلة كونه في النسك ، وهي عامة في كل محرم ، والأصل أن كل ماثبت لواحد في زمن النبي عَلِيلًا ثبت لغيره ، حتى يثبت التخصيص .

ويندب أيضاً وضع الحنوط ( الطيب ) من كافور أو غيره داخل كل لفافة من الكفن ، ويجعل على قطن يلصق بمنافذه ( عينيه وأنفه وفه وأذنيه ومخرجه ) ويجعل أيضاً على مساجده ( جبهته وكفيه وركبتيه وأصابع رجليه ) ومغابنه ( إبطيه وباطن ركبتيه ومنخره وخلف أذنيه ) .

<sup>(</sup>١) رواه الخسة ( أحمد وأصحاب السنن الأربعة ) إلا النسائي وصححه الترمـذي عن ابن عبـاس ، ورواه أيضاً الشافعي وابن حبان والحاكم والبيهقي ، وصححه ابن القطان ( نيل الأوطار : ٤ / ٣٨ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد والبيهقي والبزار ، قيل : ورجاله رجال الصحيح ( نيل الأوطار : ٤ / ٤٠ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه الجماعة عن ابن عباس ( المصدر السابق ) .

" ـ الزيادة على الكفن الواحد : فالاثنان أفضل من الواحد ، وإن كان وتراً ، تكرياً وستراً للميت .

٤ً \_ كون الكفن وتراً : فالثلاثة أفضل من الاثنين ومن الأربعة .

ه ً ـ تحسين الكفن من غير مغالاة ، لقول على الله على الله على الكفن من غير مغالاة ، لقول عند المالكية والحنفية بأن يكون ندباً ، بثياب كالثياب الشرعية التي يلبسها في الجمعة ، لحصول البركة بثياب مشاهد الخير .

وعند الحنابلة : يجب أن يكفن في ملبوس مثله في الجمع والأعياد ، لأمر الشارع بتحسينه .

وعند الشافعية: المستحب أن يبسط أحسن الأكفان وأوسعها ، لأن المراد بإحسان الكفن: بياضه ونظافته وسبوغه وكثافته ، لا ارتفاعه ، إذ تكره المبالغة فيه للنهي عنه ، فيكون المغسول أفضل من الجديد؛ لأن مآله للبلا ، والقطن أفضل من غيره ؛ لأن كفنه عَلَيْهُم كان كذلك .

واتفق الكل على عدم المغالاة في الكفن ، لقوله عَلَيْكُم : « لاتغالوا في الكفن ، فإنه يسلب سلباً سريعاً »(٢) .

#### الفرض الثالث ـ الصلاة على الميت:

حكمها ، من الأولى بها ، حالة اجتاع الجنائز ، أركانها ، مكان وقوف الإمام من الجنازة ، حالة المسبوق ، شروطها ، كيفيتها وسننها ، وقتها ، الصلاة على الميت بعد الدفن ، الصلاة على الغائب ، الصلاة على الميت في المسجد والمقبرة ، الصلاة على المولود .

<sup>(</sup>١) رواه ابن ماجه والترمذي ، وسبق ذكر رواية أخرى عن جابر عند أحمد ومسلم والترمذي ( نيل الأوطار : ٤ / ٣٤ ومابعدها ) .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود عن على ، وهو حديث حسن .

## أولاً ـ حكم الصلاة على الميت:

الصلاة على الميت غير الشهيد فرض كفاية على الأحياء بالإجماع ، كالتجهيز والغسل والتكفين والدفن (۱) ، إذا فعلها البعض ولو واحداً سقط الإثم عن الباقين ، وهي من خصائص هذه الأمة ، كالإيصاء بالثلث . وقد صلى الصحابة على النبي ما النبي ، وأمر النبي بالصلاة على السقط والطفل ، وصلى النبي على النجاشي (۱) .

وإذا أريدت الصلاة ، نودي « الصلاة على الميت » .

وهي عند الحنفية (٢) فرض على كل مسلم مات إلا أربعة هم: البغاة وقطاع الطرق ، إذا قتلوا في الحرب ، وأهل العصبية ، والمكابر في مصر ليلاً بسلاح ، أو بخناق ( وهو من تكرر منه الخنق في المصر ) .

أما البغاة : وهم قوم مسلمون خرجوا على طاعة الإمام بغير حق ، فلا يغسلون ولا يصلى عليهم ، إهانة لهم ، وزجراً لغيرهم عن فعلهم ، وذلك إذا قتلوا في أثناء حربهم . أما إذا قتلوا بعد استيلاء السلطة الحاكمة عليهم ، فإنهم يغسلون و يصلى عليهم ؛ لأن قتلهم حينتذ للسياسة أو لكسر شوكتهم ، فهو في حكم الحد ، لعود نفعه إلى الجاعة .

وأما قطاع الطرق: وهم جماعة من المسلمين خرجوا على المارة بقصد أخذ أموالهم، فلايغسلون ولايصلى عليهم كالبغاة إذا قتلوا في الحرب، ويغسلون ويصلى عليهم إذا قتلوا بعد ثبوت يد الإمام عليهم؛ لأن قتل قاطع الطريق في

 <sup>(</sup>۱) الدر المختار ورد المحتار : ۱ / ۸۱۱ ، ۸۱۱ ، ۸۱۱ ، مراقي الفلاح : ص ۹۸ ، العناية بهامش فتح القدير : ۱ / ۱۳۲ .
 ده ، المهذب : ۱ / ۱۳۲ .

 <sup>(</sup>٢) روى الصلاة على النبي ابن ماجه عن ابن عباس ، وروى أحمد وأبو داود الصلاة على السقط عن المغيرة ،
 وروى أحمد والنسائي والترمذي الصلاة على الطفل ، وروى أحمد والشيخان الصلاة على النجاشي ( نيل الأوطار : ٤ / ٤٥ ، ٤٥ ) .

<sup>(</sup>٣) الدر الختار : ١ / ٨١٤ وما بعدها ، مغني المحتاج : ١ / ٣٦١ .

هذه الحالة حد أو قصاص ، ومن قتل بذلك يغسل ويصلى عليه . ويكون قتله قصاصاً في حالة سقوط الحد كقطع الطريق على قريب محرم .

فلو مات واحد من البغاة أو القطاع حتف أنفه قبل الأخذ أو بعده ، يصلى عليه .

وأما أهل العُصْبة أو العصبية : وهم الذين يتعاونون على الظلم ، ويغضبون للقوم أو القبيلة (١) ، فحكم المقتولين منهم في العصبية كحكم أهل البغي على التفصيل السابق . ومثلهم الواقفون الناظرون إليهم إن أصابهم حجر أو غيره ، وماتوا في تلك الحالة . أما لو ماتوا بعد تفرقهم فيصلى عليهم .

وأما المكابر في مصر بسلاح أو خنق: فهو قاطع طريق على الرأي المفتى به عند الحنفية ، وهو قول أبي يوسف ، إذا كان في المصر ليلاً مطلقاً ، أو نهاراً بسلاح أو بتكرر الخنق منه ، يقتل سياسة لسعيه بالفساد ، ولدفع شره . وحكمه كقاطع الطريق ، أو البغاة ، لا يغسل ولا يصلى عليه .

ولايصلى على قاتل أحد أبويه إهانة له إذا قتله الإمام قصاصاً ، فإن مات حتف أنفه يصلى عليه .

ومن قتل نفسه عمداً يغسل ويصلى عليه ، على المفتى به عند الحنفية ، وعند الشافعية ، وإن كان أعظم وزراً من قاتل غيره ؛ لأنه فاسق غير ساع في الأرض بالفساد ، وإن كان باغياً على نفسه كسائر فساق المسلمين .

ورأى قوم كأبي يوسف وابن الهام أنه لايصلى عليه ، لما في صحيح مسلم أنه عليه السلام أتي برجل قتل نفسه ، فلم يصل عليه (٢) .

<sup>(</sup>۱) العصبي : من يعين قومه على الظلم ، ويغضب لعصبته ، ومنه الحديث « ليس منا من دعا إلى عصبية ، وليس منا من قاتل على عصبية ، عديث حسن رواه أبو داود عن جبير بن مطعم . (۲) رواه مسلم عن جابر بن سمرة .

وقال المالكية (۱) : ولا يصلي الإمام على من قتله في حد أو قصاص ، ويصلي عليه غيره ، لأن رسول الله عليه لله يصل على ماعز ، ولم ينه عن الصلاة عليه (۲) .

وقال المالكية أيضاً: وينبغي لأهل الفضل أن يجتنبوا الصلاة على المبتدعة ، ومظهري الكبائر ، ردعاً لأمثالهم .

واستثنى الحنابلة من فرضية صلاة الجنازة الشهيد والمقتول ظاماً ، كا استثنى الجمهور غير الحنفية الشهيد كا سيأتي . وقد ثبت أنه على العال ( الخائن ) من الغنية ، وقاتل نفسه (۱) .

## ثانياً ـ من هو الأولى بالصلاة على الجنازة ؟

للفقهاء آراء ثلاثة (٤):

الرأي الأول ـ للحنفية : السلطان إن حضر أو نائبه أحق بالصلاة على الميت بسبب السلطنة ، ولأن في التقدم عليه ازدراء به ، فإن لم يحضر فالقاضي ؛ لأنه صاحب ولاية ، فإن لم يحضر فيقدم إمام الحي ؛ لأنه رضيه في حياته ، فكان أولى بالصلاة عليه في مماته ، ثم يقدم الولي الذكر المكلف بترتيب عصوبة أو أولياء النكاح إلا الأب فيقدم على الابن ، ويقدم الأقرب فالأقرب كترتيبهم في ولاية الزواج . ولمن له حق التقدم أن يأذن لغيره . ومن له ولاية التقدم أحق ممن أوصى له الميت بالصلاة عليه على المفتى به ؛ لأن الوصية باطلة .

<sup>(</sup>١) بداية الجتهد : ١ / ٣٣١ ومابعدها ، القوانين الفقهية : ص ٩٤ ، شرح الرسالة : ١ / ٢٧٦ .

<sup>(</sup>٢)أخرجه أبو داود .

 <sup>(</sup>٣) الأول رواه أحمد وأصحاب السنن إلا الترمذي عن زيد بن خالد الجهني ، والثاني رواه الجماعة إلا البخاري عن جابر بن سمرة ( نيل الأوطار : ٤ / ٤٦ ـ ٤٧ ) .

<sup>(</sup>٤) فتح القدير: ١ / ٤٥٧ ، ٢٦٣ ، الدر الختار: ١ / ٨٢٣ ومابعدها ، اللباب: ١ / ١٣١ ومابعدها ، مراقي الفلاح: ص ٩٤ ، بداية المجتهد: ١ / ٣٣٣ ، القوانين الفقهية: ص ٩٤ ، الشرح الصغير: ١ / ٥٥٨ ، مغني المحتاج: ١ / ٢٤٦ ومابعدها ، المغنى: ٢ / ٤٨٠ ـ ٤٨٥ ، كشاف القناع: ٢ / ١٢٧ .

فإن صلى عليه غير الولي والسلطان ونائبه ، فللولي إعادة الصلاة ، ولو على قبره إن شاء ، لأجل حقه ، لالإسقاط الفرض . وإن صلى الولي لم يجز لأحد أن يُصلي عليه بعده ؛ لأن الفرض تأدى بالأول ، والتنفل بالصلاة على الجنازة غير مشروع .

فإن دفن ولم يُصلَّ عليه ، صلِّي على قبره ، مالم يغلب على الظن تفسخه ، لاختلاف الحال والزمان والمكان .

الرأي الثاني ـ للمالكية والحنابلة: أحق الناس بالصلاة على الميت: من أوصى الميت أن يصلي عليه ، عملاً بفعل الصحابة ، فقد أوصى أبو بكر أن يصلي عليه عمر ، وعمر أوصى أن يصلي عليه صهيب ، وعائشة أوصت أن يصلي عليها أبو هريرة ، وأم سلمة أوصت أن يصلي عليها سعيد بن زيد ... إلخ ، ثم الوالي أو الأمير ، للحديث السابق: « لايؤم الرجل الرجل في سلطانه » ، ثم الأولياء العصبات على ترتيب ولايتهم في النكاح ، فيقدم الأب وإن علا ، ثم الابن وإن سفل ، ثم الأقرب من العصبات ، فيقدم الأخ ، ثم العم ثم ابن العم ، وهكذا .

لكن يقدم الأخ وابنه عند المالكية على الجد ؛ لأنه يدلي بالبنوة ، والجد يدلي بالأبوة . ويصلي النساء في المذهب المالكي عند عدم الرجال دفعة واحدة أفذاذاً ، إذ لاتصح إمامتهن لديهم .

ويقدم الأفضل فالأفضل ، فيقدم الرجال على النساء ، والكبار على الصغار ، ومن له مزية دينية ، فإن استووا قدم بالسن ، فإن استووا قدم بالقرعة أو التراضي . هذا قول المالكية . وعبارة الحنابلة : يقدم الأحق بالإمامة في المكتوبات ، لعموم قول النبي عَرِيلة : « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله » .

الرأي الشالث ـ للشافعية في الجديد: أن الولي أولى بالإمامة من الوالي ، وإن أوص الميت لغير الولي ، لأن الصلاة حقه ، فلاتنفذ وصيته بإسقاطها كالإرث ؛ لأن المقصود من الصلاة على الجنازة هو الدعاء للميت ، ودعاء القريب أقرب إلى الإجابة لتألمه وانكسار قلبه . وأما وصايا الصحابة بالصلاة عليهم ، فحمولة على أن أولياءهم أجازوا الوصية . فيقدم الأب ، ثم الجد وإن على من أبنه وإن سفل ، ثم الأخ ، والأظهر تقديم الأخ الشقيق على الأخ لأب ، ثم ابن الأخ الشقيق ، ثم لأب ، ثم بقية العصبة النسبية على ترتيب الإرث ، فيقدم عم شقيق ثم لأب ، ثم ابن عم شقيق ثم لأب .

ثم ذوو الأرحام ، يقدم الأقرب فالأقرب ، فيقدم أبو الأم ، ثم الأخ لأم ، ثم الحال ، ثم العم لأم .

ولو اجتمع وليان في درجة كابنين أو أخوين ، وكلاهما صالح لـ الإمامة ، فالأسن في الإسلام العدل أولى من الأفقه ونخوه .

## ثالثاً ـ حالة اجتاع الجنائز:

اتفقت المذاهب<sup>(۱)</sup> على جواز الصلاة على الجنائز المتعددة دفعة واحدة ، وعلى أن إفراد كل جنازة بصلاة أفضل ، ويقدم الأفضل فالأفضل ؛ لأن الإفراد أكثر علاً وأرجى قبولاً .

وفي حال اجتماع الجنائز قال الحنفية: تصف صفاً عريضاً ، ويقوم الإمام عند أفضلهم ، أو تصف صفاً طويلاً مما يلي القبلة ، بحيث يكون صدر كل واحد منهم قدام الإمام ، محاذياً له .

 <sup>(</sup>١) مراقي الفلاح: ص ٩٩ ، الـدر المحتار: ١ / ٨٢١ ، ١١ القوانين الفقهية: ص ٩٥ ، مغني المحتاج: ١ / ٣٤٨ ، المغنى: ٢ / ٥٦٢ .

## رابعاً ـ أركان صلاة الجنازة وسننها وكيفيتها:

لصلاة الجنازة ركنان عند الحنفية ، وخمسة عند المالكية ، وسبعة عند الشافعية والحنابلة .

أما مذهب الحنفية (۱): فللصلاة عندهم ركنان: التكبيرات الأربع ، والقيام . والتكبيرة الأولى \_ تكبيرة الإحرام ركن لاشرط ، فلم يجز بناء تكبيرة أخرى عليها . والتكبيرات أربعة ، كل تكبيرة قائمة مقام ركعة . ويجب السلام مرتين بعد التكبيرة الرابعة . فالواجب عندهم شيء واحد وهو السلام ، والركن : التكبير والقيام . والنية شرط لاركن ، ولاتجوز الصلاة على الجنازة راكباً ولاقاعداً بغير عذر استحساناً .

وسنن الصلاة: ثلاثة: التحميد والثناء، والدعاء فيها، والصلاة على النبي وسنن الصلاة: ثلاثة: التحميد والثناء: فهو « سبحانك اللهم وبحمدك » بعد التكبيرة الأولى، والصلاة على النبي بعد الثانية، والدعاء للميت بعد الثالثة. ويندب أن تكون صفوف المصلين ثلاثة للحديث الآتي: « من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له ».

وكيفيتها: أن يرفع المصلي يديه في التكبيرة الأولى فقط ، ويدعو بعدها بدعاء الثناء: وهو « سبحانك اللهم وبحمدك » ، ثم يصلي على النبي عَلَيْلَةٍ ، كا في التشهد بعد التكبيرة الثانية ؛ لأن تقديها سنة الدعاء (١) ، ثم يكبر تكبيرة يدعو فيها لنفسه وللميت وللمسلمين ، ثم يكبر الرابعة ويسلم ؛ لأن النبي عَلَيْلَةٍ كبر أربعاً

<sup>(</sup>١) الدر الختار : ١ / ٨١٣ ، ٨١٦ ، مراقي الفلاح : ص ٩٨ ، فتح القدير : ١ / ٤٥٩ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) قال رسول الله عَلِيَّةِ : « إذا أراد أحدكم أن يدعو فليحمد الله ، وليصل على النبي ، ثم يدعو » .

في آخر صلاة صلاها (۱) ، فنسخت ماقبلها ، فكان مابعد التكبيرة الرابعة أوان التحلل ، وذلك بالسلام . وليس بعد هذه التكبيرة دعاء إلا السلام في ظاهر الرواية . واختار بعض مشايخ الحنفية أن يقال : ﴿ ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ﴾ أو ﴿ ربنا لاتزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا .. الآية ﴾ ولاقراءة ولاتشهد فيها ، ولو كبر الإمام خسا ، لم يتبع ، فيكث المؤتم حتى يسلم معه إذا سلم . ولا يتعين للدعاء شيء معين ، والدعاء بالمأثور بعد التكبيرة الرابعة أحسن وأبلغ لرجاء قبوله ، ومنه : « اللهم اغفر له وارحمه ، وعافه واعف عنه ، وأكرم نُزُله ، ووستع مَدْخله ، واغسله بالماء والثلج والبَرَد ، ونقه من الخطايا كا يُنقَّى الثوب الأبيض من الدَّنَس ، وأبدله داراً خيراً من وزه في من أهلاً خيراً من أهله (۱) ، وأدخله الجنة ، وقه فتنة القبر وعذاب النار »(۱) .

ومن المأثور أيضاً: « اللهم اغفر لحيّنا وميتنا وشاهدنا وغائبنا ، وصغيرنا (أ) وكبيرنا ، وذكرنا وأنثانا ، اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام ، ومن توفّيته منا ، فتوفّه على الإيمان ، اللهم لاتحرمنا أجره ولاتضلّنا بعده »(٥) .

ولايستغفر لمجنون وصبي ، إذ لاذنب لها ، ويقول في الدعاء : « اللهم اجعله

<sup>(</sup>۱) روي من حديث ابن عباس عند الحاكم ، ومن حديث عمر بن الخطاب عند البيهتي والطبراني ، ومن حديث ابن أبي حثمة عند ابن عبد البر ، ومن حديث أنس عند الحارث بن أبي أسامة في مسنده ( نصب الراية : ٢ / ٢٦٧ ) .

<sup>(</sup>٢) المراد إبدال الأوصاف لاإبدال الذوات .

 <sup>(</sup>٣) رواه مسلم والترمذي والنسائي عن عوف بن مالك ، وقال : « حتى تمنيت أن أكون ذلك الميت » ( سبل السلام : ٢ / ١٠٤ ) .

<sup>(</sup>٤) أي ثبته عند التكليف للأفعال الصالحة ، وإلا فلاذنب له ، والمراد : استيعاب الدعاء ، فالمعنى : اغفر للمسلمين كلهم .

<sup>(</sup>٥) رواه مسلم وأصحاب السنن الأربعة ( سبل السلام : ٢ / ١٠٥ ) والمراد بكلمة « الإسلام » المعنى اللغوي وهو الاستسلام والانقياد لله تعالى ، والمراد بكلمة « الإيمان » المعنى الشرعي وهو التصديق القلبي ، والإسلام مناسب لحال الحياة : وهو الانقياد بالأعمال الظاهرة ، والإيمان مناسب لحال الوفاة لأن العمل غير موجود .

لنا فَرَطاً ، وإجعله لنا أجراً وذخراً ، وإجعله لنا شافعاً ومشفعاً »(١) .

## وأما مذهب المالكية (١) : فلصلاة الجنازة عندهم خمسة أركان :

أولها: النية: بأن يقصد الصلاة على هذا الميت، أو على من حضر من أموات المسلمين، ولايشترط معرفة كونه ذكراً أو أنثى، ولايضر عدم استحضار أنها فرض كفاية، ولااعتقاد الذكورة أو الأنوثة، إذ المقصود هذا الميت.

وثانيها : أربع تكبيرات ، لايزاد عليها ولاينقص عن الأربعة ، كل تكبيرة عنزلة ركعة في الجلة .

فإن زاد الإمام خامسة عمداً أو سهواً لم ينتظر ، بل يسلمون قبله ، وصحت لهم وله أيضاً ، إذ التكبير ليس كالركعات من كل وجه . فإن انتظروا سلموا معه وصحت الصلاة .

وإن نقص عن الأربع سبّح له ، فإن رجع ، وكبر الرابعة كبروا معه وسلموا بسلامه ، وإلا يرجع كبروا لأنفسهم وسلموا وصحت .

وإنما خالفت صلاة الجنازة غيرها ؛ لأن بعض السلف كان يرى أنها أكثر من أربع تكبيرات ، وبعضهم يرى أنها أقل .

ويرى الشيعة الإمامية (٢) أنها خمس تكبيرات بينها أربعة أُدعية ، ولا يتعين دعاء . ودليل القائلين بالزيادة على أربع حديث حذيفة : أنه صلى على جنازة

 <sup>(</sup>١) فرطأ : أي أجرأ متقدماً ، والفرط : هو الذي يتقدم الإنسان من ولده ، وذخراً : ذخيرة ، وشافعاً مشفعاً
 أي مقبول الشفاعة .

 <sup>(</sup>۲) الشرح الصغير : ١ / ٥٥٣ ومابعدها ، القوانين الفقهية : ص ٩٤ ، شرح الرسالة : ١ / ٢٨٠ ـ ٢٨٤ الشرح الكبير : ١ / ٤١١ ـ ٤١٣ ، بداية المجتهد : ١ / ٢٢٦ ومابعدها .

<sup>(</sup>٣) الختصر النافع في فقه الإمامية : ص ٦٤ .

فكبر خمساً ، ثم التفت ، فقال : مانسيت ولاوَهِمت ، ولكن كبرت كا كبر النبي على جنازة فكبر خمساً (١) .

ورجح جمهور أهل السنة كون التكبير أربعاً بمرجحات منها: أنها في الصحيحين ، ولإجماع الصحابة على العمل بها ، وأنها آخر ماوقع منه عليه المعلى المعمل المع

وثالثها: الدعاء للميت بين التكبيرات بما تيسر، ولو: « اللهم اغفر له » ويدعو بعد التكبيرة الرابعة إن أحب، وإن أحب لم يدع وسلم، والمشهور عدم وجوب الدعاء، والختار عند الدردير: وجوب الدعاء بعد هذه التكبيرة، وليس في الصلاة قراءة الفاتحة، لكن من الورع مراعاة الخلاف.

ويثني إن كان الميت اثنين ، ويجمع إن كانوا جماعة ، فيقول في حال التثنية : « اللهم إنها عبداك وابنا عبيدك ، وابنا أمتيك كانا يشهدان » ويقول للجاعة : « اللهم إنهم عبيدك ، وأبناء عبيدك ، وأبناء إمائك كانوا يشهدون » ويغلب الذكر على الأنثى إن اجتع ذكور وإناث .

ودليل مشروعية الدعاء للميت حديث: « إذا صليتم على الميت ، فأخلصوا له الدعاء »(٢) . والدعاء من الإمام والمأموم بعد كل تكبيرة ، وأقله: « اللهم اغفر له » أو ارحمه ومافى معناه .

وأحسنه دعاء أبي هريرة رضي الله عنه وهو أن يقول بعد الثناء على الله تعالى ، والصلاة على نبيه : « اللهم إنه عبدك وابن عبادك ، وابن أمتك ، كان يشهد أن لاإله إلا الله ، وأن محداً عبدك ورسولك ، وأنت أعلم به ، اللهم إن كان

<sup>(</sup>١) رواه أحمد ، وفي إسناده يحيى بن عبد الله الجابري ، وهو متكلم عليه . وروى البخاري عن على أنه كبر على سهل بن حنيف ستاً ، وقال : إنه شهد بدراً ( نيل الأوطار : ٤ / ٥٩ ) .

<sup>(</sup>٢) أخرج الحاكم عن ابن عباس : « آخر ماكبر رسول الله ﷺ على الجنائز أربع ٍ» ( نيل الأوطار : ٤ / ٥٨ ) .

<sup>(</sup>٣) رواه أبو داود وابن حبان وابن ماجه وفيه ابن إسحق ، وقد عنعن ( نيل الأوطار : ٤ / ٦٣ ) .

محسناً فزد في إحسانه ، وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته ، اللهم لاتحرمنا أجره ، ولاتفتنا بعده »(١) .

ويقول في المرأة: « اللهم إنها أمتك وبنت عبدك ، وبنت أمتك » وفي الطفل الذكر: « اللهم إنه عبدك وابن عبدك ، أنت خلقته ورزقته وأنت أمته وأنت تحييه ، اللهم اجعله لوالديه سلفاً وذخراً وفرطاً" ، وأجراً ، وثقل به موازينها ، وأعظم به أجورها ، ولاتفتنا وإياهما بعده ، اللهم ألحقه بصالح سلف المؤمنين في كفالة إبراهيم ، وأبدله داراً خيراً من داره ، وأهلاً خيراً من أهله ، وعافه من فتنة القبر ، وعذاب جهنم » .

ورابعها : تسليمة واحدة يجهر بها الإمام بقدر التسميع ، وندب لغير الإمام إسرارها .

وخامسها : قيام لها لقادر على القيام ، لالعاجز عنه .

#### ومندوباتها:

أ - رفع اليدين حذو المنكبين عند التكبيرة الأولى فقط .

أ - وابتداء الدعاء بحمد الله والصلاة على نبيه على أبن يقول: « الحمد لله الذي أمات وأحيا، والحمد لله الذي يحيي الموتى، وهو على كل شيء قدير، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كا صليت وباركت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم، في العالمين إنك حميد مجيد».

٣ - وإسرار الدعاء .

<sup>(</sup>١) وروي أيضـاً عن أبي قتــادة ، رواه أحمــد والبيهقي وذكره الشــافعي ، وسنــده ضعيف ( المجمـوع : ٥ / ١٩٣ ــ ١٩٥ ) .

<sup>(</sup>٢) أي أجراً يتقدمها حتى يردا عليه ، كا سبق بيانه .

٤ ـ ووقوف إمام وسط الميت الذكر ، وحذو منكبي غيره من أنثى أو خنثى ، جاعلاً رأس الميت عن يمين الإمام ، إلا في الروضة الشريفة ، فتجعل رأسه على يسار الإمام تجاه رأس النبي عَلَيْكُ ، وإلا لزم قلة الأدب .

ودليلهم حديث سمرة: «أن النبي عَلِيليَّةٍ صلى على امرأة ماتت في نفاسها ، فقام عليها وسطها »(۱) قال الحافظ ابن حجر في الفتح: أورد المصنف ( البخاري ) الترجمة ، وأراد عدم التفرقة بين الرجل والمرأة ، وأشار إلى تضعيف مارواه أبو داود والترمذي عن أنس بن مالك أنه صلى على رجل ، فقام عند رأسه ، وصلى على امرأة فقام عند عجيزتها .

وكيفية الصلاة على المشهور: أن يكبر، ثم يبتدئ بحمد الله والصلاة على رسوله ـ الصلاة الابراهيية، ويدعو للهيت، يقول هذا إثر كل تكبيرة، ويقول بعد الرابعة: اللهم اغفر لحينا وميتنا وحاضرنا وغائبنا، وصغيرنا وكبيرنا، وذكرنا وأنثانا، إنك تعلم متقلبنا ومثوانا، ولوالدينا ولمن سبقنا بالإيمان وللمسلمين والمسلمين والمؤمنين والمؤمنات، الأحياء منهم والأموات. اللهم من أحييته منا فأحيه على الإيمان، ومن توفيته منا، فتوفه على الإسلام، وأسعدنا بلقائك، وطيبنا للموت وطيبه لنا، واجعل فيه راحتنا ومسرتنا، ثم يسلم.

وقال الشافعية والحنابلة (٢): لصلاة الجنازة أركان سبعة إلا أن النية عند الحنابلة شرط لاركن ، كا قال الحنفية .

اً \_ النية كسائر الصلوات ، لقوله عَرِيسَةٍ : « إنما الأعمال بالنيات » وصفة

<sup>(</sup>١) رواه الجماعة وحسنه الترمذي ( نيل الأوطار : ٤ / ٦٦ ) .

 <sup>(</sup>٢) مغني الحتاج : ١ / ٣٤٠ - ٣٤٢ ، ٣٦١ ، المهذب : ١ / ١٣٣ ومابعدها ، المجموع : ٥ / ١٨٤ - ١٩٨ ، المغني :
 ٢ / ٤٨٥ - ٤٩٢ ، ٥٠ - ٥١٥ ، كشاف القناع : ٢ / ١٣٠ - ١٣٥ .

النية : أن ينوي الصلاة على هذا الميت ، أو هؤلاء الموتى إن كانوا جماعة . وتكفي نية مطلق الفرض . ولا يجب تغيين الميت ، فإن عين ، وأخطأ بطلت الصلاة عند الشافعية .

ويضع عينه على شاله بعد حطها ، أو فراغ التكبير ، ويجعلها عند الحنابلة تحت سرته ، وعند الشافعية : ما بين سرته وصدره . ويتعوذ ويبسمل قبل الفاتحة ، ولا يستفتح أي لا يقرأ دعاء الافتتاح ؛ لأنها صلاة مبنية على التخفيف ، ولذلك لم يشرع فيها قراءة سورة بعد الفاتحة .

7 - أربع تكبيرات بتكبيرة الإحرام: لما في الصحيحين عن أنس وغيره: « أن النبي عَلِيلَةٍ نعى « أن النبي عَلِيلَةٍ كبر على الجنازة أربعاً » وفي صحيح مسلم: « أن النبي عَلِيلَةٍ نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه ، فخرج إلى المصلى ، وكبر أربع تكبيرات » وفي مسلم أيضاً عن ابن عباس « أنه عَلِيلَةٍ صلى على قبر بعدما دفن ، وكبر أربعاً » (١) وقد قال عَلِيلَةٍ : « صلوا كا رأيتوني أصلي » فإن خمس الإمام لم تبطل الصلاة ، في الأصح عند الشافعية ، ولايتابعه المأموم ، بل يسلم أو ينتظره ليسلم معه .

وقال الحنابلة: إن كبر الإمام خماً كبر المقتدي بتكبيره، ولاتجوز الزيادة على سبع تكبيرات، ولا أنقص من أربع، والأفضل ألا يزيد على أربع خروجاً من الخلاف.

" ـ قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الأولى: كغيرها من الصلوات ، ولخبر البخاري وغيره: « أن ابن عباس قرأ بها في صلاة الجنازة ، وقال: لتعلموا أنها سنة » . ومحلها بعد التكبيرة الأولى ، كا روى البيهقي . والمعتمد لدى الشافعية أنه تجزئ الفاتحة بعد غير التكبيرة الأولى من الثانية والثالثة والرابعة .

<sup>(</sup>١) قد ثبت الأربع في رواية أبي هريرة وابن عباس وجابر ( نيل الأوطار : ٤ / ٤٨ ومابعدها ، ٥٧ ) .

غ ـ الصلاة على رسول الله على الله عند السلف ، والصحيح عند الشافعية أن الصلاة على الآل لا تجب عند الخنابلة وتكون كا في التشهد ، ولا يزاد عليه .

ه ـ الدعاء للهيت بعد الثالثة بخصوصه ؛ لأنه المقصود الأعظم من الصلاة ، وماقبله مقدمة له ، للحديث السابق : « إذ صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء » وأقله : « اللهم ارحمه ، واللهم اغفر له » والأكمل ماسيأتي . ولا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات . ويجب أن يكون الدعاء بعد التكبيرة الثالثة ، اتباعاً للسنة ، ولا يجب بعد الرابعة .

أ ـ السلام بعد التكبيرات وهو في الصلاة كغيرها من الصلوات في كيفيته
 وتعدده .

أ ـ القيام إن قدر عليه ، كغيرها من الفرائض ، ولاخلاف بين العلماء في أنه
 لا يجوز لأحد أن يصلي على الجنازة ، وهو راكب ؛ لأنه يفوت القيام الواجب .

وسننها: رفع اليدين في التكبيرات حذو المنكبين ، ووضعها بعد كل تكبيرة تحت صدره عند الشافعية ، وتحت سرته عند الخنابلة .

وإسرار القراءة . والأصح عند الشافعية ، والحنابلة : ندب التعوذ دون الافتتاح ، والتأمين بعد الفاتحة . وتسوية الصف في الصلاة على الجنازة ، كا فعل النبي عَلَيْكُ في الصلاة على النجاشي ، وأضاف الشافعية : التحميد قبل الصلاة على النبي عَلِيْكُ ، والدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعد الصلاة على النبي ، والتسلية الثانية . وأضاف الحنابلة : ويسن وقوف المصلي مكانه حتى ترفع الجنازة ، كا روي عن ابن عمر ومجاهد ، ويستحب في المذهبين ثلاثة صفوف ، لحديث : « من صلى عليه

 $(1)^{(1)}$  ثلاثة صفوف فقد أوجب  $(1)^{(1)}$  .

واتفق الفقهاء على أنه تسن صلاة الجنازة جماعة ، لحديث « مامن مسلم يموت فيصلي عليه ثلاثة صفوف من المسلمين إلا وجبت »(٢) وتجوز فرادى لأن النبي مات فصلى عليه الناس فوجاً فوجاً .

كيفية الصلاة: يقرأ بعد التكبيرة الأولى الفاتحة فقط من غير سورة سرأ ولو ليلاً ، لفعل النبي علي الله على النبي علي الله بعد التكبيرة الثانية ، لماروى الشافعي والأثرم بإسنادهما عن أبي أمامة بن سهل أنه أخبره رجل من أصحاب النبي علي « أن السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر الإمام ، ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى سراً في نفسه ، ثم يصلي على النبي النبي على النبي النبي النبي النبي النبي على النبي النبي

وتكون الصلاة على النبي ، كا في التشهد ؛ لأنه عَلَيْكُ لما سألوه : « كيف نصلي عليك ؟ علمهم ذلك » كا تقدم ، ولايزيد على مافي التشهد .

ويدعو للميت في التكبيرة الثالثة سراً بأحسن مايحضره ، لقول ه عَلَيْكُم : « إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء » ولاتحديد في الدعاء للميت ، ويسن الدعاء بالمأثور ، فيقول : « اللهم اغفر لحينا وميتنا . . » و « اللهم اغفر له وارحمه . . » المخاصبة ذكره عند الحنفية ، و« اللهم هذا عبدك وابن عبدك ، خرج من روح

<sup>(</sup>١) رواه الخلال بإسناده ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن .

<sup>(</sup>۲) حدیث حسن رواه أبو داود والترمذی

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري وأبو داود والترمذي وصححه والنسائي عن ابن عباس ، ورواه الشافعي في مسنده عن أبي أمامة بن سهل (نيل الأوطار: ٤ / ٦٠ ) .

<sup>(</sup>٤) نيل الأوطار : ٤ / ٦٠ ، وفي إسناده مطرف ، وقد قواه البيهقي في المعرفة من حديث الزهري ، وأخرج نحوه الحاكم من وجه آخر ، وأخرجه أيضاً النسائي وعبد الرزاق ، قال في الفتح : وإسناده صحيح .

الدنيا وسَعَتها ، ومحبوبه وأحباؤه فيها ، إلى ظلمة القبر وماهو لاقيه ، كان يشهد أن لاإله إلا الله ، وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به ، اللهم إنه نزل بك ، وأنت خير منزول به ، وأصبح فقيراً إلى رحمتك ، وأنت غني عن عذابه ، وقد جئناك راغبين إليك شفعاء له ، اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه ، وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته ، ولقه برحمتك رضاك ، وقه فتنة القبر وعذابه ، وافسح له في قبره ، وجاف الأرض عن جنبيه ، ولقه برحمتك الأمن من عذابك ، حتى تبعثه إلى جنتك ياأرحم الراحين »(۱) .

ويقول في الطفل: « اللهم اجعله فَرَطاً لأبويه ، وسلفاً وذخراً ، وعظة واعتباراً ، وشفيعاً ، وثقّل به موازينها ، وأفرغ الصبر على قلوبها » لأن ذلك مناسب للحال .

ويقول عند الشافعية بعد التكبيرة الرابعة : « اللهم لاتحرمنا أجره ، ولاتفتنا بعده ، واغفر لنا وله » ويسن أن يطول الدعاء بعد هذه التكبيرة الرابعة ، لثبوته عنه عَلَيْهُ (۱) ويقرأ آية : ﴿ الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به . . ﴾ الآية .

ويقف عند الحنابلة بعد التكبيرة الرابعة قليلاً . لما روى الجوزجاني عن زيد ابن أرقم أن النبي عليلية « كان يكبر أربعاً ، ثم يقف ماشاء الله ، فكنت أحسب هذه الوقفه لتكبير آخر الصفوف » ولايشرع بعدها دعاء .

والخلاصة : أن صلاة الجنازة تبدأ بالنية وتشمل على أربع تكبيرات ودعاء للميت حال القيام ، وصلاة على النبي عليه وفاتحة وسلام إلا أن النية شرط لاركن

<sup>(</sup>١) جمع ذلك الشافعي رضي الله عنه من الأخبار ، واستحسنه الأصحاب .

<sup>(</sup>٢) رواه الحاكم وصححه .

عند الحنفية والحنابلة ، ومحل الدعاء عند الجمهور بعد التكبيرة الثالثة ، وعقب كل تكبيرة حتى الرابعة على المعتمد عند المالكية ، والصلاة على النبي مسنونة عند الحنفية ، مندوبة عند المالكية ، ركن عند الآخرين ، والسلام واجب عند الحنفية ركن عند الجمهور ، وقراءة الفاتحة مكروهة تحرياً بنية التلاوة جائزة بنية الدعاء عند الحنفية ، ومكروهة تنزيهاً عند المالكية وركن عند الآخرين . ولو زاد الإمام عن أربع تكبيرات لايتابعه المقتدي في الزيادة ، وإنما ينتظره ليسلم معه عند الحنفية والشافعية ، ويسلم عند المالكية ، ويتابعه إلى سبع تكبيرات عند الحنابلة .

# خامساً ـ مكان وقوف الإمام من الجنازة :

اختلف الفقهاء في تحديد مكان وقوف الإمام أمام الجنازة على آراء(١):

فقال الحنفية: يندب أن يقوم الإمام بحذاء الصدر مطلقاً للرجل والمرأة ؛ لأنه محل الإيمان ، والشفاعة لأجل إيمانه ، وعملاً بما روي عن ابن مسعود .

وقال المالكية : يقف الإمام عند وسط الرجل ، وعند منكبي المرأة .

وقال الشافعية: يندب أن يقف المصلي إماماً أو منفرداً عند رأس الرجل، وعند عجز الأنثى، أي ألياها، اتباعاً للسنة، كا روى الترمذي وحسنه، وحكمة الخالفة: المبالغة في ستر الأنثى. أما المأموم فيقف في الصف حيث كان.

وقال الحنابلة : يقوم الإمام عند صدر الرجل ووسط المرأة . ومنشأ

<sup>(</sup>١) الدر الختار : ١ / ٨١٩ ، بداية الجتهد : ١ / ٢٢٨ ومابعدها ، القوانين الفقهية : ص ٩٥ ، مغني الحتاج : ١ / ٣٤٨ ، المغنى : ٢ / ٥١٧ ، فتح القدير : ١ / ٤٦٢ ، الشرح الكبير مع الدسوقي : ١ / ٤١٨ .

الخلاف: اختلاف الآثار في ذلك: ففي حديث سمرة بن جندب قال: « صليت وراء رسول الله عليها مارأة ماتت في نفاسها ، فقام عليها رسول الله عليها وسلما السلاة وسطها »() وفي حديث أبي غالب الحنّاط قال: « شهدت أنس بن مالك صلى على جنازة رجل ، فقام عند رأسه ، فلما رُفِعت أبي بجنازة امرأة ، فصلى عليها ، فقام وسطها ، وفينا العلاء بن زياد العلوي ، فلما رأى اختلاف قيامه على الرجل والمرأة ، قال: يا أبا حمزة: هكذا كان رسول الله عليها يقوم من الرجل حيث قت ، ومن المرأة حيث قت ، قال: نعم () » وفي لفظ لأبي داود: « فقال العلاء بن زياد: هكذا كان رسول الله عليها الجنازة كصلاتك يكبر عليها أربعا ، ويقوم عند رأس الرجل ، وعَجيزة المرأة ، قال: نعم » .

فنهم من أخذ بحديث سمرة للاتفاق على صحته ، وقال : المرأة في ذلك والرجل سواء ؛ لأن الأصل أن حكها واحد ، إلا أن يثبت في ذلك فارق شرعي .

ومنهم من صحح حديث أبي غالب ، وقال : فيه زيادة على حديث سمرة ، فيجب المصير إليها ، وليس بينها تعارض أصلاً .

## سادساً \_ حالة المسبوق في صلاة الجنازة :

اتفق الفقهاء على أن المسبوق يتابع الإمام فيا لحقه ، ويتم مافاته ، ولكن لهم تفصيلات في كيفية الإتمام (٢) .

فقال الحنفية : المسبوق ببعض التكبيرات يكبر للتحرية ثم لايكبر في

<sup>(</sup>١) رواه الجماعة ( نيل الأوطار : ٤ / ٦٦ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وأبو داود ( المصدر السابق ) .

 <sup>(</sup>٦) الدر الختار: ١ / ٨١٩ ـ ٨٦١ ، الشرح الصغير: ١ / ٥٥٦ ، مغني الحتاج: ١ / ٣٤٤ ، المغني: ٢ / ٤٩٤ ، مابعدها ، كشاف القناع: ٢ / ١٣٩ ، القوانين الفقهية: ص ٩٥ ، بداية المجتهد: ١ / ٢٣٠ .

الفقه الإسلامي جـ٢ (٣٢)

الحال ، بل ينتظر تكبير الإمام ليكبر معه للافتتاح ؛ لأن كل تكبيرة ركعة ، كا سبق ، ثم يكبر مافاته كالمدرك الحاضر ، بعد فراغ الإمام ، تكبيراً متتابعاً ، بلادعاء إن خشي رفع الميت على الأعناق .

أما لو جاء المسبوق بعد تكبيرة الإمام الرابعة فقد فاتته الصلاة ، لتعذر الدخول في تكبيرة الإمام .

وكذلك قال المالكية: يكبر المسبوق للتحريمة ، ثم يصبر وجوباً إلى أن يكبر الإمام ، فإن كبر صحت صلاته ، ولا يعتد بها عند أكثر المشايخ ، ثم يدعو المسبوق بعد فراغ الإمام إن تركت الجنازة ، وإلا بأن رفعت والى التكبير بلا دعاء وسلم . فالمالكية كالحنفية تماماً .

وقال الشافعية: يكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة ، وإن كان الإمام في تكبيرة أخرى غير الأولى ، فإن كبر الإمام تكبيرة أخرى قبل شروع المأموم في الفاتحة بأن كبر عقب تكبيره ، كبر معه ، وسقطت القراءة ، وتابعه في الأصح ، كا لو ركع الإمام عقب تكبير المسبوق ، فإنه يركع معه ، ويتحملها عنه . وإذا سلم الإمام وجب على المسبوق تدارك باقي التكبيرات بأذكارها .

وقال الحنابلة: من فاته شيء من التكبير قضاه متتابعاً ، فإن سلم مع الإمام ولم يقض ، فلابأس وصحت صلاته ، أي أن المسبوق بتكبير الصلاة في الجنازة يسن له قضاء مافاته منها على صفته ، عملاً بقول ابن عمر : إنه لايقضي . ولماروي عن عائشة أنها قالت : « يارسول الله ، إني أصلي على الجنازة ، ويخفى علي بعض التكبير ؟ قال : ماسمعت فكبري ، ومافاتك فلاقضاء عليك »(١) .

<sup>(</sup>١) ذكر الحديث في المغني وكشاف القناع ، المكان السابق .

فإن خشي المسبوق رفع الجنازة ، تابع بين التكبير من غير قراءة ولاصلاة على النبي عَلِيلًه ولادعاء للميت ، سواء رفعت الجنازة أم لا .

ومتى رفعت الجنازة بعد الصلاة عليها لم توضع لأحد يريد أن يصلي عليها ، تحقيقاً للمبادرة إلى مواراة الميت ، أي يكره ذلك .

#### سابعاً ـ شروط الصلاة على الميت :

يشترط في المصلي لصحة صلاة الجنازة شروط الصلاة (١) من إسلام وعقل وتمييز وطهارة وستر عورة ( مع أحد العاتقين عند الجنابلة ) وطهارة أو اجتناب نجاسة في البدن والثوب والمكان ، واستقبال القبلة ، والنية ، وغيرها من الشروط إلا الوقت ، لأنها صلاة ، فهي كغيرها من الصلوات ، سوى الوقت ، والجاعة فلايشترطان فيها ، أما الوقت فطلق غير مقيد بزمن معين ، وأما الجاعة فلاتشترط فيها كالمكتوبة ، بل تسن لخبر مسلم : « مامن رجل مسلم يوت ، فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لايشركون بالله شيئاً ، إلا شفعهم الله فيه » ويسقط فرض الصلاة بواحد ؛ لأن الجاعة لاتشترط فيها ، ولا يسقط الفرض بالنساء ، وهناك رجال ، في الأصح عند الشافعية ؛ لأن فيه استهانة بالميت .

وإنما صلت الصحابة على النبي عَلَيْكُ فرادى (٢) \_ كا رواه البيهقي وغيره - لعظم أمره ، وتنافسهم في ألا يتولى الإمامة في الصلاة عليه أحد ، أو لأنه لم يكن قد تعين إمام يؤم القوم ، فلو تقدم واحد في الصلاة ، لصار مقدماً في كل شيء وتعين للخلافة .

ويشترط على المذهب عند الشافعية ألا يتقدم المصلي على الجنازة الحاضرة ،

 <sup>(</sup>١) رد المحتار : ١ / ٨١١ ، القوانين الفقهية : ص ٩٥ ، مغني المحتاج : ١ / ٣٤٤ ، كشاف القناع : ٢ / ١٣٤ ،
 ١٣٦ ، المهذب : ١ / ١٣٢ ، ١٣٥ ، بداية المجتهد : ١ / ٢٣٥ ، الشرح الصغير : ١ / ٧٤٥ .

<sup>(</sup>٢) أي جماعات بعد جماعات .

ولاعلى القبر إذا صلي عليه ، اتباعاً لفعل السلف ، ولأن الميت كالإمام . ويشترط في الميت لفرضية الصلاة عليه ما يأتي (١):

اً ـ أن يكون الميت مسلماً : ولو بطريق التبعية لأحد أبويه ، أو للدار ، فلا يصلى على كافر أصلاً لقوله تعالى : « ولاتصل على أحد منهم مات أبداً » ، ويصلى على سائر المسلمين من أهل الكبائر والمرجوم في الزنا وغيرهم .

٢ - أن يكون جسده هو أو أكثره موجوداً ، وهذا شرط عند الحنفية
 والمالكية . فلايصلي على عضو .

٣ ـ أن يكون حاضراً موضوعاً على الأرض أمام المصلي ، في اتجاه القبلة :
 وهذا شرط عند الحنفية والحنابلة أيضاً ، فلايصلى على غائب ، ومحمول على نحو
 دابة ، وموضوع خلف الإمام ، ووافقهم المالكية على اشتراط كون الميت حاضراً .

وأما الصلاة على النجاشي فهي خصوصية له . وأما وضع الميت أمام المصلي فندوب عند المالكية . وتجوز الصلاة عند الشافعية والمالكية على الميت المحمول على دابة أو أيدي الناس أو أعناقهم .

غ ـ أن يكون قبل الصلاة عليه معلوم الحياة : وهذا شرط عند الجمهور خلافاً للحنابلة ، فلا يصلى على مولود ولاسِقْط ، إلا إن علمت حياته بارتضاع أو حركة ، أو يستهل صارخاً ، كا سنبين .

٥ ـ طهارة الميت : فلاتجوز الصلاة عليه قبل الغسل أو التيم .

أ ـ ألا يكون شهيداً : وهو من مات في معترك الجهاد ، وهذا شرط عند

<sup>(</sup>١) الدر الختار ورد الحتار : ١ / ٨١١ ـ ٨١٣ ، القوانين الفقهية : ص ٩٣ ومابعـدهـا . مراقي الفلاح : ص ٩٨ ، المهذب : ١ / ١٣٢ ، المجموع : ٥ / ١٦٥ ، كشاف القناع : ٢ / ١٦٦ ، المغني : ٢ / ٥٥٨ ومابعـدها .

الجمهور ، فلايغسل ولايكفن ، ولايصلى عليه ، ويدفن بثيابه ، وينزع عنه السلاح . وقال الحنفية : يكفن الشهيد ويصلى عليه ، ولايغسل . فإن قتل المسلم في غير الجهاد ظلماً أو أخرج من المعترك حياً ، ولم تنفذ مقاتله ، ثم مات ، غسل ، وصلى عليه في المشهور عند المالكية ، ولدى بقية الفقهاء .

ومن قتل في المعترك في قتال المسلمين غسل وصلي عليه عند المالكية والشافعية ، وقال الحنفية ، كا بينا : لا يغسل ولا يصلى عليه . وقال الحنابلة : يغسل الباغي و يكفن و يصلى عليه ، وأما أهل العدل فلا يغسلون ولا يكفنون ولا يصلى عليه ، كالشهداء في معركة المشركين (۱).

#### ثامناً - وقت الصلاة على الجنازة:

سبق الكلام عن ذلك في بحث الأوقات التي تكره فيها الصلاة ، وملخصه (٢):

قال الحنفية: يكره تحرياً ولايصلى على الجنازة في الأوقات الخسة التي ورد النهي عن الصلاة فيها ، وهي عند طلوع الشمس ، وغروبها ، واستوائها في منتصف النهار، ومابعد صلاة الصبح حتى الطلوع ، ومابعد صلاة العصر حتى الغروب .

وقال المالكية والحنابلة: تحرم ولا يصلى على الجنازة في الأوقات الثلاثة التي ورد النهي عن الصلاة فيها، وهي وقت الطلوع والغروب وزوال الشمس لظاهر حديث عقبة بن عامر: « ثلاث ساعات كان رسول الله عَيْطِيّةٍ ينهانا أن نصلي فيها وأن نقبر موتانا .. » الحديث . وتجوز الصلاة في الوقتين الآخرين وهما مابعد صلاتي الصبح والعصر إلى الطلوع والغروب .

<sup>(</sup>١) الكتاب مع اللباب : ١ / ١٣٦ ، القوانين الفقهية : ص ٩٤ ، مغني المحتاج : ١ / ٢٥٠ ، المغني : ٢ / ٥٣٤ .

<sup>(</sup>٢) انظر بداية المجتهد : ١ / ٢٣٤ ، المهذب : ١ / ١٣٢ ، المغني : ٢ / ٥٥٤ ومابعدها .

وقال الشافعية : يجوز فعل صلاة الجنازة في جميع الأوقات ؛ لأنها صلاة لها سبب ، فجاز فعلها في كل وقت .

وأرى الأخذ بمذهب الشافعية في حال الضرورة أو الحاجة ، ويتنع من الصلاة في الأحوال الأخرى ، رعاية للخلاف .

تاسعاً - الصلاة على الميت بعد الدفن وتكرار الصلاة عليه قبل الدفن :

يكره عند الحنفية والمالكية تكرار الصلاة على الجنازة حيث كانت الأولى في جماعة ، فإن لم تكن في جماعة أعيدت ندباً بجماعة قبل الدفن (١).

وأجاز الشافعية والحنابلة تكرار الصلاة على الجنازة مرة أخرى ، لمن لم يصل عليها أولاً ، ولو بعد الدفن (٢) ، بل يسن ذلك عند الشافعية ، فقد فعله عدد من الصحابة ، وفي حديث متفق عليه عن ابن عباس قال : « انتهى النبي عَلِيلًا إلى قبر رطب ، فصفوا خلفه ، وكبر أربعاً » .

أما الصلاة على الميت بعد الدفن: فجائزة باتفاق الفقهاء إذا لم يكن صلى عليه ؛ لأن النبي عَلِيَّةٍ صلى على قبر امرأة من الأنصار (٢). ويحسن ذكر عبارات الفقهاء لمعرفة القيود الشرعية للصلاة:

قال الحنفية (١): إن دفن الميت ولم يصل عليه ، صلي على قبره ،

<sup>(</sup>١) الشرح الصغير : ١ / ٥٦٩ .

 <sup>(</sup>۲) المغنى : ۲ / ۱۱۱ - ۱۱۲ ، مغنى الحتاج : ۱ / ۲٦١ .

<sup>(</sup>٣) رواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرك من حديث خارجة بن زيد بن ثابت ( نصب الراية : ٢ / ٢٦٥ ) .

 <sup>(</sup>٤) فتح القدير: ١ / ٤٥٨ ومابعدها ، الكتاب مع اللباب: ١ / ١٣٢٠ ، مراقي الفلاح: ص ٩٩ ، الدر الختار:
 ١ / ٨٢٦ ومابعدها .

استحساناً مالم يغلب على الظن تفسخه ، والمعتبر في معرفة عدم التفسخ أكبر الرأي من غير تقدير في الأصح ، لاختلاف الحال والزمان والمكان .

وقال المالكية (١): إن كان لم يصل على الميت ، أخرج للصلاة عليه مالم يفرغ من دفنه ، فإن دفن صلى على القبر ، مالم يتغير .

وقال الشافعية (٢): إذا دفن الميت قبل الصلاة ، صلى على القبر ؛ لأن الصلاة تصل إليه في القبر . وإن دفن من غير غسل أو إلى غير القبلة ، ولم يخش عليه الفساد في نبشه ، نبش وغسل ووجه إلى القبلة ؛ لأنه واجب مقدور على فعله ، فوجب فعله . وإن خشي عليه الفساد ، لم ينبش ؛ لأنه تعذر فعله ، فسقط كا يسقط وضوء الحي واستقبال القبلة في الصلاة إذا تعذر .

وإن أدخل القبر ولم يُهل التراب عليه ، يخرج ويصلى عليه .

وقال الحنابلة (٢): إذا دفن الميت غير متوجه إلى القبلة ، أو قبل الصلاة عليه ، نبش ووجه إليها ، تداركاً لذلك الواجب ، وصلي عليه ، ليوجد شرط الصلاة . كذلك يخرج ليكفن إن دفن قبل تكفينه :

ودليلهم على الصلاة : أن النبي عَلَيْكُ ذكر رجلاً مات ، فقال : « فدلوني على قبره ، فأتى قبره ، فصلى عليه »(٤) .

لكن لا يصلى على القبر بعد شهر ، لما روى سعيد بن المسيب « أن أم سعد ماتت والنبي على عائب ، فلما قدم صلى عليها ، وقد مضى لذلك شهر »(٥) قال

<sup>(</sup>١) الشرح الكبير مع النسوقي : ١ / ٤١٢ ، القوانين الفقهية : ص ٩٥ ، بداية الجتهد : ١ / ٢٣٠ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) المهذب : ١ / ١٣٨ ، المجموع : ٥ / ٢٦٤ .

<sup>(</sup>٣) كشاف القناع : ٢ / ٩٧ ، المغنى : ٢ / ٥١١ ، ٥١٩ .

<sup>(</sup>٤) متفق عليه ( نيل الأوطار : ٤ / ٥١ ) .

<sup>(</sup>٥) أخرجه الترمذي ( المصدر السابق ) .

أحمد : أكثر ما سمعنا أن النبي عَلَيْكَ صلى على قبر أم سعد بن عبادة بعمد شهر . ولأنها مدة يغلب على الظن بقاء الميت فيها ، فجازت الصلاة عليه فيها كا قبل الثلاث ، وكالغالب .

وقبر النبي عَلِيلَةٍ لايصلى عليه ؛ لأنه لايصلى على القبر بعد شهر (١) .

### عاشراً ـ الصلاة على الغائب:

للفقهاء رأيان في الصلاة على الغائب عن البلد(١):

رأي الحنفية والمالكية : عدم جواز الصلاة على الغائب ، وصلاة النبي عَلَيْكُ عَلِيكُ عَلَيْكُ عَلِيكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَل

ورأي الشافعية والحنابلة: جواز الصلاة على الميت الغائب عن البلد، وإن قربت المسافة، ولم يكن في جهة القبلة، لكن المصلي يستقبل القبلة، لما روى جابر: « أن النبي على على على أصحمة النجاشي، فكبر عليه أربعاً »(٢).

وتتوقت الصلاة على الغائب عند الحنابلة بشهر ، كالصلاة على القبر ؛ لأنه لا يعلم بقاؤه من غير تلاش أكثر من ذلك .

## الحادي عشر ـ الصلاة على المولود:

يصلى على المولود أو السقط عند الحنابلة (٤) إذا ولد لأكثر من أربعة أشهر ،

<sup>(</sup>١) عن ابن عباس : « أن النبي ﷺ صلى على قبر بعد شهر » . وعنسه « أن النبي ﷺ صلى على ميت بعسد ثلاث » رواهما الدارقطني ( نيل الأوطار : ٤ / ٥١ ) .

 <sup>(</sup>۲) الدر الختار: ١ / ٨١٣ ، القوانين الفقهية: ص ٩٤ ، الشرح الصغير: ١ / ٥٧١ ، الجموع: ٥ / ٢٠٩ ،
 المهذب: ١ / ١٣٤ ، مغنى المحتاج: ١ / ٣٤٥ ، المغنى: ٢ / ٥١٢ ، ومابعدها ، كشاف القناع: ٢ / ١٢٦ .

<sup>(</sup>٣) متفق عليه ، وروى أحمد مثله عن أبي هريرة ، كا روى ذلك أحمد والنسائي والترمـذي وصححه ( نيل الأوطار : ٤ / ٤٨ ومابعدها ) .

<sup>(</sup>٤) المغني : ٢ / ٥٢٢ ، كشاف القناع : ٢ / ١١٦ ومابعدها .

ويغسل أيضاً ، والسقط : الولد تضعه المرأة ميتاً ، أو لغير تمام ، فأما إن خرج حياً واستهل فإنه يغسل ويصلى عليه بغير خلاف .

واستدلوا بقول النبي عَلَيْكُ : « والسقط يصلى عليه ، ويدعى لوالديه بالمغفرة والرحمة » ( ) وفي لفظ رواية النسائي والترمذي : « والطفل يصلى عليه » وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه : « ماأحد أحق أن يصلى عليه من الطفل » ، ولأنه نسمة نفخ فيه الروح ، فيصلى عليه كالمستهل ، فإن النبي عَلَيْكُ أخبر في حديثه الصادق المصدوق أنه ينفخ فيه الروح لأربعة أشهر .

وقال الجمهور(٢): يصلى على المولود إن ظهرت عليه أمارات الحياة. وعباراتهم مايأتي:

قال الحنفية: إن استهل المولود سمي وغسل وصلي عليه ، واستهلال الصبي : أن يرفع صوته بالبكاء عند الولادة ، أو أن يوجد منه مايدل على حياته بعد خروج أكثره . وإن لم يستهل غسل وسمي في الأصح المفتى به على خلاف ظاهر الرواية ، ويدرج في خرقة إكراماً لبني آدم ، ولم يصل عليه .

ودليلهم حديث علي : أنه سمع رسول الله عَلَيْكَ يقول في السقط : « لايصلى عليه حتى يستهل ، فإذا استهل صلى عليه ، وعقل ، وورّث ، وإن لم يستهل لم يصل عليه ، ولم يورث ولم يُعقل » (أ) أي لادية له وهي خمسون ديناراً .

<sup>(</sup>١) رواه أحمد والنسائي وأبو داود والترمذي ، وقال عن حديثه : هذا حديث حسن صحيح .

<sup>(</sup>٢) فتح القدير: ١/ ٢٦٥ ، الدر الختار: ١/ ٨٢٨ ـ ٨٣٠ ، مراقي الفلاح: ص ٩٩ ومابعدها ، الشرح الصغير: ١/ ٧٤٤ ، القوانين الفقهية: ص ٩٣ ومابعدها ، مغني الحتاج: ١/ ٣٤٩ ، المهذب: ١/ ١٣٤ ، بداية المجتهد: ١/ ٢٢٢ ومابعدها .

<sup>(</sup>٣) رواه ابن عدي ، وروى أيضاً مثله عن ابن عباس بلفظ « إذا استهل الصبي صلي عليه ، وورث » وروى الترمذي والنسائي وابن ماجه عن جابر موقوفاً عليه في الأصح : « الطفل لايصلى عليه ، ولا يرث ، ولا يورث حتى يستهل » ( نصب الراية : ٢ / ٢٧٧ - ٢٧٨ ) .

وقال الشافعية: السقط إن استهل أو بكى ككبير، فيغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن لتيقن موته بعد حياته. وإن لم يستهل أو لم يبك: فإن ظهرت أمارة الحياة كاختلاج صلّى عليه في الأظهر، لاحتال الحياة بهذه القرينة الدالة عليها وللاحتياط. وإن لم تظهر لم يصل عليه، وإن بلغ أربعة أشهر في الأظهر.

والسقط: هو الذي لم يبلغ تمام أشهره ، أما من بلغها فيصلى عليه مطلقاً . ودليلهم حديث المغيرة بن شعبة عن النبي عليه قال: « السقط يصلى عليه ، ودليلهم حديث المغفرة والرحمة »(۱) وحديث « صلوا على أطفالكم فإنها من أفراطكم »(۱) .

وقال المالكية: يصلى على المولود أو السقط إن علمت حياته بارتضاع أو حركة أو يستهل صارخاً . ويكره غسله والصلاة عليه إن لم يستهل صارخاً ، ولو تحرك أو بال أو عطس إن لم تتحقق حياته . ويغسل دم السقط ويلف بخرقة ويوارى وجوباً فيها ، وندباً في الأول : وهو الغسل .

## الثاني عشر ـ مكان الصلاة:

يصلى على الميت في المصلى ، كا فعل النبي ﷺ حينما برز للمصلى في صلاتـه على النجاشي .

وأما الصلاة في المقبرة على الجنازة فهي - كا بينا في مكروهات الصلاة - مكروهة عند الحنفية والشافعية للنهي الوارد عن الصلاة فيها: « نهى عَلَيْتُم عن

<sup>(</sup>١) أخرجه أصحاب السنن الأربعة ، وقال عنه الترمذي : حديث حسن صحيح ، ورواه الحاكم ، وقال : على شرط البخاري ، وفي سنده اضطراب ( نصب الراية : ٢ / ٢٧٩ ) .

<sup>(</sup>٢) حديث ضعيف أخرجه ابن ماجه عن أبي هريرة ( المصدر السابق ) .

الصلاة في سبعة مواطن : في المزبلة والجزرة والمقبرة وقارعة الطريق ، وفي الحمام ، وفي معاطن الإبل ، وفوق بيت الله العتيق » ولقول النبي عليه : « الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام  $^{(1)}$ .

وأجاز المالكية والحنابلة الصلاة على الجنازة في المقبرة ، لعموم قول عليه الصلاة والسلام : « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً » .

واستثنى الشافعية من الكراهة مقابر الأنبياء وشهداء المعركة لأنهم أحياء في قبورهم(١) . ويكره استقبال القبر في الصلاة لخبر مسلم : « لاتجلسوا على القبور ولاتصلوا إليها » ويحرم استقبال قبره عليه وقبور سائر الأنبياء عليهم أفضل الصلاة والسلام (٢) . ورأي المالكية والحنابلة أقوى في تقديري لعدم صحة حديث النهى عن الصلاة في الأماكن السبعة . وأما الحديث الثاني فيحتمل تخصيص صلاة الجنازة منه .

# وأما الصلاة على الجنازة في المسجد:

ففيها رأيان : الكراهة عند الحنفية والمالكية ، والجواز عند الشافعية والحنابلة (١) .

أما الاتجاه الأول وهو كراهة الصلاة، سواء أكانت الجنازة في المسجد أم خارجه ، فلحديث أبي هريرة : « من صلى على ميت في المسجد ، فالشيء

<sup>(</sup>١) الحديث الأول رواه الترمذي ، وقال : إسناده ليس بالقوي ، والحديث الثاني رواه أحمد وابن حبان والترمذي وأبو داود وابن ماجه عن أبي سعيد .

<sup>(</sup>٢) البدائع : ١ / ١١٥ ، بداية الجتهد : ١ / ٢٣٥ ، مغنى الحتاج : ١ / ٢٠٣ ، المغنى : ٢ / ٢٩٤ .

<sup>(</sup>٣) مغنى الحتاج ، المكان السابق .

<sup>(</sup>٤) الدر الختار : ١ / ٨٢٩ ، فتح القدير : ١ / ٤٦٣ ومابعدها ، اللباب : ١ / ١٣٣ ، مراقي الفلاح : ص ٩٩ ، بداية المجتهد : ١ / ٢٣٤ ، القوانين الفقهية : ص ٩٥ ، الشرح الصغير : ١ / ٥٦٨ ، مغني المحتاج : ١ / ٣٦١ ، المهذب : ١ / ١٣٢ ، المغنى: ٢ / ٤٩٣ .

له »(۱) ، ولأن المسجد بني لأداء المكتوبات وتوابعها كنافلة وأذكار وتدريس علم ، ولأنه يحتمل تلويث المسجد ، والكراهة تحريمية عند الحنفية ، تنزيهية عند المالكية .

وكما تكره الصلاة على الجنازة في المسجد ، يكره إدخالها فيه .

وأما الاتجاه الثاني: وهو إباحة الصلاة على الجنازة في المسجد، بل إنه يستحب ذلك عند الشافعية إن لم يخش تلويثه، فلأن المسجد أشرف، وعملاً بما ثبت في السنة عن عائشة: «والله لقد صلى رسول الله والمائي على ابني بيضاء في المسجد: سهيل وأخيه» وفي رواية: «ماصلى رسول الله والمائية على سهيل بن البيضاء إلا في جوف المسجد» (٢) ، وصلى على أبي بكر وعمر في المسجد (٢) .

ويظهر لي أن الاتجاه الثاني أقوى ؛ لأن حديث أبي هريرة غير ثابت ، أو غير متفق على ثبوته ، قال النووي : إنه ضعيف لايصح الاحتجاج به . وقال أحمد بن حنبل : حديث ضعيف تفرد به صالح مولى التوءمة ، وهو ضعيف .

#### الفرض الرابع - دفن الميت :

وفيه بحث مايأتي : أولاً - حمل الميت لغير بلده ، ثانياً - حمل الجنازة ، ثالثاً - سنن الجنازة ، رابعاً - وجوب الدفن وندب تعجيله ، خامساً - مكروهات الجنازة ، سادساً - صفة القبور واحترامها والجلوس عليها والاتكاء عليها ، ومايوضع على القبر من آس ونحوه ، ومايكتب عليه وعلى الكفن ، سابعاً - أحكام

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود وابن ماجه وابن عدي ، وابن أبي شيبة ، ولفظ الأخير « فلا صلاة له » وهو ضعيف ( نصب الراية : ٢ / ٢٧٥ ، نيل الأوطار : ٤ / ٦٨ ومابعدها ) .

 <sup>(</sup>٢) اللفظ الأول رواه مسلم ، والثاني رواه الجاعة إلا البخاري (نيل الأوطار: ٤ / ٦٨ ، نصب الرايسة:
 ٢/ ٢٧٦ ) .

<sup>(</sup>٣) رواه سعيد وروى الثاني مالك ( نيل الأوطار ، المكان السابق ) .

الدفن (كيفيته ، مكانه ، زمنه ، مايقال عند الدفن ، التلقين بعد الدفن ، ستر القبر ، الدفن في تابوت ) ، ثامناً \_ زيارة القبور للرجال والنساء والسلام على الميت ، واجتاع الأرواح .

## أولاً - حمل الميت لغير بلده :

للفقهاء آراء ثلاثة في نقل الميت لغير بلده : الكراهة لغير غرض صحيح ، والإباحة ، والتحريم (١) .

فقال الحنابلة: السنة دفن الميت في مكان مصرعه أو موته ، لقوله عَلِيلَة : « تدفن الأجساد حيث تفيض الأرواح » (٢) ، وحمل الميت إلى غير بلده لغير حاجة مكروه ، لما نقل عن عائشة أنه « لما مات عبد الرحمن بن أبي بكر بالحبّش ـ وهو مكان بينه وبين المدينة اثنا عشر ميلاً ـ ونقل إلى مكة ، أتت قبره ، وقالت : والله لو حضرتك مادفنتك إلا حيث مت ، ولو شهدتك مازرتك » (٣) وهو محمول على أنها لم تر غرضاً صحيحاً في نقله ، وأنه تأذى به .

فإن كان النقل لغرض صحيح فلاكراهة ، لما في الموطأ عن مالك أنه سمع غير واحد يقول : « إن سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد ماتا بالعقيق ، فحملا إلى المدينة ، ودفنا بها » وقال سفيان بن عيينة : مات ابن عمر ههنا ، وأوص أن لايدفن ههنا ، وأن يدفن بسَرَف (1) .

<sup>(</sup>١) كشاف القناع : ٢ / ٩٧ ـ ٩٨ ، المغني : ٢ / ٥١٠ ومابعـدهـا ، القوانين الفقهيـة : ص ٩٦ ، مراقي الفلاح : ص ١٠٢ ، رد المحتار والدر المختار : ١ / ٩٤٠ ، مغنى المحتاج : ١ / ٣٦٥ .

<sup>(</sup>٢) روى الخسة (أحمد وأصحاب السنن الأربعة) وصححه الترمذي عن جابر قال : «أمر رسول الله عَلَيْكُ بِهِ الله عَلَيْكُ بِهِ الله عَلَيْكُ وَمِن البرار بإسناد حسن عن أبي سعيد مثله (نيل الأوطار: ٤ / ١١٢ ، مجمع الزوائد : ٣ / ٤٢ ) .

<sup>(</sup>٣) رواه الترمذي .

<sup>(</sup>٤) ذكره ابن المنذر .

وقال الحنفية والمالكية: لابأس بنقل الميت من بلد إلى آخر إن كان لم يدفن ، والنقل عند الحنفية جائز قدر ميل أو ميلين ، لكن يندب دفنه في جهة موته ، أي في مقابر أهل المكان الذي مات فيه أو قتل ، للحديث السابق أنه على أحد في مضاجعهم ، مع أن مقبرة المدينة قريبة ، ودفنت الصحابة الذين فتحوا دمشق عند أبوابها ، ولم يدفنوا كلهم في محل واحد .

وقال الشافعية : يحرم نقل الميت قبل دفنه إلى بلد آخر ، ليدفن فيه ، وإن لم يتغير ، لما فيه من تأخير دفنه ، ومن التعريض لهتك حرمته .

## ثانياً - حمل الجنازة وكيفيته:

حمل الجنازة فرض كفاية بلاخلاف ، وهو بر وطاعة وإكرام للميت . وقال الشافعية : لابأس باتباع المسلم جنازة قريبه الكافر ، لأنه عليه الصلاة والسلام \_ فيا رواه أبو داود \_ أمر علياً رضى الله عنه أن يواري أبا طالب .

وقالوا أيضاً : يحرم حمل الجنازة على هيئة مزرية كحمله في قفة أو غِرارة ( جوالق ) ونحو ذلك ، ويحمل على سرير أو لوح أو عمل ، ولاخلاف في أنه لا يحمل الجنازة إلا الرجال ، سواء أكان الميت ذكراً أم أنثى ؛ لأن النساء يضعفن عن الحمل ، وربما انكشف منهن شيء لو حملن .

وللفقهاء آراء ثلاثة في كيفية حمل الميت : التربيع عند الحنفية والحنابلة ، ومابين العمودين عند الشافعية ، وعدم ترتيب وضع معين على المشهور عند اللالكية (١) .

<sup>(</sup>۱) الدر الختار: ١ / ٨٣٣ ، فتح القدير: ١ / ٤٦٧ ، ٤٦٩ ، الكتاب مع اللباب: ١ / ١٣٣ ومابعـدهـا ، مراقي الفلاح: ص ١٠٠ ، القوانين الفقهية: ص ٩٦ ، الشرح الصغير: ١ / ٥٦٥ ، المهذب: ١ / ١٣٥ ، كشاف القناع: ٢ / ١٤٦ ومابعدها، المجموع: ٥ / ٢٣٣ ، المغني: ٢ / ٤٧٨ ، مغني الحتاج: ١ / ٣٥٩ .

أما الحنفية والحنابلة فقالوا: يوضع الميت على النعش بعد أن يغسل ويكفن ، مستلقياً على ظهره ؛ لأنه أمكن ، ويسن أن يحمله أربع ؛ لأنه يسن التربيع في حمله ، والتربيع أفضل من الحمل بين العمودين ، لحديث أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه ، قال : « من اتبع جنازة فليحمل بجوانب السرير كلها ، فإنه من السنة ، ثم إن شاء فليطّوع ، وإن شاء فليدع »(۱) .

وصفة التربيع: أن يضع قائمة النعش اليسرى على كتفه الينى ، ثم ينتقل إلى قائمة السرير المؤخرة ، فيضعها على كتفه الينى أيضاً ، ثم يدعها لغيره ، ثم يضع قائمته الينى على كتفه اليسرى ، ثم يدعها لغيره ، وينتقل إلى قائمة السرير الينى ، فيضعها على كتفه اليسرى . فتكون البداءة من الجانبين بالرأس ، والختام من الجانبين بالرجلين ، لما فيها من الموافقة لكيفية غسله .

ويمشي في كل مرة عشر خطوات ، لحديث : « من حمل جنازة أربعين خطوة ، كفرت عنه أربعين كبيرة »(٢) .

وإن حمل الميت بين العمودين وهما القائمتان ، كل عمود على عاتق رجل كره عند الحنفية ، وكان حسناً ، ولم يكره عند الحنابلة ، لرواية ابن منصور ، ولأنه مالية « حمل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين » (۱) ، وروي عن عثمان وسعد وابن الزبير وابن عمر وأبي هريرة « أنهم فعلوا ذلك » .

وقال الشافعية : الحمل بين العمودين أفضل من التربيع : وهو أن يجعل الحامل رأسه بين عمودي مقدمة النعش ، ويجعلها على كاهله .

<sup>(</sup>١) رواه سعيد بن منصور وابن ماجه ، وإسناده ثقات ، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه .

<sup>(</sup>٢) ذكره الزيلعي والكاساني في البدائع . وذكر ابن عساكر عن واثلة : « من حمل بجوانب السرير الأربع ، غفر له أربعون كبيرة » وهو ضعيف .

<sup>(</sup>٣) ذكره الشافعي في المختصر والبيهقي في كتاب المعرفة ، وأشار إلى تضعيفه .

<sup>(</sup>٤) رواها الشافعي والبيهقي بأسانيد ضعيفة إلا أثر سعد فصحيح .

ويجوز الحمل من الجوانب الأربعة ، لكن الأول أفضل ؛ لأن النبي عَلَيْتُ حمل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين ، ولفعل الصحابة المذكورين .

وقال المالكية: ليس في حمل الجنازة ترتيب معين على المشهور، فيجوز البدء في حمل السرير بأي ناحية بلا تعيين، قال خليل: والمعين مبتدع ؛ لأنه عين ما لاأصل له في الشرع، ويجوز أن يحمل النعش اثنان أو ثلاثة أو أربعة.

## ثالثاً - سنن تشييع الجنازة:

يسن في حمل الجنازة مايأتي:

1 - الإسراع بالجنازة: يستحب الإسراع بالجنازة (أي فوق المشي المعتاد، ودون الخبَب - أي العَدُو السريع - لكراهته) بحيث لايضطرب الميت على الجنازة، لما روى أبو هريرة أن النبي عَنَيْ قال: «أسرعوا بالجنازة، فإن تكن صالحة فخير تقدمونها، وإن تكن سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم »(۱) وكراهة الخبب لما روى عبد الله بن مسعود، قال: «سألنا رسول الله عَنِينَ عن السير بالجنازة، فقال: دون الخبب، فإن يكن خيراً يعجل إليه، وإن يكن شراً، فبعداً لأصحاب النار»(۱).

واستحباب الإسراع باتفاق العلماء إلا أن يخاف من الإسراع انفجار الميت أو تغيره ، ونحوه فبتأنى (٢) .

٢ - اتباع الجنازة: ويستحب اتباع الجنازة اتفاقاً (١) ، لما روى البراء

<sup>(</sup>١) رواه البخاري وهذا لفظه ، ومسلم أيضاً ولفظه « فخيراً تقدمونها عليه » .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود والترمذي والبيهقي وغيرهم ، واتفقوا على تضعيفه ، وروى أحمد عن أبي موسى حمديث « عليكم القصد » وهو ضد الإفراط ( نيل الأوطار : ٤ / ٧٠ ) .

<sup>(</sup>٣) اللباب : ١ / ١٣٤ ، الشرح الكبير : ١ / ٤١٨ ، المهذب : ١ / ١٣٥ ، المغنى : ٢ / ٤٧٢ ـ ٤٧٣ .

<sup>(</sup>٤) الــدر المختــار : ١ / ٨٣٣ ، الشرح الكبير : ١ / ٤١٨ ، المهــذب : ١ / ١٣٦ ، مغني المحتـــاج : ١ / ٣٦٧ ، المجموع : ٥ / ٢٨٦ ، المغنى : ٢ / ٤٧٣ .

قال : « أمرنا رسول الله عَلِيلَةُ باتباع الجنازة ، وعيادة المريض ، وتشميت العاطس ، وإجابة الداعى ، ونصر المظلوم »(١) .

ويتطلب اتباع الجنازة أموراً ثلاثة:

أ ـ أن يصلي غليها : قال زيد بن ثابت : إذا صليت فقد قضيت الذي عليك .

ب ـ أن يتبعها إلى القبر ، ثم يقف حتى تدفن ، لحديث أبي هريرة : « من تبع جنازة فصلى عليها فله قيراط ، وإن شهد دفنها فله قيراط ان ، القيراط مثل أحد »(١) .

جـ ـ أن يقف بعد الدفن ، فيستغفر له ، ويسأل الله لـ التثبيت ، ويدعو له بالرحمة ، فإنه روي عن النبي عَلَيْكُ أنه كان إذا دفن ميتاً ، وقف ، وقال : « استغفروا له ، واسألوا الله له التثبيت ، فإنه الآن يسأل » (۲) وقد روي عن ابن عمر أنه كان يقرأ عنده بعد الدفن أول البقرة وخاتمتها .

وروى مسلم عن عمرو بن العاص أنه قال : « إذا دفنتموني ، فأقيموا بعد ذلك حول قبري ساعة قدر ماتنحر جزور ، ويفرّق لحمها حتى أستأنس بكم ، وأعلم ماذا أراجع رسل ربي » .

٣ - الخشوع والتفكر بالموت: يستحب لمتبع الجنازة أن يكون متخشعاً ، متفكراً في مآله ، متعظاً بالموت ، وبما يصير إليه الميت ، ولا يتحدث

<sup>(</sup>١) رواه الجماعة منهم البخاري ومسلم ( نيل الأوطار : ٤ / ٧٠ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية لهما : « القيراطان مثل الجبلين العظيمين » .

<sup>(</sup>٣) رواه أبو داود والبزار ، وقال الحاكم : إنه صحيح الإسناد .

<sup>(</sup>٤) المغنى : ٢ / ٤٧٤ .

بأحاديث الدنيا ، ولايضحك . قال سعد بن معاذ : « ماتبعت جنازة فحدثت نفسي بغير ماهو مفعول بها » ورأى بعض السلف رجلاً يضحك في جنازة ، فقال : أتضحك وأنت تتبع الجنازة ؟ لاكلمتك أبداً .

2 - ستر نعش المرأة: يندب عند المالكية والشافعية والحنابلة (۱) ستر نعش المرأة بقبّة تجعل فوق ظهر النعش ، تعمل من خشب أو جريد نخل أو قصب ، لأنه أبلغ في الستر ، قال بعضهم: أول من اتخذ له ذلك زينب بنت جحش أم المؤمنين ، وقال ابن عبد البر: فاطمة بنت رسول الله عَلَيْتُهُ أول من غُطّي نعشها في الإسلام ، ثم زينب بنت جحش .

٥ - المشي أمام الجنازة: يسن عند فقهاء الحديث (مالك والشافعي وأحمد ) المشي أمام الجنازة، وبقربها بحيث يراها إن التفت لأنه إذا بعد لم يكن معها، والمشي أمامها، لما روى ابن عمر: « أنه رأى النبي عَلِيلًا وأبا بكر وعمر يشون أمام الجنازة » ولأن المشيع شفيع للميت، والشفيع يتقدم على المشفوع له. .

وأضاف الحنابلة : ولا يكره كون المشاة خلف الجنازة ؛ لأنها متبوعة ، ولاأن يشوا حيث شاؤوا عن عينها أو يسارها بحيث يعدون تابعين لها . وذكر المالكية على المشهور : أن الراكب يسير خلف الجنازة .

وقال فقهاء الرأي منهم الحنفية (1): يندب المشي خلف الجنازة ؛ لأنها

<sup>(</sup>١) الشرح الكبير : ١ / ٤١٨ ، كشاف القناع : ٢ / ١٤٦ ، مغني الحتاج : ١ / ٣٥٩ .

 <sup>(</sup>٢) بداية المجتهد : ١ / ٢٢٥ ، المهذب : ١ / ١٣٦ ، المغني : ٢ / ٤٧٤ ، كشاف القناع : ٢ / ١٤٩ ، المجموع :
 ٥ / ٢٣٨ ، القوانين الفقهية : ص ٩٦ .

<sup>(</sup>٢) رواه الخسة ( أحمد وأصحاب السنن ) واحتج به أحمد ( نيل الأوطار : ٤ / ٧١ ) .

<sup>(</sup>٤) الدر الختار : ١ / ٨٣٤ ، مراقي الفلاح : ص ١٠١ .

متبوعة (۱) إلا أن يكون خلفها نساء فالمشي أمامها حسن ، ولو مشى أمامها جاز ، وفيه فضيلة أيضاً ، لكن إن تباعد عنها أو تقدم الكل أو ركب أمامها ، أو فيها كره .

ودليلهم حديث ابن مسعود المتقدم: «سألنا النبي عَلَيْكُم عن المشي خلف الجنازة، فقال: مادون الخبب» فقرر قولهم: خلف الجنازة، ولم ينكره. وحديث طاوس أنه قال: « مامشي رسول الله عَلَيْكُم حتى مات إلا خلف الجنازة »(۱).

ويظهر أن كلاً من المشي أمام الجنازة أو خلفها جائز ، لحديث المغيرة بن شعبة : عن النبي عَلِيلَةٍ قال : « الراكب خلف الجنازة ، والماشي أمامها قريباً منها عن يمينها أو عن يسارها ، والسِقُط يُصلًى عليه ، ويدعى لوالديه بالمغفرة والرحمة »(١).

7 ـ القيام للجنازة: قال النووي وجماعة: يخير المسلم بين القيام والقعود (أ) ، روى ابن عمر عن عامر بن ربيعة عن النبي عَلَيْتُ قال: « إذا رأيتم الجنازة ، فقوموا لها حتى يُخلَّفُكُم أو توضع »(أ).

وقال الجمهور منهم أمَّة المذاهب الأربعة (١): لايقام للجنازة ؛ لأن القيام منسوخ ، بدليل قول علي رضي الله عنه : « كان رسول الله عَلِينَةٍ أمرنا بالقيام في

<sup>(</sup>١) هذا إشارة لحديث البراء بن عازب المتقدم : « أمرنا رسول الله ﷺ باتباع الجنائز » .

<sup>(</sup>٢) قال الشوكاني : وهذا مع كونه مرسلاً ، لم أقف عليه في شيء من كتب الحديث (نيل الأوطار : ٤ / ٢٧) .

<sup>(</sup>٣) رواه أحمد وأصحاب السنن ، وصححه ابن حبان والحاكم ( نيل الأوطار : ٤ / ٤٥ ، ٢٢ ) .

<sup>(</sup>٤) المجموع : ٥ / ٢٣٩ .

<sup>(</sup>٥) رواه الجماعة ( نيل الأوطار : ٤ / ٧٥ ) .

 <sup>(</sup>٦) القسوانين الفقهية : ص ٩٦ ، المغني : ٢ / ٤٧٩ ، الشرح الصغير : ١ / ٥٧٠ ، السدر المختسار : ١ / ٨٣٤ ، المجموع ، المكان السابق ، نيل الأوطار : ٤ / ٧٦ .

الجنازة ، ثم جلس بعد ذلك ، وأمرنا بالجلوس »(۱) وسبب القعود مخالفة اليهود ، قال عبادة بن الصامت : « كان رسول الله عَلَيْتُ يقوم في الجنازة حتى توضع في اللحد ، فمر حَبُر ( عالم ) من اليهود ، فقال : هكذا نفعل ، فجلس رسول الله عَلِيْتُ ، وقال : اجلسوا خالفوهم »(۱) ، وصرح المالكية بكراهة القيام للجنازة ؛ لأنه ليس من عمل السلف .

٧ - عدم جلوس المشيعين حتى توضع الجنازة: المستحب لمن يتبع الجنازة ألا يجلس حتى توضع عن أعناق الرجال ؛ لأنه قد تقع الحاجة إلى التعاون ، والقيام أمكن منه (١) ، ولحديث : « إذا رأيتم الجنازة فقوموا لها ، فمن اتّبعها فلا يجلس حتى توضع »(١) أي في الأرض ، كا في رواية أبي داود .

## رابعاً ـ مكروهات الجنازة:

ذكر الفقهاء طائفة من مكروهات الجنازة ، أهمها مايأتي (٥):

١ ـ تأخير الصلاة والدفن ، لزيادة المصلين أو ليصلي عليه جمع عظيم بعد صلاة الجمعة ، إلا إذا خيف فوتها بسبب دفنه ، للخبر الصحيح : «أسرعوا بالجنازة » ولابأس بانتظار الولي عن قرب مالم يخش تغير الميت ، وقال المالكية : ويكره للمشيعين الانصراف عن الجنازة بلاصلاة عليها ولو بإذن أهلها ، والانصراف بعد الصلاة بلاإذن من أهلها إن لم يطولوا ، فإن أذنوا أو طولوا جاز الانصراف .

<sup>(</sup>١) رواه أحمد وأبو داود ، وابن ماجه بنحوه ( نيل الأوطار ، المكان السابق ) .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقى ، وإسناده ضعيف .

<sup>(</sup>٣) فتح القدير : ١ / ٤٦٩ ، المغنى : ٢ / ٤٨٠ ، المهذب : ١ / ١٣٦ .

<sup>(</sup>٤) رواه الجماعة إلا ابن ماجه عن أبي سعيد الخدري ( نيل الأوطار : ٤ / ٧٤ ) .

<sup>(</sup>٥) الدر الختار: ١ / ٨٣٣ ـ ٨٣٥ ، الكتاب مع اللباب: ١ / ١٣٤ ، فتح القدير: ١ / ٤٦٩ ، الشرح الصغير: ١ / ٤٦٩ ، الشرح الصغير: ١ / ٢٥٠ ، المهذب: ١ / ٢٥٠ ، الجموع: ٥ / ٣٣٧ ـ ٢٤٠ ، مغني المحتاج: ١ / ٣٥٩ ومابعدها ، المغني: ٢ / ٤٢٠ . ٤٧٥ . كشاف القناع: ٢ / ١٤٩ ومابعدها ، الشرح الكبير: ١ / ٤٢١ ـ ٤٢٤ .

٢ ـ الجلوس قبل وضع الجنازة على الأرض ، والقيام بعده . ولايقوم أحد في المصلى إذا رأى الجنازة ، ولا من مرت عليه ، كا بينا في البحث السابق .

٣ ـ الركوب: فالسنة ألا يركب؛ لأن النبي عَلِيَّةٍ « ماركب في عيد ، ولاجنازة »(۱) وقال ثوبان: « خرجنا مع النبي عَلِيَّةٍ في جنازة ، فرأى ناساً ركباناً ، فقال: ألاتستحيون، إن ملائكة الله على أقدامهم، وأنتم على ظهور الدواب »(١).

أما الركوب في الرجوع فلابأس به ، لحديث جابر بن سمرة أن النبي عَلِيْنَةُ أَتِي بفرس مُعْرَوْر ( أي عريان ) ، فركبه حين انصرفنا من جنازة ابن الدحداح ، ونحن نمشى حوله »(١).

٤ ـ اللَّغَط أي رفع الصوت بذكر أو قراءة والصياح خلف الجنازة ، كقول : « استغفروا لها » ونحوه ، لما روى البيهقي أن الصحابة كرهوا رفع الصوت عند الجنائز وعند القتال وعند الذكر ، وسمع ابن عمر قائلاً يقول : « استغفروا له غفر الله لكم ، فقسال : لاغفر الله لسك » (أ) وكره الحسن وغيره قسولهم : « استغفروا لأخيكم » .

والصواب ماكان عليه السلف من السكوت في حال السير مع الجنازة والاشتغال بالتفكر في الموت وما يتعلق به ، كا بينا . وما يفعله جهلة القراء بالتمطيط وإخراج الكلام عن موضوعه ، فحرام يجب إنكاره .

٥ ـ اتباع الجنازة بنار في مجمرة بخور أو غيرها ، لما فيه من التشاؤم القبيح

<sup>(</sup>١) قال النووي : غريب ( المجموع : ٥ / ٢٣٧ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه ابن ماجه والترمذي ( نيل الأوطار : ٤ / ٧٢ ) .

<sup>(</sup>٣) رواه أحمد ومسلم والنسائي ، وروى أبو داود عن ثوبان مثله ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٢ ) .

<sup>(</sup>٤) رواه سعيد بن منصور في سننه .

بأنه من أهل النار ، ولخبر أبي داود : « لاتتبع الجنازة بصوت ولانار » .

ويكره أيضاً اتباعها بنائحة وتزجر ، لما روى عمرو بن العاص قال : « إذا أنا مت ، فلاتصحبني نار ولانائحة » (۱) وعن أبي موسى رضي الله عنه أنه وص : لاتتبعوني بصارخة ولا بجمرة ، ولا تجعلوا بيني وبين الأرض شيئاً (۱). ويكره اجتاع نساء لبكاء سراً ، ومنع جهراً ، كالقول القبيح مطلقاً .

٦ ـ اتباع النساء الجنائز ، والكراهة عند الجمهور تنزيهية ، لما روي عن أم عطية قالت : « نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا » أي أنه نهي تنزيه ، وعند الحنفية الكراهة تحريية ، لحديث « ارجعن مأزورات غير مأجورات » ويعضده المعنى الحادث باختلاف الزمان الذي أشارت إليه عائشة بقولها : « لو أن رسول الله عليه رأى ماأحدث النساء بعده ، لمنعهن كا منعت نساء بني إسرائيل » .

وأجاز المالكية خروج امرأة متجالّة : عجوز لاأرب للرجال فيها ، أو شابة لم يخش فتنتها في جنازة من عظمت مصيبته عليها كأب وأم وزوج وابن وبنت وأخ وأخت . وحرم على مخشيّة الفتنة مطلقاً . وخروج الزوجة المتجالة وغير مخشية الفتنة مستثنى من أحكام العدة والإحداد .

٧ ـ قال المالكية: يكره تكبير نعش لميت صغير، لما فيه من المساهاة والنفاق، ويكره فرش النعش بحرير أو خز.

<sup>(</sup>١) رواه مسلم في صحيحه في جملة حديث طويل فيه أحكام كثيرة في كتاب الإيمان .

<sup>(</sup>٢) رواه البيهقي .

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري ومسلم في الصحيحين .

<sup>(</sup>٤) رواه ابن ماجه بسند ضعيف ، أوله « أن النبي يَهِكُمْ خرج ، فإذا نسوة جلوس ، قال : ما يجلسكن ؟ قلن : ننتظر الجنازة ، قال : هل تفسلن ؟ قلن : لا ، قال : هل تحملن ؟ قلن : لا ، قال : هل تدلين فين يدلي ؟ قلن : لا ، قال : فارجعن ... » .

٨ ـ قال الحنابلة : مس الجنازة بالأيدي والأكام والمناديل محدث مكروه ،
 وقد منع العلماء مس القبر ، فس الجسد مع خوف الأذى أولى بالمنع .

## خامساً ـ حكم الدفن وتعجيله:

أجمع الفقهاء على أن دفن الميت فرض على الكفاية (١)؛ لأن في تركه على وجه الأرض هتكا لحرمته ، ويتأذى الناس من رائحته ، والأصل فيه قوله تعالى : ﴿ أَمْ نَجعل الأَرض كفاتاً ، أحياء وأمواتاً ﴾ والكفت : الجمع ، وقوله في دفن هابيل : ﴿ فبعث الله غراباً يبحث في الأرض ، ليريه كيف يواري سوأة أخيه ﴾ وقوله : ﴿ ثُمْ أُماته فأقبره ﴾ .

والأفضل أن يعجل بتجهيز الميت ودفنه من حين فوته ، للحديث المتقدم : « أسرعوا بالجنازة ، فإن كانت صالحة فخير تقدمونها إليه ، وإن كانت غير ذلك فشر تضعونه عن رقابكم » واستثنى المالكية الغريق فإنه يستحب عندهم تأخير دفنه مخافة بقاء حياته .

والدفن في المقبرة أفضل ؛ لأن النبي عَلَيْكُ كان يدفن الموتى بالبقيع (١)، ولأنه يكثر الدعاء له ممن يزوره ، ولأنه أقل ضرراً على الأحياء من ورثته ، وأشبه بساكن الآخرة (١).

ويجوز الدفن في البيت ؛ لأن النبي ﷺ دفن في حجرة عائشة رضي الله عنها (١).

 <sup>(</sup>۱) رد المحتار والدر المحتار : ۱ / ۸۳۳ ، بداية المجتهد : ۱ / ۳۱۸ ، ۳۳۵ ، الجموع : ٥ / ۳٤١ ، کشاف القناع :
 ۲ / ۹۲ ، ۹۲ ، ۱۵۲ ، ۱۵۲ .

<sup>(</sup>٢) حديث صحيح متواتر .

 <sup>(</sup>٦) مراقي الفــلاح : ص ١٠٢ ، الــدر الختـــار : ١ / ٨٣٦ ، الشرح الصغير : ١ / ٧٧٤ ، الجمــوع : ٥ / ٢٤١ ،
 المغني : ٢ / ٨٠٥ ومابعدها .

<sup>(</sup>٤) حديث صحيح متواتر .

الدفن في البيوت: لكن الدفن في البيوت ولو للسقط مكروه، الختصاصه بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

ويكره الدفن في القباب ونحوها من البيوت المعقودة لجماعة ، لخالفته السنة .

الدفن في البقاع الشريفة: ويستحب الدفن في أفضل مقبرة: وهي التي يكثر فيها الصالحون والشهداء لتناله بركتهم، وكذلك في البقاع الشريفة، وقد روى البخاري ومسلم أن موسى عليه السلام لما حضره الموت، سأل الله تعالى أن يدنيه إلى الأرض المقدسة رمية بحجر، قال النبي عَلِيلية : « لو كنتم ثَمَّ لأريتكم قبره عند الكثيب الأحر»، ولأن عمر رضي الله عنه استأذن عائشة رضي الله عنها أن يدفن مع صاحبيه (۱): أي النبي عَلِيلةٍ وأبي بكر.

جمع الأقارب في موضع واحد: ويستحب أن يجمع الأقارب في موضع واحد، لأن النبي على الله من عند رأس عثان بن مظعون صخرة، وقال: نعلم على قبر أخي، لأدفن إليه من مات من أهلي »(١) ، ولأن ذلك أسهل لزيارتهم، وأكثر للترجم عليهم.

سادساً ـ صفة القبور واحترامها:

للقبور صفات مستدة من السنة النبوية ومما تقتضيه الحاجة وهي مايلي (٢):

<sup>(</sup>١) حديث صحيح رواه البخاري وغيره .

 <sup>(</sup>٢) رواه أبو داود والبيهقي عن المطلب بن عبد الله بن حَنْطَب ، وهو من التـابعين ، عمن أخبره عن النبي فهو
 مسند لامرسل ، لأن الصحابة كلهم عدول .

<sup>(</sup>٣) الدر الختار: ١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٩ ، ٢٥٥ ، فتح القدير: ١/ ٤٦٩ ـ ٢٧٤ ، مراقي الفلاح: ص ١٠١ ومابعدها ، الكتاب: ١/ ١٣٤ ومابعدها ، بداية المجتهد: ١/ ٢٥٥ ومابعدها ، القوانين الفقهية: ص ٩٦ ، ٩٧ ، الشرح الكبير: ١/ ١٣٤ ، الشرح الصغير: ١/ ١٥٥ ، ٥٦٠ ، ٧٧٥ ، ٥٧٥ ، مغني المحتاج: ١/ ٢٥١ ، ٣٦٤ ، المهــذب: ١/ ١٣٩ ، المجموع: المغني: ٢ / ٤٩٧ ـ ٤٩٠ ، ٥٠٤ ، كثاف القناع: ٢ / ١٥٤ ـ ١٦٣ ، شرح الرسالة: ١ / ٢٧٧ ـ ٢٨٠ ، المجموع: ٥ / ٢٨٤ .

اً \_ أقل القبر حفرة تمنع الرائحة والسبع عن نبش تلك الحفرة لأكل الميت ؛ لأن الحكة في وجوب الدفن عدم انتهاك حرمته بانتشار رائحته ، واستقذار جيفته وأكل السباع له .

٢ - ويندب عند الجهور غير المالكية أن يوسع طولاً وعرضاً ويعمَّق بأن يزاد في نزوله ، لقوله عَلَيْ في قتلى أحد : « احفروا وأوسعوا وأعقوا » ، ولأن تعميق القبر أنفى لظهور الرائحة التي تستضر بها الأحياء ، وأبعد لقدرة الوحش على نبشه ، وآكد لستر الميت ، وروى البيهقي أن النبي عَلِيْ قال لحفار : « أوسع من قبل الرأس ، ومن قبل الرجلين » .

والتعميق عند الشافعية وأكثر الحنابلة: قدر قامة وبسطة من رجل معتدل ، بأن يقوم باسطاً يديه مرفوعتين ؛ لأن عمر رضي الله عنه وصى بذلك ، ولم ينكر عليه أحد ، وهما أربعة أذرع ونصف . وقال أحمد رحمه الله: يعمق القبر إلى الصدر ، الرجل والمرأة في ذلك سواء .

وعند الحنفية : مقدار نصف قامة ، أو إلى حد الصدر ، وإن زاد إلى مقدار قامة فهو أحسن . فالأدنى نصف القامة ، والأعلى القامة . وطوله : على قدر طول الميت ، وعرضه : على قدر نصف طوله .

وقال المالكية : وندب عدم تعميق القبر جداً ، بل قدر الذراع فقط إذا كان لحداً .

" \_ واللَّحْد باتفاق الفقهاء أفضل من الشَّق: والمراد باللحد: أن يحفر في جانب القبر القبلي مكان يوضع فيه الميت بقدر ما يسعه ويستره. أما الشق: فهو

<sup>(</sup>١) رواه الترمذي ، وقال : حسن صحيح .

أن يحفر قعر القبر كالنهر ، أو يبنى جانباه بلبن أو غيره غير مامسته النار ، ويجعل بينها شق يوضع فيه الميت ، ويسقف عليه ببلاط أو حجارة أو لبن أو خشب ونحوها ، ويرفع السقف قليلاً بحيث لايمس الميت . ويكره الشق عند الحنابلة ، لقوله على اللحد لنا والشق لغيرنا »(١) .

وفصل الحنفية والمالكية والشافعية فقالوا: إن اللحد أفضل إن كانت الأرض صلبة ، لقول سعد بن أبي وقاص في مرض موته: « الحدوا لي لحداً ، وانصبوا عليَّ اللبِن نصباً ، كما فعل برسول الله عليَّ » (١) . فإن كانت الأرض رخوة فالشق أفضل خشية الانهيار .

ويجب عند الشافعية والحنابلة ويندب عند المالكية والحنفية أن يوضع الميت في القبر مستقبل القبلة ، ويسند وجهه إلى جدار القبر ويسند ظهره بلبنة ونحوها لينعه من الاستلقاء على قفاه ، لقوله عليه : « قبلتكم أحياء وأمواتاً » ولأن ذلك طريقة المسلمين ، بنقل الخلف عن السلف ، ولأن النبي عليه هكذا دفن .

ويوضع اللبن ( الطوب النيء ) على اللحد ، بأن يسد من جهة القبر ، ويقام اللبن فيه ، اتقاءً لوجهه ، عن التراب ، لقول سعد : « وانصبوا علي اللبن نصباً » . ويكره الآجُرّ ( الطوب المُحرَق ) والخشب ؛ لأنها لإحكام البناء ، وهو لايليق بالميت ؛ لأن القبر موضع البلى . ولابأس بالقصب مع اللبن .

ثم يهال التراب على القبر ، سَتْراً له وصيانة .

٤ ـ يسن لكل من حضر عند القبر أن يحثو التراب في القبر من قبل رأسه أو غيره ثلاث حَثَيات باليد ، قبل إهالة التراب عليه ، لحديث أبي هريرة : « أن

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود والترمذي وغيرهما ، لكنه ضعيف .

<sup>(</sup>۲) رواه مسلم .

النبي على حلى على جنازة ، ثم أتى قبر الميت ، فحثى عليه من قبل رأسه ثلاثاً »(() ، وعن عامر بن ربيعة أن النبي على الله على عثان بن مظعون ، فكبر عليه أربعاً ، وأتى القبر ، فحثى عليه ثلاث حثيات ، وهو قائم عند رأسه »(١) ، ولأن مواراته فرض كفاية ، وبالحثي يصير ممن شارك فيها ، وفي ذلك أقوى عبرة وتذكار ، فاستحب لذلك .

ه \_ يرفع القبر قدر شبر فقط ، ليعرف أنه قبر ، فيتوقى ، ويترحم على صاحبه ، ولأن قبره على في فو شبر أن النبي وروى الشافعي عن جابر « أن النبي عليه وعن القاسم بن محمد قال : « قلت لعائشة : ياأماه ، اكشفي لي عن قبر النبي عليه وصاحبيه ، فكشفت لي عن ثلاثة قبور ، لامشرفة ولالاطئة ، مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء » أ .

آ ـ تسنيم القبر عند الجمهور أفضل من تسطيحه أي تربيعه ، لقول سفيان التّار : « رأيت قبر النبي عَلِيلةٍ مسماً » ( وكذلك قبور الصحابة من بعده ، ولأن التسطيح أشبه بأبنية أهل الدنيا ، واستثنى الحنابلة دار الحرب إذا تعذر نقل الميت ، فالأولى تسوية القبر بالأرض وإخفاؤه ، خوفاً من أن ينبش ، فيثل به .

وقال الشافعية: الصحيح أن تسطيح القبر أولى من تسنيه ، كما فعل بقبره على الله وقبري صاحبيه رضي الله تعالى عنها (١) .

<sup>(</sup>۱) رواه ابن ماجه .

<sup>(</sup>٢) رواه الدارقطني .

<sup>(</sup>٣) رواه ابن حبان في صحيحه .

<sup>(</sup>٤) رواه أبو داود ( نيل الأوطار : ٤ / ٨٢ ) .

<sup>(</sup>٦) رواه أبو داود بإسناد صحيح .

٧ - يكره تجصيص القبر والبناء ، والكتابة عليه والمبيت عنده ، واتخاذ مسجد عليه ، وتقبيله والطواف به وتبخيره ، والاستشفاء بالتربة من الأسقام .
 وكذا يكره التطيين عند الحنفية والمالكية .

أما التجصيص: أي التبييض أي الطلاء بالجص وهو الجبس، ومثله تزويقه ونقشه، والبناء عليه كقبة أو بيت، فكروه للنهي عنها في صحيح مسلم الآتي. وإن كان البناء على القبر للمباهاة أو في أرض مسبلة (مخصصة للدفن بحسب العادة) أو موقوفة، فيحرم ويهدم، لأنه في حالة المباهاة من الإعجاب والكبر المنهي عنها، وفي الموقوفة والمسبلة، فلما في ذلك من التضييق والتحجير على الناس.

وذكر ابن عبد الحكم تلميذ مالك أنه لاتنفذ وصية من أوص بالبناء على قبره ، أي بناء بيوت ، وعليه يجب هدم مابني على القبور من القباب والسقائف والروضات . لكن لابأس عند اللخمي من المالكية ببناء حاجز بين القبور ليعرف به . وقيل عند الحنفية : لابأس بتطيين القبر ، واليوم اعتاد الناس التسنيم باللبن صيائة للقبر عن النبش ، ورأوا ذلك حسناً ، وفي الأثر : « مارآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن » . ولابأس عند الحنابلة أيضاً من تطيين القبر . وكره أحمد الفسطاط والخيمة على القبر ، عملاً بوصية أبي هريرة كا روى أحمد في مسنده ، وبأمر ابن عمر بنزع فسطاط على قبر عبد الرحن .

وأما الكتابة على القبر فمكروهة عند الجهور ، سواء اسم صاحبه أو غيره ، عند رأسه أم في غيره ، أو كتابة الرقاع إليه ودسها في الأنقاب ، وتحرم عند المالكية كتابة القرآن على القبر ، ودليلهم : ماروى جابر : « نهى رسول الله عليه عن تجصيص القبور ، وأن يكتب عليها ، وأن يبنى عليها (١) » .

<sup>(</sup>۱) رواه مسلم وغیره .

وقال الحنفية: لابأس بالكتابة على القبر إن احتيج إليها حتى لايذهب الأثر ولا يتهن ؛ لأن النهي عنها وإن صح ، فقد وجد الإجماع العملي بها(۱) ، فقد أخرج الحاكم النهي عنها من طرق ، ثم قال : هذه الأسانيد صحيحة ، وليس العمل عليها ، فإن أئمة المسلمين من المشرق إلى المغرب مكتوب على قبورهم ، وهو على أخذ به الخلف عن السلف ، ويتقوى بما أخرجه أبو داود بإسناد جيد أن رسول الله عليه " حمل حجراً ، فوضعها عند رأس عثان بن مظعون ، وقال : أتعلم بها قبر أخي ، وأدفن إليه من مات من أهلي » ، فإن الكتابة طريق إلى تعرف القبر بها . ويباح عندهم أيضاً أن يكتب على الكفن « بسم الله الرحمن الرحم » أو « يرجى أن يغفر الله للهيت » .

والخلاصة : أن النهي عن الكتابة محمول على عدم الحاجة ، وأن الكتابة بغير عذر ، أو كتابة شيء من القرآن أو الشعر أو إطراء مدح له ونحو ذلك فهو مكروه .

وأما اتخاذ المساجد على القبور فهو مكروه ، حرام عند بعض الحدثين والحنابلة لقوله والحنابلة الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد مالك أنه أنهم كانوا يجعلونها مساجد يصلون فيها ، لكن ذكر ابن القاسم تلميذ مالك أنه لابأس بالمسجد على القبور العافية ( المندرسة ) ويكره على غير العافية . وتكره أيضاً الصلاة إلى القبر ، لحديث « لاتجلسوا على القبور ولاتصلوا إليها »(") .

<sup>(</sup>۱) رد الحتار لابن عابدين : ١ / ٨٣٩ .

<sup>(</sup>٢) متفق عليه عن أبي هريرة ، وروى الخسة إلا ابن ماجه عن ابن عباس ، قال : « لعن رسول الله على الله على الأوطار : ٤ / ٩٠ ) وفيه دليل على تحريم زيارة القبور للنساء كا سيأتي .

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم عن أبي مرثد الغنوي .

وأما التقبيل والاستشفاء بالتربة ونحوه فلأن ذلك كله من البدع ، لكن لابأس كما ذكر الشافعية على الصحيح من تطييب القبر .

أ - يوضع على القبر حصى ، وعند رأسه حجر أو خشبة : أما وضع الحصى فلما رواه الشافعي مرسلاً « أنه على الله وضعه على قبر ابنه ابراهيم » وروي أنه رأى على قبره فرجة فأمر بها فسدت ، وقال : إنها لاتضر ولاتنفع ، وإن العبد إذا عمل شيئاً ، أحب الله منه أن يتقنه » . وأما وضع الحجر ونحوه لتعليم القبر ، فللحديث المتقدم : « أنه علي وضع عند رأس عثان بن مظعون صخرة ، وقال : أتعلم بها قبر أخي لأدفن إليه من مات من أهلى » .

أ - لا يجوز اتخاذ السرج على القبور ، لقول النبي عَلِيلًا : « لعن الله زوارات القبور ، والمتخذين عليها السرج »(١) .

احترام القبور: أما احترام القبور فهو أمر مقرر في السنة ولدى جميع الفقهاء (١) ، ومظاهر الاحترام ما يأتي :

الله على القبر ، والمشي عليه ، والنوم وقضاء الحاجة من بول أو غائط ، لقوله على القبر ، لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها »(٢) ، وقوله : « لأن يجلس أحدكم على جمرة ، فتخلص إلى جلده ، خير له من أن يجلس على قبر »(١) ، والكراهة عند الحنفية تحريمية إذا كان الجلوس لقضاء الحاجة ، تنزيهية لغير ذلك ، إلا أنهم قالوا على المختار : لا يكره الجلوس على القبر للقراءة ، لتأدية

<sup>(</sup>١) رواه الخسة إلا ابن ماجه عن ابن عباس ، كما بينا .

<sup>(</sup>٢) مراقي الفلاح: ص ١٠٣ ، رد المحتــار: ١ / ٨٤٦ ، الشرح الصغير: ١ / ٥٥٩ ، ٥٧٣ ، الشرح الكبير: ١ / ٤٢٨ ومــابعـدهــا ، القــوانين الفقهيــة : ص ٧٧ ، المجــوع : ٥ / ٢٦٤ ، مغني المحتــاج : ١ / ٣٥٤ ، المهـذب : ١ / ١٢٩ ، كشاف القناع : ٢ / ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٦٩ ، ١٦٢ ، المغني : ٢ / ٥٠٧ ، ٥٥١ ، ٥٥٥ .

<sup>(</sup>٣) رواه مسلم عن أبي مرثد الغنوي .

<sup>(</sup>٤) رواه الجماعة ، وفسر فيه الجلوس بالحدث ، وهو حرام بَالإجماع .

القراءة بالسكينة والتدبر والاتعاظ ، ولم يجز الشافعية والحنابلة الجلوس إلا لضرورة ، وجعلوا الاتكاء أو الاستناد إلى القبر مكروهاً كالجلوس .

وأما المالكية فقالوا: يكره المشي على القبر بشرطين: إن كان مسنماً أو مسطناً ، والحال أن الطريق بجانبه ، فإن زال تسنيمه أو لم تكن هناك طريق ، جاز المشي عليه . أما الجلوس على القبر لغير بول أو غائط فيجوز ، وحملوا حديث النهي عن الجلوس على المقابر على التخلي (قضاء الحاجة ) . وعن علي كرم الله وجهه أنه كان يجلس على المقابر ويتوسدها .

٧ - يحرم نبش القبر مادام يظن فيه شيء من عظام الميت فيه: فلاتنبش عظام الموتى عند حفر القبور، ولاتزال عن موضعها، ويتقى كسر عظامها، لقبوليه على الميت كسر عظم الحي في الإثم » أو «كسر عظم الميت ككسره حياً »(١) ويستثنى من ذلك حالات تقتضيها الضرورة أو الحاجة والغرض الصحيح وأهمها مايأتي(١):

أ ـ إذا دفن من غير كفن أو غير غسل أو إلى غير القبلة ، ولم يتغير حاله أو لم يخش عليه الفساد في نبش وكفن وغسل ووجه إلى القبلة ؛ لأنه واجب مقدور على فعله ، فوجب فعله ، وروى سعيد في سننه أن رجالاً قبروا صاحباً لهم ، لم يغسلوه ولم يجدوا له كفناً ، ثم لقوا معاذ بن جبل ، فأمرهم أن يخرجوه فأخرجوه من قبره ، ثم غسّل وكفن ، وحُنّط ، ثم صلي عليه (٢) .

<sup>(</sup>١) الأول رواه ابن ماجه عن أم سلمة ، وهو حمديث حسن ، والثناني رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه عن عائشة ، وهو حسن أيضاً .

 <sup>(</sup>۲) الدر المختار: ١/ ٩٣٨، ٩٤٠، مراقي الفلاح: ص ١٠٢، الشرح الصغير: ١/ ٥٧٧، القوانين الفقهية:
 ص ٩٣، ٩٧، المهذب: ١/ ١٢٨، المجموع: ٥/ ٢٦٦ ـ ٢٦٨، المغني: ٢ / ٥١١، ٥٥١ ـ ٥٥٤، كشاف القناع: ٢ / ٩٧، ٩٥.

<sup>(</sup>٣) نيل الأوطار : ٤ / ١١٢ ومابعدها ، وفيه أيضاً أن النبي عَلِيَّةٍ أخرج عبد الله بن أبي من قبره فنفث فيه من ريقه وألبسه قميصه ، رواه البخاري .

ولم يجز الشافعية في الأصح نبش القبر لتكفين الميت ؛ لأن المقصود حصل وهو ستره بالتراب .

فإن خشي عليه الفساد أو التغير ، لم ينبش ؛ لأنه تعذر فعله ، فسقط كا يسقط وضوء الحي واستقبال القبلة في الصلاة إذا تعذر .

أما الصلاة على الميت إذا دفن قبلها ، فتصلى على القبر ؛ لأنها تصل إليه في القبر . وينبش عند المالكية ، وعند الحنابلة ، ويصلى عليه في رواية عن أحمد ، ولاينبش عند الحنفية لوضعه لغير القبلة أو على يساره ، وينبش لغير ذلك ما سيأتي .

ب ـ إذا كان الكفن مغصوباً وأبى صاحبه أن يأخذ القيمة ، أو كانت الأرض مغصوبة ، ولم يرض مالكها ببقائه .

ج ـ لضيق المسجد الجامع ، أو دفن معه آخر عند الضيق . وإذا نبش للدفن أو اتخاذ مسجد محل القبر جاز ، ولا يجوز عند المالكية للزرع والبناء في محل قبر إذا بلي وصارتراباً .

د ـ إذا دفن معه مال من حلي أو غيره ، أو وقع في القبر مـال لآدمي قليل أو كثير ، وطالب به صاحبه ، لما روي أن المغيرة بن شعبة طرح خاتمـه في قبر رسول الله عليه ، فقال : خاتمي ، ففتح موضعاً فيه ، فأخذه (١) .

ولم يجز المالكية نبش القبر لمال قليل للميت ، أو إذا تغير الميت ، ويعطى صاحبه مثله أو قيمته من التركة ( المثل في المثلي ، والقيمة في القيمي ) .

هـ ـ إذا بلع الشخص جوهرة لغيره ، ومات وطالب صاحبها ، شق جوفه ،

<sup>(</sup>١) حديث المغيرة ضعيف غريب ، قال الحاكم أبو أحمد شيخ الحاكم أبي عبد الله : لايصح هذا الحديث ( المجموع : ٥ / ٢٦٦ ) .

وردت الجوهرة . فإن كانت الجوهرة للميت شق أيضاً عند الحنفية وسحنون المالكي وفي الأصح عند الشافعية ، ولم يشق عند أحمد وابن حبيب المالكي وفي وجه آخر عند الشافعية .

#### شق بطن الحامل:

و \_ إذا ماتت الحبلى ، وفي بطنها جنين حي يضطرب ، شق جوفها عند أكثر الفقهاء ؛ لأنه استبقاء حي ، بإتلاف جزء من الميت ، فأشبه إذا اضطر إلى أكل الميت .

والمذهب عند الحنابلة : أنه لايشق بطن الميتة لإخراج ولدها ، مسلمة كانت أو ذمية ، وتخرجه القوابل إن علمت حياته بحركة .

٣ ـ نقل الميت بعد الدفن : للفقهاء رأيان : رأي المالكية والحنابلة بالجواز لمصلحة ، ورأي الشافعية والحنفية بعدم الجواز إلا لضرورة ، على التفصيل الآتى (١) :

قال المالكية: يجوز نقل الميت من مكان إلى آخر، أو من بلد إلى آخر، أو من بلد إلى آخر، أو من حضر لبدو، بشرط ألا ينفجر حال نقله، وألا تنتهك حرمته، وأن يكون لمصلحة كأن يخاف عليه أن يأكله البحر أو السبع، أو ترجى بركة الموضع المنقول إليه، أو ليدفن بين أهله، أو لأجل قرب زيارة أهله.

وقال الحنابلة: يجوز نقل الميت لغرض صحيح كدفنه في بقعة خير من بقعته التي دفن فيها ، ولمجاورة صالح لتعود عليه بركته ، إلا الشهيد إذا دفن عصرعه ، فلاينقل عنه لغيره ، حتى لو نقل منه رد إليه ندباً ؛ لأن دفنه في

 <sup>(</sup>١) الدر المختار ورد المحتار : ١ / ٨٤٠ ، الشرح الصغير : ١ / ٢٦٥ ، الشرح الكبير : ١ / ٤٢١ ، المجموع : ٥ /
 ٢٧٠ ، مغني المحتاج : ١ / ٣٦٦ ، كشاف القناع : ٢ / ٩٧ .

مصرعه (مكان قتله) سنة ، فقد أمر النبي عَلَيْتُهُ بقتلى أحد أن يردوا إلى مصارعهم ، وكانوا نقلوا إلى المدينة (١) .

وقال الشافعية: نبش الميت بعد دفنه للنقل وغيره حرام إلا لضرورة بأن دفن بلاغسل ولاتيم، أو في أرض أو ثوب مغصوبين، أو وقع فيه مال، أو دفن لغير القبلة، لاللتكفين في الأصح؛ لأن غرض التكفين الستر، وقد حصل بالتراب، مع مافي النبش من هتك حرمته، كا بينا.

وقال الحنفية: لا يجوز النقل بعد الدفن مطلقاً ، وأما نقل يعقوب ويوسف عليها السلام من مصر إلى الشام ليكونا مع آبائها الكرام ، فهو شرع من قبلنا ، ولم يتوافر فيه شروط كونه شرعاً لنا ، وعليه : لا يجوز كسر عظامه ولا تحويلها ولو كان الميت ذمياً ، ولا يُنْبشُ وإن طال الزمان .

وفي الجملة: تلتقي هذه الأقوال في ضرورة احترام الميت ، وتحرص على إبقائه في مكانه ، فهو الأصل ، ويجوز النقل عند الجمهور لضرورة أو مصلحة أو غرض صحيح ، ولا يجوز عند الحنفية مطلقاً .

3 ـ قال الشافعية (۱) : لا بأس بتطييب القبر ، وقالوا أيضاً مع الحنابلة والحنفية : ويندب أن يرش القبر بماء ، ويسن وضع الجريد الأخضر والريحان ونحوه من الشيء الرطب على القبر حفظاً لترابه من الاندراس ، ولا يجوز للغير أخذه من على القبر قبل يبسه ؛ لأن صاحبه لم يعرض عنه إلا عند يبسه ، لزوال نفعه الذي كان فيه وقت رطوبته ، وهو الاستغفار .

<sup>(</sup>١) رواه الخسة وصححه الترمذي عن جابر ( نيل الأوطار : ٤ / ١١٢ ) .

<sup>(</sup>٢) مغني المحتاج : ١ / ٣٦٤ ، المغني : ٢ / ٥٠٤ ، الدر المحتار : ١ / ٨٣٨ ، كشاف القناع : ٢ / ١٩١ .

ودليلهم على رش الماء : « أن رسول الله على قبر ابنه ابراهيم ووضع عليه حصباء (١) » .

وكذلك قال الحنفية (٢): يكره قطع النبات الرطب والحشيش من المقبرة ، دون اليابس ؛ لأنه مادام رطباً يسبح الله تعالى ، فيؤنس الميت ، وتنزل بذكره الرحمة . ويندب وضع الجريد والآس ونحوهما على القبور . والدليل : ماورد في الحديث الصحيح من وضعه عليه الصلاة والسلام الجريدة الخضراء ، بعد شقها نصفين على القبرين اللذين يعذبان ، وتعليله بالتخفيف عنها مالم ييبسا أي يخفف عنها ببركة تسبيحها ؛ إذ هو أكمل من تسبيح اليابس ، لما في الأخضر من نوع حياة .

فكراهة قطع ذلك وإن نبت بنفسه ، لما فيه من تفويت حق الميت .

ه ـ جمع أكثر من ميت في قبر واحد: اتفقت كلمة الفقهاء على أنه الايجوز أن يدفن اثنان في قبر واحد إلا لضرورة (١) قال جابر: دفن مع أبي رجل، فلم تطب نفسي حتى أخرجتُه، فجعلته في قبر على حدة (١) ولأن النبي عليه لله لله في كل قبر إلا واحداً.

والضرورة : كأن كثر الأموات وعسر إفراد كل ميت بقبر ، أو لضيق المكان أو تعذر الحافر ، ولو كانوا ذكوراً وإناثاً أجانب .

ويقدم حينئذ الأفضل كترتيبهم في الإمامة ، فيقدم الأحق بالإمامة إلى

<sup>(</sup>١) رواه الشافعي ( نيلِ الأوطار : ٤ / ٨٤ ) .

<sup>(</sup>٢) رد المحتار : ١ / ٨٤٦ ، مراقي الفلاح : ص ١٠٣ .

 <sup>(</sup>٣) مراقي الفلاح: ص ١٠٢ ، الشرح الصغير: ١ / ٥٦٧ ، الشرح الكبير: ١ / ٤١٩ ، ٢٢٢ ، القوانين الفقهية:
 ص ٩٧ ، مغني المحتاج: ١ / ٣٥٤ ، المغني: ٢ / ٥٦٢ ـ ٥٦٣ ، المجموع: ٥ / ٢٤٤ ومابعدها.

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري والنسائي ( نيل الأوطار : ٤ / ١١٢ ) .

جدار القبر القبلي ، فيكون الرجل ممايلي القبلة ، والمرأة خلفه ، والصبي خلفها ؛ لأنه عَلَيْهُ كان يسأل في قتلى أحد عن أكثرهم قرآناً ، فيقدمه إلى اللحد ، لكن لا يقدم فرع على أصله من جنسه ، وإن علا ، حتى يقدم الجد ولو من قبل الأم ، وكذا الجد ، فيقدم الأب على الابن وإن كان أفضل منه لحرمة الأبوة ، وتقدم الأم على البنت وإن كانت أفضل .

ويجعل بين كل اثنين حاجز من التراب ، كما أمر النبي ﷺ في بعض الغزوات .

ولو بلي الميت وصار تراباً ، جاز دفن غيره في قبره ، ويرجع فيـه إلى أهل الخبرة بتلك الأرض . ولاينبش قبر ميت باق .

## سابعاً - أحكام الدفن:

#### ۱ ـ کیفیته :

للفقهاء آراء ثلاثة في كيفية إنزال الميت القبر(١).

فقال الحنفية: يُدخل الميت ممايلي القبلة إن أمكن كما أدخل النبي عَلَيْكُم ، وهو أن توضع الجنازة في جانب القبلة من القبر، ويحمل الميت، فيوضع في اللحد، فيكون الآخذ له مستقبل القبلة لشرف القبلة، وهذا إذا لم يُخْشَ على القبر أن ينهار، وإلا فيسل من قبل رأسه أو رجليه.

وقال المالكية : لابأس أن يدخل الميت في قبره من أي ناحية كان ، والقبلة أولى .

<sup>(</sup>١) اللباب: ١ / ١٣٤ ، مراقي الفلاح: ص ١٠١ ، الدر المختـار: ١ / ٨٣٨ ، ١شرح الكبير: ١ / ٤٢٢ ، ٤٢٢ ، الشرح الكبير: ١ / ٤٢٢ ، ١٣٧ ، المقهيـة: ص ٩٦ ، الشرح الصغير: ١ / ٥٠٠ ، المهــذب: ١ / ١٣٧ ، المغني: ٢ / ٤٩٦ ، ٤٩١ ، ٥٠٠ ـ ٥٠٠ ، المهــوع: ٥ / ٢٥٢ ـ ٢٦٠ ، مغنى المحتاج: ١ / ٣٦٣ .

وقال الشافعية والحنابلة: يستحب أن يدخل القبر من عند رجليه ، إن كان أسهل عليهم ، ثم يسل سلاً إلى القبر ، لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ألله سلاً من قبل رأسه سلاً ، ولأن ذلك أسهل .

وتحل عُقَد الأكفان من عند رأسه ورجليه ؛ لأن عقدها كان لخوف الانتشار ، وقد أمن من ذلك بدفنه ، وقد روي أن النبي على الدخل نعيم بن مسعود الأشجعي القبر ، نزع الأخلة (٢) بفيه ، وعن ابن مسعود وسمرة بن جندب نحو ذلك .

ويوجه الميت إلى القبلة على جنبه الأين .

ويضع الرجل في قبره الرجال ، بدون تقدير عدد معين ، وأولى الناس بدفنه أولاهم بالصلاة عليه من أقاربه ، والمرأة يُدخلها زوجها أو محرمها : وهو من كان يحل له النظر إليها في حياتها ، ولها السفر معه ، فإن لم يكن فالنساء فإن لم يكن فصالحو المؤمنين من الشيوخ القادرين على الدفن .

وتمد يده اليني مع جسده ، قال المالكية : ويعدل رأسه ورجلاه بالتراب حتى يستوي ، وقال الشافعية : يستحب أن يوسد رأسه لبنة أو حجر أو نحوها ، واتفقوا على أنه لايفرش تحته شيء ، ويكره أن يجعل تحته فرش أو مضربة أو مخدة ، أو ثوب ، أو حصير ، لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال : « إذا أنزلتموني في اللحد ، فأفضوا بخدي إلى الأرض » وعن أبي موسى : « لا تجعلوا بيني وبين الأرض شيئاً » وينصب اللبن على اللحد نصباً ، لما روي عن سعد بن أبي وقاص قال : « اصنعوا بي كا صنعتم برسول الله عليه انصبوا علي اللبن ، وأهيلوا

<sup>(</sup>١) رواه الشافعي في الأم والبيهقي بإسناد صحيح .

<sup>(</sup>٢) الأُخْلَة جمع خلال : وهو ما يخل أو يشبك به الثوب .

على التراب »(١) ، ويكره الآجر ( الطوب الحرق ) والخشب ، فلايدخل القبر آجراً ولاخشباً ولاشيئاً مسته النار(٢) ، ولابأس عند الحنفية والحنابلة بالقصب ثم يهال التراب عليه .

ويستحب لكل من دنا على شفير القبر \_ كما بينا \_ أن يحثو ثلاث حثيات من التراب ؛ لأن النبي ﷺ حثى في قبر ثلاث حثيات من التراب "

ويستحب كا بينا أن يقف جماعة على القبر بعد الدفن بساعة يدعون للميت بعد دفنه ، ويقرؤون بقدر ماينحر الجزور ويفرق لحمه ، لما روى عثمان رضي الله عنه قال : « كان النبي عَلَيْتُهُ إذا فرغ من دفن الميت ، يقف عليه ، وقال : « استغفروا لأخيكم ، واسألوا الله له التثبيت ، فإنه الآن يسأل »(أ) .

## ٢ ـ مكان الدفن والدفن في البحر:

السدفن في المقبرة أفضل منه في غيرها ، لما يلحقه من دعاء الروار والمارين (٥) ، ولأنه والمارين كان يدفن أهله وأصحابه بالبقيع ، ولابأس بشرائه موضع قبره ، ويوصى بدفنه فيه ، كا فعل عثان وعائشة .

ولايدفن كافر في مقبرة المسلمين ، ولامسلم في مقبرة الكفار(٦) .

ولو ماتت ذمية ( بهودية أو نصرانية ) وهي حامل من مسلم ، ومات

<sup>(</sup>١) رواه مسلم بلفظه إلا قوله : « وأهيلوا على التراب » .

<sup>(</sup>٢) عللوا ذلك بأنه من بناء المترفين ، وأما مامسته النار فللتشاؤم بأنه من أهل النار .

<sup>(</sup>٣) رواه البيهقي من حديث عامر بن ربيعة ، وإسناده ضعيف ، إلا أن لـه شاهداً رواه ابن ماجـه عن أبي هريرة .

<sup>(</sup>٤) رواه أبو داود والبيهقي بإسناد جيد ( نيل الأوطار : ٤ / ٨٩ ) .

<sup>(</sup>٥) مغنى الحتاج: ١ / ٣٦٢ ، كشاف القناع: ٢ / ١٦٧ ، المغنى: ٢ / ٥٠٨ .

<sup>(</sup>٦) المجموع : ٥ / ٢٤٦ .

جنينها في جوفها ، فالصحيح عند الشافعية ، والحنابلة (۱) : أنها تدفن بين مقابر المسلمين والكفار ، ويكون ظهرها إلى القبلة ؛ لأن وجه الجنين إلى ظهر أمه ، فتدفن منفردة ، لأن ولدها مسلم ، فيتأذى بعذابهم ، ولاتدفن في مقابر المسلمين ؛ لأنها كافرة .

أما لو مات إنسان في سفينة في البحر: فاتفق الفقهاء (٢) على أنه يغسل ويكفن ويصلى عليه ، وينتظر به الوصول إلى البر إن رجوا الوصول في يوم أو يومين ليدفنوه فيه ، مالم يخافوا عليه الفساد .

فإن كان البر بعيداً أو خيف عليه التغير ، شدت عليه أكفانه ، ويوضع بتابوت عند الحنفية ، ويثقل بشيء كحجر ليرسب عند الحنابلة ، ولايثقل عند المالكية ، ويلقى في الماء مستقبل القبلة على الشق الأين . وقال الشافعية : يجعل بين لوحين ويلقى في البحر ، لأنه ربما وقع في ساحل فيدفن ، فإن كان أهل الساحل كفاراً ، ألقى في البحر .

ورأي الجمهور أولى ؛ لأنه يحصل به الستر المقصود من دفنه ، والقاؤه بين لوحين تعريض له للتغير والهتك ، وربما بقي على الساحل مهتوكاً عرياناً .

#### ٣ ـ زمان الدفن:

الأفضل الدفن نهاراً ، وفي غير الأوقات التي تكره صلاة النوافل فيها ، ويجوز ولا يكره الدفن ليلاً ، وهو الختار عند الحنفية ، والشافعية والحنابلة ، وأجاز الشافعية الدفن في وقت كراهة الصلاة مالم يتحرَّه ، فإن تحراه وتعمده كره (٢) .

<sup>(</sup>١) المجموع : ٥ / ٢٤٦ ، المغني : ٢ / ٥٦٣ .

 <sup>(</sup>٢) الدر الختار ورد الحتار: ١ / ٨٣٦ ، الشرح الكبير: ١ / ٤٢٩ ، الشرح الصغير: ١ / ٧٩٥ ، القوانين
 الفقهية: ص ٩٦ ، المجموع: ٥ / ٢٤٧ ، المغنى ٢ / ٥٠٠ .

<sup>(</sup>٢) الدرِّ الختار : ١ / ٨٤٧ ، المجموع : ٥ / ٢٦٩ ، مغني الحتاج : ١ / ٣٦٣ ، المغني : ٢ / ٥٥٥ ومابعدها .

ودليل جواز الدفن ليلاً: أن رسول الله عَلَيْنَةُ دفن ليلاً ، كَا ذكر أحمد عن عائشة ، ودفن أبو بكر بالليل ، كا ذكر البخاري تعليقاً في باب الدفن بالليل (١) ، ودفن الصحابة إنساناً بالليل في حال حياة الرسول عليه السلام (٢) .

#### ٤ ـ مايقال عند الدفن:

يندب لواضع الميت في القبر أن يقول حين يضعه في قبره (١): « بسم الله ، وعلى ملة رسول الله عليه » ، اتباعاً للسنة (٤) ، وفي رواية « سنة » بدل « ملة » .

ويسن أن يزيد في الدعاء مايناسب الحال . روى ابن ماجه عن ابن عمر أنه كان يقول أثناء تسوية اللبن على اللحد : « اللهم أجرها ـ أي الجنازة ـ من الشيطان ، ومن عذاب القبر ، اللهم جاف الأرض عن جنبيها ، وصعد روحها ، ولقها منك رضواناً » وروى ابن المنذر أن عمر كان إذا سوى على الميت قال : « اللهم ، أسلمه إليك الأهل والمال والعشيرة ، وذنبه عظيم فاغفر له » .

#### ه ـ التلقين بعد الدفن:

يستحب عند الشافعية والحنابلة (٥) تلقين الميت المكلف بعد الدفن ، ويقعد الملقن عند رأس القبر ، فيقال له : « ياعبد الله ابن أمة الله ، اذكر ماخرجت عليه من دار الدنيا : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وأن الجنة

<sup>(</sup>١) راجع نيل الأوطار : ٤ / ٨٨ ، وقد وصل البخـاري حـديث دفن أبي بكر في آخر كتــاب الجنــائز في بــاب موت يوم الاثنين من حديث عائشة .

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري وابن ماجه عن ابن عباس ، قال البخاري : ودفن أبو بكر ليلاً وروى أبو داود عن جابر أن النبي دفن رجلاً ليلاً ( نيل الأوطار : ٤ / ٨٨ ) .

<sup>(</sup>٣) مراقي الفلاح : ص ١٠١ ، مغنى المحتاج : ١ / ٣٦٢ ، المغنى : ٢ / ٥٠٠ ، الدر المختار : ١ / ٨٣٧ .

<sup>(</sup>٤) رواه الترمذي ، وقال : هذا حديث حسن غريب ، وصححه ابن حبان والحاكم .

<sup>(</sup>٥) مغني المحتَّاج : ١ / ٣٦٧ ، كشاف القناع : ٢ / ١٥٧ ، المغني : ٢ / ٥٠٦ .

حق ، وأن النارحق ، وأن البعث حق ، وأن الساعة آتية لاريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور ، وأنك رضيت بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد ميلية نبياً ، وبالقرآن إماماً ، وبالكعبة قبلة ، وبالمؤمنين إخواناً » لحديث ورد فيه (۱) قال النووي في الروضة : والحديث وإن كان ضعيفاً ، لكنه اعتضد بشواهد من الأحاديث الصحيحة ، ولم تزل الناس على العمل به من العصر الأول في زمن من يقتدى به ، وقد قال تعالى : ﴿ وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين ﴾ وأحوج ما يكون العبد إلى التذكير في هذه الحالة .

والحق - في تقديري - مع القائلين بعدم سنية التلقين ، والظاهر أن المستحب لذلك هم الصحابة ، بدليل ماروي عن راشد بن سعد ، وضَمْرة بن حبيب ، وحكيم ابن عمير قالوا: « إذا سوِّي على الميت قبره ، وانصرف الناس عنه ، كانوا يستحبون أن يقال للميت عند قبره : يافلان ، قل : لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، ثلاث مرات ، يافلان قل : ربي الله ، وديني الإسلام ، ونبيّي محمد المناس عنه ، عمد عالية ، ثم ينصرف ".

وقد عرفنا أنه يندب عند الحنفية والمالكية تلقين المحتضر الشهادتين ولايلقن بعد الدفن .

#### ٦ ـ ستر القبر:

لاخلاف بين أهل العلم في استحباب ستر قبر المرأة بغطاء ؛ لأن المرأة عورة ، ولا يؤمن أن يبدو منها شيء ، فيراه الحاضرون ، فإن كان الميت رجلاً كره ستره

<sup>(</sup>١) رواه الطبراني في الكبير، قال الهيتمي في ( مجمع الزوائد: ٣ / ٤٣) وفي إسناده جماعة لم أعرفهم . وقال عنه الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير: وإسناده صالح ، وقد قواه الضياء في أحكامه ( نيل الأوطار: ٤ / ٨٩ وماعدها ) .

<sup>(</sup>٢) رواه سعيد بن منصور في سننه ( نيل الأوطار : ٤ / ٨٩ ) .

عند الحنابلة ، ولايستر عند المالكية والحنفية إلا لعذر ، ودليل الستر للمرأة فعل عمر وعلى وغيرهما(١) .

واستحب الشافعية ستر القبر مطلقاً عند إدخال الميت فيه ، وإن كان الميت رجلاً ؛ لأنه عَلَيْهُ ستر قبر سعد بن معاذ ، ولأنه أستر لما عساه أن ينكشف مما كان يجب ستره ، وهو للأنثى آكد منه لغيرها(١) .

# ٧ - الدفن في تابوت أو صندوق:

الدفن في التابوت (أي السِحُلية: وهو أن يجعل في وعاء كالصندوق) هو من سنة النصارى لدفن أمواتهم، ويستعمل عندنا لحالة العذر فقط، كا يبين من كلام فقهائنا(٢).

قال الحنفية : لابأس باتخاذ التابوت ولو من حجر أو حديد للميت عند الحاجة كرخاوة الأرض ، وكونها ندية ، أو لميت البحر ، أو للمرأة مطلقاً ، ويسن أن يفرش فيه التراب .

وقال المالكية : الأولى عدم الدفن في التابوت ، وإنما يندب سـد اللحـد بلبن (طوب نيء ) ، فلوح خشب ، فقرُمود (طوب على صورة وجوه الخيل ) ، فآجر (طوب محروق ) ، فتراب يلت بالماء ليتماسك .

وقال الشافعية : يكره دفن الميت في تابوت إلا في أرض ندية أو رخوة ، أو كانت في الميت تهرية بحريق ، أو لذع ، بحيث لايضبطه إلا التابوت ، أو كانت امرأة لامحرم لها ، لئلا يمسها الأجانب عند الدفن أو غيره .

<sup>(</sup>١) المغني : ٢ / ٥٠٠ ، الشرح الصغير : ١ / ٥٥٣ ، الدر المختار : ١ / ٨٣٨ .

<sup>(</sup>۲) مغني المحتاج : ۱ / ۳٦٢ .

 <sup>(</sup>٦) السدر المختسار: ١ / ٨٣٦ ، الشرح الصغير: ١ / ٥٦٠ ، مغني المحتساج: ١ / ٣٦٣ ، المهسنب: ١ / ١٣٧ ،
 المغني: ٢ / ٥٠٣ .

وقال الحنابلة: لايستحب الدفن في تابوت ؛ لأنه لم ينقل عن النبي عَلَيْكُ ولا أصحابه ، وفيه تشبه بأهل الدنيا ، والأرض أنشف لفضلاته .

## ثامناً ـ زيارة القبور:

مذهب أهل السنة: أن الروح: هي النفس الناطقة المستعدة للبيان ، وفهم الخطاب ، ولاتفنى بفناء الجسد ، وأنه جوهر لاعَرَض . وتجتمع أرواح الموتى ، فينزل الأعلى إلى الأدنى ، لاالعكس . ومذهب سلف الأمة وأممتها : أن العذاب أو النعيم يحصل لروح الميت وبدنه ، وأن الروح تبقى بعد مفارقة البدن منعمة أو معذبة ، وتتصل أيضاً بالبدن أحياناً ، فيحصل له معها النعيم أو العذاب .

وهناك لأهل السنة قول آخر: أن النعم والعذاب يكون للبدن دون الروح .

واستفاضت الآثار بمعرفة الميت بأحوال أهله وأصحابه في الدنيا ، وأن ذلك يعرض عليه ، وجاءت الآثار بأنه يرى أيضاً ، وبأنه يدري بما فعل عنده ، ويسر بما كان حسناً ، ويتألم بما كان قبيحاً .

ويعرف الميت زائره يوم الجمعة قبل طلوع الشمس . وهذا الوقت آكد ، وينتفع بالخير ، ويتأذى بالمنكر عنده (١) .

أما حكم زيارة القبور فللفقهاء فيه رأيان (٢) بالنسبة للنساء . أما الرجال فلاخلاف بين أهل العلم في إباحة زيارتهم القبور :

<sup>(</sup>١)كشاف القناع: ٢ / ١٩٠ ومابعدها .

 <sup>(</sup>۲) الدر الختار ورد الحتار : أ / ٨٤٣ ومابعدها ، مراقي الفلاح : ص ١٠٣ ، الشرح الكبير : ١ / ٤٢٢ ، الشرح الصغير : ١ / ٥٦٥ ، ٥٦٥ ، ٥٦٠ ، المغني : ٢ / ٥٦٥ ، ٥٦٥ ، ٥٠٠ ، الصغير : ١ / ٥٦٠ ، شرح الرسالة : ١ / ٢٨٨ ، مغني المحتساج : ١ / ٣٦٤ ـ ٣٦٥ ، ١٦٤ ، ١٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٠٠ ، ٥٠٠ كشاف القناع : ٢ / ١٦٤ ، ١٨٣ ومابعدها .

أ ـ رأي الحنفية: تندب زيارة القبور، للرجال والنساء على الأصح، لما روى ابن أبي شيبة أن رسول الله عليه « كان يأتي قبور الشهداء بأحد، على رأس كل حول، فيقول: السلام عليكم بما صبرتم، فنعم عقبى الدار» وقد كان رسول الله عليه يخرج إلى البقيع لزيارة الموتى، ويقول: « السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، أسأل الله لي ولكم العافية » وقال عليه الصلاة والسلام: « كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها، فإنها تذكركم الموت » (أ) وفي لفظ « فإنها تذكر الآخرة».

والأفضل أن تكون الزيارة يوم الجمعة والسبت والاثنين والخيس . والسنة زيارتها قامًا ، والدعاء عندها قامًا ، كا كان يفعل رسول الله عَلَيْكُمْ في الخروج إلى البقيع .

ويستحب للزائر أن يقرأ سورة « يس » لما ورد عن أنس أنه قال : قال رسول الله عَلَيْ : « من دخل المقابر فقرأ يس - أي وأهدى ثوابها للأموات - خفف الله عنهم يومئذ ، وكان له بعدد مافيها حسنات »(٢) وقال عليه السلام : « اقرؤوا على موتاكم يس آ »(٢) .

ويقرأ أيضاً من القرآن ماتيسر له من الفاتحة ، وأول البقرة إلى « المفلحون » وآية الكرسي ، وآمن الرسول ، وتبارك الملك ، وسورة التكاثر ، والإخلاص اثنتي عشرة مرة أو إحدى عشرة مرة ، أو سبعاً أو ثلاثاً ، ثم يقول : « اللهم أوصل

<sup>(</sup>١) رواه مسلم عن أبي بريدة ، ورواه أيضاً أصحاب السنن إلا الترمذي بـأسـانيـد صحيحـة ، وروى مسلم في صخيحـه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « زار رسـول الله ﷺ قبر أمـه ، فبكى وأبكى من حـولـه ، ثم قـال : إني استأذنت ربي عز وجل أن أستغفر لها ، فلم يأذن لي ، واستأذنته في أن أزور قبرها ، فأذن لي ، فزوروا القبور ، فإنها تذكركم الموت » .

 <sup>(</sup>۲) ذكره في البحر الرائق ، ورواية الزيلعي : « وكان له \_ أي للقارئ \_ بعدد من فيها من الأموات » والظاهر
 أنه ضعيف .

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد وأبو داود وابن حبان والحاكم عن معقل بن يسار ، وهو حديث حسن .

ثواب ماقرأناه إلى فلان أو إليهم » . روى الدارقطني : « من مر على المقابر ، فقرأ : قل هو الله إحدى عشرة مرة ، ثم وهب أجرها للأموات ، أعطي من الأجر بعدد الأموات » .

وزيارة النساء إن كانت لتجديد الحزن والبكاء والندب على ماجرت به عادتهن لا تجوز ، وعليه حمل حديث « لعن الله زائرات القبور » فإن كانت للاعتبار والترحم من غير بكاء ، فلابأس .

والأفضل لمن يتصدق نفلاً أن ينوي لجميع المؤمنين والمؤمنات ؛ لأنها تصل اليهم ، ولا ينقص من أجره شيء . ويستحب إهداء ثواب القراءة للنبي عَلَيْكُ ، لأنه أنقذنا من الضلالة ، ففي ذلك نوع شكر ، وإسداء جميل له .

ب - رأي الجمهور: تندب زيارة القبور للرجال للاعتبار والتذكر وتكره للنساء ، وكانت زيارة ا منهياً عنها ، ثم نسخت ، لقوله على الله وكنت نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها » وفي رواية : « ولاتقولوا هُجُراً » أي كلاماً قبيحاً ، ولاتدخل النساء في ضير الرجال على الختار . وزيارة قبور الكفار مباحة . وأما وقت الزيارة فقال مالك : بلغني أن الأرواح بفناء المقابر ، فلاتختص زيارة ابيوم بعينه ، وإنما يختص يوم الجمعة لفضله والفراغ فيه .

وسبب كراهتها للنساء لأنها مظنة لطلب بكائهن ورفع أصواتهن ، لما فيهن من رقة القلب ، وكثرة الجزع ، وقلة احتمال المصائب ، وإنما لم تحرم لما روى مسلم عن أم عطية : « نهينا عن زيارة القبور ، ولم يعزم علينا » وكراهة زيارتهن لحديث : « لعن الله زوارات القبور »(۱) .

<sup>(</sup>١) قال الترمذي : هذا حديث صحيح ، رواه الحمسة إلا النسائي .

لكن قال المالكية : هذا في حق الشابة ، أما المتجالة التي لاأرب للرجال بها فكالرجال . ويكره الأكل والشرب والضحك وكثرة الكلام ، وكذا قراءة القرآن بالأصوات المرتفعة ، واتخاذ ذلك عادة لهم .

ويندب أن يسلِّم الزائر على قبور المسلمين ، ويقرأ ، ويدعو .

أما السلام فيكون مستقبلاً وجه الميت ، قائلاً ماعلمه النبي عَلِيليًّةٍ لأصحابه إذا خرجوا للمقابر: « السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وإنا إن شاء الله (۱) بكم لاحقون » . أو « السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ، وإنا إن شاء الله تعالى بكم لاحقون ، أسأل الله لنا ولكم العافية » رواهما مسلم ، زاد أبو داود : « اللهم لاتحرمنا أجرهم ولاتفتنا بعدهم » لكن بسند ضعيف .

ويقرأ عنده ماتيسر من القرآن ، وهو سنة في المقابر ، فإن الثواب للحاضرين ، والميت كحاضر يرجى له الرحمة .

ويدعو للميت عقب القراءة ، رجاء الإجابة ؛ لأن الدعاء ينفع الميت ، وهو عقب القراءة أقرب إلى الإجابة . وعند الدعاء يستقبل القبلة .

وكان النبي عَلِيلَةً يقول: « اللهم اغفر لأهل بقيع الغرقد » والغرقد: شجر له شوك ، والبقيع: مدفن أهل المدينة.

ويستحب ـ كما ذكر الشافعية ـ الإكثار من الزيارة ، وأن يكثر الوقوف عند قبور أهل الخير والفضل ، ويقف الزائر أمام القبر كما يقف أمام الحي .

ويكره تقبيل التابوت الذي يجعل على القبر ، وتقبيل القبر واستلامه ،

<sup>(</sup>١) قوله : « إن شاء الله » : الصحيح أنه للتبرك وامتثال قوله تعالى : ﴿ ولاتقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله ﴾ ( المجموع : ٥ / ٢٨٠ ) .

وتقبيل الأعتاب عند الدخول لزيارة الأولياء ، فإن هذا كله من البدع التي ارتكبها الناس : ﴿ أَفِن زِين له سوء عمله ، فرآه حسناً ﴾ .

ويستحب عند الحنابلة خلع النعال إذا دخل المقابر ، للأمر به في حديث بُشَير بن الخَصَّاصية (١) ، ولم ير أكثر العلماء بذلك بأساً لإقرار النبي عَيِّلِهُ ذلك ، في حديث رواه البخاري .

#### المطلب الثالث - التعزية وتوابعها:

# أولاً \_ تعريفها وحكمها(٢):

هي أن يسلي أهل الميت ويحملهم على الصبر بوعد الأجر، ويرغبهم في الرضا بالقضاء والقدر، ويدعو للهيت المسلم وتكون إلى ثلاث ليال بأيامها، وتكره بعدها إلا لغائب، حتى لا يجدد له الحزن، ولإذن الشارع في الإحداد في الثلاث، بقوله على " لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تُحدَّ على ميت فوق ثلاثة أيام، إلا على زوجها أربعة أشهر وعشراً " ويكره عند غير المالكية تكرار التعزية، فلا يعزي عند القبر من عزى قبل ذلك، وهي بعد الدفن أفضل منها قبله ؛ لأن أهل الميت مشغولون بتجهيزه، ووحشتهم بعد الدفن لفراقه أكثر.

ويكره عند الشافعية والحنابلة الجلوس للتعزية بأن يجلس المصاب في مكان أو في السرادقات على الطريق ليعزوه ، أو يجلس المعزي عند المصاب للتعزية ، لما في ذلك من استدامة الحزن وقال الحنفية : لابأس بالجلوس للتعزية في غير

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود ، وإسناده جيد .

 <sup>(</sup>۲) الدر الختار ورد الحتار: ١/ ٨٤١ ومابعدها ، تبيين الحقائق: ١/ ٢٤٦ ، شرح الرسالة: ١/ ٢٨٢ ،
 الشرح الكبير: ١/ ٤١٩ ، الشرح الصغير: ١/ ٥٦٠ ، المهذب: ١/ ١٣٨ ومابعدها ، كشاف القناع: ٢/ ١٨٥ ومابعدها ، للغنى: ٢ / ٥٩٢ ومابعدها ، المجموع: ٥ / ٢٧٣ ـ ٢٧٣ .

 <sup>(</sup>٢) رواه البخاري ومسلم عن أم سلمة ، وعن أم حبيبة بنت أبي سفيان ( نيل الأوطار : ٦ / ٢٩٢ ) .

المسجد ثلاثة أيام ، وأولها أفضلها ، وقال في الفتاوى الظهيرية : لابأس بها لأهل الميت في البيت أو المسجد ، والناس يأتونهم ويعزونهم . ويكره المبيت عند أهل الميت وتكون التعزية في بيت المصاب ، وليس في ألفاظ التعزية شيء محدد ، فيقول المعزي للمسلم : « أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك ، وغفر لميتك » وإن عزى مسلماً بكافر يقول : « أعظم الله أجرك ، وأحسن عزاءك » ويمسك عن المدعاء للميت ؛ لأن الدعاء والاستغفار له منهي عنه . وإن عزى كافراً بمسلم قال : « أحسن الله عزاءك ، وغفر لميتك » وإن عزى كافراً بملم قال : « أحسن الله عزاءك ، وففر لميتك » وإن عزى كافراً بكافر قال : « أخلف الله علينا وعليك ، ولانقص عددك » .

وقال الحنابلة: تحرم تعزية الكافر؛ لأن فيها تعظيماً للكافر كبداءته بالسلام. ويقول المعزى: « استجاب الله دعاءك ، ورحمنا وإياك » ولاتكره المصافحة أو أخذ المعزي بيد من عزاه.

والتعزية تستحب للرجال والنساء اللاتي لايفتن ، في الصغير والكبير ، والذكر والأنثى ، بلاخلاف بين العلماء ، إلا أن الثوري قال : لاتستحب التعزية بعد الدفن ، لأنه خاتمة أمره . وتكره تعزية الرجل لامرأة حسناء أجنبية غير عرم له ، خشية الفتنة .

ودليل استحباب التعزية أحاديث ، منها : « من عزى مصاباً فله مثل أجره » $^{(1)}$  ومنها : « من عزى أخاه بمصيبة ، كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة » $^{(7)}$ .

### ثانياً - البكاء والرثاء والنياحة واللطم والشق:

يجوز بالاتفاق البكاء على الميت قبل الدفن وبعده ؛ بلارفع صوت أو قول

<sup>(</sup>١) رواه الترمذي وابن ماجه ، قال الترمذي : غريب ، وقال ابن الجوزي : موضوع .

<sup>(</sup>۲) رواه ابن ماجه .

قبيح ، أو ندب أو نواح (١) ، لما روى جابر : أن رسول الله على قال : « ياإبراهيم ، إنا لانغني عنك من الله شيئاً ، ثم ذرفت عيناه ، فقال له عبد الرحمن بن عوف : يارسول الله ، أتبكي ، أو لم تنه عن البكاء ؟ قال : لا ، ولكن نهيت عن النوح (١) » . وورد في الصحيحين : « أنه على لما فاضت عيناه ، لما رفع إليه ابن بنته ، ونفسه تقعقع كأنها في شَنَّة (١) ـ أي لها صوت وحشرجة كصوت ما ألقي في قربة بالية \_ قال له سعد : ماهذا يارسول الله ؟ قال : هذه رحمة ، جعلها الله في قلوب عباده ، وإنما يرحم الله من عباده الرحماء » .

والبكاء لاينافي الرضا ، بخلاف البكاء عليه لفوات حظه منه .

وأما حديث « إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه »<sup>(1)</sup> فؤول عند جهور العلماء على من وص أهله أن يبكى عليه ، ويناح بعد موته ، فنفذت وصيته ، فهذا يعذب ببكاء أهله عليه ، ونوحهم ؛ لأنه بسببه ومنسوب إليه ، وكان من عادة العرب الوصية بذلك ، ومنه قول طرفة بن العبد :

إذا مت فانعيني عاأنا أهله وشقي علي الجيب ياابنة معبد

أما من بكى عليه أهله ، وناحوا عليه من غير وصية منه ، فلا يعذب ببكائهم ونوحهم ، لقوله تعالى : ﴿ ولاتزر وازرة وزر أخرى ﴾.

ولابأس \_ كا ذكر الحنفية \_ برثاء الميت بشعر أو غيره ، لكن يكره الإفراط

<sup>(</sup>١) الدر الختار : ١ / ٨٤١ ، الشرح الصغير : ١ / ٥٦٦ ، ٥٧٩ ، الشرح الكبير : ١ / ٤٢١ ، مغني المحتاج : ١ / ٥٥٥ ومابعدها ، المهذب : ١ / ١٣٩ ، المغني : ٢ / ٥٤٥ ـ ٥٤٧ ، كشاف القناع : ٢ / ١٨٨ ومابعدها ، المجموع : ٥ / ٢٧٠ ـ ٢٧٠ .

<sup>(</sup>٢) رواه الترمذي ، وهو حديث حسن ، ومعناه في الصحيحين من رواية غير جابر .

<sup>(</sup>٣) الشنة : القربة الخلق أي البالية .

 <sup>(</sup>٤) رواه البخاري ومسلم عن عمر ، وعن عائشة أن ابن عمر يقول : « الميت يعمذب ببكاء الحي » وردته بآية
 ﴿ ولاتزر وازرة وزر أخرى ﴾ .

في مدحه ، لاسيا عند جنازته ، لحديث « من تعزى بعزاء الجاهلية ، فأعضّوه بهَنِ أبيه ولاتكُنوا  $^{(1)}$  وهذا أمر تأديب ومبالغة في الزجر عن دعوى الجاهلية .

ويحرم الندب بتعديد شائله ، والنوح ، والجزع بضرب صدر أو رأس وشق جيب ونحوهما .

أما الندب: فهو تعداد محاسن الميت ، وما يَلْقون بفقده بلفظ النداء ، بالواو بدل الياء ، مثل قولهم: وارجلاه ، واجبلاه ، وانقطاع ظهراه ، واكهفاه ، ياعزي ، ياسندي ونحوه ، لحديث: « مامن ميت يموت فيقدم باكيهم ، فيقول: واجبلاه ، واسنداه ، أو نحو ذلك ، إلا وكل به ملكان يلهزانه ، أهكذا كنت »(١) وذلك إن أوصى بماذكر ، أو كان كافراً .

وأما النوح: فهو رفع الصوت بالندب ، لخبر « النائحة إذا لم تتب تقام يوم القيامة ، وعليها سربال من قطران ، ودرع من جرب »(٢) وخبر « لعن الله النائحة والمستعة »(٤).

وأما الجزع: بضرب صدر ونحوه كشق جيب ونشر شعر، وتسويد وجه، وإلقاء رماد على رأس، ورفع صوت بإفراط في البكاء، فهو حرام أيضاً، لخبر الشيخين: « ليس منا من ضرب الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية» وفي الصحيحين « أنه عَرَاهُ عَمَا برىء من الصالقة، والحالقة، والشاقة» فالصالقة:

<sup>(</sup>١) المراد به قولهم في الاستفاشة : يالفلان ، وقولوا لـه : اعضض بـذكر أبيـك ، ولاتكنوا عن الـذكر بـالهن ، رواه أحمد والنسائي وابن حبان عن أبي بن كعب (كشف الخفا : ٢ / ٣٣٢ ).

 <sup>(</sup>٢) رواه الترمذي وحسنه ، واللهز : الدفع في الصدر باليد ، وهي مقبوضة . والفعل لهز يلهز على وزن فتح
 يفتح .

<sup>(</sup>٣) رواه مسلم ، والسربال : القميص .

<sup>(</sup>٤) رواه أحمد وأبو داود عن أبي سعيد ، وهو صحيح .

التي ترفع صوتها عند المصيبة ، والحالقة : التي تحلق شعرها عند المصيبة ، والشاقة : التي تشق ثيابها .

# ثالثاً ـ ماينبغي للمصاب والثواب على المصيبة(١):

ينبغي للمصاب أن يستعين بالله تعالى ويتعزى بعزائه ، ويمتثل أمره في الاستعانة بالصبر والصلاة ، ويتنجز ماوعد الله به الصابرين حيث يقول سبحانه : ﴿ وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا : إنا لله وإنا إليه راجعون . أولئك عليهم صلوات ـ أي مغفرة ـ من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون ﴾ .

وعليه يسن للمصاب أن يسترجع ، فيقول : « إنا لله وإنا إليه راجعون » ( أي نحن عبيده يفعل بنا مايشاء ، ونحن مقرّون بالبعث والجزاء على أعمالنا ) و «اللهم أُجُرْني في مصيبتي ، وأخلف لي خيراً منها » ، ويصلي ركعتين ، كا فعل ابن عباس ، وقرأ ﴿ واستعينوا بالصبر والصلاة ﴾ ، وقال حذيفة : « كان النبي عَلَيْلِيَّ إذا حَزَبه أمر صبر » (٢) وروى مسلم عن أم سلمة مرفوعاً : « إذا حضرتم المريض أو الميت ، فقولوا خيراً ، فإن الملائكة يؤمّنون على ماتقولون » فلما مات أبو سلمة قال : قولي : اللهم اغفر لي وله ، وأعقبني عقبة حسنة » (٢) .

ويسن للمصاب أن يصبر ، والصبر : الحبس ، قال تعالى : ﴿ واصبروا إن

<sup>(</sup>١) الدر الختار : ١ / ٨٤١ ، الشرح الصغير : ١ / ٥٦١ ، المجموع : ٥ / ٢٧٤ ، كشاف القناع : ٢ / ١٨٧ .

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد وأبو داود . وحزبه الأمر : نابه واشتد عليه ، أو ضغطه .

<sup>(</sup>٣) روى مسلم في صحيحه عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : مامن عبد تصيبه مصيبة ، فيقول : إنا لله وإنا إليه راجعون ، اللهم أُجَرْني في مصيبتي ، وأخلف لي خيراً منها ، إلا آجره الله في مصيبته ، وأخلف له خيراً منها ، قالت : فلما مات أبو سلمة ، قلت كا أمرني رسول الله ﷺ ، فأخلف في خيراً منه رسول الله ﷺ ،

الله مع الصابرين ﴾ ، وقال علية : « والصبر ضياء »(١).

وأخرج البخاري أنه عَلَيْهُ قال : « يقول الله تعالى : مالعبدي المؤمن من جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ، ثم احتسبه ، إلا الجنة » .

وثبت في الصحيحين عن أسامة بن زيد رضي الله عنها ، قال : « أرسلت إحدى بنات النبي عَلِيلَةٍ إليه تدعوه وتخبره أن صبياً لها أو ابناً في الموت ، فقال للرسول : ارجع إليها ، فأخبرها أن لله ماأخذ ، وله ماأعطى ، وكل شيء عنده بأجل مسمى ، فرها فلتصبر ولتحتسب »(١) .

والثواب على المصيبة: في الصبر عليها ، لاعلى المصيبة نفسها ، فالمصائب نفسها لاثواب فيها ، لأنها ليست من كسب العبد وإرادته ، وإنما يثاب على كسبه ، والصبر من كسبه أو فعله . وهذا قول الحنابلة والعز بن عبد السلام .

والرضا بالقضاء والقدر فوق الصبر ، فإنه يوجب رضا الله سبحانه وتعالى . وصرح الشافعي رحمه الله بأن كلاً من المجنون والمريض المغلوب على عقله

<sup>(</sup>١) رواه مسلم من حديث أبي مــالــك الحـــارث بن عـــاصم الأشعري رضي الله عنـــه بلفـــظ « الطُّهــور شطر الإيمان .. » .

<sup>(</sup>٢) وروى الترمذي عن أبي موسى أن رسول الله على قال : « إذا مات ولد العبد ، قال الله تعالى لملائكته : قبضتم ولمد عبدي ؟ فيقولون : نعم ، فيقول : ماذا قال عبدي ؟ فيقولون : نعم ، فيقول : ابنوا لعبدي بيتاً في الجنة ، وسموه : بيت الحمد » قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب .

مأجور، مثاب، مكفر عنه بالمرض، فحكم بالأجر مع انتفاء العقل المستلزم لانتفاء الصبر، ويؤيده خبر الصحيحين: «مايصيب المسلم من نَصَب عب ولاوَصَب مرض ولاهم ولاحزن ولاأذى ولاغ، حتى الشوكة يشاكها، إلا كفَّر الله بها من خطاياه » والحديث الصحيح: «إذا مرض العبد أو سافر، كتب له مثل ماكان يعمله صحيحاً مقياً ».

فن أصيب وصبر يحصل لـه ثوابان: لنفس المصيبة ، وللصبر عليها . ومن انتفى صبره ، فإن كان لعذر كجنون فكذلك ، أو لنحو جزع لم يحصل من ذينك الثوابين شيء .

# رابعاً - ضيافة أهل الميت وصنع الطعام هم:

يستحب لأقرباء الميت وجيرانه أن يصنعوا طعاماً لأهل الميت الله وجهه أنه لما قتل جعفر بن أبي طالب كرم الله وجهه ، قال النبي علي الله و السعوا لآل المعاما ، فإنه قد جاءهم أمر يشغلهم عنه (۱) » . ويبعث بهم إليهم إعانة لهم ، وجبراً لقلوبهم ، فإنهم ربحا اشتغلوا بمصيبتهم ، وبمن يأتي إليهم عن إصلاح طعام لأنفسهم ، ويكون الطعام بحيث يشبعهم في يومهم وليلتهم .

أما صنع أهل البيت طعاماً للناس ، فكروه وبدعة لاأصل لها ؛ لأن فيه زيادة على مصيبتهم ، وشغلاً لهم إلى شغلهم ، وتشبهاً بصنع أهل الجاهلية . وإن كان في الورثة قاصر دون البلوغ ، فيحرم إعداد الطعام وتقديمه ، قال جرير بن

<sup>(</sup>١) فتسح القدير: ١/ ٤٧٣ ، السدر الختسار: ١/ ٨٤١ ، الشرح الصغير: ١/ ٥٦١ ، المجمسوع: ٥/ ٢٨٥ ومابعدها ، المهذب: ١/ ١٤٠ ، المغنى: ٢/ ٥٥٠ ، شرح الرسالة: ١/ ٢٨٩ .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهةي وغيرهم من رواية عبد الله بن جعفر ، قال الترمذي : حديث حسن . ورواه أحمد وابن ماجه أيضاً من رواية أساء بنت عميس . وقد قتل جعفر في غزوة مؤتة سنة ثمان من الهجرة في جادى .

عبد الله : « كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنعهم الطعام من النياحة » وإن دعت الحاجة إلى ذلك ، جاز ، فإنه ربحا جاءهم من يحضر ميتهم من القرى والأماكن البعيدة ، ويبيت عندهم ولا يكنهم إلا أن يضيفوه .

#### خامساً ـ القراءة على الميت وإهداء الثواب له:

ههنا مسائل للفقهاء (١):

أ ـ أجمع العلماء على انتفاع الميت بالدعاء والاستغفار بنحو « اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه » ، والصدقة ، وأداء الواجبات البدنية ـ المالية التي تدخلها النيابة كالحج ، لقوله تعالى : ﴿ والنين جاءوا من بعدهم يقولون : ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ﴾ وقوله سبحانه : ﴿ واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنين والمؤمنات ﴾ ، ودعا النبي على لأبي سلمة حين مات ، وللميت الذي صلى عليه في حديث عوف بن مالك ، ولكل ميت صلى عليه . وسأل رجل النبي على فقال : « يارسول الله ، إن أمي ماتت ، فينفعها إن تصدقت عنها ؟ قال : نعم » (۱) ، وجاءت امرأة إلى النبي على فقالت : « يارسول الله ، إن فريضة الله في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً ، لايستطيع أن يثبت على الراحلة ، أفاحج عنه ؟ قال : فدين الله أحق أن يقضى » وقال للذي سأله : « إن أمي ماتت وعليها صوم شهر ، الله أحق أن يقضى » وقال للذي سأله : « إن أمي ماتت وعليها صوم شهر ، أفاصوم عنها ؟ قال : نعم » .

<sup>(</sup>۱) الدر المختار ورد المحتار: ١ / ٨٤٤ ومابعدها ، فتح القدير: ١ / ٤٧٣ ، شرح الرسالة: ١ / ٢٨٩ ، الشرح الكبير: ١ / ٢٨٩ ، ١٨٠ ، ٥٨٠ ، مغني المحتاج: ٣ / ٦٦ ـ ٧٠ ، المغني: ٢ / ٥٦٦ ـ ٥٧٠ ، كشاف القناع: ٢ / ١٩١ ، المهذب: ١ / ٤٦٤ .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود ، وروي ذلك عن سعد بن عبادة .

<sup>(</sup>٣) رواه أحمد والنسائى عن عبد الله بن الزبير ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٨٥ ومابعدها ) .

قال ابن قدامة: وهذه أحاديث صحاح، وفيها دلالة على انتفاع الميت بسائر القرب؛ لأن الصوم والدعاء والاستغفار عبادات بدنية، وقد أوصل الله نفعها إلى الميت، فكذلك ماسواها.

ب ـ اختلف العلماء في وصول ثواب العبادات البدنية المحضة كالصلاة وتلاوة القرآن إلى غير فاعلها على رأيين : رأي الحنفية والحنابلة ومتأخري الشافعية والمالكية بوصول القراءة للميت إذا كان بحضرته ، أو دعا له عقبها ، ولو غائباً ؛ لأن محل القراءة تنزل فيه الرحمة والبركة ، والدعاء عقبها أرجى للقبول .

ورأي متقدمي المالكية والمشهور عند الشافعية الأوائل : عدم وصول ثواب العبادات المحضة لغير فاعلها .

قال الحنفية : الختار عدم كراهة إجلاس القارئين ليقرؤوا عند القبر ، وقالوا في باب الحج عن الغير : للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره : صلاة كان عمله ، أو صوماً أو صدقة أو غيرها ، وأن ذلك لا ينقص من أجره شيئاً .

وقال الحنابلة: لابأس بالقراءة عند القبر ، للحديث المتقدم: « من دخل المقابر ، فقرأ سورة يس ، خفف عنهم يومئذ ، وكان له بعدد من فيها حسنات » وحديث « من زار قبر والديه ، فقرأ عنده أو عندهما يس ، غفر له »(۱) .

وقال المالكية: تكره القراءة على الميت بعد موته وعلى قبره؛ لأنه ليس من عمل السلف، لكن المتأخرون على أنه لابأس بقراءة القرآن والذكر وجعل ثوابه للميت، ويحصل له الأجر إن شاء الله.

وقال الشافعية: المشهور أنه لاينفع الميت ثواب غير عمله، كالصلاة عنه قضاء أو غيرها وقراءة القرآن. وحقق المتأخرون منهم وصول ثواب القراءة

<sup>(</sup>١) كلاهما ضعيف ، والأول أضعف من الثاني ، كما أشار السيوطي في جامعه .

للميت ، كالفاتحة وغيرها . وعليه عمل الناس ، ومارآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن . وإذ ثبت أن الفاتحة تنفع الحي الملدوغ ، وأقر النبي عَلَيْتُهُ ذلك بقوله : « وما يدريك أنها رقية ؟ » كان نفع الميت بها أولى .

وبذلك يكون مذهب متأخري الشافعية كمذهب الأئمة الثلاثة: أن ثواب القراءة يصل إلى الميت ، قال السبكي : والذي دل عليه الخبر بالاستنباط أن بعض القرآن إذا قصد به نفع الميت وتخفيف ماهو فيه ، نفعه ، إذ ثبت أن الفاتحة لما قصد بها القارئ نفع الملدوغ نفعته ، وأقره النبي عَيَّيِّ بقوله : « ومايدريك أنها رقية » وإذا نفعت الحي بالقصد ، كان نفع الميت بها أولى . وقد جوز القاضي حسين الاستئجار على قراءة القرآن عند الميت . قال ابن الصلاح : وينبغي أن يقول : « اللهم أوصل ثواب ماقرأنا لفلان » فيجعله دعاء ، ولا يختلف في ذلك القريب والبعيد ، وينبغي الجزم بنفع هذا ؛ لأنه إذا نفع الدعاء وجاز بما ليس للداعي ، فلأن يجوز بما له أولى ، وهذا لا يختص بالقراءة ، بل يجري في سائر الأعمال .

#### المطلب الرابع - الشهادة في سبيل الله :

فضل الشهادة في سبيل الله ، تعريف الشهيد ، أحكامه ، شهداء غير المعركة .

#### فضل الشهادة في سبيل الله:

التضحية بالنفس أسمى درجات الإخلاص والتفاني في سبيل المبدأ والعقيدة ، وأصدق برهان على صحة الإيان ، وطريق الخلود في جنان الله والفوز برضوان الله تعالى ، والأمة أو الجماعة بأمس الحاجة في كل زمان إلى تضحيات العديد من أبنائها دفاعاً عن النفس والبلاد ، وحفاظاً على المقدسات والحرمات ، ولا يكتب لها العزة والكرامة والهيبة إلا بجسور من الضحايا في سبيل تحقيق غاياتها ، ودماء تضرج من أجل كرامتها ووجودها .

لهذا كتب الله الحياة والخلود للشهداء، وغفر للشهيد كل ذنوبه إلا الدين لتعلقه بحقوق الناس المادية، وبوأه المنزلة العالية في الجنة مع الأنبياء والمرسلين، كا دلت عليه النصوص الشرعية. فقال تعالى: ﴿ ولاتحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً، بل أحياء عند ربهم يرزقون، فرحين بما آتاهم الله من فضله، ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم من خلفهم ألا خوف عليهم ولاهم يحزنون، يستبشرون بنعمة من الله وفضل وأن الله لايضيع أجر المؤمنين ﴾ عن مسروق رضي الله عنه، قال: سأل عبد الله عن هذه الآية: ولاتحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً، بل أحياء عند ربهم يُرزقون؟ فقال: أما أنا فقد سألنا عن ذلك رسول الله عن هذه الآية جوف طير خُشْر، لها قناديل معلقة بالعرش، تسرح من الجنة حيث شاءت، ثم تأوي إلى تلك القناديل ...»

والمعنى أن الله تعالى أحياهم وأعطاهم القدرة على التمتع بثمار الجنة ، والتفكه بها والتنقل في أرجائها ، قال تعالى : ﴿ ولاتقولوا لمن يقتل في سبيل الله أموات ، بل أحياء ، ولكن لاتشعرون ﴾ إلا أن حياتهم ليست بالجسد ، وإنما هي من نوع خاص لايدرك بالعقل ، بل بالوحي .

وقال النبي عَلَيْكُ : « ماأحد يدخل الجنة يحب أن يرجع إلى الدنيا ، وإن له ماعلى الأرض من شيء إلا الشهيد ، فإنه يتنى أن يرجع إلى الدنيا ، فيقتل عشر مرات ، لما يرى من الكرامة »(٢) .

وقال عليه الصلاة والسلام : « والذي نفس محمد بيده : لودِدْت أن أغزو في

<sup>(</sup>١) رواه مسلم والترمذي وغيرهما ( الترغيب والترهيب : ٢ / ٣٢٦ ومابعدها ) .

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري ومسلم والترمذي عن أنس ( المصدر السابق : ٢ / ٣١٠ ومابعدها ) .

سبيل الله فأُقتل ، ثم أغزو فأُقتل ، ثم أغزو فأُقتل »(١) ، « يَغفر للشهيد كلُ ذنب  $[Y^{(1)}]$  .

#### تعريف الشهيد:

سمي الشهيد شهيداً ؛ لأنه مشهود له بالجنة ، أو لأنه حي عند ربه حاضر شاهد ، أو تشهد موته الملائكة (٢) . والشهيد الذي يستحق الفضائل السابقة ونحوها هو شهيد المعركة مع العدو . وقد أورد الفقهاء تعريفات متقاربة له بحسب رأيهم في بعض المسائل المتعلقة به .

فقال الحنفية (1) : الشهيد من قتله أهل الحرب ، أو أهل البغي ، أو قطاع الطريق ، أو اللصوص في منزله ليلاً أو نهاراً بأي آلة : مثقل أو محدد ، أو وجد في المعركة وبه أثر كجرح وكسر وحرق وخروج دم من أذن أو عين ، أو قتله مسلم ظلماً عداً بمحدد ، وكان مسلماً مكلفاً ( بالغاً عاقلاً ) طاهراً ( خالياً من حيض أو نفاس أو جنابة ) ، ولم يرتث بعد انقضاء الحرب أي لا يموت عقب الإصابة .

والارتثاث : أن يأكل أو يشرب أو يُداوى ، أو يبقى حياً حتى يمضي عليه وقت صلاة وهو يعقل ، أو ينقل من المعركة حياً ، أي وهو يعقل .

أما المقتول حداً أو قصاصاً ، فإنه يغسل ويصلى عليه ، لأنه لم يقتل ظلماً ، وإنما قتل بحق ، وأما من قتل من البغاة أو قطاع الطرق فلايغسل ولايصلى عليه .

<sup>(</sup>١) رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة ( المصدر السابق ) .

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص ( المصدر السابق ) .

<sup>(</sup>٢) الدر المختار : ١ / ٨٤٨ ، اللباب : ١ / ١٣٥ ، مغني المحتاج : ١ / ٢٥٠ .

<sup>(</sup>٤) الدر الختار ورد الحتار : ١ / ٨٤٨ ، مراقي الفلاح : ص ١٠٣ ومابعدها ، اللباب : ١ / ١٣٥ ـ ١٣٧ .

وبه يتبين أن شروط تحقيق الشهادة عندهم: هي الإسلام والعقل والبلوغ، والطهارة من الحدث الأكبر، وأن يموت عقب الإصابة.

وأن كل مقتول في المعركة مع العدو ، أو قتل ظلماً ، أو دفاعاً عن النفس أو المال فهو شهيد . أما من خرج حياً من المعركة ، أو كان جنباً فلاتطبق عليه أحكام الشهيد .

ويلاحظ أن هذا المذهب ومذهب الحنابلة أوسع الآراء في تحديد المقصود من الشهيد ماعدا اشتراط الطهارة من الحدث الأكبر .

وقال المالكية (1): الشهيد: من مات في معترك المشركين ، ومن أخرج من المعركة في حكم الأموات وهو من رفع من المعركة حياً منفوذ المقاتل ، أو مغموراً (أي يعاني غمرات الموت: شدائده): وهو من لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم إلى أن مات ، فإن قتل في غير المعركة ظلماً ، أو أخرج من المعترك حياً ، ولم تنفذ مقاتله ، ثم مات ، غسل وصلي عليه في المشهور ، كا أن من قتل في المعترك في قتال المسلمين غسل وصلي عليه ، ويغسل الجنب.

وقال الشافعية (۱) : الشهيد : هو من مات من المسلمين في جهاد الكفار بسبب من أسباب قتالهم قبل انقضاء الحرب ، كأن قتله كافر ، أو أصابه سلاح مسلم خطأ ، أو عاد إليه سلاحه ، أو تردى في بئر أو وهدة ، أو رفسته دابته فات ، أو قتله مسلم باغ استعان به أهل الحرب .

فإن مات لابسبب القتال ، أو بعد انقضاء المعركة ، أو في حال قتال البغاة ، فغير شهيد في الأظهر .

<sup>(</sup>١) الشرح الكبير : ١ / ٤٢٥ ومابعدها ، الشرح الصغير : ١ / ٥٧٥ ومابعدها ، القوانين الفقهية : ص ٩٤ ، بداية المحتهد : ١ / ٢١٩ ، ٢٣٢ .

<sup>(</sup>٢) مغني الحتاج : ١ / ٣٥٠ ، ٣٦١ ، المهذب : ١ / ١٣٥ .

ولاتشترط الطهارة من الحدث الأكبر عند المالكية والشافعية ، فن مات جنباً فإنه لايغسل .

فالشهيد عند المالكية والشافعية : هو من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا(١) .

وقاتل نفسه كغيره في الغسل والصلاة عليه ، لحديث : « الصلاة واجبة على كل مسلم براً كان أو فاجراً ، وإن عمل الكبائر »(٢) . هذا رأي الجماهير ، لكن مذهب عمر بن عبد العزيز والأوزاعي : لايصلى على قاتبل نفسه لعصيانه ، بدليل ماروى مسلم عن جابر بن سمرة قال : أتي النبي عَيَيْ برجل قتل نفسه بشاقِص - سهام عراض - فلم يصل عليه .

وقال الحنابلة (۱): الشهيد: هو من مات بسبب القتال مع الكفار وقت قيام القتال ، أو هو المقتول بأيدي العدو من الكفار ، أو البغاة ، أو المقتول ظلماً ، ولو كان غير مكلف رجلاً أو امرأة . أو كان غالاً (خائناً): كتم من الغنية شيئاً . ومن عاد إليه سلاحه فقتله فهو كالمقتول بأيدي العدو ، لكن تشترط الطهارة من الحدث الأكبر كالحنفية ، فن قتل جنباً غسل . كذلك يغسل ويصلى عليه من حمل وبه رمق أي حياة مستقرة ، وإن كان شهيداً .

ودليلهم على غير المكلف: عموم حديث جابر أن النبي عَلِيلةٍ « أمر بدفن قتلي

<sup>(</sup>١) روى البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود والنسائي عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنـه قـال : « سئـل رسول الله عنله الله عنه قـال : « سئـل رسول الله عن الرجل : يقاتل شجاعة ، ويقاتل حيّة ، ويقاتل رياءً ، أي ذلـك في سبيل الله ؟ فقـال رسول الله عَيْكُمْ : من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا » ( جامع الأصول : ٣ / ١٩٤ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه البيهقي ، وقال : هو أصح مافي الباب إلا أن فيه إرسالاً والمرسل حجة إذا اعتضد بأحــد أمور ، منهــا قول أكثر أهل العلم ، وهو موجود هنا .

<sup>(</sup>٣) المغني : ٢ / ٥٢٨ \_ ٥٣٥ ، كشاف القناع : ٢ / ١١٣ \_ ١١٥ .

أحد في دمائهم ، ولم يغسلهم ، ولم يصل عليهم »() ، وقد كان في شهداء أحد حارثة بن النعان ، وهو صغير ، وليس هذا خاصاً بهم ؛ لأن النبي والله على ذلك بعلة توجد في سائر الشهداء ، فقال : « والذي نفسي بيده لايكلم أحد في سبيل الله \_ والله أعلم بمن يكلم في سبيله \_ إلا جاء يوم القيامة ، اللون لون الدم ، والريح ريح المسك »() .

ودليلهم على أن من قتل مظلوماً ملحق بشهيد المعركة : حديث : « من قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله فهو شهيد » (٢) ، ولأن هؤلاء مقتولون بغير حق ، فأشبهوا قتلى الكفار ، فلا يغسلون .

وأما من قتل من أهل العدل في المعركة مع البغاة : فحكه في الغسل والصلاة عليه حكم من قتل في معركة المشركين ؛ لأن علياً رضي الله عنه لم يغسل من قتل معه ، وعمار أوصى ألا يغسل ، وقال : ادفنوني في ثيابي ، فإني مخاصم . قال أحمد : قد أوصى أصحاب الجمل ، إنا مستشهدون غداً ، فلاتنزعوا عنا ثوباً ، ولاتغسلوا عنا دماً ، ولأنه شهيد المعركة ، فأشبه قتيل الكفار .

أما الباغي : فقال الخرقي : من قتل منهم غسل وكفن وصلي عليه ، ويحمل إلحاقه بأهل العدل ؛ لأنه لم ينقل إلينا غسل أهل الجمل وصفين من الجانبين ، ولأنهم يكثرون في المعترك ، فيشق غسلهم ، فأشبهوا أهل العدل .

#### أحكام الشهداء:

للشهداء أحكام استثنائية من الدفن والغسل والتكفين والصلاة عليهم

<sup>(</sup>١) رواه البخاري .

<sup>(</sup>٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة .

<sup>(</sup>٣) رواه أبو داود والترمذي وصححه من حديث سعيد بن زيد .

كما يتبين من آراء الفقهاء الآتيـة(١) ، علماً بأن للحنفيـة رأيـاً ، وللجمهـور رأيـاً آخر .

قال الحنفية: يكفن الشهيد بثيابه ، ويصلى عليه ، ولا يغسل إذا كان مكلفاً طاهراً ، وأما الجنب والحائض والنفساء إذا استشهد ، فيغسل عند أبي حنيفة ، كا يغسل الصبي والجنون ، وقال الصاحبان : لا يغسلان .

استدل أبو حنيفة على وجوب غسل الجنب ونحوه بما صح عنه على أنه لما قتل حنظلة تغسله الملائكة ، قتل حنظلة تغسله الملائكة ، فسألوا زوجته ، فقالت : خرج وهو جنب ، فقال عليه الصلاة والسلام : لذلك غسلته الملائكة (١)

وأورد الصاحبان : أنه لو كان الغسل واجباً ، لـوجب على بني آدم ، ولما اكتفي بفعل الملائكة . ورد عليهما بالمنع بأنه يحصل بفعلهم ؛ لأن الواجب نفس الغسل ، أما الغاسل فيجوز أن يكون أياً كان .

ولا يغسل عن الشهيد دمه ، ولا ينزع عنه ثيابه ، وإنما يدفن بدمه وثيابه بعد نزع الفرو والحشو والخف والسلاح مما لا يصلح للكفن ، لقوله على الله و زمّلوهم بدمائهم »(٢) .

وقال الجمهور: لا يغسل الشهيد ولا يكفن ولا يصلى عليه ، ولكن تزال النجاسة الحاصلة من غير الدم ؛ لأنها ليست من أثر الشهادة ، بدليل حديث جابر: « أن النبي عليه أمر بدفن شهداء أحد في دمائهم ، ولم يغسلهم ، ولم يصل عليهم » .

<sup>(</sup>١) المراجع السابقة في كل مذهب.

<sup>(</sup>٢) رواه محمد بن إسحق في المغازي عن محمود بن لبيد ( نيل الأوطار : ٢٩/٤ )

<sup>(</sup>٣) رواه الشافعي وأحمد والبيهقي والنسائي .

<sup>(</sup>٤) متفق عليه .

ويدفن الشهيد بثيابه بعد تنحية الجلود والسلاح عنه ، لقول النبي عَلَيْكُم : « ادفنوهم بثيابهم » (١) ، لكن ليس هذا عند الحنابلة بحتم ، ولكنه الأولى .

ويستحب دفن الشهيد في مصرعه الذي قتل فيه ، للحديث المتقدم المتضن أمر النبي عليه بدفن شهداء أحد في مصارعهم .

والبالغ وغيره سواء ؛ لأنه مسلم قتل في معترك المشركين بقتالهم ، فأشبه البالغ ، وهذا ما يقتضيه العدل ، وتؤيده السنة في فعل النبي والته بشهداء أحد ، وفيهم صغير ، هو حارثة بن النعان . ولكن لا يغسل الجنب ونحوه عند المالكية والشافعية ؛ لأن حنظلة ابن الراهب قتل يوم أحد ، وهو جنب ، ولم يغسله النبي وقال : « رأيت الملائكة تغسله »(۱) وهذا هو الحق ؛ إذ لو كان الغسل واجباً لم يسقط إلا بفعلنا ، ولأنه طهر عن حدث ، فسقط بالشهادة كغسل الميت ، فيحرم .

#### شهداء غير المعركة:

الشهيد الذي تكلمنا عنه: هو الختص بثواب خاص، وهو شهيد الدنيا والآخرة. وهناك شهداء آخرون في حكم الآخرة، وفي حكم السدنيا فقط، فالشهداء ثلاثة:

ا ـ شهيد في حكم الدنيا والآخرة: وهو شهيد المعركة ، أما حكم الدنيا فلا يغسل ولا يصلى عليه عند الجمهور كا بينا ، وأما حكم الآخرة فله ثواب خاص وهو الشهيد الكامل الشهادة .

٢ - وشهيد في حكم الدنيا فقط: وهو عند الشافعية: من قتل في قتال

<sup>(</sup>١) روى أبو داود وابن ماجه عن ابن عباس « أن رسول الله عليه أمر بقتل أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود ، وأن يدفنوا في ثيابهم بدمائهم » .

<sup>(</sup>٢) رواه ابن حبان والحاكم في صحيحيها .

الكفار بسببه ، وقد غل من الغنية ، أو قتل مدبراً ، أو قاتل رياء أو نحوه .

" - شهيد في حكم الآخرة فقط: كالمقتول ظلماً من غير قتال ، والمبطون إذا مات بالبطن ، والمطعون إذا مات بالطاعون ، والغريق إذا مات بالغرق ، والغريب إذا مات في الغربة ، وطالب العلم إذا مات على طلبه ، أو مات عشقاً (۱) أو بالطلق أو بدار الحرب أو نحو ذلك (۱) .

قال الحنابلة (۱): الشهداء غير شهيد المعركة بضعة وعشرون ، وعدهم السيوطي نحو الثلاثين: المطعون أي الميت بالطاعون ، والمبطون ، والغريق ، والشريق ، والحريق ، وصاحب الهدم ، أي من مات بانهدام شيء عليه ، كن ألقي عليه حائط ونحوه ، لقول عَلِيلًة : « والشهداء خمس : المطعون ، والمبطون ، والغريق ، وصاحب الهدم ، والشهيد في سبيل الله »(۱) وصاحب ذات الجنب ، وصاحب السلّل ، وصاحب داء في الوجه ، والصابر في الطاعون ، والمتردي من رؤوس الجبال بغير فعل الكفار ، ومن مات في سبيل الله كمن مات في الحج ومن مات في طلب العلم ، ومن طلب الشهادة بنية صادقة ، وموت المرابط (حارس مات في طلب العلم ، ومن طلب الشهادة بنية صادقة ، وموت المرابط (حارس ومن قتل دون دينه أو دمه ، أو ماله ، أو أهله ، أو مظلمته ، وفريس السبع ، ومن خر عن دابته ، والغريب (۱) ، والعاشق إذا عف وكتم ، والميت ليلة الجعة ،

<sup>(</sup>١) قال ابن عباس : « من عشق وعف وكم ، فمات ، مات شهيداً » الأصبح وقفه عليه ، فشرطه العفة والكتان .

<sup>(</sup>٢) مغني المحتاج : ٢٥٠/١ ، الدر المختار ورد المحتار : ٨٥٢/١ وما بعدها .

<sup>(</sup>٣) كشاف القناع : ١١٥/٢ ومابعدها ، المغني : ٥٣٦/٢

<sup>(</sup>٤) رواه أحمد والترمذي ، وقال : حسن صحيح . وفي حديث آخر : « الشهادة سبع سوى القتل » وزاد على ما ذكر في هذا الخبر : صاحب الحريق ، وصاحب ذات الجنب ، والمرأة في حالة النفاس .

<sup>(</sup>٥) لما رواه ابن ماجه بإسناد ضعيف ، والدارقطني وصححه عن ابن عباس مرفوعاً : « موت الغريب شهيد » .

والمرتث : وهو من نقل من المعركة حياً ، أو من أكل أو شرب أو نام أو تداوى بعد طعنه ، وبقى حياً وقت صلاة .

والخلاصة : أن كل من مات . بسبب مرض أو حادث أو دفاع عن النفس ، أو نقل من قلب المعركة حياً ، أو مات في أثناء الغربة ، أو طلب العلم ، أو ليلة الجمعة ، فهو شهيد آخرة .

وحكم هؤلاء الشهداء في الدنيا: أن الواحد منهم يغسل ويكفن ويصلى عليه اتفاقاً كغيره من الموتى . أما في الآخرة فله ثواب الآخرة فقط ، وله أجر الشهداء يوم القيامة .

المعصية والشهادة: المعصية لا تمنع الاتصاف بالشهادة ، فيكون الميت شهيداً عاصياً ؛ لأن الطاعة لا تلغي المعصية إلا في الصغائر قال تعالى : ﴿ إِن الحسنات يدهبن السيئات ﴾ أي إن الحسنات بامتثال الأوامر ، خصوصاً في العبادات التي أهمها الصلاة يذهبن السيئات ، قال عَلَيْتُهُ : « وأتبع السيئة الحسنة تمحها »(۱) .

قال بعض الفقهاء: من غرق في قطع الطريق فهو شهيد ، وعليه إثم معصيته ، وكل من مات بسبب معصيته فليس بشهيد ، وإن مات في معصية بسبب من أسباب الشهادة ، فله أجر شهادته ، وعليه إثم معصيته . ولو قاتل على فرس مغصوب أو كان قوم في معصية فوقع عليهم البيت ، فلهم الشهادة ، وعليهم إثم المعصية .

وهذا يعني أنه إذا مات في حالة من حالات الشهادة أثناء معصية فهو شهيد

<sup>(</sup>١) حديث حسن رواه الترمذي عن أبي ذر جُنـدُب بن جُنـادة ، وأبي عبـد الرحمن معـاذ بن جبـل رضي الله عنها .

عاص ، وإذا مات بسبب المعصية فليس بشهيد . فالمرأة التي تموت بالولادة من الزنا الظاهر أنها شهيدة ، أما لو تسببت امرأة في إلقاء حملها فليست بشهيدة للعصيان بالسبب . ومن ركب البحر لمعصية أو سافر آبقاً (هارباً) أو ناشزة ، فات فليس بشهيد (١) .

<sup>(</sup>۱) رد المحتار لابن عابدين : ۸٥٤/١ .

# البابائات القيام والاعتكاف

وفيه فصلان : الأول عن الصيام ، والثاني عن الاعتكاف .

		,	
,			
	,		

# الفصل *الأول* الصيام

#### وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول - تعريف الصوم ، وركنه وزمنه وفوائده ، وفضل رمضان ، وليلة القدر ، وأهم الأحداث التاريخية الواقعة في رمضان .

المبحث الثاني - فرضية الصيام وأنواعه ( الصوم المفروض وصوم التطوع ) .

المبحث الثالث ـ متى يجب الصوم ـ إثبات الشهر واختلاف المطالع .

المبحث الرابع - شروط الصوم - شروط الوجوب وشروط الصحة .

المبحث الخامس ـ سنن الصوم وآدابه ومكروهاته .

المبحث السادس - الأعذار المبيحة للفطر .

المبحث السابع - مايفسد الصوم ومالايفسده .

المبحث الثامن \_ قضاء الصوم وكفارته وفديته .

ملحق ـ مايلزم الوفاء به من المنذور .

ونبدأ بالأول فيا يأتي:

المبحث الأول - تعريف الصوم وزمنه وفوائده ، وفضل رمضان وليلة القدر ، وأهم الأحداث التاريخية في رمضان :

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول - تعريف الصوم ، وركنه وزمنه وفوائده :

تعريف الصوم: الصوم لغة: الإمساك والكف عن الشيء ، يقال: صام عن الكلام أي أمسك عنه ، قال تعالى إخباراً عن مريم: ﴿ إِنِي نَـذَرَت للرحمن صوماً ﴾ أي صمتاً وإمساكاً عن الكلام ، وقال العرب: صام النهار: إذا وقف سير الشمس وسط النهار عند الظهيرة (١).

وشرعاً: هو الإمساك نهاراً عن المفطّرات بنية من أهله من طلوع الفجر إلى غروب الشهس<sup>(۱)</sup>. أي أن الصوم امتناع فعلي عن شهوتي البطن والفرج ، وعن كل شيء حسي يدخل الجوف من دواء ونحوه ، في زمن معين : وهو من طلوع الفجر الشاني أي الصادق إلى غروب الشهس ، من شخص معين أهل له : وهو المسلم العاقل غير الحائض والنفساء ، بنية وهي عزم القلب على إيجاد الفعل جزماً بدون تردد ، لتمييز العبادة عن العادة .

وركن الصوم: الإمساك عن شهوتي البطن والفرج، أو الإمساك عن المفطرات، وزاد المالكية والشافعية ركناً آخر وهو النية ليلاً.

وزمن الصوم : من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، ويؤخذ في البلاد

<sup>(</sup>١) وقال الشاعر :

خيل صيام وخيل غير صائمية تحت العجاج وأخرى تعليك اللجا وأراد بالصائمة المسكة عن الصهيل.

<sup>(</sup>٢) اللباب : ١ / ١٦٢ ، الشرح الصغير : ١ / ٦٨١ ، ٦٩٨ ، مغني المحتاج : ١ / ٤٢٠ ، المغني : ٣ / ٨٤ ، كشاف القناع : ٢ / ٣٤٨ ومابعدها .

التي يتساوى الليل والنهار فيها ، أو في حالة طول النهار أحياناً كبلغاريا بتقدير وقت الصوم بحسب أقرب البلاد منها . ودليله قوله تعالى : ﴿ وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ﴾ وعبر بالخيط مجازاً ، يعني بياض النهار من سواد الليل ، وهذا يحصل بطلوع الفجر . قال ابن عبد البر : في قول النبي المحالية : « إن بلالاً يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » دليل على أن الخيط الأبيض هو الصباح ، وأن السحور لايكون إلا قبل الفجر ، بالإجماع .

#### وفوائد الصيام كثيرة من الناحيتين الروحية والمادية :

فالصوم طاعة لله تعالى ، يثاب عليها المؤمن ثواباً مفتوحاً لاحدود له ؛ لأنه لله سبحانه ، وكرم الله واسع ، وينال بها رضوان الله ، واستحقاق دخول الجنان من باب خاص أعد للصاغين يقال له « الريًان »(۱) ، ويبعد نفسه عن عذاب الله تعالى بسبب ماقد يرتكبه من معاصي ، فهو كفارة للذنوب من عام لآخر ، وبالطاعة يستقيم أمر المؤمن على الحق الذي شرعه الله عز وجل ؛ وذلك لأن الصوم يحقق التقوى التي هي امتثال الأوامر الإلهية واجتناب النواهي : ﴿ ياأيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كا كتب على الذين من قبلكم ، لعلكم تتقون ﴾ .

والصوم مدرسة خلقية كبرى يتدرب فيها المؤمن على خصال كثيرة ، فهو جهاد للنفس ، ومقاومة للأهواء ونزغات الشيطان التي قد تلوح له ، ويتعود به الإنسان خلق الصبر على ماقد يُحرَم منه ، وعلى الأهوال والشدائد التي قد يتعرض لها ، إذ يجد الطعام الشهي يطبخ أمامه ، والروائح تهيج عصارات معدته ، والماء

<sup>(</sup>١) روى البخاري ومسلم والنسائي والترمذي عن سهل بن سعد عن النبي عَلَيْتُم قال : « إن في الجنة باباً يقال له الريان ، يدخل منه الصاغون يوم القيامة ، لايدخل منه أحد غيرهم ، فإذا دخلوا أغلق فلم يدخل منه أحد » ( الترغيب والترهيب : ٢ / ٨٢ - ٨٣ ) .

العذب البارد يترقرق في ناظريه ، فيتنع منه ، منتظراً وقت الإذن الرباني بتناوله .

والصوم يعلم الأمانة ومراقبة الله تعالى في السر والعلن ؛ إذ لارقيب على الصائم في امتناعه عن الطيبات إلا الله وحده .

والصوم يقوي الإرادة ، ويشحذ العزيمة ، ويعلم الصبر ، ويساعد على صفاء الذهن ، واتقاد الفكر ، وإلهام الآراء الثاقبة إذا تخطى الصائم مرحلة الاسترخاء ، وتناسى ماقد يطرأ له من عوارض الارتخاء والفتور أحياناً ، قال لقان لابنه : « يابني ، إذا امتلأت المعدة نامت الفكرة ، وخرست الحكمة ، وقعدت الأعضاء عن العبادة » .

والصوم يعلم النظام والانضباط ؛ لأنه يجبر الصائم على تناول الطعام والشراب في وقت محدد وموعد معين . والصوم يشعر بوحدة المسلمين الحسية في المشارق والمغارب ، فهم جميعاً يصومون ويفطرون في وقت واحد ؛ لأن ربهم واحد ، وعبادتهم موحدة .

وينبي الصوم في الإنسان عاطفة الرحمة والأخوة ، والشعور برابطة التضامن والتعاون التي تربط المسلمين فيا بينهم ، فيدفعه إحساسه بالجوع والحاجة مثلاً إلى صلة الآخرين ، والمساهمة في القضاء على غائلة الفقر والجوع والمرض ، فتتقوى أواصر الروابط الاجتاعية بين الناس ، ويتعاون الكل في معالجة الحالات المرضية في الجتمع .

والصوم فعلاً يجدد حياة الإنسان بتجدد الخلايا وطرح ماشاخ منها ، وإراحة المعدة وجهاز الهضم ، وحمية الجسد ، والتخلص من الفضلات المترسبة والأطعمة غير المهضومة ، والعفونات أو الرطوبات التي تتركها الأطعمة

والأشربة ، قال النبي عَلِيلة : « صوموا تصحوا »(١) ، وقال طبيب العرب : الحرث ابن كلدة : « المعدة بيت الداء ، والحية رأس كل دواء » .

والصيام جهاد للنفس ، وتخليصها مماعلق بها من شوائب الدنيا وآثامها ، وكسر حدة الشهوة والأهواء ، وتهذيبها وضبطها في طعامها وشرابها ، بدليل قول النبي عليه : « يامعشر الشباب : من استطاع منكم الباءة ، فليتزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء »(١) وقال الكال بن الهام(١) : الصوم ثالث أركان الإسلام بعد « لا إله إلا الله ، محمد رسول الله » والصلاة ، شرعه سبحانه لفوائد أعظمها كونه موجباً أشياء :

منها: سكون النفس الأمارة ، وكسر سورتها في الفضول المتعلقة بجميع الجوارح من العين واللسان والأذن والفرج ، فإن به تضعف حركتها في محسوساتها ، ولذا قيل: إذا جاعت النفس شبعت جميع الأعضاء ، وإذا شبعت جاعت كلها .

ومنها: كونه موجباً للرحمة والعطف على المساكين ، فإنه لما ذاق ألم الجوع في بعض الأوقات ، ذكر من هذا حاله في عموم الأوقات ، فتسارع إليه الرقة عليه ، فينال بذلك ماعند الله تعالى من حسن الجزاء

ومنها : موافقة الفقراء بتحمل مايتحملون أحياناً ، وفي ذلك رفع حاله عند الله تعالى .

وقال في الإيضاح: اعلم أن الصوم من أعظم أركان الدين وأوثق قوانين الشرع المتين ، به قهر النفس الأمارة بالسوء، وإنه مركب من أعمال القلب،

<sup>(</sup>١) رواه ابن السني وأبو نعيم في الطب عن أبي هريرة ، وهو حديث حسن .

<sup>(</sup>٢) رواه الجاعة عن ابن مسعود ( نيل الأوطار : ٦ / ٩٩ ) والباءة : مؤن وتكاليف الزواج ، والوجاء : أي يضعف شهوة النكاح ، تشبيها بقطع السيف .

<sup>(</sup>٣) فتح القدير : ٢ / ٤٣ ومابعدها .

ومن المنع عن المآكل والمشارب والمناكح عامة يومه ، وهو أجمل الخصال ، غير أنه أشق التكاليف على النفوس (۱) ، وقد مدحه الله بآية ﴿ إن المسلمين والمسلمات . . . والخاشعين والخاشعات والمتصدقين والمتصدقات والصائمين والصائمات ﴾ (۱) .

# المطلب الثاني - فضل رمضان وليلة القدر:

رمضان سيد الشهور، فيه بدأ نزول القرآن، وهو شهر الطاعة والقربة والبر والإحسان، وشهر المغفرة والرحمة والرضوان، فيه ليلة القدر التي هي خير من ألف شهر، وبه عون المؤمن على أمر دينه وطلب إصلاح دنياه، وهو موسم تكثر فيه مناسبات إجابة الدعاء.

وقد ورد في السنة النبوية مايدل على فضل رمضان وفضل الصوم فيه .

#### من ذلك مايأتي :

أ ـ « سيد الشهور شهر ورمضان ، وسيد الأيام يوم الجمعة » (") « لو يعلم العباد ما في شهر رمضان سنة » (أ . وروى العباد ما في شهر رمضان سنة » (الطبراني عن عبادة بن الصامت أن رسول الله على الله على قال يوما وقد حضر رمضان : « أتاكم رمضان شهر بركة ، يغشاكم الله فيه ، فيُنزل الرحمة ، ويحُطُّ الخطايا ، ويستجيب فيه الدعاء ، ينظر الله تعالى إلى تنافسكم فيه ، ويباهي بكم ملائكته ، فأروا الله من أنفسكم خيراً ، فإن الشقى من حرم فيه رحمة الله عز وجل » .

<sup>(</sup>۱) حاشية ابن عابدين : ۲ / ۱۰۹ .

<sup>(</sup>٢) الأحزاب : ٢٥ .

<sup>(</sup>٢) رواه الطبراني في الكبير عن عبد الله بن مسعود ، وفيه انقطاع ( مجمع الزوائد : ٣ / ١٤٠ ) .

 <sup>(</sup>٤) رواه الطبراني في الكبير وابن خزيمة في صحيحه والبيهقي من طريقه عن أبي مسعود الغفاري ، وفي راو
 من سنده كلام ( الترغيب والترهيب : ٢ / ١٠٢ ) ، مجمع الزوائد : ٣ / ١٤١ ) .

 $\ddot{7}_{-}$  « إذا جاء رمضان فتّحت أبواب الجنة ، وغلّقت أبواب النار ، وصُفّدت الشياطين  $^{(1)}$  .

" ـ « الصلوات الخس ، والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان مكفّرات مابينهن إذا اجتنبت الكبائر »(١) .

3 - « كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعائة ضعف ، قال الله تعالى : إلا الصوم ، فإنه لي وأنا أجزي به ، يدع شهوته وطعامه من أجلي ، للصائم فرحتان : فرحة عند فطره ، وفرحة عند لقاء ربه ، ولخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك »(٢) .

وفي رواية للترمذي ، قال رسول الله عَلَيْنَةٍ : إن ربكم يقول : « كل حسنة بعشر أمثالها إلى سبعائة ضعف ، والصوم لي وأنا أجزي به ، والصوم جُنَّة (٤) من النار ، ولخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك ، وإن جَهِل على أحدكم جاهل وهو صائم ، فليقل : « إني صائم ، إني صائم » .

ه - « من قام رمضام إياناً واحتساباً ، غفر له ماتقدم من ذنبه » أي من أحيا لياليه بصلاة التراويح أو غيرها بالذكر والاستغفار وتلاوة القرآن تصديقاً بما وعده الله على ذلك من أجر ، محتسباً ومدخراً أجره عند الله تعالى لاغيره ، بخلوص عمله لله ، لم يشرك به غيره ، غفرت له ذنوبه غير حقوق العباد ، فتتوقف على إبراء الذمة ، أو المسامحة .

<sup>(</sup>١) رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة ( الترغيب والترهيب : ٢ / ٩٧ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم عن أبي هريرة ( الترغيب والترهيب : ٢ / ٩٢ ) .

<sup>(</sup>٣) رواه مسلم عن أبي هريرة . والخلوف : تغير رائحة الفم ( الترغيب والترهيب : ٢ / ٨١ ) .

<sup>(</sup>٤) الجنة : مايستر ويقي مما يخاف منه ، ومعنى الحديث : إن الصوم يستر صاحبه ، ويحفظه من الوقوع في المعاصى .

<sup>(</sup>٥) متفق عليه عند البخاري وغيره ( أصحاب الكتب الستة ) عن أبي هريرة .

أ - عن سلمان رضي الله عنه قال: خطبنا رسول الله عليه في آخر يوم من شعبان ، قال: « ياأيها الناس قد أظلكم شهر عظيم مبارك ، شهر فيه ليلة خير من ألف شهر ، شهر جعل الله صيامه فريضة ، وقيام ليله تطوّعاً ، من تقرب فيه بخصلة من الخير ، كان كمن أدى فريضة فيا سواه ، ومن أدى فريضة فيه ، كان كمن أدى سبعين فريضة فيا سواه .

وهو شهر الصبر ، والصبر ثوابه الجنة ، وشهر المواساة ، وشهر يزاد في رزق المؤمن فيه ، من فطّر فيه صاعًا ، كان مغفرة لذنوبه وعتق رقبته من النار ، وكان له مثل أجره من غير أن ينقص من أجره شيء .

قالوا: يارسول الله ، ليس كلّنا يجد مايفطر الصائم ؟ فقال رسول الله عَلَيْتُهِ: يعطي الله هذا الثواب من فطر صائمًا على تمرة ، أو على شَرْبة ماء ، أو مَذْقة (١) لبن .

وهو شهر أوله رحمة ، وأوسطه مغفرة ، وآخره عتق من النار ، من خفف عن مملوكه فيه غفر الله له ، وأعتقه من النار

واستكثروا فيه من أربع خصال : خصلتين ترضون بها ربكم ، وخصلتين لاغِنَاء بكم عنها ، فأما الخصلتان اللتان تُرضون بها ربكم : فشهادة أن لاإله إلا الله ، وتستغفرونه . وأما الخصلتان اللتان لاغناء بكم عنها : فتسألون الله الجنة ، وتعوذون به من النار .

ومن سقى صاعًا ، سقاه الله من حوضي شَرْبة لايظها حتى يدخل الجنة »(١).

<sup>(</sup>۱) مزیج خلیط .

<sup>(</sup>٢)) رواه ابن خزيمة في صحيحه ، ثم قال : صح الخبر ، ورواه من طريق البيهقي ، ورواه أبو الشيخ ابن حبان في الثواب باختصار عنها ( الترغيب والترهيب : ٢ / ٩٤ ومابعدها ) .

ليلة القدر: يستحب طلب ليلة القدر؛ لأنها ليلة شريفة مباركة معظمة مفضلة ، ترجى إجابة الدعاء فيها ، وهي أفضل الليالي حتى ليلة الجمعة (۱) ، قال تعالى : ﴿ ليلة القدر خير من ألف شهر ﴾ أي قيامها والعمل فيها خير من العمل في ألف شهر خالية منها ، وقال علي الله القدر إيماناً واحتساباً ، غفر له ماتقدم من ذنبه »(۱) وعن عائشة أن النبي علي كان إذا دخل العشر الأواخر أحيا الليل ، وأيقظ أهله وشد المئزر »(۱) أي اعتزل النساء ، ولأحمد ومسلم : كان يجتهد في العشر الأواخر مالا يجتهد في غيرها .

وهي مختصة بالعشر الأواخر في ليالي الوتر من رمضان ، لقول مرابع عليه التسوها في العشر الأواخر من شهر رمضان ، في كل وتر »(٤).

وأرجح الأقوال عند العلماء أنها في ليلة السابع والعشرين من رمضان ، قال أبي بن كعب : « والله لقد علم ابن مسعود أنها في رمضان ، وأنها في ليلة سبع وعشرين ، ولكن كره أن يخبركم فتتكلوا »(٥) ، وعن معاوية « أن النبي على قال في ليلة القدر : ليلة سبع وعشرين »(١) ويرجحه قول ابن عباس : « سورة القدر : ثلاثون كلمة ، السابعة والعشرون فيها : هي »(١) وروى أحمد بإسناد صحيح عن ابن عمر حديثاً نصه : « من كان متحرّيها فليتحرها ليلة سبع وعشرين ، أو قال : تحروها ليلة سبع وعشرين » .

<sup>(</sup>۱) المهـــنب: ١ / ١٨٩ ، الجمــوع: ٦ / ٤٩٢ - ٥٠٣ ، المغني: ٣ / ١٧٨ - ١٨٣ ، كشــاف القنـــاع: ٢ / ٤٠١ ـ ٤٠٤ .

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي عن أبي هريرة .

<sup>(</sup>٣) متفق عليه ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٧٠ ) .

<sup>(</sup>٤) متفق عليه من حديث أبي سعيد الخدري ، وأبي ذر .

<sup>(</sup>٥) رواه الترمذي وصححه .

<sup>(</sup>٦) رواه أبو داود مرفوعاً ، والراجح وقفه على معاوية ، وله حكم الرفع ( سبل السلام : ٢ / ١٧٦ ) .)

 <sup>(</sup>٧) قال ابن حجر في فتح الباري : وقد اختلف في تعيينها على أربعين قولاً ، وأرجحها كلها أنها في وتر العشر
 الأواخر ، وأنها تنتقل . وقال الصنعاني : وأظهر الأقوال أنها في السبع الأواخر ( المصدر السابق ) .

والحكمة في إخفائها: أن يجتهد الناس في طلبها ، ويجدّوا في العبادة طمعاً في إدراكها ، كا أخفي ساعة الإجابة يوم الجمعة ، واسمه الأعظم في أسائه ، ورضاه في الحسنات ، إلى غير ذلك .

والمستحب أن يدعو المؤمن فيها بأن يقول: « اللهم إنك عفو ، تحب العفو ، فاعف عني » لما روت عائشة رضي الله عنها قالت: يارسول الله ، أرأيت إن وافقت ليلة القدر ، ماذا أقول فيها ؟ قال: « قولي: اللهم إنك عفو تحب العفو ، فاعف عني »(۱).

وأما علاماتها: فالمشهور فيها ماذكره أبي بن كعب عن النبي عَلَيْكِيدَ: «إن الشمس تطلع في صبيحة يومها بيضاء لاشعاع لها »(۱) وفي بعض الأحاديث: «بيضاء مثل الطست » وروي أيضاً عنه عَلَيْكِيدَ: «إن أمارة ليلة القدر: أنها ليلة صافية بلجة ، كأن فيها قراً ساطعاً ، ساكنة ساجية ، لابرد فيها ولاحر ، ولايحل لكوكب أن يرمى به فيها حتى تصبح ، وإن أمارتها أن الشمس صبيحتها تخرج مستوية ، ليس فيها شعاع ، مثل القمر ليلة البدر ، لايحل للشيطان أن يخرج معها يومئذ » وروى ابن خزية من حديث ابن عباس مرفوعاً : «ليلة القدر طلقة لاحارة ولاباردة ، تصبح الشمس يومها حمراء ضعيفة » ولأحمد من حديث عبادة : «لاحر فيها ولابرد ، وإنها ساكنة صاحية ، وقرها ساطع » ، وورد في علامتها أحاديث منها عن جابر بن سمرة عند ابن أبي شيبة ، وعن جابر بن عبد الله عند ابن خزية ، وعن أبي هريرة عنده ، وعن ابن مسعود عند ابن أبي شيبة وعن غيره (۱).

<sup>(</sup>١) رواه الخسة ( أحمد وأصحاب السنن ) غير أبي داود ، وصححه الترمذي والحاكم ( المصدر السابق ) .

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٧٢ ) .

<sup>(</sup>٣) نيل الأوطار : ٤ / ٢٧٥ .

#### المطلب الثالث - أهم الأحداث التاريخية الواقعة في رمضان :

وقعت أحداث تاريخية فاصلة كبرى في شهر رمضان ، تدل على أن الإسلام يقدر الأمور حق قدرها ، وأن شعار الصوم هو القوة والجهاد والعمل ، لا الضعف والهروب والفتور والكسل ، فالمسلم يتفاعل مع واقع الحياة ، ويتكيف مع الظروف ، فلايثنيه واجب ديني عن واجب معيشي أو حياتي ، ولاتحد من عزيته وهمته أهواء الدنيا ، ومغريات الطعام والشراب ، ولا يصح لمسلم أن يقول : إن الصوم يعطل الأعمال ، ويؤخر المجتعات ، فسبيل الإسلام معروف وهو الجهاد ، ودين الله وشرعه يسر لاعسر ، فقد أباح الفطر وأوجبه في السفر والحرب ، وحكم بأن الصائمين حينئذ متنطعون متشددون ، وبأن المفطرين في الجهاد ذهبوا بالأجر كله ، كا بين النبي عليه في فتح مكة ، وكان أول المفطرين . ودليل مانقول : هذه الأحداث الكبرى التي وقعت في رمضان ونكتفي بذكر أشهرها .

المعركة بدر الكبرى: وهي يوم الفرقان الذي فرق الله فيه بين الحق والباطل ، فانتصر فيه الإسلام - رمز القيم العليا في التوحيد والتفكير والحياة السوية والأخلاق الصحيحة - واندحر الشرك والوثنية - رمز الانحدار والتخلف والتعقيد وإهدار الكرامة الإنسانية . وقد حدثت في يوم الجمعة في السابع عشر من شهر رمضان من السنة الثانية للهجرة ، قال تعالى : ﴿ ولقد نصركم الله ببدر وأنتم أذلة ، فاتقوا الله لعلكم تشكرون ﴾ ، وقال ابن عباس : كانت يوم الجمعة السابع عشر من شهر رمضان ، وفيها قتل فرعون الأمة أبو جهل أكبر أعداء الإسلام .

٢ - فتح مكة : وهو الفتح الأكبر : ﴿ إِنَا فتحنا لَكَ فتحاً مبيناً ﴾ حدث في العاشر من رمضان من السنة الشامنة للهجرة ، وقد تم به القضاء على فلول الوثنية ، وتم به تحطيم الأصنام حول الكعبة .

٣ ـ وقعت بعض أحداث غزوة تبوك في رمضان سنة ٩ هـ .

- ٤ انتشر الإسلام في المن في السنة العاشرة في رمضان .
- - هدم خالد بن الوليد لخمس بقين من رمضان في السنة الثامنة البيت الذي كانت تعبد فيه العزى في نخلة ، وقال للرسول عَلَيْكَ : « تلك العزى ولاتعبد أبداً »(١) .
- تحدم في السنة التاسعة في رمضان وفد ثقيف من الطائف إلى رسول الله على على الله عل
- ٧ في صبيحة يوم الجمعة في ٢٥ من رمضان ٤٧٩ هـ حدثت موقعة الزلاقة (سهل يقع على مقربة من البرتغال الحالية ) أو يوم العروبة والإسلام، وانتصر فيها جيش المرابطين المسلمين في الأندلس بقيادة يوسف بن تاشفين على جيش الفرنجة البالغ ثمانين ألف مقاتل بقيادة الفونس.
- ٨ موقعة عين جالوت: (قرية بين بيسان ونابلس) حدثت في صبيحة يوم الجعة في الخامس عشر من رمضان سنة ١٥٨ هـ الموافق ٣ أيلول (سبتبر) ١٢٦٠ م، بقيادة السلطان قُطُز سلطان الماليك في مصر، بعد أن صاح بأعلى صوته « وإسلاماه » ، وانتصر فيها على المغول الذين ولوا الأدبار لايلوون على شيء (١) ، وتم فيها توحيد مصر وبلاد الشام (١) .
- ٩ ـ فتح الأندلس : حدث في ٢٨ رمضان سنة ٩٢ هـ / ١٩ يوليو ( تموز )

<sup>(</sup>١) البداية والنهاية لابن كثير: ٤ / ٣١٦ .

<sup>(</sup>٢) المرجع السابق : ٥ / ٢٩ .

<sup>(</sup>٣) الحركة الصليبية للدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور : ٢ / ١١٣٦ ، ط ثانية ، مكتبة الأنجلو المصرية .

<sup>(</sup>٤) أما موقعة حطين شمال طبرية سنة ٥٨٣ هـ / ١١٨٧ م فقد وقعت في يوم السبت ١٤ ربيع الآخر الموافق ٤ تموز ، ولكن دخل صلاح الدين الأيوبي القدس في ليلة السابع والعشرين من رجب في ذكرى الإسراء والمعراج في ١٢ أكتوبر (تشرين الأول) سنة ١١٨٧. م ( الحركة الصليبية : ٢ / ٨٠٨ ـ ٨٠١ م ٢٢٨ ) .

٧١١ م بقيادة طارق بن زياد بعد أن هزم روذريق قائد القوط في موقعة حاسمة تعرف بـ « موقعة البحيرة » بعد أن استولى على مضيق جبل طارق وأحرق سفنه ، وقال كلمته المشهورة : « البحر من ورائكم والعدو من أمامكم » ، ثم تم بعدها فتح قرطبة وغرناطة وطليطلة العاصمة السياسية للأندلس (١) .

## المبحث الثاني ـ فرضية الصيام وأنواعه:

فرضية الصيام وتاريخها: صوم شهر رمضان ركن من أركان الإسلام وفرض من فروضه (٢) ، بدليل القرآن والسنة والإجماع:

أما القرآن: فقوله تعالى: ﴿ ياأيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام ، كا كتب على الذين من قبلكم ، لعلكم تتقون ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ فَن شهد منكم الشهر فليصه ﴾ .

وأما السنة: فقول النبي عَرِيْكَةِ: « بني الإسلام على خمس: شهادة أن لاإله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً »(١) ، وعن طلحة بن عبيد الله أن رجلاً جاء إلى النبي عَرِيْكَةِ ثَائِر الرأس فقال: يارسول الله ، أخبرني ماذا فرض الله علي من الصيام ؟ قال: شهر رمضان ، قال: هل علي غيره ؟ قال: لا ، إلا أن تطوع شيئاً . قال: فأخبرني ماذا فرض الله علي من الزكاة ؟ فأخبره رسول الله عَلِيْكِة بشرائع الإسلام ، قال: والذي أكرمك لا أتطوع شيئاً ، ولا أنقص مما فرض الله علي شيئاً ، ولا أنقص مما فرض الله علي شيئاً ، فقال النبي عَرِيْكَةٍ: « أفلح إن صدق ، أو دخل الجنة إن صدق »(١) .

<sup>(</sup>١) التاريخ السياسي للدولة العربية ، للدكتور عبد المنعم ماجد : ٢ / ٢٠٤ ) .

 <sup>(</sup>٢) الفرق بين الركن والفرض: أن الركن يجب اعتقاده ولايتم العمل إلا بــه ، سـواء أكان فرضاً أم نفـلاً ،
 والفرض: مايعاقب على تركه ، وأركان الإسلام: أي جوانبه التي بني عليها ، فتى فقد ركن منها لم يتم الإسلام .

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري ومسلم من طرق كثيرة عن ابن عمر .

<sup>(</sup>٤) متفق عليه بين البخاري ومسلم .

وأجمع المسلمون على وجوب صيام شهر رمضان .

وفرض صوم رمضان بعد صرف القبلة إلى الكعبة لعشر من شعبان في السنة الثانية من الهجرة بسنة ونصف إجماعاً ، وصام النبي عَلَيْكَةٍ تسعة رمضانات في تسع سنين ، وتوفي النبي عَلَيْكَةٍ في شهر رمضان ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة (۱) .

## أنواع الصيام:

الصوم أنواع: واجب، وتطوع، وحرام، ومكروه (١).

وقال الحنفية: الصوم ثمانية أنواع: فرض معين كصوم رمضان أداء، وغير معين كقضاء رمضان وصوم الكفارات، وواجب معين كنذر معين، وغير معين كالنذر المطلق، ونفل مسنون كصوم عاشوراء وتاسوعاء، ونفل مندوب أو مستحب كأيام البيض من كل شهر، ومكروه تحرياً كصوم العيدين، ومكروه تنزيهاً كعاشوراء وحده، وسبت وحده، ونيروز ومهرجان.

## النوع الأول - الواجب:

وهو ثلاثة أقسام: منه ما يجب للزمان نفسه وهو صوم شهر رمضان ، ومنه ما يجب لعلة وهو صيام الكفارات ، ومنه ما يجب بإيجاب الإنسان ذلك على نفسه ، وهو صيام النذر .

<sup>(</sup>١) المجموع : ٦ / ٢٧٣ ومابعدها ، الدر المختار : ٢ / ١٠٩ ، كشاف القناع : ٢ / ٣٤٩ ، بـدايـــة المجتهـد : ١ / ٢٧٤ ، المغنى : ٣ / ٨٤ .

<sup>(</sup>۲) اللباب: ١/ ١٦٢ ، ١٧٣ ، فتح القدير: ٢/ ٤٣ ومابعدها ، ٥٥ ، الدر المختار وحاشيته: ٢/ ١١٢ ـ ١٦٢ ، مراقي الفلاح: ص ١٠٥ ومابعدها ، بداية المجتهد: ١/ ٢٧٤ ، ١١٣ ، الشرح الصغير: ١/ ٦٨٧ ، ٢٦٧ ، القوانين الفقهية: ص ١١٤ ، مغني المحتاج: ١/ ٤٢٠ ، ٤٢٣ ، ٤٤٥ ، كشاف القناع: ٢/ ٣٤٩ ، ٣٩٣ ومابعدها ، ٣٩٨ ، المغنى : ٣/ ٨٩٨ ، ١٦٢ ، ١٦٢ .

والصوم اللازم عند الحنفية نوعان : فرض وواجب . والفرض نوعان : معين كصوم رمضان أداء ، وغير معين كصوم رمضان قضاء ، وصوم الكفارات ، ولكنه أي الأخير فرض عملاً ، لا اعتقاداً ، ولذا لا يكفر جاحده .

والواجب نوعان : معين كالنذر المعين ، وغير المعين كالنذر المطلق ، وكقضاء ما أفسده من صوم النفل .

النوع الثاني ـ الصوم الجرام عند الجمهور أو المكروه تحرياً عند الحنفية : وهو مايأتي :

أ ـ صيام المرأة نفلاً بغير إذن زوجها أو علمها برضاه إلا إذا لم يكن عتاجاً لها كأن كان غائباً أو محرماً بحج أو عمرة أو معتكفاً ، لخبر الصحيحين : « لا يحل لامرأة أن تصوم ، وزوجها شاهد إلا بإذنه » ولأن حق الزوج فرض ، فلا يجوز تركه لنفل ، فلو صامت بغير إذنه صح ، وإن كان حراماً كالصلاة في دار مغصوبة ، وللزوج أن يفطرها ، لقيام حقه واحتياجه . وهذا الصوم مكروه تنزيهاً عند الحنفية .

7 - صوم يوم الشك: وهو يوم الثلاثين من شعبان إذا تردد الناس في كونه من رمضان ، وللفقهاء عبارات متقاربة في تحديده ، واختلفوا في حكمه ، مع اتفاقهم على عدم الكراهة وإباحة صومه إن صادف عادة للمسلم بصوم تطوع كيوم الاثنين أو الخيس .

فقال الحنفية (١) : هو آخر يوم من شعبان يوم الثلاثين إذا شك بسبب الغيم أمن رمضان هو أو من شعبان . فلو كانت السماء صحواً ولم ير الهلال أحد فليس بيوم شك .

<sup>(</sup>١) فتح القدير : ١ / ٣٥ ومابعدها ، الدر الختار : ٢ / ١١٩ ومابعدها ، مراقي الفلاح : ص ١٠٧ .

وحكمه: أنه مكروه تحرياً إذا نوى أنه من رمضان أو من واجب آخر. ويكره أيضاً صوم ماقبل رمضان بيوم أو يومين ، لحديث: « لاتقدموا رمضان بصوم يوم ولايومين ، إلا رجل كان يصوم صوماً ، فيصومه »(۱) فيكره صومه إلا أن يوافق صوماً كان يصومه المسلم ، خوفاً من أن يظن أنه زيادة على صوم رمضان ، ولا يكره صوم نفل جزم به بلاترديد بينه وبين صوم آخر ، فلا يصام يوم الشك إلا تطوعاً .

وقال المالكية على المشهور (أ): إنه يوم الثلاثين من شعبان إذا كان بالساء في ليلته (أي ليلة الثلاثين) غيم ، ولم ير هلال رمضان . فإن كانت الساء صحواً لم يكن يوم شك ؛ لأنه إذا لم تثبت رؤية هلال رمضان ، كان اليوم من شعبان جزماً . وهذا كمذهب الحنفية (

والراجح عند الدردير والدسوقي وغيرهما أن يوم الشك : صبيحة الثلاثين من شعبان إذا كانت الساء صحواً أو غياً ، وتحدث بالرؤية من لاتقبل شهادته كعبد أو امرأة أو فاسق . أما يوم الغيم فهو من شعبان جزماً ؛ لخبر الصحيحين : « فإن غم عليكم ، فأكملوا عدة شعبان ثلاثين » .

وحكمه: أنه يكره صومه للاحتياط على أنه من رمضان ، ولا يجزئه صومه عن رمضان ، فن أصبح فلم يأكل ولم يشرب ، ثم تبين له أن ذلك اليوم من رمضان ، لم يجزه ، وجاز صومه لمن اعتاد الصوم تطوعاً سرداً أو يوماً معيناً كيوم الخيس مثلاً ، فصادف يوم الشك ، كا جاز صومه تطوعاً ، وقضاء عن رمضان سابق ، وكفارة عن يمين أو غيره ، ولنذر يوم معين أو يوم قدوم شخص مثلاً ،

<sup>(</sup>١) رواه الأئمة الستة في كتبهم عن أبي هريرة ( نصب الراية : ٢ / ٤٤٠ ) .

<sup>(</sup>٢) الشرح الكبير : ١ / ٥١٣ ، الشرح الصغير : ١ / ٦٨٦ ومابعدها ، القوانين الفقهية : ص ١١٥ ، شرح الرسالة : ١ / ٢٩٣ ـ ٢٩٥ .

فصادف يوم الشك . ويندب الإمساك ( الكف عن المفطر ) يوم الشك ليتحقق الحال ، فإن ثبت رمضان وجب الإمساك لحرمة الشهر ، ولو لم يكن أمسك أولاً .

وقال الشافعية (۱) : يوم الشك : هو يوم الثلاثين من شعبان في حال الصحو، إذا تحدث الناس برؤية الهلال ليلته، ولم يعلم من رآه، ولم يشهد برؤيته أحد ، أو شهد بها صبيان أو عبيد أو فسقة أو نساء ، وظن صدقهم ، أو شهد شخص عدل ولم يكتف به . وليس إطباق الغيم بشك ، كا أنه إذا لم يتحدث أحد من الناس بالرؤية فليس بشك ، بل هو يوم من شعبان ، وإن أطبق الغيم ، لخبر الصحيحين المتقدم : « فإن غم عليكم ، فأكملوا عدة شعبان ثلاثين » .

وحكه: أنه يحرم ولا يصح التطوع بالصوم يوم الشك ، لقول عمار بن ياسر رضي الله عنه: « من صام يوم الشك ، فقد عصى أبا القاسم عَلَيْكُمْ » (١) . وحكمة التحريم: توفير القوة على صوم رمضان ، وضبط زمن الصوم وتوحيده بين الناس ، دون زيادة . وكذلك يحرم صوم يوم أو يومين قبل رمضان ، والأظهر أنه يلزم الإمساك من أكل يوم الشك ، ثم ثبت كونه من رمضان ، لأن صومه واحب عليه ، إلا أنه جهله .

ويجوز صوم يوم الشك عن القضاء والنذر والكفارة ، ولموافقة عادة تطوعه ، ونحوه مما له سبب يقتضي الصوم ، على الأصح مسارعة لبراءة الذمة ، فيا عدا الاعتياد ، وعملاً في الاعتياد بالحديث المتقدم : « ... إلا رجل كان يصوم صوماً ، فليصهه » ويجب الإمساك على من أصبح يوم الشك مفطراً ، ثم تبين أنه

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج : ١ / ٤٣٣ ، ٤٣٨ .

<sup>(</sup>٢) رواه أصحاب السنن الأربعة ، وصححه الترمذي وغيره .

من رمضان ، ثم يقضيه بعد رمضان فوراً ، وإن صامه متردداً بين كونه نفلاً من شعبان أو فرضاً من رمضان .

وقالُ الحنابلة (۱) : يوم الشك : هو يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير الهلال ليلته ، مع كون السماء صحواً لاعلة فيها من غيم أو قَتَر ونحوهما ، أو شهد برؤية الهلال من ردت شهادته لفسق ونحوه ، فهم في تحديده كالشافعية .

وحكمه كا قال المالكية: يكره ويصح صوم يوم الشك بنية الرمضانية احتياطاً، ولا يجزئ إن ظهر منه، إلا إذا وافق عادة له، أو وصله بصيام قبله، فلاكراهة، للحديث المتقدم: « لاتقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين، إلا رجل كان يصوم صوماً، فليصه » وإلا أن يصومه عن قضاء أو نذر أو كفارة، فلاكراهة؛ لأن صومه واجب إذاً. وإن صامه موافقة لعادة ثم تبين أنه من رمضان، فلا يجزئه عنه، ويجب عليه الإمساك فيه، وقضاء يوم بعده، والخلاصة: أن صوم يوم الشك مكروه عند الجهور، حرام عند الشافعية.

" - صوم عيد الفطر والأضحى وأيام التشريق بعده: مكروه تحرياً عند الحنفية ، حرام لا يصح عند باقي الأئمة (١) ، سواء أكان الصوم فرضاً أم نفلاً ، ويكون عاصياً إن قصد صيامها ، ولا يجزئه عن الفرض لما روى أبو هريرة : « أن رسول الله عَلَيْهُ نهى عن صيام يومين ، يوم فطر ، ويوم أضحى » (١) والنهي عند غير الحنفية يقتضي فساد المنهي عنه وتحريمه . وروى مسلم في صحيحه عن النبي عَلِيهُ : « أيام منى أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى » .

<sup>(</sup>١) المغني : ٣ / ٨٩ ، كشاف القناع : ٢ / ٣٥٠ ـ ٣٥١ ، ٣٩٨ ومابعدها .

 <sup>(</sup>۲) الدر الختار : ۲ / ۱۱٤ ، مراقي الفلاح : ص ۱۰٦ ، القوانين الفقهية : ص ۱۱٤ ، مغني الحتاج : ١ / ٤٣٣ ، المهذب : ١ / ١٨٩ ، المغنى : ٣ / ١٦٣ ، كشاف القناع : ٢ / ٣٩٩ .

<sup>(</sup>٢) متفق عليه ، وعن أبي سعيد الخدري عند الشيخين ( البخاري ومسلم ) مثله .

وقصر المالكية تحريم صوم التشريق على يـومين بعـد الأضحى ، وقـال الجمهـور : ثلاثة أيام بعده ، وأما صوم اليوم الرابع عند المالكية فمكروه فقط .

وتحريم الصوم في أيام العيدين عند الشافعية ، ولو لمتمتع بالحج والعمرة ، للنهي عن صيامها كا رواه أبو داود بإسناد صحيح . واستثنى الجمهور ( الحنفية والمالكية والحنابلة ) حالة الحج للمتمتع والقارن ، فأجازوا لها صيامها ، لقول ابن عمر وعائشة : « لم يرخص في أيام التشريق أن يُصَمْنَ إلا لمن لم يجد الهدي »(١) .

2 - صوم الحائض والنفساء حرام ولايصح ولاينعقد ، كا بينا في مبحث الحيض والنفاس ، وعليها قضاء الصوم دون الصلاة .

منه عبان الذي منه يوم النصف الأخير من شعبان الذي منه يوم الشك ، إلا لورْد بأن اعتاد صوم الدهر أو صوم يوم وفطر يوم أو صوم يوم معين كالاثنين فصادف مابعد النصف ، أو نذر مستقر في ذمته ، أو قضاء لنفل أو فرض ، أو كفارة ، أو وصل صوم مابعد النصف بما قبله ، ولو بيوم النصف .

ودليلهم حديث : « إذا انتصف شعبان ، فلاتصوموا »(١) ولم يأخذ به الحنابلة وغيرهم لضعف الحديث في رأي أحمد .

أ ـ صيام من يخاف على نفسه الهلاك بصومه .

النوع الثالث - الصوم المكروه:

هو كصوم الدهر<sup>(۱)</sup> ، وإفراد يوم الجمعة بالصوم ، وإفراد يوم السبت ، وصوم

<sup>(</sup>١) رواه البخاري .

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد وأصحاب السنن الأربعة عن أبي هريرة ، وهو حسن ، كا ذكر السيوطي وصححه ابن حبان وغيره ( سبل السلام : ٢ / ١٧١ ) .

يوم الشك وصوم يوم أو يومين قبل رمضان عند الجهور ، ويحرم الأخيران عند الشافعية ، والراجح عند المالكية عدم كراهة صوم الدهر وإفراد الجمعة بالصوم . والكراهة فيها عند غير المالكية تنزيهية .

وللفقهاء تفصيلات في بيان الصوم المكروه :

فقال الحنفية (١): الصوم المكروه قسمان : مكروه تحرياً ، ومكروه تنزيها . والمكروه تحرياً : هو صوم أيام العيدين والتشريق وصوم يوم الشك ، لورود النهي السابق عن صيامها ، فإذا صامها انعقد صومه مع الإثم ، ولايلزم القضاء لمن شرع في صومه وأفسده ، لأن المبدأ الأصولي عندهم هو أن النهي المتوجه إلى وصف من أوصاف العمل اللازم له يقتضي فساد الوصف فقط ، ويبقى أصل العمل على مشروعيته .

والمكروه تنزيها : هو إفراد صيام يوم عاشوراء (العاشر من المحرم) عن التاسع أو عن الحادي عشر، وإفراد يوم الجمعة في قول البعض، ويوم السبت، ويوم النيروز (يوم في طرف الربيع) والمهرجان (يوم في طرف الخريف) بالصوم إلا أن يوافق ذلك عادته، فتزول علة الكراهة، أما الجمعة فلقوله عليه : « لاتختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي، ولاتختصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم »(1). وأما السبت : فلقوله عليه : ولا تحقوموا يوم السبت إلا فيا افترض عليكم، فإن لم يجد أحدكم إلا لحاء عنبة أو عود شجرة، فليضغه »(1). وأما النيروز والمهرجان فلأن فيه تعظيم أيام نهينا عن التعظيما .

<sup>(</sup>١) الدر الختار : ٢ / ١١٤ ومابعدها ، مراقي الفلاح : ص ١٠٦ .

 <sup>(</sup>٢) رواه مسلم ، ورواه الجماعة عن أبي هريرة بلفظ « لاتصوموا يوم الجمعة إلا وقبلـه يوم أو بعـده يوم » ( نيل
 الأوطار : ٤ / ٢٤٩ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي عن عبد الله بن بُشر عن أخته الصاء ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٥١ ) .

ويكره تنزيها أيضاً صوم الدهر ؛ لأنه يضعفه ، ولحديث « لاصام من صام الأبد » (۱) ويكره صوم الصت : وهو أن يصوم ولايتكلم بشيء ، وعليه أن يتكلم بخير وبحاجة دعت إليه . ويكره صوم الوصال ولو بين يومين فقط ، وهو ألا يفطر بعد الغروب أصلاً حتى يتصل صوم الغد بالأمس ، للنهي عنه ، فقط عنوا الما عائشة : « نهام النبي عليه عن الوصال والم عائشة : « نهام النبي عليه عن الوصال رحمة لهم ، فقالوا : إنك تواصل ؟ قال : إني لست كهيئتكم ، إني يطعمني ربي ويسقيني » (۱).

ويكره صوم المسافر إذا أجهده الصوم ، وصوم المرأة تطوعاً بغير رضا زوجها ، وله أن يفطرها ، لقيام حقه واحتياجه ، إلا أن يكون مريضاً أو صائماً أو محرماً بحج أو عمرة .

وقال المالكية (1): قال العلامة خليل: يندب صوم الدهر ولايكره ، للإجماع على لزومه لمن نذره ، ولو كان مكروها أو ممنوعاً لما لزم على القاعدة ، ويندب صوم يوم الجمعة ولايكره لأن محل النهي عن ذلك على خوف فرضه ، وقد انتفت هذه العلة بوفاته عليه الصلاة والسلام ، وقال ابن جزي : المكروه : صوم الدهر ، وصوم يوم الجمعة خصوصاً إلا أن يصوم يوماً قبله ، أو يوماً بعده ، وصوم السبت خصوصاً ، وصوم يوم عرفة بعرافة ، وصوم يوم الشك : وهو آخر يوم من شعبان احتياطاً إذا لم يظهر الهلال . وصوم اليوم الرابع من النحر ، إلا

<sup>(</sup>١) متفق عليه بين أحمد والشيخين عن عبد الله بن عمرو ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٥٤ ) .

<sup>(</sup>٢) متفق عليه عن أبي هريرة ( نيل الأوطار : ٤ / ٢١٩ ) .

<sup>(</sup>٣) متفق عليه ( نيل الأوطار : ٤ / ٢١٩ ) .

<sup>(</sup>٤) القوانين الفقهية : ص ١١٥ ، ١١٩ ، الشرح الصغير : أ / ١٨٦ ، ١٩٢ ـ ١٩٤ ، ٧٢٧ ـ ٧٢٣ ، الشرح الكبير مع الدسوقي : ١ / ٥٣٤ .

لقارن أو متمتع أو لمن لزمه هدي لنقص في الحج ، أو في حالة النذر والكفــارات ، فلايكره .

ويكره صوم التطوع لمن عليه صوم واجب كالقضاء ، وصوم الضيف بدون إذن المضيف ، وصوم يوم المولد النبوي ، لأنه شبيه بالأعياد .

ويكره نذر صوم يوم مكرر ككل خيس ، لأن التزام يوم متكرر أو دائم يؤدي إلى التثاقل والندم ، فيكون لغير الطاعة أقرب . ويكره تطوع بصوم قبل صوم واجب غير معين ، كقضاء رمضان وكفارة . أما المعين فلايكره التطوع فيه . ويكره تعيين صوم الثلاثة البيض من كل شهر وهي الثالث عشر وتالياه ، فراراً من التحديد ، كا يكره صوم ستة من شوال إن وصلها بالعيد مظهراً لها ، ولا يكره إن فرقها أو أخرها أو صامها سراً ، لانتفاء علة اعتقاد الوجوب .

وقال الشافعية (١): يكره إفراد الجمعة بالصوم ، وإفراد السبت والأحد بالصوم ، وصوم الدهر غير العيد والتشريق لمن خاف به ضرراً أو فوت حق واجب أو مستحب ، للنهي المتقدم عنها في الأحاديث السابقة ، ولخبر البخاري : « إن لربك عليك حقاً ، ولأهلك عليك حقاً ، ولجسدك عليك حقاً ، فصم وأفطر ، وقم ونم ، وائت أهلك ، وأعط كل ذي حق حقه » .

فإن صام العيدين وأيام التشريق أو شيئاً منها مع الدهر ، حرم ، وعليه حمل خبر الصحيحين : « لاصام من صام الأبد » .

ويستحب صوم الدهر لمن لم يخف ضرراً أو فوت حق ، لإطلاق الأدلة ، ولأنه عَلَيْكُ قال : « من صام الدهر ضيقت عليه جهنم هكذا ، وعقد تسعين »(٢).

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج : ١ / ٤٤٧ ومابعدها ، المهذب : ١ / ١٨٨ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) رواه البيهقي وأحمد ، ومعنى « ضيقت عليه » أي عنه ، فلم يدخلها ، أو لايكون لـه فيها موضع ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٥٥ ) ورأى الجهور أن الحديث في صوم الدهر على ظاهره ، وحملوه على من صام الأيام المنهي عنها .

وهذا موافق لمذهب الحنابلة أيضاً .

ويكره صوم المريض والمسافر والحامل والمرضع والشيخ الكبير إذا خافوا مشقة شديدة ، وقد يحرم صومهم إذا خافوا الهلاك أو تلف عضو بترك الغذاء . ولا يكره صوم يوم النيروز والمهرجان .

وقال الحنابلة (1): مثل الشافعية ؛ وزادوا أنه يكره صوم الوصال : وهو الايفطر بين اليومين ، وتزول الكراهة بأكل تمرة ونحوها ، ويكره صوم بسفر قصر ولو بلامشقة ، فلو سافر ليفطر حرم السفر والفطر . ويكره إفراد رجب بالصوم ؛ لأن النبي عَنَا لله بنهى عن صيامه » (1) ، ولأن فيه إحياء لشعار الجاهلية بتعظيمه ، وتزول الكراهة بفطره فيه ، ولو يوماً ، أو بصومه شهراً آخر من السنة ، ولا يكره إفراد شهر غير رجب بالصوم .

ويكره إفراد يوم نيروز (اليوم الرابع من الربيع) ويوم مهرجان (اليوم التاسع عشر من الخريف) بالصوم، وهما عيدان للكفار، لما فيه من موافقة الكفار في تعظيمها.

ويكره أيضاً صوم يـوم الشك ، كا بينا ، وتقـدم رمضان بصوم يـوم أو يومين ، ولايكره تقدمه بأكثر من يومين .

## النوع الرابع - صوم التطوع أو الصوم المندوب:

التطوع: التقرب إلى الله تعالى بماليس بفرض من العبادات، مأخوذ من قوله تعالى: ﴿ ومن تطوع خيراً ﴾، وقد يعبر عنه بالنافلة كا في الصلاة،

<sup>(</sup>١) كشاف القناع : ٢ / ٣٩٧ ـ ٢٩٩ ، غاية المنتهى : ١ / ٣٣٤ .

<sup>(</sup>٢) رواه ابن ماجه عن ابن عباس ، وهو ضعيف . وكل حديث روي في فضل صوم رجب أو الصلاة فيه فكذب باتفاق أهل العلم .

لقوله تعالى : ﴿ ومن الليل فتهجد به نافلة لك ﴾ . ولاشك أن الصوم \_ كا بينا \_ من أفضل العبادات ، ففي الصحيحين : « من صام يوماً في سبيل الله ، باعد الله تعالى وجهه عن النار سبعين خريفاً » وفي الحديث المتقدم : « كل عمل ابن آدم له ، إلا الصوم فإنه لي ، وأنا أجزي به » .

وأيام صوم التطوع بالاتفاق مايلي:

ا - صوم يوم وإفطار يوم: أفضل صوم التطوع صيام يوم ، وإفطار يوم ، لخبر الصحيحين : « أفضل الصيام صوم داود ، كان يصوم يوماً ، ويفطر يوماً » وفيه « لا أفضل من ذلك »(١) .

الليالي البيض، وهي الثالث عشر والأفضل أن تكون الأيام البيض أي أيام الليالي البيض، وهي الثالث عشر والرابع عشر، والخامس عشر، وسميت بيضا لابيضاضها ليلاً بالقمر، ونهاراً بالشمس، وأجرها كصوم الدهر، بتضعيف الأجر، الحسنة بعشر أمثالها من غير حصول المضرة أو المفسدة التي في صيام الدهر. ودليلها ماروى أبو ذر أن النبي عليه قال له: « إذا صمت من الشهر ثلاثة أيام، فصم ثالث عشرة، ورابع عشرة، وخامس عشرة» وروي « أن النبي عليه كان يصوم عدة ثلاثة أيام من كل شهر » .

" - صوم يومي الاثنين والخيس من كل أسبوع ، لقول أسامة بن زيد « إن النبي عَلِيلَةً كان يصوم يوم الاثنين والخيس ، فسئل عن ذلك فقال : إن أعمال

<sup>(</sup>١) متفق عليه من حديث عبد الله بن عمرو ، ولفظه : « صم يومـاً وأفطر يومـاً ، فـذلـك صيـام داود ، وهو أفضل الصيام ، قلت : فإني أطيق أفضل من ذلك ، فقال : لاأفضل من ذلك » ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٥٤ ) .

 <sup>(</sup>۲) رواه الترمذي وحسنه ، والنسائي وابن حبان في صحيحه ، وأحمد ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٥٢ ومابعدها ،
 سبل السلام : ٢ / ١٦٨ ) .

<sup>(</sup>٣) رواه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود ، وأخرج مسلم من حـديث عـائشــة « كان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ، مايبالي في أي الشهر صام » ( سبل السلام : ٢ / ١٦٨ ) .

الناس تعرض يوم الاثنين ويوم الخيس »(١) ، وفي لفظ : « وأحب أن يُعْرَض عملي وأنا صائم » .

2 - صوم ستة أيام من شوال ، ولو متفرقة ، ولكن تتابعها أفضل عقب العيد مبادرة إلى العبادة ، ويحصل له ثوابها ولو صام قضاء أو نذراً أو غير ذلك ، فن صامها بعد أن صام رمضان ، فكأنما صام الدهر فرضاً ، لما روى أبو أيوب « من صام رمضان ، ثم أتبعه ستاً من شوال ، فذاك صيام الدهر »(۱) وروى ثوبان : « صيام شهر رمضان بعشرة أشهر ، وصيام ستة أيام بشهرين ، فذلك سنة »(۱) يعني أن الحسنة بعشر أمثالها ، الشهر بعشرة أشهر ، والستة بستين ، فذلك سنة كاملة .

٥ ـ صوم يوم عرفة : وهو تاسع ذي الحبجة لغير الحاج ، لخبر مسلم : « صيام يوم عرفة أحتسب على الله أنه يكفر السنة التي قبله ، والسنة التي بعده » وهو أفضل الأيام لخبر مسلم : « مامن يوم أكثر من أن يعتق الله فيه من النار من يوم عرفة » ، وأما قوله على الله عند يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة » فحمول على غير يوم عرفة بقرينة ماذكر (1) .

أما الحاج فلايسن له صوم يوم عرفة ، بل يسن له فطره وإن كان قوياً ، ليقوى على الدعاء ، واتباعاً للسنة ، كاروى الشيخان ، فصومه له خلاف الأولى ، قال أبو هريرة رضي الله عنه : « نهى رسول الله عليه عن صوم يوم عرفة

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود .

<sup>(</sup>٢) رواه الجماعة إلا البخاري والنسائي ، ورواه أحمد من حديث جابر ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٣٧ ) .

<sup>(</sup>٣) رواه سعيد بن منصور بإسناده عن ثوبان .

<sup>(</sup>٤) قيل : المكفر الصغائر دون الكبائر ، ورد عليه : وهذا تحكم يحتاج إلى دليل ، والحديث عام ، وفضل الله واسع لايحجر .

. ولابأس بصومه للحاج عند الحنفية إذا لم يضعفه الصوم .  $^{(1)}$ 

7 - صوم الثانية الأيام من ذي الحجة قبل يوم عرفة للحاج وغيره ، لقول حفصة : « أربع لم يكن يدعُهن رسول الله عليه عليه عليه عاشوراء ، والعشر ، وثلاثة أيام من كل شهر ، والركعتين قبل الغداة » (") وقد تقدم في بحث « صلاة العيدين » أحاديث تدل على فضيلة العمل في عشر ذي الحجة عموماً ، والصوم مندرج تحتها .

٧ - صوم تاسوعاء وعاشوراء : وهما التاسع والعاشر من شهر الحرم ، ويسن الجمع بينها ، لحديث ابن عباس مرفوعاً : « لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع والعاشر » (ق) ويتأكد صيام عاشوراء لقوله على الله تعالى أن يكفر السنة التي قبله » (أ) ، وإنما لم يجب صومه لخبر الصحيحين : « إن هذا اليوم يوم عاشوراء ، ولم يكتب عليكم صيامه ، فمن شاء فليصم ، ومن شاء فليفطر » وحملوا الأخبار الواردة بالأمر بصومه على تأكد الاستحباب .

والحكمة من صيام عاشوراء: مابينه ابن عباس ، قائلاً: «قدم النبي عَلَيْلَةٍ ، فرأى اليهود تصوم عاشوراء ، فقال : ماهذا ؟ قالوا : يوم صالح ، نجَّى الله فيه موسى وبني إسرائيل من عدوهم ، فصامه موسى ، فقال : أنا أحق بموسى منكم ، فصامه ، وأمر بصيامه »(٥) .

<sup>(</sup>١) رواه أحمد وابن ماجه ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٣٩ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد وأبو داود والنسائي ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٣٨ ) .

<sup>(</sup>٣) رواه الخلال بإسناد جيد ، واحتج به أحمد ، وروى مسلم : « لئن بقيت إلى قابل لأصومن اليوم التاسع » .

<sup>(</sup>٤) روى الجماعة إلا البخاري والترمذي عن أبي قتادة قال : قال رسول الله علي : « صوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبلة ، وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة ماضية » وحكمة التفرقة : أن عرفة يوم محدي : يعني أن صومه مختص بأمة محمد علي ، وعاشوراء يوم موسوي ، ونبينا محمد علي أفضل الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٣٨ ) .

<sup>(</sup>٥) متفق عليه ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٤١ ) .

فإن لم يصم مع عاشوراء تاسوعاء ، سن عند الشافعية أن يصوم معه الحادي عشر ، بل نص الشافعي في الأم والإملاء على استحباب صوم الثلاثة . وذكر الحنابلة أنه إن اشتبه على المسلم أول الشهر ، صام ثلاثة أيام ، ليتيقن صومها ، وتاسوعاء وعاشوراء آكد شهر الله الحرم .

ولايكره عند الجهور غير الحنفية إفراد العاشر بالصوم.

٨ ـ صيام الأشهر الحرم: وهي أربع: ثلاثة متوالية: وهي ذو القعدة وذو الحجة والحرم، وواحد منفرد وهو رجب، وهي أفضل الشهور للصوم بعد رمضان، وأفضل الأشهر الحرم: المحرم، ثم رجب، ثم باقي الحرم، ثم بعد الحرم شعبان.

واستحباب صوم هذه الأشهر هو عند المالكية والشافعية (١) ، واكتفى الحنابلة باستحباب صوم المحرم ، فهو عندهم أفضل الصيام بعد صيام شهر رمضان ، لقوله عليه : « أفضل الصلاة بعد المكتوبة جوف الليل ، وأفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرّم »(١) ، وأفضل المحرم يوم عاشوراء ، كا بينا . وقال الحنفية : المندوب في الأشهر الحرم أن يصوم ثلاثة أيام من كل منها ، وهي الخيس والجمعة والسبت .

٩ ـ صوم شعبان : لحديث أم سلمة : أن النبي عَلِيْكُ لم يكن يصوم من السنة شهراً تاماً إلا شعبان يصل به رمضان (٦) ، وعن عائشة قالت : « لم يكن النبي عَلِيْكُ يصوم أكثر من شعبان ، فإنه كان يصومه كله »(١) وكره قوم صوم النصف

<sup>(</sup>١) القوانين الفقهية : ص ١١٤ ، الحضرمية : ص ١١٨ .

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم وغيره من حديث أبي هريرة .

<sup>(</sup>٣) رواه الخسة ( أحمد وأصحاب السنن ) ولفظ ابن ماجه « كان يصوم شهري شعبان ورمضان » ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٤٥ ) .

<sup>(</sup>٤) متفق عليه ( المصدر والمكان السابق ) .

الآخر من شعبان ، وقال الشافعية : لا يصح صومه ، للحديث المتقدم : « إذا انتصف شعبان فلا تصوموا » .

# آراء المذاهب في الصوم المندوب:

للفقهاء تصنيفات لأيام الصوم المتطوع بها ، هي مايأتي :

قال الحنفية (۱) : صوم التطوع أنواع ثلاثة : مسنون ، ومندوب ، ونفل . والمسنون : هو ماواظب عليه النبي عَلَيْكَ ، والمندوب أو المستحب : هو مالم يواظب عليه عَلَيْكَ ، وإن لم يفعله بعدما رغب إليه . والنفل : ماسوى ذلك وهو مارغب فيه الشرع من مطلق الصوم .

أما المسنون : فهو صوم عاشوراء مع التاسع .

وأما المندوب: فهو صوم ثلاثة أيام من كل شهر، ويندب كونها الأيام البيض: وهي التسالث عشر والرابع عشر والخسامس عشر، وصوم الاثنين والخيس، وصوم ست من شوال ولايكره التتابع على الختار، وكل صوم ثبت طلبه والوعد عليه بالسنة كصوم داود عليه السلام. ومنه صوم يوم الجمعة ولو منفرداً، فلابأس بصيامه عند أبي حنيفة ومحمد، لما روي عن ابن عباس أنه كان يصومه ولايفطر، ومنه صوم يوم عرفة، ولو لحاج لم يضعفه عن الوقوف بعرفات، ولا يخل بالدعوات، فلو أضعفه كره.

وأما النفل: فهو ماسوى ذلك مما لم يثبت كراهيته.

وذكر الحنفية تصنيفاً آخر فقالوا:

أنواع الصوم اللازم ثلاثة عشر: سبعة متتابعة: وهي رمضان ، وكفارة

<sup>(</sup>١) الدر الختار ورد المحتار : ٢ / ١١٣ ـ ١١٦ ، ١٧١ ، مراقي الفلاح : ص ١٠٥ ومابعدها .

ظهار وقتل ، ويمين ، وإفطار رمضان بلاعذر ، ونذر معين ، وصوم اعتكاف واجب . وستة يخير فيها بين التتابع والتفريق وهي : صوم النفل ، وقضاء رمضان ، وصوم القران والتتع في الحج إذا عجز عن الذبح ، وفدية حلق ، وجزاء صيد ، ونذر مطلق عن التقييد بشهر كذا وعن ذكر التتابع أو نيته .

وقال المالكية (١): التطوع ثلاثة أنواع: سنة ومستحب ونافلة ، فهم كالحنفية .

فالسنة : صيام يوم عاشوراء : وهو عاشر المحرم .

والمستحب: صيام الأشهر الحرم وشعبان والعشر الأول من ذي الحجة ، ويوم عرفة ، وستة أيام من شوال ، وثلاثة أيام من كل شهر ، ويوم الاثنين والخيس .

والنافلة : كل صوم لغير وقت ولاسبب في غير الأيام التي يجب أو يمنع .

وذكر الشافعية (٢) : أن صوم التطوع المؤكد قسمان : قسم لايتكرر كصوم الدهر . وقسم يتكرر ، وهو أنواع ثلاثة :

الأول ـ مايتكرر بتكرر السنين : وهو صوم يوم عرفة لغير الحاج والمسافر ، وعشر ذي الحجة ، وعاشوراء وتاسوعاء ، والحادي عشر من المحرم ، وست من شوال ويسن تواليها واتصالها بالعيد . وسن صوم الأشهر الحرم ( وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب ) وكذا يسن صوم شعبان .

الثاني ـ مايتكرر بتكرر الشهور: وهي الأيام البيض: وهي الثالث عشر والرابع والخامس عشر من كل شهر، والأيام السود: وهي الثامن والعشرون

<sup>(</sup>١) القوانين الفقهية : ص ١١٤ ، بداية الجتهد : ١ / ٢٩٨ ـ ٣٠٠ .

<sup>(</sup>٢) مغنى الحتاج: ١ / ٤٤٦ ومابعدها ، الحضرمية : ص ١١٨ .

وتالياه ، وعند نقص الشهر يعوض عنه أول الشهر ، ويسن أن يصوم معها السابع والعشرين احتياطاً .

وخصت أيام البيض وأيام السود بذلك لتعميم ليالي الأولى بالنور والثانية بالسواد ، فناسب صوم الأولى شكراً ، والثانية لطلب كشف السواد ، ولأن الشهر ضيف قد أشرف على الرحيل ، فناسب تزويده بذلك .

الثالث \_ مايتكرر بتكرر الأسابيع : وهو الاثنين والخيس .

وسرد الحنابلة(١) أوقات صوم التطوع فقالوا:

أفضل صوم التطوع يوم ويوم ، ولايكره صوم الدهر إلا لخائف ضرراً أو فوت حق . وسن ثلاثة من كل شهر ، وكونها أيام البيض أفضل : وهي الشالث عشر والرابع عشر والخامس عشر ، وذلك كصيام الدهر ، فإن الحسنة بعشر أمثالها .

ويسن صوم الاثنين والخيس ، وستة من شوال ، والأولى تتابعها وعقب العيد ، إلا لمانع كقضاء ، ومن صامها مع رمضان ، كأنما صام الدهر .

ويسن صوم المُحرَّم ، وهو أفضل الصيام بعد رمضان ، وآكده عاشوراء وهو كفارة سنة (۲) ، ثم تاسوعاء ، ولا يكره إفراد العاشر بالصوم . ويسن صوم أيام عشر ذي الحجة ، وهي أفضل من العشر الأخير من رمضان ، وآكده يوم عرفة ، وهو كفارة سنتين ، والمراد كفارة الصغائر ، فإن لم تكن رُجي تخفيف الكبائر ، فإن لم تكن وفع درجات .

<sup>(</sup>١) كشاف القناع : ٢ / ٣٩٣ ـ ٣٩٦ ، غاية المنتهى : ١ / ٣٣٤ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) وينبغي فيه التوسعة على العيال ، قال ابراهيم بن محمد بن المنتشر ، وكان أفضل أهل زمانه ، أنه بلغه « من وسع على عياله يوم عاشوراء ، وسع الله عليه سائر سنته » .

ولايستحب صيام يوم عرفة لمن كان بعرفة من الحاج ، بل فطره أفضل ، لما روت أم الفضل بنت الحرث « أنها أرسلت إلى النبي عَلَيْكَ بقدح لبن ، وهو واقف على بعيره بعرفة ، فشرب » (١) ، وأخبر ابن عمر أنه « حج مع النبي عَلِيَكَ ، ثم أبي بكر ، ثم عمر ، ثم عثان ، فلم يصه أحد منهم » ولأنه يُضعف عن الدعاء ، فكان تركه أفضل .

ويكره إفراد رجب بالصوم ، لما بينا سابقاً في الصوم المكروه . ولا يكره إفراد شهر غير رجب بالصوم ؛ لأنه عَلَيْكُ « كان يصوم شعبان ورمضان » أي أحياناً ، إذ لم يداوم على غير رمضان .

### هل يلزم التطوع بالشروع فيه ؟

للفقهاء نظريتان في هذا الموضوع ، الأولى للحنفية والمالكية ، والثانية للشافعية والحنابلة :

قال الفريق الأول<sup>(۱)</sup>: من دخل في صوم التطوع أو في صلاة التطوع ، لزمه إقامه ، فإن أفسده قضاه وجوباً ، كا أنه إذا سافر عمداً فأفطر لسفره ، فعليه القضاء ، لأن المؤدى قربة وعمل صار لله تعالى ، فتجب صيانته بالمضي فيه عن الإبطال ، ولاسبيل إلى صيانة مأاداه إلا بلزوم الباقي ، وإذا وجب المضي وجب القضاء ، ولأن الوفاء بالعقد مع الله واجب ، وحله حرام في كل عبادة يتوقف أولها على آخرها ، لقوله تعالى : ﴿ ولاتبطلوا أعمالك ﴾ وقال مالك : لاينبغي أن يفطر من صام متطوعاً ، إلا من ضرورة ، وبلغني أن ابن عمر قال : من صام متطوعاً ، ألا من غير ضرورة ، فذلك الذي يلعب بدينه ، وقياساً على متطوعاً ، ثم أفطر من غير ضرورة ، فذلك الذي يلعب بدينه ، وقياساً على

<sup>(</sup>۱) متفق عليه .

 <sup>(</sup>٢) اللباب شرح الكتاب : ١ / ١٧١ ومابعدها ، فتح القدير : ٢ / ٨٥ ، ١٠٥ ، الدر الختار : ٢ / ١٦٤ ، شرح الرسالة لابن أبي زيد القيرواني : ١ / ٢٩٦ ، فواتح الرحوت : ١ / ١١٤ ، كشف الأسرار : ١ / ٢٣٢ .

النذر ، فإن النفل ينقلب واجباً بالنذر ، ويجب أداؤه ، لكن ذكر الحنفية أنه إذا شرع متطوعاً في خمسة أيام : يومي العيدين وأيام التشريق ، فلايلزمه قضاؤها في ظاهر الرواية .

وقال الفريق الثاني (۱): من دخل في تطوع غير حج وعمرة كأن شرع في صوم أو صلاة أو اعتكاف أو طواف أو وضوء أو قراءة سورة الكهف ليلة الجمعة أو يومها ، أو التسبيحات عقب الصلاة ، فلايلزمه إتمامه ، وله قطعه ، ولاقضاء عليه ، ولامؤاخذة في قطعه ، لكن يستحب له إتمامه ، لأنه تكيل العبادة ، وهو مطلوب ، ويكره الخروج منه بلاعذر ، لظاهر قوله تعالى : ﴿ ولا تبطلوا أعمالكم ﴾ وللخروج من خلاف من أوجب إتمامه ، ولما فيه من تفويت الأجر .

فإن وجد عذر كمساعدة ضيف في الأكل إذا عز عليه امتناع مضيفه منه ، أو عكسه ، فلايكره الخروج منه ، بل يستحب لخبر : « وإن لزَوْرك عليك حقاً » والـزور : الـزائرون ، وخبر « من كان يـؤمن بـالله واليـوم الآخر ، فليكرم ضيفه »(١).

ودليلهم على عدم لزوم النفل بالشروع فيه في الصوم: قوله على الصائم المتطوع أمير نفسه ، إن شاء صام ، وإن شاء أفطر »(١) وتقاس الصلاة وبقية النوافل غير الحج والعمرة على الصوم ، ولأن أصل مشروعية النفل غير لازم ، والقضاء يتبع المقضى عنه ، فإذا لم يكن واجباً ، لم يكن القضاء واجباً ، بل

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج: ١ / ٤٣٧ ، ٤٢٨ ، كشاف القناع: ٢ / ٤٠٠ ، المغني : ٣ / ١٥١ ومابعدها ، شرح الحلي على جع الجوامع: ١ / ٦٦ ، غاية الوصول للأنصاري: ص ١٢ ، الوسيط في أصول الفقه للمؤلف ، ص ٨٠ ومابعدها ، ط ثانة .

<sup>(</sup>٢) رواهما الشيخان .

<sup>(</sup>٣) رواه أحمد وصححه من حديث أم هانئ ، وقال الحاكم : صحيح الإسناد ، وضعفه البخاري .

يستحب ، وروي جواز قطع صوم التطوع عن ابن عمر وابن عباس وابن مسعود .

أما التطوع بالحج أو العمرة فيحرم قطعه ، لخالفته غيره في لزوم الإتمام ، والكفارة بالجماع ، لأن الوصول إليها لايحصل في الغالب إلا بعد كلفة عظيمة ، ومشقة شديدة ، وإنفاق مال كثير ، ففي إبطالها تضييع لماله ، وإبطال لأعماله الكثيرة .

المبحث الثالث - متى يجب الصوم ، وكيفية إثبات هلال الشهر واختلاف المطالع ؟:

وفيه مطالب ثلاثة :

المطلب الأول - متى يجب الصوم ؟

يجب الصوم بأحد أمور ثلاثة (١):

الأول ـ النذر: بأن ينذر المرء صوم يوم أو شهر تقرباً إلى الله تعالى ، فيجب عليه بإيجابه على نفسه ، ويكون سبب صوم المنذور هو النذر ، فلو عين شهراً أو يوماً ، وصام شهراً أو يوماً قبله عنه ، أجزأه ، لوجود السبب ، ويلغو التعيين .

الثاني - الكفارات: عن معصية ارتكبها المرء ، كالقتل الخطا ، وحنث اليين ، وإفطار رمضان بالجماع نهاراً ، والظهار ، ويكون سبب الصوم هو القتل أو الحنث أو الإفطار ، أو المظاهرة .

الثالث ـ شهود جزء من شهر رمضان من ليل أو نهار على الختار عند الحنفية ، فيكون السبب شهود الشهر .

 <sup>(</sup>١) الدر الختار ورد المحتار: ٢ / ١١١ ، مغني المحتاج: ١ / ٤٢٠ ، الشرح الكبير: ١ / ٥٠٩ ، كشاف القناع:
 ٢ / ٢٤٦ .

ويجب صوم رمضان: إما برؤية هلاله إذا كانت الساء صحواً ، أو بإكال شعبان ثلاثين يوماً إذا وجد غيم أو غبار ونحوهما ، لقوله تعالى: ﴿ فَن شهد منكم الشهر فليصه ﴾ وقوله على الشهر فليصه ﴾ وقوله على الشهر فليصه الشهر تسع وعشرون عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين » (في لفظ البخاري: « الشهر تسع وعشرون ليلة ، فلاتصوموا حتى تروه ، فإن غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين » وفي لفظ لمسلم: « أنه ذكر رمضان ، فضرب بيديه ، فقال : الشهر هكذا وهكذا وهكذا ، ثم عقد إيهامه في الثالثة ، صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم فاقدروا ثلاثين » وقد يقع نقص الشهر أي تسعة وعشرين يوماً مدة شهرين أو ثلاثية أو أربعة فقط ، كا في شرح مسلم للنووي ، ولاتثبت بقية توابع رمضان كصلاة التراويح ووجوب الإمساك على من أصبح مفطراً إلا برؤية الهلال ، أو إكال شعبان ثلاثين يوماً .

### المطلب الثاني - كيفية إثبات هلال رمضان وهلال شوال:

تتردد أقوال الفقهاء في طريق إثبات هلال رمضان وشوال بين اتجاهات ثلاثة : رؤية جمع عظيم ، ورؤية مسلمين عدلين ، ورؤية رجل عدل واحد .

### أما الحنفية (٢) فقالوا:

أ ـ إذا كانت الساء صحواً : فلابد من رؤية جمع عظيم لإثبات رمضان ، والفطر أو العيد ، ومقدار الجمع : من يقع العلم الشرعي (أي غلبه الظن )

<sup>(</sup>١) رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة ، ورواه البخاري عن ابن عمر ، ورواه مسلم والنسائي وابن مـاجـه عن ابن عمر أيضاً بلفظ آخر ، ورواه أحمد والنسائي والترمذي بعناه وصححه عن ابن عباس ، وروي عن آخرين (نيل الأوطار: ٤ / ١٨٨ ـ ١٩٢ ) .

 <sup>(</sup>۲) رسائل ابن عابدين : ١ / ٢٥٣ ، الدر الختار : ٢ / ١٢٣ ـ ١٣٠ ، مراقي الفلاح : ص ١٠٨ ومابعدها ،
 اللباب : ١ / ١٦٤ .

بخبرهم ، وتقديرهم مفوض إلى رأي الإمام في الأصح ؛ واشتراط الجمع لأن المطلع متحد في ذلك الحل ، والموانع منتفية ، والأبصار سلية ، والهمم في طلب الهلال مستقية ، فالتفرد في الرؤية من بين الجم الغفير - مع ذلك - ظاهر في غلط الرأي .

ولابد من أن يقول الواحد منهم في الإدلاء بشهادته: « أشهد » .

ب ـ وأما إذا لم تكن الساء صحواً بسبب غيم أو غبار ونحوه: اكتفى الإمام في رؤية الهلال بشهادة مسلم واحد عدل عاقل بالغ ، ( والعدل : هو الذي غلبت حسناته سيئاته ) أو مستور الحال في الصحيح ، رجلاً كان أو امرأة ، حراً أم غيره ، لأنه أمر ديني ، فأشبه رواية الأخبار . ولايشترط في هذه الحالة أن يقول : « أشهد » وتكون الشهادة في مصر أمام القاضي ، وفي القرية في المسجد بين الناس .

وتجوز الشهادة على الشهادة ، فتصح الشهادة أمام القاضي بناء على شهادة شخص آخر رأى الهلال .

ومن رأى الهلال وحده ، صام ، وإن لم يقبل الإمام شهادته ، فلو أفطر وجب عليه القضاء دون الكفارة .

ولايعتمد على مايخبر به أهل الميقات والحساب والتنجيم ، لخالفته شريعة نبينا عليه أفضل الصلاة والتسليم .

وقال المالكية (۱) : يثبت هلال رمضان بالرؤية على أوجه ثلاثة هي مايأتي :

<sup>(</sup>١) القوانين الفقهية : ص ١١٥ ومابعدها ، الشرح الصغير : ١ / ٦٨٢ ومابعدها ، الشرح الكبير : ١ / ٥٠٩ ومابعدها .

اً - أن يراه جماعة كثيرة وإن لم يكونوا عدولاً : وهم كل عدد يؤمن في العادة تواطؤهم على الكذب . ولايشترط أن يكونوا ذكوراً أحراراً عدولاً .

7 - أن يراه عَدُلان ف أكثر: فيثبت بها الصوم والفطر في حالة الغيم أو الصحو. والعدل: هو الذكر الحر البالغ العاقل الذي لم يرتكب معصية كبيرة ولم يصر على معصية صغيرة، ولم يفعل ما يخل بالمروءة. فلا يجب الصوم في حالة الغيم برؤية عدل واحد أو امرأة أو امرأتين على المشهور، ويجب الصوم قطعاً على الرائي في حق نفسه. وتجوز الشهادة بناء على شهادة العدلين إذا نقل الخبر عن كل واحد اثنان، ولا يكفي نقل واحد. ولا يشترط في إخبار العدلين أو غيرهم لفظ « أشهد ».

" - أن يراه شاهد واحد عدل: فيثبت الصوم والفطر له في حق العمل بنفسه أو في حق من أخبره ممن لا يعتني بأمر الهلال ، ولا يجب على من يعتني بأمر الهلال الصوم برؤيته ، ولا يجوز الإفطار بها ، فلا يجوز للحاكم أن يحبم بثبوت الهلال برؤية عدل فقط . ولا يشترط في الواحد الذكورة ولا الحرية . فإن كان الإمام هو الرائي وجب الصوم والإفطار .

ويجب على العدل أو العدلين رفع الأمر للحاكم أنه رأى الهلال ليفتح باب الشهادة ، ولأنه قد يكون الحاكم عن يرى الثبوت بعدل .

أما هلال شوال: فيثبت برؤية الجماعة الكثيرة التي يؤمن تواطؤها على الكذب ويفيد خبرها العلم أو برؤية العدلين كا هو الشأن في إثبات هلال رمضان.

ولايثبت الهلال بقول منجّم أي حاسب يحسب سير القمر ، لافي حق نفسه ولاغيره ؛ لأن الشارع أناط الصوم والفطر والحج برؤية الهلال ، لابوجوده إن فرض صحة قوله ، فالعمل بالمراصد الفلكية وإن كانت صحيحة لا يجوز .

وقال الشافعية (1) : تثبت رؤية الهلال لرمضان أو شوال أو غيرها بالنسبة إلى عموم الناس برؤية شخص عدل ، ولو مستور الحال ، سواء أكانت الساء مصحية أم لا ، بشرط أن يكون الرائي عدلاً مسلماً بالغاً عاقلاً حراً ذكراً ، وأن يأتي بلفظ « أشهد » فلاتثبت برؤية الفاسق والصبي والمجنون والعبد والمرأة . ودليلهم : أن ابن عمر رضي الله تعالى عنها رأى الهلال ، فأخبر رسول الله عليها بذلك ، فصام وأمر الناس بصيامه (٢) . وعن ابن عباس رضي الله عنها ، قال : «جاء أعرابي إلى رسول الله عليها أن يأي رأيت هلال رمضان ، فقال : أتشهد أن الإله إلا الله ؟ قال : نعم ، قال : تشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم ، قال : يابلال ، أذن في الناس ، فليصوموا غداً » (1) والمعنى في ثبوته بالواحد الاحتياط للصوم .

أما الرائي نفسه فيجب عليه الصوم ، ولو لم يكن عدلاً ( أي فاسقاً ) أو كان صبياً أو امرأة أو كافراً ، أو لم يشهد عند القاضي ، أو شهد ولم تسمع شهادته ، كا يجب الصوم على من صدقه ووثق بشهادته .

وإذا صمنا برؤية عدل ، ولم نر الهلال بعد ثلاثين ، أفطرنا في الأصح ، وإن كانت الساء صحواً ، لكمال العدد بحجة شرعية .

وقال الحنابلة<sup>(1)</sup>: يقبل في إثبات هلال رمضان قول مكلف عدل واحد ظاهراً وباطناً ذكراً أو أنثى حراً أو عبداً ، ولو لم يقل : أشهد أو شهدت أني رأيته ، فلايقبل قول مميز ولامستور الحال لعدم الثقة بقوله في الغيم والصحو ،

<sup>(</sup>١) المهذب: ١ / ١٧٩ ، مغني المحتاج: ١ / ٤٢٠ ـ ٤٢٢ .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود وصححه ابن حبان ، ورواه الحاكم وقال : على شرط مسلم .

<sup>(</sup>٣) صححه ابن حبان والحاكم ورواه أبو داود والترمذي .

<sup>(</sup>٤) كشاف القناع : ٢ / ٢٥٦ ـ ٢٥٨ ، المغني : ٣ / ١٥٦ ـ ١٦٣ .

ولو كان الرائي في جمع كثير ولم يره منهم غيره . ودليلهم الحديث المتقدم أنه على السابق به ، ولأنه خبر ديني صوم الناس بقول ابن عمر ، ولقبوله خبر الأعرابي السابق به ، ولأنه خبر ديني وهو أحوط ، ولاتهمة فيه ، بخلاف آخر الشهر ، ولاختلاف حال الرائي والمرئي ، فلو حكم حاكم بشهادة واحد ، عمل بها وجوباً . ولايعتبر لوجوب الصوم لفظ الشهادة ، ولايختص بحاكم ، فيلزم الصوم من سمعه من عدل . ولايجب على من رأى الهلال إخبار الناس أو أن ينذهب إلى القاضي أو إلى المسجد . ويجب الصوم على من ردت شهادته لفسق أو غيره ، لعموم الحديث : « صوموا لرؤيته » ولا يفطر إلا مع الناس ؛ لأن الفطر لايباح إلا بشهادة عدلين . وإن رأى هلال شوال وحده لم يفطر لحديث أبي هريرة يرفعه قال : « الفطر يوم يفطرون ، والأضحى يوم يضحون » (أ ولاحتال خطئه وتهمته ، فوجب الاحتياط . وتثبت بقية الأحكام إذا ثبتت رؤية هلال رمضان بواحد من وقوع الطلاق المعلق به ، وحلول آجال الديون المؤجلة إليه ، وغيرها كانقضاء العدة والخيار المشروط ومدة الإيلاء ونحوها تبعاً للصوم .

ولا يجب الصوم بالحساب والنجوم ولو كثرت إصابتها ، لعدم استناده لما يعول عليه شرعاً .

ولايقبل في إثبات بقية الشهور كشوال ( من أجل العيد ) وغيره إلا رجلان عدلان ، بلفظ الشهادة ؛ لأن ذلك مما يطلع عليه الرجال غالباً ، وليس بمال ولايقصد به المال . وإنما ترك ذلك في إثبات رمضان احتياطاً للعبادة .

و إذا صام الناس بشهادة اثنين : ثلاثين يوماً ، فلم يروا الهلال ، أفطروا ، سواء في حال الغيم أو الصحو ، لحديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب السابق

<sup>(</sup>١) رواه الترمذي ، وقال : حسن صحيح غريب .

أن النبي علية قال : « وإن شهد شاهدان فصوموا وأفطروا »(١) .

ولايفطروا إن صاموا الثلاثين يوماً بشهادة واحد ، لأنه فطر ، فلا يجوز أن يستند إلى واحد ، كا لو شهد بهلال شوال .

وإن صاموا ثمانية وعشرين يوماً ، ثم رأوا الهلال ، قضوا يوماً فقط . وإن صاموا لأجل غيم ونحوه كقتر ودخان ، لم يفطروا ؛ لأن الصوم إنما كان احتياطاً ، فع موافقته للأصل : وهو بقاء رمضان ، أولى . وإن رأى هلال شوال عدلان ، ولم يشهدا عند الحاكم ، جاز لمن سمع شهادتها الفطر إذا عرف عدالتها ، وجاز لكل واحد منها أن يفطر بقولها إذا عرف عدالة الآخر ، لقوله عليه : « فإن شهد شاهدان فصوموا وأفطروا » فإن لم يعرف أحدهما عدالة الآخر ، لم يجز له الفطر لاحتال فسقه إلا أن يحكم بذلك حاكم ، فيزول اللبس .

وإن شهد شاهدان عند الحاكم برؤية هلال شوال : فإن رد الحاكم شهادتها ، لجهله بحالها ، فلمن علم عدالتها الفطر ؛ لأن رده ههنا ليس بحكم منه بعدم قبول شهادتها ، إنما هو توقف لعدم علمه بحالها ، فهو كالتوقف عن الحكم انتظاراً للبينة ، فلو ثبتت عدالتها بعد ذلك ممن زكاهما حكم بها ، لوجود المقتضي ، وأما إن رد الحاكم شهادتها لفسقها ، فليس لها ولالغيرهما الفطر بشهادتها .

وإذا اشتبهت الأشهر على أسير أو سجين أو من بمفارة أو بدار حرب ونحوهم ، اجتهد وتحرى في معرفة شهر رمضان وجوباً ؛ لأنه أمكنه تأدية فرضه بالاجتهاد ، فلزمه كاستقبال القبلة ، فإن وافق ذلك شهر رمضان أو مابعد رمضان ، أجزأه . وإن تبين أن الشهر الذي صامه ناقص ، ورمضان الذي فاته كامل تمام ، لزمه قضاء النقص ؛ لأن القضاء يجب أن يكون بعدد المتروك . وإن

<sup>(</sup>١) رواه النسائي وأحمد .

وافق صومه شهراً قبل رمضان كشعبان لم يجزه ؛ لأنه أتى بالعبادة قبل وقتها ، فلم يجزه ، كالصلاة ، فلو وافق بعضه رمضان ، فما وافقه أو بعده ، أجزأه ، دون ماقبله .

وإن صام من اشتبهت عليه الأشهر ، بلااجتهاد ، فكمن خفيت عليه القبلة ، لا يجزيه مع القدرة على الاجتهاد .

والخلاصة : أن الحنفية يشترطون لإثبات هلال رمضان وشوال رؤية جمع عظيم إذا كانت السماء صحواً ، وتكفي رؤية العدل الواحد في حال الغيم ونحوه . ولابد عند المالكية من رؤية عدلين أو أكثر ، وتكفي رؤية العدل الواحد عندهم في حق من لايهتم بأمر الهلال .

وتكفي رؤية عدل واحد عند الشافعية والحنابلة ، ولو مستور الحال عند الشافعية ، ولا يكفي المستور عند الحنابلة ، كا لابد عند الحنابلة من رؤية هلال شوال من عدلين لإثبات العيد .

وتقبل شهادة المرأة عند الحنفية والحنابلة ، ولاتقبل عند المالكية

طلب رؤية الهلال: قال الحنفية (۱): يجب للناس أن يلتسوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان ، وكذا هلال شوال لأجل إكال العدة ، فإن رأوه صاموا ، وإن غم عليهم ، أكلوا عدة شعبان ثلاثين يوماً ، ثم صاموا ؛ لأن الأصل بقاء الشهر ، فلاينتقل عنه إلا بدليل ، ولم يوجد .

وقال الحنابلة (٢) : يستحب ترائي الهلال احتياطاً للصوم ، وحذاراً من

<sup>(</sup>١) اللباب شرح الكتاب : ١ / ١٦٣ .

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع : ٢ / ٣٤٩ .

الاختلاف ، قالت عائشة : « كان النبي عَلَيْكُ يتحفظ في شعبان ما لايتحفظ في غيره ، ثم يصوم لرؤية رمضان »(۱) وروى أبو هريرة مرفوعاً : « أحصوا هلال شعبان لرمضان »(۲) .

ويسن إذا رأى المرء الهلال كبَّر ثلاثاً ، وقال : « اللهم أهله علينا باليُمن والإيمان ، والأمن والأمان ، ربي وربك الله » ويقول ثلاث مرات : « هلال خير ورشد » ويقول : « آمنت بالذي خلقك » ثم يقول : « الحمد لله الذي ذهب بشهر كذا ، وجاء بشهر كذا » وروى الأثرم عن ابن عمر ، قال : « كان النبي عَلِيْكُ إذا رأى الهلال قال : الله أكبر ، اللهم أهله علينا بالأمن والإيمان ، والسلامة والإسلام ، والتوفيق لما تحب وترضى ، ربي وربك الله » .

وإذا رئي الملال يكره عند الحنفية أن يشير الناس إليه ، لأنه من عمل الجاهلية .

## المطلب الثالث - اختلاف المطالع:

اختلف الفقهاء على رأيين في وجوب الصوم وعدم وجوبه على جميع المسلمين في المشارق والمغارب في وقت واحد ، بحسب القول باتفاق مطالع القمر أو اختلاف المطالع ، ففي رأي الجمهور : يوحد الصوم بين المسلمين ، ولاعبرة باختلاف المطالع . وفي رأي الشافعية يختلف بدء الصوم والعيد بحسب اختلاف مطالع القمر بين مسافات بعيدة . ولاعبرة في الأصح بما قاله بعض الشافعية : من ملاحظة الفرق بين البلد القريب والبعيد بحسب مسافة القصر ( ٨٩ كم ) .

هذا مع العلم بأن نفس اختلاف المطالع لانزاع فيه ، فهو أمر واقع بين البلاد

<sup>(</sup>١) رواه الدارقطني بإسناد صحيح .

<sup>(</sup>٢) رواه الترمذي .

البعيدة كاختلاف مطالع الشمس ، ولاخلاف في أن للإمام الأمر بالصوم بما ثبت لديه ؛ لأن حكم الحاكم يرفع الخلاف ، وأجمعوا أنه لايراعى ذلك في البلدان النائية جداً كالأندلس والحجاز ، وأندونيسيا والمغرب العربي (١) .

وأذكر أولاً عبارات الفقهاء في هذا الموضوع المهم .

قال الحنفية (٢): اختلاف المطالع ، ورؤية الهلال نهاراً قبل الزوال وبعده غير معتبر ، على ظاهر المذهب ، وعليه أكثر المشايخ ، وعليه الفتوى ، فيلزم أهل المشرق برؤية أهل المغرب ، إذا ثبت عندهم رؤية أولئك ، بطريق موجب ، كأن يتحمل اثنان الشهادة ، أو يشهدا على حكم القاضي ، أو يستفيض الخبر ، بخلاف ما إذا أخبر أن أهل بلدة كذا رأوه ؛ لأنه حكاية .

وقال المالكية (٢) : إذا رئي الهلال ، عمَّ الصوم سائر البلاد ، قريباً أو بعيداً ، ولا يراعى في ذلك مسافة قصر ، ولااتفاق المطالع ، ولاعدمها ، فيجب الصوم على كل منقول إليه ، إن نقل ثبوته بشهادة عدلين أو بجاعة مستفيضة ، أي منتشرة .

وقال الحنابلة (٤) : إذا ثبتت رؤية الهلال بمكان ، قريباً كان أو بعيداً ، لزم الناس كلهم الصوم ، وحكم من لم يره حكم من رآه .

وأما الشافعية فقالوا(٥): إذا رئي الهلال ببلد لزم حكمه البلد القريب

<sup>(</sup>١) رد المحتار لابن عابدين : ٢ / ١٣١ ، مجموعة رسائل ابن عابدين : ١ / ٢٥٣ ، تفسير القرطبي : ٢ / ٢٩٦ ، فتح الباري : ٤ / ٨٥٧ ، المجموع : ٦ / ٢٠٠ ، بداية المجتهد : ١ / ٢٧٨ ، القوانين الفقهية : ص ١١٦ .

<sup>(</sup>٢) الدر المختار ورد المحتار : ٢ / ١٣١ ـ ١٣٢ ، مراقي الفلاح : ص ١٠٩ .

<sup>(</sup>٣) الشرح الكبير: ١ / ٥١٠ ، بداية المجتهد: ١ / ٢٧٨ ومابعدها ، القوانين الفقهية: ص ١١٦ .

<sup>(</sup>٤) كشاف القناع : ٢ / ٣٥٣ .

<sup>(</sup>٥) المجموع : ٦ / ٢٩٧ ـ ٣٠٣ ، مغني المحتاج : ١ / ٤٢٣ ـ ٤٢٣ .

لاالبعيد ، بحسب اختلاف المطالع في الأصح ، واختلاف المطالع لايكون في أقل من أربعة وعشرين فرسخاً (١) .

وإذا لم نوجب على البلد الآخر وهو البعيد ، فسافر إليه من بلد الرؤية من صام به ، فالأصح أنه يوافقهم وجوباً في الصوم آخراً ، وإن كان قد أتم ثلاثين ؟ لأنه بالانتقال إلى بلدهم ، صار واحداً منهم ، فيلزمه حكمهم ، وروي أن ابن عباس أمر كر يباً بذلك كا سيأتي .

ومن سافر من البلد الآخر الذي لم ير فيه الهلال إلى بلد الرؤية ، عيّد معهم وجوباً ، لأنه صار واحداً منهم ، سواء أصام ثمانية وعشرين يوماً ، أم تسعة وعشرين بأن كان رمضان تاماً عندهم ، وقضى يوماً إن صام ثمانية وعشرين ؛ لأن الشهر لا يكون كذلك .

ومن أصبح معيّداً ، فسارت سفينته أو طائرته إلى بلدة بعيدة أهلها صيام ، فالأصح أنه يملك بقية اليوم وجوباً ؛ لأنه صار واحداً منهم .

#### الأدلة:

أدلة الشافعية : استدلوا على اعتبار اختلاف المطالع بالسنة والقياس والمعقول :

اً ـ السنة : استدلوا بحدیثین : أولها حدیث کُریب ، وثانیها حدیث ابن عمر :

أ ـ حديث كريب: أن أم الفضل بعثته إلى معاوية بالشام ، فقال:

<sup>(</sup>١) الفرسخ ( ٥٥٤٤ م ) وهذه المسافة تساوي ٥٥٤٤ × ٢٤ = ١٣٣,٠٥٦ كم ، انظر جدول المقاييس ، علماً بأن مسافة القصر ( ٨٩ كم ) : هي أربعة برد أو ستة عشر فرسخاً ، والفرسخ ثلاثة أميال والميل أربعة آلاف خطوة ، والخطوة : ثلاثة أقدام ، والقدمان : ذراع ، والذراع : أربعة وعشرون إصبعاً معترضات .

فقدمت الشام، فقضيت حاجتها، واستُهلَّ علي رمضانُ وأنا بالشام، فرأيت الهلال ليلة الجمعة، ثم قدمت المدينة في آخر الشهر، فسألني عبد الله بن عباس، ثم ذكر الهلال، فقال: متى رأيتم الهلال؟ فقلت: رأيناه ليلة الجمعة، فقال: أنت رأيتَه ؟ فقلت: نعم، ورآه الناس وصاموا، وصام معاوية، فقال: لكنا رأيناه ليلة السبت، فلانزال نصوم حتى نُكْمِل ثلاثين أو نراه، فقلت: ألا رئيناه ليلة السبت، فلانزال نصوم حتى نُكْمِل ثلاثين أو نراه، فقلت: ألا رئيني برؤية معاوية وصيامه؟ فقال: لا، هكذا أمرَنا رسول الله عليها ().

فدل على أن ابن عباس لم يأخذ برؤية أهل الشام ، وأنه لايلزم أهل بلد العمل برؤية أهل بلد آخر .

ب - حديث ابن عمر: أن رسول الله عَلِيْ قسال: « إنمسا الشهر تسع وعشرون ، فلاتصوموا حتى تروه ، ولاتفطروا حتى تروه ، فإن غُمّ عليكم فاقدروا له »(۱) وهو يدل على أن وجوب الصوم منوط بالرؤية ، لكن ليس المراد رؤية كل واحد ، بل رؤية البعض .

أ ـ القياس : قاسوا اختلاف مطالع القمر على اختلاف مطالع الشمس
 المنوط به اختلاف مواقيت الصلاة .

ت لمعقول: أناط الشرع إيجاب الصوم بولادة شهر رمضان ، وبدء الشهر يختلف باختلاف البلاد وتباعدها ، مما يقتضي اختلاف حكم بدء الصوم تبعاً لاختلاف البلدان .

أدلة الجمهور: استدلوا بالسنة والقياس.

أما السنة : فهو حديث أبي هريرة وغيره : « صوموا لرؤيته ، وأفطروا

<sup>(</sup>١) رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه ( نيل الأوطار : ٤ / ١٩٤ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم وأحمد ( نيل الأوطار : ٤ / ١٨٩ ومابعدها ) .

لرؤيته ، فإن غبي عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين »(۱) فهو يدل على أن إيجاب الصوم على كل المسلمين معلق بمطلق الرؤية ، والمطلق يجري على إطلاقه ، فتكفي رؤية الجماعة أو الفرد المقبول الشهادة .

وأما القياس: فإنهم قاسوا البلدان البعيدة على المدن القريبة من بلد الرؤية ، إذ لافرق ، والتفرقة تحكّم ، لاتعتمد على دليل .

هذا ... وقد ذكر ابن حجر في الفتح ستة أقوال في الموضوع ، وقال الصنعاني : والأقرب لزوم أهل بلد الرؤية ومايتصل بها من الجهات التي على ممتها أن على خط من خطوط الطول : وهي مابين الشال إلى الجنوب إذ بذلك تتحد المطالع ، وتختلف المطالع بعدم التساوي في طول البلدين أو باختلاف درجات خطوط العرض .

وقال الشوكاني: إن الحجة إنما هي في المرفوع من رواية ابن عباس ، لافي الجتهاده الذي فهم عنه الناس ، والمشار إليه بقوله: « هكذا أمرنا رسول الله عليه وقوله: « فلانزال نصوم حتى نكل الثلاثين » .

والأمر الوارد في حديث ابن عر ، لا يختص بأهل ناحية على جهة الانفراد ، بل هو خطاب لكل من يصلح له من المسلمين ، فالاستدلال به على لزوم رؤية أهل بلد لغيرهم من أهل البلاد ، أظهر من الاستدلال به على عدم اللزوم ؛ لأنه إذا رآه أهل بلد ، فقد رآه المسلمون ، فيلزم غيرهم مالزمهم .

والذي ينبغي اعتاده هو ماذهب إليه المالكية وجماعة من الزيدية واختاره المهدي منهم ، وحكاه القرطبي عن شيوخه : أنه إذا رآه أهل بلد ، لزم أهل البلاد كلها(٢) .

<sup>(</sup>١) رواه البخاري ومسلم ( نيل الأوطار : ٤ / ١٩١ ) .

<sup>(</sup>٢) سبل السلام : ٢ / ١٥١ .

<sup>(</sup>٣) نيل الأوطار : ٤ / ١٩٥ .

وهذا الرأي ( رأي الجمهور ) هو الراجح لدي توحيـداً للعبـادة بين المسلمين ، ومنعاً من الاختلاف غير المقبول في عصرنا ، ولأن إيجاب الصوم معلق بـالرؤيـة ، دون تفرقة بين الأقطار .

والعلوم الفلكية تؤيد توحيد أول الشهر الشرعي بين الحكومات الإسلامية ، لأن أقصى مدة بين مطلع القمر في أقصى بلد إسلامي وبين مطلعه في أقصى بلد إسلامي آخر هي نحو ٩ ساعات ، فتكون بلاد الإسلام كلها مشتركة في أجزاء من الليل تمكنها من الصيام عند ثبوت الرؤية والتبليغ بها برقياً أو هاتفياً (١)

والاحتياط هو الاكتفاء بتوحيد الأعياد في حدود البلاد العربية بدءاً من عمان في الشرق إلى المغرب الأقصى .

## المبحث الرابع - شروط الصوم:

فيه مطلبان : الأول - في شروط الوجوب ، والثاني - في شروط صحة الأداء .

المطلب الأول - شروط وجوب الصوم:

اشترط الفقهاء لوجوب الصوم شروطاً خسة هي مايأتي (١):

1 - الإسلام: شرط وجوب عند الحنفية ، شرط صحة عند الجمهور ، فلا يجب الصوم على الكافر ، ولا يطالب بالقضاء عند الأولين ، ولا يصح صوم الكافر بحال ولو مرتداً عند الآخرين ، وليس عليه القضاء عندهم أيضاً . ومنشأ

<sup>(</sup>١) كتاب الشيخ محمد أبو العلا البنا مدرس الفلك بكلية الشريعة بـالأزهر المشـار إليـه في بحث الشيخ المرحوم محمد السايس ، في بحوث المؤتمر الثالث لمجمع البحوث الإسلامية : ص ٩٩ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) البدائع : ٢ / ٨٧ ـ ٨٩ ، فتح القدير : ٢ / ٨٧ ـ ٩٣ ، الدر الختار : ٢ / ١٤٥ ومابعدها ، اللباب : ١ / ١٧٧ ومابعدها ، المهذب : ١ / ١٥٣ ـ ١٥٣ ، شرح ومابعدها ، مغني المحتاج : ١ / ٢٦٩ ـ ٤٣٦ ، المغني : ٣ / ١٥٩ ـ ١٥٣ ومابعدها . ١ / ٢٠٠ ومابعدها . ٢ / ٢٠٩ ومابعدها .

الخلاف: مخاطبة الكفار بفروع الشريعة ، فعند الحنفية: إن الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة التي هي عبادات ، وعند الجمهور: الكفار مخاطبون بفروع الشريعة في حال كفرهم بمعنى أنه يجب عليهم الإسلام ، ثم الصوم ، إذ لا يصح الصوم لأنه عبادة بدنية محضة تفتقر إلى النية ، فكان من شرطه الإسلام كالصلاة ، ويزاد في عقوبتهم في الآخرة بسبب ذلك ، ولكن لايطالبون بفعلها في حال كفرهم ، فتنحصر ثمرة الخلاف في مضاعفة العذاب في الآخرة ، فعند الحنفية : العذاب واحد على الكفر ، وعند الجمهور يضاعف العذاب على الكفر وعلى ترك التكاليف الشرعية .

فإن أسلم الكافر في شهر رمضان ، صام مايستقبل من بقية شهره ، وليس عليه قضاء ماسبق بالاتفاق ، لقوله تعالى : ﴿ قل للذين كفروا : إن ينتهو يغفر لم ماقد سلف ﴾ ، ولأن في إيجاب قضاء مافات في حال الكفر تنفيراً عن الإسلام . والردة تمنع صحة الصوم ، لقوله تعالى : ﴿ لئن أشركت ليحبطن علك ﴾ .

أما إن أسلم الكافر في أثناء النهار ، فيلزمه عند الحنابلة إمساك بقية اليوم ، وقضاؤه ، لأنه أدرك جزءاً من وقت العبادة ، فلزمته ، كا لو أدرك جزءاً من وقت الصلاة ، ويستحب الكف عن الأكل عند الحنفية والمالكية والشافعية مراعاة لحرمة أو لحق الوقت بالتشبه بالصائمين ، كا يستحب القضاء عند المالكية ، ولايلزم عند الحنفية . ولاقضاء عليه في الأصح عند الشافعية لعدم التكن من زمن يسع الأداء ، ولايلزمه إمساك بقية النهار في الأصح ؛ لأنه أفطر لعذر فأشبه المسافر والمريض . لكن إن أسلم المرتد ، وجب عليه عند الشافعية والحنابلة قضاء ماتركه في حال الكفر ؛ لأنه التزم ذلك بالإسلام ، فلم يسقط ذلك بالردة كحقوق الآدميين .

٢-٣- البلوغ والعقل: فلا يجب الصوم على صبي ومجنون ومغمى عليه وسكران ، لعدم توجه الخطاب التكليفي لهم بعدم الأهلية للصوم ، المفهوم من قوله وسكران ، نعدم القلم عن ثلاث : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن المجنون حتى يفيق ، وعن النائم حتى يستيقظ » فمن زال عقله غير مخاطب بالصوم في حال زوال العقل ، ولا يصح الصوم من المجنون والمغمى عليه والسكران لعدم إمكان النية منه .

ويصح الصوم من الصبي الميز أو الميزة كالصلاة ، ويجب عند الشافعية والحنفية والحنفية والحنابلة على وليه أمره به إذا أطاقه بعد بلوغه سبع سنين ، وضربه حينئذ على الصوم بعد بلوغه عشر سنين ، إذا تركه ليعتاده ، كالصلاة ، إلا أن الصوم أشق ، فاعتبرت له الطاقة ، لأنه قد يطيق الصلاة من لايطيق الصيام .

وقال المالكية: لايؤمر الصبيان بالصوم بخلاف الصلاة، فلاصيام على الصبيان حتى يحتلم الغلام وتحيض الفتاة، وبالبلوغ لزمتهم أعال الأبدان فريضة.

فإذا بلغ الصبي أثناء اليوم أمسك عند الحنفية بقية اليوم ، كا لو أسلم الكافر ، وصام مابعده من الأيام ، لتحقق السببية والأهلية ، ولم يقض يوم الذي تأهل فيه ، ولا مامضى قبله من الشهر ، لعدم الخطاب بعدم الأهلية له . ومن أغي عليه في رمضان ، لم يقض عند الحنفية اليوم الذي حدث فيه الإغماء ، لوجود الصوم ، وهو الإمساك المقرون بالنية ، إذ الظاهر وجودها منه ؛ لأن ظاهر حال المسلم في ليالي رمضان عدم الخلو عن النية . وقضى مابعده من الأيام لانعدام النية . وإن أغي عليه أول ليلة قضاه كله غير يوم تلك النية ، لأن ظاهر حال المسلم نية الصوم .

ومن أغمى عليه رمضان كله ، قضاه ؛ لأنه نوع مرض يُضعف القُوى ، ولايزيل الحجا ، فيصير عذراً في التأخير ، لافي الإسقاط .

وإذا أفاق المجنون في بعض رمضان ، قضي مـامضي منـه ؛ لأن السبب ـ وهو شهود الشهر \_ قد وجد ، وأهلية نفس الوجوب بالنمة وهي متحققة بلامانع ، فإذا تحقق الوجوب بلامانع ، تعين القضاء . وإن استوعب الجنون جميع ما يمكنه فيه إنشاء الصوم ، لايقضي للحرج ، بخلاف الإغماء ؛ لأنه لايستوعب الوقت عادة ، وامتداده نادر ، ولاحرج في ترتيب الحكم على ماهو من النوادر .

والخلاصة : أن الإغماء والجنون المتقطع لا ينع إيجاب الصوم وقضاءه ، وأما الجنون المستوعب لجميع الشهر ، فلاقضاء على صاحبه ، وأما الإغماء ففيه القضاء ، والسكر كالإغماء.

وقال المالكية: لا يصح صوم الجنون ، ويجب عليه القضاء مطلقاً في المشهور ، لقوله عَلِيلَةٍ : « وعن المجنون حتى يفيق » قال ابن رشد : وفيه ضعف ، ولا يصح أيضاً صوم المغمى عليه مطلقاً ، ويجب عليه القضاء إن بقي مغمى عليه يوماً فأكثر ، فإن أغمى عليه يسيراً كنصف اليوم فأقل بعد الفجر ، لم يقض .

وإن أغمى عليه ليلاً ، فأفاق بعد طلوع الفجر ، فعليه قضاء الصوم ، لفوات محل النية ، وهو ليس بعاقل ، ولايقضي من الصلوات إلا ماأفاق في وقتها ، ويختلف الإغماء عن النوم لكونه بين رتبتي الجنون والنوم .

ولايقضى النائم مطلقاً ولو نام كل النهار، والسكر كالإغماء إلا أنه يلزمه الإمساك في يومه ، ومن سكر ليلاً وأصبح ذاهب العقل ، لم يجز له الفطر ، و يلزمه القضاء .

وقال الشافعية : إذا بلغ الصبي أو أفاق الجنون في أثناء النهار ، فكما لو \_ 717 \_

أسلم الكافر ، لاقضاء عليهم في الأصح ، ولا يلزمهم إمساك بقية النهار في الأصح .

ويجب قضاء مافات بالإغماء والردة والسكر، دون الكفر الأصلي والصبّا والجنون إلا إذا كان متعدياً بجنونه بأن تناول ليلاً عامداً شيئاً أزال عقله نهاراً، فعليه قضاء ماجن فيه من الأيام، فلا يجب قضاء مافات على الكافر، لما في وجوبه من التنفير عن الإسلام ولقوله تعالى ﴿ قبل للذين كفروا: إن ينتهوا يغفر لهم ماقد سلف ﴾، ولا على الصبي والجنون لارتفاع قلم التكليف عنها.

ولو ارتد ، ثم جن أو سكر ، فالأصح قضاء جميع أيام الجنون ، وأيام السكر ، لأن حكم الردة مستر ، بخلاف السكر . ويجب القضاء على الحائض والمفطر بلا عذر ، وتارك النية ، والمسافر والمريض ، كا سيأتي .

وقال الحنابلة: إن بلغ الصغير صاعًا ذكراً كان أو أنثى في أثناء نهار رمضان بتام سن الخامسة عشرة أو باحتلام (أي إنزال مني بسبب حلم)، أتم صومه بغير خلاف، ولاقضاء عليه إن كان نوى ليلاً، ولامانع أن يكون أول الصيام نفلاً وباقيه فرضاً، كنذر إتمام نفل.

وإذا أفاق المجنون في أثناء الشهر ، فعليه صوم مابقي من الأيام بغير خلاف ، ولا يلزمه سواء أكان متعدياً بجنونه أم لا قضاء مامضى خلافاً للمالكية ، وخلافاً للحنفية إن أفاق في أثناء الشهر ؛ لأن الجنون معنى يزيل التكليف ، فلم يجب القضاء في زمانه كالصغر والكبر .

وأما قضاء اليوم الذي أسلم فيه الكافر أو بلغ الصغير أو أفاق فيه الجنون ، وإمساكه فيه ، ففيه روايتان ، أصحها لزوم إمساك ذلك اليوم وقضاؤه ، لحرمة الوقت ، ولقيام البينة فيه بالرؤية ، ولإدراكه جزءاً من وقته كالصلاة . وكذا يلزم الإمساك والقضاء على كل من أفطر لغير عذر ، ومن أفطر ظاناً أن الفجر لم

يطلع وقد كان طلع ، أو ظن الشهس قد غابت ولم تغب ، أو الناسي النية ، أو طهرت الحائض والنفساء ، أو تعمدت مكلفة الفطر ، ثم حاضت أو نفست ، أو تعمد الفطر مقيم ثم سافر ، أو قدم مسافر أو أقام مدة تمنع القصر ، أو برئ مريض مفطر . أما النوم فلا يؤثر في الصوم ، سواء وجد في بعض النهار أو جميعه .

والخلاصة: أن الجنون المستمر لا يوجب القضاء عند الجمهور، و يوجبه عند المالكية على المشهور. وأما الإغماء فيوجب القضاء بالاتفاق. و يصح صوم المغمى عليه عند الشافعية والحنابلة إن أفاق لحظة من النهار، فإن أطبق الاغماء جميع النهار لم يصح الصوم، و يصح صوم المغمى عليه مطلقاً عند الحنفية، ولا يصح صومه عند المالكية إلا إذا أغمي يسيراً كنصف اليوم فأقل.

٤ ، ٥ ـ القدرة (أو الصحة من المرض) ، والإقامة: فلا يجب الصوم على المريض والمسافر ، و يجب عليها القضاء إن أفطرا إجاعاً ، و يصح صومها إن صاما ، والدليل قوله تعالى : ﴿ أياماً معدودات ، فن كان منكم مريضاً أو على سفر ، فعدة من أيام أخر ، وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ، فن تطوع خيراً فهو خير له ، وأن تصوموا خيرلكم إن كنتم تعلمون ﴾ وإذا قدم المسافر أمسك عن الطعام والشراب بقية يومه ، كا إذا طهرت الحائض في بعض النهار .

كا لا يجب الصوم على من لم يطقه للكبر ، ولا على نحو حائض لعجزها شرعاً ، ولا على حامل أو مرضع لعجزها حساً . ويشترط لعدم وجوب الصوم على المسافر أن يكون السفر سفر قصر ، وأن يكون عند الجمهور (غير الحنفية ) مباحاً ؛ لأن الرخص لا تناط بالمعاصي ، ولا يشترط كونه مباحاً عند الحنفية ؛ لأن سبب وجود الترخص وهو السفر قائم ، وأن يكون السفر عند الجمهور (غير الحنابلة ) قبل الفجر ، فلو أصبح المقيم صائماً ، فسافر ، فلا يفطر ؛ لأن الصوم عبادة اجتمع فيها الحضر والسفر ، فغلب جانب الحضر ؛ لأنه الأصل . لكن لو أصبح صائماً فرض ،

أفطر لوجود المبيح للإفطار ، ولو أقام المسافر ، وشفى المريض ، حرم الفطر .

ولم يشترط الحنابلة هذا الشرط ، لكن الأفضل لمن سافر في أثناء يوم نوى صيامه إتمام الصوم ، خروجاً من خلاف من لم يبح له الفطر ، تغليباً لحكم الحضر ، كالصلاة .

وأضاف الحنفية شرطاً آخر لوجوب الصوم وهو مفهوم أصولياً: وهو العلم بالوجوب لمن أسلم بدار الحرب ، أو الكون بدار الإسلام لمن نشأ فيها .

## المطلب الثاني ـ شروط صحة الصوم :

اشترط الحنفية (١) لصحة الصوم شروطاً ثلاثة : هي النية ، والخلو عما ينافي الصوم من حيض ونفاس ، وعمايفسده . فإذا حاضت المرأة أفطرت وقضت .

واشترط المالكية (٢) أربعة شروط هي النية ، والطهارة عن الحيض والنفاس ، والإسلام ، والزمان القابل للصوم ، فلايصح في يوم العيد ، واشترطوا أيضاً لصحة الصوم : العقل : فلايصح من مجنون ولامغمى عليه ، ولا يجب عليها أيضاً .

واشترط الشافعية (٢) أربعة شروط أيضاً : وهي الإسلام ، والعقل ، والنقاء عن الحيض والنفاس جميع النهار ، والنية ، فلا يصح صوم الكافر والجنون والصبي غير الميز والحائض والنفساء .

واشترط الحنابلة (١٤) شروطاً ثلاثة : هي الإسلام ، والنية ، والطهارة عن

<sup>(</sup>١) مراقي الفلاح : ص ١٠٥ ، الدر الختار : ٢ / ١١٦ ومابعدها .

 <sup>(</sup>۲) القوانين الفقهية: ص ۱۱۳ ، الشرح الصغير: ١ / ٦٨١ ومابعدها ، ١٩٥ ومابعدها ، الشرح الكبير: / ٢٢٥ .

<sup>(</sup>٣) مغني الحتاج : ١٧٧/١ ، ٤٣٢ ، المهذب : ١٧٧/١ .

<sup>(</sup>٤) كشاف القناع : ٢ / ٣٥٩ ، ٣٦٦ ، ٣٧٦ ، المغنى : ٣ / ١٣٧ ومابعدها .

الحيض والنفاس . ويظهر من ذلك أن الفقهاء اتفقوا على اشتراط النية ، والطهارة من الحيض والنفاس جميع النهار . وأما الإسلام فهو شرط صحة عند الجمهور وشرط وجوب عند الحنفية كإبينا . وسنبحث شرط النية تفصيلاً .

شرط الطهارة: اتفق الفقهاء على أنه لايشترط الخلو عن الجنابة ، حتى يتكن من إزالتها ، ولضرورة حصولها ليلاً وطروء النهار ، ولما روت عائشة وأم سلمة : أن النبي عَرِّيْكِيَّةٍ كان يصبح جُنبا من جماع غير احتلام ، ثم يصوم في رمضان (۱) . وعن أم سلمة قالت : كان رسول الله عَرِيْكِيَّةٍ يصبح جنباً من جماع لاحُلُم ، ثم لايفطر ولايقضي (۱) . فن أصبح جنباً ولم يتطهر ، أو امرأة حائض طهرت قبل الفجر ، فلم يغتسلا إلا بعد الفجر ، أجزأها صوم ذلك اليوم .

أما النية فنذكر هنا تعريفها وهل هي شرط أم ركن ، ومحلها ، وشروطها ، وصفتها ، وأثرها ؟

تعريف النية: القصد وهو اعتقاد القلب فعل شيء وعزمه عليه ، من غير تردد . والمراد بها هنا: قصد الصوم ، فتى خطر بقلبه في الليل أن غداً من رمضان وأنه صائم فيه ، فقد نوى .

## هل النية شرط أم ركن ؟

اتفق الفقهاء على أن النية مطلوبة في كل أنواع الصيام ، فرضاً كان أو تطوعاً ، إما على سبيل الشرطية أو الركنية ، علماً بأن الشرط: ماكان خارج ماهية أو حقيقة الشيء ، والركن عند الحنفية : ماكان جزءاً من الماهية . لقوله عليه : « إنما الأعمال بالنيات » " وقوله أيضاً : « من لم يُجمع الصيام قبل

<sup>(</sup>١) متفق عليه ( نيل الأوطار : ٤ / ٢١٢ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه الشيخان ( المصدر السابق ) .

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري ومسلم عن عمر رضي الله عنه .

الفجر ، فلا صيام له »(۱) وعن عائشة مرفوعاً إلى النبي عَلَيْكَة : « من لم يبيت الصيام قبل طلوع الفجر ، فلاصيام له »(۱) ولأن الصوم عبادة محضة ، فافتقر إلى النية كالصلاة .

واعتبرها الحنفية والحنابلة وكذا المالكية على الراجح ، شرطاً (٢) ؛ لأن صوم رمضان وغيره عبادة ، والعبادة : اسم لفعل يأتيه العبد باختياره خالصاً لله تعالى بأمره ، والاختيار والإخلاص لا يتحققان بدون النية ، فلا يصح أداء الصوم إلا بالنية ، قييزاً للعبادات عن العادات .

وهي عند الشافعية (٤) ركن كالإمساك عن المفطرات .

ومحل النية: القلب ، ولاتكفي باللسان قطعا ، ولايشترط التلفظ بها قطعاً (٥) . لكن يسن عند الجمهور (غير المالكية ) التلفظ بها ، والأولى عند المالكية ترك التلفظ بها .

## شروط النية : يشترط في النية مَا يَأْتَى :

۱ - تبييت النية : أي إيقاعها ليلاً ، وهو شرط متفق عليه (۱) ، للحديث السابق : « من لم يبيت الصيام قبل طلوع الفجر ، فلاصيام له » ولأن النية عند ابتداء العبادة كالصلاة .

لكن تساهل بعض الفقهاء أحياناً في تحديد وقت النية لبعض أنواع الصيام .

<sup>(</sup>١) رواه الخسة ( أحمد وأصحاب السنن ) عن حفصة رضي الله عنها ( نيل الأوطار : ٤ / ١٩٥ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه الدارقطني ، وقال : إسناده كلهم ثقات ، وفي لفظ « من لم يبيت الصيام من الليل فلاصيام له » .

<sup>(</sup>٢) البدائع : ٢ / ٨٣ ، كشاف القناع : ٢ / ٣٦٦ ، الشرح الكبير مع الدسوقي : ١ / ٥٢٠ .

<sup>(</sup>٤) مغني المحتاج : ١ / ٤٢٣ .

<sup>(</sup>٥) مغني المحتاج ، المكان السابق :

 <sup>(</sup>٦) البدائع: ٢ / ٨٥ ، الشرح الكبير: ١ / ٥٢٠ ، الشرح الصغير: ١ / ١٩٥ ، مغني المحتاج: ١ / ٤٢٣ ،
 كشاف القناع: ٢ / ٣٦٦ ، المغني: ٣ / ٩١ .

فقال الحنفية (۱): الأفضل في الصيامات كلها أن ينوي وقت طلوع الفجر إن أمكنه ذلك ، أو من الليل ؛ لأن النية عند طلوع الفجر تقارن أول جزء من العبادة حقيقة ، ومن الليل تقارنه تقديراً .

وإن نوى بعد طلوع الفجر: فإن كان الصوم ديناً ، لا يجوز بالإجماع ، وإن كان عيناً وهو صوم رمضان ، وصوم التطوع خارج رمضان ، والمنذور المعين ، يجوز .

#### فالصوم نوعان :

أ ـ نوع يشترط له تبييت النية وتعيينها: وهو مايثبت في الذمة: وهو قضاء رمضان ، وقضاء ما أفسده من نفل ، وصوم الكفارات بأنواعها ككفارة المين وصوم التمتع والقران ، والنذر المطلق ، كقوله: إن شفى الله مريضي ، فعلى صوم يوم مثلاً ، فحصل الشفاء . فلا يجوز صوم ذلك إلا بنية من الليل .

بعينه ، كصوم رمضان ، والنذر المعين زمانه ، والنفل كله مستحبه ومكروهه ، يصح بنية من الليل إلى ماقبل نصف النهار على الأصح ، ونصف النهار : من طلوع الفجر إلى وقت الضحوة الكبرى .

وقال المالكية (٢): يشترط لصحة النية إيقاعها في الليل من الغروب إلى آخر جزء منه ، أو إيقاعها مع طلوع الفجر ، ولايضر في الحالة الأولى ماحدث بعد النية من أكل أو شرب أو جماع ، أو نوم ، بخلاف الإغماء والجنون ، فيبطلانها

<sup>(</sup>١) البدائع : ٢ / ٨٥ ، فتح القدير : ٢ / ٤٣ ـ ٥٠ ، ٦٢ ، مراقي الفلاح : ص ١٠٦ ومابعدها ، الكتاب مع اللباب : ١ / ١٦٣ .

 <sup>(</sup>٢) الشرح الصغير: ١ / ٦٩٥ ومابعدها ، الشرح الكبير: ١ / ٥٢٠ ، القوانين الفقهية : ص ١١٥ ، ١١٧ ، بداية المجتهد : ١ / ٢٨٤ .

إن استر للفجر ، وإلا فلا . فلو نوى نهاراً قبل الغروب لليوم المستقبل ، أو قبل الزوال لليوم الذي هو فيه ، لم تنعقد ولو نفلاً .

وقال الشافعية (١): يشترط لفرض الصوم من رمضان ، أو غيره كقضاء أو نذر تبييت النية ليلاً ، والصحيح أنه لايشترط النصف الآخر من الليل ، وأنه لايضر الأكل والجماع بعدها ، وأنه لايجب تجديد النية إذا نام ثم تنبه .

ويصح صوم النفل بنية قبل الزوال ؛ لأنه على قال لعائشة يوماً : « هل عندكم من غداء ؟ قالت : لا ، قال : فإني إذن أصوم ، قالت : وقال لي يوما آخر : أعند كم شيء ؟ قلت : نعم ، قال : إذن أفطر ، وإن كنت فرضت الصوم » (١) واختص بما قبل الزوال للخبر ، إذ الغداء : اسم لما يؤكل قبل الزوال ، والعشاء : اسم لما يؤكل بعده ، ولأنه مضبوط بين ، ولإدراك معظم النهار به . وبدهي أنه يشترط لصحة الصوم الامتناع عن المفطرات من أول النهار .

وقال الحنابلة (٢) كالشافعية: الصوم الواجب أو الفرض لا يصح إلا بنية من الليل ، للحديث المتقدم: « من لم يجمع الصيام قبل الفجر ، فلاصيام له » وأما صوم التطوع فيصح بنية قبل النهار ، وبعده خلافاً للشافعية ، إذا لم يكن طعم بعد الفجر ، لحديث عائشة المتقدم ، قالت : « دخل علي النبي عَيَّاتُهُ ذات يوم ، فقال : هل عندكم شيء ؟ فقلنا : لا ، قال : فإني إذاً صائم » (٤) ويدل عليه أيضاً حديث عاشوراء : « هذا يوم عاشوراء ، ولم يكتب الله عليكم صيامه ، وأنا صائم ، فن شاء فليصم ، ومن شاء فليفطر » (٥) ، ولأن الصلاة خفف نفلها عن

<sup>(</sup>١) مغنى الحتاج : ١ / ٤٢٣ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) رواه الدارقطني وصحح إسناده .

<sup>(</sup>٢) المغني : ٣ / ٩١ ، ٩٦ ، كشاف القناع : ٢ / ٣٦٦ ـ ٣٦٩ .

<sup>(</sup>٤) رواه مسلم وأبو داود والنسائي .

<sup>(</sup>٥) متفق عليه عن معاوية .

فرضها ، بدليل أنه لايشترط القيام لنفلها ، وتجوز الصلاة في السفر على الراحلة إلى غير القبلة ، فكذا الصيام ، ولما فيه من تكثيره لكونه يَعن له ، فعفي عنه . وهذا قول أبي الدرداء وأبي طلحة ومعاذ وابن مسعود وحذيفة وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والنخعي وأصحاب الرأي .

ويبدو لي أنه الرأي الأرجح ، وحديث عائشة مخصص لحديث « لاصيام لمن لم يبيت الصيام من الليل » ، بل الحديث الأول أصح من الثاني ، كا قال ابن قدامة .

٢ - تعيين النية في الفرض: هذا شرط عند الجهور، وليس بشرط عند الخنفية قال الحنفية (١) كا بينا في الشرط السابق: لايشترط تعيين النية في الصوم المتعلق بزمان معين كصوم رمضان ونذر معين زمانه ونفل مطلق، لأن الزمن الخصص له وهو شهر رمضان ونحوه من نذر يوم محدد بذاته وقت مضيق أو معيار، لايسع إلا صوم رمضان.

ويصح أداء رمضان بنية واجب آخر لمن كان صحيحاً مقياً ، أما المسافر فإنه يقع عما نواه من الواجب . وأما المريض : فكذلك يقع عما نواه عند أبي حنيفة إذا نوى واجباً آخر ؛ لأنه شغل الوقت بالأهم لتحته للحال ، وتخيره في صوم رمضان إلى إدراك العدة . ورجح هذا الرأي صاحب « الهداية » وأكثر مشايخ بخارى ، لعجزه المقدور . ولافرق بين المسافر والمقيم والصحيح والسقيم عند أبي يوسف ومحمد في وقوع صومه عن رمضان إذا نوى عن واجب آخر ؛ لأن الرخصة إنما ثبتت حتى لاتلزم المعذور مشقة ، فإذا تحملها التحق بغير المعذور .

وقال الجمهور(٢): يجب تعيين النية في الصوم الواجب: وهو أن يعتقد أنه

<sup>(</sup>١) المراجع السابقة ، فتح القدير : ٢ / ٥٠ .

 <sup>(</sup>٢) القوانين الفقهية : ص ١١٧ ، الـدسـوقي على الشرح الكبير : ١ / ٥٢٠ ، بـدايـة المجتهـد : ١ / ٢٨٣ ، مغني المحتاج : ١ / ٤٢٤ ـ ٤٢٦ ، المغني : ٣ / ٩٤ ومابعدها ، كشاف القناع : ٢ / ٣٦٧ ومابعدها .

يصوم غداً من رمضان ، أو من قضائه ، أو من كفارته ، أو نذره . فلا يجزئ نية الصوم المطلق ؛ لأن الصوم (١) عبادة مضافة إلى وقت ، فوجب التعيين في نيتها كالصلوات الخس ، والقضاء .

وإن نوى في رمضان صيام غيره ، لم يجزه عن واحد منها .

٣ - الجزم بالنية: هذا شرط أيضاً عند الجهور، وليس بشرط عند الحنفية . أما الحنفية ": فيرون أنه لايشترط في الصوم المقيد بزمن معين أن تكون النية جازمة ، فإن نوى الصوم ليلة الثلاثين من شعبان ، على أنه إن ظهر كونه من رمضان ، أجزأ عن رمضان ماصامه بأي نية كانت ، إلا أن يكون مسافراً أو نواه عن واجب آخر ، فيقع عما نواه عنه .

ويكره تحريماً عندهم كابينا ، في يوم الشك كل صوم من فرض وواجب ، وصوم ردد فيه بين نفل وواجب ، إلا صوم نفل جزم به ، بلاترديد بينه وبين صوم آخر ، فإنه لايكره .

ورأى الجمهور<sup>(۱)</sup> أنه لابد أن تكون النية جازمة ، فلو نوى ليلة الشك إن كان غداً من رمضان ، فأنا صائم فرضاً ، وإلا فهو نفل ، أو واجب آخر عينه بنيته ، كأن ينويه عن نذر أو كفارة ، لم يجزئه عن واحد منها ، لعدم جزمه بالنية لأحدها ، إذ لم يعين الصوم من رمضان جزماً .

ومن قال : أنا صائم غداً إن شاء الله ، فإن قصد بالمشيئة الشك والتردد في العزم والقصد ، فسدت نيته لعدم الجزم بها ، وإن لم يقصد ذلك بل نوى التبرك

<sup>(</sup>١) ومثله طواف الزيارة ، فإنه يحتاج إلى التعيين ، فلو طاف ينوي به الوداع ، أو طاف بنية الطواف مطلقاً ، لم يجزئه عن طواف الزيارة .

<sup>(</sup>٢) مراقي الفلاح : ص ١٠٧ .

<sup>(</sup>٣) المراجع السابقة .

أولم ينو شيئاً ، لم تفسد نيته ، إذ قصده أن فعله للصوم بمشيئة الله وتوفيقه وتيسيره . كا لايفسد الإيمان بقوله : أنا مؤمن إن شاء الله ، وكذا سائر العبادات لاتفسد بذكر المشيئة في نيتها .

لكن لا يضر التردد بعد حصول الظن باستصحاب كآخر رمضان ، أو حصول الظن بشهادة أو باجتهاد كالأسير ، فلو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غد إن كان من رمضان ، أجزأه وصح صومه إن كان منه ، لأن الأصل بقاء رمضان ، وصومه مبني على أصل لم يثبت زواله ، ولا يؤثر تردده لأنه حكم صومه مع الجزم ، بخلاف ماإذا نواه ليلة الثلاثين من شعبان ؛ لأنه لا أصل معه يبنى عليه .

ومن نوى الصوم غداً معتقداً كونه من رمضان بشهادة موثوقة ، صحصومه .

ولو اشتبه رمضان على أسير أو محبوس أو نحوه ، صام شهراً بالاجتهاد ، كا يجتهد للصلاة في القبلة والوقت ، وذلك بأمارة كالربيع والخريف والحر والبرد ، فلو صام بلااجتهاد ، فوافق رمضان ، لم يجزه لتردده في النية . فلو اجتهد وتحير ، فلم يظهر له شيء ، فيرى النووي في المجموع أنه لايلزمه أن يصوم .

أما نية الفرضية: فليست بشرط باتفاق المذاهب ، وهو المعتمد عند الشافعية (١) بخلاف المقرر في الصلاة ؛ لأن صوم رمضان من البالغ لايقع إلا فرضاً ، بخلاف الصلاة ، فإن المعادة نفل .

وكذلك لايشترط بالاتفاق تعيين السنة ، ولا الأداء ، ولا الإضافة إلى الله تعالى ، وهو الصحيح عند الشافعية ؛ لأن المقصود متحقق بنية الصوم ، والتعيين يجزئ عن ذلك .

<sup>(</sup>١) مغني الحتاج : ١ / ٤٢٥ ، كشاف القناع : ٢ / ٣٦٧ .

3 - تعدد النية بتعدد الأيام: هذا شرط عند الجمهور، وليس بشرط عند المالكية (۱) فيشترط عند الجمهور النية لكل يوم من رمضان على حدة؛ لأن صوم كل يوم عبادة على حدة، غير متعلقة باليوم الآخر، بدليل أن مايفسد أحدهما لايفسد الآخر، فيشترط لكل يوم منه نية على حدة.

وقال المالكية: تجزئ نية واحدة لرمضان في أوله ، فيجوز صوم جميع الشهر بنية واحدة ، وكذلك في صيام متتابع مثل كفارة رمضان وكفارة قتل أو ظهار مالم يقطعه بسفر أو مرض أو نحوهما ، أو يكن على حالة يجوز له الفطر كحيض ونفاس وجنون ، فيلزمه استئناف النية ، أي تجديدها فلاتكفي النية الواحدة ، وإن لم يجب استئناف الصوم ، فالصوم السابق صحيح لاينقطع تتابعه ، ولكن تجدد النية ، وتندب النية كل ليلة فيا تكفي فيه النية الواحدة . ودليلهم أن الواجب صوم الشهر ، لقوله تعالى : ﴿ فَن شهد منكم الشهر فليصه ﴾ والشهر : المالم لنرمان واحد ، فكان الصوم من أوله إلى آخره عبادة واحدة ، كالصلاة والحج ، فيتأدى بنية واحدة .

# صفة النية وأثرها:

قال الحنفية (۱): يصح صوم رمضان ونحوه كالنذر المعين زمانه عطلق النية ، وبنية النفل ، وبنية واجب آخر ، كا بينا ، ولا يجب تبييت نية صوم رمضان . وقال المالكية (۱): صفة النية : أن تكون معينة مبيتة جازمة .

وقال الشافعية(٤): كال النية في رمضان : أن ينوي صوم غد عن أداء فرض

<sup>(</sup>١) البدائع : ٢ / ٨٥ ، الشرح الصغير : ١ / ٦٩٧ ، بداية المجتهد : ١ / ٢٨٢ ومابعدها ، القوانين الفقهية : ص ١١٧ ، مغني الحتاج : ١ / ٤٢٤ ، المغني : ٣ / ٩٣ .

<sup>(</sup>٢) مراقي الفلاح : ص ١٠٦ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) القوانين الفقهية : ص ١١٧ ، بداية المجتهد : ١ / ٢٨٣ .

<sup>(</sup>٤) مغني المحتاج : ١ / ٤٢٥ .

رمضان هذه السنة لله تعالى . والمعتمد أنه لا يجب في التعيين نية الفرضية .

وقال الحنابلة (۱): من خطر بباله أنه صائم غداً ، فقد نوى ، ويجب تعيين النية بأن يعتقد أنه يصوم غداً من رمضان أو من قضائه أو من نذره أو كفارته ، ولا يجب مع التعيين نية الفريضة .

واتفق غير الحنفية على وجوب تبييت النية ، كا اتفق غير الشافعية على أن الأكل والشرب بنية الصوم أو التسحر نية ، إلا أن ينوي معه عدم الصيام . ولا يقوم مقام النية عند الشافعية التسحر في جميع أنواع الصيام ، إلا إذا خطر له الصوم عند التسحر ونواه ، كأن يتسحر بنية الصوم ، أو امتنع من الأكل عند الفجر خوف الإفطار .

وأثر النية: هو تحقيق الثواب ، فيحكم بالصوم الشرعي المثاب عليه من وقت النية ؛ لأن ماقبله لم يوجد فيه قصد القربة ، فلايقع عبادة ، لقوله عليه : « وإنما لكل امرئ مانوى » ، فيصح تطوع حائض أو نفساء طهرت في يوم بصوم بقيته ، وتطوع كافر أسلم في يوم بصوم بقية اليوم ، ولم يكن كل من الحائض والكافر قد أكلا من طلوع الفجر (٢).

### خلاصة آراء المذاهب في شروط الصوم:

الحنفية (٢) : شروط الصوم عندهم ثلاثة أنواع : شروط وجوب ، وشروط وجوب الأداء ، وشروط صحة الأداء .

أما شروط الوجوب ، فهي أربعة : الإسلام ، والعقل ، والبلوغ ، والعلم

<sup>(</sup>١) كشاف القناع : ٢ / ٣٦٧ .

<sup>(</sup>٢) كشاف القناع : ٢ / ٣٧٠ .

<sup>(</sup>٣) مراقي الفلاح : ص ١٠٥ ، فتح القدير : ٢ / ٨٧ ـ ٩٠ ، البدائع : ٢ / ٨٧ ـ ٨٩ .

\_ ٦٢٥ \_ الفقه الإسلامي جـ ٢ (٤٠)

بالوجوب لمن أسلم بدار الحرب ، أو الكون بدار الإسلام ، ومن جن رمضان كله لم يقضه ، وإن أفاق المجنون في بعضه قضى مامضى ، أما من أغمي عليه في رمضان كله قضاه ، ومن أغمي عليه في أثناء يوم في رمضان لم يقضه لوجود الصوم فيه وهو الإمساك المقرون بالنية ، وقضى مابعده .

وأما شروط وجوب الأداء ، فهي اثنان : الصحة من مرض وحيض ونفاس ، فلا يجب الأداء على مسافر ، والإقامة ، فلا يجب عليها القضاء .

وأما شروط صحة الأداء ، فهي ثلاثة : النية فلايصح أداء الصوم إلا بالنية ، والخلو عن مانع الحيض والنفاس ، فلايصح أداء الصوم منها ، وعليها القضاء ، والخلو عما يفسد الصوم بطروء مفسد عليه .

المالكية (۱): شروط الصوم أنواع ثلاثة: شروط وجوب ، وشروط صحة ، وشروط وجوب وصحة معاً ، ومجموعها سبعة: الإسلام ، والبلوغ ، والعقل ، والطهارة من دم الحيض والنفاس ، والصحة ، والإقامة ، والنية .

أما شروط الوجوب فهي ثلاثة: البلوغ، والصحة، والإقامة، فلا يجب الصوم على صبي ولو كان مراهقاً، ولكن يجوز صيامه، ولا يندب، ولا يجب على المولي أمره به، ولا يجب على المريض أو العاجز ومنه المكره، ولا على المسافر و يجب عليها القضاء.

وأما شروط الصحة : فهي اثنــان : الإسلام ، فلايصح من الكافر ، وإن كان

<sup>(</sup>۱) القوانين الفقهية : ص ۱۱۳ ومابعدها ، بداية المجتهد : ۱ / ۲۸۲ ومابعدها ، شرح الرسالة : ۱ / ۳۰۱ ، الشرح الصغير : ۱ / ۲۸۲ ومابعدها ، ۲۰۱ ، ۱۰ ، ۱۰ ، الشرح الكبير : ۱ / ۵۲۰ ، ويلاحظ أن النية شرط على الراجح كا الشرح الصغير وكناً ، وماقد يذكر من أن النية ركن فهو تسامح .

واجباً عليه ، ويعاقب على تركه زيادة على عقاب الكفر ، والزمان القابل للصوم ، فلا يصح في يوم العيد .

وأما شروط الوجوب والصحة معاً فهي ثلاثة: الأول بالطهارة من دم الحيض والنفاس: فلا يجب عليها، ولا يصح منها، وعليها القضاء بعد زوال المانع. ويجب عليها الباشرة في الأداء بمجرد الطهارة.

والثاني - العقل: لأن من زال عقله غير مخاطب بالصوم في حال زوال العقل، فلا يجب على الجنون والمغمى عليه ، ولا يصح منها . أما القضاء فيجب على المجنون مطلقاً في المشهور إذا أفاق من جنونه ، وعلى المغمى عليه إن استر إغماؤه يوماً فأكثر ، أو أغمي عليه معظم اليوم ، ولا يجب عليه إن أغمي عليه يسيراً بعد الفجر بأن دام نصف اليوم فأقل . والسكران كالمغمى عليه في وجوب القضاء ، إلا أنه يلزمه الإمساك بقية يومه .

وأما النائم: فلا يجب عليه قضاء مافاته مطلقاً ، متى بيت النية أول الشهر.

والثالث ـ النية : فهي شرط صحة الصوم على الراجح الأظهر ؛ لأن النية القصد إلى الشيء ، ومعلوم أن القصد للشيء خارج عن ماهية الشيء ، وتكفي نية واحدة لكل صوم يجب تتابعه كرمضان وكفارته وكفارة قتل أو ظهار إذا لم ينقطع تتابعه بنحو مرض أو سفر ، وندبت كل ليلة فيا تكفي فيه النية الواحدة .

والخلاصة : أن الصوم يسقط وجوبه عن اثني عشر : الصبي ، والمجنون ، والحائض ، والنفساء ، والمغمى عليه ، والمسافر ، والصحيح الضعيف البنية العاجز عن القيام به ، والمتعطش ، والمريض ، والحامل ، والمرضع ، والشيخ الكبير .

الشافعية (۱) : شروط الصوم لديهم نوعان : شروط وجوب وشروط صحة . أما شروط الوجوب فأربعة : هي مايأتي :

أ ـ الإسلام : فلا يجب على الكافر الأصلي وجوب مطالبة في الدنيا كالصلاة ، وإنما يعاقب في الآخرة على تركه ، ويجب على المرتد وجوب مطالبة أي قضاء بعد إسلامه .

٢ - البلوغ : فلا يجب على الصبي لا أداء ولا قضاء ، ويؤمر به لسبع ،
 ويضرب على تركه لعشر .

" - العقل: فلا يجب على المجنون لا أداء ولا قضاء إلا إذا زال عقله بتعديه، فيلزمه قضاؤه. ومثله السكران المتعدي بسكره يلزمه القضاء، أما غير المتعدي بسكره، كا في حالة الغلط، فلإيطالب بقضاء زمن السكر.

أ - الإطاقة : فلا يجب على العاجز بنحو هرم أو مرض لا يرجى برؤه ، ولاعلى حائض لعجزها شرعاً . وضابط المرض : هو ما يبيح التيم وهو ما يصعب معه الصوم أو يناله به ضرر شديد .

وأما شروط الصحة فأربعة أيضاً ، هي مايأتي :

أ ـ الإسلام حال الصيام : فلا يصح من كافر أصلي أو مرتد .

٢ ـ التمييز ، أو العقل في جميع النهار : فلايصح صوم الطفل غير المميز ، والمجنون ، لفقدان النية ، ويصح من صبي مميز . ولايصح من سكران أو مغمى عليه ، لكن لايضر في الأظهر السكر والإغماء إن أفاق لحظة في النهار . وكذلك لايضر النوم المستغرق لجميع النهار على الصحيح ، لبقاء أهلية الخطاب .

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج : ١ / ٤٢٧ ، ٤٣٢ ومابعدها ، ٤٣٦ ومابعدها ، الحضرمية : ص ١١٠ ـ ١١٣ .

" - النقاء عن الحيض والنفاس في جميع النهار: فلايصح صوم الحائض والنفساء بالإجماع ، ولو طرأ في أثناء النهار حيض أو نفاس أو ردة أو جنون ، بطل الصوم .

3 \_ كون الوقت قابلاً للصوم: فلا يصح صوم العيدين ، ولاأيام التشريق ، وكذلك لا يصح صوم يوم الشك ، ولا النصف الأخير من شعبان إلا لورد بأن اعتاد صوم الدهر أو صوم يوم وفطر يوم أو صوم يوم معين كالاثنين ، فصادف مابعد النصف أو يوم الشك ، وإلا إذا صام فيها لنذر أو قضاء أو كفارة أو وصل مابعد النصف بما قبله .

وأما النية : فهي ركن ، وتشترط لكل يوم ، ويجب التبييت في الفرض دون النفل ، فتجزئه نيته قبل الزوال ، ويجب التعيين أيضاً ، ولاتجب نية الفرضية في الفرض .

وكذلك الإمساك عن الجماع عمداً وعن الاستناء وعن الاستقاءة وعن دخول عين جوفاً ركن أيضاً ، كا سنبين في مبطلات الصوم .

الحنابلة (١) : شروط الصوم عندهم نوعان : شروط وجوب ، وشروط صحة . أما شروط الوجوب فهي أربعة :

ا ـ الإسلام : فلا يجب الصوم على كافر ولو مرتداً ، لأنه عبادة بدنية تفتقر إلى النية ، فكان من شرطه الإسلام كالصلاة ، ولا يصح منه أيضاً ، فلو ارتد في يوم وهو صائم فيه ، بطل صومه ، لقوله تعالى : ﴿ لَئِنَ أَشْرَكْتَ لَيْحَبَطْنَ عَلَكُ ﴾ ، فإن عاد إلى الإسلام قضى ذلك اليوم .

<sup>(</sup>١) كشاف القناع : ٢ / ٢٥٩ ـ ٣٦٧ ، غاية المنتهى : ١ / ٣٢٢ ـ ٣٢٦ .

٢ ـ البلوغ : فلا يجب الصوم على صبي ولو كان مراهقاً ، لحديث « رفع القلم عن ثلاث » . و يجب على ولي الميز أمره به إذا أطاقه ، وضربه عليه إذا تركه ، ليعتاده كالصلاة .

" العقل: فلا يجب الصوم على مجنون ، للحديث السابق « رفع القلم عن ثلاث » ولا يصح منه ، لعدم إمكان النية منه . ولا يجب على الصبي غير المميز ، ويصح من المميز كالصلاة . ومن جن في أثناء اليوم ، لـزمه إمساك ذلك اليوم وقضاؤه لحرمة الوقت ، ولإدراكه جزءاً من وقته كالصلاة . أما إذا جن يـوما كاملاً فأكثر ، فلا يجب عليه قضاؤه ، بخلاف المغمى عليه ، فإنه يجب عليه القضاء ، ولو طال زمن الإغماء ، لأنه مرض غير رافع للتكليف ، ويصح الصوم ممن جن أو أغمي عليه إذا أفاق جزءاً من النهار ، حيث نوى ليلاً ، وكذا يصح ممن نام كل النهار ، فن نام جميع النهار ، صح صومه ، لأنه معتاد ولا يزيل الإحساس بالكلية ، و يجب القضاء على السكران ، سواء أكان متعدياً بسكره أم لا .

القدرة على الصوم: فلا يجب على العاجز عنه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه ، لأنه عاجز عنه ، فلا يكلف به ، لقوله تعالى : ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾ . وأما المرض الذي يرجى برؤه فيوجب أداء الصوم إذا برأ منه ، وقضاء مافاته من رمضان .

وأما شروط الصحة فهي أربعة أيضاً:

١ ـ النية : أي النية المعينة لما يصومه من الليل لكل يوم واجب ، ولاتسقط بسهو أو غيره ، ولايضر لو أتى بعدها ليلاً بأكل أو شرب أو جماع ونحوه ، ولاتجب نية الفرضية في الفرض ، ولاالوجوب في الواجب ، لأن التعيين يجزئ عن ذلك ، وتصح النية نهاراً في النفل ولو بعد الزوال إذا كان ممسكاً عن المفطر من طلوع الفجر .

٢ ـ الطهارة من الحيض والنفاس ، فلا يصح صوم الحائض والنفساء و يحرم فعله ، و يجب عليها الأداء بمجرد انقطاع الدم ليلاً ، والقضاء لما فاتها .

٣ \_ الإسلام : فلا يصح من الكافر ولو كان مرتداً .

٤ \_ العقل أي التمييز ، فلا يصح من غير المميز وهو الذي لم يبلغ سبع سنين .

المبحث الخامس ـ سنن الصوم وآدابه ومكروهاته :

فيه مطلبان:

المطلب الأول - سنن الصوم وآدابه :

يستحب للصائم مايأتي (١):

السحور: فللتقوي به على الصوم، كا دل عليه خبر الصحيحين: «تسحروا فإن في السّحور بركة » وخبر الحاكم في صحيحه: «استعينوا بطعام السحر على صيام النهار، وبقيلولة النهار على قيام الليل » وخبر أحمد رحمه الله: «السحور بركة ، فلاتدعوه، ولو أن يجرع أحدكم جرعة ماء، فإن الله وملائكته يصلون بركة ، فلاتدعوه، ولو أن يجرع أحدكم جرعة ماء، فإن الله وملائكته يصلون على المتسحرين »(1). وأما تأخير السحور مالم يقع في شك في الفجر، فلحديث الطبراني: «ثلاث من أخلاق المرسلين: تعجيل الإفطار، وتأخير السحور، ووضع اليين على الشال في الصلاة » ولخبر الإمام أحمد: «لاتزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور »(1) وحديث: «دع مايريبك إلى مالايريبك ».

<sup>(</sup>١) البدائع : ٢ / ١٠٥ ـ ١٠٨ ، مراقي الفلاح : ص ١١٥ ، الدر الختمار : ٢ / ١٥٧ ، الشرح الكبير : ١ / ١٥٥ ، الشرح الصغير : ١ / ١٨٤ ومابعدها ، القوانين الفقهية ، ص ١١٥ ، مغني المحتماج : ١ / ١٣٤ ـ ٢٣٦ ، الحضرمية : ص ١١٢ ـ ١١٥ ، كشاف القناع : ٢ / ٢٨٥ ـ ٢٨٨ ، المغني : ٣ / ١٠٣ ، ١٦٩ ـ ١٧١ ، ١٧٨ .

<sup>(</sup>٢) وفيه ضعف .

<sup>(</sup>٣) رواه أحمد عن أبي ذر ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٢١ ) .

أ ـ تعجيل الفطر عند تيقن الغروب وقبل الصلاة ، ويندب أن يكون على رطب ، فتر ، فحلو ، فماء ، وأن يكون وتراً ثلاثة فأكثر لحديث : « لاينزال الناس بخير ماعجلوا الفطر »(۱) ، والفطر قبل الصلاة أفضل ، لفعله على الناس بخير ماعجلوا الفطر »(۱) ، والفطر قبل الصلاة أفضل ، لفعله على الفعله على وكونه وتراً ، لخبر أنس : « كان رسول الله على يفطر على رُطَبات قبل أن يصلي ، فإن لم تكن تمرات ، حَسَا حَسَوات من ماء »(۱) ، و يمكن التعجيل في غير يوم غيم ، وفي حالة الغيم ينبغي تيقن الغروب والاحتياط حفظاً للصوم عن الإفساد ، ورأى الشافعية أنه يحرم الوصال في الصوم : وهو صوم يومين فأكثر من غير أن يتناول بينها في الليل مفطراً ، للنهي عنه في الصحيحين ، وعلة ذلك الضعف ، مع كون الوصال من خصوصياته على المنه في الصحيحين ، وعلة ذلك الضعف ، مع كون الوصال من خصوصياته على المنه في الصحيحين ، وعلة ذلك الضعف ، مع كون الوصال من خصوصياته على المنه في الصحيحين ، وعلة ذلك الضعف ، مع كون الوصال من خصوصياته على المنه في الصحيحين ، وعلة ذلك الضعف ، مع كون الوصال من خصوصياته على المنه الهنه المنه الم

" - الدعاء عقب الفطر بالمأثور: بأن يقول: « اللهم لك صمت ، وعلى رزقك أفطرت ، وعليك توكلت ، وبك آمنت ، ذهب الظمأ ، وابتلت العروق ، وثبت الأجر إن شاء الله تعالى . ياواسع الفضل اغفر لي ، الحمد لله الذي أعانني فصمت ، ورزقني فأفطرت » .

وسنية الدعاء ؛ لأن للصائم دعوة لاترد ، لحديث : « للصائم عند فطره دعوة لاترد »(٤) ، وصيغة الدعاء ثابتة هكذا في السنة (٠) .

<sup>(</sup>١) متفق عليه عن سهل بن سعد ، وروى أحمد والترمـذي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قـال : « يقول الله عز وجل : إن أحب عبادي إلي أعجلهم فطراً » ( نيل الأوطار : ٤ / ٢١٧ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم من حديث عائشة ، وابن عبد البر عن أنس .

 <sup>(</sup>٣) رواه أحمد وأبو داود والترمذي ، وروى الخمسة إلا النسائي عن سلمان بن عامر : « إذا أفطر أحمد ، فليفطر على عبد فليفطر على ماء ، فإنه طهور » ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٢٠ ) .

<sup>(</sup>٤) رواه ابن ماجه من حديث عبد الله بن عمرو .

<sup>(</sup>٥) فقوله « اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت » رواه أبو داود مرسلاً ، وروى أيضاً « ذهب الظهأ ... الخ » وروى الدارقطني من حديث أنس وابن عباس : أن النبي ﷺ قال : « اللهم لك صمنا ، وعلى رزقك أفطرنا ، فتقبل منا ، إنك أنت السميع العلم » وروى الدارقطني أيضاً عن ابن عمر « ذهب الظهأ ... » الحديث .

عً \_ تفطير صائمين ولو على قرة أو شربة ماء أو غيرهما ، والأكمل أن يشبعهم ، لقوله عَلَيْلَةٍ : « من فطَّر صائماً كان له مثل أجره ، غير أنه لاينقُص من أجر الصائم شيء » (١) .

ه ـ الاغتسال عن الجنابة والحيض والنفاس قبل الفجر ، ليكون على طهر من أول الصوم ، وليخرج من خلاف أبي هريرة حيث قال : لايصح صومه ، وخشية من وصول الماء إلى باطن أذن أو دبر أو نحوه . وبناء عليه : يكره عند الشافعية للصائم دخول الحمام من غير حاجة ، لجواز أن يضره ، فيفطر ، ولأنه من الترفه الذي لايناسب حكمة الصوم . فلو لم يغتسل مطلقاً صح صومه ، وأثم من حيث الصلاة .

ولو طهرت الحائض أو النفساء ليلاً ، ونوت الصوم وصامت ، أو صام الجنب بلاغسل ، صح الصوم ، لقوله تعالى : ﴿ فالآن باشروهن وابتغوا ماكتب الله لكم ﴾ ولخبر الصحيحين المتقدم : « كان النبي عَلَيْكِ يصبح جنباً من جماع ، غير احتلام ، ثم يغتسل ، ويصوم » وأما خبر البخاري : «من أصبح جنباً فلاصوم له » فحملوه على من أصبح مجامعاً واستدام الجاع .

ت - كف اللسان والجوارح عن فضول الكلام والأفعال التي لاإثم فيها . وأما الكف عن الحرام كالغيبة والنية والكذب فيتأكد في رمضان ، وهو واجب في كل زمان ، وفعله حرام في أي وقت ، قال عليه السلام : « من لم يدع قول الزور والعمل به ، فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه »(۱) ، « رب صائم حظه والعمل به ، فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه »(۱) ، « رب صائم حظه والعمل به ، فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه »(۱) ، « رب صائم حظه والعمل به ، فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه »(۱) » « رب صائم حظه والعمل به ، فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه »(۱) » « رب صائم حظه والعمل به ، فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه »(۱) » « رب صائم حظه والعمل به ، فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه »(۱) » « رب صائم حظه والعمل به ، فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه »(۱) » « رب صائم حظه والعمل به ، فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه »(١) » « رب صائم حظه والعمل به ، فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه » « رب صائم و المورد و المو

<sup>(</sup>١) رواه الترمذي وصحعه ، والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان في صحيحها عن زيد بن خالد الجهني ( الترغيب والترهيب : ٢ / ١٤٤ ) .

<sup>..</sup>ي رواه البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث أبي هريرة ( الترغيب والترهيب : ٢ / ١٤٦ ) .

من صيامه الجوع والعطش ، ورب قائم حظه من قيامه السهر "() فإن شتم ، سن في رمضان قوله جهراً : إني صائم ، لحديث الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعاً : « إذا كان يوم صوم أحدكم ، فلايرفث ولايصخب ، فإن شاتمه أحد أو قاتله ، فليقل : إني صائم » أما في غير رمضان فيقوله سراً يزجر نفسه بذلك ، خوف الرياء .

٧ - ترك الشهوات المباحة التي لاتبطل الصوم من التلذذ بسموع ومبصر وملموس ومشموم كشم ريحان ولمسه والنظر إليه ، لما في ذلك من الترفه الذي لايناسب حكمة الصوم ، ويكره له ذلك كله ، كدخول الحمام .

أ - يسن عند الشافعية: ترك الفصد والحجامة لنفسه ولغيره خروجاً من خلاف من فطر بذلك ، ويسن بالاتفاق ترك مضغ البان ( العلك غير المصحوب بسكر ) وغيره لأنه يجمع الريق ، ويؤدي للعطش ، وترك ذوق الطعام أو غيره خوف وصول شيء إلى الحلق ، وترك القبلة ، وتحرم القبلة إن خشي فيها الإنزال .

أما كون الحجامة لاتفطر عند الشافعية فلأنه عَلَيْهُ احتجم وهو صائم (۱) . وأما حديث : « أفطر الحاجم والمحجوم »(۱) فهو منسوخ ، وتفطر الحجامة عند الحنابلة .

ق - التوسعة على العيال ( الأسرة ) والإحسان إلى الأرحام ، والإكثار من الصدقة على الفقراء والمساكين ، خبر الصحيحين : « أنه على المساكين ، خبر الصحيحين : « أنه على المساكين ، خبر المساكين ،

<sup>(</sup>١) رواه الطبراني في الكبير عن ابن عمر ، وإسناده لابأس به ( المصدر السابق : ص ١٤٨ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه عن ابن عباس ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٠٢ ) .

<sup>(</sup>٣) رواه أحمد والترمذي عن رافع بن خديج ، ولأحمد وأبي داود وابن ماجه مثله من حديث ثوبان وشداد بن أوس ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٠٠ ) .

بالخير ، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل » والحكمة في ذلك تفريغ قلوب الصائمين والقائمين للعبادة بدفع حاجاتهم .

1. ـ الاشتغال بالعلم وتلاوة القرآن ومدارسته ، والأذكار والصلاة على النبي على النبي ما تيسر له ذلك ليلاً أو نهاراً . لخبر الصحيحين : « كان جبريل يلقى النبي على في كل ليلة من رمضان ، فيدارسه القرآن » ومثله كل أعمال الخير ؛ لأن الصدقة في رمضان تعدل فريضة فيا سواه ، فتضاعف الحسنات به .

11 ـ الاعتكاف لاسيا في العشر الأواخر من رمضان ، لأنه أقرب إلى صيانة النفس عن المنهيات ، وإتيانها بالمأمورات ، ولرجاء أن يصادف ليلة القدر إذ هي منحصرة فيه ، وروى مسلم أنه عَلَيْتُ كان يجتهد في العشر الأواخر مالا يجتهد في غيره . وقالت عائشة : « كان النبي عَلَيْتُ إذا دخل العشر الأواخر أحيا الليل ، وأيقظ أهله ، وشد المئزر »(١) أي اعتزل النساء .

والسنة في ليلة القدر كا بينا أن يقول: « اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني » ويكتمها ويحييها ويحيي يومها كليلتها ?

هذه هي سنن الصوم ، أفاض في بيانها الشافعية والحنابلة وغيرهم ، واقتصر الحنفية على القول باستحباب ثلاثة أمور: السحور، وتأخيره، وتعجيل الفطر في غير يوم غيم .

وقال المالكية : سننه : السحور وتعجيل الفطر ، وتأخير السحور ، وحفظ اللسان والجوارح ، والاعتكاف في آخر رمضان .

وفضائله : عمارته بالعبادة ، والإكثار من الصدقة ، والفطر على حلال دون شبهة ، وابتداء الفطر على التمر أو الماء ، وقيام لياليه وخصوصاً ليلة القدر .

<sup>(</sup>١) متفق عليه (نيل الأوطار: ٤ / ٢٧٠) ورواه أيضاً عبد الرزاق عن الثوري ، وابن أبي شيبة عن أبي بكر بن عياش .

# المطلب الثاني - مكروهات الصيام:

يكره في الصوم مايأتي:

أ ـ صوم الوصال: وهو ألايفطر بين اليومين بأكل وشرب، وهو مكروه عند أكثر العلماء (۱)، ومحرم عند الشافعية ، كا بينا ، إلا للنبي عليه فباح له ، لحديث ابن عر: « واصل رسول الله عليه في رمضان ، فواصل الناس ، فنهى رسول الله عليه عن الوصال ، فقالوا: إنك تواصل ، قال: إني لست كأحدكم ، إني أظل يطعمني ربي ويسقيني »(۱) وهذا يقتضي اختصاصه بذلك ، ومنع إلحاق غيره به . ولا يحرم عند الجمهور ؛ لأن النهي وقع رفقاً ورحمة ، ولهذا واصل رسول الله عليه عنه ، كا قدمنا .

٢ ـ القبلة ، ومقدمة الجماع ولو فكراً أو نظراً ، لأنه ربما أداه للفطر بالمني ،
 وهذا إن علمت السلامة من ذلك وإلا حرم .

٣ ـ الترفه بالمباحات كالتطيب نهاراً ويم الطيب والحمام .

٤ - ذوق الطعام والعلك ، خوفاً من وصول شيء إلى الجوف بالـذوق ، ولأن
 العلك يجمع الريق ، فإن ابتلعه أفطر في رأي ، وإن ألقاه عطشه .

خلاصة المكروهات في المذاهب:

قال الحنفية (٦): يكره للصائم سبعة أمور:

أ ـ ذوق شيء ومضغه بلاعذر ، لما فيه من تعريض الصوم للفساد .

<sup>(</sup>١) المغنى : ٣ / ١٧١ ، كشاف القناع : ٢ / ٣٩٩ .

<sup>(</sup>٢) متفق عليه ، وروي مثله أيضاً حديثان آخران متفق عليها عن أبي هريرة وعائشة ، وروى البخـاري وأبو داود عن أبي سعيد مثله ( نيل الأوطار : ٤ / ٢١٩ ) .

<sup>(</sup>٢) الدر الختار : ٢ / ١٥٣ ـ ١٥٥ ، مراقي الفلاح : ص ١١٤ ومابعدها .

- ٢ ـ مضغ العلك غير المصحوب بسكر<sup>(۱)</sup>؛ لأنه يتهم بالإفطار بمضغه ، سواء المرأة والرجل .
- ٣ ٤ القبلة ، والمس والمعانقة والمباشرة الفاحشة ، إن لم يأمن فيها على نفسه الإنزال أو الجماع ، في ظاهر الرواية ، لما فيه من تعريض الصوم للفساد بعاقبة الفعل . ويكره التقبيل الفاحش بمضغ شفتها . وإن أمن المفسد لابأس .
  - هً \_ ٦ \_ جمع الريق في الفم قصداً ، ثم ابتلاعه ، تحاشياً له عن الشبهة .
    - ٧ ماظن أنه يضعفه كالفصد والحجامة .

# ولايكره للصائم تسعة أمور:

۱ ، ۲ - القبلة والمباشرة مع الأمن من الإنزال والوقاع ، لما روت عائشة أنه عليه الصلاة والسلام كان يقبل ويباشر ، وهو صائم (۱) .

- ٣ ، ٤ دهن الشارب بالطيب ، والكحل .
- ٥ ، ٦ ـ الحجامة والفصد إذا لم يضعفه كل منهما عن الصوم .
- ٧ ـ السواك آخر النهار ، بل هو سنة في أول النهار وآخره ، ولو كان رطباً
   أو مبلولاً بالماء .
  - ٨ \_ المضضة والاستنشاق لغير وضوء .
  - ٩ \_ الاغتسال والالتفاف بثوب مبتل للتبرد ، على المفتى به .
    - وقال المالكية (٢): يكره للصائم ما يأتي:

<sup>(</sup>١) وهو المصطكى ، وقيل : اللبان .

<sup>(</sup>٢) رواه الشيخان .

<sup>(</sup>٣) الشرح الصغير : ١ / ٦٩٢ ـ ٦٩٥ ، الشرح الكبير : ١ / ١١٥ ومابعدها ، القوانين الفقهية : ص ١١٥ ، ١١٩ .

- ا ـ إدخال الفم كل رطب لـه طعم وإن مجـه ، وذوق شيء لـه طعم كملح وعسل وخل ، لينظر حاله ، ولو لصانعه ، مخافة أن يسبق لحلقه شيء منه .
- ٢ ـ مضغ عِلْك كلبان وتمرة لطفل ، فإن سبقه شيء منها لحلقه فيجب القضاء .
- ٣ ـ الدخول على المرأة والنظر إليها ، ومقدمة جماع ولو فكراً أو نظراً ؛ لأنه ربما أداه للفطر بالمذي أو الذي ، وهذا إن علمت السلامة من ذلك ، وإلا حرم .
  - ٤ تطيب نهاراً وشم الطيب نهاراً . :
    - ٥ ـ الوصال في الصوم
    - ٦ المبالغة في المضضة والاستنشاق .
- ٧ ـ مداواة نخر الأسنان نهاراً إلا لخوف ضرر في تأخيره لليل بحدوث مرض أو زيارته أو شدة تألم . فإن ابتلع من الدواء شيئاً قهراً ، قضى اليوم .
  - ٨ ـ الإكثار من النوم بالنهار .
    - ٩ \_ فضول القول والعمل .
      - ١٠ ـ الحجامة .

## وقال الشافعية(١):

تكره الحجامة والفصد ، والقبلة وتحرم إن خشي فيها الإنزال ، ويكره ذوق الطعام ، والعلك ، ودخول الحمام ، والتلذذ بمسوع ومبصر وملموس ومشموم كشم

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج : ١ / ٤٣١ ، ٤٣٦ .

الريحان ولمسه ، والنظر إليه ، لما في ذلك من الترفه الذي لايناسب حكمة الصوم . والأصح أن كراهة القبلة إن حركت شهوته تحريمية .

ويكره أيضاً السواك بعد الزوال إلى الغروب ، للخبر الصحيح المتقدم : « لخُلوف فم الصائم يوم القيامة أفضل عند الله من ريح المسك » أي التغير ، واختص بما بعد الزوال ؛ لأن التغير ينشأ غالباً قبله من أثر الطعام وبعده من أثر العبادة . ومعنى أطيبيته عند الله تعالى : ثناؤه تعالى عليه ، ورضاه به . وتكره المبالغة في المضضة والاستنشاق ، مخافة وصول شيء إلى الحلق .

# وقال الحنابلة(١): يكره للصائم مايأتي:

١ - أن يجمع ريقه ويبتلعه ، لأنه قد اختلف في الفطر به ، فإن فعله قصداً لم يفطر ، لأنه يصل إلى جوفه من معدنه . وإن أخرجه لما بين شفتيه أو انفصل عن فمه ، ثم ابتلعه ، أفطر ؛ لأنه فارق معدنه ، مع إمكان التحرز منه في العادة . ولابأس بابتلاع الصائم ريقه بحسب المعتاد ، بغير خلاف ؛ لأنه لا يكن التحرز منه كغبار الطريق . ويحرم على الصائم بلع نخامة ، ويفطر بها إذا بلعها ، سواء أكانت من جوفه أو صدره أو دماغه ، بعد أن تصل إلى فه ، لأنها من غير الفم كالقيء .

٢ ـ المبالغة في المضضة والاستنشاق ، لقوله على للقيط بن صبرة : « وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صاعًا » وقد تقدم في الوضوء . ولا يفطر بالمضضة والاستنشاق المعتادين بلاخلاف ، سواء كان في الطهارة أو غيرها .

٣ ـ ذوق الطعام بلا حاجة ؛ لأنه لايأمن أن يصل إلى حلقه ، فيفطره ،
 فإن وجد طعم المذوق في حلقه ، أفطر لإطلاق الكراهة .

<sup>(</sup>١) كشاف القناع : ٢ / ٣٨٣ ـ ٣٨٦ ، المغني : ٣ / ١٠٦ ـ ١١٠ ، غاية المنتهى : ١ / ٣٣١ .

٤ - مضغ العلك الذي لايتحلل منه أجزاء ؛ لأنه يجمع الريق ، ويجلو الفم ، ويورث العطش ، فإن وجد طعمه في حلقه أفطر ، لوصول شيء أجنبي عكن التحرز منه . ويحرم مضغ مايتحلل منه أجزاء من علك وغيره ، ولو لم يبتلع ريقه إقامة للمظنة مقام المئنة .

٥ ـ القبلة لمن تحرك شهوته فقط ، لقول عائشة السابق : « كان النبي عَلِيلَةُ يُقِبِّلُهُ يُقبِّلُهُ ) وهو صائم ، وكان أملككم لإربه »(١) « ونهى النبي عَلِيلَةٌ عنها شاباً ورخص لشيخ »(١) .

وإن ظن الإنزال مع القبلة لفرط شهوته ، حرم بغير خلاف . ولاتكره القبلة ، ولا مقدمات الوطء كلها من اللمس وتكرار النظر ممن لاتحرك شهوته .

٦ ـ ترك الصائم بقية طعام بين أسنانه ، خشية أن يجري ريقه بشيء منه إلى
 جوفه .

٧ ـ شم مالایاًمن أن تجذبه أنفاسه إلى حلقه ، كسحیق مسك ، وكافور
 ودهن و بخور وعنبر ونحوها .

ولابأس أن يغتسل الصائم ، لأن النبي عَلَيْكُ كان يغتسل من الجنابة ثم يصوم (٢) ، ولابأس بالسواك للصائم ، قال عامر بن ربيعة : رأيت النبي عَلِينَةُ مالاأحصي يتسوك وهو صائم (٤) .

<sup>(</sup>۱) متفق عليه .

 <sup>(</sup>۲) حديث حسن رواه أبو داود من حديث أبي هريرة ، ورواه سعيد عن أبي هريرة وأبي الدرداء ، وكذا عن
 ابن عباس بإسناد صحيح .

<sup>(</sup>٣) متفق عليه عن عائشة وأم سلمة .

<sup>(</sup>٤) قال الترمذي : هذا حديث حسن .

## المبحث السادس ـ الأعذار المبيحة للفطر:

يباح الفطر لأعذار أهمها سبع أو تسع هي مايأتي (١) ، وقد نظمها بعضهم بقوله :

وعوارض الصوم التي قد يغتفر للمرء فيها الفطر تسع تستطر حبل وإرضاع وإكراه سفر مرض جهاد جَوْعة عطش كبر

1 - السفر: لقوله تعالى: ﴿ فَن كَانَ مَنكُم مَرِيضاً أَو عَلَى سفر فعدة من أَيام أَخر ﴾ والسفر في عرف اللغة: عبارة عن خروج يُتكلف فيه مؤنة ، ويفصل فيه بُعْد في المسافة . ولم يرد فيه من الشارع نص ، لكن ورد فيه تنبيه ، وهو قوله عليه السلام في الصحيح : « لايحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر مسيرة يوم وليلة إلا معها ذو مَحْرم منها » .

أ ـ والسفر المبيح للفطر: هو السفر الطويل الذي يبيح قصر الصلاة الرباعية وذلك لمسافة تقدر بحوالي ٨٩ كم ، وبشرط عند الجمهور: أن ينشئ السفر قبل طلوع الفجر ويصل إلى مكان يبدأ فيه جواز القصر وهو بحيث يترك البيوت وراء ظهره ، إذ لايباح له الفطر بالشروع في السفر بعد ماأصبح صاعًا ، تغليباً لحكم الحضر على السفر إذا اجتمعا . فإذا شرع بالسفر بأن جاوز عمران بلده قبل طلوع الفجر ، جاز له الإفطار ، وعليه القضاء . وإن شرع في الصوم ، ثم تعرض لمشقة شديدة لاتحتل عادة ، أفطر وقضى ، لحديث جابر : « أن رسول الله عين للمقتل خرج إلى مكة عام الفتح ، فصام حتى بلغ كُراع الغميم () ، وصام الناس معه ،

<sup>(</sup>١) الدر الختار: ٢ / ١٥٨ - ١٦٨ ، مراقي الفلاح: ص ١١٥ - ١١٧ ، البدائع: ٢ / ٩٤ - ٩٧ ، الشرح الكبير: ١ / ١٦٥ ، القوانين الفقهية: ص ١٢٠ - ١٢١ ، الشرح الصغير: ١ / ١٨٩ - ١٩١ ، بداية الجتهد: ١ / ٢٨٥ - ٢٨٨ ، مغني المحتاج: ١ / ٢٣٧ - ٤٤٠ ، المهذب: ١ / ١٧٨ ومابعدها ، غاية المنتهى: ١ / ٣٢٣ ، المغني: ٣ / ٩٩ ومابعدها ، كشاف القناع: ٢ / ٢٦١ - ٣٦٠ .

<sup>(</sup>٢) كراع الغميم : اسم واد أمام عسفان ، وهو من أموال أعالي المدينة .

فقيل له: إن الناس قد شق عليهم الصيام ، وإن الناس ينظرون فيا فعلت ، فدعا بقدح من ماء بعد العصر ، فشرب والناس ينظرون إليه ، فأفطر بعضهم ، وصام بعضهم ، فبلغه أن ناساً صاموا ، فقال : أولئك العصاة »(۱) قال الشوكاني : فيه دليل على أنه يجوز للمسافر أن يفطر بعد أن نوى الصيام من الليل ، وهو قول الجمهور .

وأجاز الحنابلة للمسافر الإفطار ولو سافر من بلده في أثناء النهار ولو بعد الزوال ، لأن السفر معنى لو وجد ليلاً واستر في النهار ، لأباح الفطر ، فإذا وجد في أثنائه أباحه كالمرض ، وعملاً بما رواه أبو داود عن أبي بصرة الغفاري الذي أفطر بعد شروعه في السفر ، وقال: إنها سنة رسول الله على الله على الله الله على الله الله على الله على الله الله على الله الله على الله الله على الله على الله الله على الله عل

واشترط الشافعية شرطاً ثالثاً: وهو ألا يكون الشخص مديماً للسفر، فإن كان مديماً له كسائقي السيارات، حرم عليه الفطر، إلا إذا لحقه بالصوم مشقة، كالمشقة التي تبيح التيم: وهي الخوف على نفس أو منفعة عضو من التلف، أو الخوف من طول مدة المرض، أو حدوث شين قبيح في عضو ظاهر: وهو ما لا يعد كشفه هتكاً للمروءة، بأن يبدو في المهنة غالباً

وهناك شرطان آخران عند الجمهور غير الحنفية: أن يكون السفر مباحاً، وألا ينوي إقامة أربعة أيام في خلال سفره، وأضاف المالكية شرطاً آخر: هو أن يبيت الفطر قبل الفجر في السفر، فإن السفر لايبيح قصراً ولافطراً إلا بالنية والفعل، كا سنبين في الفقرة التالية وأجاز الحنفية الفطر في السفر ولو بمعصية.

والخلاصة أن المالكية يبيحون الفطر بسبب السفر بأربعة شروط: أن

<sup>(</sup>١) رواه مسلم والنَّسائي والترمذي وصححه ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٦٦ ) .

يكون السفر سفر قصر ، وأن يكون مباحاً ، وأن يشرع قبل الفجر إذا كان أول يوم ، وأن يبيت الفطر .

ب ـ ولو أصبح المسافر صامًا ، ثم بدا له أن يفطر ، جاز له ذلك ولاإثم عليه عند الشافعية والحنابلة ، عملاً بحديث صحيح متفق عليه عن ابن عباس ، ولأن النبي ملية أفطر في أثناء فتح مكة (١) . ويحرم الفطر ويأثم عند الحنفية والمالكية ، وعليه القضاء فقط عند الجمهور ، والقضاء والكفارة عند المالكية ، لأنه أفطر في صوم رمضان ، فلزمه ذلك ، كما لو كان مقياً أو حاضراً .

والصوم عند الحنفية والشافعية أفضل للمسافر إن لم يتضرر، أو لم تكن عند الحنفية عامة رفقته مفطرين، ولامشتركين في النفقة ، فإن كانوا مشتركين في النفقة أو مفطرين، فالأفضل فطره موافقة للجاعة، ويجب الفطر ويحرم الصوم في حال الضرر. ودليلهم قوله تعالى: ﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾ والتضرر: هو الخوف من التلف أو تلف عضو منه أو تعطيل منفعة.

وقال المالكية والحنابلة: يسن الفطر ويكره الصوم في حالة سفر القصر، ولو بلامشقة؛ لأن النبي عَلَيْكُ قال عن الصائمين عام الفتح: «أولئك العصاة» ولقوله عَلَيْكُ في الصحيحين: «ليس من البر الصوم في السفر». والرأي الأول هو المعقول عملاً بظاهر الآية: ﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾ ولأن الفطر عام الفتح من أجل القتال.

حــ وليس للمسافر أن يصوم في رمضان عن غيره كالنذر والقضاء ؛ لأن الفطر أبيح رخضة عنه ، فإذا لم يرد التخفيف عن نفسه ، لزمه أن يأتي بالأصل .

فإن نوى المسافر أو المريض صوماً غير رمضان ، لم يصح صومه عند الجمهور

<sup>(</sup>١) وأفطر تبعاً له بعض الناس ، وصام بعضهم ، فقال عنهم النبي : « أولئك العصاة » رواه مسلم .

لاعن رمضان ولاعما نواه ؛ لأنه أبيح له الفطر للعذر ، فلم يجز لـه أن يصومه عن غير رمضان كالمريض . وقال الحنفية : يقع عما نواه إذا كان واجباً ، لاتطوعاً ؛ لأنه زمن أبيح له فطره ، فكان له صومه عن واجب عليه كغير شهر رمضان .

د ـ وإن صام المسافر ومثله المريض أجزأه باتفاق المذاهب الأربعة عن فرضه ، وقال الظاهرية : لا يجزيه . ومنشأ الاختلاف هو المفهوم من قوله تعالى : ﴿ فَمَن كَانَ مَنْكُم مريضاً أو على سفر ، فعدة من أيام أخر ﴾ فقال الجمهور : الكلام محمول على الججاز ، وتقديره : « فأفطر فعدة من أيام أخر » وهذا الحذف هو المعروف بلحن الخطاب . وقال الظاهرية : الكلام محمول على الحقيقة ، لا الجاز ، وفرض المسافر هو عدة من أيام أخر ، فن قدر وأفطر ، ففرضه عدة من أيام أخر إذا أفطر .

وتأيد مذهب الجمهور بحديث أنس: « كنا نسافر مع رسول الله عليه ، فلم يعب الصائم على المفطر ، ولاالمفطر على الصائم »(١) .

وتأيد مذهب أهل الظاهر بما ثبت عن ابن عباس: أن رسول الله عليه خرج إلى مكة عام الفتح في رمضان ، فصام حتى بلغ الكديد ( وهو ماء بين عشفان وقديد ) فأفطر ، وأفطروا »(١) وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث أو بالآخر فالآخر من أمر رسول الله عليه .

٢ - المرض: معنى يوجب تغير الطبيعة إلى الفساد ، وهو يجيز الفطر كالسفر ، للآية السابقة : ﴿ فَن كَانَ مَنْكُم مريضاً أو على سفر ، فعدة من أيام أخر ﴾ .

<sup>(</sup>١) متفق عليه ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٢٢ ) وروى مسلم عن أبي سعيد مثله .

<sup>(</sup>٢) متفق عليه ( المصدر السابق ) .

أ ـ وضابط المرض المبيح الفطر: هو الذي يشق معه الصوم مشقة شديدة أو يخاف الهلاك منه إن صام ، أو يخاف بالصوم زيادة المرض أو بطء البرء أي تأخره (۱). فإن لم يتضرر الصائم بالصوم كمن به جرب أو وجع ضرس أو إصبع أو دمل ونحوه ، لم يبح له الفطر .

والصحيح الذي يخاف المرض أو الضعف بغلبة الظن بأمارة أو تجربة أو بإخبار طبيب جاذق مسلم مستور العدالة ، كالمريض عند الحنفية . والصحيح الذي يظن الهلاك أو الأذي الشديد كالمريض عند المالكية .

وليس الصحيح كالمريض عند الشافعية والحنابلة .

وإن غلب على الظن الهلاك بسبب الصوم ، أو الضرر الشديد كتعطيل حاسة من الحواس ، وجب الفطر .

وأضاف الحنفية أن المحارب الذي يخاف الضعف عن القتال ، وليس مسافراً ، له الفطر قبل الحرب ، ومن له نوبة حمى أو عادة حيض ، لابأس بفطره على ظن وجوده .

فالجهاد ولو بدون سفر سبب من أسباب إباحة الفطر ، للتقوي على لقاء العدو ، وعملاً بالثابت في السنة عام فتح مكة .

ب ـ ولا يجب عند الجمهور على المريض أن ينوي الترخص بالفطر ، و يجب ذلك عند الشافعية و إلا كان آثماً . و إن صام المريض في مرضه ، أجزأه صومه ؛ لصدوره من أهله في محله ، كما لو أتم المسافر .

<sup>(</sup>۱) يرى الأطباء أن الأمراض المبيحة للفطر هي مثل: مرض القلب الشديد، والسل ( التدرن ) والتهابات الرئة، والورم الرئوي، والسرطانات، والتهاب الكلية الحاد، والمصاب بحصاة في المجاري البولية مع اختلاطات والتهابات، وتصلب الشرايين، والقرحة، والسكري الشديد.

ج ـ وللفقهاء آراء في فطر المريض : فقال الحنفية والشافعية : المرض يبيح الفطر . وقال الحنابلة : يسن الفطر حالة المرض ويكره الصوم ، لآية ﴿ فَن كان منكم مريضاً أو على سفر ، فعدة من أيام أخر ﴾ أي فليفطر عدد ما أفطره . وقال المالكية : للمريض أحوال أربعة :

الأولى : ألا يقدر على الصوم بحال ، أو يخاف الهلاك من المرض أو الضعف إن صام ، فالفطر عليه واجب .

الثانية: أن يقدر على الصوم بمشقة فالفطر له جائز، فهم كالحنفية والشافعية، وقال ابن العربي: يستحب(١).

الثالثة : أن يقدر بمشقة و يخاف زيادة المرض ، ففي وجوب فطره قولان .

الرابعة : ألا يشق عليه ولايخاف زيادة المرض ، فلايفطر عند الجمهور ، خلافاً لابن سيرين .

د ـ إذا أصبح المريض أو المسافر على نية الصيام ، ثم زال عذره ، لم يجزله الفطر . وإن أصبح على نية الفطر ثم زال عذره ، جازله الأكل بقية يومه ، وكذلك من أصبح مفطراً لعذر مبيح ، ثم زال عذره في بقية يومه ، عند الجهور خلافاً لأبي حنيفة .

هـ ـ لا يصح بالاتفاق لمريض ولالمسافر أن يصوم تطوعاً في رمضان . وكذا لا يصح عند الجمهور أن يصوم واجباً آخر ، ويصح ذلك عند الحنفية على الراجح ، كا بينا في عذر السفر .

٣ ، ٤ - الحمل والرضاع : يباح للحامل والمرضع الإفطار إذا خافتا على

<sup>(</sup>١) أحكام القرآن : ١ / ٧٧ .

أنفسها أو على الولد ، سواء أكان الولد ولد المرضعة أم لا ، أي نسباً أو رضاعاً ، وسواء أكانت أماً أم مستأجرة ، وكان الخوف نقصان العقل أو الهلاك أو المرض ، والخوف المعتبر : ماكان مستنداً لغلبة الظن بتجربة سابقة ، أو إخبار طبيب مسلم حاذق عدل .

ودليل الجواز لهما: القياس على المريض والمسافر، وقول عليه الله الله على الله على المريض والمسافر الصوم »(١) عز وجل وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة، وعن الحبلى والمرضع الصوم »(١) ويحرم الصوم إن خافت الحامل أو المرضع على نفسها أو ولدها الهلاك.

وإذا أفطرتا وجب القضاء دون الفدية عند الحنفية ، ومع الفدية إن خافتا على ولدهما فقط عند الشافعية والحنابلة ، ومع الفدية على المرضع فقط لاالحامل عند المالكية ، كا سنبين .

• - الهرم: يجوز إجماعاً الفطر للشيخ الفاني والعجوز الفانية العاجزين عن الصوم في جميع فصول السنة ، ولاقضاء عليها ، لعدم القدرة ، وعليها عن كل يوم فدية طعام مسكين ، وتستحب الفدية فقط عند المالكية ، لقوله تعالى : ﴿ وعلى النين يطيقونه فدية طعام مسكين ﴾ قال ابن عباس : ليست بمنسوخة ، هي للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لايستطيعان أن يصوما ، فيطعان مكان كل يوم مسكيناً »(١).

ومثلها: المريض الذي لايرجى برؤه ، لقوله تعالى: ﴿ وماجعل عليكم في الدين من حرج ﴾ . أما من عجز عن الصوم في رمضان ولكن يقدر على قضائه في وقت آخر ، فيجب عليه القضاء ولافدية عليه .

<sup>(</sup>١) رواه الخسة ( أحمد وأصحاب السنن ) عن أنس بن مالك الكعبي ( نيل الأوطار : ٤ / ٣٣٠ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري ( المصدر السابق : ص ٢٣١ ) .

7 - إرهاق الجوع والعطش: يجوز الفطر لمن حصل له أو أرهقه جوع أو عطش شديد يخاف منه الهلاك أو نقصان العقل أو ذهاب بعض الحواس ، بحيث لم يقدر معه على الصوم ، وعليه القضاء . فإن خاف على نفسه الهلاك ، حرم عليه الصيام ، لقوله تعالى : ﴿ ولاتلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ .

وإذا أفطر المرهق بالجوع أو العطش ، فاختلف : هل يمسك بقية يومـه ، أو يجوز له الأكل .

الإكراه: يباح الفطر للمستكره، وعليه عند الجمهور القضاء، وعند الشافعية لايفطر المستكره. وإذا وطئت المرأة مكرهة أو نائمة، فعليها القضاء.

هذه أهم الأعذار المبيحة للفطر ، أما الحيض والنفاس والجنون الطارئ على الصائم فيبيح الفطر ، بل ولا يوجب الصوم ولا يصح معه ، كا بينا في الشروط .

صاحب العمل الشاق: قال أبو بكر الآجري (۱): من صنعته شاقة: فإن خاف بالصوم تلفاً ، أفطر وقضى إن ضره ترك الصنعة ، فإن لم يضره تركها ، أثم بالفطر ، وإن لم ينتف التضرر بتركها ، فلا أثم عليه بالفطر للعذر . وقرر جهور الفقهاء أنه يجب على صاحب العمل الشاق كالحصاد والخباز والحداد وعمال المناجم أن يتسحر وينوي الصوم ، فإن حصل له عطش شديد أو جوع شديد يخاف منه الضرر ، جاز له الفطر ، وعليه القضاء ، فإن تحقق الضرر وجب الفطر ، لقوله تعالى : ﴿ ولاتقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحياً ﴾ .

إنقاذ الغريق ونحوه: قال الحنابلة (۱): يجب الفطر على من احتاجه غيره لإنقاذ آدمي معصوم من مهلكة كغرق ونحوه ، ولايفدي ، فإن قدر بدون فطر حرم ، فإن دخل الماء حلقه ، لم يفطر .

<sup>(</sup>١) كشاف القناع : ٢ / ٣٦١ ، غاية المنتهى : ١ / ٣٢٣ .

<sup>(</sup>٢) غاية المنتهى : ١ / ٣٢٤ .

صوم التطوع: ولا يجوز الفطر بلاعذر للمتطوع بالصوم عند الحنفية القائلين بلزوم النفل في الشروع بالعبادة في الرواية الصحيحة، والضيافة عذر في الأظهر للضيف والمضيف قبل الزوال لابعده، إلا أن يكون في عدم الفطر بعد الزوال عقوق لأحد الأبوين، لاغيرهما، لتأكد الصوم.

وإذا أفطر المتطوع على أي حال ، وجب عليه عند الحنفية القضاء ، إلا إذا شرع متطوعاً في خمسة أيام : يومي العيدين ، وأيام التشريق ، فلايلزمه قضاؤها بإفسادها في ظاهر الرواية ، كا بينا سابقاً .

الإمساك بعد الفطر بعذر: اختلف الفقهاء على رأيين بوجوب الإمساك بقية النهار أو استحبابه على من أفطر في رمضان بعذر من الأعذار، فقال الحنفية والحنابلة بالوجوب، وقال الشافعية بالاستحباب، وقال المالكية بعدم الوجوب وعدم الاستحباب إلا في حالتين، وتفصيل الحالات والآراء يظهر فيا يأتي .

قال الحنفية (1): يجب الإمساك بقية اليوم على من فسد صومه ولو بعذر ثم زال ، وعلى حائض ونفساء طهرتا بعد طلوع الفجر ، وعلى مسافر أقام ، ومريض برئ ، ومجنون أفاق ، وعلى صبي بلغ وكافر أسلم ، لحرمة الوقت بالقدر الممكن ، وعليهم القضاء إلا الأخيرين ( الصبي والكافر ) لعدم توافر الخطاب التكليفي لها عند طلوع الفجر عليها . وقد عرفنا أن الجنون المتقطع ، لا الستوعب جميع الشهر يوجب القضاء ، بخلاف الإغماء ، فإنه يوجب القضاء ولو استوعب جميع الشهر ؛ لأنه نوع مرض ، إلا أنه لا يقضي اليوم الذي حدث فيه الإغماء أو حدث في ليلته ، لوجود شرط الصوم وهو النية .

<sup>(</sup>١) مراقي الفلاح : ص ١١٤ ، البدائع : ٢ / ١٠٢ ومابعدها .

وقال المالكية (١): إمساك بقية اليوم يؤمر به من أفطر في رمضان خاصة أو في نذر واجب عداً أو إكراهاً أو نسياناً ، لامن أفطر لعذر مبيح ، فن أفطر لأجل عذر يباح له الفطر ، ثم زال عذره ، لايستحب له الإمساك ، كأن زال الحيض أو النفاس في أثناء نهار رمضان ، أو انقضى السفر ، أو زال الصبا وبلغ في أثناء نهار رمضان ، أو زال الجنون أو الإغماء ، أو قوي المريض المفطر ، أو زال الخنون أو الإغماء ، أو قوي المريض المفطر ، أو زال الضطرار المضطر للأكل أو الشرب ، فلايستحب لهم الإمساك ، ويجوز لهم التادي في تعاطي الفطر . لكن يندب إمساك يوم الشك بقدر ماجرت العادة فيه بثبوت الشهر من المارين في الطريق من السفارة ، وذلك بارتفاع النهار . ويجب الإمساك أيضاً في حال الإفطار نسياناً في صوم النفل ، لا في العمد الحرام على المعتمد ، وفي الصوم الذي يجب فيه التتابع ككفارة الظهار والقتل .

ويرى الشافعية (٢): أنه يلزم الإمساك من تعدى بالفطر كأن أكل ، عقوبة له ومعارضة لتقصيره ، أو من نسي النية من الليل ؛ لأن نسيانه يشعر بترك الاهتام بأمر العبادة ، فهو نوع من التقصير ، وفي يوم الشك إن تبين كونه من رمضان ، لما في فطره من نوع تقصير لعدم الاجتهاد في الرؤية ، ويجب قضاؤه على الفور على المعتمد .

ولايلزم الإمساك بقية النهار في الأصح إذا بلغ الصبي مفطراً ، أو أفاق المجنون ، أو أسلم الكافر ، في أثناء النهار ، لعدم التمكن من زمن يسع الأداء ، لكن يندب القضاء لمن أفاق أو أسلم في أثناء النهار ، خروجاً من الخلاف .

كا لايلزم الإمساك مسافراً أو مريضاً زال عذرهما بعد الفطر ، كأن أكلا ؛

<sup>(</sup>۱) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ١ / ٥١٤ ، ٥٢٥ ، القوانين الفقهية : ص ١٢٤ ، الشرح الصغير وحاشية لصاوي : ١ / ٢٠٥ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) مغني الحتاج : ١ / ٤٣٨ ، الحضرمية : ص ٤١٣ .

لأن زوال العذر بعد الترخص لا يؤثر ، كا لو قصر المسافر ، ثم أقام ، والوقت باق ، لكن يستحب لهم الإمساك لحرمة الوقت ، ويستحب أيضاً للحائض أو النفساء إذا طهرت .

وإنما لم يجب الإمساك ؛ لأن الفطر مباح لهم مع العلم بحال اليوم ، وزوال العذر بعد الترخص لايؤثر .

ويرى الحنابلة(۱): أنه يلزم الإمساك من أفطر بغير عذر ، أو أفطر يظن أن الفجر لم يطلع وقد كان طلع ، أو يظن أن الشمس قد غابت ولم تغب ، أو الناسى لنية الصوم ونحوهم ، بلاخلاف بين العلماء .

ويلزم الإمساك أيضاً على الراجح كل من زال عدره في أثناء النهار ، وعليه القضاء ، كالصبي والمجنون والكافر ، والمريض والمسافر ، والحائض والنفساء ، إذا زالت أعدارهم في النهار ، فبلغ الصبي ، وأفاق المجنون ، وأسلم الكافر ، وصح المريض المفطر ، وأقام المسافر ، وطهرت الحائض والنفساء . ولهم ثواب إمساك ، لاثواب صيام .

فإن بلغ الصغير صائماً بسن ، أو احتلام ، وقد نوى من الليل ، أتم وأجزأ ، كنذر إتمام نفل ، وإن علم مسافر أنه يقدم غداً أهله ، لزمه الصوم .

## المبحث السابع - مايفسد الصوم وما لايفسده :

اختلف الفقهاء في هذا المبحث من ناحيتي الشكل ( الصياغة ) والموضوع ، اختلافاً يقتضي بياناً مستقلاً في كل مذهب على حدة .

<sup>(</sup>١) المغنى : ٣ / ١٣٤ ، غاية المنتهى : ١ / ٣٢٠ .

الحنفية (١): مايفسد الصوم نوعان : نوع يوجب القضاء فقط ، ونوع يوجب القضاء والكفارة .

# أولاً ـ مايفسد الصوم ويوجب القضاء فقط دون الكفارة :

وهو سبعة وخمسون شيئاً تقريباً ، يمكن تصنيفها في ثلاثة أشياء :

الأول - أن يتناول ماليس بغذاء ولافي معنى الغذاء وهو الدواء : وهو تناول كل شيء لا يقصد به التغذي عادة ولا يميل إليه الطبع ، كأن أكل الصائم أرزاً نيئاً ، أو عجيناً أو دقيقاً غير مخلوط بشيء يؤكل عادة كالسمن والدبس والعسل والسكر ، وإلا وجبت به الكفارة ، أو أكل ملحاً كثيراً دفعة واحدة ، فإن أكل ملحاً قليلاً ، وجبت به الكفارة ، أو أكل ثمرة قبل نضجها ، أو أكل ما بقي بين أسنانه ، وكان قدر الحمصة ، فإن كان أقل ، فلا يفسد صومه ، أو أكل جوزة رطبة .

أو أكل طيناً غير أرمني لم يعتد أكله ، أما أكل الطين الأرمني ( وهو معروف عند العطارين ) فيوجب الكفارة .

أو أكل نواة (بزرة) أو قطناً أو ورقاً ، أو جلداً ، أو ابتلع حصاة أو حديداً و تراباً أو حجراً أو درهماً أو ديناراً ونحو ذلك ، أو أدخل دخاناً بصنعه ، أو أدخل ماء أو دواء في جوفه بواسطة الحقنة في قبل المرأة أو الدبر مطلقاً أو الأنف أو الحلق ، أو استعط في أنفه شيئاً (٢) أو قطر في أذنه دهناً ، لاماء على الصحيح لعدم سريان الماء ، ولضرر الدماغ به ، أو دخل حلقه مطر أو ثلج في الأصح ، ولم يبتلعه بصنعه .

<sup>(</sup>۱) الدر المختـار : ۲ / ۱۳۲ ـ ۱۵۳ ، فتـح القـدير : ۲ / ٦٤ ـ ۷۷ ، البـدائـع : ۲ / ٩٤ ـ ١٠٢ ، اللبـاب : ١ / ١٦٥ ـ ١٧٣ ، مراقي الفلاح : ص ١٠٩ ـ ١١٤ ، تبيين الحقائق : ١ / ٣٢٢ ـ ٣٣٢ .

<sup>(</sup>٢) الحقنة : صب الدواء في الدبر أو قبل المرأة ، والسعوط : صبه في الأنف .

أو استقاء (تعمد إخراج القيء) من جوفه ، أو خرج كرها وأعاده بصنعه ، إذا كان القيء غداً مل الفم أو ولو كان أقل من مل الفم في حالة الإعادة بقدر حمصة منه فأكثر على الصحيح ، وكان ذاكراً لصومه ، فإن ذرعه (غلبه) القيء ، أو كان القيء حال الاستقاءة أقل من مل الفم ، أو كان ناسياً لصومه ، أو كان القيء بلغاً لاطعاماً ، لم يفطر في جميع هذه الحالات اتفاقاً ، والدليل حديث : « من ذرعه القيء ، فليس عليه قضاء ، ومن استقاء عمداً فليقض » (١) .

الثاني ـ أن يتناول غذاء ، أو دواء لعذر شرعي كمرض أو سفر أو إكراه أو خطأ أو إهمال أو شبهة : كأن سبق خطأ ماء المضضة إلى جوفه ، أو داوى جرحاً في رأسه أو بطنه ، فوصل الدواء إلى دماغه أو جوفه ، أو صب أحد ماء في جوف إنسان نائم ، أو أفطرت امرأة خوفاً على نفسها من أن تمرض من الخدمة .

أو أكل أو جامع عداً لشبهة شرعية بعد أن أكل ناسياً أو جامع ناسياً ، أو أكل بعدما نوى نهاراً ، ولم يكن قد بيت نيته ليلاً ، أو أكل المسافر الذي نوى الصوم ليلاً بعد أن نوى الإقامة ، أو أكل أو جامع في حالة السفر بعد أن أصبح مقياً ناوياً الصوم من الليل ، ثم بدأ السفر نهاراً ، لشبهة السفر ، وإن لم يحل له الفطر .

أو أكل أو شرب أو جامع شاكاً في طلوع الفجر ، وهو طالع ، ولاكفارة عليه للشبهة ؛ لأن الأصل بقاء الليل أو أفطر ظاناً الغروب ، والشمس باقية ؛ ولاكفارة عليه لغلبة الظن بحدوث الغروب .

ومن جامع قبل طلوع الفجر أو أكل ، ثم طلع عليه الفجر ، فإن نزع فوراً ، أو ألقى مافى فه ، لم يفسد صومه .

<sup>(</sup>١) رواه الحسة إلا النسائي عن أبي هريرة ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٠٤ ) .

الثالث ـ إذا قضى شهوة الفرج غير كاملة : كأن أنزل المني بوطء ميتة أو بهية أو صغيرة لاتشتهى ، أو بمفاخذة أو تبطين ، أو قبلة أو لمس ، أو عبث بباطن الكف ، أو وطئت المرأة وهي نائمة ، أو قطرت في فرجها دهناً ونحوه .

ويلحق به ما إذا أدخل أصبعه مبلولة بماء أو دهن في دبره ، أو استنجى فوصل الماء إلى داخل دبره ، أو أدخل في دبره قطنة أو خرقة أو طرف حقنة ولم يبق منه شيء ، أو أدخلت المرأة أصبعها مبلولة بماء أو دهن في فرجها الداخل ، أو أدخلت قطنة أو خشبة أو عوداً وغيبته ؛ لأنه تم الدخول ، بخلاف مالو بقي طرفه خارجاً ؛ لأن عدم تمام الدخول كعدم دخول شيء بالمرة ، فلايفسد الصوم إذا بقي منه في الخارج شيء بجيث لم يغب كله .

ومما يلحق به : ماإذا أفسد صوماً غير أداء رمضان بجماع أو غيره ، لعدم هتك حرمة الشهر .

# ثانياً ـ مايفسد الصوم ويوجب القضاء والكفارة معاً:

وهو اثنان وعشرون شيئاً تقريباً ، إذا فعل الصائم المكلف منها شيئاً ، مبيتاً النية في أداء رمضان ، متعمداً ، طائعاً ، غير مضطر ، ولم يطرأ مايبيح الفطر بعده كمرض ، أو قبله كسفر . فلو فعلها صبي ، أو لم يبيت النية ، أو في قضاء مافاته من رمضان أو في صوم آخر غير رمضان ، أو كان ناسياً أو مخطئاً ، أو مستكرها ، أو مضطراً ، أو طرأ عليه سفر أو مرض ، فلاكفارة عليه ، وإنما عليه القضاء فقط .

و يمكن تصنيفها بشيئين :

الأول - أن يتناول غذاء أو مافي معناه بدون عذر شرعي : كالأكل والشرب ، والدواء ، والدخان المعروف ، والأفيون والحشيش ونحوها من

الخدرات ؛ لأن الشهوة فيه ظاهرة . والأكل يشمل كل ماهو مأكول عادة ، من أنواع اللحوم والشحوم الختلفة ، النيئة والمطبوخة والقديد ، والفواكه والخضروات ومنها أكل ورق الكرم وقشر البطيخ ، والنشويات ، ومنها حب الحنطة وقضها ، ولو حبة أو سمسمة أو نحوها من خارج فمه في الختار ، إلا إذا مضغها فتلاشت ، ولم يصل منها شيء إلى جوفه . ومنها الأكل عمداً بعد أن يغتاب آخر ظناً منه أنه أفطر بالغيبة ، أو بعد حجامة أو مس أو قبلة بشهوة أو بعد مضاجعة من غير إنزال ، أو دهن شاربه ، ظاناً أنه أفطر بذلك ، إلا إذا أفتاه فقيه . ومن هذا النوع ابتلاع مطر دخل إلى فمه ، وابتلاع ريق زوجته أو حبيبه للتلذذ به . ومنه أكل الطين الأرمني ( وهو معروف عند العطارين ) ، والطين غير الأرمني كالطفل إن اعتاد أكله ، وقليل اللح في الختار . والدليل حديث : « الفطر مما دخل » (\*)

الثاني - أن يقضي شهوة الفرج كاملة : وهو الجماع في القبل أو الدبر ، سواء الفاعل والمفعول به ، ولو بمجرد التقاء الختانين وإن لم ينزل ، بشرط أن يكون المفعول به آدمياً حياً يشتهى . وتجب الكفارة اتفاقاً إن مكنت المرأة من نفسها صغيراً أو مجنوناً .

والدليل: حادثة الأعرابي الذي جامع امرأته في نهار رمضان، وإلزام النبي عَلِيلَةً له بالكفارة (عتق رقبة، ثم صوم شهرين متتابعين إن لم يجد الرقبة، ثم إطعام ستين مسكيناً عند العجز عن الصوم) (١)

<sup>(</sup>١) رواه أو يعلى الموصلي في مسنده عن عائشة بلفظ « إنما الإفطار مما دخل ، وليس مما خرج » ( نصب الراية : ٢ / ٢٥٣ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه الجماعة عن أبي هريرة ( نيل الأوطار : ٤ / ٢١٤ ) .

#### مالايفسد الصوم عند الحنفية:

هو أربعة وعشرون شيئًا تقريباً:

أ ـ الأكل أو الشرب أو الجماع ناسياً ، لقوله عَلِيلَةٍ : « من نسي وهو صائم ، فأكل أو شرب ، فليتم صومه ، فإنما أطعمه الله وسقاه » (أ) وفي لفظ : « من أفطر يوماً من رمضان ناسياً فلاقضاء عليه ولاكفارة » والجماع في معناهما ، فإن تذكر نزع فوراً ، فإن مكث بعده ، فسد صومه . ولو نزع خشية طلوع الفجر ، فأمنى بعد الفجر والنزع ، ليس عليه شيء ، وإن حرك نفسه ولم ينزع ، أو نزع ثم أولج ، لزمته الكفارة .

و يجب تذكير الناسي القادر على الصوم ليترك الأكل ، ويكره عدم تذكيره ، والأولى عدم تذكير العاجز الذي لاقوة له لطفاً به .

آ - إنزال المني بنظر أو فكر ، وإن أدام النظر والفكر ؛ لأنه لم يوجد منه صورة الجماع ولامعناه ، وهو الإنزال عن مباشرة وإن كان آڠاً . وفعل المرأتين ( السحاق ) بلاإنزال منها لايفسد الصوم ، لكن الفاعل يأثم ، ولايلزم من الحرمة فيا ذكر الإفطار . وكذا لايفطر بالاحتلام نهاراً .

أ ـ القطرة أو الاكتحال في العين ، ولـو وجــد الصــائم الطعم أو الأثر في حلقه ؛ لأن النبي عَلِيلية اكتحل في رمضان ، وهو صائم (١) .

- عً \_ الحجامة : لأن النبي عَلَيْ احتجم وهو محرم ، واحتجم وهو صائم (٢) .
  - السواك ولو كان ميلولاً بالماء ؛ لأنه سنة .

<sup>(</sup>١) رواه الجماعة إلا النسائي عن أبي هريرة ( المصدر السابق : ص ٢٠٦ ) .

<sup>(</sup>٢) أخرجه ابن ماجه عن عائشة ، وهو ضعيف ( المصدر السابق : ص ٢٠٥ ) .

<sup>(</sup>٣) رواه أحمد والبخاري عن ابن عباس ( المصدر السابق : ٢٠٢ ) .

- أ ـ المضفة والاستنشاق ، ولو فعلها لغير الوضوء ، لكن لايبالغ فيها لئلا يدخل شيء إلى الجوف .
- أ و السباحة ، أو التلفف بثوب مبتل ، للتبرد لدفع الحر ، وإدخال عود إلى الأذن .
  - ٨ ـ الاغتياب ، ونية الفطر ، ولم يفطر .
- أ ـ دخول الدخان ، أو الغبار ولو غبار الطاحون ، أو النباب ، أو أثر طعم الأدوية إلى الحلق ، بلاصنع الصائم أي رغماً عنه وهو ذاكر الصوم ؛ لأنه لا يكن الاحتراز أو الامتناع عنها .

لكن لو تبخر ببخور ، فآواه إلى نفسه ، واشتم دخانه ، ذاكراً لصومه ، أفطر ، لإمكان التحرز عنه . ولايتوهم أنه كشم الورد ومائه ، والمسك ، لوجود الفرق بين هواء تطيب بريح المسك وشبهه ، وبين جوهر دخان وصل إلى جوفه بفعله .

١٠ - خلع الضرس ، مالم يبتلع شيئاً من الدم أو الدواء ، فيفطر .

11 \_ صب ماء أو دهن أو حقنة في الإحليل ( مجرى البول في قبل الرجل ) ، أو دخول ماء في الأذن بسبب خوض نهر ، أو إدخال العود في الأذن وإخراج درن الصاخ ؛ لأن الإحليل ليس بمنفذ مفتوح ، ودخول الماء في الأذن للضرورة ، ولعدم وصول المفطر إلى الدماغ بإدخال العود للأذن ، والأولى ترك ذلك كله .

17 ً ـ ابتلاع النخامة ، واستنشاق الخاط عمداً وابتلاعه ، لنزوله من الدماغ ، لكن الأولى رميه لقذارته ، وخروجاً من خلاف من أفسد الصوم بابتلاعه .

آ ـ القيء قسراً عنه ، أو عودته قهراً ولو كان ملء الفم ، في الصحيح ،
 آ ـ الفقه الإسلامي ج ٢ (٤٢)

والاستقاءة عمداً بما هو أقل من ملء الفم على الصحيح ، لكن لو أعاد ماقاء أو قدر حمصة منه ، وكان أصل القيء ملء الفم ، أفطر باتفاق الحنفية ولاكفارة ، على الختار، وإن عاد قسراً ، لم يفطر، سواء أكان القيء العائد قليلاً أم كثيراً (١).

والخلاصة : أن القيء عامداً ملء الفم أو إعادة القيء مفطر يوجب القضاء فقط دون الكفارة ، أما القيء قهراً أو عودة القيء بنفسه أو القيء أقل من ملء الفم فلايفطر .

15 ً ـ أكل مابين الأسنان ، وكان دون الحمصة ، لأنه تبع لريقه . أو مضغ مثل سمسمة من خارج فه ، حتى تلاشت ولم يجد لها طعماً في حلقه ، لعدم ابتلاع شيء .

٥١ - إذا أصبح جنباً ، ولو استر يوماً بالجنابة ؛ لأن الجنابة لاتؤثر في صحة الصوم للزومها الصوم للضرورة ، كا بينا سابقاً ، وإن كان الغسل فرضاً للصلاة ، لقول تعالى : ﴿ وإن كنتم جنباً فاطهروا ﴾ ولأنه من آداب الإسلام ، لقول لقوله تعالى : ﴿ وإن كنتم جنباً فيه صورة ، ولاكلب ، ولاجنب »(١) .

17 \_ الحُقَن في العضل أو تحت الجلد أو في الوريد ، والأولى عند الإمكان تأخيرها إلى المساء ، أما الحقن الشرجية فتفطر .

١٧ ـ شم الروائح العطرية كالورد أو الزهر والمسك أو الطيب .

المالكية (٢): مايفسد الصيام نوعان: أحدهما يوجب القضاء فقط، والثاني يوجب القضاء والكفارة.

<sup>(</sup>١) الدر الختار : ٢ / ١٥١ ومابعدها ، تبيين الحقائق : ١ / ٣٢٥ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود والنسائي والحاكم عن علي .

<sup>(</sup>٣) القوانين الفقهية : ص ١١٩ ، ١٢٢ ـ ١٢٤ ، الشرح الصغير : ١ / ٦٩٨ ـ ٧١٢ ، ٧١٥ ومابعـدهـا ، الشرح الكبير مع الدسوقي : ١ / ٥٢٣ ـ ٥٣٠ ، بداية المجتمد : ١ / ٢٨١ ومابعدها .

## الأول ـ مايفسد الصوم ويوجب القضاء فقط: هو مايأتي:

أ ـ الإفطار متعمداً في صيام فرض غير رمضان : كقضاء رمضان ،
 والكفارات والنذر غير المعين ، وصوم المتتع والقارن إذا لم يجدا الهدي .

أما النذر المعين ، كا لو نذر صوم يوم معين ، أو أيام معينة ، أو شهر معين ، فإن أفطر فيه لعذر مانع من صحته كحيض ونفاس وإغماء وجنون ، أو لعذر مانع من أدائه كمرض واقع ، أو شدة ضرر أو زيادته أو تأخر برئه ، فلايقضى لفوات وقته ، وإن زال عذره وبقي منه شيء ، وجب صومه .

٢ ـ الإفطار متعمداً في صيام فرض رمضان إذا لم تتوافر شروط الكفارة ، كالإفطار لعذر مبيح كالمرض والسفر ، أو لعذر يرفع الإثم كالنسيان والخطأ والإكراه ، والإفطار بسبب خروج المذي ، أو خروج المني بنظر أو فكر مع لذة معتادة بلااستدامة نظر وكانت عادته الإنزال عند الاستراحة . وفي الجملة : كل فرض أفطر فيه يجب عليه قضاؤه إلا النذر المعين لعذر .

" ـ الإفطار متعمداً في صوم التطوع ؛ لأن الشروع في النفل ملزم عندهم ،
 كا بينا . فإن أفطر فيه ناسياً أو بعذر مبيح ، فلاقضاء عليه .

والخلاصة : أن من أفطر عامداً في جميع أنواع الصيام ، فعليه القضاء ، ولا يكفر إلا في رمضان ، ومن أفطر في جميعها ناسياً ، فعليه القضاء دون الكفارة ، إلا في التطوع فلاقضاء ولاكفارة .

أما المفطرات فهي خمسة :

١ ـ الجماع الذي يوجب الغسل .

٢ ـ إخراج المني أو المذي بالتقبيل أو المباشرة أو النظر أو الفكر المستديمين .

٣ ـ الاستقاءة ( تعمد القيء ) سواء ملأ الفم أم لا ، بخلاف ماإذا غلبه القيء
 إلا إذا رجع شيء منه ولو غلبة ، فيفسد صومه .

٤ - وصول مائع إلى الحلق من فم أو أنف أو أذن ، عمداً أو سهواً أو خطأ أو غلبة كاء المضضة أو السواك ، وفي حكم المائع: البخور وبخار القدر إذا استنشقها ، فوصلا إلى حلقه ، والدخان المعروف ، والاكتحال نهاراً ودهن الشعر نهاراً إذا وجد طعمها في الحلق ، فإن تحقق عدم وصول الكحل والدهن للحلق فلاشيء عليه ، كأن حدث ذلك ليلاً .

٥ ـ وصول أي شيء إلى المعدة ، سواء أكان مائعاً أم غيره من فم أو أنف أو أذن أو عين أو مسام رأس ، إذا كان وصوله عمداً أو خطأ أو سهواً أو غلبة . أما الحقنة في الإحليل ( وهو ثقبة الذكر ) فلاتفسد الصوم ، وكذا نبش الأذن بنحو عود لاشيء فيه ، ولا يضر ابتلاع مابين الأسنان من طعام ولو عمداً فلا يفطر .

وهكذا: كل ما وصل للمعدة من منفذ عال سواء أكان مائعاً أم غير مائع موجب للقضاء، سواء أكان ذلك المنفذ واسعاً أم ضيقاً، بخلاف ما يصل للمعدة من منفذ سافل ، فإنه يشترط كونه واسعاً كالدبر وقبل المرأة والثقبة ، لاكإحليل وجائفة : وهي الخرق الصغير جداً الواصل للبطن ، وصل للمعدة أو لا ، ويشترط كونه مائعاً لاجامداً ، فوصول المائع للمعدة مفسد مطلقاً ، سواء أكان المنفذ عالياً أم سافلاً ، ووصول الجامد لها لايفسد إلا إذا كان المنفذ عالياً .

و يجب القضاء على من أفطر في صوم الفرض مطلقاً ، أي سواء حدث الفطر عمداً أو سهواً أو غلبة أو إكراهاً ، وسواء أكان الفطر حراماً أم جائزاً أم واجباً كمن أفطر خوف هلاك ، وسواء وجبت الكفارة أم لا ، أو كان الفرض أصلياً أم نذراً .

الثاني ـ مايفسد الصوم ويوجب القضاء والكفارة معا بالفطر في رمضان فقط دون غيره : هو مايأتي :

أ ـ الجماع عمداً: أي إدخال الحشفة في فرج مطيق ولو بهية ، وإن لم ينزل المني ، إذا انتهك حرمة رمضان بأن كان غير مبال بها بأن تعمدها اختياراً بلاتأويل قريب ، احترازاً من الناسي والجاهل والمتأول ، وذلك سواء أتى زوجته أو أجنبية ، فإن طاوعته المرأة فعليه الكفارة وعليها ، وإن وطئها نائمة أو مكرهة كفر عنه وعنها ، وإن جامع ناسياً أو مكرهاً أو جاهلاً أو متأولاً ، فلاكفارة عليه .

7 ـ إخراج المني أو المذي يقظة مع لذة معتادة بتقبيل أو مباشرة فيا دون الفرج ، أو بنظر أو تفكر عند الاستدامة أو كانت عادته الإنزال عند الاستدامة ، أو كانت عادته الإمناء بمجرد النظر ، فن قبل فأمنى فقد أفطر اتفاقاً ، وإن أمذى فيفطر عند مالك وأحمد دون غيرهما .

ولاكفارة على الراجح إذا أمنى بتعمد النظر أو الفكر ، ولم تكن عادت الإنزال بها ، أو أمنى بمجرد الفكر أو النظر من غير استدامة لهما(١) .

" ـ الأكل والشرب عداً ، ومثلها بلع كل مايصل إلى الحلق من الفم خاصة ، ولو لم يغذ كنحو حصاة وصلت الجوف ، وتعمد القيء وابتلاع شيء منه ولو غلبة ، وتعمد الاستياك بجوزاء (١) نهاراً وابتلاعه ولو غلبة ، وذلك قياساً على الجماع والإنزال ، لانتهاك حرمة شهر رمضان . ولا تجب الكفارة بالإفطار ناسياً ،

<sup>(</sup>۱) الحاصل : أنه إذا أمنى بمجرد الفكر أو النظر من غير استدامة لها ، فلاكفارة قطعاً ، وإن استدامها حتى أنزل ، فإن كانت عادته الإنزال بها عند الاستدامة ، فالكفارة قطعاً ، وإن كانت عادته عدم الإنزال بها عند الاستدامة ، فخالف عادته وأمنى ، فلاكفارة على الختار .

<sup>(</sup>٢) الجوزاء : قشر يتخذ من أصول شجر الجوزاء ، يستعمله بعض نساء أهل المغرب .

ولابما يصل إلى الجوف من غير الفم كالأنف والأذن ؛ لأن الكفارة معللة بالانتهاك الذي هو أخص من العمد .

٤ ـ تجب الكفارة بالإصباح بنية الفطر ، ولو نوى الصيام بعده على الأصح ، وبرفض النية أي رفعها نهاراً على الأصح .

ه ً ـ تعمد الفطر لغير عذر ، ثم مرض أو سافر ، أو حاضت المرأة ، فتجب الكفارة على المشهور .

ولاتجب الكفارة إلا بالشروط السبعة الآتية المفهومة مماسبق بيانه وهي :

أولاً ـ أن يكون الفطر في أداء رمضان ، فلاتجب الكفارة في غيره ، كقضاء رمضان وصوم منذور ، وصوم كِفَارة أو نفل .

ثانياً ـ أن يتعمد الفطر : فلاكفارة على ناس ، أو مخطئ ، أو معـذور بعـذر كمرض أو سفر .

ثالثاً \_ أن يكون مختاراً : فلاكفارة على مستكره ، أو مفطر غلبة .

رابعاً \_ أن يكون عالماً بحرمة الفطر ، فلاكفارة على جاهلها ، كحديث عهد بالإسلام ، ظن أن الصوم لايحرم معه الجماع ، فجامع ، فلاكفارة عليه . ولاكفارة على من جهل حلول رمضان ، كن أفطر يوم الشك قبل ثبوت الهلال .

خامساً ـ أن ينتهك حرمة شهر رمضان أي لايبالي بها : فلاكفارة على متأول تأويلاً قريباً : وهو المستند في فطره لأمر موجود ، مثل أن يفطر ناسياً أو مكرها ، ثم أكل أو شرب عمداً ، ظاناً عدم وجوب الإمساك عليه ، فلاكفارة عليه لاستناده لأمر موجود سابقاً وهو الفطر نسياناً أو بإكراه . ومثل من أفطر بسبب سفر أقل من مسافة الفطر ، ظاناً أن الفطر مباح له ، لظاهر قوله تعالى :

﴿ ومن كان مريضاً أو على سفر ، فعدة من أيام أخر ﴾ ونحو من تعمد الفطر يوم الثلاثين من رمضان منتهكاً للحرمة ، ثم تبين أنه يوم العيد ، وكذلك الحائض تفطر متعمدة ، ثم تعلم أنها حاضت قبل فطرها ، فلا كفارة عليها على المعتمد .

أما المتأول تأويلاً بعيداً كن اعتاد الحُمَّى أو الحيض في يوم معين ، فبيت نية الفطر ، ولم يحدث العارض ، فعليه الكفارة . ومثله من اغتاب ظاناً بطلان صومه فأفطر متعمداً ، فعليه الكفارة .

سادساً \_ أن يكون الواصل من الفم : فلو وصل شيء من الأذن أو العين فلاكفارة ، وإن وجب القضاء ، كا بينا .

سابعاً ـ أن يكون الوصول للمعدة : فلو وصل شيء إلى حلق الصائم ، ورده ، فلاكفارة عليه .

#### مالايفسد الصوم:

لايفسد الصوم بأحوال قد يتوهم فيها وهي :

أ ـ من غلبه القيء ، ولم يرجع منه شيء لحلقه ، أو غلبه الـ ذباب أو البعوض ، أو غبار الطريق ، أو غبار الدقيق لصانعه وهو الطحان والناخل والمغربل والحامل ونحوه في أثناء مزاولة المهنة كحافر القبر وناقل التراب لغرض ، لأنه لا يمكن الاحتراز عنه ، ولضرورة الصنعة . أما غير الصانع فعليه القضاء .

أ ـ الحقنة في الإحليل أي ثقبة الذكر ، ولو بمائع ، لأنه لايصل عادة
 للمعدة .

" - دهن الجائفة بالدواء: أي دهن الجرح في البطن أو الجنب الواصل
 للجوف ، لأنه لايصل لمحل الأكل والشرب ، وإلا لمات من ساعته .

- ٤ ـ نزع المأكول أو المشروب أو الفرج عند طلوع الفجر ، فإن ظن النازع إباحة الفطر ، فأفطر ، فلاكفارة عليه ، لأن فطره بتأويل قريب .
  - هً \_ من غلبه المني أو المذي بمجرد النظر أو الفكر أي غير المستديم .
- أ ـ من ابتلع ريقه ، أو مابين أسنانه من بقايا الطعام ، إلا إذا كان كثيراً
   عرفاً .

٧ً ـ المضضة للعطش ، والإصباح بالجنابة ، والسواك في كل النهار لمقتض شرعي من وضوء وصلاة وقراءة وذكر الله تعالى .

٨ً \_ الحجامة لاتفطر ، ولكنها تكره .

الشافعية (١): مايفسد الصوم نوعان: نوع يوجب القضاء فقط، ونوع يوجب الفضاء والكفارة.

## الأول ـ مايفسد الصوم ويوجب القضاء فقط:

يفسد الصوم ويجب القضاء فقط دون الكفارة بالأمور الآتية ، ويجب الإمساك بقية النهار على كل من أفطر بغير عذر ؛ لأنه أفطر بغير عذر .

ا ـ وصول شيء مادي (عين) إلى الجوف وإن قل كسسمة ، أولم يوكل عادة كحصاة أو تراب ، من منفذ مفتوح كالفم والأنف والأذن والقبل (الإحليل) والدبر وجرح الدماغ ، إذا كان عمداً ؛ لأن الصوم هو الإمساك عن كل مايصل إلى الجوف ، وهذا ما أمسك ، فمن أكل أو شرب ناسياً ، أو مكرهاً ، أو جاهلاً بأن ذلك مفطر بسبب قرب عهده بالإسلام ، أو نشأ ببادية بعيدة عن العلماء ، لم يفطر ، سواء أكان المأكول قليلاً أو كثيراً ، لعدم توافر العمد . وعدم

<sup>(</sup>١) مغنى الحتاج : ١ / ٤٢٧ ـ ٤٣٢ ، ٤٤٢ ومابعدها ، المهذب : ١ / ١٨٣ ـ ١٨٥ .

الفطر بالإكراه هو الأظهر . ولو وصل جوفه ذباب أو بعوضة ، أو غبار الطريق ، ولوتعمد فتح فه ، أو غربلة الدقيق ، لم يفطر ، لعدم توافر القصد ، ولما فيه من المشقة الشديدة ، ولأنه معفو عن التراب في حال تعمد فتح الفم .

ولايفطر ببلع ريقه الطاهر الخالص من معدنه ( وهو الفم جميعه الذي فيه قراره ومنه ينبع ) ولو بعد جمعه ثم ابتلاعه في الأصح وإن أخرجه على لسانه لعسر الاحتراز عنه ، ولأنه في حال جمعه لم يخرج عن معدنه ، فهو كابتلاعه متفرقاً من معدنه . فإن خرج الريق عن فمه ثم رده وابتلعه ؛ أو بل خيطاً بريقه ، ورده إلى فه ، وعليه رطوبه تنفصل ، وابتلعها ؛ أو ابتلع ريقه محلوطاً بغيره ، أو متنجساً ، أفطر في الحالات الثلاث ، أما الأولى فلخروجه عن معدنه فصار كالأعيان الخارجة ، وأما الثانية فلأنه لاضرورة إليه ، وأما الثالثة فلأنه أجنى عن الريق .

وكذلك لايفطر بابتلاع مابقي من الطعام بين الأسنان من غير قصد إن عجز عن تميزه ومجه ، لأنه معذور فيه غير مقصر ، فإم قدر على تمييزه ومجه وابتلعه ولو قليلاً دون الحصة ، فإنه يفطر .

ويفطر بتناول الدخان المعروف ونحوه كالتباك والنشوق ، وبوصول شيء إلى باطن الدماغ ، والبطن ، والأمعاء ، والمثانة ، وبالحقنة في الإحليل ( مخرج البول من الذكر ، واللبن من الثدي ) ، وبالتقطير في باطن الأذن ، وبادخال عود ونحوه لباطن الأذن ؛ لأن كل ذلك جوف ، وقد وصل إليه من منفذ مفتوح .

ولا يضر وصول الدهن إلى الجوف بتسرب المسام ( وهي ثقب البدن ) ، ولا الاكتحال وإن وجد طعم الكحل في حلقه ؛ لأن الواصل إليه ليس من منفذ وإنما

من المسام ، وقد روى البيهقي أنه عَلِيلةٍ « كان يكتحل بالإثمد وهو صائم » فلا يكره الاكتحال للصائم .

٢ - ابتلاع النُخامة : وهي ماينزل من الرأس أو الجوف ، أمالو جرت بنفسها وعجز عن مجها ، فلايفطر ، وإن تركها مع القدرة على لفظها ، فوصلت الجوف ، أفطر في الأصح لتقصيره .

٣ ـ سبق ماء المضضة أو الاستنشاق المشروع إلى جوفه ، في حال المبالغة في ذلك ؛ لأن الصائم منهي عن المبالغة . فإن لم يبالغ فلايفطر ، لأنه تولد من مأمور به بغير اختياره .

وإن سبق الماء غير المشروع إلى جوفه ، كا في حال التبرد ، أو العبث ، أو في المرة الرابعة من المضضة أو الاستنشاق ، أفطر ؛ لأنه غير مأمور بذلك ، بل منهي عنه في الرابعة .

٤ - الاستقاءة أي تعمد القيء ، حتى لو تيقن على الصحيح أنه لم يرجع شيء إلى جوفه ، لأن المفطر عينها ، لظاهر خبر ابن حبان وغيره : « من ذرعه القيء (۱) ، وهو صائم ، فليس عليه قضاء ، ومن استقاء فليقض » هذا إذا كان عالما بالتحريم عامداً مختاراً لذلك ، فإن كان جاهلاً لقرب عهده بالإسلام ، أو نشأ بعيداً عن العلماء ، أو ناسياً أو مكرهاً ، فإنه لا يفطر .

الاستمناء ( وهو إخراج المني بغير جماع ، محرماً كأن أخرجه بيده ، أو غير محرم كإخراجه بيد زوجته ) ، وخروج المني بلمس وقبلة ومضاجعة بلاحائل ؛
 لأنه إنزال بمباشرة .

ولا يفطر بإنزال المني بفكر ( وهو إعمال الخاطر في الشيء ) ، أو نظر

<sup>(</sup>١) أي غلب عليه .

بشهوة ، أو بضم امرأة بحائل بشهوة ؛ إذ لامباشرة ، فأشبه الاحتلام ، مع أنه يحرم تكريرها وإن لم ينزل .

٦ ـ أن يتبين الغلط بالأكل نهاراً بسبب طلوع الفجر ، أو لعدم غروب الشمس ، إذ لاعبرة بالظن البين خطؤه .

ويحل الإفطار آخر النهار بالاجتهاد بسبب قراءة ورد أو غيره كوقت الصلاة ، والاحتياط ألا يأكل آخر النهار إلا بيقين ، ويجوز الأكل آخر الليل إذا ظن بقاء الليل أوشك ؛ لأن الأصل بقاء الليل . ولو طلع الفجر ، وفي فمه طعام ، فلفظه ، صح صومه ، وكذا يصح لو كان مجامعاً فنزع في الحال ، فإن مكث بطل الصوم .

#### الثاني ـ مايوجب القضاء والكفارة والتعزير:

يجب القضاء والكفارة مع التعزير وإمساك بقية اليوم ، بشيء واحد ، وهو الجماع الذي يفسد صوم يوم من رمضان بشروط أربعة عشر وهي :

أن يكون ناوياً للصوم ليلاً : فلو ترك النية لم يصح صومه ، ويجب عليه الإمساك .

٢ ، ٣ ، ٤ ـ أن يكون متعمداً مختاراً ، عالماً بالتحريم : فلاكفارة على ناس ،
 أو مكره ، أو جاهل التحريم بسبب قرب إسلامه .

ه ً \_ أن يحدث الجماع في رمضان : فلاكفارة على جماع مفسد غير رمضان من نفل أو نذر أو قضاء ، أو كفارة ، والجماع في نهار رمضان حرام لقوله تعالى : ﴿ أَحَلِ لَكُمْ لِيلَةَ الصّيام الرفث إلى نسائكم هن لباس لكم وأنتم لباس لهن ... فالآن باشروهن - إلى قوله تعالى : ثم أتموا الصيام إلى الليل ﴾.

أ ـ أن يفسد الصوم بالجماع وحده : فإن أكل ثم جامع ، لاكفارة عليه ، ولاكفارة بغير الجماع كالأكل والشرب والاستمناء باليد ، والمباشرة فيا دون الفرج المفضية إلى الإنزال .

٧ - أن يكون آڠًا بهذا الجماع: فلاكفارة على صبي، ولاعلى صائم مسافر أو مريض جامع بنية الترخص أو بغيرها في الأصح، لإباحة الفطر له، ولاعلى من زنى ناسياً للصوم؛ لأنه ناسٍ، ولاعلى مسافر أفطر بالزنا مترخصاً بالفطر؛ لأن الفطر جائز له.

أن يكون معتقداً صحة صومه: فلاكفارة على من جامع عامداً بعد الأكل ناسياً وظن أنه أفطر بالأكل ، لأنه يعتقد أنه غير صائم ، وإن كان الأصح بطلان صومه بهذا الجماع .

ألا يكون مخطئاً : فلاكفارة على من جامع ظاناً وقت الجماع بقاء الليل ، أو دخول المغرب ، فتبين أنه جامع نهاراً ، لانتفاء الإثم .

أ - ألا يجن أو يموت بعد الوطء في أثناء النهار الذي جامع فيه قبل الغروب: فلاكفارة على من جن أو مات حينئذ لعدم الأهلية ، فحدوث الجنون أو الموت يسقط الكفارة قطعاً ، لأنه تبين بطروء ذلك أنه لم يكن في صوم ، لنافاته له ، أي أن صوم هذا اليوم خرج عن كونه مستحقاً ، فلم يجب بالوطء فيه كفارة ، كصوم المسافر ، أو كا لو قامت البينة أنه من شوال .

١١ - أن يكون الوطء منسوباً إليه : فلو علته امرأة وأنزل بالإدخال ، فلاكفارة عليه ، إلا إن أغراها بذلك .

17 ً - أن يكون الجماع بإدخال الحشفة ، أو قدرها من مقطوعها ، فلاكفارة على من لم يتحقق منه الإيلاج بالقدر المذكور ، ولكن يجب عليه الإمساك .

17 ً ـ أن يتم الجماع في فرج ولو دبراً ، أو ميتة أو بهية : فلا كفارة على من وطئ في غير فرج . ووطء المرأة في الدبر ، واللواط ، كالوطء في الفرج .

1٤ ً ـ أن يكون واطئاً لاموطوءاً : فلاكفارة على المفعول به مطلقاً وإنحا الكفارة على الفاعل ، وتلزم المرأة بالقضاء فقط .

وحدوث السفر أو المرض أو الإغماء أو الردة بعد الجماع لا يسقط الكفارة ، لتحقق هتك حرمة الصوم قبل ذلك ؛ لأن المرض والسفر لا ينافيان الصوم ، فيتحقق هتك حرمته ، وأما طروء الردة فلا يبيح الفطر .

ويجب قضاء اليوم الذي أفسده ( يوم الإفساد ) على الصحيح مع الكفارة .

وتتعدد الكفارة بتعدد الفساد ، فن جامع في يومين لزمه كفارتان ؛ لأن كل يوم عبادة مستقلة ، فلاتتداخل كفارتاهما ، كحجتين جامع فيهما ، ولو جامع في جميع أيام رمضان لزمه كفارات بعددها .

وتلزم الكفارة من انفرد برؤية الهلال، وجامع في يومه .

### مالايفسد الصوم:

لايفسد الصوم بوصول شيء إلى الجوف بنسيان أو إكراه أو جهل يعذر به شرعاً ، ولابما عجز عن مجه كالنخامة ومابين الأسنان من الطعام ، ولابما يشق الاحتراز عنه كغبار الطريق وغربلة الدقيق والذباب والبعوض .

ولا يفسد الصوم أيضاً بالفصد ، إذ لاخلاف فيه ، ولابالحجامة ؛ « لأنه عَلَيْتُهُ المتجم وهو صائم ، واحتجم وهو محرم »(١) ، لكنها تكره إلا لحاجة .

ولايفسد بالاكتحال ولكنه خلاف الأولى على الراجح ، ولابالتقبيل ولكنه

<sup>(</sup>۱) رواه البخاري ، وروى النسائي « احتجم وهو صائم محرم » وهو ناسخ لحديث « أفطر الحاجم والمحجوم » .

يكره لمن حركت القبلة شهوته ، ولابالمعانقة والمباشرة ، ولابالإنزال بفكر ونظر بشهوة ، ولابضغ العلك ( اللبان غير المشوب بشيء ) أو ذوق الطعام ، ولكنها يكرهان إلا لحاجة ، ولابالسواك ، ولكنه يكره بعد الزوال إلا لسبب يقتضيه كأكل بصل نسياناً ، ولا بالتمتع بالشهوات من المبصرات والمشمومات والمسموعات ، ولكنه يكره .

الحنابلة (١): إفساد الصوم إما أن يوجب القضاء أو القضاء والكفارة . الأول ـ مايفسد الصوم ويوجب القضاء فقط: هو مايأتي:

أ - دخول شيء مادي من منفذ إلى الجوف أو الدماغ عمداً واختياراً ، مع تمدكر الصوم ، ولوجهل التحريم ، سواء أكان مغذيا كالأكل والشرب أم غير مغذي كالحصاة وابتلاع النخامة والسعوط والدواء أو الدهن الذي يصل إلى الحلق أو الدماغ ، والحقنة في الدبر ، وابتلاع الدخان قصداً ، لأنه واصل إلى جوفه باختياره ، فأشبه الأكل . فلايفطر بوصول شيء غير قاصد الفعل ، أو ناسياً أو ناعاً أو مكرها ، لحديث « عفي عن أمتي الخطأ والنسيان ومااستكرهوا عليه » وحديث « من نسى وهو صائم . . . . »

أمر الاكتحال بكحل يتحقق معه وصوله إلى الحلق ؛ لأن النبي عليه « أمر بالإثمد المروح عند النوم ، وقال : ليتقه الصائم »(١) ، ولأن العين منفذ ، لكنه غير معتاد ، كالواصل من الأنف . فإن لم يتحقق وصوله إلى حلقه ، فلافطر ، لعدم تحقق ما ينافي الصوم .

٣ - الاستقاءة أي استدعاء القيء عمداً ، فقاء طعاماً أو مراراً ، أو بلغا أو

<sup>(</sup>١) المغني : ٣ / ١٠٢ ـ ١٢٧ ، ١٣٥ . كشاف القناع : ٢ / ٣٦٢ ، ٣٧٠ ـ ٣٨١ .

 <sup>(</sup>۲) رواه أبو داود والبخاري في تاريخه ، من حديث عبـد الرحمن بن النمان بن سعيـد بن هوذة عن أبيـه عن
 جده ، لكنه ضعيف .

دماً أو غيره ، ولو قل ، لحديث أبي هريرة المرفوع : « من ذَرَعه القيء فليس عليه قضاء ، ومن استقاء عمداً فليقض »(١) .

غ ـ الحجامة: يفطر بها الحاجم والحجوم إذا ظهر دم ، وإلا لم يفطر ، لحديث « أفطر الحاجم والحجوم » " وقال إن حديث الجمهور القاضي بعدم الإفطار بالحجامة منسوخ بهذا الحديث ، بدليل ماروى ابن عباس أنه قال: احتجم رسول الله عليه بالقاحة بقرن وناب ، وهو محرم صائم ، فوجد لذلك ضعفا شديداً ، فنهى رسول الله عليه أن يحجم الصائم " .

ة \_ التقبيل والاستناء واللمس والمباشرة دون الفرج فأمنى ، أو أمذى ، وتكرار النظر فأمنى لا إن أمذى ، إذا فعل ذلك عامداً ، وهو ذاكر لصومه : يوجب القضاء بلاكفارة إذا كان صوماً واجباً ، لما روى أبو داود عن عمر : أنه قال : « هششت ، فقبلت وأنا صائم ، فقلت : يارسول الله ، إني فعلت أمراً عظياً ، قبلت وأنا صائم ، قال : أرأيت لو تمضضت من إناء وأنت صائم ؟ قلت : لابأس به ، قال : فَهُ » فشبه القبلة بالمضضة من حيث إنها من مقدمات الفطر ، فإن القبلة إذا كان معها نزول ، أفطر وإلا فلا ، فلافطر بدون إنزال ، لقول عائشة : « كان النبي عَرِينًا في يقبل وهو صائم ، وكان أملكم لإربه » نفل .

والإفطار بتكرار النظر والإمناء ، لأنه إنزال بفعل يلتذ به ، و يمكن التحرز منه ، فأشبه الإنزال باللمس . أما عدم الإفطار بتكرار النظر والإمذاء ، فلأنه لانص فيه ، والقياس على إنزال المني ، لايصح ، لخالفته إياه في الأحكام .

<sup>(</sup>١) رواه الخسة ، وقال الترمذي : حسن غريب ، ورواه أيضاً الدارقطني وقال : إسناده كلهم ثقات .

<sup>(</sup>٢) رواه عن النبي عَلَيْكُ أحد عشر نفساً ، منهم رافع بن خديج الذي روى حديثه أحمد والترمذي (نيل الأوطار: ٤ / ٢٠٠).

<sup>(</sup>٣) رواه أبو اسحاق الجوزجاني .

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري ، والإرب : حاجة النفس ووطرها .

أ ـ الردة مطلقاً ، لقوله تعالى : ﴿ لئن أشركت ليحبطن عملك ﴾ .

٧ - الموت يفسد صوم اليوم الذي مات فيه الصائم في صوم النذر والكفارة ،
 فيطعم من تركته مسكين .

٨ - تبين الغلط في الأكل نهاراً : فإن أكل أو شرب شاكاً في غروب الشمس أفطر وقضى ؛ لأن الأصل بقاء النهار ، أو أكل أو شرب ظاناً بقاء النهار مالم يتحقق أنه كان بعد الغروب ؛ لأن الله تعالى أمر بإتمام الصوم إلى الليل ، ولم يتمه ، أو أكل ظاناً أنه ليل ، فبان نهاراً ؛ لأن الله تعالى أمر بإتمام الصوم ، ولم يتمه ، ويقضي أيضاً لو أكل ونحوه ناسياً فظن أنه أفطر ، فأكل ونحوه عداً .

ولايقضي إن أكل ونحوه ظاناً غروب الشمس ، ودام شكه ، ولم يتبين لــه الحال ؛ لأن الأصل براءته . أو إن أكل وبان أن أكله ليلا ؛ لأنه أتم صومه .

## الثاني ـ مايوجب القضاء والكفارة معا :

وهو شيء واحد وهو الجماع في نهار رمضان ، بلاعـذر سـابق كمن بـه مرض ، في فرج : قبل أو دبر من آدمي أو غيره كبهية ، من حي أو ميت ، أنزل أم لا .

إذا كان عامداً أو ساهياً ، أو خطئاً ، أو جاهلاً ، أو ختاراً أو مكرهاً ، سواء أكره في حال اليقظة أم في حال النوم ، لحديث أبي هريرة المتفق عليه في إيجاب الكفارة على المجامع ، وأما كون الساهي أو الناسي كالعامد في ظاهر المذهب ، والمكره كالختار ، والنائم كالمستيقظ ، فلأنه على لل يستفصل الأعرابي ، ولو اختلف الحكم بذلك لاستفصله ؛ لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ، والسؤال معاد في الجواب ، كأنه قال : إذا واقعت في صوم رمضان فكفر ، ولأنه عبادة يحرم الوطء فيه ، فاستوى عمده وغيره كالحج . وأما كونه لافرق بين أن ينزل أو لا ، فلأنه في مظنة فاستوى عمده وغيره كالحج . وأما كونه لافرق بين أن ينزل أو لا ، فلأنه في مظنة

الإنزال، وأما الكفارة في حالة الإكراه: فلأن الإكراه على الوطء لا يكن؛ لأنه لا يطأحتي ينتشر، ولا ينتشر إلا عن شهوة، فكان كغير المكره.

وأما كونه لافرق بين كون الفرج قبلاً أو دبراً ، من ذكر أو أنثى ، فلأنه أفسد صوم رمضان بجاع في الفرج ، فأوجب الكفارة . وأما الوطء في فرج البهية فلأنه وطء في فرج موجب للغسل مفسد للصوم ، فأشبه وطء الآدمية . ويفسد صوم المرأة كالرجل بالجماع ، لأنه نوع من المفطرات ، فاستوى فيه الرجل والمرأة كالأكل ، وتلزمها الكفارة إذا جومعت بغير عذر ؛ لأنها هتكت حرمة صوم رمضان بالجماع ، فتلزمها الكفارة كالرجل . ولاتلزمها الكفارة مع العذر ، كنوم أو إكراه ، أو نسيان ، أو جهل ؛ لأنها معذورة ، ويفسد صومها بذلك ، فيلزمها القضاء .

لكن لو استدخلت صائمة ذكر نائم أو ذكر صبي أو مجنون ، بطل صومها للجاع ، فيجب عليها القضاء والكفارة ، إن كان في نهار رمضان .

وإن تساحقت امرأتان وإن أنزلا ، أو أنزل مجبوب بالسحاق ، فسد الصوم ؛ لأنه إذا فسد الصوم باللمس مع الإنزال ، ففيا ذكر بطريق الأولى ، ولاكفارة عليها ولا على المجبوب في الأصح ؛ لأن ذلك ليس بمنصوص ، ولافي معنى المنصوص عليه ، فيبقى على الأصل .

وإن جامع في يومين من رمضان واحد ، ولم يكفر لليوم الأول ، فعليه كفارتان ؛ لأن كل يوم عبادة ، وكالحجتين ، وكيومين من رمضانين ، وأما إن جامع ثم جامع في يوم واحد قبل التكفير ، فعليه كفارة واحدة بغير خلاف . وإن جامع ثم كفر ، ثم جامع في يومه ، فعليه كفارة ثانية ، لأنه وطء محرم ، وقد تكرر فتتكرر هي كالحج .

وتلزم الكفارة إذا وطئ كل من لزمه الإمساك ، كمن لم يعلم برؤية الهلال إلا بعد طلوع الفجر ، أو نسي النية ، أو أكل عامداً ، ثم جامع ، لهتكه حرمة الزمن به ، ولأنها تجب على المستديم للوطء .

وإذا طلع الفجر وهو مجامع فاستدام الجماع ، فعليه القضاء والكفارة ، لأنه ترك صوم رمضان بجماع ، أثم به لحرمة الصوم ، فوجبت به الكفارة كا لو وطئ بعد طلوع الفجر .

وإن نزع في الحال مع أول طلوع الفجر ، فعليه القضاء والكفارة ، فالنزع جماع ، فلو طلع عليه الفجر وهو مجامع ، فنزع في الحال ، مع أول طلوع الفجر الثاني ، فعليه القضاء والكفارة ؛ لأنه يلتذ بالنزع ، كا يلتذ بالإيلاج .

ولو جامع يعتقد بقاء الليل ، فبان نهاراً وأن الفجر كان قد طلع ، وجب عليه القضاء والكفارة ؛ لأنه لافرق بين العامد والخطئ ، كابينا . وإن جامع في أول النهار ، ثم مرض أو جن ، أو كانت امرأة فحاضت أو نفست في أثناء النهار ، لم تسقط الكفارة ؛ لأنه معنى طرأ بعد وجوب الكفارة ، فلم يسقطها كالسفر ، ولأنه أفسد صوماً واجباً في رمضان بجاع تام ، فاستقرت الكفارة عليه ، كا لو لم يطرأ عذر .

وإن جامع دون الفرج عمداً ، فأنزل ولو مذياً ، فسد الصوم ، ولاكفارة ، لأنه ليس بجاع ، وإن لم ينزل لم يفسد صومه ، كاللمس والقبلة .

ولاتجب الكفارة بالفطر في غير رمضان ، باتفاق أكثر العلماء ، لأنه جامع في غير رمضان ، فلم تلزمه كفارة ، كما لو جامع في صيام الكفارة ، ويفارق القضاء الأداء ؛ لأنه متعين بزمان محترم ، فالجماع فيه هتك له ، بخلاف القضاء .

ومن به شبق يخاف أن ينشق ذكره أو أنثياه أو مثانته ، جامع وقضي ،

ولا يكفر للضرورة مثل أكل الميتة للمضطر ، وإن اندفعت شهوته بغير الجماع كالاستناء بيده أو يد زوجته ونحوه كالمفاخذة ، لم يجز له الوطء ، كالصائل يندفع بالأسهل ، لا ينتقل إلى غيره .

وحكم المريض الذي ينتفع بالجماع في مرضه حكم من خاف تشقق فرجه في جواز الوطء .

وفي حال الضرورة إلى وطء حائض وصائمة بالغ ، يكون وطء الصائمة أولى من وطء الحائض ؛ لأن تحريم وطء الحائض بنص القرآن . وإن لم تكن الزوجة بالغاً ، وجب اجتناب الحائض ، للاستغناء عنه بلامحذور ، فيطأ الصغيرة وكذا الجنونة .

وإن تعذر قضاء ذي الشبق لـدوام شبقه ، فهو ككبير عجز عن الصوم ، فيطعم لكل يوم مسكيناً ، ولاقضاء إلا مع عذر معتاد كمرض أو سفر .

#### مالايفسد الصوم:

لايفطر الصائم بما يأتي:

أ ـ بما لا يمكن الاحتراز عنه : كابتلاع الريق وغبار الطريق وغربلة الدقيق والتقطير في إحليل ولو وصل مثانته ، لعدم المنفذ ، وكذا إن جمع الريق ثم ابتلعه قصدا ، لم يفطر ؛ لأنه يصل إلى جوفه من معدنه (أي فهه) ، فإن خرج ريقه إلى ثوبه ، أو بين أصابعه ، أو بين شفتيه ، ثم عاد فابتلعه ، أو بلع ريق غيره ، أفطر ؛ لأنه ابتلعه من غير فه ، فأشبه مالو بلع غيره ، ولا يفطر ببصق النخامة بلاقصد من مخرج الحاء المهملة ، فإن ابتلعها أفطر .

أ ـ بالمضضة والاستنشاق بغير خلاف، سواء أكان في الطهارة أم غيرها وسواء بالغ أو زاد عن الثلاث ، بدليل حديث عمر السابق في القبلة ، وقياسها على المضضة ، لكن تكره المضضة عبثاً أو لحر أو عطش .

" - بمضغ العلك : وهو الذي لايتحلل منه أجزاء ، وإنما الذي يصلب ويقوى كلما مضغه ، ولكن يكره مضغه ولايحرم ؛ لأنه يجمع الريق ، ويورث العطش .

٤ - بالقبلة واللمس والمفاخذة ونحوها بدون إنزال : فإن أنزل فسد صومه ،
 ولاكفارة عليه ؛ لأنه ليس بجاع .

ه - الإمذاء بتكرار النظر ، لأنه لانص فيه ، والإمناء بغير تكرار النظر ، لعدم إمكان التحرز من النظرة الأولى ، وتكرار النظر بغير إنزال . ولايفطر إن فكر فأمنى أو أمذى ، لقوله على الله على الله على المتي ماحدثت به أنفسها مالم تعمل أو تتكلم به »(١) .

كا لايفطر إن حصل الإنزال بفكر غالب أي غير اختياري ، بأن لم يتسبب فيه ، أو احتلم أو أنزل لغير شهوة ، كالذي يخرج منه المني لمرض أو لسقطة من موضع عال ، أو خروجاً منه لهيجان شهوة من غير أن يس ذكره بيد ، أو أمنى نهاراً من وطء ليل ، لأنه لم يتسبب إليه في النهار ، أو أمنى ليلاً من مباشرته نهاراً .

أ ـ الفصد والشرط ، وإخراج الدم برعاف ، وجرح الصائم نفسه أو جرحه غيره بإذنه ولم يصل إلى جوفه شيء من آلة الجرح ، ولو كان الجرح بدل الحجامة ، لأنه لانص فيه ، والقياس لايقتضيه .

٧ً ـ دخول شيء إلى الجوف غير قاصد الفعل : بأن فعل ذلك ناسياً أو مكرهاً أو نامًا ، لأنه لاقصد للنائم ، وللحديث المتقدم : « من نسي وهو صائم فأكل أو

<sup>(</sup>١) رواه أصحاب الكتب الستـة عن أبي هريرة ، والطبراني عن عمران بن حصين بلفـظ « إن الله تجـاوز لأمتي عا حدثت به أنفسها مالم تتكلم به أو تعمل به » وهو صحيح ( الجامع الصغير : ١ / ٦٨ ) .

شرب ، فليتم صومه ، فإنما أطعمه الله وسقاه » . ويجب على من رأى الصائم إعلامه إذا أراد الأكل أو الشرب ناسياً أو جاهلاً ، كإعلام نائم إذا ضاق وقت الصلاة .

أ ـ الشك في طلوع الفجر: من أكل أو شرب أو جامع شاكاً في طلوع الفجر، ودام شكه ؛ لأن الأصل بقاء الليل، فيكون زمان الشك منه، ولظاهر الآية: ﴿ وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ﴾ . لكن يفطر وعليه القضاء إن أكل ظاناً أن الفجر لم يطلع وقد كان طلع، أو أفطر يظن أن الشهس قد غابت ولم تغب، لأنه يكن التحرز منه.

أ ـ غلبة القيء : فن ذرعه القيء (١) فلاشيء عليه ، بخلاف من استقاء فعليه القضاء .

10 ـ السواك كل النهار وعدم الاغتسال من الجنابة ، لكن يستحب الغسل ليلاً قبل طلوع الفجر الثاني لكل من لزمه الغسل من جنب وحائض ونفساء انقطع دمها ، وكافر أسلم ، خروجاً من الخلاف.

11 \_ الكحل إن لم يجد طعمه في الحلق ، وتلطيخ باطن القدم بالحناء ، مع وجود طعمه بالحلق .

١٢ ـ إدخال المرأة أصبعها أو غيرها في فرجها ولو مبتلة .

وخلاصة آراء المذاهب في أهم المواضع السابقة : أن الجماع في نهار رمضان موجب للقضاء والكفارة والإمساك بقية النهار ، وكذلك الأكل والشرب عمداً عند الحنفية والمالكية خلافاً لغيرهم قياساً على الجماع ، بجامع انتهاك حرمة الشهر .

ويفطر الصائم بالاتفاق بالقيء عمداً أو بتناول أي شيء مادي يصل إلى

<sup>(</sup>١) ذرعه القيء أي خرج منه بغير اختياره .

الجوف عداً، سواء أكان مغذياً أم غير مغذً، ولا يفطر بالفصد اتفاقاً كا لا يفطر عند الجمهور بالأكل ونحوه ناسياً، ويفطر عند المالكية، ولا يفطر بالأكل مكرهاً عند الشافعية والحنابلة، ويفطر عند المالكية والحنفية، ولا يفطر عند الحنابلة بغلبة ماء المضضة ويفطر بها عند المالكية، وأما عند الشافعية فيفطر في حالة المبالغة أو العبث والتبرد أو الزيادة على الثلاث.

ولايفطر بالاكتحال عند الشافعية والحنفية ، ويفطر به عند المالكية والحنابلة ، إن وجد طعم الكحل في الحلق . ولايفطر عند الجمهور بالحقنة في الإحليل ، ويفطر بها عند الشافعية . ولايفطر عند الجمهور بنبش الأذن بعود أو إدخاله فيها ، ويفطر به عند الشافعية .

ولايفطر بالحجامة عند الجمهور وإنما تكره ، ويفطر بها عند الحنابلة . ولايفطر بإنزال الذي عند الحنفية والشافعية ، ويفطر به عند المالكية والحنابلة في حال التقبيل أو المباشرة فيا دون الفرج ، أما في حال تكرار النظر فلايفطر به عند الحنابلة ، ويفطر في رأي المالكية به أو بالتفكر عند الاستدامة ، أو الاعتياد .

وتتداخل الكفارة فلاتجب إلا واحدة بتكرر الإفطار في أيام عند الحنفية ، وتتعدد الكفارة بتعدد الإفطار في أيام مختلفة عند الشافعية والحنابلة والمالكية ( الجمهور ) .

المبحث الثامن - قضاء الصوم وكفارته وفديته:

وفيه مطالب ثلاثة:

المطلب الأول ـ قضاء الصوم:

أولاً - لوازم الإفطار: قال المالكية: يترتب على الإفطار سبعة أمور

هي : القضاء ، والكفارة الكبرى ، والكفارة الصغرى ( وهي الفدية ) ، والإمساك ، وقطع التتابع ، والعقوبة ، وقطع النية (١) .

ثانياً - حكم القضاء: يجب باتفاق الفقهاء القضاء على من أفطر يوماً أو أكثر من رمضان ، بعذر كالمرض والسفر والحيض ونحوه ، أو بغير عذر كترك النية عداً أو سهواً ، لقوله تعالى : ﴿ فَن كَانَ مَنكُم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾ والتقدير : فأفطر فعدة . وقالت عائشة في حديث سابق : « كنا نحيض على عهد رسول الله على فؤمر بقضاء الصوم » .

ويأثم المفطر بلاعذر ، لقوله عَلَيْكُم : « من أفطر يوماً من رمضان من غير رخصة (٢) ، ولامرض ، لم يقضه (٤) صوم الدهر كله ، وإن صامه »(٥) .

والمقضي وجوباً: هو رمضان ، وأيام الكفارة ، والنذر ، وحالة الشروع في التطوع في رأي الحنفية والمالكية ، لكن المالكية أوجبوا القضاء على من أفطر في التطوع متعمداً ، أما من أفطر فيه ناسياً ، أتم ولاقضاء عليه إجماعاً ، وإن أفطر فيه بعذر مبيح فلاقضاء .

ووقت قضاء رمضان: مابعد انتهائه إلى مجيء رمضان المقبل، ويندب تعجيل القضاء إبراء للذمة ومسارعة إلى إسقاط الواجب، ويجب العزم على قضاء كل عبادة إذا لم يفعلها فوراً، ويتعين القضاء فوراً إذا بقي من الوقت لحلول

<sup>(</sup>١) القوانين الفقهية : ص ١٢٢ \_ ١٢٥ .

 <sup>(</sup>۲) فتح القدير : ۲ / ۸۰ ومابعدها ، بداية المجتهد : ۱ / ۲۸۸ ، الشرح الصغير : ۱ / ۲۰۳ ، مغني المحتاج : ۱ /
 ٤٢٧ ، كشاف القناع : ۲ / ۲۸۹ ، المغني : ۲ / ۱۳۵ .

<sup>(</sup>٣) الرخصة في الأمر : خلاف التشديد فيه ، والمراد هنا : إجازة تثبت العذر كسفر في طاعة ، أو سبب أباح الله له به الفطر .

<sup>(</sup>٤) أي لم يؤد قصاءه بالفعل ، ولم يجزه في الواقع .

<sup>(</sup>٥) رواه الترمذي ، واللفظ له ، وأبو داود والنسائي ، وابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه ، والبيهقي ، من حديث أبي هريرة ( الترغيب والترهيب : ٢ / ١٠٨ ) .

رمضان الثاني بقدر مافاته ، ويرى الشافعية وجوب المبادرة بالقضاء أي القضاء فوراً إذا كان الفطر في رمضان بغير عذر شرعي ، ويكره لمن عليه قضاء رمضان أن يتطوع بصوم . وأما إذا أخر القضاء حتى دخل رمضان آخر ، فقال الجمهور : يجب عليه بعد صيام رمضان الداخل القضاء والكفارة ( الفدية ) . وقال الحنفية : لافدية عليه سواء أكان التأخير بعذر أم بغير عذر . وتتكرر الفدية عند الشافعية بتكرر الأعوام .

ولكن لا يجزئ القضاء في الأيام المنهي عن صومها كأيام العيد ، ولا في الوقت المنذور صومه كالأيام الأولى من ذي الحجة ، ولا في أيام رمضان الحاضر ؛ لأنه متعين للأداء ، فلا يقبل صوماً آخر سواه . و يجزئ القضاء في يوم الشك لصحة صومه تطوعاً ، كا بينا.

والقضاء يكون بالعدد ، فإذا كان رمضان تسعة وعشرين يوماً ، وجب قضاء ذلك المقدار فقط من شهر آخراً.

تتابعه ، لكن لايشترط التتابع والفور في قضاء رمضان ، فإن شاء فرقه وإن شاء تتابعه ، لكن لايشترط التتابع والفور في قضاء رمضان ، فإن شاء فرقه وإن شاء تابعه ، لإطلاق النص القرآني الموجب للقضاء ، إلا إذا لم يبق من شعبان المقبل إلا مايتسع للقضاء فقط ، فيتعين التتابع لضيق الوقت ، كأداء رمضان في حق من لاعذر له .

ودليل عدم وجوب التتابع ظاهر قوله تعالى : ﴿ فعدة من أيام أخر ﴾ فإنه يقتضي إيجاب العدد فقط ، لا إيجاب التتابع .

<sup>(</sup>۱) فتح القدير : ٢ / ٨١ ، اللباب : ١ / ١٧١ ، مراقي الفلاح : ص ١١٦ ، بداية المجتهد : ١ / ٢٨٠ ، مغني المحتاج : ١ / ٤٤٥ ، الحضرمية : ص ١٦١ ، كشاف القناع : ٢ / ٢٨٨ ومابعدها ، القوانين الفقهية : ص ١٢١ ، المغني : ٢ / ١٥٠ .

وشرط الظاهرية والحسن البصري التتابع ، لما روي عن عائشة انها قالت : « نزلت : قعدة من أيام أخر متتابعات » فسقط متتابعات .

صوم الولي عن الميت قضاء: من مات وعليه صيام شيء من رمضان فله حالان (۱):

أحدها \_ أن يوت قبل إمكان الصيام ، إما لضيق الوقت أو لعذر من مرض أو سفر أو عجز عن الصوم ، فلاشيء عليه عند أكثر العلماء لعدم تقصيره ، ولا إثم عليه ؛ لأنه فرض لم يتكن منه إلى الموت ، فسقط حكمه إلى غير بدل كالحج . وبناء عليه : إن مات المريض أو المسافر ، وهما على حالها ، لم يلزمها القضاء .

الحال الثاني \_ أن يموت بعد إمكان القضاء ، فلايصوم عنه وليه أي لم يجب صومه عنه عند أكثر الفقهاء ، ولم يصح صومه عنه عند الشافعية في الجديد ؛ لأنه عبادة بدنية محضة ، وجبت بأصل الشرع فلم تدخلها النيابة في الحياة أو بعد الموت كالصلاة ، ولحديث : « لا يصلي أحد عن أحد ، ولا يصوم أحد عن أحد ، ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مدّ من حنطة »(١) و يستحب عند الحنابلة للولي أن يصوم عن الميت ؛ لأنه أحوط لبراءة الميت .

## وهل يجب الإطعام عنه من التركة ؟

قال الحنفية والمالكية: إن أوصى بالإطعام ، أطعم عنه وليه لكل يوم مسكيناً نصف صاع (٢) من تمر أو شعير ؛ لأنه عجز عن الأداء في آخر عمره ، فصار كالشيخ الفاني ، ولابد من الإيصاء .

<sup>(</sup>۱) اللباب : ١ / ١٧٠ ، فتح القدير : ٢ / ٨٣ ـ ٨٥ ، بداية المجتهد : ١ / ٢٩٠ ، مغني المحتــاج : ١ / ٤٢٨ . ومابعدها ، المغني : ٣ / ١٤٢ ومابعدها ، كشاف القناع : ٢ / ٣٦٠ ، القوانين الفقهية : ص ١٢١ ، المهذب : ١ / ١٨٧ .

<sup>(</sup>٢) قال عنه الحافظ الزيلعي : غريب مرفوعاً ، وروي موقوفاً على ابن عباس ، وابن عمر ، فحديث الأول رواه النسائي ، والثاني رواه عبد الرزاق في مصنفه ( نصب الراية : ٢ / ٤٦٣ ) .

<sup>(</sup>٣) الصاع : أربعة أمداد وهو يساوي ٢٧٥١ غ.

وقال الشافعية في الجديد والحنابلة على الراجح: الواجب أن يطعم عنه لكل يوم مد طعام  $^{(1)}$  لكل مسكين ، للحديث السابق ، ولقول عائشة أيضاً: « يطعم عنه في قضاء رمضان ، ولا يصام عنه  $^{(7)}$  ولحديث ابن عمر: « من مات وعليه صيام شهر ، فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً  $^{(7)}$ .

هذا ... ويرى أصحاب الحديث وجماعة من محدثي الشافعية وأبو ثور والأوزاعي والظاهرية وغيرهم أنه يصوم الولي عن الميت إذا مات ، وعليه صوم ، أي صوم كان من رمضان أو نذراً ، والولي على الأرجح : هو كل قريب ، ودليلهم أحاديث ثابتة ، منها حديث عائشة المتفق عليه أن رسول الله عليه على الم من مات وعليه صيام ، صام عنه وليه »(أ) وقيد ابن عباس والليث وأبو عبيد وأبو ثور ذلك بصوم النذري.

### المطلب الثاني - الكفارة :

وأما الكفارة: فالكلام في موجبها وحكمها ودليلها، وأنواعها و تعددها (٥):

فموجبها: إفساد صوم رمضان خاصة ، عمداً قصداً ، لانتهاك حرمة الصوم من غير مبيح للفطر ، فلاكفارة على من أفطر في قضاء رمضان عند الجمهور ،

<sup>(</sup>۱) المد : رطل وثلث بالرطل البغدادي ، وبالكيل المصري : نصف قدح من غالب قوت بلده ويساوي ٢٧٥ غ .

<sup>(</sup>٢) قال الشوكاني عنه : وهو ضعيف جداً .

<sup>(</sup>٣) رواه ابن ماجه .

<sup>(</sup>٤) نيل الأوطار : ٤ / ٢٣٥ ـ ٢٣٧ .

<sup>(</sup>٥) الدر الختار: ٢ / ١٥٠ ومابعدها ، مراقي الفلاح : ص ١١٢ ، البدائع : ٢ / ٩٨ ومابعدها ، الشرح الصغير : ١ / ٧٠٦ ـ ٧١٥ ، بـدايـة المجتهـد : ١ / ٢٨٩ ـ ٢٩٧ ، القـوانين الفقهيــة : ص ١٢٢ ـ ١٢٤ ، مغني الحتــاج : ١ / ٤٤٤ ، المهذب : ١ / ١٨٤ ، للغني : ٣ / ١٢٥ ـ ١٣٤ ، كشاف القناع : ٢ / ٣٨١ ـ ٣٨٢ .

ولاكفارة على الناسي والمكره ، ولا تجب في القبلة ، ولاعلى الحائض والنفساء والمجنون والمغمى عليه ؛ لأنه من غير فعلهم ، ولاعلى المريض والمسافر ، والمرهق بالجوع والعطش ، والحامل ، لعذرهم ، ولاعلى المرتد ؛ لأنه هتك حرمة الإسلام ، لاحرمة الصيام خصوصاً . وقد سبق بحث الحالات الموجبة للكفارة في المذاهب ، وأهمها الجماع بالاتفاق ، والإفطار المتعمد بالأكل ونحوه عند الحنفية والمالكية .

وحكها: أنها واجبة بالفطر في رمضان فقط دون غيره إن أفطر فيه ـ لدى الحنفية والمالكية ـ منتهكاً لحرمته ، أي غير مبال بها ، بأن تعمدها اختياراً ، بلاتأويل قريب ـ على حد تعبير المالكية ـ احترازاً من الناسي والجاهل والمتأول ، فلاكفارة عليهم ، كا بينا ، وكان الفطر بجاع ونحوه ، وبأكل ونحوه عند الحنفية والمالكية .

ودليل إيجابها: حديث أبي هريرة قال: جاء رجل إلى النبي عَلَيْكُم ، فقال: هلكت يارسول الله ، قال: وماأهلكك ؟ قال: وقعت على امرأتي في رمضان ، قال: هل تجد ماتعتق رقبة ؟ قال: لا ، قال: فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال: لا ، قال: فهل تجد ماتطعم ستين مسكيناً ؟ قال: لا .

قال: ثم جلس، فأتي النبي عَلِيْكَةٍ بِعَرَق (۱) فيه تمر، قال: تصدق بهذا، قال: فهل على أفقر منا، فما بين لابتيها (۱) أهلُ بيت أحوج إليه منا؟! فضحك النبي عَلِيَةٍ حتى بدت نواجذه، وقال: اذهب فأطعمه أهلك (۱).

 <sup>(</sup>١) العرق : الزنبيل ، وهو المكتل ، يسع خسة عشر صاعاً ، ووقع عند الطبراني في الأوسط : أنه أتي بمكتل .
 فيه عشرون صاعاً ، فقال : تصدق بهذا .

<sup>(</sup>٢) اللابتان : تثنية لابة ، وهي الحرة ، والحرة : الأرض التي فيها حجارة سود .

<sup>(</sup>٣) رواه الجماعة عن أبي هريرة ( نيل الأوطار : ٤ / ٢١٤ ) .

وفي لفظ ابن ماجه قال : أعتق رقبة ؟ قال : لاأجدها ، قال : صم شهرين متتابعين ؟ قال : لاأطيق ، قال : أطعم ستين مسكيناً .

قال ابن تبية الجد: وفيه دلالة قوية على الترتيب. وظاهر لفظ الدارقطني: أن المرأة كانت مكرهة.

أنواع الكفارة: ثلاثة: عتق، وصيام، وإطعام، مثل كفارة الظهار والقتل الخطأ في الترتيب، فإن عجز عن العتق بأن لم يجد رقبة فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع صومها أطعم ستين مسكيناً.

هذا رأي الجمهور، وقال المالكية: الكفارة واجبة في ثلاثة أنواع على التخيير، إما إطعام ستين مسكيناً وهو الأفضل، أو صيام شهرين متتابعين، أو عتق رقبة.

فالعتق: تحرير رقبة مؤمنة عند الجمهور غير الحنفية ، سلية من العيوب أي عيوب فوات منفعة البطش والمشي والكلام والنظر والعقل ، قياساً في اشتراط الإيمان على كفارة القتل الخطأ ، وقال الحنفية : ولو كانت غير مؤمنة ، لإطلاق نص الحديث السابق .

والصيام عند العجز عن الرقبة: صيام شهرين متتابعين ، ليس فيها يوم عيد ، ولاأيام التشريق ، ولا يجزئه الصوم إن قدر على العتق قبل البدء بالصوم ، فلو قدر على العتق في أثناء الصوم ولو في آخر يوم ، لزمه العتق عند الحنفية ، ولم يلزمه عند الجمهور الانتقال عن الصوم إلى العتق ، إلا أن يشاء أن يعتق ، فيجزئه ، ويكون قد فعل الأولى أي يندب له عتق الرقبة . فلو أفطر ولو لعذر إلا لعذر الحيض استأنف عند الحنفية الصوم من جديد ، ويستأنف الصوم عند المالكية إن أفطر متعمداً .

ولايستأنف إن أفطر ناسياً أو لعذر ، أو لغلط في العدد . وقال الشافعية : لو أفسد يوماً ولو اليوم الأخير ولو بعذر كسفر ومرض وإرضاع ونسيان نية ، استأنف الشهرين ، لكن لايضر الفطر بحيض ونفاس وجنون وإغماء مستغرق ؛

لأن كلاً منها ينافي الصوم مع كونه اضطرارياً ، وقال الحنابلة : لا ينقطع التتابع بالفطر لمرض أو حيض .

والإطعام عند عدم استطاعة الصوم: إطعام ستين مسكيناً ، لكل مسكين عند الجمهور مد من القمح بمد النبي عَرِّقَةٍ أو نصف صاع من تمر أو شعير ، وعند الحنفية : مدان ، أو يغديهم ويعشيهم غداء وعشاء مشبعين ، أو غداءين أو عشاءين ، أو عشاء وسحوراً . والمدان أو نصف الصاع : هما من بر أو دقيقه أو سويقه ، أو يعطي كل فقير صاع تمر أو صاع شعير أو زبيب أو يعطي عند الحنفية قية نصف الصاع من البر ، أو الصاع من غيره من غير المنصوص عليه ، ولو في أوقات متفرقة ، لحصول الواجب .

ولا يجوز للفقير صرف الكفارة إلى عياله ، كالزكاة وسائر الكفارات ، وأما خبر « أطعمه أهلك » فهو خصوصية ، أو أن لغير المكفر الذي تطوع بالتكفير عن غيره صرف الكفارة للمكفر عنه تطوعاً . والأصح عند الشافعية أن له العدول عن الصوم إلى الإطعام لغُلُمة ( أي شدة الحاجة للنكاح ) ؛ لأن حرارة الصوم وشدة الغلمة قد يفضيان به إلى الوقاع ، ولو في يوم واحد من الشهرين ، وذلك يقتضي استئنافها لبطلان التتابع ، وهو حرج شديد .

تعدد الكفارة أو تداخلها بتعدد الإفطار في أيام: إن تكرر الجماع، أو الإفطار بأكل ونحوه في رأي الحنفية والمالكية، قبل التكفير عن الأول، فإما أن يكون في يوم واحد، أو في يومين:

أ ـ فإن كان في يوم واحد ، فكفارة واحدة تجزئه ، بالاتفاق .

ب \_ وإن كان في يومين أو أكثر من رمضان : فعليه كفارتان أو أكثر ، عند

الجمهور ؛ لأن كل يوم عبادة منفردة ، فإذا وجبت الكفارة بإفساده ، لم تتداخل ، كرمضانين وكالحجتين .

وتجزئ كفارة واحدة عند الحنفية عن جماع وأكل متعمد متعدد في أيام لم يتخلله تكفير ، ولو من رمضانين على الصحيح ، فإن تخلل تكفير لاتكفي كفارة واحدة في ظاهر الرواية ؛ لأن الكفارة جزاء عن جناية تكرر سببها قبل استيفائها ، والمقصود بها الزجر ، فيجب أن تتداخل كالحد ، ويحصل بها مقصودها ، وفي حال تخلل التكفير لم يحصل الزجر بعوده لانتهاك حرمة الشهر .

ومن عجز عن الكفارة ، استقرت في ذمته ، والمعتبر حالـه حين التكفير ، فإن قدر على خصلة فعلها .

طروع العذر بعد الإفطار عمداً: إن حدوث السفر أو المرض بعد الجماع ، أو الأكل المقيس عليه عند القائلين به ، لا يسقط الكفارة عند الشافعية والمالكية والحنابلة ؛ لأن العذر معنى طرأ بعد وجوب الكفارة ، فلم يسقطها ، ولأن السفر المنشأ في أثناء النهار لا يبيح الفطر عند غير الحنابلة ، فلا يؤثر فيا وجب من الكفارة ، ولأن المرض ، لا ينافي الصوم ، فيتحقق هتك حرمته .

ورأى الحنفية أن الكفارة تسقط بعد الإفطار بطروء حيض أو نفاس أو مرض مبيح للفطر في يومه الذي أفسده ؛ لأن اليوم لايتجزأ ثبوتاً وسقوطاً للكفارة ، فتمكنت الشبهة في عدم استحقاقه من أوله بعروض العذر في آخره ، ولاتسقط عمن سوفر به كرها أو سافر اختياراً ، بعد لزومها في ظاهر الرواية ، والفرق بين الحالين أنه في السفر المكره عليه لم يجئ العذر من قبل صاحب الحق ، وفي غير السفر تمكنت الشبهة في عدم استحقاق الكفارة من أول اليوم بعروض العذر في آخره ؛ لأن الكفارة إنما تجب في صوم مستحق ، وهو لا يتجزأ ثبوتاً وسقوطاً .

### المطلب الثالث ـ الفدية:

أما الفدية : فالكلام في حكها ، وسببها ، وتكررها بتكرر السنين (۱) :

فحكم الفدية : الوجوب ، لقوله تعالى : ﴿ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ﴾ أي على الذين يتحملون الصوم بمشقة شديدة الفدية . والفدية عند الحنفية : نصف صاع من بر أي قيته ، بشرط دوام عجز الفاني والفانية إلى الموت . ومد من الطعام من غالب قوت البلد عن كل يوم عند الجمهور ، بقدر مافاته من الأيام .

### وسببها:

العجز عن الصيام ، فتجب باتفاق الفقهاء على من لايقدر على الصوم بحال ، وهو الشيخ الكبير والعجوز ، إذا كان يجهدها الصوم ويشق عليها مشقة شديدة ، فلها أن يفطرا ويطعا لكل يوم مسكيناً ، للآية السابقة : ﴿ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ﴾ وقول ابن عباس : « نزلت رخصة للشيخ الكبير ، ولأن الأداء صوم واجب ، فجاز أن يسقط إلى الكفارة كالقضاء . والشيخ الهم الم نه الم نفساً إلا وسعها ﴾ وقال الحنفية : يستغفر الله سبحانه ، ويستقبله أي يطلب منه العفو عن تقصيره في حقه .

وأما المريض إذا مات فلا يجب الإطعام عنه ؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يجب

<sup>(</sup>۱) مراقي الفلاح: ص ۱۱٦ ، الكتاب مع اللباب: ١ / ١٧٠ ـ ١٧١ ، فتح القدير: ٢ / ٨١ ـ ٨١ ، الشرح الصغير: ١ / ٧٢٠ ـ ٧٢٢ ، بداية المجتهد: ١ / ٢٨٠ ، القوانين الفقهية: ص ١٢٤ ، مغني المحتاج: ١ / ٤٤٠ ومابعدها ، المهذب: ١ / ١٧٨ ، ١٨٧ ، المغنى: ٣ / ١٣٩ ـ ١٣٩ ، كشاف القناع: ٢ / ٣٨٩ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) الهم : الشيخ الفاني ، والمرأة : هِمَّة .

على الميت ابتداء ، بخلاف ما إذا أمكنه الصوم فلم يفعل ، حتى مات ؛ لأن وجوب الإطعام يستند إلى حال الحياة .

٢ ـ وتجب الفدية أيضاً بالاتفاق على المريض الذي لايرجى برؤه ، لعدم وجوب الصوم عليه ، كابينا ، لقوله عز وجل : ﴿ وماجعل عليكم في الدين من حرج ﴾ .

" - وتجب الفدية كذلك عند الجمهور (غير الحنفية ) مع القضاء على الحامل والمرضع إذا خافتا على ولدهما ، أما إن خافتا على أنفسها ، فلها الفطر ، وعليها القضاء فقط ، بالاتفاق . ودليلهم الآية السابقة : ﴿ وعلى الذين يطيقون فدية . . ﴾ وهما داخلتان في عموم الآية ، قال ابن عباس : « كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة ، وهما يطيقان الصيام أن يفطرا ، ويطعها مكان كل يوم مسكيناً ، والحبلى والمرضع إذا خافتا على أولادهما أفطرتا وأطعمتا » أ ولأنه فطر بسبب نفس عاجزة من طريق الخلقة ، فوجبت به الكفارة كالشيخ الهرم .

ولا تجب عليها الفدية مطلقاً عند الحنفية ، لحديث أنس بن مالك الكعبي : « إن الله وضع عن المسافر شطر الصلاة ، وعن الحامل والمرضع الصوم - أو الصيام - والله لقد قالها رسول الله عليها ، أحدهما أو كليها » (١) فلم يأمر بكفارة ، ولأنه فطر أبيح لعذر ، فلم يجب به كفارة كالفطر للمرضى .

ورأي الجمهور أقوى وأصح لدي ؛ لأنه نص في المطلوب ، وحديث أنس مطلق لم يتعرض للكفارة .

٤ ـ وتجب الفدية أيضاً مع القضاء عند الجمهور (غير الحنفية ) على من فرط
 في قضاء رمضان ، فأخره حتى جاء رمضان آخر مثله بقدر مافاته من الأيام ،

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٣١ ) .

 <sup>(</sup>٢) رواه النسائي والترمذي ، وقال : هذا حديث حسن ، وبقية الخسة ( أحمد وأبو داود وابن ماجه ) ( نيل
 الأوطار : ٤ / ٢٣٠ ) .

قياساً على من أفطر متعمداً ؛ لأن كليها مستهين بحرمة الصوم ، ولاتجب على من اتصل عذره من مرض أو سفر أو جنون أو حيض أو نفاس .

تكرر الفدية: ولاتتكرر الفدية عند المالكية والحنابلة بتكرر الأعوام وإنما تتداخل كالحدود، والأصح في رأي الشافعية: أنها تتكرر بتكرر السنين ؛ لأن الحقوق المالية لاتتداخل (١). وقال الحنفية: لافدية بالتأخير إلى رمضان آخر، لإطلاق النص القرآني. ﴿ فَن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾ فكان وجوب القضاء على التراخي، حتى كان له أن يتطوع، فلايلزمه بالتأخير شيء ولأنه لا يجوز القياس في الكفارات، غير أنه تارك للأولى من المسارعة في القضاء.

باقي لوازم الإفطار: أما إمساك بقية اليوم وعقوبة منتهك حرمة صوم رمضان فقد سبق الكلام عليها.

وأما قطع التتابع: فهو عند المالكية لمن أفطر متعمداً في صيام النذر والكفارات المتتابعات كالقتل والظهار، فيستأنف، بخلاف من قطع الصوم ناسياً أو لعذر، أو لغلط في العدة، فإنه يبني على ماكان معه. وقد عرفنا رأي بقية المذاهب الأخرى.

وأما قطع النية : فإنها تنقطع بإفساد الصوم أو تركه مطلقاً لعذر أو لغير عذر ، ولزوال انحتام الصوم كالسفر ، وإن صام فيه ، وإنما ينقطع استصحابها حكاً . وهذا عند المالكية الذين يكتفون بنية واحدة أول شهر رمضان .

<sup>(</sup>١) يؤيده مايروى بإسناد ضعيف عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في رجـل مرض في رمضان ، فـأفطر ، ثم صح ، ولم يصم حتى أدركه رمضان آخر ، فقال : يصوم الذي أدركه ، ثم يصوم الشهر الذي أفطر فيه ، ويطعم كل يوم مسكيناً » ورواه الدارقطني موقوفاً ( نيل الأوطار : ٤ / ٣٣٣ ) .

ملحق ـ مايلزم الوفاء به من منذور الصوم والصلاة وغيرهما: قال الحنفية (١) : إذا نذر الإنسان شيئاً لزمه الوفاء به بشروط أربعة:

أ - أن يكون من جنسه واجب : فلاتلزم عيادة المريض أو قراءة المولد النبوي ، إذ ليس من جنسها واجب ، وإيجاب الإنسان شيئاً على نفسه معتبر بإيجاب الله تعالى ، إذ له الاتباع ، لا الابتداع .

وأجاز الحنفية نذر صوم يوم العيد ، لأن صومه عندهم حرام بوصفه ، لابأصله ، أي لما يترتب عليه من الإعراض عن ضيافة الله ، أما أصل الصوم فشروع .

أن يكون مقصوداً لذاته ، لالغيره : فلايلزم الوضوء بنذره ، ولاقراءة القرآن ، لكون الوضوء ليس مقصوداً لذاته ، لأنه شرع شرطاً لغيره ، كحل الصلاة .

تً ـ ألا يكون واجباً: فلايصح نذر الواجبات كالصلوات الخس؛ لأن إيجاب الواجب محال، ولايصح نذر الوتر وسجدة التلاوة عند الحنفية القائلين بوجوبها؛ لأنها واجبة بإيجاب الشارع.

ع - ألا يكون المنذور محالاً كقوله: لله علي صوم الأمس أو البارحة ، إذ لا يلزمه .

وبناء عليه يصح نذر الاعتكاف ، والصلاة غير المفروضة ، والصوم والتصدق بالمال ، والذبح ، لوجود شيء من جنسها شرعاً كالأضحية . ويصح عند الحنفية

<sup>(</sup>١) مراقي الفلاح : ص ١١٧ .

نذر صوم العيدين وأيام التشريق في الختار ، ويجب فطرها وقضاؤها ، وإن صامها أجزأه مع الحرمة .

وإن نذر شيئاً مطلقاً كصلاة ركعتين ، أو معلقاً بشرط مثل إن رزقني الله غلاماً ، فعلي إطعام عشرة مساكين ، ووجد الشرط ، لزمه الوفاء به ، لقوله تعالى : ﴿ وليوفوا نذورهم ﴾ ولقوله عَلَيْكَ : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله ، فلا يعصه »(۱) .

ويلغى عند الحنفية ماعدا زفر تعيين الزمان والمكان والدرهم والفقير ، فيجزئه صوم رجب عن نذره صوم شعبان ، ويجزئه صلاة ركعتين بأي بلد ، وقد كان نذر أداءهما بمكة ، أو المسجد النبوي ، أو الأقصى ، لأن صحة النذر باعتبار القربة ، لا المكان ؛ لأن الصلاة تعظيم الله تعالى بجميع البدن ، والأمكنة كلها في هذا المعنى سواء ، وإن تفاوت الفضل . ويجزئه التصدق بدرهم عن درهم عينه له ، والصرف لزيد الفقير بنذره لعمر ؛ لأن المقصود من الصدقة سد خلة المحتاج ، أو ابتغاء وجه الله ، وهذا المعنى حاصل بدون مراعاة زمان ومكان وشخص .

وإن علق النذر بشرط ، مثل « إن قدم فلان فلله علي أن أتصدق بكذا » لا يجزئه عنه مافعله قبل وجود شرطه ؛ لأن المعلق بالشرط عدم قبل وجوده ، وإنما يجوز الأداء بعد وجود السبب الذي علق النذر به .

وسيأتي في بحث النذر تفصيل آراء المذاهب الأخرى .

<sup>(</sup>١) رواه البخاري .

# الفصالات أي الاعتكاف

فيه مباحث ستة وهي :

المبحث الأول - تعريف الاعتكاف ومشروعيته والهدف منه ، ومكانه وزمانه .

المبحث الثاني - حكم الاعتكاف وما يوجبه النذر على المعتكف .

المبحث الثالث - شروط الاعتكاف!

المبحث الرابع - مايلزم المعتكف ومالجوازله .

المبحث الخامس - آداب المعتكف ، ومكروهات الاعتكاف ومبطلاته .

المبحث السادس - حكم الاعتكاف إذا فسد .

ونبدأ ببحثها على الترتيب المذكور .

المبحث الأول ـ تعريف الاعتكاف ومشروعيته والهدف منه ، ومكانه وزمانه:

تعريفه: الاعتكاف لغة: اللبث وملازمة الشيء أو الدوام عليه خيراً كان أو شراً. ومنه قوله تعالى: ﴿ يعكفون على أصنام لهم ﴾ وقوله: ﴿ ماهذه التاثيل التي أنتم لها عاكفون ﴾ وقوله سبحانه: ﴿ ولاتباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد ﴾.

وشرعاً له تعاريف متقاربة في المذاهب ، قال الحنفية (١) : هو اللبث في المسجد الذي تقام فيه الجماعة ، مع الصوم ، ونية الاعتكاف . فاللبث ركنه ؛ لأنه ينبئ عنه ، فكان وجوده به ، والصوم في الاعتكاف المنذور والنية من شروطه . ويكون من الرجل في مسجد جماعة : وهو ماله إمام ومؤذن ، أديت فيه الصلوات الخس أولا ، ، ومن المرأة : في مسجد بيتها : وهو محل عينته للصلاة ، ويكره في المسجد ، ولا يصح في غير موضع صلاتها من بيتها .

وقال المالكية (١) : هو لزوم مسلم مميز مسجداً مباحاً لكل الناس ، بصوم ، كافًا عن الجماع ومقدماته ، يوماً وليلة فأكثر ، للعبادة ، بنية . فلا يصح من كافر ، ولا من غير مميز ، ولا في مسجد البيت المحجور عن الناس ، ولا بغير صوم ، أي صوم كان : فرض أو نفل ، من رمضان أو غيره ، و يبطل بالجماع ومقدماته ليلاً أو نهاراً ، وأقله يوم وليلة ولاحد لأكثره ، بقصد العبادة بنية ، إذ هو عبادة ، وكل عبادة تفتقر للنية .

وعبارة الشافعية (٢) : هو اللبث في المسجد من شخص مخصوص بنية .

وعبارة الحنابلة (٤) : هو لزوم المسجد لطاعة الله ، على صفة مخصوصة ، من مسلم عاقل ولو مميزاً طاهر مما يوجب غسلاً ، وأقله ساعة ، فلا يصح من كافر ولو مرتداً ، ولا من مجنون ولاطفل ، لعدم النية ، ولا من جنب ونحوه ولو متوضئاً ، ولا يكفي العبور ، وإنما أقله لحظة .

وأدلة مشروعيته (٥): الكتاب والسنة والإجماع ، فالكتاب : لقوله

<sup>.</sup>  $118 \cdot 1 \cdot 1 \cdot 111 \cdot$ 

<sup>(</sup>٢) الشرح الكبير : ١ / ٥٤١ ومابعدها ، الشرح الصغير : ١ / ٧٢٥ ومابعدها .

<sup>(</sup>٣) مغني المحتاج : ١ / ٤٤٩ .

<sup>(</sup>٤) كشاف القناع : ٢ / ٤٠٤ ، المغنى : ٣ / ١٨٣ .

<sup>(</sup>٥) مراقي الفلاح : ص ١٢٠ ، مغني المحتاج : ١ / ٤٤٩ ، المغني : ٣ / ١٨٣ .

تعالى : ﴿ ولاتباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد ﴾ ومثله ﴿ ان طهرا بيتي للطائفين والعاكفين ﴾ فالإضافة في الآية الأولى إلى المساجد الختصة بالقربات ، وترك الوطء المباح لأجله ، دليل على أنه قربة .

والسنة : لما روى ابن عمر وأنس وعائشة أن « النبي عَلَيْكُ كان يعتكف في العشر الأواخر من رمضان ، منذ قدم المدينة إلى أن توفاه الله تعالى » (١) وقال المؤهري : « عجباً من الناس ، كيف تركوا الاعتكاف ، ورسول الله عَلَيْكُ كان يفعل الشيء ويتركه ، وماترك الاعتكاف حتى قبض » .

وهو من الشرائع القديمة ، قال الله تعالى : ﴿ وعهدنا إلى ابراهم واسمعيل أن طهرا بيتى للطائفين والعاكفين ﴾ .

وأجمع العلماء على مشروعيته .

والهدف منه: صفاء القلب براقبة الرب والإقبال والانقطاع إلى العبادة في أوقات الفراغ ، متجرداً لها ، ولله تعالى ، من شواغل الدنيا وأعمالها ، ومسلما النفس إلى المولى بتفويض أمرها إلى عزيز جنابه والاعتاد على كرمه والوقوف ببابه ، وملازمة عبادته في بيته سبحانه وتعالى والتقرب إليه ليقرب من رحمته ، والتحصن بحصنه عز وجل ، فلايصل إليه عدوه بكيده وقهره ، لقوة سلطان الله وقهره وعزيز تأييده ونصره . فهو من أشرف الأعمال وأحبها إلى الله تعالى إذا كان عن إخلاص لله سبحانه ؛ لأنه منتظر للصلاة ، وهو كالمصلي ، وهي حالة قرب .

فإذا انضم إليه الصوم عند مشترطيه ازداد المؤمن قرباً من الله بما يفيض على الصائمين من طهارة القلوب ، وصفاء النفوس .

<sup>(</sup>١) متفق عليه ، عبارة الصحيحين : « أنه ﷺ اعتكف العشر الأوسط من رمضان ثم اعتكف العشر الأواخر ، ولازمه حتى توفاه الله تعالى » ثم اعتكف أزواجه من بعده . ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٦٤ ) .

وأفضله في العشر الأواخر من رمضان ليتعرض لليلة القدر التي هي خير من ألف شهر .

وزمانه: أنه مستحب كل وقت في رمضان وغيره ، وأقله عند الحنفية (۱) نفلاً: مدة يسيرة غير محدودة ، وإغا بمجرد المكث مع النية ، ولو نواه ماشياً على المفتى به ؛ لأنه متبرع ، وليس الصوم في النفل من شرطه ، ويعد كل جزء من اللبث عبادة مع النية بلا انضام إلى آخر . ولا يلزم قضاء نفل شرع فيه على الظاهر من المذهب ؛ لأنه لا يشترط له الصوم .

وأقله عند المالكية (١) : يوم وليلة ، والاختيار : ألا ينقص من عشرة أيام ، عطلق صوم من رمضان أو غيره ، فلل يصح من مفطر ، ولو لعندر ، فن لا يستطيع الصوم لا يصح اعتكافه .

والأصح عند الشافعية (٢) : أنه يشترط في الاعتكاف لبث قدر يسمى عكوفاً أي إقامة ، بحيث يكون زمنها فوق زمن الطأنينة في الركوع ونحوه ، فلايكفي قدرها ، ولا يجب السكون ، بل يكفي التردد فيف.

وأقله عند الحنابلة (٤) : ساعة أي مايسمى به معتكفاً لابشاً ، ولو لحظة . فالجمهور على الاكتفاء بمدة يسيرة ، والمالكية يشترطون لأقله يوماً وليلة .

ومكانه: عند الحنفية (٥) للرجل أو المميز في مسجد الجماعة: وهو ماله إمام ومؤذن ، سواء أديت فيه الصلوات الخس أو لا ، وأما الجامع فيصح فيه مطلقاً

<sup>(</sup>١) مراقي الفلاح ونور الإيضاح : ص ١١٩ .

<sup>(</sup>٢) الشرح الكبير والصغير ، المكان السابق ، القوانين الفقهية : ص ١٢٥ .

<sup>(</sup>٣) مغني المحتاج : ١ / ٤٥١ ، المهذب : ١ / ١٩٠ ومابعدها .

<sup>(</sup>٤) كشاف القناع : ٢ / ٤٠٤ .

<sup>(</sup>٥) الدر الختار ورد الحتار : ٢ / ١٧٦ .

اتفاقاً . بدليل قول ابن مسعود : « لااعتكاف إلا في مسجد جماعة »(١) ، وللمرأة في مسجد بيتها : وهو المعد لصلاتها ، الذي يندب لها ولكل أحد اتخاذه .

وعند الحنابلة (٢): لا يجوز الاعتكاف من رجل تلزمه الصلاة جماعة إلا في مسجد تقام فيه الجماعة ، فلا يصح بغير مسجد بلاخلاف ، لقوله تعالى : ﴿ ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد ﴾ فلو صح في غيرها لم تختص بتحريم المباشرة ؛ إذ هي محرمة في الاعتكاف مطلقاً . وإنما اشترط كون المسجد مما يجمع فيه ؛ لأن الجماعة واجبة ، واعتكاف الرجل في مسجد لا تقام فيه الجماعة يفضي إلى أحد أمرين : إما ترك الجماعة الواجبة ، وإما خروجه إليها ، فيتكرر ذلك منه كثيراً مع إمكان التحرز منه ، وذلك مناف للاعتكاف : وهو لزوم المعتكف والإقامة على طاعة الله فيه (.

ويصح الاعتكاف في كل مسجَّد في الحالات التالية :

اً ـ إن كان الاعتكاف مدة غير وقت الصلاة كليلة ، أو بعض يـوم ، لعـدم المانع ، وإن كانت الجماعة تقام في مسجد في بعض الزمان ، جاز الاعتكاف فيـه في ذلك الزمان دون غيره .

7 ـ إن كان المعتكف بمن لاتلزمه الجماعة كالمريض والمعذور والمرأة والصبي ومن هو في قرية لايصلي فيها سواه ، فله أن يعتكف في كل مسجد ؛ لأن الجماعة غير واجبة عليه . ولايصح للمرأة الاعتكاف في مسجد بيتها ؛ لأنه ليس بمسجد حقيقة ولاحكاً ، ولو جاز لفعلته أمهات المؤمنين ، ولو مرة ، تبييناً للجواز .

وإذا اعتكفت المرأة في المسجد ، استحب لها أن تستتر بشيء ؛ لأن أزواج

<sup>(</sup>١) رواه الطبراني ( نصب الراية : ٢ / ٤٩٠ ) .

<sup>(</sup>٢) المغنى : ٣ / ١٨٧ \_ ١٩١ ، كشاف القناع : ٢ / ٤٠٩ \_ ٤١٢ .

النبي عَلِيْتُهُ لما أردن الاعتكاف أمرن بـأبنيتهن ، فضربن في المسجـد ، ولأن المسجـد يحضره الرجال ، وخير لهم وللنساء ألا يرونهن ولايرينهم .

ولا يصح الاعتكاف ممن تلزمه الجماعة في مسجد تقام فيه الجمعة دون الجماعة إذا كان يأتي عليه وقت صلاة ، حتى لايترك الجماعة .

ويلاحظ أن سطح المسجد ورحبته المحوطة به وعليها باب ، ومنارته التي تكون فيه أو التي بابها فيه من المسجد ، بدليل منع الجنب من الدخول فيا ذكر .

وكذا كل مازيد في المسجد حتى في الثواب يعد من المسجد ، ولو المسجد الحرام ومسجد المدينة ، لما روي عن أبي هريرة أن النبي عَلَيْكُ قال : « لو بني هذا المسجد إلى صنعاء ، كان مسجدي »(١) وقال عمر لما زاد المسجد : « لو زدنا فيه حتى يبلغ الجبانة ، كان مسجد النبي عَلَيْكُ » .

ولو اعتكف من لاتلزمه الجمعة كالمسافر والمرأة في مسجد لاتصلى فيه الجمعة ، بطل اعتكافه بخروجه إليها إن لم يشترط الخروج إليها ؛ لأنه خروج لازم لابد لـ منه .

والأفضل الاعتكاف في المسجد الجامع إذا كانت الجمعة تتخلله ، لئلا يحتاج إلى الخروج إليها ، فيترك الاعتكاف ، مع إمكان التحرز منه .

ومن نذر الاعتكاف أو الصلاة في مسجد غير المساجد الثلاثة ، فله فعل المنذور من اعتكاف أو صلاة في غيره ؛ لأن الله تعالى لم يعين لعبادته موضعاً ، فلم يتعين بالنذر ، ولو تعين لاحتاج إلى شد رحل .

وإن نذر الاعتكاف أو الصلاة في أحد المساجد الثلاثة: المسجد الحرام،

<sup>(</sup>١) حديث ضعيف ، رواه الزبير بن بكار في أخبار المدينة .

ومسجد النبي عَلَيْكُ ، والمسجد الأقصى ، لم يجزئه في غيرها ، لفضل العبادة فيها على غيرها ، فتتعين بالتعيين . وله شد الرحال إلى المسجد الذي عينه من الثلاثة ، لحديث أبي هريرة : « لاتشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، والمسجد الأقصى ، ومسجدي هذا »(۱) .

وأفضلها المسجد الحرام ، ثم مسجد النبي عَلَيْكُم ، ثم المسجد الأقصى أن مان عين الأفضل منها وهو المسجد الحرام في نذره ، لم يجزئه الاعتكاف ولاالصلاة فيا دونه ، لعدم مساواته له .

وقال المالكية (١) : مكان الاعتكاف هو المساجد كلها ، ولا يصح في مسجد البيوت المحجورة ، ومن نوى الاعتكاف مدة يتعين عليه إتيان الجمعة في أثنائها ، تعين الجامع ، لأنه إن خرج إلى الجمعة ، بطل اعتكافه . ويلزم الوفاء بالنذر في المكان الذي عينه الناذر ، فإذا عين مسجد مكة أو المدينة في نذر الصلاة أو الاعتكاف ، وجب عليه الوفاء فيها . والمدينة عند المالكية أفضل من مكة ، ومسجدها أفضل من المسجد الحرام ، ويليها المسجد الأقصى ، لما رواه الدارقطني والطبراني من حديث رافع بن خديج : « المدينة خير من مكة » ولما ورد في دعائه على المرافي عن بلال بن الحارث المزني : « رمضان بالمدينة خير من ألف جمعة فيا سواها من البلدان ، وجمعة بالمدينة خير من ألف جمعة فيا سواها من البلدان » وجمعة بالمدينة خير من ألف جمعة فيا سواها من البلدان » .

<sup>(</sup>١) متفق عليه . وقال بعضهم : إلا مسجد قباء ؛ لأنه ﷺ « كان يأتيه كل سبت راكباً وماشياً ، ويصلي فيــه ركعتين » متفق عليه ، وكان ابن عمر يفعله .

<sup>(</sup>٢) روى الجماعة إلا أبا داود عن أبي هريرة : « صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيا سواه إلا المسجد الحرام » ولأحمد وأبي داود من حديث جابر بن عبد الله مثله ، وزاد : « وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيا سواه » .

<sup>(</sup>٣) القوانين الفقهية : ص ١٢٥ ، الشرح الصغير : ١ / ٧٢٥ ، ٢ / ٢٥٣ ـ ٢٥٥ ، ٢٦٥ .

وكذلك قال الشافعية (۱) : إنما يصح الاعتكاف في المسجد ، سواء في سطحه أو غيره التابع له ، والجامع (۱) أولى بالاعتكاف فيه من غيره ، للخروج من خلاف من أوجبه ، ولكثرة الجماعة فيه ، وللاستغناء عن الخروج للجمعة . ويجب الجامع للاعتكاف فيه إن نذر مدة متتابعة فيها يوم الجمعة ، وكان ممن تلزمه الجمعة ، ولم يشترط الخروج لها .

والجديد أنه لايصح اعتكاف امرأة في مسجد بيتها: وهو المعتزل المهيأ للصلاة ؛ لأنه ليس بمسجد بدليل جواز تغييره ومكث الجنب فيه ، ولأن نساء النبي ورضي عنهن كن يعتكفن في المسجد ، ولو كفى بيوتهن لكان لهن أولى .

وإن نذر أن يعتكف في مسجد غير المساجد الثلاثة بعينه ، جاز ـ كا قال الحنابلة ـ أن يعتكف في غيره ؛ لأنه لامزية لبعضها على بعض ، فلم يتعين .

وإن نذر أن يعتكف في أحد المساجد الثلاثة ( المسجد الحرام ومسجد المدينة والأقصى ) تعين ، ولزمه أن يعتكف فيه ، لما روى عمر رضي الله عنه ، قال : « قلت لرسول الله عليه ؛ إني نذرت أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام ، فقال له النبي عليه ؛ أوف بنذرك » (أ) ويقوم المسجد الحرام مقامها لمزيد فضله عليها وتعلق النسك به ، ولاعكس ، فلايقومان مقام المسجد الحرام ؛ لأنها دونه في الفضل ، ويقوم مسجد المدينة مقام الأقصى ؛ لأنه أفضل منه ، ولاعكس ، لأنه دونه في الفضل .

والخلاصة : أن المالكية والشافعية يجيزون الاعتكاف في أي مسجد ، والحنفية

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج : ١ / ٤٥٠ ومابعدها ، المجموع : ٦ / ٥٠٨ ومابعدها ، المهذب : ١ / ١٩٠ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) سمي الجامع لجمعه الناس واجتماعهم فيه .

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري ومسلم .

والحنابلة يشترطون كونه في المسجد الجامع ، ولا يجوز عند الجمهور الاعتكاف في مسجد البيوت ، و يجوز ذلك للمرأة عند الحنفية .

المبحث الثاني ـ حكم الاعتكاف ومايوجبه النذر على المعتكف:

وفيه مطلبان :

المطلب الأول - حكم الاعتكاف:

الاعتكاف غير المنذور مستحب باتفاق العلماء ، ولكن يحسن بيان الآراء المذهبية لتحديد رتبة السنة على وجه الدقة .

فقال الحنفية (۱): الاعتكاف ثلاثة أنواع: واجب، وسنة مؤكدة، ومستحب.

أما الواجب: فهو المنذور، كقوله: « لله علي أن أعتكف يوماً » أو أكثر مثلاً.

وأما السنة المؤكدة على سبيل الكفاية: فهي اعتكاف العشر الأخير من رمضان ، لاعتكاف على العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله ، ثم اعتكف أزواجه بعده .

وأما المستحب: فهو في أي وقت سوى العشر الأخير، ولم يكن منذوراً، كأن ينوي الاعتكاف عند دخول المسجد، وأقله: مدة يسيرة، ولو كانت ماشياً على المفتى به.

والصوم شرط لصحة الاعتكاف المنذور فقط وغير شرط في التطوع ، وأقله

<sup>(</sup>١) الدر الختار : ٢ / ١٧٧ ومابعدها ، مراقي الفلاح : ص ١١٨ ومابعدها ، فتح القدير : ٢ / ١٠٥ ومابعدها .

يوم ، فلو نذر اعتكاف ليلة لم يصح ، وإن نوى معها اليوم لَعدِم محليتها للصوم ، أما لو نوى بها اليوم صح ، والفرق أنه في الحالة الأولى جعل اليوم تبعاً لليلة ، ولما بطل نذره في المتبوع وهو الليلة ، بطل في التابع وهو اليوم ، وأما في الحالة الثانية ، فقد أطلق الليلة ، وأراد اليوم مجازاً مرسلاً ، باستعال الليلة في مطلق الزمن وهو اليوم ، فكان اليوم مقصوداً .

ولو نـذر الاعتكاف ليلاً ونهـاراً ، يصح ، وإن لم يكن الليـل محـلاً للصـوم ، لأنه يدخل الليل تبعاً .

وقال المالكية (۱): الاعتكاف قربة ونافلة من نوافل الخير ومندوب إليه بالشرع أو مرغب فيه شرعاً للرجال والنساء ، لاسيا في العشر الأواخر من رمضان ، ويجب بالنذر .

وقال الشافعية والحنابلة (۱): الاعتكاف سنة أو مستحب كل وقت ، إلا أن يكون نذراً ، فيلزم الوفاء به ؛ لأن النبي عليه فعله وداوم عليه ، تقرباً إلى الله تعالى ، واعتكف أزواجه بعده معه . فإن نذره وجب الوفاء به على الصفة التي نذرها من تتابع وغيره ، لحديث : « من نذر أن يطيع الله فليطعه »(۱) وعن عر أنه قال : « يارسول الله : إني نذرت أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام ، فقال : أوف بنذرك »(١).

المطلب الثاني ـ مايوجبه النذر على المعتكف:

إذا نذر المسلم نذر يوم أو أيام ، فهل يدخل معه الليل ، وهل يجب التتابع

<sup>(</sup>١) الشرح الصغير : ١ / ٧٢٥ ، القوانين الفقهية : ص ١٢٥ ، بداية المجتهد : ١ / ٣٠٢ .

<sup>(</sup>٢) مغنى المحتاج : ١ / ٤٤٩ ، المهذب : ١ / ١٩٠ ، المغنى : ٣ / ١٨٤ ، كشاف القناع : ٢ / ٤٠٥ .

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري .

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري ومسلم .

بين الأيام أم لا ، ومتى يدخل المعتكف هل قبل الغروب أم قبل طلوع الفجر ؟ .

الجمهور يرون دخول الليل مع اليوم ، ويجب التتابع بين الأيام المنذورة كأسبوع أو شهر ، ويدخل المعتكف قبل غروب شمس ذلك اليوم ، ويخرج بعد الغروب من آخر يوم . والشافعية لايرون دخول الليلة مع اليوم إلا في العشر الأخير من رمضان ، ولايلزمه التتابع فيه على الأظهر إلا بشرط ، ويدخل المعتكف قبل طلوع الفجر ، ويخرج منه بعد غروب الشمس (۱) .

وعبارة الحنفية : من أوجب على نفسه اعتكاف يومين فأكثر ، لزمه اعتكافها بلياليها ؛ لأن الليالي تدخل تبعاً لأن ذكر الأيام بلفظ الجمع يدخل فيها لياليها ، ويلزمه تتابعها وإن لم يشترط التتابع ؛ لأن مبنى الاعتكاف على التتابع ، بخلاف الصوم فإن مبناه على التفرق ؛ لأن الليالي غير قابلة للصوم ، فيجب على التفرق ، أما الاعتكاف فالأوقات كلها قابلة له .

وتدخل الليلة الأولى ، ويدخل المسجد قبل الغروب من أول ليلة ، ويخرج منه بعد الغروب من آخر أيامه .

ومن نذر اعتكاف الليالي لزمته الأيام ، وتلزمه الليالي بنذر اعتكاف أيام متتابعة ، ويلاحظ أن الليالي تابعة للأيام إلا ليلة عرفة وليالي النحر فتبع للنّهر الماضية رفقاً بالناس .

وعبارة المالكية : ولزم المعتكف يوم بليلته المنذورة ، وإن نذر ليلة فقط ،

 <sup>(</sup>۱) فتح القدير: ٢ / ١١٤ ومابعدها ، الدر المختار: ٢ / ١٨٦ ومابعدها ، نور الإيضاح: ص ١٢٠ ، اللباب: ١ / ١٧٦ ، الشرح الصغير: ١ / ٧٢٩ ومابعدها ، المجموع: ٦ / ٥١٩ ـ ٢٢٥ ، مغني المحتاج: ١ / ٥٥٥ ومابعدها ، المهذب: ١ / ١٩١ ، كشاف القناع: ٢ / ٤١٢ ـ ٤١٣ ، المغنى: ٣ / ٢١٠ ـ ٢١٥ .

فمن نذر ليلة الخيس ، لزمه ليلته وصبيحتها ، ولا يتحقق الصوم الذي هو من شروط الاعتكاف إلا باليوم ، لا إن نذر بعض يوم فلا يلزمه شيء .

ولزم تتابع الاعتكاف في نذر مطلق ، أي لم يقيد بتتابع ولاعدمه ، وأما الاعتكاف غير المنذور ، فيلزم مانواه قل أو كثر بدخوله معتكفه .

ولزم دخول المعتكف قبل الغروب أو معه ، ليتحقق لـه كال الليلـة . ولـزم خروجه من معتكفه بعد الغروب ليتحقق له كال النهار .

وعبارة الحنابلة: من نذر اعتكاف شهر ، لزمه التتابع ، ودخلت فيه الليالي ، ودخل معتكفه قبل غروب شمس ليلته الأولى ، ولا يخرج إلا بعد غروب شمس آخر أيامه .

وإن نذر اعتكاف يوم لم يجز تفريقه ، ولم تدخل ليلته ، ويلزمه أن يدخل معتكفه قبل طلوع الفجر ، ويخرج منه بعد غروب الشمس ؛ لأن الليلة ليست من اليوم ، وهي من الشهر ، وإطلاق اليوم يفهم منه التتابع فيلزمه ، كا لو قال متتابعاً ، وكذا إطلاق الشهر يقتضي التتابع ، كا لوحلف : « لايكلم زيداً شهراً » وكدة الإيلاء والعنة والعدة ، بخلاف الصيام . فإن أتى بشهر بين هلالين أجزأه ذلك ، وإن كان الشهر ناقصاً ، وإن اعتكف ثلاثين يوماً من شهرين جاز ؛ وتدخل فيه الليالي ؛ لأن الشهر عبارة عنها ، ولا يجزئه أقل من ذلك .

وعبارة الشافعية : إذا نذر اعتكاف يوم لم يلزمه معه ليلة ، بلاخلاف ، فالليلة ليست من اليوم ، بل يلزمه أن يدخل معتكفه قبل طلوع الفجر وغروب ويخرج منه بعد غروب الشمس ؛ لأن حقيقة اليوم : مابين الفجر وغروب الشمس .

وإن نذر اعتكاف شهر بعينه ، لزمه اعتكافه ليلاً ونهاراً أي دخلت لياليه ،

سواء أكان الشهر تاماً أم ناقصاً؛ لأن الشهر عبارة عما بين الهلالين أي جميع الشهر، تم أو نقص إلا أن يستثنيها لقظاً. وإن نذر اعتكاف نهار الشهر، لزمه النهار دون الليل؛ لأنه خص النهار، فلا يلزمه الليل. وهذا موافق للحنابلة.

والراجح عند الأكثرين من الشافعية أنه إن نوى التتابع أو صرح به ، لزمته الليلة ، و إلا فلا .

والصحيح أنه لا يجب التتابع بلاشرط ، وأنه لو نذر يوماً لم يجز تفريق ساعاته ، وأنه لو عين مدة كأسبوع وتعرض للتتابع فيها لفظاً وفاتته ، لزمه التتابع في القضاء ، وإن لم يتعرض للتتابع لم يلزمه في القضاء جزماً ؛ لأن التتابع فيه لم يقع مقصوداً ، بل لضرورة تعين الوقت ، فأشبه التتابع في شهر رمضان .

ولو قال: لله على أن أعتكف العشر الأخير من رمضان ، دخلت لياليه ، حتى الليلة الأولى ، ويجزئه وإن نقص الشهر ، لأن هذا الاسم يقع على مابعد العشرين إلى آخر الشهر ، بخلاف قوله : عشرة أيام من آخر الشهر ، وكان ناقصاً لا يجزئم ؛ لأنه جرّد القصد إليها ، فيلزمه أن يعتكف بعده يوماً .

ولو نذر اعتكاف يوم معين ففاته فقضاه ليلاً ، أجزأه . ولو نذر اعتكاف يوم قدوم زيد فقدم ليلاً ، فالمعتمد أن يقضي يوماً كاملاً ، وذلك إذا قدم حياً ختاراً ، فلو قدم به ميتاً أو قدم مكرهاً ، فلاشيء عليه .

المبحث الثالث - شروط الاعتكاف

يشترط لصحة الاعتكاف مايلي(١):

<sup>(</sup>۱) الدر الختـار: ٢ / ١٧٧ ـ ١٧٩ ، فتح القـدير: ٢ / ١٠٦ ومابعـدها ، مراقي الفلاح: ص ١١٩ ، القـوانين الفقهيـة: ص ١٢٥ ، الشرح الصغير: ١ / ٧٢٥ ومـابعـدهـا ، المهـذب: ١ / ١٩٠ ـ ١٩٢ ، مغني المحتـاج: ١ / ٤٥٣ ومابعـدها ، المهـذب : ٢ / ١٩٠ ـ ١٩٠ . عنه ومابعـدها ، المغنى: ٣ / ١٨٤ ـ ١٨٦ ، كشاف القناع: ٢ / ٤٠٦ ـ ٤٠٩ .

أ ـ الإسلام : فلا يصح الاعتكاف من الكافر ؛ لأنه من فروع الإيمان .

٢ ـ العقل أو التمييز: فلايصح من مجنون ونحوه ، ولامن صبي غير مميز؛ لأنه ليس من أهل العبادات ، فلم يصح منه الاعتكاف كالكافر ، ويصح اعتكاف الصبي المميز .

ت ـ كونه في المسجد : فلا يصح في البيوت ، كابينا ، إلا أن الحنفية أجازوا
 للمرأة الاعتكاف في مسجد بيتها : وهو محل عينته للصلاة فيه .

غ - النية اتفاقاً: فلا يصح الاعتكاف إلا بالنية ، للحديث المتقدم: « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ مانوى » ولأنه عبادة محضة ، فلم تصح من غير نية كالصوم والصلاة وسائر العبادات . وأضاف الشافعية : إن كان الاعتكاف فرضاً ، لزمه تعيين النية للفرض ، لتهيزه عن التطوع .

ه - الصوم: شرط مطلقاً عند المالكية ، وشرط عند الحنفية في الاعتكاف المنذور فقط دون غيره من التطوع ، وليس بشرط عند الشافعية والحنابلة فيصح بلاصوم ، إلا أن ينذره مع الاعتكاف ، ويصح عند الجهور غير المالكية اعتكاف الليل وحده إذا لم يكن منذوراً .

ودليل المشترطين حديث : « لااعتكاف إلا بصوم  $^{(1)}$  .

ودليل غير المشترطين حديث عمر أنه قال : « يارسول الله ، إني نذرت أن أعتكف في المسجد الحرام ليلة ، فقال له : أوف بنذرك »(١) وفي رواية أنه جعل على نفسه أن يعتكف يوماً . . النخ فلم يشترط له الصيام ، ولصحة اعتكاف الليل ، لأنه لاصيام فيه ، ولحديث ابن عباس : « ليس على المعتكف صيام إلا

<sup>(</sup>١) رواه الدارقطني والبيهقي عن عائشة ، إلا أنه ضعيف ( نصب الراية : ٢ / ٤٨٦ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري ومسلم ، والدارقطني عن ابن عمر عن عمر ( نصب الراية : ٢ / ٤٨٨ ) .

أن يجعله على نفسه »(١)

أ ـ الطهارة من الجنابة والحيض والنفاس: شرط عند الجمهور، إلا أن الخلو من الجنابة شرط عند المالكية لحل المكث في المسجد، لالصحة الاعتكاف، فإذا احتلم المعتكف وجب عليه الغسل إما في المسجد إن وجد فيه ماء، أو خارج المسجد.

وكذلك قال الحنفية: الخلو من الجنابة شرط لحل الاعتكاف ، لالصحته ، فلو اعتكف الجنب ، صح اعتكاف مع الحرمة . وأما الخلو عن الحيض والنفاس فهو شرط لصحة الاعتكاف الواجب وهو المنذور ؛ لأن الصوم شرط لصحته ، ولا يصح الصوم من الحائض والنفساء .

٧ً - إذن الزوج لزوجته: شرط عند الحنفية والشافعية والحنابلة، فلا يصح اعتكاف المرأة بغير إذن زوجها، ولو كان اعتكافها منذوراً. ورأى المالكية أن اعتكاف المرأة بغير إذن زوجها صحيح مع الإثم.

وأضاف ابن جزي المالكي شرطاً آخر: وهو الاشتغال بالعبادة على قدر الاستطاعة ليلاً ونهاراً ، من الصلاة والذكر والتلاوة خاصة ، عند ابن القاسم ، ومن سائر أعمال الآخرة عند ابن وهب ، فعلى الأول ، وهو الراجح ، لا يشهد جنازة ولا يعود مريضاً ، ولا يدرس العلم ، وعلى الثانى : يفعل ذلك .

# المبحث الرابع: ما يلزم المعتكف وما يجوز له

اتفق الفقهاء على أنه يلزم المعتكف في الاعتكاف الواجب البقاء في المسجد ، لتحقيق ركن الاعتكاف وهو المكث والملازمة والحبس ، ولا يخرج إلا لعذر شرعي أو ضرورة أو حاجة .

<sup>(</sup>١) رواه الدارقطني عن ابن عباس ، ورجح الدارقطني والبيهقي وقفه ، وأخرجه الحاكم مرفوعاً ، وقال : صحيح الإسناد ( نيل الأوطار : ٤ / ٢٦٨ ) .

قال الحنفية (۱) : يجوز للمعتكف الخروج في اعتكاف النفل أو السنة المؤكدة ، لأن الخروج ينهي الاعتكاف ولا يبطله ، لكن لو شرع في المسنون وهو العشر الأواخر من رمضان بنيته ، ثم أفسده ، يجب عليه قضاؤه : أي قضاء العشر كله في رأي أبي يوسف ، وقضاء اليوم الذي أفسده لاستقلال كل يوم بنفسه ، في رأي جمهور الحنفية .

وحرم على المعتكف اعتكافاً واجباً الخروج إلا لعذر شرعي كأداء صلاة الجمعة والعيدين ، فيخرج في وقت يمكنه إدراكها مع صلاة سنة الجمعة قبلها ، ثم يعود ، وإن أتم اعتكافه في الجامع صح وكره .

أو لحاجة طبيعية : كالبول والغائط و إزالة النجاسة ، والاغتسال من جنابة باحتلام ؛ لأنه عليه الصلاة والسلام كان لا يخرج من معتكفه إلا لحاجة .

أو لحاجة ضرورية : كانهدام المسجد ، أو أداء شهادة تعينت عليه ، أو خوف على نفسه أو متاعه من المكابرين ، أو إخراج ظالم له كرها وتفرق أهله . وعليه أن يدخل مسجداً آخر غيره من ساعته .

فإن خرج ولو ناسياً ساعة بلا عذر ، فسد الواجب ، وانتهى به غيره ، وعليه قضاء الواجب الذي أفسده إلا إذا أفسده بالردة ؛ لأنها تسقط ما وجب عليه قبلها . وإن خرج لعذر يغلب وقوعه : وهو الحاجة الطبيعية والشرعية لم يفسد اعتكافه . وإن خرج لعذر نادر كإنجاء غريق وانهدام مسجد ، فلا يأثم ، لكن يبطل اعتكافه ، إذا لم يخرج إلى مسجد آخر مباشرة .

ويفسد اعتكافه بالخروج لعيادة مريض أو تشييع جنازة ، وإن تعينت عليه ، إلا أنه لا يأثم ، كا في المرض . قالت عائشة : « السنة على المعتكف ألا

<sup>(</sup>١) فتح القدير : ١٠٩/٢ ـ ١١٢ ، الدر المختار ورد المحتار : ١٨٠/٢ ـ ١٨٥ ، مراقي الفلاح : ص١١٩

يعود مريضاً ، ولا يشهد جنازة ، ولا يمس امرأة ولا يباشرها ، ولا يخرج لحاجة إلا لما لا بد منه ، ولا اعتكاف إلا بصوم ، ولا اعتكاف إلا بوم ، ولا اعتكاف الله ي مسجد جامع »(١)

والأكل والشرب والنوم والعقد الحتاج إليه لنفسه أو عياله كبيع ونكاح ورجعة يكون في معتكفه ؛ لأن النبي عليه للله يكن له مأوى إلا المسجد ، ولأنه يكن قضاء هذه الحاجة في المسجد ، فلا ضرورة إلى الخروج .

فلابأس بأن يبيع ويبتاع في المسجد من غير أن يحضر السلعة ، لأنه قد يحتاج إلى ذلك بأن لا يجد من يقوم بحاجته ، لكن يكره تحرياً البيع لتجارة وإحضار المبيع أو السلعة إلى المسجد ، ومبايعة غير المعتكف فيه مطلقاً ؛ لأن المسجد محرر عن حقوق العباد ، وفيه انشغال بها ، وورد حديث : « جنبوا مساجدكم - أو مساجدنا - صبيانكم ومجانينكم ، وشراءكم ، وبيعكم ، وخصوماتكم ... الحديث »(١) ، وثبت أنه « عَرَاتُ بهي عن الشراء والبيع في المسجد ، وأن ينشد فيه ضالة ، أو ينشد فيه شعر ، ونهى عن التحلق قبل الصلاة يوم الجمعة »(١)

وأما الأكل والشرب والنوم لغير المعتكف في المسجد ، فكروه إلا لغريب ، كا في أشباه ابن نجيم ، وقال ابن كال : لا يكره الأكل والشرب والنوم فيه مطلقاً مقياً كان أو غريباً ، مضطجعاً أو متكئاً ، رجلاه إلى القبلة أو إلى غيرها .

وقال المالكية (٤): لا يخرج من معتكفه إلا لأربعة أمور: لحاجة الإنسان،

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود والنسائي ( نيل الأوطار : ٢٦٧/٤ )

 <sup>(</sup>٢) حديث ضعيف رواه ابن ماجه والطبراني في معجمه من حديث واثلة بن الأسقع ، ورواه الطبراني أيضاً
 من حديث أبي الدرداء وأبي أمامة ، ورواه عبد الرزاق من حديث معاذ ( نصب الراية : ٢٩١/٢ ع-٤٩٢ )

<sup>(</sup>٣) رواه أصحاب السنن وحسنه الترمذي

<sup>(</sup>٤) القوانين الفقهية : ص١٢٥ ، الشرح الصغير : ٧٣٤/١ وما بعدها

ولما لابد منه من شراء معاشه ، وللمرض ، والحيض ، وإذا خرج لشيء من ذلك ، فهو في حكم الاعتكاف حتى يرجع . فلا يخرج لعيادة مريض وصلاة جنازة وصعود لأذان أو سطح للمسجد ، ويجوز سلامه على من بقربه ، وتطيبه بأنواع الطيب وإن كره للصائم غير المعتكف ، لأن معه مانع يمنعه من إفساد اعتكافه وهو بالمسجد ، وجاز له أن يزوج ويتزوج ، ويستصحب ثوباً غير الذي عليه ، لأنه ربما احتاج له .

وقال الشافعية (۱) : لا يجوز للمعتكف أن يخرج من المسجد لغير عذر ، لقول عائشة : « إن كان رسول الله على ليدخل على رأسه وهو في المسجد ، فأرجّله ، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان ، إذا كان معتكفاً »(۱) فيجوز أن يخرج رأسه وأرجله أو يخرج للحاجة الطبيعية ، ولا يبطل اعتكافه لحديث عائشة هذا . فإن خرج من غير عذر بطل اعتكافه ؛ لأنه فعل ما ينافي الاعتكاف : وهو اللبث في المسجد .

وله أن يخرج إلى منارة المسجد ليؤذن فيها ، ولو كانت على الراجح خارج المسجد وخارج رحبته ( وهي ما كان مضافاً إلى المسجد محجراً عليه ) ولا يبطل اعتكافه ، ويجوز أن يضي إلى البيت للأكل ، ولا يبطل اعتكافه ، في النصوص ؛ لأن الأكل في المسجد ينقص المروءة ، فلم يلزمه . كا له الخروج لشرب الماء إن عطش ولم يجد الماء في المسجد .

و يخرج لصلاة الجنازة وعيادة المريض في اعتكاف التطوع ، ولا يخرج في اعتكاف الفرض ، فإن خرج في الحالين بطل اعتكاف .

<sup>(</sup>١) المجموع : ٢٨٨٦ ـ ٥٦٥ ، المهذب : ١٩٢/١ ـ ١٩٤

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري ومسلم .

ويلزمه الخروج لصلاة الجمعة إن كان من أهل الفرض ، والاعتكاف في غير الجمع ؛ لأن الجمعة فرض في الشرع ، فلا يجوز تركها بالاعتكاف ، ويبطل اعتكافه وتتابعه في الأصح المشهور من نصوص الشافعي ؛ لأنه كان يمكنه الاحتراز من الخروج ، بأن يعتكف في غير الجامع ، فإن لم يفعل بطل اعتكافه .

ويلزمه الخروج لأداء شهادة إن تعين عليه ؛ لأنه تعين لحق آدمي ، فقدم على الاعتكاف ، ولا يبطل اعتكاف على الراجح ؛ لأنه مضطر إلى الخروج . وللمعتكفة أن تخرج إذا طلقت لتعتد ، ولا يبطل اعتكافها أيضاً ، لاضطرارها إلى الخروج .

ومن مرض مرضاً لا يؤمن معه تلويث المسجد كإطلاق الجوف وسلس البول ، خرج كا يخرج لحاجة الإنسان ولا ينقطع التتابع على المشهور الصحيح . وإن كان مرضاً يسيراً يكن معه المقام في المسجد من غير مشقة كالصداع ووجع الضرس والعين ونحوها لم يخرج ، فإن خرج بطل اعتكافه . وإن كان مرضاً يشق معه الإقامة في المسجد لحاجته إلى الفراش والخادم وتردد الطبيب ونحو ذلك ، فيباح له الخروج ، والأصح أنه لا ينقطع به التتابع.

وإن أغمي عليه ، فأخرج من المسجد ، لم يبطل اعتكافه ؛ لأنه لم يخرج باختياره وإن سكر فسد اعتكافه . وإن ارتد ثم أسلم بني على اعتكافه .

وإن حاضت المعتكفة ، خرجت من المسجد ؛ لأنه لا يمكنها المقام في المسجد ، ولم يبطل اعتكافها إن كان في مدة لا يمكن حفظها من الحيض ، وإذا طهرت بنت عليه ، كا لو حاضت في صوم شهرين متتابعين . ويبطل اعتكافها إن كان في مدة يمكن حفظها من الحيض ، كا لو حاضت في صوم ثلاثة أيام متتابعة .

ويبطل الاعتكاف بالخروج إلى الحج الذي أحرم به ؛ لأن الخروج حدث باختياره لأنه كان يسعه أن يؤخره .

وإن خاف من ظالم فخرج واستتر ، لم يبطل اعتكافه ؛ لأن مضطر إلى الخروج بسبب هو معذور فيه .

وإن خرج من المسجد ناسياً أو مكرهاً مجمولاً أو أكره حتى خرج بنفسه ، أو أخرجه السلطان ظلماً لم يبطل اعتكافه ، لقوله عليه عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه »(۱) فإن أخرجه السلطان بحق ، كأن وجب عليه حق وهو ياطل به مع قدرته عليه ، أو أخرجه ليقيم عليه عقوبة شرعية من حد أو قصاص أو تعزير ثبت عليه بإقراره ، بطل اعتكافه . وإن ثبت عليه بالبينة لم يبطل ولا ينقطع به التتابع ، فإذا عاد بنى .

وإن خرج لعذر ، ثم زال العذر ، وتمكن من العود ، فلم يعد ، بطل اعتكافه ؛ لأنه ترك الاعتكاف من غير عذر ، فأشبه إذا خرج من غير عذر .

ويجوز للمعتكف أن يلبس ما يلبسه في غير الاعتكاف ؛ إذ لم ينقل عن النبي عَيِّلِيَّةٍ أنه غير شيئاً من ملابسه . ويجوز أن يتطيب ويتزين ؛ لأنه لو حرم التطيب عليه لحرم ترجيل الشعر كالإحرام ، وقد روى الشيخان أن عائشة كانت ترجل شعر رسول الله عَيِّلِيَّةٍ في الاعتكاف ، فدل على أنه لا يحرم عليه الطيب . ويجوز أن يتزوج ويروج قياساً على جواز الطيب ، ويجوز دراسة العلم وتدريسه ، لأن ذلك كله زيادة خير ، ويجوز أن يأمر بالأمر الخفيف في ماله وضيعته ، ويبيع ويبتاع ، لكنه لا يكثر منه ؛ لأن المسجد ينزه عن أن يتخذ

<sup>(</sup>١) حديث حسن رواه ابن ماجه والبيهقي وغيرهما عن ابن عبـاس بلفـظ « إن الله تجـاوز لي عن أمتي الخطـأ والنسيان وما استكرهوا عليه » .

موضعاً للبيع والشراء ، فإن أكثر من ذلك كره لأجل المسجد ، ولم يبطل به الاعتكاف . ويجوز أن يأكل في المسجد ؛ لأنه عمل قليل لابد منه ، ويجوز أن يضع فيه المائدة ؛ لأن ذلك أنظف للمسجد ، ويغسل فيه اليد ، وإن غسل في الطست فهو أحسن .

وقال الحنابلة (۱): المعتكف الذي لزمه تتابع الاعتكاف كن نذر شهراً أو أياماً متتابعة ونحوه ، لم يجز له الخروج من المسجد إلا لحاجة الإنسان أو لما لابد له منه ، أو لصلاة الجمعة ، لحديث عائشة السابق : « السنة للمعتكف ألا يخرج إلا لما لابد له منه » كحاجة الإنسان من بول وغائط وقيء بغتة وغسل متنجس يحتاجه ، والطهارة عن الحدث كغسل جنابة ووضوء لحدث ؛ لأن الجنب يحرم عليه اللبث في المسجد ، والمحدث لا تصح صلاته بدون وضوء .

ويخرج المعتكف ليأتي بمأكول ومشروب يحتاجه إن لم يكن له من يأتيه به . ولا يجوز خروجه لأجل أكله وشربه في بيته ، لعدم الحاجة ، لإباحة ذلك في المسجد ، ولا نقص فيه .

ويخرج للجمعة إن كانت واجبة عليه ؛ لأنه خروج لواجب فلم يبطل اعتكافه ، كالمعتدة ، أو شرط الخروج إليها ، وإن لم تكن واجبة ، للشرط ، وله التبكير إليها ؛ لأنه خروج جائز ، فجاز تعجيله ، كالخروج لحاجة الإنسان ، وله إطالة المقام بعد الجمعة ، ولا يكره لصلاحية الموضع للاعتكاف .

ويخرج لنفير متعين إن احتيج إليه ؛ لأن ذلك واجب كالجمعة ، ولشهادة تعيَّن عليه أداؤها ، ولخوف من فتنة على نفسه أو حرمته ، أو ماله نهباً أو حريقاً ونحوه كالغرق ؛ لأنه عذر في ترك الواجب بأصل الشرع كالجمعة ، ولمرض يتعذر

<sup>(</sup>۱) المغنى : ۱۹۱/۳ ـ ۱۹۱ ، ۲۰۰ ، ۲۱۰ ، کشاف القناع : ۱۹۱/۳ ـ ۲۲۰

معه المقام ، أو لا يكنه المقام معه إلا بمشقة شديدة ، بأن يحتاج إلى خدمة أو فراش ، ولا يبطل اعتكافه بخروجه لشيء مما تقدم للحاجة إليه .

ولا يجوز له الخروج إن كان المرض خفيفاً كصداع وحمى خفيفة ووجع ضرس ؛ لأنه خروج لما له منه بد ، فأشبه المبيت ببيته .

ولا يبطل اعتكاف أيضاً إن أكره السلطان أو غيره على الخروج من معتكفه ، بأن حمل وأخرج ، أو هدده قادر بسلطنة ، أو تغلب كلص وقاطع طريق ، فخرج بنفسه ؛ لأن مثل ذلك يبيح ترك الجمعة والجماعة ، فهو كالمريض والحائض.

ولا يبطل اعتكاف أيضاً إن خرج من المسجد ناسياً ، للحديث السابق « عفى عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ، ويبني على اعتكافه إذا زال العذر في كل ما تقدم ما لا يبطل فيه الاعتكاف.

وتخرج المرأة المعتكفة من المسجد لوجود حيض ونفاس ، فإذا طهرت رجعت إلى المسجد ؛ لأن اللبث معها في المسجد حرام . وتخرج أيضاً لعدة وفاة في منزلها ، لوجوبها شرعاً كالجمعة ، وهو حق لله ولآدمي ، لا يستدرك إذا ترك ، بخلاف الاعتكاف ، ولا يبطل بذلك .

ولا تمنع المستحاضة الاعتكاف ؛ لأن الاستحاضة لا تمنع الصلاة ، ويجب عليها أن تتحفظ لئلا تلوث المسجد .

ولا يعود المعتكف مريضاً ولا يشهد جنازة ، ولا يجهزها خارج المسجد إلا بشرط بأن يشترط ذلك ؛ أو وجوب بأن يتعين ذلك عليه ، لعدم غيره ؛ لأنه لابد منه إذاً.

وإن شرط الوطء في اعتكافه أو الخروج للفرجة أو النزهة أو البيع للتجارة ، \_ ٧١٣ \_

أو التكسب بالصناعة في المسجد ؛ لم يجز الشرط ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ وَلاَ تَبَاشُرُوهُمْ وَأَنَّمَ عَاكُفُونَ فِي المساجد ﴾ فاشتراط ذلك اشتراط لمعصية الله تعالى ، والصناعة في المسجد منهي عنها في غير الاعتكاف ، ففي الاعتكاف أولى ، وسائر ما ذكر يشبه ذلك ، ولا حاجة إليه .

ولا يجوز للمعتكف أن يتجر أو يتكسب بالصنعة ، إلا ما لابـد لـه منـه ، للنهي السابق عن البيع والشراء في المسجد .

ولابأس أن يتزوج ( يعقد عقد الزواج ) في المسجد ، ويشهد النكاح ؛ لأن الاعتكاف عبادة لا تحرم الطيب ، فلم تحرم النكاح كالصوم ، ولأن عقد النكاح طاعة ، وحضوره قربة ، ومدته لا تتطاول ، فيتشاغل به عن الاعتكاف ، فلم يكره فيه ، كتشميت العاطيس ورد السلام .

ولابأس أن يتنظف بأنواع التنظيف ؛ لأن النبي عَلَيْهُ « كان يرجل رأسه وهو معتكف » وله أن يتطيب ويلبس الرفيع من الثياب ، ولكن ليس ذلك بستحب .

ولابأس أن يأكل المعتكف في المسجد ، ويضع سفرة كيلا يلوث المسجد ، ويغسل يده في الطست ، ولا يجوز أن يخرج لغسل يده ؛ لأن من ذلك بداً .

والخلاصة : أن الخروج المباح في الاعتكاف الواجب أربعة أنواع :

أحدها : مالا يوجب قضاء ولا كفارة : وهو الخروج لحاجة الإنسان وشبهه ما لا بد منه .

والثاني : ما يوجب قضاء بلا كفارة : وهو الخروج للحيض .

والثالث: ما يوجب قضاء وكفارة يمين: وهو الخروج لفتنة خاف منها على نفسه إن قعد في المسجد، أو على ماله نهباً أو حريقاً. فإذا أمن بنى على مامضى إذا كان نذر أياماً معلومة، وقضى ما ترك، وكفر كفارة يمين.

والرابع: ما يوجب قضاء ، وفي الكفارة وجهان: وهو الخروج الواجب كالخروج في النفير أو العدة أو أداء الشهادة ، ففي قول القاضي أبي يعلى: لا كفارة عليه ؛ لأنه واجب لحق الله تعالى ، فأشبه الخروج للحيض . وظاهر كلام الخرقي: وجوبها ؛ لأنه خروج غير معتاد ، فأوجب الكفارة ، كالخروج لفتنة .

# المبحث الخامس - آداب المعتكف ومكروهات الاعتكاف ومبطلاته:

# آ ـ آداب المعتكف(١):

آ ـ يستحب للمعتكف التشاغل على قدر الاستطاعة ليلاً ونهاراً بالصلاة ، وتلاوة القرآن ، وذكر الله تعالى نحو لا إله إلا الله ، ومنه الاستغفار ، والفكر القلبي في ملكوت السموات والأرض ودقائق الحكم ، والصلاة على النبي عَلِيكِ ، وتفسير القرآن ودراسة الحديث ، والسيرة ، وقصص الأنبياء وحكايات الصالحين ، ومدارسة العلم ، ونحو ذلك من الطاعات الحضة . وعد المالكية ذلك من شروط الاعتكاف على سبيل الندب ، لكنهم مع الحنابلة كرهوا اشتغال المعتكف بعلم ولو شرعيا ، تعلياً أو تعلماً إن كثر لا إن قل ؛ لأن المقصود من الاعتكاف صفاء القلب بمراقبة الرب ، وهو إنما يحصل غالباً بالأذكار وعدم الاشتغال بالناس ، والكتابة ولو كان المكتوب مصحفاً ، لما فيها من اشتغال عن ملاحظة الرب تعالى ، وليس المقصود من الاعتكاف كثرة الثواب ، بل صفاء مرآة القلب الذي به سعادة الدارين .

٢ً ـ يسن الصيام للمعتكف عند الجمهـور (غير المــالكيــة ) الـــذين

 <sup>(</sup>١) الدر الختار : ١٨٥/١ ، القوانين الفقهية : ص١٢٥ وما بعدها ، الشرح الصغير : ٧٣٠/١ ـ ٧٣٥ ، المهذب :
 ١٩٤/١ ، المغنى : ٢٠٣/٣ وما بعدها ، كشاف القناع : ٢٢/٢٧ .

لا يشترطونه ، والمالكية يشترطون الصوم ، والحنفية يشترطونه في الاعتكاف المنذور.

" - يندب أن يكون الاعتكاف في المسجد الجامع عند المالكية والشافعية الذين لا يشترطون ذلك ، كا اشترطه الحنفية والحنابلة ، وأفضل المساجد لذلك : المسجد الحرام ثم المسجد النبوي ، ثم المسجد الأقصى .

غ ـ يندب الاعتكاف في رمضان ، لأنه من أفضل الشهور ، لا سيا في العشر الأخير من رمضان بالاتفاق ؛ لأن فيها ليلة القدر التي هي خير من ألف شهر ؛ لما بينا وهو ماروي عن عائشة « أن النبي عَلَيْتُهُ كان إذا دخل العشر الأواخر أحيا الليل ، وأيقظ أهله ، وشد المئزر »(١) .

م ـ يندب مكث المعتكف ليلة العيد إذا اتصل اعتكافه بها ، ليخرج منه إلى المصلى ، فيوصل عبادة بعبادة ، ولما ورد من فضل إحياء هذه الليلة : « من قام ليلتي العيد ، محتسباً لله تعالى ، لم يمت قلبه يوم تموت القلوب »(١) أي أن الله يثبته على الإيمان عند النزع وعند سؤال الملكين وسؤال القيامة .

أ - يجتنب المعتكف كل مالا يعنيه من الأقوال والأفعال ، ولا يكثر الكلام ؛ لأن من كثر كلامه كثر سَقَطه ، وفي الحديث « من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه »(۱) .

ويجتنب الجدال والمراء والسباب والفحش ، فإن ذلك مكروه في غير الاعتكاف ، ففيه أولى ، ولا يبطل الاعتكاف بشيء من ذلك ؛ لأنه لما لم يبطل بمعظوره .

<sup>(</sup>١) متفق عليه ( نيل الأوطار : ٢٧٠/٤ )

<sup>(</sup>٢) رواه ابن ماجه عن أبي أمامة .

<sup>(</sup>٣) حديث حسن رواه الترمذي وغيره هكذا عن أبي هريرة .

## ب ـ مكروهات الاعتكافى:

إن ترك بعض الآداب المذكورة مكروه ، وكذلك يكره ما يلي في المذاهب الفقهية :

يكره تحريماً عند الحنفية (٢) : إحضار المبيع في المسجد ؛ لأن المسجد محرر من حقوق العباد ، فلا يجعله كالدكان .

ويكره عقد ما كان للتجارة ، لأن المعتكف منقطع إلى الله تعالى ، فلا يشتغل بأمور الدنيا .

ويكره الصت إن اعتقده قربة ؛ لأنه منهي عنه ؛ لأنه صوم أهل الكتاب ، وقد نسخ .

<sup>(</sup>۱) متفق عليه .

<sup>(</sup>٢) رواه الإمام أحمد .

<sup>(</sup>٢) مراقي الفلاح ونور الإيضاح : ص١١٩ ، الدر الختار : ١٨٤/٢ وما بعدها

- ويكره عند المالكية ما يأتي (١):
- أ ـ أن ينقص عن عشرة أيام أو يزيد عن شهر .
- ٢ أكله بفناء المسجد أو رحبته التي زيدت لتوسعته ، وإنما يأكل فيه على
   حدة .
- " أن يعتكف القادر بدون أكل أو شرب أو لباس حتى لا يخرج ، فإن اعتكف غير مكفي ، خرج لأقرب مكان لشراء ما يحتاجه ، وإلا فسد اعتكافه . ويكره اعتكاف ما ليس عنده ما يكفيه .
- غ ـ دخوله بمنزل به أهله ( أي زوجته ) أثناء خروجه لقضاء حاجة ، لئلا يطرأ عليه منها ما يفسد اعتكافه .
- ة ـ الاشتغال بعلم إن كثر ولو شرعياً ، تعلياً أو تعلماً ؛ أو بكتابة وإن كان المكتوب مصحفاً ؛ لأن المقصود من الاعتكاف رياضة النفس وصفاء القلب بمراقبة الرب ، وذلك يحصل بالذكر والصلاة . وأجاز العلامة خليل للمعتكف إقراء القرآن على غيره أو ساعه من الغير ، لا على وجه التعليم والتعلم .
- أ ـ الاشتغال بكل فعل غير ذكر وتلاوة وصلاة ، كأن يشتغل بعيادة مريض ، وصلاة جنازة ولو لاصقت المعتكف ، وصعود لأذان بمنار أو سطح ، وإقامة الصلاة ، أما الإمامة فلابأس بها ، بل مستحبة ، لأنه عَلِيَّة كان يعتكف ويصلى إماماً .
- أ ـ السلام على الغير إن بعد ، وجاز سلامه على من بقربه . ويكره عند الشافعية (٢) : الإكثار من اتخاذ موضع للبيع والشراء ، أو العمل الصناعي ،

<sup>(</sup>١) الشرح الصغير : ٧٣٢/١ ـ ٧٧٤ ، الشرح الكبير : ٥٤٨/١ وما بعدها .

<sup>(</sup>٢) المهذب : ١٩٤/١ .

والحجامة والفصد إن أمن تلويث المسجد ، وإلا حرم .

ويكره عند الحنابلة (۱): الاشتغال بإقراء القرآن وتدريس العلم ودرسه ومناظرة الفقهاء ومجالستهم وكتابة الحديث ونحو ذلك مما يتعدى نفعه . والخوض فيا لا يعنيه من جدال ومراء وكثرة كلام ونحوه ، والصب عن الكلام ؛ لأنه ليس من شريعة الإسلام ، لحديث علي : « لا صات يوم إلى الليل »(۱) و « دخل أبو بكر على امرأة من أحمس يقال لها : زينب ، فرآها لا تتكلم ، فقال : مالها لا تتكلم ؟ فقالوا : حجت مصتة ، فقال لها : تكلمي ، فإن هذا لا يحل ، هذا من عمل الجاهلية ، فتكلمت »(۱) .

## ج ـ مبطلات الاعتكاف:

يبطل الاعتكاف أو يفسر عما يأتي (٤) :

أ ـ الخروج بلا عذر شرعي كالخروج لصلاة الجمعة ، أو حاجة طبيعية كالبول أو الغائط ، أو ضرورة كانهدام المسجد ، على التفصيل الذي ذكرناه في « ما يلزم المعتكف » ويبطل الاعتكاف بالخروج عند المالكية وإن وجب كالجهاد المتعين والحبس في دين .

٢ ـ الجماع ، ولو كان عند الجمهور ناسياً أو مكرهاً ليلاً أو نهاراً ؛ لأن الوطء
 في الاعتكاف حرام بالإجماع ، لقوله تعالى : ﴿ ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في

<sup>(</sup>١) المغنى : ٢٠٤/٣ ، كشاف القناع : ٢٢٢/١ وما بعدها .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود بلفظ « لا يتم بعد احتلام ولاصات يوم إلى الليل » وأسند أبو حنيفة عن أبي هريرة أن النبي عن صوم الوصال ، وعن صوم الصت .

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري .

<sup>(</sup>٤) الدر الختار: ١٨٥/٢ وما بعدها ، مراقي الفلاح: ص١٢٠ ، الشرح الكبير: ٥٤٣/١ ومابعدها ، القوانين الفقهية: ص١٢٦ ، الشرح الصغير: ٧٢٨/١ ، ٧٢٧ ومابعدها ، مغني الحتاج: ٥٥/١ ـ ٤٥٥ ، المهـذب: ١٩٣/١ ومابعدها ، المغنى: ١٩٦/٢ ـ ٢٠٠ ، كشاف القناع: ٤٠٩/٢ ـ ٤٠٩ ومابعدها .

المساجد ، تلك حدود الله فلا تقربوها ﴾ فإن وطئ في الفرج عمداً أفسد اعتكافه بالإجماع .

وكذا في غير العمد عند الجمهور؛ لأن ما حرم في الاعتكاف استوى عمده وسهوه في إفساده كالخروج من المسجد، ولا كفارة في الوطء عند الحنابلة في ظاهر المذهب، وفي باقي المذاهب، لأن الاعتكاف عبادة لا تجب بأصل الشرع، فلم تجب بإفسادها كفارة كالنوافل.

وقال الشافعية : الجماع المفسد هو المتعمد مع العلم والاختيار ، فلا يفسد الاعتكاف بالجماع ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً ، كالخروج في هذه الحالات ، ولأنها مباشرة لا تفسد الصوم ، فلم تفسد الاعتكاف كالمباشرة فيا دون الفرج ، ولعموم قوله عَلِيليّة : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » .

٣ - الإنزال في حال المباشرة بشهوة كالقبلة واللمس والتفخيذ ، بالاتفاق ،
 لعموم قوله تعالى : ﴿ ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد ﴾ .

أما لو أمنى بالتفكر أو بالنظر ، أو باشر ولم ينزل ، فلا يفسد اعتكاف عند الجمهور ؛ لأنها مباشرة لا تفسد صوماً ولا حجاً ، فلم تفسد الاعتكاف ، كالمباشرة لغير شهوة ، لكن الشافعية قيدوا ذلك بما إذا لم يكن عادة له ، فإن كان ذلك عادة له فيفسد الاعتكاف .

وقال المالكية: الإمناء بالفكر أو النظر، والمباشرة وإن لم ينزل تفسد الاعتكاف؛ لأنها مباشرة محرمة، فأفسدت الاعتكاف كا لو أنزل، ولابأس بالمباشرة لغير شهوة اتفاقاً كأن تغسل رأسه أو تناوله شيئاً؛ لأن « النبي عَلَيْكُمْ كان يدني رأسه إلى عائشة وهو معتكف فترجله ».

عً \_ الردة : فإذا ارتد المعتكف ، بطل اعتكافه لقوله تعالى : ﴿ لئن أشركت

ليحبطن عملك ﴾ ولأنه خرج بالردة عن كونه من أهل الاعتكاف ، ولا يقضي عند الجمهور إذا عاد للإسلام ترغيباً له في الإسلام . ويجب عليه القضاء عند الحنابلة في النذر ، وعليه كفارة يمين في نذر أيام معينة كالعشر الأواخر من رمضان .

ه ً ـ السكر نهاراً ، وكذا ليلاً إن تعمده عند الجمهور ، وإن دخل في الاعتكاف عند الشافعية ، لعدم أهليته للعبادة ، لكن قيد الشافعية السكر بأن يحصل بسبب تعديه .

آ ـ الإغاء والجنون الطويلان : فإذا جن المعتكف أو أغمي عليه أياماً بطل اعتكافه عند الجمهور إذا كان متعدياً بالجنون عند الشافعية ، لعدم أهليته للعبادة ، ويحسب عند الشافعية زمن الإغماء من الاعتكاف ، دون زمن الجيض والنفاس والجنابة والجنون . وقال الحنابلة : لا يبطل الاعتكاف بالإغماء كالايبطل بالنوم ، بجامع بقاء التكليف .

٧ً ـ الحيض والنفاس : فإذا حاضت المرأة أو نفست بطل اعتكافها .

٨ ـ الأكل عمداً عند المالكية والحنفية المشترطين للصوم ، فإذا أكل المعتكف عمداً بطل اعتكافه ، ولا يبطل بالأكل ناسياً .

أ - الوقوع في كبيرة كالغيبة والنية والقذف يبطل الاعتكاف عند المالكية
 في أحد قولين مشهورين ، ولايبطله عند الجهور وفي قول مشهور آخر عند المالكية .

#### المبحث السادس ـ حكم الاعتكاف إذا فسد:

للفقهاء تفصيلات في ذلك .

فقال الحنفية (۱): الاعتكاف إذا فسد لايخلو إما أن يكون واجباً أي منذوراً ، وإما أن يكون تطوعاً:

أ ـ فإن كان واجباً : أي إذا فسد الاعتكاف الواجب ، وجب قضاؤه إلا إذا فسد بالردة خاصة ، فإن كان اعتكاف شهر بعينه يقضي قدر مافسد ليس غير ، ولايلزمه الاستئناف أي البدء من أول الشهر ، كصوم رمضان . وإذا كان اعتكاف شهر بغير عينه ، يلزمه الاستئناف من أوله ؛ لأنه يلزمه متتابعاً ، فيراعى فيه صفة التتابع ، وذلك سواء فسد بصنعه من غير عذر كالخروج والجماع والأكل والشرب في النهار ، إلا في الردة ، أو فسد بصنعه بعذر ، كا إذا مرض فاحتاج إلى الخروج ، أو بغير صنعه كالحيض والجنون والإغماء الطويل ؛ لأن القضاء يجب جبراً للفائت .

وأما دليل سقوط القضاء في الردة : فقوله تعالى : ﴿ قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ماقد سلف ﴾ وقول النبي عَلَيْ : « الإسلام يجب ماكان قبله »(١) .

ومن نذر اعتكاف شهر بعينه كالحرم ، ثم فات كله ، قضى الكل متتابعاً ؛ لأنه صار الاعتكاف ديناً في ذمته . وإن قدر على قضائه فلم يقضه حتى أيس من حياته ، يجب عليه أن يوصي بالفدية لكل يوم طعام مسكين لأجل الصوم ، لا لأجل الاعتكاف ، كا في قضاء رمضان والصوم المنذور في وقت بعينه . وإن كان مريضاً وقت النذر ، فذهب الوقت وهو مريض حتى مات ، فلاشيء عليه .

ب \_ وأما اعتكاف التطوع إذا قطعه قبل تمام اليوم ، فلاشيء عليه في رواية الأصل .

<sup>(</sup>١) البدائع : ٢ / ١١٧ ، فتح القدير : ٢ / ١١٤ .

<sup>(</sup>٢) حديث ضعيف رواه ابن سعد عن الزبير وعن جبير بن مطعم .

# وقال المالكية(١): مبطلات الاعتكاف الواجب قسمان:

الأول - ما يبطل مافعل منه ويوجب استئنافه: كالخروج برجليه معاً بغير ضرورة أو لمرض أحد أبويه ، أو لصلاة الجمعة وكان معتكفاً في مسجد غير جامع ، وكتعمد الفطر أو السكر ، والوطء والقبلة بشهوة واللمس ليلاً . فمن نذر أياماً معينة كأسبوع أو ثلاثة أيام ، ثم حدث منه ماذكر مما يبطل اعتكافه ، لزمه القضاء واستئناف الاعتكاف من أوله .

# الثاني ـ مايخص زمنه ولايبطل ماقبله : وهو ثلاثة أنواع :

أ ـ ما ينع الصوم فقط: وهو وجود العيد وطروء مرض خفيف ، فمن نذر شهر ذي الحجة ، فلا يخرج يوم الأضحى ، وإلا بطل اعتكاف من أصله ، ومن أفطر ناسياً ، أو طرأ له مرض خفيف منعه من الصوم ، فإنه بعد مضي يوم الفطر ، يجب عليه البناء على مافعله سابقاً .

ب ـ ما ينع المكث في السجد: كسلس البول وإسالة جرح أو دمل يخشى معه تلوث المسجد، فيجب عليه الخروج والعودة فوراً بمجرد زوال عذره المانع من البقاء في المسجد، وبنى على اعتكافه السابق.

حـ ـ ما ينع الصوم والمكث في المسجد معاً : كالحيض والنفاس ، وحكمه كالحالة السابقة تماماً .

فإن أخر الرجوع ولو لعذر من نسيان أو إكراه ، بطل اعتكافه واستأنفه ، إلا إن أخر الرجوع ليلة العيد ويومه ، فلايبطل ، لعدم صحة صومه لكل أحد ، فإذا حصل للشخص المعتكف حيض أو نفاس أو إغماء أو مرض شديد في أثناء

<sup>(</sup>١) الشرح الكبير : ١ / ٥٥١ ، الشرح الصغير : ١ / ٧٢٦ ـ ٧٢٨ ، ٧٣٧ ومابعدها .

الاعتكاف ، فخرج من المسجد للبيت ، ثم زال ذلك العذر ليلة العيد ، فأخر الرجوع للمسجد حتى مضى يوم العيد ، وتالياه في عيد الأضحى ، فإن اعتكافه لايبطل .

أما لو طهرت الحائض أو صح المريض وأخر كل منها الرجوع ، فيبطل الاعتكاف لصحة الصوم بعد زوال العذر .

وقال الشافعية (١): إذا فعل المعتكف في الاعتكاف ما يبطله من خروج أو مباشرة ، أو مقام في البيت بعد زوال العذر:

أ ـ فإن كان ذلك في التطوع ، لم يبطل مامضى من الاعتكاف ؛ لأن ذلك القدر لو أفرده واقتصر عليه أجزأه ، ولا يجب عليه إتمامه ؛ لأنه لا يجب عليه المضي في فاسده ، فلا يلزمه بالشروع كالصوم .

ب \_ وإن كان اعتكافه منذوراً : فإن لم يشرط فيه التتابع ، لم يبطل مامض من اعتكافه ، لما ذكر في التطوع ، لكن يلزمه هنا أن يتم المدة المنذورة ؛ لأن الجميع قد وجب عليه ، وقد فعل البعض ، فوجب الباقي .

وإن كان قد شرط التتابع ، بطل التتابع ، ويجب عليه أن يستأنف ليأتي به على الصفة التي وجبت عليه . وعلى هذا يقطع التتابع السكر والكفر وتعمد الجماع وتعمد الخروج من المسجد ، لا لقضاء الحاجة ، ولا الأكل ولا الشرب إن تعذر الماء في المسجد ، ولا للمرض إن شق لبثه فيه ، أو خشي تلويثه ، ولا الإغماء والجنون إذا حصل أحدهما للمعتكف ، ولا إن أكره بغير حق على الخروج ، ولا يقطع التتابع الحيض إن لم تسعه مدة الطهر : بأن طالت مدة الاعتكاف بحيث لا ينفك عن الحيض غالباً بأن يكون أكثر من خمسة عشر يوماً .

<sup>(</sup>١) مغنى الحتاج : ١ / ٤٥٤ ومابعدها ، المهذب : ١ / ١٩٤ .

ولايقطعه أيضاً خروج مؤذن راتب ( متخصص ) إلى منارة المسجد المنفصلة عنه لكنها قريبة منه للأذان ، لإلفه صعودها للأذان ، وإلف الناس صوته . ولايقطعه الخروج لإقامة حد ثبت عليه بغير إقراره ، ولالأجل عدة ليست بسببها ، ولالأجل أداء شهادة تعين عليها تحملها وأداؤها ، للعذر في جميع ذلك ، بخلاف أضداده .

وإن خرج المعتكف من المسجد لغير قضاء الحاجة لزمه استئناف النية ، فإن خرج لها لايلزمه استئناف النية .

وقال الحنابلة (۱): إن كان الاعتكاف تطوعاً وخرج من المسجد ، لعذر غير معتاد كنفير وشهادة واجبة ، وخوف من فتنة ومرض ونحوه وطال خروجه ، خيّر بين الرجوع وعدمه ، لعدم وجوبه بالشروع .

وإن كان الاعتكاف واجباً وجب عليه الرجوع إلى معتكف لأداء ماوجب عليه . ولا يخلو النذر من ثلاثة أحوال بالاستقراء :

أحدها ـ نذر اعتكاف أيام غير متتابعة ولامعينة ، كنذر عشرة أيام مثلاً : وحكمه أنه يلزمه أن يتم مابقي عليه من الأيام محتسباً عِا مضى ، ويبتدئ اليوم الذي خرج فيه من أوله ، ليكون متتابعاً ، ولاكفارة عليه ؛ لأنه أتى بالمنذور على الوجه المطلوب .

الثاني ـ نذرأيام متتابعة غير معينة ، بأن قال : لله علي أن أعتكف عشرة متتابعة ، فاعتكف بعضها ، ثم خرج للعذر السابق ، وطال خروجه . وحكمه : أنه يخير بين البناء على مامضى ، بأن يقضي مابقي من الأيام ، وعليه كفارة يمين ،

<sup>(</sup>١) كشاف القناع : ٢ / ٤١٧ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ .

جبراً لفوات التتابع ، وبين الاستئناف بلاكفارة ؛ لأنه أتى بالمنذور على وجهه المطلوب ، فلم يلزمه شيء .

الثالث ـ نذر أيام معينة ، كالعشر الأخير من رمضان : وحكمه أن عليه قضاء ماترك ليأتي بالواجب ، وعليه كفارة يمين ، لفوات المحل المنذور .

وإن خرج المعتكف جميعه (۱) لما له منه بد مختاراً عمداً ، أو مكرهاً بحق كمن عليه دين يمكنه وفاؤه ولم يفعل ، فأخرج له ، بطل اعتكافه ، وإن قل زمن خروجه لذلك ؛ لأنه خرج من معتكفه لغير حاجة ، كا لوطال .

ثم إن كان في نذر متتابع بشرط أو نية : بأن نذر عشرة أيام متتابعة أو نواها كذلك ، ثم خرج لذلك ، استأنف ؛ لأنه لا يكنه فعل المنذور على وجهه إلا به ، ولاكفارة عليه ، لإتيانه بالمنذور على وجهه .

وإن كان خرج من معتكفه مكرها بغير حق أو ناسياً ، لم يبطل اعتكافه ويبني على اعتكافه السابق ، لحديث : « عفي لأمتي عن الخطأ والنسيان ومااستكرهوا عليه » .

وإن كان المعتكف في نذر معين متتابع كنذر شعبان متتابعاً ، أو في نذر معين كشعبان ولم يقيده بالتتابع ، استأنف ، لتضن نذره التتابع ، وكفر كفارة عين ، لتركه المنذور في وقته المعين بلاعذر . ويكون القضاء في الكل والاستئناف في الكل على صفة الأداء فيا يكن ، فإن كان الأول مشروطاً فيه الصوم ، أو في أحد المساجد الثلاثة ، أو نحو ذلك ، فإن المقضي أو المستأنف يكون كذلك . أما ما لا يكن ، كا لو عين زمناً ومضى ، فإنه لا يكن تداركه .

<sup>(</sup>١) يفهم منه أنه لو خرج بعض جسده لم يبطل اعتكافه ، لقول عائشة : « كان النبي ﷺ إذا اعتكف يدني رأسه إلي ً، فأرجّله » متفق عليه .

# البابالابع الزكاة وأنواع<u>ي</u>

فيه فصول ثلاثة : الأول - فريضة الزكاة ، والثاني - صدقة الفطر ، والثالث - صدقة التطوع !



# الفصل *الأول* الزكاة

وفيه مباحث سبعة:

المبحث الأول - تعريف الزكاة وحكمتها وفرضيتها وعقاب مانع الزكاة .

المبحث الثاني - سبب الزكاة وركنها وشروطها .

المبحث الثالث - وقت وجوب الزكاة ووقت أدائها .

المبحث الرابع - أنواع الأموال التي تجب فيها الزكاة .

المبحث الخامس - هل تجب الزكاة في العارات والمصانع وكسب العمل والمهن الحرة ؟

المبحث السادس \_ مصارف الزكاة .

المبحث السابع - آداب الزكاة وممنوعاتها .

ونبدأ بالبيان وفق الترتيب المذكور .

المبحث الأول - تعريف الزكاة وحكمتها وفرضيتها وعقاب مانع الزكاة :

أولاً ـ تعريف الزكاة :

الزكاة لغة : النمو والزيادة يقال : زكا الزرع : إذا غا وزاد ، وزكت

النفقة : إذا بورك فيها ، وقد تطلق بمعنى الطهارة ، قال تعالى : ﴿ قد أفلح من زكاها ﴾ أي طهرها عن الأدناس ، ومثله قوله سبحانه : ﴿ قد أفلح من تزكى ﴾ ، وتطلق أيضاً على المدح ، قال تعالى : ﴿ فلاتزكوا أنفسكم ﴾ وعلى الصلاح ، يقال : رجل زكي ، أي زائد الخير ، من قوم أزكياء ، وزكّى القاضي الشهود : إذا بين زيادتهم في الخير .

وسمي المـال المخرج في الشرع زكاة ؛ لأنــه يــزيـــد في المخرج منـــه ، ويقيـــه الآفات ، قال تعالى : ﴿ وآتوا الزكاة ﴾ .

وتتمثل هذه المعاني اللغوية في قوله سبحانه : ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ﴾ فهي تطهر مؤديها من الإثم وتنهي أجره .

والزكاة شرعاً (۱): حق يجب في المال ، وعرفها المالكية بأنها : إخراج جزء خصوص من مال مخصوص بلغ نصاباً ، لمستحقه ، إن تم الملك ، وحول ، غير معدن وحرث . وعرفها الحنفية بأنها : تمليك جزء مال مخصوص من مال مخصوص الشخص مخصوص ، عينه الشارع لوجه الله تعالى ، فقولهم « تمليك » احترز به عن « الإباحة » فلو أطعم يتياً ناوياً الزكاة ، لا يجزيه ، إلا إذا دفع إليه المطعوم ، كالوكساه ، وذلك بشرط أن يعقل القبض ، إلا إذا حكم عليه بنفقة الأيتام . وقولهم « جزء مال » خرج المنفعة ، فلو أسكن فقيراً داره سنة ، ناوياً الزكاة ، لا يجزيه . والجزء المخصوص : هو المقدار الواجب دفعه ، والمال المخصوص : هو المنصاب المقدر شرعاً ، والشخص المخصوص : هم مستحقو الزكاة . وقولهم « عينه الشارع » هو ربع عشر نصاب معين مضى عليه الحول ، فأخرج صدقة النافلة والفطرة . وقولهم « لله تعالى » أي بقصد مرضاة الله تعالى .

 <sup>(</sup>١) العناية بهامش الفتح : ١ / ٤٨١ ، مراقي الفلاح : ص ١٢١ ، الدر المختار : ٢ / ٢ ومابعدها ، اللباب : ١ / ١٣٩ ، الشرح الكبير : ١ / ٤٣٠ ، المغني : ٢ / ٧٢١ ، كشاف القناع : ٢ / ١٩١ ومابعدها .

وعرفها الشافعية بأنها اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص .

وتعريفها عند الحنابلة هو أنها حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص .

والطائفة: هم الأصناف الثانية المشار إليهم بقوله تعالى: ﴿ إِنَا الصدقات للفقراء والمساكين ـ الآية ﴾ والوقت الخصوص: هو تمام الحول في الماشية والنقود ( الأثمان ) وعروض التجارة ، وعند اشتداد الحب في الحبوب ، وعند بدو صلاح الثرة التي تجب فيها الزكاة ، وعند حصول ما تجب فيه الزكاة من العسل ، واستخراج ما تجب فيه من المعادن ، وعند غروب الشمس من ليلة الفطر ، لوجوب زكاة الفطر .

وخرج بقوله « واجب » الحق المسنون كابتداء السلام واتباع الجنائز . وبقوله « في مال » رد السلام ونحوه ، وبقوله « مخصوص » ما يجب في كل الأموال كالديون والنفقات ، وبقوله : « لطائفة مخصوصة » نحو الدية ؛ لأنها لورثة المقتول ، وبقوله « في وقت مخصوص » نحو النذر والكفارة .

وبه يتبين أن الزكاة أطلقت في عرف الفقهاء على نفس فعل الإيتاء ، أي أداء الحق الواجب في المال ، وأطلقت أيضاً على الجزء المقدر من المال الذي فرضه الله حقاً للفقراء . وتسمى الزكاة صدقة ، لدلالتها على صدق العبد في العبودية وطاعة الله تعالى .

# ثانياً ـ حكمة الزكاة :

التفاوت بين الناس في الأرزاق والمواهب وتحصيل المكاسب أمر واقع طارئ يحتاج في شرع الله إلى علاج: ﴿ والله فضل بعضكم على بعض في الرزق ﴾ أي أن الله تعالى فضل بعضنا على بعض في الرزق ، وأوجب على الغني أن يعطي الفقير حقاً واجباً مفروضاً ، لاتطوعاً ولامِنَّة : ﴿ وَفِي أَمُوالْهُم حَـقَ مَعْلُومُ لَلسَائِلُ وَالْحِرُومُ ﴾ .

وفريضة الزكاة أولى الوسائل لعلاج ذلك التفاوت ، وتحقيق التكافل أو الضان الاجتاعي في الإسلام .

فهي أولاً - تصون المال وتحصنه من تطلع الأعين وامتداد أيدي الآثمين والمجرمين ، قال عليه : « حصّنوا أموالكم بالزكاة ، وداووا مرضاكم بالصدقة ، وأعدّوا للبلاء الدعاء »(١).

وهي ثانياً عون للفقراء والحتاجين ، تأخذ بأيديهم لاستئناف العمل والنشاط إن كانوا قادرين ، وتساعدهم على ظروف العيش الكريم إن كانوا عاجزين ، فتحمي المجتمع من مرض الفقر ، والدولة من الإرهاق والضعف . والجماعة مسؤولة بالتضامن عن الفقراء وكفايتهم ، فقد روي : « إن الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم بقدر الذي يسع فقراءهم ، ولن يجهد الفقراء إذا جاعوا أو عروا إلا بمايصنع أغنياؤهم ، ألا وإن الله يحاسبهم حساباً شديداً ويعذبهم عذاباً ألياً »(١) وروي أيضاً « ويل للأغنياء من الفقراء يوم القيامة ، يقولون : ربنا ظلمونا حقوقنا التي فرضت لنا عليهم ، فيقول الله تعالى : وعزتي وجلالي لأدنينكم ولأباعدنهم ، ثم تلا يَولِي أموالهم حق معلوم للسائل والحروم »(١).

وهي ثالثاً - تطهر النفس من داء الشح والبخل ، وتعود المؤمن البذل والسخاء ، كيلا يقتصر على الزكاة ، وإنما يساهم بواجبه الاجتماعي في رفد الدولة

<sup>(</sup>١) رواه الطبراني وأبـو نعيم في الحليــة والخطيب عن ابن مسعـود ، ورواه أبـو داود مرسـلاً عن الحسن ، وهـو ضعيف .

<sup>(</sup>٢) رواه الطبراني عن علي ، وهو ضعيف ( مجمع الزوائد : ٣ / ٦٢ ) .

<sup>(</sup>٣) رواه الطبراني عن أنس ، وهو ضعيف أيضاً ( المصدر السابق ) .

بالعطاء عند الحاجة ، وتجهيز الجيوش ، وصد العدوان ، وفي إمداد الفقراء إلى حد الكفاية ، إذ عليه أيضاً الوفاء بالنذور ، وأداء الكفارات المالية بسبب ( الحنث في اليين ، والظهار ، والقتل الخطأ ، وانتهاك حرمة شهر رمضان ) ، وهناك وصايا الخير والأوقاف ، والأضاحي وصدقات الفطر ، وصدقات التطوع والهبات ونحوها .

وهي رابعاً - وجبت شكراً لنعمة المال ، حتى إنها تضاف إليه ، فيقال : زكاة المال ، والإضافة للسببية كصلاة الظهر وصوم الشهر وحج البيت .

#### ثالثاً ـ فرضية الزكاة:

الزكاة ركن من أركان الإسلام الخسة، وفرض من فروضه، وفرضت في المدينة في شوال السنة الثانية من الهجرة بعد فرض رمضان وزكاة الفطر، ولكن لا تجب على الأنبياء إجماعاً؛ لأن الزكاة طهرة لمن عساه أن يتدنس، والأنبياء مبرؤون منه، ولأن ما في أيديهم ودائع لله، ولأنهم لاملك لهم، ولا يُورَثون أيضاً، وقرنت بالصلاة في القرآن الكريم في اثنين وثمانين موضعاً، مما يدل على كال الاتصال بينها.

وهي واجبة بكتاب الله تعالى ، وسنة رسوله عليه ، وإجماع الأمة .

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿ وأقيوا الصلاة وآتوا الزكاة ﴾ وقوله: ﴿ خَذَ مِنَ أَمُوالْهُمْ صَدَقَة تَطْهُرُهُمْ وَتَزَكِيهُمْ بَهَا ﴾ وقوله سبحانه: ﴿ وآتوا حقه يوم حصاده ﴾ وآي سوى ذلك .

وأما السنة: فقول على الإسلام على خمس .. منها إيتاء السزكاة »(١) وبعث النبي عَلِيلةً معاذاً إلى الين ، فقال : « أعلمهم أن الله افترض

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه ، ومثله حديث أبي هريرة عند البخاري ومسلم ، قال : « كان رسول الله عَلَيْكَ ذات يوم جالساً ، فأتاه رجل ، فقال : يارسول الله ، ماالإسلام ؟ قال : الإسلام : أن تعبد الله ، ولاتشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة المكتوبة ، وتؤدي الزكاة المفروضة ، وتصوم شهر رمضان » وكان الرجل هو جبريل عليه السلام .

عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم ، فترد على فقرائهم  $^{(1)}$  وأخبار أخرى .

وأجمع المسلمون في جميع الأعصار على وجوب الزكاة ، واتفق الصحابة رضي الله عنهم على قتال مانعيها ، فمن أنكر فرضيتها كفر وارتد إن كان مسلماً ناشئاً ببلاد الإسلام بين أهل العلم ، وتجري عليه أحكام المرتدين ويستتاب ثلاثاً ، فإن تاب وإلا قتل . ومن أنكر وجوبها جهلاً به إما لحداثة عهده بالإسلام ، أو لأنه نشأ ببادية نائية عن الأمصار ، عُرِّف وجوبها ولايحكم بكفره ؛ لأنه معذور .

# رابعاً ـ عقاب مانع الزكاة:

لمانع الزكاة عقاب في الآخرة وعقاب في الدنيا ، أما عقاب الآخرة فهو العذاب الألم ، لقوله تعالى : ﴿ والذين يكنزون الذهب والفضة ولاينفقونها في سبيل الله ، فبشرهم بعذاب ألم . يوم يحمى عليها في نارجهم ، فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم ، هذا ماكنزتم لأنفسكم ، فذوقوا ماكنتم تكنزون ﴾ .

ولقوله عَلَيْكَ : « من آتاه الله مالاً ، فلم يؤد زكاته ، مُثِّل له شجاعاً أقرع ، له زبيبتان ، يطوقه يوم القيامة ، يأخذ بلهزمتيه يعني شدقيه ، ثم يقول : أنا مالك أنا كنزك » . ثم تلا : ﴿ ولاتحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم ، بل هو شر لهم سَيُطَوَّقون ما بخلوا به يوم القيامة ، ولله ميراث السموات والأرض والله بما تعملون خبير ﴾ (٢) .

وفي رواية : « مامن صاحب ذهب ولافضة لايؤدي منها حقها ـ أي زكاتها ـ إلا إذا كان يوم القيامة ، صُفِّحت صفائح من نار ، فأحمي عليها في نار جهنم ، فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره ، كلما ردت أعيدت له في يوم كان مقداره

<sup>(</sup>١) رواه الجماعة عن ابن عباس ( نيل الأوطار : ٤ / ١١٤ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي عن أبي هريرة ( جمع الفوائد : ١ / ٣٧٦ ) .

خمسين ألف سنة ، حتى يقضى بين العباد ، فيرى سبيله ، إما إلى الجنة ، وإما إلى النار » .

وأما العقاب الدنيوي للفرد بسبب التقصير والإهمال فهو أخذها منه والتعزير والتغرير والتغريم المالي وأخذ الحاكم شطر المال قهراً عنه ، قال رسول الله عَلَيْكَ : « من أعطاها ـ أي الزكاة ـ مؤتجراً فله أجرها ، ومن منعها فإنا آخذوها وشطر إبله عَزْمة من عزمات ربنا تبارك وتعالى ، لا يحل لآل محمد منها شيء »(۱) .

فإن كان مانع الزكاة جاحداً لوجوبها فقد كفر ، كا بينا ، وقتل كا يقتل المرتد ؛ لأن وجوب الزكاة معلوم من دين الله عز وجل ضرورة (بداهة) ، فن جحد وجوبها فقد كذَّب الله تعالى ، وكذَّب رسوله عَلَيْلًا ، فحكم بكفره .

وتقاتل الجماعة مانعة الزكاة جحوداً ، كا فعل الصحابة في عهد الخليفة الأول \_ أبي بكر رضي الله عنهم ، قال أبو بكر : « والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال ، والله لو منعوني عَنَاقاً (٢) كانوا يؤدونها إلى رسول الله على المنعولي لله على منعها »(١) وفي لفظ مسلم والترمذي وأبي داود : « لو منعوني عقالاً كانوا يؤدونه » وبناء عليه قال العلماء بالاتفاق : إذا منع واحد أو جمع الزكاة وامتنعوا بالقتال ، وجب على الإمام قتالهم ، وإن منعها جهلاً بوجوبها أو بخلاً بها لم يكفر .

 <sup>(</sup>١) من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ، رواه أحمد والنسائي ، وأبو داود وقال : وشطر مالـه ، وهو
 حجة في أخذها من الممتنع ووقوعها موقعها ( نيل الأوطار : ٤ / ١٢١ ومابعدها ) .

<sup>(</sup>٢) هو الأنثى من أولاد المعز ، وفي الرواية الأخرى : عقالاً ، والمراد بالعقال عند جماعة : هو زكاة عام ، إذ لا يجوز القتال على الحبل الذي يعقل به البعير ، وقال كثير من الحققين : المراد به الحبل الذي يعقل به البعير ، على سبيل المالغة .

<sup>(</sup>٣) رواه الجماعة إلا ابن ماجه عن أبي هريرة ( نيل الأوطار : ٤ / ١١٩ ) .

#### المبحث الثاني ـ سبب الزكاة وشروطها وركنها:

قال الحنفية (١): سبب الزكاة: ملك مقدار النصاب النامي ولو تقديراً بالقدرة على الاستناء بشرط حولان الحول القمري لاالشمسي، وبشرط عدم الدين الذي له مطالب من جهة العباد، وكونه زائداً عن حاجته الأصلية.

ويلاحظ أن السبب والشرط يتوقف عليها وجود الشيء ، إلا أن السبب يضاف إليه الوجوب ، دون الشرط ، فمن لم يملك النصاب لازكاة عليه ، فلازكاة في الأوقاف ، لعدم الملك ، ولافيا أحرزه العدو في ديارهم ؛ لأنهم ملكوه بالإحراز .

والمقصود بالنصاب : هو مانصبه الشارع علامة على وجوب الزكاة من المقادير الآتية في بحث أموال الزكاة ، كائتي درهم وعشرين ديناراً .

وبناء عليه لازكاة على مال اشتراه للتجارة قبل قبضه ، لعدم الملك التام . ولازكاة باتفاق المذاهب على الحوائج الأصلية من ثياب البدن والأمتعة ودور السكنى ( العقارات ) وأثاث المنزل ، ودواب الركوب ، وسلاح الاستعال ، والكتب العلمية وإن لم تكن لأهلها إذا لم ينو بها التجارة ، وآلات المحترفين ؛ لأنها مشغولة بالحاجة الأصلية ، وليست بنامية أصلاً .

ولازكاة عند الحنفية أيضاً لعدم النهو في مال مفقود أو ضال وجده بعد سنين ، ولا في ساقط في بحر استخرجه بعد سنين ، ولا في مغصوب لابينة عليه ، فلو كانت له بينة تجب الزكاة بعد قبضه من الغاصب لما مضى من السنين ، ولا في مدفون ببرية نسي مكانه ثم تذكره ، ولا في وديعة منسية عند غير معارفه ، أي عند الأجانب ، فلو كانت منسية عند معارفه تجب الزكاة لتفريطه بالنسيان في

<sup>(</sup>١) الدر الختار : ٢ / ٥ \_ ١٢ ، فتح القدير : ١ / ٤٨٧ .

غير محله . ولا في دين جحده المديون سنين ولابينة له عليه ، ثم توافرت له بينة بأن أقر بعدها عند قوم ، ولا على ماأخذ مصادرة ، أي ظلماً ثم وصل إليه بعد سنين . أما لو كان الدين على مقر مليء أو على معسر أو مفلس ( محكوم بإفلاسه ) أو على جاحد عليه بينة ، فعليه الزكاة على مامضى ، على المعتمد في حالة الجاحد ، إن وصل إلى ملكه .

ودليل الحنفية على عدم وجوب الزكاة في هذه الأحوال : حديث « لازكاة في مال الضّار  $^{(1)}$  أي مالا يكن الانتفاع به مع بقاء الملك .

ولازكاة بالاتفاق على مالم يحل عليه الحول ، أي يمضي عليه سنة ، كا بينت السنة النبوية الآتي بيانها في الشروط .

ولازكاة بالاتفاق على سائر الجواهر واللآلئ ونحوها كالياقوت والزبرجد والفيروزج والمرجان ، لعدم ورود مايوجبها في الشرع ، ولأنها معدة للاستعال ، إلا أن تكون للتجارة .

ولازكاة عند الجمهور على المواشي العلوفة والعوامل ، وإنما الزكاة على السائمة ، وأوجب المالكية الزكاة على المعلوفة والعوامل .

وأما ركن الزكاة: فهو إخراج جزء من النصاب بإنهاء يد المالك عنه، وعليكه إلى الفقير وتسليمه إليه أو إلى من هو نائب عنه وهو الإمام أو المصدّق ( الجابي )(٢) .

<sup>(</sup>١) نسب إلى علي ، وهو غريب ليس بمعروف ، وذكره سبط ابن الجوزي في آثار الإنصاف عن عثان وابن عر ، ورواه أبو عبيد في الأموال عن الحسن البصري ، ورواه مالك عن عمر بن عبد العزيز ، وفيه انقطاع ، قال مالك : الضار : المجبوس عن صاحبه . والضار في اللغة : الغائب الذي لايرجى ، وأصله الإضار أي التغييب والإخفاء ( نصب الراية : ٢ / ٣٣٤ ، رد المحتار : ٢ / ١٢ ) .

<sup>(</sup>٢)البدائع : ٢ / ٣٩ .

شروط الزكاة : للزكاة شروط وجوب وشروط صحة ، فتجب بالاتفاق على الحر المسلم البالغ العاقل إذا ملك نصاباً ملكاً تاماً ، وحال عليه الحول ، وتصح بالنية المقارنة للأداء اتفاقاً .

# أما شروط وجوب الزكاة أي فرضيتها ، فهي مايأتي(١):

1 - الحرية: فلاتجب الزكاة اتفاقاً على العبد ؛ لأنه لا يلك ، والسيد مالك لما في يد عبده ، والمكاتب ونحوه وإن ملك ، إلا أن ملكه ليس تاماً . وإنما تجب الزكاة في رأي الجمهور على سيده لأنه مالك لمال عبده ، فكانت زكاته عليه كالمال الذي في يد الشريك المضارب والوكيل . وقال المالكية : لازكاة في مال العبد لاعلى العبد ولاعلى سيده ؛ لأن ملك العبد ناقص ، والزكاة إنما تجب على تام الملك ، ولأن السيد لا يملك مال العبد .

٢ ـ الإسلام: فلازكاة على كافر بالإجماع ؛ لأنها عبادة مطهرة وهو ليس
 من أهل الطهر.

وأوجب الشافعية خلافاً لغيرهم على المرتد زكاة ماله قبل ردته ، أي في حال الإسلام ، ولاتسقط عنه ، خلافاً لأبي حنيفة فإنه أسقطها عنه ، لأنه يصير كالكافر الأصلي . وأما زكاة ماله حال الردة ، فالأصح عند الشافعية أن حكمها حكم ماله ، وماله موقوف ، فإن عاد إلى الإسلام وتبينا بقاء ماله فتجب عليه ، وإلا فلا .

<sup>(</sup>۱) فتح القدير: ١ / ٤٨١ ـ ٤٨٦ ، الدر الختار: ٢ / ٤ ومابعدها ، ١٣ ، اللباب : ١ / ١٤٠ ، بداية المجتهد : ١ / ٢٣٦ ، حاشية النسوقي : ١ / ٢٣١ ، ١٥٩ ، القوانين الفقهية : ص ٩٨ ومابعدها ، الشرح الصغير: ١ / ١٨٥ ومابعدها ، شرح الرسالة : ١ / ٢١٧ ، الأم : ٤ / ١٢٥ ، المهذب : ١ / ١٤٠ ، ١٤٢ ومابعدها ٢ / ٢٥٩ ، المجموع : ٥ / ٢٩٢ ـ ٢٩٩ ، المغني : ٢ / ٢٦١ ـ ٢٢٨ ، كشاف القناع : ٢ / ١٩٥ ، ١٩٣ ومابعدها ، ٢٨٥ ، حاشية الباجوري : ١ / ٢٧٠ ـ ٢٧٠ .

ولم يوجب الفقهاء على الكافر الأصلي الزكاة إلا في حالتين :

إحداهما ـ العشور: قال المالكية والحنابلة والشافعية: يؤخذ العشر من تجار أهل الذمة والحربيين إذا اتجروا إلى بلد من بلاد المسلمين من غير بلادهم، وإن تكرر ذلك مراراً في السنة، سواء بلغ مابأيديهم نصاباً أم لا .

ويؤخذ عند المالكية نصف العشر منهم مما حملوا إلى مكة والمدينة وقراهما من القمح والزيت خاصة .

واشترط أبو حنيفة فيه النصاب ، وقال : إنما يؤخذ من الذمي نصف العشر خاصة ، ومن الحربي العشر ، على أساس المجازاة أو المعاملة بالمثل .

وقال الشافعي ، لا يؤخذ منهم شيء إلا بالشرط ، فإن شرط على الحربي العشر حال أخذه أخذ وإلا فلا .

والثانية ـ قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : تضاعف الزكاة على نصارى بني تغلب خاصة (١) ؛ لأنها بديل عن الجزية ، وعملاً بفعل عمر رضي الله عنه .

ولا يحفظ عن مالك في ذلك نص.

٣ ـ البلوغ والعقل : شرط عند الحنفية ، فلازكاة على صبي ومجنون في مالها ؛ لأنها غير مخاطبين بأداء العبادة كالصلاة والصوم .

وقال الجمهور: لايشترطان ، وتجب الزكاة في مال الصبي والجنون ، ويخرجها الولي من مالها لحديث « من ولي يتياً له مال فليتجر له ، ولايتركه

<sup>(</sup>١) بنو تغلب : عرب نصارى ، هم عمر رضي الله عنه أن يضرب عليهم الجزية فأبوا ، وقالوا : نحن عرب لانؤدي مايؤدي العجم ، ولكن خذ منا مايأخذ بعضكم من بعض ، يعني الصدقة ، فقال عمر : لا ، هذه فرض المسلمين ، فقالوا : فزد ماشئت بهذا الاسم ، لاباسم الجزية ، ففعل وتراضي هو وهم أن يضاعف عليهم الصدقة . وفي رواية : هي جزية سموها ماشئتم ( رد المحتار : ٢ / ٣٧ ) .

حتى تأكله الصدقة » وفي رواية : « ابتغوا في مال اليتامى ، لاتأكلها الزكاة »(۱) ، ولأن الزكاة تراد لثواب المزكي ، ومواساة الفقير ، والصبي والمجنون من أهل الثواب ، ومن أهل المواساة ، ولهذا يجب عليها نفقة الأقارب . وهذا الرأي أولى لمافيه من تحقيق مصلحة الفقراء ، وسد حاجتهم ، وتحصين المال من تطلع المحتاجين إليه ، وتزكية النفس ، وتدريبها على خلق المعونة والجود .

غ - كون المال مماتجب فيه الزكاة: وهو خمسة أصناف: النقدان ولو غير مضروبين ومايحل محلها من الأوراق النقدية ، والمعدن والركاز، وعروض التجارة، والزروع والثار، والأنعام الأهلية السائمة عند الجهور، وكذا المعلوفة عند المالكية.

ويشترط كون المال نامياً ؛ لأن معنى الزكاة وهو الناء لا يحصل إلا من المال النامي ، وليس المقصود حقيقة الناء ، وإنما كون المال معداً للاستناء بالتجارة أو بالسوم أي الرعي عند الجمهور ؛ لأن الإسامة سبب لحصول الدر والنسل والسمن ، والتجارة سبب لحصول الربح ، فيقام السبب مقام المسبب .

فلازكاة في الجواهر واللآلئ والمعادن غير النهب والفضة ، ولا في الأمتعة وأصول الأملاك والعقارات ، ولافي الخيل والبغال والحمير والفهود والكلاب المعلمة ، والعسل والألبان وآلات الصناعة وكتب العلم إلا أن تكون للتجارة .

وأوجب أبو حنيفة الزكاة في الخيل السائمة للتناسل والمفتى به عدم الزكاة فيها ، وأوجبها الحنفية والحنابلة والظاهرية في العسل ، ولم يوجبها فيه المالكية والشافعية .

<sup>(</sup>۱) حديث ضعيف رواه الترمذي والبيهقي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ورواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح عن يوسف بن ماهك عن النبي على مسلاً ، ورواه البيهقي عن عمر موقوفاً عليه ، وقال : إسناده صحيح ( المجموع : ٥ / ٢٩٧ ، نصب الراية : ٢ / ٣٣١ ومابعدها ) .

٥ - كون المال نصاباً أو مقدراً بقيمة نصاب: وهو مانصبه الشرع علامة على توفر الغنى ووجوب الزكاة من المقادير الآتية . وسيأتي في بحث أنواع أموال الزكاة بيان الأنصبة الشرعية ، وخلاصتها : نصاب النهب عشرون مثقالاً أو ديناراً ، ونصاب الفضة مائتا درهم ، ونصاب الحبوب ، والثار بعد الجفاف عند غير الحنفية خمسة أوسق ( ٦٥٣ كغ ) ، وأول نصاب الغنم أربعون شاة ، والإبل خمس ، والبقر ثلاثون .

7 - الملك التام للمال: واختلف الفقهاء في المراد بالملك ، أهو ملك اليد ( الحيازة ) أم ملك التصرف أم أصل الملك ؟

فقال الحنفية (1): المقصود أصل الملك وملك اليد (٢) ، بأن يكون مملوكا ، فلازكاة في سوائم الوقف والخيل الموقوفة ، لعدم الملك ، ولاتجب الزكاة في المال الذي استولى عليه العدو وأحرزه بداره ؛ لأن الأعداء في رأي الحنفية ملكوه بالإحراز ، فزال ملك المسلم عنه ، ولافي الزرع النابت في أرض مباحة لعدم الملك ، ولا على المدين الذي في يده مال للغير لعدم الملك ، وإغا زكاة هذا المال على المالك الأصلي . وكذلك أن يكون مملوكاً في اليد أي مقبوضاً ، فلو ملك شيئاً ولم يقبضه ، كصداق المرأة قبل قبضه ، فلازكاة عليها فيه . ولازكاة في المال الضار : وهو كل مال غير مقدور الانتفاع به ، مع قيام أصل الملك ، كالحيوان الضال ، والمال المفقود والمال الساقط في البحر ، والمال الذي أخذه السلطان مصادرة ، والدين المجحود إذا لم يكن للمالك بينة وحال الحول ثم صار له بينة ، بأن أقر عند الناس ، والمال المدفون في الصحراء إذا خفي على المالك مكانه ، فإن كان مدفوناً في البيت تجب فيه الزكاة بالإجماع .

<sup>(</sup>١) البدائع : ٢ / ٩ ، رد الحتار : ٢ / ٥ .

<sup>(</sup>٢) قد اعتبر صاحب الكنز هذا شرطاً ، واعتبره صاحب الدرر سبباً كا بينا ، وقال القرافي : إنه سبب .

وقال المالكية (1): المقصود أصل الملك والقدرة على التصرف فيا ملك ، فلا زكاة على المرتهن فيا تحت يده من شيء غير مملوك له ، لعدم الملك ، ولازكاة في مال مباح لعموم الناس ، كالزرع النابت وحده في أرض غير مملوكة لأحد ، لعدم الملك ، ولازكاة على غير مالك كغاصب ووديع وملتقط .

وتجب الزكاة على المرأة في صداقها بعد قبضه ومضي حول عليه ، وتجب الزكاة على الواقف في ملكه إن بلغ نصاباً ، أو نقص عن النصاب وكان عند الواقف مايكل به النصاب ، إن تولى المالك القيام به بأن كان النبات تحت يد الواقف يزرعه ويعالجه حتى يشر ثم يفرقه ؛ لأن الوقف لايخرج العين عندهم عن الملك . وتجب الزكاة في المغصوب والمسروق والمجحود والمدفون في محل والضال (الضائع) ، وإذا قبضه زكاه لحول واحد ، أما الوديعة إذا مكثت أعواماً عند الوديع ، فتزكى بعد قبضها لكل عام مضى مدة إقامتها عند الأمين . وتجب الزكاة على المدين في مال النقود الذي بيده لغيره ، متى مضى حول عليه ، إن كان عنده ما يكنه أن يوفي الدين منه من عقار أو غيره ؛ لأنه بالقدرة على دفع قيته صار علوكاً له . فإن كان المال الذي عنده حرثاً ( زرعاً أو ثمراً ) أو ماشية أو معدناً ، فتجب عليه زكاته ، ولو لم يكن عنده ما يوفي به الدين.

وقال الشافعية (٢): المطلوب توافر أصل الملك التام والقدرة على التصرف ، فلازكاة على السيد في مال المكاتب ؛ لأنه لا يملك التصرف فيه ، فهو كال الأجنبي ، ولازكاة في الأوقاف ؛ لأنها في الأصح على ملك الله تعالى ، ولا على المال المباح لعموم ملك الناس كزرع نبت بفلاة وحده ، دون أن يستنبته أحد ؛ لعدم الملك الخاص .

<sup>(</sup>١) الشرح الكبير : ١ / ٤٦١ ، ٤٥٧ ، ٤٨٤ ومابعدها ، الشرح الصغير : ١ / ٥٨٨ ، ٢٢٢ ومابعدها ، ١٤٢ .

<sup>(</sup>٢) المجموع : ٥ / ٣٠٨ ـ ٣١٨ ، المهذب : ١ / ١٤١ ومابعدها .

وتجب الزكاة على المستأجر لأرض الوقف المأجورة ، مع أجرة الأرض ، وعلى الموقوف عليه المعين في ثمار الأشجار الموقوفة من نخل وعنب . وفي الجديد تجب الزكاة في المال المغصوب والضال ، واللقطة في السنة الأولى ، والمسروق والساقط في البحر والمال الغائب والشيء المودع بعد عود المال إلى يد المالك ؛ لأنه مال مملوك لصاحبه على المطالبة به ، ويجبر الغاصب على تسليمه إليه ، كالمال الذي في يد وكيله .

والصحيح أنه تجب الزكاة على الملتقط إذا مضى عليه حول من حين ملك اللقطة ؛ لأنه ملك مضى عليه حول في يد مالكه .

والأصح أن الدين لا ينع وجوب الزكاة ؛ لأن الزكاة تتعلق بعين المال ، والدين يتعلق بالذمة ، فلا ينع أحدهما الآخر ، كوجود الدين وأرش الجناية .

ويجب على المرأة زكاة صداقها وتخرجها بعد قبضه ؛ لأنه في يـد زوجها من قبيل الدين .

وعلى المدين زكاة المال الذي استدانه من غيره : إذا حال عليه الحول وهو في ملكه ؛ لأنه ملكه بالاستقراض ملكاً تاماً .

وقال الحنابلة (1): لابد من توافر أصل الملك والقدرة على التصرف على حسب اختياره . فلاتجب الزكاة في الموقوف على غير معين كالمساجد والمدارس والمساكين ونحوها ، وتجب الزكاة في الموقوف على معين كأرض أو شجر . وتجب على الراجح في المغصوب والمسروق والمجحود والضال إذا قبضه كالدين . وتجب في المقطة على الملتقط إذا صارت بعد الحول كسائر أمواله ، إذا مضى عليها حول بعد تعريفها . والمرأة إذا قبضت صداقها زكته لما مضى ؛ لأنه دين ، وحكمه كزكاة

<sup>(</sup>١) المغني : ٣ / ٤٨ \_ ٥٣ .

الديون على مامضى ، فإن قبضت صداقها قبل الدخول ومض عليه حول ، فزكته ، ثم طلقها الزوج قبل الدخول ، رجع فيها بنصفه ، وكانت الزكاة من النصف الباقي لها .

٧ - مضي عام أو حَوَلان حول قري على ملك النصاب: لقوله على ملك النصاب: لقوله على النصاب القوله على الذكاة في مال حتى يحول عليه الحول »(١) ولإجماع التابعين والفقهاء . وحول الزكاة قري لاشمسي بالاتفاق كباقي أحكام الإسلام من صوم وحج . ولفقهاء المذاهب آراء متقاربة في حولان الحول .

فقال الحنفية (٢): يشترط كون النصاب كاملاً في طرفي الحول ، سواء بقي في أثنائه كاملاً أم لا ، فإذا ملك إنسان نصاباً في بدء الحول ، ثم استر كاملاً لنهاية الحول ، من غير أن ينقطع تماماً في الأثناء ، أو يذهب كله في أثناء العام ، وجبت الزكاة ، وتجب أيضاً إن نقص في أثناء الحول ، ثم تم في آخره ؛ فنقصان النصاب في الحول لا يضر إن كمل في طرفيه .

والمستفاد ولو بهبة أو إرث في وسط الحول يضم إلى أصل المال ، وتجب فيه الزكاة ؛ لأنه يعسر مراعاة وضبط الحول لكل مستفاد ، وفي ذلك حرج لاسيا إذا كان النصاب دراهم وهو صاحب غلة يستفيد كل يوم درهماً أو درهمين ، والحول ماشرط إلا تيسيراً للمزكى .

وحولان الحول شرط في غير زكاة الزرع والثار ، أما فيها فتجب الزكاة عند ظهور الثرة والأمن عليها من الفساد إذا بلغت حداً ينتفع بها ، وإن لم يستحق الحصاد .

<sup>(</sup>١) روي من حديث على عند أبي داود وهو حسن ، ومن حديث ابن عمر وأنس عند الدارقطني وهو إما ضعيف أو موقوف ، ومن حديث عائشة عند ابن ماجه وهو ضعيف ( نصب الراية : ٢ / ٣٢٨ ومابعدها ) .

<sup>(</sup>٢) مراقي الفلاح : ص ١٢١ ، الدر المختار : ٢ / ٣١ ، ٧٧ ، فتح القدير : ١ / ٥١٠ ، البدائع : ٢ / ٥١ .

وقال المالكيمة (١): حولان الحول شرط في العين ( المذهب والفضة ) والتجارة ، والأنعام ، وليس بشرط في المعدن والركاز والحرث (١) ( الررع والثار ) ، وإنما تجب في ذلك بطيبه (١) ولو لم يحل الحول .

أما المال المستفاد في أثناء الحول: فإن كان من هبة أو ميراث ، أو من بيع أو غير ذلك ، لم تجب عليه زكاة حتى يحول عليه الحول . وإن كان ربح مال أو تجارة ، زكاه لحول أصله ، سواء أكان الأصل نصاباً ، أم دونه إذا أتم نصاباً برجمه ؛ لأن ربح المال مضوم إلى أصله ، فإذا نقص النصاب من الذهب أو الفضة في أثناء الحول ثم ربح فيه أو اتجر فربح ، وجبت الزكاة ، وخلاصة القاعدة عندهم : أن حول ربح المال حول أصله ، وكذلك حول نسل الأنعام حول الأمهات .

ويشترط أيضاً مجيء الساعي مع الحول في الماشية ، فلاتجب الزكاة فيها قبل مجيئه .

وقال الشافعية (٤): مثل المالكية: حولان الحول شرط في زكاة الأثمان ( النقود ) وعروض التجارة والماشية ، وليس بشرط في الثار والزرع والمعادن والركاز. ويشترط مضي حول كامل متوال ، فلو نقص النصاب في أثناء الحول ولو لحظة لم تجب الزكاة إلا في نتاج الماشية ، فيتبع الأمهات في الحول وإلا في

<sup>(</sup>۱) القوانين الفقهية : ص ۹۹ ، ۱۰۱ ، الشرح الصغير : ۱ / ۵۹۰ ، بدايــة المجتهــد : ۱ / ۲٦١ - ٢٦٢ ، شرح الرسالة : ۱ / ٣٦٦ .

 <sup>(</sup>٢) سمي حرثاً ؛ لأنه تحرث الأرض لأجله غالباً ، والحرث : الحبوب وذوات الزيوت الأربع ، والتمر الزبيب .

<sup>(</sup>٣) تجب الزكاة بإفراك الحب: وهو طيبه وبلوغه حد الأكل منه واستغناؤه عن السقي لا باليبس والحصاد ولا بالتصفية ، وطيب الثر: هو الزهو في بلح النخل، وظهور الحلاوة في العنب ( الشرح الصغير: ١ / ٦١٥ ) هذا ماذكره الدردير، وجاء في شرح الرسالة (١ / ٣١٨ ) أن الوجوب يتعلق بيوم الحصاد والجداد وهو المشهور.

<sup>(</sup>٤) المهذب : ١ / ١٤٣ ، المجموع : ٥ / ٣٢٨ ومابعدها ، الحضرمية : ص ٩٩ .

ربح التجارة فيزكى على حول أصله إذا كان الأصل نصاباً ، فتى تخلل زوال الملك أثناء الحول بمعاوضة أو غيرها كالبيع والهبة ، استأنف الحول ، وإذا كان النصاب كاملاً في بدء الحول ثم نقص في أثنائه ، ثم كمل بعد ذلك ، لم تجب الزكاة إلا بمضي حول كامل من يوم التام .

وأما المستفاد في أثناء الحول بالبيع أو الهبة أو الإرث أو الوقت ونحوها مما يستفاد لا من نفس المال ، فله حول جديد مستقل عن الأصل أي في غير النتاج وربح التجارة كا بينا ، فيستأنف له الحول لتجدد الملك ، ولا يجمع إلى ماعنده في الحول .

ويكره ، وقيل : يحرم وعليه كثيرون أن يزيل ملكه عماتجب الزكاة في عينه بقصد رفع وجوب الزكاة ﴿ لَانْهِ فَرَارِ مِن القربة .

وقال الحنابلة (۱): يشترط حولان الحول في زكاة الأغان (النهب والفضة) والمواشي وعروض التجارة ، ولايشترط في غيرها من الثار والزروع والمعادن والركاز . والمعتبر وجود النصاب في جميع الحول ، ولايضر النقص اليسير كنصف يوم أو ساعات . فلو نقص النصاب في أثناء الحول وجب بدء حول جديد إلا في النتاج وأرباح التجارة ، فإنها تضم إلى أصلها ؛ لأنها تبع له ومتولدة منه ، والأرباح تكثر وتتكرر في الأيام والساعات ، ويعسر ضبطها ، وكذلك النتاج ، وقد يوجد ولايشعر به ، فالمشقة فيه أتم لكثرة تكرره .

أما المستفاد في أثناء الحول بالبيع أو الهبة أو الميراث أو الاغتنام ونحو ذلك ، فله حول مستقل ، لاتجب زكاته إلا بمضى حول تام عليه ، لأنه يندر ولايتكرر ،

<sup>(</sup>١) المغني : ٢ / ٦٢٥ ـ ٦٢٩ .

فلايشق ضبط حول له ، فإن شق فهو دون المشقة في النتاج والارباح ، فيمتنع قياسه عليها .

والخلاصة : أن حولان الحول شرط متفق عليه ، وأن نتاج الماشية وأرباح التجارة تضم إلى أصل النصاب بالاتفاق ، أما المستفاد في أثناء الحول من جنس المال غير النتاج والأرباح فيضم إليه ويزكى معه عند الحنفية ، تيسيراً على المزكي ، ودفعاً للمشقة والعسر عنه ، إذ يعسر حساب الحول لكل مستفاد ، والحول ماشرط إلا تيسيراً على الناس في إخراج الزكاة .

ويحسب لكل مستفاد حول جديد عند الجمهور، لأنه مقتض العدل، ولتجدد الملك، فيشترط له الحول كالمستفاد من غير جنس المال الأصلي الذي بدئ به النصاب، ولحديث: «من استفاد مالاً فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول»(١).

٨ - عدم الدين : شرط عند الحنفية في زكاة ماعدا الحرث ( الزرع والثار) ، وعند الحنابلة في كل الأموال ، وعند المالكية في زكاة العين ( الذهب والفضة ) دون زكاة الحرث والماشية والمعادن . وليس بشرط عند الشافعية (٢) .
 وتفصيل الآراء مايأتي :

قال الحنفية: الدين الذي له مطالب من جهة العباد عنع وجوب الزكاة سواء أكان لله كركاة وخراج (ضريبة الأرض)، أم كان لإنسان، ولو دين كفالة ؛ لأن للدائن المكفول له أخذ الدين من أيهم شاء من المدين أو الكفيل، ولو ديناً مؤجلاً، ولو صداق زوجته المؤجل للفراق، أو كان نفقة لزمته بقضاء القاضي أو بالتراضي.

<sup>(</sup>١) حديث موقوف على ابن عمر ، رواه الترمذي والدارقطني والبيهقي ( نصب الراية : ٢ / ٣٣٠ ) .

 <sup>(</sup>٢) الدر الختار : ٢ / ٦ ومابعدها ، الشرح الصغير : ١ / ١٤٧ ـ ١٤٩ ، القوانين الفقهية : ص ٩٩ ، المهذب :
 ١ / ١٤٢ ، المجموع : ٥ / ٣١٣ ومابعدها ، المغنى : ٣ / ٤١ ومابعدها .

أما الدين الذي ليس لـ ه مطالب من جهة العباد كـ دين النـ ذر والكفارة والحج ، فلا ينع وجوب الزكاة .

ولا يمنع المدين وجوب العشر ( زكاة المزروع والثار ) والخراج ، والكفارة ، أي أن الدين لا يمنع وجوب التكفير بالمال على الأصح .

وقال الحنابلة: الدين عنع وجوب الزكاة في الأموال الباطنة وهي الأثمان ( النقود ) وعروض التجارة ، لقول عثان بن عفان : « هذا شهر زكاتكم ، فن كان عليه عليه دين ، فليؤده ، حتى تخرجوا زكاة أموالكم » ( ) وفي رواية : « فن كان عليه دين ، فليقض دينه ، وليترك بقية ماله » قال ذلك بمحضر من الصحابة ، فلم ينكروه ، فدل على اتفاقهم عليه .

وكذلك عنع الدين الزكاة في الأموال الظاهرة: وهي الأنعام السائمة والحبوب والثار، فيبتدئ بالدين فيقضيه، ثم ينظر مابقي عنده بعد إخراج النفقة، فيزكي مابقى، لما ذكر في الأموال الباطنة.

و ينع الدين الزكاة إذا كان يستغرق النصاب أو ينقصه ، ولا يجد ما يقضيه سوى النصاب ، أو ما لا يستغني عنه ، مثل أن يكون عليه عشرون مثقالاً ، وعليه مثقال أو أكثر أو أقل مما ينقص به النصاب إذا قضاه به ، ولا يجد قضاء له من غير النصاب . فإن كان له ثلاثون مثقالاً وعليه عشرة ، فعليه زكاة العشرين ، وإن كان عليه أكثر من عشرة ، فلازكاة عليه ، أي أن مقدار الدين لا ينع الزكاة إذا زاد ماله عن الدين ، فإن كان الدين مساوياً نصاب الزكاة أو ينقصه ، فهذا هو الذي ينع الزكاة .

وقال المالكية: الدين يسقط زكاة العين ( الذهب والفضة ) إذا لم يكن

<sup>(</sup>١) رواه أبو عبيد في الأموال .

عروض تفي به ، ولو كان الدين مؤجلاً ، أو كان مهراً عليه لامرأته ، أو مؤخراً ، أو مقدماً ، أو نفقة متجمدة عليه لزوجة أو أب أو ابن ، أو دين زكاة عليه ، لادين كفارة ليمين أو ظهار أو صوم ، ولادين هدي وجب عليه في حج أو عمرة ، فلا يسقطان زكاة العين .

فإن كانت له عروض تفي بدينه ، لم تسقط الزكاة عنه ، و يجعل ذلك في نظير الدين الذي عليه ، ويزكي ماعليه من العين .

ولاتسقط عنه الزكاة إلا بشرطين:

أولها \_ إن حال حول العرض عنده .

والثاني ـ أن يكون العرض مما يباع على المفلس ، كثياب ونحاس وماشية ولو دابة ركوب أو ثياب جمعة أو كتب فقه ، فإن كان ثوب جسده أو دار سكناه فلايباع ، إلا أن يكون ذلك فاضلاً عن حاجته الضرورية . وتعتبر قية العرض وقت وجوب الزكاة آخر الحول .

وإن كان له دين مرجو الحصول ولو مؤجلاً ، فإنه يجعله فيا عليه ، ويزكي ماعنده من العين . أما إن كان غير مرجو ، كا لو كان على معسر أو ظالم لاتناله الأحكام فلا يجعل بدلاً عن الدين الواجب عليه .

ولا يسقط الدين زكاة الحرث ( الزرع والثر ) والماشية والمعدن ؛ لأن الزكاة تجب في أعيانها .

ولو وُهب الدين للمدين أو أبرأه الدائن (صاحب الدين) منه ، فلازكاة في الموهوب حتى يحول عليه الحول في يد الموهوب له ؛ لأن الهبة إنشاء لملك النصاب الذي بيده ، فلاتجب الزكاة فيه إلا إذا استأنف حولاً من يوم الهبة .

وقال الشافعي في الجديد : الدين الذي يستغرق أموال الزكاة أو ينقص \_ ٧٤٩ \_

المال عن النصاب لا ينع وجوب الزكاة ، فتجب الزكاة على مالك المال ؛ لأن الزكاة تتعلق بالدين ، والدين يتعلق بالذمة ، فلا ينع أحدهما الآخر كالدين وأرش الجناية .

9 - الزيادة عن الحاجات الأصلية: اشترط الحنفية (۱) كون المال الواجب فيه الزكاة فارغاً عن الدين وعن الحاجة الأصلية لمالكه ؛ لأن المشغول بها كالمعدوم ، وفسر ابن ملك الحاجة الأصلية: بأنها ما يدفع الهلاك عن الإنسان تحقيقاً كالنفقة ودار السكني وآلات الحرب والثياب المحتاج إليها لدفع الحرأو البرد ، أو تقديراً كالدين ، فإن المديون محتاج إلى قضاء دينه بما في يده من النصاب ، دفعاً عن نفسه الحبس الذي هو كالملاك ، وكآلات الحرفة وأثاث المنزل ، ودواب الركوب وكتب العلم لأهلها ؛ فإن الجهل عندهم كالهلاك ، فإذا كانت له دراهم مستحقة بصرفها إلى تلك الحوائج ، صارت كالمعدومة ، كا أن الماء المستحق صرفه إلى العطش ، كان كالمعدوم ، وجاز عنده التيم .

## شروط صحة أداء الزكاة:

أ ـ النية : اتفق الفقهاء (٢) على أن النية شرط في أداء الزكاة ، لقول النبي على أن النية شرط في أداء الزكاة ، لقول النبي على إنها الأعمال بالنيات » وأداؤها عمل ، ولأنها عبادة كالصلاة فتحتاج إلى نية لتمييز الفرض عن النفل . وللفقهاء تفصيلات في النية :

قال الحنفية: لا يجوز أداء الزكاة إلا بنية مقارنة للأداء إلى الفقير، ولو حكاً، كا لو دفع بلانية ثم نوى، والمال في يد الفقير، أو نوى عند الدفع

<sup>(</sup>۱) الدر الختار ورد الحتار : ۲ / ۷ - ۸ . . .

 <sup>(</sup>٢) فتح القدير: ١ / ٤٩٣، الدر الختار: ٢ / ٤ ، ١٤ ـ ١٥ ، البدائع: ٢ / ٤٠ ، الكتاب: ١ / ١٤٠ وما بعدها ، القوانين الفقهية: ص ٩٩ ، المهذب: ١ / ١٠٠ ، المجموع: ٦ / ١٨٢ وما بعدها ، الحضرمية: ص ١٠٥ ، المغني: ٢ / ١٨٣ وما بعدها .

للوكيل ، ثم دفع الوكيل بلانية ، أو مقارنة لعزل مقدار الواجب ؛ لأن الزكاة عبادة ، فكان من شرطها النية ، والأصل فيها الاقتران بالأداء ، إلا أن الدفع للفقراء يتفرق فاكتفي بوجودها حالة العزل ، تيسيراً على المزكي ، كتقديم النية في الصوم . فلو عزل الزكاة ثم ضاعت أو سرقت أو تلفت ، لم تسقط عنه ، ويغرم بدلها ؛ لأنه يكن إخراج الزكاة من بقية المال ، ولو مات ورثت عنه وأخرجت .

ومن تصدق بجميع ماله ، لاينوي الزكاة ، سقط فرضها عنه استحساناً ، بشرط ألا ينوي بها واجباً آخر من نذر أو غيره ؛ لأن الواجب جزء منه ، فكان متعيناً فيه ، فلاحاجة إلى التعيين ، وعلى هذا لو كان له دين على فقير ، فأبرأه عنه ، سقط زكاة المبلغ المبرأ عنه ، سواء نوى به عن الزكاة أو لم ينو ، لأنه كالهلاك .

ولو تصدق ببعض النصاب لم تسقط زكاة ماتصدق به عند أبي يوسف وهو الختار عند صاحب الهداية ، فتجب زكاته وزكاة الباقي ؛ لأن البعض المؤدى لم يتعين لأداء الواجب . وقال محمد : تسقط زكاة الجزء المؤدى ، كا في حالة التصدق بكل المال ، للتيقن بإخراج الجزء الذي هو الزكاة .

وقال المالكية: تشترط النية لأداء الزكاة عند الدفع ، ويكفي عند عزلما ، والصحيح أنها تجزئ من دفعها كرها عنه كالصبي والمجنون ، وتجزئ نية الإمام أو من يقوم مقامه عن نية المزكي .

وقال الشافعية: تجب النية بالقلب ، ولايشترط النطق بها ، فينوي : « هذا زكاة مالي » ولو بدون ذكر الفرض ؛ لأن الزكاة لاتكون إلا فرضاً ، ونحو ذلك ، كهذا فرض صدقة مالي أو صدقة مالي المفروضة ، أو الصدقة المفروضة ، أو فرض الصدقة . و يجوز تقديم النية على الدفع بشرط أن تقارن عزل الزكاة ، أو إعطاءها للوكيل أو بعده ، وقبل التفرقة ، كا تجزئ بعد العزل وقبل التفرقة

وإن لم تقارن أحدهما ، ويجوز تفويضها للوكيل إن كان من أهلها بأن يكون مسلماً مكلفاً ، أما نحو الصبي والكافر فيجوز توكيله في أدائها ، لكن بشرط أن يعين له المدفوع إليه . وتجب نية الولي في زكاة الصبي والجنون والسفيه وإلا ضمنها لتقصيره . ولو دفعها المزكي للإمام بلانية لم تجزئه نية الإمام في الأظهر . وإذا أخذت قهراً من المزكي نوى عند الأخذ منه ، وإلا وجب على الآخذ النية .

وكذلك قال الحنابلة: النية أن يعتقد أنها زكاته ، أو زكاة مايخرج عنه كالصبي والجنون ، ومحلها القلب ؛ لأن محل الاعتقادات كلها القلب . ويجوز تقديم النية على الأداء بالزمن اليسير كسائر العبادات ، وإن دفع الزكاة إلى وكيله ونوى هو دون الوكيل ، جاز ، إذا لم تتقدم نيته الدفع بزمن طويل ، فإن تقدمت النية بزمن طويل لم يجز ، إلا إذا نوى حال الدفع إلى الوكيل ، ونوى الوكيل عند الدفع إلى المستحق .

لكن إن أخذ الإمام الزكاة قهراً أجزأت من غير نية ؛ لأن تعذر النية في حقه أسقط وجوبها عنه كالصغير والمجنون .

ولو تصدق الإنسان بجميع ماله تطوعاً ، ولم ينو به الزكاة ، لم يجزئه عند الجمهور غير الحنفية ؛ لأنه لم ينو به الفرض ، كا لو تصدق ببعضه ، وكا لو صلى مائة ركعة ، ولم ينو الفرض بها .

٢ ـ التمليك: يشترط التمليك لصحة أداء الزكاة (١) بأن تعطى للمستحقين،
 فلا يكفي فيها الإباحة أو الإطعام إلا بطريق التمليك، ولاتصرف عند الحنفية إلى
 مجنون وصبي غير مراهق (مميز) إلا إذا قبض لها من يجوز له قبضه كالأب

<sup>(</sup>١) البدائع : ٢ / ٣٩ ، الـدر الختـار : ٢ / ٨٥ ، أحكام القرآن لابن العربي : ٢ / ٩٤٧ ، المهـذب : ١ / ١٧١ ، المغني : ٢ / ٦٦٥ ـ ٦٦٧ .

والوصى وغيرهما . وذلك لقوله تعالى : ﴿ وآتوا الزكاة ﴾ والإيتاء هو التمليك ، وسمى الله تعالى الزكاة صدقة بقوله عز وجل : ﴿ إِنَّا الصدقات للفقراء ﴾ والتصدق تمليك ، واللام في كلمة « للفقراء » - كا قال الشافعية - لام التمليك ، كا يقال : « هذا المال لزيد » .

واشترط المالكية (١) لأداء الزكاة شروطاً ثلاثة أخرى:

١ ـ إخراجها بعد وجوبها بالحول أو الطيب أو مجيء الساعي ، فإن أخرجها قبل وقتها ، لم تجزه خلافاً لجمهور الفقهاء . وتأخيرها بعد وقتها مع التكن من إخراجها سبب للضان والعصيان.

٢ \_ دفعها لمن يستحقها الالغيره .

٣ \_ كونها من عين ماوجبت فيه .

المبحث الثالث ـ وقت وجوب الزكاة ووقت أدائها :

وفيه مطالب أربعة:

## المطلب الأول - وقت وجوب الزكاة :

اتفق الفقهاء (٢) في المفتى به عند الحنفية على وجوب الزكاة فوراً بعد استيفاء شروطها من ملك النصاب وحولان الحول ونحوهما ، فمن وجبت عليه الزكاة وقدر على إخراجها لم يجزله تأخيرها ، ويأثم بالتأخير بلا عذر ، وترد شهادته عند الحنفية ، لأنه حق يجب صرفه إلى الآدمي توجهت المطالبة بالدفع إليه ، والأمر

<sup>(</sup>١) شرح الرسالة : ١ / ٣١٧ ، القوانين الفقهية : ص ٩٩ .

<sup>(</sup>٢) الدر الختار : ٢ / ١٦ ومابعدها ، شرح الرسالة : ١ / ٣١٧ ، القوانين الفقهية : ص ٩٩ ، بجيرمي الخطيب : ٢ / ٣٢٠ ، المجموع : ٥ / ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، المهذب : ١ / ١٤٠ ، كشاف القناع : ٢ / ١٩٢ ، المغنى : ٢ / ١٨٤ .

بالصرف إلى الفقير ومن معـ قرينـ الفور ؛ لأنهـا لـ دفع حـاجتـ ، فـإذا لم تجب معجلة لم يحصل المقصود من الإيجاب على وجه التام .

فإن أخرها وهو قادر على أدائها ضمنها ؛ لأنه أخر ماوجب عليه مع إمكان الأداء، كالوديعة إذا طالب بها صاحبها .

# المطلب الثاني ـ وقت أداء الزكاة :

تؤدى الزكاة بحسب نوع المال الذي تجب فيه .

أ ـ فزكاة الأموال من النقدين ( الذهب والفضة ) وعروض التجارة (١) ، والسوائم تدفع بعد تمام الحول مرة واحدة في كل عام .

ب ـ وزكاة الزروع والثار تدفع من غلاتها عند تكرر الإنتاج ولو تكرر مراراً في العام الواحد ، فلايشترط حولان الحول ، ولابلوغ النصاب عند الجهور .

أما وقت وجوب العشر في الثار والزرع فختلف فيه:

قال أبو حنيفة وزفر (٢): يجب عند ظهور الثمرة والأمن عليها من الفساد، وإن لم يستحق الحصاد إذا بلغت حداً ينتفع بها (٢).

وقال الدردير المالكي<sup>(1)</sup>: وجوب الزكاة بإفراك الحب ، أي طيبه وبلوغه حد الأكل منه واستغنائه عن السقى ، لاباليبس ولابالحصاد ولابالتصفية ؛

<sup>(</sup>١) أي البضائع التجارية على اختلاف أنواعها .

<sup>(</sup>٢) رد المحتار : ٢ / ٧٢ .

<sup>(</sup>٣) وقال أبو يوسف : عند استحقاق الحصاد ، وقال محمد : إذا حصدت وصارت في الجرين ( بيدر الحب ) .

<sup>(</sup>٤) الشرح الصغير: ١ / ٦١٥ ، وقال في ( شرح الرسالة : ١ / ٣١٨ ) : الوجوب يتعلق بيوم استحقاق الحصاد والجداد وهو المشهور ، فتجب يوم الاستحقاق ، وتخرج بحسب الإمكان .

وبطيب الثر: وهو الزهو في بلح النحل ، وظهور الحلاوة في العنب .

وقال الشافعية (۱): تجب الزكاة ببدو صلاح الثر، واشتداد الحب؛ لأن الثر حينئذ ثمرة كاملة، وهو قبل ذلك حصرم وبلح، والحب حينئذ طعام وهو قبل ذلك بَقْل أي طري. وليس المراد بوجوب الزكاة بما ذكر وجوب إخراجها في الحال ، بل انعقد سبب وجوب إخراج التمر والزبيب والحب المصفى عند الصيرورة كذلك. علماً بأن مؤنة الجفاف والتصفية والجذاذ والدياس والحمل وغيرها مما يحتاج إلى مؤنة على المالك ليست من مال الزكاة.

والحنابلة (٢) كالشافعية: تجب الزكاة عند اشتداد الحب في الحبوب، وعند بدو صلاح الثرة التي تجب فيها الزكاة.

ج ـ تجب زكاة العسل في رأي الحنفية والحنابلة عند حصول ما تجب فيه ، وزكاة المعادن عند استخراج ما تجب فيه . وزكاة الفطر في رأي غير الحنفية عند غروب الشمس من ليلة الفطر .

#### المطلب الثالث - تعجيل الزكاة قبل الحول:

اتفق العلماء على أنه لا يجوز تعجيل الزكاة قبل ملك النصاب ؛ لأنه لم يوجد سبب وجوبها ، فلم يجز تقديمها كأداء الثن قبل البيع ، والدية قبل القتل (٢٠ أ.

أما تعجيل الزكاة متى وجد سبب وجوب الزكاة ، وهو النصاب الكامل ، ففيه رأيان للفقهاء :

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج : ١ / ٣٨٦ .

<sup>(</sup>٢) كشأف القناع : ٢ / ١٩٢ .

<sup>(</sup>٣) المهذب : ١ / ١٦٦ ، المغنى : ٢ / ١٦٦ .

البهور (۱) على الجمهور النه على الحول ، وهو مالك للنصاب ، لأنه أدى بعد سبب الوجوب ، ولما روى على كرم الله وجهه أن العباس رضي الله عنه سأل رسول الله على الله عنه سأل رسول الله على الله عنه الله عنه سأل رسول الله على الله عنه الله عنه الله عنه سأل أجّل للرفق ، فجاز تعجيله قبل أجله أو محله ، كالدين المؤجل ودية الخطأ ، فهي تشبه الحقوق المالية المؤجلة .

وذكر الشافعية أن شرط إجزاء المعجل: أن يبقى المالك أهلاً للوجوب إلى آخر الحول في الحول ، ودخول شوال في الفطرة ، وأن يكون القابض في آخر الحول أو عند دخول شوال مستحقاً . وإذا لم يجزئه المعجل انوات أحد هذين الشرطين ، استرد من القابض إن علم القابض أنها زكاة معجلة . وإن مات المالك أو القابض قبل ذلك أو ارتد القابض أو غاب أو استغنى بمال غير المعجل كزكاة أخرى ولو معجلة ، أو نقص النصاب أو زال عن ملكه وليس مال تجارة ، لم يجزئه المعجل لخروجه عن الأهلية عند الوجوب .

٢ - وقال الظاهرية والمالكية (٢): لا يجوز إخراج الزكاة قبل الحول ؛ لأنها عبادة تشبه الصلاة ، فلم يجز إخراجها قبل الوقت (١) ، ولأن الحول أحد شرطي الزكاة ، فلم يجز تقديم الزكاة عليه ، كالنصاب ...

المبحث الرابع - هلاك المال بعد وجوب الزكاة : للفقهاء رأيان في سقوط الزكاة بعد وجوبها وهلاك المال :

<sup>(</sup>۱) فتح القدير: ١ / ٥١٦ ، البدائع: ٢ / ٥٠ ومابعدها ، المجموع: ٦ / ١٣٩ ومابعدها ، المهذب: ١ / ١٦٦ ومابعدها ، الحضرمية : ص ١٠٥ ، المغنى: ٢ / ٢٦٩ ومابعدها ، كشاف القناع: ٢ / ٣١٠ ومابعدها .

 <sup>(</sup>٢) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي بإسناد حسن ، وذكر أبو داود أنه روي عن الحسن بن مسلم
 مرسلاً وأنه أصح ( نيل الأوطار : ٤ / ١٤٩ ) .

<sup>(</sup>٣) بـــدايـــة المجتهــد: ١ / ٢٦٦ ، الشرح الكبير: ١ / ٤٣١ ، القـوانين الفقهيـــة: ص ٩٩ ، نيــل الأوطار: ٤ / ١٥١ .

<sup>(</sup>٤) احتج ابن قدامة لهم بحديث أن النبي عَلِينَ قال : « لاتؤدى زكاة قبل حلول الحول » .

1 - فقال الحنفية (1) : إن هلك المال بعد وجوب الزكاة ، سقطت الزكاة ؛ كا أنه يسقط العشر وخراج المقاسمة ؛ لأن الواجب جزء من النصاب ، وتحقيقاً للتيسير ، فإن الزكاة وجبت بقدرة مُيسِّرة أي بقاء اليسر إلى وقت أداء الزكاة ، فيسقط الواجب بهلاك محلمه ، سواء تمكن من الأداء أم لا ؛ لأن الشرع علق الوجوب بقدرة ميسرة ، والمعلق بقدرة ميسرة لايبقى بدونها ، والقدرة الميسرة هنا هي وصف الناء ، لاالنصاب .

ولاتسقط الزكاة بالاستهلاك ، وإن انتفت القدرة الميسرة ، لوجود التعدي . وإذا هلك البعض يسقط بقدر الهالك اعتباراً للبعض بالكل .

أما زكاة الفطر ومثلها مال الحج: فلاتسقط بهلاك المال بعد الوجوب ، كما لا يبطل الزواج بموت الشهود .

وسبب التفرقة أن الزكاة تتعلق بالغاء ، فشرطت له القدرة الميسرة ( وهي ما يوجب يسر الأداء على العبد ) تيسيراً على الناس إذ الإنسان إنما يخاطب بأداء ما يقدر عليه ، ويجوز ألا يكون له مال سواه ، أما الفطرة ومثلها مال الحج فلم تتعلق بالغاء وإنما تجب في الذمة فشرطت له القدرة المكنّة ( وهي مايشترط للتكن من الفعل وإحداثه ) .

ويلاحظ أن هلاك المال بعد الإقراض والإعارة واستبدال مال التجارة بمال التجارة : التجارة : هلاك ، فلايضن الزكاة ، وأما استبدال مال التجارة بغير مال التجارة واستبدال الماشية السائمة بالسائمة فهو استهلاك ، فيضن زكاته .

٢ ـ قال الجمهور (٢): إن هلك المال بعد وجوب الزكاة لم تسقط الزكاة ،

<sup>(</sup>١) فتح القدير : ١ / ١٤٥ ـ ٥١٦ ، الدر الختار : ٢ / ٢٨ ومابعدها ، ١٠٠ ومابعدها ، البدائع : ٢ / ١٥ .

<sup>(</sup>٢) بداية المجتهد : ١ / ٢٤١ ، المهذب : ١ / ١٤٤ ، القوانين الفقهية : ص ٩٩ ، المغني : ٢ / ٦٨٥ وما بعدها .

وإنما يضنها ، فيكون إمكان الأداء شرطاً في الضان لافي الوجوب ؛ لأن من تقرر عليه الواجب لايبراً عنه بالعجز عن الأداء كا في صدقة الفطر والحج وديون الناس ، والزكاة حق متعين على رب المال ، فإن تلف قبل وصوله إلى مستحقه لم يبرأ منه بذلك ، كدين الآدمي . ولو عزل قدر الزكاة ، فنوى أنه زكاة فتلف ، فهو في ضان رب المال ، ولاتسقط الزكاة عنه بذلك ، سواء قدر على أن يدفعها إليه أو لم يقدر .

واستثنى المالكية زكاة الماشية ؛ لأن وجوبها عندهم إنما يتم بشرط خروج الساعى ، مع الحول ، فإن تلفت فلاتضن زكاتها .

هذا وقد ذكر ابن رشد خمسة أقوال فيا إذا أخرج الزكاة فضاعت كأن تسرق أو تحترق وهي : قول : إنه لايضن بإطلاق ، وقول : إنه يضن باطلاق ، وقول : إن فرط ضن وإن لم يفرط لم يضن ، وهو مشهور مندهب مالك ، وقول : إن فرط ضن ، وإن لم يفرط زكى مابقي ، وبه قال أبو ثور والشافعي .

والقول الخامس: يكون المساكين ورب المال شريكين في الباقي بقدر حظها من حظ رب المال (١).

## المبحث الخامس - أنواع الأموال التي تجب فيها الزكاة :

تجب الزكاة في أنواع خمسة من المال هي :

النقود ، والمعادن والركاز ، وعروض التجارة ، والزروع والثار ، والأنعام وهي الإبل والبقر والغنم . وأوجب أبو حنيفة خلافاً لصاحبيه الزكاة في الخيل والمفتى به هو رأيها ، ونبحثها في المطالب الستة الآتية :

<sup>(</sup>١) بداية المجتهد : ١ / ٢٤٠ .

## المطلب الأول ـ زكاة النقود ( الذهب والفضة والورق النقدي ) :

اتفق الفقهاء (١) على وجوب الزكاة في النقود سواء أكانت سبائك أم مضروبة أم آنية ، أم كانت حلياً عند الحنفية ، للأدلة السابقة من الكتاب والسنة والإجماع في وجوب الزكاة مطلقاً ، ونبحث هنا ما يأتي :

## أولاً \_ نصابها والمقدار الواجب فيها :

نصاب الذهب: عشرون مثقالاً<sup>(۱)</sup> أو ديناراً<sup>(۱)</sup> ، تعادل أربع عشرة ليرة ذهبية عثانية تقريباً ، أو خمس عشرة ليرة ذهبية افرنسية ، واثنتا عشرة ليرة إنكليزية<sup>(1)</sup> وتساوي بالمثقال العراقي مائة غرام تقريباً وبالمثقال العجمي ستة وتسعين غراماً ، وعند الجهور مائة عراماً .

والفرق بين نوعي المثقال ( ٠,٢ ) إذ المثقال العجمي ( ٤,٨ غم ) والمثقال العراقي ( ٥ غرامات ) ، ولنعتمد على الأقل من باب الاحتياط ، وهو ٩٦ غراماً ، أو ٨٥ غراماً باعتبار الدرهم العربي ( ٢,٩٧٥غ ) .

ونصاب الفضة : مائتا درهم تساوي عند الحنفية ( ٧٠٠ ) غراماً تقريباً ، وعند الجمهور ( ٦٤٢ ) غراماً تقريباً ،

<sup>(</sup>۱) فتح القدير: ١ / ٥١٥ ـ ٥٢٥ ، الدر الختار: ٢ / ٣٨ ـ ٤٦ ، اللباب : ١ / ١٤٨ ومابعدها ، الشرح الصغير: ١ / ٦٢٠ ، القوانين الفقهية : ص ١٠٠ ، مغني الحتاج : ١ / ٣٨٩ ومابعدها ، المهذب : ١ / ١٥٧ ومابعدها ، المغنى : ٣ / ١ ـ ١٦ ، كشاف القناع : ٢ / ٢٦٦ ـ ٢٧٠ ، شرح الرسالة : ١ / ٣٢٢ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) المثقال عند الحنفية يساوي خسة غرامات ، وعند الجهور يساوي ٣,٦٠ غ ، وحدده بنك فيصل الإسلامي في السودان بـ ٤,٤٥٧ غ ، وهو الوسط المعقول ، أو ٤,٢٥ غ .

<sup>(</sup>٣) يلاحظ أن الدينار عند الخنابلة أصغر من المثقال فيكون النصاب :  $\frac{1}{9} + \frac{7}{4}$  ٢٠ دينار .

<sup>(</sup>٤) الليرة الانكليزية : ٢,٥٠ درهم ، والليرة العثمانية ٢,٢٥ درهم ، والليرة الافرنسية ٢ درهم .

<sup>(</sup>٥) كانت المائتا درهم وزن سبعة مثاقيل ، والدينار عشرون قيراطاً ، والقيراط خس شعيرات ، فيكون الدرهم الشرعي سبعين شعيرة والمثقال مائة شعيرة ، وهناك مطابقة بين المثقال والدينار ، والدرهم الشرعي عند الحنفية ( ٣,٥٠ غ ) والدرهم العربي ( ٢,٩٧٥ غ ) .

ويضم عند الجمهور (غير الشافعية ) أحد النقدين إلى الآخر في تكيل النصاب ، فيضم الذهب إلى الفضة وبالعكس بالقية ، فمن له مائة درهم وخمسة مثاقيل قيمتها مائة ، عليه زكاتها ؛ لأن مقاصدهما وزكاتها متفقة ، فها كنوعي الجنس الواحد .

وقال الشافعية: لايضم أحدهما إلى الآخر كالإبل والبقر، وإنما يكمل النوع بالنوع إمن الجنس الواحد وإن اختلفا جودة ورداءة، والرأي الأول هو الواجب الاتباع اليوم في العملات الورقية، وضم نوع منها إلى آخر أصبح ضرورياً ومتعيناً.

سعر الصرف: ويجب تقدير نصاب الزكاة في كل زمان بحسب القوة الشرائية للنقد المعاصر، وبحسب سعر الصرف لكل من الذهب والفضة في كل سنة وفي بلد المزكي وقت إخراج الزكاة، ، فقد أصبح متقلباً غير ثابت دائماً ، والشرع حدد مبلغين متعادلين: إما عشرون ديناراً ( مثقالاً ) أو مائتا درهم ، وكانا شيئاً واحداً ولها سعر واحد .

ويجب أيضاً اعتبار النصاب الحالي كا كان هو المقرر في أصل الشرع ، دون النظر إلى تفاوت السعر القائم الآن بين الذهب والفضة . وتقدر الأوراق النقدية بسعر الذهب ؛ لأنه هو الأصل في التعامل ، ولأن غطاء النقود هو بالذهب ، ولأن المثقال كان في زمن النبي عَلَيْكُم وعند أهل مكة هو أساس العملة (۱) ، وهو أساس تقدير الديات . ويسأل الصراف عن سعر الذهب بالعملة المحلية الرائجة في أساس تقدير الديات . ويسأل الصراف عن سعر الذهب بالعملة المحلية الرائجة في كل بلد ، مثلاً يعادل الجنيه المصري ذهباً في وقت من الأوقات ( ٢,٥٥٨٧ ) غ ، ويساوي غرام الذهب في سوريا وقت كتابة هذا الموضوع ( ١٠ / ٢ / ١٩٨١ ) ٨٣

<sup>(</sup>١) الخراج في الدولة الإسلامية للدكتور ضياء الدين الريس: ص ٣٤٤ .

ليرة سورية . أما غرام الفضة فيساوي ٢,٥٠ ليرة سورية . ويرى كثير من علماء العصر أن النقود تقدر بسعر الفضة احتياطاً لمصلحة الفقراء ، ولأن ذلك أنفع لهم .

مقدار الزكاة: والمقدار الواجب في النقدين ( الذهب والفضة ) ربع العشر أي ( ٢,٥٠ ٪ ) فإذا ملك الإنسان مائتي درهم ، وحال عليها الحول ، ففيها خمسة دراهم ، وفي العشرين مثقالاً نصف دينار .

والدليل: هو أحاديث ثابتة ، منها حديث علي عن النبي على قال: « إذا كانت لك مائتا درهم ، وحال عليها الحول ، ففيها خمسة دراهم ، وليس عليك شيء يعني في الذهب حتى يكون لك عشرون ديناراً ، فإذا كانت لك عشرون ديناراً ، وحال عليها الحول ، ففيها نصف ديناراً ، وحال عليها الحول ، ففيها نصف دينار »(۱) .

ومنها حديث أبي سعيد الخدري: « ليس فيا دون خمسة أوسق من التمر صدقة ، وليس فيا دون خمس ذَوْد مدقة ، وليس فيا دون خمس أواق من الوَرِق صدقة ، وليس فيا دون خمس ذَوْد من الإبل صدقة » (۱) وروى البخاري: « وفي الرِّقة : ربع العشر » والرقة والورق: الفضة .

ويدفع عن الذهب ذهباً وعن الفضة فضة ، فإن أراد أن يدفع ذهباً عن فضة أو فضة عن ذهب ، جاز في الحالتين عند المالكية ، ويكون الدفع بالقية في المشهور ، ولم يجز ذلك عند الشافعي .

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود والبيهقي بإسناد جيد ( نيل الأوطار : ٤ / ١٣٨ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه الشيخان ، واللفظ للبخاري ، والورق بكسر الراء : الفضة ، والذود : من الثلاثة إلى العشرة ، لاواحد له من لفظه ، ومقدار الأوقية في هذا الحديث أربعون درهماً بالاتفاق ، والمراد بالدرهم : الخالص من الفضة ، سواء أكان مضروباً أم غير مضروب ( نيل الأوطار : ١٣٦/ ، ١٣٨ ) .

# ثانياً - مانقص عن النصاب ومازاد عليه:

تجب الزكاة كا عرفنا بالإجماع في الذهب إذا كان عشرين مثقالاً ( ديناراً ) قيمتها مائتا درهم . أما مادون العشرين مثقالاً ، فلازكاة فيه إلا أن يتم بورِق ( فضة ) أو عروض تجارة .

وأجمع العلماء على أنه إذا كان أقل من عشرين مثقالاً ، ولا يبلغ مائتي درهم ، فلازكاة فيه لعدم بلوغ النصاب ، وقال عامة الفقهاء : نصاب النهب عشرون مثقالاً من غير اعتبار قيمتها ولاتقديرها بالفضة (۱) ، قال عَلَيْكُم : « ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب ، ولافي أقل من مائتي درهم صدقة »(۱) .

أما الزيادة على النصاب: فلاشيء فيها عند أبي حنيفة (١) حتى تبلغ أربعين درهما ، فيكون فيها درهم ، ثم في كل أربعين درهما درهم ، ولاشيء فيا بينها . كذلك لازكاة في زيادة الدنانير حتى تبلغ أربعة دنانير . وهذا هو الصحيح عند الحنفية ، لقوله عليه السلام : « من كل أربعين درهما درهم »(١) .

وقال الصاحبان وجمهور الفقهاء (٥): مازاد على المائتين فركاته بحسابه ، وإن قلّت الزيادة ، لقوله على الله : « هاتوا ربع العشر من كل أربعين درهما درهما ، وليس عليكم شيء حتى يتم مائتين ، فإذا كانت مائتي درهم ففيها خسة دراهم ، فازاد فبحساب ذلك »(١) وهذا هو المعقول .

<sup>(</sup>١) المغنى : ٣ / ٤ ، اللباب : ١ / ١٤٨ .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو عبيد .

<sup>(</sup>٣) اللباب : ١ / ١٤٩ ، الدر الختار : ٢ / ٤٢ ، فتح القدير : ١ / ٥٢٠ .

<sup>(</sup>٤) رواه أحمد وأبو داود والترمذي عن علي بلفظ : « قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق ، فهاتوا صدقة الرّقة من كل أربعين درهماً ، وليس في تسعين ومائة شيء ، فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم » ( نيل الأوطار : ٤ / ١٣٧ ) .

<sup>(</sup>٥) المغني : ٣ / ٦ ، الشرح الصغير : ١ / ٦٢٠ ، الحضرمية : ص ١٠١ .

<sup>(</sup>٦) رواه الدارقطني والأثرم ، ورواه أبو داود عن علي ، وروي ذلك موقوفاً على علي وابن عمر .

# ثالثاً \_ حكم المغشوش أو المخلوط بغيره :

المغشوش : هو المخلوط بما هو أدون منه كذهب بفضة ، وفضة بنحاس . وللفقهاء في زكاته آراء ثلاثة (١) :

1 - قال الحنفية: غالب الفضة فضة ، وغالب الذهب ذهب ، وإذا كان الغالب عليها الغش ، فهي في حكم العروض التجارية ، ولابد من أن تبلغ قيتها نصاباً ، ولابد فيها من نية التجارة كسائر العروض ، إلا إذا كان يخلص منها فضة تبلغ نصاباً ، لأنه لاتعتبر في عين الفضة القيمة ، ولانية التجارة . واختلف في الغش المساوي ، والختار: لزوم الزكاة احتياطاً .

٢ - وقال المالكية : المعتبر هو الرواج ، فتجب الزكاة في الكاملة الوزن ، والمغشوشة ( المخلوطة بنحو نحاس ) ، وناقصة الوزن إن راجت كل منها رواجاً كرواج الكاملة الوزن ، فإن لم ترج حسب الخالص على تقدير التصفية في المغشوشة ، واعتبر الكال في الناقصة بزيادة دينار أو أكثر ، فتى كملت زكيت وإلا فلا . وعلى هذا فإن كانت الدراهم أو الدنانير مخلوطة بالنحاس أو غيره ، أسقط وزكي عن الصافي .

٣ ـ وقال الشافعية والحنابلة: لاشيء في المغشوش حتى يبلغ خالصه نصاباً كاملاً، فن ملك ذهباً أو فضة مغشوشة أو مختلطاً بغيره، فلازكاة فيه حتى يبلغ قدر الذهب والفضة نصاباً، لقوله عليه السلام: « ليس فيا دون خس أواق من الورق صدقة » فإن لم يعلم قدر مافيه منها، وشك هل بلغ نصاباً أو لا ، عمل بالأظهر بحيث يتيقن أن ماأخرجه من الذهب محيط بقدر الزكاة، أو بسبكها

 <sup>(</sup>١) اللباب: ١ / ١٤٩ ، الدر المختار: ٢ / ٤٢ ، الشرح الصغير: ١ / ٢٦٢ ، مغني المحتاج: ١ / ٣٩٠ ، المغني:
 ٣ / ٥ ، فتح القدير: ١ / ٥٢٣ ، القوانين الفقهية: ص ١٠٠ ومابعدها.

(أي التمييز بينها بالنار) ليعلم قدر مافيه منها ، ويخرج الزكاة ليسقط الفرض بيقين .

ولو اختلط إناء من الذهب والفضة ، بأن أذيبا وصيغ منها الإناء ، كأن كان وزنه ألف درهم ، أحدهما ستائة والآخر أربعائة ، وجهل أكثرهما ، زكى كلاً منها بفرضه ، الأكثر ذهباً أو فضة ، احتياطاً . ولايجوز افتراض كله ذهباً ؛ لأن أحد الجنسين لايجزئ عن الآخر ، وإن كان أعلى منه ، أو ميَّز بينها بالنار ، ويحصل ذلك بسبك قدر يسير إذا تساوت أجزاؤه .

# رابعاً ـ زكاة الحلي :

اتفق الفقهاء على وجوب الزكاة \_ كا بينـا \_ في النقـدين في المسكوك وغيره ، كالسبائك والتبر والأواني والحلى الجزام .

والحلي الذي تجب فيه الزكاة عند المالكية (۱): هو المتخذ للتجارة بالإجماع ، ويعتبر بحسب وزنه دون قيمة صياغته ، وكذلك الأواني والمباخر والمكحلة والمرود ولو لامرأة ، والمتخذ للادخار ونوائب الزمن وحوادثه لا للاستعمال ، وحلي المرأة إذا انكسر في خمس صور:

أحدها ـ أن يتكسر بحيث لايرجى عوده إلى ماكان عليه إلا بسبكه مرة أخرى .

ثانيها \_ التهشم ونية عدم إصلاحه .

ثالثها \_ التهشم مع نية إصلاحه .

رابعها \_ التهشم مع عدم نية شيء أصلاً ، لا إصلاحه ولاعدم إصلاحه .

<sup>(</sup>١) الشرح الكبير مع النسوقي : ١ / ٤٦٠ ، القوانين الفقهية : ص ١٠١ ، بداية المجتهد : ١ / ٢٤٢ .

خامساً \_ عدم التهشم مع نية عدم إصلاحه .

ولازكاة في الحلي إذا اتخذه الإنسان لأجل الكراء ، سواء أكان المتخذ له رجلاً أم امرأة. ولا في الحلي الجباح للمرأة كالسوار، ولا في الحلي الجبائز للرجل كقبضة السيف المعد للجهاد والخاتم الفضي والأنف والأسنان وحلية المصحف والسيف، والمتخذ لمن يجوز له استعاله كزوجته وابنته الموجودتين عنده حالاً ، وكانتا صالحتين للتزين لكبرهن ، فإن اتخذه لمن سيوجد أو لمن سيصلح للتزين لصغره الآن فتجب الزكاة .

والحلي الذي تجب فيه الزكاة عند الشافعية (۱): هو الذي يقصد كنزه وادخاره ، والأواني ، ومايتحلى به الرجل من حلي المرأة ، وماتتحلى به المرأة من حلي الرجل كسيف ، والتبر المغصوب المصوغ حلياً ، وحلي النساء الذي بالغن في الإسراف فيه بأن بلغ مائتي مثقال (حوالي نصف كيلو) وكذلك مايكره استعاله قياساً على المحرم كضبة الإناء الكبيرة للحاجة ، أو الصغيرة للزينة (۲) .

وتجب الـزكاة أيضـاً على الراجـح في حلي المرأة إذا انكسر بحيث يمنـع الاستعال ، ويحتاج إلى سبك وصوغ .

ولازكاة في الأظهر في الحلي المباح للمرأة ، كخلخال وسوار ونحوهما ؛ لأنه معد لاستعمال مباح ، فأشبه العوامل من النعم .

وأما الحلي الذي تجب فيه الزكاة عند الحنابلة (٢) : فهو المتخذ للتجارة ،

<sup>(</sup>۱) مغني المحتاج : ١ / ٣٩٠ ومابعدها المجموع : ٦ / ٢٩ ومابعدها ، المهذب : ١ / ١٥٨ ومابعدها ، الحضرميـة : ص ١٠٢ .

 <sup>(</sup>٢) الأصح عند الشافعية تحريم تحلية الكعبة وسائر المساجد بالذهب والفضة ، وتمويه سقفه وتعليق قناديلها ،
 ولاخلاف في تحريم تمويه سقف بيته وجداره بذهب أو فضة ( المجموع : ٦ / ٣٦ ) .

<sup>(</sup>٣) المغني : ٣ / ٩ \_ ١٧ ، كشاف القناع : ٢ / ٢٧٢ \_ ٢٧٥ .

والحلي المحرم للمرأة الذي ليس لها اتخاذه ، كا إذا اتخذت حلية الرجال المحرّمة ، كحلية السيف والمنطقة وسوار الرجل وخاتمه النهب ، وحلية مراكب الحيوان ، ولباس الخيل كاللجم والسروج ، وقلائد الكلاب ، وحلية الركاب ، والمرآة والمشط والمكحلة ، والميل والمسرحة ، والمروحة والمشربة والمدهنة والمسعط والمجمرة والملعقة والقنديل ، والآنية ، وحلية كتب العلم بخلاف المصحف ، وحلية الدواة والمقلمة ، وما أعد للكراء ، أو للقنية والادخار أو النفقة إذا احتاج إليها ، أو لم يقصد به شيئاً .

وكذا حلي المرأة إذا انكسر واحتاج إلى صوغ ، فإن لم يحتج إلى صوغ ونوت إصلاحه ، فلازكاة فيه ، ولازكاة فيا إذا انكسر الحلي كسراً لا يمنع الاستعال واللبس ، فهو كالصحيح ، إلا أن تنوي كسره وسبكه ، ففيه الزكاة حينئذ ؛ لأنها نوت صرفه عن الاستعال .

وليس في حلي المرأة زكاة في ظاهر المندهب إذا كان مما تلبسه أو تعيره ، ولامن يحرم عليه ، كرجل يتخذ حلي النساء لإعارتهن ، وامرأة تتخذ حلي الرجال لإعارتهم .

والخلاصة أن الجمهور لايرون الزكاة في حلي المرأة المعتاد ، لقوله عليه المراة المعتاد ، لقوله عليه والمنه الله الله الله الله والماء بنتي أبي بكر ، ولأنه مرصد للاستعال المباح ، فلم تجب فيه الزكاة ، كالعوامل من الأنعام ، وثياب القنية ( الاستعال الشخصي ) ، ولأن الإسلام أوجب الزكاة في المال النامي المغل فقط : وهو مامن شأنه أن ينمى ولو عطله صاحبه ، والحلي المباح لا نماء فيه ، بخلاف ماإذا اتخذ كنزاً أو كان فيه سرف ظاهر ومجاوزة للمعتاد ، أو استعمله

 <sup>(</sup>١) رواه الطبراني عن جابر ، وقال البيهقي : الأصل له ، إنما روي عن جابر من قول ه غير مرفوع ( المجموع :
 ٢ / ٣٢ ) .

الرجال حلية لهم أو استعمل في الآنية والتحف والتاثيل ونحوها ، فتجب في كل ذلك الزكاة .

وقال الحنفية (۱): الزكاة واجبة في الحلي للرجال والنساء تبراً كان أو سبيكة ، آنية أو غيرها ؛ لأن الذهب والفضة مال نام ، ودليل الغاء موجود : وهو الإعداد للتجارة خِلْقة ، بخلاف الثياب ، ولأنها خلقا أثماناً ، فيزكيها المالك كيف كانا . ويؤيدهم حديث « أن النبي عَلَيْكُمْ قال لامرأة في يدها سواران من ذهب : هل تعطين زكاة هذا ؟ قالت : لا ، قال : أيسرك أن يسورك الله بسوارين من نار ؟ ! (۱) »

والمعتبر عند غير الشافعية في نصاب الحلي الذي تجب فيه الزكاة : الوزن الاالقية ، فلو ملك حلياً قيته مائتا درهم ، ووزنه دون المائتين ، لم يكن عليه زكاة ، وإن بلغ مائتين وزناً ، ففيه الزكاة ، وإن نقص في القية ، للحديث المتقدم : « ليس فيا دون خس أواق من الورق صدقة » .

واستثنى الحنابلة أن يكون الحلي للتجارة ، فيقوم ، فإذا بلغت قيمته بالنهب والفضة نصاباً ، ففيه الزكاة ؛ لأن الزكاة متعلقة بالقيمة ، ومالم يكن للتجارة ، فالزكاة في عينه ، فيعتبر أن يبلغ بقيمته ووزنه نصاباً ، وهو مخير بين إخراج ربع عشر حلية مشاعاً أو دفع ما يساوي ربع عشرها من جنسها .

فإن كان في الحلي جوهر ولآلئ مرصعة ، فالزكاة في الحلي من الذهب والفضة دون الجوهر ؛ لأنها لازكاة فيها عند أحد من أهل العلم ، كابينا ، فإن كان الحلي للتجارة قومه بما فيه من الجواهر ؛ لأن الجواهر لو كانت مفردة عن الذهب

<sup>(</sup>١) فتح القدير: ١ / ٥٢٤ ، الدر الختار: ٢ / ٤١ .

<sup>(</sup>٢) حديث ضعيف رواه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

والفضة ، وهي للتجارة لقومت وزكيت ، فكذلك إذا كانت في حلي التجارة .

وقال الشافعية: حيث أوجبنا الزكاة في الحلي ، واختلفت قيمته ووزنه ، فالعبرة بقيمته لاوزنه ، بخلاف المحرم لعينه كالأواني ، فالعبرة بوزنه لاقيمته ، فلو كان له حلي وزنه مائتا درهم ، وقيمته ثلاثمائة ، تخير بين أن يخرج ربع عشره مشاعاً ، ثم يبيعه الساعي بغير جنسه ، ويفرق ثمنه على المستحقين ، أو يخرج خمسة مصوغة قيمتها سبعة ونصف نقداً ، ولا يجوز كسره ليعطي منه خمسة مكسرة ؛ لأن فيه ضرراً عليه وعلى المستحقين .

### خامساً ـ زكاة الدين:

المال البالغ نصاباً والذي هو دين لإنسان في ذمة آخر ، وحال عليه الحول ، تجب زكاته بشروط مفصلة في المذاهب .

قال الحنفية (١): الدين عند الإمام أبي حنيفة ثلاثة أنواع: قوي، ومتوسط، وضعيف.

فالقوي: هو بدل القرض ومال التجارة كثن العروض التجارية ، إذا كان على مقرّ به ولو مفلساً ، أو على جاحد عليه بينة ، تجب فيه الزكاة إذا قبضه ، لما مضى من الأعوام ، كلما قبض أربعين درهماً ، ففيه درهم واحد ؛ لأن مادون الخس من النصاب عفو لازكاة فيه ، ومازاد عن ذلك فزكاته بحسابه .

والمتوسط: هو بدل ماليس للتجارة أي ماليس دين تجارة كثن دار السكنى وثمن الثياب المحتاج إليها ، لا يجب فيه الزكاة إلا إذا قبض منه نصاباً (مائتي درهم) ، فإن قبض مائتي درهم زكى لما مضى ، ويعتبر الماضي من الحول من وقت لزومه لذمة المشتري ، في صحيح الرواية .

البدائع : ٢ / ١٠ ، الدر المختار : ٢ / ٤٧ ومابعدها ، مراقي الفلاح : ص ١٢١ .

فالدين المتوسط مثل الدين القوي في حولان الحول عليه ، فيعتبر حول ه من وقت التزام المدين به ، لامن وقت القبض في الأصح .

والضعيف: هو بدل ماليس بمال ، كالمهر والميراث والوصية وبدل الخلع والصلح عن دم العمد ، والدية ، فإن المهر ليس بدلاً عن مال أخذه الزوج من زوجته ، وكذا بدل الخلع ليس بدلاً عن مال تدفعه الزوجة لزوجها . ومثله دين الوصية ، والدية وبدل الصلح ، والميراث . لاتجب فيه الزكاة مالم يقبض نصاباً ويحول عليه الحول بعد القبض .

والخلاصة : أن الزكاة تجب في كل أنواع الدين المذكورة ، لكن الأداء يكون عند القبض ، قبض خُمُس النصاب في القوي ، وقبض كامل النصاب في المتوسط والضعيف ، وبما أن الدين الضعيف كسب جديد ، فيجب حولان الحول .

وقال الصاحبان: الديون كلها سواء، وكلها قوية، تجب الزكاة فيها قبل القبض إلا الدية على العاقلة (العصبة)، فإنه لاتجب الزكاة فيها أصلاً مالم تقبض ويحول عليها الحول، لأن تلك الديون ماعدا الدية ملك لصاحبها، لكن لا يطالب بالأداء للحال، وإنما عند القبض.

# وقال المالكية (١): الديون ثلاثة أنواع:

١ ـ مايحتاج لحولان الحول بعد القبض: مثل ديون المواريث والهبات والأوقاف والصدقات، والصداق والخلع، وأرش (تعويض) الجناية، والدية، لازكاة فيه حتى يقبضه ويحول عليه الحول عنده من يوم القبض، فمن ورث مالأ من أبيه وعينت له المحكمة حارساً قبل أن يقبضه لسبب ما، واستر ديناً له أعواماً

<sup>(</sup>۱) الشرح الكبير: ١/ ٤٥٨ ومابعدها ، بداية المجتهد: ١/ ٢٦٤ ومابعدها ، الشرح الصغير: ١/ ٦٢٨ ومابعدها .

كثيرة ، فإنه لازكاة عليه في كل تلك الأعوام ، حتى يقبضه ويمضي عليه عام عنده بعد قبضه . وهذا هو الدين الضعيف عند الحنفية . ومنه ثمن بيع العروض المقتناة كبيع متاع أو عقار ، وهو الدين المتوسط عند الحنفية ، فإذا باع دار سكناه بثمن مؤجل للمستقبل ، فإنه يزكي على ماقبضه إذا كان المقبوض نصاباً فأكثر وحال عليه الحول .

٢ ـ مايزكى لعام واحد فقط: وهو دين القرض وديون التجارة ، وهو الدين القوي عند الحنفية ، تجب فيه الزكاة بشروط أربعة:

أولها \_ أن يكون أصل الدين الذي أعطاه للمدين ذهباً أو فضة ، أو ثمن عروض تجارية محتكرة كثياب مثلاً .

ثانيها \_ أن يقبض شيئاً من الدين ، فإن لم يقبض شيئاً فلازكاة عليه .

ثالثها \_ أن يكون المقبوض نقداً ( ذهباً أو فضة ) : فإن قبض عروضاً تجارية كثياب أو قمح فلازكاة عليه .

رابعها ـ أن يكون المقبوض نصاباً على الأقل ، ولو قبضه لعدة مرات ، أو يكون المقبوض أقل من نصاب ، ولكن عنده ما يكل النصاب من ذهب أو فضة حال الحول عليها .

" ـ دين المدير: وهو التاجر الذي يبيع ويشتري بالسعر الحاضر. فإذا كان أصل الدين عروض تجارة ، فإنه يزكي الدين كل عام ، مع إضافته إلى قيم العروض التي عنده ، وإلى ماباع به من الذهب والفضة .

وقال الشافعية (١): على الدائن زكاة الدين عن الأعوام الماضية عند التكن

<sup>(</sup>١) المهذب : ١ / ١٤٢ ، الحجموع : ٥ / ٣١٣ .

من أخذ دينه ، إذا كان الدين من نوع الدراهم والدنانير ، أو عروض التجارة . فإن كان الدين ماشية أو مطعوماً كالتر والعنب ، فلازكاة فيه .

ورأى الحنابلة (۱): أنه تجب زكاة الدين ، سواء أكان الدين حالاً أم مؤجلاً ، وسواء أكان الدين معترفاً به باذلاً له ، أم معسراً أم جاحداً أم مماطلاً به ، إلا أنه لا يجب إخراج زكاته إلا إذا قبضه ، فيؤدي لما مضى فوراً ؛ لأنه دين ثابت في الذمة ، فلم يلزمه الإخراج قبل قبضه ، ولأن الزكاة للمواساة ، وليس من المواساة أن يخرج زكاة مال لا ينتفع به ، ولأن هذا المال في جميع الأحوال على حال واحد ، فوجب أن يتساوى في وجوب الزكاة أو سقوطها ، كسائر الأموال .

أما الوديعة فهي عنزلة مافي يده ، لأن الوديع نائب عن المودع في حفظه ، ويده كيده ، ويزكيه لما مضى ؛ لأنه مملوك له يقدر على الانتفاع به فلزمته زكاته كسائر أمواله .

والخلاصة : إن كان الدين حياً : وهو ماكان الدين معترفاً به مستعداً لسداده في وقته أو عند طلبه ، فعند جمهور الأئمة : على الدائن زكاته .

وإن كان الدين على معسر لايرجى منه السداد ، أو على مماطل أو جاحد له ، غير معترف به ، فعند أكثر الأئمة : لازكاة فيه .

وأما زكاة التأمين النقدي : فهي على مالكه ، والتأمين النقدي هو الذي يدفعه المستأجر للمالك ، فهو مال مملوك للمستأجر عند المالك ضاناً لسداد الأجرة في مواعيدها ، تجب زكاته على مالكه لاعلى المؤجر ، إذا توافرت شروط الوجوب .

<sup>(</sup>١) المغني : ٣ / ٤٦ ومابعدها .

# سادساً ـ زكاة الأوراق النقدية :

الأوراق النقدية والنقود المعدنية: هي التي يتم التبادل بها بدلاً عن الذهب والفضة وتعد بمثابة حوالة مصرفية على المصرف المركزي للدولة بما يعادلها ذهباً من الرصيد الذهبي المخزون الذي يغطي العملة المتداولة، إلا أن أغلب الدول حرمت التعامل بالذهب، فلم تعد تسبح بسحب الرصيد المقابل لكل ورقة نقدية أو نقد معدني مصنوع من خلائط معدنية معينة كالبرونز والنحاس وغيرهما، حفاظاً على الرصيد الذهبي في خزانة الدولة.

وبما أن هذا النظام ظهر حديثاً بعد الحرب العالمية الأولى ، فلم يتكلم فيه فقهاؤنا القدامى ، وقد بحث فقهاء العصر حكم زكاة هذه النقود الورقية (۱) فقرروا وجوب الزكاة فيها عند جمهور الفقهاء ( الحنفية والمالكية والشافعية ) ؛ لأن هذه النقود إما بمثابة دين قوي على خزانة الدولة ، أو سندات دين ، أو حوالة مصرفية بقيتها ديناً على المصرف .

ولم ير أتباع المذهب الحنبلي الزكاة فيها حتى يتم صرفها فعلاً بالمعدن النفيس ( الذهب أو الفضة ) قياساً على قبض الدين .

والحق وجوب الزكاة فيها ؛ لأنها أصبحت هي أثمان الأشياء ، وامتنع التعامل بالذهب ، ولم تسمح أي دولة بأخذ الرصيد المقابل لأي فئة من أوراق التعامل ، ولا يصح قياس هذه النقود على الدين ؛ لأن الدين لا ينتفع به صاحبه وهو الدائن ، ولم يوجب الفقهاء زكاته إلا بعد قبضه لاحمال عدم القبض ، أما هذه النقود فينتفع بها حاملها فعلاً كا ينتفع بالذهب الذي اعتبر ثمناً للأشياء ، وهو يحوزها فعلاً ، فلا يصح القول بوجود اختلاف في زكاة هذه النقود ، والقول

<sup>(</sup>١) انظر الفقه على المذاهب الأربعة : ١ / ٤٨٦ ، ط خامسة .

بعدم الزكاة فيها لاشك بأنه اجتهاد خطأ ؛ لأنه يؤدي في النتيجة البينة ألا زكاة على أخطر وأهم نوع من أموال الزكاة ، فيجب قطعاً أن تزكى النقود الورقية زكاة اللدين الحال على مليء ، كا هو المقرر لدى الشافعية ، ويجب فيها ربع العشر ( ٢ , ٥٠ )

ويقدر نصابها - كابينا - بسعر صرف نصاب الذهب المقرر شرعاً وهو عشرون ديناراً أو مثقالاً ، ونختار أن يكون وزنها ذهباً ٥٨ غراماً ، ومن الفضة ( ٥٩٥ غراماً ) عملاً بالدرهم العربي وهو ( ٩٧٥ , ٢ غ ) ، والأصح تقدير النصاب الورقي بالذهب ؟ لأنه المعالم لنصاب الأنعام ( الإبل والبقر والغنم ) ، ولارتفاع مستوى المعيشة وغلاء الحاجيات ، وإن كان يرى كثير من علماء العصر تقدير النصاب بالفضة ؟ لأنه ألفع للفقواء ، وللاحتياط في الدين ، ولأن نصاب الفضة مجمع عليه ، وثابت بالسنة الصحيحة ، وكان يساوي في الماضي ستة وعشرين ريالاً مصرياً وتسعة قروش وثلثي قرش ، ونحو خمسين ريالاً في السعودية ودولة الإمارات ، ونحو م و وية في باكستان والهند .

ولاتجب الزكاة على الأوراق النقدية إلا ببلوغها النصاب الشرعي ، وبحولان الحول ، وبالفراغ من الدين وهو الحق والعدل ، وزاد الحنفية : وبأن يكون النصاب فاضلاً عن الحاجات الأصلية لمالكه من نفقة وكسوة وأجرة سكنى وآلة حرب(۱).

والسندات جمع سند ، والسند تعهد مكتوب عبلغ من الدين ( القرض ) لحامله في تاريخ معين ، نظير فائدة مقدرة .

فالسهم يمثل جزءاً من رأس مال الشركة ، وصاحبه مساهم ، والسند يمثل

<sup>(</sup>١) الدر المختار ورد المحتار : ٢ / ٥ ـ ٨ .

جزءاً من قرض على شركة أو دولة ، وحامله مقرض أو دائن .

والتعامل بالأسهم جائز شرعاً ، أما التعامل بالسندات فحرام لاشتالها على الفائدة الربوية .

وبالرغ من تحريم السندات<sup>(۱)</sup> ، فإنه تجب زكاتها ، لأنها تمثل ديناً لصاحبها ، وتؤدى زكاتها عن كل عام ، عملاً برأي جمهور الفقهاء غير المالكية ؛ لأن الدين المرجو ( وهو ماكان على مقر موسر ) تجب زكاته في كل عام . وأما سندات الاستثار فالأولى أن تزكى كزكاة النقود أي بنسبة ٢٠٥ ٪ من قيتها .

وأما الأسهم: فتجب زكاتها أيضاً بحسب قيمتها الحقيقية في البيع والشراء، كزكاة العروض التجارية، أي تؤدى زكاتها على رأس المال مع أرباحها في نهاية العام بنسبة ( ٢,٥ ٪ في المائة ) إذا كان الأصل والربح نصاباً أو يكمل مع مال مالكها نصاباً، ويعفى الحد الأدنى للمعيشة إذا لم يكن لصاحب الأسهم مورد رزق آخر سواها، كأرملة ويتم ونحوها. هذا في الشركات التجارية، أما في الشركات الصناعية كشركات السكر والنفط ونحوها كالمطابع والفنادق فتقدر الأسهم بقيمتها الحالية مع حسم قيمة المباني والآلات وأدوات الإنتاج.

والخلاصة : أنه تجب زكاة الأسهم والسندات بمقدار ربع العشر أي ٢,٥ ٪ من قيتها مع ربحها في نهاية كل عام ، على مالكها الذي حال عليه الحول بعد تملكها . أو تؤدى الزكاة جملة واحدة عن غلة الشركة وإيرادها بمقدار العشر من صافي الأرباح قياساً على نصاب الزروع والثار ، باعتبار أن أموال الشركة نامية

<sup>(</sup>١) تحريم التعامل بالسندات لايمنع من التملك التمام فتجب فيها الزكاة ، أما المال الحرام كالمفصوب والمسروق ومال الرشوة والتزوير والاحتكار والغش والربا ونحوها ، فلازكاة فيه ، لأنه غير مملوك لحائزه ، ويجب رده لصاحبه الحقيقى ؛ منعاً من أكل الأموال بالباطل .

بالصناعة ونحوها . ففي الحالة الأولى نعتبر صاحب الأسهم له وصف التاجر ، وفي الحالة الثانية نعتبر الشركة لها وصف المنتج .

## المطلب الثاني \_ زكاة المعادن والركاز:

اختلف الفقهاء في معنى المعدن ، والركاز أو الكنز ، وفي أنواع المعادن التي تجب فيها الزكاة ، وفي مقادير الزكاة في كل من المعدن والركاز . فالمعدن هو الركاز عند الحنفية ، وهما مختلفان عند الجمهور ، والمعدن : هو الذهب والفضة عند المالكية والشافعية ، وهو كل ماينطبع بالنار عند الحنفية ، ويشمل كل أنواع المعادن الجامدة والسائلة عند الحنابلة . وفي المعادن : الخس لدى الحنفية والمالكية ، وربع العشر عند الشافعية والحنابلة وفي الركاز الحمس بالاتفاق ، ويظهر ذلك من التفصيل الآتي ، علماً بأن الواجب في المعادن زكاة عند الجمهور ، غنية عند الحنفية ، وأن الواجب في الركاز عند الجمهور غنية للمصالح العامة ، ويصرف مصارف الزكاة عند الشافعية ، ويشترط في الركاز عند الشافعية ، ويشترط في المكاز عند الشافعية ، ولايشترط في المكاز عند الشافعية .

# ١ ـ مذهب الحنفية <sup>(١)</sup> :

المعدن ، والركاز أو الكنز بمعنى واحد ، وهو كل مال مدفون تحت الأرض ، إلا أن المعدن هو ماخلقه الله تعالى في الأرض يوم خلق الأرض ، والركاز أو الكنز هو المال المدفون بفعل الناس الكفار .

## والمعادن ثلاثة أنواع:

أ ـ جامد يذوب وينطبع بالنار كالنقدين ( الذهب والفضة ) والحديد

<sup>(</sup>١) فتح القدير : ١ / ٥٣٧ ـ ٤٣٥ ، الدر الختار : ٢ / ٥٥ ـ ٦٥ ، البدائع : ٢ / ٦٥ ـ ٦٨ .

والنحاس والرصاص ، ويلحق به الزئبق ، وهذا هو الذي يجب فيه الزكاة وهي الخس ، وأن لم يبلغ نصاباً .

ب ـ جامد لايدوب ولاينطبع بالنار كالجص والنورة (حجر الكلس) والكحل ، والزرنيخ وسائر الأحجار كالياقوت والملح .

حـ ـ مائع ليس بجامد : كالقار ( الزفت ) والنفط ( البترول ) .

ولا يجب الخمس إلا في النوع الأول ، سواء وجد في أرض خراجية أو عشرية (١) ، ويصرف الخمس مصارف خمس التعنية ، ودليلهم الكتاب والسنة الصحيحة والقياس .

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿ واعلموا أغا غنهم مِن شيء فأن الله خمسه » ويعد المعدن غنية ؛ لأنه كان في خله من الأرض في أيدي المكفرة ، وقد استولى عليه المسلمون عنوة .

وأما السنة : فقوله عَلَيْكَ : « العجاء جُبَار - أي هدر لاشيء فيه - والبئر جبار ، والمعدن جبار ، وفي الركاز الخس » (٢) والركاز يشمل المعدن والكنز ؛ لأنه من الركز أي المركوز ، سواء من الخالق أو المخلوق (أ

وأما القياس : فهو قياس المعدن على الكنز الجاهلي ، بجامع ثبوت معنى الغنية في كل منها ، فيجب الخس فيها .

<sup>(</sup>١) الأرض الخراجية : هي كل أرض فتحت عنوة وأقر أهلها عليها ، أو صبالخهم الإمام على دفع الحراج ( ضريبة أهل الكفار) إلا أرض مكة ، فإنها فتحت عنوة وتركت لأهلها ، ولم يوظف عليها الخراج ، والأرض العشرية : هي كل أرض أسلم أهلها عليها قبل أن يقدر عليها ، أو فتحت عنوة وقسمت بين الغانمين ، وأرض الخرب كلها أرض عشر ، يجب فيها العشر الذي هو وظيفة أرض المسلمين ( الكتاب مع اللباب : ٤ / ١٣٧ ومابعدها ) فالأولى للدولة ، والثانية مملوكة .

<sup>(</sup>٢) رواه الأئمة الستة في كتبهم عن أبي هريرة ( نصب الراية : ٢ / ٣٨٠ ) ،

والزائد عن الخس : إن وجد في أرض مملوكة فهو لمالكه ، وإن وجد في أرض غير مملوكة لأحد كالصحراء والجبل فهو للواجد .

ووجوب الخمس في المعدن : هو إن كان عليه علامة الجاهلية كوثن أو صليب ونحوهما ، فإن كان عليه علامة الإسلام مثل كلمة الشهادة ؛ أو اسم حاكم مسلم ، فهو لقطة لايجب فيه الخمس .

وكذلك لا يجب الخس عند أبي حنيفة إن وجد المعدن أو الركاز في دار علوكة ؛ لأنه جزء من أجزاء الأرض مركب فيها ، ولامؤنة (ضريبة) في سائر الأجزاء ، فكذا في هذا الجزء . وقال الصاحبان : فيه الخس ، لإطلاق الحديث السابق : « وفي الركاز الخس » من غير تفرقة بين الأرض والدار . وفرق أبو حنيفة بينها بأن الدار ملكت خالية عن المؤن ( التكاليف ) دون الأرض ، بدليل وجوب العشر والخراج في الأرض دون الدال ، فتكون هذه المؤنة ( الخس ) واجبة مثلها في الأرض دون الدار .

ولازكاة في النوعين الآخرين من المعادن ( مالاينطبع بالنار ، والمائع ) إلا الزئبق من المائع ، فإنه يجب فيه الخس ؛ لأنه كالرصاص .

ولازكاة في الفيروزج الذي يوجد في الجبال ، لقوله عليه : « لاخس في الحجر »(١) .

ولا زكاة في اللؤلؤ ( مطر الربيع ) والعنبر ( حشيش يطلع في البحر ، أو خثي دابة ) ولا في جميع ما يستخرج من البحر من الحلي ولو ذهباً كنزاً ؛ لأنه لم يرد عليه القهر ، فلم يكن غنية ، إلا إذا أعد للتجارة .

<sup>(</sup>١) قـال الـزيلعي عنـه : غريب ، وأخرج ابن عـدي في الكامـل عن عمرو بن شعيب عن أبيــه : « لازكاة في حجر » وفيه ضعيف أو مجمول . وأخرج ابن أبي شيبة عن عكرمـة : « ليس في حجر اللؤلؤ ، ولاحجر الرّمود زكاة ، إلا أن يكون للتجارة ، فإن كانت للتجارة ففيه الزكاة » ( نصب الراية : ٢ / ٢٨٣ ) .

وأما الكنز أو الركاز: فيجب فيه الخمس إذا وجد في أرض لامالك لها ، للحديث السابق: « وفي الركاز الخمس » ويلحق به كل مايوجد تحت الأرض من الأمتعة من سلاح وآلات وثياب ونحو ذلك ؛ لأنه غنية بمنزلة الذهب والفضة .

ومن دخل دار الحرب بأمان ، فوجد في دار بعضهم ركازاً ، رده عليهم تحرزاً عن الغدر ؛ لأن مافي الدار في يد صاحبها خاصة ، وإن لم يرده وأخرجه من دار الحرب ملكه ملكاً خبيثاً ، فيتصدق به . وإن وجده في صحراء في دار الحرب ، فهو للواجد ؛ لأنه ليس في يد أحد على الخصوص ، فلا يعد غدراً ، ولاشيء فيه ؛ لأنه بمنزلة المتلصص في دار الحرب غير المجاهر إذا أخذ شيئاً من أموال الحربيين ، وأحرزه بدار الإسلام .

### ٢ ـ مذهب المالكية (١) وَ:

المعدن غير الركاز ، والمعدن : هو ماخلقه الله في الأرض من ذهب أو فضة أو غيرهما كالنحاس والرصاص والكبريت ، ويحتاج إخراجه إلى عمل وتصفية .

### ملكية المعادن: المعادن أنواع ثلاثة:

الأول ـ أن تكون في أرض غير متلكة : فهي للإمام ( الدولة ) يقطعها لمن شاء من المسلمين ، أو يجعلها في بيت المال لمنافعهم ، لالنفسه .

الثاني ـ أن تكون في أرض مملوكة لشخص معين : هي للإمام أيضاً ، ولا يختص بها رب الأرض . وقيل : لصاحبها .

الثالث ـ أن تكون في أرض متملكــة لغير شخص معين كأرض العنوة والصلح : أرض العنوة للإمام ، ومعادن أرض الصلح لأهلها ، ولانتعرض لهم فيها

<sup>(</sup>١) القوانين الفقهية : ص ١٠٢ ، بداية المجتهد : ١ / ٢٥٠ ، الشرح الصغير : ١ / ٦٥٠ ـ ٦٥٦ ، الشرح الكبير : ١ / ٤٨٦ ـ ٤٩٢ .

ماداموا كفاراً ، فإن أسلموا رجع الأمر للإمام . والخلاصة أن حكم المعـدن مطلقاً للإمام ( أي السلطان أو نائبه ) إلا أرض الصلح مادام أهلها كفاراً .

الواجب في المعدن: تجب الزكاة في المعدن، وهي ربع العشر إن كان نصاباً، وبشرط الحرية والإسلام كا يشترط في الزكاة، لكن لاحول في زكاة المعدن، بل يزكى لوقته كالزرع، والمعدن الذي تجب فيه الزكاة هو الذهب والفضة فقط، لاغيرهما من المعادن من نحاس ورصاص وزئبق وغيرها إلا إذا جعلت عروض تجارة. وسبب الاختلاف بينهم وبين الحنفية في مقدار الواجب هو: هل اسم الركاز يتناول المعدن أم لايتناوله ؟ الحنفية قالوا: يتناوله، فيعمل بالحديث السابق: « وفي الركاز الخس » والمالكية قالوا: لايتناوله، فتجب فيه زكاة النقدين ربع العشر، وتصرف مصارف الزكاة.

ويضم في الزكاة المعدن المستخرج ثانياً لما استخرج أولاً ، متى كان العِرْق واحداً ، أي متصلاً بما خرج أولاً ، فإن بلغ الجميع نصاباً فأكثر ، زكاه ، وإن تراخى العمل .

ولايضم عِرْق لآخر ، كا لايضم معدن لآخر ، وتخرج الـزكاة من كل واحــد على انفراده .

ويستثنى من ذلك مايسمى بالنَّدْرَة : وهي القطعة الخالصة من الذهب أو الفضة التي يسهل تصفيتها من التراب ، فلاتحتاج إلى عناء في التخليص ، ويخرج منها الخس ، ولو دون نصاب ، وتصرف مصارف الغنية وهو مصالح المسلمين ، كا قال الحنفية في المعدن الذي ينطبع بالنار .

وأما الركاز أو الكنز: فهو دفين الجاهلية من ذهب أو فضة أو غيرهما ، فإن شك في المال المدفون ، أهو جاهلي أم غيره ، اعتبر جاهلياً . ملكيته: يختلف حكم ملكية الركاز باختلاف الأرض التي وجد فيها ، وذلك أربعة أنواع:

الأول - أن يوجد في الفيافي ، ويكون من دفن الجاهلية : فهو لواجده .

الثاني - أن يوجد في أرض مملوكة : فهو لمالك الأرض الأصلي بإحياء أو يارث منه ، لالواجده ، ولالمالكها بشراء أو هبة ، بل للبائع الأصلي أو الواهب إن علم ، وإلا فلقطة .

الثالث \_ أن يوجد في أرض فتحت عنوة : فهو لواجده .

الرابع - أن يوجد في أرض فتحت صلحاً : فهو لواجده .

هذا كله مالم يكن بطابع المسلمين ، فإن كان بطابع المسلمين ، فحكمه حكم اللقطة : يُعرَّف عاماً ثم يكون لُواجده .

زكاته: يجب الخس في الركاز مطلقاً ، سواء أكان ذهباً أم فضة أم غيرها ، وسواء وجده مسلم أو غيره . ويصرف الخس كالغنائم في المصالح العامة ، إلا إذا احتاج إخراجه إلى عمل كبير أو نفقة عظيمة ، فيكون الواجب فيه ربع العشر ، ويصرف في مصارف الزكاة .

وولا يشترط في الواجب في الركاز في الحالين بلوغ النصاب ، والباقي من الركاز بعد إخراج الواجب يكون للواجد ، إلا إذا كان في أرض مملوكة ، فيكون لمالك الأرض الأصلى ، كا بينا .

ولازكاة فيا لفظه (طرحه) البحر مما لم يكن مملوكاً لأحد، كعنبر ولؤلؤ ومرجان وسمك (١) ، ويكون لواجده الذي وضع يده عليه أولاً ، بلاتخميس ؛ لأن

<sup>(</sup>١) وهذا موافق لمذهب الحتفيّة السابق .

أصله الإباحة . فإن سبق ملكه لأحد من أهل الجاهلية ، فهو لواجده بعد تخميسه ؛ لأنه من الركاز . وإن علم أنه لمسلم أو ذمي فهو لقطة ، يعرَّف عاماً .

### ٣ ـ مذهب الشافعية (١) :

المعدن غير الركاز ، فالمعدن : مايستخرج من مكان خلقه الله تعالى فيه ، وهو خاص بالذهب والفضة ، كما قال المالكية .

ويجب فيه ربع العشر إن كان ذهباً أو فضة ، لاغيرهما كياقوت وزبرجد ونحاس وحديد ، سواء وجد في أرض مباحة أو مملوكة لحر مسلم ، لعموم أدلة الزكاة السابقة ، كخبر : « وفي الرقة ربع العشر » ، بشرط كونه نصاباً ، كا قال باقي الأئمة ، ولا يشترط حولان الحول على المذهب ؛ لأن الحول إنما يعتبر لأجل تكامل الناء ، والمستخرج من المعدن نماء في نفسه ، فأشبه الثار والزروع .

ويضم بعض المستخرج إلى بعض إن اتحد المعدن الخرج ، وتتابع العمل ، كا يضم المتلاحق من الثار ، ولا يشترط بقاء الأول على ملك المستخرج ، ويشترط اتحاد المكان المستخرج منه ، فلو تعدد لم يضم ؛ لأن الغالب في اختلاف المكان استئناف العمل . وإذا قطع العمل بعذر كإصلاح الآلة وهرب الأجراء والمرض والسفر ، ثم عاد إليه ، ضم ً ، وإن طال الزمن عرفاً لعدم إعراضه . وإذا قطع العمل بلاعذر فلا يضم ، لإعراضه عن العمل .

ويضم الخارج الثاني إلى الأول ، كما يضم إلى ماملك بغير المعدن في إكال النصاب وتخرج زكاته عقب تخليصه وتنقيته ، فلو أخرج قبل تصفيته لاتجزئ .

وأما الركاز فهو دفين الجاهلية (٢) ، ويجب فيه الخس ، كما قرر الحنفية ،

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج : ١ / ٣٩٤ ـ ٣٩٦ ، المهذب : ١ / ١٦٢ .

<sup>(</sup>٢) المراد بالجاهلية : ماقبل الإسلام أي قبل مبعث النبي عَلَيْ .

حالاً بشروط الزكاة من حرية وإسلام وبلوغ نصاب ، وكونه من النقدين ( الذهب والفضة المضروب منها والسبيكة ) ؛ لأنه مال مستفاد من الأرض ، فاختص بما تجب فيه الزكاة قدراً ونوعاً كالمعدن ، ولايشترط حولان الحول ، ويصرف مصرف الزكاة على المشهور . ودليل قدر الواجب فيه حديث أبي هريرة المتقدم : « وفي الركاز الخس » .

فإن لم يكن دفين الجاهلية: بأن كان إسلامياً بوجود علامة عليه تدل على إسلاميته ، أو لم يعلم أهو جاهلي أو إسلامي: فهو لمالكه أو وارثه إن علم ؛ لأن مال المسلم لا يملك بالاستيلاء عليه . وإن لم يعلم مالكه ، فلقطة ، يعرفه الواجد ، كا يعرف اللقطة الموجودة على وجه الأرض .

وإذا وجد الركاز في أرض مملوكة لشخص أو لموقوف عليه ، فللشخص إن ادعاه ، يأخذه بلايين ، كأمتعة الدار ، وإن لم يدعه بأن نفاه أو سكت ، فلمن سبقه من المالكين ، حتى ينتهي الأمرا إلى مجبي الأرض .

وإذا وجد الركاز في مسجد أو شارع ، فلقطة على المذهب ، يفعل فيه مايفعل باللقطة مما سبق ؛ لأن يد المسلمين عليه ، وقد جهل مالكه ، فيكون لقطة .

ولو تنازع في ملك الركاز بائع ومشتر ، أو مُكْر ومكتر ، أو معير ومستعير ، صُدِّق ذو اليد ( أي المشتري والمكتري والمستعير ) بيينه ، كا لو تنازعا في أمتعة الدار .

## ٤ - مذهب الحنابلة (١) :

المعدن غير الركاز ، والمعدن : هو مااستنبط من الأرض مما خلقه الله تعالى

<sup>(</sup>١) المغني : ٣ / ١٧ \_ ٢٩٠ .

وكان من غير جنسها ، فليس هو شيء دفن ، سواء أكان جامداً أم مائعاً .

ملكيته: المعادن الجامدة كالذهب والفضة والنحاس تملك بملك الأرض التي هي فيها ؛ لأنها جزء من أجزاء الأرض ، فهي كالتراب والأحجار الثابتة ، بخلاف الركاز ، فإنه ليس من أجزاء الأرض . فعلى هذا ما يجده الواجد في ملك أو في موات ، فهو أحق به ، وإن سبق اثنان إلى معدن في موات فالسابق أولى به مادام يعمل ، فإذا تركه جاز لغيره العمل فيه ، وما يجده في مملوك يعرف مالكه ، فهو للكان .

أما المعادن السائلة كالنفط والزرنيخ ونحو ذلك ، فهي مباحة على كل حال ، إلا أنه يكره له دخول ملك غيره إلا بإذنه .

صفة المعدن الذي تجب فيه الزكاة: هو كل ماخرج من الأرض مما يخلق فيها ، فإذا أخرج من المعادن من النهب عشرين مثقالاً ، أو من الفضة مائتي درهم ( نصاب الزكاة ) ، أو قيمة ذلك من الحديد والرصاص والنحاس والزئبق والياقوت والزبرجد والبلور والعقيق والكحل والزرنيخ ، وكذلك المعادن السائلة كالقار ( الزفت ) والنفط والكبريت ونحو ذلك ، مما يستخرج من الأرض ، ففيه الزكاة فوراً أي من وقت الإخراج .

ودليلهم عموم قوله تعالى: ﴿ ياأيها النين آمنوا أنفقوا من طيبات ماكسبتم ، وبما أخرجنا لكم من الأرض ﴾ ولأنه معدن ، فتعلقت الزكاة بالخارج منه كالأثمان ( الذهب والفضة ) . وأما الطين فليس بمعدن ؛ لأنه تراب ، والمعدن : ماكان في الأرض من غير جنسها .

قدر الواجب وصفته: قدر الواجب في المعدن هو ربع العشر، وصفته أنه زكاة، كا قال الشافعية، لما روى أبو عبيد: « أن رسول الله عليه أقطع

بلال بن الحارث المزني معادن القبَلية (١) في ناحية الفُرْع ، قال : فتلك المعادن لا يؤخذ منها إلا الزكاة إلى اليوم » ولأنه حق يحرم على أغنياء ذوي القربى ، فكان زكاة كالواجب في الأثمان التي كانت مملوكة له .

ولايشترط له الحول لحصوله دفعة واحدة ، فأشبه الزروع والثار .

ويعتبر إخراج النصاب دفعة واحدة ، أو دفعات لايترك العمل بينهن ترك إهمال . وترك العمل ليلا أو للاستراحة أو لعنذر من مرض أو لإصلاح الأداة ونحوه لايقطع حكم العمل .

ويض ماخرج في العملين بعضه إلى بعض في إكال النصاب . ولايضم أحد الأجناس إلى جنس آخر ، ويعتبر لكل معدن نصاب مستقل بانفراده ؛ لأن المعادن أجناس ، فلايكمل نصاب أحدهما بالآخر كغير المعدن ، إلا في الذهب والفضة ، فيضم كل منها إلى الآخر في تكميل النصاب ، كا يضم إلى كل منها معدن آخر ، وكا تضم عروض التجارة إلى الأثمان ( الذهب والفضة ) .

وقت الوجوب: تجب الزكاة في المعدن حين الإخراج وبلوغ النصاب، ولا يعتبر له حول باتفاق المذاهب الأربعة ؛ لأنه مال مستفاد من الأرض، فلا يعتبر في وجوب حقه حول ، كالزرع والثار والركاز.

<sup>(</sup>١) قال أبو عبيد : القبلية بلاد معروفة بالحجاز .

### شروط إخراج الزكاة في المعادن : يشترط شرطان :

الأول ـ أن يبلغ بعد سبكـه وتصفيتـه نصـابـاً إن كان ذهبـاً أو فضـة أو تبلغ قيمته نصاباً إن كان غيرهما ، كما أوضحنا .

الثاني ـ أن يكون مخرجه ممن تجب عليه الزكاة ، فلا يجب على الذمي أو الكافر أو المدين أو نحو ذلك .

معادن البحر: ولازكاة في المستخرج من البحر كاللؤلؤ والمرجان والعنبر والسمك ونحوه ، كا قرر باقي المناهب ، لقول ابن عباس : « ليس في العنبر شيء ، إنما هو شيء ألقاه البحر » وعن جابر نحوه (۱) ، ولأنه قد كان يخرج على عهد رسول الله على وخلفائه ، فلم يأت فيه سنة ، ولاعن أحد من خلفائه ، ولأن الأصل عدم الوجوب فيه ، ولايصح قياسه على معدن البر ؛ لأن العنبر إنما يلقيه البحر ، فيوجد ملقى في البر على الأرض من غير تعب ، فأشبه المباحات المأخوذة من البر ، وأما السمك فهو صيد ، فلم يجب فيه زكاة كصيد البر .

وأما الركاز: فهو دفين الجاهلية ، أي مال الكفار المأخوذ في عهد الإسلام ، قل أو كثر ، ويلحق به ماوجد على وجه الأرض وكان عليه علامة الكفار. وفيه الخس ، كا قرر الحنفية والشافعية والمالكية ، للحديث السابق المتفق عليه : « العجاء جُبَار ، وفي الركاز الخس » .

فإن وجد عليه أو على بعضه علامة الإسلام كآية قرآن أو اسم النبي عَلَيْكُم أو أحد من خلفاء المسلمين أو وال لهم ، فهو لقطة ، تجري عليه أحكامها ؛ لأنه ملك مسلم لم يعلم زواله عنه .

<sup>(</sup>١) رواهما أبو عبيد .

وخمس الركاز يوضع في بيت المال ويصرف في المصالح العامة ، وباقيه لواجده إن وجده في أرض مملوكة ، وهو للواجده إن وجده في ملك غيره إن لم يدّعه المالك ، فإن ادعاه مالك الأرض فهو له مع يمينه .

وإن وجد الركاز في دار الحرب: فإن لم يقدر عليه إلا بجاعة من المسلمين ، فهو غنية لهم ، وإن قدر عليه بنفسه ، فهو لواجده ، كا لو وجده في موات في أرض المسلمين .

صفة الركاز الذي فيه الخمس: هو كل ماكان مالاً على اختلاف أنواعه من النهب والفضة والحديد والرصاص والنحاس والآنية وغير ذلك ، لعموم الحديث: « وفي الركاز الخس » ٪

قدر الواجب في الركاز ومصرفه: أما قدره فهو الخس ، للحديث المتقدم والإجماع ، وأما مصرفه على الأصح من الروايتين عن أحمد فهو مصرف الفيء للمصالح العامة ، عملاً بفعل عمر في هذا الشأن ، ولأنه مال محمس زالت عنه يد الكافر ، فأشبه خمس الغنية .

من يجب عليه الخمس: هو كل من وجده من مسلم وذمي وحر وغيره وكبير وصغير وعاقل ومجنون ، وهو رأي الجهور لعموم حديث « وفي الركاز الخس » ، وقال الشافعية: لا يجب الخس إلا على من تجب عليه الزكاة ؛ لأنه زكاة .

و يجوز أن يتولى الإنسان تفرقة الخس بنفسه ، وهو رأي الفقهاء الآخرين ؛ لأن علياً أمر واجد الكنز بتفرقته على المساكين .

#### المطلب الثالث ـ زكاة عروض التجارة:

نبحث فيه المقصود بعروض التجارة ، وشروط الزكاة فيها ، وتقويم العروض ومقدار الواجب ، وحكم ضم الربح والناء ومال غير التجارة إلى أصل المال ، وكيفية زكاة التجارة عند المالكية ، وزكاة شركة المضاربة .

## أولاً ـ معنى عروض التجارة :

العروض جمع عَرَض ( بفتحتين ) : حطام الدنيا ، وبسكون الراء : هي ماعدا النقدين ( الدراهم الفضية والدنانير الذهبية ) من الأمتعة والعقارات وأنواع الحيوان والزروع والثياب ونحو ذلك مما أعد للتجارة . ويدخل فيها عند المالكية الحلي الذي اتخذ للتجارة . والعقار الذي يتجر فيه صاحبه بالبيع والشراء حكمه حكم السلع التجارية ، ويزكى زكاة عروض التجارة . أما العقار الذي يسكنه صاحبه أو يكون مقراً لعمله كمحل للتجارة ومكان للصناعة ، فلازكاة فيه .

## ثانياً ـ شروط زكاة العروض التجارية :

اشترط الفقهاء لوجوب زكاة عروض التجارة شروطاً ، أربعة عند الحنفية ، وخمسة عند المالكية ، وستة عند الشافعية ، وشرطين فقط عند الحنابلة (۱) ، منها ثلاثة شروط متفق عليها وهي بلوغ النصاب ، وحولان الحول ، ونية التجارة ، ومنها شروط زوائد في بعض المذاهب ، وهي مايأتي :

ا - بلوغ النصاب: أن تبلغ قية أموال التجارة نصاباً من الذهب أو الفضة

<sup>(</sup>۱) البدائع: ۲ / ۲۱ ، الـدر الختـار: ۲ / ۶۵ ، تبيين الحقـائق: ۱ / ۲۸۰ ، فتح القـدير: ۱ / ۲۸۰ ـ ۲۸۰ ، اللباب: ۱ / ۲۸۰ ومـابعـدهـا ، بـدايـة المجتهـد: ۱ / ۲۰۰ ـ ۲۱۲ ، القوانين الفقهيـة: ص ۱۰۳ ، الشرح الصغير: ۱ / ۱۹۲ ـ ۲۸۰ ، ۱۲۱ ، کشاف القناع: ۲ / ۲۸۰ ومابعـدها ، المغني : ۳ / ۲۸۰ ـ ۲۲ ، ۲۸ ومابعـدها ، المغني : ۳ / ۲۸۰ ـ ۲۲ .

المضروبين ، وتعتبر قيمتها في البلد الذي فيه المال ، فإن كان في مفازة اعتبرت قيمتها في أقرب الأمصار إلى تلك المفازة .

ودليلهم على هذا الشرط أحاديث مرفوعة وموقوفة تتضن تقويم مال التجارة ، فيؤدى من كل مائتي درهم خسة دراه (١).

وقال المالكية في هذا الشرط: إن كان التاجر محتكراً وجب أن يبيع من عروض التجارة بنصاب من الذهب أو الفضة . وإن كان مديراً لزم أن يبيع من ذلك بأي شيء منها ولو درهماً .

والمدير: هو الذي يبيع ويشتري ولاينتظر وقتاً ولاينضبط له حول كأهل الأسواق، فيجعل لنفسه شهراً في السنة ينظر فيه مامعه من النقود، ويقوم مامعه من العروض ويضه إلى النقود، ويؤدي زكاة ذلك إن بلغ نصاباً بعد إسقاط الدين إن كان عليه.

وأما المحتكر أو غير المدير: فهو الذي يشتري السلع ، وينتظر بها الغلاء . فلازكاة عليه فيها حتى يبيعها ، فإن باعها بعد حول أو أحوال ، زكي الثن لسنة واحدة .

والخلاصة : أن الجمهور غير المالكية قالوا : المدير وغير المدير لهما حكم واحد ، وأن من اشترى عرضاً للتجارة فحال عليه الخول ، قومه وزكاه ، فلا يجب على المدير شيء عند الجمهور ؛ لأن الحول إنما يشترط في عين المال ، لافي نوعه . وأما مالك فأوجب على المدير الزكاة ، وإن لم يحل الحول على عين المال ، ويكفي حولانه على نوع المال ، لئلا تسقط الزكاة رأساً عن المدير ، وهذا أخذ بجبداً المصالح

<sup>(</sup>١) من المرفوعة حديث حسن عند أبي داود عن سمرة بن جندب ، ومن الموقوفة حديث عن عمر رواه أحمد وعبد الرزاق والدارقطني ( نصب الراية : ٢ / ٣٧٥ ـ ٣٧٨ ) .

المرسلة التي لايشترط فيها عند مالك استنادها إلى أصول منصوص عليها .

7 - حولان الحول: أن يحول على الأموال (أي القيمة) الحول من وقت ملك العروض، لاعلى نفس السلعة. والمعتبر في ذلك عند الحنفية، والمالكية (في غير المدير): طرفا الحول لاوسطه، أما في الابتداء فلتحقق الغنى، وأما في الانتهاء فللوجوب، فمن ملك في أول الحول نصاباً، ثم نقص في أثنائه، ثم كمل في آخره، وجبت فيه الزكاة، أما لو نقص في أوله أو في آخره فلا تجب فيه الزكاة.

والمعتبر عند الشافعية: بلوغ النصاب آخر الحول؛ لأنه وقت الوجوب الابطرفيه معاً أي أوله وآخره، وبناء عليه إذا كان مع تاجر في أول الحول مايكل به النصاب كائة درهم اشترى بخمسين منها عرضاً للتجارة، فبلغت قيمته في آخر الحول مائة وخمسين، فإنه تلزمه زكاة الجميع آخر الحول.

والمعتبر عند الحنابلة: بلوغ النصاب في جميع الحول ، ولايضر النقص اليسير في أثنائه كنصف يوم مثلاً ، أي أنه لازكاة قبل اكتال النصاب في البدء والأثناء والانتهاء .

" ـ نية التجارة حال الشراء: أن ينوي المالك بالعروض التجارة حالة شرائها ، أما إذا كانت النية بعد الملك ، فلابد من اقتران عمل التجارة بنية ، ويشترط أيضاً عند الحنفية أن يكون الشيء المتجر فيه صالحاً لنية التجارة ، فلو اشترى أرضاً خراجية للتجارة ، ففيها الخراج لاالزكاة ، ولو اشترى أرضاً عشرية وزرعها ، وجب في الزرع الناتج العشر ، دون الزكاة .

واشترط الشافعية أن ينوي بالعروض التجارة حال المعاوضة في صلب العقد أو في مجلسه ، فإن لم ينو على هذا الوجه فلازكاة فيها . ويشترط تجديد نية التجارة عند كل معاوضة حتى يفرغ رأس المال .

غ ملك العروض بمعاوضة: اشترط الجمهور غير الحنفية أن تملك العروض بمعاوضة كشراء وإجارة، فإن ملكت بغير معاوضة كإرث أو خلع أو هبة أو صدقة مثلاً، كأن ترك شخص لورثته عروض تجارة، فلازكاة فيها حتى يتصرفوا فيها بنية التجارة. وزاد المالكية أن يكون ثمن العروض ممتلكاً بمعاوضة مالية أيضاً، لابنحو هبة أو إرث، ومن كان يبيع العرض بالعرض ولاينض ( يتحول نقداً ) له من ثمن ذلك نقد، فلازكاة عليه عند المالكية إلا أن يفعل ذلك فراراً من الزكاة فلاتسقط، وعليه الزكاة عند المذاهب الأخرى.

م - ألا يقصد بالمال القِنْية (أي إمساكه للانتفاع به وعدم الاتجار به): هذا شرط ذكره الشافعية والحنابلة والمالكية ، فإن قصد ذلك انقطع الحول ، وإذا أراد التجارة بعدئذ ، احتاج لتجديد نية التجارة .

آ - ألا يصير جميع مال التجارة في أثناء الحول نقداً وهو أقل من النصاب: هذا شرط آخر عند الشافعية ، فإن صار جميع المال نقداً مع كونه أقل من نصاب ، انقطع الحول . ولم يشترط غير الشافعية هذا الشرط .

٧ - ألا تتعلق الزكاة بعين العرض: هذا شرط عند المالكية ، فإن تعلقت الزكاة بعينه كحلي الذهب أو الفضة ، وكالماشية ( الإبل والبقر والغنم ) والحرث (الزرع والثر) وجبت زكاته إن بلغ نصاباً مثل زكاة النقدين والأنعام والحرث ، فإن لم تتعلق الزكاة بعين المال كالثياب والكتب وجبت زكاة التجارة .

والخلاصة : أن الحنابلة اشترطوا لوجوب الزكاة في عروض التجارة شرطين (١):

<sup>(</sup>١) الواقع أن هذين الشرطين اللذين ذكرا في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة : ١ / ٤٩٠ منقولان عن المغني : ٣ / ٣١ ، وكشاف القناع : ٢ / ٢١، وهما مقرران أيضاً لدى الشافعية (المهذب : ١ / ١٥٩) أما بقية الشروط مثل بلوغ النصاب وحولان الحول فيقررهما الحنابلة مثل الشافعية تماماً (انظر المغني : ٣ / ٢٠ ـ ٢٢ ، ٢٦) .

الأول \_ أن يملكها بفعله كالشراء ، وهو الشرط الرابع لدينا .

الثاني \_ أن ينوي التجارة حال التملك ، وهو الشرط الثالث السابق .

والحنفية اشترطوا أربعة شروط:

الأول ـ بلوغ النصاب .

والثاني ـ حولان الحول .

والثالث ـ نية التجارة مصحوبة بعمل التجارة فعلاً ؛ لأن مجرد النية لايكفى .

والرابع \_ أن تكون الأموال صالحة لنية التجارة .

والمالكية اشترطوا خمسة شروط:

الأول ـ ألا تتعلق الزكاة في عينه كالثياب والكتب.

الثاني ـ أن يملك العرض بمعاوضة أو مبادلة كشراء ، لا بارث وهبة ونحوهما .

الثالث ـ أن ينوى بالعرض التجارة حال شرائه .

الرابع ـ أن يكون ثمن الشراء الذي اشترى به العرض مملوكاً بمعاوضة مالية أي بشراء ، لابنحو إرث أو هبة مثلاً .

الخامس ـ أن يبيع المحتكر من ذلك العرض نصاباً فأكثر ، أو بأي شيء ولو درهما إذا كان مديراً .

والشافعية اشترطوا ستة شروط:

الأول \_ أن تملك العروض بمعاوضة كشراء ، لا بإرث مثلاً .

الثاني ـ أن ينوي بالعروض التجارة في صلب عقد المعاوضة أو في مجلسه ، وإلا احتاج لتجديد نية التجارة .

الثالث ـ ألا يقصد بالمال القنية .

الرابع \_ مضى الحول من وقت ملك العروض أي من الشراء .

الخامس \_ ألا يصير جميع مال التجارة نقوداً وكان أقل من نصاب ، وعبر عنه الشافعية بقولهم : ألا ينض المال في الأظهر أي يصير الكل نقداً من نقود البلد ببيع أو إتلاف من شخص معتد .

السادس ـ أن تبلغ قية العروض آخر الحول نصاباً .

ثالثاً ـ تقويم العروض ومقدار الواجب في هذه الزكاة وطريقة التقويم:

يقوم التاجر العروض أو البضائع التجارية في آخر كل عام بحسب سعرها في وقت إخراج الزكاة ، لابحسب سعر شرائها ، ويخرج الزكاة المطلوبة ، وتضم السلع التجارية بعضها إلى بعض عند التقويم ولو اختلفت أجناسها ، كثياب وجلود ومواد تموينية ، وتجب الزكاة بلاخلاف في قيمة العروض ، لافي عينها ؛ لأن النصاب معتبر بالقيمة ، فكانت الزكاة منها ، وواجب التجارة هو ربع عشر القيمة كالنقد باتفاق العلماء ، قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن في العروض التي يراد بها التجارة : الزكاة إذا حال عليها الحول (۱).

وأدلة وجوب زكاة التجارة مايأتي (٢):

اً \_ قوله تعالى : ﴿ يِالْهَا الذين آمنوا أَنفقوا من طيبات ماكسبتم ﴾ قال مجاهد : نزلت في التجارة .

<sup>(</sup>١) ألمغني : ٣ / ٢٩ .

۲۱ - ۲۰ / ۲ : المغني المحتاج : ۲ / ۲۰ ، البدائع : ۲ / ۲۰ - ۲۱ .

وأما ماحكي عن مالك وداود أنه لازكاة في التجارة لحديث: «عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق » فالمراد به زكاة العين فلازكاة في عين الخيل ، لازكاة القيمة ، بدليل الأخبار التي أوردناها ، ثم إن هذا الخبر عام ، والأخبار المذكورة خاصة ، فيجب تقديمها ، والمقرر عند المالكية هو وجوب زكاة التجارة .

وطريقة تقويم العروض<sup>(٥)</sup>: هي عند الجمهور غير الشافعية أن تقوم السلع إذا حال الحول بالأحظ للمساكين من ذهب أو فضة احتياطاً لحق الفقراء ، ولاتقوم عااشتريت به . فإذا حال الحول على العروض ، وقيتها بالفضة نصاب ، ولاتبلغ نصاباً بالذهب ، قومناها بالفضة ليحصل للفقراء منها حظ ، ولو كانت قيتها بالفضة دون النصاب ، وبالذهب تبلغ نصاباً قومناها بالذهب لتجب الزكاة فيها ، ولافرق بين أن يكون اشتراؤها بذهب أو فضة أو عروض .

<sup>(</sup>١) البز بفتح الباء : الثياب المعدة للبيع عند البزازين ، والسلاح ، وبما أن زكاة العين ( أي اقتطاع جزء من ذات الشيء ) لاتجب في السلاح والثياب ، فتمين حمل الحديث على زكاة التجلؤة .

<sup>(</sup>٢) رواه الحاكم بإسنادين صحيحين على شرطُ الشيخين، والدارْقطني، عن أبي ذر.

<sup>(</sup>٣) رواه أبو داود بإسناد حسن عنن حمِرُة .

<sup>(</sup>٤) رواه الإمام أحمد وأبو عبيد .

<sup>(</sup>٥) فتح القدير ؛ ١ / ٢٦٧ ، البدائع ؛ ٢ / ٢١ ، المغني : ٣٣٠/٣٠ ، بداية المجتهد ؛ ١ / ٢٦٠ وسأبعدها ، مغني المحتاج : ١ / ٢٩٠ ، المهذب : ١ / ١٦١ .

وقال الشافعية: تقوم العروض بما اشتراها التاجر به من ذهب أو فضة ؛ لأن نصاب العروض مبني على ما اشتراه به ، فيجب أن تجب الزكاة فيه ، وتعتبر به ، كا لو لم يشتر به شيئاً . وعلى هذا إن ملك العرض بنقد قوم به إن ملك بنصاب أو دونه في الأصح ، سواء أكان ذلك النقد هو الغالب أم لا ، وسواء أبطله السلطان أم لا ، لأنه أصل مابيده ، فكان أولى من غيره . وإن ملك العرض بعرض آخر للقنية أو بخلع أو نكاح أو صلح عن دم عمد ، فيقوم بغالب نقد البلد ، من الدراهم والدنانير ؛ لأنه لما تعذر التقويم بالأصل ، رجع إلى نقد البلد ، على قاعدة التقويمات في الإتلاف ونحوه .

فإن حال الحول بمحل لانقد فيه ، كبلد يتعامل فيه بالفلوس أو نحوها ، اعتبر أقرب البلاد إليه .

ولو ملك بدين في ذمة البائع أو بنحو سبائك ، قوم بجنسه من النقد .

فإن غلب نقدان على التساوي في التعامل بالبلد ، وبلغ مال التجارة بأحدها دون الآخر نصاباً ، قوم به ، لبلوغه نصاباً بنقد غالب . فإن بلغ نصاباً بكل من النقدين الغالبين ، قوم بالأنفع منها للفقراء . وإن ملك العرض بنقد وعرض آخر ، كأن اشترى عائتي درهم وعرض قنية ، قوم ماقابل النقد به ، والباقي بغالب نقد البلد ، كا لو انفرد الشراء بواحد منها .

ورأي الجمهور أولى لسهولته ومراعاته مصالح الفقراء .

هل يجوز إخراج الزكاة من عروض التجارة ؟

اختلف الفقهاء على رأيين (١):

فقال الحنفية : يخير التاجر بين العين أو القية ، فللمالك الخيار عند حولان

<sup>(</sup>١) البدائع : ٢ / ٢١ ، مغني المحتاج : ١ / ٣٩٩ ، المغني : ٣ / ٣١ ، القوانين الفقهية : ص ١٠٣ .

الحول بين الإخراج من قيمة التجارة ، فيخرج ربع عشر القيمة ، وبين الإخراج من عينها ، فيخرج ربع عشر العين التجارية ؛ لأن التجارة مال تجب فيه الزكاة ، فجاز إخراجها من عينه كسائر الأموال .

وقال الجمهور: يجب إخراج القية ، ولا يجوز الإخراج من عين العروض التجارية ؛ لأن النصاب معتبر بالقية ، فكانت الزكاة منها كالعين في سائر الأموال ، ولانسلم أن الزكاة تجب في المال ، وإنما وجبت في قيته .

# رابعاً - حكم ضم الربح والناء ومال غير التجارة إلى أصل المال:

اتفق فقهاء المذاهب على أنه تضم أرباح التجارة إلى أصل رأس المال في الحول ، كا يضم أيضاً عند الحنفية خلافاً لغيرهم المال المستفاد من غير التجارة كعطية وإرث إلى أصل المال ، ويتضح ذلك فيا يأتي :

قال الحنفية (۱): يضم الربح الناتج عن التجارة ، والولد أو الناء في الماشية ، والمال المستفاد من غير التجارة كالإرث والهبة إلى أصل رأس المال ، إذا كان مالكاً للنصاب ، في أول الحول الذي هو وقت انعقاد سبب إيجاب الزكاة ، وبقي في أثناء الحول شيء من النصاب الذي انعقد عليه الحول ، ليضم المستفاد إليه ، وكان آخر الحول بقدار النصاب ، ويزكى الجميع في تمام الحول ؛ لأن المستفاد من جنس الأصل وتبع له ؛ لأنه زيادة عليه ؛ إذ الأصل يزداد به ويتكثر ، والزيادة تبع للمزيد عليه ، والتبع لايفرد بالحكم حتى لاينقلب أصلاً . أما المستفاد بعد الحول ، فلايضم إلى الأصل في حق الحول الماضي بلاخلاف . والسوائم المختلفة الجنس كالإبل والغنم لاتضم إلى بعضها ، والنقدان كا بينا سابقاً يضم أحدها إلى الآخر في تكيل النصاب .

<sup>(</sup>١) البدائع : ٢ / ١٣ ومابعدها ، فتح القدير : ١ / ٥٢٩ ، الدر الختار : ٢ / ٣١ ، تبيين الحقائق : ١ / ٢٨٠ .

وقال المالكية (١) : يضم الربح الناتج عن التجارة ، وغلة المكترى للتجارة لأصل المال الذي نتج عنه في أثناء الحول ، ولو كان الأصل أقل من نصاب .

وأما المال المستفاد بدون تجارة كالإرث والهبة ، فلايضم إلى أصل رأس المـال في الحول ، ولو كان نصاباً ، بل يبدأ به حولاً جديداً من يوم ملكه .

وأما الماشية المستفادة بإرث أو هبة ونحوهما فتضم إلى الماشية التي عنده إن كانت نصاباً ، ولاتضم لها إن كانت أقل من نصاب .

ورأى الشافعية (١) في الأصح: أن الربح وولد العرض وثمره كثمر الشجرة وأغصانها وورقها وصوف الحيوان ووبره وشعره ، هو مال تجارة يضم لأصل رأس المال ، وأن حوله حول الأصل ؛ ولو كان الأصل دون نصاب ؛ لأن الربح ونحوه جزء من الأصل ، فحوله حول الأصل تبعاً كنتاج الماشية السائمة .

وأما المال المستفاد من غير التجارة : فلايضم إلى مال التجارة في الحول ، وإنما لله حول مستقل من يوم ملكه .

ومذهب الخنابلة (٢) كالشافعية تقريباً إلا في اشتراط كون الأصل نصاباً ، فقالوا : إذا كان في ملك إنسان نصاب للزكاة ، فاتجر فيه ، فنى ، أدى زكاة الأصل مع الناء إذا حال الحول ، فحول الناء مبني على حول الأصل ؛ لأنه تابع له

<sup>(</sup>۱) الشرح الكبير مع النسوقي : ١ / ٤٦١ - ٤٦٣ ، بداية الجتهد : ١ / ٢٦٢ ، وقالوا : نماء العين ربح وغلة وفائدة ، أما الربح فهو مايزيد عن ثمن المبيع المتجر به على ثمنه الأول ذهباً أو فضة ، وحكمه أنه يضم لحول أصله ولو أقل من نصاب ، والغلة : ماتجدد من سلع التجارة قبل بيع رقابها ( ذواتها ) كثر النخل المشترى للتجارة ، وحكمها أنه يبدأ بها حولاً من يوم قبضها . والفائدة : ما تجدد لا عن مال أو عن مال غير مزكى كعطية وميراث وثمن عرض القنية ، وحكمها البدء ( الاستقبال ) بها حولاً من يوم حصولها .

<sup>(</sup>٢) مغني المحتاج : ١ / ٣٩٩ .

<sup>(</sup>٣) المفني : ٣ / ٣٧ .

في الملك ، فتبعه في الحول كنتاج الماشية . وأما المال المستفاد من غير التجارة فلايضم إلى حول الأصل ، بل له حول مستقل من يوم ملكه .

## خامساً ـ كيفية زكاة التجارة عند المالكية:

التاجر عند المالكية إما محتكر أو مدير ، أو محتكر ومدير معاً (١) .

أ ـ أما المحتكر: وهو الذي يشتري السلع ، وينتظر بها الغلاء ، وحكمه أنه لازكاة عليه فيها حتى يبيعها ، فإن باعها بعد عام أو أعوام بالنقود ، زكى الثمن لسنة واحدة ، وإن بقي عنده منها شيء ، ضم الثمن إلى ماعنده منها .

وهذا مخالف لرأي الجمهور غير المالكية ، فإنهم يقولون : يزكي الحتكر كل عام وإن لم يبع ، ويخير عند الحنفية بين إخراج الزكاة من عين العروض أو قيتها . ولا يجوز عند الشافعية في الجديد ، والحنابلة الإخراج من عين العروض ، كا بينا سابقاً .

ويعتبر مبدأ حول المحتكر عند المالكية : يوم ملك الأصل أو يوم زكاتـه إن كان قد زكاه .

وأما ديون المحتكر التي له من التجارة : فلايزكيها إلا إذا قبضها ، ويزكيها لعام واحد فقط .

ب - وأما المدير: فهو الذي يبيع ويشتري ولاينتظر وقتاً ، ولاينضبط له حول ، كأهل الأسواق ، فيجعل لنفسه شهراً في السنة ، ينظر فيه مامعه من النقود ، ويقوم مامعه من العروض ، ويضه إلى النقود ، ويؤدي زكاة ذلك إن بلغ نصاباً بعد إسقاط الدين إن كان عليه .

<sup>(</sup>١) الشرح الصغير : ١ / ٦٣٦ ـ ٦٤٢ ، القوانين الفقهية : ص ١٠٣ .

فحكم زكاته : أن يقوم في كل عام ماعنده من عروض ، ولو كسد سوقها وبقيت عنده أعواماً ، ثم يضم قيمتها إلى ماعنده من النقود ، ويزكي الجميع .

ويعتبر مبدأ حول المدير من وقت تملك الثن الذي اشترى به عروض التجارة ، أي أن حوله حول أصل المال الذي اشترى به السلع ، فيبتدئ الحول من يوم ملك الأصل أو من يوم زكاته ، ولو تأخرت الإدارة عنه ، كا لو ملك نصاباً أو زكاة في شهر الحرم ، ثم أداره في رجب ، أي شرع في التجارة على وجه الإدارة في رجب ، فحوله من الحرم .

وأما الديون التي للمدير من التجارة: فإن كانت حالة الأداء بأن كانت واجبة الدفع في الحال ، أو حل أجل دفعها ، وكانت مرجوة الخلاص ( أي الدفع ) من هي عليه ، فيضم مقدار الدين إلى أصل المال ، ويزكي الكل . وإن كان الدين عرضاً تجارياً أو مؤجلاً مرجو الخلاص ، فإنه يقومه ويضم القية إلى أصل المال ، ويزكي الجميع .

أما إذا كان الدين على فقير معدم لايرجى خلاصه منه ، فلاتجب عليه زكاته إلا إذا قبضه من المدين ، فإذا قبضه زكاه لعام واحد فقط .

ولا يقوم على المدير الأواني التي توضع فيها سلع التجارة ولا آلات العمل.

ج ـ وأما إذا كان التاجر محتكراً لبعض السلع ، ومديراً للبعض الآخر : فإن تساويا أو كان الأقل للإدارة والأكثر للاحتكار ، زكى المحتكر على حكم الاحتكار ، يعني يزكي ثمنه بعد قبضه لعام واحد ، وزكى المدير على حكم الإدارة ، يعني يقومه كل عام .

وإن كان الأكثر للإدارة والأقل للاحتكار ، فالجميع إدارة ، وبطل حكم الاحتكار ، أي يقوَّم الجميع كل عام ، تغليباً لجانب الإدارة على حكم الاحتكار .

#### سادساً ـ زكاة شركة المضاربة :

يزكي رب المال ( المالك ) رأس المال وحصته من الربح ، ويزكي العامل حصته من الربح ، على النحو الآتي عند الفقهاء (١) :

قال أبو حنيفة : يزكي كل واحد من المالك والعامل بحسب حظه أو نصيبه ، كل سنة ، ولايؤخر إلى المفاصلة ، أي التصفية .

وقال الحنابلة: يزكي رب المال رأس المال والربح الحاصل؛ لأن ربح التجارة حوله حول أصله، فن دفع إلى رجل ألفاً مضاربة على أن الربح بينها نصفان، فحال الحول، وقد صار ثلاثة آلاف، فعلى رب المال زكاة ألفين.

وأما العامل: فليس عليه زكاة في حصته حتى يتم اقتسام الربح، ويستأنف حولاً من حينئذ؛ لأن ملك المضارب غيرتام، فإذا تحاسب المضارب مع المالك، زكى المضارب إذا حال عليه الحول من حين الحساب؛ لأنه علم مقدار ماله في مال الشركة، ولأنه إذا حدثت خسارة بعد ذلك كانت الخسارة (الوضيعة) على ربالمال.

وقال الشافعية: يلزم المالك زكاة رأس المال وحصته من الربح؛ لأنه مالك لها ، والمذهب أنه يلزم العامل زكاة حصته من الربح؛ لأنه متكن من التوصل إليه متى شاء بالقسمة ، فأشبه الدين الحال على مليء ، ويبتدئ حول حصته من حين ظهور الربح ، ولايلزمه إخراج الزكاة قبل القسمة على المذهب .

وقال المالكية : إذا كان مال القراض حاضراً ببلد رب المال ، ولو حكماً بـأن

<sup>(</sup>١) راجع القوانين الفقهية : ص ١٠٣ ـ ١٠٤ ، الشرح الكبير : ١ / ٤٧٧ ، الشرح الصغير : ١ / ٦٤٢ ، مغني الحتاج : ١ / ٤٠١ ، المغني : ٣ / ٣٨ ومابعدها .

علم حاله في غيبته ، تجب عليه زكاته زكاة إدارة ، أي يقوم مالديه كل عام من رأس مال وربح ، ويزكي رأس ماله وحصته من الربح ، قبل المفاصلة أي الحساب والتصفية في ظاهر المذهب ، لكن المعتمد أنه لايزكي إلا بعد المفاصلة ، ويزكي حينئذ عن السنوات الماضية كلها . وكذلك إن غاب المال ولم يعلم حاله من بقاء أو تلف ومن ربح أو خسران ، يزكيه عن السنوات الماضية .

وأما العامل : فإنما يزكي حصته من الربح بعد المفاصلة لسنة واحدة .

# المطلب الرابع - زكاة الزروع والثار (أو زكاة النبات أو الخارج من الأرض):

الكلام في هذا المطلب يتناول فرضية زكاة الزروع والثار وسبب الفرضية ، وشروطها ، وماتجب فيه هذه الزكاة ، والنصاب الذي تبدأ به الزكاة ، ومقدار الواجب وصفته ، ووقت الوجوب وإخراج الزكاة ، ومايضم بعضه إلى بعض ، وزكاة الثار الموقوفة ، وزكاة الأرض المستأجرة ، وزكاة الأرض الخراجية وزكاة الأراضي العشرية والخراجية ونوعا الخراج ) العاشر وضريبة العشور ، إخراج زكاة الزرع والثر وإسقاطها .

# أولاً ـ فرضية زكاة الزروع والثار وسبب الفرضية (١):

هذه الزكاة واجبة بدليل من القرآن والسنة والإجماع والمعقول:

أما القرآن : فقوله تعالى : ﴿ وآتوا حقه يوم حصاده ﴾ قال ابن عباس : حقه : الزكاة المفروضة ، وقال مرة : العشر ، ونصف العشر ، وقوله : ﴿ ياأَيُّهَا

<sup>(</sup>۱) البدائع : ٢ / ٥٣ ومابعدها ، مغني الحتاج : ١ / ٣٨١ ، بداية المجتهد : ١ / ٢٤٥ ، المغني : ٣ / ٦٨٩ ومابعدها ، كثاف القناع : ٢ / ٢٣٦ ، فتح القدير : ٢ / ٤ .

الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ماكسبتم ، ومما أخرجنا لكم من الأرض ﴾ والزكاة تسمى نفقة ، بدليل قوله تعالى : ﴿ والذين يكنزون الذهب والفضة ، ولاينفقونها في سبيل الله ﴾ .

وأما السنة : فقول عَيْلِيّ : « فيا سقت الساء والعيون أو كان عَثَرياً (١) العشر ، وفيا سقى بالنضح نصف العشر » (١) وقول ه : « فيا سقت الأنهار والغَيْم : العشور ، وفيا سقى بالسانية (١) نصف العشور » (١) .

وأما الإجماع : فقد أجمعت الأمة على فرضية العشر .

وأما المعقول: فكما ذكرنا في حكمة مشروعية الزكاة ؛ لأن إخراج العشر إلى الفقير من باب شكر النعمة ، وإقدار العاجز ، وتقويته على القيام بالفرائض ، ومن باب تطهير النفس عن الذنوب وتزكيتها ، وكل ذلك لازم عقلاً وشرعاً .

وأما سبب فرضية هذه الزكاة: فهو الأرض النامية بالخارج منها، حقيقة في حق العشر، أو تقديراً في حق الخراج، فلو أصاب الخارج آفة، فهلك لا يجب فيه العشر في الأرض العشرية، ولا الخراج في الأرض الخراجية، لفوات الناء حقيقة وتقديراً. ولو كانت الأرض عشرية فتكن من زراعتها، فلم تزرع، لا يجب العشر، لعدم الخارج حقيقة. ولو كانت أرضاً خراجية يجب الخراج، لوجود الخارج تقديراً.

# ثانياً ـ شروط زكاة الزروع والثار:

هناك شروط عامة في كل زكاة ، بيناها سابقاً كالأهلية من البلوغ والعقل ،

<sup>(</sup>١) العثري : مايسقيه المطر أو تشرب عروقه من ماء قريب من غير سقي ، وفي لفظ « بعلاً » .

<sup>(</sup>٢) رواه الجماعة إلا مسلماً عن ابن عمر ( نيل الأوطار : ٤ / ١٣٩ وما بعدها ) .

<sup>(</sup>٣) السانية : البعير الذي يستقى به الماء من البئر .

<sup>(</sup>٤) رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وقال : الأنهار والعيون ، عن جابر ( نيل الأوطار : المكان السابق ) .

100 - ١٠٥٨ - الفقه الإسلامي جـ٢ (٥١)

فلاتجب الزكاة بند الحنفية في مال الصبي والجنون إلا زكاة الخارج من الأرض ، وكالإسلام ، علا تجب على الكافر ؛ لأن فيها معنى العبادة ، والكافر ليس من أهل التكليف بها .

ويضاف لها شروط خاصة بها ، مفصلة في المذاهب .

فعند الحنفية (١) يشترط زيادة على الشروط العامة مايأتي :

أ ـ أن تكون الأرض عشرية : فلاتجب الزكاة في الأرض الخراجية ؛ لأن
 العشر والخراج لا يجتمان في أرض واحدة عندهم .

٢ ـ وجود الخارج: فلو لم تخرج الأرض شيئاً ، لم يجب العشر؛ لأن الواجب
 جزء من الخارج.

" \_ أن يكون الخارج مما يقصد بزراعته نماء الأرض واستثمارها أو استغلالها ، فلا تجب هذه الزكاة في الحطب والحشيش ونحوهما ؛ لأن الأرض لاتنه و بزراعة ذلك ، بل تفسد بها .

ولايشترط عند أبي حنيفة النصاب لوجوب العشر ، فيجب العشر في كثير الخارج وقليله .

واشترط المالكية (٢) شرطين:

أ ـ أن يكون الناتج من الحبوب ، ومن الثار ( التمر والزبيب والزيتون ) ولازكاة في الفواكه كالتفاح والرمان ، ولافي الخضراوات والبقول . وذلك سواء في الأرض الخراجية كأرض مصر والشام التي فتحت عنوة ، وخراجها لا يسقط عنها

<sup>(</sup>١) البدائع : ٢ / ٥٧ - ٦٣ .

<sup>(</sup>٢) الشرح الصغير : ١ / ٦٠٨ وما بعدها ، القوانين الفقهية : ص ١٠٥ .

الزكاة ، وغير الخراجية : وهي أرض الصلح التي أسلم أهلها ، وأرض الموات .

أن يكون الناتج نصاباً وهو خمسة أوسق ( ٦٥٣ كغ ) ، والوسق ستون صاعاً والصاع أربعة أمداد بمد النبي عَلَيْكَ ، وهو اثنا عشر قنطاراً أندلسية .

## واشترط الشافعية ثلاثة شروط(١):

أ - أن يكون الناتج الذي تخرجه الأرض مما يقتات ويدخر وينبته الآدميون: فمن الحب: الحنطة والشعير والدُخن والذرة والأرز وماأشبه ذلك، ومن الثار: التمر والزبيب. ولازكاة في الخضراوات والبقول والفواكه كالقشاء والبطيخ والرمان والقصب.

أن يكون الناتج نصاباً كاملاً ، وهو خمسة أوسق وهي ألف وستائة رطل بغدادية ، وبالدمشقي في الأصح ثلثائة واثنان وأربعون رطلاً وستة أسباع رطل ، وهي تساوي ٦٥٣ كغ .

" - أن يكون مملوكاً لمالك معين : فلا زكاة في الموقوف على المساجد على الصحيح ، إذ ليس لما مالك معين ، ولا زكاة في نخيل الصحراء المباح إذ ليس لم مالك معين .

## واشترط الحنابلة شروطاً ثلاثة (٢):

اً - أن يكون الناتج قابلاً للادخار والبقاء مما يجمع هذه الأوصاف: الكيل والبقاء واليبس في الحبوب والثار، مما ينبته الآدميون إذا نبت في أرضه، سواء أكان قوتاً كالحبوب، أم من القطنيات كالعدس والجمص والباقلا (الفول)، أم

<sup>(</sup>١) المهذب: ١ / ١٥٦ وما بعدها ، مغني المحتاج : ١ / ٢٨١ وما بعدها .

<sup>(</sup>٢) المغني : ٢ / ٦٩٠ ـ ٦٩٠ ، كشاف القناع : ٢ / ٢٣٩ ـ ٢٤٢ .

من المقبّلات كالكون والكراويا وحب القثاء وحب الخيار، أم من حب البقول كحب الفجل والقرطم والترمس والسمسم، وسائر الحبوب.

وتجب أيضاً في الثار مما جمع هذه الأوصاف كالتمر والزبيب واللوز والفستق والبندق .

ولا زكاة في الفواكه كالخوخ والدراق والكثرى والتفاح، ولا في الخضر، كالقشاء والخيار والباذنجان واللفت والجزر.

" - أن يكون النصاب مملوكاً للحر المسلم وقت وجوب الزكاة فيه: وهو وقت اشتداد الحب وبدو صلاح الثر، فتجب الزكاة فيا نبت بنفسه مما يزرعه الآدمي، كن سقط له حب في أرضه، فنبت؛ لأنه يملكه وقت الوجوب، وفعل الزرع ليس شرطاً، ولا زكاة فيا يكتسبه اللقاط، أو يوهب له بعد بدو صلاحه، أو يشتريه ونحوه بعد ذلك، أو يأخذه الحصاد ونحوه أجرة لحصاده ودياسه ونحوه، كأجرة تصفيته أو نطارته، ولا فيا يملك من زرع وثمرة بعد بدو صلاحه بشراء أو إرث أو غيرهما كصداق وعوض خلع وإجارة وعوض صلح؛ لأنه لم يكن مالكاً له وقت الوجوب. ولا زكاة فيا يجتنيه من مباح، سواء نبت في أرضه أو أخذه من موات؛ لأنه لا يملك إلا بأخذه، فلم يكن وقت الوجوب في ملكه.

#### ثالثاً ـ ما تجب فيه الزكاة:

للفقهاء رأيان في زكاة ما تخرجه الأرض ، رأي يعمم في كل خارج ، ورأي

يخصص الخارج فيا يقتات ويدخر (١) .

الرأي الأول - لأبي حنيفة: تجب الزكاة في قليل ما أخرجته الأرض وكثيره والاالخطاب والحشيش والقصب الفاربي ( وهو ما يتخذ منه الأقلام أما قصب السكر ففيه العشر ) والسعف والتبن ، وكل مالا يقصد به استغلال الأرض ويكون في أطرافها . أما إذا اتخذ أرضه مَقْصَبة أو مَشْجَرة أو مَنْبتا للحشيش ، وساق إليه الماء ، ومنع الناس عنه ، فيجب فيه العشر . وأطلق الوجوب فيا أخرجته الأرض لعدم اشتراط الحول ؛ لأن فيه معنى المؤنة ( الضريبة ) ، ولذا كان للإمام أخذ هذه الأركة ( الغشر ) جبراً ، ويؤخذ من التركة ، ويجب مع الدين ، وفي أرض الصغير والجنون والوقف .

ودليله: حديث «سما أخرجته الأرض ففيه العشر» (٢) عمم الواجب في كل خارج، والصحيح عند الحلفية ما قاله الإمام، ورجح الكل دليله.

الرَّأَيُّ النَّانِي - للصاحبين وجمهور الفقهاء: لا تجب زكاة الـزروع والثار إلا فيا يقبل الاقتيات والادخار وعند الحنابلة فيا بيبس ويبقى ويكال، ولا زكاة في الخضروات ( بفتح الخاء ) والفواكك. وهذا هو الراجح.

أما الصاحبان من الحنفية فقالا: للأيجب العشر إلا فيا له غرة باقية إذا بلغ خمسة أوسق ، وليس في الحضروات (القواكه كالتفاح والكثرى وغيرهما ، أو البقول كالكراث والكرفس ونحوهما ) عندهما عُشْر ، لعدم الثرة الباقية .

<sup>(</sup>۱) فتح القدير: ۲/۲ وما بعدها ، اللباب : ۱۵۱/۱ ومابعدها ، الشرح الكبير: ۲۵۲/۱ وما بعدها ، الشرح الصغير ؛ ۲۰۹/۱ ومابعدها ، القوانين الفقهية : ص١٠٥ ، مغني المحتاج : ۲۸۱/۱ ومابعدها ، المهذب : ١ /١٥٦ ، المغني : ٢٩٠/٢ ومابعدها ، كشاف القناع : ٢٣٦/٢ ٢٨ ٢٠ ، المجموع : ٢٣٢/٥ ـ ٤٤٢ .

 <sup>(</sup>۲) قال الزيلعي عنه : غريب بهذا اللفظ ، وبمعناه حديث ابن عمر السابق : « فيا سقت الساء والعينون العشر » ( نصب الراية : ۲۸٤/۲ )

وأما المالكية فقالوا: تجب الزكاة في عشرين صنفاً: أما الحبوب فسبعة عشر: القطاني السبعة ( وهي الحمص ـ بكسر الميم وفتحها ، والفول ، واللوبيا والعدس ، والترمس ، والجُلْبان ، والبسيلة ) والقمح ، والسّلت ( نوع من الشعير لا قشر له ) ، والعلس ، والـذرة ، والـدُخن ، وأرز ، وذوات الزيوت الأربعة : وهي الزيتون والسمسم ، والقرطيم ( حب العصفر ) ، وحب الفجل الأحمر ، أما الفجل الأبيض فلا زكاة في حبه ، إذ لا زيت له .

وأما الثار فثلاثة : التمر والزبيب والزيتون ، لقول عمر : « وفي الزيتون العشر » .

ولا تجب الزكاة في الفواكه كالتين والرمان والتفاح ونحوها ، ولا في بـزر الكتان ، والسَّلْجَم ( اللفت ) ، ولا في جوز ولوز ، ولا غير ذلك .

وأما الشافعية: فقرروا أن الزكاة تختص بالقوت، وهو من الثار: التمر والزبيب، ومن الحب: الحنطة والشعير والأرز والعدس والماش، وسائر المقتات اختياراً كالحمص، والباقلا (الفول) والذرة، والهرطمان: (حب متوسط بين الحنطة والشعير) وهو الجُلْبانة والكرسنة والحلبة والخشخاش والسمسم.

ولا زكاة في القثّاء والبطيخ والرمان ، والقضّب ( البرسيم ) ؛ لأن الرسول عَلَيْتُهُ عفا عنه . ولا زكاة في الفواكه كخوخ ورمان وتين ولوز وجوز هند وتفاح ومشْمِش ، ولا زكاة في حبوب البوادي كحب الحنظل ، ولا في الوحشيات من الظباء ونحوها ، ولا في الموقوف على المساجد والقناطر والرباطات ( الثغور ) والفقراء والمساكين ، على الصحيح ؛ إذ ليس له مالك معين ، ولا في الزيتون والـزعفران والـورس والقرطم ( حب العصفر ) ولا في العسل ، في المسندهب الجديد .

وقال الحنابلة: تجب الزكاة في كل مقتات مكيل مدخر من الحبوب ، كالحنطة والشعير والسّلت ( وهو نوع من الشعير لونه لون الحنطة ، وطبعه كالشعير في البرودة ) والذرة والقطنيات (۱۱ ) كالباقلاء ( الفول ) والحمص واللوبيا والعدس والماش والترمس ( حب عريض أصغر من الفول ) والدخن والأرز والمرطان ( وهو الجلبانة والكرسنة والحلبة والخشخاش والسمسم ) والعلس ( نوع من الحنطة يدخر في قشره ) .

وتجب الزكاة في بزر البقول كلها: كالهندبا والكرفس والبصل وبزر قطونا ونحوها ، وبزر الرياحين جميعاً ، وبزر الكزبرة والكون والكراويا والشونيز ( يقال له: الحبة السوداء ) ، وحب الرازيانج ( وهو الشهر والأنيسون وحب القضب ) والخردل وبزر الكتان ، وبزر القطن واليقطين ( وهو القرع ) وبزر البقلة الحقاء ، وبزر الباذنجان والخس والجزر .

وفي حب البقول: كالرَّشَاد (٢) ، وحب الفجل ، والقرطم (حب العصفر).

وتجب الزكاة في كل ثمر يكال ويدخر ، كالتمر والزبيب واللوز والفستق والبندق والساق . والخلاصة أن الزكاة تجب في الحبوب والبزور والثار المدخرة .

والأظهر وجوب الزكاة في العُنّاب والتين والمشمش والتوت ؛ لأنه يدخر كالتمر ، وتجب الزكاة في صعتر وأشنان وحب ذلك ، وكل ورق مقصود ، كورق سدر وخطمي وآسي ؛ لأنه نبات مكيل مدخر . ولا تجب الزكاة في قطن وكتان وقنب وزعفران وورس ونيل وجوز الهند ، وسائر الفواكه كالخوخ والتفاح أو

<sup>(</sup>١) بكسر القاف وفتحها وضمها ، وتشديد الياء وتخفيفها ، سمي بـذلـك : من قطن يقطن في البيت ؛ لأنهـا تمكث فيه

<sup>(</sup>٢) الرشاد : بقلة سنوية من الفصيلة الصليبية ، تزرع وتنبت برية ، ولها حب حريف يسمى حب الرشاد

الإجاص والكثرى ، والسفرجل والرمان والنبق والزعرور والموز ؛ لأنها ليست مكيلة ، ولا في الجوز ؛ لأنه معدود ، ولا في قصب السكر .

ولا زكاة في الخضر كبطيخ وقثاء وخيار وباذَنجان ولفت وسلق وكُرنْب وقنبيط وبصل وثوم وكرات وجزر وفجل ونحوه ، لحديث علي : أن النبي عليه قال : « ليس في الخضراوات صدقة »(١) . ولا في البقول كالهندَب والكرفْس والنعناع والرشاد وبقلة الحقاء والقرظ والكزبرة والجرجير ونحوه .

ولا في المسك والزهر ، كالورد والبنفسج والنرجس واللينوفر والخيري : وهو المنشور ، ونحوه كالرنبق ، ولا في طلع الفحّال ( وهو ذكر النخل ) ، ولا في السُعُف ( وهو أغصان النخل ، أي جريد النخل الذي لم يجرد عنه خوصه ، فإن جرد عنه خوصه فجريد ) ولا في الخوص ( وهو ورق السعف ) ، ولا في قشور الحب والتبن والحطب والخشب وأغصان الخلاف ، وورق التوت والكلا ، والقصب الفارسي ، ولبن الماشية وصوفها ونحو ذلك كالوبر والشعر ، وكذا الحرير ودود القز ؛ لأن ذلك كله ليس منصوصاً عليه ، ولا في معنى المنصوص عليه ، في أصل العفو .

والخلاصة بالنسبة للزيتون: أنه لا زكاة فيه عند الشافعية في الجديد، وفيله الزكاة عند أبي حنيفة والحنابلة والحنابلة خسة أوسق.

زكاة العسل : اختلف الفقهاء في حكم زكاة العسل على رأيين (T) :

<sup>(</sup>١) وعن عائشة معناه ، رواهما المدارقطني ، وروى الأثرم في سننــه عن مـوسى بن طلحــة حــديثــاً عن الخضراوات : « ليس في ذلك صدقة » وهو مرسل قوي ( نيل الأوطار : ١٤٢/٤ )

<sup>(</sup>٢) الأموال : ص٤٠٥ وما بعدها ، المغني : ٦٩٤/٣ وما بعدها ، ٧١٣

 <sup>(</sup>٣) البدائع : ٢١/٢ وما بعدها ، اللباب : ١٥٣/١ ، الأموال لأبي عبيند : ص٥٠٦ وما بعدها ، فتح القدير :
 ٢/٥ ، الجموع : ٢٢٤/٥ وما بعدها ، مغني الحتاج : ٣٨٢/١ ، كشاف القناع : ٢٥٧/٢ ، المغني : ٢١٣/٢

فقال الحنفية والحنابلة: فيه العشر، إلا أن أبًا حنيفة قال: يجب فيه العشر إذا أخذ من أرض العشر، قبل المأخوذ أو كثر وليس في أرض الخارج من أرض الخراج عشر، وقال الحنابلة: نصاب العسل عشرة أفراق، وهي جمع فَرَق، والفرق عندهم ستة عشرة رطلاً، فيكون النصاب مائة وستين رطلاً بالبغدادي، ومائة وأربعة وأربعين بالمصري، والرطل عند الحنفية: ١٣٠ درهماً، والدرهم (٢,٩٧٥ غ).

ودليلهم على وجوب الزكاة في العسل آثار منها :

ما رواه أَبُو سَيَّارُةَ الْمَتَعِي قال : قلت : « يَا رَسُولَ الله ، إِن لِي نحلاً ، قال : فأدِّ العشور » (١) .

وما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي عَلَيْلَةٍ « أنه أخذ من العسل العشر » (أنه أخذ من كل العشر » (أنه عنو رضي الله عنه أنه كان يأخذ عن العسل العشر من كل عشر قرب قربة .

وروى العقيلي في الضعفاء من طريق عبد الرزاق عن أبي هريرة حديثاً « في العسل العشر  $^{(7)}$  .

وقال المالكية والشافعية : لا زكاة في العسل ، بدليل أمرين :

الأول ـ ما قاله الترمذي : « لا يصح عن النبي عَلَيْكَ في هذا كبير شيء » وما قاله ابن المنذر : « إنه ليس في وجوب الصدقة فيه خبر يثبت ولا إجماع » .

<sup>(</sup>١) رواه أحمد وابن ماجه وأبو داود والبيهقي ، وهو منقطع ( نيلل الأوطار : ١٤٥/٤ وما بعدها )

 <sup>(</sup>٢) رواه ابن ماجه ، روي٤٠مسنداً ومرسلاً ( المرجع السابق ) ورواه أيضاً أبو عبيد والأثرم
 (٣) قال الزيلمي : لم أجده في مصنف عبد الرزاق بهذا اللفظ ، وإنما لفظه أن النبي عليه السلام كتب إلى أهل الين : أن يؤخذ من أهل العسل العشر ( نصب الراية : ٣٩٠/٢ )

الثاني - أنه مائع خارج من حيوان ، فأشبه اللبن ، واللبن لا زكاة فيه بالإجاع .

ورجح أبو عبيد أن يكون أربابه يؤمرون بأداء صدقته ، ويُحثُّون عليها ، ويكره لهم منعها ، ولا يؤمن عليهم المأثم في كتانها ، من غير أن يكون ذلك فرضاً عليهم .

## رابعاً - النصاب الذي يبدأ به زكاة الزرع والثر:

قال أبو حنيفة (۱): النصاب ليس بشرط لوجوب العشر ، فيجب العشر في كثير الخارج وقليله ، لعموم قوله تعالى » ﴿ يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ، وبما أخرجنا لكم من الأرض ﴾ وقوله عز وجل : ﴿ وآتوا حقه يوم حصاده ﴾ وقول النبي عَلَيْتُ : « ما سقته الساء ففيه العشر ، وما سقي بغَرْب أو دالية ، ففيه نصف العشر » (۱) من غير تفصيل بين القليل والكثير ، وكل سبب الوجوب وهي الأرض النامية بالخارج لا يميز بين القليل والكثير ، وكل شيء أخرجته الأرض مما فيه العشر لا يحتسب فيه أجر العال ونفقة الزرع من أدوات الحراثة ؛ لأن النبي عَلِيْتُ حكم بتفاوت الواجب بتفاوت المؤنة والتكاليف ) ؛ لأنه قال : « ما سقته الساء ففيه العشر وما سقي بغَرْب ففيه نصف العشر » وعلى هذا تكون النفقات على الزارع ، وتجب الزكاة في كل الخارج بدون أن تخص منه النفقات .

وقال الصاحبان وجمهور الفقهاء (١): النصاب شرط، فلا تجب الزكاة

<sup>(</sup>١) البدائع : ٩٩/٢ ، فتح القدير : ٢/٢ وما بعدها

<sup>(</sup>٢) رواه أبو مطيع البلخي عن أبان بن عياش عن رجل عن النبي عليت ، لكن إسناده لا يساوي شيئاً ( نصب الراية : ٣٨٥/٢ ) والغرب : الدلو العظيمة ، والدالية : الناعورة يديرها الماء .

 <sup>(</sup>٣) القوانين الفقهية : ص١٠٥ ، الشرح الصغير : ٢٠٨/١ وما بعدها ، الشرح الكبير : ٤٤٧/١ وما بعدها ، مغني المحتاج : ٢٨٢/١ ومابعدها ، المغنى : ٢٩٠/٢ ، ٦٩ ، ١٩٩٥ ، المجموع : ٤٣٩/٥

في شيء من الزروع والثارحتى تبلغ خمسة أوسق وهي ( ٢٥٣ كغ ) أو ٥٠ كيلة مصرية ، لقول النبي عَلَيْكُم : « ليس فيا دون خمسة أوسق صدقة »(۱) والوسق ستون صاعاً ، وهذا حديث خاص بهذه الزكاة ، يجب تقديمه ، وتخصيص عموم أدلة أبي حنيفة ، كا خصص قوله : « في سائمة الإبل الزكاة » بقوله في نهاية هذا الحديث : « ليس فيا دون خمسة ذَوْد صدقة » وقوله : « في الرقة العشر » بقوله « ليس فيا دون خمس أواق صدقة » ، ولأنه مال تجب فيه الصدقة ، فلم تجب في يسيره كسائر الأموال الزكائية ، ولأن الصدقة تجب على الأغنياء ، ولا يحصل الغنى بدون النصاب ، كسائر الأموال الزكائية . وهذا هو الراجح لدي لصحة الحديث .

وإغالم يعتبر الحول ؛ لأنه يكل غاؤه باستحصاده لا ببقائه ، واعتبر الحول في غيره من الزكوات ؛ لأنه مظنة لكال الناء في سائر الأموال . والنصاب معتبر بالكيل ، فإن الأوساق مكيلة ، وكان الصاع مكيال أهل المدينة في عهد النبي وقدره أربعة أمداد ، والصاع خمسة أرطال وثلث رطل ، والرطل ( ١٧٥ غ ) وذكر الشافعية والحنابلة أنه يعتبر النصاب تمراً أو زبيباً إن تتمر وتزبب ، لحديث مسلم « ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق » وإن لم يتتمر الرطب ولم يتزبب العنب ، بأن لم يأت منه تمر ولا زبيب جيدان في العادة ، أو كانت تطول مدة جفافه كسنة ، اعتبر نصاباً رطباً وعنباً ، فيوسق رطباً وعنباً ؛ لأن ذلك وقت كاله . فيكمل به نصاب ما يجف من ذلك ، وتخرج الزكاة من كل منها في الحال ؛ لأن ذلك أكمل أحوالها .

ويعتبر الحب خمسة أوسق حال كونه مصفى من تبنه ؛ لأنه لا يدخر فيه ولا يؤكل معه .

<sup>(</sup>١) رواه الجماعة عن أبي سعيد الخدري ( نيل الأوطار : ١٤١/٤ )

وأما ما ادخر في قشره كالأرز والعلس ، فنصابه عشرة أوسق ، اعتباراً بقشره الذي يكون ادخاره فيه أصلح له أو أبقى بالنصف ، ولا يضم ثمر عام إلى ثهر عام آخر في إكال النصاب ، ولا زرع عام إلى زرع عام آخر كذلك ، ويضم ثمر العام بعضه لبعض ، وإن اختلف إدراكه لاختلاف أنواعه وبلاده حرارة وبرودة . والمراد بالعام هنا : اثنا عشر شهراً عربية .

وذكر المالكية أن المعتبر كون الحب منقى من تبنه وصوانه الذي لا يخزن به ، مقدر الجفاف ، وكون الرطب تمرآ والعنب زبيباً ، فإن بيع رطباً أو عنباً فيجب نصف عشر القية ، ونصف عشر ثن فول أخضر وحمص مما شأنه ألا ييبس . ويؤخذ نصف العشر من زيت ماله زيت . ويحسب في النصاب الشرعي يعتبر الأرز والعلس والشعير الذي يخزن به ، فلو كان الأرز مثلاً مقشوراً أربعة أوسق ، وبقشره خسة أوسق زكي ، وإن كان أقل فلا زكاة .

واتفق الجمهور مع الحنفية على أنه لا ينقص النصاب بمؤنة الحصاد والدياس وغيرهما مين نفقات الزرع .

## خامساً ـ مقدار الواجب وصفته:

اتفق الفقهاء (۱) على أن العشر يجب فيا سقي بغير ميؤنفة (مشقة) كالذي يشرب من الساء (الأمطار)، وما يشرب بعروقه: وهو الذي يشرب من ماء وقريب منه.

ويجب نصف العشر فيا سقي بالمؤن كالدوالي ( النواعير ) النواضح .

والدليل لهم قول النبي عليه المتقدم: « فيا سقت السماء والعيون ، أو كان

<sup>(</sup>١) البدائيع: : ١٠/٢ ـ ٦٢ ، القبوانين الفقهية : ص١٠٦ ، الشرح الصغير : ١٠١١ ـ ٦١٢ ، مغني المحتساج : ١٨٥/ ، المغنى : ٢٩٨٢ ، ٢٩٨٢ ، كشاف القناع : ٢٤٢/٢ وما بعدها .

عَثَرياً العشر ، وما سقي بالنضح نصف العشر »(۱) ، وانعقد الإجماع على ذلك ، كا قال البيهقي وغيره . فإن سقي نصف السنة بكلفة ونصفها بغير كلفة ففيه ثلاثة أرباع العشر ، عملاً بمقتضى كل واحد منها . وإن سقي بأحدها أكثر من الآخر ، اعتبر الأكثر ، فوجب مقتضاه ، وسقط حكم الآخر .

وسبب التفرقة واضح وهو كثرة المؤنة في أرض السقي ، وخفتها في أرض البعل (٢) ، كا هو الفرق بين الماشية المعلوفة والسائمة . ولا وقص ( لا عفو ) في نصاب الحبوب والثار ، بل مها زاد على النصاب أخرج منه بالحساب ، فيخرج العشر أو نصفه ، فإنه لا ضرر في تبعيضه ، بخلاف الماشية ففي تبعيضها ضرر . وأما صفة الواجب : فهو جزء من الخارج أو قيته عند الحنفية . وأما عند الجهور : الواجب عين الجزء ولا يجوز غيره .

#### سادساً ـ وقت الوجوب:

وقت الوجوب عند أبي حنيفة (٢): وقت خروج الزرع ، وظهور الثر ، لقوله تعالى : ﴿ أَنفقوا من طيبات ما كسبتم ، وبما أخرجنا لكم من الأرض ﴾ أمر الله تعالى بالإنفاق بما أخرجه من الأرض ، فدل أن الوجوب متعلق بالخروج . فإن استهلكها صاحبها بعد الوجوب يضن عشره ، وأما قبل الوجوب فلا يضن ، ولو هلك الخارج بنفسه فلا عشر في الهالك .

ووقت الوجوب عند المالكية : في الثار الطيب ( وهو الزهو في بلح النخل ،

<sup>(</sup>١) رواه الجماعة إلا مسلماً عن ابن عمر ، وعند مسلم من حديث جابر « فيا سقت الأنهار والغيم العشر ، وفيا سقى بالسانية نصف العشر » وفي رواية لأبي داود : « إن في البعل العشر »

<sup>(</sup>٣) البدائع : ٦٣/٢

وظهور الحلاوة في العنب) ، وفي الزرع: إفراك الحب ، أي طيبه وبلوغه حد الأكل منه ، واستغناؤه عن السقي ، لا باليبس ولا بالحصاد ولا بالتصفية () . وأما عند الشافعية والحنابلة () : فتجب الزكاة ببدو صلاح الثر ؛ لأنه حينئذ ثمرة كاملة ، وهو قبل ذلك حصرم وبلح ، وببدو اشتداد الحب ؛ لأنه حينئذ طعام ، وهو قبل ذلك بقل .

وليس المراد بوجوب الزكاة بما ذكر: إخراجها في الحال ، بل انعقاد سبب وجوب إخراج الثمر والزبيب والحب المصفى عند الصيرورة كذلك .

وبناء على الرأي الأخير إن أتلفها صاحبها أو تلفت بتفريطه أو عدوانه بعد الوجوب ، لم تسقط عنه الزكاة ، وإن كان قبل الوجوب سقطت ، إلا أن يقصد بذلك الفرار من الزكاة ، فيضَنها ولا تسقط عنه .

وإن جنَّه ا وجعلها في الجرين ( موضع تجفيف التمر ) ، أو جعل الزرع في البيدر ، استقر الوجوب عليه . وإن تلفت بعد ذلك لم تسقط الزكاة عنه ، وعليه ضانها ، كا لو تلف نصاب الماشية السائمة أو الأثمان ( النقود ) بعد الحول .

وإن تلفت الثمرة قبل بدو الصلاح أو الزرع قبل اشتداد الحب ، فلا زكاة فيه .

ويصح تصرف المالك في النصاب قبل الخرص وبعده بالبيع والهبة وغيرها ، فإن باعه أو وهبه بعد بدو صلاحه ، فصدقته على البائع والواهب . وهذا قول الحنابلة والمالكية .

وقال الحنفية : إذا باع الزرع قبل إدراكه ، وجبت الزكاة على المشتري . وقال الشافعية : تجب الزكاة على مالك الزرع عند الوجوب .

<sup>(</sup>١) القوانين الفقهية : ص١٠٦ ، الشرح الصغير : ١٥١/١ الشرح الكبير : ٤٥١/١ .

 <sup>(</sup>٢) مغني المحتاج : ٢٨٧١ ، كشاف القناع : ٢٤٥/٢ ، المجموع : ٥٥٤/٥ ، المغني : ٢٠٢/٢ ـ ٢٠٠ ، المهدنب :
 ١٥٧/١ .

#### سابعاً ـ مايضم بعضه إلى بعض:

لاخلاف بين أهل العلم في غير الحبوب والثار: أنه لايضم جنس إلى جنس أخر في تكيل النصاب ، فالماشية ثلاثة أجناس: الإبل ، والبقر ، والغنم ، لايضم جنس منها إلى آخر . والثار لايضم جنس إلى غيره ، فلايضم التمر إلى الزبيب ، ولا إلى اللوز ، والفستق ، والبندق . ولايضم شيء من هنده إلى غيره ، ولاتضم الأثار إلى شيء من السائمة ، ولامن الحبوب والثار .

ولاخــلاف بينهم في أن أنــواع الأجنــاس يضم بعضهـــا إلى بعض في إكال النصاب .

ولاخلاف بينهم أيضاً في أن العروض التجارية تضم إلى الأثمان (النقود) ، وتضم الأثمان إليها ، إلا أن الشافعي لايضها إلا إلى جنس ما اشتريت به ؛ لأن نصابها معتبر به (١) .

ولاخلاف عند الجمهور غير المالكية في ضم الحنطة إلى العلس ؛ لأنه نوع منها ، ومثله السلت يضم إلى الشعير ؛ لأنه منه ، فيضم إليه عند غير الشافعية .

واختلف العلماء في ضم الحبوب بعضها إلى بعض ، وفي ضم أحـد النقـدين إلى الآخر .

فقال الحنفية والشافعية: لايضم جنس منها إلى غيره، ويعتبر النصاب في كل جنس منها منفرداً كل جنس منها منفرداً كل جنس منها منفرداً كالثار أيضاً والمواشي. لكن يلاحظ أن أبا حنيفة يوجب الزكاة في كل ماأخرجت الأرض، ولا يشترط النصاب، فلاتثور مشكلة الضم لديه.

<sup>(</sup>١) المغني : ٢ / ٧٣٠ .

وقال المالكية والحنابلة : إن الحنطة تضم إلى الشعير ، وتضم القطنيات بعضها إلى بعض ؛ لأن هذا كله مقتات ، فيضم بعضه إلى بعض كأنواع الحنطة .

وتفصيل هذه الآراء كما يأتي :

قال المالكية (۱۱): تضم القطاني السبعة ( الحمص والفول واللوبيا والعدس والترمس والجُلْبان والبسيلة ) لبعضها بعضاً ؛ لأنها جنس واحد في الزكاة ، فإذا اجتمع من جميعها أو من اثنين منها مافيه الزكاة ، زكاه ، وأخرج من كل صنف منها ماينوبه . والقمح والشعير والسلت صنف واحد ، فتضم لبعضها .

ويجـزئ إخراج الأعلى من الأدنى لاعكسـه ، كقمـح وسلت وشعير ؛ لأن الثلاثـة جنس واحـد . ولايضم شيء منها لعلس (حب طويـل يشبـه البُرّ بالين ) ؛ لأنه جنس منفرد ، ولايضم شيء منها لـذرة ولادخن ولا أرز ؛ لأن كل واحد منها جنس على حدة ، فلايضم واحد منها لآخر ، بل يعتبر كل واحد منها جنساً على حدة .

وذوات الزيوت الأربع: وهي الزيتون والسِّمسِم، وبذر الفُجل الأحمر، والقرطم: أجناس، لايضم بعضها إلى بعض.

وتضم أنواع الجنس الواحد لبعضها ، فالنربيب بأصنافه جنس واحد ، ولايضم هو لغيره ، والتر بأصنافه جنس واحد ، والقمح بأصنافه الجيد منها والرديء جنس واحد .

وقال الشافعية (١) : لايكمل جنس بجنس ، ويضم النوع إلى النوع ، ويخرج من كل من النوعين بقسطه ، لعدم المشقة فيه بخلاف المواشي ، فإن الأصح أنه

<sup>(</sup>١) الشرح الصغير : ١ / ٦١٣ ومابعدها ، القوانين الفقهية : ص ١٠٦ ، الشرح الكبير : ١ / ٤٤٩ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) المجموع : ٥ / ٤٤٣ ، المهذب : ١ / ١٥٧ ، مغني المحتاج : ١ / ٣٨٤ .

يخرج نوعاً منها ، بشرط اعتبار القيمة والتوزيع ، ولا يؤخذ البعض من هذا والبعض من هذا والبعض من هذا ، لما فيه من المشقمة ، فإن عسر إخراج جزء من كل نوع لكثرة الأنواع وقلة الحاصل من كل نوع ، أخرج الوسط منها ، لا أعلاها ولا أدناها ، رعاية للجانبين .

ويضم العلس إلى الحنطة ؛ لأنه نوع منها ، وهو قوت صنعاء الين . والسّلت جنس مستقل ، فلايضم إلى غيره كالشعير .

ولايضم ثمرة عام وزرعه إلى آخر ، ويضم ثمر العام بعضه إلى بعض ، وإن اختلف وقت إدراكه ، لاختلاف أنواعه وبلاده حرارة أو برودة . والأظهر في الضم وقوع حصاديها في سنة .

وقال ابن قدامة من الحنابلة (۱): الصحيح عند القاضي أبي يعلى من الروايات الثلاث عن أحمد: أن الحنطة تضم إلى الشعير، وتضم القطنيات بعضها إلى بعض، وكذلك يضم الذهب والفضة. وتضم أنواع الجنس من حبوب أو ثمار من عام واحد بعضها إلى بعض في تكيل النصاب، كأنواع الماشية والنقدين.

فالسلت نوع من الشعير ، فيضم إليه ، والعلس : نوع من الحنطة ، فيضم إليها .

ويضم زرع العام الواحد ، وغرة العام الواحد إلى بعض ، في تكيل النصاب ، سواء اتفق وقت زرعه وإدراكه أو اختلف ، وسواء اتفق وقت ظهور الثرة وإدراكها أو اختلف .

وقال البُهوتي في كشاف القناع: تضم أتواع الجنس الواحد من حبوب وغمار

<sup>(</sup>١) المغني : ٢ // ٧٣٠ ومابعدها ، كشاف القناع : ٢ / ٢٤١ ومابعدها .

من عام واحد ، ولايضم جنس إلى آخر كبر إلى شعير ، أو دخن أو ذرة أو عدس ونحوه ؛ لأنها أجناس يجوز التفاضل فيها ، فلم يضم بعضها إلى بعض ، كأجناس الثار وأجناس الماشية ، ولايصح القياس على ضم العلس إلى الحنطة ؛ لأنه نوع منها . ولاتضم النقود أو الأثمان من الذهب والفضة إلى بعضها ، ولاإلى شيء من الحبوب أو الثار أو الماشية ؛ لأنها أجناس مختلفة ، إلا إلى عروض التجارة ، فتض النقود ( الأثمان ) إلى قيمتها . وهذا هو المعتمد لدى الحنابلة ، فيتفق رأيهم مع المذاهب الأخرى .

والخلاصة : أن الحنطة تضم مع الشعير لدى المالكية والقاضي من الحنابلة ، ولا يضان عند الشافعية وفي المعتمد عند الحنابلة ، وأما القطاني فتضم لبعضها عند المالكية والحنابلة ، ولاتضم عند الشافعية وفي رواية أخرى عن الإمام أحمد .

## ثامناً ـ زكاة الثار الموقوفة:

للفقهاء رأيان في زكاة الموقوف بالنظر الشتراط ملك الأرض أو عدم اشتراطه، رأي يوجب الزكاة، ورأي يعفى منها(١).

قال الحنفية: الشرط ملك الخارج من الأرض ، فيجب العشر في الأراضي التي لامالك لها ، وهي الأراضي الموقوفة ، لعموم قوله تعالى : ﴿ ياأيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ماكسبتم ، وبما أخرجنا لكم من الأرض ﴾ وقوله عز وجل : ﴿ وآتوا حقه يوم حصاده ﴾ وقول النبي عَلِيلَةٍ : « ماسقته الساء ففيه العشر ، وماسقي بغرب أو دالية ، ففيه نصف العشر » ولأن العشر يجب في الشيء الخارج ، لافي نفس الأرض ، فكان ملك الأرض وعدمه بمنزلة واحدة .

<sup>(</sup>١) البدائع: ٢ / ٥٦ ، الشرح الكبير: ١ / ٤٨٥ ومابعدها ، مغني المحتاج: ١ / ٣٨٢ ، كشاف القناع: ٢ / ٢٤٢ ، غاية المنتهى: ١ / ٢٦٦ ومابعدها .

وقال المالكية كالحنفية: يجب على الواقف أو متولي الوقف زكاة عين: ذهب أو فضة وقفت للسلف أي القرض، إن مر عليها حول من يوم ملكها، أو كانت هي مع مالم يوقف نصاباً! إذ وقفها لايسقط زكاتها عليه منها كل عام. كانت هي مع مالم يوقف ليزرع كل عام في أرض مملوكة أو مستأجرة، ويزكى حيوان من الأنعام وقف ليفرق لبنه أو صوفه أو ليحمل عليه أو يركب، ونسله تبع له، ولو سكت عنه، على مساجد أو على فقراء غير معينين أو معينين، إن تولى المالك تفرقته وسقيه وعلاجه بنفسه أو نائبه. فإن لم يتول المالك القيام به، وإنما تولاه المعينون الموقوف عليهم الذين وضعوا أيديم عليه وحازوه، وصاروا يزرعون النبات ويفرقون ماحصل على أنفسهم، فعليهم الزكاة إن حصل لكل واحد منهم نصاب، وإلا فلا، مالم يكن عنده مايضه له ويكل به النصاب.

وقال الشافعية: لاتجب الزكاة على الصحيح في ثمار البستان وغلة القرية الموقوفين على المساجد والقناطر والرباطات (١) والفقراء والمساكين، إذ ليس لها مالك معين.

وفصل الحنابلة ، فأوجبوا الزكاة في موقوف على معين من سائمة أو غلة أرض وشجر ، إن بلغت حصة كل واحد نصاباً ، ولم يوجبوها في موقوف على غير معين أو مسجد .

## تاسعاً ـ زكاة الأرض المستأجرة:

اختلف الفقهاء على رأيين في هذه الزكاة ، أهي على المؤجر ، أم على المستأجر (١) .

<sup>(</sup>١) الرباطات : المعاهد المبنية والموقوفة للفقراء .

<sup>(</sup>٢) البدائع : ٢ / ٥٦ ، اللباب : ١ / ١٥٤ ، الهذب : ١ / ١٥٧ ، المغني : ٢ / ٧٢٨ ، كشاف القناع : ٢ / ٢٥٠ ، فتح القدير : ٢ / ٨٨ .

قال أبو حنيفة: زكاة الأرض على المؤجر؛ لأنه من مؤنتها فهي كالخراج الموظّف؛ ولأن الخارج للمؤاجر معنى؛ لأن بدله وهو الأجرة له، فصار كأنه زرع بنفسه.

وخالفه الصاحبان ، فقالوا : الزكاة على المستأجر ؛ لأن العشر يجب في الخارج ، والخارج ملك المستأجر ، فكان العشر عليه كالمستعير . لكن الفتوى على قول الإمام ، وعليه العمل ؛ لأنه ظاهر الرواية . فإن كان إيجاب الزكاة على المستأجر أنفع للفقراء ، وجبت عليه ، وبه أفتى المتأخرون .

وقال الجمهور: إذا استأجر إنسان أرضاً ، فزرعها ، أو استعار أرضاً فزرعها ، أو غرسها غراً تجب فيه الزكاة ، فالعشر على المستأجر والمستعير دون مالك الأرض ؛ لأنه واجب في الزرع ، فكان على مالكه ، وهو معيرها أو مؤجرها ، لقوله تعالى : ﴿ وآتوا حقه يوم حصاده ﴾ وقوله على الحسات ، فيا سقت الساء العشر ـ الحديث » وفي إيجاب الزكاة على المالك إجحاف ينافي المواساة ، وهي من حقوق الزرع ، بدليل أنها لا تجب إن لم تزرع ، وتتقيد بقدره .

## عاشراً - زكاة الأرض الخراجية :

نوعا الأرض: الأراض نوعان عشرية وخراجية(١) .

أما العشرية : فهي التي يجب فيها العشر الذي فيه معنى العبادة ، وتشمل ما يأتي :

أ ـ أرض العرب من العُذَيب (قرية من قرى الكوفة) إلى أقصى حدود البن وعدن ؛ لأن رسول الله عليه والخلفاء الراشدين بعده لم يأخذوا من أرض العرب خراجاً ، فدل أنها عشرية .

 <sup>(</sup>١) البدائع : ٢ / ٥٧ ومابعدها ، اللباب : ٤ / ١٣٧ ـ ١٣٩ ، الفتاوى الهندية : ٢ / ٢١٩ ، قتح القدير : ٤ / ٥٥ ومابعدها .

ب - والأرض التي أسلم عليها أهلها طوعاً ؛ لأنها أرض إسلامية يناسبها ما في معنى العبادة .

جـ \_ والأرض التي فتحت عنوة وقهراً ، وقسمت بين الغانمين المسلمين ؛ للعلة السابقة .

د ـ دار المسلم إذا اتخذها بستاناً ، وكان يسقى بماء العشر ، فإن كان يسقى بماء الخراج فهو خراجي .

وأما ماأحياه المسلم من الأرض الميتة بإذن الإمام عند الحنفية والمالكية ، فقال أبو يوسف: إن كانت من حيز أرض العشر ، فهي عشرية ، وإن كانت من حيز أرض الخراج ، فهي خراجية ، والبصرة عنده عشرية ، بإجماع الصحابة رضي الله عنهم .

وقال محمد : إن أحياها بماء السماء ، أو ببئر استنبطها ، أو بماء الأنهار العظام التي لاتملك مثل دجلة والفرات ، فهي عشرية . وإن شق لها نهراً من أنهار الأعاجم ، فهي خراجية .

وأما الخراجية: فهي التي يجب فيها الخراج ، لأنها في الأصل أرض الكفار ، وهي الأراضي التي فتحت عنوة وقهراً ، فمن الإمام على أهلها ، وتركها في يد أربابها ، بعد أن وضع على أشخاصهم الجزية إذا لم يسلموا ، وعلى أراضيهم الخراج أسلموا أو لم يسلموا . مثل أرض سواد العراق والشام ومصر .

هذا رأي الحنفية . وقال الجمهور (١) : الأرض الخراجية ثلاثة أنواع :

<sup>(</sup>۱) كشاف القناع: ٢/ ٢٥٥ ومابعدها ، المغني: ٢/ ٧١٦ ـ ٧١٩ ، الأحكام السلطانية للماوردي: ص ١٣٢ ومابعدها ، ١١٠ ومابعدها ، الأحكام السلطانية لأبي يعلى : ص ١٣٠ ومابعدها ، الأموال لأبي عبيد : ص ٦٨ ومابعدها : ١٠٠ ومابعدها .

- اً \_ مافتحت عنوة ولم تقسم بين الغاغين .
  - ٢ً \_ ماجلا عنها أهلها خوفاً منا .
- أ ـ ماصولح أهلها عليها على أنها لنا ، ونقرها معهم بالخراج الذي يفرضه الإمام عليهم .

والأرض العشرية التي لاخراج عليها ؛ لأنها ملك أهلها ، وهي الأرض المملوكة خمسة أنواع :

أ ـ التي أسلم أهلها عليها كالمدينة المنورة ونحوها كجُواثى من قرى البحرين .

أحياه المسلمون واختطوه ، كالبصرة التي بنيت في خلافة عمر رضي الله عنه ، في سنة ثمان عشرة ، بعد وقف سواد العراق ، فدخلت في حده ، دون حكه .

- " ماصولح أهلها على أنها لهم بخراج يضرب عليها كالين .
- على على الخلفاء الراشدون من سواد العراق إقطاع تمليك .
- ه مافتح عنوة وقسم بين الغانمين ، كنصف خيبر ( على نحو أربع مراحل من المدينة إلى جهة الشام ) .
  - نوعا الخراج: والخراج نوعان: خراج وظيفة ، وخراج مقاسمة (١) .

أما خراج الوظيفة: فهو الضريبة المفروضة على الأرض ، سواء استغلها صاحبها أم تركها . وقد وظفه عمر رضي الله عنه ، وكان في كل جريب أرض

<sup>(</sup>١) البدائع : ٢ / ٦٢ ومابعدها ، الأحكام السلطانية للماوردي : ص ١٤١ .

بيضاء تصلح للزراعة قفيز مما يزرع فيها ودرهم (١) . ومبنى هذا الخراج على الطاقة .

وأما خراج المقاسمة: فهو الضريبة المقطوعة من الناتج الزراعي ، كأن يؤخذ نصف الخارج أو ثلثه أو ربعه ، وقد فعله النبي عُرَائِيَةً لما فتح خيبر ، ويكون ذلك في الخارج كالعشر ، إلا أنه يوضع موضع الخراج ؛ لأنه خراج حقيقة .

واتفق العلماء على أن الأرض الخراجية إذا كانت ملكاً لغير مسلم ، وجب فيها الخراج ، ولاعشر فيها ، وجب فيها الخراج ، ولاعشر فيها ، وعلى أن العشرية إذا كانت ملكاً لمسلم ، وجب فيها العشر .

زكاة الأرض الخراجية: اختلف الفقهاء في الأرض الخراجية إذا صارت ملكاً لمسلم، هل تبقى وظيفتها الخراج فقط، أو يجتمع فيها العشر والخراج أو يبدل خراجها بعشر؟

١ ـ قال الحنفية (١) : إن كانت الأرض خراجية يجب فيها الخراج ،
 ولا يجب في الخارج منها العشر ، فالعشر والخراج لا يجتمعان في أرض واحدة .

٢ - وقال الأئمة الثلاثة (٦) : يجتمع في الخارج من أرض الخراج العشر والخراج .

<sup>(</sup>١) الجريب : أرض طولها ستون ذراعاً ، وعرضها ستون ذراعاً ، بذراع كسرى ، يزيد على ذراع العامة بقصبة ، والقفيز عشر الجريب طولاً ، وأما كيلاً فهو اثنا عشر صاعاً .

<sup>(</sup>٢) فتح القدير : ٤ / ٣٦٥ ومابعدها ، البدائع : ٢ / ٥٥ ، اللباب : ١ / ١٥٤ ، مقارنة المذاهب في الفقه : ص ٥١ ومابعدها .

<sup>(</sup>٣) الشرح الصغير : ١ / ٦٠٩ ، المهذب : ١ / ١٥٧ ، المغني : ٢ / ٧٢٧ ، كشاف القناع : ٢ / ٢٥٥ .

#### الأدلة:

## استدل الحنفية عا يأتي:

أ ـ ماروي عن ابن مسعود عن النبي عَلِيْكَ أنه قال : « لا يجتمع عشر وخراج في أرض مسلم »(١)

ب ـ لم يأخذ أحد من أئمة العدل وولاة الجور من أرض سواد العراق عشراً ، فالقول بوجوب العشر مع الخراج يخالف الإجماع ، فيكون باطلاً .

جـ ـ إن سبب كل من الخراج والعشر واحـد ، وهـو الأرض النـاميـة ، فلا يجتمعان في أرض واحدة ، كالا يجتمع زكاتان في مال واحد ، وهي زكاة السائمة والتجارة .

## واستدل الجمهور بمايأتي:

أ ـ بعموم الآيات والأحاديث المتقدمة التي أوردناها في فرضية زكاة الأرض ، والتي تدل على الوجوب، ، سواء أكانت الأرض خراجية أم عشرية .

ب ـ بأن الخراج والعشر حقان مختلفان ذاتاً ومحلاً وسبباً ومصرفاً ودليلاً ،، أما اختلافها ذاتاً فلأن العشر فيه معنى العبادة ، والخراج فيه معنى العقوبة ، وأما اختلافها محلاً فلأن العشر يجب في الخارج ، والخراج يتعلق بالذمة . أما اختلافها سبباً فلأن سبب العشر نفس الخارج ، فلا يجب بدونه ، وسبب الخراج : الأرض النامية أي الصالحة للزراعة ، بدليل وجوبه وإن لم تزرع الأرض .

وأما اختلافها مصرفاً: فلأن مصرف العشر الفقراء ، ومصرف الخراج

<sup>(</sup>١) حديث ضعيف جداً ذكره ابن عدي في الكامل عن يحيى بن عنبسة ، قال ابن حبان : ليس هذا الحديث. من كلام النبوة ( انظر فتح القدير : ٤ / ٣٦٦ ، كشاف القناع : ٢ / ٢٥٥ ) ويحمل على الخراج الذي هو الجزية .

المصالح العامة أو المقاتلة . وأما اختلافها دليلاً ؛ قلأن دليل العشر النص ، ودليل الخراج الاجتهاد المبنى على مراعاة المصالح .

وإذا ثبت اختلافها من هذه الوجوه ، فلامانع من اجتاعها ، فوجوب أحدهما لا يمنع وجوب الآخر ، كاجتاع الجزاء والقية في الصيد الحرمي المملوك .

والراجح هو رأي الجمهور بسبب ضعف حديث الحنفية ، ولأن الخراج واجب اجتهادي لتقوية جماعة المسلمين وسد الحاجات العامة ، وأن العشر واجب ديني على المسلمين ، فلاتنافي بينها . وليس في الخراج معنى العقوبة ، إذ لو كان عقوبة لما وجب على المسلم كالجزية .

# أحد عشر ـ العاشر وضريبة العشور(١):

العاشر: من نصبه الإمام على الطريق ليأخذ الصدقات من التجار. فإذا حدث اختلاف بينه وبين التجار، فأنكر أحدهم تمام الحول، أو الفراغ من الدين، كان منكراً لوجوب الزكاة، والقول قول المنكر بيينه.

وكذا إذا قال : أديتها إلى عاشر آخر ، أو أديتها أنا إلى الفقراء في بلدي ، صدق بمينه .

وماصدق فيه المسلم ، صدق فيه الذمي ، تخفيفاً عنه .

ومقدار ما يأخذه العاشر من المسلم: ربع العشر، ومن الذمي نصف العشر ومن الحربيين العشر، بدليل مارواه محمد بن الحسن عن زياد بن حدير، قال: « بعثني عر بن الخطاب رضي الله عنه إلى عين التر مصدّقاً، فأمرني أن آخذ من المسلمين من أموالهم إذا اختلفوا بها للتجارة ربع العشر، ومن أموال أهل الخرب العشر»

<sup>(</sup>١) فتح القدير : ١ / ٥٣٠ ـ ٥٣٦ .

والأصل المقرر عند الحنفية في الأخذ من الحربيين: هو المعاملة بالمثل ، فإن كانوا لا يأخذون أصلاً لانأخذ منهم شيئاً ، ليتركوا الأخذ من تجارنا ، ولأنا أحق بكارم الأخلاق ، وإن مر حربي بخمسين درهماً لم يؤخذ منه شيء إلا أن يكونوا يأخذون منا من مثلها ؛ لأن المأخوذ زكاة أو ضعفها ، فلابد من النصاب . وإن مر حربي بمائتي درهم ( وهو نصاب الزكاة ) ولا يعلم كم يأخذون منا ، نأخذ منه العشر ، لقول عمر رضى الله عنه : « فإن أعياكم فالعشر » .

وإن مرحربي على عاشر ، فعشره ، ثم مرَّ مرة أخرى ، لم يعشره حتى يحول الحول ؛ لأن الأخذ في كل مرة استئصال المال ، وحق الأخذ لحفظه ، ولأن حكم الأمان الأول باق ، وأما بعد الحول فيتجدد الأمان ؛ لأنه لا يمكن من الإقامة في دارنا إلا حولاً ، والأخذ بعده الإيستأصل المال .

فإن عشره ، فرجع إلى دار الحرب ، ثم خرج من يومه ذلك ، عشره أيضاً ؛ لأنه رجع بأمان جديد ، وكذا الأخذ بعده لايفضى إلى استئصال المال .

وإن مرذمي بخمر أو خنزير بنية التجارة وتبلغ القية مائتي درهم ، عشر عند أبي حنيفة ومحمد والخر من قيتها دون الخنزير ؛ لأن حق الأخذ للحاية ، والمسلم يحمي خمر نفسه للتخليل ، فكذا يحميها على غيره ، ولايحمي خنزير نفسه ، بل يجب تسييبه بالإسلام ، فكذا لايحميه على غيره . وقال أبو يوسف : يعشرهما إذا مر بها جملة ، كأنه جعل الخنزير تبعاً للخمر ، فإن مر بكل واحد على الانفراد ، عشر الخر دون الخنزير .

وقال الشافعي: لايعشرهما ؛ لأنه لاقيمة لهما .

وإن مر الحربي المضارب بمال غيره بمائتي درهم على العاشر ، لم يعشرها ؛ لأنه ليس بمالك ولانائب عن المالك في أداء الزكاة ، إلا أن يكون في المال ربح يبلغ نصاباً ، فيؤخذ منه ؛ لأنه مالك له .

#### اثنا عشر ـ إخراج الزكاة وإسقاطها:

نبحث هنا موضوعات :

#### الأول ـ ركن الإخراج:

هو التمليك ، لقوله تعالى : ﴿ وآتوا حقه يوم حصاده ﴾ والإيتاء هو التمليك ، لقوله تعالى : ﴿ وآتوا الزكاة ﴾ فلاتتأدى بطعام الإباحة ، وبما ليس بتمليك رأساً من بناء المساجد ونحو ذلك (١) .

#### الثاني ـ كيفية الإخراج:

لاخلاف بين العلماء في أنه إذا كان المال الذي فيه الزكاة نوعاً واحداً ، أخذ منه ، جيداً كان أو رديئاً ؛ لأن حق الفقراء يجب على طريقة المواساة ، فهم عنزلة الشركاء .

وإن كان أنواعاً ، أخذ من كل نوع ما يخصه ، في رأي الحنابلة والحنفية ، وقال مالك : يؤخذ من الوسط ، لامن الأعلى ولامن الأدنى ، ولامن كل نوع ، للمشقة ، إلا أن يتطوع المزكي بدفع الأعلى .

وقال الشافعي : يؤخذ من كل نوع جزء منه ، فإن عسر أخرج الوسط .

ولا يجوز اتفاقاً إخراج الرديء ، لقوله تعالى : ﴿ ولا تيموا الخبيث منه تنفقون ﴾ (١)

ولا يجوز أخذ الجيد عن الرديء ، لقول النبي عَلَيْنَ : « إياك وكرائم

<sup>(</sup>١) البدائع : ٢ / ٦٤ ومابعدها .

 <sup>(</sup>٢) المغني : ٢ / ٧١٢ ومابعـدهـا ، الشرح الصغير : ١ / ٦١٩ ، مغني المحتـاج : ١ / ٣٨٤ ، الشرح الكبير مع
 الدسوقي : ١ / ٤٥٤ ومابعدها .

أموالهم »(١) إلا أن يتطوع رب المال بذلك .

#### الثالث ـ وقت إخراج الزكاة:

لاتؤخذ زكاة الحبوب إلا بعد التصفية ، ولازكاة الثار إلا بعد الجفاف ، بالاتفاق (٢) ؛ لأنه أوان الكال وحال الادخار ، ومؤنة التصفية والحصاد والجفاف إلى حين الإخراج على المالك ، ولايحسب شيء منها من الزكاة بالاتفاق ، لأن الثرة كالماشية ، ومؤنة الماشية وحفظها ورعيها والقيام عليها إلى حين الإخراج على صاحبها .

فإن أخذ الساعي الزياة قبل التجفيف فقد أساء ، ويرده إن كان رطباً محاله ، وإن تلف رد مثله ، وإن جففه وكان قدر الزكاة ، فقد استوفى الواجب ، وإن كان دويته أخذ الباقي ، وإن كان زائداً رد الفضل .

وإن كان الخرج لها رب المال ، لم يجزه ، ولزمه إخراج الفضل بعد التجفيف ؛ لأنّه أخرج غير الفرض ، فلم يجزه ، كا لو أخرج الصغير من الماشية عن الكبار .

#### الرابع - تقليين الوالجب في الثان بالخرص:

الخرص: الحزر والتخمين أني التقدير الظني بواسطة رجل عدل خبير.

وقد أنكر الحنفية الخرص ؛ لأنه رجم بالغيب ، وظن وتخمين لايلزم به حكم ، كا أنكروا القرعة ، وإنما كان الحرص تخويفاً للأكرة ( الحراثين ) لئلا يخونوا(١٠) .

<sup>(</sup>١) رواه الجاعة عن ابن عباس : أن رسول الله عليه لل بعث معافاً إلى الين . . ( نيل الأوطار : ٤ / ١١٤ ) .

<sup>(</sup>٢) المجموع : ٥ / ٤٨١ ، المُغني : ٢ / ٧١١ .

<sup>(</sup>٣) المغنى : ٢ / ٧٠٦ ، الأموال : ص ٤٩٢ ومابعدها .

وقال الجمهور(۱): يسن خرص الثار ( التمر والعنب ) دون غيرهما كالزيتون ، إذا بدا صلاحها أو طيبها ، لاقبله ، وينبغي للإمام أن يبعث ساعيه إذا بدا صلاح الثار ليخرصها ويعرف قدر الزكاة ، ويعرف المالك ذلك . فإن لم يبعث الإمام أحداً له أن يأتي بعارف يخرص مافي بستانه من التمر والعنب ، وسواء أكان من شأنها اليبس أم لا ، كرطب وعنب مصر ، ليضبط ماتجب الزكاة فيه منها .

ودليلهم : أن النبي عَلَيْتُهُ « كان يبعث على الناس من يخرُص عليهم كرومهم وثمارهم » وقال عَتَّاب بن أسيد : « أمر رسول الله عَلِيْتُهُ أن يُخْرَص العنب ، كا يخرص النخل ، فتؤخذ زكاته زبيباً ، كاتؤخذ صدقة النخل تمراً »(١) .

ترك الثلث أو الربع: ويدخل جميع الثر في الخرص، ويترك الخارص عند الشافعية والحنابلة الثلث أو الربع توسعة على أرباب الأموال، لقوله على في في حديث سهل بن أبي حشة: « إذا خرصتم فخذوا، ودعوا الثلث، فإن لم تدعوا الثلث، فدعوا الربع »(١) ولايترك عند الحنفية والمالكية شيء؛ لأن في إسناد حديث سهل راوياً لايعرف حاله، كا قال ابن القطان.

الاكتفاء بخارص واحد: ويجزئ خارص واحد؛ لأن النبي عَلِيْكُ كان يعث عبد الله بن رَوَاحة ، فيخرُص النخل حين يطيب (أ) ، ولم يدكر معه غيره ، ولأن الخارص يفعل مايؤديه اجتهاده إليه ، فهو كالحاكم والقائف .

 <sup>(</sup>١) الشرح الكبير: ١ / ٤٥٢ ، الشرح الصفير: ١ / ٢١٧ ومابعدها ، مفني الحتاج: ١ / ٢٨٦ ومابعدها ،
 المغنى: ٢ / ٢٠٠ - ٧٠٠ .

<sup>(</sup>٢) روى الحديث الأول الترمذي وابن ماجه عن عَتَّاب بن أسيد ، وروى الثاني أبو داود والترمذي ( نيل الأوطار : ٤ / ١٤٣ ) .

<sup>(</sup>٣) رواه الخسة إلا ابن ماجه ( المرجع السابق ) وأخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم وصححاه .

<sup>(</sup>٤) رواه أحمد وأبو داود عن عائشة ( المرجع السابق ) .

شروط الخارص: وشرط الخارص: العدالة أو الأمانة ؛ لأن الفاسق لايقبل قوله ، والحرية والذكورة ؛ لأن الخرص ولاية ، وليس الرقيق والمرأة من أهلها . ولابد أن يكون عالماً بالخرص ؛ لأن الخرص اجتهاد ، والجاهل بالشيء ليس من أهل الاجتهاد فيه .

صفة الخرص: صفة الخرص تختلف باختلاف الثر: فإن كان نوعاً واحداً، فإنه يطيف بكل نخلة أو شجرة، وينظركم في الجميع رطباً أو عنباً، ثم يقدر ما يجيء منها قراً. وإن كان أنواعاً، خرص كل نوع على حدته؛ لأن الأنواع تختلف، فنها ما يكثر رطبه ويقل قره، ومنها ما يكون بالعكس، وهكذا العنب.

فإذا خرص على المالك وعرَّفه قدر الزكاة ، خيره الخارص بين أن يضن قدر الزكاة ، ويتصرف فيها بماشاء من أكل وغيره ، وبين حفظها إلى وقت الجداد والجفاف .

فإن اختار حفظها ثم أتلفها أو تلفت بتفريطه ، فعليه ضان نصيب الفقراء بالخرص . وإن أتلفها أجنبي ، فعليه قية ماأتلف . وإن تلفت بجائحة ساوية ، سقط عن الملاك الخرص ؛ لأنها تلفت قبل استقرار زكاتها ، ويسقط من الزكاة بقدار التالف ، ويزكى الباقي إن لم يتلف الكل ، وكان الباقي بقدار النصاب .

وإن ادعى المالك هلك الثار أو تلفها بغير تفريطه ، بسبب خفي كالسرقة ، أو ظاهر كحريق أو برد أو نهب ، صدق قوله بيينه عند الشافعية ، وبغير يمين عند الحنابلة .

خطأ الخارص: وإذا أخطأ الخارص التقدير، فزاد أو نقص، يلزم المالك عند الإمام مالك بما قال الخارص، زاد أو نقص، إذا كانت الزكاة متقاربة؛ لأنه

حكم واقع لانقض له (١).

وقال الشافعية (٢) : إن ادعى المالك حيف الخارص أو غلطه بما يبعد ، أي لايقع عادة من أهل المعرفة بالخرص كالربع مثلاً ، لم يقبل قوله إلا ببينة . وإن كان بمحتمل ، قبل في الأصح ، وحط عنه ماادعاه ؛ لأنه أمين ، فوجب الرجوع إليه في دعوى نقصه عند كيله ؛ لأن الكيل يقين ، والخرص تخمين ، فالإحالة عليه أولى .

وقال الحنابلة (۱) : إن ادعى رب المال غلط الخارص ، وكان ماادعاه محملاً ، قبل قوله بغير يمين ، وإن لم يكن محملاً مثل أن يدعي غلط النصف ونحوه ، لم يقبل منه ؛ لأنه لا يحمل ، فيعلم كذبه . وإن قال : لم يحصل في يدي غير هذا ، قبل منه بغير يمين ؛ لأنه قد يتلف بعضها بآفة لانعلمها .

#### الخامس ـ ماتسقط به زكاة النبات:

قال الحنفية وغيره (أ): تسقط هذه الزكاة بعد الوجوب بهلاك الخارج من غير صنع المالك ؛ لأن الواجب في الخارج ، فإذا هلك هلك عافيه ، كهلاك نصاب الزكاة بعد الحول .

وإن استهلك الثمر أو الزرع: فإن استهلكه غير المالك، أخذ الضان منه، وأدي عشره . وإن استهلك بعضه، أدى عشر القدر المستهلك من الضان . وإن استهلك المالك أو استهلك البعض، بأن أكله، ضمن عشر الهالك، وصار ديناً في ذمته في قول أبي حنيفة .

<sup>(</sup>١) الأموال : ص ٤٩٤ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) مغني المحتاج : ١ / ٣٨٨ .

<sup>(</sup>٣) المغنى : ٢ / ٧٠٨ .

<sup>(</sup>٤) البدائع : ٢ / ٦٥ ، مغني الحتاج : ١ / ٢٨٧ .

وتسقط الزكاة عند الحنفية خلافاً لغيرهم بالردة ؛ لأن في العشر معنى العبادة ، والكافر ليس من أهل العبادة .

وكذلك تسقط هذه الزكاة عند الحنفية خلافاً للجمهور بموت المالك من غير وصية ، إذا كان استهلك الخارج ، كا في بقية أنواع الزكاة . أما إن كان الخارج قائماً بعينه ، فيؤدى العشر منه في ظاهر الرواية عند الحنفية .

## المطلب الخامس - زكاة الحيوان أو الأنعام

مشروعيتها ، وشروطها ، وأنواعها ونصاب كل نوع ، وزكاة الخليطين في الماشية وغيرها ، وأحكام متفرقة في زكاة الحيوان ( هل تجب الزكاة في العين أم في النمة ؟ دفع القيمة في الزكاة ، ضم أنواع الأجناس إلى بعضها ، كون الفرع أو النتاج يتبع الأصل في الزكاة ، المستفاد في أثناء الحول ، الزكاة في النصاب دون العفو ، ما يأخذه الساعى العامل أو الجابي ) .

## أولاً - مشروعية زكاة الحيوان :

تقررت فرضية زكاة الحيوان في السنة النبوية في أحاديث صحاح أو حسنة أشهرها اثنان :

الأول - حديث أبي بكر (١) المتضن مقدار زكاة الإبل ونصابها ، ومقدار زكاة الماشية ونصابها ، وكيفية زكاة الخليطين ، وما يخرج من زكاة المواشي وهو أوسط الأنواع ، لا الهرمة والعوراء ، والذكر إلا أن يشاء المصدّق (١) ، وما يجوز أخذ بعضه عن بعض في الإبل ، وكون زكاة الفضة ( الرّقة ) ربع العشر .

<sup>(</sup>١) رواه أحمد والنسائي وأبو داود والبخاري والدارقطني عن أنس ، ورواه أيضاً أحمد وأبو داود والترمذي عن الزهري عن سالم عن أبيه ، وهو حديث حسن ( نيل الأوطار : ٤ / ١٢٤ ـ ١٣١ ، سبل السلام : ٢ / ١٢١ ـ ١٢٤ ) .

(٢) المصدق : المالك في رأى أبي عبيد ، وجميع الرواة يرون أنه العامل .

والثاني ـ حديث معاذ المتضن نصاب زكاة البقر (١) .

وأجمع العلماء على فرضية الزكاة في الأنعام (أ): الإبل والبقر والغنم الإنسية ، لا في الخيل والرقيق والبغال والحمير والظباء ، وأوجب أبو حثيفة الزكاة في الخيل ، خلافاً للصاحبين ، فإنها قالا : لازكاة في الخيل ، وبرأيها يفتى .

#### ثانياً ـ شروط وجوب زكاة الحيوان:

اشترط الفقهاء لوجوب زكاة الحيوان خمسة شروط ، على خلاف في بعضها ، وهي مايأتي (٢) :

أ ـ أن تكون الأنعام وهي الإبل والبقر والغنم إنسية ، لاوحشية ، أما المتولد بين الإنسي والوحشي ، كالمتولد من الشاة والظبي أو المتولد من البقر الأهلي والوحشي : فلازكاة فيه عند الشافعية وفي المشهور عند المالكية ؛ لأن الأصل عدم الوجوب ، ولانص ولاإجماع في ذلك إذ لا يطلق عليه اسم الشاة ، وهو متولد من وحشي ، فأشبه المتولد من وحشيين .

وقال الحنابلة : تجب فيه الزكاة كالمتولد بين سائمة ومعلوفة .

وقال الحنفية : إن كانت الأم أهلية ، وجبت فيه الزكاة ويكمل به النصاب ، وإلا فلا ؛ لأن ولد البهية يتبع أمه (٤) .

<sup>(</sup>١) رواه الخسه ( أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجـه ) عن معـاذ ، ورواه أيضـاً أحمـد عن يحيي بن الحكم أن معاذاً قال ... ( نيل الأوطار : ٤ / ١٣٢ ، سبل السلام : ٢ / ١٢٤ ) .

 <sup>(</sup>٢) الأنعام : جمع نَعَم ، وهو اسم جمع لاواحد لـه من لفظـه ، يـذكر ويؤنث ، سميت نعاً لكثرة نعم الله فيهـا على خلقه ، لأنها تتخذ للناء غالباً لكثرة منافعها .

 <sup>(</sup>٣) الدر المختار: ٢ / ٣٠ ومابعدها ، فتح القدير: ١ / ٤٩٤ ـ ٥٠٢ ، ٥٠٩ ، الشرح الصغير: ١ / ٥٩٠ ـ ٤٩٥ ،
 القوانين الفقهية : ص ١٠٧ ومابعدها ، مغني المحتاج : ١ / ٣٦٨ ومابعدها ، ٣٧٨ ـ ٣٨٠ ، المهذب : ١ / ١٤٢ ـ ١٥٠ ،
 المغنى: ٢ / ٥٧٥ ـ ٥٩٧ ، ٥٩١ ـ ٢٩٥ ، ٦٠٥ ، كشاف القناع : ٢ / ٢١٢ .

<sup>(</sup>٤) البدائع : ٢ / ٣٠ ومابعدها ، الشرح الكبير مع السدسوقي : ١ / ٤٣٢ ، مغني المحتساج : ١ / ٢٦٩ ، المغني : ٢ / ٥٩٥ .

أن تكون الأنعام بالغة نصاباً شرعياً على النحو المبين في السنة ، كا
 سيوضح في زكاة كل نوع .

" ، ٤ - أن يحول عليها حول كامل في ملك صاحبها : بأن يمضي على تملكها عام كامل من بدء الملكية ، ويبقى الملك فيها جميع الحول ، فلو لم يمض الحول في ملكه ، لم تجب عليه الزكاة ، لحديث : « لازكاة في مال حتى يحول عليه الحول » (۱) ، ولأنه لايتكامل نماء المال قبل تمام الحول ، وذلك إلا في النتاج فإنه يتبع الأمهات في الحول .

ولو زال الملك عن الماشية في الحول عن النصاب أو بعضه ، ببيع أو غيره ، فعاد بشراء أو غيره ، أو بادل بمثله مبادلة صحيحة لاللتجارة ، كإبل بإبل ، أو بجنس آخر كإبل ببقر ، استأنف الحول أي بدأ حولاً جديداً لانقطاع الحول الأول بما فعله ، فصار ملكاً جديداً ، فلابد من حول جديد للحديث المتقدم .

م - كونها سائمة أي راعية في معظم الحول ، لامعلوفة ، ولاعاملة في حرث ونحوه وهذا شرط عند الجمهور غير المالكية ، لحديث : « في كل سائمة إبل في أربعين بنت لبون » (١) وحديث « وفي صدقة الغنم إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة : شاة » (١) وتقاس البقر على الإبل والغنم .

والسائمة عند الحنفية والحنابلة : هي التي ترعى العشب المباح في البراري في أكثر العام ، بقصد الدر أو النسل أو التسمين ، فإن أسامها ( رعاها ) للذبح أو

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود ، وللترمذي عن ابن عمر : « من استفاد مالاً ، فلازكاة عليه حتى يحول عليه الحول » ( سبل السلام : ٢ / ١٢٩ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود وغيره ، وقسال الحساكم : صحيح الإسنساد ، والراوي بهـز بن حكيم عن أبيـــه ( سبــل السلام : ٢ / ١٢٦ ) .

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري في حديث أنس عن أبي بكر المتقدم .

الحمل أو الركوب أو الحرث ، فلازكاة فيها . وإن أسامها للتجارة ففيها زكاة التجارة . ولا يضر العلف اليسير ؛ لأن للأكثر حكم الكل . ولو علفها نصف السنة أو أكثر من نصفها ، فلازكاة فيها .

أما إن سامت ( رعت ) بنفسها بدون أن يقصد مالكها ذلك ، فلازكاة فيها عند الحنفية ، وفيها الزكاة عند الحنابلة .

والسائمة عند الشافعية: أن يرسلها صاحبها للمرعى في كلاً مباح في جميع الحول أو في الغالبية العظمى منه ، ولايضر علف يسير تعيش بدونه بلا ضرر بين كيوم أو يومين ؛ لأن الماشية تصبر اليومين ولاتصبر الثلاثة غالباً ، فإن علفت معظم العام ، أو في مدة لاتعيش بدونه ، أو تعيش في تلك المدة ولكن بضرر بين ، فلاتجب زكاتها ، لوجود المؤنة ( النفقة والمشقة ) .

ولو سامت بنفسها ، أو بفعل الغاصب أو المشتري شراء فاسداً ، أو كانت عوامل في حَرْث ونَضْح (حمل الماء للشرب) ونحوه ، فلا زكاة في الأصح ، لعدم إسامة المالك ، وإنما اعتبر قصده دون قصد الاعتلاف ؛ لأن السوم يؤثر في وجوب الزكاة ، فاعتبر فيه قصده ، والاعتلاف يؤثر في سقوطها ، فلايعتبر قصده ؛ لأن الأصل عدم وجوبها . وبذلك يشترط عند الشافعية : أن يكون كل السوم من المالك ، فلازكاة فيا سامت بنفسها أو أسامها غير المالك .

ومذهب المالكية (١٠ : أن الزكاة تجب في الأنعام ، سواء أكانت سائمة (راعية) أم معلوفة ، أم عوامل ، لعموم حديث أبي بكر المتقدم في الإبل : «في كل خمس شاة».

<sup>(</sup>١) القوانين الفقهية : ص ١٠٨ ، بداية المجتهد : ١ / ٢٤٤ ، الشرح الكبير : ١ / ٣٣٢ ، الشرح الصغير : ١ / ٩٩٢ .

ومنشأ الخلاف بين الرأيين كا بين ابن رشد: معارضة المطلق للمقيد، ومعارضة دليل الخطاب للعموم، ومعارضة القياس لعموم اللفظ، أما المطلق فحديث: « في كل أربعين شاة شاة » وأما المقيد فحديث « في سائمة الغنم الزكاة » فن غلب المطلق على المقيد، وهم المالكية، قال: الزكاة في السائمة وغير السائمة. ومن غلّب المقيد وهم الجمهور قال: الزكاة في السائمة منها فقط، وتغليب المقيد على المطلق أشهر من تغليب المطلق على المقيد.

وأما دليل الخطاب (مفهوم الخالفة) فحديث « في سائمة الغنم الزكاة » يقتضي ألا زكاة في غير السائمة ، وعموم حديث « في أربعين شاةً شاةً » يقتضي أن السائمة في هذا بمنزلة غير السائمة ، وقد أخذ المالكية بمبدأ أن عموم اللفظ أقوى من دليل الخطاب .

وأما القياس المعارض لعموم حديث « في أربعين شاة شاة » : فهو أن السائمة هي التي يتحقق مقصود الزكاة فيها وهو الناء والربح ، وهو الموجود فيها أكثر ذلك ، والزكاة إنما هي فضلات الأموال ، والفضلات إنما توجد في الأموال السائمة ، ولذلك اشترط فيها الحول ، فالجمهور خصصوا بهذا القياس ذلك العموم ، فلم يوجبوا الزكاة في غير السائمة . والمالكية لم يخصصوا ذلك ، ورأوا أن العموم أقوى ، فأوجبوا الزكاة في الصنفين جميعاً .

ورأي أن قول الجمهور أصح ، لاشتال آخر الحديث صراحة على كون الماشية سائمة ، وهو الذي يجب حمل أول الحديث عن الإبل عليه ، إذ لا يعقل تعارض آخر الحديث مع أوله ، فحديث أنس المتضن كتاب أبي بكر في فرائض صدقة المواشي ذكر فيه أولاً مقادير زكاة الإبل ، ثم ذكر فيه زكاة الغنم بلفظ « وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين ففيها شاة إلى عشرين ومائة » .

## ثالثاً - أنواع الأنعام التي تجب فيها الزكاة ونصاب كل نوع منها:

تجب الزكاة في الإبل والبقر والغنم ، وأوجب أبو حنيفة خلافاً لصاحبيه الزكاة في الخيل ، والفتوى على قولها أنه لازكاة في الخيل إلا إذا كانت للتجارة .

#### زكاة الإبل:

الإبل: الذكور والإناث، الكبار والصغار، والصغار تبع للكبار، والقصود منها السوائم عند غير المالكية، وكذا المعلوفة عند المالكية: لازكاة فيا دون خمس من الإبل بإجماع المسلمين، لقول النبي عَلَيْتُهُ: « ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل، فليس عليه فيها صدقة، إلا أن يشاء ربها» وقال: « ليس فيا دون خمس ذَوْدٍ صدقة » (۱۱ وأجمع العلماء على أن في خمس من الإبل شاة، وفي دون خمس ذَوْدٍ صدقة » (۱۱ وأجمع العلماء على أن في خمس من الإبل شاة، وفي العشر شاتين، وفي الخمس عشرة ثلاث شياه، وفي العشرين أربع شياه (۱۱)، لحديث أبي بكر المتقدم، ولا يجزئ في الغنم الخرجة في الزكاة إلا الجَذَع من الضأن والثني من المعز "أ فيخرج أحدهما بحسب غالب غنم البلد من المعز والضأن عند المالكية، ولا يتعين عند الجمهور غالب غنم البلد، لخبر « في كل خمس شاة » والشاة تطلق على الضأن والمعز.

وأجمعوا على أنه إذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ( ٢٥ ـ ٣٥ ) ففيها بنت مخاض ( وهي التي لها سنة من الإبل ودخلت في الثانية ) ، وأضاف الشافعية : أو ابن لبون له سنتان إن فقدها .

<sup>(</sup>١) متفق عليه . والذود : وهو من الإبل : من الثلاثة إلى العشرة ، لاواحد له من لفظه .

 <sup>(</sup>۲) انظر آراء الفقهاء في هذا النوع في فتح القدير: ١٩٤/١ وما بعدها ، البدائع: ٣١/٣ وما بعدها ، الشرح الكبير: ١٣٢/١ وما بعدها ، القوانين الفقهية: ص ١٠٨ ، المهذب: ١٤٥/١ وما بعدها ، القوانين الفقهية: ص ١٠٨ ، المهذب: ١٤٥/١ وما بعدها ، مغني الحتاج: ٣٦٣/١ وما بعدها ، للغني: ٣٦٣/١ وما بعدها .

 <sup>(</sup>٣) الجذع والثني : هو ماأتم السنة ودخل في الثانية ، واشترط الشافعية إتمام المعز سنتين ، وأجاز الحنابلة كون الجذع متاً ستة أشهر .

وفي ست وثلاثين إلى خمس وأربعين ( ٣٦ ـ ٤٥ ) بنت لبون ( وهي ماأتمت سنتين ودخلت في الثالثة ) .

وفي ست وأربعين إلى ستين ( ٤٦ \_ ٦٠ ) حقَّة ( وهي ماأتمت ثـلاث سنين ودخلت في الرابعة ) .

وفي إحدى وستين إلى خمس وسبعين ( ٦٦ ـ ٧٥ ) جَذَعة ( وهي ماأتمت أربع سنين ودخلت في الخامسة ) $^{(1)}$ .

وفي ست وسبعين إلى تسعين ( ٧٦ ـ ٩٠ ) بنتا لبون .

وفي إحدى وتسعين إلى مائة وعشرين ( ٩١ \_ ١٢٠ ) حقتان ، كا دلت كتب السنة في حديث أبي بكر ﴿

وفي مائة وإحدى وعشرين إلى مائة وتسع وعشرين ( ١٢١ ـ ١٢٩ ) ثلاث بنات لبون عند الجهور .

وعند الحنفية: حقتان وشاة؛ لأنه إذا زادت عن مائة وعشرين تستأنف عندهم الفريضة، فيكون في الخس من الإبل شاة مع الحقتين، وفي العشر شاتان، وفي خمس عشرة ثلاث شياه، وفي العشرين أربع شياه، وفي خمس وعشرين بنت عاض مع الحقتين، فإذا بلغت مائة وخمسين فيكون فيها ثلاث حقاق، فإذا زادت عن ذلك تستأنف الفريضة أيضاً على النحو المذكور، ففي الخمس شاة مع ثلاث حقاق إلخ.

ويخير الساعي لاالمالك عند المالكية في ( ١٢١ - ١٢٩ ) بين حقتين وبين ثلاث بنات لبون إذا وجد الصنفان عند المزكي ، أو فقدا ، ويتعين عليه الأخذ

<sup>(</sup>١) يلاحظ أن الحنابلة في تقدير الأعمار لم يشترطوا الدخول في السنة التالية ، واكتفوا بإكال السنة السابقة .

ماوجد عند رب المال من الحقتين أو ثلاث بنات اللبون .

وفي مائة وثلاثين فأكثر: في كل أربعين عند الجمهور بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ، لقول النبي عَلِيليَّة : « فإذا زادت على عشرين ومائة ، ففي كل أربعين بنت لبون » (۱) وفي رواية الدارقطني : « إلى عشرين ومائة ، فإذا زادت واحدة ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة » .

وأما الحنفية فقالوا كما بينا: إذا زادت عن مائة وعشرين تستأنف الفريضة في مواضع ثلاثة، أي أنه لا يجب فيا زاد على مائة وعشرين حتى تبلغ الزيادة خمساً، فإذا بلغت خمساً كان فيها شاة مع الواجب المتقدم، وهو الحقتان.

الموضع الأول: تستأنف الفريضة بعد الـ ١٢١:

ففي ١٢١ ـ ١٢٩ تجب حقتان وشاة .

وفي ١٣٠ ـ ١٣٤ تجب حقتان وشاتان

وفي ١٣٥ ـ ١٣٩ تجب حقتان وثلاث شياه ﴿

وفي ١٤٠ ـ ١٤٤ تجب حقتان وأربع شياه .

وفي ١٤٥ ـ ١٤٩ تجب حقتان وبنت مخاض .

والموضع الثاني : تستأنف الفريضة من ١٥٠ .

ففي ۱۵۰ \_۱۵۶ يجب ثلاث حقاق .

وفي ١٥٥ ـ ١٥٩ يجب ثلاث حقاق وشاة .

وهكذا مع الثلاث حقاق يكون في الخمس شاة ، وفي العشر شاتان ، وفي

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود والترمذي .

خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين بنت مخاض ، وفي ست وثلاثين بنت لبون ، فإذا بلغت مائة وستاً وتسعين ( ١٩٦ ) ففيها أربع حقاق ، إلى مائتين ( ٢٠٠ ) .

والموضع الثالث: بعد المائتين تستأنف الفريضة أبداً كما تستأنف في الخمسين بعد المائة والخمسين (١٥٠) حتى يجب في كل خمسين حقة .

ولاتجزئ عندهم ذكور الإبل إلا بالقيمة للإناث ، بخلاف البقر والغنم ، فإن المالك مخير . ودليلهم على استئناف الفريضة : ماوجد في كتاب أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم المتضن ما يخرج من فرائض الإبل حتى بلغ عشرين ومائة : « فإذا كانت أكثر من عشرين ومائة ، فإنها تعاد إلى أول فريضة الإبل »(۱) .

واتفق الفقهاء على أن مابين الفريضتين من الفرائض المتقدمة وهو مايسمى الأوقاص معفو عنه ، لازكاة فيه ، فالخمس إلى التسع من الإبل فيها شاة واحدة ، ولاشيء في مقابل الزائد عن الخمس ، لما روى أبو عبيد عن يحيى بن الحكم أن النبي على الله قال : « إن الأوقاص لاصدقة فيها » ولأن العفو مال ناقص عن نصاب .

حالة مصادفة الفرضين: ذكر الشافعية (١): أنه لو اتفق فرضان في الإبل كائتي بعير، ففيها أربع حقاق أو خمس بنات لبون، فالمنهب عندهم: لا يتعين أربع حقاق، بل هن، أو خمس بنات لبون؛ لأن المائتين أربع خمسينات أو خمس أربعينات، لحديث أبي داود وغيره عن كتاب رسول الله عَلَيْكُم : « فإذا كانت مائتين ففيها أربع حقاق أو خمس بنات لبون، أيّ السنين وجدت أخذت » فإن

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود في المراسيل واسحق بن راهويه في مسنده والطحاوي في مشكل الآثار عن حماد بن سلمة .

<sup>(</sup>٢) مغنى الحتاج : ١ / ٣٧١ ـ ٣٧٣ ، المهذب : ١ / ١٤٧ .

وجد المالك بماله أحدهما أخذ منه ، وإن لم يجد فله تحصيل ماشاء من النوعين بشراء أو غيره .

وإن وجد الفرضين معاً في ماله تعين الأغبط (أي الأنفع للمستحقين بزيادة قيمة أو غيرها) ، ولا يجزئ غير الأغبط إن دلّس الدافع في إعطائه بأن أخفى الأغبط ، أو قصر الساعي ، وإن لم يدلس الدافع ولم يقصر الساعي ، فيجزئ المدفوع عن الزكاة مع وجوب قدر التفاوت بينه وبين قية الأغبط ؛ لأنه لم يدفع الفرض بكاله ، فوجب جبر نقصه .

الجبران حالة فقد أحد الفروض: من فقد واجبه ، كأن لزمه بنت مخاض ، فلم يجدها عنده ، صعد إلى أعلى منه وأخد من المدفوع له شاتين (۱) أو عشرين درهماً ، وفقاً لما روى البخاري عن أنس في كتاب أبي بكر المتقدم ، أو نزل إلى أسفل من الواجب بدرجة وأعطى على حسب اختياره شاتين أو عشرين درهما . وهذا رأي الشافعية والحنابلة (۱) ، وقال الحنفية : يدفع المالك في هذه الحالة قية ماوجب عليه ، أو يدفع مادون السن الواجبة والفرق المطلوب من الدراهم ، أو أخذ الساعي أعلى منها ورد الفضل (۱) .

وله صعود درجتين وأخذ جبرانين ، كإعطاء بنت مخاض بدل الحقة بشرط تعذر وجود الدرجة القربى في تلك الجهة ، فلا يصعد عن بنت الخاض إلى الحقة ، أو ينزل عن الحقة إلى بنت الخاض إلا عند تعذر بنت اللبون ، لإمكان الاستغناء عن الجبران الزائد .

<sup>(</sup>١) أي كالشاتين اللتين تجزئان في الأضحية .

<sup>(</sup>٢) المراد بها الدراهم الشرعية من الفضة الخالصة .

<sup>(</sup>٣) المغنى ٢ / ٨٨٧ وما بعدها ، كشاف القناع : ٢ / ٢١٩ .

<sup>(</sup>٤) الكتاب مع اللباب : ١ /١٤٦ .

واتفق الفقهاء على أنه يجوز أن يخرج المالك عن الواجب سنا أعلى من جنسه ؛ لأنه زاد على الواجب من جنسه .

#### زكاة البقر:

ثبتت فرضية زكاة البقر كا بينا بالسنة والإجماع ، أما السنة فمنها حديث معاذ : أن النبي عَلَيْتُ بعثه إلى الين ، وأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعاً أو تبيعة ، ومن كل أربعين مُسِنَّة ، أو عَدْله مَعَافرياً »(۱) والتبيع : ذو الحول ذكراً كان أو أنثى ، والمسنة : ذات الحولين ، والمعافر : الثياب المعافرية ، نسبة إلى حي في الين تنسب إليهم هذه الثياب .

ومنها حديث أبي ذر: « مامن صاحب إبل ولابقر ولاغنم لاتؤدى زكاتها إلا جاءت يوم القيامة أعظم ماكانت ، وأسمن ، تنطحه بقرونها ، وتطؤه بأخفافها ، كلما نفدت أخراها ، عادت عليه أولاها ، حتى يقضى بين الناس »(١) .

ولازكاة فيا دون الثلاثين من البقر ، لحديث معاذ السابق ، ولازكاة عند الجمهور في غير السائمة ، وعند المالكية : تجب الزكاة في المعلوفة والعوامل ، كالإبل . والأرجح كا قدمنا رأي الجمهور ، لحديث : « ليس في البقر العوامل صدقة »(٦). ولأن صفة الناء معتبرة في الزكاة ، ولا يوجد إلا في السائمة .

واتفق الفقهاء (٤) عملاً بحديث معاذ على أن أول نصاب البقر ومثله الجاموس

<sup>(</sup>١) رواه الخسة واللفظ لأحمد .

<sup>(</sup>٢) متفق عليه .

 <sup>(</sup>٣) رواه الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وروى أبو داود عن علي « ليس على العواصل
 أي من البقر ـ شيء » ( سنن أبي داود : ١ / ٣٦٢ ) .

 <sup>(</sup>٤) الدر الختار: ٢ / ٢٤ ، فتح القدير: ١ / ٤٩٩ ومابعدها ، البدائع: ٢ / ٢٨ ، الشرح الصغير: ١ / ٥٩٧ ، القوانين الفقهية: ص ١٠٨ ، مغني المحتاج: ١ / ٣٧٤ ، المهذب: ١ / ١٢٨ ، المغني: ٢ / ٥٩٢ ، كشاف القناع: ٢ / ٢٢١ ومابعدها .

ثلاثون ، ففي ثلاثين إلى تسع وثلاثين ( ٣٠ ـ ٣٩ ) بقرة : تبيع أو تبيعة ، وهو عند الجمهور : ماأتم السنة ودخل في الثانية ، وعند المالكية : ماأتم سنتين ودخل في الثالثة ، وذلك إذا حال عليها الحول .

وأوجب الحنفية الزكاة في البقر والجاموس ولو متولداً من وحشي وأهلية بخلاف عكسه أي المتولد من أهلي ووحشية ، كا بينا .

وفي أربعين إلى تسع وخمسين ( ٤٠ ـ ٥٩ ): مسنّة : وهي عند الجمهور ماأتمت السنتين ودخلت في الثالثة ، وهي الثنية . وقال المالكية : هي ماأوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة . وأجاز الحنفية في هذا النصاب دفع مُسنّ ذكر أو مسنة .

ثم في كل ثلاثين بدءاً من الستين تبيع ، وفي كل أربعين مسنة . ففي ( ٦٠ ـ ٢٩ ) : تبيعان أو تبيعتان ، وفي ( ٧٠ ـ ٢٩ ) : مسنة وتبيع ، يدفع عن ٤٠ مسنة وعن ٣٠ تبيع ، وفي ( ٨٠ ـ ٨٩ ) مسنتان ، وفي ( ٩٠ ـ ٩٩ ) ثلاثة أتبعة ، وفي مائة تبيعتان ومسنة ، عن ٦٠ تبيعان ، وعن ٤٠ مسنة ، وهكذا يتغير الفرض في كل عشرة من تبيع إلى مسنة ، عملاً بحديث معاذ .

وقال المالكية : في مائة وعشرين ، يخير الساعي ( آخذ الزكاة ) بين أخذ ثلاث مسنات أو أربعة أتبعة إذا وجد الصنفان معاً أو فقدا معاً . فإذا وجد أحدهما فقط عند المالك تعين أخذه .

العفو: ومابين الفريضتين عفو إلا فيا زاد على الأربعين إلى الستين، فيجب عند أبي حنيفة في الزيادة بقدر ذلك، ففي الواحدة: ربع عشر مسنة، وفي الاثنين: نصف عشر مسنة، وفي الثلاثة: ثلاثة أرباع عُشْر مسنة، وفي الأربع: عُشْر مسنة.

وقال الصاحبان: وعلى رايها الفتوى ، وقولها هو المختار: لاشيء في الزيادة على الأربعين ، حتى تبلغ إلى ستين ، فيكون فيها تبيعان أو تبيعتان ولاخلاف في أن الجواميس والبقر سواء لاتحاد الجنسية ، إذ هو نوع منه .

ولا يخرج الذكر في الزكاة أصلاً إذا كانت الحيوانات ذكوراً وإناثاً ؛ لأن الأنثى أفضل ، لما فيها من الدر والنسل ، إلا في البقر ، لنص حديث معاذ السابق . فإن كان النصاب كلمه ذكوراً ، أجزأ الـذكر في جميع أنواع زكاة الحيوان من إبل أو بقر أو غنم ؛ لأن الزكاة وجبت مواساة ، فلا يكلفها من غير ماله .

#### زكاة الغنم:

تشمل الضأن والمعز ، ذكوراً وإناثاً :

وهي أيضاً واجبة بالسنة والإجماع كا بينا ، أما السنة فحديث أنس في كتاب أبي بكر المذكور فيه : « وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة : شاة ، فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين ، ففيها شاتان ، فإذا زادت على مائتين إلى ثلثائة ، ففيها ثلاث شياه ، فإذا زادت على مائة : شاة » .

فإذا كانت سائمة الرجل ناقصةً عن أربعين شاةً: شاةً واحدةً، فليس فيها صدقة، إلا أن يشاء ربها.

ولا يُجمع بين مُتفرِّق ، ولا يُفرَّق بين مُجتّمِع خشية الصدقة (١). وماكان من

<sup>(</sup>١) الجمع بين المفترق : أن يكون لكل شريك من ثـلاثـة شركاء أربعـون شـاة مقـدار النصـاب ، فـلايجمع بين الحصص لإخراج شاة واحدة فقـط . والتفريق بين مجتع : أن يكون لكل شريـك من الشريكين مـائـة وشـاة ، فيكون على كل منها ثلاث شياه ، فلايفرق غنها ، حتى يخرج عن كل واحد منها سوى شاة واحدة .

خليطين ، فإنها يتراجعان بينها بالسوية (١).

ولا يُخرج في الصدقة هَرِمة ولاذات عُوار ، ولاتيس إلا أن يشاء المصدِّق (١).

بناء عليه اتفق الفقهاء (٢) على أنه ليس فيا دون أربعين من الغنم السائمة أكثر السنة صدقة ، لعدم بلوغ النصاب ، ولازكاة عند الجهور في المعلوفة والعوامل ؛ لأنها من الحوائج الأصلية . وسوى المالكية بين المعلوفة والسائمة في وجوب الزكاة .

فإذا كانت أربعين إلى مائة وعشرين ( ٤٠ ـ ١٢٠ ) شاة ، وحال عليها الحول ، ففيها شاة واحدة .

وفي مائة وإحدى وعشرين إلى مائتين ( ١٢١ ـ ٢٠٠ ) : شاتان .

وفي مائتين وواحدة إلى ثلثمائة وتسع وتسعين ( ٢٠١ ـ ٣٩٩ ) : ثلاث شياه . وفي أربعهائة ( ٤٠٠ ) أربع شَيَاه .

ثم في كل مائة شاة .

ولاخلاف في أن الضأن والمعز سواء في النصاب والوجوب وأداء الواجب ، ولا يؤخذ إلا الثني وهو ماتمت له سنة عند الجمهور ، وشرط الشافعية في المعز أن يكون له سنتان ، واكتفى الحنابلة في جذع الضأن أن يكون مما له ستة أشهر ، فإن تطوع المالك بأفضل منها في السن ، جاز ، ودليل الحنابلة : مارواه مالك

<sup>(</sup>١) معناه أن يكون لشريك مثلاً أربعون بقرة ، وللآخر ثلاثون بقرة ، ومالها مشترك ، فيأخذ الساعي عن الأربعين مسنة وعن الثلاثين تبيعاً ، ثم يرجع باذل المسنة بثلاثة أسباعها على شريكه ، وباذل التبيع بأربعة أسباعه على شريكه .

<sup>(</sup>٢) المصدق : هو المالك ، والاستثناء راجع إلى الأخير وهو التيس .

 <sup>(</sup>٣) البدائع: ٢ / ٢٨ ومابعدها ، فتح القدير: ١ / ٥٠١ ومابعدها ، الشرح الكبير: ١ / ٤٣٥ ، القوانين
 الفقهية: ص ١٠٨ ، المهذب: ١ / ١٤٨ ، مغني الحتاج: ١ / ٣٧٤ ، المغني: ٢ / ٥٩٦ ومابعدها ، ٥٠٥ ، كشاف
 القناع: ٢ / ٢٢٥ \_ ٢٢٧ .

عن سويد بن غفلة قال : « أتانا مصدّق رسول الله عَلَيْكَ وقال : أمرنا أن نأخذ الجذعة من الضأن ، والثنية من المعز » قال ابراهيم الحربي : إنما أجزأ الجذع من الضأن لأنه يلقح ، والمعز لا يلقح ، إلا إذا كان ثنياً .

واتفق الفقهاء على أن مابين الفريضتين في كل الأحوال عفو ، لازكاة فيه .

والأصح عند الشافعية أنه يجوز إخراج ضأن عن معز أو عكسه ، بشرط رعاية القية ، كأن تساوي ثنية المعز في القية جَذَعة الضأن ، وعكسه ، لاتحاد الجنس .

وأجاز الحنابلة أيضاً إخراج ثنية المعز ( وهي مالها سنة كاملة ) عن جذع الضأن ، وإخراج جذع الضأن ( وهو ماله ستة أشهر فأكثر ) عن ثنية المعز ، ولا يجبر أحدهما عن الآخر بالقية ، لعدم وروده .

#### زكاة الخيل والبغال والحمير:

لاشيء من الزكاة في البغال والحير إجماعاً إلا أن تكون للتجارة ؛ لأنها تصير من العروض التجارية ، وتجب الزكاة أيضاً في الخيل إن كانت للتجارة بلاخلاف .

وأما الخيل غير التجارية: فقال أبو حنيفة (١): إذا كانت سائمة ذكوراً وإناثاً ، أو إناثاً فقط ، من أجل الدر والنسل ، فتجب فيها الزكاة ، وصاحبها بالخيار: إن شاء أعطى عن كل فرس ديناراً ، وإن شاء قوَّمها ، وأعطى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم كعروض التجارة ، وأما ذكور الخيل السائمة منفردة فلازكاة فيها ، لعدم الرواية في السنة .

 <sup>(</sup>١) الكتاب مع اللباب : ١ / ١٤٥ ومابعدها ، البدائع : ٢ / ٣٤ ، فتح القدير : ١ / ٥٠٢ ، الـدر الختار : ٢ /
 ٢٥ ومابعدها .

ودليله: حديث جابر: « في كل فرس سائمة دينار أو عشرة دراهم »(۱) وروي أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنها في صدقة الخيل: أن خير أربابها ، فإن شاؤوا أدوا من كل فرس ديناراً ، وإلا قوّمها ، وخذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم (۱) . وقال الصاحبان ، وبقولها يعتى : لازكاة في الخيل ولافي شيء من البغال والحمير إلا أن تكون للتجارة . وهذا موافق لرأي بقية الأئمة (۱) بدليل حديث « ليس على المسلم صدقة في عبده ولافرسه »(۱) ، وقال أبو هريرة : سئل رسول الله علي عن الحمير ، فيها زكاة ، وقال : ماجاءني فيها شيء إلا هذه الآية الفاذة : ﴿ فن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ﴾(٥) وروى علي حديث : « عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق »(١) . وأما عر فإنما أخذ منهم شيئاً تبرعوا به ، وسألوا أخذه ، وعوضهم عنه برزق عبيدهم . وهذا الرأي هو الصحيح . وبه يتبين أن ليس في الإسلام زكاة خيل وبغال وحمير .

### رابعاً - زكاة الخليطين في الماشية وغيرها:

لايتأثر وجوب الزكاة عند الحنفية بالخلطة أي الشركة ؛ لأن ملك كل واحد دون النصاب ، كا لو لم يختلط بغيره ، فإذا اختلطا في نصابين بأن كان كل واحد منها يلك أربعين من الغنم ، وجبت على كل واحد منها شاة ، للحديث النبوي : « في أربعين شاة شاة » .

<sup>(</sup>١) أخرجه البيهقي والدارقطني ، وهو ضعيف جداً ( نصب الراية : ٢ / ٣٥٧ ومابعدها ) .

<sup>(</sup>٢) الأثر مروي عند الدارقطني بنحو آخر مقارب للمذكور ( نصب الراية : ٢ / ٣٥٨ ) .

<sup>(</sup>٣) بداية المجتهد : ١ / ٢٤٣ ، الشرح الصغير : ١ / ٥٨٩ ، مغني المحتاج : ١ / ٣٦٩ ، المغني : ٢ / ٦٢٠ .

<sup>(</sup>٤) رواه الجماعة عن أبي هريرة ، ولأبي داود : « ليس في الخيل والرقيق زكاة إلا زكاة الفطر » ( نيل الأوطار : ١٣٦ / ١٣٦ ) .

<sup>(</sup>٥) رواه أحمد عن أبي هريرة ، وفي الصحيحين معناه ( المصدر السابق ) .

<sup>(</sup>٦) رواه الترمذي عن علي .

وقال الجمهور: للخلطة في الماشية تأثير في الزكاة ، فيزكى الخليطان زكاة المالك الواحد ، إلا أن المالكية قالوا: إن اجتمع نصاب من مجموع حصة كليها فلازكاة عليها ، والخلطة إنما تؤثر إذا كان لكل واحد من الشركاء نصاب .

وتفصيل مذاهب الجمهور مايأتي:

قال المالكية (۱): خلطاء الماشية المتحدة النوع يكون حكمهم حكم المالك الواحد في الزكاة ، كثلاثة لكل واحد أربعون من الغنم ، فعليهم شاة واحدة ، على كل ثلثها ، فالخلطة أثرت فأوجدت التخفيف ، أما لو كانوا متفرقين فعلى كل واحد شاة . وقد تؤدي الخلطة إلى التثقيل ، كا لو كان لأحدهما مائة شاة وللآخر مائة من الغنم وشاة ، فعليهما ثلاث شياه ، ولولا الخلطة لكان على كل منهما شاة واحدة ، فالخلطة أوجبت الثالثة ، فلايفرق بين مجتع ، ولا يجمع بين مفترق ، خشية الزكاة .

ولاتؤثر الخلطة إلا إذا كان لكل واحد من الخليطين مقدار النصاب لو انفرد بنفسه ، فإن اجتمع نصاب من مجموع الحصتين ، فلازكاة عليها . وإن لم يكمل من مجموعها نصاب فلازكاة عليها إجماعاً . وإن كان لأحدهما نصاب وللآخر أقل من نصاب ، فيزكي صاحب النصاب وحده زكاة المنفرد .

والاختلاط المؤثر يكون بتوافر شروط أربعة :

أولها \_ عدم نية الفرار من الزكاة بالاشتراك .

ثانيها \_ أن تكون ماشية كل واحد من الخليطين مما يضم بعضه إلى بعض كالضأن والمعز .

<sup>(</sup>١) الشرح الصغير : ١ / ٦٠٢ ، القوانين الفقهية : ص ١٠٨ ، الشرح الكبير : ١ / ٤٣٩ .

ثالثها ـ أن يكون كل واحد من الشريكين مخاطباً شرعاً بالزكاة : بأن يكون حراً ، مسلماً ، ملك نصاباً ، تم حوله . فإن كان أحدهما تجب عليه الزكاة فقط والآخر كافر مثلاً ، وجبت على الأول وحده ، حيث توفرت الشروط . وإن حال الحول على ماشية أحدها دون الآخر ، زكى الآخر زكاة المنفرد .

رابعها - أن يتم الاختلاط في الراعي والفحل والدلو والمسرح والمبيت . بأن يكون لها راع واحد أو أكثر ، فيشتركان في الرعي ، أو يتعاونان ولو لم يحتج لها ، ويتم التلقيح في الجميع بفحل واحد بإذنها ، وتشرب من ماء واحد مملوك لها أو لأحدهما ولا يمنع الآخر ، وتسرح معا ، وتبيت معا ، إلا أنه إذا تعدد المسرح أو المبيت بشرط الحاجة فلايضر .

وقال الشافعية والحنابلة (١): إما أن تكون الخلطة أي الشركة في المواشى ، أو في غيرها من الأموال .

أ ـ أما في غير المواشي وهي النقود ( الأثمان ) والحبوب والثار وعروض التجارة ، فلاتؤثر الخلطة فيها عند الحنابلة ، لقوله عَلَيْ : « لا يجمع بين متفرق خشية الصدقة » لأنه إنما تكون الخلطة في الماشية ، لأن فيها منفعة أحياناً وضرراً أحياناً ، أما غير الماشية فلا يتصور فيها غير الضرر برب المال ، لأنه تجب فيها الزكاة فيا زاد على النصاب بحسابه ، فلاأثر لجمعها ، أي لا يعفى منها شيء بعد النصاب ، وعليه فتؤخذ من كل واحد منهم زكاته على انفراد إذا كان ما يخصه تجب فيه الزكاة .

وتؤثر الخلطة على الجديد في مذهب الشافعية في غير المواشي ، لعموم الحديث السابق : « لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجمّع خشية الصدقة » ،

 <sup>(</sup>١) المهذب : ١ / ١٥٠ ـ ١٥٢ ، مغني المحتاج : ١ / ٢٧٦ ومابعدها ، المغني : ٢ / ٢٠٢ ـ ٦١٩ ، كشاف القناع :
 ٢ / ٢٢٧ ـ ٢٢٥ ، شرح المجموع : ٥ / ٢٠٨ ومابعدها .

الفقه الإسلامي جـ٢ (٥٤)

ولأنه مال تجب فيه الزكاة فأثرت الخلطة في زكاتها كالماشية ، ولأن المالين كالمال الواحد في المؤن ( التكاليف ) من مخزن وناطور وغيرهما ، فهي كالمواشي ، فتخف المؤونة إذا كان المخزن والميزان والبائع واحداً . والخلاصة : أن الحنابلة قالوا : لامنفعة للشركاء في الشركة في غير الماشية ، وقال الشافعية : المنفعة متوفرة ، فيزكى المالان كالمال الواحد .

ب - أما الخلطة في المواشي: بأن اشترك أهل الزكاة في ماشية ، فلها تأثير عند الشافعية والحنابلة في الزكاة إيجاباً وإسقاطاً وتشديداً وتخفيفاً ، فتصير الأموال كالمال الواحد ، للحديث السابق : « لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتع .. » نهى المالك عن التفريق وعن الجمع خشية وجوب الزكاة أو كثرتها ، ونهى الساعي عنها خشية سقوطها أو قلتها .

والخلطة الجائزة المؤثرة نوعان : خلطة شيوع أو أعيان ، وخلطة مجاورة أو أوصاف .

أما خلطة الأعيان : فهي أن يشترك أهل الزكاة في ماشية من جنس واحد يأرث أو شراء أو هبة أو غيره ، وهي نصاب ، أو أقل ولأحدهما نصاب فأكثر وداما على ذلك . أو هي أن تكون الماشية مشتركة بينها لكل واحد منها منها نصيب مشاع .

وأما خلطة الجاورة أو الأوصاف: وهي أن يكون مال كل واحد منها مميزاً ، فخلطاه واشتركا في الأوصاف التي نذكرها ، سواء تساويا في الحصة أو اختلفا ، مثل أن يكون لرجل شاة ، ولآخر تسعة وثلاثون ، أو يكون لأربعين رجلاً أربعون شاة ، لكل واحد منهم شاة .

فلايشترط عندهم خلافاً للمالكية أن تكون حصة كل منهم قبل الاشتراك نصاباً ، ولاتشترط نية الخلطة ؛ لأن خفة المؤنة على الشركاء باتحاد المواقف

لاتختلف قصداً وعدمه ، أي أن المقصود بالخلطة من الارتفاق يحصل بدونها ، ولأن النية لاتؤثر في الخلطة ، فلاتؤثر في حكمها . وإنما اشترط الاتحاد في أمور ليجتمع المالان كالمال الواحد ، ولتخف المؤنة على الحسن بالزكاة .

وهذه الشركة بنوعيها قد تفيد الشريكين تخفيفاً كالاشتراك في ثمانين شاة على السواء ، أو تثقيلاً كالاشتراك في أربعين ، أو تخفيفاً على أحدهما وتثقيلاً على الآخر ، كأن ملكا ستين لأحدهما ثلثاها وللآخر ثلثها ، وقد لاتفيد تخفيفاً ولاتثقيلاً كائتين على السواء .

وتجب الزكاة في مال الشركة كما تجب في مال الرجل الواحد بشروط:

أ ـ أن يكون الشريكان من أهل وجوب الـزكاة ، ومن المعلـوم أنـه لاتجب الزكاة إلا على حر مسلم تام الملك .

٢ - أن يكون المال المختلط نصاباً ، فلازكاة على مالم يبلغ مقدار النصاب .

" - أن يمضي عليها حول كامل ، وإلا زكى كل منها على انفراد بحسب مضي حوله ، فإن كان لرجل أربعون شاة ، ومضى عليها بعض الحول ، ثم باع بعضها مشاعاً ، انقطع حول البائع فيا لم يبع ، ويستأنفان حولاً جديداً من حين البيع .

غ ـ ألا يتميز مال أحدها عن الآخر في ستة أوصاف : المسرح ، والمبيت ( المُراح ) والمشرب ( مكان الشرب فقط ) ، والمحلب ( موضع الحلب ) ، والفحل () ، والراعي ؛ لأنه إذا تميز مال كل واحد منهم بشيء مما ذكر ، لم يصيرا كال واحد ، والقصد بالخلطة ( الشركة ) : أن يصير المالان كال واحد لتخف

<sup>(</sup>١) المسرح : الموضع الذي تجتمع فيه ثم تساق إلى المرعى ، ويستتبع ذلك الاتحاد في المرعى : وهو الموضع الـذي ترعى فيه ، واتحاد الممر بينها . والمراح بضم الميم : مأواها ليلاً ، واتحاد الفحل أو الفحول : أن تكون مرسلة فيها تنزو على كل من الماشيتين بحيث لاتختص ماشية هذا بفحل عن ماشية الآخر .

المؤنة ( النفقة ) . ويجوز تعدد الرعاة قطعاً بشرط ألا تنفرد هذه عن هذه براع .

والأصل في هذه الشروط الحديث السابق: « لا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ، وماكان من خليطين ، فإنها يتراجعان بينها بالسوية » ولأن المالين صارا كال واحد في المؤن ، فوجب أن تكون زكاته زكاة المال الواحد ويؤيد ذلك حديث آخر: « والخليطان: ما اجتمعا على الفحل والرعي والحوض » (۱) فنص على هذه الثلاثة ، ونبّه على ماسواها .

# مايأخذه الساعي من مال الشركة ( الخلطة ) والتراجع فيا بينهم بالحصص :

قال الشافعية في الأصح والحنابلة في ظاهر كلام أحمد (١): يأخذ الساعي فرض الزكاة من مال أي الخليطين شاء ، سواء دعت الحاجة إلى ذلك أم لا ، مثال الحاجة : أن تكون الفريضة عيناً واحدة ، لا يكن أخذها إلا من أحد المالين ، ومثال عدم الحاجة : أن يجد فرض كل واحد من المالين فيه ؛ لأن المالين بالخلطة جعلا كالمال الواحد في وجوب الزكاة ، فوجب أن يجوز الأخذ منها .

ودليل ذلك قول النبي عَلَيْكُم : « لا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجمع خشية الصدقة » وهما خشيتان : خشية رب المال من زيادة الصدقة ، وخشية الساعي من نقصانها ، فليس لأرباب الأموال أن يجمعوا أموالهم المتفرقة التي كان الواجب في كل واحد منها شاة ، ليقل الواجب فيها ، ولاأن يفرقوا أموالهم المجمعة التي كان فيها باجماعها فرض ، ليسقط عنها بتفرقتها ، وليس للساعي أن يفرق بين الخلطاء لتكثر الزكاة ، ولاأن يجمعها إذا كانت متفرقة لتجب الزكاة .

<sup>(</sup>١) رواه الدارقطني والبيهقي بإسناد ضعيف عن سعد بن أبي وقاص .

 <sup>(</sup>٢) المهذب : ١ / ١٥٣ ، شرح المجموع : ٥ / ٤٢٦ ومابعدها ، المغني : ٢ / ١١٤ ومابعدها ، كشاف القناع :
 ٢ / ٢٣٤ ومابعدها .

ومتى آخذ الساعي الفرض من مال أحدهما ، رجع على شريكه بقدر حصته من الفرض ، وهذا رأي المالكية أيضاً (١) ، علا بالحديث السابق : « ماكان من خليطين فإنها يتراجعان بالسوية » فإذا كان لأحدهما ثلث المال ، وللآخر ثلثاه ، فأخذ الفرض من مال صاحب الثلث ، رجع بثلثي قية الخرج على صاحبه ، وإن أخذه من الآخر ، رجع على صاحب الثلث بثلث قية الخرج .

والقول قول المرجوع عليه مع يمينه إذا اختلفا ، وعدمت البينة ؛ لأنه غارم ، فكان القول قوله ، كالغاصب إذا اختلف مع المالك في قيمة المغصوب بعد تلفه .

وإن أخذ الساعي أكثر من الفرض بغير تأويل ، مثل أن يأخذ شاتين مكان شاة ، أو يأخذ جذعة مكان حقة ، لم يكن للمأخوذ منه الرجوع إلا بقدر الواجب دون الزيادة ؛ لأنه ظلمه ، فلايرجع به على غير الظالم .

وإن أخذ أكثر من الحق بتأويل سائغ ، كأن يأخذ الصحيحة عن المراض ، والكبيرة عن الصغار ، فإنه يرجع على شريكه بنصف ماأخذ منه ؛ لأن ذلك اجتهاد من السلطان ، فلاينقض مافعله باجتهاده . وكذلك يرجع عليه إن أخذ منه قية الفرض ؛ لأنه أخذها باجتهاده .

خامساً ـ أحكام متفرقة في زكاة الحيوان:

١ ـ هل تجب الزكاة في العين أم في الذمة ؟

للفقهاء رأيان (٢):

<sup>(</sup>١) القوانين الفقهية : ص ١٠٩ .

 <sup>(</sup>٢) الدر الختار : ٢ / ٧٧ ومابعدها ، الكتاب مع اللباب : ١ / ١٤٨ ، شرح المجموع : ٥ / ٣٤١ ومابعدها ،
 ٤٥٤ ومابعدها ، البدائم : ٢ / ٢٧ \_ ٢٥ ، المغنى : ٢ / ٢٧٨ \_ ٢٧٩ ، القوانين الفقهية : ص ٩٩ .

أ ـ قال الحنفية والمالكية والشافعي في مذهبه الجديد : الزكاة تجب في العين دون الذمة ، فإذا هلك المال بعد وجوب الزكاة ، ولو بعد مَنْع الساعي في الأصح عند الحنفية ، سقطت الزكاة عنه ، لأنه حق يتعلق بالمال ، فيسقط بهلاكه ، فيتعلق بعينه ، كحق المضارب . وإذا هلك بعض المال سقط حظه من الزكاة .

أما الاستهلاك فلايسقط الزكاة ؛ لأنها بعد الوجوب بمنزلة الأمانة ، فإذا استهلكها صاحبها ضمنها كالوديعة .

ب ـ وقال الحنابلة : تجب الزكاة بحلول الحول ، وإن تلف المال فرط أو لم يفرط ، وإذا حال الحول على مال ولم يؤد زكاته ، وجب أداؤها لما مضى .

وفرع الشافعية أيضاً على مبدأ تعلق الزكاة بالعين دون الذمة : أنه إذا باع المالك مال الزكاة بعد وجوبها فيه ، سواء أكان تمراً أم حباً أم ماشية أم نقداً أم غيره ، قبل إخراجها ، كان البيع باطلاً في قدر فرض الزكاة ، وقدر الفرض للمساكين ، فلا يجوز بيعه بغير إذنهم ؛ لأنهم شركاء فيه .

وأجاز الحنفية والحنابلة بيع مال الزكاة ، على أن يضن البائع قدر الزكاة .

#### ٢ ـ دفع القيمة في الزكاة :

أ ـ قال الحنفية (۱) تفريعاً على مبدئهم أن الواجب في الزكاة جزء من النصاب إما صورة ومعنى ، أو معنى فقط : يجوز دفع القية في الزكاة ، وكذا في العشر والخراج وزكاة الفطرة والنذر والكفارة غير الإعتاق ، وتعتبر القية يوم الوجوب عند الإمام أبي حنيفة ، وعند الصاحبين : يوم الأداء ، وفي السوائم يوم الأداء بالاتفاق بينهم ، ويُقوم الواجب في البلد الذي فيه المال ، فإن كان في

<sup>(</sup>١) البدائع : ٢ / ٢٥ ، الدر الختار : ٢ / ٢٩ ، اللباب : ١ / ١٤٧ ، فتح القدير : ١ / ٥٠٧ .

مفازة ففي أقرب الأمصار إليه . وذلك لأن الواجب أداء جزء من النصاب من حيث المعنى ، وهو المالية ، وأداء القية مثل أداء الجزء من النصاب من حيث إنه مال ، ولأن في ذلك تيسيراً على المزكي ، وتوفيراً لحرية الفقير في التصرف بالمال حسب الحاجة .

وقد روي أن رسول الله عليه رأى في إبل الصدقة ناقة كوماء (۱) ، فغضب على المصدّق ( العامل ) ، وقال : ألم أنهم عن أخذ كرائم أموال الناس (۲) ؟ فقال : أخذتها ببعيرين من إبل الصدقة ، وفي رواية : ارتجعتها ، فسكت رسول الله على المخذ البعير ببعيرين يكون باعتبار القية (۲) .

ب وقال الجمهور (٤) : لا يجزئ إخراج القية في شيء من الزكاة ؛ لأن الحق لله تعالى ، وقد علقه على مانص عليه ، فلا يجوز نقل ذلك إلى غيره ، كالأضحية لما علقها على الأنعام ، لم يجز نقلها إلى غيرها . وبعبارة أخرى : إن الزكاة قربة لله تعالى ، وكل ماكان كذلك ، فسبيله أن يتبع فيه أمر الله تعالى . وقال النبي علية : « في أربعين شاة شاة ، وفي مائتي درهم خمسة دراهم » وهو وارد بياناً لمجمل قوله تعالى : ﴿ وآتوا الزكاة ﴾ فتكون الشاة المذكورة هي الزكاة المأمور بها ، والأمر يقتضي الوجوب ، ولأن النبي علية قال لمعاذ حين بعثه إلى الين : « خذ الحب من الحب ، والشاة من الغنم ، والبعير من الإبل ، والبقرة من البقر » وهو نص يجب التزامه ، ولا يتجاوز عنه إلى القية ؛ لأنه يكون أخذاً من البقر » وهو نص يجب التزامه ، ولا يتجاوز عنه إلى القية ؛ لأنه يكون أخذاً من

<sup>(</sup>١) أي مُشرفة السنام عاليته ، فالكوماء ، هي الناقة العظية السنام .

<sup>(</sup>٢) ورد النهي عن ذلك في حديث ابن عباس عند الجماعة بلفظ « فبإياك وكرائم أموالهم » ( نيل الأوطار : ٤ / ١١٤ ) .

<sup>(</sup>٣) رواه أحمد والبيهقي .

 <sup>(</sup>٤) الشرح الكبير: ١ / ٥٠٢ ، بـ دايـة المجتهـد: ١ / ٢٦٠ ، المهـ نب: ١ / ١٥٠ ، شرح المجمـوع: ٥ / ٤٠١ ومابعدها ، ٦ / ٢٥٣ ، تحفة الطلاب للأنصاري: ص ٩٥ ، كشاف القناع: ٢ / ٢٦ / ٢٢٦ ، المغني: ٢ / ٦٥ ـ ٦٦ .

<sup>(</sup>٥) رواه أبو داود وابن ماجه ( نيل الأوطار : ٤ / ١٥٢ ) .

غير المأمور به في الحديث ، ولأن مخرج القيمة قد عدل عن المنصوص ، فلم يجزئه ، كما لله يدل على أن الزكاة واجبة في العين .

قال الشافعية: لا يجوز أخذ القيمة في الزكاة إلا في خمس مسائل: زكاة التجارة، والجُبران ( وهو شاتان أو عشرون درهماً في الإبل في حال عدم وجود الواجب)، وفي حالة إخراج الشاة عن الإبل دون الخمسة والعشرين، علماً بأن الشاة وإن لم تكن قيمة فهي بمعناها، وفي حالة جبر التفاوت بين الأغبط وغيره بنقد أو جزء من الأغبط فيا لو أخذ الساعي في اجتاع فرضين غير الأغبط باجتهاده بلا تقصير منه، ولاتدليس من المالك. وفي حالة صرف الإمام للمستحقين ماأخذه من النقد من المستحق الذي استغنى بدلاً عن زكاة تعجلها، ولم يقع المعجل الموقع المطلوب لاستعناء المستحقين.

وأرجح رأي الحنفية ؛ لأن المقصود من الزكاة إغناء الفقير وسد حاجة المحتاج ، وهذا يتحقق بأداء القية ، كا يحصل بأداء جزء من عين المال المزكى ، ولأن الفقير يرغب الآن في القية أكثر من رغبته في أعيان الأموال ، ولأن إعطاء القية أهون على الناس وأيسر في الحساب .

## ٣ ـ ضم أنواع الأجناس إلى بعضها:

لاخلاف بين أهل العلم في ضم أنواع الأجناس ، بعضها إلى بعض في إيجاب الزكاة (١) ، فيضم المعز إلى الضأن ، والجواميس إلى البقر ، والبُخْت (١) من الإبل إلى العرَاب .

 <sup>(</sup>١) للغني : ٢ / ٦٠٥ ومابعدها ، القوانين الفقهية : ص ١٠٨ ، اللباب : ١ / ١٤٣ ، مغني المحتاج : ١ / ٣٧٤ ومابعدها ، كشاف القناع : ٢ / ٢٧٤ ، الشرح الصغير ، ١ / ٥٩٨ .

 <sup>(</sup>۲) البخت : جمع البُختي وهو المتول بين العربي والعجمي ، منسوب إلى بُخْتَ نَصَر . والعراب : جمع عربي وهي جرد ملس حسان الألون كريمة .

ويخرج المزكي عند الجمهور الزكاة من أي الأنواع أحبً ، سواء دعت الحاجة إلى ذلك : بأن يكون الواجب واحداً ، أو لايكون أحد النوعين موجباً لواحد ، أو لم تدع الحاجة : بأن يكون كل واحد من النوعين يجب فيه فريضة كاملة ؛ لأنها نوعا جنس واحد ، من الماشية ، فجاز الإخراج من أيها شاء .

فإن كانت عشرين ضأناً ، وعشرين معزاً ، أخذ من أحدهما مايكون قيمته نصف شاة ضأن ونصف معز .

وقال الشافعية : إن اتحد نوع الماشية أخذ الفرض منه ، كأن كانت إبله كلها من صفة واحدة أو بقره كلها جواميس ، ويجوز في الأصح أخذ ضأن عن معز أو عكسه بشرط رعاية القيمة . وإن اختلف النوع كضأن ومعز ، فالأظهر أن يخرج المالك ماشاء من النوعين ، مقسطاً عليها بالقيمة ، فإذا وجد ثلاثون عنزاً وعَشْر نعجات من الضأن ، أخذ الساعي عنزاً ، أو نعجة بقيمة ثلاثة أرباع عنز وربع عنز .

وبه يكون الشافعية في الحقيقة كباقي المذاهب إلا في مراعاة فرق القيمة بين المعز والضأن .

## ٤ \_ كون الفرع أو النتاج يتبع الأصل في الزكاة :

اتفق أمَّة المذاهب الأربعة (١) على أن النتاج أو الفرع - أولاد الأنعام يتبع الأمهات في الحول ، فكل مانتج أو تولد من الأمهات وتم انفصاله قبل تمام حول النصاب الأصلي ولو بلحظة ، يـزكى بحول الأصل ، لقـول عمر رضي الله عنه لساعيه : « اعتد عليهم بالسخلة (١) يروح بها الراعي على يـديـه ، ولاتأخذها

<sup>(</sup>١) البدائع : ٢ / ٣١ ، فتح القدير : ١ / ٥٠٤ ، الـدر الختـار : ٢ / ٢٦ ، القوانين الفقهية : ص ١٠٩ ، الشرح الصغير : ١ / ٢٦ ، مغني المحتاج : ١ / ٢٧٨ ، المغني : ٢ / ٦٠٢ ، ٦٠٤ ، الشرح الكبير : ١ / ٤٣٢ .

<sup>(</sup>٢) السخلة : الصغيرة من أولاد المعز والضأن مالم تبلغ سنة ، وتطلق على الذكر والأنثى .

منهم »(١) ، ولأن الحول إنما اشترط لتكامل الناء الحاصل ، والنتاج نماء في نفسه ، فيجب أن يضم إليه في الحول كأموال التجارة .

فعلى هذا إذا كان عنده مائة وعشرون من الغنم ، فولدت واحدة منها سخلة قبل الحول ولو بلحظة ، والأمهات كلها باقية ، لزمه شاتان .

أما لو انفصل النتاج بعد الحول أو قبله ، ولم يتم انفصاله إلا بعده ، كجنين خرج بعضه في الحول ، ولم يتم انفصاله إلا بعد تمام الحول ، لم يكن حول النصاب الأصلي حوله ، لانقضاء حول أصله ، ولأن الحول الثاني أولى به .

زكاة الصغار: يرى أبو حنيفة ومحمد أنه ليس في الفُصلان والحُمْلان والعجاجيل زكاة إلا أن يكون معها كبار ولو واحداً ، ويجب ذلك الواحد مالم يكن جيداً ، فيلزم الوسط ، وعلى هذا فإنه يشترط أن تبلغ الماشية سناً يجزئ مثله في الزكاة وهو السنة ، بأن تكون كلها أو بعضها مسان ، لأن السن يتغير به الفرض ، فكان لنقصانه تأثير في الزكاة كالعدد . وخالفها باقي الأئمة فأوجبوا فيها الزكاة ، لأن السخال تعد مع غيرها ، فتعد منفردة كالأمهات ، والعدد تزيد الزكاة بزيادته بخلاف السن .

### ه ـ المستفاد في أثناء الحول:

قال الجمهور (۱) : من كان له نصاب ، فاستفاد في أثناء الحول شيئاً من جنسه بشراء أو هبة أو صدقة ، ضمه إليه أي إلى النصاب ، وزكاه معه ، كربح مال التجارة ونتاج السائمة ، ويعتبر حوله حول أصله ، لأنه تبع له من جنسه ، فأشبه

<sup>(</sup>١) رواه مالك في الموطأ ( نصب الراية : ٢ / ٣٥٥ ) .

 <sup>(</sup>۲) فتح القدير: ١ / ٥١٠ ، الدر الختار: ٢ / ٣١ ، اللباب: ١ / ١٤٧ ، الشرح الصغير: ١ / ٥٩٣ ، المغني:
 ٢ / ٢٢٦ ، حاشية الدسوقي: ١ / ٤٣٢ .

الناء المتصل ، وهو زيادة قيمة عروض التجارة . وإن لم يكن من جنسه لايضم اتفاقاً .

وقال الشافعية (۱) : لايضم المملوك بشراء أو غيره كهبة أو إرث أو وصية إلى ماعنده ، في الحول ، وإنما يبدأ له حول جديد ؛ لأنه ليس في معنى النتاج ؛ لأن الدليل قد قام على اشتراط الحول ، واستثني النتاج لقول عمر المتقدم ، فبقي ماعداه على الأصل . ثم إن الأولاد والنتاج تابعة في الملك ، فتملك علىك الأصل ، بخلاف المستفاد .

ويتفرع على الخلاف: من كان عنده نصاب من النعم كخمس من الإبل ، وثلاثين من البقر ، وأربعين من الغنم فأكثر ، فاستفاد بهبة أو صدقة ، أو استحقاق في وقف ، أو دين ، أو بشراء قدر نصاب آخر أو مايكل نصاباً آخر ، فإنه على رأي الجمهور يضم للأول الذي كان عنده ، ويزكيه معه ، فيكون عليه شاتان بعد أن كان عليه واحدة مثلاً ، أو تبيعان بعد أن كان عليه تبيع ، أو حقة مثلاً .

ومثله : من كان عنده نصاب نقدي في بدء الحول ، ثم قبض رواتب شهرية ، فيضم مايدخره ولو من آخر راتب إلى أصل النصاب ، ويزكيه معه .

أما عند الشافعية ، فإنه يكون للمستفاد أو المتجدد من الدخل حول مستقل على حدة ، كل متجدد أو مدخر جديد له حوله .

٦ ـ الزكاة في النصاب دون العفو ( الأوقاص ) : `

الأوقاص : جمع وقص : وهو مايين الفريضتين من كل الأنعام .

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج : ١ / ٣٧٩ .

لازكاة في الأوقاص ، وهي عفو أي معفو عنها باتفاق المذاهب (١) ، فلاتتعلق به الزكاة ، بل تتعلق بالنصاب المقرر شرعاً فقط ، لقوله على الأوقاص الأوقاص لاصدقة فيها »(١) ، ولأن العفو مال ناقص عن نصاب ، يتعلق به فرض مبتداً ، فلم يتعلق به الوجوب قبله ، كا لو نقص عن النصاب الأول .

فما دون النصاب عفو ، ومافوقه إلى حد آخر عفو ، فلو هلك العفو ، وبقي النصاب ، بقي كل الواجب ، كأن كان له تسع من الإبل ، أو مائة وعشرون من الغنم ، فهلك بعد الحول من الإبل أربع ، ومن الغنم ثمانون ، لم يسقط من الزكاة شيء .

### ٧ ـ مايأخذه الساعى:

الساعي أو العامل أو المصدِّق : هو الموظف المخصص من الحاكم لجمع الـزكاة وجبايتها من المالكين .

فإن كان في المال المزكى كرائم ولئام "، وسمان ومهازيل ، وصحاح ومراض ، وكبار وصغار ، وجب الوسط بقدر قية المالين ، طلباً للتعديل بينها ، وهو عند الحنفية أعلى الأدنى وأدنى الأعلى ، فلايؤخذ من خيار الأموال ولامن شرارها ، ولامن الأولاد ، فإن كانت كلها جياداً فجيد عند الحنفية (أ) ، لقوله على المرارها ، ولامن الأولاد ، فإن كانت كلها جياداً فجيد عند الحنفية (أ) ، لقوله على المرارها ، ولامن الأولاد ، فإن كانت كلها جياداً فحيد عند الحنفية (أ)

<sup>(</sup>۱) فتح القدير : ١ / ٥١١ ، الشرح الصغير : ١ / ٥٩٩ ، المهـذب : ١ / ١٤٥ ، المغني : ٢ / ٦٠٤ ، كشـاف القناع : ٢ / ٢١٩ .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو عبيد في الأموال عن يحيي بن الحكم .

 <sup>(</sup>٣) الكرائم: جمع كريمة ، وهي الجامعة للكمال الممكن في حقها من غزارة لبن أو جمال صورة أو كثرة لحم أو
 صوف . واللئام: جمع لئيمة وهي ضد الكريمة .

<sup>(</sup>٤) البدائع : ٢ / ٣٢ ـ ٣٢ ، الدر الختار : ٢ / ٣٠ ومابعدها ، فتح القدير : ١ / ٥٠٠ ، ٥٠٠ ، اللباب : ١ / ١٤٦ ، الشرح الكبير : ١ / ٣٤٤ ـ ٣٤٦ ، الشرح الصغير : ١ / ٣٠٤ ، ١٥٠ ، مغني المحتاج : ٢ / ٣٠٤ ، ١٠٨ ، مغني المحتاج : ٢ / ٣٠٠ ، ٢١٣ ، ٢١٣ ، ٢١٣ ، ٢٠٣ ، ٣٠٠ ومابعدها ، للهذب : ١ / ٢١٣ ، ٢١٩ ، ٢٠٠ ، ١٨٠ ، ٣٠٠ ، كشاف القناع : ٢ / ٢١٣ ، ٢١٩ ، ٢١٣ ، ومابعدها .

في حديث معاذ المتقدم: « فإياك وكرائم أموالهم » وقوله أيضاً: « إن الله تعالى لم يسألكم خيره ، ولم يأمركم بشره »(١) ، ولأن مبنى الـزكاة على المواساة ، وأخذ الصحيحة عن المراض مثلاً إخلال بالمواساة ، ولأن فيه مراعاة لجانبي المالك والمستحق .

وقد فرع الفقهاء بناء على هذا المبدأ تفريعات :

فقال الحنفية (٢): ليس للساعي أن يأخذ الجيد ولا الرديء إلا من طريق التقويم برضا صاحب المال . ولايؤخذ الرُّبَّى ( التي وضعت وهي تربي ولدها ، يعني قريبة العهد بالولادة ) ، ولاالماخض ( التي قد حان ولادها أي في بطنها ولد ) ، ولا الأكولة ( التي تسمن للأكل ) .

ويأخذ الساعي الوسط، سواء أكان النصاب من نوع واحد، أم من نوعين كالضأن والمعز، والبقر والجواميس، والعراب والبخت، والوسط: هو أن يكون أدنى من الأرفع، وأرفع من الأدون.

ولا يأخذ الذكر في زكاة الإبل ، فتتعين الأنوثة في الواجب في الإبل من جنسها من بنت الخاض وبنت اللبون والحقة والجذعة ، ولا يجوز الذكور منها وهو ابن الخاض وابن اللبون والحق والجذع ، إلا بطريق التقويم ؛ لأن الواجب المنصوص عليه هو الإناث ، ودفع القية في الزكاة جائز عندهم .

أما في البقر فيجوز فيها الذكر والأنثى ، لورود النص بذلك ، كا تقدم .

وليس في الصغار والذكور وحدها زكاة ، فإذا وجدت الصغار والكبار عدّت مع بعضها ، ويجب فيها مايجب في الكبار وهو المسنة .

<sup>(</sup>۱) رواه أبو داود .

<sup>(</sup>٢) البدائع ، المكان السابق .

وإذا فقد الساعي في مال المالك ما يجب أخذه ، بأن وجب عليه سن فلم توجد عنده ، أخذ أعلى منها ورد الفضل (قية الزيادة عن المدفوع) ، أو أخذ أدنى منها وأخذ الفضل ، ولايقدر عندهم بشيء ؛ لأنه يختلف بحسب الأوقات غلاء ورخصاً (۱) .

وقال المالكية: يتعين على الساعي أخذ الوسط من الواجب ، فلا يؤخذ من خيار الأموال ولامن شرارها ، حتى ولو كان عند المزي خيار فقط أو شرار فقط ، إلا أن يرى الساعي أن أخذ المعيبة أحظ للفقراء لكثرة لجمها مثلاً . ولا يؤخذ من الأولاد . وإذا تساوى عدد الضأن والمعز أو غيرهما ، خير الساعي ، فإن لم يتساويا أخذ من الأكثر ، كثلاثين من الضأن وعشرة من المعز أو عكس ذلك ، وكعشرين من البقر وعشرة من الجواميس ، فيأخذ من الأكثر ؛ لأن الحكم للغالب .

وقال الشافعية: لاتؤخذ مريضة ، ولامعيبة ، إلا من مثلها بأن كانت ماشيته كلها منها ، ولايؤخذ ذكر ؛ لأن النص ورد في الإناث إلا إذا وجب كابن اللبون والتبيع في البقر ، أو كانت ماشيته كلها ذكوراً في الأصح ، كا تؤخذ المريضة والمعيبة من مثلها . ويؤخذ من الصغار صغيرة في المذهب الجديد . ولاتؤخذ الرُبَّى ( الحديثة العهد بالنتاج ) ولا الأكولة ( المسمنة للأكل ) ولاماخض ( حامل ) ، ولافحل الغنم ، ولاخيار ، لحديث معاذ السابق « إياك وكرائم أموالهم » ولقول عمر رضي الله عنه : « ولاتؤخذ الأكولة ، ولاالربى ، ولاالماخض ، ولافحل الغنم » إلا برضا المالك في جميع ماذكر ؛ لأنه محسن بالزيادة ، وقد قال تعالى : ﴿ ماعلى الحسنين من سبيل ﴾ .

<sup>(</sup>١) خلافاً للشافعية والحنابلة الذين قدروا الفضل الذي يرد بشاتين أو عشرين درهماً .

وقد عرفنا أنه بالنسبة للجبران: إذا لم يجد الساعي الفرض المطلوب في الإبل كان للمالك الصعود والنزول درجة أو درجتين، فدفع الأعلى أو الأدنى مع أخذ الدافع شاتين أو عشرين درهما، وذلك تخفيفاً على المالك، حتى لايكلف الشراء، والخيار في الشاتين أو العشرين درهما للدافع سواء أكان مالكاً أم ساعياً، لحديث أنس في كتاب أبي بكر عند البخاري.

وقال الحنابلة: لا يوخذ في الصدقة تيس (ذكر) ولا هَرِمة ، ولاذات عوار (معيبة) إلا ماشاء المصدِّق أي العامل ، بأن يرى ذلك بأن يكون جميع النصاب من جنس المذكورات ، فيكون له أن يأخذ من جنس المال ، فيأخذ هرمة (كبيرة) من الهرمات ، وذات عوار من أمثالها ، وتيساً من التيوس ، كا قرر الشافعية ، ودليلهم حديث أبي بكر عن أنس المتقدم .

ولا يجوز إخراج المعيبة عن الصحاح ، وإن كثرت قيتها ، للنهي عن أخذها ، ولما فيه من الإضرار بالفقراء .

ولاتؤخذ الرَّبَى ولا الماخض ولا الأكولة ، كابينا في مذهب الشافعية ، ولاتؤخذ السخلة الصغيرة إلا إذا كانت الماشية كلها صغاراً ، فيجوز أخذ الصغيرة في الصحيح من المذهب ، كا قرر الشافعية .

ورأيهم في الجبران كالشافعية أيضاً ، فمن وجبت عليه سن في الزكاة فعدمها ، خير المالك دون الساعي ، أو الفقير ونحوه في الصعود إلى مايليها في ملكه ، ثم إلى مايليه إن عدمه ، وفي النزول إلى مايليها في ملكه ثم إلى مايليه ، إلى درجة ثالثة من فوق أو من أسفل ، مع شاتين أو عشرين درهما ويتضاعف الجبران مع زيادة الدرجة ، ولامدخل للجبران في غير الإبل ؛ لأن النص إنما ورد فيها ، فيقتصر عليه ، وليس غيرها في معناها ، لكثرة قيمتها ، ولأن الغنم لاتختلف فريضتها عليه ، وليس غيرها في معناها ، لكثرة قيمتها ، ولأن الغنم لاتختلف فريضتها

باختلاف سنها ، ومابين الفريضتين في البقر يخالف مابين الفريضتين في الإبل ، فامتنع القياس .

فن عدم فريضة البقر أو فريضة الغنم ، ووجد دونها ، حرم إخراجها ، ولزمه تحصيل الفريضة وإخراجها ، وإن وجد أعلى منها فدفعها بغير جبران ، قبلت منه ، وإن لم يفعل أي يدفع الأعلى عن الواجب كُلِّف شراء الفريضة من غير ماله ، لكونه طريقاً إلى أداء الواجب .

# المبحث الخامس - هل تجب الزكاة في العارات والمصانع ، وكسب العمل والمهن الحرة ؟

أوضحت في بحث زكاة النقود حكم زكاة الأسهم والسندات ، ويخصص هذا المبحث لزكاة الدخل أو المورد الذي يحصل عليه الإنسان من طريق المباني المؤجرة والمعامل الصناعية ، والأعمال والمهن الحرة . وفيه مطلبان :

#### المطلب الأول - زكاة العارات والمصانع ونحوها:

اتجه رأس المال في الوقت الحاضر لتشغيله في نواح من الاستشارات غير الأرض والتجارة ، وذلك عن طريق إقامة المباني أو العمارات بقصد الكراء ، والمصانع المعدة للإنتاج ، ووسائل النقل من طائرات وبواخر (سفن) وسيارات ، ومزارع الأبقار والدواجن وتشترك كلها في صفة واحدة هي أنها لاتجب الزكاة في عينها وإنما في ريعها وغلتها أو أرباحها .

وبالرغم من أن جمهور فقهائنا لم ينصوا على وجوب الزكاة في هذا النوع من المستغلات ، وقالوا : لازكاة في دور السكنى وأثاث المنزل وأدوات الحرفة ودواب الركوب ، كا ذكرنا سابقاً ، فإني أرى ضرورة الزكاة فيها ، لوجود علة وجوب الزكاة فيها وهي الناء ، والحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً ، ولتوفر حكمة

تشريع الزكاة فيها أيضاً وهي التزكية والتطهير لأرباب المال أنفسهم ، ومواساة المحتاجين ، والمساهمة في القضاء على الفقر الذي يشغل أنظمة العالم الحاضرة .

وقد قرر مؤتمر علماء المسلمين الثاني ومؤتمر البحوث الإسلامية الثاني عام ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م : أن الأموال النامية التي لم يرد نص ولارأي فقهي بإيجاب الزكاة فيها حكها كالآتي :

لاتجب الزكاة في أعيان العائر الاستغلالية والمصانع والسفن والطائرات ومأشبهها ، بل تجب في صافي غلتها عند توافر شرط النصاب ، وحولان الحول .

ومقدار الزكاة : هو ربع العشر في نهاية الحول ، أي ربع عشر صافي الغلة في نهاية الحول ( أي ٢,٥٪ ) كزكاة التجارة والنقود . وفي الشركات لاينظر إلى مجموع أرباح الشركات ، وإنما ينظر إلى مايخص كل شريك على حدة .

وهذا القرار يتفق مع المروي عن الإمام أحمد الذي يرى أنه تزكى هذه المستغلات من غلتها وإيرادها ، ومع رأي بعض المالكية الذين يرون تزكية فوائد المستغلات عند قبضها (۱)

ويرى ابن عقيل الحنبلي والهادوية من الزيدية وجوب الزكاة في المستغل من كل شيء لأجل الاستغلال ، فيشمل العقار المعد للكراء ، وكل سلعة تؤجر وتعد للإجارة أي يقوم رأس المال في كل عام ويزكى زكاة التجارة (٢) .

#### المطلب الثاني ـ زكاة كسب العمل والمهن الحرة:

العمل: إما حر غير مرتبط بالدولة كعمل الطبيب والمهندس والحامي والخياط والنجار وغيرهم من أصحاب المهن الحرة .

<sup>(</sup>١) المغنى : ٣ / ٢٩ ، ٤٧ ، شرح الرسالة : ١ / ٣٢٩ .

<sup>(</sup>٢) بدائع الفوائد لابن القيم : ٣ / ١٤٣ ، البحر الزخار : ٢ / ١٤٧ .

وإما مقيد مرتبط بوظيفة تابعة للدولة أو نحوها من المؤسسات والشركات العامة أو الخاصة ، فيعطى الموظف راتباً شهرياً كا هو معروف . والدخل الذي يكسبه كل من صاحب العمل الحر أو الموظف ينطبق عليه فقهاً وصف « المال المستفاد »(۱) .

والمقرر في المذاهب الأربعة أنه لازكاة في المال المستفاد حتى يبلغ نصاباً ويتم حولاً ، ويزكى في رأي غيرالشافعية المال المدخر كله ولو من آخر لحظة قبل انتهاء الحول بعد توفر أصل النصاب .

و يمكن القول بوجوب الزكاة في المال المستفاد بمجرد قبضه ، ولو لم يمض عليه حول ، أخذاً برأي بعض الصحابة ( ابن عباس وابن مسعود ومعاوية ) وبعض التابعين ( الزهري والحسن البصري ومكحول ) ورأي عمر بن عبد العزيز ، والباقر والصادق والناصر ، وداود الظاهري . ومقدار الواجب : هو ربع العشر ، عملاً بعموم النصوص التي أوجبت الزكاة في النقود وهي ربع العشر ، سواء حال عليها الحول ، أم كانت مستفادة . وإذا زكى المسلم كسب العمل أو المهنة عند استفادته أو قبضه لا يزكيه مرة أخرى عند انتهاء الحول .

وبذلك يتساوى أصحاب الدخل المتعاقب مع الفلاح الذي تجب عليه زكاة الزروع والثار بمجرد الحصاد والدياس.

#### المبحث السادس ـ مصارف الزكاة

فيه مطلبان : الأول \_ مستحقو الزكاة ، والثاني \_ أحكام متفرقة في توزيع الزكاة .

<sup>(</sup>١) انظر فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوي : ١ / ٤٨٧ ـ ٥٢٠ .

# المطلب الأول - من هم مستحقو الزكاة ؟ أولاً - دليل تحديدهم :

نصت الآية القرآنية ٦٠ من سورة التوبة على أصناف ثمانية تستحق الزكاة وهي قوله تعالى : ﴿ إِنَمَا الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ، فريضة من الله ، والله عليم حكيم ﴾ فدلت على أنه تصرف الزكاة إلى الأصناف الثانية .

وروى الجماعة عن ابن عباس أن النبي عَلَيْكُ قال لمعاذ بن جبل حينا بعثه إلى الين « .. فإن هم أطاعوك لذلك ـ أي الإقرار بوجوب الزكاة عليهم ـ فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم ، فترد على فقرائهم .. » دل على أن الزكاة تؤخذ من قبل الإمام من أغنياء المسلمين ، وتصرف في فقرائهم ، وكونها في فقرائهم استدل به لمذهب مالك وغيره بأنه يكفي إخراج الزكاة في صنف واحد .

## ثانياً - هل يجب تعميم الأصناف الثانية ؟

قال الشافعية (۱): يجب صرف جميع الصدقات الواجبة سواء الفطرة وزكاة الأموال إلى ثمانية أصناف ، عملاً بالآية الكريمة ﴿ إنما الصدقات ... ﴾ أضافت الآية جميع الصدقات إلى هذه الأصناف بلام التمليك ، وشركت بينهم بواو التشريك ، فدلت على أن الصدقات كلها مملوكة لهم ، مشتركة بينهم . فإن كان الذي يفرق الزكاة هو الإمام ، قسمها على ثمانية أسهم ، منها سهم العامل ، وهو أول ما يبدأ به ؛ لأنه يأخذه على وجه العوض ، وأما غيره فيأخذه على وجه المواساة . وإن كان مفرق الزكاة هو المالك أو وكيله سقط نصيب العامل ،

<sup>(</sup>١) المهذب : ١ / ١٧٠ ـ ١٧٣ ، حاشية الباجوري : ١ / ٢٩١ ـ ٢٩٤ ، مغني المحتاج : ٣ / ١٠٦ ـ ١١٢ .

وصرفت إلى الأصناف السبعة الباقية إن وجدوا ، وإلا فللموجودين منهم ، والمستحب أن يعم كل صنف إن أمكن ، ولا يجوز أن يصرف لأقل من ثلاثة من كل صنف ؛ لأن أقل الجع ثلاثة ، فإن دفع لاثنين ضمن نصيب الشالث إلا العامل ، فإنه يجوز أن يكون واحداً إن حصلت به الكفاية .

والغالب وجوده الآن في البلاد أربعة: الفقير والمسكين والغارم وابن السبيل. وأجاز جمع من الشافعية دفع زكاة الفطر لثلاثة فقراء أو مساكين، واختار الروياني من الشافعية صرف الزكاة إلى ثلاثة من أهل السهان، قال: وهو الاختيار من حيث الفتوى لتعذر العمل بمذهبنا.

ومذهب الجهور (الحنفية والمالكية والحنابلة )(1): جواز صرف الزكاة إلى صنف واحد ، وأجاز الحنفية والمالكية صرفها إلى شخص واحد من أحد الأصناف . وندب عند المالكية صرفها إلى المضطر أي أشدهم حاجة على غيره . ويستحب صرفها في الأصناف الثانية خروجاً من الخلاف وتحصيلاً للإجزاء يقيناً ، ولا يجب الاستيعاب .

ودليلهم أن الآية تعني عدم جواز صرفها لغير هذه الأصناف ، وأما فيهم فهي تدل على التخيير ، أي إنها لبيان الأصناف التي يجوز الدفع إليهم ، لالتعيين الدفع فيهم .

وأما دليل جواز الاقتصار على شخص واحد من أحد الأصناف فهو أن الجمع المعرف بأل « الفقراء .. » ينبغي حملها على الجاز ، وهو جنس الفقير ، الذي يتحقق بواحد ، لتعذر حملها على الحقيقة : وهو الاستغراق ، أي الشمول لجميع

<sup>(</sup>۱) الكتاب مع اللباب : ١ / ١٥٦ ، فتح القدير : ٢ / ١٤ ، البدائع : ٢ / ٤٦ ، الدر الختار : ٢ / ٨٤ ، القوانين الفقهية : ص ١١٠ ومابعدها ، بداية المجتهد : ١ / ٢٦٧ ، المغني : ٢ / ٦٦٨ ، الشرح الصغير : ١ / ٦٦٤ ، كشاف القناع : ٢ / ٣٣٥ ومابعدها .

الفقراء ، إذ يصير المعنى أن كل صدقة لكل فقير ، وهو غير معقول .

#### ثالثاً - بيان الأصناف الثانية:

مستحقو الزكاة هم ثمانية أصناف : وهم الفقراء والمساكين والعاملون عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب ، والغارمون ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل(١١).

1 - أما الفقراء: أصحاب السهم الأول: فهم جمع فقير، والفقير في رأي الشافعية والحنابلة: هو من ليس له مال ولاكسب يقع موقعاً من كفايته، أو حاجته. فليس له زوج ولاأصل ولافرع يكفيه نفقته، ولايحقق كفايته مطعاً وملبساً ومسكناً كمن يحتاج إلى عشرة ولايجد إلا ثلاثة، حتى وإن كان صحيحاً يسأل الناس أو كان له مسكن وثوب يتجمل به.

٢ - وأما المساكين أصحاب السهم الثاني فهم جمع مسكين: والمسكين: هو الذي يقدر على كسب مايسد مسداً من حاجته، ولكن لايكفيه، كمن يحتاج إلى عشرة وعنده ثمانية لاتكفيه الكفاية اللائقة بحاله من مطعم وملبس ومسكن.

فالفقير عند الشافعية والحنابلة: أسوأ حالاً من المسكين ، فالفقير: هو من لامال له ولاكسب أصلاً ، أو كان يملك أو يكتسب أقل من نصف مايكفيه لنفسه ومن تجب عليه نفقته (ممونه) من غير إسراف ولاتقتير. والمسكين: هو من يملك أو يكتسب نصف مايحتاجه فأكثر، وإن لم يصل إلى قدر كفايته . والمراد بالكفاية في حق المكتسب: كفاية يوم بيوم ، وفي حق غيره: مابقي من عمره الغالب وهو اثنان وستون سنة .

<sup>(</sup>۱) البدائع : ۲ / ٤٣ ـ ٤٦ ، الـدر المختـار : ۲ / ۷۹ ـ ۸۶ ، فتح القـدير : ۲ / ۱۵ ـ ۲۰ ، الشرح الكبير : ۱ / ٤٩٢ ـ ٢١٩ ، الشرح الصفير : ١ / ٢٦٠ ـ ٢٦٩ ، القوانين الفقهيـة : ص ١٠٩ ـ ١١١ ، ٤٩٢ ـ ٢١٩ ، الشرح الصفير : ١ / ١٠٩ ـ ٢٦٠ ، بدايـة المجتهـد : ٢ / ٢٦٠ ومابعدها .

ودليلهم على أن الفقير أسوأ حالاً من المسكين: بداءة الله تعالى بذكر الفقراء، وإنما يبدأ عادة بالأهم فالأهم. وقال تعالى: ﴿ أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر ﴾ فأخبر أن لهم سفينة يعملون فيها، وقد سأل النبي المسكنة واستعاد من الفقر، فقال: « اللهم أحيني مسكيناً، وأمتني مسكيناً، واحشرني في زمرة المساكين »(۱)، ولايجوز أن يسأل شدة الحاجة، ويستعيذ من حالة أصلح منها. ولأن الفقير هو المفقور لغة: وهو الذي نزعت فقرة من فقار ظهره، فانقطع صلبه.

وقال الحنفية والمالكية: المسكين أسوأ حالاً من الفقير، كا نقل عن بعض أعمة اللغة، ولقوله تعالى: ﴿ أو مسكيناً ذا متربة ﴾ أي ألصق جلده بالتراب ليواري به جسده، مما يدل على غاية الضرر والشدة (١)، ولأن المسكين: هو الذي يسكن حيث يحل، لأنه لامسكن له، مما يدل على شدة الضرر والبؤس.

٣ - والصنف الثالث - العاملون عليها: وهم السعاة لجباية الصدقة ، ويشترط فيهم العدالة والمعرفة بفقه الزكاة ويدخل العاشر والكاتب وقاسم الزكاة بين مستحقيها وحافظ المال ، والحاشر: الذي يجمع أرباب الأموال ، والعريف: الذي يعرف أرباب الاستحقاق ، وعدّاد المواشي والكيال والوزان والراعي ، وكل من يحتاج إليه في الزكاة لدخولهم في مسمّى « العامل » غير قاض ووال لاستغنائها علمها في بيت المال . أما أجرة الكيل والوزن في حال تسليم الزكاة ومؤنة دفعها ، فعلى المالك ؛ لأن تسليمها عليه ، فكذلك مؤنته . أما مؤنة ذلك حال الدفع إلى أهل الزكاة ، فن سهم العال .

<sup>(</sup>١) رواه الترمذي .

 <sup>(</sup>٢) ناقشهم الفريق الأول بأنه يجوز التعبير عن الفقير بالمسكين مطلقاً ، وأن هذا النعت لايستحقه بإطلاق اسم
 المسكنة . وناقش الفريق الثاني استدلال الأولين بآية السفينة بأنه قيل لهم مساكين ترحماً .

والذي يعطى للعامل : هو بمثابة الأجرة على العمل ، فيعطاها ولو كان غنياً ، أما لو اعتبرت زكاة أو صدقة لما حلت للغني .

٤ - والصنف الرابع - المؤلفة قلوبهم: منهم ضعفاء النية في الإسلام،
 فيعطون ليتقوى إسلامهم. وهم نوعان: مسلمون وكفار.

أما الكفار فصنفان: صنف يرجى خيره ، وصنف يخاف شره . وقد ثبت أن النبي عَلَيْكُ أعطى قهماً من الكفار ، يتألف قلوبهم ليسلموا ، ففي صحيح مسلم: أنه عَلِيكُ أعطى أبا سفيان بن حرب وصفوان بن أمية وعيينة بن حصن والأقرع بن حابس ، وعباس بن مرداس ، كل إنسان منهم مائة من الإبل . وأعطى أيضاً علقمة بن علائة من غنائم حنين (١) .

واختلف العلماء في إعطاء المؤلفة قلوبهم من الزكاة حال كونهم كفاراً ، فقال الحنابلة والمالكية : يعطون ترغيباً في الإسلام ؛ لأن النبي عَلَيْتُهُ « أعطى المؤلفة من المسلمين والمشركين » .

وقال الحنفية والشافعية: لا يعطى الكافر من الزكاة لالتأليف ولالغيره، وقد وقد كان إعطاؤهم في صدر الإسلام في حال قلة عدد المسلمين وكثرة عدوهم، وقد أعز الله الإسلام وأهله، واستغنى بهم عن تألف الكفار، ولم يعطهم الخلفاء الراشدون بعد رسول الله عليه ، قال عمر رضي الله عنه: « إنا لانعطي على الإسلام شيئاً، فن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر».

وأما المسلمون من المؤلفة : فهم أصناف يعطون بسبب احتياجنا إليهم :

<sup>(</sup>١)نيل الأوطار : ٤ / ١٦٦ .

١ \_ ضعفاء النية في الإسلام : يعطون ليتقوى إسلامهم .

٢ ـ الشريف المسلم في قومه الذي يتوقع بإعطائه إسلام نظرائه ، فقد أعطى النبي عَلِيلَةٍ أبا سفيان بن حرب وجماعة من ذكر ، وأعطى الرسول عَلِيلَةٍ الزبرقان بن بدر وعدي بن حاتم ، لشرفها في قومها .

٣ ـ المقيم في ثغر في ثغور المسلمين المجاورة للكفار ، ليكفينا شر من يليه من
 الكفار بالقتال .

٤ ـ من يجبي الصدقات من قوم يتعذر إرسال ساع إليهم ، وإن لم يمنعوها .
 وقد ثبت أن أبا بكر أعطى عدي بن حاتم حين قدم عليه بزكاته وزكاة قومه عام الردة .

وقد اختلف العلماء في بقاء سهم المؤلفة قلوبهم بعد النبي عَلَيْتُم : فقال الحنفية ومالك : قد سقط سهم المؤلفة بانتشار الإسلام وغلبته ؛ لأن الله تعالى أعز الإسلام ، وأغنى عنهم وعن استالتهم إلى الدخول فيه . فيكون عدد الأصناف سبعة لاثمانية ، وذلك بإجماع الصحابة . قال مالك : لاحاجة إلى المؤلفة الآن لقوة الإسلام .

وقال الجهور منهم خليل من المالكية: حكم المؤلفة باق لم ينسخ ، فيعطون عند الحاجة ، ويحمل ترك عمر وعثان وعلي إعطاءهم: على عدم الحاجة إلى إعطائهم في خلافتهم ، لالسقوط سهمهم ، فإن الآية من آخر مانزل ، وأعطى أبو بكر عدي بن حاتم والزبرقان بن قدر ، كا ذكرنا ، ولأن المقصود من دفعها إليهم ترغيبهم في الإسلام لأجل إنقاذ مهجهم من النار ، لالإعانتهم لنا حتى يسقط بفشو الإسلام .

• والصنف الخامس - في الرقاب : وهم عند الجمهور : المكاتبون (۱) المسلمون الذين لا يجدون وفاء ما يؤدون ، ولو مع القوة والكسب ؛ لأنه لا يكن الدفع إلى الشخص الذي يراد فك رقبته إلا إذا كان مكاتباً ، ولو اشتري بالسهم عبيد ، لم يكن الدفع إليهم ، وإنما هو دفع إلى سادتهم ، ولم يتحقق التمليك المطلوب في أداء الزكاة ، ويؤكده قوله تعالى : ﴿ وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ﴾ وفسر ابن عباس « في الرقاب » بأنهم المكاتبون .

وقال المالكية: يشترى بسهمهم رقيق، فيعتق؛ لأن كل موضع ذكرت فيه الرقبة، يراد بها عتقها، والعتق والتحرير لايكون إلا في القن ( العبد الخالص العبودية) كا في الكفارات.

وشرط إعطاء المكاتب هو كونه مسلماً ، محتاجاً .

وبما أنه لا يوجد الآن في العالم رقيق ، لإلغائه وتحريمه دولياً ، فإن هذا السهم لا وجود له حقيقة ، وماقد يوجد ليس له طريق شرعي جائز .

7 - والصنف السادس - الغارمون : وهم المدينون ، سواء استدان المدين عند الشافعية والحنابلة لنفسه أم لغيره ، وسواء أكان دينه في طاعة أم معصية . فإن استدان لنفسه لم يعط إلا إذا كان فقيراً ، وإن استدان لإصلاح ذات البين ولو بين أهل ذمة ، بسبب إتلاف نفس أو مال أو نهب ، فيعطى من سهم الغارمين ، ولو كان غنياً ، لقوله عَلَيْتُم : « لاتحل الصدقة لغني إلا خمسة : لغاز في سبيل الله ، أو لعامل عليها ، أو لغارم ، أو لرجل اشتراها بماله ، أو لرجل له جار مسكين ، فتصدق على المسكين ، فأهدى المسكين إليه »(۱) .

<sup>(</sup>١) المكاتب : من كاتبه سيده على أقساط معينة ، فإذا وفياهما صار حراً . والكتبابة مندوبة لقوله تعمالى : ﴿ فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً ﴾ من أجل تحرير الرقاب .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود وابن ماجه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

وقال الحنفية: الغارم: من لزمه دين ، ولا يملك نصاباً فاضلاً عن دينه . وقال المالكية: الغارم: هو من فدحه الدين للناس في غير سفه ولافساد ، أي من ليس عنده ما يوفي به دينه ، إذا كان الدين في غير معصية كشرب خمر وقمار ، ولم يستدن لأخذ الزكاة ، كأن يكون عنده ما يكفيه وتوسع في الإنفاق بالدين لأجل أن يأخذ من الزكاة ، فلا يعطى منها ؛ لأنه قصد مذموم ، بخلاف فقير استدان للضرورة ، ناوياً الأخذ من الزكاة ، فإنه يعطى قدر دينه منها لحسن قصده .

لكن إن تاب من استدان لمعصية ، أو بقصد ذميم ، فإنه يعطى على الأحسن .

٧ - والصنف السابع - في سبيل الله: وهم الغزاة الجاهدون الذين لاحق لهم في ديوان الجند؛ لأن السبيل عند الإطلاق هو الغزو، ولقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً ﴾ وقوله: ﴿ وقاتلوا في سبيل الله ﴾ وغير ذلك ، فيدفع إليهم لإنجاز مهمتهم وعودهم ولو كانوا عند الجمهور أغنياء؛ لأنه مصلحة عامة . وأما من له شيء مقدر في الديوان فلا يعطى ؛ لأن من له رزق راتب يكفيه ، فهو مستغن به .

لكن لايحج أحد بزكاة ماله ، ولايغزو ( يجاهد ) بزكاة ماله ، ولايُحَج بها عنه لعدم الإيتاء المأمور به

وقال أبو حنيفة : لا يعطى الغازي في سبيل الله إلا إذا كان فقيراً .

والحج عند الحنابلة وبعض الحنفية من السبيل ، فيعطى مريد الحج من الزكاة ، لما روى أبو داود عن ابن عباس : « أن رجلاً جعل ناقة في سبيل الله ، فأرادت امرأته الحج ، فقال لها النبي على الله » ، فيأخذ مريد الحج من الزكاة إن كان فقيراً ، مايؤدي به فرض حج أو فرض فيأخذ مريد الحج من الزكاة إن كان فقيراً ، مايؤدي به فرض حج أو فرض

عمرة ، أو يستعين به في أداء أي الفرضين ؛ لأنه يحتاج إلى إسقاط الفرض . وأما التطوع فله عنه مندوحة .

A - والصنف الثامن - ابن السبيل : هو المسافر أو من يريد السفر في طاعة غير معصية ، فيعجز عن بلوغ مقصده إلا بمعونة ، والطاعة : مثل الحج والجهاد وزيارة مندوبة .

يعطى ابن السبيل مايبلغ به مقصده ، إذا كان محتاجاً في سفره ، ولو كان غنياً في وطنه .

## رابعاً ـ هل تعطى الزكاة لغير هذه الأصناف ؟

اتفق جماهير فقهاء المذاهب(١) على أنه لا يجوز صرف الزكاة إلى غير من ذكر الله تعالى من بناء المساجد والجسور والقناطر والسقايات وكري الأنهار وإصلاح الطرقات ، وتكفين الموتى ، وقضاء الدين ، والتوسعة على الأضياف ، وبناء الأسوار وإعداد وسائل الجهاد ، كصناعة السفن الحربية وشراء السلاح ، ونحو ذلك من القرب التي لم يذكرها الله تعالى مما لاتمليك فيه ؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال : ﴿ إنما الصدقات للفقراء ﴾ وكلمة « إنما » للحصر والإثبات ، تثبت المذكور وتنفي ماعداه ، فلا يجوز صرف الزكاة إلى هذه الوجوه ؛ لأنه لم يوجد التمليك أصلاً .

لكن فسر الكاساني في البدائع سبيل الله . بجميع القرب ، فيدخل فيه كل من سعى في طاعة الله وسبيل الخيرات إذا كان محتاجاً ؛ لأن « في سبيل الله » عام في الملك ، أي يشمل عمارة المساجد ونحوها مما ذكر ، وفسر بعض الحنفية « سبيل

<sup>(</sup>۱) الدر المختار ورد المحتار : ۲ / ۸۱ ، ۸۳ ، ۸۵ ، البدائع : ۲ / ٤٥ ، الشرح الكبير : ١ / ٤٩٧ ، المهذب : ١ / ١٥٠ ١٧٠ ، ١٧٢ ، المغني : ۲ / ٦٦٧ ، القواَنين الفقهية : ص ١١١ ، أحكام القرآن لابن العربي : ۲ / ٩٥٧ .

الله » بطلب العلم ولو كان الطالب غنياً . قال أنس والحسن : « ماأعطيت في الجسور والطرق ، فهي صدقة ماضية » .

وقال مالك : سبل الله كثيرة ، ولكني لاأعلم خلافاً في أن المراد بسبيل الله ههنا الغزو .

## خامساً ـ مقدار ما يعطى لمستحقي الزكاة:

اختلف الفقهاء في مقدار ما يعطى للفقير والمسكين(١):

فقال الشافعية والحنابلة: يجوز أن يدفع إلى كل منها ماتزول به حاجته أو كفايته من أداة يعمل بها إن كان فيه قوة ، أو بضاعة يتجر فيها ، حتى ولو احتاج إلى مال كثير للبضاعة التي تصلح له ، ويحسن التجارة فيها ؛ لأن الله أثبت الصدقات لهؤلاء الأصناف دفعاً لحاجتهم وتحصيلاً لمصلحتهم ، فالمقصود من الزكاة سد الخلة ودفع الحاجة ، فيعطى الفقير والمسكين ما يحقق حاجته وهو كفاية سنة . وقال علي حديث قبيصة عند مسلم : « فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش ، أو سداداً من عيش » والسداد : الكفاية .

وكره أبو حنيفة إعطاء إنسان نصاب الزكاة وهو قـدر مـائتي درهم ، ويجزئ إعطاء أي قدر .

وأجاز مالك إعطاء نصاب ، ويرد الأمر إلى الاجتهاد ، فإن الغرض إغناء الفقير حتى يصير غنياً . لكن لايعطى عند المالكية أكثر من كفاية سنة .

ودليل أبي حنيفة ومالك أن الآية ليس فيها تحديد مقدار ما يعطى كل واحد من الأصناف .

<sup>(</sup>١) الدر الختار: ٢ / ٨٨ ، ٩٣ ، فتح القدير: ٢ / ٢٨ ، الشرح الكبير مع الـدسوقي: ١ / ٤٩٤ ، أحكام القرآن لابن العربي: ٢ / ٩٦١ ، المجموع: ٦ / ٢٠٢ ، المهذب: ١ / ١٧١ ، مغني المحتاج: ٣ / ١١٤ ، بداية المجتهد: ١ / ٢٦٨ ومابعدها ، كشاف القناع: ٢ / ٢١٧ ومابعدها .

واما مقدار ما يعطى للعامل: فاتفق الفقهاء "على أنه يدفع إليه الإمام بقدر عله ، أي ما يسعه أو يكفيه وأعوانه بالوسط، مدة ذهابهم وإيابهم ، لكن قيد الحنفية ذلك بألا يزاد على نصف ما يقبضه .

وأما ما يعطى للغارم: فبقدر ماعليه من الدين إذا كان في طاعة وفي غير سرف، بل في أمر ضروري .

وكذلك ابن السبيل: يعطى مايوصله إلى بلده (١).

## سادساً \_ من سأل الزكاة وكان غير مستحق:

هذه مسألة تشترك فيها الأصناف الثانية كلها (٢) ، وهي من سأل الزكاة وعلم الإمام أنه ليس مستحقاً ، لم يجز له صرف الزكاة إليه . وإن علم استحقاقه ، جاز الصرف إليه بلاخلاف .

وإن لم يعرف حاله فالصفات قسمان : خفية وجلية :

فالخفي : الفقر والمسكنة ، فلايطالب مدعيها ببينة لعسرها ، فلو عرف له مال ، وادعى هلاكه ، لم يقبل إلا ببينة ، ولو ادعى عيالاً فلابد من البينة في الأصح .

والجلي: نوعان: أحدها \_ يتعلق الاستحقاق فيه بمعنى في المستقبل، وذلك في الغازي وابن السبيل، فيعطيان بقولها بلابينة ولا يمين . ثم إن لم يحققا ماادعيا، ولم يخرجا، استرد منها ماأخذا، ويترصد للخروج بحسب المعتاد على وجه التقريب.

<sup>(</sup>١) الكتاب مع اللباب : ١ / ١٥٥ ، الشرح الكبير : ١ / ٤٩٥ ، بداية المجتهد : ١ / ٢٦٩ ، المهـذب : ١ / ١٧١ ، المهـذب : ١ / ١٧١ ، كشاف القناع : ٢ / ٣٦٢ ، الدر الختار : ٢ / ٨١ .

<sup>(</sup>٢) بداية المجتهد : ١ / ٢٦٨ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) المجموع : ٦ / ٢١٤ ومابعدها ، وانظر الشرح الصغير : ١ / ٦٦٨ ، كشاف القناع : ٢ / ٢٣٤ .

والثاني ـ يتعلق الاستحقاق فيه بمعنى في الحال ، وهذا النوع يشترك فيه بقية الأصناف ، فالعامل إذا ادعى العمل طولب بالبينة ، وكذلك المكاتب والغارم . وأما المؤلف قلبه : فإن قال : نيتي ضعيفة في الإسلام ، قبل قوله ؛ لأن كلامه يصدقه ، وإن قال : أنا شريف مطاع في قومي ، طولب بالبينة . قال الرافعي من الشافعية : واشتهار الحال بين الناس قائم مقام البينة في كل من يطالب بها من الأصناف ، لحصول العلم أو الظن بالاستفاضة .

## سابعاً ـ شروط المستحقين أو أوصافهم :

اشترط الفقهاء في مستحق الزكاة شروطاً خمسة هي مايأتي (١):

أ - أن يكون فقيراً إلا العامل فإنه يعطى ولو كان غنيا لأنه يستحقه أجرة ولأنه فرغ نفسه لهذا العمل ، فيحتاج إلى الكفاية . وإلا ابن السبيل إذا كان له في وطنه مال ، فهو بمنزلة الفقير ؛ لأن الحاجة هي المعتبرة ، وهو الآن فقير يداً ، وإن كان غنياً ظاهراً ، وإلا المؤلف والغازي في رأي الشافعية والحنابلة .

والفقر شرط عام لصرف جميع الصدقات المفروضة والواجبة كالعشور والكفارات والنذور وصدقة الفطر ، لعموم قوله تعالى : ﴿ إِنَّا الصدقات للفقراء ﴾ .

وعليه لا يجوز صرف النزكاة وغيرها من الواجبات لغني ، لقول عليه عليه :

<sup>(</sup>۱) البدائع : ٢ / ٤٦ ـ ٤٨ ، فتح القدير : ٢ / ٢١ ـ ٢٩ ، الفتاوى الهندية : ١ / ١٧٦ ، الدر الختار وحاشية ابن عابدين : ٢ / ١٨ ـ ٠٩ ، ١٤ ، الشرح الكبير : ١ / ٤٤ ومابعدها ، بداية المجتهد : ١ / ٢٦٧ ومابعدها ، الشرح الصغير : ١ / ٦٥٩ ـ ٦٦٨ ، مغني الحتاج : ٣ / ١١١ ، مجيرهي الخطيب : ٢ / ٣١٩ ، المهــــذب : ١ / ١٧٤ ـ ١٧٠ . المحموع : ٦ / ٢١٩ ـ ٢٤٢ ، المغني : ٢ / ٢١٩ ـ ٢٤٢ . المغني : ٢ / ٢١٦ ـ ٢١٠ . ١٦٠ ، أحكام ابن العربي : ٢ / ١٤٥ ـ ٩٦٣ .

« ولاتحل الصدقة لغني ، ولاذي مِرّة سوي »(١) وجاز دفع الزكاة لأربعة أو خمسة من الأغنياء : وهم العامل ، والمؤلف ، والغازي ، والغارم لإصلاح ذات البين عند الشافعية والحنابلة ، لقول عليه عليه : « لاتحل الصدقة لغني إلا لخمسة : لعامل ، أو رجل اشتراها عاله ، أو غاز في سبيل الله ، أو لغارم ، أو مسكين تصدّق عليه منها فأهدى منها لغني »(١) .

والغني عند الحنفية (٢): هو من ملك قدر نصاب فارغ عن حاجته الأصلية من أي مال. فيعطى من الزكاة من كان يملك أقل من نصاب شرعي ، ولو كان صحيحاً قوياً قادراً على الكسب ؛ لأنه فقير والفقراء هم المصارف ، ولأن حقيقة الحاجة لايوقف عليها ، فأدير الحكم على دليلها وهو فقد النصاب ، فلابأس أن يعطى من الزكاة من له مسكن ومايتأثث به في منزله وخادم وفرس وسلاح وثياب البدن ، وكتب العلم إن كان من أهله ؛ لأن هذه الأشياء من الحوائج الأصلية اللازمة التي لابد منها للإنسان ، فإن كان له فضل عن ذلك تبلغ قيته مائتي درهم ، حرم عليه أخذ الصدقة . ويجوز أداء الزكاة للمكاتب وإن حصل نصاباً زائداً عن بدل الكتابة ، ولا يجوز دفع الزكاة إلى من يملك نصاباً من أي مال كان ؛ لأن الغنى الشرعى مقدر به .

والغني عند المالكية (٤) : هو من ملك كفايته لمدة سنة ، والفقير : هو من ملك من المال أقل من كفاية السنة ، فيعطى من الزكاة ولو ملك نصاباً فأكثر

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود والترمذي من حديث عمرو بن العـاص . والمرّة : القوة والشـدة ، والسوي : المستوي الخلّق ، التام الأعضاء .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود وابن ماجه .

 <sup>(</sup>٦) الدر الختار: ٢ / ٨٨ ، ٩٦ ، البدائع: ٢ / ٤٨ ، فتح القدير: ٢ / ٢٧ ومابعـدهـا ، قالوا : لو دفع الزكاة إلى أخته ، ولها على زوجها مهر يبلغ نصاباً ، وهو ملي مقر ، ولو طلبت لايمتنع عن الأداء ، لاتجوز ، وإلا جاز .

<sup>(</sup>٤) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي : ١ / ٤٩٤ .

لكنه لا يكفيه لعامه ، ولو كان قوياً قادراً على الكسب أي كسب ما يكفيه بصنعة تارك لهما وغير مشتغل بهما ، ولو كان تركه التكسب بهما اختياراً على المشهور . ومن لم يجد كفاية سنة ويقوم بالإنفاق عليه نحو والد أو بيت مال بمرتب لا يكفيه من أكل وكسوة ، أو من صنعة لا تكفيه ، فيعطى من الزكاة .

والغني عند الشافعية (١): من كانت عنده الكفاية في عمره الغالب وهو اثنان وستون سنة ، إلا إذا كان له مال يتجر فيه ، فيعتبر ربحه في كل يوم ، فإن كان أقل من نصف الكفاية في ذلك اليوم ، فهو فقير . وكذا إذا جاوز العمر الغالب فالعبرة بكل يوم على حدة ، فإن كان له مال أو كسب لايكفيه في نصف اليوم فهو فقير .

والفقير: هو من لامال له أصلاً ولاكسب حلال ، أو له مال أو كسب حلال لا يكفيه لا يكن له منفق يعطيه ما يكفيه كالزوج بالنسبة للزوجة . والمعتبر: كسب يليق بحاله ومروءته ، وأما مالايليق به فهو كالمعدوم . وتحل الزكاة لطالب العلوم الشرعية ؛ لأن تحصيل العلم فرض كفاية ، ويخاف من الإقبال على الكسب الانقطاع عن التحصيل .

والمسكين : هو من قدر على مال أو كسب حلال يساوي نصف مايكفيه في العمر الغالب .

ولا يعطى الفقير أو المسكين من الزكاة إذا كان قادراً على الكسب للحديث السابق عند أبي داود بإسناد صحيح: « لاحظ فيها لغني ، ولالقوي مكتسب » .

لكن تعطى الزكاة للعبد المكاتب ولو مع القدرة والكسب .

والخلاصة : لا يمنع الفقير مسكنه وثيابه وماله الغائب في مسافة مرحلتين

<sup>(</sup>١) المجموع : ٦ / ١٩٧ ـ ٢٠٢ ، مغني المحتاج : ٣ / ١٠٧ ـ ١٠٨ ، ٢٤٦ .

( مسافة القصر ) ودينه المؤجل وكسب لايليق به ، ولايشترط فيه الزمانة ولا التعفف عن المسألة في الجديد ، والمكفي بنفقة قريب أو زوج ليس فقيراً في الأصح . ولو اشتغل بعلم والكسب عنعه من اشتغاله بذلك ، فهو فقير .

والغني عند الحنابلة (۱) في أظهر الروايتين عن أحمد: هو من ملك خمسين درهما أو قيتها من الذهب ، أو وجود ماتحصل به الكفاية على الدوام من كسب أو تجارة أو عقار أو نحو ذلك ، لحديث أبي داود والترمذي: « الغنى: خمسون درهما أو قيتها من الذهب » والفقير: من لا يجد شيئاً ألبتة (أي قطعاً) ، أو يجد شيئاً يسيراً من الكفاية دون نصفها من كسب أو غيره ، مما لا يقع موقعاً من كفايته ، كدرهين من عشرة . والمسكين: من يجد معظم الكفاية أو نصفها من كسب أو غيره . فيعطى كل منها كسب أو غيره . فيعطى كل منها كسب أو غيره . فيعطى كل منها كفايته مع عائلته سنة . ولا يعطى كل منها من الزكاة إذا كان قادراً على الاكتساب إذ إنه لاحظ فيها لغني ولالقوي مكتسب ، كا روى أبو داود . لكن إذا تفرغ القادر على التكسب لطلب العلم ، وتعذر الجمع بين طلب العلم والتكسب ، يعطى من الزكاة ، ولا يعطى إذا تفرغ للعبادة ، لقصور نفعها .

والخلاصة : أن المانع من الصدقة وهو الغنى : هو أقل ما ينطلق عليه الاسم عند الشافعية والحنابلة أخذاً بالمعنى اللغوي للكلمة ، وهو ملك النصاب عند الحنفية أخذاً بالمعنى الشرعي ؛ لأن الشرع اعتبر في حديث معاذ مالك النصاب هو الغني . وقال مالك : ليس في ذلك حد إنما هو راجع إلى الاجتهاد ، وذلك يختلف باختلاف الحالات والحاجات والأشخاص والأمكنة والأزمنة .

ويحرم سؤال الزكاة أو صدقة التطوع أو الكفارة ونحوها ، وله ما يغنيه أي يكفيه ؛ لأنه لا يحل له أخذها إذا ، ووسائل الحرم محرمة .

<sup>(</sup>١) كشاف القناع : ٢ / ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٣٤ ومابعدها ، المغنى : ٢ / ٦٦١ .

الإعلام بكون المدفوع زكاة : إذا دفع المسلم الزكاة إلى من يظنه فقيراً أو رآه ظاهر الحاجة ، لم يحتج إلى إعلامه أنها زكاة .

إذا ظهر كونه غنياً أو غير مستحق: وإن دفعت الزكاة إلى من ظاهره الفقر أو يظنه فقيراً ، فبان غنياً ، أو ظنه مسلماً ، فبان كافراً ، لم يجزه ذلك عن الفرض ويجب ردها منه ، في رأي المالكية والشافعية وفي الراجح عند الحنابلة (۱)؛ لأنه دفع الواجب إلى غير مستحقه ، فلم يخرج من عهدته ، كا لو دفعها إلى كافر أو ذي قرابة ، كديون الآدميين . ثم إن كان المال باقياً ، استرجع منه ، ودفع إلى فقير ، وإن كان فائتاً ، أخذ البدل ، وصرف إلى فقير . فإن لم يكن للمدفوع إليه مال ، لم يجب على رب المال ضانه ؛ لأنه إذا دفعه إلى الإمام ، فقد سقط الفرض عنه بذلك ، ولا يضنه الإمام ؛ لأنه أدن أمين غير مفرط . وإن كان الدافع هو نفس رب المال ، فإن لم يبين عند الدفع أنه زكاة واجبة ، لم يكن له أن يرجع ، لأنه قد يدفع عن زكاة واجبة وعن تطوع . وإن كان قد بين أنها زكاة ،

والخلاصة : أن الجمهور يقررون أنه لاتجزئ الزكاة إذا دفعت لغير مستحق إلا الإمام ، ومثله عند المالكية نائب القاضي والوصي ، فإنها تجزئ إن تعذر ردها ؛ لأنهم يدفعونها بالاجتهاد . واستثنى الحنابلة حالة الدفع لغني ظنه فقيراً ، فإنها تجزئه .

وقال الحنفية (٢): إذا دفع الزكاة لإنسان ثم بان أنه غني أو ذمي ، أو أنه أبوه أو ابنه أو امرأته أو هاشمي ، لا يعيد الدفع ؛ لأنه أتى بافي وسعه ، أي أتى بالتمليك

 <sup>(</sup>١) المهذب : ١ / ١٧٥ ، المغني : ٢ / ١٦٧ ومابعدها ، كشاف القناع : ٢ / ٣٤٤ ، الشرح الصغير : ١ / ١٦٨ ،
 غاية المنتهى : ١ / ٣١٥ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) الدر الختار ورد المحتار : ٢ / ٩٣ ، الكتاب مع اللباب : ١ / ١٥٧ .

الذي هو ركن الأداء على قدر وسعه ، إذ ليس مكلفاً بأكثر من التحري والبحث ، فلو دفع بلاتحر ، لم يجز ؛ لأنه أخطأ .

٢ - أن يكون مستحق الزكاة مسلماً : إلا المؤلفة قلوبهم في رأي المالكية والحنابلة : فلا يجوز صرف الزكاة إلى الكافر بلاخلاف ، لحديث معاذ رضي الله عنه المتقدم : « خذها من أغنيائهم وردها في فقرائهم » أمر بوضع الزكاة في فقراء من يؤخذ من أغنيائهم وهم المسلمون ، فلا يجوز وضعها في غيرهم .

وأما ماسوى الزكاة من صدقة الفطر والكفارات والنذور ، فلاشك في أن صرفها إلى فقراء المسلمين أفضل ؛ لأن الصرف إليهم يقع إعانة لهم على الطاعة . وهل يجوز صرفها إلى أهل الذمة ؟

قال أبو حنيفة ومحمد: يجوز، لقوله تعالى: ﴿ إِن تبدوا الصدقات فنعا هي ، وإِن تخفوها وتؤتوها الفقراء ، فهو خير لكم ، ونكفر عنكم سيئاتكم ﴾ من غير تفرقة بين فقير وفقير ، وعموم هذا النص يقتضي جواز صرف الزكاة إليهم ، إلا أنه خص منه الزكاة لحديث معاذ ، وقوله تعالى في الكفارات : ﴿ فكفارته إطعام عشرة مساكين .. ﴾ من غير تفرقة بين مسكين ومسكين ، إلا أنيه خص منه الحربي بدليل حتى لايكون ذلك إعانة لهم على قتالنا ، ولأن صرف الصدقة إلى أهل الذمة من باب إيصال البر إليهم ، ومانهينا عن ذلك ، قال تعالى : ﴿ لاينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ، ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم ... ﴾ .

وقال أبو يوسف وزفر والشافعي والجمهور: لايجوز صرف غير الزكاة أيضاً إلى الذميين قياساً على الزكاة ، وعلى الحربي .

٣ - ألا يكون المستحق من بني هاشم: لأن آل البيت تحرم عليهم

الزكاة ؛ لأنها أوساخ الناس ، ولهم من خمس الخمس في بيت المال مايكفيهم ، بدليل قوله عليه : « إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس ، وإنها لاتحل لحمد ، ولا لآل محمد »(١).

وبنو هاشم الذين تحرم عليهم الصدقات هم عند الحنفية والحنابلة (١): آل العباس وآل علي وآل جعفر وآل عقيل بني أبي طالب ، وآل الحارث بن عبد المطلب ، لعموم الحديث المتقدم (١) وكذلك قال الشافعية (١): هم بنو هاشم وبنو المطلب لقول هم والله عليه المطلب لقول هم والله عليه المطلب شيء واحد ، وشبك بين أصابعه »(٥).

وقال المالكية (١) : هم بنو هاشم فقط ، وأما بنو المطلب أخو هاشم فليسوا عندهم من آل البيت ، فيعطون من الزكاة على المشهور .

هذا ... وقد نقل عن أبي حنيفة وعن المالكية وبعض الشافعية : جواز إعطاء الهاشميين من الزكاة إذا حرموا من بيت المال سهم ذوي القربى ، منعاً لتضييعهم ولحاجتهم ، وإعطاؤهم - كا قال المدسوقي المالكي - حينتذ أفضل من إعطاء غيرهم . وتحل صدقة التطوع لهم عند الأكثرين .

<sup>(</sup>١) رواه مسلم في حديث طويل من رواية عبد المطلب بن ربيعة مرفوعاً ، وروى الحسة ( أحمد وأصحاب السنن ) عن أبي رافع : « إن الصدقة لاتحل لثا » ( نصب الراية : ٢ / ٤٠٣ ، نيل الأوطار : ٤ / ١٧٤ ) .

<sup>(</sup>٢) البدائع : ٢ / ٤٩ ، كشاف القناع : ٢ / ٣٣٩ .

<sup>(</sup>٢) فالهاشمي : من لهاشم عليه ولادة ، كأولاد العباس وحمزة وأبي طالب وأبي لهب ، وأولاد فاطمة ، وقد أدخل الحنابلة آل أبي لهب بن عبد المطلب ؛ لأنه ثبت أنه أسلم عتبة ومعتب ابنا أبي لهب عام الفتح ، وسر علي الله ياسلامها ، ودعا لها ، وشهدا معه حنيناً والطائف ولها عقب عند أهل النسب ( نيل الأوطار : ٤ / ١٧٢ ) وهاشم : هو ثاني علي أبداد النبي علي ، فهو أبو عبد المطلب .

 <sup>(</sup>٤) شرح المجموع : ٦ / ٢٤٤ ومابعدها .

<sup>(</sup>٥) رواه البخاري عن جبير بن مطعم .

<sup>(</sup>٦) الشرح الصغير: ١ / ٢٥٩ ، الشرح الكبير: ١ / ٢٩٣ .

2 - الا يكون ممن تلزم المزكي نفقته من الأقارب والزوجات ولو في العدة: لأن ذلك يمنع وقوع الأداء تمليكاً للفقير من كل وجه ، بل يكون صرفاً إلى نفسه من وجه . فلاتدفع الزكاة إلى الوالدين وإن علوا (أي الأجداد) والمولودين وإن سفلوا (أي الأحفاد والأسباط) ، ولا إلى الزوجات ؛ بصفة الفقر أو المسكنة ؛ لأن نفقتهم واجبة على المزكي ، والزكاة للحاجة ، ولاحاجة مع وجوب النفقة ، ولأن أحدهم ينتفع بمال الآخر ، بل ولا يجوز دفعها عند الشافعية لشخص لاتلزم المزكي نفسه نفقته ، وإنما تلزم غيره ؛ لأنه غير محتاج ، ككتسب كل يوم قدر كفايته . وأجاز الحنفية دفع الزكاة لامرأة فقيرة وزوجها غني ؛ لأنها لاتستحق على زوجها إلا مقدار النفقة ، فلاتعد بذلك القدر غنية ، ولا يجوز عنده دفع زكاة الزاني لولده من الزنا إلا إذا كان الولد من ذات زوج معروف .

لكن يجوز دفعها لمن ذكر بصفة كونهم غارمين أو غزاة مجاهدين مثلاً .

وهل يجوز دفع الزوجة إلى زوجها زكاتها ؟

قال أبو حنيفة ، والحنابلة على الراجح (١) : لا يجوز ؛ لأن الزكاة تعود إليها يانفاقه عليها .

وقال الصاحبان والشافعية ، والمالكية على الصحيح (١) : يجوز ، لجديث زينب امرأة ابن مسعود : « زوجُك وولدك أحق من تصدقت عليهم به »(١)

و يجوز دفع الزكاة إلى بقية الأقارب غير المذكورين كالأخ والأخت والعمة والخالة ونحوه ، لحديث الطبراني عن سلمان بن عامر: « الصدقة على المسكين

<sup>(</sup>١) الدر الختار : ٢ / ٨٧ ، البدائع : ٢ / ٤٠ ، كشاف القناع : ٢ / ٣٣٩ ، الكتاب مع اللباب : ١ / ١٥٦ .

<sup>(</sup>٢) البدائع : ٢ / ٤٠ ، أحكام ابن العربي : ٢ / ٩٦٠ ، المجموع : ٦ / ٢٤٧ .

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري ومسلم .

صدقة وهي لذي الرحم اثنتان : صدقة وصلة » بل إن القرابة أحق بزكاة المزكي ، قال مالك : أفضل من وضعت فيه زكاتك قرابتك الذين لاتعول .

أما صدقات التطوع (١) : فيجوز دفعها للأصول والفروع والزوجات والأزواج ، والدفع إليهم أولى ؛ لأن فيه أجرين : أجر الصدقة وأجر الصلة .

وتجوز صدقة التطوع للأغنياء والكفار، ولهم أخذها، وفيه أجر، لقوله تعالى: ﴿ ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتباً وأسيراً ﴾ ولم يكن الأسير يومئذ إلا كافراً، وكسى عمر خاله مشركاً حلة كان النبي عَلِيليًّة كساه إياها، وقال النبي عَلِيليًّة لأساء بنت أبي بكر التي استفتته في صلة أمها وهي مشركة: « صلي أمك » ألى لكن يستحب للغني التعفف، فلا يأخذ صدقة ولا يتعرض لها ؛ لأن الله تعالى مدح المتعففين عن السؤال، مع وجود حاجتهم، فقال: ﴿ يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف ﴾ فإن أخذها الغني مظهراً للفاقة، حرم عليه ذلك، وإن كانت تطوعاً ، لما فيه من الكذب والتغرير.

٥ ـ أن يكون بالغاً عاقلاً حراً: فلاتجزئ لعبد اتفاقاً ، ولاتجزئ عند الخنفية (المخير غير مراهق (المادون السابعة العبون إلا إذا قبض عن الصغير والمجنون لها من يجوز له قبضه كالأب والوصي وغيرهما ، وتجوز عندهم لصبيان أقاربه المميزين في مناسبة عيد أو غيره ، ولايجوز دفع الزكاة لولد الغني إذا كان صغيراً ؛ لأن الولد الصغير يعد غنياً بغني أبيه ، ويجوز إعطاؤها له إذا كان كبيراً فقيراً ؛ لأنه لا يعد غنياً عال أبيه ، فكان كالأجنبي .

<sup>(</sup>١) البدائع : ٢ / ٥٠ ، أحكام ابن العربي : ٢ / ٩٦٠ ، المجموع : ٦ / ٢٥٨ ومابعدها ، كشاف القناع : ٢ / ٣٤٥ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري ومسلم وأبو داود .

<sup>(</sup>٣) حاشية ابن عابدين : ٢ / ٨١ ، ٨٥ ، ٩٥ ومابعدها ، البدائع : ٢ / ٤٧ .

واشترط الشافعية" أن يكون قابض الزكاة رشيداً: وهو البالغ العاقل حسن التصرف ، فلاتجزئ لصبي أو مجنون أو سفيه ديانة كتارك الصلاة إلا أن يقبضها له وليه لسفهه أو قصوره .

واشترط المالكية (٢) أن يكون عامل الزكاة بالغاً ، فلاتعطى الزكاة لقاصر .

أما الحنابلة (٢): فأجازوا دفع الزكاة إلى الكبير والصغير ، سواء أكل الطعام أو لم يأكل ، والمجنون ، لكن يقبضها ولي الصغير والمجنون عنها ، أو القيّم عليها ، روى الدارقطني عن أبي جحيفة قال : « بعث رسول الله عَلَيْتُ ساعياً ، فأخذ الصدقة من أغنيائنا ، فردها في فقرائنا ، وكنت غلاماً يتياً لامال لي ، فأعطاني قلوصاً » أي ناقة شابة .

وبناء على هذه الشروط: لا يجوز دفع الزكاة لغني بمال أو كسب ، ولالعبد ، ولالبني هاشم ، وبني المطلب عند الجهور غير المالكية في الأخير ، ولالكافر ، ولالمن تلزم المزكي أو غيره نفقته ، ولاللصغار والجانين بأنفسهم ، ولالمن ليس في بلد الزكاة كا سنبين في مسألة نقل الزكاة . وأضاف الحنفية : لا يجوز صرف الزكاة لأهل البدع كالمشبهة في ذات الله أو في الصفات . وأجاز الحنفية دفع الزكاة للفقراء في المواسم والأعياد ، أو لمن يأتيه ببشارة ونحوها .

المطلب الثاني ـ أحكام متفرقة في توزيع الزكاة :

أولاً - دفع الزكاة إلى الإمام وإخراج الإنسان زكاة نفسه :

دل قوله تعالى : ﴿ والعاملين عليها ﴾ على أن أخذ الزكوات إلى الإمام ، إذ

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج : ٣ / ١١٢ .

<sup>(</sup>٢) الشرح الكبير : ١ / ٥٩٥

<sup>(</sup>٣) المغني : ٢ / ٦٤٦ .

لو جاز للمالك أداء الزكاة إلى المستحقين ، لما احتيج إلى عامل لجبايتها . ويؤكده قوله تعالى : ﴿ خذ من أموالهم صدقة ﴾ .

ويجب على الإمام (١) أن يبعث السعاة لأخذ الصدقة ؛ لأن النبي عَلَيْكُمُ والخلفاء من بعده كانوا يبعثون السعاة ، ولأن في الناس من يملك المال ، ولا يعرف ما يجب عليه ، وفيهم من يبخل ، فوجب أن يبعث من يأخذ .

ولا يبعث الإمام إلا ساعياً حراً عدلاً ثقة ؛ لأن هذا ولاية وأمانة ، والعبد والفاسق ليسا من أهل الأمانة والولاية . ولا يبعث إلا فقهياً ؛ لأنه يحتاج إلى معرفة ما يؤخذ وما لا يؤخذ ، ويحتاج إلى الاجتهاد فيا يعرض له من مسائل الزكاة وأحكامها .

وهناك آية تجيز لأرباب الأموال دفع الزكاة بأنفسهم إلى المستحقين وهي قوله تعالى : ﴿ وَالنَّذِينَ فِي أَمُواهُم حَقَ مَعْلُومُ للسَّائِلُ وَالْحُرُومُ ﴾ لأنه إذا كان ذلك الحق حقاً للسائل والمحروم ، وجب أن يجوز دفعه إليها مباشرة .

وعملاً بمادلت عليه الآيات فصل العلماء في بيان تفرقة الزكاة :

<sup>(</sup>١) المهذب : ١ / ١٦٨ .

ب ـ وإن كان مال الزكاة ظاهراً: وهو المواشي والزروع والثار والمال الذي ير به التاجر على العاشر، فيجب عند الجمهور منهم الحنفية والمالكية (١) دفعها إلى الإمام، فإن فرقها بنفسه، لم يحتسب له ماأدى، لقوله تعالى: ﴿ خد من أموالهم صدقة ﴾ أمر الله نبيه بأخذ الزكاة، فدل أن للإمام المطالبة بذلك والأخذ. ودل ذكر « العاملين عليها » في المصارف على أن للإمام مطالبة أرباب الأموال بالصدقات.

وكان النبي يبعث المصدِّقين ( الجباة ) إلى أحياء العرب والبلدان والآفاق لأخذ الصدقات من الأنعام والمواشي في أماكنها(٢) .

وتابعه على ذلك الخلفاء الراشدون ، وقال أبو بكر رضي الله عنه لما امتنعت العرب عن أداء الزكاة : « والله لو منعوني عقالاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله عَلَيْكَ ، لحاربتهم عليه »(٢) .

لكن المالكية قالوا: إذا كان الإمام عدلاً ، وجب دفع الزكاة إليه ، وإن كان غير عدل ، فإن لم يتمكن المزكي صرفها عنه ، دفعت إليه وأجزأت . وإن تمكن صرفها عنه دفعها صاحبها لمستحقها . ويستحب ألا يتولى دفعها بنفسه خوف الثناء .

وقال الشافعي في الجديد (٤): يجوز للمزكي أن يفرق زكاة الأموال الظاهرة بنفسه كزكاة الباطن ؛ لأنها زكاة ، فجاز أن يفرقها بنفسه كزكاة المال الباطن .

<sup>(</sup>١) البدائع : ٢ / ٣٥ ، الشرح الصغير : ١ / ٦٧٠ ، القوانين الفقهية : ص ١١١ .

 <sup>(</sup>۲) ثبت ذلك في حديث أنس عن أبي بكر عند أحمد والنسائي وأبي داود والبخاري ، وعند الحسة عن معاذ بن
 جبل ، وعن رواة آخرين ( نيل الأوطار : ٤ / ١٢٤ ومابعدها ، ١٣٢ ومابعدها ) .

<sup>(</sup>٢) رواه الجماعة إلا ابن ماجه عن أبي هريرة ( نيل الأوطار : ٤ / ١١٩ ) .

<sup>(</sup>٤) المهذب : ١ / ١٦٨ .

وقال الحنابلة (۱): يستحب للإنسان أن يلي تفرقة الزكاة بنفسه ، ليكون على يقين من وصولها إلى مستحقها ، سواء أكانت من الأموال الظاهرة أم الباطنة . قال أحمد : أعجب إلى أن يخرجها ، وإن دفعها إلى السلطان فهو جائز . ودليلهم أن المزكي دفع الحق إلى مستحقه الجائز تصرفه ، فأجزأه ، كا لو دفع الدين إلى غريمه ، وكزكاة الأموال الباطنة ، ولأن المال الظاهر أحد نوعي الزكاة ، فأشبه النوع الآخر ، ولتوفير أجر العُمالة ( رزق العامل ) .

ولكن للإمام أخذها ، وهذا لاخلاف فيه ، لدلالة الآية : ﴿ خذ من أموالهم صدقة ﴾ ، ومطالبة أبي بكر لهم بها لكونهم لم يؤدوها إلى أهلها ، ولو أدوها إلى أهلها لم يقاتلهم عليها .

وعلى كل حال فالواقع أن إخراج الزكاة أصبح منوطاً بأرباب الأموال ، ويطلب اليوم سن تشريعات فريضة الزكاة ، وقيام الدولة بجبايتها ، بسبب تقصير الكثيرين عن أدائها ، على أن تصرف في المصارف الشرعية ، وأن يكون الحاكم عادلاً أميناً على مصالح المسلمين .

## ثانياً - التوكيل في أداء الزكاة :

اتفق الفقهاء (٢) على أنه يجوز التوكيل في أداء الزكاة ، بشرط النية من الموكل أو المؤدي ، فلو نوى المزكي عند الأداء أو الدفع للوكيل عند الحنفية والشافعية ، أو قبل الأداء بزمن يسير عند الحنابلة ، أو عند العزل لدى المالكية والحنفية والشافعية ، ثم أداها الوكيل إلى الفقير بلا نية جاز ؛ لأن تفرقة الزكاة من حقوق المال ، فجاز أن يوكل في أدائه كديون الآدميين . وللوكيل أن يوكل غيره بلا إذن

<sup>(</sup>١) المغني : ٢ / ٦٤١ .

 <sup>(</sup>٢) البدائع : ٢ / ٤٠ ومابعدها ، الدر الختار : ٢ / ١٤ ومابعدها ، الشرح الصغير : ١ / ٦٦٦ ومابعدها ،
 المهذب : ١ / ١٦٨ ، المغني : ٢ / ١٦٨ ومابعدها .

ولو نوى الوكيل ولم ينو الموكل ، لم يجز ؛ لأن الفرض يتعلق به ، والإجزاء يقع عنه ، وإن دفعها إلى الإمام ناوياً ولم ينو الإمام حال دفعها إلى الفقراء ، جاز .

وبناء عليه يجوز في رأي الحنفية توكيل الذمي غير المسلم بأداء الزكاة للفقراء ؛ لأن المؤدي في الحقيقة هو المسلم . ولو قال الموكل : هذا تطوع أو عن كفارتي ، ثم نواه عن الزكاة قبل دفع الوكيل ، صح . وللوكيل أن يدفع الزكاة لولده الفقير أو زوجته الفقيرة إذا لم يأمره بالدفع إلى شخص معين ، ولا يجوز له أن يأخذ الزكاة لنفسه إلا إذا قال له الموكل : ضعها حيث شئت .

وإن أمره بالدفع إلى شخص معين ، فدفعها الوكيل لغيره ، ففيه قولان عند الحنفية : قول بأنه لايضن ، كن نذر أن يتصدق على فلان معين ، له أن يتصدق على غيره ، وقول رجحه ابن عابدين : يضن ؛ لأن الوكيل يستد سلطته بالتصرف من الموكل ، وقد أمره بالدفع إلى فلان ، فلا يملك الدفع إلى غيره ، كمن أوصى لزيد بكذا ، ليس للوصي الدفع إلى غيره .

#### ثالثاً ـ شرط المال المؤدى:

يشترط أن يكون المؤدى مالاً متقوماً على الإطلاق ، سواء أكان عند الخنفية (۱) منصوصاً عليه أم لا ، من جنس المال الذي وجبت فيه الزكاة أو من غير جنسه ، والأصل عندهم أو القاعدة : أن كل مال يجوز التصدق به تطوعاً ، يجوز أداء الزكاة منه ، ومالا فلا . وعليه : لو أعطى الفقير سلعة من السلع كقاش أو خبز أو سكر أو سمن أو حذاء ، ناوياً الزكاة صح . وعند غير الحنفية : يتعين أداء النصوص عليه ، وقد بحث الموضوع في إخراج القية في الزكاة .

<sup>(</sup>١) البدائع : ٢ / ٤١ .

## رابعاً - نقل الزكاة لبلد آخر غير بلد المزكي :

القاعدة العامة أن تفرق صدقة كل قوم فيهم ، لحديث معاذ المتقدم : « خذها من أغنيائهم وردها في فقرائهم » ، والمعتبر عند الحنفية والشافعية والحنابلة في زكاة المال : المكان الذي فيه المال ، والمعتبر في صدقة الفطر : المكان الذي فيه المتصدق اعتباراً بسبب الوجوب فيها ، وللفقهاء تفصيل في نقل الزكاة من بلد إلى بلد آخر(۱) .

قال الحنفية: يكره تنزيها نقل الزكاة من بلد إلى بلد آخر إلا أن ينقلها إلى قرابته المحاويج ليسد حاجتهم، أو إلى قوم هم أحوج إليها أو أصلح أو أورع أو أنفع للمسلمين، أو من دار الحرب إلى دار الإسلام، أو إلى طالب علم، أو إلى الزهاد، أو كانت معجلة قبل تمام الحول، فلا يكره نقلها. ولونقلها لغير هذه الأحوال جاز؛ لأن المصرف مطلق الفقراء.

وقال المالكية: لا يجوز نقل الزكاة لبلد لمسافة القصر، فأكثر، إلا لمن هو أحوج إليها، ويجوز نقلها لمن هو دون مسافة القصر ( ٨٩ كم )؛ لأنه في حكم موضع الوجوب، ويتعين تفرقتها فوراً بموضع الوجوب: وهو في الحرث ( الزرع والمثر) والماشية: الموضع الذي جبيت منه، وفي النقود وعروض التجارة: موضع المالك، حيث كان، مالم يسافر، ويوكل من يخرج عنه ببلد المال.

وقال الشافعية: الأظهر منع نقل الزكاة، ويجب صرفها إلى الأصناف في البلد الذي فيه المال، لحديث معاذ المتقدم، فإن لم توجد الأصناف في البلد الذي

<sup>(</sup>۱) الدر الختار: ٢ / ٩٣ ـ ٩٠ ، الفتاوى الهندية: ١ / ١٧٨ ، الكتاب مع اللباب: ١ / ١٥٨ ، فتح القدير: ٢ / ١٧٨ ، ومابعدها ، القوانين الفقهية: ص ١١١ ، الشرح الصغير: ١ / ٢٦٢ ، أحكام القرآن لابن العربي: ٢ / ٢٦٢ ، ٢ مغني المحتساج: ٣ / ١١٨ ، بجيرمي الخطيب: ٢ / ٣١٨ ، المهسنب: ١ / ١٧٣ ، المغني: ٢ / ٢٣٠ . ١٧٤ . ١٧٤ . ١٧٤ . ١٧٤ .

وجبت فيه الزكاة ، أو لم يوجد بعضهم ، أو فضل شيء عن بعض وجد منهم ، نقلت إلى أقرب البلاد لبلد الوجوب .

وقال الحنابلة: المذهب أنه لا يجوز نقل الصدقة من بلد مال الزكاة إلى بلد مسافة القصر، أي يحرم نقلها إلى مسافة القصر، ولكن تجزئه و يجوز نقلها لأقل من مسافة القصر من البلد الذي فيه المال والمستحب تفرقة الصدقة في بلدها، ثم الأقرب فالأقرب من القرى والبلدان.

#### خامساً - أخذ البغاة والخوارج الزكاة :

إذا تغلبت فئة الخوارج والبغاة على بلد إسلامي ، فأخذوا زكواتهم وعشور أراضيهم وخراجها ، ثم استعادها الإمام منهم أو أخذ السلطان الجائر الزكاة ، أجزأ المدفوع عن أصحابه ولايثنى عليهم ، وأجزأ دفع الخراج عن المكلف به ، سواء عدل الآخذ فيا أخذ أو جار ، وسواء أخذها قهراً أو دفعت إليه اختياراً . وذلك عملاً بفعل الصحابة ، ولأن المعطي دفعها إلى أهل الولاية ، ولأن حق الأخذ للإمام لأجل الحفظ والحماية ، ولم يوجد ذلك منه (۱) . لكن قال الحنفية : إلا أن المعطين يفتون فيابينهم وبين ربهم أن يؤدوا الزكاة والعشور ثانياً . وقالوا أيضاً : لو أخذ السلطان الصدقات أو الجبايات أو أخذ مالاً مصادرة إن نوى المأخوذ منه الصدقة عند الدفع ، جاز وبه يفتى ، أو إذا دفع إلى كل جائر بنية الصدقة يجزئ ، والأحوط الإعادة .

#### سادساً ـ الحيلة لإسقاط الزكاة:

يحرم التحايل لإسقاط الزكاة كأن يهب المال المزكى لفقير ثم يشتريه منه ، أو يهبه لقريب قبل حولان الحول ثم يسترده منه فيا بعد .

<sup>(</sup>١) البدائع : ٢ / ٣٦ ، فتح القدير : ١ / ٥١٢ ، المغنى : ٢ / ٦٤٤ ومابعدها ، الدر المختار : ٢ / ٣٣ .

ولو أبدل النصاب بغير جنسه كإبدال الماشية بدراهم ، فراراً من الزكاة ، أو أتلف جزءاً من النصاب قصداً للتنقيص لتسقط عنه الزكاة ، أو جعل السائمة علوفة ، لم تسقط عنه الزكاة عند الحنابلة والمالكية (۱) سداً للذرائع ، لأنه قصد إسقاط نصيب من انعقد سبب استحقاقه ، ولقوله تعالى : ﴿ إنا بلوناهم كا بلونا أصحاب الجنة ، إذ أقسموا ليصرمنها مصبحين ، ولايستثنون ، فطاف عليها طائف من ربك ، وهم نائمون ، فأصبحت كالصريم ﴾ فعاقبهم الله تعالى بذلك ، لفرارهم من الصدقة . قال أبو يوسف : لا يحتال في إبطال الصدقة بوجه ولاسبب .

وقال أبو حنيفة والشافعي : تسقط عنه الزكاة ؛ لأنه نقص قبل تمام حوله ، فلم تجب فيه الزكاة ، كما لو أتلف لحاجته .

#### سابعاً ـ هل تجزئ الضريبة المدفوعة للدولة عن الزكاة ؟

لاتجزئ أصلاً الضريبة عن الزكاة ؛ لأن الزكاة عبادة مفروضة على المسلم شكراً لله تعالى وتقرباً إليه ، والضريبة التزام مالي محض خال عن كل معنى للعبادة والقربة ، ولذا شرطت النية في الزكاة ولم تشرط في الضريبة ، ولأن الزكاة حق مقدر شرعاً ، بخلاف الضريبة فإنها تخضع لتقدير السلطة ، ولأن الزكاة حق ثابت دائم ، والضريبة مؤقتة حسب الحاجة ، ولأن مصارف الزكاة هي الأصناف الثانية : الفقراء والمساكين المسلمون إلخ ، والضريبة تصرف لتغطية النفقات العامة للدولة . وللزكاة أهداف روحية وخلقية واجتاعية إنسانية ، أما الضريبة فلا يقصد بها تحقيق شيء من تلك الأهداف ().

<sup>(</sup>١) المغني : ٢ / ٦٧٦ ، مغني المحتاج : ١ / ٣٧٩ ، حاشية ابن عاجدين : ٢ / ٤٥ ، الخراج لأبي يوسف : ص ٨٠ .

<sup>(</sup>٢) فقه الزكاة للقرضاوي : ٩٩٧ \_ ١٠٠٣ .

### ثامناً ـ حكم من مات وعليه زكاة أمواله ، أو هل تسقط الزكاة بالموت ؟

اختلف الفقهاء في ذلك (١) ، فقال المالكية والشافعية والحنابلة : من وجبت عليه زكاة وتمكن من أدائها ، فمات قبل أدائها ، عصى ، ووجب إخراجها من تركته ، وإن لم يوص بها ، ولاتسقط بوته ؛ لأنها حق واجب تصح الوصية به ، أو حق مال لزمه في حال الحياة ، فلم يسقط بالموت كدين الآدمي . ولكن تنفذ من ثلث التركة كالوصية في مشهور مذهب المالكية ، ومن رأس مال التركة كلها في رأي الشافعي وأحمد .

وإذا اجتمع في تركة الميت دين لله تعالى ودين لآدمي ، مثال الأول : زكاة وكفارة ونذر وجزاء صيد حرمي وغير ذلك ، فالأصح عند الشافعية تقديم دين الله تعالى .

وقال أبو حنيفة: تسقط عنه الزكاة بالموت ، إلا أن يوصي بها وصية ، فتخرج من الثلث ، ويزاحم بها أصحاب الوصايا ، وإذا لم يوص بها سقطت ؛ لأنها عبادة من شرطها النية ، فسقطت عوت من هي عليه كالصوم .

فتكون مسقطات الزكاة عند الحنفية ثلاثة : موت من عليه الزكاة من غير وصية ، والردة ، وهلاك النصاب بعد الحول قبل التمكن من الأداء وبعده ، خلافاً للشافعي وغيره في الأمور الثلاثة .

#### تاسعاً \_ إسقاط الدين لايقع عن ألزكاة :

يترتب على اشتراط تمليك الزكاة للفقراء ونحوهم(١) أن المسامحة بالدين

<sup>(</sup>۱) بداية المجتهد : ١ / ٢٤١ ومابعدها ، المهذب : ١ / ١٧٥ ، المجموع : ٦ / ٢٥٠ ومابعـدهـا ، المغني : ٢ / ٦٨٣ ومابعدها ، ٣ / ٨٠ ومابعدها ، البدائع : ٢ / ٥٢ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) البدائع : ٢ / ٣٩ ، الدر الختار : ٢ / ٨٥ ، الفتاوى الهندية : ١ / ١٧٨ ، كشاف القناع : ٢ / ٣٣٧ .

لاتجزئ عند الحنفية عن الزكاة ، وإنما يجب إعطاء الزكاة للفقير ، ويكن استيفاء الدين منه بعد ذلك فيعطيه الزكاة ، ثم بعد أن يستلمها يقول له : أعطني ديني ، وكذلك أجاز الحنابلة الإعطاء للمدين ثم يستوفي منه حقه ، مالم يكن حيلة أي بأن شرط عليه أن يردها عليه من دينه . ولو اشترى بالزكاة طعاماً ، فأطعم الفقراء غداء وعشاء ، ولم يدفع عين المال إليهم ، لايجوز ، لعدم التمليك ، ولو دفع الزكاة للفقير لايتم الدفع مالم يقبضها بنفسه أو يقبضها له وليه أو وصيه .

ولو قضى دين ميت فقير بنية الزكاة ، لم يصح عن الزكاة ؛ لأنه لم يوجد التمليك من الفقير ، لعدم قبضه ، لكن لو قضى دين فقير حي بأمره ، جاز عن الزكاة ، لوجود التمليك من الفقير ؛ لأنه لما أمره به ، صار وكيلاً عنه في القبض ، فصار كأن الفقير قبض الصدقة بنفسه ، وملكها للغريج الدائن .

#### المبحث السابع - آداب الزكاة وممنوعاتها:

قال ابن جزي المالكي(١): منوعات الزكاة ثلاثة :

ا ـ أن تبطل بالمن والأذى ؛ لأن المن بالصدقة يحبطها أي يمنع ثوابها لآية : ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمنوا لاتبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى ﴾ كذلك لايستعظم مقدارها ؛ لأن ذلك محبط للأعمال .

٢ ـ وأن يشترى الرجل صدقته .

٣ ـ وأن يحشر المصدّق ( الساعي ) الناس إليها ، بل يزكيهم بمواضعهم .
 ووافق الحنابلة المالكية في الممنوع الثاني قائلين (١): ليس لخرج الزكاة شراؤها

<sup>(</sup>١) القوانين الفقهية : ص ٩٩ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) المغنى : ٢ / ٢٥١ .

ممن صارت إليه ، لما روي عن عمر أنه قال : حَمَلت على فرس في سبيل الله ، فأضاعه الذي كان عنده ، وظننت أنه باعه برخص ، فأردت أن أشتريه ، فسألت رسول الله عَلَيْتَةٍ ، فقال : « لاتبتعه ، ولاتعد في صدقتك ولو أعطاكه بدرهم ، فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه »(۱).

وقال الشافعي وغيره: يجوز استرداد الزكاة بالشراء وغيره لقول النبي عَلَيْتُهُ السابق: « لا يحل الصدقة لغني إلا لخسة: رجل ابتاعها بماله .. »(١) قال النووي(١) عن حديث عمر: هذا نهي تنزيه لاتحريم، فيكره لمن تصدق بشيء أو أخرجه في زكاة أو كفارة أو نذر أو نحو ذلك من القربات أن يشتريه ممن دفعه هو إليه أو يهمه أو يتملكه باختياره منه، فأما إذا ورثه منه، فلاكراهة فيه.

وأضاف ابن جزي أن آداب الزكاة ستة :

١ ـ أن يخرجها طيبة بها نفسه .

۲ ، ۳ وأن تكون من أطيب كسبه ومن خياره أي أحله وأجوده وأحبه إليه ، لكن يأخذ الساعى - كا بينا - أوسط المالي.

٤ ـ أن يسترها عن أعين الناس ، وهـ ذا رأي الحنفية أيضاً ، فالإسرار بإخراجها أفضل ، لكونه أبعد عن الرياء ، وعن إذلال الفقير ، إلا إذا كان غنياً ، ليقتدي به غيره من الأغنياء .

وقال الشافعية والحنابلة(٤): الأفضل في الزكاة : إظهار إخراجها ، ليراه

<sup>(</sup>١) متفق عليه عن زيد بن أسلم عن أبيه ، ومعنى « حملت ... » أي تصدقت بـه ووهبتـه لمن يقــاتل عليــه في سبيل الله ، فأضاعه صاحبه : أي قصر في القيام بعلفه ومؤنته ( شرح مسلم : ١١ / ١٢ ) .

<sup>(</sup>۲) رواه أبو داود وغيره .

<sup>(</sup>۲) شرح مسلم : ۱۱ / ۱۲ .

<sup>(</sup>٤) المجموع : ٦ / ٢٥٣ ، غاية المنتهى : ١ / ٣٠٢ .

غيره ، فيعمل عمله ، ولئلا يساء الظن به وذلك بالنسبة للمالك في غير الأموال الباطنة ، وللإمام مطلقاً . أما صدقة التطوع فالأفضل الإسرار بها اتفاقاً ، لحديث السبعة الذين يستظلون بظل العرش ، والذي منهم : « من أخفى صدقته حتى لاتعلم شاله ماتنفق عينه » (۱ وأضاف الشافعية : إن أظهرها مقتدى به ليقتدى به ، ولم يقصد رياء ولاسمعة ولاتأذى به الآخذ ، كان الإظهار أفضل .

٥ ـ وأن يوكل في إخراجها ، خوف الثناء .

٦ ـ وأن يدعو المزكي عند دفعها ، فيقول : « اللهم اجعلها مغناً ، ولاتجعلها مغرماً » ويقول الآخذ والعامل : « آجَرَك الله فيا أعطيت ، وبارك لك فيا أبقيت ، وجعله لك طهوراً ».

ويكن إضافة آداب أخرى منها(٢).

٧ ـ أن يختار لأداء الزكاة من اتصف بالتقوى والعلم وإخفاء الفقر والقرابة أو الرحم ؛ لأن في إعطاء المال عوناً على طاعة الله ، وتحصيل العلم ، وتحقيق التعفف ، ولأن الصدقة على الأقارب فيها أجران لكونها صدقة وصلة .

٨ ـ المبادرة لإخراج الزكاة ، امتثالاً لأمر الله ، علماً بأنها تجب على الفور ، فلو أخرها ليدفعها إلى من هو أحق بها من ذي قرابة أو ذي حاجة شديدة ، قال الحنابلة : فإن كان شيئاً يسيراً ، فلابأس ، وإن كان كثيراً ، لم يجز . قال أحمد : « لا يجزي على أقاربه من الزكاة في كل شهر » يعنى لا يؤخر إخراجها حتى يدفعها

<sup>(</sup>١) رواه مالك والترمذي عن أبي هريرة وأبي سعيـد ، ورواه أحمـد والشيخـان والنسـائي عن أبي هريرة ورواه مسلم عن أبي هريرة وأبي سعيد معاً .

<sup>(</sup>٢) غاية المنتهى : ١ / ٣١٤ ، المغني : ٢ / ٦٨٥ ، الدر الختار : ٢ / ٩٥ ، فتح القدير : ٢ / ٢٨ .

إليهم متفرقة في كل شهر شيئاً . فإن عجلها فدفعها إليهم أو إلى غيرهم متفرقة أو مجموعة ، جاز ؛ لأنه لم يؤخرها عن وقتها .

٩ ـ يندب عند الحنفية الدفع إلى الفقير عايغنيه عن سؤال جميع مايحتاجه في يومه لنفسه وعياله .

١٠ ـ لاحاجة لإعلام الفقير بكون المدفوع له هو زكاة ، كا بينا سابقاً .

# الفصالات أني صدقة الفطر

#### فيه مباحث خمسة:

المبحث الأول - مشروعيتها وحكمها ومن يؤمر بها .

المبحث الثاني ـ وقت وجوبها وحكم تعجيلها وتأجيلها .

المبحث الثالث - جنس الواجب وصفته ومقداره .

المبحث الرابع - مندوباتها وجائزاتها المبحث

المبحث الخامس - مصرفها أو من يأخذها .

المبحث الأول ـ مشروعية صدقة الفطر وحكمها ومن يؤمر بها:

شرعت زكاة الفطر في السنة الثانية من الهجرة ، عام فرض صوم رمضان ، قبل الزكاة . وأدلة وجوبها : أخبار منها :

الناس صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ، على كل حر أو عبد ، ذكر أو أنثى من الناس صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ، على كل حر أو عبد ، ذكر أو أنثى من المسلمين » والصاع قدح وثلث بالكيل المصري الحالي ، وبالقديم قدحان ، أو ثُمن مد دمشقي وهو المعروف بالثنية ويساوي ( ٢٧٥١ غم ) وعند الحنفية

( ٣٨٠٠ غ ) ، وفي الخبر دليل على اشتراط الإسلام في وجوب الفطرة ، فلاتجب على الكافر .

٢ - وخبر أبي سعيد : « كنا نخرج زكاة الفطر إذ كان فينا رسول الله عَلَيْكُمُ صاعاً من طعام ، أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ، أو صاعاً من زبيب ، أو صاعاً من أقط ، فلاأزال أخرجه كا كنت أخرجه ماعشت »(١) والمراد بالطعام هنا الحنطة ، والأقط : لبن يابس غير منزوع الزبد ، كا فسره الشوكاني .

" - وخبر ابن عباس: « فرض رسول الله عَلَيْكَ زكاة الفطر طُهْرة للصائم من اللغو والرَّفَث ، وطُعْمة للمساكين ، فن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ، ومن أدَّاها بعد الصلاة فهي صدقة من الصَّدَقات »(١) . والرفث : الفحش من الكلام ، والطعمة : هو الطعام الذي يؤكل . وفيه دليل على أن الفطرة تصرف في المساكين دون غيرهم من مصارف الزكاة ?.

ع ـ وخبر عبد الله بن ثعلبة : « خطب رسول الله عَلَيْكَ قبل يوم الفطر بيوم أو يومين ، فقال : أدّوا صاعاً من بُرّ أو قمح أو صاعاً من تمر أو شعير عن كل حر أو عبد صغير أو كبير »(٢) .

وهي تدل على أن مقدار الفطرة صاع من حنطة أو شعير أو تمر ، وخصص بعضهم هذه الأخبار بأحاديث أخرى تدل على الاكتفاء بنصف صاع من قمح ، منها حديث ابن عباس مرفوعاً عند الحاكم ، بلفظ : « صدقة الفطر : مدان من

<sup>(</sup>١) رواهما الجماعة ( نيل الأوطار : ٤ / ١٧٩ ) .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود وابن ماجه ( المرجع السابق : ٤ / ١٨٤ ) .

<sup>(</sup>٣) أخرجه عبد الرزاق . ورواه أبو داود وغيره عن الزهري من وجوه ( نصب الراية : ٢ / ٤٠٦ ) .

قح » وأخرج نحوه الترمذي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً أيضاً ، وغير ذلك (١) .

وحكمتها: جبر نقص الصوم ، وإغناء الفقراء عن السؤال يوم العيد ، قال وكيع بن الجراح: « زكاة الفطر لشهر رمضان كسجدة السهو للصلاة ، تجبر نقصان الصوم ، كما يجبر السجود نقصان الصلاة » وورد « أغنوهم عن الطوف في هذا اليوم » (۱) أي أغنوا الفقراء عن السؤال في يوم العيد .

وحكمها: الوجوب على كل حر مسلم ، قادر عليها وقد ه الأوامر السابقة في الأحاديث ، قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن صدقة الفطر فرض. وقال إسحاق: هو كالإجماع من أهل العلم .

وقال بعض الحنفية (٤) : واجبات الإسلام سبعة : الفطرة ، ونفقة ذي رحم ، ووتر ، وأضحية ، وعمرة ، وخدمة أبويه ، والمرأة لزوجها . والمعنى أن هذه السبعة من واجبات الإسلام ، وهناك واجبات أخرى كصلاة الجماعة والعيدين وغيرهما .

والمأمور بها أو من تجب عليه : هو عند الحنفية (٥) : كل حر مسلم صغير أو كبير ذكر أو أنثى ، عاقل أو مجنون ، إذا كان مالكاً لمقدار النصاب ( من أي مال كان ) الفاضل عن حاجته الأصلية : ( من مسكن وثياب وأثاث ـ متاع البيت ـ

<sup>(</sup>١) انظر نيل الأوطار : ٤ / ١٨٣ .

<sup>(</sup>٢) رواه الدارقطني وابن عدي والحاكم في علوم الحديث عن ابن عمر .

 <sup>(</sup>٣) الدر المختار: ٢ / ٩٨ ومابعدها ، الفتاوى الهندية : ١ / ١٧٩ ، الشرح الصغير: ١ / ١٧٢ ، بداية المجتهد :
 ١ / ٢٦٩ ، مغني الحتاج : ١ / ٢٠٢ ، المهذب : ١ / ١٦٣ ، المغني : ٣ / ٥٥ ، كشاف القناع : ٢ / ٢٨٧ .

 <sup>(</sup>٤) الدر الختار ورد الحتار : ٢ / ١٠٩ .

<sup>(</sup>٥) الكتاب مع اللباب : ١ / ١٥٩ ومابعدها ، الدر الختار : ٢ / ٩٩ ، ١٠١ .

وفرس وسلاح وخادم ، ومن حوائج عياله أيضاً ، ومن دينه كذلك ) . وعلى الجد أن يخرج صدقة الفطر عن أولاد ابنه دون أولاد ابنته إذا كانوا فقراء عند فقد أبيهم .

فيشترط لوجوبها أمور ثلاثة (۱): الإسلام والحرية وملك النصاب الفاضل عن حاجته الأصلية ، أما الأمران الأول والثاني فللأحاديث السابقة ، وأما ملك النصاب ، فلقوله عَلَيْهِ: « لاصدقة إلا عن ظهر غنى »(۱) وقدر اليسار بالنصاب ؛ لأن الشرع قدره به ، فاضلاً عما ذكر من الحوائج الأصلية ؛ لأن المستحق بالحاجة الأصلية كالمعدوم .

ويؤديها من وجبت عليه عن نفسه وأولاده الصغار ، والمعتوهين والجانين الفقراء ، وعن مماليكه للخدمة ، لاللتجارة ، ويؤدي المولى المسلم الفطرة عن عبده الكافر ؛ لأن السبب قد تحقق ، والمولى من أهل الوجوب .

ولا يجب عليه أن يؤديها عن أبيه وأمه ، وإن كانا في عياله ؛ لأنه لاولاية له عليهم كالأولاد الكبار . ولا يجب أن يؤدي عن إخوته الصغار ؛ ولاعن قرابته ، وإن كانوا في عياله . ولا يؤدي عن زوجته ولاعن أولاده الكبار ، وإن كانوا في عياله ، لكن لو أدى عنهم أو عن زوجته بغير أمرهم ، أجزأهم استحساناً .

وعدم أدائها عن الزوجة لقصور الولاية والمؤنة ، فإنه لايليها في غير حقوق الزواج ، ولا يمونها في غير النفقات الدورية كالمداواة ، والأصل العام عندهم : أن صدقة الفطر متعلقة بالولاية والمؤنة ، فكل من كان عليه ولايته ومؤنته ونفقته ، فإنه تجب عليه صدقة الفطر فيه ، وإلا فلا .

<sup>(</sup>١) فتح القدير : ٢ / ٢٩ ـ ٣١ ، الدر الختار : ٢ / ٩٩ ، الفتاوى الهندية : ١ / ١٧٩ ـ ١٨١ .

 <sup>(</sup>٢) رواه أحمد في مسنده عن أبي هريرة ، وهو في الصحيحين « خير الصدقة ماكان عن ظهر غني » ( نصب الراية : ٢ / ٤١١ ) .

وقال الجمهور (1): زكاة الفطر على كل حر صغير أو كبير ، ذكر أو أنثى من المسلمين أي كا قال الحنفية ، فلافطرة على كافر ، إلا عند الشافعية في عبده وقريبه المسلم في الأصح ، ولافطرة عند المالكية والشافعية على رقيق ، لاعن نفسه ولاعن غيره ، لعدم ملكه . وعليه الفطرة عند الحنابلة ، لعموم الحديث السابق : « فرض رسول الله عليه وكانة الفطر على كل حر أو عبد ، ذكر أو أنثى من المسلمين » وتجب عند الجمهور خلافاً للحنفية على كل من ملك قوته وقوت من تلزمه نفقته ليلة العيد ويومه ، فمن ملك فاضلاً عما يحتاجه لنفسه ولمن تلزمه مؤنته من مسكن وخادم يحتاج إليه ودابة وثياب ونحوها من الحاجات الأصلية ، وجبت عليه الفطرة ، حتى عند المالكية لو كان قادراً على الفطرة بالاستدانة مع رجاء الوفاء ؛ لأنه قادر حكاً.

ومن لزمه فطرة نفسه ، لزمه فطرة من تلزمه نفقته بقرابة كوالديه الفقيرين ، أو زوجية أو ملك رقيق إذا كانوا مسلمين ووجد مايؤدي عنهم ، لحديث مسلم : « ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر » والباقي بالقياس عليها ، ولاتلزم المسلم فطرة القريب والزوجة والعبد الكفار ، لقوله على الخبر السابق : « من المسلمين » وذلك خلافاً للحنفية في العبد الكافر .

ويظل الأب ملزماً بفطرة أولاده الصغارحتى البلوغ ، وعند المالكية : يستمر الإلزام للإناث حتى وقت الدخول بالأزواج أو طلب الدخول من غير مانع . وذكر الحنابلة أن الفطرة تجب في مال الصغير إذا لزمته مؤنة نفسه لغناه عال أو كسب ، ويخرجها أبوه منه .

ويشمل ذلك عند المالكية والحنابلة زوجة الأب الفقير وخادمه أيضاً ،

<sup>(</sup>۱) الشرح الكبير: ١ / ٥٠٤ ـ ٥٠٦ ، مغني الحتاج: ١ / ٤٠٢ ـ ٤٠٤ ، ٤٠٧ ، كشاف القناع: ٢ / ٢٨٧ ـ ٢٠٠ ، المغنى: ٣ / ٢٩٠ . ٧١ ، ٧١ .

وخادم الزوجة إن لزمته نفقته ؛ لأن الفطرة تابعة للنفقة ، لعموم حديث ابن عمر عند الدارقطني : « أمرنا النبي عرب بصدقة الفطر : عن الصغير والكبير ، والحر والعبد ، ممن تمونون » . وقال الشافعية : لايلزم في الأصح الابن فطرة زوجة أبيه ، وإن وجبت نفقتها على الولد ؛ لأن الولد يتحمل مايلزم الأب حال إعساره وهو النفقة ، أما الفطرة فلاتلزم حال الإعسار ، ولو أخرج الرجل من ماله فطرة ولده الصغير الغني جاز ، كأجنبي أذن ، أما الكبير فلابد من إذنه . ولاخلاف في أن من وجبت فطرته على غيره كالزوجة عند غير الحنفية تؤدى عنها ولو من غير إذن ، سواء أكان حاضراً أم غائباً علمت حياته .

### هل تجب زكاة الفطر عند الحنفية بقدرة مكّنة أم ميّسرة ؟

القدرة المكّنة : هي ما يجب بمجرد التكن من الفعل ، فلا يشترط بقاؤها لبقاء الوجوب .

والقدرة الميسرة : هي ما يجب بعد التمكن بصفة اليسر ، فيشترط بقاؤها لبقاء الوجوب .

قال الحنفية (۱): تجب الفطرة والأضحية ، ونفقة المحارم على الراجح بقدرة ممكنة ، فلايشترط بقاء هذه القدرة وهي النصاب الشرعي هنا لبقاء الوجوب ؛ لأنها شرط محض ، لابقدرة ميسرة ، فلاتسقط الفطرة وكذا الحج بهلاك المال بعد الوجوب ، فلو هلك المال بعد فجر يوم الفطر لاتسقط الفطرة ، بخلاف الزكاة والعشر والخراج فإنها تسقط بهلاك المال ، لاشتراط بقاء القدرة الميسرة : وهي وصف الناء .

لكن إذا مات من عليه زكاة أو فطرة أو كفارة أو نذر ، لم يؤخذ من تركته

<sup>(</sup>١) الدر الختار وحاشية ابن عابدين : ٢ / ٩٩ ومابعدها ، الفتاوى الهندية : ١ / ١٨٢ .

إلا أن يتبرع ورثته بـذلـك ، وهم من أهل التبرع ، فـإن امتنعوا لم يجبروا عليـه ، وإن أوصى بذلك يجوز ، وينفذ من ثلث ماله .

وقال الجمهور (۱): إن مات من وجبت عليه الفطرة قبل أدائها ، أخرجت من تركته ؛ لأن حق الله سبحانه وحق الآدمي إذا تعلقا بمحل واحد ، فكانا في الذمة أو كانا في العين ، تساويا في الاستيفاء ، أي إن الزكاة حق مال لزم في حال الحياة ، فلم يسقط بالموت كدين الآدمى .

## المبحث الثاني - وقت وجوب زكاة الفطر وحكم تعجيلها وتأجيلها :

للفقهاء رأيان في وقت وجوب الفطرة ومايتبعه ، فقال الحنفية (١): تجب الفطرة بطلوع الفجر من يوم عيد الفطر ؛ لأن الصدقة أضيفت إلى الفطر والإضافة للاختصاص ، والاختصاص للفطر باليوم دون الليل ؛ إذ المراد فطر يضاد الصوم ، وهو في اليوم دون الليل ؛ لأن الصوم فيه حرام . فن مات قبل ذلك أي طلوع الفجر ، لم تجب فطرته ، ومن أسلم أو ولد بعد طلوع الفجر لم تجب فطرته .

ويصح تعجيلها وتأخيرها ، فيجوز أداء صدقة الفطر إذا قدمه بعد دخول رمضان على وقت الوجوب وهو يوم الفطر ، أو تأخيره عنه ، أما جواز التقديم فلوجود سبب الوجوب ، فصار كأداء الزكاة بعد وجود النصاب ، ولاتفصيل فيه بين مدة ومدة . وأما جواز الأداء بعد يوم الفطر فلأنها قربة مالية معقولة المعنى ، فلاتسقط بعد الوجوب إلا بالأداء كالزكاة . والخلاصة : أنه مجوز تقديمها قبل يوم

<sup>(</sup>١) المغنى : ٣ / ٨٠ ومابعدها ، المهذب : ١ / ١٧٥ .

 <sup>(</sup>۲) تبيين الحقائق : ۱ / ۳۱۰ ومابعدها ، الفتاوى الهندية : ۱ / ۱۷۹ ، فتح القدير : ۲ / ٤١ ، اللباب : ۱ /
 ۱۲۱ ومابعدها ، الدر الختار : ۲ / ۱۰٦ .

الفطر ولو قبل دخول رمضان ، وإن أخروها عن يوم الفطر لم تسقط ، وكان عليهم إخراجها ، وكونها قبل دخول رمضان هو ظاهر الرواية ، لكن المفتى به اشتراط دخول رمضان ، فلا يجوز تقديمها عن رمضان .

وقال الجمهور(١): تجب زكاة الفطر بغروب شمس ليلة عيد الفطر أي أول ليلة العيد ؛ لأنها مضافة في الأحاديث المتقدمة إلى الفطر من رمضان ، فكانت واجبة به ؛ لأن الإضافة تقتضي الاختصاص ، وأول فطر يقع من جميع رمضان بمغيب الشمس من ليلة الفطر ، وانقضاء الصوم بغروب الشمس ، وسبب الخلاف بين الجمهور والحنفية : هل هي عبادة متعلقة بيوم العيد ؛ أو بخروج شهر رمضان ؛ لأن ليلة العيد ليست من شهر رمضان .

فن مات بعد الغروب تجب عليه ، أما من ولد أو أسلم بعد الغروب أو كان معسراً وقت الوجوب ثم أيسر بعده ، فلافطرة عليه عند الجمهور ، لعدم وجود سبب الوجوب وعليه الفطرة عند الحنفية . ولاتسقط عند الجمهور بعد وجوبها عبوت ولاغيره ، وتبقى في ذمته أبداً حتى يخرجها ...

أما تعجيلها : فيجوز عند الشافعية تقديم الفطرة من أول شهر رمضان ؛ لأنها تجب بسببين :

صوم شهر رمضان ، والفطر منه ، فإذا وجد أحدها ، جاز تقديها على الآخر ، كزكاة المال بعد ملك النصاب وقبل الحول ، ولا يجوز تقديمها على شهر رمضان ؛ لأنه تقديم على السببين ، فلا يجوز كإخراج زكاة المال قبل الحول والنصاب .

<sup>(</sup>۱) بداية المجتهد: ١/ ٢٧٣ ، القوانين الفقهية: ص ١١٢ ، الشرح الصغير: ١ / ١٧٧ ومابعـدهـا ، مغني المحتاج: ١ / ٤٠١ ومابعدها ، المهذب: ١ / ١٦٥ ، كشاف القناع: ٢ / ٢٩٤ ، المغني: ٣ / ٦٧ ـ ٦٩ ، الشرح الكبير: ١ / ٥٠٨ .

ويجوز عند المالكية والحنابلة تقديمها قبل العيد بيوم أو يومين ، لاأكثر من ذلك ، لقول ابن عمر : « كانوا يعطونها قبل الفطر بيوم أو يومين »(۱) ولاتجزئ قبل ذلك ، لفوات الإغناء المأمور به في قوله عليه المناه عن الطلب هذا اليوم »(۱) ، بخلاف زكاة المال .

#### وأما تأخيرها عن صلاة العيد:

فقال الشافعية: المستحب ألا تؤخر عن صلاة العيد ، للأمر بها قبل الخروج إليها في الصحيحين ، فإن أخرت استحب الأداء أول النهار للتوسعة على المستحقين ، ويحرم تأخيرها عن يوم العيد بلا عذر ، كغيبة ماله أو المستحقين ، لفوات المعنى المقصود ، وهو إغناؤهم عن الطلب في يوم السرور ، فلو أخر بلا عذر ، عصى وقضى ، لخروج الوقت على الفور ، لتأخيره من غير عذر . أما تأخير زكاة المال عن التمكين فتكون أداء ، والفرق أن الفطرة مؤقتة برمن محدود كالصلاة .

وقال الحنابلة مثل الشافعية: آخر وقت الفطرة: غروب الشمس يوم الفطر، للحديث المتقدم: « أغنوهم عن الطلب هذا اليوم » فإن أخرها عن يوم العيد، أثم لتأخيره الواجب عن وقته، ولخالفته الأمر، وعليه القضاء؛ لأنها عبادة، فلم تسقط بخروج الوقت، كالصلاة، والأفضل إخراج الفطرة يوم العيد قبل الصلاة أو قدرها في موضع لا يصلي فيه العيد، كا سنوضح.

وقال المالكية : يجوز إخراجها بعد صلاة العيد يوم الفطر ، ولا تسقط الفطرة بمضي زمنها ، بل هي باقية في الذمة أبداً حتى يخرجها ، كغيرها من

<sup>(</sup>١) رواه البخاري

<sup>(</sup>٢) رواه الدارقطني

الفرائض ، وأثم إن أخرها عن يوم الفطر مع القدرة ، فإن مضى زمنها مع العسر تسقط عنه .

#### المبحث الثالث - جنس الواجب وصفته ومقداره .

قال الحنفية (۱): تجب زكاة الفطر من أربعة أشياء: الحنطة والشعير والتر والزبيب، وقدرها نصف صاع من حنطة أو صاع من شعير أو تمر أو زبيب، والصاع عند أبي حنيفة ومحمد ثمانية أرطال بالعراقي، والرطل العراقي مائة وثلاثون درهما، ويساوي ٣٨٠٠ غراما؛ لأنه عليه السلام كان يتوضأ بالمد رطلين، ويغتسل بالصاع ثمانية أرطال (۱)، وهكذا كان صاع عمر رضي الله عنه (۱) وهو أصغر من الهاشمي، وكانوا يستعملون الهاشمي.

ودليلهم على تقدير الفطرة بصاع أو نصفه : حديث ثعلبة بن صعير العذري أنه قال : خطبنا رسول الله عليه فقال : « أدوا عن كل حر وعبد نصف صاع من بر ، أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير » (٤) .

دفع القيمة : ويجوز عندهم أن يعطى عن جميع ذلك القيمة دراهم أو دنانير أو فلوساً أو عروضاً أو ما شاء ؛ لأن الواجب في الحقيقة إغناء الفقير ، لقوله على المسألة في مثل هذا اليوم » والإغناء يحصل بالقيمة ، بل أتم

<sup>(</sup>۱) البدائع : ۷۲/۲ ومابعدها ، الفتاوى الهندية : ۱۷۹/۱ ، فتح القدير : ۳۲/۲ ـ ٤١ ، الكتاب مع اللباب : ۱۲/۷ ، ۱۲۰ ، ۲۰/۱ ، تبين الحقائق : ۳۰/۱ ومابعدها .

<sup>(</sup>٢) روي من حديث أنس عند الدارقطني من ثلاثة طرق ، ومن حديث جابر عند ابن عدي ، وهو ضعيف ، والصحيح ما روي عن أنس أن رسول الله ﷺ كان يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد ، كا ذكر البيهقي ( نصب الراية : ٢٠٠/٢)

<sup>(</sup>٣) رواه ابن أبي شيبة عن حسن بن صالح ( المرجع السابق )

 <sup>(</sup>٤) رواه أبو داود ، وروي أيضاً عن ابن عباس في معناه ( نيـل الأوطـار : ١٨٣/٤ ، نصب الرايـة : ٤٠٦/٢
 وما بعدها ، ٤١٨ ) وهو حديث معلول مضطرب ، بسبب الاختلاف في اسم أبي صعير ، وفي اللفظ .

وأوفر وأيسر ؛ لأنها أقرب إلى دفع الحاجة ، فيتبين أن النص معلل بالإغناء .

وقال الجمهور(١): تؤدى زكاة الفطر من الحبوب والثار المقتاتة وهي صاع ، وتفصيل كلامهم ما يأتي .

يرى المالكية: أنها تجب من غالب قوت البلد من أصناف تسعة فقط: قرح أو شعير أو سلت ( نوع من الشعير ) أو ذرة أو دَخَن أو تمر أو زبيب أو أقط: وهو يابس اللبن الخرج زبده ، فيتعين الإخراج مما غلب الاقتيات منه من هذه الأصناف التسعة ، ولا يجزئ الإخراج من غيرها ، ولا منها إن كان غالب القوت غيره ، إلا أن يخرج الأحسن ، كالقمح بدل الشعير . وزكاة الفطر صاع ( أربعة أمداد ) والمد : حفنة ملء اليدين المتوسطتين .

وذهب الشافعية إلى أنها تجب من غالب قوت البلد أو الحل ؛ لأن ذلك يختلف باختلاف النواحي ، والمعتبر في غالب القوت غالب قوت السنة ، ويجزئ الأعلى عن الأدنى ، لا العكس ، وذلك بزيادة الاقتيات في الأصح لا بالقية ، فالبُرّ خير من التمر والأرزّ ، والأصح أن الشعير خير من التمر ، وأن التمر خير من الزبيب ، ولا يبعّض الصاع المخرج عن الشخص الواحد من جنسين ، ولو كان في بلد أقوات لا غالب فيها تخير ، والأفضل أشرفها ، والواجب : الحب السليم ، فلا يجزئ المسوس والمعيب وإن كان يقتاته . ومقدارها صاع وهو في الأصح ستائة درهم وخمسة وغانون درهماً وخمسة أسباع درهم (  $\frac{\circ}{\mathsf{V}}$  0 مه ) أو خمسة أرطال وثلث بالبغدادي ، وأربعة أرطال ونصف وربع رطل وسبع أوقية بالمصري .

 <sup>(</sup>۱) الشرح الصغير : ۱/۲۰۷ وما بعدها ، بداية المجتهد : ۲۷۲/۱ ، القوانين الفقهية : ص۱۱۲ ، مغني الحتاج :
 ۲۹۰/۱ - ۲۰۰۷ ، الهذب : ۱/۲۰۱ ، المغنى : ۲۰/۲ - ۲۰ ، كشاف القناع : ۲۹۰/۲ \_ ۲۹۰/۲ .

وقرر الحنابلة: أنه يجب المنصوص عليه من البر والشعير والتمر والزبيب والأقط، فإن لم توجد هذه الأصناف يجزئه كل مقتات من الحبوب والثار، ولا يجزئ المقتات من غيرها كاللحم واللبن. وظاهر المذهب أنه لا يجوز له العدول عن هذه الأصناف مع القدرة عليها، سواء كان المعدول إليه قوت بلده أو لم يكن، ويجوز إخراج المدقيق والسويق. ولا يجوز إخراج الخبز، ومن أي الأصناف المنصوص عليها أخرج جاز، وإن لم يكن قوتاً له، أو كان قوته غالب قوت البلد.

ومقدارها صاع عراقي وهو أربع حفنات بكفي رجل معتدل القامة ؛ لأنه الذي أخرج به في عهده عليه عليه ، ويقدر كا بينا عند الجمهور بـ ( ٢٧٥١ غم ) .

دفع القيمة : ولا يجزئ عند الجمهور إخراج القيمة عن هذه الأصناف ، فن أعطى القيمة لم تجزئه ، لقول ابن عمر : « فرض رسول الله على صدقة الفطر صاعاً من شعير »(١) فإذا عدل عن ذلك فقد ترك المفروض .

#### المبحث الرابع - مندوباتها وجائزاتها

اتفق الفقهاء (٢) على أنه يستحب إخراج صدقة الفطر يوم الفطر بعد الفجر

<sup>(</sup>١) رواه الجماعة ( نيل الأوطار : ١٧٩/٤ )

 <sup>(</sup>۲) فتح القدير : ۲۲/۲ ، اللباب : ۱٦٢/١ ، حاشية ابن عابدين : ١٠٧/٢ ، القوانين الفقهية : ص١١٢ ، الشرح الصغير : ١٦٧٤ ، المهذب : ١٦٥/١ ، مغني الحتاج : ٢٠٢١ ، كشاف القناع : ٢٩٤/٢ ، المهني : ٦٦/٣ وما بعدها .

قبل الصلاة ، لحديث ابن عمر : « أن النبي عَلَيْكُ أمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة » (۱) ولحديث ابن عباس : « من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات » (۱) والمراد بالزكاة : صدقة الفطر ، والمراد بالصدقة : أنها التي يتصدق بها في سائر الأوقات ، وأمر القبول فيها متوقف على مشيئة الله تعالى .

إلا أن أكثرية الفقهاء ذهبوا إلى أن إخراجها قبل صلاة العيد إغا هو مستحب فقط ، وجزموا بأنها تجزئ إلى آخر يوم الفطر ، فمن أخرها عن الصلاة ، ترك الأفضل ؛ لأن المقصود منها الإغناء عن الطواف والطلب في هذا اليوم ، لأفضل ؛ من أغنوهم عن الطلب في هذا اليوم » فتى أخرها لم يحصل إغناؤهم في لحديث : « أغنوهم عن الطلب في هذا اليوم » فتى أخرها لم يحصل إغناؤهم في جميعه ، لاسيا في وقت الصلاة ، فدل على أن تأخيرها عن الصلاة مكروه تنزيها ، وأن الأمر بإخراجها قبل الصلاة للندب . ويحرم بالاتفاق تأخيرها عن يوم العيد ؛ لأنها زكاة ، فوجب أن يكون في تأخيرها إثم ، كا في إخراج الصلاة عن وقتها .

وذكر المالكية أنه يندب إخراجها من قوته الأحسن من قوت أهل البلد . وندب عدم زيادة على الصاع ، بل تكره الزيادة ؛ لأن الشارع إذا حدد شيئاً كان مازاد عليه بدعة ، والبدعة تارة تقتضي الفساد ، وتارة تقتضي الكراهة ، ومحل الكراهة إن تحققت الزيادة ، وإلا فيتعين أن يزيد ما يزيل به الشك .

#### المبحث الخامس - مصرفها أو من يأخذها:

اتفق الفقهاء (٢) على أن مصرف زكاة الفطر هو مصارف الزكاة المفروضة ؛ لأن

<sup>(</sup>١) رواه الجماعة إلا ابن ماجه ( نيل الأوطار : ١٨٣/٤ )

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود وابن ماجه ( نيل الأوطار : ١٨٤/٤ )

<sup>(</sup>٢) الدر الختار ورد المحتار : ١٠٧/١ ـ ١٠٨ ، بداية المجتهد : ٢٧٣/١ ، القوانين الفقهية : ص١١٢ ، الشرح =

صدقة الفطر زكاة ، فكان مصرفها مصرف سائر الزكوات ؛ ولأنها صدقة ، فتدخل في عموم قوله تعالى : ﴿ إِنَّا الصدقات للفقراء والمساكين ﴾ ولا يجوز دفعها إلى من لا يجوز دفع زكاة المال إليه ، ولا يجوز عند الجمهور ( المالكية والشافعية والحنابلة ) دفعها إلى ذمي ؛ لأنها زكاة ، فلم يجز دفعها إلى غير المسلمين ، كزكاة المال ، ولا خلاف في أن زكاة المال لا يجوز دفعها إلى غير المسلمين ، قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على ألا يجزئ أن يعطى من زكاة المال أحد من أهل الذمة .

وقال الحنفية : صدقة الفطر كالزكاة في المصارف وفي كل حال ، إلا في جواز الدفع إلى الذمي مع الكراهة ، وعدم سقوطها بهلاك المال ، لكن الفتوى على قول أبي يوسف وهو عدم جواز صرفها للذمي ، كزكاة الأموال ، للحديث المتقدم في الزكاة : « صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم » .

وعليه: تدفع صدقة الفطر بالاتفاق لكل حر مسلم فقير ، غير هاشمي لشرفه وتنزهه عن أوساخ الناس ، لكن في الوقت الحاضر تعطى الزكوات للهاشمي لانقطاع موردهم من بيت المال .

فإن لم يقدر المسلم إلا على بعض الصاع - بعض الفطرة ، أو بعض ما وجب عليه إن وجب أكثر من فطرة ، أخرجه وجوباً ، محافظة على الفطرة بقدر الإمكان ، ويبدأ بنفسه ، ثم بمن يعول ، ويقدم ممن يعول عند الجمهور الزوجة لأن نفقتها آكد ، والأظهر عند المالكية والحنابلة تقديم الوالد على الولد ، ودليل الترتيب قوله عليه السلام : « ابدأ بنفسك ، ثم بمن تعول »(۱) ولأن الفطرة تنبني

<sup>=</sup> الصغير : ٢٧٧/١ ومابعدها ، المهذب : ١٧٠/١ ، حاشية الباجوري : ٢٩١/١ ، المغني : ٧٤/٣ ، ٧٨ ، ٧٩ ، مغني المحتاج : ٢٥٥/١ .

<sup>(</sup>١) هذا مجموع حديثين : الشق الأول منه رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي عن جـابر ، والثــاني مروي عن حكيم بن حزام عند الطبراني ، وعن طـارق الحـاربي عند النسائي ( نيل الأوطـار : ٢٢١/٦ ، ٣٢٧ )

الفقه الإسلامي جـ٢ (٥٨)

على النفقة ، فكا يبدأ بنفسه في النفقة ، فكذلك في الفطرة .

ويقدم عند الشافعية نفسه ثم زوجته ، ثم ولده الصغير ، ثم الأب ، ثم الأم ، ثم الدولد الكبير ، لخبر مسلم : « ابدأ بنفسك فتصدق عليها ، فإن فضل شيء فلأهلك ، فإن فضل عن أهلك شيء فلذي قرابتك » .

ويجوز أن يعطي من أقاربه من يجوز أن يعطيه من زكاة ماله ، ولا يعطي منها غنياً ، ولا ذا قربى تجب عليه نفقته ، ولا أحداً ممن منع أخذ زكاة المال . ويجوز صرفها في الأصناف الثانية ؛ لأنها صدقة ، فأشبهت صدقة المال .

وظاهر المذهب الشافعي أنه يجب دفعها للأصناف الثانية ، وفيه عسر ، واختار بعض الشافعية صرفها إلى واحد ، ولابأس بتقليده في زماننا هذا ، كا قال الباجوري ، وقال بعضهم أن لو كان الشافعي حياً لأفتى به .

وأجاز الفقهاء دفع صاع واحد لمساكين يقتسمونه ، وأباح غير الشافعي دفع آصع متعددة لواحد من الفقراء ، ودفع كل شخص فطرته إلى مسكين أو مساكين ، أي أن الجمهور أجازوا إعطاء الواحد ما يلزم الجماعة ، والجماعة ما يلزم الواحد ، أي دفع صدقة جماعة إلى مسكين واحد ، لكن لا خلاف بين الفقهاء في إعطاء الجماعة ما يلزم الواحد ؛ لأنه صرف صدقته إلى مستحقها ، فبرئ منها كا لو دفعها إلى واحد .

أما إعطاء الواحد صدقة الجماعة : فإن الشافعي أوجب تفرقة الصدقة على ستة أصناف ، ودفع حصة كل صنف إلى ثلاثة منهم ، كا ذكر في مصارف الزكاة . والراجح رأي الجمهور ؛ لأنها صدقة لغير معين ، فجاز صرفها إلى واحد ، فيجوز أن يأخذ الواحد زكاة أكثر من واحد .

## الفصالاً الثالث صدقة التطوع

نتكلم عن حكم صدقة التطوع: استحبابها ، الإسرار بها ، التصدق بجميع المال ، الأولى في الصدقة ، المتصدق عليه ( الغني ، الكافر ، القريب ، صاحب الحاجة الشديدة ، الصدقة على الميت ) صدقة المديون ومن عليه نفقة ، نية جميع المؤمنين ، التصدق من المال الحرام ، كراهة استرداد الصدقة بشراء أو غيره ، وحرمة السؤال لغير حاجة ، وكراهة السؤال بوجه الله .

#### أولاً - حكم صدقة التطوع:

صدقة التطوع مستحبة في جميع الأوقات ، وسنة بدليل الكتاب والسنة (١) . أما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً ، فيضاعفه له أضعافاً كثيرة ﴾ وأمر الله سبحانه بالصدقة في آيات كثيرة . وأما السنة : فأحاديث عديدة منها قوله عَلَيْتُم : « من أطعم جائعاً أطعمه الله من ثمار الجنة ، ومن سقى مؤمناً على ظمأ ، سقاه الله عزوجل يوم القيامة من الرحيق المختوم ، ومن كسا مؤمناً عارياً ، كساه الله من خُضْر الجنة »(١) .

ومنها قوله عليه السلام: « إن العبد إذا تصدَّق من طيِّب ، تقبلها الله منه ، وأخذها بيينه ، فرباها كا يُربِّي أحدُكم مُهْره أو فصيله ، وإن الرجل

<sup>(</sup>١) مغنى المحتاج : ١٢٠/٣ ، المغنى : ٨١/٣

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود والترمذي بإسناد جيد ، وخضر الجنة بضم الخاء وإسكان الضاد : ثيابها الخضر .

ليتصدق باللَّقْمة فتربُو في يد الله ، أو في كف الله ، حتى تكون مثل الجبل ، فتصدقوا  $^{(1)}$  وقد تصبح الصدقة حراماً : كأن يعلم أن آخذها يصرفها في معصية . وقد تجب الصدقة : كأن وجد مضطراً ، ومعه ما يطعمه فاضلاً عن حاجته .

#### ثانياً ـ الإسرار بها ودفعها في رمضان:

صدقة السر أفضل من صدقة العلانية أو الجهر ، فالأفضل الإسرار بصدقة التطوع بخلاف الزكاة ، لقوله تعالى : ﴿ إِن تبدوا الصدقات فنعًا هي ، وإِن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ، ويكفر عنكم ﴾ ، ولما في الصحيحين عن أبي هريرة في خبر السبعة الذين يظلهم الله تحت ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله : « ورجل تصدق بصدقة ، فأخفاها حتى لا تعلم شاله ما تنفق عينه » وروى الطبراني في الصغير : « صدقة اللير تطفئ غضب الرب » .

ودفعها في رمضان أفضل من دفعها في غيره ، لما رواه الترمذي عن أنس رضي الله عنه : « سئل رسول الله عليه ، أي الصدقة أفضل ؟ قال : صدقة في رمضان » ولأن الفقراء فيه يضعفون و يعجزون عن الكسب بسبب الصوم ، ولأن الحسنات تضاعف فيه .

وتتأكد في الأيام الفاضلة كعشر ذي الحجة وأيام العيد ، وكذا في الأماكن الشريفة ككة والمدينة ، وفي الجهاد والحج ، وعند الأمور المهمة كالكسوف والمرض والسفر .

وتتأكد الصدقة بالماء إن كان الاحتياج إليه أكثر من الطعام ؛ لخبر أبي داود:

<sup>(</sup>١) رواه ابن خزيمة عن أبي هريرة ، ورواية البخاري ومسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة بلفظ « من تصبّق بعِـدُل تمرة من كسب طيب ، ولا يقبل الله إلا الطيب ، فإن الله يقبلها بيينه ، ثم يربيها لصاحبها ، كا يربي أحدكم فَلُوه حتى تكون مثل الجبل » وعدل : مقدار ، والأخذ باليين معناه القبول والرضا ، والمهر : هو الفلو ، والفصيل : هو ولد الناقة إذا فطم ، والله طيب : أي منزه عن النقائص .

« أي الصدقة أفضل ؟ قال : الماء » ، فإن كانت الحاجة إلى الطعام فهو أفضل ، وتتأكد أيضاً بالمنيحة : وهي الشاة اللبون ونحوها يعطيها المحتاج يشرب لبنها ما دامت لبوناً ثم يردها إليه ، لما في ذلك من مزيد البر والإحسان .

ويستحب الإكثار من الصدقة في أوقات الحاجات ، لقوله تعالى : « أو إطعام في يوم ذي مسغبة » . ويسن التصدق عقب كل معصية ، وتسن التسمية عند التصدق ؛ لأن الصدقة عبادة (١) .

#### ثالثاً ـ التصدق بجميع المال:

إن كان الرجل وحده ، أو كان لمن يمون كفايتهم ، فأراد الصدقة بجميع ماله ، وكان ذا مكسب ، أو كان واثقاً من نفسه بحسن التوكل ، والصبر على الفقر ، والتعفف عن المسألة ، فهو حسن ، وإلا فلا يجوز بل يكره (۱) ؛ لأن النبي على المسئل : « أي الصدقة أفضل ؟ قال : سرّ إلى فقير أو جَهْد من مُقلّ » (۱) ، وروي عن عمر رضي الله عنه قال : أمرنا رسول الله على أن نتصدق ، فوافق ذلك مالاً عندي ، فقلت : اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته يوماً ، فجئته بنصف مألي ، فقال رسول الله عنه ، فأتاه الله عند ، فقال له عنده ، فقال له : ما أبقيت لأهلك ؟ قلت : أبقيت لهم مثله ، فأتاه أبو بكر بكل ما عنده ، فقال له : ما أبقيت لأهلك ؟ قال : الله ورسوله ، فقلت : لا أسابقك إلى شيء بعده أبداً (۱) . فهذا كان فضيلة في حق أبي بكر رضي الله عنه ، لقوة يقينه وكال إيانه ، وكان أيضاً تاجراً ذا مكسب .

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج : ١٢١/٣ ، ١٢٣ ، المغني : ٨٢/٣ ، المجموع : ٢٥٨/٦ ـ ٢٦٠

<sup>(</sup>٢) الدر الختار : ٩٦/٢ ، مغني الحتاج : ١٢٢/٣ ، المغني : ٨٣/٣

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد والطبراني عن أبي أمامة ، وفي إسناده علي بن يزيد ( الترغيب والترهيب : ٢٢/٢ )

<sup>(</sup>٤) رواه الترمذي وصححه .

#### رابعاً ـ الأولى في الصدقة:

الأولى أن يتصدق المرء من الفاضل عن كفايته وكفاية من يمونه على الدوام ، وإن تصدق بما ينقص من مؤنة من يمونه أثم (۱) ، لقوله علي في الأولى : « خير الصدقة : ما كان عن ظهر غنى ، وابدأ بن تعول »(۱) أي عن غنى النفس وصبرها على الفقر ، ولقوله عليه السلام في حالة الإثم : « كفى بالمرء إثما أن يضيع من يقوت »(۱) .

#### خامساً ـ استحباب التصدق بما فضل عن الحاجة:

يستحب أن يتصدق بما فضل عما يلزمه من النفقات أن القوله عليه الله الميه الم الميه الم

#### سادساً ـ التصدق بما تيسر:

يستحب أن يتصدق بما تيسر ، ولا يستقله ، ولا يتنع من الصدقة به لقلته وحقارته ، فإن قليل الخير كثير عند الله تعالى ، وما قبله الله تعالى وبارك فيه ، فليس هو بقليل (١) ، قال الله تعالى : ﴿ فَن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ﴾ ، وفي الصحيحين عن عدي بن حاتم : « اتقو النار ولو بشق تمرة » وفي الصحيحين أيضاً عن أبي هريرة : « يا نساء المسلمات لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة »

<sup>(</sup>١) المجموع : ٢٥٣/٦ ، ومابعدها ، المهذب : ١٧٥/١ ، الدر ، ومغني ، والمغني : المكان السابق

<sup>(</sup>٢) متفق عليه ، وروى القسم الأول منه أبو داود وصححه الحاكم

<sup>(</sup>٣) حديث حسن رواه أبو داود والنسائي عن أبي هريرة ، والقوت : ما يقوم به بدن الإنسان من الطعام .

<sup>(</sup>٤) الجموع : ٢٥٥/٦ ومابعدها ، المهذب : ١٧٥/١

<sup>(</sup>٥) حديث صحيح رواه مسلم عن جرير بن عبد الله

<sup>(</sup>٦) المجموع : ٢٦١/٦

والفرسن من البعير والشاة كالحافر من غيرهما . وروى النسائي وابن خزيمة وابن حبان عن أبي هريرة : « سَبَق درهم مائة ألف درهم ، فقال رجل : وكيف ذاك يا رسول الله ؟ قال : رجل له مال كثير أخذ من عُرْضه \_ جانبه \_ مائة ألف درهم تصدق بها ، ورجل ليس له إلا درهمان ، فأخذ أحدهما ، فتصدق به » .

#### سابعاً ـ التصدق على الصلحاء:

يستحب أن يخص بصدقته الصلحاء ، وأهل الخير والمروءات والحاجات (١) .

#### ثامناً ـ المتصدق عليه (٢):

أ ـ الأقارب: الأفضل أن يخص بالصدقة الأقارب، ثم الجيران، فهم أولى من الأجانب، لقوله تعالى: ﴿ يَتِما ذا مقربة ﴾ ولقوله عليه من الأجانب، لقوله تعالى: ﴿ يَتِما ذا مقربة ﴾ ولقوله عليه الله بن مسعود: « زوجك وولدك أحق من تصدقت عليهم » " ، ولقوله عليه السلام في حديث حسن رواه أحمد وابن ماجه والترمذي: « الصدقة على المسكين صدقة ، وهي على ذي الرحم اثنتان: صدقة وصلة » ولخبر البخاري عن عائشة: «إن لي جارين فإلى أيها أهدي ؟ فقال: إلى أقربها منك باباً » وهكذا الحكم في الزكوات والكفارات والنذور والوصايا والأوقاف وسائر جهات البر، يستحب فيها تقديم الأقارب إذا كانوا مستحقين. ويستحب أن يقصد بصدقته من أقاربه أشدهم له عداوة ليتألف قلبه ويرده إلى الحبة والألفة.

ب - صاحب الحاجة الشديدة : تستحب الصدقة على من اشتدت حاجته لقول الله تعالى : ﴿ أو مسكيناً ذا متربة ﴾

<sup>(</sup>١) المجموع : ٢٦١/٦

<sup>(</sup>٢) المجموع : ٢٥٨٦ ـ ٢٦٢ ، المهذب : ١٧٦/١ ، مغنى المحتاج : ١٢٠/٣ ومابعدها ، المغنى : ٨٢/٣

 <sup>(</sup>٣) رواه البخاري ومسلم ، وفيه جواب عن وضع الصدقة في زوجها وبني أخ لها يتامى : « نعم لها أجران :
 أجر القرابة وأجر الصدقة » ( نيل الأوطار : ١٧٦/٤ )

جـ - الغني والهاشمي والكافر والفاسق: تحل الصدقة لغني ولو من ذوي القربى ، لقول جعفر بن محمد عن أبيه : أنه كان يشرب من سقايات بين مكة والمدينة ، فقيل له : أتشرب من الصدقة ؟ فقال : « إنما حرَّم الله علينا الصدقة المفروضة »(۱) ، وأقر النبي عَلِيلِيم في حديث الصحيحين عن أبي هريرة صدقة رجل على سارق وزانية وغني ، وفيه : « أما صدقتك على سارق فلعله أن يستعف عن سرقته ، وأما الزانية فلعلها تستعف عن زناها ، وأما الغني فلعله يعتبر ، وينفق مما آتاه الله تعالى » . لكن يستحب للغني التنزه عنها ، ويكره له التعرض لأخذها .

وأما الصدقة على الهاشمي : فقد عرفنا في الزكاة جوازها في رأي أكثرية العلماء ، فهي تحل للهاشميين دونه عليه تشريفاً له .

وتحل الصدقة أيضاً على فاسق ، وكافر من يهودي أو نصراني أو مجوسي ، ذمي أو حربي ، لقوله تعالى : ﴿ ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتياً وأسيراً ﴾ ومعلوم أن الأسير حربي . ولقوله على الصحيحين عن أبي هريرة فين سقى الكلب العطشان : « في كل كبد رطبة أجر » وأما حديث : « لا يأكل طعامك إلا تقي » فأريد به الأولى .

د ـ الصدقة على الميت: ينفع الميت ـ كا قدمنا في الجنائز ـ صدقة عليه من أكل أو شرب أو كسوة أو درهم أو دينار ، وينفعه أيضاً دعاء له بنحو: « اللهم اغفر له » « اللهم ارحمه » بالإجماع ، ولا يتصدق عليه بالأعمال البدنية كأن تهب له ثواب صلاة أو صوم (۱) ، وأما قراءة القرآن كالفاتحة ، فقال مالك والشافعي: لا ينتفع بها ، ورأي الأكثرين: أنه ينتفع .

<sup>(</sup>١) رواه الشافعي والبيهقي .

<sup>(</sup>٢) الشرح الصغير : ٥٨٠/١

#### تاسعاً ـ صدقة المديون ومن عليه نفقة(١):

يستحب ألا يتصدق من عليه دين ، أو من تلزمه نفقة لنفسه أو عياله ، حتى يؤدي ما عليه . والأصح عند الشافعية تحريم الصدقة من مدين لا يجد لدينه وفاء ، أو من ملزم بنفقة بما يحتاج إليه لنفقته أو نفقة من عليه نفقته في يومه وليلته ؛ لأنه حق واجب ، فلم يجز تركه بصدقة التطوع ، فيقدم الدين لأن أداءه واجب ، فيتقدم على المسنون ، فإن رجا له وفاء من جهة أخرى ظاهرة ، فلابأس بالتصدق به ، إلا إن حصل بذلك تأخير ، وكان الواجب وفاء الدين على الفور بمطالبة أو غيرها . وأما تقديم ما يحتاجه للنفقة ، فللحديث السابق : « كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت ، وابداً بن تعول »(۱) ، ولأن كفاية العيال فرض ، وهو مقدم على النفل ، والضيافة كالصدقة .

وأما خبر الأنصاري الذي نزل به الضيف ، فأطعمه قوته وقوت صبيانه ، فحمول على أن الصبيان لم يكونوا محتاجين حاجة شديدة حينئذ إلى الأكل . وأما الرجل والمرأة فتبرعا بحقها ، وكانا صابرين ، وإنما قال فيه لأمّهم : نوميهم خوفاً من أن يطلبوا الأكل على عادة الصبيان في الطلب من غير حاجة .

#### عاشراً ـ نية جميع المؤمنين :

الأفضل أن ينوي بالصدقة النافلة جميع المؤمنين والمؤمنات ؛ لأنها تصل اليهم ، ولا ينقص من أجره شيء (٢) .

#### أحد عشر ـ التصدق من المال الحرام:

قال الحنفية (٤) : إذا تصدق بالمال الحرام القطعي ، أو بني من الحرام بعينه

<sup>(</sup>١) الدر الختار : ٩٦/٢ ، مغني الحتاج : ١٢٢/٣ ، المجموع : ٢٥٣/٦ ، المهذب : ١٧٥/١

<sup>(</sup>۲) رواه أبو داود بإسناد صحيح ، ورواه مسلم بمعناه .

<sup>(</sup>٣) الدر المختار ورد المحتار : ٩٧/٢

<sup>(</sup>٤) المرجع السابق: ٢٥/٢

مسجداً ونحوه مما يرجو به التقرب ، مع رجاء الثواب الناشئ عن استحلاله ، كفر ؛ لأن استحلال المعصية كفر ، والحرام لا ثواب فيه . ولا يكفر إذا أخذ ظلماً من إنسان مائة ومن آخر مائة ، وخلطها ، ثم تصدق به ؛ لأنه ليس بحرام بعينه قطعاً لاستهلاكه بالخلط ، ولأنه ملكه بالخلط ، ثم يضنه . والخلاصة : أن شرط الكفر شيئان : قطعية الدليل ، وكونه حراماً لعينه مثل لحم الميتة ، أما مال الغير فهو حرام لغيره ، لا لعينه ، فلا يكون أخذه عند الحنفية حراماً عضاً ، وإن كان لا يباح الانتفاع به قبل أداء البدل .

#### اثنا عشر ـ ما يحرم وما يكره وما يستحب في الصدقة:

يحرم السؤال على الغني بمال أو كسب ، ويحرم عليه إظهار الفاقة وإن لم يسأل (١) ، وعلى هذا المعنى الأخير حملوا خبر الذي مات من أهل الصفة ، وترك دينارين ، فقال عَلِيلِيم : « كيّتان من نار » .

والمن بالصدقة يحبطها ، أي يمنع ثوابها ، لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى ﴾ .

ويكره تعمد الصدقة بالرديء ، لقول الله تعالى : ﴿ ولا تيموا الخبيث منه تنفقون ﴾ ، ويستحب تعمد أجود ماله وأحبه إليه (١) ، لقوله سبحانه : ﴿ لن تنالوا البرحتى تنفقوا مما تحبون ﴾

وتكره الصدقة بما فيه شبهة ، ويستحب أن يختار أجل ماله وأبعده عن الحرام والشبهة (٢) ، لحديث أبي هريرة المتقدم في الصحيحين : « من تصدق بعدل

<sup>(</sup>١) مغنى المحتاج : ١٢٠/٣ ، الحضرمية : ص١٠٩

<sup>(</sup>٢) الجموع: ٢٦٢/٦

<sup>(</sup>٣) المرجع والمكان السابق.

تمرة من كسب طيب ، ولا يقبل الله إلا الطيب ، فإن الله يقبلها بيينه ، ثم يربيها لصاحبها كا يربي أحدكم فَلُوَّه حتى تكون مثل الجبل »

ويستحب أن تكون الصدقة مقرونة بطيب نفس وبشر ، لما فيه من تكثير الأجر وجبر القلب . وتسن التسمية عند الرفع إلى المتصدق عليه ؛ لأنها عبادة ، قال العلماء : ولا يطمع المتصدق في الدعاء من المتصدق عليه ، لئلا ينقص أجر الصدقة ، فإن دعا له استحب أن يرد عليه مثلها لتسلم له صدقته (۱) .

ويكره لمن تصدق بصدقة أو دفع لغيره زكاة أو كفارة أو عن نذر وغيرها من وجوه الطاعات: أن يأخذ صدقته أو يتملك ممن أعطاه ببيع أو معاوضة أو هبة ، أو غيره ، ولا يكره تملكه منه بالإرث ، ولا يكره أيضاً أن يتملكه من غيره إذا انتقل إليه ، لحديث عمر السابق في الصحيحين: «حَمَلتُ على فرس في سبيل الله ، فأضاعه الذي كان عنده ، فأردت أن أشتريه منه ، وظننت أنه بائعه برخص ، فسألت النبي عَلَيْهُ عن ذلك ، فقال: لا تشتره ، وإن أعطاكه بدره ، فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه » .

ويلاحظ أن من دفع إلى وكيله أو ولده أو غلامه أو غيرهم شيئاً يعطيه لسائل أو غيره صدقة تطوع ، لم يزل ملكه عنه حتى يقبضه المبعوث إليه ، فإن لم يدفعه إلى من عينه ، استحب له ألا يعود فيه ، بل يتصدق به على غيره ، فإن استرده وتصرف فيه ، جاز ؛ لأنه باق على ملكه (٢).

ويكره للإنسان أن يسأل بوجه الله غير الجنة ، وأن يمنع من سأل بالله ،

<sup>(</sup>١) مغنى الحتاج : ١٢٣/٣ ، الحضرمية : ص١٠٩

<sup>(</sup>٢) المجموع : ٢٦٣/٦

وتشفع به (۱) ، لخبر « لا يسأل بوجه الله إلا الجنة »(۱) وخبر : « من استعاذ بالله فأعيذوه ، ومن سألكم بالله فأعطوه ، ومن استجار بالله فأجيروه ، ومن صنع إليكم معروفاً فكافئوه ، فإن لم تجدوا فادعوا له ، حتى تعلموا أن قد كافأتموه »(۱) أي جازيتموه .

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج : ١٢٢/٣

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود والضياء في الختارة عن جابر بن عبد الله ، وهو صحيح

<sup>(</sup>٣) رواه أبو داود ، والنسائي واللفظ له ، وابن خبان في صحيحـه والحـاكم ، وقـال : صحيح على شرطها ، من حديث عبد الله بن عمرو .

## انتهى الجزء الثاني

ويتبعه الجزء الثالث - الحج والعمرة ، بقية العبادات

# فهرس الجزء الثاني

صفحة	الموضوعات
٥	الفصل السابع ـ مبطلات الصلاة أو مفسداتها
٦	أولاً _ مفسدات الصلاة عند الفقهاء ( دراسة عامة )
٦	١ _ الكلام
11	الفتح على غير الإمام وعلى الإمام
١٤	٢ ـ الأكل والشرب
10	٣ _ العمل الكثير المتوالي
71	المشي في الصلاة
	٤ ـ٧ ـ استدبار القبلة ، كشف العورة ، طروء الحـدث ، حـدوث النجـاسـة
١٧	غير المعفو عنها
١٨	٨ _ القهقهة
19	٩ - ١٠ - الردة ، تغيير النية
۲٠	١١ _ اللحن في القراءة
	١٢ ـ ١٤ ـ ترك ركن بلا قضاء ، سبق المقتدي إمامه عمداً بركن ، محاذاة
77	المرأة الرجل
77	١٥ ــ ١٦ ــ رؤية المتيم الماء وهو في الصلاة ، القدرة على الساتر للعورة
37	١٧ ـ السلام عمداً قبل تمام الصلاة
75	١٨ ـ المسائل الاثنتا عشرة عند أبي حنيفة
70	ثانياً _ مبطلات الصلاة في كل مذهب على حدة :
70	١ _ مذهب الحنفية

79	٢ ـ مذهب المالكية
٣١	٣ _ مذهب الشافعية
37	٤ - مذهب الحنابلة
٣٧	ثالثاً _ ما تقطع الصلاة لأجله
79	الفصل الثامن _ النوافل أو صلاة التطوع
٤٠	النوافل عند الحنفية:
٤١	أولاً _ السنن المؤكدة
٤٤	ثانياً _ المندوب أو السنن غير المؤكدة
٥٠	أحكام فرعية لصلاة النافلة
٥٠	أ _ كيفية صلاة نوافل النهار والليل
01	ب _ وجوب القراءة في جميع ركعات النفل
01	جـ _ الشروع في النفل
٥٢	د _ التشهد الأول في صلاة المتنفَلَ
٥٢	هـ _ صلاة المتنفل بدون التشهد الأول
٥٣	و ـ صلاة النفل قاعداً أو راكباً
٥٤	ز ـ صلاة الفرض والواجب على الدابة
01	ح ـ الصلاة في السفينة والطائرة والسيارة
00	التطوعات عند المالكية :
00	١ ـ السنة ، ماهي الرغيبة ؟
70	٢ _ الفضائل
٥٧	٣ _ النوافل
٥٨	ما يكره في أداء النوافل عند المالكية
٥٨	النوافل عند الشافعية :
٥٨	١ _ ماتسن له الجاعة
٦٠	٢ _ مالا تسن له الجماعة

٦٤	المؤكد وغير المؤكد من النوافل عند الشافعية :
٦٤	١ ـ السنن المؤكدة
٦٧	٢ ـ السنن غير المؤكدة
٦٨.	النوافل عند الحنابلة :
٦٨	أنواع السنن المعينة
٦٨	أ ـ السنن الرواتب
٧٠	ب ـ السنن غير الرواتب
٧٢	ج _ صلوات معينة مستقلة
۸٠	الدعاء عند اليقظة من النوم
٨١	قراءة القرآن وحفظه
٨٤	آداب التلاوة
٨٥	تفسير القرآن
AY	الفصل التاسع ـ أنواع خاصة من السجود وقضاء الفوائت
AY	المبحث الأول - أنواع خاصة من السجود
AY	المطلب الأول - سجود السهو : حكمه ، أسبابه ، محله وصفته :
9.4	أسباب سجود السهو عند الحنفية
94	العود إلى ما سها عنه
98	الشك في الصلاة
90	أسباب سجود السهو عند المالكية
94	أسباب سجود السهو عند الشافعية
١	أسباب سجود السهو عند الحنابلة
1.5	قصة ذي اليدين
1.0	محل سجود السهو وصفته
1-9	المطلب الثاني ـ سجدة التلاوة
1-9	أولاً ـ دليل مشروعيتها
11.	ثانياً _ حكمها الفقهي
ج ۲ (۵۹)	_ ٩٢٩ _ الفقه الإسلامي

115	ثالثاً _ شروط سجود التلاوة
711	رابعاً _ مفسدات سجود التلاوة
114	خامساً _ أسباب سجدة التلاوة وصفتها
14.	سادساً _ مواضع سجدة التلاوة
171	سابعاً _ هل تتكرر السجدة بتكرر التلاوة ؟
177	ثامناً _ أحكام فرعية لسجدة التلاوة
177	المطلب الثالث ـ سجدة الشكر
179	المبحث الثاني _ قضاء الفوائت
179	أولاً _ معنى القضاء وحكمه شرعاً
171	ثانياً _ أعذار سقوط الصلاة وتأخيرها
171	أ _ أعذار سقوط الصلاة ل
371	إسقاط الصلاة والصوم وغيرها عن الميت
140	ب _ أعذار تأخير الصلاة عن وقتها
120	قضاء الفائتة بجباعة ، وقضاء السنن المنها
120	القضاء على الفور
144	رابعاً _ الترتيب في قضاء الفوائت ومتى يسقط الترتيب ؟
727	خامساً _ القضاء إن جهل المسلم عدد الفوائت
157	سادساً _ القضاء في وقت النهي عن الصلاة
127	الفصل العاشر ـ أنواع الصلاة
127	المبحث الأول ـ صلاة الجماعة وأحكامها ( الإمامة والاقتداء )
127	المطلب الأول ـ الجماعة
127	أولاً _ تعريف الجماعة
157	ثانياً _ مشروعية الجماعة وفضلها وحكمتها
129	ثالثاً _ حكم صلاة الجماعة
101	رابعاً _ أقل الجماعة أو من تنعقد به الجماعة
107	خامساً ـ أفضل الجماعة ، وحضور النساء المساجد
	_ 98

100	سادسا ـ إدراك ثواب الجماعة
701	سابعاً _ إدراك الفريضة مع الإمام
101	ثامناً _ المشي للجماعة والمبادرة إليها مع الإمام
771	تاسعاً ـ تكرار الجماعة في المسجد
דדו	عاشراً _ إعادة الصلاة جماعة
٨٦٨	الحادي عشر ـ وقت استحباب القيام للجماعة أو للصلاة
179	الثاني عشر ـ أعذار ترك الجماعة والجمعة
144	المطلب الثاني ـ الإمامة
۱۷۳	أولاً ـ تعريف الإمامة ونوعاها
178	ثانياً ـ شروط صحة الإمامة أو الجماعة
١٨٠	الصلاة وراء الخالف في المذهب
187	ثالثاً _ الأحق بالإمامة
<b>7</b> .4/	رابعاً _ من تكره إمامته ومكروهات الإمامة
197	مكروهات الإمامة في المذاهب
197	خامساً ـ متى تفسد صلاة الإمام دون المؤتم ؟
199	سادساً _ ما تفسد به صلاة الإمام والمأمومين '
Y	سابعاً ـ ما يحمله الإمام عن المأموم
7.7	المناً ـ الأحكام الخاصة بالإمام
7.7	<ul> <li>أ ـ هل يؤمن الإمام إذا فرغ من قراءة الفاتحة أم المأموم ؟</li> </ul>
3.7	٢ٌ _ متى يكبر الإمام تكبيرة الإحرام ؟
7.0	<ul> <li>" - هل يفتح على الإمام إذا أرتج عليه أم لا ؟</li> </ul>
7.0	ءٌ _ ارتفاع الإمام عن المأمومين .
7.7	ةً _ هل يجب على الإمام أن ينوي الإمامة أم لا ؟
7.7	المطلب الثالث ـ القدوة
7.7	أولاً _ شروط صحة القدوة
۲٠٨	ثانياً ـ نية مفارقة الإمام وقطع القدوة

7.9	ثالثاً ـ أحوال المقتدي ( المدرك ، اللاحق ، المسبوق )
77.	رابعاً ـ ما يفعله المقتدي بعد فراغ إمامه من واجب وغيره
771	المطلب الرابع ـ الأمور المشتركة بين الإمام والمأموم :
771	أولاً ـ شروط الاقتداء بالإمام
750	ثانياً _ موقف الإمام والمأموم
787	فضل الصف الأول
<b>A37</b>	ثالثاً _ أمر الإمام بتسوية الصفوف وسد الثغرات
789	رابعاً _ صلاة المنفرد عن الصف
70.	المطلب الخامس ـ الاستخلاف في الصلاة
709	المبحث الثاني _ صلاة الجمعة
709	المطلب الأول _ فرضية الجعة ومنزلتها
177	المطلب الثاني - فضل السعي إلى الجمعة وحكمتها
777	وقت الرواح المرغب فيه إلى الجمعة
777	خصوصيات الجمعة
777	التشريك في العبادة
777	البيع وقت النداء لصلاة الجمعة
770	المطلب الثالث ـ من تجب عليه الجمعة أو شروط وجوب الجمعة
779	السفر يوم الجمعة
۲٧٠	سقوط الجمعة عن حضر العيد إلا الإمام عند الحنابلة
771	المطلب الرابع - كيفية الجمعة ومقدارها
777	المطلب الخامس - شروط صحة الجمعة
777	متى تدرك الصلاة جمعة ؟
777	شروط خطبة الجمعة
79.	المطلب السادس ـ سنن الخطبة ومكروهاتها
797	الترقية بين يدي الخطيب
APY	مكروهات الخطبة

٣٠١	التصدق وقت الخطبة
٣٠١	المطلب السابع ـ سنن الجمعة ومكروهاتها
٣ • ٩	السجود على الظهر ونحوه في الزحمة
٣٠٩	المطلب الثامن - مفسدات الجمعة
٣١٠	المطلب التاسع - صلاة الظهر يوم الجمعة
٣١٠	أولاً ـ صلاة الظهر بعد الجمعة
۳۱۱	ثانياً ـ صلاة الظهر في المنزل يوم الجمعة بغير عذر
۳۱۲	ثالثاً _ صلاة الظهر جماعة من أصحاب الأعذار
317	رابعاً _ تعجيل صلاة الظهر ممن لا تجب عليه الجمعة
317	خامساً _ صلاة الظهر بسبب خروج وقت الظهر
317	سادساً _ صلاة الظهر بُسبب اختلال شرط من شرائط الجمعة
۳۱٥	المبحث الثالث - صلاة المسافر (القصر والجمع )
۳۱٥	المطلب الأول ـ قصر الصلاة الرباعية
۳۱۵	أولاً ـ مشروعية القصر ، وهل القصر عزيمة أم رخصة ؟
719	ثانياً ـ سبب مشروعية القصر
٣٢٠	المسافة التي يجوز فيها القصر
٣٢٣	نوع السفر الذي تقصر فيه الصلاة
377	الموضع الذي يبدأ منه المسافر بالقصر _ أُوَلَ السفر
440	مقدار الزمان الذي يقص فيه إذا أقام المسافر في موضع
٣٢٧	ثالثاً _ شروط القصر
٣٣٣	خلاصة آراء الفقهاء في شروط القصر
770	رابعاً ـ اقتداء المسافر بالمقيم وبالعكس
777	اقتداء المقيم بالمسافر
777	خامساً _ ما يمنع القصر
781	متى يتم المسافر الصلاة عادة ؟
737	متى يتم المسافر الصلاة ومتى يقصر حالة الانتقال عن الوطن ؟
	_ 977 _

720	خلاصة آراء المذاهب في حالات امتناع القصر
<b>7</b> £A	سادساً _ قضاء الصلاة الفائتة في السفر
<b>7</b> 8A	سابعاً ـ صلاة السنن في السفر
729	المطلب الثاني - الجمع بين الصلاتين
729	أولاً ـ مشروعية الجمع
701	ثانياً ـ أسباب الجمع بين الصلاتين وشروطه
٣٦٢	المبحث الرابع ـ صلاة العيدين
٣٦٢	أولاً _ أدلة مشروعية صلاة العيد
٣٦٣	ثانياً ـ حكمها الفقهي
<b>37</b> 7	شرائط وجوبها وجوازها
770	خروج النساء إلى صلاة العيد
۳٦٦	ثالثاً _ وقتها
777	تعجيل الصلاة وتأخيرها
<b>777</b>	هل تقضى صلاة العيد وهل تصلى منفرداً ؟
777	المدرك عند الشافعية والحنابلة
<b>አ</b> ፖፕ	صلاتها في اليوم الثاني إذا تأخر إثبات العيد لل بعد الزوال
<b>779</b>	رابعاً _ موضع أداء صلاة العيد
٣٧٠	خامساً _ كيفية صلاة العيد أو صفتها
۲۷۱	كيفيتها في المذاهب
۲۷۸	سادساً _ خطبة العيد
۲۸۰	الفروق بين خطبة العيد وبين خطبة الجمعة
۲۸۱	سابعاً _ حكم التكبير في العيدين
۲۸۲	صيغة التكبير
۲۸۲	التكبير في إدبار الصلوات أيام الحج في عيد الأضحى
٢٨٦	ثامناً _ سنن العيد أو مستحباته أو وظائفه
٣٩.	تاسعاً _ التنفل قبل العبد و بعده

۳۹۳	عاشراً _ كيفية صلاته ﷺ صلاة عيد الفطر والأضحى وكيفية خطبته
790	المبحث الخامس ـ صلاته الكسوف والخسوف
790	أولاً _ معنى الكسوف والخسوف
447	ثانياً _ مشروعية صلاة الكسوفين ونحوها وحكمها الفقهي
797	الصلاة عند الفزع
<b>79</b> Å	ثالثاً _ صفة صلاة الكسوف
<b>79</b> A	أ _ كيفيتها
۲٠3	ب ـ الجهر والإسراء بالقراءة في صلاة الكسوف
۲٠3	جـ ـ وقت صلاة الكسوف والخسوف
٤٠٥	د ـ هل لصلاة الكسوف خطبة ؟
٤٠٧	هـ ـ الجماعة في صلاة الكسوف وموضعها
٤٠٩	و ـ هل صلاة خسوف القمر مثل صلاة الكسوف ؟
٤٠٩	رابعاً _ متى يدركها المسبوق ؟
٤١٠	خامساً _ هل تقدم صلاة الكسوف على غيرها عند اجتاعها معها ؟
213	المبحث السادس ـ صلاة الاستسقاء
٤١٢	أولاً _ تعريف الاستسقاء وسببه
٤١٣	ثانياً _ مشروعية صلاة الاستسقاء
٤١٥	ثالثاً ـ صفة صلاة الاستسقاء ووقتها والمكلف بها والقراءة فيها
٤١٨	التوسل بذوي الصلاح
٤١٩	هل يخرج أهل الذمة ؟
٤١٩	رابعاً _ خطبة الاستسقاء
173	الدعاء في الخطبة
277	رفع الأيدي في الدعاء
273	قلب الرداء أو تحويله
240	خامساً _ ما يستحب في الاستسقاء أو وظائف الاستسقاء

173	المبحث السابع ـ صلاة الخوف
173	أولاً ـ مشروعية صلاة الخوف
277	ثانياً ـ سبب صلاة الخوف وشروطها
373	ثالثاً _ كيفية أداء صلاة الخوف أوصفتها
373	كيفية أداء الصلوات الخمس خوفاً حال الإقامة
٤٣٩	حمل السلاح في أثناء الخوف
٤٣٩	صلاة الجمعة في حال الخوف
٤٤٠	سهو الإمام في صلاة الخوف
٤٤٠	رابعاً _ صفة ما يقضيه المسبوق في صلاة الخوف أهو أول صلاته أم آخرها ؟
133	خامساً _ متى تبطل صلاة الخوف ؟
223	سادساً _ الصلاة عند التحام القتال واشتداد الخوف
११०	المبحث الثامن ـ صلاة الجنازة ، وأحكام الجنائز والشهداء والقبور
	المطلب الأول - ما يطلب من المسلم قبل الموت ، وما يستحب حالة
११०	الاحتضار وبعد الموت من التجهيز .
११०	الاستعداد للموت
٤٤٦	عيادة المريض
٤٤٧	الرقية
٤٤٨	مجاملة المريض
٤٤٨	الشكوى والصبر وحسن الظن بالله تعالى
११९	كراهة تمني الموت
६६९	التداوي
٤٥٠	عيادة الذمي
१००	توبة اليأس وإيان اليأس
٤٥١	موت الفجأة وهيئة البعث
१०३	ما يستحب حالة الاحتضار
१०४	أ ـ إضجاعه على جنبه الأين إلى القبلة
	_ 977 _

703	ب ـ تلقينه الشهادة مرة
203	جـ _ قراءة القرآن عند المحتضر
१०१	د ـ إغماض عينيه وشد لحييه
٤٥٥	هـ _ النعي
१०७	و ـ الإسراع بالتجهيز
٤٥٧	المطلب الثاني ـ حقوق الميت
804	الفرض الأول ـ تغسيل الميت
804	أولاً _ حكم الغسل
801	ثانياً ـ صفة الغاسل
٤٦٣	ثالثاً _ حالة المغسول
٤٦٣	رابعاً ـ شروط إيجاب الغسل
१२०	خامساً _ هل يوضاً الميت ؟
٤٦٦	سادساً _ كيفية الغسل ومقداره ومندوباته
٤٦٨	هل يسرح شعر الميت ويؤخذ ظفره وشعره ؟
१७९	خلاصة مندوبات الغسل
٤٧١	الفرض الثاني _ تكفين الميت
143	أولاً _ حكم التكفين والملزم بالكفن
277	ثانياً ـ صفة الكفن ومقداره وكيفيته
٤٧٩	ثالثاً ـ ما يندب في الأكفان
٤٨٠	الفرض الثالث ـ الصلاة على الميت
٤٨١	أولاً _ حكم الصلاة على الميت
٤٨٣	ثانياً ـ من هو الأولى بالصلاة على الجنازة ؟
٤٨٥	ثالثاً _ حالة اجتاع الجنائز
٤٨٦	رابعاً _ أركان صلاة الجنازة وسننها وكيفيتها
297	خامساً _ مكان وقوف الإمام من الجنازة
£9V	سادساً ـ حالة المسبوق في صلاة الجنازة

٤٩٩	سابعاً ـ شروط الصلاة على الميت
0.1	ثامناً _ وقت الصلاة على الجنازة
0.7	تاسعاً ـ الصلاة على الميت بعد الدفن وتكرار الصلاة عليه قبل الدفن
2.5	عاشراً ـ الصلاة على الغائب
٥٠٤	الحادي عشر ـ الصلاة على المولود
7.0	الثاني عشر _ مكان الصلاة
٥٠٨	الفرض الرابع ـ دفن الميت
٥٠٩	أولاً _ حمل الميت لغير بلده
01.	ثانياً _ حمل الجنازة وكيفيته
017	ثالثاً _ سنن تشييع الجنازة
710	رابعاً _ مكروهات الجنازة
019	خامساً _ حكم الدفن وتعجيله
07.	سادساً ـ صفة القبور واحترامها
770	احترام القبور
770	١ _ كراهة الجلوس على القبر
٥٢٧	٢ ـ نبش القبر
079	٣ _ نقل الميت بعد الدفن
٥٣٠	٤ _ تطييب القبر
041	ہ _ جمع أكثر من ميت في قبر واحد
077	سابعاً _ أحكام الدفن
٥٣٢	۱ _ كيفيته
370	٢ _ مكان الدفن والدفن في البحر
070	٣ ـ زمان الدفن
770	٤ _ مايقال عند الدفن
770	٥ _ التلقين بعد الدفن
077	٦ _ ستر القبر

۸۳۸	٧ ـ الدفن في تابوت أو صندوق
089	ثامناً _ زيارة القبور
730	المطلب الثالث ـ التعزية وتوابعها
730	أولاً _ تعريفها وحكمها
٥٤٤	ثانياً ـ البكاء والرثاء والنياحة واللطم والشق
٥٤٧	ثالثاً _ ما ينبغي للمصاب والثواب على المصيبة
0 2 9	رابعاً ـ ضيافة أهل الميت وصنع الطعام لهم
٥٥٠	خامساً _ القراءة على الميت وإهداء الثواب له
007	المطلب الرابع - الشهادة في سبيل الله
700	فضل الشهادة في سبيل الله
008	تعريف الشهيد
۷۵۷	أحكام الشهداء
009	شهداء غير المعركة
۳۲٥	الباب الثالث ـ الصيام والاعتكاف
٥٦٥	الفصل الأول ـ الصيام
	المبحث الأول - تعريف الصوم وزمنه وفوائده ، وفضل رمضان وليلة
٥٦٦	القدر ، وأهم الأحداث التاريخية في رمضان
٥٦٦	المطلب الأول ـ تعريف الصوم وركنه وزمنه وفوائدة
٥٧٠	المطلب الثاني - فضل رمضان وليلة القدر
<b>0Y</b> 0	المطلب الثالث _ أهم الأحداث التاريخية الواقعة في رمضان
٥٧٧	المبحث الثاني ـ فرضية الصيام وأنواعه
٥٧٨	النوع الأول _ الصوم الواجب
٥٧٩	النوع الثاني ـ الصوم الحرام
۰۸۳	النوع الثالث _ الصوم المكروه
٥٨٧	النوع الرابع _ صوم التطوع أو الصوم المندوب
090	هل يلزم التطوع بالشروع فيه ؟
	_ 989 _

	المبحث الثالث - متى يجب الصوم ، وكيفية إثبات هلال
٥٩٧	الشهر واختلاف المطالع ؟
٥٩٧	المطلب الأول ـ متى يجب الصوم
۸۹٥	المطلب الثاني _ كيفية إثبات هلال رمضان وهلال شوال
٦٠٤	طلب رؤية الهلال
7.0	المطلب الثالث ـ اختلاف المطالع
•17	المبحث الرابع ـ شروط الصوم
•17	المطلب الأول ـ شروط وجوب الصوم
717	المطلب الثاني ـ شروط صحة الصوم
171	المبحث الخامس - سنن الصوم وآدابه ومكرهاته
177	المطلب الأول - سنن الصوم وآدابه
777	المطلب الثاني - مكروهات الصيام
137	المبحث السادس - الأعذار المبيحة للفطر
101	المبحث السابع ـ ما يقسد الصوم ومالا يقسده
۸۷۶	المبحث الثامن - قضاء الصوم وكفارته وفديته
۸۷۶۰	المطلب الأول ـ قضاء الصوم
٦٨٧	المطلب الثاني ـ الكفارة
٧٨٢	المطلب الثالث ـ الفدية
79.	ملحق _ ما يلزم الوفاء به من منذور الصوم والصلاة وغيرهما
797	الفصل الثاني ـ الاعتكاف
	المبحث الأول - تعريف الاعتكاف ومشروعيته والهدف منه ومكانه
797	وزمانه
٧.,	المبحث الثاني ـ حكم الاعتكاف وما يوجبه النذر على المعتكف
٧٠٠	المطلب الأول ـ حكم الاعتكاف
٧٠١	المطلب الثاني _ ما يوجبه النذر على المعتكف
4.5	المبحث الثالث ـ شروط الاعتكاف

	we see that the second of the
7.7	المبحث الرابع ـ ما يلزم المعتكف وما يجوز له
Y10	المبحث الخامس - آداب المعتكف ومكروهات الاعتكاف ومبطلاته
177	المبحث السادس - حكم الاعتكاف إذا فسد
777	الباب الرابع - الزكاة وأنواعها
779	الفصل الأول ـ الزكاة
474	المبحث الأول ـ تعريف الزكاة وحكتها وفرضيتها وعقاب مانع الزكاة
۲۲۷	المبحث الثاني ـ سبب الزكاة وشروطها وركنها
٧٣٨	شروط وجوب الزكاة
٧٥٠	شروط صحة أداء الزكاة
708	المبحث الثالث ـ وقت وجوب الزكاة ووقت أدائها
707	المطلب الأول ـ وقت وجوب الزكاة
408	المطلب الثاني ـ وقت أداء الزكاة
Y00	المطلب الثالث - تعجيل الزكاة قبل الحول
707	المبحث الرابع ـ هلاك المال بعد وجوب الزكاة
YOX	المبحث الخامس ـ أنواع الأموال التي تجب فيها الزكاة
404	المطلب الأول - زكاة النقود ( الذهب والفضة والورق النقدي )
403	أولاً ـ نصابها والمقدار الواجب فيها
777	ثانياً ـ ما نقص عن النصاب وما زاد عليه
777	ثالثاً ـ حكم المغشوش أو المخلوط بغيره
377	رابعاً _ زكاة الحلي
AFY	خامساً _ زكاة الدين
777	سادساً _ زكاة الأوراق النقدية
<b>YY</b> 0	المطلب الثاني ـ زكاة المعادن والركاز
YAY	المطلب الثالث ـ زكاة عروض التجارة
	المطلب الرابع ـ زكاة الـزروع والثار ( أو زكاة النبـات أو الخـارج من
۸	الأرض)
	_ 981 _

٧٠٠		أولاً ـ فرضية زكاة الزروع والثار وسبب الفرضية
۸٠١		ثانياً ـ شروط زكاة الزروع والثمار
۸٠٤		ثالثاً _ ما تجب فيه الزكاة
۸۰۸		زكاة العسل
۸۱۰		رابعاً _ النصاب الذي يبدأ به زكاة الزرع والثر
۸۱۲		خامساً _ مقدار الواجب وصفته
۸۱۳		سادساً _ وقت الوجوب
110		سابعاً _ ما يضم بعضه إلى بعض
۸۱۸		ثامناً _ زكاة الثار الموقوفة
۸۱۹		تاسعاً _ زكاة الأرض المستأجرة
۸۲۰	,	عاشراً ـ زكاة الأرض الخراجية لي
۸۲٥		أحد عشر ـ العاشر وضريبة العشور
۸۲۷		ثاني عشر ـ إخراج الزكاة وإسقاطها
۸۳۲		المطلب الخامس ـ زكاة الحيوان أو الأنعام
۸۳۲		أولاً ـ مشروعية زكاة الحيوان
۸۳۳		ثانياً ـ شروط وجوب زكاة الحيوان
۸۳۷		ثالثاً _ أنواع الأنعام التي تجب فيها الزكاة ونصاب كل نوع منها
۸۳۷		زكاة الإبل
738		زكاة البقر
331		زكاة الغنم
ለ٤٦		زكاة الخيل والبغال والحمير
٨٤٧		رابعاً _ زكاة الخليطين في الماشية وغيرها
٨٥٢		خامساً ـ أحكام متفرقة في زكاة الحيوان
٨٥٣		١ ـ هل تجب الزكاة في العين أم في الذمة ؟
405		٢ _ دفع القية في الزكاة
701		٣ _ ضم أنواع الأجناس إلى بعضها

۸٥٧	٤ ـ كون الفرع أو النتاج يتبع الأصل في الزكاة
٨٥٨	٥ ـ المستفاد في أثناء الحول
۸٥٩	٦ ـ الزكاة في النصاب دون العفو ( الأوقاص )
٠٢٨	٧ ـ ما يأخذه الساعي
	المبحث الخامس - هل تجب الزكاة في العارات والمصانع ، وكسب العمل
378	والمهن الحرة ؟
378	المطلب الأول ـ زكاة العارات والمصانع ونحوها
٥٢٨	المطلب الثاني ـ زكاة كسب العمل والمهن الحرة
ΓΓA	المبحث السادس ـ مصارف الزكاة
٧٢٨	المطلب الأول ـ من هم مستحقو الزكاة ؟
۸٦٧	أولاً _ دليل تحديدهم
YFA	ثانياً _ هل يجب تعميم الأصناف الثانية ؟
PFA	ثالثاً _ بيان الأصناف الثانية
۸۷۵	رابعاً _ هل تعطى الزكاة لغير هذه الأصناف ؟
774	خامساً ـ مقدار ما يعطى لمستحقي الزكاة
۸۷۷	سادساً _ من سأل الزكاة وكان غير مستحق
AYA	سابعاً ـ شروط المستحقين أو أوصافهم
λλY	المطلب الثاني ـ أحكام متفرقة في توزيع الزكاة
٨٨٧	أولاً ـ دفع الزكاة إلى الإمام وإخراج الإنسان زكاة نفسه
۸۹۰	ثانياً _ التوكيل في أداء الزكاة
111	ثالثاً _ شرط المال المؤدى
791	رابعاً _ نقل الزكاة لبلد آخر غير بلد المزكي
۸۹۳	خامساً ـ أخذ البغاة والخوارج الزكاة
۸۹۳	سادساً _ الحيلة لإسقاط الزكاة
398	سابعاً _ هل تجزئ الضريبة المدفوعة للدولة عن الزكاة ؟
190	ثَّامناً ـ حكم من مات وعليه زكاة أمواله ، أو هل تسقط الزكاة بالموت ؟

۸۹٥		تاسعاً ـ إسقاط الدين لا يقع عن الزكاة
۸۹٦		المبحث السابع - آداب الزكاة وممنوعاتها
9		الفصل الثاني - صدقة الفطر
9		المبحث الأول مشروعية صدقة الفطر وحكها ومن يؤمر بها
9.0		هل تجب زكاة الفطر عند الحنفية بقدرة ممكِّنة أم ميسِّرة ؟
9.7		المبحث الثاني وقت وجوب زكاة الفطر وحكم تعجيلها وتأجيلها
9.9		المبحث الثالث جنس الواجب وصفته ومقداره
911		المبحث الرابع مندوباتها وجائزاتها
917		المبحث الخامس- مصرفها أو من يأخذها
910		الفصل الثالث ـ صدقة التطوع
910		أولاً_ حكم صدقة التطوع
917		ثانياً۔ الإسرار بها ودفعها في رمضان
917		ثالثاً۔ التصدق بجميع المال
414	•	رابعاً ـ الأولى في الصدقة
414		خامساً ـ استحباب التصدق بما فضل عن الحاجة
418		سادساً التصدق بما تيسر
919		سابعاً ـ التصدق على الصلحاء
919		ثامناً ـ المتصدق عليه
171		تاسعاً ـ صدقة المديون ومن عليه نفقة
971		عاشراً نية جميع المؤمنين
171		أحد عشر التصدق من المال الحرام
977		اثنا عشر ـ ما يحرم وما يكره وما يستحب في الصدقة